

فتح الله الدين جزوه

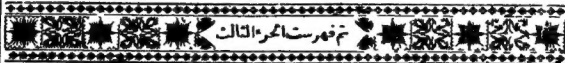
٢٠٤٤٧

كتاب الكفالة	٢
فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	١٤
باب كفالة الزوجين	١٧
كتاب المحوالة	١٩
كتاب النساء	٢٢
فصل في الحبس	٢٩
باب كتاب القاضى الى القاضى	٣١
باب التحكيم	٣٦
مسائل شتى	٤٠
كتاب الشهادات	٥١
باب من يدل شهادته ومن لا تقبل	٦١
باب الاختلاف في الشهادة	٧٤
باب الشهادة على الشهاد	٨٠
كتاب ارجوع عن التمس ده	٨٤
كتاب الوكالة	٨٩
باب الوكالة بالبيع والشراء	٩٦
فصل الوكالة بالبيع والشراء لا يقدم من ترشده	١٠٤
باب الوكالة بالتحصيص والقضاء	١١٠
باب عزل الوكيل	١١٥
كتاب الدعوى	١١٨
باب التحالف	١٢٢
فصل فمن يكون خصما ومن لا يكون	١٢٩
باب ما يدعيه الزحان	١٤٢
باب دعوى العيب	١٥١
كتاب الامرار	١٥٧
باب الاستئناف الاقرار	١٦٥
باب قرار المريض	١٧١
كتاب اصلي	١٧٥
باب الصلح بين الدين	١٨٢
فصل في الدين المشترك	١٨٤
كتاب المضاربة	١٨٨
باب المضاربة بضارب	١٩٥
فصل ما يملك المضارب ثلاثة ارباع	١٩٨

كتاب الودعة	٢٠٢
كتاب العارية	٢١٠
كتاب المبة	٢١٥
باب الرجوع في المبة	٢٢١
فصل في الاستثناء والتعليق وسيرهما	٢٢٧
كتاب الاجارة	٢٢٩
باب مايجوز من الاجارة وما يكون خلافاً بينهما	٢٣٦
باب الاجارة العاسدة	٢٤٣
باب ضمان الاجير	٢٥١
باب فسخ الاجارة	٢٥٨
مسائل منعرفة	٢٦١
كتاب المكاتب	٢٦٣
باب مايجوز لالكاتب ان يفعله وما لايجوز	٢٦٨
فصل واداء ولدت مكاتبه من سيدها الخ	٢٧٣
باب ثلثة العبد المشترك	٢٧٦
باب موت المكاتب وبخيره وموت المولى	٢٧٩
كتاب الولاء	٢٨٢
فصل في ولاء الموالاة	٢٨٥
كتاب الأكرام	٢٨٧
كتاب الحجر	٢٩٤
اصل بلوغ العلام بالاحتلام	٢٩٨
كتاب المأدون	٢٩٩
باب العصب	٣٠٩
فصل في المأصوب وضمنه فمته من كده	٣١٩
باب الشععة	٣٢٥
مصاب المسائل التي تحجب العمه فيها على عدد ازوس	٣٢٧
باب طاب الشععة	٣٢٨
باب ما تحجب فيه الشععة وما لا تحجب	٣٣٦
باب ما سئل به الشععة	٣٤٠
كتاب التقعة	٣٤٥
كتاب المراءعة	٣٥٢
كتاب المساقاة	٣٦٢
كتاب الديانج	٣٦٦
فصل فيما يجمل وما لا يجمل	٣٧٠
كتاب الاضحية	٣٧٦
كتاب الكراهة	٣٨٤

صفحة	
٢٨٦	فصل في الاكل والشرب
٢٩٠	فصل في اللبس وغيره
٢٩٤	فصل في النظر والمس
٢٩٨	فصل في الاستبراء وغيره
٤٠٢	فصل في لبيع
٤١١	كتاب احكام الموات
٤١٥	مسائل الشرب
٤٢٠	كتاب الانثريه
٤٢٦	كتاب الصيد
٤٣٣	كتاب ازهر
٤٣٩	باب ما يجوز ارتدائه وما لا يجوز
٤٤٦	باب الزهر يوضع على يد عدل
٤٤٩	باب التصرف في الزهر والجنابة عليه وحنانيته على غيره
٤٥٧	فصل في المتفرقات
٤٥٩	كتاب الجنائيات
٤٦٣	باب ما يوجب المرد وما لا يوجب (والمرمعه ملوطه)
٤٧١	باب النصاص في عبادون المفس
٤٧٣	فصل في الصلح
٤٧٦	فصل من قطع يد رجل ثم قتله أسدنا الامر
٤٧٩	باب الشهادة في القتل
٤٨٢	باب في اعتبار حاله القتل
٤٨٣	كتاب الديار
٤٨٦	فصل فيما يجب عليه فيه
٤٨٩	فصل في النجاس
٤٩٥	فصل في ذية الجنين
٤٩٨	باب ما يحدث الرجل في الطريق
٤٩٩	فصل في الحماة المسائل
٥٠٢	باب جنابة المبهمة والجنابة عليها
٥٠٦	باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٥١٢	فصل في المتفرقات
٥١٥	باب عصب العبد والمدير والسبي وأم الولد والجنابة في ذلك
٥١٧	باب القسامة
٥٢٤	كتاب المعادل
٥٢٧	كتاب الوصايا
٥٣٢	باب الوصية بثلاث المال ونحوه
٥٣٩	باب العتق في المرض

- ٤١ باب الوصية للأطرب وسيرهم
- ٤٤ باب الوصية بالمخدمة والسكنى والنفقة
- ٤٦ باب وصية الذمي
- ٤٧ باب الوصي
- ٥٢ فصل في الشهادة
- ٥٣ كتاب المحنى
- ٦٤ كتاب المراض



الجزء الثالث من حاشية العلامة السعيد محمد

أبي السعود المصري الحنفى المشتهر

بفتح الله المعين على شرح الكفر

للعلامة محمد بن سكرين

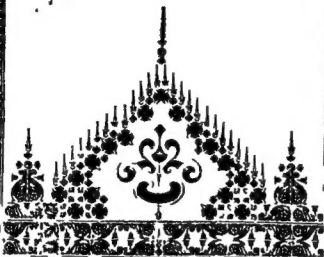
رحمهما الله

بغنى

آمين

٥٣٨
٥٣٨
٥٣٨

فتح المعين



(الجزء الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الكمال)

(كتاب الكمال)
المقدمة من الكتابين ابراهيم
يوسف في المقدمة والكمالات
ثلاثة وثلاثة لا سيما في الادب العالي
ولما استباحه في الصوفية لا اله
صمد الله الى دمه في الواجب باليد
والكمالات صمد الله الى دمه في المطالب
وهي في اللغة الصمد في التبرع (هي
صمد الله) الاستقبال (الى دمه)
الاصيل

المصاحف كملت بالممال وبالعلم كمال من باب قتل وكهولاً أيضاً والاسم الكمال التوحى اوريد مصاحف
من العرب من باب تصديق وقرب وحكى ابن القطايع كملته وكلمته وعنه اراشدت به ويتعدى الى
معقول ناس بالتمسك والمهارة في حذف الحروف فيهما هر (قوله غالباً) فديده لا به ولا يحصل بها
الاستعانة كقولنا الكليل بالممال على جوى (قوله في الواجب باليد) وهو القدر جوى (قوله
وهي في اللغة الصمد) سواء كان معلوماً ومضى نهر قال تعالى وكلمها ركباً أى صمها الى نفسه فربما
دري تشديد العادى ونب ركباً أى حمله كماله وصامها صامها شيا من العباد ووجدت خطه
ايها الصمد في فرامش عى عامر وجاره والكسبي وحقق في العمل العام حذف الحروف من ركباً
ايها (قوله صمد) هي وصف شرعى به الالهية لوجوب ماله ويطه نهر وفي المصاحف فوه في دنى
كدا ايها صمدى والمجمع دنى كدوره وسدراى وركم اء محاب والقول بالاله طالا سديها
ويزجى ابراهيم في قوله الاحيم العمول ركباً ركباً انها تبا كليل وحده مودقة على احارة الطالب
وه لى مادته والاصلاب حتى ازروه ولا صم كافي اليهم آدم دوليه واثر الخلفى به هر فملاومات
المكحول به من فان بالتوقف على القول قال لا واخذ الكليل وسبها مع من له الحق حتى اربطى
ودليلها للاجماع وسدده قوله عليه الصلاة والسلام ارحم عارم ويحبها جليله انها هر شرب الطالاب
والصلوب ومع هذا الامتناع قرب الى لا شيا طاله به مكتوب في التوراة لرعاها اوسامة واوسطها

تامة وآثرها غرامة وشروطها ان يكون الدين ناشئا من اختلاف بدل الكفاية وان يكون المكفول به
 يمكن الاستفاضة الكفيل واهلها ان يكون الكفيل من اهل الترع حتى لا يصح من اهلك الترع
 كالعباد المأذون له في التجارة يعني ويؤخذ بها بعد العتق الا اذا اذن له المولى والصبي الا اذا استعان وليه
 لنفخته وأمره ان يكفل المال عنه فيصح لان الدين على الصبي فلم يكن متبرعا ويكون اذنا في الادامه عن
 المحيط قال ومفاد ان البسي يطالب بهذا المال كما يطالب المولى وكذلك اصح من المكاتب ولولا اذن
 ويؤخذ به بعد العتق وتصح من المكاتب والمأذون الذي لا دين عليه عن المولى باذنه وكذا لا يصح من
 المريض الا من الثلث وان يكون المكفول عنه معلوما يتفرع عليه ما ذكره في الجرح وكفل ما على واحد
 لم يصح واعلم ان التقيدي في كلام ان يلى بامكن الاستفاضة من الكفيل للاحتراز عن الكفاية بالحدود والقود
 (قوله في المصالة) ليقل بالدين لانها كانت كون بالدين تكون بالنفس والاصيان المضمونة كالغصب
 والمبيع فاسدا والمتبوض على موم الشراء كما سأتى ومن عرفها بالتم في الدين انما اراد تعريض نوع
 منها وهو الكفاية بالمال ونخصه لانه محل الخلاف في النهر وحيث لا يرد على التعريف الكفاية
 بالدين كما هو عليه السيد الحموي قال مع انهم مجموعا بعد التعريف الى الكفاية بالنفس والكفاية
 بالمال ثم انهم العكس في الكفاية بالنفس بشرط ان يشارفا فيها مع انهم ذكرها ما يدل على وجود
 قسم ثالث وهو الكفاية بتسليم المال وهذا انما هو صاحب الدرر تعريفا صحيحا متنا والجميع الاقسام
 صريحا قال هي ضمنية في دعة ومطالبة النفس او المال او التسليم انتهى ويتبادر ان القسم الشرع
 بانحصارها في نظر الى الكفاية ملائقي في ما يقتضيها آخر ما يميز لاحد الاقسام وهو الكفاية بالمال
 لتتوهم الى كفاية بالدين وكفاية بالاصيان الا ترى ان ما ذكره ابي وقال فواعاها في الاصل فوعان
 كفاية بالنفس وكفاية بالمال والكفاية بالمال فوعان كفاية بالدين فميزوه ملاحظا كانت صحيحة
 وكفاية بالاصيان وهي وعان كفاية بالاصيان متعونه فتعوار الكفاية بها وذلك كالغصب والمجهور وبذل
 الخلع والصبي عن دم العبد وذلك وكفاية بالاصيان هي اماه غير واجبة التسليم لودائع والمشاربات
 والشركات وتعود ذلك على ميسر واحدا التسليم فلا يقع الكفاية بها اصلا ولا يات بها ولا تسليمها وكفاية
 باهوان هي اماه واجبة التسليم كالعارية والمنفعة والبيع متعونه بغيره كالبيع فان الكفاية بها لا يصح
 وتساويها تصح انتهى وبه يتضح انه لا يرد على القسم ما أورده السيد الحموي ويظهر ايضا عدم الحاجة
 الى ما زاده صاحب الدرر في التعريف على اهلين في الكفاية بالنفس ضمنية الى دعة فان الدعة
 لا تنطلق في عرفهم الا على محل الدين كما ذكره عزمي (قوله وفيه في الدين) بدليل ان الطالب لو رغب
 الدين من الكفيل مع وجوبه على الاصيل ووجه الدين من غير من عليه الدين لا يصح وكذا لو اشترى
 الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح والشراء بالدين لا يجوز الا بمن عليه الدين ولا به مطالب بالدين
 والمصالة به ولا دين بمال وصبر وذا الدين الواحد دينين لا مانع منه شرعا بعد ان لا يتوقف الا أحدهما
 كالغصب وغاصب الغاصب والاقل اصح لانه يقبل ان يبيع ديان ولا يتوقف الا أحدهما وأما
 وجوبه له بدين على غيره مع كونه يملك بالشراء ما يملك بالدين وهو على الموكل ووجهه له
 وانثراه يملك الدين الواحد في حكم دينين لدمر دهر جميع تعرف السافل ولا ضرر وفيه على اهل الحق
 والشراء في الغاصب والغاصب الغاصب لا يدين واحد على احدهما غير من ولهذا اذا احتار
 أحدهما ليس له ان يبيع الا بغيره ياتي واخره تظهر فيما اذا انصف الكفيل ان لا يدين له لا يدين
 على الجميع (قوله وتصح بالنفس) واختلافه شامل لما اذا كانت الكفاية شرعا وبغيره له القدرة على
 تسليمه ما في الاعرف لان الظاهر انه يتفاد به واما بغيره فلا يملك احصاءه لاستمائه باعوان المحاكم
 خسر من الغنى (قوله وان تعددت الكفاية) اما متى فيه الشارح من جعله الختم للكفاية هو الظاهر كما
 في النهر قال ويوزع وعود العجز الى المسمى بان يكفل واحده ومساها واعلم ان ما ذكره في النهر

في (المصالة) دون الدين فيكون
 الدين باقيا في دعة الاصيل كما كان
 وقال مالك في الاصيل وقيل في الدين
 وهو قول الشافعي في غير النفس وان
 الواحد دينين (وهو صحيح بالنفس وان
 تعددت الدين) من رجل كره

مر ان الظاهر جعل الضمير لا كصفاته الغد قول السيد الحموي في المحاشية ويجوز ان يرجع
لنفس بل هو الظاهر انتهى (قوله ثم أخذته كفلا آخر الخ) ويجوز ان يكون المراد من تصد الكفالة
ما اذا كان الكفيل كفيل فقلوه وان تعددت ثلاثة أو جه (قوله وعنه انه لا يصح) لانه لا قدره على
تسله اذ لا يذله عليه لاسباب اذا كفيل بغير أمره ولو قال قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم ولم يفصل
والمراد بالزعم الضمير قال تعالى ان عقابها كان غراما والتسل يمكن ولو باعوان القاضي زيلعي (قوله
حققة) أي لقوة جوى (قوله او عرفا) أي حقيقة في العرف جوى (قوله كالنصف والثالث) لان
النفس الواحدة حق الكفالة لا يجوز ان كان ذكر بعضها كذكر كهائني ولو أضاف الكفيل
الجزء الى نفسه ككفيل لثانفي أو ثلثي فانه لا يجوز كذا في السراج لكن قول بل ان ذكر بعض ما لا يجوز
كذكر كله لم يفرق في الحال نهر (قوله وبمنتهى) لانه تصريح بموجوب الكفالة عيني (قوله وبلى والى)
لان الاول صفة التزام ومن هنا في قارى الهداية باله لوال الترتيب باعل فلان كان كفالة راشي
بعنه ومنه قوله عليه السلام من ترك ما لا فلو ترة ومن ترك كلاً أو بعضه الا ما تلى نهر (قوله وانازعهم)
لان الكفيل يسمى زعيما قال تعالى وان جاءهم حل بغير أمره بغير أي كفيل (قوله وقيل به) أي كفيل
يقال قيل قبالة بقية في الماضي وكسر هاء في المضارع وسمى الصلح باله لا يصفه الحق فغناه
القابل لضممان نهر (تقنة) الحالات الست هي الحياة والموت وضيعة المكفول عنه وحضوره والعسر
والسر بضمنا (قوله لا ينافي من لعرفته) وقال أبو يوسف بغير ضمانا لعرافة لانهم يرون به الكفالة
كثافي البني وعادتنا زيلعي لانهم يرون به الكفالة ولما انه التزم معرفته دون المطالبة فصار كانه
قال أو هل عليه وكذا لو قال أنا ضامن لان ذلك عليه أو لان ادل على منزله لا يكون كفالة ولو قال أنا
ضامن لعرفته أو على تعريفه فيه اختلاف المتأخر قال الكحل والوجه الزوم (قوله احضره) لان
الترامه بالسر في الكفالة فيجب عليه الوضوء كالذين المؤجل اذا غاب صاحبه عند حلول الاجل أو بعده
عني (قوله والا حبه المحاكم) قال الزيلعي ان يفصل كافصل في المجلس بالدين فان هناك قيل اذا
ثبت الحق باخراؤه يعجل بدينه وأمره يدفع عليه لان المجلس دليل المطالبة وتظهر وان ثبت بالدينه
حبه كاتيت لظهور منه لا لا سكر فكنا هنا ينبغي ان يعجل قال في النهر وهو بحث موافق للفقهاء
في البرزاية ونسبها اثر الكفالة بالعي أو ثبت بالدينه عند الحاكم قال محضاف لا يحبه فيما أوز
مرة وفي طاهر از راية كذلك في اقرار وامافي البينة فيجبية ولو اقر مرة انتهى وهذا اذا لم يغير بغير
ابتداء فان ظهر لا يحبه لم يجهل بينه وبين الكفيل فيلازمه ومنعهم اشتغاله وفي التنازح به
لواضحة ملازمة استوفى منه كعيل وفي السراج كفل ثلاثة جلا بقمه كفالة واحدة فأخضره أحدهم
برئوا جملها ولمعرفة لم ير الساقون انتهى (قوله امهله مذهب الخ) هذا اذا لم يمتن من السرف وهذا قال
في النهر فان أي حبه من غير امهال كذا في البرزاية وقيد في التنازح بما اذا لم يكن بالمرق
عزوا في نفي كل موضع قلناه بؤر بالذهاب اليه لطلب ان يستوفى الكفيل بكفيل آخر حتى لا يثبت
فضع حقه زيلعي (قوله فان منعت ولم يحضره حبه) لانه يظهر مطلقه والمجلس جازوا لان يظهر
للقاضي عجزه بشهود او لا لانه حال فسطاقه لانه لا يحال بينه وبين الكفيل (قوله ولم يعلم مكانه) اما
بصدق الطالب أو بينة أقامها الكفيل انه غاب غيبة لا تقدر ويحل يلزمه ذكر الرخصي انه يلزمه
وشح الاسلام لا يلزمه ولو احتسب ان كانت له حجة معروفة لقول الطالب وبؤر الكفيل
بالذهاب اليه والا فلكفيل فان أقام الطالب بينة انه في موضع كذا بؤر بالذهاب اليه قال في النهر
وأمره ما أقام بئنتين وفي حق تقدم بينة الطالب لان معهات يادع ولوارتد ويحق بذرا الحرب أمر
الكفيل بالذهاب اليه ان كان بيننا بينهم مودة على انهم يرون من ارتداد اليهم اذا طلبوا والمحاق وان
كان موافقه وحكي في حق ما له لاني حق العباد والمواذعة بتقديم الدال على العي كذا في الزيلعي والكافي

ثم أخذته كفلا آخر
كفيلان ويطلب صاحب
ايها شاه أو الكل من
احصاء الكفول وهو من
الشافعي (كملت بغيره
تقع بالنفس حقيقة كالجمد
غيره عن الدين) حقيقة كالجمد
والنفس او عرفا كالجمد
رازاس (ونفسه) كالمص
والثالث (ونفسه) كالمص
زعيمة وقيل به لا ولا
يقوله (انما ضامن لعرفته) كالمص
ضامن لك لانه ليس له
ضامن اموال بغيره
اهو من اموال وفيت
اشئى فلان وفيت
اشئى من يكون كفلا
قروا بين العربية والعارة
في الاصل (ان شرا) في الكفالة
(نسلج) أي المكفول عنه في وقت
بعينه احضره نفسه ان ملكه
الملك وله باخراؤه (ان احضره)
فيه فيها (ولا) أي وان لم يحضره
(حبه) أي الكفيل (الحاكم كان
طالب) المكفول عنه وعامكانه
(امهله) الحاكم (لم يذمه) امهله (ولم
كان منعت) السدائي امهله (ولم
يحضره حبه) الحاكم (وان غاب ولم
يعلم الكفيل مكانه لا يطلبه به)
ولا يصح (لا) احضره وطلبه حيث
يطلب المكفول له ان يحضره كص

وهو الاتفاق وفي العيني مواعيد بتقديم العين على الدال وكلاهما ظاهر (قوله برئ) سواء موثقه فسله
قوله أو لانه أن في عا التزمه والتأجيل حتى الكفيل وله عاقله نهر وسواء قال سته اليك بمعية الكفالة
أو لأن كان بعد الطلب منه والأفانيد أن يقول ذلك معنى (سواء كان المصدق الذي) أي بشرط أن
يكون للمصدق قاض أو سلطان والألا برأ كما في التنازلية ويوجب في النهر بأنه إذا لم يكن له قاض
أو سلطان فليس بمصدق (قوله وإن سلمه في برئ الخ) لعدم قدرته على الكفول له على أن يتناحاه (قوله
يسلمه مخفي زمانا) وهذا قول زفره وبقي لأن الشرط مقدم لزمه تسلمه على الوجه الذي التزمه
وعمل الخلاف ما إذا كان أهل البلد لا يطلقون الغرض من الطالب فان كانا يطلقونه لا يرأس به
في السوق اتفاقا ولو شرط تسلمه عند الأمر أو عند هذا القاضي فسله عند قاض آخر أو شرطه في البحر
وقد حجه غير الطالب لا يرأسه (تحفة) كمل إلى ثلاثة أيام كان كفيلا بعد الثلاثة ولا طالب في
الحال وبه على ولسله كمال برئ لأن ذلك أحجر المطالبة ولو زاد أو تبارى بعد ذلك لم يصير كفيلا أصلا
في ظاهر الرواية وهي الجملة في كماله لا تفرق درو وأشباه ولو كفل على إيهما بخيار عشرة أيام أو أكثر
صح بطلان البيع لأن منعاها على التوسع تنوير شرحه لكن في الشرع نبذلة عن قاضين معز بالشخص
الأمة المحلوى قول أبي يوسف أنه طالب الكفيل في الأيام الثلاثة ولا طالب بعدها سته يعرف
الناس الخ واعلم أن الاختلاف في كونه كفيلا بعد الثلاثة لم لا مقدمه لأن قبل من اليوم ولهذا قال
في الشرع نبذلة وأشار محمد في ذكر المبدأ أو قصره على القاضية إلى ما قال قاضيان ولو قال أنا كفيل
بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه
وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة ما قبل التوقيت انتهى (قوله وفي المقدم لوسلي في السوق الخ) أي
وفي ازمان المقدم جوي فالشارح يشير إلى ما في الواضحات الحماسة حيث جعل هذا را التنازح لا يقول
زفر لأن أكثر الناس يعينون للمطلوب على الامتناع لقلعة الفسق قال في النهر وهو الظاهر إذ كذب يكون
هذا اختلاف عدم وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان (قوله وتقبل بموت المطلوب والكفيل) للبحر
عن التسليم وما لا الكفيل لا يلزم فاما الواجب عليه بخلاف الكفيل بالمسال فان ماله يجمع للأمة نهر
أطلق المطلوب فعمل العبد لكن في الخلافه ولو كفل بنفس عبد هات السدري الكفيل أن المدعى به
المسال على أن يدوان كان المدعي نفس العبد لا يرأسه فيمنه يحدوا وقول ما عراف في البحر إلى الخلاصة
سباني التصريح به في المتر من باب كماله لزجس ونصه ولو ادعى رقبه العبد فكمل به رجل هات
العبد فهو المدعى به فعنه ولو ادعى على عبدا لا وكل بنفسه رجل هات السدري الكفيل
انتهى (قوله لا بموت الطالب) لأن وصيه أو وارثه يتخلله فلو ترك ورثه وسلمه إلى بعضهم برئ منه
خاصة وللباقين مطالبته بأخضاره ولسله لاحد الوصيين برئ بالنسبة إليه ولا تحمالة كذا
في الينابيع وقد يشكل على هذا قولهم أحدا الورثة يتصب خدما قالت عياله وعطه نهر (قوله
ولا يشترط قبول الطالب التسليم) إلا إذا سلمه اجنبي فان قبول الطالب شرطه (قوله به برئ
بمجرد القفلة) هذا هو المراد من قولهم أناسه يحكم الكفالة فأي القبول يجر عليه (قوله ولو لم يقل
الكفيل لا يرأس) لانه قد يكون يتم غير الكفالة على ما بينا عني (قوله وبرئ يتسلم وكل الكفيل
ورسوله) لأن فعلهما كقطعه بشرط برأه فان يقول سته اليك بمعية الكفالة ولسله اجنبي بغير أمره
وقال هذا لمنع سته اليك عن الكفيل فان قبله الطالب برئ الكفيل لأن سكت زبطي ولو قال
وتسلمه بأنه كان أوجر وأفودلان كفل الكفيل لوسله برئ الكفيل أيضا نهر عن انتزاعه
(قوله فان قال رجل إن لي الخ) يرم على هذا المزج حذف العامل وهو لا يجوز حذفه فتعذر الكسائي
الآثار في مواضع التباه عن العامل والانتزاع القرع وقاعل المصدر وقاعل الفعل في العجب بشرط
عطفه على آخر متضمن لئلا يخفى نعوامهم وأبصر أي بهما الصواب أن يكون العامل ضميرا

برئ) مطلقا عنده سواء كان المص
الذي كفل فيه أم مصرا آخر وعندهما
أن سلمه في المص الذي كفه فيه برئ
والألا وإن سلمه في برئ أو سودا لا يرأس
(ولو شرط تسلمه في محاس القاض
بسله مخفي زمانا وفي المقدم لوسلي
في السوق برئ) (وتقبل) الكفالة
فالنفس (عن المطلوب) وهو
الكفيل عنه (والكفيل لا يموت
الطالب) أي الكفيل له بخلاف
الكفالة بالمسال فانها لا تطل بالموت
(وبرئ) الكفيل لا ينفك عنه (إذا رفضته
يقول) الكفيل لا ينفك عنه (ولا يشترط قول
ذلك فان برئ) ولا يشترط قول
الطالب بالنفس (ببرئ) برئ بمجرد
القبول منه وببرئ الكفيل عنه
القبول منه وببرئ الكفيل عنه
(و) برئ (ببرئ) الكفيل عنه
كفالة) بأن قال سكت نفسي اليك
عن الكفيل ولو لم يقل عن الكفيل
لا يرأس كذا في المناوي الحاشية (و)
برئ (ببرئ) الكفيل ورسوله
فان قال رجل إن لي ماله درهم على
آخر فقال له رجل

فكفل به رجل جاز يحرم عن البرازية وتضع الكفالة بالنفقة مطلقا وان لم تكن مقدرة خلافا لما في الدر
عن الاشياء من التقيد بالقررة مع انها تقط بغير الاداء او البراء فضر القررة تقط بغيرها كثر
والقررة بالوت والطلاق فكما أخذوا فيها بالاستحسان للعاجلة لا بالقاس فان قلت ما في الاشياء من
التقيد موافق لما في التره حيث ذكر ان الكفالة بالنفقة قبل القضاء والرضا لا يصح مطلقا لانها
لا تنسب دينا الا بها قال ويدل الكفالة من الاية ضعف فلا تقع الكفالة به فليس دينا ولا انتهى
قلت قال شيخنا ما ذكره في التهر من عدم صحة الكفالة بها قبل القضاء والرضا معمول على انه كفل بها
بعد ما سقطت بعض الزمان بحرية ما نص عليه في التفقات عن الغني من صحة الكفالة بها سواء كانت
مفروضة او لا ونقل شيخنا عن الحاشية ما يحمله ان الكفالة به اعمصة مطلقا وقبل القضاء والرضا
قال شيخنا فصر اعمد على التي قضى بها او رضيا عليها كائن غير صواب (قوله بكفلت عنه) به بذلك
على انه لا بد ان ياتي بصيغة تدل على الالتزام بكامله من ذلك صحت بخلاف ما قال ذلك الذي على
فلان ان ارضعه اليك انما يملكه تا قبضه لا يصح كفلان المواعيد لا يلزم الا بالكتاب صور العتاق والى
كامل وكذا عندنا اذا اضيف اليه الدين لا يفرق بين التعلق وغيره خلافا لما في البحر كذا تطالبه ما لك عندى
نهر (نقطة) كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله على ما علمه وعلى ان اؤذى ما علمه او التزم
لأنه على ما قبل الطالب شيخنا عن فتاوى قارى المداومة (قوله أو بما لك عليه) كذا بعض ما لك
عليه ويلزمه ان بين اى مقدار شأ منه من الغني (قوله أو بما لك عليه) فاذا استحق كان للثمنى
ان خصامه لا يباع ولا اذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من أبيه ما شأه وليس له
ان خصامه الكفيل ولا في ظاهره اذ روى عن أبي يوسف ذلك واجمع ان المبيع ولو ظهر حرا كان له
ان خصامه اجماعا منه عن السراج قال في البرازية ولا يرجع على الكفيل بقعة البناء والعسر والدرك
بغني الراس كونهما التبعة (نقطة) استحق بعض المبيع ثبت للثمنى خيار فسخ العقد في الكل وحينئذ
بضمن الكفيل قدر من المستحق لانعام الغنى ذكره في الحاشية جوى عن البرجندى (قوله أو بما لك
فلان الخ) اى بما يستحقه فى ضمانه لفته لا ما اشترى بتمنه فافى ضمانه للمبيع لان الكفالة بالمبيع
لا تجوز كسبأى جوى فى هذه الصورة طريقة معناه ما يثبت فلانا يكون فى معنى التعلق در ولكن
ليست ما كان فى عدم العموم قال فى المبسوط وكلمة ما يثبت فلانا عامة لا حرفة ما يوجب العموم فاذا
لم يوفق ذلك على جميع العموم ما يسه مرة بصدرة فذلك كله على الكفيل ويستوى فى ذلك ان يسه
بالقدوغ غير بخلاف ما قال اذا أوتى او ان اذ لا يلزمه الا الاول الخ ما فى الترتيب لئلا يسه
الترتيب لا من اجل ما للعموم جوى عليه التمسك فى لمكنه ضعف ولما حكاه فى الدر قبل وكذا كلام
العيني فيقدر ترجيح ان لخصم لا تفيد العموم وصموى في الفرد قال أبو حنيفة لو قال ما يثبت فلانا على
فبا يسه مرة بصدرة يلزمه أول مرة ولا يلزمه ما يسه وفى نوادر اى يوسف رواية ان سماعة يلزمه كله
انتهى (قوله وما ذاب) هو ما من ارضيه المستقبل فيكون كفاؤه بحال يجب على الاصل بعد عقد
الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل جوى عن الكاكي (قوله
وما غصبك فلان فعلى) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس او باعك او قتلك او من
غصبه او قتلته فانما كلفه فانه ما مل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فاضامنه فانه ما مل حتى سعى
انسانا به مدر لكن فى الفتاوى عن شيخ الاسلام فى شرح الجامع قال لغيره اسلك هذا ان أخذ اعدا لك
فأاضامن كان الضامن معصا مع ان المعصوم عنه مجهول جوى واقول صحة الضمان لا من حثية صحة
الكفالة بل من حثية كونه غره بدليل ما فى الاشياء من كفا الكفالة حيث قال الفر لا يجب
ان جوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فلكه فأنه الصوص لا يضمن الا اذا كان الضرور
بالشرط او كان ضمن عقد فلو ضاع الخ ولا شك انه فى مثله التمسك وجدا للفرور بالشرط ولو غصب عنه

(بكفلت عنه بالف وبعالك عليه
او بما يدرك فى هذا البيع او
ما يثبت فلانا على وما ذاب) اى
وجب (ان عليه فعل) وما غصبك
فلان فعلى والطالب الكفيل او
المدين)

عقاراً ولتلقه لضمان على الكفيل لعدم تحقق القصب وقال ان غصب فلان ضيقك فانا ضامن
لم يجر خلافاً لمجدنا على تحقيق غصب العقار عندهما ما لو قال لجماعتهم ما بيعتوه فعلى فانه يصح
فانهم ما بيعه فعلى الكفيل نهروهم فمعهم الزايم يتابع فلا نأخذ اصابع من غير ان فعلى لا يصح ويصح
الرجوع عن الكفالة قبل المباشرة اذا انها من مباحته كافي المسوء بخلاف الكفالة بالذوق حيث
لا يصح الرجوع عنها قبله وناظر ما في الواجب ان نهيم من المباشرة ليس شرطاً والفرق ان قوله
ما بيعت فلا تأخذ معنى على الامر دلالة كما قال ما بيعه والامر غير لازم والمبني على غير الامر ليس لازم
بخلاف الكفالة بالذوق فانها غير مبنية على ما ليس لازم يجر (قوله او طالبهما) انشأوا في ان مطالتهما
لا تفهم من كلام المصنف وانه لو قال وطالبهما لاقده وطمعنا ان له مطالتهما احدى اماه ولي ولا غنا ذلك
عن قوله بعد ولو طالب احدهما كان له ان طالب الآخر وهذا اذا كان الدين بالاعطاب المأذاه كان
حالا على احدهما فقط اقصر الطالب عليهم (قوله كان المحوالة اش) فغيره الوصاية حال الحياة
وكافة والوكالة بعد الموت وصاية فان قلت فقالوا ان انصاره معتمدية تارة تارة والاحارة غير ابر
ليست اعادة بل اعادة قاصدة قلت نعم ان تكرار اعادة لا اعادة بعد العوض والعار به عنده فاستمر
الاحارة لا اعادة ينهر (قوله له ان طالب الآخر) بخلاف القصب حيث اذا اختار احد الغاصبين لان
انتشاره احدى ما يتبع التملك منه عند فضاء القاصبه فلا يمكنه التملك من الآخر عند ذلك واما
المطالبة بالكفالة لا تقتضي ما لم يجد منه حقيقة الاستيفاء بل على (قوله كان اسحق المبيع) ار
بعد ذلك المورد فانا ضامن او ذلك او قبل انك فتن خطا فعل الدين ورضي به المكفول له وهو جازر
عن النهر قال بخلاف ان اكلت سبع انتهى لان البيع ليس باهل لان يكفل عنه ولا فعله هيركنا
بخط شيئا (قوله ونفسه) فيه نظر فان الكفالة بنفس المبيع باطله اذا كان البيع هيجاً اما اذا كان
فاسداً فصح الكفالة بنفس المبيع وجعل البيع خاف على انما قد بعد كما لا يخفى جوى واقول نقل شفا
عن الاحتار عند قول النافع في مباحثي ان يضل الكفالة بنفس مبيع في البيع انهم مضمونين
بصح وهو الاصح ونظر المالك للضرورة قبل انك والجزء بعده (قوله او اسكان الاستيعاء) فان
الكفيل اذا سلم المكفول عنه كان استيفاء لطلبه مكفولاً لبرأه الكفيل ان يكون الكفيل التماسا
(قوله وهو مكفول عنه) او ضار به او صدمه او غصبه لان قدمه وسيله للاداء (قوله فانا ضامن)
أي لك المال الذي على فلان لم استعمل له لا يصح كعقار فانا ضامن لا جوى (قوله ان هبنا زرع)
او ان دخلت الدار او قدم فلان وهو غير مكفول عنه فليس مذمناً به (قوله ولكن نسع التخاذل)
ويجب المال حالا هكذا وقع في اعداياه والكافي قال ان زبني وهو سوندر اكره ان التعلق لا يصح
ولا يزيم المال لان الشرط غير ملائم فصار كالموقف بعد دخول الدار ومجوده كره فاختار غيره والثابت
في اكره النسق ولا يصح بضمان هبنا زرع او جاعل طرزان جعلاً جلا جلا تسع الكفالة ويجب المال حالا
ويجب بمافي الزهر من عمل التعلق على التأجيل فيجاء ان في كل منهما لعدم ثبوت الحكم في الحال وصحة
جعلهما احالاً يقول قلت به او عاك عليه فان هبنا زرع او اكره ان هبنا زرع (قوله او اسكان)
العس والمال) اقول والكفالة بتسلم المال جوى (قوله فمهرج) أي على الاصل او على الزكوى
عند فضاء الاصل ويكون ذلك قضاء على المحاضر والمطالب به من اصابه وان يبرهن لاتبينه
شي لان قول الطالب لا يكون حجة على المطالب وهو المكفول عنه ولا على المالك لا بد من فضاء
قوله الابينة بل على (قوله يعني القول قول الكفيل) لا بد من كراهة فادة التي يد بها الطالب
(قوله مع كونه) عن العلم بانك لا تعلم ان اكثر من هذا وجب على الاصل لا على البات لان الخلف فيه
يجب على الغير ليس الا على المطالب جوى وبني ان يقدم المالك في مكفول به علة حتى لو قرأ له لانه
درهما قبل منه ينهر (قوله ولا يتخذ قول المطالب على الاستيفاء) لا بد من ادعاء على الغير ويجوز

او طالبهما أي اذا صحت الكفالة
فالمكفول له بالخيار ان شاء طالب
الكفيل به وان شاء طالب المدين
وقال مالك يرى المدين (الا) أي فهو
غير الا (ان شرط البراءة) عن
المدين (فحينئذ تكون حوالته)
غير المدين (كان المحوالة شرطاً
ان لا يبرأها المجل كماله) فحينئذ
ينتهي انشا (ولو طالب احدهما) ولم
يأخذ المال (لان طالب الآخر)
وهنا يضاهيها (ويصح تطبيق
الكفالة بشرط ملائم لطلبها) كشرط
وجوب الحق كان اسحق المبيع
فانا ضامن لئنه اولئك (أو لا يمكن
الاستيفاء) أي لا يمكن تسليم
الذوق عنه فعلى قوله وجوب
الحق واللام فيه مقدره لان الاضافة
عني اللام أي كشرط وجوب الحق
(كان قدم زيد وهو) أي زيد
(مكفول عنه او تصدقه) أي تصدق
الاستيعاء (كان عابص المبر) فانا
ضامن (ولا) يصح تطبيق الكفالة
(بضمان هبنا زرع) فانا ضامن
(و) لكن (ار جعل اجلا تسع
الكفالة ويجب المال حالا) ولو قال
ويجب عليه ما كمل به لتناول
الذوق والمال الجوازي (فان
كفل بماله سلم يار ماله) كملت
بمالك ماله (مهرج) انما لم
(على المبر) فانا ضامن وان لم
يبرهن لانه (بصدق الكفيل
بما ادعى) عن القول قول
الكفيل (فانه) لا بد من
في العلم (ولا يتخذ قول المالك
على الاستيفاء) أي ان قال المكفول
بماله في انما وجد امر الكفيل
بمصلحته ولا بد من الاستيفاء له
لا يجب على الكفيل الب

المطلوب في حق نفسه كالمريض إذا أقرب دين برادقاره في حق غرامه المصنف وقبل في حق نفسه حتى إذا
فصل شيء كان لغرضه بل في وقوله يفتدضه المعنى بالتشديد وليس يتعين نهر (قوله) وإنما يجب ما أقر
به) لأن الكفالة تعالى عليه كفالة الدين القاسم في الحال نهر (قوله) لأن الذوب يستعمل فيه عرفاً
والوجوب يثبت باقرار المطلوب نهر (قوله) فان كفل بامر دمج) معنى الامران بشئ كل ما على لفظة
عنى اوعلى بجمع من الناحية فلو تغير دعوتهم المبرج مجواز ان يكون التمسك بطلب التبرع الا اذا كان المأمور
خلفاً والمطلوب هو الذي يتبادر لجل صدقته والاخضعت له وضع الدرهم عنده والاستبراء منه بصر
اضمار الغفر وظاهره عدم اشتراط كونه من العيال لكن في الشرع لا يثبت عن الاصل والمطلوب هو الذي
يكون في عياله كالوالد والولد وازوجه وابن الاخ في عيالها واجيرها وشريكه شركة عتات انتهى وأطلق
في الامر وهو مفيد بجمع امره فلا رجوع على العلى والعبد المحمور عليه لعدم صحته من مالها لكن
يرجع على العبد بصدقته وأما العلى فلا رجوع عليه مطلقاً ولو بان ذلك بغيره لغيره المأذون بها الصلة
أمرها وان لم يكن اهلاً لكفالي البحر اوى وان لم يكن كل منهما اهلاً لكفالة لكونها تبرعاً كما في الزاوى
وأطلق في الرجوع فمما هو بهذا الكفيل الكفالة بعد الدوى ما فهم من المدعى عليها الامر وقضى بها
على الكفيل وأدى فانه يرجع وان كان متناقصاً لانه ما كان متناقصاً عما اقتضاه عليه خلافاً فبرجر أيضاً
عن تقيع الجامع الكبير وقد سلب الفرق بين الامر بالكفالة وما اذا قال ادعى تركه ما في اوطم عنى
عشرة ما كين لا يرجع الميراث على اى ضامن ومما للفرق ان الامر في الكفالة يشترط طلب القرض
اذا ذكر لفظة عنى وفي قضاء الزكاة والكفارة يشترط طلب التبرع وكذا لا يرجع في الامر بالمعونة وبعض
نيتها أو لا قراض والاحتق عن كفارة وقوله عنى اوعلى الا اذا قال على اى ضامن نهر عن الناحية
وفي معناه المسمى الاسم اذا اشتراه رجل فغير امره بكونه مطعواً بامر كذا في القياس وفي الاحتقان
يرجع وان لم يقل على ان يرجع على وعلى هذا القول اتفق من مالك على عياله وبنات حارث ما يقع يرجع
وكذا لو امره ان يقضى دينه ولم يقل على ان يرجع على ولا على اى ضامن يرجع على كل حال انتهى وفيه
عن ابيهم اذا كفل الاب عن ابنه الصغير مهر امرته ثم مات الاب واخضع تركه كان للورثة الرجوع
في نصيب الابن لانه كفالة بامر العلى حكايته الولية فلا وادى بنفسه فان اشهد رجوع والا لا تنسب
(تسمية) أدى بكفالة فاسد يرجع كهيصة كماله بدل السكينة وأدى على ظن انه يجب على ذلك
در من جامع القسول ومن صنف التنوير فلهذه تستثنى من قولهم لا عبرة بالظن البين خطأ (قوله) بما
ادى) بشر الى ما ذكره النعماني من انه اذا صاحمه على اقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر
ما أدى الا اذا صاحمه على ان يهبه الباقي ففعل به فثبترجوع عليه نعمه لانه ملك الدين كله بنفسه
بالاداء وبغضه بالمعاقبة انتهى (قوله) يرجع على ما ضمن) لا بما أدى لا يملك الدين بالاداء فثبترجوع
الطالب كما اذا ملكه بالمعاقبة بالارتضاء مات الطالب والكفيل وارثه أو وهبه له حال حياته وهي جائزة
لا كماله وان كانت لا تخو زافر من عليه الدين لانه يملك الدين بنفسه فلهذا لا يرجع الا بالدين لانه
بقضاء الدين حيث يرجع بما أدى ان أدى رداء من الدين وان أدى باجود منه لا يرجع الا بالدين لانه
لم يترحم ولم يجب عليه شيء في ذمته وانما يثبت له حق الرجوع بالاداء بامر مولاه ووجب له الدين لا يملكه
فيرجع عليه بما أدى ما لم يتألف امره بالاداء او باء اجنس آخر عني (قوله) وان كفل بغير امره يرجع
لترعه الا اذا أجاز في المجلس فبرجع وجهه الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويؤكده بقضه ورجع
الولو الجبسة والعمادية وما في الدور من قوله وبدون امره يرجع وان أجاز بعد العلم اى أجاز بعد المجلس
وقى قوله بعد العلم اشارة اليه وكذا لا يرجع اذا دفع المكفول به قبل وجوبه على الاصل كما اذا كمل من
المستأجر الا بوجه دفعه قبل الوجوب لا رجوع له بغير (قوله) قبل ان يؤذى عنه) لانه التزم بالمعاقبة
وانما يملك الدين بالاداء لا يرجع قبل التملك بخلاف الوكيل بالشرع لانه من الموكل بمنزلة المستأجر من

وانما...
ما زاد...
المطلوب...
الطالب...
الكفيل...
قول...
يجب...
يستعمل...
ويضرب...
الكفيل...
اى...
يرجع...
عن...
الطالب...
الاصل...
الكفيل...
مطالب...
فصل...
الاصل...

المشترى يعني قال في النهر وهو من على ان الملك يقع لوكيل اذ ملك من سابق ان اذ اجماعه يقع لوكيل
 فلا يتم الفرق وفي الدرر الحاشية للكفيل اخذوه من الاصل قبل ادائه (قوله فان لزوم لازمه)
 وهذا ان كمل ما به ولم يكن على الكفيل المطلوب من مثله والا فلا لازمة ولا حبس درر السراج
 وبنى ان يقدر ان يخاصا كان المال حالا على الاصل كالكميل والافليس له ملازمته وسبق بيان
 المحلول على الكفيل وحده كذا في البحر والحال عليه اذا لزم وحسب وكانت المحاولة لا امر كالكميل
 نهر (قوله فان حبس الكفيل حبس الكفيل عنه ايضا) في دفع الشرية بما كان يمكن من اصول
 الفاسق فاذا كان المدين أصلا لا يحمى كفيه ولا يلزم ما يلزم من فعل ذلك بالاصل وهو مجتمع انتهى
 وأقول في دعوى اللزوم نظري دليل مانعه شخاع القهستاني ونصفه وان حبس حبس هو المكمول
 عنه اذا كان كملا عن أحد الابوين او المدين فان له ان حبس لم يحمى به يتصرفا في الخلاصة انتهى
 فهذا صريح في ان حبس الكفيل لا يمنع وان كان المدين من اصول رب الدين انما للمنتفع حبس
 الاصل نقض فلا يمول على ما في الشرية بل وان تبعه بعضهم كونه عن الفائق قول (قوله وبرى
 الكفيل باداء الاصل) لان الاصل يبرأ بانه او برأه من وجوب برائة الكفيل لانه ليس عليه دين في
 الصبح وانما عليه المطالبة بدون الدين يعني تصالحه بدينه وظاهر ان القائل بان الكفيل عليه دين
 يقول لا يبرأ باداء الاصل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند الصائل به امر حكى فيقتض
 باداء واحد بجر (قوله ولو لم يبرأ الاصل الخ) فليدبر انه لان برأه لا وجوب برائة الكفيل فلو ضم له
 اأعلى فلان فمعه فلان انه كان قضاء ما جادل الكفا لبرئ الاصل دون الكفيل ولو بعد هاتين
 وبنائه لان تأخير المطالبة عن الاصل لا ينافي الطالب لاستحقاق الكفيل كالمكمل بما يلزم
 العبد المحمور بعد عقبة نهر عن الحاشية (قوله برئ لكفيل) بشرط قبول الاصل وموته قبل
 القبول وانما يقوم مقام التسليم ولو رده اذ يردده على رب الدين الى الكفيل أم لا خلاف نهر عن الفسخ
 وفيه عن جامع الفصولين باع المدين بيع وطبرئ كفيه فلو تعا صفلا تعود الكفا لنها انتهى أي باع
 للمدين من رب الدين شيئا بالدين الذي تكفل به الكفيل بيع وقاه (قوله ولا يحبس) لعدم نية
 الاصل لمرعور (قوله برئ هو) قبل أولا لان عليه المطالبة وبقاء الدين بغيرها طار ولا ينافي الدين
 عليه بالتأخير عن الكفيل لانه امر بموقت فيعتبر بان مؤدوا ووردان المؤبد لا يندبر ذلك الكفيل والموقت
 يرتد بقره فهاهنا الاعتبار وأجيبان الامراء المؤبد اسقاطا لبعض في حق الكفيل لا تخلف فيه ادليس
 عليه الاجرة المطالبة وأما الموقت فتأخير المطالبة لا سقاط نهر ولو حبس الدين له ان كان غاب او صدق
 به عليه ان كان فقرا بشرط القبول وهبة الدين لغيره من عليه الدين نفع اذا ساط عليه والكفيل ملط
 على الدين في الجملة وبعد المدة أو الصدقة في كسب الرجوع على الاصل دور بغير زيادة في شيئا
 والمحاصل كافي الشرية لانه ان الكفيل حكم برأه والمدة تمتنع في البراءة لا يحتاج الى القبول وفي المدة
 والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصل يتفق حكم برأه والمدة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل
 انتهى (قوله فانه يتأجل على الاصل ايضا) لانه لا طائفة على الكفيل حال وجود الكفا لنها تصرف
 الاجل الى الدين ولو أدى الكفيل قبل حلول الاجل لا يرجع على الاصل قبل حلول الاجل ولو حل
 على احد ههنا عجزه لا يصل على الاصل ولو لم يات غير الطالب ولو طاله فقال صبر حتى يحى الاصل فقال
 لا تخلف لي عليه انما تخلف علي كل براء قبل ثم وقيل لا وهو المختار (قوله برئ) أما اذا صالح الاصل
 فظاهر لانه يبرأ بالصبح وبراءة وجوب برائة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلان اضافة الصلح الى الالف
 اضافة الى ما على الاصل فيبرأ الاصل ضرورة وهذا المسئلة على أربعة اوجه اما ان يذكر في الصلح
 برأه كما في غير ان جعلا او برائة الاصل فكذلك ولم يشترط شيئا فكذلك وأشترط ان يبرأ الكفيل لا غير
 فيبرأ هو وحده عن جميعاته ولا تغنى حاله على الاصل يعني فيرجع الكفيل عليه بخمسة مائة ان

(فان لزم) الكفيل بالمال (لازمه)
 حتى تصاحبه فان حبس الكفيل
 حبس الكفيل عنه ايضا (برئ)
 الكفيل (باداء الاصل ولو لم يبرأ)
 وب المال (الاصل) عن الدين
 (اوانجر) المطالبة للمالك (منه)
 أي من الاصل (برئ) الكفيل
 وثانرا الكفيل ايضا (منه) اي عن
 الاصل (اولا) والاني بالاني (ولا
 يتكسر) الكفيل فلو ارجع
 هو الاصل (كفيل) انما يبرأ عن الاصل
 الكفيل ليركب انما يبرأ عن الاصل
 فطالب الاصل في المدينين وهذا
 اذا كان انما يبرأ كمالا
 لو كمل بالمال مؤجلا الى شهر فانه
 يبرأ من الاصل ايضا (لو صالح)
 احدهما (مقتضا) كان كمالا
 اسبلا (رب المال) عن الفعلي
 برئ من جميعه الاخرى فلا
 يرجع الكفيل الا بنصف الاصل
 على الاصل فيحتاج

كانت باره والطالب بمسألة نهر (نقطة) صالح الكفيل الطالب على شيء ليريه عن الكفالة لا يصح
الصالح ولا يجب المال على الكفيل ثانية قال في الجبر وهو ما خلافة شاملة للكفالة المال والنفس
انتهى قال شافعا وهذا خبره بالكفالة (قوله بخلاف ما اذا صالح الخ) لا مصادفة فك ما في ممة
الاصل فبرجع بكل ما عليه دور (قوله اقرار بالاضافه) لان الزمارة التي يحكون ابتدأوا هلمن
الكفيل وانتواها الى الطالب لا تكون الا بالاضافه فصار كانه قال دفعتالي فلا يرجع الطالب
على واحد منهما لا اقراره بالانقسام من الكفيل زبلي (قوله او ابرأتك) سابق كلام الشارع يقتضي
الاتفاق على عدم الرجوع في ابرأتك به مصرح في الجبر وكذا قوله أنت في حل من المال بالاجاع
لان لفظة الحمل بسع في الزمارة لا ابراء دون الزمارة بالقض نهر (قوله لا يرجع) لانه لم يقر بأنه مستغف
عنه لان قوله برئت من غير ان يقول الى محقق يحتمل انه برى بارأته ويحتمل انه برى بالاداء فلا يثبت
له الرجوع بالشك زبلي (قوله وعند أبي يوسف يرجع في برئت) لانه لا يحتمل الا ابراء بالقض لانه
أقرب برائة ابتدأوا هلمن المطلوب لانه لا يقدر المطلوب ان يرى الا بالامان يضع
المال بين يديه ويحتمل بينه وبين المال فيبرأ بذلك وان لم يوجد من الطالب الصنع ولهذا لو كتب وقال
برى الكفيل من المال يكون اقراره بالقض اجاعا فكذا هذا اذا فرق بينهما من حيث اللفظ
زبلي وفي النهر من العناية واختاره صاحب المعاني وهو اقر لا احتمل فكان أولى وهذا اذا غاب
الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدوره الاجال منه دور والظاهر انه في لفظ الحمل
لا يرجع اليه في البيان لشهوارة مسامحة لانه أخف شامته وقرق مجدان العرف به انما يكتب عليه
ذلك اذا وجد الاضافه غطت الكفالة اقرارا ولا عرف عند الاقرار لانه لا يكتب الصك عليه نهر والمحوالة
كالكفالة في هذا خبر وانوكل بالشرع اذا اراه السامع من الذين يرجع به على الموكل لمكفاني ذمته
زبلي (قوله وبطل تعليق الخ) لان في الاربع معني التعليل كالاربع المعني الذي والتعليل لا قبل التعليل
بالشرط عيني (قوله وقيل صرح) لان الثالث فيها على الكفيل المطالبة دون الدين في الصميم
فكان استقامتا محضان لم يورعه في التعليل بالتمتع لمعني التعليل وذلك يقتضي بالنسبة الى المطلوب
امال الكفيل بالمحقق منه المطالبة وكان اقراره استقامتا محضنا وظاهرا من ان يذلي وغيره من جميع الاول
بحزم المستعجه كغيره وحل في الذمارة رواية الكتاب على ما اذا كان الشرط غير معارف نهر والمرد من
كون الشرط غير متعارف ان لا يكون فيه لطف لا يقع دور (قوله وبطل الكفالة بمعدود) لانه
لا يتحقق اذا اقيم على غير الجاني عيني (قوله معناه نفس الحمد) فان كلف على خطبه الحمد صرح لانه
أمكن ترتيب موجب عليه من تسليم الذم فيهما واجب بطلان به لكفيل فتتحقق العدة وقتئذ
هذا التعليل صفة الكفالة واسمع بها في ادعاء المحاسبة من تسليم الذم واجب فيها لكن نص
في العوائد المتخارفة على ذلك المحدود التي بمعدودها حتى كذا لفظه غير نهر عن الفقه ونسرح
المداية للمسي (قوله ومع) اسدرا الاحبار ما ضوعوه نفسها وهي مانع فقها عند الملاك
او غيرها وهي ما ينبغي فيها امانة وذن نتج انكفاله كافي ولا يصح التنازل والتنازل لفقد
شرطه وهوان يكون متخوفا على الاصل لا يدرج حنه الادب عنه او بطله والمصحح مسعون بالذين
والمرهوب بالذين وانما ظاهرا نهر لكن قد منعنا الاختيار ان الاصح صفة الكفالة بالمبيع فان هلك
قبل ان قبض بطلت الكفالة لا تقدره قبل الملاك والجزء بعده (قوله ومرهون) سواء صحت المرهون
أو لم تكن تجر مع العسولين (قوله واما) لانها ليست بمنعونة على الاصل لا عنيها
ولا تسليمها لكن قال في الفقه لوجه عندى صفة الكفالة بتسليم الامانة اذا لاشك في وجوب رد هاعند
الطلب غيراته في التوديعة وأحوها يعني الاعارة والاحاز يكون انقلبه وفي غيرها حمل المرد والى به
نهر (قوله ولو كمل تمنين ان يبيع الخ) لا تسليم العين واجب على الاصل فامكن انزاعه وان هلك

بخلاف ما اذا صالح الكفيل رب المال
على جنس آخر بحث يرجع بكل اللف
(وان قال الطالب للكفيل برئت)
حال كون مؤثرا (الى من المال)
الذي هلك منه من فلان (رجع)
الكفيل (على المطلوب) اذا كمل
ما به والا لانه اقرار بالاضافه (وفي)
برئنا او ابرأتك لا يرجع وعند أبي
يوسف يرجع في برئت (وبطل)
تعلق الزمارة من الكفالة بالشرع
ان قال الطالب للكفيل اذا قدم
ردي فأت برى من الكفالة (بمعدود)
بعت (وبطل) الكفالة بتسليمه ونفس
معناه بنفس المحدود لا بنفس
من عليه المحدود (فصح)
اي بطل الكفالة بنفس مبيع في
المبيع الصحيح (ومرهون واما)
كل نوعه والمتعارف والمال المتعارف
والشرط والمتأخر وعند أبي يوسف
ومحمد الذين في هذا الاجر المشترك
معدون فتبطل الكفالة بتسليمه
ولو كمل بتسليم المبيع قبل القبض
او بتسليم الزمارة بعد القبض الى
اراهن او تسليم المتأخر الى المتأخر
بصح

العن برئ الكفيل وقبل ان كان واجبا على الاصل كالصارية والاجارة حازت الكفانة بتسليمه
 في مجلس العقد وان كان غير واجب ولو لم يقدّر ان الكفانة بتسليمه لا تترتب واجب عليه فلا يمكن
 ايجابه على الكفيل وبهذا المثل حرم شرعا فدايم الكفيل تعاقلا يصلح دفع الحاشية ولو لم يقدّر
 المشتري لان يكون مبيعا محمورا عليه فلا يترتب الكفيل تعاقلا يصلح دفع الحاشية ولو لم يقدّر
 البيع رجح الكفيل على البائع أو المشتري ونفسه بعد رجوع الكفيل على المشتري وهو على
 البائع نهر من التنازلية (قوله ومقبوضا على سوم النراء) لانه مضمون عليه بالقيمة عني وهذا اذا
 كان المزمع مبي والافه أو مائة كمن نهر (قوله ومبيعا ماسدا) لانه مضمون بالقيمة عني حتى اذا
 هلك عندنا قاض وجب النعان على الكفيل وما تصح الكفانة به من الاهيان بدل الصلح عن دم
 لو كان عدما فان ذلك قبل القبض قبله فقبضه ومن المهر بدل الخلع لان هذا الاشياء لا تملك بملك
 المهر عن الحماية (قوله سواء كان المقصود مثلا الخ) لانه لا يملك لها هنا وانما يحل بعد قوله ومقبوضا
 اجوى (قوله وحل دابة) عطف على محذوف الاول ان يسه بالمعطوف عليه جوى (قوله أى
 التصح الكفانة) لا يتحمل دابته عني لانه عاجز عن الحمل عليها بتسليمه فلا تبادا فان غبت عني يجوز
 لانه قادر على ذلك أى دابة غيره والمحل هو المصدق عليه ولو يكمل بتسليم الدابة فيقال ان كانت فعنة
 جازة لقد رتب عليه عني (قوله ولا يقبل الضال الخ) لان فيه معنى التملك وهو تملك المطالبة منه
 فتقوم به ما جعلا والموجود شرطه فلا يتوقف واجبا انه لا يقبل عنه قابل عوض طلاق في الضمة فلا
 يقبل الطالب غير صحيح نهر ويأبى (قوله خلا لاني يوسف) لانها لرام بتسليمه المثلزم وفي النهر
 هو البراءة وعية العوى ومنه في الدرر عن تبيع اجماع الكبير لكن في الدرر عن مصنف التتوير
 بالمع والى ان يرسو العوى على قوسنا (قوله فيها) أى في اذاعه بالمع وبالمال قال له في
 والمخلف في الكفانة بالنفس والمال سواء قبل بشره عنده القبول لكنه لا يشترط في المجلس بل اذا
 بلغه بعد القيام من المجلس ما جاز انتمى (قوله تكفل عني) فيه لانه لو تبرع الوارث بدك ان ضمن
 اعم عليه للفرمان في عيتم لم يصر عن السراج (قوله وان كان القياس الخ) لان الطالب يتكفل ولا يتم
 النعان الا بقبوله وحده ما استحسان هذه وصية منه لو تبرع بان يقضوا دية وفيما يجمع وان لم يسم
 المرص الدين وعمره لان الجاهل لا تقع حصة الوصية درر (قوله وهذا التكفل انما يجمع الخ) وما
 في البصر من انه لا فائدة فيه لما بحث شرطنا فيها وجوب المال فالوارث يتكفل به على كل حال واذا لم
 يكن له مال لا تصح قديقه بان فادتها تعهرق في ربح دتمته نهر (قوله قبل يجوز) لان المرص قصده
 التبرع له ولا اجنى ادافى دية بأمره يرجع في تركه كذا شيخنا (قوله وقبل لا يجوز) لان
 الاجنى غير مطالب بدينه بدون التزام فكان المرص في حقه واصح سره كذا شيخنا في النهر
 عن الفرض العدة اوجه (قوله يجمع عندهما) لانه كذا قديدين سابق لان الموت لا وجب سقوطه
 وروى انه عليه الصلاة والسلام في عتار رجل من الانصار رسالة هل عليه دين فقالوا م درهمان
 او دينار فانتم من الصلاة فقال ابو قتادة هما على بارسل الله فعلى بلمه صلى الله عليه وسلم
 ولان الدين واجبه عليه في حياته وهو لا يسطر الا بالاغاء والاراء ومنا في حكم الا حرة ولو لم يكن
 عليه دين لما حار اخذ من المتمعر كذا يتي ان كان به كفيل أو تركه لا ربي (قوله وعندى ضعه
 لا يصح) لانه كمل بدين ساقه لان الدين هو العمل يقال وجب عليه الدين أى اذا ربه قال وجب عليه
 الصلاة والا لانه لا يتصور من الميت فخذ سواء كان له مال أو لم يكن له مال في حق احكام الديا ووجه
 الكفانة تقتضى قيام الدين في حق احكام الديا بالبعث تحقيق معنى الكفانة وهو ضم الفقه الى الدماء
 لا ضم المرجود الى المعدم لانه في المحرم مال لانه يزل الله وقد عجز عن الاداء به ومنعهم المال
 والكفيل فمات المقصود وهو الواسية والوترع لا يجتمع قيام الدين لانه يترتب في الآخر ربي

بوجهه من عدميته صحت الكسالة به ان على العار من قتلته شيء وعدمه لزومه ضمان
المال في حاله وخمان النفس على عاقلة ثبوت الدين مستدالي وقت الدب وهو انحراف التماس حال
قسام الدعة دوعن العبر (قوله) والثاني لو كل أورب المال) أي اذا ضمن الوكيل البيع والمضارب
الذين لو كل أورب المال لم يصح أمافي كفاية الوكيل فلان حق القصر له فيكون ضمان نفسه وكذا في
كفاية المضارب بل هو لو لم يكن الوكيل لان المضارب في البيع أصل ولهذا لا تسقط المضاربة عن ترتيب
المال وبغضه فيكون ضمان نفسه واعلم ان كلامهم هنا قد انزل الوحي والثائر لا يصح ضمانهما الاثن
عن المشتري لان حق القبض فيها الاصلية ولهذا الأمر أنه عن الثمن صح ضمانا وارسول يصح ضمانه
والوكيل يبيع الضمان من جهة الامام لا بصغير ومعه وكذا الوكيل بالتكاح يصح ضمانه للمهر لما قلنا
(قوله) بطل الضمان) لانه يصح ضمان نفسه لانه ملزم بزيادة المشتري من الثمن والا لشره فيه
نصيبه ولانه يؤدي الى حصة الدين قبل القبض وانه لا يجوز زباني ولو ابدل للمصنف قوله اذ بيع عبد
صفقة بقوله بدين مشترك كافي للتوريث لثقل ما اذا كانت الشركة فيه غير البيع ولو لا ذلك لكان ادنى
اقله صح الضمان) لان نصيب كل منهما عازر من نصيب الآخر فلا شركة عيني (قوله) لانها اسم
مشترك) تقع على الملك القديم وهو ملك البائع فقد ضمن ما لا يقدر عليه فلا يصح وقوعه على العقد وعلى
حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بما قبل البائع عيني وتظاهر كلامهم انه اذ فسرهما
بغير ضمان الدرك لم يصح نهر عن الجري لا قال في ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك تعجبا
لنصرفه لانا نقول فراع الدعة صل فلا ثبت الشغل بالثالث والاحتمال زباني (قوله) عندنا حنفية
خلافا لنا) والخلاف مبنى على نصيره فيما سقراه بتقليص المبيع ان قدر عليه ورد الاثن ان لم يدر وهذا
ضمن الدرك في المعنى وفسره الامام بتقليص المبيع فقط ولا قدره عليه ولو ضمن تخليص المبيع اورد
الثن صح جبا كفاية ضمن ما عسى الواسع به (قوله) وما للكب) فيه لانه يدل على انفق نحو
الكفاية به كافتداه عن آخر له دين وجب عليه بعد آخره فلا يؤدي الى الثاني وكذا اذا كان على
المكاتب دين لرجل مكمل به اسان يجوز عري ونقل عن كفاية المصنف ان الكفاية يبدل الكفاية
وان لم يصح لرجل ادى مع ذلك الضمان برجع اسى يعني اذا كانت الكسالة بالامر وهذا خلاف
لما قدمناه عن الدرر من المصنف التنوير من انه لا يرجع الا اذا أدى على من اياه يعبر على الاداء لهم
الا ان يحس له ما شاع في ذلك ايضا ثم من على الانتهاء مع بالاسوط ان تخصص بديل الكفاية غير مفرد
اذ كذلك تسقط الكفاية بدين آخر لولوى على المكاتب انتهى وأما بديل السعاية فقد قدمت اياه كبدل
الكفاية عند الامام خلافا لهما

(فصل) قوله لا يستردعه لانه يتعلق به حق انقاص على احتمال قضاء الدين فلا يرد ما دام هذا
الاحتمال باينا كان يحمل ان كافة ودفعها الى الساعي زباني قال في الجرسنت على جعل نهبه عن ادائه
واجب بانه ان كان كسالا بالامر لم يعمل نهبه لانه لا يملك استرداده والا عمل وهذا طهر ان الكفاية توجب
دينه لا كفاية على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولهذا اذا كسب من الاصيل ردها او اربا
او هب منه الدين صح نهر عن النهاية واعلم ان عدم استرداده متبعها اذا لم يتردها طالب عن الاصيل
أو الكفيل فان آخره لها بسترده حوى من الفتح (قوله) وعلى وجه اشارة) لانه يتعلق به حق الطالب
وهو الاسترداد برباطه فلا يمكن منه ما لم يقض دينه عني (قوله) وما ربح الكفيل له) يعني ما يرب
ما ربح في المال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو الطالب لانه ملوكه بالقبض فكان لا يربح بدل
ملكه ولا يتصدق به سواء قضى الدين هو الاصيل الا ان دفعه غيب اذا قضى الاصيل الدين عندنا
حنفيا لانه لا يظهر مع الملك فيما ذهبن كالدراهم وان قضى الكفيل فلا تحدث بالاجماع معنى ونهر
(قوله) وتبدره) اذا قضى الاصيل الدين ثم ان كان الاصيل قبرا بطل به وان كان غنيا فغيره واثبات

(و) بطل الكسالة (بالث) لو كل
أورب المال) اذا باع رجل زباني
ما ربحه من الثمن عن المشتري لا يتر
اواع المضارب على المضاربة ثم ضمن
التوريث المأذول لا يصح (والث) لو كل
أى بطل الكسالة بالثمن للثمن
(ا) يصح بطله (قوله) اي اذا باع
عبدان من رجل صفقة واحدة فمن
احدهما واصاحه حصته من الثمن
بطل الضمان وانما تدب قوله صفقة
لانه لو باع كل منهما حصته بعة ثم
ضمن احدهما لاصاحه حصته من
اثن صح الضمان (و) بطل الكفاية
(بالعقد) أى ان اشترى عبدا
فضمن له رجل بالمعسر الضمان
باطل لانها اسم مشترك (والخلاص)
أى بطل الكسالة لو ضمن تخليص
المبيع عندنا حنفية بخلافنا
(ومال الكفاية) أى اذا فالرجل
للولى انما كفى من هذا المكاتب
عمال كفايته لا يصح
(فصل) ولو اعطى المطلوب او عا
ما ضمن مما لا يضمن كالدراهم او عا
تضمن كالبر (قبل ان يعطى الكفيل
الطالب لا يسترد) المطلوب (منه)
ثم من التكميل مطلقا سواء كان
الديع على وجه الاقتضاء وعلى وجه
اشارة فان اداه بنفسه قبل اداه
الكفيل يسترد من الكفيل ما اخذ
(وما ربح الكفيل) في ذلك (له) وذهب
(و) أى ربح المال (على المطلوب

فتنى له به علم حاولي ادعى الكفالة
(بلازم فتنى على الكفيل)
فقط دون الاصل ولا يرجع على
المطلوب (وكما... بالدرج تسليم)
اي اذا باع دار فكمثل رجل لشترى
هني البتة عماره كدعه فيمير دوك
نكالمته بالدرج تسليم (السبع) حتى
لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار
ملكه لا تنفع دعواه بعد ذلك
(وشهادته وخضعه) اي لو ك
شهادة على صك الشراء وستم على
ذلك الصك ثم ادعى شاهد بعد ذلك
ان الدار له فلا تنفع دعواه فلا تكون
الشهادة بالتمت تسببا او قرارا بان
الملك بالبيع اما لو شهد بالبيع عند
البيع وحضر به شاهد او لم يحضر
فادعى بعد ذلك فلا تنفع دعواه واعلم
ان الجواب المذكور في الكتاب
محول عنه ما اذا كسب شهدة فلان
البيع والشراء لو كسب جرى البيع
بشهادته ولو كسب اقرار بالبيع والشراء
عندى ما اذا كسب في الشهادة
ما يوجب صحة البيع ونهذهما كان
في صك البيع باع فلان كذا وهو
ملكه او باع بغيره باع فلان كذا وهو كسب
شهادة بعد ذلك فلا تنفع دعواه اما اذا
كان في الصك باع فلان كذا واقر أنه
باع ملكه تنفع دعواه بعد ذلك كذا
في شرح البسوط والجامع الصغير
قوله وحتمه اشارة الى عرف زمانهم
فان الرجل اذا كسب شهادة في صك
الشراء ختم في آخره حتى يكون ذلك
علامة الكفاية وليس ذلك العرف في
زماننا (ومن ضمن عن آخر نزاجه او
وهن) اي باخراج (او ضمن رايه
او ضمنه صح) في المغرب الثالثة
التي تلي تصيب الانسان حتى
ككزي نهر مشترك بينه وبين غيره
واما في انساب التي يطلب الانسان

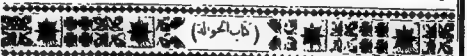
لا يصلح حمله لانه انما تكفل بما يغني به بعد الكفالة حتى في الكفالة الذوق ما علم من انه وان كان
ما ضاها المراد المتقبل كقولهم اطال الله فسادك اي يطيله لانه جعل الذوق شرطا والشراء لا بد
ان يكون مستقلا على خطر الوجود قال في البحر ومنه ما يعدم القبول ينبغي ان يكون على ازاوية
الصيغة اما على اظهر الروايتين المتخفي به من فساد القضاء على الغائب فينبغي النفاذ (قوله فتنى له به
عليهما) اي على المحاضر والغائب لان المكفول به هنا مال مطلق عن التصديق بكونه مضمنا به
او بقس به ودعوى المذمي مطلقة فصحت وقيل اليه لا يثبت ما على صحة الدعوى بخلاف ما مران
للمكفول به هناك مال مقيد بكون وجوبه بعد الكفالة فلم تطابقها الدعوى ولا يثبت شرط قال في البحر
ودفع حيلة اثبت الدين على الغائب والمذهب عندنا ان الغائب على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على
المحاضر على الا يتوصل اليه الا باتباعه على الغائب واذا خاف الغائب موت الشاهد تواضع مع رجل
ويدي عليه مثل هذه الكفالة فيقر رجل بالصفة وكسر الدين فيقيم المذمي اليه على الدين
فتنقى به على الكفيل والاصل في غير الكفيل فيبقى المال على الغائب (قوله فتنى على الكفيل فقط)
لان صحة الكفالة بلازم المكفول لها ما تنقيد قيام الدين وزعم الكفيل لا يتعدى زعمه الى غيره اما
بالمر التثبت فتستخرج اقرارا بالمطلوب لما لا يار غيره بقضا ما عليه او هو مصروف فلماذا سار
مضايغته بخلافها غير امر نهر (قوله وكفالت بالدرج تسليم) لان اقامه اقرارا بان البائع مالكه
وقت البيع فلا تنفع دعواه بعد ذلك يعني (قوله ان الدار ملكه) او ادعى الشفعة او لاحارة يعني (قوله)
لا تنفع دعواه لان المصود انبرام البيع (قوله وخضعه) والاراء والتدوير لم الشهادة بالتمت تسببا
والذي يجب ان يحول عليه اعتبار المكتوب في الميثاقان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم
كان اشترطا واذا لآخر (قوله فلا تكون الشهادة بالتمت تسببا) اذا البيع بوجده من غير الملك
وكسب الشهادة لصحة الواقعة وليستقر حتى لو رأى فيه مصلحة اجازة قال في البحر فلو علم ان الشهادة
لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان المكفول زانما لا يمنع الدعوى وسأى غماه في مسائل
حتى ارجل الكتاب فتدقوله باع عقار او بعض اقرار به حاضر انتهى لكن نقل فيضا عن فتاوى الشيخ
الشي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا مانع من الدعوى بعد ذلك حتما لباي التزوير
ويتعلق بهذا المقام فوائد زماه مدر كالأقرار (قوله فلا تنفع دعواه) لان الشهادة على انسان
اقراره بنه بعد البيع باتفاق الروايات زبلي (قوله اما لو شهد بالبيع عند القاضي الخ) فتلى ان زبلي
واعنه في الغنى والعتاق وتبعهما في البحر شيئا (قوله نزاجه) اي الموظف وهو الذي يحسب الفدية
بأن يوظف الامام كل سنة في مال على ما راءه لارجح المصاحفة وهو الذي يشجع الامام من غلة الارض لانه
غير واجب في الفدية فلم يمكن في معنى الدين وقرية ارادة الموظف قوله او من به اذا الرن بخراب
المناصفة غير صحيح بخلاف الموظف ومع الرن به لانه كالكفالة فيسجل التوثيق فيجوز في كل موضع
تخويز الكفالة فيمنع زبلي قال في التهرود تنقض في البحر الكفاية بالدرج لان الكفالة بتأثير دون اثر من
قال الحموي وغيره خاف ان هذا النقص لا يضر لثبوت اقرار قضايها الصفا غلبة لا كفاية ومعنى كونها
كفايتها اليه داخل تحت نفي لا الكفاية بمعنى الانضاق على كل فرد انتهى (قوله فلا تنفع الكفالة
بها) لانها ترفع لالتزام المطالبة بما على الاصل شرعا ولا يثبت في النهر من الخلاصة وعليها الصامة
وبوجه المعنى مول صدور الاسلام وما قبل من صحة الكفالة بها فقول لفر الاسلام وذكر في غاية البيان
ن صدر الاسلام ونحو الاسلام اخوان كلاهما شارح الجامع الصغير (قوله وقال بعضهم تصح) لو جرد
المطالبة ولو لم يسلط قال صدر الشريعة وابن السكيت ولبه الدعوى ومذاقنا ان من تولى ضمانين
المدين فمدين كل ما جورا وقيل يكون ذلك ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمر موافق بشرط
ارجوع وقيد شخص الامة بما اذا كان له ضمانان كان كل واحد منهما رهنه في الرجوع وفي البراءة قال

(وان كفلان عن رجل بالقرى وقفل كل)
 وادعتهما بهذا ألف (من صاحبه
 قالاده) أحدهما (رجع المؤدى
 بنصفه) أى نصف المؤدى (على
 شريكه) مطلقا وان كان قفلا وكثيرا
 (أو) رجع (بالكل على الاصل
 وانما أرى الطالب عن المطالبة
 أحدهما أخذ الطالب الكفيل
 الآخر رجعه ولو افرق) وقفع
 الشركة (المفاوضان أخذوا من
 أى الدائن (أياهما) من المفاوضين
 بكل الدين ولا يرجع المؤدى على
 شريكه (حتى يؤدى أكثر من
 النصف) وفى الدستور التزم من له
 الدين ومن عليه الدين (وان كاتب
 هذه كاتبة واحدة) بان قال كاتبها
 على ألفا إلى ستة (وقفل كل) واحد
 من العدين المكتابين (عن صاحبه
 هذا الذى أحدهما رجع) المؤدى
 (بنصفه) وهذا العقد يجوز استحسانا
 (ولو لم) المؤلى (أحدهما) قبل ان
 يؤدى شيئا (أخذ) المؤلى (أياهما
 بمحضته لم يثبته فان أخذ) المؤلى
 (المعنى رجع) بمادى (على صاحبه)
 أى الذى لم يثبته (وان أخذ الآخر)
 أى الذى لم يثبته (لا يرجع على المعنى
 شيئا) وانما قبل المسئلة بكيفية واحدة
 لأن كل واحد منهما لو كان مكتبا على
 حدة فكل كل واحد منهما من
 صاحبه يبدل الكفاية للمولى لا يصح
 قياسا واستحسانا حكنا فى النهاية
 (ومن ضمن عن عبد مالا يؤخذ به
 بعد عقته فهو حال وان لم يدعه) قوله
 يؤخذ بنصفه مالا أى من ضمن عن عبد
 مالا يطالب به هذا المذهب عنده
 بأن أقر المدين باستهلاك ماله وكتبه
 سيدها وأقرضه إنسان أو باعه وهو
 محبوس ولم يسم الفضل حالا أو غير
 حال

كان ما عليه حالا وعلى شريكه مؤجلا بل المراد ان تضمنه عن الشريك وان مع ابطال الكفاية لا يرجع
 فى الحال بل بعد حلول الاجل الى هذا لما اشار شيخنا وكذا فى كلام الزبلى ما يدل على التصويب
 خلافا لما ذهب اليه السيد المحمى إذ غلبت فى الباب اية اقصر فى التصويب لجهة تضمنه عن صاحبه على
 قوله ولو كان ما عليه مؤجلا وعلى صاحبه ما يصح تضمنه وهذا لا ينافى صحة التأمين عنه أيضا فى
 عكسه (قوله وان كفلان) يعنى على التقاطع بان كفل كل بجمعه منفردا اما ان كفل كل منهما بالنصف
 ثم كفل كل عن صاحبه فعلى كالمسئلة الأولى فى الجميع حتى لا يرجع على شريكه بما أدى ما لم يرد على
 النصف وكذا لو كفلان الاصل بجمع الدين معان كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين
 يتقسم عليهما فنصف فلا يكون كفلا عن الاصل بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل
 بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فربما (قوله رجع بنصفه) على شريكه
 لان ما عليه مستوفى وان فلا يرجع للبعض على البعض اذ المال كصفالة فيكون المؤدى شائعا منهما
 ف يرجع بنصفه على شريكه انما يؤدى الى الدور زبلى (قوله أخذ) بالمنهر (قوله الآخر
 بكه) لان ابراهيم الكفيل لا وجب ابراء الاصل فى المال كله على الاصل والاخر كقفل عنه
 بكه فلو اخذ منه زبلى (قوله ولو افرق المفاوضان) قبله ان شريكى العنان لو افرقا وقعة
 دين لم يؤخذوا من أحدهما الا بما تضمنه وفى النهر عن الرأية اقر أحدهما بدين وانكر الآخر
 ازم المقر ان كان قد قولا وان اقر أحدهما أو ليازمه بنصفه ولا يبنى على الشكرا تسمى ووجه الفرق بين
 المفاوضة والعنان ان شركة المفاوضة تضمن كفاية كل منهما عن الآخر بخلاف شريكى العنان كما سبق
 (قوله وقفل كل واحد من العدين) قيد بقوله وحكف لانه لو كاتبها معاقض عتق كل واحد
 منهما مادام احسنته الا ان قال للمولى على اتمان انما عتقا وان عجزا حتى ارق فلا يبنى واحدهما
 الا باده كل المال الى المولى رعا لشرط المولى نهر (قوله يجوز استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان فيه
 كفاية المكتاب والكفاية تبدل الكفاية وحكف واحد منهما باقر ما يطل فعدلا اجتماعا على وجه
 الاستحسان ان يحيل المال كله على كل واحد منهما فى حق المولى وفق نفسه وعتق الآخر مطلقا باده
 أى باده كل واحد فطالب المولى كلامهما بجميع المال بحكم الاصل لا يصح الكفاية فأيها الذى عتق
 وعتق الآخر تعاله كفى ولها المكتاب فاذا أدى أحدهما شيئا وقع من كل البذل فبقي نصف ذلك عن
 صاحبه لا ستواهما ف يرجع به عليه ضيق (قوله قبل ان يؤدى شيئا) قيد بما قبل الاداء لان عقته
 بعد الاداء لا تصح لانهما لا اداء عتق لكن ظاهر قوله شيئا ان اداء البعض مانع من اضافة العتق الى
 الآخر وليس كذلك اذ هو عتد ما بقى عليه وردها ولا يصح ان يقال اراد بقوله قبل ان يؤدى شيئا اذا
 بلغ المؤدى نصف البذل لتساقطه عن عتق كل واحد منهما وموقوف على اد عتق البذل فاذا أدى
 كل البذل عتق المؤدى وعتق الآخر تعاله الا ترى الى قول الزبلى لا يبنى واحدهما على ما يصل
 جميع المال الى المولى لان شرط المولى فى العقد يصير افعاله وقشره العتق عند ادائها جميع المال نصا
 فلو عتق أحدهما مادام حسنة كان غضا لآخرته انتهى فالصواب ابداه بقوله قبل ان يؤدى البذل
 وهل اذا عتقه مبداءا منى من البذل يكون محسوبا على المولى من حصته لم يثبته أو لا والظاهر
 انه لا يجب على المولى من حصته الاخر بل يطالب به لانه كتب عبده (قوله أخذ أياهما) تضمنت لم
 يعقته لان المال فى الحقيقة قابل برقيتهما وانما جعل على كل منهما اختيارا لتسهيل الضمان وقد
 استثنى عنه العتق فاعتره بما لا يرجعها فيتوزع علىهما ضرر ونفا قابل حصته العتق فقط وما بقى
 يأخذ المؤلى من أيهما شاء نهر (قوله رجع بما أدى على صاحبه) بحكم الكفاية بأمره وجازت الكفاية
 ببدل الكفاية ههنا لانها فى حالة القاء وفى البدء كان كل المال عليه نهر أخذنا من كلام الزبلى (قوله
 قياسا واستحسانا) لان عتق كل واحد منهما متعلق باده المال على حدة وهو صحيح فلهما حاجة الى

تخصه بما ذكرنا من الطريقين زيلني (قوله يؤخذ الكفيل بمالا) لان المال حال على الصدوق جود
 السبوق قبول لخصه الا ان المطالبة تأخرت عنه لعمرته اذ هذه الدين لا تتعلق برقبته لعدم ظهورها
 في حق المولى والكفيل غير معبر فصار كالموكل من غائب ومفلس يشهد بالام فأنها تصح ويؤخذ
 الكفيل به في الحال وان كان في حق الاصيل متأخر الى الميراث بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث
 لا يلزم الكفيل حال الالتم التزم المالكه بدين والطالب ليس له ان يطالب بالدين المؤجل في الحال ثم اذا
 أتى برجع به بعد العتق ان كان بأمره زيلني مع غناه في حق العير والتقييد بكونه يؤخذ به هذا التقى
 ليفهم منه حكم ما يؤخذ به في حال الاصل صكدين الاستدراك مما وما لزمه بالتجارة باذن المولى وجهه
 احترازيا كما في الزيلني وتبعه العيني وهو كما لا يخفى وفي العتق لو كفل بدين الاستدراك المعلن بغيره ان
 يرجع قبل العتق اذا أدى لانه قد غفر مؤجل الى العتق فمطالبه السيد تسليم رقبته ما واقتضاه عنه
 ويحت اهل الدرس هل المتصرف في الرجوع الامر بالكفالة من العدا والسيد وقوى عتق كونه المعبر
 امر السيد ان الرجوع في الحقيقة عليه قال في الضرورات مقيد اعندى ان ما قوى عنده هو المالك كونه
 في البناء الخ وقوله وقوى عتق كونه المعبر امر السيد يعني فحاذا كانت الكفالة بدين الاستدراك
 المعلن (قوله خات البعد) أي ثبت موته برهان ذي الدوا وتصديق المذني فلو لم يكن ثمة برهان
 ولا تصديق لم يقبل قول ذي النباهه ما ثبت بحس هو الكفيل فان طال المحبس صحت القيمة وكذا
 الوديعه المجموعه نهر عن النباهه (قوله نهر عن المذني) فبما البرهان لانه لو ثبت ملكه ما رادى
 الدوا ويكوله لم يثبت شيئا الا اذا اقر الكفيل بما مر به الاصيل لان اقرار الاصيل لا يصير عتق في حق
 الكفيل شيئا عن النباهه (قوله ضمن رقبته) لانه تكفل تسليم رقبه السيد والكفالة بالاعيان
 المضمونه نفسها حائره فوجب على الكفيل رد العين وان هلكت يوجب عليه قيمتها (قوله بربى
 الكفيل) لان السيد يرى موته ويراد وجوب رداء الكفيل عني واعلم ان هاتين المشلتين مكرران
 اما الاولى فلا تفاديهما قوله فاعلم ومضوا واما الثانية فلما تقدم من الكفالة بالنفس تنط
 بموت المطلوب ولا فرق فيه بين الحر والعبد قال شيخنا لا تكرار لان النفس هناك متحق وهي متحق
 ان يكون في يد الجارية او شر كقولهم قومه ان نفس الصدمال تنقص صرح بها لانه لا يعدم الفرق بين
 العدا والحر (قوله وقال زفر برجع) لتحق الموجب وزوال الماسك فلو اذعت غير موجبه الرجوع
 لان احدهما لا يستحق على الاخر فلا تنقلب موجبه بعد ذلك كانه كفل من رجل بغير امر فاعلمه
 فاجاز فاعلم ان لا تنقلب موجبه الرجوع فكنا هذا وقطوب لسبب الفرق بين هذا وبين الزهر ان اذا اخطى العبد
 الزهر وهو معبر فانه يسمى في ذلك الدين ثم يرجع به على سيده لم يرجع به لاجب بان زمان
 استيعاب الدين هنا هو زمان الكفالة وفيه كان عبدا في الزهر كان حرا واصل التهرس قوله كما حرس
 صوابه كان حرا حوى ثم فانه كسالة المولى عن عبده وجوب مطالبه بما اياه الدين من سائر امواله وفائه
 كسالة العبد من مولاه لتعلق برقبته زيلني وقوله كما اذا كفل من رجل بغير امر فاعلمه ان
 الاجازة وجدت بصل الجلس حتى لو وجدت في المجلس رجح كاسين ومنه يعلم ما في عبارة الدرر القصور
 حيث اقتص على قوله كما اذا كفل من رجل بغير امر فاجازتني

يؤخذ الكفيل به حالا (ولو ادعى)
 على رجل (رقبة السيد) فبذيه
 (وكفله برجل فان العبد غير
 الذي انه) أي العبد كان له ضمن
 الكفيل (بذيه ولو ادعى) رجل على
 عبدا ولا كفله نفسه رجل على
 العبد على الكفيل ولو كفله سيده
 سيده بأمره فحق فاداه او كفله
 عه واداه بعد فقه برجع
 منها (على الاخر) وان زفر برجع
 كل واحد منهما على الآخر
 الوحد اول ان لا يكون على العبد
 ربح شي من كماله مال عن المولى
 بأمره واما كماله من العبد فمضمونه
 بكل حال - وانه كان العبد مملوكا
 الماسة بوجه الذي كل واحد منهما
 التزم على الاصيل دون الكفالة
 نفسه براء الاصيل دون الكفالة
 فلهذا امر الله سبحانه وتعالى
 معنى الاحالة مال استبداد بجماله
 على رجل ما حال زبده على ذلك
 ارجل ما المديون يحمل وزيد بحال
 وتحتل بالمال بحاله وارجل
 محال عليه



(كتاب المحوالة)
 (قوله الان المحوالة) بيان لكيفية تسمية المحوالة بالمسألة التي أوجبت المحوالة
 حموى (قوله فلماذا) أي تضمنه والبراهة الاصيل أنه هاع الكفالة يعني لتزنا منتهى التركب
 من الفرد حموى (قوله في المحوالة) أي اسم ممدونة نضر لان المحوالة في كلام

المصنف يفتي الاحتمال لانه لم يشترط في حتمنا الحيل لكن نمر فعلمنا بتقل الدين يقتضي ان
 تكون المحاولة في كلامه بمعنى الاحالة جوى (قوله وتقدر انه الى الفاعل محمول) قلبت الواو الفاء
 لتعركا وانتقل ما قبلها والحذوف من الاحالة الالف المتخلية من الواو التي هي عين الكلمة وعوض
 عنها الواو وانما حذفت بعد نقل حركتها الى الساكن الصحيح قبلها الذي هو واو الكلمة لتعركا في الاصل
 وانتقل ما قبلها الا ان شخا (قوله لاحالة الله هذه الصلة) في المثال وانما الصلة في المثال عليه شخا
 (قوله هي نقل الدين الخ) روعليه ما سجد كره من انها تصح بالدرهم اذ جعة اذ ليس فيها نقل الدين
 وكذلك العصب على القول بان الواجب رد العين والقيمة عتص واجب بان المحاولة بالوجه وكالات
 حقيقة كافي الشر ببلالة ويرد عليه اضا مالو وقت المحاولة بفراذن الحيل فانها حقيقة ولا نقل فيها
 واجب بان معنى النقل يقتضي بعدا للمجال عليه حتى لا ياتي اذا ذلك على الحيل شي ورد في الغنى بانه
 لوضع لنص ان يقال في الكماله بفراذن المكفول - فيها نقل ايضا لانه اذ أدى الكفيل عنده من
 عليه شي قال وعندي ان الجواب هو ان المحاولة بفراذن الحيل ليست محاولة من كل وجهه (قوله
 وضع في الدين لاقى العين) لان الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة
 واما العين غنى فلا يقتل بالنقل المحكي بل بالنقل المحكي على ولا يفتي الدين ان يكون معلوما فلا تضع
 بالمول قال في المجوهرة وكذا لا تضع بالمحقوق وبه عرفان حواله انما هي تحفه من غنىه محزنة لا تضع
 وكذا حواله المسحق بمعلومه في الوصف على الساطع نهر ثم قال صدور وقتن وهذا في المحاولة الماخضنا نهر
 واما القيدتان مال الوصف في يد الساطع يعني ان تضع كاحالة على المدوع والا لا تنهي ومقتضاه
 حتمنا ياتي القيمة وعندي فتمتردد (قوله فرضا المثال) لان فيها انتقال حتمنا لزمه اخرى
 والدم متساوية نهر (قوله والمثال عليه) لانها التزام الدين ولازم الالزام ولو كان مدينا
 للحيل لان الناس شعاعون في الاقتناء ما بين موسر ومعتزر ويرد عليهم الواو الحالتا لم نقل في زوها
 بالنفقة المستدانة باذن الغاني فانها تصح بدون رضا زوج المثال عليه جوى من الجهر من باب
 الدقة (قوله فليس بشرط) وانما يشترط رضا الرجوع عليه بطل وهو محل رواية القدوري اشتراط
 رضاه فلا اختلاف في اريابات جهر ان اضع الاصلاح لكن ظاهر كلامهم كافي الدرر وغيره ان تسليم
 ان الخلاف ثابت ولهذا عللوا بعدم اشتراط رضا الحيل بان التزام الدين من المثال عليه تصرف في حق
 نفسه والحيل لا ينضمربه بل فيه نفعه لان المثال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن باعه واشترط القدوري
 رضا الحيل لان ذوى الميشتات يأخون من يعمل البصر ما عليهم من الدين وما شئ عليه المصنف هو المختار
 كافي مواهب الرحمن وعلى هذا اذا قال احد الطالب ان لك على فلان كذا فله هل فرضي بذلك حتم
 المحاولة ويرى الاصل قال في البصر والمجامل انها ان سككت بفرض الحيل وكان له دين عليه فلا
 رجوع للمجال عليه لانه فني دينه بفرض امره كافي السراج الوهاج وكذا حتمنا ليست شرطا حتى لو قيل
 لصاحب الدين لك على فلان الف فاحل بها على ورعي الطالب بذلك حتم فليس له ان يرجع بعد
 ذلك بخلاف ما لو قال لادون عليك الف لعلان فاحل بها على فقال المدين احلت ثم بلغ الطالب فاحل
 لا يجوز عند الامام ومحمد الا ان يقل المحاولة فضولي له لا يشترط حتمنا والمجال عليه لعمه المحاولة حتى
 لو اياه على رجل غائب ثم سلم الغائب فقل حتمنا المحاولة بغير عن البرازية وبالمجمل حتمنا والمجال عليه
 وان لم يكن شرطا لكن يشترط رضا الحيل حيث لا يشترط رضا اضع في رواية ان ابادات
 واما المثال فيشترط حضوره الا ان يقل فضولي لاجله فتحصل انه لا تنافي بين اشتراط الرضا وعدم
 اشتراط الحضور ومما عرفت في الدرر لثابتة عدم اشتراط حتمنا لاقين أي الحيل والمجال عليه بعد ان نص
 على اشتراط رضا الكل بل بخلاف الا في الاول يعني الحيل حيث قال في الزادات نعم المحاولة لا رضاه
 اذا علمت هذا ظهر لك سقوط ما عترض به العلامة عزى زاده حيث قال لا يذهب عليك ان ما عارضه فيما

وتقدر المثال في الفاعل محمول
 بالكسر وفي المفعول يافتح وعوض
 المثال الفاعل له انمولاه لاحالة
 الى هذه الصلة كذا في القريب (هي
 نقل الدين - وجه الحيل انما هي
 المثال عليه - وضع في الدين
 المثال عليه - أي الذي
 لاقى العين في المثال - أي الذي
 والمجال عليه - أي الذي
 المحاولة واما رضا الحيل أي المدين
 فليس بشرط فلان لم يتعرض له

سعيي الى النجاة من انه لا يشترط حصة السابقين مخالف لقوله تعالى بخلاف الا في الاول فليس
في كلامه انتظام انتهى ولست ادره شيخنا بقوله دعوى مخالفة متنوعة اذ من بين ان رضا الحبل قد
زائد على حضور ما انتهى (قوله وبرئ الحبل) لوقوله وبرئ الدين لكان اولى لان المصنف بحث
لم يشترط رضا الحبل لموسم من الدين حاله حتى قال وبرئ الحبل وقدم الشارح ان هذا بقوله واما
رضا الحبل أي المدين حوى (قوله هذا عند أبي يوسف الخ) وغيره مخالف لظاهر موضعين
أحدهما اذا أبرأ الخصال الحبل من الدين قال أبو يوسف لا يصح وقال محمد يصح والثاني ان الرضا اذا حال
المرتبة بالدين على رجل كان للراهن ان يسترد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد ليس له ذلك يعني وقول
أبي يوسف هو الصحيح كما في العصابة وفي النهر من التارخاية وعليه انقوى (قوله برئ من المطالبة)
بذليل ان المختار لو أبرأ الخصال عليه فرده لم يرتد ولو انتقل الدين وجبان لم يرتد قال في النهر وانكر بعض
المحققين هذا الخلاف وقال لم يرتد عن محمد نص ينقل المطالبة فقط بل ذكر احكاما متشابهة اعتبر المحوالة
في بعضها تأجيلا وجعل المحوالة للمطالبة نظر الثاني وفي بعضها أبرأ وجعل المحوالة للمطالبة والدين نظرا
لمحققة اللفظ الخ (قوله وعند فرج الخ) لان المقصود بها التوفيق وهو بازاء المطالبة كالمطالبة لا تؤخر
في سقوط ما كان من المطالبة ولان الاحكام الشرعية تنبت على وفق المعاني القوية فحق المحوالة
الذقل والكفالة معناه الضم لا يقال لبرئ لما أجبر المختار على القبول اذ افضاه الحبل الدين كقولنا
الاجنبى لا نأخذ من الاجنبى شئ من حبله شئ من حبله لا يصح عود المطالبة اليه بالتوى بل (قوله)
لا يرأى الحبل) وبه قال القاسم بن معن كذا (والعنى قال في التريب لا ينجر القاسم ان معن مع الخ) ان
وسكون الهمزة ابن عبد الله بن مسعود الكوفي أبو عبد الله انقضى ثقة فاضل انتهى وقال عبد القدوس
في طبقاته القاسم بن معن بن سبطار بن جبر بن عبد الله بن مسعود الحنفي الكوفي ولي القضاة الكوفة بعد
شريك بن عبد الله أحسن قال له ابو جعفر في نهر انتم مسار قلبي قال جبر بن معن كان رجلا يدينا في
الفقه والعري يفتي قداما على ابي حاتم كان ادرى الناس الحديث والشعر واعلمهم بالعربية والعقومات سه
خمس وسبعين ومائة روى له اعيان السنين كذا نخط شيخنا (قوله ولم يرجع الخ) صرح ابي بلبيس بالبرائة
في المقدمة بغير الدلفد فيها اذا حال للمكاتب مولا على رجل بالبدل (قوله لا بالتوى) مراده
اذا كانت المحوالة باقية اما اذا قضيت المحوالة فان المختار لا يرجع بعينه على الحبل وانما قال في الدافع
ان حكمها ينتهي بقبضها والتوى وفي البرائة والحبل وانما حال النقص وبالفرض برأ الخصال
عليه انتهى وفي الذخيرة اما اذا حال المدين الطالب على رجل بالف أو بجمع حقه وقبل تمامه أيضا
بجميع حقه على آخر وقبل مسار الثاني فنضال الاول وبرئ انتهى بغير مثله في الفتاوى النجاة
والتوى وزان الحمص وقد عده الملاك نهر من الصباح (قوله فاذا توى على المختار له) صوابا سقط
عليه حوى (قوله ما بالدين) يشير الى ان برائة مفيدة بشرط سلامة العاقبة واختلف في كيفية عوده
اقبل قسم المحوالة أي بقبضها المختار كالمشتري اذا وجب له البيع عيا وقبل تنفيع كالبيع اذا ملك
قبل القبض وقبل في الموت تنفيع وفي المجردة لا تنفيع ولم ار ان فتح المختار هل يحتاج الى الترفع عند
الفاضي وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجب له ان يفتي نهر (قوله وقال الشافعي الخ) لان ذمه الحبل
قد برئت برائة مطلقا فلا يعود الدين الا بسبب جديد لكون قول عثمان رضي الله عنه في المختار عليه اد
مات مطلقا يعود الدين الى ذمه الحبل ولان المقصود من شرعه الوصول الى حقه لا مجرد الوجوب لان الدم
لا يقتل فيه فمقتد فوانه يجب الرجوع بل (قوله ان يبعد المحوالة) ولو ادعى المختار ذلك على الحبل
في قبضة المختار عليه ايه جديدها وحلف وبرهن على ذلك لم تنفع دعواه اية المشهود عليه كذا في البرائة
الا اذا صدقه الحبل فانه يرجع عليه من غير برهان كما في المحيط كذا في النهر قال شيخنا ورجع التهمير
في جبر حلف واحد وهو المختار عليه انتهى (قوله لا الطالب) او الحبل ولوى المشقة كذا نخط شيخنا

(وبرئ الحبل بالتوى من الدين) أي
برئ من الدين بقول المختار المحوالة
هذا عند أبي يوسف وعند محمد برئ
من المطالبة وعند فرج لا يرأى الحبل
منها (ولم يرجع) لا يرد الدين (ولا
على الفاضل) أي الآن توى حقه فانا
توى على المختار عليه عاد الدين الى
ذمة الحبل وقال الشافعي لا يعود له
ذمة وان توى (وهو) عند أبي حنيفة
لا يعود له ما (ان يبعد) المختار
عليه (المحوالة) حلف على ذلك (ولا
يدينه عليه) أي الطالب على ذلك

(قوله او يعوت مغسلا) ولوا اختلغا في موته مغسلا قال القول للطالب مع البين على العلم انفسه بالاصل وهو
الصبر وقول الطالب مغسلا ما بعد الاذنه وقال المختار بل ليله قال قول له ايضا وقد طاب ما يفرق بين هذا
وبين ما لو اوصى لغيره بشئ فلان فقال احدهم ناقصه وقالت الورثة بل غنى قال قول للورثة والفقراء ان
الفقير مع وفي مستثنى الطالب منكر نهر (قوله ان يحكم القاضي بافلاسه الخ) أي بالتم وهو هذا بناء
على ان التعليل مع عندهما وعنده لا يصح لتوهم ارتفاعه بعد شئ محال له يقال انفس ارحل اذا صار
ذا نفس بعد ان كان ذا دارهم وذات نهر فاستعمل مكان افتقر وقوله القاضي أي قضي بافلاسه حين نهره
حاله نهر عن غلبة الطلبة (قوله ضمن المجل) لان سبب ارجوع قد تحقق باقراره وهو قد اذنه بامر
الا انه يدعي عليه ديناً وهو منكر والقول قول لا كمر والسنة للمجل وقبول الحوالة ليس اقراراً بالدين لانها
قد تكون بدونه ولم يقل ضمن مادامه لانه لو اذنه بامرهم فأدى ديناً بعكسه او اعطاه عرضاً او صاحبه
بشئ رجح بالغسل به الا اذا صلح على جنس الدين باقل طائفة رجح بغير المردى ولوا عطاءه يوافق
المجادرجع بالمجادنهر عن البرازية (قوله قال قول للمجل) لان المختار يدعي عليه الدين وهو منكر
والقول لا كمر مع عينه واقتضا الحوالة يستعمل بمعنى الوكاله بمجاز الوعاب المختار واداد المجل قض ما على
المحال عليه فاذنا وكنته بعضه قال ابو يوسف لا صدقة ولا اقل بيته وقال محمد بن قولبه ولو ادعى
المختار ان المال بغيره متاع كان المجل وكذا في حقه وانكر المجل ذلك قال قول له أي ما سهر (قوله صحت
المحوالة) لانه اقدر على التسليم فكانت بمجاز أو لم يهدى بالحوالة المقدموهي ثلاثة اقسام مقيدة
بمن مضى أو امانه او بدن خاص وحكمها ان لا يكفل عدالة الحال له حتى لو دفع انفصال عليه
ذلك الى المجل ضمنه للطالب مع ان المختار عليه اسوة لغرام المجل بعدم موته بخلاف المطلقه نهر ودر
(قوله فان هلك تبرى) وينتفاه لانه يقوله بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالنقص حيث لا يرأى منه
لا بدخله ائتمية ولو اسحق بالينة تبرى ولو وهب ما انتال من المختار عليه صحت ائتمية لان له حق التملك
فله ان يملك وليس للمجل ان يرجع على المختار عليه بشئ بخلاف ما لو ابرأ من الدين او ابرأ من الزرع
ان الحال عليه ملك الدين بالنسبة معنى ولا كذلك الا ابرأ ولو املك الزرع لنفسه ونفى عن الحال له
من ماله نفسه كانت الزمة له ولم يكن مترعاً اختارنا ولو عرض المجل فذنه الى المختار ثم مات المجل
وعليه ديون لا يصح المودع شيئا وتكون بين نهر المجل وبينه بالمخصص ولو كانت عيتمه بدن نفسه
امامه والمصلحة للمحال للمختار ما أخذوه ونقص من افعال عليه ودم بين الغرام بالمخصص بشاركم
المحال عليه نهر (قوله وهي فرض) استعاده الممرض هو خطر الضرر بان يقرض ماله هذا الخوف
ليرد عليه في موضع الامن لانه عليه السلام نهى عن فرض برنعا واطلاق المصنف بهذا الكلام مطلقا
قال زبلي وميل ادا حسن المنفعة مشروطة بالأس به قال في النهر ويزن هذا القيل في الصغرى
وعبرها وعلى ذلك جرى في صرف البرازية فقال لا بأس بقول هذه الفريم بالشرط وكذا اذا قضى
ابودى ما قضى محل بالشرط وكذا اذا قضى ادون وارجع في الوزن ان كبر الميزان فلا جاز بالدرهم
في مائة يرد ما يتاقي واحلوا في نصه ثم انما جعل مندس الشرط ادا لم يكن فيه عرف طهر نهر (قوله
بضم السين الخ) كذا في السين في النهر مع السين وقيل بقبحها ونقض التام نهى وقال الشبي ضمنه
الا بأس بالقلم وكذا الاقاني مع السين وكسر الاء ضمنه الغرض بالقلم مع السين ضمن التام نهى
شئنا (قوله وهو مني محكم او مجوف) هذا هو السواب خذ ما في بعض النسخ من قوله محكم مجوف
(قوله لا به احكام امره) لا وجه لقوله لا به قالوا جده حذفا

(او يعوت) المختار عليه (مغسلا) ولم
ينكر كقوله وان تركه كقوله
عنه امره او بغير امره لا يعود الى ذمة
المجل فالاخذان وجبه فالت وهو
ان يحكم القاضي بافلاسه حال حياته
(فان مال الطالب عليه المجل
بما حال فقال المجل انما يستبدني في
عليك ضمن المجل مثل الدين) ولا
يقبل قوله بل القول قول المختار عليه
(وان قال المجل لم يخال احدك
تقتضيني) وكذا في قوله
مالي على فلان وشي لك في قوله
المختار احسن يدين لي بدينه فلو
للمجل ولو احوال رمل (ان هلك)
ووجه صحت (ان هلك) الى المختار
الوديعة قبل ان يرد بها الى المختار
(برئ) المودع (وكذا في قوله
فرض استعاده الممرض سقوطا حصر
الطريق وهو خارج نهى استعاده
بالفرض الساعات مع مقيدة بنهم
الدين وقيل لانه وهو غير مقيدة
وهو في محكم او مجوف نهى هذا
اقترض بالاداء احكام نهر ما لا
تتبعه في موضع ان زعم من الساعات
أي ان الاشياء ان زعمه كقوله بل العسا
مخووفه وبما اقول المال وانما اورد في
المحوالة لانه في المختار والمحال
الممرض لا يفي (في المختار
(طال النفاذ)
وهو عبارة عن الاختصاص
الازام خبرية

لا فرق بين رشوته ورشوة ولده ومن لا قبل له بساتنته وكذا أخواه إذا فعل بذلك فمما يملكها ولا يملكها
منها ما يفتحق به القاضي والألفاظ قد يكون بعضها رشوة وكسب البر رشوة وإن شئت ما يعطيه بشرط
أن يسهه والمهديه لا شرط فيها وأعلم أنهم فجور الرشوة إلى أربعة أقسام حرام على الأول أخذ والمضني وهو
الرشوة على تقليد القضاء والأمانة وأما الذي قلدها وسأله الشفعة فكذلك قد احتسبا كذا في الفتح
الثاني أرشني إليكم وهو كذا كسرهم من الخاضعين الثالث أخذ المال ليسوي أمره عند السلطان دفعه القضر
وحلها للفتح وهو حرام على الأول الأخذ للدافع وحيلة حلها أن يستأجر يوما إلى الليل أو يومين متصير منافعه
مملوكة ثم يستعطفه في الذهاب إلى السلطان في الأمر الثاني أربع ما يدفع له خوف على نفسه أو أهله
حد له قد أفع حرام على الأول خدم هذا القسم ما يأخذها الشاعر وتجاوز المصافة في أموال البيت أي نهر
ولو لم يلبس منه أن يسود أمره وليد كرا رشوة وأخذها بعد ما سوي فصل وهو الصم جمع من الحماية قال ولم
أرد الوتين عليه القضاء وأبول الأبطال هل يحمل بدله وينبغي أن يحمل وإن عزل لا يصح وتعبه في النهر
بقوله هذا ظاهر في صحة توليته وأطلاق المصنف برده وأما عدم جعزله فمستوع في الفتح لظان
أن عزل الناضي بريء ولا يراد به ولا يعزل حتى يلقه العزل ثم لو قيل بأنه لا يحمل عزله في هذه الحالة
ليرسد كالوصي العدل ونظر فيه السيد الحموي بأن ما في الفتح ليس نصافي صحة عزل من تعين عليه
القضاء يجوز له على من لم يتعين عليه القضاء وقبائه على الوصي العدل قياس مع الفارق انتهى
(قوله ويستحق العزل) أي يجب على السلطان عزله كذا في الفصول وغيره لا ينافيه ما في الدرر
من أنه يصح عزله لمن تأمل نهر ووجه عدم النافذ أن المحسن لا ينافي الوجوب إذا كل واجب حسن
وليس كل حسن واجبا سوى وفيه أن المتبادر من التعبير بمصن عدم الوجوب ولهذا قال في البحر فقد
اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في توليته ابتداء انتهى (قوله أجمعوا الخ) فإن قلت أن الخلاف
ثابت مشهور فقد ذكره وفي المسئلة ثلاثة أقوال أحدها أنه ينفذ في رشوته غيره وهو الظاهر من كلام
المصنف وهو اختيار الزدوي والثاني لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي والثالث لا ينفذ
فهما كقصد أي الإجماع قلت نقل في الترتيبات عن الرهان أن عدم التنفيذ فيما أرشني فيه
لما كان هو المتأخر عنده لم يضر بما عاينه ووجدت خط السيد الحموي ما يشر إلى ذلك أيضا (قوله يصح
أن يكون مقبلا) لأنه يمتنع حذرا عن القسبة إلى الخطأ عني (قوله وقيل لا) لأنه من أمور المسلمين
وغيره غير مقبول في الديانات وهو الذي اختاره كثير من المتأخرين عني وجرم به في الجمع وشرحه نهر قال
ولا خلاف في اشتراط إسلام المفت وعقله ولا يشترط أن يكون حرا ولا ذكرا ولا ناعا فيصح اعتنا الأنس
حيث فهمت اشارته بل الناطق أن قبله لا يجوز هذا فترك رأسه أي أنه جاز أن يعمل بأشارته وسئل
محمد بن سهل عن رجل أن يقتل إذا كان صوابا أكثر من خطئه وإذا أخطأ رجح ولا ينبغي ولا يأنف
الخزوق القضاء لا يكتفي بالإشارة لزوم صفة مخصوصة وفي البحر عن الظهيرية لا بأس للقاضي أن يقتل
من لم يخاصم إليه ولا يقتل أحدا محصيا فيما عزم إليه (قوله ونفله) العقل كقولي القصر برقوته إدراك
الكليات لنفس فلا يرى ناقص العقل وهو الاجم ومن علاماته طول لحته وكثرة الالتفات والهمة
في الأمور بحيث لا يفر في عواقبها قالوا لا ولا هذا إلا ما لا يوافق العقل وقال عيسى عليه السلام ما لمحت
والأكمة والأبرص فأمر أنهما واجبت الاجم فلم يبرأ نهر (قوله وصلايه) بأن كان مستورا ليس بمعتوك
ولا صاحب ربة مستقيم الطريقة الخ نهر (قوله أي عاينت الخ) اختلف أهل الترتيبات في مسألة أو أنه
ما يمتنع من العصابة والتأديب فعل الأول يكون من عطف القصر وعلى الثاني يكون من عصف الماين
والأول هو الظاهر من ضيق الشارع جوى وعلى الثاني يرى العيني (قوله عند أمر بعائه) يعني من
مسلم نهر (قوله لاسم لخاص الخ) اعلم أن العلم لمة بمعنى المعرفة تعني الجهل من عفت التي أعلمه
عرفته وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي العلم أدراك النفس لعني التي إذا كل من

وهذا ظاهر
(و) لكن يستحق العزل
الذهب وقال القاضي في الدين
اجمع أنه إذا أرشني لا ينفذ قضاء فيها
أرشني (وإذا أخذ) أحد القضاء لا ينفذ
لا يصير مضيا فلو فقه لا ينفذ
(والساقى يصلح) أن يكون مقبلا
وقيل لا ولا ينبغي أن يكون القاضي
فقط بأقرب إلى الحق (عليها) قاضي
القلب (جبار) من غيره على ما لا
يجوز أجبره أي لا يبرئ غيره على ما لا
يريد (عند) أي معاندا محسبا
الفتح ما دلا له (وينبغي أن يكون
مؤثرا في عقابته) أي كفه عن
مؤثراته في عقابه وفعله وعلمه
الحرام (عقله وصلايه) أي عاينت عن
بالسنة والآثار أي عاينت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فولا
وعلمه وصلايه وأمر عليه
(ووجه العلم) أي علمه بطريق الفقه
الفقه ضا عامة العلماء علم خاص
فقد الدين لا لكل علم وهو العلم بالماضي
التي تعلق بها الأحكام من كتاب الله
فصلى ومن الرسول عليه السلام
واجب الأمة ومقتضاها وأشارتها

وحده ادراك الحق وحده العلم وحده ذلك الادراك من عدمه ذلك الامر ان عدم
 له انه لم من هذه الحقيقة فلتا حاصل هنا به ليس العلم ماهية سوى ذلك هي التي وقدهت
 طائفة منهم العراقي واراى عدم جزوهم لان العلم يعرف به كل شيء من غير ان يكون له وجود
 بان جهة فهو غير العلم بل به حيث به ان له وجوده على غيره من جهة وجوده انما هو ان
 من جهة انه صفة لله تعالى مستق في شيء قول الله تعالى ان الله اعلم ما في السجود من
 ما تفران العلم بغير اعتقاد والعقد في العلم على ان الله اعلم ما في السجود من
 العرق من الخلق والوجود لا على العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 بالاحمال شيئا (قوله والاستبعاد) هو يدل على ان العلم هو كونه عالما به وهو
 السكون والستة وهو ان الله اعلم ما في السجود من العلم على ان الله اعلم ما في السجود من
 التي تتعلق بها الاحكام وقال في آخر كتاب الايمان في العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 علم ما به في الاحكام من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 من ادنى ولا يشترط معرفة العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 يكون عارفا بالعلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 ومنه ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 عادات الناس لان كثير من الاحكام من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 حلوا من عدمه (قوله والعمل به) هو يدل على ان العلم هو كونه عالما به وهو
 دليل على ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 احكام الناس من كتب الله تعالى في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 المحصل بل لا بد من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 طريقه في العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 قوله وادركه ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 بان وجودنا في العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 الرازي ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 اقتصاده بالقوى ايضا (قوله والمثل) هو يدل على ان العلم هو كونه عالما به وهو
 ليس بمثل وهو ليس بمثل العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 يقول في حصة في الاطلاق ولان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 وعبارة اخرى يقول الحسن في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 (ان) كراهة في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 قوله تعالى في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 (قوله) يدل كراهة (قوله) على العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 هذا دليل على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 ما سبق من ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 الحديث في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 والحاصل ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 عند حوزة علمه ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 ويكون المهمة في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من

(قوله) يدل كراهة (قوله) على العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 هذا دليل على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 ما سبق من ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 الحديث في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 والحاصل ان العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 عند حوزة علمه ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من
 ويكون المهمة في شيء من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من العلم والاعتقاد على ان الله اعلم ما في السجود من

قاضي الكوفة المتوفى بعد المائة شيخنا عن القسطلاني (قوله سبحانه) سبع النهر وفيه كعب سباحا
وسباحة بالكسر عام شيخنا عن القاموس (قوله أقدر) بفتح الدال والراء على أنه أفضل تقبل كذا
ضبطه شيخنا بالقلم وكأنه لانه المسموع والافضل ان يكون على صفة المضارع (قوله وكان ملكا ناضرا)
النساء اسم كان والتفرع غيرها وقاضل من الجبرود (قوله ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه
لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أحر عليه نزل عليه ملك يسنده ولا يجوز
الطلب لا يجوز التولية ولهذا قال في الخلاصة طالب التولية لا يولي الا اذا تيقن عليه القضاء وكانت
التولية على الرقب من رطله او ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير خصصة زبلي ونهر وقوله
يسنذه أي يهيمه ان شدد بوزنه للصواب در وقوله وكل الى نفسه على صفة المتي للقول بتغيب
الكف أي ومن أمره اليها ومن فوض امره الى نفسه كان مخذولا غير مشد الى الصواب لكون النفس
أمانة للشيخنا عن عزي (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان الخ) ظاهر في اختصاص قوله
القضاء بالسلطان حتى لو اجتمع أهل بلد على تولية واحد القضاء جمع خلاف ما لو اطلقا بانعموت
سلطانهم نهر من البرازية (قوله العادل) هو الواضح كل شيء موضعه وقبل هو التوسط بين طرفي الأرقام
والترقيط وقيل الجامع بين مهمات كالاتي الانسان نهر (قوله والمجاز) لان العصابة تتقدم من معاوية
في نوبته وكان الحق يسلم ويمنه وعلم السلف تتقدم من الحاج اذا كان لا يمكنه من القضاء
بالحق فخير عليه تقلد القصة امحتذر بلي قال في الفتوح وهذا نص بغير مجرم وما به والمراد في نوجه
لا في أقصته نهر قال العيني وفي هذا الزمان لا وجد سلطان العادل حتى قالوا ما قال لسلطان هذا
الزمان عدلت او أنت عادل بكفر (قوله سواء كان كافرا الخ) مصر مح في محبة سلطنة الكافر على المسلمين
وحدة توثيقه شخص القضاء عليه لا سلام ليس بشرط في السلطان واذا صحت التولية مع العزل أيضا
وفي الغيبة يخالفه قال في البحر واذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز تقلده كافي بعض بلاد المسلمين طلب
عليهم الكفا في بلاد المغرب كقوله الا نوبل بلسنة بلاد الحبشة واقرا والمسلمين منهم على مال
يؤخذ منهم يجب عليهم ان ينفقوا على واحد منهم بعلونه وبالساقية قاضا بغيره بينهم وكذا ينسبون
اماما على بهم الجمعية قال في النهر وهذا هو الذي نظم من النفس اليه (قوله ومن أهل البني) فاذنوا في
سلطان انما غايها عزل قاضي العدل ثم ظهروا له المهم احتاج قاضي أهل العدل الى تنفيذ التولية لان
حجة التولية بتدعيم العدل فاعزل قاضي العدل وولي باغيا صاع واذا رفع قضاؤه قاضي العدل
بعده لان غايته أنه فاسق وقيل لا يفتنه به بزم السامعي نهر وقال العيني في شرح المداية آخر باب
البغاة وعندما حكل متسلدا اذا تم تسليمه بصير سلطانا فيجمع تقلده القضاء ويضعه ما يضع من
السلطان العادل (قوله بآل ديوان قاض فوله) ليتكشف حال المحبوبين فلا تستلزم العمل بقول
المعزول والديوان اسمه ديوان قلت أولى الواو بن باعتقافا ولهذا روت في الجمع والتضمر نحو ديوان
ودورين نهر (قوله وهو الخراط الخ) فاما لاق الديوان على الخراط للساقية نهر (قوله التي فيها
الصلوات) وهو جمع جبل بكسر الهمزة والجمع وتشديد اللام وهو الملك قال الله تعالى كلني الجبل
للكتاب ومنه اسم حال القاضي وتسميته عني قال في المجالين في تفسير الآية كلني الجبل اسم ملك
للكتاب صحيفة بني آدم عند موته واللام زائدة والجبل الصفة والكتاب معنى المكتوب واللام بمعنى
على وفي قراءة للكتاب جمعا انتهى قال شيخنا ومنه تعان ما مضى عليه العيني من ان الجبل الصل أي
الصفحة هو التأويل الثاني انتهى قلت فاضافة التي الى الجبل على التأويل الثاني من اضافة المصدر
للفعل وعلى الاول للفاعل (قوله والمضار) المضار ما يكتب فيه خصوصية المتخاصمين وما جرى من
اقرار المذني عليه وانكاره والمحرك بالينة أو النكول وكذا الجبل والصل ما كتب فيه البيع والرهن
والاقرار والمجبة والوثيقة متناو لان الثلاثة تدور (قوله لانها أعمال الجرائد) بيان لعلاقة المجازي

نساخته كنيسة أقدر عليه وكان في
قاضي (ولا ينبغي ان يسأله) ولا
عليه (ويجوز تقلد القضاء من
السلطان العادل والمجاز) أي الظالم
مطلقا سواء كان كافرا أو مسلما كذا
في الاصل ومن أهل البني فان سله
بآل ديوان قاض فوله (لا ان أخذ
من قولهم دون الكسب إذ جهار علم
ان كذا ان نفسه على ان تقلد النساء
تأدير كان لا يتقدمه الا مضرور
جسد النفس (وهو) أي الديوان
(المخترط التي فيها الصلوات
والصالحات وغيرها) من نصب
الاوصياء والقلم في أموال الجرائد
وتشديد الصلوات والصكوك على الجرائد
اذال ديوان هو الجريدة وأنما هي
الجريدة ديوان أعمال الجرائد

الحالمة والمحلة جوى (قوله ونظر في حال الجوسين) أى في معنى انفاص الام الجوسين في معنى الوالى
فلى الامام اوردته النظر في حاله فـ رما دبا ديه والا نطقه ولايت احد في قد الاوجلا
مطلوب ايدم ونفقه لم ليس له ما ذى ينال نهر (قوله من يحق الخ) وأما قول المعزول
فلا يقبل لانه العزل الحق وواجب من زاعا ما وشهادة الفرد غير مقبولة لا سيما على فعل نفسه زيلنى
وهذا يشهد له قوله مع آخر لا قبل شذاته نهر لكر افرى لشميا يقبلوا معان فيهم ورد قول
حيث بسبب سرعة افرى نهر جافض المولى يدعوا طمله بكسل وان فاز سينه لاى لا ينعض لتقام نهر
وتنه المحوى ونه نظرا لسبق في المحمود ان طالمسروق منه شرط النطق سواء كان التوب العنة
اولا افرى كذا ذكره الشارح هـ (قوله نادى عطفا) سواء كان لنفاذ في محله أو غير هـ اخذ
الشارح هذا الملاق من علم تغيد المصنف لكن غير من الشارحين فهو اجملة الجوس وهو
الظاهر جوى (قوله بنادى يوم كرم) أى رة العنى وضركا لفراماه وهر الاولى (قوله فيها) جواب قوله
فان حضر جوى (قوله اسلمته كفلا بنفسه واطلقه) والفرق لاني حنيفة بين هـ المصلحة بين
قصة التركة حيث لا يؤمنس الورث كقيل ان اذ اراد القصة هذه ان الورثة نظروهم في المال
فلا يؤمنس الى التمسك لخال ان يكون له وارث غيرهم لان ذلك موهوم فلا يارضن الحق وفي هذه
المسئلة القاضى لاندسه الاتمق نهر فعمل ما حتى ظهر خلافه زيلنى فان قال لا كقيل لى
وجبان يحيطاوعا آخر فننادى لـ شهر امان لم يحضر احد المصلحة نهر (قوله دخل في الدوائج الخ) أى
الدوائج التي وضها المعزول في ايدى الامناء جوى (قوله وسلات الوثب) حـ طه وهى ما يحصل من
ربح الاوقات جوى (قوله افرار) أى افرار في الشهر (قوله الا افرار في الدوائج) لانه ثبت
باقراره انه مودع القاضى ويد المودع كيدته فصار كما به في يد فقبل افراره الا اذا يد أساس اليد
بالاقرار افرار ثم اقر بسلام القاضى اليه والقاضى يعر به لغيره فقبل الى المصلحة الاولى وبمن المصلحة
لقاضى باقراره الثاني والمسئلة على اربعة اوجه امان بقر بالله منه انه بعدما افرار فيه وبسكر لتسلم
في كماله امان كراما او بقران المعزول سلمه اليه ثم بقر به لغيره فلا يقبل اقراره الثاني لانه لما افرار
القاضى سلمه اليه صار كما به في يد القاضى والاربع ان يقربان القاضى سلمه اليه ثم يقول لا لادى لم هو
في حكمة ظاهر زيلنى (قوله ونفى في المسجد) وكذا السلطان والمثني والعقبة وسدب التوبة كعطي
ومدرس خاتمة قال المحوى هذا مخالف لما تقدم في باب الجنازات من تعطلهم كراهة الصلاة على الميت
في المسجد ان المباحدا غابيت الصلاة المكسوبات فليخروا تنسى (قوله اى يماس في المسجد) لانه عليه
السلام حكم بين المتلاعين في المسجد ويخرج للمساكن او يرسل نائبه كمالا كانت الدعوى في دية ويضار
مسجد في وسط البلد ولا يمسك وهو ماش اورا كس وان اعتراه امر اسحب وجوعا وساحة ولو جاع امله
كف عنه ولا يفتنى وهو يدافع احد الاثنين وكذا لا يفتنى حال شغل قله ولو خرج او براد او سرشد
ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزير اربع ومائى الخلاصة من ان القاضى اذا قضى بحق ثم امره السلطان
بالاستئناف يحضر من العلماء لا يجب عليه ان يلى أى لعدم جواز الاستئناف لانه لو طار لوسيطه بالمر
الامام لان امره بالاجتزاء يصير واجبا لان طاعة الامام نيل بالجمعة واجبة ولا يلحقه اوردت العبد
برأى ابن عباس بسبع في الاولى وحسن في الثانية لا رهان وز شد ابا يوسف كذا في شذائحه قوله
ويرد هـ (خ) فلو تغدره العدم معرفة اوله فكم كماله ونه ما في بيت المال فان جازت اليه ولو
تأذى برده اعطاه مثل قيمته ارا الاستعارة كالمدينة وتبدا ز دنا لى للاحتراز عن الامام
والمثني فيصون لهما قبول المدية واجبة الدعوى الخاصة كعما في الخاصة زاد في التواضع الواضحة في
التواضعة من خصوصياته على السلام ان هذا امله وهذا عبده ليس الامام قبول ان يدى ظامرا
بالامام في كلام الخاتمة امام الجماعة نهر ويجز (قوله الامن قربه) أى المرمق في دها من قطعة

(ونظر في حال الجوسين من امر منهم)
(يق أو قامت عليه بينة بان أنكر الحق و قامت عليه بينة انه أى ذلك الجوس المحبس (والا) أى وان لم يقر الجوس بحق أو لم يقر عليه بينة (فادى) متعلقا عليه أى أمر ناديا بنادى كل يوم الجوس العلى بحق فلا ين يذرم الجوس العلى بحق فليحضر حتى يجمعوا ويدينه فان حضره جواب ليس بمرتاح في ذلك اياما على حسب ما يرى القاضى فاربى بشر انتمه كقيل لا يمسك واطلقه (وعلى في الدوائج وغلات الوثب بينه ا افراد ولم يمل) القائل (يقول المعزول فى هذه المسائل (الا ان يقر بالدينه اى الى دى اى المعزول (سلمه اليه) قوله اى قول الدي (فقبل) القائل (قوله اى قول المعزول (فهبوا) تفتنى في المسجد اوداره اى يمسك في المسجد الجامع اوى وقال مطابقا والمشهد الجامع اوى وقال الثاني بمر المحبس في المسجد فيه مالك انما يكره اذا عدا المحبس فيه لفصل المحسوسات والمال كان في المسجد تقدم اليه المحسوسات لا يمسك بفصل المحسوسات فيه (ويرد هـ ب) الا ان يكون الدين من قربة

الزحمر (قوله و من يرت عاده) ظاهره يقتضي انه قبل من القرب وان لم يكن له عا قوفى كلام بعضهم ما يقتضي انه كالأجنبي ولما ان يقبله من السلطان ومن الماشا كان البحر حيث لم يكن له عا خصوصه وليس له قبول من الضيق ثم ردت العادة في الهداء بمركزه المرسي في قواعده شيئا عن شيخه (قوله لو علم ان القاضي لا يحضر هالا يتخذ هال) هذا هو الصحيح في الفرق بين الخاصة والعامة (قوله وشهد الجنازة و هو بالمرضى) لقوله عليه السلام لا علم في الميتة حقوق افادع ان يحضره واذا مرض ان يهوده واذا مات ان يحضره واذا اتى القية ان يعلم عليه واذا استعجه ان يتعجه واذا غص ان يشتمه وحق المسلم لا يسقط بالقضاء بل في (قوله ويسوي القاضي بينهما) لقوله عليه السلام اذا قبل احدكم القضاء فليس يدينهم في المجلس والاشارة والنظر ولانه اذا قدم احدهما يتجرا على تخمه وتكسر همه صاحبه فعمل ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخلفة رازعة والبنو والشرى وهذا دليل على ان القاضي ان يقتضي على الملك الذي لاه القضاء معكذا فعل شرحه على مع تخمه وتكسر واحد من رازعة فاذا سوي بينهما لم يفعل فخرج عليه فيما يحدث قلبه من الميل الى احدهما بصدان حكم بينهما الحق لان ذلك لا قدرة له عليه كافي القسم بين شانه زلي فقهه والامام ابي يوسف حيث لم يل لهما احدا تخفى من حتى با قلب الا في قضية از شدع تخمه الذي مع انه قضى على الرشدر عن الوالو الجمة (قوله اي فيها ومن جهتها) ضمير النذبة في كل منهما يهود على المجلس والاقال و اشار به الشارح الى ان النصب فيما يجوز ان يكون نزاع الخافض اي بالفعل بدترع الخافض وان يكون على التمييز وفيه ان النصب على نزاع الخافض مقصور على السماع ولا يتقاس حوى وعنه من قبته (قوله) بر يده نسوية النظر من الجائين) اشار بهذا التفسير الى ان الاقبال في كلام المصنف ليس مسحولا في معناه الحقيقي حوى (قوله وتلنن جنه) كذا الشهود قال في الخبر في ساعد الشهود الذي في الخصومة لا تقبل شهادتهم على المدعي عليه (قوله والزاع معه غيره) في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهاية فخاله انه لا يكملها بغير ما تقدم اليه لانه فان ذلك يذهب ختمه مجلس القضاء اذا حضر فهو بالخيار ان شأبه اذ هما بالكل فقال مال الكوا ان شأبه كهما حتى يداوه هو احس كذا يكون مهيأ للخصومة لانه تعدل لهما زلي (تقته) لا يني القاضي ان سائر العمل بنفسه بل بغوص ذلك الى غيره وبذلك وردا ترع عمر حوى من المتعاقب وهذا ان ذكره في المتعاقب مطلقا لان الظاهر انه بالنسبة للأقارب واني آخر كتاب القاضي الى القاضي ما شرا في ذلك (قوله) واستحسنه ابو يوسف) في النظر عن الزناز بدو القنة الفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء (قوله في غير موضع التهمة) لانه قد يتعذر وقد يقول اعلم مكان اتهم لهماية فليس في مكان في تقبته احدا الحق ولا التهمة في مثله فكان من باب التعاون على البر كاختصاص الثرم وتكفله وحلوله بينه وبين اشتغاله قبل ثبوت الحق عليه وهذا نزاع رحمة رجع اليه بعد ما قولى القضاء والعز فيهما قال لانه لا تخلو عن نزاع تخمة زلي وقوله كاختصاص الثرم هو ارسال از جل أى المختار لاحتمال انهم كافي العناية وأما في موضع التهمة كان ادعى المدعى الفوا خسمائة والمدعى عليه ينكر خسمائة وشهد الشاهدان بالالف والقاضي ان قال فيجمل انه برأ من التهمة واستغدا الشاهد علما بذلك ووقف في شهادته كما وقف القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق وماتى الشر بلالة من قوله يجوز بالاتفاق صوابه لا يجوز كافي العناية وكذا يتعين ان يزاد في صدر التولية على قوله وان تحسنه ابو يوسف فيما لا تهمته فيه فقال ألمافه تهمته مثل ان يدعى الفوا خسمائة الخ بدل ما في العناية وايضا لو كان هذا مقتلا لمالاتمة فيه لكان الجواز قاصر على قول ابي يوسف فدعوى الاتفاق دلت على انه تميل لمافه تهمته (تقته) اجرة المحضر على المدعى وهواه صم جرع الزبازية وفي الحاشية على المتبرد وهو الصحيح تدبري ان يقال ما سبق عن از يلى من فونه وهذا هو غرضه رجع اليه بعد ما قولى القضاء وهم

أدعى من يرت عاده بذلك قبل القضاء ولو كان للقريب خصومة لا يقبل هدمه شيئا وكذا لو زال المدعى على المعتاد رد الزيادة وكذا لو وقعته خصومة لا يقبل أيضا (و) رد دعوى خاصة) أى لا يحضر هالا ان يكون المضيف غير بالهنا نتجبه هكذا ذكر المصنف بلا خلاف وذكر الخطاوى أن على قول أى خيفة وأبي يوسف لا يجيب الدعوة الخاصة للمعرب وقال محمد بن عيسى وأما جيب الدعوة العامة والعج ان لنفسه لو علم ان القاضي لا يحضر هالا يتخذها نهى خاصة (وهذا الجواز و هو بعد المرض) هنا وإذا كان المريض من غير الخافضين وأما اذا كان من الخافضين لا يهوده (ويسوي) القاضي (بينهما) أى بين المدعى والمدعى عليه اذا حصر (جلوسا وقبالا) أى فيما أومن جهتهما بر يده تسوية النظر من الجائين (ولننن عن مسارة أحدهما) وأشار وتلنن جنه وساقته والعشنى وجهه (والزاع) معه أومع غيره (وتلنن الشاهد) الشهادة مطلوبة منه ان يقول أنه شهد هكذا وضع التهمة

ان محمد لم يتول القضاء وليس كذلك فقد نص في لسان المحكام على انه قد تولى القضاء (فسرع)
يصح قضاؤه لم ولاه وعياله ولا يحكم أحد الخصمين لسان لا يصره الا بغيره من البائع وفيه عن
التاريخية الاوصان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بينهما
وفيه من الفتح متى امكن اقامة الحق بلا غار صدور كان اولي وهل قبل قصص الخصوم في مجلس القضاء
لا في غيره قبل ولا يعمل بمقامه الا اذا أقر بلفظه مصرحاً انتهى وقوله بلا غار صدور وقال في الصحاح
الوشره شدة وقد اجر منه قيل في صدره وغربا لكن أي ضمن وعداوة وتوعد من الغفلة انتهى
(فصل في المجلس) لما كان بعض الناس يستحق العقوبة بسبب دعارته والمجلس يصلح للعقوبة ذكره
في كتاب القضاء واقرده بفصل على حدة لانه اختص بالحكام كبريه وهو مشرع وعالم بالكتاب والسنة
والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى في قطاع الطريق او يغفوا من الارض والمراد به المجلس وأما السنة فقلناه
عليه السلام حبس رجلا بالترمة وأما الاجماع فقلنا العجوبة ومن بهدم اجمعوا عليه ولم يكن في زمنه عليه
السلام وابي بكر وعمر وعثمان سجين وكان يحبس في المجلس اوفي المسجد ولما كان في زمن علي بن أبي العباس
وهو اول من ينه في الاسلام كافي ان يلقى وكان من نصب وسما نفعاً وتقبه المصوص في غيره من مدر
وسما مختصاً وفي ذلك يقول

الانراي كيا مكسا * بنيت بعد نافع خمسا

وقال في النهركان المجلس في زمنه عليه السلام وأبي بكر في المسجد والمطهر حتى اشترى عمردا بجمعة
باربعة آلاف درهم واتخذها مجلساً وقيل بل لم يكن في زمن عمر وعثمان فانه على والكس من الكاسة
وهي حبس الثاني في الامور والخمس بالثاء المحجمة وبالياء التثنية فمافي النهروال برمن انه بالثاء
المثناة من فوق خلاف السواب كذا ذكره نخبنا ونقل عن الهيا لابي الانبياء منه وفي حديثه على انه
بني حنينا وسما فليس وتغني باؤوس وكسر والفتيس التثنية وانسان نفيس في المجلس أي يذل ويهان
فالنفيس بالفتح موضع التفتيس وبالكسر فاعله وصفة المجلس ان يكون في موضع خسر ليس فيه فراش
ولا سواة وهذا يفيد انه لوحي لم يذ لك لا يمكن منه كلاءه من أحد يدخل عليه فلا تستأس الانا به
أو جبره ولا يكون ولا يخرج جمعة ولا جاعة ولا تج فرض ولا محصور جنازة ولو يكبل الا لا حصول
والعروج وعليه الفتوى بغير عن الخلاصة وفيه نظر لان فيه ابطال حق آدمي بلا موجب نهر عن الكمال
وكذا لا يخرج في مرضان والعبدان وان مرض مرضاً اضناه فان وجد من يخدمه لا يخرج والا خرج
بكفيل وحضرة المحم ليست شرطاً ولا يفرج جلسا جمعة وكسب بل ولا يشكيب فيه در ولا يجمع من جماع
زوجه وأتمته ان احتاج اليه وكان فيه موضع ستره وله دين اخرج ليضام ثم يحبس ولا يفل ولا يعرد
ولا يؤاثر ولا يشام بين يدي صاحب الحق اهانة وعن أبي وصفاته يؤخر القضاء عنه الا اذا خيف فراره
فتبتدأ ويحول الى سجن المصوص ولا يشرب الا اذا امتنع عن كفارة الظلم مع القدرة أو امتنع من
الاتفاق على قرينه وهو رزاد انا متنع عن القسم برئانه بعد وعظه والضابط ما يؤخرنا نأحر لالي
خفف دوعن الاشياء وفيه عن الوهبية ان فر ضرب ناديا راز أي تطلين الباب الى القاضي اذا فعل
ذلك ترك تغيب لقي منه الماء والمخز والميرة في تبيين مكانه لصاحب الحق وينبغي ان لا يجاب لمطلب
جسه في مكان المصوص ويحعل للسامعين على حدة تضاف لفتنة (قوله واذا تيب الحق) ولودا تانا
وهو سد درهم در (قوله عند القاضي) نأهره ان المحكم لا يحبس قال في الجور لم اراه اقول مرص صدر
الامر بقرعة بار المحكم ليس جوى (قوله امر بدفع ما عليه) ينبغي ان يقيد بانذار المحكم القاضي من
المدعى اليه بنفسه كما اذا ادعى عنيان بغيره أو دوى به لخدمه وهرنا نهاهي التي في يده أو بذاته عليه
ورهرن على ذلك فوجد معه ما هو من جس حقه كان للمدعي ان يأخذ ما عين منه وما هو من جس حقه
ويدفعه الى المالك غير محتاج الى امر بدفع ما عليه نهر (قوله هذا اذا تيب لا قرا راج) كذا في الهداية

(فصل في المجلس) (واذا تيب الحق)
للدعي على المدعي عليه عند القاضي
(امر بدفع ما عليه) ولا يصح على
القور هذا اذا تيب لا قرا راج عن
الدين

لأنه في الإقرار بحرف كونه محاطا بغيره لمطع في الإعمال فلا يستحب المال فإذا امتنع بهذا كذب
بحسب ظهور مظهره وفي الثبوت بالينة بحسب كائنت لظهور المطلب بانكاره كذا حكى عن الصدوق الشهيد
وعن السرخسي عكس ذلك لأنه إذا ثبت بالينة شتر فيقول ما علمت أنه على ديننا إلا الساعة ثبت
علت قضيت ولا يتأ في ذلك في الإقرار قال الزبلي والآخر ما ذكره هنا يعني ما ذكره المصنف من أنه
يؤثر بالاجماع مطلقا الخ (قوله حبه) طلب المدي لأنه لا يحبس بدون طلبه الا في قول شرح منهر
(قوله في الثمن) قبض المشتري المبيع الا ولو امكن الثمن على المشتري أو على البايع بعد الفسخ بإقالة
أو بخيار وكذا رأس مال السلم بعد الإقالة وكذا الأجرة لا يثمنها غنم المتاع جوي عن الرز (قوله والقرض)
وكل دين زعمه بدين مال حصل في يده كذا ذكره المصنف قال شيخنا هذه عبارة القندوري ودخل فيها بدل
الغصوب وبضمان المقتلقات وقول القندوري أيضا وما التزمه بتعدي دخل فيه أيضا لما التزمه بمقتد الصلح
من دم العدو المخلط مع أنه لا يحبس في هذا المواضع ان ادعى الفقر وهذا هو السر في عدول المصنف عن
عبارة القندوري هنا كان ينبغي للشرح العيني توقيف نكته العدول بمنزلة العبارة وهو في محال ملكه
تابع للزبلي انتهى (تقنة) اطلق في القرض فبها لو كان لدى أو مستأمن ولو كان لمبايعه
دين فصار في قدره لمبايعه الأقل حبه وليس لمبايعه الاكثر اطلاقه بلا رضاه ولو اراد أحدها
اطلاقه بعد ما رضيا بحبه ليس لهذا منهر عن الزبانية (قوله وما التزمه بالكتابة) لم الكفيل وكفيل
الكفيل وان كثر وانهر عن الزبانية قال ولم الكتابة بالدرك ولم راضا بمجاز القلان في تنهيه
وفي كل عين قد عدل على تسليمها للبيع حبه على العين المفضوعة والامان اذا امتنع الامين من دفعها
غير مدع خلا كما انها صارت مفصوبة (قوله لا في غيره) فان ادعى في المهر المؤجل مثلا أنه مصر
ووجد من قرضه أو كان له حرفة توقف فلم يفعلهما حبه المحاكم منهر وهو مقيد بما اذلل الاجل
وقد سلمت به بكل المداية والتعبد بقوله ووجد من قرضه أو كان له حرفة الخ لا حترار بما اذا لم يكن
كذلك حيث لا يحبس لان القول له في دعوى الاعمار وكذا المؤجل بحكم العرف كان تزوجها على
الف والعرف فبها لا قبل الدخول وما التزمه بالساق بعد الدخول فادعى الفقر كان القول له
كذا ما شخنا (قوله كنمان الغصب) والمقتلقات وبطل عتق نصيب الثمن برك ودون النققات
الزوجة أو القرب وبخطا أصحاب الاختيار اذ جعل بدل المخلع من القم الآثر منهر واغما لا يحبس في
هذه الاشياء اذا ادعى الفقر لأنه لا دليل على العسار لان دليل العسار اذا لم يوجد كان القول بل عليه الدين
وعلى المديعي انساب غناء بخلاف الفصل الآثر لأنه حدث حصل المال في يده ثبت غناؤه وادامه على
التزامه باختباره دليل سار مدرر (قوله غناه) أي قدرته على وفاة الدين (قوله بمجاري) الباء التعدية
وهي ومدخلها متعلقة بمحذوف حال من الضمير المستتر في فيه وما عسار عن منعه وعادها
محذوف والتقدير مقدار حبه بمحذوفها وجوز حذفه بحبه مفعولا كذا ضبط الشيخ شاهين (قوله
مفوض الميراث القاضي) ولو لم يملو الصبح بل في شهادات المتفق قال أبو حنيفة اذا كان الميراث معروفا
بالعبرة لا يحبس وفي الخامسة لو قتر من ظاهر امسأله عن عاجلا وقبل يستع على افلاسه ودخل بدينه منهر وفي
الترابي قال المدون حلقه أنه ما علم في مصر راجاه القاضي فان حلف حبه بطله وان نكل خلاه
وأقره المصنف وغيره قلت وقدمان الزبلي من لهصة الاجتهاد (قوله يسأل عنه) احتياطا
لا وجوبا من جيرانه وبكفي عدل ضيقه دائر والمألم المستور فان وافق قوله رأى القاضي عليه والا
ولا يشترط خضرة الخحم ولا فلتة التهادن اذا تنازع في السار والاعمار فلا يدين إقامة البينة على
الاعمار ددر منهر (قوله خلاه) من الحبس جبرا على الدائن منهر بلا قبيل الا في ثلاث عمل بينهم ووقف
واذا كان الدائن غائبا لم لا يحبس للاول والا فغيره ثبت غريمه غناؤه رازية (فسرع) احضر
الحبس الدين وغاير به لم يدعوى بل حسمه ان علم وقدره اخذ او كفا ولا طلقه ددر عن الحانة

(حسبه في الفن والقرض والمهر والمجمل
والالتزمه بالاسكفاته لاني غيره)
اي لا يبيع غير ذلك كمن كان
الغصير وارثا لاجناباته (ان ادعي)
المدعي عليه (القرض) فعلا لا المدفع
(الان يثبت غيره عنه) بدليل
شرعي (فجسده بما رأى من الصلحة
وعن ابي حنيفة انه مقدر بنهر وشه
بمسقطه شهر وعنده ما يرى
والصحيح ان التقدير موقوف الى رأى
القاضي (فهم بالصله) في بيان
القاضي الناس عن حاله (ان لم يظهر
لهم خلافه) اجماع في المدة

(قوله واصل الخ) أى لا يمنعهم من ملازمة عند الامام وهو الصحيح وقال عنهم لانه منظر بانظار الله
وله انه مغيبة قدرته على الايقاع وذلك يمكن في كل وقت نهر في الزمان ايضا بان معنى الملازمة للرجل
ولما قلنا قوله ورد اليمين على افلاسه قبل حبه) لانها بينة في فلا تقبل ما لم تأت به قديد وهو المحس وبعبارة
تقبل عني (قوله وبينه السار حق) لانه عارض والبنات فلا يثبت الا ان يدعى المدعى اليسار
وهو يقول اعبرت بعد ذلك واقام بينة تقدم لان معاهدا بالمرأى فتح بحسب قال في النهر وبنيتي
ان يكون معنى المسئلة انه بين سبب الاعسار وشهادة الخ (قوله وايد حبس المورس) لانه براه
الظلم قلت وسيء في المحرارة باع ماله له عند حواء به بقي وحسب فلا يتأيد حبه دور (قوله لنفقة
زوجته) لانه طالما باعتاعه وانما تحقق ذلك في اليوم الثاني من يوم فرضها اما بمجرد فرضها لا يحسبه
اما المأخضة المفروضة فلا يحسب عليها وان حتى بها اذا ادعى العسر لانها ليست بدل مال ولا التزامها
صقدرت حتى لو برهنه على يساره محسب بطهاره والنفقة المقررة بالاعتدال هي النفقة المطلقة كذا
خط مشنوا بهذا تعلل ما في كلام السني من التصور حيث اقتصر في التعليل لعدم حبه على النفقة
المأخضة بقوله لانه اسقط معنى الزمان اتى لاقتضائه المحسب عليها اذا كانت عورة او ارضا باعها
مع انه لا يحسب ايضا اذا ادعى الفقر ولو زاد في التعليل قوله ولا تم البت بدل عن مال ولا زمنة تعتد
كأن في الزنى لم يرد عليه الى هذا انما اشار الشيخ شاهين (نخسة) حبس المورس ووجهها هو ما يوجب
آخر فقال الزوج للقاضي احسب ما في فان في موضعنا في المحسب محسب معه لانها لو لم تحسب لم ذهب حيث
تريد وهو اختار لسداد الزمان حوى عن المعتاق (قوله لا في دين ولده) لانه لا ينفق الصغوب بعبه
والمراد بالولد الاصل وان علوا ووجد ابا سدا وهو لولده عرة وان سفل واذا المحسب والقاضي قضى
دينه من ماله ان كان من حبه والا باعه لاقتضاها الصحيح هذه ما يبيع عقاره كقوله والعبد لا يحسب
بدين مولاه كالا يحسب مولاه بدينه الا اذا كان ماذن او مدين فحبس للفرما وكذا المكاتب لا يحسب
ببدل الكابة واختلوا في حبه بدين آخر وصح في المبوط عدم المحسب وعليه الفتوى لانه يمكن
من اسقاطه بهيمة والموالي بدين المكاتب ان كان من حسب بدل الكابة لوفوع المماصة ولا يحسب
الصبي بدين الاستهلاك الا اذا يمان كان له ارب او هو وامتنع من دماء دينه من ماله محسب والا باع
القاضي ماله ووفى دينه ولا تحسب المماصة في دينه اربش اذا كان لهم عطاء بل يؤخذ منه ما لم يكن لهم عطاء
حبسوا ولا يحسب المدينون اذا كان له مال ثابت او مدينون موزع عن الجبروتيرة (قوله اذا ابي
الخ) لانه بمنته هاعنه قصد اهلا كه فيحبس له استهلاك منه نهر (قوله اء كان الولد صغيرا) ويجب
ان يكون البالغ ازم من كذا ذلك نهر والتقييد بالصغير ففهم انه لو كان بالغ القاصيرا يحسب اذا امتنع
من النفقة عليه مع ان نفقته واجبة عليه وفيه ما من لا ينفق حوى عن الجبر (قوله اشتباه الخ) الاولى
ان يقال فيه تناقض قال بعض المشايخ لا اشتباه في كلام المصنف ولا تناقض لان المراد من قوله ها
ويحبس الرجل لنفقة زوجته النفقة المحضرة اذ امتنع من الاغاق عليها لا الماضية حوى طاردا النفقة
المطلقة فيما سبق هي النفقة المحضرة (قوله والولد) يكون نفقة الولد بما يلزمه بالعدن نهر حوى

(واصل الخ) القاضي بعسا حرمه
(بينه وبين عروته ورد الفتنة)
(لغات البينة) على افلاسه قبل
(عند الجمهور وقيل قبل
(وينية السار حق) اي لو اقام
(المحسب بينه على يساره زينة البسار
المال بينة على يساره زينة البسار
اولى ركبة الشهادة على الاطلاق
محسب عن ابي المصام انه قال ينبغي
ان يقول الشهود تشهد بما هم على
معلم لا تسلم ما لا سوى كونه
التي عليه ونسب اليه وبداختريا
امر في السر والعلاية ككفافي
شرح المسألة هدية (وايد حبس
المورس) الى ان يدفع المال الى المدعى
(ويحبس الرجل لنفقة زوجته لاني
دين ولده الا ابي) الاب
الا ما في عليه اي على الولد فيشتد
حبس هذا اذا سكتا الولد صغيرا
لاماله راعا لمدين الولد لان الرجل
يحبس في دين والده فيه اشتباه لانه
سأمن موله فيها تقسم لاني سره ولو
قال في الاول حبه في القرض وما
التمه بالفتنة راء اكفاله اكان
اولى لان حواء وحقوا ونسب قبل
ما لم يمد بالعدن
(باب ذهاب القاضي الى القاضي)

اعلم ان الكتاب بعلمه كالمضاه عليه في الاصح ويقبل كتاب القاضي من محسب في ماض مولد من قبل
الامام ذلك انما جاء مجمعه وقبل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واقفد في من العار
والشكل وفي الجبر عن السراج اء كان الكتاب الدي ورده على لم لا تقبل شهادته له كالوالدين وازوجه
جازا فقتضا بهت لاف ما اذا ترفعوا اليه من غير كتاب انتهى وفي التنوير وشرحه اذ وقع للقاضي حادثة

وغره) أي غير كتاب القاضي أو رد هذا الباب به فصل خمس لأنه يتم بقاض واحد وكتاب القاضي لا يتم إلا بقاضين والواحد قبل التعدد لا يخلو وفي السراجة كتاب القاضي إلى القاضي معادون مسرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية ومن أي يوسف أنه لو كان يحال لغدا إلى الباب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك قبل وعده الفتوى (وكتب القاضي إلى القاضي في) الحقوق كلها (غير حدود) ولا يفي في الأعيان المنقولة كالكتاب ٢٢ (الجزء الثالث من فتح المعين) والصيد والاملاء ومن أي يوسف أنه يقبل في الصيد دون

الاملاء وعنه أنه يقبل فيما وعن محمد أنه يقبل في جميع ما قبل وعده المتأخر من وظائف القاضي الاستيعابي وعليه انتهى في الكتاب إلى القاضي نوعا أحدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب المحكي (فان شهدوا على خصم أي على خصم حاضر وهو المدعي عليه) (حكم بالشهادة وكتب بهكمه) ليرجع على ياقته (وهو المدعو مجلا والأي وان شهدوا بغير خصم أي بغير كتابه أو الشهادة المكتوب إليه بها وهو الكتاب المحكي وهو) أي هذا الكتاب (نقل الشهادة في الحقيقة) والفرق بينهما بين السجل أن السجل لا يكون إلا بعد الحكم والكتاب المحكي لا يكون إلا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل إذا وقع في مسألة مختلف فيها ليس المكتوب إليه ولاية أو يدل عليه تنفيذه اتصال الحكم به بخلاف الكتاب المحكي فإنه جاز للمكتوب إليه رده وقد ذكر كعبته هكذا يكتب قاضي بناري إلى قاضي معرقندار فلان وفلان شاهدان على أن تسبيل فلان المدعي بمأرك الذي حليته كذا وكذا أتت من مالكة فلان وقطع برقم في يد فلان إلى آخره - ويختمه فاقا وصل إلى قاضي معرقندار يحضر المحكم مع العبد ويفقه بشراطة التي تأتي في المسألتان لم يكن حاشا أن يكتب بتر كذا كان فالحكم أن ذهب إلى بناري فيها والاسم العبداني المدعى لا على وجه القضاء وأخذته كمال بنفس العبد ويعمل في عنته شيئا ويتمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق اسه سرق وكتب القاضي بناري جواب كتابه وأرسل إليه حاكم العبد فاقا وصل إليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد لم يشهدوا في حضرته وشروا إليه أنه ملك المدعى لكن لا يحكم بتركه هو إلى قاضي معرقندار الشهود شهدوا بحضوره

أولده فاقاب غيره ومضى نائب القاضي له أولده ماز كالقاضي للامام الذي قلده القضاء ولولده الامام مراجعة خلافا للجمهور والمقتضى انتهى (قوله وغيره) أراد بالغير قوله ونقضى المرافعة نهر (قوله في الحقوق كلها) أشار بهذا المرجع إلى أن المستثنى منه محذوف من كلام المصنف حموي وأراد بالحقوق كل ما شئت مع الشبهة كالدين والنكاح والطلاق والعقاق والشفعة والوصية والاداء والموت والوراثة والقتل إذا كان موجبه المال والنسب من المحي والميت والنسب والامانة المحمودة ومن دية ومضاربة وعارية والأعيان المنقولة والعقارات أربع حدوده الأربع نهر (قوله غير حدود) وهذا ما لا جامع الاقربا به عن مالك أنه يكتب فيها أيضا عني وانما يقبل في الحدود والقول فيه من الشبهة بل في (قوله ولا يقبل في الأعيان المنقولة) في ظاهر الرواية الحاجة إلى الإشارة إلى باقي الدعوى والشهادة نهر (قوله في العبد) لفظة الاياق فيهم عني (قوله يقبل في جميع ما قبل) والاشارة إلى التحقيق عند القضاء من الثاني فكتفي بها نهر وفي كون القضاء من الثاني ومن القول خلاف حكمازي يلي وسأني (قوله وعليه الفتوى) للضرورة عني (قوله وكتب بهكمه) قال الزبلي انما يكتب السجل حتى لا ينسى الواضحة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لما لا يحتاج إلى كتابة الحكم لأنه قد تم بحضور المحكم نفسه ومن يقوم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه او جحد الحكم فيثبت ذلك بكتب له سعة ولا ينفذ حكمه انتهى فهذا من الزبلي صريح في ان المراد بالمحكم اما المدعى عليه او وكيله وأنه لو ريد بالمحكم المدعي عليه كان إلى الكتاب الا انما قد علمت من الفتاوى فقط قوله في الفتح بريد بالمحكم الخاص من كان وكلام من جهة المدعى عليه او مضرا وهو من نصه القاضي وكلامه في الغيب يسمع الدعوى والاوراد بالمحكم المدعى عليه ليس حاجة إلى الكتاب الا انما نزل الحكم حاضر عند هذا القاضي وقد ذكر عليه نهر خاتم الدرر بعد عز الانهية ما قد عرفت من الفتح من قوله والا حسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس مقصود بالذات بل توسطه لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يكن الخ فنفرد في ان يقال لو ابدل الزبلي قوله بذكر حقه بقوله يستوفي منه الحق لكان أولى (قوله وهو المدعو مجلا) أي المحدة التي فساد حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضييقه وقائع الناس بجر (قوله وهو الكتاب المحكي) نسبة إلى المحكم باعتبار ما لا نهر (قوله حاز للمكتوب إليه رده) بشرى ما ذكره من أن المكتوب إليه يحكم برأيه وان خالف رأى الكتاب بخلاف السجل فإنه ليس له أن يخالفه ويتحقق حكمه لاه اسحقه بالقضاء عني وتفسير الشارح بجواز رده اليه بشرى اذا كان مخالفا لغيره بشرى ما قبل من انه اذا قضى بغيره هذا ولا يبر بالوجوب (قوله حليته كذا) ويعرف البعدانية التعريف بصفته واسم وسنة وقيته ليقطع هم الشركة لانه بما يشتركه غيره في الاسم والصفة والحلية وفي القاضي عليه وهو الذي في يده العبد وهذا الوجه لا يخار ولا شارة اليه ترتفع فلهذا يجب احضاره بالمجارية كالعبد في جميع ما ذكرنا لانه لا يسلمه للذي يملكه من أمين معه زبلي (قوله ويعمل في عنته شيئا) قال الزبلي خاتما من رصاص (قوله وكتب إلى قاضي بناري جواب كتابه) وشهد شاهدين على كتابه وختمه على ما في الكتاب زبلي (قوله لكن لا يحكم) حكمازي يلي يقبل بعد ان صدر رأيه بحكمه ونصفه فاذا وصل الكتاب إلى القاضي وشهد الشهود ان هذا كتابه وختمه أمر الذي ان يحضر بشهوده الذين شهدوا عنده فبعدوا التماسا لاشارة إلى العبد انه ملكه فاذا شهدوا

ويعمل في عنته شيئا ويتمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق اسه سرق وكتب القاضي بناري جواب كتابه وأرسل إليه حاكم العبد فاقا وصل إليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد لم يشهدوا في حضرته وشروا إليه أنه ملك المدعى لكن لا يحكم بتركه هو إلى قاضي معرقندار الشهود شهدوا بحضوره

وأردف الخ العبد اليكم القاضي بمير قنديل المحض وير الكفيل عن كفايته كذا في الأصل ثم شرط أن يكون الكتاب من معلوم إلى معلوم في معلوم معلوم على معلوم وأعلام هؤلاء كرامهم ونسبهم الأئمة (على مناسك) ٣٣ وحدهم أو فليتهم فان لم يرد كرام الأسر الحمد

حكمه وكتب إلى المكتوب الهوا ليرا حكمه وقيل لا يحكم به لان الحكم على القاتب لا يجوز الخ (قوله ورأسه مع العبد) أي أرسل الكتاب (قوله كذا في الأصل) في بعض النسخ الأصل (قوله وقرأ عليهم) أي على من أنفهم وهم شهود الطريق لانهم شهدون عند الثاني فلا بد من القراءة عليهم اذ الشهادة بدون العلم دروعي ومن شرطه ان يكون للكتاب عنوان وهو ان يكتب فيه اسم واسم أبيه وجده واسم القاضي المكتوب اليه وأبيه وجده حتى لأوّل شيء منها ليقبل الكتاب ويكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا في عرفهم اما في عرفنا القاتل يكون على الظاهر فيعمل به (قوله وختم عندهم) ومن الشروط ان يكون فيه اثنان من أولاد كاتبه لا يقبل خبر (قوله وعند أبي يوسف لا يشترط شيء من ذلك) وانما الشرط ان يشهد به ان هذا كتابه ويكتب القاضي الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره الرعي والكل فلا يشترط كونه ختم مع شهادة العدل انه كاتبه (قوله وعن أبي حنيفة) يسهله الى الشهود) هذا رواية هي التي منى عليها المصنف وظاهر التعبير عن انها ليست للمذهب حموي (قوله وليرقبه) أي ليرقأه والاخير دقوله لا يترتب عليه حكم خبر (قوله ولا تخمس) هو الذي عليه نعم ان كان مقرا استغنى عن الكتاب وانما كان حضورا تخمس شرط القبول أي اقرأته لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة (قوله وشهود) محاسب ولو كان الكتاب لدى على مثله لانهم شهدون على فعل المسلم هذا اذا انكر المحض انه كتاب القاضي فان اعترف استغنى عن الشهادة بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يصحح الى بيته كافي التزير ورأسه مع علانا به ليس بختم وفيه على الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان وقد ذكر البيع والصرف والمعامار (قوله ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة) أي عدالة شهود الطريق (قوله والعلم الخ) جزء من ابي حنيفة قال يعني اذا ثبتت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم بان كان القاضي الكتاب قد كتب عدالتهم واسأل من يعرفهم من القاتل فكو افاضل ظهور عدالة فلا بد من به ان يثبت كذا قيل واقول ما ذكره الشارح من الخلاف في اشتراط العدالة والهيجه انها شرط بالنسبة الى الكتاب والمعلمان به الى أبي فهو بالنسبة اليه وهي على الخلاف فيه وحينئذ تقدم استراط المصنف العدالة لفتح لا ياتي جزء من ابي حنيفة (قوله ثم حضور الشهود عند القنق غير لازم) وكذا لا يشترط حضوره لقبول الكتاب خلافا لظاهر قول المصنف فيما سبق ولم يقبله بلاشهادة في القنق من حيث جعل القول على القراءة (قوله بموت القاضي الكتاب وعزله) يعني قبل وصول الكتاب الى الثاني أو بعده قبل ان يقرأ عليهم وقال أبو يوسف لا يبطل ما بعدهم فلا يبطل ولو قبله به هذا حكمه ثم روي القاضي آخروا قضاء حاز له صادف مجتهد فيه وفي التمر اذا كان الاختلاف في نفس القضاء به يتفق قاض آخر وان كان في القضية به استغنى عن ذلك انتهى دروسا في لمناز يديسان (قوله ويعدم أهله) مجتهد وردت وحده لفتق وعما والاعمال عليه وكذا في معنى القول به بخلافه في ان يقال ما ذكره الشارح كان على المعنى والعين والمعنى في توجيه بطلان الكتابات والكتاب فهو له لا معرلة الشهادة على الشهادة نظرية المرحوم الشيخ شاهين محاسب في الشهادة على الشهادة لغيره بلا صوت أصله او مرته او غيره ولما حل في المجردة بان كتابه كلفه في مجلس قضاؤه ومجتهد بان أهله تخضع له الخ (قوله وعن أبي يوسف انه قبل بضمونه أيضا) الذي في رواية أبي يوسف (قوله فقبله من بعد العدل من القضاة الخ) ولو وصل الى قاض في بعد كان المكتوب لا يقبله لعدم ولا يند وقت الخطاب تور برورشه (قوله خلافا لابي يوسف) استحسنه كثير من المشايخ في رواية النضر بن الحلاصة وعليه عمل الناس اليوم فان في الفسخ وهو الوجه الخ (قوله لا يجوز له اسم) لأن يرد في يوم مقدمه فغذ عليه ولومات الذي ينبغي ان لا يبطل لان فيه يقوم قامة فيته له في يومه من طر بحت شاهد الأصل خلافا لما في آخروا ويجوز على ذب القاضي الشهادة على الشاهد في كتاب

كتب الى كل من يصل اليه فانه لا يجوز ٩ ش ٩ عددها خلافا في يوسف (قوله واسم) أي لا يبطل الدواب موت الخصم والمنازع عن بيان كتاب القاضي شرح في غيره فقال

الاول انه لا يختلف والثاني انه يختلف فيجعل على ارسال النائب باذن الخليفة وان ذلك معروف
 بينهم غير وانقول جواز ارساله لتعرف احوال الناس لاستفادته جزاء حكمه قبل وصول الرسل ثم
 رأيت بخط السيد الحموي عن بعض الفضلاء انه ليس المراد بعض الارسال اعم الرسل اذ ارسال على
 ان يحكم وهو موعود واجهت ذلك على ما أتت به صاحب البحر من جواز اختلافه قبل وصوله الى
 محل قضائه (ثم) النائب يقتضي ما شهدوا عند الاصل وبالعكس ولو كان له ولاية القضاء ومن كل
 اسبوع قضائي في غير بوبته واجازة في بوبته جاز وعلى هذا الوضو في غير محل ولايته اجازة فيها يجوز
 (قوله) خلاف المأمور بجمعة) لكونها على شرف القوات فان كان قبل شرعه لمحدث أصابه لم يجز له ان
 يختلف الامم شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنقدونها وان بعد الشرع فاختلاف من لم يشهدا
 جاز لانها عند الاصل فكان الثاني باقية فلا يشترط للثاني ما يشترط للاول فيكون له في غير ما وفي الفرد
 من ان المحجب ليس له الا اختلاف ابتداء الابن الاصل له وانما هو فهم ففهم من بعض العبارات وقد
 صرح العلامة ابن جبرائيل بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة فيكون الاذن مخصصا ولا
 يشترط الاذن لكل خطيب بحد (قوله حتى لا يملك القاضي الخ) ولا يعزل بعزله ولا يجوز ولا يعزل
 السلطان بل بعزله ويرى ان يملك لا يعزل الا اذن الاصل اليه الخبر كولو قيل ومن الثاني له لا يعزل
 على ما يوافق من غير ما يوافق من نصيب قضائهما به من كتاب القضاء (قوله حكم خاص) لم يسل
 آخر لم يحكم به غير من ان يفسح القاضي في استوراها في در (قوله افضله) واقربا او اقله
 في على فنه انه اوصافه لا يترك في سياق الشرط فيع ليس في كلام المصنف ما هو منه انما يحسبه
 اذا كان مرادها ان يترك من ان يفسح ما في من قوله الا ان يفسح في كتاب الخ لا يخرج في مع
 ما ادعاه من ان يفسح ما في من حكمه انما هو المراد من الحكم القاضي في الحكم والامام انما هو
 الحكم وهذا ان كان بعد دعوى من خصم على سبب حتى لو كانت هناك الشرط لا يفسح له
 فتوى فيحكم الثاني عندهما والتاثير الواقعة في زمانه غير مضمرة ولم يدور به بلا دعوى غير وشرطه ان
 يكون انما لم يطالب بالاختلاف حتى لو قضى في اصل مجتهد به وهو لا يملك لا يجوز فضاؤه عند علمهم
 ولا يفسح ان نهر من ان يفسح ما في من الدعوى المحلصة به في اختلاف ولا يشترط فيه احضار
 شهود او اصل بل يكفي الشهادة على الحكم وفي البحر لو ارباب الشافعي في حكم الاول له ان يفسح شهود
 الاصل قال النهر ولم اجد له غيره وهذا كله اذا كان الاختلاف في القضية به اما اذا كان في نفس
 القضاء فغيره واثبات في رواية لا يفسح وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فانما هي عند
 وجد على الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء ترفع احدهما او للثمن الضام على الغائب ولغايب
 وقضاء المدعى في التقذوف وشهادته بعد اليمين بغير من ان يفسح وفيه من الحق ان رأى المصلحة في القضاء
 على الغائب وله حكم فانه يفتقر الى افساح قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا انتهى قال
 فقد انتخب الترجيع (ثم) حكم خلاف مذهبه نائب المذهب او طاعدا عند الاصل واما واحد
 في السابق وكذا العام في احدى ازواجتين عهدهما لا يفتقر الى وجهين قال يلى وعليه الفتوى
 وفي الفتوى على التنازع في الكفاية انتهى فتد اختلاف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتقر
 بقرينة ان السار له مذهبا لا يفسح الا لاولي ما يفسح والامام فلا يفسح في حكمه بذهب ابي
 حنيفة ولا يملك الغنم فكان من غير ولا يفسح الى ذلك انكم من التنازع والامام من التنازع في
 مصادف فضلا بجهدا فيه تذاكر مدعى التنازع في ان يفسح ما لم يفسح من البحر من ان يفسح
 الواقعة في زمانه مضمرة ولم يدور به بلا دعوى من الغائب حاشية الاشياء لا يفسح في حث
 ذكر عند قول الاشياء الكذب في مدعى حث في ثلاثة مواضع مانعة ورواياتها في
 السابقة اذا في الواقع ان يفسح وقضاء فانه يفتقر الى ذلك الوقت وقد يفتقر به ففسح له

(اختلاف المأمور بجمعة) حيث يعود
 له اختلاف غيره وان لم يفسح الامام
 لا امام اتخذه بالاختلاف فانما ان
 الاختلاف فانما يفسح من جهة
 قضائهم حتى لا يملك القاضي الا في
 الامم حتى لا يملك القاضي الا في
 سبب التنازع الا ان يقول له المصلحة
 وله ان يفسح واستبدل من يفسح
 في كل حال والامر في حكم
 خاص انما يفسح

مكتوب مع المطل من الابطال انتهى معز بالعمادة فتمحصل من مجموع كلام البحر والبري ان في
المسئلة اختلاف في ماذ كمال البري لا يشترط لجهة الحكم كونه مرتب على دعوى من ختم على منته وهذا
هو الموافق لذهب الامام مالك وقد ثبتنا على ذلك فيما علقناه على الاشياء (قوله ان ابحاث الكتاب)
الذي لم يتلف في ناو له السلف ذكر القضاء على مرتد ما به أو بجهة نكاح أم مرتدته أو بجهة غير
أو بزوج من مترك التهمة عند طاقه مخالف لظاهر قوله تعالى ولانأ كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا بد
من تعيد الكتاب بان لا يكون قطعي الدلالة والافضالة المتواترة كتاب أوستة اذا كان قطعي الدلالة
كفرته عن التسليم قال وناظر كلامهم ان آية التسمية على الذبحة لا تقبل التأويل بل هي نص في
المدعى وفيه نظر يظهر مما انتهى به ما سبق عن التسليم (قوله والسنة المشهورة) كتحليل بلاوطه
لما قلته حديث العسيلة در والقضاء مشاهدو عين فانه مخالف للحديث المشهور البينة على المدعى واليمين
على من انكر وفيما مشهور واحتراز اضر العرب ينهر عن الزباني (قوله والاجماع) كالحكم بطلان
قضاء الناضي في الجديقه والمراد بالاجماع ليس به مختلف يستدعي دليل شرعي وغير المقدس
خلافا لاختلاف اقال في الهداية والمعتبر الاختلاف في الصدوق وانتهى عليه فرع بعضهم ان لقاضي
ان يسطر ما قضي به للملكي والشافعي برأيه ونما سقنا اذا كان قول أحدهما موافقا لقول بعض الصحابة
أو التابعين باعتبار انه مختلف فيه في القديم والاول لا باعتبار ايه قول أحدهما قال في الفتح وعندنا ان
هذا لا يورث عليه فان صح ان مالك را الاحتياط في السأني به يدعو فلانك في كقول أهل اجتهاد
والا فلا لآنك انهم أهل اجتهاد ورفعة شهر (قوله بان ثبات قولنا دليل عليه) لتعليل للاستثناء فكانه
يقول عدم سقيده اذا كان مخالف للادلة المذكورة بسبب ايه يكون قولنا دليل عليه كالنفاة سقونا
الدين اذا قضى عليه سنون واعلم ايه لا يرم من عدم سقوط الدين بمعنى سنين جماع الدعوى الا ترى الى
ما ذكره في الخلاصة من ان دعواه هذا ثلثين سنة لا تجمع وفي المبسوط بعد ثلاث وثلاثين اذا كان المدعى
والمدعى عليه في مكان واحد ولم يتعمد المدعى ما يحرج على ما في المبسوط في القواعد الدورية
وعلم بان ترك الدعوى هذه الذم يمكن بدل على عدم الحن والفرق في ذلك بين العقار والدين
وغير ذلك قال المحمدي اقول في صفة المتأوى فقلنا من فاضى النسيان انما استثنى الارث والوقف فتعزم
الدعوى بينهما بمسمى المدة المذكورة انتهى (قوله في هذا القضاء) لقضاء ما تلازم ط الاول
عدم على القاضي بكتب الشهود فلو علم به القاضي لم يمتد كره في الفتح الثاني كون أهل قبالا اذا كانت
المرأة متزوجة أو مفضنة ومرة أو عتمة بمسأله أو برضا على صغير (قوله بشهادة زور) في
البحر من القنية ادعى جارية له اشتراها بكذا أي ادعى كذا وزور انكر خلف فنكل قضي عليه
بالتكول محل الجارية للادى دأته وقضاة في شهادة زور انتهى قال في البحر فعل هذا القضاء بالتكول
كالقضاء بشهادة الزور انتهى قالت فلو حذف للمصنف شهادة وقصر على قوله وبغذا القضاء زور ولكن
اولى وأما القضاء باليمين الكاذبة فلا يفتد ولهذا قال ازباني ادعت المرأة ان زوجها ابنتها ثلاث
أو واحدة فيجد الزوج خلفه الناضي خلف ان علمت ان الامر كالت لا تعها الاقامة معه وان تأخذ
من ممراته شيئا وهذا لا شكل اذا كان الطلاق ثلاثا لطلان اخطا لانشاء قبل زوج آخر فهو مبادون
الثلاث شكل لانه قبل انشاء النكاح فينبغي ان ثبت الانشاء على فباس قول أبي حنيفة وجوابه ان
الانشاء ثبت ان ادعى القاضي بالنكاح وهذا لم يقض به لاعتراف الزوجين بالنكاح الا ان المرأة
ادعت العتمة ونقضت الخ (قوله في العقود) بمنع عتودا ترفع عن (قوله والعسوخ) في اضعاف
الاصلاح اراد بالصح ابطال العقد ما يوجه فهم الاطلاق قال في البحر وليس صحيح لان الطلاق
لا يسلط الكاح وانما رفع القيد السابق بالكاح بالا لوان يقال ارا دال على ما رفع حكم المقد فتمنع
العلاق انتهى اقول في دعوى عدم الجهة نظر اذ ما من من ان يكون كلامه على حذف مضاف وقوله

ان في الفتح
الكتاب والسنة المشهورة
والاجماع ان ثبات قولنا دليل عليه
وبغذا القضاء شبهة تزوير في
العهود بان ادعى رجل على امرأته
نكاحا وهي تعيد الماضي بالنكاح
شاهد زور قضى الماضي بالنكاح
بينها والفسوخ

أراد بالفتح ابطال العقد أي ابطال حكمه (قوله تاهرا) أي من حيث أنه هرا هو بواسطه اى
 فيما يد كسبون التحكيم والعمدة والعمدة جوى (قوله وباسط) يعنى من بين الله تعالى (قوله)
 وهما لانه سامنا) لأن شهدة روضة طاهره انما كانت بها كذا شهدها دا وكذا زاوله
 قول على تلك المرأة شاهة النور وذاك ولا ان العاصم لمع المارسة فهو عذما كان عهد لما دلى
 والقوى على قوله انعز انما هو من ذلك العره ان فى الدر عن اشر بنبله وله فى ذلك اطرأها
 وباطن عده الامام بران يكون دوى الكاح من ابريل والمرأة حقد له لعكس من لعنى (قوله)
 لاقى الامم له فرسه) وهى الاميد (سبعة مائة ثمانين اسباب الميثراجاوايس قد من بعض ولى
 من البعض واثبات الملك مصف بعرب من زوسا در تعين العاصم عده اى سنا
 عده كايح واشرعنى ولوحه فاده ذلك ان اولى اهل ما ان شهدوا ورويد من ايتوا فيه فاه
 بيه ردت كذا لانه ليعلمه ان العاصم شاهه در باطنه اقصاها وان كان كذا
 بر وهاهرا بيه كذا لانه المراد ان اقصا بالنسب شاهه اروزه باسنا وروع اهل من احر
 من الزوايا داشه در روايه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 اى حيدره اى يوسفى فى قوله الاول ولا يعمل ان ساه ورت من لوم من مشايخ من لوم
 بالنسب شاهه اروزه لانه باطنه بالاجماع ومن اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 حيدره لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 يعنى لومى) صور اى حار مذكور فام من ذلك بيه وروى اى حار ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 بالاجماع جوى وحل لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 الزوايا (قوله وفى الهمة والصدقة ورويان) وكذا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 لان العاصم لا يثباته ان العاصم ملك العود مع بال ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 يقضى ان العاصم العاده باط لا اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 ولا يمس على عائب) ولانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 حتى سبع كلام الا حار فاما اقصا كلام الا حار كفى اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 معدن اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 من اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 عليه وهو عائب لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 اذكاره مع عاصم واحد شرطية بيه جوى (قوله) قال السامى بيه فاجد من حرم
 بالية) التمسد بالية لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 عائب فعال لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 هذ لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 انما من سنا حاصرا بيه فاجد من حرم
 فى العائب بران كرس عائب من مجلس الحكم حاصرا بيه فاجد من حرم
 ثم عاصم على اقصا (قوله لا يمتنع) اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 وكله وبجهره وجهه لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 بالكلى عدم المحصر ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم
 عليهم لوازه واصل بيه فاجد من حرم
 العكس اوقامت ابيه على المورث وبجهره وارثه اوقامت على ولورث صاحب وجهره وارثه اوقامت على

قوله (قوله تاهرا) يعنى من بين الله تعالى (قوله) وباسط (قوله) وهما لانه سامنا (قوله) لان شهدة روضة طاهره انما كانت بها كذا شهدها دا وكذا زاوله (قوله) قول على تلك المرأة شاهة النور وذاك ولا ان العاصم لمع المارسة فهو عذما كان عهد لما دلى (قوله) والقوى على قوله انعز انما هو من ذلك العره ان فى الدر عن اشر بنبله وله فى ذلك اطرأها (قوله) وباطن عده الامام بران يكون دوى الكاح من ابريل والمرأة حقد له لعكس من لعنى (قوله) لاقى الامم له فرسه) وهى الاميد (سبعة مائة ثمانين اسباب الميثراجاوايس قد من بعض ولى من البعض واثبات الملك مصف بعرب من زوسا در تعين العاصم عده اى سنا عده كايح واشرعنى ولوحه فاده ذلك ان اولى اهل ما ان شهدوا ورويد من ايتوا فيه فاه بيه ردت كذا لانه ليعلمه ان العاصم شاهه در باطنه اقصاها وان كان كذا بر وهاهرا بيه كذا لانه المراد ان اقصا بالنسب شاهه اروزه باسنا وروع اهل من احر من الزوايا داشه در روايه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم اى حيدره اى يوسفى فى قوله الاول ولا يعمل ان ساه ورت من لوم من مشايخ من لوم بالنسب شاهه اروزه لانه باطنه بالاجماع ومن اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم حيدره لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم يعنى لومى) صور اى حار مذكور فام من ذلك بيه وروى اى حار ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم بالاجماع جوى وحل لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم الزوايا (قوله وفى الهمة والصدقة ورويان) وكذا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم لان العاصم لا يثباته ان العاصم ملك العود مع بال ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم يقضى ان العاصم العاده باط لا اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم ولا يمس على عائب) ولانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم حتى سبع كلام الا حار فاما اقصا كلام الا حار كفى اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم معدن اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم من اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم عليه وهو عائب لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم اذكاره مع عاصم واحد شرطية بيه جوى (قوله) قال السامى بيه فاجد من حرم بالية) التمسد بالية لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم اقصا لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم عائب فعال لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم هذ لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم انما من سنا حاصرا بيه فاجد من حرم فى العائب بران كرس عائب من مجلس الحكم حاصرا بيه فاجد من حرم ثم عاصم على اقصا (قوله لا يمتنع) اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم وكله وبجهره وجهه لانه ليعلمه ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم بالكلى عدم المحصر ان اقصا لانه ليعلمه ان اقصا بيه فاجد من حرم عليهم لوازه واصل بيه فاجد من حرم العكس اوقامت ابيه على المورث وبجهره وارثه اوقامت على ولورث صاحب وجهره وارثه اوقامت على

بالفناء في قوله فحكم يتناق لا قيد جوى واذا بقوله لوصف قاضيا جواز تفكيك المرأة والفاسق
لصلاحيتها القضاء ولو حكرا جلين فحكم أحدهما الجزاء لا يتفق على الحكم به فلو اختلفا لم يجر
واعلم ان ظاهر كلام المصنف يذهب صحة الحكم مطلقا وان لم يكن اهلا للقضاء وقته ان كان عبدا أو كافرا
ثم عني ارسلم نبل - كنهه فوافق ما سبق عن المبتنى ولا ينافيه قول المصنف لوصف قاضيا ونسبا جعل
الشاب المستتر في قوله مع عاقل الى الحكم ونزع عليه فقال فلا يجوز حكم العبدان والافعال ولا يجوز
تفكيك له بد (قوله في غير حدود) لان تفكيكهما بمنزلة تفكيكهما ولا يعلل كان دمه ما ولا يباح
بالا حة وكذا ولا ينفذ على العاقلة فلا ينفذ حكمه عليها ولا على النابت بالية لثلاثة النصف فكان ما ملا
لان البية تحب على العاقلة لا القاتل زيلي واراد ان النص قوله عليه السلام قوموا فذوه وماني الكتاب
من منه في انقص هو قول المصنف وهو الصحيح كقاي الفقه وما في الخصم من جوازه فيه باستيادته من
حدود العباد من قبل - انقصا لم يخصص في العبد بل هو من قبل ما اجمع فيه الحنفان وان كان
العالم حق ان يمدد ليل منع شهادة الشافعية وكاب القاضي الى الشافعي وكذا ما اذاه الرضعي من
جوازه في حد الغذف - عفا بالاولى لان القالب فيه حق الله تعالى على الاصح ولم ارجح التفكيك
في العالم ع انه ساءه ام المجرم وافول يقل عوى عن الرجعي ان الحكم ليس له ان يلعن
بين ارجح من ان يلعن لا مفتني قول المصنف في نزع حد وفولته اذا حكم فسخ العين المضادة بنفوقه
مخرج - انهم عن اولوية ونسبه حكم الحكم فسخ العين المضادة الصحيح انه بعد لا بد فمما بينهما بمنزلة
القاضي المولى وان كانا به ترقا في شي آخر لكن هذا على ما يقتضيه قول معنى قولهم لا ينعى به
لا ينعى العيني بل لا بالذنب ولا باللسان بل بسكت كالمقادير القضاى الصغرى وقوله نكمت هذا
ولا تبنى بدنه ظاهر الهداية ان معناه ان المفتي يجب عدم حله (قوله ورضيا) أى تفكيكه احترازا
سما لوجه مكرهين على ذلك وليس المراد رضاهما كنه جوى (قوله مع ذلك الحكم) لان لما ولاية
على انهما ما جعفت حكمهما وسفد حكمه عليهما لا بمنزلة الحكم في ضمنا زيلي (قوله ولكل الخ)
لانه قد نزع حكمهما فكان لما عار له قبل الحكم عيني وسفد احدهما بسبب التفكيك بعد وقوله
كبارا هذا قد نزع في مصادره وشركه بنور وشرحه وقوله بعد ونوعه اى بعد ونوع التفكيك قبل
ان يصدومته الحكم (قوله لهما) لان حكم صدر عن ولاية شرعية كالقاضي اذا حكم لم يتم بالعدل
لا يضل حكمه فكذلك ههنا سنى واشار الى انه لا ينعى حكمه الى غيرهما ولو حكمه في عيب مبيع ففضى
برده ليس للبايع ان يرد به على بائعه الا برضاه فنع (قوله امضى القاضي الخ) لانه لا بد في نفسه ثم فائدة
هذا الامتنان لا يكون لقاض آخر يرد به نفسه اذ ارفع اليه ولو اخبر هذا الحكم بقرار احد الخصمين
او بعد انه لشهود وهما على حاشا قبل قوله لان الولاية قائمة وان اخبر بالحكم قبل لا نقضا الولاية
عنى (قوله والا) اى وان لم يوافق منه بان حكم يقول اى وصف مثلا والقاضي يرى قول اى حقيقة
نضله لا حكم لم يصد عن ولايته وقال المقدس وقد يقال يكفي عدم العمل به جوى وقول المقدس
يكتفى بعدم العمل به اى لا بشرط ان يقول القاضي بطلت حكمه لا ان لم يعمل به وقضى برأيه ضمن ذلك
الباطل وان لم يصرح به واقول لامع من ان يكون المراد من قول المصنف ولا يضل اى لم يعمل به بان
يحكم برأى نفسه (تنبيه) الحكم كالتقاضى الا في مسائل عقد البعير منها سبعة عشر منها وارتد انزل
فأذا اسلم احتاج للحكم جديد بخلاف القاضي در (قوله تفكيك القاضي ذو المذكورين) الا اذا ورد
عليه كتاب قاض لمن لا تقبل له شهادة في يجوز فض وقود زوال التبريد الى صحة قضاء القاضي لا امراته
ولا امراتيه ولو في حياة امراته وايه در

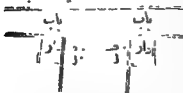
اب غير حد وودعية على العاقلة
منه ورضيا (صح) ذلك الحكم
لوصف انصاف قاضيا فلا يجوز حكم
اعلى المسمى بالقبول ولا يباح
وقد ورد في العلف فذوه ما
بدله وله على العاقلة فمع انزال
بالية على القاتل فله عليه (لكل)
نصف جوى حكمه بالية بدعيه (لكل)
من ان يلعن ان يرجع ذل حكمه
بما ان حكمه وادار مع حكمه
في القاضي (امضى الرضاى حكمه
ن اقر منه بد والاضله وبطل
حكمه اى حكم الحكم (لولا وولته
فزوجته تفكيك (امضى حكمه) اى حكمه
الذكورين (خلاف سنى) من تاب
لحكمه اذا كان اعلى رجل والسهل
لغير (لا يبد

(مسائل سنى) اى متفرقة وهو جمع شيت بكرى ورجع وهو التفرق وهو من ارفع على الوصف
للسائل فاذ كانت جاتى التوم شتى يكون نصبا على المحل اى متفرقين عنى (قوله لا يبد) من وثق
بتد

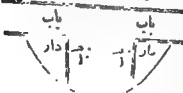
يتلعب باب ضرب يعني وفي البحر عن العرب وقد اوردت في البناء انه كالخزوق وهو
القطعة من الخشب او الحديد يذوق في الحائط يعلق عليه شيء (قوله وسفل) بكسر السين وضمة هاء
العلو (قوله ولا يفتك كونه) جمع الكاف او ضمها او تشديدا للواو وجمع المفتوح كواثر والمنعوم
كواثر بالواو والقصر والعلو بكسر العين وضمة هاء مع سكون اللام وتشديد الكواثر لغاية الى المراءع
والجداول (قوله بلا رضاء صاحب العلو) لا به تصرف في عمل يتعلق به حق الغير كاهل ولو انهم السفل
بلاصنع وبه لم يجر على البناء ولم التمدد ولذا العلوان بنى ثم رجع جميعا لتعلق ابناءه باذن
قاضي والانتجة البناء يوم حتى دل يوم الرجوع غير وله منعه من السكنى حتى يدفع زيجي وانسكنى مثال
فكندا الاستقلال بخلاف الدار المشتركة اذا انتهت فبناها احد الشرى يكون بدون اذن الآخر لم يرجع
بشيء لانه ليس بمضطر اذا لم يكن له السكنى فيه ما تضمنه من العرصه بعد القصة الا اذا كانت صغيرة لا يتفق
بها بعد القصة فانه يرجع بالقصة ليكون مضطرا حيث لم يعلم ان الانسان ان يتصرف في ملكه ما شاء
ما لم يضر بغيره وراى ظاهر افعيت من ذلك وعليه الفتوى براهية واحتاره في العارية واقضى به فاري الشداه
حتى يمنع الجار من فتح النافذة او شحنا ونظاها رايه وايد علم المتع مطلقا وبه اني ظهر الدين وابى الشحنة
ووالده وجميع في الفتح وفي الجبتي وبه يقي واعندنا المصنف ثمة فقال وقد اختلفنا لاقته وبنينا ان يقول
على ظاهره رايه وايد قلت وجبت تقاض منه وشرحه فالعمل على المتون وبقي ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد
برر دعوى الاشياء المتع نيا على مسئلة السفل والعلوان لا يتداخرا وكذا ان اشكل على ان يضر
للفتوى كافي الحاشية قال الحاشية فكندا تصرف في ملكه اذا ضاروا اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع دور (قوله
وعندهما يصح الخ) قبل ما حكى عنهما تصحيح لنول ابي حنيفة على معنى انه لا يمنع الامانة من عمل
ما لا يؤقل فيه خلاف حقيقة وهو ان الاصل عندهما الا بانه تصرف في ما يحكم وهو مطلق له
والحرمة اعراض وهو النذر بالغير فاشكل على بقاء الا بانه وعنده الاصل هو الحظر لانه
تصرف في عمل يتعلق به حق الغير كاهل ومن المستأجرة والاطلاق لعارض وهو عدم الضرر
يقعن هذا اشكل على بقاء اصل الحظر وهذه الاشياء من المشكل فظهر فاعلمه الخلاف ولا خلاف فيما
لا اشكال فيه بغيري ثم قال ولو تصرف صاحب السفل في ساحة السفل بان حفر بها اعتدأى خيفته
ذلك وان تضر به صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بانه الضرر اذ ربي وانما كان له ذلك بسند
ابي حنيفة وان تضر صاحب العلو لا به تصرف في خالص حقه اذ لم يتعدى بالساحة حتى صاحب العلو
فظهر الفرق (قوله وعلى هذا الخلاف الخ) ظاهر ان الخلاف بين الامام وصاحبيه وليس كذلك
وانما الخلاف بين الشايخ على قياس قول الامام وصاحبيه كافي الووledge جوى (قوله ان يبنى على علوه
الخ) كان يحدث كنهما لا يمنع جوعا (قوله لا يهدم بالطريق الاولى) ولو هدم صاحب السفل سقفه
بمنعه جبر على اعادته لتعديده بجل يعلق به حق الغير كاهل حتى العبد المهرمون او موطن العبد الجاني
يتصرف فيه بعقوبت او نوزيل على السفل كاهل في يده ولا يشبه الحاشية لان اوجهه تقسم اهل السفل فلا
وصف السفل بكل لانه لصاحب السفل واصحاب العلو كنه شيئا عن شيئا على ودوله ولا يبيده
الحاشية حتى اذا انتهت الحاشية المشتركة فيها أحدهما بدون اذن الآخر يمكن له الرجوع عليه حتى لان
ارضه تسمى الميركة فبصرف الخلاف ما اوردتهم السفل مسا صاحب العلو بدون انه هاله يرجع بالقصة
لكونه مضطرا كسقي (قوله واللعنة مستطيلة) اي ماله كانت او غير فانه لا ينافى التامة فانه لا بد
من قيدها بكونها غير مائة وقيل لا بد من قيدها الاولى بكونها غير مائة او لكان اكثر الكسب
على عدم قيدها الاولى بمعنى (او يبنى سكنة) العيوب ان يقال اى سكنة مائة جوى واقل لاحاجة
لتصويها ذوق قول الشايخ من زلت ابيده (قوله سميت بانه لم يهاه) جدا بما على ما في البحر
عن التذيب من ان الزانة هي الضرر اى ما دعى الطريق الى نظم (قوله يتعجب) أي يتعجب

فوسفل فيه ولا ينعى كونه لارضا
صاحب العلو اعطاهما على حصة
سواء كانا غنيين او لا وعندهما
اصح دوا عمل الا بانه العلو على
هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو
ان يبنى على علوه مالم يكن قبله
ونص في الووledge انما اشار الى انه
لا يهدم بالطريق الاولى عنده
(زانة) اى سكنة من زانته انصرف
مالت سميت بانه لم يهاه
الى طرف (مستطيلة) يتعجب عنها
مثلهما في الاستطالة (مير فاند)

٣ صورة ازاتفة المستندة المتعنه



صورة ازاتفة المستندة المتعنه



فرله واداعه ازى فى المادرس
اله بسيم الرب

ان ترك البائع المحصورة ومن
انصر بفضن سيرة من سنان
(ثم ادعى اهل ازوف) او برجة
(صدق) بهينه واما فيه لانه
لوقال اياهسوة لا يصدق ولو
أمر فليس له ادأو بفضن حقه
او بالاحد به نه اذى انهار وفواو
نهر حقه لا يصدق (ومن قال لا تحرك
على الصفة رد) بار قال المفسره
لاننى عليك (ثم دوده فلتنى
عليه اى على القبر ما لم يثبت المايه
او بالادار به دار (ومن ارعى على
آمر بالافصال) المدعى عليه (ما كان
لثنى شئ على نهر المدعى على
الباروه) اى المدعى عليه

منه اذا محمود كافي عن الفقيه لان الفقيه رده المدعى من الاصل والى وادكار القدر من الاصل فكان
بينهما مناسبة فجاز الاستمرار فكان نصهما من جهة واحدة اعدا بالادرك المحصورة واقررت تركه
يفعل يدل على انهما الفقيه كما هو ظاهرها الى منزله ثم الفقيه نقل له وطوها بى بعد الاستمرار
كانت في المشتري جوى عن الشئ يحا ولها بردها على بائعه ان وجدها عاقد بائع ذلك التهام
الفقيه بالترافى حتى اذا اقام المشتري بهذا كذا فانه اشتراها له لتسليمه وفي الترافى انا عزم على
ترك المحصورة قبل خلع المشتري ليس له ان يردها على بائعها لانه غير مضطر في بيع البيع الثاني
لاحتيال ان شكل عندا تخلف بائعها بعد ادى في حق ثالث والاشبه ان يكون هذا التخصيل بعد
التعنى واما قبل التعنى فينبغي ان يردها على اى ولو لم يكن له فانه فصح من كل وجه غير العقار ولا
يمكن حله على اى جوى بل هو وادع ان الفقيه الذي في قوله ان وجدها عاقد بائعها فانه فصح من كل وجه غير العقار ولا
يجوز ان كان له بائع قبل بيعها من المشتري الذي في ذلك الترافى لا يكون له ردها على البائع بعد
لان ادما على بيعها بعد العلم به اماره ارضاه وبهذا التقدير تعلم ما في كلام بعضهم حيث اقرر على
قوله ولما ردها على البائع القديم بعد ذلك ولا يذنبه وله ان وجدها عاقد بائعها فانه فصح من كل وجه غير العقار ولا
بالبائع والمسلم بل بيعها من المشتري الذي في ذلك الترافى لا يكون له ردها على البائع بعد
المحصورة) اختلف في معنى ترك المحصورة قبل بيعها على بائعها قبل بيعها على بائعها فانه فصح من كل وجه غير العقار ولا
في المصطح بجر (قوله ثم ادعى انهار وفواو) عبر بئها الداعى الى الترافى وعدم الوصل لعلم المحكمين توسل
بالاوى لانه اذا صدق في المصطح ففي الموصول بالاولى (قوله او نهر حقه) صوابه نهر حقه بتدبير
الباء على النون كما يستأمن من العرب جوى (قوله صدق مع يمينه) سواء قال ذلك الموصول او موصولا
يزيل على الايمان اسم الدارهم شفع على الجهاد وازوف والنهر حقه فلهذا نوزجها على الصرف واليه جاز
والفقيه لا يفتى بالجهاد فيصدق في انكاره بفضن حقه مع يمينه تنهى (قوله لا يوافق سونة
لا يصدق) مفسولا واما موصولا فيصدق في الكل فالمصطح في المصطح فاني الجرح على ما يظهر
من اختلاف كلام الشارح والفتا لا يصدق اما ادعى انها سيرة موصولا لا اسم الدارهم لا يقع عليها
حتى لا يبرز التجوز به لعلبة النش ما يوافق في سعر موصولة بخلاف ازوف والنهر حقه وازوف مارة
بنت المال والبرجة مارة انصار وتدل ازوف في المشوثة والنهر حقه التي تصرف في سردار
السلطان زلى على كل قول لم يعتبر في ازوف والنهر حقه عليه الفش كما فسره ذلك المترجم في
السبب كافي الفقه ونزل الشيخ شاهين عن نرح لمع جواز الترافى بما في قوله ولو اقر به من الجرح او بفضن
حقه الخ) طاهره لا يصدق اذ ادعى انهار وفواو ونهر حقه مطلقا موصولا كان او موصولا وهو من
بالذنب ما لو اراد بعض الجهاد كذا لا يصدق ايضا في اقراره بفضن حقه او بالاستعانة او هين الشئ
في المصطح فقط كافي الى باي وضمه في قوله فيستحرامه اما اذا صدق في سردار ازوف مضفقا
سواء كان موصولا او مفسدا ولا فغا اذ اقره بفضن الفش او حقه او استوفى ثم ادعى انهار وفواو فينظر ان
كان مفسدا لا يصدق وان كان موصولا يصدق ووجه انصرف ما لم يثبتنا على الفش ان قوله بفضن
ما لي عليه او حتى اقرار بفضن الصدر والمجود بلفظ واحد فادع استمر المجود فعدله في العزم من بئها
فيعصم موصولا فلو قال على الب امانه اما ان قال فثبت به عاقد المستند على حقه قال لا لانها
ازوف فقد استقن الكل من الكل في حق المجود وذلك ما مثل فلو قال على ما به درهم ودينار لا اذ انار
وان الاستدانة باطل وان كان موصولا تنهى وضع الفش من تحلل خبر ما وقع للشارح المتيقن به (قوله
فلا شئ عليه) لان الاقرار هو الاول وقد اقره بالنهر وانشأ دعوى فلا يرد من الجرح او بفضن الفش
بخلاف ما اذا قال اشترت وانكر حيث يكون له ان يرد حقه لان احدا من القدين لا يغيره بالسبب فلا يرد
بالفقيه لان العتقة هما قبيح على حقه فعمل فيه استصديق اما مقوله مدعى بالادعائه فانه

فقد يكون التصديق بعد الدلالة قبل الاقرار والا ثم رد علم برئد وكذا الاراعن الذين وهبه لانه
 بالقبول قدم وكذا اذا وقف على رجل فقبله ثم رد علم برئد وان رده قبل القبول ارتد كافي الاساف
 وقبيل الاقرار بالمال استرازا عن الاقرار بالارق والطلاق والعاق والنسب والولاء لان الارتداد يصير
 عن البراءة يوشح الجمع وفيه الغنية كل شيء يكون لها جمعا فان رجع النكاح الى التصديق قبل ان
 يصدق الا ثم على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق واحد كالماله والصدقة
 والاقرار لا ينفعه اقراره بعد انتهى وكان الظاهر ان يقول لا ينفعه رجوعه الى التصديق (قوله برهن على
 القضاء) أطلقه فقبل ما اذا قضى بالمال ثم ادعى الاغاء كافي المتط فالدفع بعد القضاء صحيح
 الا في المسئلة الخمسة كالمسألة وقبيل دعوى الاغاء بعد انكار اولادها بعد الاقرار بالدين فان كان
 كلا الطرفين في مجلس واحد لم يقبل لتناقض وان قرعاهن المجلس ثم ادعاه واقام الغينة على الاغاء بعد
 الاقرار يقبل لعدم التناقض بمر عن نزاهة الفتى (قوله وعند ذل لا يقبل) لان القضاء والارام يكون
 بعد الوجوب وقد انكره فكون متناقضا ولان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يقضي وبراءته لا ترى
 انه قال قضى باطل وأشار المصنف الى انه لو ادعى القصاص على آخر فأنكره فبرهن المدعي ثم برهن
 المدعي عليه على الغل أو الصلح عنه على مال يقبل وكذا في دعوى ارق كافي الى بلبي بعتي ادعى ارق
 فأنكر المدعي عليه فبرهن المدعي انه رقيقه وبرهن هذه المدعي عليه على الصلح من دعواه ارق أو على
 انه اعتقه شخصاً (قوله ولو زاد ولا أعرفك لا يقبل) ومنه ما رايتك رد لتعذر التوفيق لانه لا يكون بين
 اثنين معاملة من غير ان يعرف أحدهما الآخر (قوله وذكر القدوري) لان المحقق من الرجال
 والخندرة قد يؤذي بالشغب على ما به فيأمر بعض وكلاهما بارسالته بالدفع اليه ولا يبره فاهم يكن
 التوفيق بهذا الطريق فنعى هذا لو كان المدعي عليه من يتولى الاجمال بنفسه لا تقبل بينته ولو قال لم ادفع
 ثم قال ودعت اليه لا يقبل قوله لتناقض الا اذا ادعى اقرار المدعي بذلك تقبل بينته لان التناقض من
 المدعي عليه لا يمنع صحة الاقرار من المدعي زباني يقبل زيادته شخصاً خطه والشغب والتسكين وبحرك
 وقيل لا يبيح الشر (قوله وقيل قبل بينته على الاراق في هذا الفصل) قاله الكافي كاذباً القيني
 وقوله في هذا الفصل اي فصل المحقق والخندرة (قوله بما تعلق الروايات) لان تحقيق الاراء لا يتوقف
 على المعرفة بمر (قوله من المدعي عليه) حكما في النسخ وقد ضرب ابن المؤلف على هذه الكلمة أعني
 كلمة عليه قال السيد الحموي والذي يظهر انه لا صحة لما كاهمو ظاهر (قوله لم يقبل بينة السائح) لان اشتراط
 البراءة تقتضي للعقد من اتخاها وصف السلامة في غيره فيقتضي وجود العقد وقد انكره فيكون متناقضا
 عني (قوله وعند ذل يوقف يقبل) الذي في العني والزلبي ومن أي يوسف يقبل لان التوفيق يمكن
 بان لم يكن باعها هو وانما باعها منه وكله وابرأ من العيب الخ (قوله ويطلب الصلح بان شاعقه) أي
 يطلب صلح الشراء والاقراء اذا كتب آخره ان شاعقه حتى يسطل الشراء والاقراء ولا يبرمه شيء لأن
 الاستثناء مطلق زباني لان الصلح بمنزلة الكلام باعتبار كونه حكاية لكل كلام وقع شخصاً (قوله يسطل
 الذكر كله قايماً) لان الكل كشي واحد بينك الطف وظاهر ان القياس هنا خارج على الاستحسان لشي
 المصنف عليه وذكر في الفتح ان الاستحسان هنا خارج على القياس حموي والذكر بمعنى المذكور فهو
 مصدر أريد منه اسم مفعول (قوله حتى يفسد الشراء والاطلاق) فبما ان ضمان التخلص باطل بدون
 قوله ان شاعقه وانما ذكر ليقدان الاستثناء فيعرف الى الكل وان كان فاسد فكيف اذا كان صحيحاً
 بمر وأجاب شخصاً بأنه ليس المراد من التخلص خلاص المبيع وانما المراد به ضمان الدرك فنعى قطعه
 خلاصه أي خلاصه من غير من البائع اذا استحق المبيع وسئل ما في الشرع في الزباني والعيني (قوله
 وعندهما الشراء جائز) انما اصل في الجمل الاستقلال والصلح يكسب الاستساق فلو انصرف الى الكل
 يكون مطلقاً فيكون منقاداً منه فيصرف الى ما يليه ضرورة عني وانتهى وان الفرقه كقصاص

برهن على القضاء) بالالف (ار
 الاراء قبل) برهانه وعند ذل
 لا يقبل (ولو زاد) المدعي عليه على
 لا يمكن لك على شيء
 قوله ما يمكن لك على شيء
 (ولا عرفك لا) يقبل ذكر
 القديري عن اصحابنا في هذا المسئلة
 ان بينته على القضاء في هذا
 قبل بينته على الاراء (ومن ادعى
 الفصل بايقان الروايات) ومن ادعى
 على آخر ما صعدت من المدعي
 عليه (فقال) الذي (اراءه) على انشراح
 قط فبرهن) المدعي (بما عاين) كالاصح
 فوجد المشتري (بما عاين) كالاصح
 الزائدة وارادها (فبرهن) المشتري
 (اي أي المشتري) برهانه أي البائع
 من كل عيه (وقيل) بينة البائع
 عندهم وعند أي يوسف قبل
 (ويطلب الصلح بان شاعقه) وأبطل
 آخره لا يجله حتى اذا كتب
 الشراء كسبي خطه وما أدرك فلان
 من ذلك فعلى فلان خلاص ذلك
 وسأله ان شاعقه يسطل الذكر كله
 حتى يفسد الشراء والتخلص عنده
 وعندهما الشراء جائز وقوله ان شاع
 الله يصرف الى قوله فعلى فلان
 التخلص استهساناً (وان مات ذمي
 فمات ذمي استهساناً) (والموت) ولي
 الميراث (والموت) استهساناً (والموت) ولي
 (والموت) استهساناً (والموت) ولي

السكوت وعلى انصرافه للسكوت في جهل عدوت داره وعقبت بشراء الحاصل كفي النجراته اذ وعلى
 ان المشقة اذا ذكرت بعد جهل متعاطفة لوالده وسقطت عليه حوائره طالق وعليه المني الى يدته
 الحرام ان شاء الله يشرف الى الكل فخر اوجه من على حكمه وهما اس حاصره كتب السكوت من جموعه
 بعارض اتقني شخص من السكوت من عموم حكم الشراء المتعقب بجهل متعاطفة للعادة ونذا كان فوجها
 استحقاقا باجاسل قوه كذا في الفتح مباهر ان الشرط يشرف الى مجمع وان لم يكن بالمشقة وفي وكالة
 الزاوية وعن اثنائي قال امره بدس لق وعدمه حرو عليه المني الى يدته ان دسل هم الدار فقال زيد
 نعم كان لكه لان الجواب يعنى اعاده ما في السؤال انتهى وأما الاستسما بالواحدى اخواتها بصرف
 الى الاخير كما علم في آية زده شهادة بالحد وفي القذف فلو ادرنا اثنين عالين واستثنى شيئا كان من الاخير
 الاقرينة كقولنا في عالين كانه درهم وخمين ذرا الا درهمه انصرف الى الاور استحقاقا والاما الاستثناء
 بان شافه بعد جلوس اقامتين فاليهما اتماما بعد طلاق من علقين وان لا يعلق معلق فاليهما
 عند محمد وعند أبي يوسف الى الاخير وان يقرأ على انصرافه الى الاخير في سير العظمى والمصروف بعد
 السكوت كافي ايضا الكرماني وفيه من الايمان ان يقرأ على عنة فيما فيه تشدد على نفسه صح فلو قال
 ان دخلت الماد فانت نازح وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت السابقة في الجين مخلاف وهذه الدار
 الاخرى ولو قال هذه ما نلت تسكوت وقال وهذه طعت الناسة وكذا في الضيق انتهى شيئا (قوله قال قول
 فيهم) ووجه عليهم الا ان ادست عليهم بكفرها بعد موته فيصلون على نفي العلم حوى وانما كان القول لهم
 لان سب الزمرات لثابت المال فثبت فيه حتى حكمه للعال ونجد عاذ كرلان امر انما لست المسألة فوالت
 مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثي ولو قال ولده وهم كفار اب كافر اوصدق اخو الميت المرأة
 وهو مسلم قال في انحرافه نصبت للمرأة والاخر دون الولد وموت لم ياب رجل او اوصدق من فساد مات ابنا
 كافر او قال ولده المسلمون مات مسلمة لانه للولد دور الا بوسا وحاصله انها اذا احلوا في موت
 المسب على الاسلام أو الكفر قال قول من يدعى به ما على الاسلام دعى هذا لا يتناجى الى تصديق الآخر
 ويكتفي بدسوى المرأة مات مسأولا والاخرى بمر (قوله وعند زهر: مولى لها) لان اسلامها من المحوالت
 والاصل فيها اضافتها الى قرب الاوطان وهو ما بعد الموت واثار يكون تزوج دى اليه ما مات مسلم وله
 امره نصراية جهات مسلمة بعد موت وقال مات قبل موته وقال الزهره الحنف بعد موته بالمولود
 ولا يملك الحنف لان الظاهر لا يصلح بغيره للاسحقا وهي معاصجه اليه اما الورثة فهم المدافعون وشهد لهم
 طاهر المحدث ايضا بصر عن الهداية وفيه عن حره الاكل مات ذى وله ابان أحدهما مسلم فمره على
 ان اوصاف مسأولا والاحمل امة مات كافر اوصى بالميراث للمسلم وان كان شهود من اهل الدمة وشهد
 الكفر من المسلمين الخ (قوله ذى المال اليه) اى وجوده بالافراد ان ما يدملك الزوار خلافة من
 الميت فبدا فرار به بالنسبة لا به لوقال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعى بالخاصة يتأني ذلك
 والفرق ان استحقاق الاخير مشروط بعدم الابن بخلاف الابن فانه وارث على كل حال فالتفت الاب
 والام كالابن وكل من يرث في حال دون حال فهو كالاخ وقد بقوله لا وارث له غيره لا يملك له وارث
 غيره ولا ادنى امام اوله لا يدفع اليه شي الا قبل الموت ولا بعده حتى يتم المدعى بنية سول لا سلمه وارثا
 غيره وأشار بالوجه الى ان المدين اذا قال هذا بالذات ياتي فيه بغير بالدفع اليه بالاول وقد بدا بالوارث
 احتراما عما اذا اقرانه رصيه او وكيله والمشتري منه فانه لا يدفعها اليه لمائة من ابطال حق المودع
 في الصبر وان التها من يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اذ اراده عليمولا كذلك بعد موته بخلاف
 ما اذا اقرانه وكيل الطالب قبض دينه حيث يقر بالدفع اليه لانه اقرار بالخالص حقه اذا القبول معنى
 بأشغالها فودع الى الوكيل في الردية قبل لا يستردها لكونه ساعيا في نقض ما اوجبه وكان
 ينبغي ان يستردها بالعلان اقراره حتى يملك والمحقق واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولمذا صحت

(فانقول لهم) ولا تترز وجهه
 زهرا تقول لها (وان قال المودع) ان
 هذا ابن مودعي ولا وارث له غيره
 ذم المال اليه اى امره بالساقى
 مدعه اليه

انما انكر المالك النكول والعارية والعين المقصودة كالدية بغير (قوله وان قال لا يتر هذا انه ايضا
الخ) سواء كان ذلك متعلما او منفصلا جوى (قوله قضى الاول) لان اقراره قد مضى وقطع بدمه عن المال
وشحن المودع نصيب الاثر اذا دفع الى المقر له او لا بغير قضاء كذا في ابي زبي وهو الصواب كما في البحر
ع انفتح قال قديما اقراره بالولد لانه لا يقر المودع بحال جازي لا بل ودعة فلان اقراره نصبت ههنا من
فلان لا بل فلان وكذا المارية فانه يقضى به الاول وشحن الثاني فقهه وكذا الاقرار بالدين الخ ولما كان
الضمان في الجانب الاول مقدما بانا كل الدفع بغير القضاء كذا كما في بلى بخلاف ما بعد فان
الضمان فيمطلق عن هذا القيد استقام قوله في البحر قديما اقراره بالولد الخ (قوله وبين الورثة) ينير
الى ان المصنف قد حذف من الاول دلالة الثاني وهو ما ساقى من قوله وامن وارث (قوله لا يكفل منهم
وامن وارث) لان حق المحاضر ثابت قطعا وانما اقراره لا يبرأ لاجل الموهوم وللقاضي ان يحاطو بتلوم
ولا يدفع اليه حتى يطلب على نعمائه لا وارث له غير ولا غير وقد رمتهم معوض الذي رأى القاضي
وقدره الطحاوي بالحوال زبلى والمراد بالتلوم اخراج الفضل الى المدة للذكورة بغير عن غايه البيان
(قوله وهو شئ الخ) أى التكميل المفهوم من قوله لا يكفل جوى (قوله احاط به بعض القضاة) حتى
بعد الرجز بن ابي لقي القاضي الكوفة (قوله وهو ظالم) ليس المراد انه اثم به بل معناه انه باخذ الكميل
وضعه في غرم موهومه كذا بخط شينا في ابي زبلى وقوله ظالم امل عن سواء لسبل (قوله ولا ياخذ
الكميل) لاحتمال ان يكون له وارث آخر غير من اولادها ما سبق من ان حق المحاضر ثابت قطعا
او طاهر افلا يؤثر لاجل الموهوم ولان المكمل لا يجهول وباني الضمن من قوله وله ان حق الضاهر ثابت
سواء حق المحاضر قال في البحر والمراوان الكعالة على قولهما هل هي بالمال او بالنفس قال شينا قال
ناذر راى لم يؤخذ منهم قبل بالنفس عند الامام ولا يؤخذ منه طاهر في انه على قولهما يؤخذ
بكميل بالنفس غير اياه لتساج الشرقة (قوله اذا ثبت الدين لاقره) يعنى بالينة لا بالاقارب بقرنة
ماسيا في قريب جوى (قوله او ثبت الارث) الصواب وثبت في زوجي (قوله الشهادة) تنازع ثبت
الدين لاقره ما ثبت الارث (قوله ولو ادعى دار الخ) قديما لقرار ان المقول وضع عند عدل الى حضور
صاحبه وقيل هو كالمسار لا يؤخذ منه ولا يثبت على قولهما يؤخذ منه ووضع على يد عدل واجموا
انه لا يؤخذ منه ولا يقر بجره من جميع الفصولين قال شينا قائل عان الشرح آخر ولعله من الناسخ (قوله
أى على اعمات الخ) الاولى ان قال أى على الارث جوى (قوله ولا وارث له غيرهما) ليس شهادة وانما
يراد به ضمانا بينه العليز بلى وفي المسوط برهن احدنا وجين ولم يقل انه لا وارث له غيره معلى اكثر
النسبيين بينهما وهو الصحيح وعند ابي يوسف اقلهما جوى بقى ان يقال ماسق من ابي زبلى من ان
قول النهود لا وارث له غيره ليس بشهادة الخ بقضى ان ذكر ليس بشرط وكذا ما نقله الجوى عن
المسوط من قوله برهن احد ابرو جين ولم يقل الخ لكن نقل شينا عن الحنفية انه شرط اى وجوب
الفضاء على القاضي على الفور اذا عدلت الشهود انتهى (قوله اخذ نصف المذقى فقط) لان المحاضر
ليس ينضم عن اعانته في استعانة نصيبه وليس للقاضي ان يتعرض لودائع الناس ويجوده قدران تقع
بقتضا القاضي عليه وفي قوله اخذ نصف المذقى اشارتان الاولى ما ذكره الشارح من انه لا يؤخذ
من ذى اليد كقول لان القاضي نصب لقطع الخصومات لا لانها الثانية ان المحاضر باخذ النصف
مشاعرا مع قسمه بجره من فصول العادى (قوله ولا يات وق من صاحب اليد كقول) مطلقا بلى
سواء كان ذواليد متكررا او مقرا على هذا الاطلاق في مقابلته قولها لكن جعله في بابها قولها ما يقتضى
انها ما قبل وان اذا كان ذواليد متكررا يؤخذ الكميل وليس كذلك كيف وقد قال الشارح وانما اختلف
في اخذ النصف الباقي الخ وعلى هذا الصواب اسقاط لفظ الاطلاق كذا ذكره الجوى بتاعلى ما فهمه من
ان حلة يتعلق بقوله ولا يستحق من صاحب اليد كميل وما على ما ذكره شينا من انه يتعلق بقوله

(وان قال لا يتر هذا انه ايضا
وكلمه) الاول (الاول) وقال ليس
له الذي ابن آخر (قضى الاول)
لا لا تر (ميراث قسم بين الامن
ولا لا تر) لا يكفل منهم الامن
وبين الورثة (قوله احاط به بعض القضاة
وارث) وهو شئ احاط به بعض القضاة
وهو ظالم عند ابي حنيفة وقال ياخذ
الكميل من الغريم الارث والتمسك
فيما ارثت الدين للغريم ونهى
القاضي بدونهم واحتل ان يكون
على المشتري غيره او ثبت الارث
ما الشهادة وان قيل الدين والارث
وزنايرهم حتى لو ثبت الدين والارث
ما وارث يؤخذ الكميل لا يؤخذ منهم
ولا لا سلم له وارثا غيره لا يؤخذ منهم
مستعمل بالانفاق سواء كان وارثا
مستعمل بالانفاق ولو ادعى دارنا
يجب بحال اولا (ولو ادعى دارنا
لمعه ولا يات غائب ورهن عليه اى
على ما عاين به ومرة الدار برثانه
على ما عاين به ومرة الغائب ولا وارث
وبين اياه) اخذ نصف المذقى فقط
له غيرها (اخذ نصف المذقى
وترك النصف الاخر في يد الذي هو
في يده ولا يستحق من صاحب اليد
مكفيل معلى عند ابي حنيفة
وضعه ما كان ذواليد متكررا
انخرج نصيب العاين من يد موهوم
في يسدلى حتى يتم العقب والا
ترى النصف في يده حتى يقدم الآخر

الترك المذموم التوريز بلقي وانما كان مضمونا عليه مجوده (قوله فهو يقع على مال الزكاة) فخرج
 رقيق الخدمه ودور السكنى واثان المنازل وما كان من الحيوان الاصلية قيد التغير لانه لو كان مطلقا
 قوله مالى صدقة في المساكين ان فعلت كذا دخل المال القائم عند المين والحادث بعده بقوله
 والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكن ذكر الاسارى مائه لوعلقه بشرط دخل المال
 الموجود عند المين والحادث بعده مالى وجود الشرط انتهى (قوله سواء بلغ النصاب أولا) وسواء كان
 عليه دين مستغرق او لم يكن لان المتبرع جنس ما يتبرع به اذ كانه لا قدرها ولا شرائها بل على حال في البحر
 فان قضى دينه زمنه ان تصدق بقدره (قوله وانقياس ان يلزمه الصدق بالكل) لان اسم المان
 يتناول الصكل وجه الاحتسان ان احبب العبد متبرع باحب الله ومطلق المالى في باب الصدقات
 منصرف الى البعض كاني قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله تعالى تخمن اموالهم صدقة فكذا
 ما يوجب الصدق نفسه بخلاف الوصية لانها تحت الميراث والارث يجري في جميع الاموال زبلى (قوله
 وفي رواية لو قال مالك الخ) اختاره في الجمع بحر (قوله يتناول كل المال) لان الملك اعظم من المال
 الا ترى ان الملك يتناول على المال وعلى غيره يقال ملك النكاح وملك القصاص وملك المتفصه والمال
 لا يطلق على مالى بل على زبلى (قوله والصحيح انهما سواء) لانهما يستعملان استعمالا واحدا فيكون
 النص الوارد في أحدهما واردا في الاخر زبلى وذكر الاستيعاب في الفرق بين المال والمالك قول
 ابي يوسف وابوصيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره بحر (قوله وقال مالك الخ) وقال
 الشافعي ان علقه بشرط المتع كان عينا فان حدث قطعه كفا عني بان قال ان لم يقدم طائفي فمالي
 في المساكين صدقة فكان قبل قدمه شيئا (قوله ارض العشر) لانها سبب الصدقة الا ترى ان
 مصرفه مفسر في الزكاة فكانت جهة الصدقة فبارا بجزء زبلى (قوله خلافا لغيره) لانها سبب المؤنة ولهذا
 يجب في ارض الصبي والمساكين وفي ارض الاملاك لسا كالا واقف فكانت جهة المؤنة راجعة عنده وذكر
 في النهاية قول ابي حنيفة مع قول محمد زبلى (قوله ولا تدخل ارض الخراج بالاجماع) لانها تخصت
 مؤنة زبلى (قوله ولم يسن في الميسر) يعني الامام محمد شافعي العناية (قوله مرجع الماله)
 الظاهر ان يقال كافي البحر وغيره بتعديله مال مثله (نبيهه) لوقال ان فعلت كذا انا ملكك صدقة
 بغلبة ان يبيع ملكه من رجل شوب في منديل ويقتنه ولم يرد به فعمل ذلك ثم يرد بغيره اربعة
 فلا يلزمه شي قال العلامة المقدسي منه يعلم ان المتبرع الملك حين التملك لاحل الخلف جوى ولو قال الف
 درهم مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملكه قل زبلى بقدرة ما عاك ولو لم يكن له شي لا يجب شي
 در عن البحر (قوله فهو على كل شيء) لان الوصية تحت الميراث وهو يجري في كل شيء كما سبق (قوله
 فهو مالى) اشار بقوله فهو مالى الى انه لا يمتنع من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف م
 يسر او غيره ليكون ذلك قولوا والا فله اخراج نفسه وعلى هذا فقدرت المصنف قيد الايد منه ولهذا
 قال في الهداية ومن اوصى اليه ولم يعلم تصرف فهو مالى وان لم يتصرف فليس مالى لعدم القبول بحر
 والحاصل انه بعد التصرف لا يملك اخراج نفسه وكذا لا يملك اخراج نفسه بعدما قبل ولو قبل التصرف
 وليس المراد ان وجود التصرف منه شرط لصرفه وصا (قوله وعند ابي يوسف الخ) عبارة عن زبلى
 ومن ابي يوسف لا يجوز في الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحد منهما امانة الا ان أحدهما حال الحياة
 والاخر بعد الممات (قوله بخلاف ابي بكر) لان الوكالة ثابتة ولاية التصرف في ماله وليست باختلاف
 لقام ولاية المالك فلا يمنع بلا علم من تثبت الولاية وامالا بلا صاغا استقلال لانه يتصرف بعد انقطاع
 ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كصرف الوارث والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة الوكالة فلا ثبت
 الابد العلم ولا يجوز تصرف المأذون له لان الاذن مأذون من الاذن وهو الاعلام زبلى لكن في البحر
 عن شرح الجمع لابن فرطيه من المأذون ان كان الاذن خاصا بان قال اذنت له بدي فلان ولم ينشر

(قوله مالى الصدقة) يقع (على مال الزكاة)
 كانه قد وادى الوارث ومال الصابة مطلقا
 سواء بلغ النصاب أولا وانقياس ان
 يلزمه الصدق بالكل وهو قول زفر
 وقد روى في لوقال مالك صدقة في
 المساكين يتناول كل المال (والصحيح
 انهما) اى مالى وما املك ويدخل
 ماك يدخل فيه ماثل المال ويدخل
 فيه اى في كل واحد منهما ارض
 العشر عند ابي يوسف خلافا لغيره ولا
 تدخل ارض الخراج بالاجماع ثم اذا
 لم يكن له مال سوى ما دخل تحت
 الاصباب يملك من ذلك قوله وقوت
 من تجب عليه نفقته ثم اذا اصاب شيئا
 بعد ذلك تصدق منه بمثل ما املك
 ولم يسن في الميسر في الميسر اعترف
 واقتارون قد روا وقالوا اعترف
 بملك نفسه وعاله قوت بيم وصاحب
 الظنة وهو آجار الدار ونحوها عاك قوت سنة
 شهر وصاحب التجارة يملك مقدار ما يرجع
 وصاحب التجارة يملك مقدار ماله فهو
 اليه ماله (ولو اوصى الى ثلث ماله فهو)
 يقع (على كل شيء ومن اوصى اليه)
 اى جعل وصاية (ولم يعلم الوصية فهو
 وصى) وعند ابي يوسف لا يكون وصيا
 حتى يعلم (بخلاف الوكيل) حتى
 لو وكل رجل ببيع شيء وهو لا يعلم به

أقران الد كانت له فلا يصدق في دعوى الملك الصحيحة وقول المعزول ليس بحجة عليه بغير وقولهم
 في تعليق كون القول للقاضي لانه استند فيه على حاله من قبله لا على ما كان عليه من قبله ولا بد من قول
 المولى لانه بعدتها قطعها بذلك وأنت أمي وقالت قضاها ما - ر حيث يكون القول لما كانا في كل
 شيء أخذته منها عند أبي حنيفة وأبو يوسف لانهما استند فعله إلى حالة منافقة للثمنان من كل وجه بل إلى
 حالة قضاها معها الثمنان في الجملة لأن كونها معلقة لا يفي في الثمنان عنه من كل وجه الأثر له من غير
 إذا كانت مروهية أو مروهية مدونة بغير عرض أو غيره من غير العرض فيصدها لئلا يفسد المالك
 بالثمنان فقال انه تبين وقوع الالة بالقول للثمنان لا نكراهي وطاهر ما ان التزل له في عدم الثمنان
 وليس كذلك بل القول قوله في كونه منجبا وأما الثمنان فلا يضمن فيتم منه جبال الشخ يتعرف
 الذين القرى وما أوضاه تنوير البصائر على الأشباه

***** (كتاب الشهادات) *****

(قوله اعلم قبل في مجلس الشافعي) ولو لا دعوى كافي حتى الامه در حال اس الثمنان والذي يتبادران
 تقدم على القضاء أولى لانه موقوف على علم اذا كان ثبت الحق - بالاثنا كان القصة عدل القسود من
 الشهادة قد تمه قديمة المقصود على الوسيلة وانما بد بالقاضي وان كان ذلك كدلالة لان الحكم لا بد
 حكمه مجلس بل كل مجلس حكمه كنهان من حقه جوى للاف الساسي ط فضاء منه يعمل
 ولايته (قوله هي جارية) أي اخبار الساسي لاثبات الحق بمجلس الحكم بغير احصاء له - مر
 حدث واخباره في غير المجلس فلا يصح جوى واطم انما ذكرنا ان بعض يعرف الشهادة بغير تعرفها
 الشرعي والقوي المحضر وقال عليه الصلاة والسلام الغم على من شهد لغيره أي حضره في المجلس
 حيث جعل قول المصنف أي اخبار معاهدا القوي ثم دل وهي في اصلاح أهل الشرع فصار
 اخباره يصدق مشروطا به مجلس القضاء وله الشهادة باللعين وليس كذلك لان معها
 القوي المحصور كذا ذكرنا وهذا معناه الاصطلاح وقوله اخبار عن مشاهدته وان هو جابر اسدق
 وأما كونه في مجلس القضاء فليس من غم المحذور بل من شرط الشهادة بشرط ان لا يخرج عن
 ذاته كما عرف انتهى وتبعه في الخبر جسد كرا ما ذكره ان يلقى من حقه تعرف المصنف لاشهادته
 لقوا بخلاف الماهر وانما هو معناه الشرعي كما اظهر في اصلاح والمتحدثا معا والقول
 بالأكبر المعاشه كافي صياها المحلوم فهو نأ كيدوا من الخمس والخمس ان - سائر ما ورد
 على هذا التصرع الشهادة بالنساع فانه لم يتكس عن مشاهدته وأخبار جوارها لا يستد
 را يعرف الشرعية اعلم ان يكون على ومن القياس اوهي عن عيان حرم (قوله وسيل) طه على
 المشاهدة تسمى ولما جعل في الخبرنا كيدا لثنا هذه وطرا أخرى على الشهادة انما هي اتفاق اداء
 الشهادة أشهد متضمن عليه دون غير من الالهة المدا على تحقيق الد - واطم - ومن وهو سوان
 لالهذا الكتاب والسنة أيضا ان كان لا يجمع على جميع هذه الله ولا يخلو من استبعاد على
 غيره ولعل السرفيد ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء بانها شرط ان الادامات
 عن المشاهدة واثبت يدل على ذلك ما استق من المعه وهو اشهد بعد المدبر لا يجوز وتهدت لان
 الماضي ووضوح الاخبار بما دفع قوله شهدت احتل الاخبار عن الماضي فيكون خبره عن الحال
 والمضارع موصوع الا عن حال فاد قال شهد بعد خبر في الحال أو ما سيجل انهدني اسم نحو
 اشهد بالله لقد كان كذا أي قسم فضمن لغز أشهد عن المشاهدة والقسم والاخبار في الحالة كان
 الشاهد قال أقسم بالله لقد خاضت على ذلك والآن خبر به وهذه المعاني موهبة في خبره من الالهة

(كتاب الشهادات)
 الشهادة ما عدا ذلك في مجلس الشافعي
 ولا يكون ملزمة بدون الشهادة
 عن مشاهدته وعيانه (هي اخبار)
 أي ليس

بالسرقه وجوب عليه القطع فيسقط عنه الضمان لانما لا يتبعه ان كاسبق وحكي الغفران اذ في
 الغفران هارون الرشيد كان مع جماعة انفقوا وفيهم أبو يوسف فادعى رجل على آثره اخذها من
 بيته فأقر بالاخذ فسال الفقيه فأتوا بتعبد فقال أبو يوسف لانه لم يقرأ بالسرقه وانما أقر بالاخذ
 فادعى المدعي انه سرق فأقر به أدلة وبأنه قطع فادعى أبو يوسف فقال له فقال له لا بد أن أقر لا لا اخذ
 ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل إقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فبعدوا كذا فبعض شجنا
 (قوله أو بغير رجال) لموله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم واشترط الأربع مع وصفه المذكورة
 يحقق معنى السراذ وقوف الأربع على هذه الفاسقة فلما يتحقق فان قلت الخصم بالذكرا يدل
 على انتفاء الحكم عند انتفاء الذكرا كورقتهم ولكن قد وجد دليل الانتفاء وهو اجماع القضاة ومن بعدهم
 على انه اذا انتقص عددا للثبوت عن الأربع صحت عليهم المحدث كونهم فدفعة بل في (تنبيه) على الفتى
 بالزنا فشهد به رجلان يثق ولا يحدودوا واختلوا في شهادة على اللواطة فصدى حنفية يقبل فيه
 رجلان عدلان لأن موجه التزني عنده وعندهما لا يقيس أربعة كازنا وأما التيان البهية فلا يصح
 أنه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة لتايشقان المجوهره (قوله فلا يقبل في المحدث
 والقصاص شهادة النساء) الحديث ازهرى حفت النصف من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفين
 من بعده ان لا شهادة للنساء في المحدث والقصاص بل في وأما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع
 النساء في نزائنه الا كل لو فني بشها. رجل وامرأتين في حد أو دود أو هو را ما أو لراه فرفض إلى آراء فضاه
 ومعنى الآية ان لم يشهدا مال كصوتهم رجلين أو يشهد رجل وامرأتان ولو لهذا التناول لم يسألوا
 شهادتهن مع الرجال في قولوا لا يجزى ان شربتا مخمر فصدى حنفية رجل وامرأتان يشهد عن العبد
 ولا يحد عشر (قوله وشهدوا للولادة) في شهادة المالك على الولاد من تفرقة كاسبق في كلام الشارح عن
 شمس الاعنه الملوأى لكن في حق التبدوس الميراث وكذا شهادة على الاستهلاك مقبولة في حق
 الصلاة عليه دون الارث قال في البحر ومندما تقبل في حق الارث أصابوا بقوله ما قال الشافعي وأحمد
 وهو راجح فيقع وأشار بقوله فيما يطلع عليه رجل إلى ما بال رجل لو شهد تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا
 قال تصدقت النظار في قول أبي فيسبيل رجل وان قال تصدقت النظر كافي الزنا وكفي التنازخاية ان في
 حق الارث تقبل شهادة امرأتين وحدها اذا كانت عدلة كصحة شهادة النساء على الجراحات في
 الحمامات انتهى يتصرف (قوله فيما لا يطلع عليه رجل) مفهومه ان ما يطلع عليه من حال من عيوب
 النساء كالا صبيح الزائدة لا يكتفي فيه بشهادة امرأته صرنا كبر (قوله امرأة) للحديث شهادة
 النساء حائرة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه واجمع الخلق بالآلاف والالام براديه الجنس فتناول الاول
 وهو الواحد بغير والتثنان أحوطا وشرط فيها سائر شرائط الشاهدات الحرة والاسلام والعقل
 والبلوغ والعدالة فز يلى (قوله وعبد الشافعي أربع) وقال مالك بشرط امرأتان لتنافي ان الشهادة
 المطلقة شهادة رجلين والتي متممة لاثار الواحد في هذا الباب كازن رجل وبه قال أبي
 ليلى قلنا ان هذا خبر وليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة وخبر الواحد في البيانات مقبول عنى
 واعترض بأن قوله وهذا لا يشترط لفظ الشهادة قول العراقيين والأصح خلافه وهو ما ذكره المصنف
 من اشتراط لفظ الشهادة في الكل وأجيب بأنه يكفي في الرد على الخصم أن يكون قولاً في المنعوب وان لم
 يكن راجحاً كافي كتيب لاصول شيخ شاهين (قوله ولغيرها) بردها الشهادة بسلام الزجل الكافر حيث
 لا تقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار وكافه لا نهائير إلى قتله انا صر على كرهه فصار كالشهادة بالمحدث
 والقصاص أم المارة أو اشهد عليها بالاسلام رجل وامرأتان قبلت بخلاف الشهادة بردها بسلام حيث
 لا يقبل فيها شهادة النساء بغير والمراد من قوله ولغيرها أى من المحقوق أما البيانات فتكفي فيها شهادة
 الواحد كشهادة على هلال رمضان ويدخل في عموم قوله ولغيرها الرضا عن جوى عن البرجندى (قوله)

أو بغير رجال وليبى المحدث
 التزني والقذف والمركبة
 (والعاص) أى القصاص (رجلان)
 فلا يقبل في المحدث والقصاص
 (النساء) بشرط (الولادة) والبراءة
 وعيوب النساء والأما (نحوه) لا يطلع
 عليه رجل أربع وقال مالك يشترط
 الشافعي أربع (و) يشترط (أو بغيرها) أى
 لغير الاشياء الملهة بغيره (رجلان)

والتراتبية من انه لا يمكن على الشاهد لانه عند ظهور عدالة الكلام عند خفاها خصوصاً في زماننا
 الشاهد مجهول الحال وكذا المترك غالباً والمجهول لا يعرف الجمهور قال في الدرر وأقر المصنف ثم نقل عن
 الصبرفة قوله القاضي (قوله بل يسكت) لا حجة في ذلك من المتك وبقول الله تعالى لا اذاعة له غيره وناف
 أن يحكم القاضي شهادته فثبتت بصرح زباني وعني وقوله وبقول الواو وفي المداية أو يقول قال شيخنا
 وهو الوجه (قوله ومن لم يعرفه بالعدالة لا يصدق بكذب الله عدل) قال شيخنا عاقل لما في ازباني
 والعني والبصر من انه يكسبه مستور انتهى وكذا المحوى استشكله أيضاً أنه حيث لم يعرفه بالعدالة
 كيف جفاه به قال ثم رأيت صريح في النهاية بأنه يكسبه مستور انتهى (قوله وما يصدق المترك) بالبناء
 لقول أبي عبد الله المدعى عليه أو الشاهد العدل بما لا يدفعه حوى كان المال المدفوع للعدل من جهة
 المدعى عليه فالفرض حيث دفعه على عدم تعديل من هو عدل وان من جهة الشاهد وكان لاجل
 تعديل من لم يكن عدلاً قلت ويحتمل أن يكون اتحاد المدعى والمدعى عليه أو المدعى عليه مع ذكر السيد
 المحوى له مع انه الضال (قوله أو يصرح) السرة قد تخرج من أن المترك إذا جرح الشاهد يقول
 القاضي المدعى زني شهوداً أو يقول لمحمد شهوداً ولا يصرح القاضي بأنهم جرحوا شرا الشاهد والمترك
 ولو عدله واحد وجرحه آخر فعندنا لا ما بين المجرح وأولى وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه آخر أو عدله
 فثبت المجرح أو التعديل وان جرعه واحد وعدله ثمان فالتعديل أولى عندهم وان جرعه اثنان
 وعدله عشرة فالجرح أولى ولو عدل في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان عدت المدعى عليه ولا
 ولا يعدل غريب حتى يحض سنة عند أبي يوسف ولم يقدر محمد على ما يقع في القلوب والوقوف به وبقي
 بصر (قوله وفي العلية الخ) تقدم ان الفتى به الا كفافة تركه السر ولمن قال محمد تركه العلية
 بلا وقت (قوله ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد الخ) لتفتي حجة شبه تعديل غيره عن القاضي
 لاحتمال أن يكون في قبليته من واقع في الامر كذا في التبيين (قوله فبما للمترك) بنسب بمال
 عطفاً على يجمع (قوله وان كان معدوداً في الغنف) أو عبداً أو أماً أو أختاً أو ابناً أو وصلاً أو حلاًز وجن
 لا ترا أو والد الولد وعكسه والمعدل ولا وعكسه قال في البصر ونرجح من كلامه تركه الشاهد بعد
 الزنا فلا بد في المترك فيهما من اهلية الشهادة والعدالة اربعة ايجاباً وإلا رآنا حكم تركه الشاهدية
 المحدود ومقتضى ما قالوا اشتراطاً وجلباً لما (قوله وتعديل المحض لا يجمع) هذا تقرير من الامام على
 قول من يرى السؤال من الشهود كقوله مسائل الزاوعة واما على قوله فلا يتأق ذلك وانما لا يجمع
 لانه ظاهره ان كذب في زعم المدعى وشهوده معنى وقيد في الرتبة بما اذا لم يكن المدعى عليه من يرجع اليه
 في التعديل فان كان مع تنوير وشروعه فعلى المحض والمدعى والمدعى عليه وان اراد به المدعى عليه وهو
 الظاهر فقدم محضه من المدعى بالاولى كتعديل الشاهد نفسه وشمل ايضاً اذا عدله المدعى عليه قبل
 الشهادة أو بعدها كما في الرتبة مع انه قبل الدعوى لم يجرعته كذب في انكاره وقت التعديل وكان
 النسخ الطارئ على المعدل قبل القضاء كالقارن ولم يذكروا تعديل احد الشاهدين صاحبه بان عرف
 القاضي احد الشاهدين بالعدالة فتدون الاخر فعليه الذي عرفه بالعدالة قال نصير لا يقبل القاضي تعديله
 ولا ينسب فيه قولان بصر (قوله حتى لو قال المدعى عليه الشهود عدول الخ) الا انهم اخطأوا أو نسوا
 اما اذا قال صدقوا او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق بجرع من المداية ويقضى عليه حيثما اقراره
 لا بالنيق عند الجمهور ودعي الاختيار زباني بقى ان ظاهر كلام المصنف والشرح انه لا فرق في عدم حجة
 تعديل المحض من ان يزيد على وصفه بالعدالة قوله الا انهم اخطأوا أو نسوا او لم يزد شياً او بصرح في الدر
 ان يجرع وصفه بالعدالة لا يستلزم قبول شهادتهم وما سبق عن البصر من قيد عليه للاختراع على السكت
 ولم يزد شياً بعد وصفه بالعدالة بل قوطه لقوله اما اذا قال صدقة او هم عدول صدقة الخ (قوله مطلقاً)
 أي اى كان عدلاً او غير عدل فهو حق بلا اعتبار في عن صاحبين من انه يجوز تركه ان كان عدلاً

بل يسكت ومن لم يعرفه بالعدالة ولا
 بالفتى يكسبه عدل وينبغي ان
 يكون المترك عدلاً غير ملطاع وغير
 وانما كان ذلك في السر انظر رجا
 يصدق المترك بالمبالاة لان
 التعديل للثقة وفي العلية لا يمان
 يجمع القاضي بين المعدل والشاهد
 في مجلس القضاء فبما للمترك
 الشهود بغيره الشهود او هو عدول
 منسبوا الشهادة ويشترط في المترك
 لعلامة يشترط في شاهد من
 المعدلة والبلوغ والحرية والعقل
 والبصيرة وان لا يكون معدوداً في
 الغنف سوى لفظة المترك فقط
 تركه السر يشترط عدالة المترك في
 وان كان معدوداً في الغنف لا يجمع
 المحض (قوله وتعديل المحض لا يجمع)
 حتى لو قال المدعى عليه الشهود عدول
 لا يقضى بشهادتهما مطلقاً حتى
 يقال من غير الشهود عليه

(قوله وعن ابي يوسف ومحمد انه يصور تركته) غير انه عند محمد لا بد من ان يضمن اليه شخص حر
 لانه لا يكتفي في الركية بالواحد عنده وعدا يوسف يكتفي (قوله والواحد كفي) الخ) اطلقه فاعل
 العبد والمرأة الا لغيره والحد وفي القذف اذ انما بالنصي وأحدان وسر لا حر والوالد لولده بركته
 والعبد مولودا وهكس وحر سب كلامه التركية من حدنا وكذا كفي بانواعه ان التعريف للملحقات
 ذكره ابن وهب لكل في الترابية لا بد من وقوع عدل من يعرفه الشقة فيحتاج الى امر من العوى
 وفي وقوع نصيب المرأة لا بد من اثبات العانة وكذا يكتفي بالواحد من المرحوم وولده هو
 الارش وعدا الاختلاف في صفة المسلم فيه به احصاءه والاحبار ما لاس المحسوس لاطلا هو ان
 بعيب المبيع والاختصار برؤية المثل والاحبار ما لوت الشاهد من اماكن من الدنانير هل
 قول الواحد عدل كهارط لما به ونجاسته وحل العظم وحرمة وكذا هل يوفى العدل في كل الوكيل
 وحر المادون واجار السكر ما كانح ولها واخبار الشفع بالمسح والمسلم الذي يهاجر كاد صاه من دول
 اني جميع من اشتراط احذ نظري الشهادة اما العدة او العدة الحر ووجه الاسارة من الشاهد
 سباني في كلام الشارح حكما قيل - حيث قال بعد قول المصنف ولا شه عاينها مع الاصل المجرب
 يكتفي في الموت - بار واحد ولو واحد (قوله امر كبة) أي بركة اسرار ما به الله العلة في شرف
 فيها العبد يخرع من المصنف ولو قال الواحد العدل المسلم لكان اوصى لا اشتراط العدل فيها أي انه
 والاسلام في الميراث ولو الشهود عليه مسلمة فاصح المراد به (قوله وارسله من انساني الى امر
 لوابي المي على اطلاقه متنا ولا رسول الميراث الى القساضي في البحر من الخ) مع ان مسكان أولى (قوله
 والمرج) ليس المراد بالسوية من الثلاثة من جميع الوجوه من - حيث لا كفايا بالواحد والاف
 التركية والترج من فان التراج لو كان اجمعي لا يورسد الامام ويجوز ان الثاني وجهان تركية
 الا جمعي حائره ولا يكون المرحوم امرأة كما صاه من امره وفتح لير كية واطلاق الترحمة شغل المرحوم
 من الشهادة أي المسمى أو المدعى عليه لا الاول منه كما يوجهه كلام اريطى رحمه الله في حال ارادها
 المرحوم من الشهود ان ترجمة تصدر تركه كلامه ما به واحد وحر - ثم كلام غيره اراد اخرجه بلعبر
 نفعه التكميل وامر الماعل ترجان وبالعاب سودها ح التاخر من المرحوم الثانيه مهمها معاجل ائنه
 تابعه للميراث والتدقيقها مع المرحوم باه لثة تجرع المصالح (قوله اذا كان الماعل لا يفع له
 الشاهد) فلو يد في الباني لها شاهد لم يحر تحرو بالمبسوط في باب مرج رجل مسلم ثمه واخضاره
 وضع في اجاهليه والاسلام حموى (قوله والاثنا عشر) أي على ما اعني أي التركية
 وارسله والترج (قوله هذا من جهة) أي لا كفايا لواء التركية لاهلها مروا سب مهاره
 جميعه ولهذا لا يشترط به الشهادة يكتفي (قوله وعند محمد) يكتفي (قوله) لا يشترط التركية
 على مراسلته بانه نعال بشرط التركية ما يشترط الشهادة في المرحوم وصح انه لا يشترط
 تركه - مهور ما ارعق ح كروني سيرة من المرحوم ودال ساس - من اذ - من اذ - من اذ
 يتطلع فيه لرجال امره واحد ويطلق سبي وسبه علم ما لازم الشارح - مهور - مهور
 وعند محمد لا يكتفي الا ثمان عشرين على ما اذا كان المشهود به من الشهود - مهور - مهور
 بالواحد ارساله ارجح من كان الا ان اوسطه ثمان - مهور - مهور - مهور
 حموى قال ودر في - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور
 في تركته ثم وداره عند محمد) هذا في تركته - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور
 الى هذا في تركه اريطى (قوله نوع ثبته) أي ثبت - مهور - مهور - مهور - مهور
 أي من غير احتاج اليه (قوله كالمسح) ولوا - مهور - مهور - مهور - مهور
 في الشهادة - ان ياء من الحكة - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور

وعلى ابي يوسف ومحمد انه يصور تركته
 ان يضمن اليه شخص حر
 وارسله من انساني الى امر
 (قوله) مع ان مسكان أولى
 (قوله) ليس المراد بالسوية من الثلاثة من جميع الوجوه من - حيث لا كفايا بالواحد والاف
 (قوله) التركية والترج من فان التراج لو كان اجمعي لا يورسد الامام ويجوز ان الثاني وجهان تركية
 (قوله) مهور ما ارعق ح كروني سيرة من المرحوم ودال ساس - من اذ - من اذ - من اذ
 يتطلع فيه لرجال امره واحد ويطلق سبي وسبه علم ما لازم الشارح - مهور - مهور
 وعند محمد لا يكتفي الا ثمان عشرين على ما اذا كان المشهود به من الشهود - مهور - مهور
 بالواحد ارساله ارجح من كان الا ان اوسطه ثمان - مهور - مهور - مهور - مهور
 حموى قال ودر في - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور
 في تركته ثم وداره عند محمد) هذا في تركته - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور
 الى هذا في تركه اريطى (قوله نوع ثبته) أي ثبت - مهور - مهور - مهور - مهور
 أي من غير احتاج اليه (قوله كالمسح) ولوا - مهور - مهور - مهور - مهور
 في الشهادة - ان ياء من الحكة - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور - مهور

والخسارة والمصلحة والشركة (قوله والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرشداً (قوله وحكم الحاكم) اخلافة
فم القوي والضعيف فان كان الاقل من المجموع وان كان الثاني من المرقى (قوله وان لم يشهد عليه) لانه
عاز السب فوجب عليه الشهادة عني ولوايل المؤلف قوله وان لم يشهد عليه بقوله ولو قال له
لا تشهد على لسان ابيك لاني اخلطه وقال المقر لا تشهد على بما سمعت بعه الشهادة انتهى فيلزم حكم
ما اذا كنت بالاولى مجرد قال وعن الحسن بن زياد انه قال لا تشهد على لا تشهد عليه (قوله لعف وشتر)
أي منب وانما يكون السب من قبل المجموع اذا صدر بالعقد ما اذا كان بالثاني فلا ركن الحكم اذا
كان قولاً ما اذا كان بالفعل فلا ولعل هذا هو السر في اطلاق الشارح والقول في الشرح (قوله ولو
شهد به وفسر للثاني لا يقبل) حقه ان يكون مؤثراً عن قوله الا اذا دخل البيت على الخ كافي الى بلبي
والعيني والدر (قوله وقد ظاهراً اذا سمع الرجل صوت امرأته الخ) في جامع الفصولين حشرت بعض من
وجهها وقالت يا فلانة بنت فلان فلا ركبت زوجهي فمهرى فلا يحتاج التهودي في شهادة عدلين انها
ثلاثة بنت فلان مادامت حية ادعكن الشاهدين بشرا ليهان ماتت فثبتتحتاج التهودي في شهادة
عدلين بنسبها وقال قبله فخير الشاهد عدلان ان هذا المقر فلانة بنت فلان يكفي هذا الشاهد على
الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى فان عرفناهما بنسبها عدلان بنبي العدلين ان شهد الفرع
على شهادتهما فيشهد عند القاضي بالاسم والنسب أو بالحق اصالته بغير تفصيل منه ان الفتوى على
عدم اشتراط رؤية وجه المرأة ونسب عن العيون وجل خبا فومار جل ثم سأل عن نبي تأقروهم سمعون
كلامه ورواه وهو لا يراه مجازت شهادتهم وان لم يروه لا يحل لهم الشهادة انتهى (قوله وشهد عنده اثنان
الخ) اطلعت فعمل تعرف من لا يقبل شهادتهما كالأب والابن ووجه مصر في جامع الفصولين شريالية
قال ووجه الشهادة على المنفعة قال به بعض شيوخنا عندنا تعرف (قوله لا يجوز ان يشهد عليها)
الا اذا رأى شخصها حال اقرارها فثبت يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها بالارضية وجهها
شريالية (قوله ونوع لا يشهد حكمة) كالشهادة على الشهادة فانها لا يشهد بالحكم مالم يشهد (قوله)
مالم يشهد عليه) فبذلك في التبايع ادا سمع في غير مجلس القاضي فذكره جازوا ان لم يشهد شريالية
عن المجهره ونسبها عنه سمع برصد الرثب عنه وشتر الخ للدر ولو قال كافي ان سأل ما يمشي عليها كان
أولى من قوله عليه لمانى الجرحى التزانه لقال اشهد على كذا أو شهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد
ان يقول اشهد على شهادتي وانما توقف على الاشهاد لان الشهادة ليست موجبة بنفسها وانما تصير
موجبة بعد النقل الى مجلس القضاء فيشرط ان التحميل ولم يوجد كذا اذا سمع يشهد غيره على شهادته
لا ينبغي له ان يشهد لانه عليه وانما جعل غيره فصار نظيره ما لم يسمع شخصاً يركل حيث لا يجوز للسامع ان
يتصرف بما لم يركله لان الكل لم يرض برأيه فزيلي ولا بد من قبول الفصل وعدم التمسك به كافي بالدر
فليس له ان يشهد بعد اذ رأى النبي قيد الشهادة على الشهادة لان الشهادة بقصاص القاضي صحيحة
وان لم يشهد بها القاضي عليه لان القضاء صحيحه مالم يرض له ان يشهد بها وفي الجرحى شرح ادب القضاء
ضلع مجل من ديوان الداعي فشهد كاتب عنده ما مضى ملك فان القاضي يقبله الخ (قوله لا يجوز
لشاهد ادا رأى خطه الخ) لقوله عليه له لا والسلام فاعلمت مثل النعم فان يشترط ان يكون عالماً
ولا تصور العلم بدون تدرك الواقعة ولا الخط يشهد الخ فلا يلزم حجة لانه يجهل الترويعي واعلم انه
لا يجوز القضاء ما خط وان كان بين الخمين تشابه وهو العج خلافاً لما في فتاوى قارى انه قال في شرح
التنوير أنج المدعي خطا اقرار المدعي عليه تأنكر كونه خطه واستكتب فكذب بين الخمين مشاهرة
المطهرة على انما خط واحد لا يجهل عليه المال هو العج خاتمة وتعتمد في الاشياء كذا في شرح الوهابية
قوله فمنا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه ان السلف مقصودا معزوا لا يصدق ويلزم
بالا لوجوده في الملتقط در (قوله لا ان يشد كالحادثة) وان لم يعرف مكان الشهادته فمها جرحى

والاقرار وحكم الحاكم أو رأى القصب
والصل وسعنه ان يشهدوا ان لم يشهد عليه
والله اشارة بقوله (وله ان يشهدا مع
أو رأى كسب ولاقرار وحكم الحاكم
والعصب والقتل وان لم يشهد عليه)
فيه لعف وشتر ولو سمع من وراء الحجاب
فشهد وشتر ولو سمع من وراء الحجاب
لم يشهد ان يشهد ولو سمع من وراء
الحجاب لا يقبل الا اذا دخل البيت
للماني لا يقبل فيه غيره يخرج وقد
وعلم انه ليس فيه غيره مدخل غيره
على الباب وليس للسب مدخل غيره
فسمع امرأته من في البيت ولا يراه
فثبت له ان يشهد على اقراره
وقد ظاهراً اذا سمع الرجل صوت امرأته
من وراء الحجاب وشهد عندهما تانها
فلا بد بنت فلان لا يجوز ان يشهد حكمة
كذا في الدخيرة وفي لا يشهد حكمة
بنسبه كاشهاده على الشهادة فان
سمع شهادتها شهدت في الجرحى لاسمع ان
يشهد على شهادته لان يشهد حكمة
اشارة قوله (ولا يشهد على شهادة
غيره مالم يشهد عليه ولا يعل شاهد
وقاض وراوا بخط ان لم يشد كروا)
فلا يجوز لشاهد اذا رأى خطه ان
شهد الا ان يشد كالحادثة وكذا
القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار
وجعل رجل بحق من الخوف وهو
لا يشد كالحادثة لا يجهل ذلك وكذا
اذا وجد شهادة رجل شهيد رجل
آخر على رجل من الخوف وهو
لا يشد كالحادثة لا يجهل ذلك وذكر
رواية الحديث لا يحل له اقراره

المقتضا (قوله قيل هذا قول أبي حنيفة) فيهم منه ان كون هذا قول الامام فيه خلافة جوى (قوله)
 وقالا له ان شهدنا (ي) ظاهر كلام الشرح ان ابا يوسف مع محمد حتى في الشهادة وعناهما في ان يلى
 والعمى والعمر ان ابا يوسف حور (ي) نحن بخلافه فان ابنه خطه لاروى والقضى دون الشاهد وسنا
 قال السيد الحموي فيه ان ابا يوسف مع ابي حنيفة في الشهادة ومع محمد رحمه الله في الشهادة وانما انتهى
 ويمكن دفع الخلاف باخذ النقل عن ابي يوسف وجه الفرق ان خط القاضي راروى فونذخت
 ايدى بما في خبره فقد أمن عليه من الغش والبديل ولا كذلك خط الشاهد لكونه في يد الخصم
 والمعلم وانما في الكسب بغير القف وفتح الميم ونكبتا فلا يقال بالتدديد ونذر
 ليس يعلم ما في القمطر * ما لا علم الا ما عاها المصدر

ومحل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاؤه مكتوبا عند مواعيد جعوان القاضي لا يعمل بمجده في ديوان قاض
 آخر وان كان عتو ما عمن الخلاصة (قوله اذا علم انه خطه) جرم في البرازية. انه يبقى بقول محمد الا اذا بين
 للقاضي انه شهدا قضا على الخط لا عن علم غيره ودفعنا له قبل بدو في البيع والصراف والحصار
 ورأيت بخط شخص اخر انه اكل صراف كسب على نفسه مال معلوم خطه معلوم ثبوتها غير
 يصلح من الورثة وعرض خط الميت فعرف الناس خطه ثم يدرك في تركه ان اثباته خطه وقد
 جرت العادة عليه انتهى واستشكله الطرسوسى وقيل استشكله من والده ايضا بان الاسباب اكروا
 على مالك في قبول الشهادة على الخط وقولان الخط شبه الخط وهنالك يعتبر وهذا الخ (قوله ولا يشهد عا
 بعبانه الخ) نزع في الكلام على ما يجوز الشهادة به لتسامحه وهي عشرة كافي الدرر شرح الوهاب
 منها العتق والولاة عن ابي يوسف والنسب والموت والكسب والمهر على الاصح ووجهه كافي المجرى من
 قواعد السكك وكان كسبه والدخول بزوجه وولاه القاضي وأصل الوفاء بل يشهد به على
 المختار كما في بابيه وأصله كل ما تعلق به محتمل وهو عليه والآه شرعته انتهى (نفسه) انتهى
 اذا انقطع ثبوتها ولم يعرف لها شرطا ومصارف يملكها كانت عليه في دين الله فيعبر عن
 العتق (قوله الا بالنسب) والمحاصل ان الشهود اذا شهدوا بنفسه فان العاتى لا يقبل ولا يحجب به الابد
 دعوى مال الا في الاب والابن كافي البحر وأراد دعوى المال الفقة والارث شيئا (قوله والموت)
 ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين كون الميت مشهورا ولا وفده في المخرج بان يكون عالما او العمى
 اما اذا كان نارا او نوهه فانه لا يجوز ان يملكها وبالسمل كالمت في الخلاصة وسنرها لكن بالنسبة
 لا عند المرأة وتر وجهها اذا اخبرت بقتله لا لتبوت الفصا وأشار المؤلف الى ان المرأة عمل بالحق
 في البرازية قال رجل لا رامتعتان زوجك لمسا لسان نزع بان كان اشبه عدلا وانما يعان المرء
 الا واحدا فاحمله ان خبر بذلك عدلا له ان لو شهد هو وحده لا يفتى القاضي بشهادته وحده فادام
 العدل منه ذلك لحسنه الشهادة فيثمان معا يوقف بشهادته ما عرفت ظاهر قول الشرح وقيل يكفي
 في الموت باحراز واحد ان المنه في الموت عدم الاكتمال الواحد وصحة في الظاهر بد كافي البحر
 لكن نقل بعده عن الفخ ان اختارا لا اكتمالوا حتى في الموت والعدالة لما اشترط في الخبر في غير التواتر
 في الموت لا شترط العدالة ولا لفظ الشهادة المراد بقوله من يتق به خير المحم كافي البحر وفي الدرر
 شرح الوهاب لا بد ان لا يكون المهر متما كوارث وموصى له انتهى (نفسه) شهد رجل
 بالموت واخر بالحياة فانه لا يثبت قول من كان عدلا منها سواء كان العدل اخيرا محبدا والموت ولو كان
 عدلين تأخذ بقول من يثبت بالموت جوى عن فتاوى رشدا لدين (قوله اذا خبرنا) يدل على ان لفظ
 الشهادة ليست بشرط في السكك اما ليدى شهد عند الماصى فلا يدين له ما عرفت (قوله والباس
 ان لا يجوز الخ) لانها باعلم ولا مصادقة وجه الاحسان ان هذه الامور يختص بمعاها اسبابا خاص
 من الناس ويتعلق بها احكام نبي على اختصاص القرون والاعصار فلو تم قبل الشهادة فيها بالتسامح

فيل هذا قول ابي حنيفة والاله
 ان يشهدوا قضي يروى فانما له
 خطه على الحقيقة (لا يشهد عا
 لم يعبه الا بالنسب والموت والحصار
 والديول ولا يدعى اصل
 الوفاء ان يشهد بها الا خبرها
 ان الشاهد (من شئ به) استنفذنا
 والباس ان لا يجوز الشهادة بالنسب
 في

ان كان يعرف انهما رفيقان فكذلك
 يصل للراوى الشاهد بان كان يعرف
 انهما رفيقان انهما صغيران
 لا يعرفان عن انفسهما فكذلك يصل
 وان كانا كبيرين او صغيرين يعرفان
 عن انفسهما فكذلك يصل
 وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه
 يصل له ان يشهد فيما يصاغ المسئلة
 على اربعة اوجه ان عين الملك والمالك
 بان عرف الملك انما هو وصيه ووجهه
 وعرف الملك بصدوده وراه في يده
 بلا مارة غيره في هذا اخرجاه
 الاول وادعى الملك وسعاه بنسبه
 الاول بالملك وان عين الملك دون
 المالك بان ملكا بصدوده بنسبه
 الى فلان ابن فلان الصلاني وهو لم
 يعرفه بوجهه ونسبه غيره انى لى
 نسب اليه الملك وارى ملكية هذا
 المدعى على شخص حل له ان يشهد
 استقصا وان لم يعان الملك والمالك
 ولكن مع من الناس فلوله وان
 فلان في حريه كفاضه حدودها
 كذا وهو لم يعرف تلك الفضة ولم
 يعان بده عليها لايحل له ان يشهد له
 بالملك وان عين الملك دون المالك بان
 عرف ان رجل معرفه نامة ومع ان له
 في حريه كفاضه وهو لا يعرف
 تلك النية بعينها لا يسعه ان
 يشهد (وان فسر القاضي انه يشهد
 بالتسليم) وفي صورته لم يأت وذهب
 (او بما عدا الدلالة) وهو الصحيح
 وفي صورة الموت فلو فسر قبل
 ان يدعى من ثوبه (وس شهدناه
 حذر من فلان اولى على جنازته
 فهو ما عدا حتى لو فسر القاضي قبل
 (باب من قبل نهاده ومن لا تبيل
 ولا تبيل شهادة الا على) معظما سواء
 كان صغرا او فاضلا او لا سواء
 كان عاين يرى فيه التسليم ولا

(الخ) مقصوده من هذا تنبيه اطلاق المصنف جوى (قوله فكذلك تبيل) لان الرقيق او الصغرى الذى
 لا يعرف من نفسه يكون في يد غيره اذ لا بد له من نفسه فصارت كثر الامور اى (قوله وان كانا كبيرين
 او صغيرين) (الخ) صريح فان المراد الكبير البالغ وهو خلاف ما تقرر في الجرح المتمتعين من المراد
 بالكبير في كلامهم هاهنا من يعرف نفسه سواء كان بالغاً او لا انتهى فلو قال الشارح وان كانا كبيرين
 يعرفان عن انفسهما (الخ) وحذف قوله او صغيرين كثر اولى (قوله فذلك يعرف الاستثناء) لان
 الرقيق يدعى نفسه حتى ادعى انه هو الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يتصرفه ان يتصرف وهو
 الاستعداد لان الجرح يستخدم ايضا طائفا كالعبد يعني (قوله وعن ابي حنيفة وابي يوسف) (الخ) هو فوق
 لما في ازيلي عن الكافي قال وفي الهداية جعل ذلك عن ابي حنيفة يعني فقط (قوله لا بد له) لان ابد
 دليل المنة عظيمة الا ترى ان من ادعى رقيقا في يد غيره فذوال اليد بده لفسه كان النول لى الدلائل
 الظاهر شاهده بالملك وهو قيام بدلية زاي (قوله ثم المسئلة) (الخ) وهي شهادة بالمالك في يده
 سوى ازلي جوى (قوله حل له ان يشهد استقصا) لان التسليم بنسبه بالتسليم فصلا للمالك
 معلوما بالتسليم والمالك بالمعينة ولو لم يسمع مثل هذا الضاع حقوق الناس لان فيها محجوب ولا يميز
 أصلا ولا يتصور ان يراه متصرفه وليس ههنا اثبات الملك بالتسليم وانما هو اثبات السلب بالتسليم
 وفي غنائه اثبات المنة وهو لا يتبع وانما يتبع اثباتا فسدليني تعال لى وعراه الى الجرح اى الشهادة
 وتقل عن فتح القدر اياه بغيره بل بغيره ثوب سببه ليشاهد غنائه لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
 الضعيف لولا الشهادة وكذا المقصود ليس اثبات السلب بل الملك ان السلب انتهى (قوله لا يسعدها
 يشهد) لانه يحصل العلم بان صدوره هو شره لانه قد سبق ولو عاين ياه بده ورضع لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
 بالمالك والتنازع عن البرازية (قوله وان فسر القاضي) (الخ) وفي اوردى ان عريفيا عز لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
 التفسير ان شولا شهاده لى
 وصححه شارح الوهابية انتهى (قوله لا تبيل) لانه اذا ثبت بيع في قلب انما يضى صدقه فكون
 شهادته من علم ولا كذلك اذ فسر وقال سمعت كذا عن هذا كان المراد ان يسل من الاجار اوى من
 المسند يور عن الكفاية ولهذا قالوا بغيري للشاهد بالتسليم ان طرقت اياه الشهادة ولا هوها والمرسل
 من الاعتبار وان ترك الواسطة التي بينه وبين الرسول ويقول له رسول الله كذا بخلاف المسند كذا
 بخط شخصنا وارىت خطه انما ما منه يشهد ادى المرسل صدقه لى
 وفي اصطلاح الاصولى هو الذى حذف منه السند منه وفي هذا المقام هلام يعلم بار جوع ذلك كالفه
 العرفى وشرحها (قوله وفي صورة الموت ولو فداخ) على الاصح (قلى ان تورد رواد لتخرج والتسليم
 على احد القولين نظيره كذا قبل واقول طاهر وهو لى
 خضارة الظهير يتطهر في ترجيع عدم القول ولمضها على ما وجته بنسبه السند الجوى لى
 التنازع والنسب وفسر وقال لى سمعت ذلك من قوم لا يتوهم فواتهم على الكذب لا تبيل نهاده
 وقال بعضهم قبل انتهى فلو تبيل العبارة برمتها ولم يتصرف لى
 تفسيره فقبل شهادته لان ذلك يزيد القاضي غنا وهو لم يشهد الا بما عدا جوب وهو ما عدا لى

 (باب من قبل نهاده ومن لا تبيل) (الخ)

 انما قلت اقول علمته على الصدق بغير الصلح لما عدا من بيان ما سمع فيه الشهادة وما لا سمع
 شرع في بيان من سمع شهادته ومن لا سمع وقدم ذلك على هذا لانه تبيل الشهادة وانما لا تبيل شرهه والشره
 مقدم على التمرؤ جوى والمراد من يجب قبول شهادته على المتخفى ومن لا يجب لى

أولا جمع لان القضاء شهادة الفاسق مع بخلاف العبد والصي والزوجة والوالد لايه وعكسه لكن
 في خزانة المفتين فتبين شهادة الاعبي والمحدود في القذف اذا تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر
 او بشهادة الولد للدولة وعكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني اطاله وان رأى سطلانه انتهى فالمراد من عدم
 القبول عدم حله بغير (قوله وقال زفر الخ) لان الحاجة في هذا الاشياء الى صفة وهو صحيح لا آفة فيه
 حتى واخترنا في الخلاصة وعزنا الى النصاب جاز ما به من غير ذكر خلاف بغير (قوله وقال أبو يوسف
 والشافعي اذا تحمل الشهادة وهو بصير الخ) محصول العلم بالحياة وهو في المحقق والاداء كالبصير فثبت
 الا الاشارة وذكرنا في رسومهم قيامه عند تعذرها كإثبات الشهادة على الميت وان كان الاداء يقتضي ان الميت
 بين المحضين ولا يفرق بينهما الا بالنقطة فيعني حله بالتقنين من الخصم اذا النقطة تشبه النقطة فكان فيه
 شبهة يمكن التفرع عنها بخمس الشهود والنقطة لتعرف الغائب دون المحاضر بخلاف وطه امر أنه حيث
 يجوز له مع هذه الشبهة لانه لا يمكن التفرع عنه لضرورة اقتضاء الشهادة وبها النقل ولانه قبل فيه خبر
 الواحد فيتمتع بغير خبر المرأه بل يفي ان يقال عاذا يعرف انه سكان بصير وقت التحمل فان قول
 الشاهد في ذلك غير مقبول وقول المدعي كذلك والمدعي عليه منكر لشهاده أصلا قالوا بتصوير ذلك فيما
 اذا جاء وهو بصير ليرد في الشهادة فليترغ القاضي لسماع شهادة حتى يفي او كان القاضي يعرف الوقت
 الذي يفي فيه ونار يخ الدعوى سابق على ذلك سوى عن اثباته (قوله وقال مالك تقبل شهادة مطلقا)
 أي سواء شهد بما يجري فيه التسليم ام لا وهذا عن الفسلف في شرح الجمع لمصنفه حيث قال ان مذهب
 مالك كزفر لما وفق لمافي شرح الجمع لمصنفه ان يكون مذهب مالك قبول شهادة الاعبي فيما يجري فيه
 التسليم لا مطلقا خلافا لما ذكره الشارح الى هذا أشار بضمه هو قول مني هذه مخالفة قول
 الشارح وغيره كالأبلي والعسني وقال زفر تقبل فيما يجري فيه التسليم وهو مخالف لمافي شرح
 الجمع لان فرشته معز بالذخيرة حيث قال ان شهادة الاعبي فيما يجري فيه التسليم تقبل بخلاف
 والمختلف فيما لا يجوز فيه الشهادة بالتسليم انتهى فاستفد من كلام ابن فرشته ان زفر يقول
 بالقبول مطلقا سواء شهد بما يجري فيه التسليم ام لا فتفصل من كلامه ان النقل عن زفر فذاختلف
 وكذلك مالك أيضا اذا عراه الشارح لما لحن القبول معلقا على انه قول مالك وان كان موافقا
 للزبلي لكن جهة العيني واية عنه بعد ان ذكرنا ولا مانع وقال زفر تقبل فيما يجري فيه التسليم
 وبه قالت الثلاثة الخ اذا علمت هذا ظهر انه لا وجه للاعتراض على الشارح بكلام شرح الجمع (قوله
 وعند أبي يوسف لا يمتنع الخ) لانها أدبت شرانطها وقبلت فيقصي بها حكمها وما المتأهدين
 الاداء او غاب وقال لا يفتني بها لان قيام اهلية الشهادة مقترنا وقت القضاء لانها تبصر جهة عنده
 وقدقات كالزبلي ونورس اوفس في خلاف الموت لان الاهلية تستقر به ولا تطل والتي بانها تبصر
 وبخلاف الغيبة لانها لا تنافي الاهلية كذلك في شرح الجمع لان فرشته واعلم ان الشارح لو اقتصر في حيز
 قبول شهادة الاعبي الى أبي يوسف على ما لنا كان بصير وقت التحمل لمعلم قبوله عند في الوجه الثاني
 بالاولي نال شغنا وما ذكره صدر الشريعة حيث قال وقول أبي يوسف اظهر ترجيح لقول أبي يوسف فيما
 اذا تحمل وهو بصير وادى وهو اعبي وفيما اذا ادى وهو بصير في قبل القضاء (قوله والمملوك والصي)
 والآخرس والنقل والمجنون الا في حال الصحة بغير مطلق في الصي فتشمل مافي الدرمن عدم قبول شهادة
 الصبيان فيما تقع في المذمبة قال ولا شهادة النساء فيما تقع في الحمامات وعزاه الى البرازية والشر تلالية
 قال لكن و الخاوى تقبل شهادة النساء وحدث في النقل في الحمام بمكة المدينة ككلامه هو الذي انتهى
 والمجنني المشكل كالزبلي لانه يعامل بالاضر وانما تقبل شهادة المملوك والصي لان الشهادة من باب الولاية
 ولا ولاية لماعلى انفسه انما ولي ان لا يكون لهما الولاية على غيرهما وعن أحد تجوز شهادة المملوك ومن
 انحر في تجوز شهادة العبد في كل شيء الا في المحدود وقال الجساري في صحيحه وقال الحسن رحمه الله شهادة

وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة
 تقبل فيما يجري فيه التسليم وقال
 أبو يوسف والناس في اذا تحمل الشهادة
 وهو بصير ثم اداه وهو اعبي تقبل
 وقال مالك تقبل شهادة مطلقا ولو عبي
 بعد الاداء قبل القضاء لا يمتنع بل
 عندهما وعند أبي يوسف لا تقبل شهادة
 يفتني بها (و) مطلقا سواء كان قالا
 (المملوك) مطلقا سواء كان قالا
 مكانا او لم يكن (والصبي)

العبد حاتره اذا كان عدلا واجازة شرح يجوز رارة بن اوفى عني لكن قوله وقال البخاري وقال الحسن
يختلف لما في الفتح والاحتيا والذي فيه ما يدل قوله وقال الحسن وقال انس والحزبي يعقبتن في القرية
بحر وبالكسري يسع الحزف واثبات شيخنا عن الرب واعلم ان الولاية للمنفعة عن المملوك والعتق هي
الولاية العامة فلا يرانها صلتان وكليهما ولا شتان للوكيل ولاية على الموكل لان ههنا ولا به خاصة
والمنفعة العامة (قوله) في المالك فيما) ظاهره قول شهادة الصبي عبدك مصلحا وليس كذلك بل
فيما لا يحضره الا الشهادان كما في العيني (قوله) الا ان يتخللا (قوله) وتولته قد درو نجر يعني بمحضه ما يبد
وهو رقيق فذاها بعد العتق يجوز (قوله) والبائع (قوله) وكذا بعد البائع واسلامه وبه في وطريق
زوجه لان المخير حال الاداء وفي الجرم حكم برده لعله تم زالب فشدها لم يبدل الا في اربعة عدا
وصبي واعني وكافر على مسلم وادخال الكمال احداز زوجين مع الاربعه وهو قد فعل هذا لتقبل شهادة
الزوج به ودره واولا بعد الصلح بيني ان يقال مقتضى قوله في الدار وطلاق زوجته انه اذا تحمل الشهادة
حال قيام الزوجية زوجته ثم اذا هابعد الابهة تقبل وقول انتضاء العدة وليس كذلك فيصير على
ما بعد انتضاء العدة والقرينة على هذا الحمل ما صرح به حيث عز القرينة ما صفة طهها ثلاثا وهي
في العدة لم يخر شهادته لها ولا شهادته لها في (قوله) وفي الصغرى مما يشير الى جوار الانا بعد الابهة ولو قيل
انتضاء العدة استدرك عليه في الشرع لانه بما ذكره الكمال عن اخيه لا تقبل شهادة لمعتنه من رجعي
ولا بان لقيام الشك في بعض الاحكام انتهى قال فيمكن حمل الابهة في كلام الفتاوى الصغرى على
انتضاء العدة بجمايتها انتهى (قوله) شهدنا ثم زوجها باطلت دعوى الحامية وقوله ثم زوجها يعني
قبل القضاء بالشهادة (قوله) واخود وفي حذف) لان ازمن غلام المحب والنس والاستثناء مصروف
لما عليه وهو ذلك هم الفاسقون دروي الميسرة لا تقط شهادة القاذف مالم يشرع عام الحدود وروي
عنه انها سقط اذا تم عليه الاكثر وروي عنه اذا ضرب سوطا سقطت شهادته عني واعلم ان الصغير
في حكم من قوله تعالى ولا تقبلوا منه شهادة ابدأ عايد الى الحدودين وعند الشافعي اليه القاذفين العاجزين
عن الاثبات فلو لم يقبل شهادته عينا لقاله بحر ولو اقام اربعة بعهما على انه زنى تقبل شهادته
بعد التوبة في الصحيح لانه بعد اامة البيئة لا يحد فكذلك لا ترد شهادته زلي بخلاف ما لو اقام البيعة على
اقرار القذوف بازناحت لا شتره ان يكونوا اربعة حتى لو شهدوا رجل او رجل وامرأتان ايه اقر
بازنا بعهما حد القاذف نعوذ شهادته فلو قال المؤلف والمحدود في حذف وان تاب ان لم تنه عنه على
صدقه امكن اولي بحروفه عن البدائع كل فاسق نابيع فسقه قبلت توبته وشهادته الا ان تب
المحدود في حذف والعروف بالكذب لان من صار معروف بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته
بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل انتهى واعلم ان الاستثناء في كلام البدائع
من قبول الشهادة لا من قبول التوبة بدليل قوله بخلاف الفاسق اذا تاب التوبة بالمحدود في حذف
يعرفه بالكذب مقبولة عند الله تعالى امكن لا تقبل لمناشاة (قوله) في حديثه (قوله) وان
شربا اكثر بعد اسلامه على الظاهر لان الكافر شهادة فكان رد هلم عامه وبالا سلام حدث
شهادة آتى والموجود بعد الاسلام ليس بجذبل هو بعضه فلا يرب عليه رد الشهادة فالسلام لا يسه
حد القذف وهل يسقط شيئا من المحدود قال قارى المعايه اذ صرف الله في اوزي ثم سلم فان ثبت ذلك
عليه باقراره او شهادته مسلم لا يدر عنه المحدود ثبت شهادة اهل الدمه باسم سقط منه الحد انتهى
قال في البحر وينبغي ان يكون كذلك في حد القذف وفي اقيمة الذي اذا وجب التحريم عليه فاعلم لا يسقط
عنه ولم يخرج الصبي اذا وجب التحريم عليه لم يذهب فلعن وتقبل ازاري عن الشافعي سقوط طهره
بالبائع ومقتضى ما في البيعة انه لا يسقط (قوله) وقال الشافعي تمل شهادة اذ تاب) يشع على ان
الاستثناء قوله تعالى ولا تقبلوا منه شهادة ابدأ عايد الله مستثنى من قوله وانك هم الماسون دل على

خلافا لما في بعض (الان) تعلقا
في ارق والصغر واداء الحدودية
والبرغ و) لا تقبل شهادة الحدود
في حذف وان تاب الا ان تبيل الكافر
في حذف ثم سلم) في حديثه
وقال الشافعي تقبل شهادة اذ تاب
وفي الحدود في غير القذف تمل
شهادته ان تاب وانما قيد الكافر
لانه لو حذر اجد السلام في حذف

ذلك ذكر التأني في النهي من قبول الشهادة فلو قبلت بعد التوبة لضاع ذكر التأني (قوله ثم عتق ترد
شهادته) لأنه لم يكن له شهادة على أحد وقت المجدلة فتم إردا الأبعد المتق أمال الكافر فهو من أهل ان
يشهد على مثله فان قلتم المراد بالشهادة المذ كور في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا الشهادة
القائمة او المجامدة ان كان المراد القضاة ينبغي ان لا تقبل شهادة على أهل الذمة بعد الاسلام وان كان
المجامدة ينبغي ان لا تقبل شهادته على المسلمين وتقبل شهادته لاهل الذمة وعليهم قال الشيخ شاهين قلت
هذا سؤال خافه المحققين صدر الشرعة وأجاب عنه الاستاذ الصلاحى بان المراد أنهم ذلك كله
لكونه نكز حتى حبر النفي لكن الاسلام يجب ما قبله (قوله والولد) ولومن وجه فلا تقبل شهادة ولد
الملاعة لاصوله او هو له أو لغفر وجه ثبوت نسبته من وجه بدليل صحة دعوى ولما تحرم منأكله ووضع
الزكاة فيه فأحكام النبوة ثابتة من الطرفين الا الارث والنفقة كولد العاهر وولده ولد نكاح مسيها
لا شهادته ولا يبطئه زكاته يخرج عن المحيط البرهاني وفيه عن الولو الحجة وتجاوز شهادة الابن على أبيه
بطلاق امرأته اذا لم يكن لامها ولغيرها لانها شهادة على أبيه وان كان لامه او لغيرها لانها
شهادة لامها انتهى وقوله وان كان لامه الخ يعني وكانت الام تدعى اذ لو كانت تصح فقبلت بدل عليه
ما صرح هو به معز بالولو الحجة أيضا حيث قال وفيه عن ابن رجل شهد عليه بشئ انه طلق أمهم لانها وهو
يصح فان كانت الام تدعى فالشهادة باطله وان كانت تصح فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم
بصدقها فيما تدعى ويصدون الضع الى ملكها بعد ما نزع الام اذا كانت تصح فثبت هودن على امهم
وأورد ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواها على من اشتهر لها
وأوجب بانهم مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا لها أيضا فلم تستطع الدعوى الاول واعتبرت اذا وجدت مائة
من القول الثاني علما بما وقيد بالشهادة فلم لان الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الحمد على
ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المنافع في الشهود له الا اذا شهد لان ابنه بالابنة على أبيه لأنه لم يصح
جداحن شهد عليه بل بعد حكم الحاكم بوجوب الشهادة والثاني لا ينبغي موجب نفسه بغير عن الخطأ (قوله
لا يرد الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره ولا من المناقعة بين هؤلاء معتصلة فتكون
شهادة لنفسه من وجه قال العيني ولو قال والفرع لاصله وبالعكس او لولده لأمه وأمه لكان أولى
(تسمية) روى ان الحسن بن علي شهد على مع قنبر عند شريح بدينه فقال شريح لم يلح اثبت بشاهد آخر
فقال مكان الحسن او مكان قنبر فقال لا بل مكان الحسن قال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول الحسن والحسين هما سيدا شباب أهل الجنة في الجنة قال سمعت لكن اثبت شاهدا على آخر القصة
وفيها ما تحسب من زادة في الزرق ومثل هذا لا يقدح في العدالة لانه انما لا يجوز لكونه شهادة لنفسه من
وجه وشهادته المرفوعة غير مقبولة زيل معنى كونهما سيدي شباب أهل الجنة في الجنة أنهما غيرا
في حال شهادتهما بل صغرهما فغشاش عن هوى سحر ما بين حجر على المعزية وقنبر بفتح القاف والباء
كافي البحر وأما قنبر بضم القاف فهو جدي سيده ذكره الذهبي في مشته الاسماء الاتساب وفي تقريب
التنبيه للفاظ ابن حجر شريح ابن الحارث بن قيس الكوفي القضي القاضي أبرامية ثقة وويل له حجة
ما قبل القاتين او بعد هاوله مائة وعثمان سنين واكثر يقال حكم سبعين سنة انتهى شيئا (قوله
وعكسه) بالرفع على انه مبتدأ محذوف خبره عني (قوله واحد ازوجين للآخر) ولوفى عقد الثلاث
كافي التنوير والمعتبر في المنع الزوجية عند القضاء لا عند التمثيل والاداء كافي الدرر واما في باب الرجوع
في المنة فهي مائة وقت المنة لا وقت الرجوع فلو وهب لاجنية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه
وفي باب اقرار المرء من معتبر الزوجة وقت الاقرار فلو أقر لاجنية ثم نكحها ومات وهي زوجته صح
وفي باب الوصية تعتبر الزوجة وقت الموت لا وقت الوصية وأطلق في الزوجة فتعمل الامنة لها حقا
في المشهود به ولو شهد أحدهما على صاحبه يجوز الا في مثلي قد نفها ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة

ثم عتق ترد شهادته (و) لا تقبل شهادة
الولد لآبويه وجبته وعكسه واحد
الزوجين لا يثبت الوصية لهما (مطلقا
سواء كان عليه دين أو لا) (او مكاتبه)

الثانية شهد الزوج وأخواتها اقرب ارباق لقنان وهو يدعى قتل كنان الجهر وهو ما عرف ان
المشقة الثانية لارتباطها بالثقل خلافاً لما يشهد به كلام بعضهم (قوله وما لا يصلحنا) لا مخالفة
بيننا وبينه في هذا كما حبرناه انتم من أهل منعه شيئاً (قوله ما شهد له احد المعاصرين) قال السيد
النجوى وانظر هل شركاءك كثر في العنان والمعاوضة انتهى وأقوله في الجهر واخذه ففعل شركه
الامدك وشركه الصودعنا وما موضوعة وجوها وسناح وحصة في النهاية بشرط العلم حال وأما
شهاد احد المعاصرين لصاحبه فلا تنافي الا في الحدود والمخصص والكبح لان ما عدا ما شتركنا فيها
وتبعه في العنايه والباية وزاد في اتمتع على الثلاثة الطلاق والعاق وطعام أهل وكسوة منعه
الزبلي بانه سهو فانه لا يدخل في الشركه الا الدرهم والدينار ولا يدخل فيه العقار ولا العروس ولا زنا
قال الروي لا حصة مال غير الدرهم والدينار لا تدخل في الشركه لان المساواة ليست بشرط انتهى
وما ذكر في النهاية فهو مرجح بكلام محقق الأصل كما ذكره في الحفظ البرهان ثم قال وشهادة أحد منكم في
العنان فيما يمكن من تخارجها مقبولة لانها كان منها وليد كنهه العصل في المعاصرين لان العنان
قد تكون حاصراً وقد تكون عاملاً المعاصرون لم يكون الا في جميع الاول والوعلى قياس ما ذكره في
السلام لان المعاضة تكون خاصة بمسكن تكون المعاضة في العصيل الذي في باقي العنان في
وكذا لا تقبل شهادة الاجرة الخاص لصاحبها في امره ما ولو كان عراً جديداً الخاص الذي قد يصر
أسداً يصر ريشه ونفعه مع نفسه وهو مسمى قوله في السلام لا شهادة للقاتل بأهل البيت انتهى
معاشته منهم من القوي في السؤال لاس له حدوده الجهر في مسائل ان كل شهادة من معاشته
او دفعت مع ما لم تقبل للقيمة قال فلا تقبل شهادة المسافر لا الجهر بالمسافر والمسافر بالمسافر المستقر انما
الاجرة العام كالحائط وتقبل ثم قال وهذا مثل ما مر على عدمه اذا ذكر ذلك في الاوّل شهد امرأته
أوصى بثلاث ماله لثلاثة بنين فلان وهما في ذلك الماله تحت ولائهم حامتها لانه لو أوصى لغير امرأته
جبراه وهما منتهى الحكم كذلك الثالث لو أوصى لغيره من غيره منتهى الحكم ولو كان من
تحت والقرق بين الاولين والثالث فانه يصر من تحت مخصص من تحت منتهى الحكم ولو كان من
لغير امرأته منتهى الحكم لانه لا يصر من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم ولو كان من
أولادها ان المضاف لا يدخل تحت عموم ماله فلم يصر من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم
تحت الشهادة وانما دخل المالك في ماله الشهادة لغير امرأته من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم
جبراه وبني يصر من تحت منتهى الحكم لانه لا يصر من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم
ولو على غير امرأته لانه لا يصر من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم ولو كان من تحت منتهى الحكم
لا محالة انتهى وأهل بيت الانسان لا يرول عنها لاسم لانهم ارباب الدين في عهده ولانهم يعمل فيها
ولكن شكل عهده العهدة فان اسمها لا يرول عن غيرها ولكن لا يدخل في الجهر ويمكن الفرق
في الوصية واوقف أثناء الميراث الثلثة وأما شهادة المالك في الوصية فيسقطه وان كان مطلقاً لا يصر من
فلا تقبل وشهد الوقت لا تقبل شهادة من جرح الى الطلح لان له حيا المشهده وكان مع ما دعي
فانها تسقطا عن من الساطر ولا يخلفه القاضي اذا اتهمته (قوله واذا) بالجمع من رجل اذني
ووثقى وما بالكسر فالذي في عهده وكلامه ليس حلقه در (قوله ولا يرق) من ان تقبل لسانه في حجره
رفع صوته بخلاف من حل ماله لا يصر شهادة حتى يسمع السامع وبما يسمع سماعه باطبع لغير
عند القاضي كما في مدس الترتيب على العهود (قوله في القول والعمل) الواو عن
اوشخا فاشترى الى ان جرد ان يشبه بالسان في القول كافي ردالة هاهنا نص اليه الشبه
في الفعل ام لا وما في السدي من ان المكسر في اسما له التلبي في كلامه شيئا مما يمسؤول اشارة
استدرك عليه (نجوى بان) تشبه بالسان ام قال فيغير (قوله له) انه هو بل مال من
بصيفة فتح حتى ياتي الميرجوى (قوله في صديقه) فلو في صديقه تقبل لا يضر امرها

وما لا يصلحنا في الولد والولد هو من
شهادة كل واحد منها اصحابه
والناس في ذلك من حداد وحي
فهو يجوز شهادته
(قوله لا تقبل) قال السيد
فما هو شرطه وما لا يقبل
منه من حداد وحي
المرأة ما شهد له
في جهره من غير
واحد من الناس
(قوله لا يصر) قال السيد
والعنه (قوله لا يصر) قال السيد
او عهدها فانها
ناب عنه به بالسادة
الذي في كسره
في آله كسره
به في الردى فهو
والمراد بانتهى
غيرها

ما نأخذ من القمري لانه ماله مزداد اذ اغلب يتقص اذا غلب كالقمري زيد ويتقص بعر (قوله والشرطي)
بكر اوله ولا يتقص والسبب لانه فيه بعر عن القاموس وقال الحموي قبل بالفتح وقبل بالكسر وهو المختار
(قوله او تقوته الصلاة بسببهما) وكذا اذا كان يكثر عليها الخلف عني لكن قد ازيهني كثر ما خلف بكونه
كاذبا فيضاده ان كثر ما خلف بدون الكذب والكذب في الخلف بدون الكثرة لا واجب درهما منه لا
لان حرمة الكذب تتوقف على الكثرة لانه من الجائر مطلقا خصوصا وقد انضم اليه الخلف بل لانه انما
يشترطه اذا كثر ذلك منه (قوله ليس بقس) لان الاجتهاد فيه مساغا فلا ترد منه ما لم ينضم اليه احد
المعاني الثلاثة التي ذكرناها لان عيني وهي القمار فوته الصلاة وكثر ما خلف وزاد في التنوير وشرحه
بمنه اترده في المعية على الطريق وان يذكر عليه قس وان يداهم عليه (قوله وان كان مكرها) أي
بما لا يرضى به لا يرضى عن الفتح (قوله فهو مردود الشهادة بكل حال) يعني وجد أحد المعاني المذكورة لا
لان نفس المعية تنق وقال عليه الصلاة والسلام ملعون من يعيب بالرد قال العيني ومن يكون ملعونا
لم يكن عدلا (قوله لكان اولى) كان الظاهر ان يقول لكان صوابا الا ان يقال ازيدا ولا يها هو صواب
فانه يفتق ويروى بذلك حموي واقول هذا الذي ذكره الشارح ينبغي على التفرقة بين الفرد والشرطي
وان المعية بالرد واجب معقود شهادته مطلقا بخلاف الشرطي حيث يشترط ان ينضم اليه أحد
المعاني وهذه التفرقة وان صرح بها الشارح لكنها خلاف ظاهر كلام المنصف لان المتبادر من كلامه
ان مجرد اللعب بالرد لا واجب معقود شهادته كالشرطي وان كانت حرمة اللعب بالرد لا تتوقف على
انضمام شيء آخر فهو القمار بل لا جيل حصول الشهادة تنبيها للمنصف القمار في جانب الرد كعقده
بالادمان في جانب الشرب الا ترى الى قوله او تقوته الصلاة بسببها فانه ناصح في ان مجرد اللعب
بها بدون انضمام شيء محاسبي لا واجب رد الشهادة وان سكتان مجرد اللعب بالرد افراما فهو وان
فتق بمجرد اللعب بالرد وان لم يقر لكن فهو رخصة وشهرته انما تكون بالتمار وذهبه وهذا هو السر
في تقديم المنصف للرد على الشرطي والآخره فقط قول الشارح فلو قال او خامر بالشرطي (قوله)
او يبول (ث) كذا كل ما يجزى بالروية وان لم يكن حراما لكل رجل عند الناس وكشفه راسه في موضع بعد
نعله اسما اذ هو معارضة الاحداث في المعصية وسقفة لغة والافراما في المنع المقتضى للاساقاف وصحة
الاراذل والاختلاف بالناس وليس منه المنساعة الدينية قال بال والمجائك والنفاس والدلال تقبل
شهادتهم ان كانوا عدولا ثم اعلم انهم شرط الادمان في الصغرى وما شرط في فعل ما يجزى بالروية وينبغي
اشراطه بالاولى واذا فعل ما تجزى به اسقطت عدلته وان لم يكن فاسقاه ففاسل الخلف بها ليس بعدل
ولا فاسق بعر (قوله على الطريق) لانه يدل على قلها الخلف عني وكذا كشف عودته ليستفي در عن
الفتح واما كسها بالبول والغشاة اذ لم يجد ما يستتر به فانه لا يفتق به بخلاف الكف لا استتبابه فيلزمه
ترك الاستتباب اذ لم يجد ما يستتره كما قد مضى (قوله او يظهر سب السلف) وهم العصاة والتابعون
واوصيصة كافي النهاية فيدعي المظهر لانه لو كتمه قبل كافي اشدابه ولو قال او ظهر سب مسلم لكان أولى
لان العدالة تسقط بسبب مسلم وان لم يكن من السلف والفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح
الصدر الاول من التابعين والخلف يفتق الامام به ذهبي الخبير والسكون في الشرع وعنف أبي حنيفة
على التابعين لما عصف خاص على عام بناء على انه منهم كافي مناقب الكردي والغشاة وليس منهم بناء
على ما صرح به شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الشيعة السادسة من عاصم غار التابعين ولو ثبت
له لقاء أحد من العصاة ذكر في تقريره التبع بصره في الدروية أي في الجرح من الغشاة عن أبي
يوسف لا أميل شهادة من سب العصاة وأغلب ما عن تراثهم لانهم يعتمدون دينا وان كان في باطل
فلم يظهره في خلاف الساب انتهى (قوله وتقبل لآخيه الخ) ولو لم يال حياة به بجر لمعلم التهمة وهذا
بالاجماع الا عند مالك لو كان في عياله لا تقبل وصته ولو حصل اليها كسيرا لا تقبل عني واعلم ان قول

والشرطي ان تقوته الصلاة بسببها
وأنما يقسبه لا مجرد
بالشرطي ليس بقس
الشهادة وان كان مكرها عندنا ومن
لعب بالرد فهو مردود الشهادة بكل
حال فلو قال او يمار بالشرطي
واجب بالرد لكان أولى (او يبول
او يظهر سب السلف) متعلق بها
واغلبه والتبعدين (وتقبل) الشهادة
لا ينجيه

الشهادة الا- والمحرّم رضا او صاهره مقيداً اذا تعاضم معه رضى العنته ثم يرضى عن الحرّاه
 تعاضم الشهود والذى عليه ثقل لو عدلوا لاسى ولا قيد بعدم التحام على الاول له لا حصه الا بادة
 الاصح وضوء (قوله واوبه رصاعا الى قوله وارثا) وبنيه لا ارث لهم منه ولا يديهم منه
 ولا يوطئه لبعض في مال احد من ذمتي التهمة - رضى به بانه قراه ولاذ او احد زوجين فليس
 على ما يثبت على (قوله اهل الاحرام) قوله شرب خبث ووالعصم هو الذى راحه فى
 (قوله كالمخوار) انتم كل واحد من هذه السعة فاستقره على اهل صاروا من وصي ورثه
 (قوله مشقولة) منها لانهم موقوفون حيث لا سعة فالان الحامل منهم على دفن اعمامه والذين وثلث سابع
 من ارباب الكذب عيني (قوله ولا يكون صاحباً) احسن ما يلقى الانسان ماصع وودع - اهـ
 احسن جواباً لشخصا عن الصالح (قوله وقال الشامي) وهو راجد لا يلد له ثمن ورجوعه -
 ورافضة بيني والزم في قوله ثمة معنى من (قوله يسوق الى ابي الحنفية) رجل بالكوفة مثله
 يبيع من مرقى ويلي به بالكس لا يه كاسر ما يلهو لاهاه كسره وجره را ارقه لاله
 الا صرر على عينه والفتوى بان الكس بالكس لا المذكور من ماله اعدا باقوى كس
 نعم لكفى محله بالكوفة وما بالكس فعرفه رضى شخصاً شخ خذافه العبرى (قوله
 والذى على مثله) قد نال من الرزق لا نهائه واستعوا في رتبته مثله الا يصح عدم دخله
 من اعمه واعلم انه يسوق من قول نهاده الذى على مثلهما - الحصر على خلاصة تشهد سراسا على
 صرائفه سلم وهو تحميم - روى قد ثبت رجل وراى ان من لم يسل وثشهد سراسا على
 صرائفه اقب السجحار رضى على الاسلام ولم يلى انتهى قاله له لم يدي يدي الى اقره ملا
 يجر ولا يخل كوالس مكرها وكران ثم قال وهذا الذى شذروا في التواتر هو جوى كذا يس
 مافى لصره الحاميه دى مات تشهد بشرته لى سارى انه اقبل على طيه شهادتهم - كذا روى
 مساق من السلي وكونه هذا المسمى سلم وقية اولياته كره من هل دسه فادى لولى المسلم انه
 اسلم واوه اوصى اليه واراد ان يثبته شهادته ان من اهل الكفر بذلك يادى الى الولى المسلم
 تشهدت ما يلى عليه بشهادته لى ان من عدلا ولم يشهد على اسلامه فادى لولى عليه
 ولى المسلم ولا ميراث له انتهى ثم قال يعى فاصبحان تشهد على سرائى رضى عن الصارى انه من
 مسلمة فان شهدوا به استكرها عداو سرائى وان هو ما وسه دى الحمد سهاو عن الشهود لى هم
 المسكه وكذا يستثنى مافى الجرس الى ان لو ادعى مسلم عداق يدي انه عده وشهدك ان الله
 فعلى به القاضى فلا يتم قبل لكونه شاهداً على يعاضى المسلم الموم على شهود رضى القاضى
 كذا روى (قوله لا على المسلم) اطلسه مالا لى عداقته لى كهادته فادى رضى التوازية
 رضى صرائى ان شهد على سرائى به عداقه ثم اسلم المشهود لى عداقه لى عداقه
 من الامضاء من العضاة فى العمود وانتهى وثبته روى لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 وفى الترتيب لى عداقته لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 وقيل سداق حقه - عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 فيما عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 وعدهما لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 موفعهما وصره لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 الكافر السراوان كان مولا مساعول العكس لا تسلم لاه دى الاول على الكافر وفى
 الثانى على المسلم والوكيل مع الموقع يثبته المولى به شهادة لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 وصيه مساعول ان لا يكون عليه دين لمسلم اسى وشاره لى عداقه لى عداقه لى عداقه لى عداقه

واوبه رصاعا وامرأته به (اي
 مسامرأته) وروى عنه وامرأته
 (اي امرأة ابيه) - لى نهاده اهل
 الاهوال لا انفسا سية اى الذين
 يتبعون الهوى ولا يهون منسوب
 اهل السنة كالحواجر والمثنية
 واعلم والقدر والحدود راسا
 وشهادته فلا يوصى له سداق
 هدى لا يكرهه صراحة ولا يدر
 ما كذا والاديرة وقال الشامي
 لا تسلم شهادة اهل اوى والبيع
 لا تسلم شهادة اهل اوى والبيع
 واتصافه وهم سراسا
 يدى الى ان الكتاب يثبته
 ان السراوة اقب من اقب
 اقبى ويثبته لى عداقه
 ولا يثبته كذا يادى لى عداقه
 لى عداقه لى عداقه لى عداقه
 شهد (الذى على مثله) لى عداقه

سواء كانت ملتصقة واحدة أم لا وقال
 شهادة على أحد (و) تقبل شهادة
 (المحرم على من له على الذي) (و) تقبل
 شهادة (من الموصية) أي ذنب عصية
 صغرة مشتق من الموهرا صغيرة (إن
 اجنب الكبير) وكانت حسنة
 اسلب من سبها هذا هو الصحيح
 في مسائل المتعة وقبل من ارتكب
 حبه وضرع على صغيرة تحقت
 عدلته الكبيرة عند أهل الحديث
 سعة الاشتراك بالله والقراء من
 الزحف وحقق الولدين وقتل النفس
 به يبرق ونهب مال المؤمن وأزنا
 وشرب الخمر وقبل أكل الزنا ما لم
 البناء وقبل الكبيرة ما سعى فاحشة
 في الشرع كاللواط والزنا أو لم تسم
 فاحشة ولكن شرع عليها عقوبة
 بنى قلن في الدنيا كالحدا والوصفي
 العتيق كالمرة وكل مال القيم ومالم
 يسر فاحشة في الشرع ولا شرع عليها
 عقوبة في إحدى الدارين كالغصاة
 أو الملهة فحضر صغيرة وبيل ما كان
 حراما لعنه نهوية وما كان حراما
 نفعه فهو صغيرة وأصح أن ما كان
 شعاعا للمسلم ونهه مثل حرمة
 الله تعالى والدين فهو كبيرة وإنه
 حضره (و) تقبل شهادة (لا فلف)
 أي الذي لم ينفذ من ابن عباس أنه
 لا تقبل شهادته وإنما تقبل عندنا إذا
 ترك بعضا من الكبائر وخوف الحلال كان
 تركه على وجه الأعراس من الفرض أو
 السنة على ما قالوا إلا اختصاف بآيتين
 فلا تقبل شهادته ثم يرد من معرفة
 ونهه فأوجب دفعه لم يرد به بنى وغيره
 قال من سبع سنين إلى عشر سنين (و)
 تقبل شهادة المحض وولد الزنا والمحض
 الآن المشكل لا شهدهم رجل ولا من
 امرأة ولو شهدهم رجل وأمر أن يقبل كذا
 في الحزاة وبما تقبل شهادة وولد الزنا
 معاقبوا منه في الزنا ولا وقال مالك

وترحمه حيث قال ومن كافر على وكيل كافر مركبه مسلم لا يجوز عسكه لقضاء ما على مسلم قصدا وفي الأول
 حينما انتهى والثاني وبخه ما في الدرر حيث قال لا من كافر على مسلم إلا في الإصا والنب يعني إذا ادعى
 الإصا من نصراي وأقام شاهدين نصرايين على خصم مسلم وأدعى أن فلان بن فلان النصراي مات
 وهو وارثه وأحضر مسلما عليه دين ثبت وأقام شاهدين نصرايين على نفسه تقبل وهذا التحسان
 ووجهه مبني في الدرر وقبول الشهادة في هاتر المستلزم له في الترتيب لا يتصلح بالمال كان الحكم
 المسلم مقر بالدين منكر اللواط والنسب لو كان منكر الدين كلفه قبل شهادة لم ينعين عليه (قوله)
 سواء كان ملتصقا واحدة أم لا) فإن قلت يلزم على القول بالحجاز مطلقا وأن تختلف الممان يكون الدليل
 أحسن من المدعى قلت أشارت إلى اليمينه يستغاد الجواب أن يقال إن الكفر كله كلمة واحدة
 (قوله وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادته على أحد) لنا رواية على عليه السلام رحمهم بدين بشهادة
 يهود عليها بأزنا وعن أبي موسى الأشعري وطبر بن عبد الله أنه عليه السلام أجاز شهادة النصراي
 بعضهم على بعض وعليه جاع السقز بلقي (قوله والمحرم على منته) والمراد المحرم في المستأنس
 لأنه لا يتصور غيره فإن المحرم لو دخل دارا بلا أمان بستر ولا لشهادة العبد على أحد بغير عن الفتح
 قال ويستثنى من المحرم على له ما إذا كانا من دارين غلب له من كالأفراج والمبش لا تنقطع الولاية فيما
 بينهما بخلاف أهل الدعوة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وإن كان هذا ريبا وإن كانا من أهل
 الدعوة من أهل دارنا عني (قوله لا على الذي) لأنه لا ولاية له عليه وتقبل شهادة قاضي على السامان
 لأن الذي ألقى منه حال غايزان يجعل له ولاية عليه عني (قوله ونهس مال المؤمن) الذي في الزبلي
 والغاية وبه المؤمن قال الجوهري بجه إذا قل عليه ما يده شيا عن ابن مالك في شرح المشارق
 (قوله كالمرتبة أو كل مال البيت) نشر على ترتب الف جوى (قوله وما كان حراما لغيره الخ) كونه
 المحاسن حرم لغيره وهو الذي الموقت وكذا حرم استعمال ثوب الذمير ولا شيا (قوله وبقول شهادة
 الأنثى) لا مطلقا التام من غير قيد المحسن عني وفي الأنثى لفتا بالثاني والفتن (قوله أي
 الذي أي يس) وهو سنة للرجال مكرمة لفساد اجتماع الفتنة والافتال المحلوي كان له مساحتين في زمن
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحدث الجماعة الصغيرة تدل على وقوعه في زمنه عليه السلام أيضا
 (قوله لم ينفذ من ابن عباس أنه لا تقبل شهادته) محمول على ما ذكرنا من استخفافنا بالسنة عني (فتنة) الكبير
 إذا أمكنه أن ينفذ نفسه فعل ولا عليه أن ينفذ أو بشرى خشيته فتنة كذا ذكره العتاي ومقتضى
 قوله أنه لا ينفذ وجوب ذلك عليه ويخالفه ما في البحر عن الكر في حيث قال خشيته التحامي وفيه
 عن ابن مقلد لا بأس للمعاصي أن يطلع على عو غير بالثورة انتهى إلا أن نعلم ما ذكرنا من كذا في وابن
 مقلد عني ما إذا لم يكنه بنفسه ولا يجرى على نظره الكروجه وأمنه (قوله وإن تركه على وجه الأعراس
 عن الفرض) قال شيخنا في منتهى ما يفسر بذكر ما في بنى حيث جعله قول بعض العلماء بعد أن قال
 وهو سنة للرجال عندنا دون النساء انتهى (قوله ما يوجب عقوبة لم ينفذ) أي لم يرد به كتاب ولا سنة ولا جاع
 والمعادرة تعرف بأزاي وقدره المتأخرون قبل سبع إلى عشرين وقيل اليوم السابع من ولادته
 وبعده إلى أن يحقه ولا يملك به درر وغنازان أول وقته سبع وأزنا فاعشره بحر (قوله وغير الخ)
 يعني من المتأخرين وهذا في النجس والبر ولم يرد الأم لا فتان وقادره المتأخرون إلى آخره وكلنا منهم هذا
 تأملا من الدرر (قوله والخمس) يقع الحكم على وزن فعل موزع الخمس بحر (قوله ولولد الزنا
 والخمى) لا ينفذ عندنا منهم لأن مع الخضوع وإنه أوجبنا بوجهه لا يوجب فدحا في العدالة عني
 (قوله ولو شهدهم رجل وأمر أن يقبل) يعني في غير الحدود ولا ينعين امرأة في حق الشهادة احتسابا حتى
 لا يجوز أن يشهدهم رجل في غير الحدود على خصم الباصرة ولا مع الله وحدهم بل لا رجل (قوله وإنما
 تقبل شهادة الزنا) لا وجه لا يبايه بالبحر (قوله والعالي) في الصريحة أن كل العمل مثل عمر

تقبل في جميع المحقق إلا في الزنا وفي بعض الحوائص المذكورة في المتن ظاهر الزاوية وقيل لا تقبل معطلا (و) تقبل شهادة (العمل) والمراد بهم ابن

ابن عبد العزير شهدته حاضرة وان كان من يزيد معاوية فلا قال في آخر وفي اخلاق العامل على
 الخليفة نظر واجاب المقدسي بأنه عكر ان يكون التشبه بالنسبة لما قبل من آخر قوله كان عام لا ر
 يقال الشيعة من حيث الدابة لا من حيث التولية ذلك كما في هذا النقاء جوي (قوله جلال الرحمن)
 وقبل ارادنا لجمال الدين معلون وشرح من به فعله وبنى به به ان يكون حرفه لا وهو
 حرفه بالله واجاده وادناه فلا رة ادا كانت حرفه دة ولا شهادة به به به بفعله لا ما منه
 هو قرياس ان صاحب الصلابة الدينية كان مال والمخالف مقبول الشهادة ادا كان عدلا في البصر
 (قوله كالحراج ونحوه) من المحرمات والصدقات شيئا (قوله فلا تقبل شهادتهم) منهم ذلك من
 امر به في شيخ البلد وكذا المعروفين المراكب والعراة جميع الاضاف وصحار المحمار لانهم استول
 على العلم بغير الفهم وفيه عن شرح الوهابية أمير كبير ادعى فشده جناله وواجهه وعابا به لا قبل
 كنهاده المراجع على الارض (قوله وبجرا من كلامه) ابو حنيفة عليه كبر الواسطة شتم اولاده
 غيره (قوله وعقبت لعنت) حيث لم يكن في حياته الا له من و الخلاصة لشهد العبدان بعد العن
 ان التمس كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا قبل انتهى وفي الجهر لاسه عيران لا بهه نفع
 باثبات العتق لانه لا لشهادته اعدا ولا في البيع يصل العتق وكلام بعضهم في هذا انعام ورواه
 التعليل من كلام الخلاصة وليس كذلك بل هو صاحب الجهر (قوله والاؤل من الخ) وتورسكه
 جوي والدليل على جواز قبول الشهادة ما يباين من افعالنا الخمس شهادة على عذر شرع بل شهادة
 قنبر وهو كان صديق على ربي (قوله وتوهمان با ما الخ) مثل الالبس لا قبل الشهادة وان ار
 شهادته لا يثبت اليان شهادته الا في احوالها وليس في الوصي له بالملتجى الى دن او الوصي بان
 الميت اوصى له لار معهما كذلك في انفس ان ادعى ما لا اولاد من كونه الموصي معروفا ان الكل
 اى مظهر الا في مسئلة المديون بانها قبل وان لم يكن الموصي معروفا لانها عيران على انفس حاشيت
 ولاية البعض لا شهده فاعب الهمة وثبت موت رب الدين فراهما في معالجته (قوله والوصي
 يدعى) المراد من الدعوى هنا الرضا بالخبر لا يشترط على الدعوى بل القصاص ان يصب به انا
 رضي به هو عري راده (قوله سار الشهادة) ويد كبر الفعل باختيار لا كونه عني (قوله اسما) لان
 للقصاص ولا به نصب الوصي وهذه الشهادة كقتله موته البعض لا به ثبته ثبتي لا ما في لم يكن
 الموت مظهرا له به حيث لا يثبت انما في نصب الوصي الالهة البينة وفيه ثمة لم يرد له
 (قوله وانما سار الابل) لان الشاهد بعينه نفعنا بل في (قوله وانما سار الوصي لا قبل لان
 الاسمي لا يجر احد بل الوصي بل في (قوله كما لا يخبر الخ) لانه ليس للاسمي ولا به نسب الوكيل عن
 المصائب الا في المعقود فلا يثبت له بغيره اوصي غير موجه لاحل الهمة لانه شهد ان لا يما
 او سار في وتور (قوله به بعض ديونه) اتفاقا لا يشهد بان بهما رط بالخصوصه فثبت انما رط
 وحلا به وانما لا يثبت من لا قبل في شهادته لم يثبت انما سار العراة في ان رط شرحه هدا
 الوصي في ليس بهما من رط العاصي ورسب به و بعد بل رط من حاد ولا لحلول الوصي محل
 المير واما ما فيك رط بهما فتوى حلا به وبعده انا كل امارة لم يثبت بعينه ان حاد من
 بحاس الهمة شتم بعينه لانه لا قبل به فافهمه وانما سار به مع اختلاف القرائن وفي العرس
 لقناسة شهدا الموصي معار وحي سدا في حق هذا ودم انما سار ابي ودين
 لشهد الوصي لوان لم يثبت من ثاب المشهود له غير الميراث فاولا كان باعاه فثبتت عند
 وعندهما جوي في كبريل احب قبل مظهر ارا به ولونه الوصي على اقرار الميت في مع
 لوان باع قبل (قوله في العاصي ح) هدا عدل قبل لوان فلت كان اسور بل اذ انا
 ولوم واحد على الجرح ان رط بعينه كذا رط حرو و قبل التعديل دة في شهادته قبل

عمال الطعان الذين يأخذون
 الحق في الواحة كالحراج ونحوه
 عند انهم ورواها في
 عشره ما ما في الحساب لهم
 شهادتهم ما ما في الحساب لهم
 انما سار عدو قبل واذا رط
 الا في العرس في ان الاما ادا كان
 و باقي الباس دار ولا يعبأ
 فلا به قبل شهادته واما ادا كان
 سار لم يثبت له الباس او شهادته
 فلا به لا قبل شهادته (قوله قبل شهادته
 (من قبل من) والاؤل من هذان
 وانما في القاصي (قوله هذان
 وانما في القاصي (قوله هذان
 حار) الشاهدان واما في
 الابل قبل (وان اسكر الوصي لا)
 بل في (قوله في العاصي ح) هدا عدل قبل
 في رط عدل انما سار العاصي (قوله هذان
 في رط عدل انما سار العاصي (قوله هذان
 في رط عدل انما سار العاصي (قوله هذان

ثبوتها وبعده رفع يدها بعد ثبوتها والرفع اهـ من الرفع الخ بقي ان يقال ما ذكره من التفصيل مخالف
 لظاهر كلام المصنف والسراج كالشارح والزيلعي والعيني حيث اطلقوا في عدم جواز القاضي الشهادة
 على من مجرد دفع ماله قبل التعديل وكذا ابن السكيت اطلق في رد الشهادة على المجرم المجرى كقوله
 الدرر ونحوه واخلاق ابن السكيت ودهات العامة الكتب قال وظاهر كلام الواقي وهـ من زاد المثل اليه
 قال وجهه البريحي على قولنا لا على قوله اهـ وكذا صرح في المهرمان عدم قبول الشهادة على المجرم
 المجرى دهم من ان يكون قبل التعديل او بعده ونحوه النظر في المجرى المجرى وغيره انما هو بعد التركة
 كقاي السراج فاذا سأل القاضي عن اليهود سراعنا وثبتت عدالتهم طعن المصنف فان كان مجردا
 لم يثبت له والتأويل ولكن عدم قبول الشهادة على المجرم المجرى دهم من ان يكون قبل التعديل او بعده
 ثم ذكر ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعى المصنف وبرهن عليه جهرا اما اذا خبر القاضي به سرا وكان مجردا
 فاذا برهن عليه سرا بطلت الشهادة لعرض المجرم والتعديل في عدم المجرم انتهى ومنه يعلم ان المراد
 بالتفصيل في كلام صاحب البحر التفرقة في المجرم بين المجرى وغيره اذا وقع الاضرار به جهرا وليس
 المراد به التفرقة في المجرم المجرى انما هو بانسبة المالك قبل التعديل او بعده كاي تروهم من كلام بعضهم قوله
 على (خرج) ففتح المجرم من جرحه بلسانه جرحا به ونحوه جرح عن المصباح قال وفي الاصطلاح انما هو
 فسق الشاهد (قوله من حقوق الشرع) شامل لما اذا تضمن التعزير مخالفة تعالى لكن الصاهر ان مرادهم
 من الحق المحذور فلا يدخل التعزير لو فهم وليس في وضع القاضي ازامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق
 الله يسقط بالتوبة بخلاف المحذور حيث لا تسقط بها بغير (قوله نحو ان يشهد وان الشهود فسقة ورواه
 الخ) جعلوا هذا من المجرى المجرى دهم غير صائب في اقامة المذمى عليه البينة بانهم زوا او شربوا الخ
 فقتلوا الى الفرق بينهما فقال الزيلعي يحمل الاول على ما اذا تقدم العهد والافراق بينه جابر
 والى هذا اشار الشارح بقوله في صائب ولم يتقدم العهد وان الشهادة على المجرم المجرى دهم لا تقبل
 لان الفسق المجرى دهم لا يدخل تحت المحكم لان الفاسق يرفع فسقه بالتوبة وانه قد تاب في جملة او قبله
 قال الزيلعي ولا يفي هذه الشريعة واشاعة الفاحشة من غير ضرر وهو حرام والقسورة جائز على ما تبين
 قال ولا يقال في ضرر وهو من الغلظ من الغلظ في حق من يجوز لقوله عليه السلام انما خالف الغلظ
 او الضلوم لا نأخذ بقوله لاضررة الى هذه الشهادة لتمكنه من الاخبار لقاضي سراج ترددها تحتها
 فأمكن منع الغلظ بذلك اما اذا كان المجرى غير مجرد بان كان فيه اثبات حق الله تعالى او حق العبد فتقبل
 شهادته سارعه واحاط المحقق وان كان فيه ذلك لان المقصود انما هو انما هو حق الله او حق العبد وهو
 يدخل تحت المحكم وفيه ثبت المجرى انتهى اخذت حذاه لان قوله في الدرر ونظام تقبل
 هذه الشهادة لان العدالة بعد ثبوتها لا تقع الا باثبات حق الشرع او العبد ولو وجدوا حذاه فيها
 نظر فلا رقتنا عدم قبول الشهادة على المجرم المجرى بعد التعديل مطلقا سواء جرحه جهرا او سرا
 وليس كذلك لما علمت من ان كلام الزيلعي يهدى قبول الشهادة على المجرم المجرى دهم ولو بعد ثبوت العدالة
 بخلاف المجرى المجرى دهم جرحا حيث لا تقبل الشهادة عليه مطلقا بعد التعديل ولا قبله خلافا لفرق
 وهذا هو المراد من التفصيل فيما قدمناه عن البرقي (قوله الا اذا شهدوا الخ) لانه اقرارا بأنه لا حق له
 فيه في المعنى زيلعي وليس هذا بغير وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه بجرم وهذا الاستثناء
 منقطع جوى (قوله او نحوه) كشهادته على اقراره انما هو استأجرهم او نه بطل شينا (قوله واقام
 المذمى عليه الخ) وكذا اذا قال صاحب الشهود بكذمان المال على ان لا يشهدوا على هذا الباطل واقام
 على ذلك بينه وطلب استرداد المال تقبل بينته زيلعي وقوله بكذمان المال اي دفعه اليهم مشروطة
 والا فلا يصح بالمعنى الشرعي رد وكذا اذا ادعى اجنبى انه دفع كذا لثلاث شهدوا على فلان بهذه الشهادة
 ربط ردهم وثبت ما بينة او اقرارا وكقولنا انه ثبت به فسق الشاهد فنقبل شهادته بغير (قوله

على مخرج مجرد) ولا يحكم بذلك اي
 لا يسمع الشهادة على ما ينتمى تسقيت
 اليهود من غير ان يضمن اجاب
 حق من حقوق الشرع او العبد
 ان يشهدوا ان الشهود فسقة ورواه او
 اكله ربا او شربا الخ ورواه اقرارهم
 انهم شهدوا ورواه اقرارهم
 اقرارهم اذ ان الشهادة اولى اقرارهم
 اقرارهم على اقرارهم اذ ان الشهادة اولى
 ان المذمى يميل في هذه الشهادة لم يفي هذه
 على اقرارهم انهم لا يشهدوا على اقرار المذمى
 المحذورة الا ان الشهود على اقرار المذمى
 انهم فسقة وشهدوا ورواه او نحوه او
 اقام المذمى عليه البينة ان المذمى
 استأجر الشهود بغير ردهم لاداء
 الشهادة

الشهادة قبل القضاء كالحادث عند الشهادة عيني واقصر عليه فاضمان وعلى هذا معنى القول بالعمل
بقوله الثاني قبل الاول فقرأ المتن التام أي قبل الشهادة وعلى الثاني بالآية أي بعمل قوله بجر وأقول
كوجه بالآية الفوقية أو بالآية القصية لا بين احدهن الاحتمالين لان ما ذكره الشاهد اولاً وناسياً يصدق
عليه انه قول وشهادة واعلم انه وقع لعيني هنا دفع لصريحه بان قوله أو همت بعض شهادتي لا يسمع
ثم ذكر ما ينافيه بقوله لانه قد نزل بالقط لمهاية مجلس القاضي فوضع العذر قبل شهادة اذ اذكاره
ثم اذنه وهو عدل في قوله اذ اذكاره في أو ايه يقتضي ان قوله أو همت بعض شهادتي يسمع ولو سلك
سلك الثاني يسمع قوله ولا يسمع قوله أو همت بعض شهادتي لاستقام كلامه (قوله واليه مال
شمس التامخ) وظاهر كلام الاكل وسعدى ترجمته (تتمه) شهادة قاصرة بتمهاتها غيرهم كان
نهاد بالحداد بلا ذكر انها في يد الخصم فشهده آخران او شهدا بالملك في المحمود يعني بلا ذكر المحمود فشهد
آخران بالمحمود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخران انه المعنى به مدرن الدرر
(بمعنى) شهدا بالوزن والتسلم لا معنى عليه وكذلك ذرع الثوب لو اخرج به الشاهدان كان رب المال حاضراً
جارت شهادته وان لم يكن حاضراً عند الوزن لا يعمل لانه اذا كان حاضراً انتقل العقده فكان شاهداً
على رجل غيره وان كان غائباً تعذر اضافته اليه ففي المتقدم تصور اعليه خلاصة وفي التارخانية
لو وزن له درهم احدى درهما وضعه وقال نعم لك فقال المتعنى رجل ثاوي هذا الدرهم فثاوي
ثم عدل المتعنى وابنه هو الذي دفع اليه الدرهم جازت شهادته وقال هل لا تقبل شهادة الذي قال
في المكمل وفي المدروغ قبل شهادة الذي ذرع انتهى والفرق ان ملك المشتري يتعين الكيل بدليل ان
ارده لانه وفي المدروغ لا يتعين بالذرع لان الزيادة تشتري فلم تقع شهادة على قطعه والموزون كالكيل
وقد يكون المدروغ كالكيل اذ في لكل ذراع خمس ويصور شهادة القاسمين ولو باجر من مناهي
الشر ينال

وفي هذا من الاختلاف من يرى
بأنه لا ينافي في الشهادة
في شهادة واحدة بالمدعى

(باب الاختلاف في الشهادة)

شامل هما الدعوى ولاختلاف الشاهدين ولاختلاف الطائعتين بجر لما ذكر مسائل الانصاف وهو
الاصل شرع في مسائل الاختلاف دعوى اعلم ان معنى الباب على اصول منها ان الشهادة على حقوق
العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة كثر من المدعى باطله بخلاف الاقل
لانها في حق العباد لا تقبل الا بغيره من القيد لكونه من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت
السبب ومنها موافقة الشاهدين لفظاً ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط ويستخرج (قوله
الشهادة وان واقفت الدعوى الخ) لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت
فيما رواه قهاواً مدمت فمما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة او كون المتهم به اقل من المدعي بخلاف
ما اذا كان اكثر فباطل الموافقة ولم يبيدها باللفظ والمعنى كما في الموافقة بين الشاهدين فيبطل عدم
الاشتراك وان الموافقة معنى كافية فلو ادعى الغصب أو القتل فشهدا باقرار المدعي عليه بذلك تقبل
ولو شهدا أحدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرباره لا تقبل بجرع الزبلي (تيسره) ما لم يشترط
فيه الدعوى لا يشر فيه بخلافه بالشهادة كالأول اذ عت الطلاق فشهدا بالجمع تقبل وكذا الوادعت اذ عت
استحقاق وشهاها حر الاصل لانها تدعى بجرع عارضة وشهدا بجرع بطلقة فتشترط في حرية الاصل
وهي زائدة على المدعي بخلاف العبد لان أبا حنيفة يشترط الدعوى فيه فينبغي على قوله ان لا تقبل
وعندهما تقبل ولو ادعى حرية الاصل فشهدا أن فلاناً حره فقبل لهما اقل وقيل ترد على القول
بانها تقبل هل يشترط حضور المولى طاهر كلام الأصولين انه لا يشترط لكن نقل السيد الحموي عن معين

الحكام انه لا بد من حضوره (قوله أي لفظا ومعنى عند أي حقيقة) لم أجده في الخلاف فلما من جهة
غيره فبقا وقت عليه من كتب المذهب كالغاية وأما باقي والذروا الاختيار الجور في الفتاوى المحتاجة
والموافقة بين الدعوى والشهادة للضالين بشرط عدم حاسل هذه القول ان الشرط موافقة الشهادة
الدعوى من جهة المعنى فقط من غير اختلاف ولم يذكره في الجمع مع حرصه على إيصاله كرا حدى
الصاروات الدالة على الوفاق وصرح شارحه العلامة ابن مالك بعدم اشتراط اعتبارها وكذا في الفصل
الثاني ضمن الفصل العمادية قال شيخنا بعد تحريره ثم رأيت الموافقة للشيخ الثعلبي انتهى وكان الشيخ
البيار يطلع على ما ذكره الشارح ولم يطلع على ما ذكره الثعلبي من تعقبه على ان النفل عن الامام قد
اختلف (قوله ادعى دارا) كذا الوادعى دينا بقرض فقه دلتك مطلق لا قبل فتح وفي الحقيقة ما يدل
على القول لان أوله الدين لا معنى له بخلاف العن انتهى وفي البرازية لم يرد شيئا من هذا شهد الله دفع اليه
ألفا لا تدري بما هي جهة دفع لا تقبل والاشبه ان تقبل انتهى جوى (قوله اراد أوشراه) أي حوزته
أوشراه ويجوز ان يكونا مصوبين على التميز جوى سري بي الاربع اشرا او ثلثه وراى الاربع
كالملكي فتح وقرئ المصنف قبلين في دعوى الشرا الاول ان يدعه من معرف فلهذا من في شرا به
من رجل امن بمحمد وغيره معرف والشهوده وعلى الملك المطلق قبل الباقي ان لا يدعى القديس
مع الشرا فان ادعاه فانه قد دعى على المطلق بغيره عن الخلاصة (قوله انعتبه الشهادة) لا يهتدوا
بما كثر ما ادعاه لانه ادعى ملكا ما دونه دلتك فقدم بان انك في المطلق قد نسى الاصل حتى سجد
المدعى بزادته وبه اشارة الى انه لو فصل الشهادة عن ملك بغيره وادان بشرا دلتك فانه
لا يصل وهو الاصح بغيره عن الفتح مطلقا بان فيه احوال ههنا ايضا انها لا تصل لواعدها وبسبب يستثنى
مالا ادعاه بسبب ارش على المشهور أو تاج أو شرا من مجهول فشهدوا بالملكي فانها تقبل بشرط ان لا يتن
الصك كمال ولو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وبعثوا قبل بغيره عن
البرازية (قوله لا نفق) لانه اقل من المدعى والوادي انك للبحر والهداية فيجاءى قبل وفي
البرازية شهدوا انها زوجه نفسها منه ولا تدري في الحال انها امرأته أولا أو شهدوا انها باع منه هذه
الغن ولا تعلم انها ملكه في الحال ولا يقضي بالنكاح والبيع في الحال انتهى ولو ادعى ملكا في الماسي
فشهدوا به في الحال أوفى للماسي لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال ولو ادعى الانشاء
فشهدوا بالاقرار قبل وعكس لا ينصور اذ لا يقع الدعوى بالاقرار لا يستحق بل للدفع بان ادعى
المدعى عليه على المدعى أنه امرأته لاحق له به وبره بغير البرازية يبنى أن يقال ما ذكره في البحر
عن التقدمة انه في دين الميت لا بد من قول الشهود ما هو عليه احتياطا في أمر الميت ولهذا تعلق مع
أخامة البيئة بخلافه في دين الحي الا اذا سلمها الجسم عن البعافق الا لا تدري نفسه الثلثي على ما ذكره
المقدمي بان مافي القصة ضعيف وان قوله مات وهو عليه شرط في الدعوى لاق الشهادة وتدل على الفتح
ما يدل على ضعف مافي القصة وقوله احتياطا في أمر الميت يكفي في الاحتياط ضعيف خضعف مع وجوده
قال العلامة المحمدي وفيه انه وان كان فيه احتياط من وجه وهو توفير المال على الورثة ففيه ترك الاحتياط
له في وفاء دينه الذي يجمعه من الجنب وفيه تنصيص حقوق أناس كدرة لا يجدون من شهد لهم على هذا
الوجه انتهى (قوله لفظا ومعنى) لان الحق في شهادة التي خالف تعاقبا مما تقدم دلتك في الموافقة
المطلقة باللفظ والمعنى واختلف اللفظ من حيث التعريف لا يمنع باختلاف ولهذا اذا شهد أحدهما بالمالية
والآخر بالعطية فهي مقبولة بخلاف الغاية بخلاف ما لو شهد أحدهما انه قال لسانت خطبة والآخر
انه قال لسانت بريد لا تقبل لانهما لفظان متباينان وان اشتركا في لارم واحد وهو البرازية لان معنى
خطبة لغة غير معنى بريد وعلى هذا لو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالزوج لا يقبل بغيره عن المبط
وفي نفس رأينا في وجهه ثم قال وخرج من ظاهر قول الامام مسائل وان امكر رجوعها اليه في الحقيقة

أي ادعى ادعى مدعى
وعدهما مدعى (قوات والا) فان
(ادعى دارا) أو شراه فذلك
مطلق (ب) انشأه (وبسبب)
أي لو ادعى دارا ملكا مطلقا فشهدا
عليك مقبلا لارت أو بعه (لا) تدو
فذلك (وبغيره) ان الشاهد
لفظا ومعنى عند أي خيب

اتفاق الشاهدان واختلافهما مع زعم زاده ووجه قوله فلاحاجة الى اتفاق الشاهدان الخ ان أقر
بالاكثر لم يبق نزاع وان أقر بالقل لا فلا تخلا بأخذ منه بيته سوى ذلك كافي الجرح التامية (قوله
وكذا الخ) يعني اذا كانت الدعوى في الخلق وانعطف الشاهدان في قدر البديل ردت الشهادة وليس
هذا على خلافه بل مقيد بما اذا كانت الدعوى من المرأة كما سيذكره الشارح وهذا لا خلاف فيه
بمختلف الدعوى في الكذب (قوله والاتفاق على مال) يعني اذا ادعى البديل المولى له اعتقه على كذا
واختلاف في قدر عرفت شهادتهما أيضا بخلاف ما اذا كان المولى هو الذي يدعى العتق كما سيذكره الشارح
(قوله والصلح عن دم المصدم) يعني اذا وجب التعصص على شخص فادعى القاتل انه وقع بينه وبين
ولي مقتولا والصلح عن دم المصدم على كذا فانكر فتشهد الشاهدان به واختلفا في قدر البديل ردت أيضا
بمختلف دعوى المولى الصلح على ماسيد كره الشارح (قوله والعبء) يحترزه عما اذا كانت دعوى العتق
على مال من المولى وهذا على خلاف فيه لان رد الشهادة عند اختلاف الشاهدان في قدر البديل العتق
مقيد بما اذا كان المدعي لعتقه هو البديل اتفاقا على ماسا في والحاصل ان التقيد بدعوى البديل استراخ
عن دعوى المولى اذا كان الاحتلاف في العتق على مال قول واحد وليس أحترزا عن دعوى المولى
الكاذبة على القول بان كلام المصنف رحمه الله على مجرى على عمومهما وعلى القول المقابل يكون
أحترزا عن دعوى المولى في شكل من الكاذبة والعتق وهذا التقرير يعلم ما وقع لبعضهم حيث جعل
التقيد بدعوى البديل ارجح لقوله كذا لا اعتاق لا لثبوت كذا الكاذبة لما فنعنا عن الفخ انتهى يريد
بما قد قدمه عن الفخ من قوله وكذا الكاذبة شامل لما اذا كان المدعي البديل ولا الخ لان ما ذكره
أنفع من التمول أحد قولين حكاهما زيلي على ان القول الثاني وان كان محكما في كلامنا بل يقبل
لكن نزه به المعنى ونسبه وأما الكاذبة فان ادعى المولى المكاتب منكر لا يثبت الى شهادة المولى لان الدعوى
لا تغفل ان العدم ممكن من المصنف وان ادعى المكاتب لا يقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بديل
الكاذبة انتهى (قوله والمولى) قال السيد الحموي هذا على قولين اول قول ان كلام المصنف مجرى على خلافه
وهذا من السيد الحموي يثبت على ما فهمه من ان قول الشارح او المولى تصرح بحترزالة عديد دعوى
البديل بما على ان التقيد بدعوى البديل بالنسبة لمصلحة متى نطق وعلم فلا يتم ما ذكره (قوله او ولي
المقتول) تصرح بمقتريز تقيد دعوى الصلح عن دم البديل سوى القاتل (قوله فهو بمنزلة دعوى
الدين) يقع الملاق على الزوج اذا ادعى الخلق لا قراره وتقبل شهادة الشاهدان فيما له عليه وهو
الاقول وكذا ثبت العتق على المولى بدعواه على عبده اعتقه على مال وتقبل شهادة الشاهدان فيما له عليه
عليه وكذا ثبت العفو عن القاتل لا قرار له وتقبل الشهادة في القتل وتقبل عليه دور ما فترده
أحد هو وهذا اعني ثبوت لا نفي لاساق الشاهدان عليه وان اطلعه ازيلي وغيره بالعتق مجرول على
ما اذا ادعى الاكثر كافي الدرد (قوله فاما النكاح فيصح بألف) كانه جواب عما قال كيف الحكم في
النكاح اذا اختلف شاهدان فقال يصح بألف ما فتردها عليه ووجه ان المال في النكاح يقع ولهذا
يصح بلا تسمية المهر وبقية ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العلة دفعت ثم نوع الاختلاف في التبع
يقضي بالاقبل ويستوى فيه دعوى اقل المالين او اكثرهما في العيج صدر التبعة والحاصل ان
وجوب الاقل عند دعوى الاكثر ما لا اختلاف فيه والخلاف فيما اذا المذبح الاكثر والعيج وجوب
الاقل أيضا وقبل بحيلهما المثل (قوله وقال لا يقضي بالنكاح أيضا) لان المقصود من الحاشين
اثبات السبب والنكاح بألف غير النكاح باللف وجممانه (قوله اذا كانت المراتة هي المدعية) فافرحمة
بجعل مقصودها المال فيجب الاقل وهذا يعلل مقصودها العقد فلا يثبت كافي ازيلي وهذا وان كان
محكما قبل صحة في الفوائد كافي الجرح التامية (قوله لا يقبل اجماعا) لانه دعوى عقد (قوله ملك
الموثر) كلام اضافي مبتدأ وقوله لم يرض لوارثه تخبره عن (قوله بلاجر) عند أبي حنيفة وشهد وقال
أبو يوسف الجرح ليس بشرط بل اذا اثبت الوارث ان العين كانت لموثر يكفي لان ملك الميت قد ثبت

(و) كذا (الخ) والاتفاق على
مال والصلح عن دم البديل اذا كان
المدعي هو المراتة والبديل اما
اذا كانت الدعوى من جانب الزوج
او المولى او ولي المقتول فهو بمنزلة
دعوى الدين (فاما النكاح فيصح
بألف) وهو اقل الشهادة عند أبي
حنيفة وقال لا يقضي بالنكاح أيضا
وهذا على أي سواء كان المدعي
من الزوج او من المرأة وسواء ادعى
الاقبل والاكثر وقبل المدعية فان
فيما اذا كانت المراتة هي المدعية فان
كان المدعي هو الزوج لا يقبل اجماعا
والاصح ان الخلاف في النسبان
(منه المورث) متى ثبت (البرهان)

بقول الشهود كانت له ملكا الوارث خلافة عنه وليس له وارثا السبب ويرد عليه وبصر مقروا فيها اشتراء المورث ولما ان ملك الوارث تعقد ثبت له سدان لم يكن الا ترى انه ثبت في حقه احكام لم تكن ثابتة في حق المورث من استيرام الجارية وحل وطنها والى كانت حواما على المورثا والعكس وكذلك لوارث الغني اكل صدقة ورثها من الفقير ولو لا تعهد الملك لما حل له فاذا كان تعهدا فلا بد من اثبات النقل اليه اذ لم يلى قال سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده اموال الصدقة تماشى بالارث او غيره يحل له اكل ما عند من الصدقات مع انه لم يوجد تعهدا لما انتهى فظاهر كلام سعدى الميل الى قول ابي يوسف (قوله بان يقول الشاهد انه كان لا يسمع الخ) ولا بدع الجرمين ببيان سبب الورثة فاذا شهدوا انه اخوه فلا بد من بيان انه اخوه لم يسمه وامه او لاحدهما من شرط قبول الشهادة بالبرائة ان يدرك الشاهد الميت وان يقول لا وارث له غيره اولا اذ لم يوارث غيره والافهي باطله لعدم معاينة السبب بحر عن البرازية وبهذا الملك لان اثبات شرع المورث لا يتوقف على الجرم بغير اضعاف التعميم (قوله اى ملك المورث) فيكون حاضرا ضرورة اذا ثبت ملك المورث وقت موته ولو قال كان لا يسمه ولم يدل ذلك لم يكن حاشيا (قوله او يده) لان فيه جرا ايضا لان كان يملك عند الموت فظاهر وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تتقلب يده ملك واسطة الضمان اذا مات متهللا والمضون عليه الضامن على ما عرف فيكون اثبات الدي في ذلك الوقت اثباتا للملك عيني (قوله او يده) مودعه او مستعيره) وكذلك مستأجره ورثته وغاصبه لان اثبات يدين يقوم مقامه اثبات يده فيبقى اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجرم كما كفي به عنه مني (قوله هذا بالاجماع) اسم الاشارة راجع فلا تتنافى في قول المصنف الا ان شهدا بملك الخ (قوله ولو شهدا يدي الخ) اى شهدا انه كان في يد المدعى عند شهر والحال انه ليس في يد المدعى عند الدعوى لا تقبل لان الشهادة قامت بغيره لول ان اليمين متعونة الى يد ملكه بد امانة فتعذر القضاء باعادة لفظه بخلاف الملك فانه معلوم غير متعونة ووجه القبول عند ابي يوسف ان اليمين مقصودة كالكلف ولو شهدوا انه لم يملكه قبل فكذلك اياه وهذا المسئلة اى بها المصنف استطراد اليتمين باب المراث وسورته انا كانت الدارق يدرجل فادعى اثرائها له واوام ينقائهما كانت في يده شيئا (قوله كانت في يد فلان مات) اى وقت موته عيني (قوله دفع الى المدعى) لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة وجهالة المقر به لانع حصة الاقرار الا ترى انه لو قال فلان على شئ صح ويوجب عليه البيان ولا تضع الشهادة فيه وانما قال دفع الى يد فلان اى اقراره بالملك له لانه لو برهن انه ملكه قبل ولو قال انه كان يده بغير حق فبغيره خلاف والفتي به انه اقرار بجرم جامع القسولين والمستتر في برهن يرجع بالدي عليه والله اعلم (فرج) ادعى المدعيون الاتصال متفرقا وشهدا به مطلقا ولم تقبل دعى الوهابية

بان يقول الشاهد انه كان لا يسمه
مات وترك ميراثا له (الا ان شهدا
عليه) اى ملك المورث (او يده
او يده مودعه او) يد مستعيره وقت
الموت متعلق بالكل بيانه اذ
مات رجل فانهم اثاره ميتة على
دارتها كانت لا يسمه اثارها او ابرها
او لو دعها الذي هي في يده فانه
ياخذها ولا يكف اليمين على انه
مات وتركها ميراثا له هذا بالاجماع
(ولو شهدا يدي مستعيره وقت
الشهادة وضد اى يوسف لا تردوا في
قبضه يدي لانهم شهدوا انها
كانت في يد فلان مات قبل بالاتفاق
كذلك الاصل قوله مستعيره وجوده
كذلك في الاصل فثبت ان يضاف دون
كلمته والخلاف ثابت في الجماع
ذكره لانه ذكر التمرينات في الجماع
المستعيره هو اى ان العين كانت
في يد المدعى (ولو اقر المدعى عليه
بذلك) اى بان العين كانت في يد
المدعى (او شهدا شاهدان انه) اى
المدعى عليه (انراه) اى المدعى
(كان في يد المدعى دفع الى المدعى
باب الشهادة على الشهادة تقبل
فيما لا يسطر الشبهة) بخلاف احمد
والنود وجوازها اشخاص والقياس

(باب الشهادة على الشهادة)

لما فرغ من شهادة اصل شرع في شهادة الفرع لان الفرع مؤثر عن اصل وجوده فاحر وضاعوى
(قوله تقبل فيما لا يسطر بالشبهة) اطلقه فعمل الوقع وهو الصحيح احياله وصونا عن اندراعه والتعزير
كافى الاجناس والتسب كافي ترانها لفتين وقضاء القاضى وكابه كافي التحصية بحر وفيه عن الغنية
شهد القاضى شهودا اى حكمت لفلان على فلان بكذا فها وشهاد باطل الخ ونقل الحموى عن الشلى
مع بالخزانة اى القسوان كاب القاضى لماضى عمالا يصح فيه الشهادة على الشهادة انتهى (قوله بخلاف
الحمى) اى لا تقبل فيما يجب حلفا فلا يراد انه اذا شهد على شهادة شاهد من افاضى بل كذا خبره فلانا
حداق قذف فانها تقبل حتى تردها بغيره بجرم الميسوم (قوله وجوازها اشخاص) لشدة الحاجة اليها

بقرينة قيام سابق (قوله والاصل اختيار بعض المتأخرين) يعني المتخالف (قوله والافضل اختيار ان
يعقرا) وهو سهل واسر وروى ان ابا جعفر كان يخالفه فيه علماء عصره فاجابهم ازواجه من الابرار
فانقادوا اليه (قوله ولاشهادة للفرع الخ) لان جوارها الحاجة عند جزار الاصل والفرع فيحقق بهذه
الاشياء وقد ائذ العذر بنسبها للفرع اى عند القاضي لما في نزاهة الفتنة والشهادة معوزان لم يكن
بالاصل عروضا ظاهر كلام المصنف المحصر في الثلاثة وليس كذلك ففي القية الاجل اذا كانت
امرأة عذرة يجوز لها ان تشهد على شهادتها وهي التي تخالف الرجال ولو نزلت لعنا حاجة أو حجام
بحر (قوله أو سفره) دل كلام المصنف ان السلطان والامير لا يجوزوا شهادتهما وهذا في البلد بصرى
الغنية وقبوع السراج اذا كان شاهد الاصل محسوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع
ان يشهد على شهادته وللقاضي المحكم بها اذا كان محسوسا في مدين هذا القاضي لا يجوز لان القاضي
يخبره من سمعته حتى يشهد بمعدالي المجرب وان كان في مدين الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز
انتهى (قوله أو يضيون الخ) فلا يجوز بمجرد عجز المرأة المبرل لان مدين الغيبة المذكورة (قوله ومن
ابى يوسف انه يجعل السفر شرط الخ) وعليه والله وبصرى بصرى السراجية وفي التبيين واخذ كثير من
المشايخ بهذا الرواية ومن محمد بن ابي جعفر كما كان حتى روى عنه ابا اذا كان الاصل في زاوية المسجد
فشهد للفرع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم وفي النهاية عن السرخسي
والسعدى اذا شهد الفرع على شهادة الاصل والاصل في المصر يجبان يجوز علي فوشمالا على قول
ابى حنيفة يما على ان التوكيل بغير رضا المحم لا يجوز عنده وعندنا يجوز وجه النافذ المدعى عليه
لا على انافة غيره مناب نفسه في الجواب لا يبعد فكذا لا على الاصل انافة غيره مناب نفسه لا يبعد
والجامع ان استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحدود على الشهود وسددها لما على المدعى
عليه انافة غيره مناب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور الى مجلس المحكم بلى فعل هذا
لا يشترط اذا الفرع ان يكون بالاصل عذرا ولا بدعهما (قوله هل علم الفرع الخ) وفي بعض
تعديل الفرع الاصول لثنا من تعديل الاصول للفرع بلى وحاصل ان العاصي اذا كان يعرف
الاصل والفرع بعلما حتى يشهدتهم وان عرف احد الفرعين دون الاخر لم يدرى ان الذي لم يعرفهم
انتهى (قوله فتح التعديل) اى قبل تعديلهم لا بعده من هله وفي الناصري وهو طرار وايد وهو
المجيب لان الفرع يما على عارقا الاصل الى مجلس القاضي فبالقول يثبت حكم النابيه بصبر احدا
فيصح تعديلها انتهى والمراد ان الفرع معروفا ببلد المدعى عليه الاصل وان لم يعرفهم بها
فلا بد من تعديلهم وتعديل الاصول ولا يمكن تعديل الفرع لاصله كذا يكتفى بتعديل احد الشاهدين
صاحبه في الاسع لان العدل لا يثبت عليه درلودت شهادة فرع نعتق اصل لم يقبل شهادة احدهما بعد
ذلك بصرى عن الحاشية (قوله والاسدلو) لان المتأخرون عن الفرع القل دون التعديل يبين (قوله
وان تركا تركيتم) بان سكروا او قالوا تعرف حاشية على انهم غير تلباية وشرب الخبث وكذا قالوا
بلد وابتعدوا ودعن القهستاني معن بالجميع لكن في اخصر من الحاشية اذا قال الفرع للقاضي نالتجه
في الشهادة وان القاضي لا يقبله انتهى اللهم الا ان يقال في الفرع العدالة عن الاصل لا ينافي وفيه
في هذه الشهادة حيث لا ينافي بين ما في الخبر والدر (قوله وعند محمد لا يبعد) لانهم يسلون الشهادة
ولا يشاهدون العدالة ولا يبي وسكان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قد يضي عليهم حالهم فاذا
خلوا وشاهدتهم يتعرف القاضي عدالتهم كالخبر واورد هذا واورد الفرع اذا لم يعرف الاصل بالعدالة
ولا يعرفه فافهم في الشهادة على شهادته ترك الاحتياط بصرى عن نزاهة الفتنة قال والاسع ما غش
من الكراهة (قوله بانكر الاصل الشهادة) افوزوجه من اهلها باهق او عي اوس اورد
او حنون ونه عن اهل الانهر كافي الخلاصة قال في الدرر جى مستأخرا عنه وفي الدرر عن الحاشية

والأصول 'منسار بعض الشائع
والأصغر اختياراً في 'معروا في اللب
وهو من 'أشعة المرمى واذكره
اختياراً منسار بعض الأشعة المحلوي
(والأنهذه للمعرب لا يتبدل شهادة
أو منسار بعضه) أي لا يتبدل شهادة
شهود الفرع إلا أن يثبت شهود
الأصل كهم أو بعضهم أو غير منسار
مرضاً لا يتبدلون حضور مجلس
الغضاه أو يغيرون مسرة إلا أن يوصف
وبالباقي فصاعداً وعن أي توصف
أذا أيجعل السفر شرطاً ولا يمكنه قال
أن كان غائب عن المصطفى قال
أعده الله التامضي لإدائه الشهادة
لا يتفق أن يثبت أي الأصول
الشهادة (فإن علمه) أي الأصول
(مع روع مع) التبعيد (ولا) أي
وإن تركوا تركوا (غداً) وهذا
صداً أي يوسف وهذا معجداً لا يعل
شهادة الموعر إنهم يعلوا عدالة
الأصول (وتدخل شهادة الفرع
فانكار شاهد الأصل الشهادة)

معه جبر (أوله بعد المساء) وفيه اعترافه على (قوله وكان المشهود به مالا) فلا ضمان
 لورجها من منفعة النكاح بعد الدخول ومنه مقدار شهادتي المؤخر لتأخرها بآثارها قبل من أجزائها
 ثم رجعا بمركب نقل الحموى عن المقدسي انه ينبغي ان يشتمل في معنى الوقت واليمين ودائر الفقه كما اختاره
 المنصور من ضمان مثلها انتهى (قوله فيعرض به) لانه بعض اطلاق صورة لا معنى كما اذا
 شهد عليه بالبيع بمثل القيمة فكان كذا اطلاق وقدر لواجب على قدر الاطلاق لانه الدخول محكم
 بتقدير قدر المصلحة (أوله عند فاض) لانه فيجوز لشهادة فيخص بماتخص به لشهادته من مجلس
 المحاكم اذا كان الرجوع عند غيره لا يصح فلو اقام المقدسي عليه بشهادته ما يثبت بانها حار حلال ليس
 القاضى أو يطلب منها الا قبل يمينته ولا يملان لانه ادعى رجوعا بلا خلاف ما اذا اقر انتم مازحه عند
 غير القاضي حدث بفتح اقرارها وان اقراره على ما لا اقر رهماه يدل رجوعا عنها في الحال
 وبخلاف ما اذا اقام البينة حار حلال عند قاضي آخر الذي كان قاضي الحق حيث يدل بيمينته لانه ادعى
 رجوعا محض زلي وتبعه العتيق قول الشيخين: لا يثبت بان له قضي عليه ما لا ضمان ولا يثبت هنا
 القيد كما في الجرح من المقتضى دل ووجه المدعى عليه انقصه من رجوعه والحق لا يصح معه البينة
 ولا يثبت ما به الرجوع لا يصح ولا يصح وجوبه فيقال: لا يثبت له (قوله وقت) لان
 كلامه مقتضى بعض ما عارضه لانه لا يثبت له على احد عيني في ترك عدم
 القضاء بالتمسكه به رجوعه وقتله من مورجها عن الشهادة او بعضها حتى لو شهدا بدار بينهما وما
 وولدت ثم رجعا في ليله فاولاها بينه فصل بغير علم المصراعين معترضان في هذين حقه
 وشهادة الحسن ترد (قوله بعد فاض) لانه ما يقتضيه لاف في شهور الشاهد بعد وقد دون
 قد فاق انقصا بمثل ورد ما ذكره من ان يثبت به ولا يثبت الشهادة ان الحكم اذا احصا
 فالقرع على المقتضى لتوبير وشرحه وله في مقتضى باله للجهول او لمعوم جوى (قوله وقت ما مقام
 وقضاء القاضي وان كان على النكاح لانه ما من جهة مكان تسيب منه هدايا يصف الحكم اليه
 أي ان السيب على حصر الجرح على فارة الطريق شيئا وان كان من الجرح اقصاه عليه بعد ظهور
 هداياها حتى لو امتنع باهم وسيقوا لغيره وزال اس الثمر في شرح عقدة الفقه اوى القاضى انما
 ههنا كلام المدعى والمدعى عليه وانما في قوله ما به الحكم الشرعي وحيث عليه احابه وقوله انما
 من ذلك مستحلا بمكره جوى (قوله ادا بعض المدعي المال) لعدم ادراكه في بيان شرح اودية
 والتمسك بالمعنى شيئا في عدم النكاح قبله وان كان هذا الحكم جوى اطمان القسيف في قوله
 يقتضي المال ما سبب المدعى للمعنى وصاحب الفاضل انما النكاح بلا تقييد بانقص تعدله
 والبرية بوزن المقتضى وعليه العروى ولا تجزى عليه في التبرير والشهادة قول ابي حنيفة
 الا وهو رجوعا وقرق في المصنف بن الميزان من مقتضى هدايا ثم رجعا منه وهو فيه المشهور
 لهام لان صاحب الرجوع صارا في حصة لا في حصة من المهر بل ان كان شهره يمينته او بركة
 ان ليس من اوان كان المشهود به رجعا قبل ان يمس لا تجوز ان هدايا من مع والتمسكه
 او بركة عليه في حصة في ذلك وقت لا يمس حرق منه الا مدعى المشهود به فيقتضيه انما
 وهذا راجح لا يمس في كلامه (قوله ارسية) كقولنا العدا بيمينته في القسيف عذبه في النكاح
 لا في المصنف بل في ان كلامه (قوله ارسية) كقولنا العدا بيمينته في القسيف عذبه في النكاح
 يمين لا يرفى في رتبة النكاح عند أي حية وان يوقف لعدم نفعه به في زنى وقوله
 عليه انما عند أي حية واضحة في ان بدل المهر في زنى في دعواه اشتراك البعض في اقرار
 لوجوب النكاح على من رجعا هدايا من غير خلاف وان كان بل بخلاف ما لو كان

بعد القضاء وكما في المشهود به
 ما ذكره في قوله في عرض به عليه
 (قوله بعد فاض) لانه ما يقتضيه
 سكره في الرجوع لا يثبت به
 لمستحق في فاض كان ولا يثبت
 الرجوع على يدى شهوده (قوله
 رجعا من شهادتهما قبل حكمه
 ليس) انه على (قوله هذه) في ان
 رجعا منه (قوله مقتضى حكمه) (قوله
 ما ذكره من المال) (قوله هداياها
 قيمتها) (قوله انما) (قوله هداياها
 (دس و))

قال خشنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الائمة لا ينعنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قصه المدعي كالقول انتهى (قوله وقال الشافعي لا ينعنان) لانه لا عبرة للتسبب مع وجود المباشر قلنا القاضي هو المباشر ولا يمكن إحصاءه عليه لانه لم يأت على المدعي لان الحكم قد مضى فحين صاحب السبب ومن العجب انه وجب انقصا علمهم اذ ارجعوا بعدما قلوا الى وهو يسقط بالشبهة وأمر الدم اعظم ولا يوجد المال مع انه ثبت بالشبهة فان قلت أنت ايضا وجب المال على الشاهد اذ ارجع ولم توجد عليه القصاص وكل منهما جازا الجنابة قلت القصاص نهاية العتوة فلا يجب الا بنهاية الجنابة والتسبب فيه قصور ولهذا لا يعتبر مع المباشر الا اذا تعذر اعتبارا بالمباشرة فكان فيه شبهة والقصاص يسقط بالشبهة دون ضمان المال عني (قوله وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة الخ) هذا من الشارح نقل لكل منهما على وجه الاختصار واستقيد من تقيده بقوله ان كان المشهود عينا انه اذا كان ديناً ليس له ان يضمن قبل القبض فدعوى السيد انجوى ان الشارح أدخل في نقل كلامهما لانهما فرقا بين العين والدين وما نقله الشارح عنهما لا يفي ذلك غير صحة كما هو ظاهر (قوله قص المدعي العين اولا) لدخولها في ملك المدعي بمجرد القصاص لم يبدل جواز تصرفه في ما دون المدعي عليه وفي الدين بشرط القبض اذ لا يخرج من ملك المشهود عليه بدونه واعلم ان تعين الشاهد لم ينصرف في رجوعه بل يضمن ايضا نظره وكيفية كالمشهد وان له عليه ألف درهم وقضى القاضي بذلك واخذنا لثمة ألف مقام القضى عليه البتة على البراءة قبل القضاء يضمن المشهود بمجرد فروق الكرايس ثم اعلم ان الضمان يسقط عنهما بأشياء الا في الاصل فيهما نصف المهر ثم أقر بالطلاق ردها اليها الثاني ضمنها قيمة العبد ثم أقر بالعتق ردها اليها الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها المشهود له لاشهاده عليه ردها اليها الرابع رجع الواهب في هبة بقضاء بعدما ضمن الشاهدان الخماس ورثه القاضي عليه ردها الضمان بخلاف ما لو اشتراه بمجرد ابتاعه وفيه ضمانه على انه امر من الدين ثم مات القرم فملا شتر جمعا لم يضمن للمطالب لانه تولى ما عليه ما فلاس انتهى (قوله ضمن النصف) ادبته هداة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبنيها أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الرابع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويحوز ان لا يثبت الحكم ابتداء بعض الملة كما تبادر المحلول لا يستعمل بعض النصاب ويبقى متقدما ببقاء بعضه دور (قوله لم يضمن الرابع شيئا) لانه في من يتي بشهادة كل الحق وعند الثلاثة يضمن الرابع ثلث المال عني (قوله ضمن النصف) ولا يقال ينبغي ان لا يضمن الرابع الا في الاول لان السلب كان حاضرا في السابقين ولهذا لم يضمن شيئا رجوعه لانه لا يقول التالف مضاف الى المجموع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر أثر ملسه وهو بقاء الشاهدين فلما رجع آخر ظهر أثره ما لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فغرم للنصف اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر زيلبي (قوله ضمن الرابع ربع من المال) لبقاء ثلاثة الارباع بقاء رجل وامرأة اذ الرجل واحد والنصف وهذا الاجماع عني (قوله فان رجعتا ضمننا النصف) لانه بقاء الرجل يتي نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة تطعما لربع الا لانا وان رجع رجلان فطعما للنصف وان رجع امرأتان فلا تقي عليهما وهو ظاهر زيلبي (قوله لم يضمن) بشئ لثمة لثمة لانه في من يتي بشهادته شكل الحق وهو الرجل والمرأتان وعند الثلاثة يضمن ثمانية اربعة النصف عني (قوله ضمن ربه) لانه بقاء رجل والمرأتين ثلثة اربعة الحق النصف بالرجل والربع بالمرأة زيلبي (قوله أي الرجل) وقع في النصف التي كتب عليها السيد انجوى أي زجال فلهذا فالصوابه الرجل (قوله وعلى النسوة النصف) لانهن وان كثرن لا يقرن الا مقام رجل واحد ولا مقام ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فصار كما اذا شهد بذلك رجال ثم رجعوا فيكون انحصار عليهم سدا وعدم الاعتداد بكثرته عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرته عند الاجتماع مع الرجال الأتري ان كل اثنين منهن في الميراث يقومان مقام

وقال الشافعي لا ينعنان وفي مبسوط
شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود
مبسا فله ان ينعنهما هذا الحكم قض
المدعي العين اولا (فان رجع
أحدهما ضمن النصف والعين ثانيا
في من الشهود الا ان رجعا هذا
هو الاصل في الباب (فان شهد ثلاثة
ورجع واحد لم يضمن) ارجع شيئا
ورجع آخر (ورجع آخر) من هذه الشهود
(ثانيا) أي الرابعان (النصف وان
شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة
ضمنت الربع من المال (فان رجعتا
ضمننا النصف وان شهد رجل
وشتر نسوة فرجعت ثمان) نسوة
(لم يضمن) أي الرابعات (فان
رجعت أخرى ولم يبق ثلث المال ضمن)
رجعت أخرى والنسوة الثلث (رابعه فان
أي الرابعات التبع (فالمعزم
رجعوا) أي الرجل والنساء (فالمعزم
بالاداس) على الرجل والاداس لان كل
وعلى النسوة حصة اداس لان كل
امرأتين تقوم مقام رجل واحد ولا
على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف (وان شهد رجلان عليه
اوليا

ابن واحد عند الاختلاط وعند انفراذهن لا يراى لمن على الثلثين وان كثر وان رجح النسوة العشر
دون الرجل كان عليهن النصف اتفاقا وكذا اذا رجح الرجل وحده: ان شهد رجلان وامرأة فشهدوا
بالنصفان عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض الشاهد بل هي ولو شهد رجل
وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندها على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعندها انهما عليهن
ثلاثة الا حاس ولو رجل وامرأة فله النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعندها عليهما اربعة
الغفار وقوله ولو رجل وامرأة أى ولو رجح رجل وامرأة (قوله بئنا) قيد به لانها لو شهدا عليها
بقبض المهر او بعضه ثم رجعا بعد القضاء ضمنها لها لانها انما عليها المهر قليلا كان او كثيرا بغير
وتدين (قوله بقدر مهر مثلها الخ) وكذا لو شهدا بأقل من مهر المثل لا ضمان النقصان وفي المتظومة
وشرحا ضمان النقصان عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية وشرحا لا ضمان وهو المعتقد في
المذهب بغير لان منافع الفسخ غير مقومة عند الاتفاق اذا تضمنت بدعي المائة وانما تضمن
وتقوم بالتكليف لضرورة قايمة بخلاف الأصل ان الشهود به اذا لم يكن مالا كالقبض والنكاح
بأن شهدا بالقبض أو القبض ثم رجعا لا يضمن الشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان الما لان كان
الاتلاف بعوض بعده فلا ضمان عليهم وان بعوض لا بعده لا يضمن بقدر العوض وبغير الزيادة
لمحلوه ان العوض (قوله لم يضمن) لان الاتلاف بعوض يقابله كالاتلاف (قوله ضمنها) أى اى زيادة
للزواج لانها انما على الزوج قدر الزاوية بلا عوض (قوله فيما اذا دعت المرأة) وفي عكسه لا ضمان
مطلقا سواء كان المسمى قدر مهر المثل أو لم يكن بأن كان أكثر منه أو أقل جوى (قوله ولم يضمن في البيع
الخ) قبل البيع فقط لانها لو شهدا مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين
فانهما يضمنان الثمن وان كان جله واحدة وجبت القيمة ولو شهدا بالبيع والاتلاف معا فلا ضمان بغير
وزيل (قوله ثبت في ضمان) أى ما نقص لانها انما على بلا عوض واعلم ان الفعل وهو ضمان من
قول الشارع يضمنان وفيه في النسخة التي كتب عليها المجوى مجردا عن علامة التثنية بصفة الافراد فهذا
قال والفعل مبني على اسم فاعله (قوله هذا اذا كان المدعى مشتريا) بأن شهدا على البائع ببيع عبده
بما فيه وهو باوى مائتين ثم رجعا ضمن المائة لانه اتلاف بغير عوض ولو كان يمثل قيمته أو أكثر لم يضمن
وعكس ذلك الشراء فيضمنان ما زاد ما نقص وعلى هذا فقول الشارع اما اذا كان ما تعاقد به ضمان أى
نفسنا وانما يضمنان ما زاد للثمنى لكن لا محل لقوله اضافا لم جوى ولو قال المصنف كافى التور
وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع او زاد لكان أولى (قوله وفيه خيار البائع) أى ومنعت
المدة لاستيفاء حكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع اما اذا أجازنا خيارا أو فسخه في المدة
فلا ضمان كذا في الجبر بالمعنى والرادا نهما اذا شهدا عليه بالبيع بشرط الخيار له ففسخي بهما ثم رجعا عن
الشهادتين لا يضمنان النقصان الا اذا اتفقت بعد التحيل بدون فسخ او اجازة وترتب على تضمينهما
النقصان بعدا نفسا مع ذلك اربع كونه متمكنا من الفسخ ما ساقى عن الزيل على الاشكال وجوابه
ولو شهدا على البائع بالبيع بألفين الى سنة وقيمتها ألف فان شاخصن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ
المشتري بألفين الى سنة واما ما اختار برى الا سحر بغيره نزاهة المعتبر فان اختار الشهود جوابا لما
على المشتري ويصدقون بالفضل ونظامه في منع المضار فان قبل البيع بشرط الخيار للبائع لا يربى ملك
البائع من المبيع وقد كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه ببيع البيع في الدعوى لم يفعل فتدروى
بالبيع فوجب ان لا يضمنه شيئا فلما السبب الموجب زوال الملك هو البيع المشهود به وانما حره
وهو زوال الملك ولذا يستحق المشتري المبيع بزيادة عند النفاذ فكان الاتلاف حاصل لا بشهادتهما
فيضمنان لان البائع كان متمكنا من البيع فلا يملكه ان يتصرف بجم الخيارات لانه يعتبر كالقربى ببيع نتناقص
كلامه عند الناس فيكون كذا عندهم فيتموه حذر من ذلك زيل (قوله قبل الوفاء) واعلموا تور

بئنا. قد مر منها اور. جها. اربنا
وان زاد عليه. أى على مهر المثل
ضمنها. أى الزيادة للزوج فيما
اذا دعت المرأة النكاح والرجل باحد
ولم يضمن في البيع الامانة من
قصة المبيع. فيضمنان هذا
اذا كان المدعى مشتريا اما اذا كان
بائعاً فلا يضمنان أيضاً ولا فرق بين
ان يكون البيع بائناً او فسخاً والبايع
وفي الخلاف. احياناً يهدى رجل
انه على امرأته (قبل الوفاء) ثم رجعا

لكان أولى يشغل المستثنين وليفهم أكثر الاشهاد بالاولى بحر (قوله وعند محمد في التماس الخ)
 لان الفروع قاموا مقام الأصول في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فصار كأنهم حضروا بأنفسهم
 فشهدوا ثم رجعوا ولا في خيفة وأى يوسف ان الموجود من الأصول شهادة في غير مجلس القضاء
 والشهادة في غير مجلسه لا تكون سبب الاتلاف ولا تقول ان الفروع ثابتون من باب في نقل شهادتهم
 الى مجلس القضاء فانهم بعد الاشهاد لم ينعزلوا عن اداء الشهادة كان عليهم الا اذا ادعاهم المدعى اليه
 ولو كانوا ثابتين عن الأصول لما كان لهم ذلك بعد التمسك ولكنهم يشهدون على ما تمهلوا ولا يلى مفصل
 من كلام الزبلي ان الخلاف مبنى على ان الاشهاد على الشهادة ثابته وتوكيل عند محمد وعندهما تحصيل
 حقائق البصر وجرى عليه بعضهم كالمجوى من انه ثابته وتوكيل عندهما وعند مفصل سواء العكس
 (قوله ضمن الفروع فقط) دون الأصول لان الاتلاف حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القضاء وهي
 من الفروع مباشرة من كل وجه والأصول مبيون للقبض من وجوه قد عرف ان المبشر والتسليم اذا
 اجتماعهما متعديان سكان النعمان على المبشر زبلي (قوله وعند محمد لا ينعزلون عليه بالخير ارجح)
 لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عين شهادتهم وبشهادة الأصول من حيث ان
 الفروع عين شهادتهم ولا يجمع بينهما في التضمن بل يجعل كل فرع كالتفرع لان جهة شهادتهم
 متغايرة فان شهادة الأصول على أصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الأصول ثم أى فرق بين أدى
 لا يرجع على صاحبه لان صكلا عن بنيانه زبلي قال القديس قلت فعل هذا الفروع حينئذ
 مفذرون ولا علم بحال الأصول فكان ينبغي ان لا ينعزلوا الا اذا علموا انهم غير عتق وشهدوا
 ثم رجعوا اما ان لم يعلموا فاعلموا شهادتهم ثم رجع الأصول فرجعوا لعلم فلا ينعزل النعمان والتفتيح
 ان يقال ان اعترفوا بعلم التفصيل ورجعوا بناء على ذلك فيضمنون وان قالوا رجعت الأصول لانهم
 رجعوا عما جاوزوا فلا جوى (قوله ولا ينعزلون) أى بعد الحكم بشهادتهم لان بعض من الحكم
 لا ينعزل بقوله ولا يلزمهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على غيرهم بانهم كذبوا عني (قوله)
 وعندهما لا يضمن) لانه انى على الشهود تيرافصار كشود الاحسان وله ان التركة اعمال للشهادة
 اذا القاضى لا يعمل بها الا بالتركية فصارت في معنى علمه العلة بخلاف شهود الاحسان لا ينعزلوا بعض
 والخلاف فيما اذا قالوا تصدنا واعلنا أنهم عبيد ومع ذلك تركناهم اما اذا قال المزكى انحطت فيها فلا ضمان
 اجابا بحر (قوله لا شهود الاحسان الخ) ففي كلام المصنف لم ينعزلوا شهود (قوله والشروط) عطف
 على الاحسان عطف عام على خاص اذا الاحسان شرط لتوقف وجوب المجد عليه بلا عطفه تأخير
 ولا فضا وأراد من الشرط ما ليس به فعل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والنعمان على
 شهود الانبعا بحرقه قال والشرط عند الأصوليين ما يتوقف عليه وليس بمؤثر في الحكم ولا بغض اليه
 والعلة المؤثرة في الحكم والسبب المؤثر في الحكم فلا تأثر والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود
 متوقفا عليه (قوله فلا ضمان على شهود الجمين) أى التعليق لان الجمين هو السبب والتلف انما يضاف
 لمن أئتمت له ببدون الشرط هي (قوله وقال زفر على الفرقيين) لان التلف حصل بشهادة الفرقيين
 جميعا فان شهود الجمين شهود العلة اذا تلفها عما حصل بالاتفاق وهم الذين أئتمروا بالتعليق بالشرط كان
 ما لنا فنعزل شهود الشرط أصناف التلف الى علة لا الى والى المانع زبلي ودر (قوله احتلف المشايخ)
 والصحيح أنهم لا يضمنون بحال عني

وعند محمد في الثانية يضمن الأصول
 (ولو رجع الأصول والفروع ضمن
 الفروع فقط) دون الأصول عندهما
 وعند محمد لا ينعزلون عليه بالخير ارجح
 ضمن الأصول وان شاع في الفروع
 (ولا ينعزلون في قول الفروع) مطلقا
 سواء قال الفروع (كتب الأصول
 لو غلطوا في شهادتهم) وضمن التركي
 ما رجعوا من التركة عند أى ضيقه
 (مراجع) من (شهود)
 وعندهما لا يضمن
 الزنا وشهود الجمين لا شهود الاحسان
 والشرط أى اذا شهدوا لصدان دخلت
 باليمين أى لا تأمل اعمال لصدان بوجود
 الادار فأتى حرقه شاهدان على شهود
 الشرط ثم رجعوا فالنعمان على شهود
 الجمين وقال زفر على الفرقيين ولو
 رجع شهود الشرط لم ينعزلوا
 المشايخ والمناظر في الاحسان
 (كتاب الوكالة)
 التماس بين الشهادة ولو كاذبة ان كلاً
 منهما من باب الولاية على الغير

(كتاب الوكالة) *
 قال في مسائل شتى من آخر هذا الكتاب لوله ولكل بيع هذا فكت صار وكلا لان كونه دليل

بالاستقراض ان اضافته الى الموكل كان لئلا يكون كافي الجهر عن الحسية ويصح التوكيل
 بالاقتراض ويقضي الفرض بان يقول رجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه سمح كافي الجهر عن الحسية
 (قوله وهو اقامة الغير الخ) وان سألته تبليغ الكلام الى الغير لا بد له في التصرف كما ان رويته
 الجهر فان ما للغير من التوكيل والارسال فان الاذن والامر تركل فلت رسول ان يقول ارسلك
 او كرسلا لاني في كذا وقد جعل منه ان يلقى في باب حسان رويته امر له بقبضه من النهاية بعد
 التوكيل وهو الموقوف على المانع اذا لفرق بين افضل كذا وامرك بكذا الخ (قوله في التصرف) أي
 الجواز المعلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما ثبت اذ التصرفات وهما المحققات كالاقبال والملك الخ
 بحر (قوله فلا يصح تركل الصبي الذي لا يعقل) مطلقا ما لا يبي عقل جسم عنه التوكيل لانه
 كقول الله ما انشاركم في قضاكم ولا تبيع فلا يصح وما تردد بين النفع والضرر كبيع حيا كان
 اذن له في التجارة والا يوقف على اجازة وليه واسلم ان يوكل المردم موقوف اذ اسلم فله ان يملكه اقل عند
 وقالا فانما جوى ولا يصح تركل عبد محجور ومجروح وانا وما كانا بنور (قوله من عقل العقيد)
 بان يعرف ان الشراء والمبيع سالبو صرف الفين الماحض من الدين ويقتضي ذلك ثبوت احكام
 والبيع والفرز عني قال شيخنا وفيه ان الكلام في صحة التوكيل لاني جهة بيع التوكيل ويبقى ان
 التوكيل مبيع المعلق على البيع لقين العاقل فلا حاجة الى اشتراط عقله لقرا ما حاش من
 العبر ومفاتيح هذه التفسير المصنف كافي الجهر وسببه يعقوب باشا (قوله بكل ما يصدق الخ) بان
 لضابط الموكل فيه وليس حدا فلا يرد عليه ان المسلم لا يبيع ائمه وعكس تركل الذي والذي لا يوكل
 مباح فيه خبر وهو عليه بحر قال ولولا ان المصنف بكل ما يشره لكان لولي لشمل العبد وغيره الخ
 أي لشمل مال وملكه بالخصوصة ونحوها كالقبض مما تعتد فيه (قوله بقبضه) أي لنفسه فلا يرد
 ان التوكيل بقبضه ولا يوكل لكن يرد عليه ان الابواب لم يملك ان شره مال ولدها الصغير
 ولا يملك ان التوكيل به كافي الجهر من السراج وفي الدين قيل ان خصمائه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم
 منه في تسليم اوردونه لا تخالفه بين ما في السراج والدين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك عك
 مال ولده بالتوكيل بشر انه أي قصد اموال التبر انما ملكه لكونه في ضمن التوكيل بقبضه
 الشراء من وكله بالبيع انتهى بان قال الاب لا يخصص ولكنك يبيع عبداني مني (قوله قين هذا على
 قولنا) اسم الاشارة عائدا الى ما ذكره قوله من يملكه (قوله حتى يجوز عنده تركل المسلم اسي الخ)
 والتوكيل ببيع الا بقبضه صحيح ولا يملك سيده (قوله وقيل المراد به الخ) يعني حيث يكون المصنف
 جاريا في قول الكل جوى (قوله أي الدعوى) في انتصار الشارع على نص الخصومة بالدعوى
 قصور ولا بهم قصر التوكيل بالخصوصة على ما لنا كان من طرف الطالب فلما أتى على اطلاقه
 متناولا ما اذا كان التوكيل من طرف الطالب والمطلوب لكان اولى بولده ان يخصصه في الجوهرة
 بقوله وهي الدعوى العينية او الجواهر الصريحة وفي منية المتروك وملكه بالخصوصة لا عليه ان يثبت
 مالوكي فلما اراد الدعوى عليه المدعي لم يسمع وانما ثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يخصص عليه ولو خصان
 وكما علم لانهم يتنضم الامر بالاداء لولا ان يثبت جهر عن التجارة ولا يملك من التوكيل بقبضه على وكالة
 من غير خصم حاضر ووضعي بها صح لاه قضاء في مختلف فيه تجاريا صاعن القية (قوله في الحقوق)
 ولو حدا او قصدا سأي ولو كان الحق الموكل فيه اثبات حد او قصاص جوى حال اختياره له دون
 اطلاقه مؤاخاة قد ذكر في التبيين ان التوكيل باثبات حد او زنا والشراء لا يبيع انما انتهى وعارته
 ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحد القذف والبرقة باقامة البينة طاهات وثبت الحق فمؤول
 استيفائه ثم قال والتوكيل باثبات حد او زنا والشراء لا يبيع انما طاهات لاحق لاحد فيه وانما سلام البينة
 على وجه المحبة فانما كان اجنبيا عنه لا يجوز تركله بها انتهى ثم رأيت بخط شيخنا عن فتاوى فاني خان

وندر اقامة ر. مقامه في التصرف
 من يملكه فلا يصح تركل الصبي
 الذي لا يعقل والجنون انا كان
 الوكيل من العقل او لوصيا
 او عبد محجور أي مع التوكيل
 او عبد محجور نفسه كالبص
 (بكل ما يصدق الخ) بان
 وان شره مال ولا يملكه والدية
 والمباح والمصلح والاستجارة والدية
 بل هذا على قولنا وما على تركل
 أي حصة ما يشره ان يكون التوكيل
 حاصل على الموكل فليس شره
 الموكل ما يملكه لا يشره فليس شره
 حتى يشره تركل الموكل الذي
 شره ائمه والتجديد وتركل المرد
 المالك في البيع وقيل المراد به
 ان يكون مأكلا لا يشره
 اصل التصرف وان امتنع بمرض
 وبيع ائمه تركل الموكل الذي
 وانما يشره تركل الموكل الذي
 التوكيل بالخصوصة أي الدعوى
 والجواب (في المحقق)

ما به رجل وكل رجلا نبات السرقة ان كان الموكل يرد القطع كان باطلا وان كان يرد المال فهو
مقبول وهو كالموكل بالسرقة ومنه ان يحلف السارق بقوله القاضي ترد المال والقطع ان قال اريد
المال حله وان قال اريد القطع لا يحلف الخ (قوله برضى الخصم) طالبا وصلا ولم يرض له الرجوع
ما لم يسمع القاضي الدعوى بصر (قوله بلزمته التوكيل بلا رضا) أى يكون التوكيل من المريض
الذى له ماذ كر لا زملدون رضى الخصم جوى وقبه اعيا الى ما سياتى فى كلام الشارع من ان الصبي
ان الخلاف فى القرم ووجه لزوم التوكيل بلا رضا على رضى الخصم اذا جحد من مرض ونحو ما
جواب خصمه حيث جحد غير مستحق عليه (قوله وان كان لا يزيد الركوب رضا) فى الاصح كذا فى النعمى
وهو مخالفا لما فى البرازية حيث قال اوزيرى من لو ركب فى الصبح ووجه الخلافه ماذ كر السدا الجوى
حيث قال وظاهر ما نه لوم بزمه الركوب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يمتثل ان لو كان المراد
بالصبح ما قبل العايد ولا يتعين اذ يتحمل ان اراد به ما قبل الاصبح وعليه فلا تخالف الا ترى ان
العناية فى بحث الاختلاف بين الرازى والكزنى فيما اذا اختلفت زمان فى المهر فانهما لا يضافان عند
الرازى الا فى وجه واحد وهو ما ظالم يكن مهرا مثل شاهد لا احدهما وعند الكزنى يضافان فى الوجه
كلها أى فيما اذا شهد مهر المثل له او لا ولم يشهدوا احدهما واختلفت احوال المدايق الترجيع فى
النهاية ذكر ان قول الرازى اصح وغيره من الشارعين ذكر ان قول الكزنى هو الصحيح فقال فى العناية ان
ارادوا قسوم هو الصبح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام وان ارادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله فى
النهاية الخ (قوله وعندهما يصح الخ) لانه تصرف فى خالص حقه لتوكيله بالقبض وله ان الجواب مستقيم
عليه والناس متفاوتون فى الخصوصية فلو قلنا بلزومه بلزماه لتصرفه عليه (تتمه) قال عبد الله بن
جعفر كان على لا يحضر المحضومة وكان اذا خوص فى شئ وكل عقلا قال فى النهاية وانما كان مختار عقله
لانه كان ذكرا حاضرا الجواب حتى حكى ان عقلا استقله وما معه عنه فقال على سبيل الدعاء واحد
الثلاثة اجماع فقال عقيل امانا وعزك فما قلنا ادهشنا (قوله او فاشاعة السفر) ومن الاعذار
ان لا يكون لوكيل قد روى البيان فى الخصوصية بنفسه فان القاضي يقبل منه التوكيل كإثباته بغير
ولا يتوقف رضى خصمه واعل ان الخلاف بين الامام وصاحبه فى اشتراط رضا الخصم وعدمه معقد
عنا اذا لم يكن الموكل حاضرا لمجلس القضاء كإثباته بغيره انما لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم عند
أبى حنيفة لمن لا عذره اذا لم يكن الموكل حاضرا لمجلس القضاء مع الوكيل انتهى (قوله او مريد السفر)
ومن الاعذار المحض من المدعى عليها اذا كان المحكم فى المسجد بل هو مفيد بما اذا كان الطالب
لا يرضى بالآخر وامام حاضرا الطالبة فهو عذر مطلقا والنفاس كالحض بغير عن زناة المقتنين ومن
الاعذار ايضا المحض ان كان من غير القاضي الذى ترافعه اليه واعل ان ارادة السفر امر مط فلا بد من
تقديم الخصم أو تخلف القاضي أو ينظر القاضي الى هدته أو سال من رفضته أو ينصفه عن حاله
فى السجوى عن المناقح (قوله او عذرة) فيه اشارة الى ان الطالب ليس له محاصرة زوجها ولكن
لا يتمتع الزوج من الخصوصية مع وكيل امراته أو معها بغير عن زناة المقتنين (قوله أى صغى التوكيل
بغير رضا الخصم مطلقا) أى سواء كانت المفسدة معذرة باحدا الاعذار المتقدمة وهى المرض والسفر
ونحوهما لم يكن فنقول السيد الجوى ليس فى كلامه تقصيل سابق ولا لاحق بقابله هذا المطلق غير
مسل ولا مخالفا لما كونه عذرة فان كانت من باب الاشراف فالقول لما بكر او شيئا له الظاهر من حالها
وفى الاوساط القول قولها ولو كروى الاسفل لا يقبل قولها الى وجهه من الخروج لها لاجل ما يدعى فيه ما لم
يكتران خروج لغير حاجه بغير عن البرازية (قوله وهى التى لا يراها الخ) ما عودت لقعن المحذور بغير
الحاضر تدعى لغير حاجه فى ناحية البيت والتقدير لزوم البناء الجوى ومعنى المفسدة مرفا ماذ كر الشارع
(قوله بغير النافى امين الخ) فى البر عن زناة المقتنين بغيرها بالنافى احد دل بغيرها احدهم

برضى الخصم الا ان يكون الموكل
مريضا بحيث لا يستطيع ان
يعنى على قدمه الى مجلس القضاء
ولو لم يكن ركوب الدابة والكل على
على ايدى الناس بلزم منه التوكيل
بلا رضا وان كان لا يزيد الركوب
رضا فى الاصح هذا عندنا بغير رضى الخصم
وعندهما يصح بغير رضى الخصم
وهو قول الشارعين ان الخلاف فى القرم
فى الصفة والصحيح قولهما والتصرف
وفى النهاية الصبح الا ان يرضى
وعليه سئل فعلى القاضي ان يرضى
رداه (ارادنا بامد السفر او مريد
السفر) وقول ما به يتصل ولا يرد
السفر بل يحلف القاضي وهو اختيار
المختصاف وقيل لا يحلف بل ينظر الى
حاله فان كان عند هذه السرقة بلزومه
التوكيل والا (ارعدت) أى صغى
لها التوكيل لا يرضى الخصم مطلقا
وهى التى لا يراها غير الزوج ومسور
ولم يجزى عنها بالزوجين عليها
انما كذا فان وجهه الجواب
عيسى المريض بغير رضى امها
او مولى المريض بغير رضى نجات ان
بغير رضى امها فانها مراض نجات ان
نفسه هـ عايبا الى ان نكاح
او ينكح

مختلفة التسمية ومن رجوعهم ينادي ان يقال ما جعله الشارع واثر على قولنا لا شافى نفسه العيني
فلا تفتقر الثلاثة ونفسه وعندنا لا تدعى في القود وان غالب الموكل الا رواية عن احمد وقولنا عن الشافعي
انتهى (قوله فيما يضيفه الخ) اي لا بد من ائتمنه اليه لئلا تدعى الموكل وليس المراد بظاهر العبارة
من اليد - يضيفه وقد لا يضعه فان اضافه الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضافه الى موكله تتعلق بالموكل
كما هو مبين ان تلك شريعتنا التي اخذها الربانية وكل شره العبد الى مالكه فقال لا يبيع
هذا العبد من امره فباعه من الموكل وقال لو وكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا يرجع
اليه العهدة ويصرفها والجميع ان الوكيل حبر فضولي او توقف العقد على اجازة الموكل بحرف
على العلامة فمدعى عبارة ابن الميثاق حذف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل لا بالوكيل انتهى
فردده "نه سائر نزول وليس مراده انه وكيل يتعلق الحقوق بموكله حتى يعمهم منه ان الوكيل بالبيع
قسمان بل الوكيل ظاهر اما ان يصفه فلو كانه وكيل بالموكل او ماله وكيل حقيقة وحكما
فالمحقق يتعلق به ولا يتأثر ذلك ما في الارزبة ثم قال لا بد كراهه بعد ان كان فضوليا يرجع الى الحقوق اليه
او لا يوافق الا اجازة الا حقه كاثباته السابقة فقتضاه انهم اهدت على ان يصفه وهو يتأثر ما سبق جوى
بشعره أي ساقى وله في البعده الصحيح ان الوكيل يصفه لاسباب يتوقف العقد على ائتمه الموكل لان
المتبادر منه انه اذا اجاز بعهده رجعت اليه الحقوق للموكل ثم قال اي المقدس وقد يفرق بين هذا وبين
العصوي لاسبابه لانه امر غير ما يشرع قد لا يتكفل على عدم رضاه بل حقوق العهدة حذف الفصولي
استدما منه رضى اذا اجاز بعهده ان تلقى العهدة انتهى واقول ما احاب به المقدس عن ابن ملك بضم
سلمه ما ذكر في البعده وسمعه في التتوير من ان الوكيل يصف في الشراء ونحوه لا بد وان يصف العقد الى
معه لا كمن في الدرعيل كازم من ملك وامر ببعثه وايده مولى السكال يكتفي بالاضافة الى نفسه ورد
عن التتوير بوجهه قوله لا يذيقه ما فيه انتهى ووجه التأييد تعبير السكال يكتفي فهو صريح في ان
اضافه العقد الى نفسه ليس لازم خلاط من غير ملاذ وجنح فيه ما ذكره ابن ملك وسقط ما عترض به
في البعده عليه وما في الخلاصة والمزنية لا يتأثر جوار الاضافه الى كل منهما وان كان الزوم على الموكل
فيما اذا لم يصف الوكيل العقد الى نفسه بالاضافة الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في
اثر على من باب الوكالة بالبيع والشراء التتوير بعد لم يوصف الاضافه الى الموكل في الشراء ونحوه العقد الى
نفسه حيث ذكر في شرح قول المصنف ولو كانه شرائه من يمينه لا يشترط له نفسه ما قصد خلاف ما ذكره
ان يزوجه امره بعينه حيث جاز له ان يترجمه الى الكاح الذي اتى به الوكيل جردا داخل تحت امره لان
الداخل تحت الوكالة سكاك مضاف الى الموكل وفي الوكالة الشراء الداخل فيها شرائه مطلق غير مقيد
بالاضافة الى احد فكل شئ اتى به لا يكون مخالفا له فهذا من الزيلعي مخرج فجاد برمان الملك واعلم ان
قول الزيلعي وفي الوكالة الشراء الداخل فيها شرائه مطلق الخ مخرج في ان الوكيل اذا اضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفا له ويلزم العقد لا يتوقف على ائتمنه خلافا لما سبق من الخلاصة والربانية (قوله
تعلق بالوكيل) حذف نزول لانه يضيفه للعقد الى موكله ويحذف الكاح لانه لا بد فيه من ذكر
الموكل واسدال هذه اليه حتى ولو اتفق فيكون المتتري رسولا او وكيله القول للمشتري واليمنية على
البائع بحرف وفيه عن انرا من مات الوكيل عن وصي تتصل الحقوق الى وصيه وان لم يكن له وصي نصب
الحاكم وصيا وتبطل الحقوق للموكل ولو وكل بغير ان وصي فباع بحضرة الوكيل الاول حاز والعهدة على
الوكيل الثاني بشرط يباعن الخلاصة (قوله ان ليس بمجذورا) عبدا كان المجبور او مملوكا اذا عقد بغير
الوكالة تتعلق الحقوق بالوكيل اذ بعض من اجبور انرا العهدة بعد دورا لهية ونحوه مولى العبد
كما في نزول واليه انتهى ثم العبد اذا اعتق نزعته تلك العهدة والعبي اذا لم يزل له وقوله ان لم يزل
عبد ولا يترالى ان العبد ونصى المأذون له ما نه اتى بهما المحقق وتترهما العهدة وظاهر كلام المصنف

(فما يضيفه الوكيل الى نفسه
كالباع والجار والصله اقرار
تتعلق بالوكيل ان لم يكن مجبوراً
لا بالموكل)

ان العهد على المأذون معلف وفصل في الذميرة بان يكون وكلا بالسمو بالعهد عليه سواماع فمن
 حال او مؤجل ومن ان يكون وكلا بالشرع ان كان بمن مؤجل فهو على المؤكل لانه في معنى الكفالة
 وان كان بمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن جوى وفيه اشارة الى ما ساعدنا به على من افترق
 وفي الجهر ما انزل به على من الا بصاح اذا امر ان يشتري القدر او القدر كله وان امر بشراء شيء
 كان ما اشتراه دون الامر غنا فله في الذميرة (قوله وقال في معنى بغيره) وبه قال مالك
 واحمد لان الحقوق تتبع الحكم والوكيل ليس باصل فيه فلا يكون اصلا في اقرار كازول والوكيل
 بالتكليف ولنا ان الوكيل اصل في العقد بدليل استعانة من اصابته الى المؤكل ولو كان ضميرا كما زعموا
 استغنى وانما جعل نائبيا في الحكم للضرورة كيلا يطل مقصود المؤكل ولا ضرورة في حق المحقق ولا ان
 العاقد الا انما يعتمد رجوع الحق اليه فلو لم يرجع لتضرر على نفسه كون المؤكل معلفا ومن لا يضرر على
 مطالبته عني وزيل (قوله كسليم المبيع) في حق الوكيل الثمن والا ولو نهاه عن تسليمه حتى يبيعه
 كان باطلا كما انقضى وبه في البراءة بما اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو في يد المؤكل وعلى من دفع
 قبل قبض ثمنه لذلك اما لو نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن لم يضره حتى يقبض الثمن من المشتري
 ثم يقول بطل بهذا الدرهم التي قبضت منه وذهب المبيع الى الدلال فتساع في يده ضمن في اشارة
 كما لو قال بعه وسلمته من رجل لا عرفه وضاع الثمن ضمن على القاضي لا بد له انك التسليم قبل قبض
 ثمنه والحكم صحيح والماله لا المراه التي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح ثم لم يقل الثمن عن التسليم
 فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى وهذا المسئلة في الفسخ مسألة الغنية انتهى فلو تراءى العاقدان
 لا عليك التسليم من لا عرفه لا معلما نعم التحليل ايضا جوى واقول لم يضره ولو كان في الغنية من
 بطلان الثمن عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه مع ان المبيع من المشتري يضر بتسليم الثمن الا لا حيث
 كان الثمن حالا ولا ذلك بقوله من حق البائع فيه اما المشتري فقد من حقه في المبيع بمجرد
 العقد لان الثمن لا ينعى بالتعدي حتى لو تضيف العقدان درهم معينه كان له ان يقدر غيرها فالماهران
 عاقب القصة من بطلان الثمن عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ضعف (قوله وفي الثمن) وبيع امره
 وكيل البيع قبل قبض الثمن وجوز له على الاملا والمعاقل والادون واطاها ونأجله عنه وهو من
 خلافه لا في يوسف ولا في البائع الثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولو تعذر على المتعدي لانه مبرع
 بخلاف الدلال والسمار والبيع لانهم يعملون بأمر تدعى البراءة (قوله وان رجوع الخ) ثم لم يفسد
 الا في ما اذا كان الوكيل باعوا قبض الثمن ثم استحق المبيع من المشتري يرجع بائنه على الوكيل
 سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى المؤكل وهو يرجع على موكله الثانية اذا كان مشتركا في حق
 المبيع من يده فانه يرجع بائنه على البائع دون موكله جرطان فله في هذا يكون المبرع مترك
 من مصدر الضائع وانفعول جرى (قوله والمالك ثبت لمؤكل) جواب عن سؤال من قد يضره
 اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى الوكيل يعني ان يفتي بقره اذا اشتراه ولو كاله لا شراء
 ان يقرب اخاف فاجاب عنه بقوله والمالك ثبت لمؤكل اي انه في ابتداء الامر خذ منه معنى ان
 الوكيل اصل في حق العقد لكن في حق ان يكتفله المؤكل فيقبض له من ثمن كون اصله في كاله لا
 ثبت او يصفه فكان المولى ثبت للمالك لانه في قبضه عده واسطاد حقه فكذا ان كان
 ثبت للمالك ابتداء فاما اشتراه وكيله حله فله في حق وقال الحق وهذه طريقة الى طهر التماس وبذل
 في البصر انه اصح (قوله قال ان الحسن الكرخي الخ) قال الحسن وعلى طره هذا كرخي لا حق اي صادفه
 ثبت للمؤكل ملك غير مقرر وداله يدس كاحه اذا اشترى زوجته ولو كاله فلا ترفع الا اختلاف
 لا الوجوب تلك والساد المنة المستقر ولهذا اذا اشترى او وكيل قريب موكله حتى علموه بفسد
 نكاحه اذا اشترى زوجته موكله (قوله وفيما يضيفه الى المولى الخ) اي لا يستغنى عن اصابته الى موكله

وقال الشافعي يعلق بالوكيل قوله
 ويحقق صدره حرمه ما في كالم
 فيما ابا عهنا بسان
 المبيع (وقبضه) وما اشترى
 لا سوق (فجاءت) (وخرج
 (ومضى ثمن) فباعت (والمع
 لا لا اشتري ولو لم يصب في المبيع
 ولو لم يثبت كوكيل ان ما
 لا لا يثبت (حتى لا يثبت قريب
 الوكيل ثمنه) وقال لا يثبت
 الا كثر يثبت للوكيل ما حره
 اولا ثم يتبع الى الوكيل
 (او) كوكيل فيما يبيع له الوكيل

حتى لو اساقفه الى نفسه كان الكساح له فصار كالرسول وفي الميزانية الوكيل بالطلاق والفساق اذا اخرج
الكلام عن عرج الرسالة بان قال ان فلانا امر في ان اطلق او استق يتخذ على الموكل ولو اخرج الوكيل
الكلام في الكساح والطلاق عن عرج الوكالة بان اذاعه الى نفسه مع الا في الكساح اذا كان الوكيل مع
طرف الزوج لان ذمة الوكيل فاعله لا تخرج في الوكيل ولا بالكساح من جانبها واخرج الكلام عن عرج
الوكالة لا يصير مخالفا لاضافته الى المرأة معنى لان صحة الكساح بملك البضع وذلك لما فكاه قال ملكك
بضع موكلتي وكذا في الطلاق والساق الاضافة الى الموكل معنى لانه يملك الزوجية وملك الوكيل
دعى هذه معنى الاضافة الى الموكل يختلف في وكيل الكساح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما
عاه على وجه المحرار فصور عدمه وذكر في القصة قوبس في اذ كان وكيل الطلاق أنت طالق متى يصير
وليس المراد ان الطلاق والساق بعه بمجرد قوله ان فلانا امر في ان اطلق او استق بل لا بد من الاذاع
معاط الى موكله فبعد اخرج الكلام عن عرج الرسالة او ان نفسه اذا اخرج الكلام عن عرج الوكالة (قوله
كالكساح) كذا التعلق بمال والخدمة وامه والصدق والاعارة والابداع واقرض
والشركة والمصارعة والتوكيل بالبيع وما ذكره في اخرجها عن المداينة ان التوكيل بالاستقراض
بالدلى حتى لا يثبت الملك للموكل لان الرسالة فيه اسرى مخالفا لما قدمناه عنه معز بالثامنة من ان
الوكيل بالاسفرا من ان نفسه اهل الموكل كان للموكل والا كان للموكل انتهى (قوله والصلى على
انتكاح) قال الشيخ باكر في نفسه طرأه لا فرق في الصلح ان يكون عن اقرار او انتكاح في الاضافة
طان زيدا اذا ادعى على عمرو فوكيل عمرو وكذا على ان سأل على منه نادا قال زيد صاحب دعوى
الدار على عمرو بالماتوقيل الوكيل هذا الصلح بين الطرفين سواء من عن اقرار او انتكاح الا انه اذا كان
عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتعبد له بدل الصلح على الوكيل واذا كان
عن انتكاح فهو فداء يمين في حق المذنب عليه فالوكيل سفير عن من فلا ترجع اليه الحقوق سوى قلت
هذا المذنب ذكره الشيخ باكر وهو عبارة صدر التبرع به اعترضه في الضرر منه عزى زاده (قوله
نعلق بالموكل) وهو كمالها الكساح لا يفتى مهرها وبالخلق لا يفتى البذل وسبع معناه مهرها
وتعبد من معناه اوازوج كما في الضرر وانما حصلت الحقوق في هذه الاشياء للموكل لان الحكم فيها لا قبل
الفصل عن السبب لانه اسقاط فيلشى فلا تصور صدور من شخص وشوق حكم لغيره وكان سيرا
ليقرر الحكم بالنسب بخلاف البيع فان حكمه قبل الفصل كما في البيع فنيار (قوله ولشترى مع
الموكل عن الزوج) لان الموكل اجنى عن العقد وحقوقه لانها تعلق بالعقد على ما بنا ولهذا وصلت
المشترى من الوكيل انه لا يفتى للموكل عليه كان بارا ولو حصل له لاشي عليه لا وكيل كان حاشا (قوله يجوز
للمشترى ان يبيع الثمن اياه ولا يدفعه الى الوكيل من جهة ياتعه) وحاشا لا يقدري على المنع من
جميع الضمان (قوله ولا يطالبه الوكيل ناسيا) لوصول الثمن الى مقصده وهذا لو كان للمشترى دين على
الموكل مع المقاصة فخر بالعقد ولو كان له دين على المقاصة بدين الموزن دون دين الوكيل ولو كان
له دين على الوكيل فقط وقت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال
ابو يوسف لاسع المقاصة بدين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث
لا يراؤمته بل يجب عليه الدفع لاومي ناسيا لان اليتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تنبيعا
وبخلاف الوكيل في الصرف اذ صار في بعض الموكل بدل الصرف حيث حصل الصرف ولا يتعبد بقبضه
لان جوار الصرف تعلق بالقبض قبل الافتراق فحصل القبض فيه بمنزلة الاحتياض والفعل وهما
تصققا بالمعاين معنى وزيلي

كالنكاح والمهر والصلح عن دم عدو
(من انتكاحه معنى بالزوج فلا
اصل) كساحه والمهر لا جانب
اطالبه ونياسها ولشترى مع الزوج
(وكيها نياسها اذا باع الوكيل
من ارض) يمسى اذا باع الوكيل
بالبيع ثم طالب الموكل المشتري بان
يجوز لشترى ان يبيع ارض اياه
ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه مع
ولا يثاله) اي المشتري (الوكيل ناسيا
باب الوكالة بالبيع والشراء) *

الاصل فيها انها ان عمت أو علت أو جعلت جهالة بصرية وهي جهالة النوع المختص كعرس صحت
وان لم يكن الثمن وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت سوا من الثمن أو لم يكن وان متوسطة
صحة كدفع ثمن الثمن أو النوع كترك صحت والألا دروز يلى (قوله) انه تقدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع الخ) قل ثم ان يقول كان الشراء جالب للثمن لان البيع جالب للثمن
الثن الا ان يقال ان جالب المبيع أقوى من جالب الثمن لان الاصل في باب البيع المبيع جوى (قوله)
لان الشراء جالب للثمن الخ) اولان الشراء يتحقق بالوجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الا في الموجود
كأنى البصر معنى الشراء تارة يكون بالموجود الذى هو النقد وتارة يكون بالمعدوم وهو النسيئة بخلاف
البيع فانه انما يتحقق في الموجود انتهى عن بيع المعدوم واعلم ان التوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة
فعل بجمته لا يحمل على الاتركا في منة الفتوى (قوله هرورى) منسوب الى هراة مدينة بخراسان فخصت من
عثمان عيني (قوله) معنى شئنا (اولا) لا لم يلحق الاجمالة الصفة وهي مقصودة فيها لان معناها على
التوسعة لكونها استعانة في اشتراط بيان الوصف بعض المخرج وهو مدفوع بمجرها وان التوكيل بالشراء
يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كافى منة الفتوى وهو مستفاد سابق لان المطالبة
بأشمن من جملة حقوق العتد وقد نطقت بالصدق وهو التوكيل (قوله) لان البيع مقدم عليه) فبان
الاتمان بشرى الشئ (اولا) ثم يبيعه جوى (قوله) ثم اذا اشترى بثل قيمته الخ) وهذا يتناقض الامام
بخلاف التوكيل بالبيع حيث كان له البيع محال وكثر عنده خلافا لما وسأنى (قوله) معنى شئنا
لانه يتعذر الثمن بصر النوع معلوم سواء كان الثمن مخصص نوعا ولا ولو بين النوع كعبد حتى أوردى
معنى وان لم يمس غنما فلا قال ان معنى شئنا لو بين نوعا كان أولى وجعل المستغنى الدار كالعبد غنما فلا
في فتاويه حيث جعلها كالنوب (قوله) وبشراء نوب أو دابة الخ) لجهالة الفاحشة واذا اشترى التوكيل
وقع الشراء له مخرج ولو كله بشراء ثياب مع وشراء أثواب لان ثيابا يراى ايدا الجنس مفضول الى التوكيل
لدلالته على العموم لكونه جمع كتر بخلاف أثواب فلا يأتى البصر مقدس ولو كله بشراء أى نوب مع
براز به واعلم ان ما ذكره المقدسى من الناقصة مع صاحب البصر ليست من حيث القسوة في المحكمين
تسببوا ثواب تصريحه في البصر بالفرق بينهما بل من حيث انعكس المحكم فها جوى (قوله) يقع
على البرود وقته) ان بين قدره او دفع غنمه والالم يجر على الاتركا سابق في كلام الشارح وفي الوصية
بطعام يدخل كل مطعم ولو دوا مة حلالة كسكبين تنوير وشرحه (قوله) مطلقا) هذا الاطلاق
في مقابلة ما سأل من قوله وقبل ان كثرت الدراهم الخ) (قوله) والقياس ان يقع على كل مطعم لانه
اسم له وبه قالت الثلاثة وقيل العيني وعليه الفتوى قال الصدر الشهيد ليس مراد على ما قبله وفي كلامه
حذف ذكر كاز يلى بقوله وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفها ما ينصرف الى ما يمكن اكله
يعنى المهيأ للاكل كاللحم المطبوخ والخبز وشحمه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى
هنا ما نهرنى وقت المطالبة فترأيت المواقعة عليه للرحوم الشيخ شاهين رحمه الله تعالى بنى ان يقال
ما ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وغيره كصاحب الذخيرة رحمه الله تعالى من ان الفتوى على
ما ذكره بعض مشايخ ما وراء النهر مخالفة لشارف القاهرة فان الطعام عندهم الطيب بالمرق والخبز ينصرف
(قوله) وقيل ان كثرت الخ) والفرق العرفي يعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه الكبير من الدراهم
بريد المحبز بان كان عندهم ليعجزا به ان يشتري المحبز يلى وفي الدرر وفي مقتدوا لينة يقع على المحبز
مطلقا يعنى قلت الدراهم وأكثر لانه لا تحال انتهى (قوله) ولو كى الى دالعب) ولو بقراد لانه
من حقوق العتد وكلها اليه ولو اذره اوصيه بصدقته فان لم يكونا فله موكل وكذا التوكيل بالبيع ولو رضى
بالبيع بصره ثم الموكل ان شاء فله وان شاعز بالوكيل وقبل ان يلزم التوكيل لولا ان يملك مال للموكل
وأنما المصنف الى ان الراد عليه لو كان وكلا بالبيع فوجدا لاشترى بالمبيع عيا مادام التوكيل حيا عا فلا

انما تقدم التوكيل بالشراء على
التوكيل بالبيع لان الشراء جالب
للثمن والبيع سالب له والمجالب
أقوى من السالب فقال (أمره) بصر
نوب هرورى زفرس أو بخل مع
معنى شئنا (اولا) وأخرى الفتوى بثل
البيع مقدم عليه ثم اذا اشترى بثل
قيمه أو بماتقان الناس فيه فقد
على الموكل وان اشترى بثل قيمته
نفذ على التوكيل (و) أمره (أمره) وان
أورد بصره ان معنى شئنا (أمره) بصر
لم يمس (لا) أى لا يصح (و) أمره
نوب أو دابة لا يصح (أمره) بصر على البر
غنا) وأمره (أمره) بصره على
ودقيقه) مطلقا والقياس ان كثرت الدراهم
سئل مطعمه وقبل ان كثرت الدراهم
فعلى البرادان قلت فعلى المحبز وان
كانت بين الامرين فعلى الذخيرة
والقصة مثل الدرهم الى ثلاثة والوسط
مثل أربعة الى خمسة أو ستة كذا
في شرح السدواى لم يدفع البعثا
وقال اشترى في حنطة اشترى على الامر
(وقوله) كى اراد البيع مادام المبيع
في يده فله موكله) التوكيل الى الامر

لا يرد الا بامر) والوكيل (حسب
المبيع (في يده قبل حبه) أى
الوكيل (هنا من مال الموكل
وليس من ماله) عن الموكل فبيع
الوكيل عليه (وان هلك) المبيع
أو كسبه (بغيره) أو
(وهو كسبه) ضد هلك أى: ون
مضعون بالثمن مع ما قلنا فتسبه
أو كسبه (وهو كسبه) أى: ون
الره حتى لو كان فيه فداها الثمن بسقط
والأرجح أن الفضل على الموكل وعند
فقر كلاك المضمون فعلى ضمان
منه (وتعتبر مفاصلة الوكيل في العرف
والسلب دون الموكل) حتى لو تفرق
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل
العقد هذا إذا كان الموكل غائبا عن
المسكن وأما إذا كان حاضرا في مجلس
المسكن أو كان الموكل حاضرا
العقد يصح بطلان الوكيل
نفسه فلا تعتبر مفاصلة الوكيل
في النهاية فمفارقة الوكيل
تأرق الوكيل لا يطل والمراد بالسلم
السلام وهو أن يترك رجلا يسلم
دراهم معدودة في كرم معلوم

من أهل لزوم العهدة فإن كان محمورا رده على الموكل وإلى الموكل احتج في الخصومة بالسب فلو أقر به
الموكل وانكره الوكيل لم يلزمه ما شئ: بخلاف عكسه فإنه يلزم الوكيل لا الموكل إلا أن يكون عبدا لأحد
منه في تلك المدة لقطع بتمام السب عند الموكل وإن لم يكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الوكيل
الأمرهان ولا يخلقه فإن نكل رده والزام الوكيل بجمع الزبانية (قوله لا يرد إلا بأمر) لأنه انتهى حكم
الوكالة ولا ن فيه إبطال بديا حقيقة فلا يتحقق منه إلا بانه قد سلب لأنه لو كان يبيع متاعه فباع
فاسدا وسله وقضى الثمن وسله إلى الموكل فهذه ببيع السب وسفرا ومن من الموكل بغير رضاه عن
الشرع صرع عن القبة (قوله وحسب المبيع) لأنه كالبايع هذا إذا كان الثمن حالاً فأنشأه بغير موجب
تأجيل في حق الموكل أيضا بخلاف ما إذا اشتراه فقد تم أحله البائع كالوكيل أن يطله به حالاً وهي
الحكمة بصرع عن الخلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بكماله بغير رجوع بالبايع لأنه حط در عن البصر (قوله
لثمن دفعه من ماله) فهو عدم الدفع لها بحسب بالأولى لأنه مع الدفع عبايتهم اشتريه وفي جامع
الفصولين من السابع والعشرين الوكيل لو لم يقبض منه حتى أتى الأرفقال يثبت ثوبت لثان فأنما
أقضيك عنه فنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال أقضيك على أن يكون المال الذي على
المشتري لي يميز ورجع الوكيل على موكله بمادفع (قبة) يبيع عنه بضائع لناس فروه ببيعها
فباعها بغير معنى قبل الثمن من ماله لا صاحبها على أن أمانها له إذا قبضها فأفلس المشتري فلما تم أن
يسترد ما دفع لأصحاب البضائع جوى (قوله وليسقط الثمن) لأن يده كيد فأنما يخلص بصير الموكل
فأنا يده ولو دفع إليه الفال يشتري به فاشترى بوقبل أن يقبضه البائع هلك الثمن ماله إلا أن اشتري
ثم يتقدم الوكيل فلهذا الثمن عند الوكيل بملك من مال الوكيل بجمع الزبانية وفيه من الجماع الصغير
وكله فهو دفع الفال فاشترى ولم يشتر بجمع بغيره فإن دفع وهلك ثابا لا يرجع أخرى والمضارب مرارا
والسكك رأس المال انتهى (قوله وان هلك بعد حبه الخ) قبل هلك لا لأنه لو ذهب عنه فته بعد
حبه لم يسقط شيء من الثمن لأنه وصف والأوصاف لا يملكها شيء لكن بغير الموكل أن شاء أحد متصبع
الثمن وان شاء ركه بغير زبانات فاضمان (قوله فهو كالبيع عندهما) لأن الوكيل بمنزلة البائع من
الموكل وكان حبه لأجل استيفاء الثمن فيسقط الثمن بهلاكه معنى (قوله قلت قيمة أكثر) فلا رجوع
لاعهدهما على الآخر بشئ (قوله هلاك الرهن) لأنه صار مضمونا بحسب للاستدعاء بعد أن لم يكن
مضمونا به وهذا هو معنى الرهن بخلاف المبيع فإنه مضعون بنفس العقد حسه البائع ولم يهتبه
ويضعف البيع بهلاكه لهما أن بينهما مبادلة حكمية بدليل ما ذكرنا من الأحكام فيكون مقتضاها المبادلة
الحقيقية وهو البيع ولا نسلم أن العقد لا ينفع ببل ينفع بينهما وإن لم ينفع في حق البائع كما إذا رضى
الوكيل بالسب ولم يرضى بالموكل زباني (قوله حتى لو كان فيه فداها الثمن الخ) بأن كانت قيمته قدر
الثمن أو أكثر ولا يرجع فلو كل على الوكيل ما زاد من القيمة على الثمن لكونها مائة (قوله ولا يرجع
بالفضل) أى أن لم يكن فيه فداها الثمن بأن كان الثمن أكثر من القيمة رجع الوكيل على الموكل بما زاد
من الثمن (قوله هلاك النصب) لأنه ليس له ما يحسب عنده ما يحسب يكون متعبدا كالودع مع الودعة
من صاحبها (قوله فعليه ضمان مثله) حتى أن كان مثليا كان فقيما ضمن قيمته (قوله وتعتبر مفاصلة
الوكيل الخ) بخلاف أن رسول قهبا لأن الرسالة حصلت في العقد في القبض وكلام الرسول ينقل إلى
المرسل فيكون العاقبة والمرسل فيكون قبض الرسل غير قبض العاقد فلا يجوز عنى واستدعاه
التوكيل فهما در (قوله بطل العقد) وجود الافتراق عن غير قبض الرسل في العقد قبض العاقد وهو
الوكيل ولو ضا أو عبدا محمورا عليه زباني (قوله كذا في النهاية) قال في البحر وما في النهاية منعرف
لكون الوكيل أصلا في المحقوق مطلقا في أي يده بعد نقل كلام النهاية قال هذا مشكل فإن
الوكيل أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر ثم ذكره بعبارة فقال الاعتبار بقا المتعاقدين

علمه لانه فتح عقد فلا يصح بدون علم صاحبه حكاية القودومني وزيلني وغيرهما كالغاية وقاية
السان وادع عليهم ان العلم بالغرل في باب الوكيل يحصل باسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها بث
الكتاب ووصوله اليه ومنها الرضا بالرسول وتبليغ الرضا لغيره منها خبر واحد عدل او اثنين غير عدلين
بالاجماع او اخبار واحد عدل كان او غير عدل في يوسف ومحمد قدس سرهما في عامة المتغيرات سيما
في البدائع واشترط اعلم الا ترى صريح احدا لثبات دين العقد القائم بهتم بما لا يقتضي ان لا يملك الوكيل
غرل نفسه لا يقتص من الموكل لان انتفاعه بحد واحد لا يستلزم انتفاعا بالاسباب فلا يتم التقرر بالعلم
الا ان يعمل بوضع المسئلة على انتفاعه بالاسباب العلم بالغرل ايضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب
اصلا فاقض زاده (قوله ولو اشترى لنفسه) ناويا وان غطا (قوله) ومختلف ما سمي له من الثمن (او اشترى
غيره بامر يفتيه فان حضر فلا تره كذا في التقرر (قوله) بان وكله بشرائه بماله درهم (الح) فان اشترى ما قل
من الماسة ففعل الامر لانه خلاف الى غير صحتي اختلافه بنفسه بان امره بالدرهم فباع بالثمن بغير
مختلفا مطلقا ولو لم يشره قال في الدرر الوكيل انما خالف ان خلافا الى غيري الجنس كبس ماله درهم فباعه
بالفروماته ففعل بغيره لا وشره بغيره لا وشره بغيره لا وشره بغيره لا وشره بغيره لا وشره بغيره لا
بالسبع او الدرهم وقوله كبس الح يخرج عدل الا لا احتراز عن الوكيل باشرائه كالاخفى (قوله) وقع
الوكيل لنفسه امره وينزل (قوله) او يشترى بماله) يعني اذا انضاف العقد الى درهمه لا امر بغير
ان يقع الامر لانه لو لم يقع الامر كان واقعا للوكيل فلو وقع له كان غاصبا الدرهم الامر وهو لا يعمل شرعا
كذا قال صاحب النهاية وعليه عامة الشراح اقول فيه نظرا لان الغصب انما يلزم لو تقدم درهمه الامر
واما اذا انضافه الى درهمه الامر ولم يتقدم درهمه بل تقدم درهمه فله يلزم الغصب قطعا كذا
بعض الشيخ شاهين (قوله) اي انضاف العقد الى مال الموكل (الح) ايضا اقول كلام المصنف بما ذكره وان كان
خلاف الظاهر منه لقصوره وعدم شموله لما اذا تقدم من مال غيره حموي (قوله) وسواء تقدم الثمن
من ماله او من مال غيره) اشار به الى ان المراد من قول المصنف تبعا للقودومني او يشترى بماله الاضافة
عند العقد الى درهمه الموكل دون التقدم من مال الموكل بغير اضافة له قال صاحب الهداية وهو مطلق
اي قول القودومني او يشترى بماله الموكل مطلق لا تفصيل فيه فحصل على الاضافة الى مال الموكل كذا
قوله جمهور الشراح قال خاض زاده اقول فيه نظرا لانهم جعلوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه
تفصيلا على انه ان تقدم درهمه الموكل كان الشراء وليس صحيح لان ذلك تفصيل للنقد المطلق لا للنقد
من مال الموكل كالاخفى وما يصح لرجح كون المراد بقول القودومني او يشترى بماله الموكل الاضافة
الى درهمه الموكل دون التقدم من ماله انما هو وقوع التفصيل في التقدم من مال الموكل لا وقوعه في النقد
المطلق اذ لا ماس له بكلام القودومني فان المذكور فيه مال الموكل دون مطلق المال انتهى (قوله) لانه
لو اضاف العقد الى درهمه نفسه ففعله) جلالته على ما يصلح لشرعا او يضلح عادة فاذا اشترى لنفسه
باضافة العقد الى درهمه نفسه غير مستكره شرعا وعر فاجبر (قوله) ففعله) او فني خلافه ويصير غاصبا
لدرهمه الامر ان تقدمتها نحننا (قوله) وان فاهما لنفسه ففعله) لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للآخر
في هذا التوكيد محرم ويكون التقدم من مال الموكل غاصبا فيما اذا فاهما لنفسه زيلني (قوله) ففعل النقد
اجماعا) لان دلالة العمل التعيين مثل دلالة اضافة الشراء الى زيلني (قوله) وعندهم هو الوكيل (وان
تقدم الثمن من درهمه الموكل حموي لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت بطله لغيره ولو ثبت
وظاهر ما في الكتاب يعني الكثرة ترجيح قول محمد له قوله تحت قول المصنف الشراء الوكيل فانه يخرج
عنه الا في مسنتين اذا فاهما الامر او اضافة الى ماله واليه مال ابي حيث قدمه على قول ابي يوسف
وعليه بقوله لان ما يملكه الانسان من التمتع فان يكون لنفسه (قوله) وهذه المسئلة على ثمانية
اوجه) اي هذه المسئلة احدى ثمانية اوجه قال ابن الملك وادخل الاختلاف والبواقي على الموافق حموي

ولو اشترى لنفسه فهو لا امر (قوله) واشترى
بغير التقرر او امر بالتقرر او بخلاف
العلمي لمن الثمن) بان وكله بشرائه
بما تقدمه من ثمنه درهمه (وقع)
او بجماله وشره بغيره كان بغيره
الشر (الوكيل وان كان بغيره)
فانشره للوكيل الا ان يشره بجماله
الوكيل (الوكيل مال الموكل
اي ان انضاف العقد الى مال الموكل
سواء تقدم الثمن من ماله او من مال
غيره وانما يبيع لانه لو اشره فان العقد
الى درهمه نفسه ففعله وان اشره
الى درهمه مطلقا فان فاهما الامر
فهو كما نرى وان فاهما لنفسه فهو له
وان تكتفي بالثمن فيحكم العقد اجاعا
ان تقدم الثمن من ماله فهو له وان تقدم
من مال الموكل فهو له وان تصادقا
على انه لا يقتص من التمتع فهو للوكيل
يحكم النقد وضد محمد فهو للوكيل
وان قال اشترى لآخر قال الامر
اشترى لنفسه (او يبيع الثمن الى
الأمور (قوله) لآخر وان كان
الوكيل (وقع اليه الامر فلامرور)
اي القول به وهذا المسئلة على
ثمانية اوجه لانه ان يكون مأمورا
بشره بغيره او بغيره بغيره وكل
وجه على وجهين لا بد ان يكون
المن يتقرب او لا وكل وجه على وجهين
لانه ان يكون العبد حاسبا
اخبار الوكيل بالشره او مستطاع كان
مأمورا بغيره بغيره فان اخرج من
شره والعباد قائم

والخلافة هي ما لو كان العبد المأمور بشرائه بغير عينة حسابا ولكن الثمن منقودا أيضا (قوله فالتقول
للمأمور أجازا) لأنه أخبر عما كان استثناءه ولا حاجة فيه لأن لو قيل شرهني عينة لا عكس شرهني نفسه
يمثل ذلك الثمن في حال غيبته بخلاف غير المعين على قوله بغير (قوله فالتقول للآخر) لأنه أخبر عما لا عكس
استثناءه لأن المشتري ليس محلا لاشاء العقد فيه وغرض الرجوع بالثمن والآخر متكرر فكان القول قوله
زباني قال فثنا وقوله لا عكس استثناءه معناه استثناءه منه فهو مجازيا محذوف ولهذا قال في العناية
لأن المأمور أخبر عما لا عكس استثناءه منه فان سبب الرجوع على الآخر هو العقد وهو لا يقتدر على
استثناءه لأن العبد يمتنع وهو ليس بمثل العقد فكان قول الوكيل صلت وامت عندى لا رادعا لرجوع
على الموكل وهو متكرر فالتقول قوله انتهى (قوله وان كان الثمن منقودا فالتقول للمأمور مع عينة) لأن الثمن
كان أمانة في يده وقد ادعى الخرج من عهد الامانة من الوجه الذي أمر به (قوله وعندهما القول
للمأمور) لأنه أخبر عما لا عكس استثناءه فصيح كافي المعين فلا يمتنع في الاخبار عنه وله انه موضع تمة
بان اشترا لنفسه فلما رأى الصفة خامسة الزمها الآخر بخلاف ما إذا كان الثمن منقودا لأنه لم يمتنع فيه
أى في الثمن فيقول قوله في الخرج من عهد العدة وفي ضمنه يكون العبد لا مرتعا وكم من ثمن ثبت بها
وضمننا وان لم يثبت فعدا زباني وبغير (قوله وان كان العبد متنا) وهي مسألة الكتاب بشرائه السيد
المحموي بان مسألة الكتاب تشمل موت العبد وحيا وقت قول المأمور اشتريته لا مكر كافي العريان كان
ميتا أخبر عن امر لا عكس استثناءه وان كان حيا فهو يدعى حتى الرجوع على الآخر وهو متكرر ولا خلاف
في الأول انه على التفسير المذكور وفي الثاني الاختلاف فقال الامام هر كذا على التفسير وقال
القول للمأمور وان لم يكن الثمن منقودا فخاصه ان الثمن ان كان منقودا فالتقول للمأمور في جميع الدور
وان كان غير منقود فغيره فان كان الوكيل لا عكس الانشائيان كان منقودا فالتقول للآخر وان كان عكس الانشائيان
فالتقول للمأمور وعندهما وكذا عندى أى حقيقة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآخر انتهى
فلا فرق عندهما في ان القول للمأمور اذا كان عكس الانشائيين ان يكون الموضوع مرتعا مع مقام لان
قلت بماذا ثبت التهمة قلت بالرجوع الى اهل التجربة فان خبر وان الثمن يزيد على القيمة فباعتها حشد
ثبت والا فلا (قوله بمعنى هذا الغلان) أى لاجله (قوله انكر الامر) بفتح ازا على المصدر (قول اخذتم
فلان) لاقراءه بالوكالة عنه والاقراء بالثمن لا بطل بالانكار الا حق بغير (قوله لم يكن لغلان
بأخذتم) لان اقرار المشتري ارتد به والاقراء بمرتدا فثبت على المشتري لان الشراء ادا وجد
فقال لا يتوقف زباني وليس هذا من شراء الفضولي لأنه انضاف البيع الى نفسه بقوله بمعنى وصورة
شراء الفضولي ان يقول بيع عبد لمن فلان بجرع ففتح القدر (قوله الا ان يسله المشتري) الفائل
بمعنى هذا الغلان (قوله ولو تكون العهدة على المشتري) المراد بالمشتري فلان كافي التمين والبيع والعادة
وضمها وعليه العهدة أى على فلان عهدا فلا عند تسليم الثمن لأنه صار مشتريا بالتعالي كالهذلي
اذا اشترى لنفسه ثم سلطه قال الزباني ودلت المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي لان عقد البيع
بالتعالي وان لم يوجد فقد اشترى لغيره ووجد التراضي وهو المشتري في باب المعاشرة والمال بالبيع قال
شيخنا ومعنى كون العهدة على المشتري الذي هو فلان انه يلزمه تسليم الثمن (قوله بعدين معينين) قال
في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق فقير المين كالعين اذا توافر الموكل
او اشتراها انتهى وتبعه معصوم كالمحموي والرد وغيرهما او قول دعوى ان التقييد اتفاق غير مسلم
لأنه عند عدم التعيين يظل التوكيد اعمد نسبة الثمن او ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتوكيد
والجيشي فهذا غلط على قول المصنف فيما سبق فربما أمره بشراء عبد او دار مع ان يسمى غنا ولا فلا (قوله
فاشترى أحدهما) بقدر فجهتا وبزبادة فثناي الناس فيها اماما لا يتخاب فيه فلا يجوز اجازا بخلاف
الوكيل بالبيع عند الامام فانه يبيع بما لا يكثر على ما سألني (قوله صح) لان التوكيد مطلق غير مقيد

فالتقول للمأمور أجازا متقودا كان
القول وغير متقودا كان متنا
حين أخبر فقال هلك عيني بعد
الشراء وانكره الموكل وكان الثمن
غير منقودا فالتقول للمأمور مع عينة
الثن منقودا فالتقول للمأمور كان
وان كان العبد بغير عينة كان
حاشا فقال للمأمور اشتريته لك قال
الآخر لا زال هو عبدك فان كان الثمن
منقودا فالتقول للمأمور وان لم يكن
منقودا فالتقول للمأمور وان كان
وتسندهما القول للمأمور وان كان
السيد متنا وهي مسألة الكتاب
فان لم يكن منقودا فالتقول للمأمور
وان كان منقودا فالتقول للمأمور
(وان قال رجل لا زباني هنا)
(وان قال) زباني ثم انكر الامر
أي بعد (الان قاله) ثم انكر الامر
أي امره بانه لا زال هو عبدك
(وانكره) فلان اذا بطل (قوله)
(ثم أمره) أي بانه شرهني بغير
لعل ان ياخذتم ان يسله المشتري
أي بانه فان سله اليه وأخذتم
اشترى صاريها الذي أخذتم
المشتري وتكون العهدة على المشتري
(وان أمره) بانه شرهني بغير
وليس معناه فاشترى أي الموكل
(أحدهما) معناه ان أمره بشراء
فان لم يفتحه فهو باعته فاشترى أحدهما
بفعله أو قل مع

جوى وأجاب مختاراً من المراسم السابق المأمور اذ هو عزته والمراد من المشتري الاخر انه عزته لانه
يشق بينهما ما لا بد من حكمة فقط تصوره انتهى واذ عرف ان الاخر والمأمور عزته البائع والمشتري
علم انه يشق بينهما ما لا بد من حكمة فلهذا يداين الاخر لا يكونه عزته للمشتري من اجل ما ساقى
في المتن من باب التصالف حيث قال ويدين بين المشتري وقد توقف في ذلك العلامة الشربلاني فقال
وهو يداين الاخر والمأمور (قوله وهو اختيارى لم يتصور) حتى المتردى كما في البداية وذكره
الانطروقي الكاكي وهو الصحيح عناية (قوله وقيل لا تخالف) لان الخلاف يرتفع بتدقيق البائع
اذ هو حاضر فيقبل تصادقهما عزته انشاء العقد في الحال والمثله الاولى هو انما اعتبر الاختلاف
عنى (قوله والاصح الاول) وجعل فاضحاً قول الفقيه أبى جعفر أصح زبلى (قوله ولا يعتبر تدقيق
البائع) لانه استوفى الثمن فهو أصح عنهما وان لم يستوف فهو أصح عن الاخر فلا مدخل له بينهما
(قوله وقد نص محمد في الجماع الصغير الخ) الفاضلان قصد الشارع من نقل كلام الجماع الصغير
تأييد قول أبى جعفر (قوله ان القول للمأمور معينه) فغلب من نقل الى ظاهره فنفى الخالف
ومنهم من قال مراده الخالف بديل كره في موضع آخر وانما نص على عين الوكيل مثلاً هو المسمى
ولا يعنى على المسمى الا في الخالف فكان هو المقصود والوكيل منكر واليمين عليه ظاهر اذ لم يخج الى بيانها
صريحاً قال زبلى بعد عز وما ذكرنا سابقاً لان فيه اشكالاً لا بد وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى
لكن لغته لا يدل على ذلك فان قوله ان القول للمأمور معينه يدل على ان المأمور يصدق فيما قال وفي
الخالف لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده الخالف لما قال ذلك فغلب من زبلى تأييد لابي جعفر قال
في البحر وقوله هاتينهما فتعاقل عدم تبعه الثمن لربى من قول زبلى وهذا فاجداً ان تعاقل على انهم
ان يشترط به بالفاء المصلحة اذ غايرتها المؤلف وغيره فيما لا يرسم فغلب هو وانما اختارنا قول الاخر
امرتنا ان تشترط به بمصاحبة وقال المأمور امرتني بالشراء بالف والقول قول الاخر معينه لان الامر
يستفاد من جهة ويلزم العبد المأمور لمصلحة فاعلم انما العبد المسمى يكتفى لانها لا يكثر انما
كما في الزبلى (قوله عتق العبد ولا ولعبد) لان بيع نفس العبد من نفسه اعتاق على مال وشراء
العبد نفسه قبول الاضاق بيدل لان ابتداءه بها حقيقة غير ممكن فاذا اشترا ما لوكيل صار البائع معقاً
فيلزمه الا ما لوكيل بالقبول معبر بغيره فلا ترجع الحقوق اليه عنى (قوله فالعبد للمشتري) لان
اللفظ حقيقة للمواضعة ويمكن العمل بها اذا لم ينص على خلافه فشراء المدينه لان الجارية
متعين وان كان معاوضة ثبت الملكية والالف للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري ألف مثله انما العبد
فانه في ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل شرأه العبد من غيره حيث لا يشترط سايه لان العقد
هنا على غط واحد وفي محال المطالبة تنوعه حتى لو اشترى اما ما هنا فاعاقبها عتاق معقب لولاه
ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرتضى ما يوجب في المعاوضة المحضة فلا عمن البيان زبلى وجيز
(قوله والا لم يسد) راجع للثنتين وكان ينبغي ان يقول بعبده وعلى العبد ألف اخرى بعد الاضاق
وعلى المشتري في الثانية ألف عن العبد بل ان الاداء فيها لا يستحقاق للمولى ما اذا بيعه اخرى وهو انه
كسب عبده فكان ملكه قبل الشراء وقبل التتق وأشار بالاحتياط الى اضافته الى العبد المولى الى
انه مبرر لا ترجع الحقوق اليه فالمعالة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح جيز (قوله
أى مثل الف دفع العبد له) هذا ظاهر فيما اذا وقع الشراء للمشتري اما اذا وقع الشراء للعبد نفسه حتى
عتق هل يصح على العبد ألف اخرى قال فاضى خان لم يذكر في الكتاب ثم قال وينبغي ان يصح لان الاولى
مال المولى فلا يصح بدله من ملكه جوى من النهاية (قوله يكون اتيان ينس تصرف آخر) والوكيل اذا
خالف وفى ينس آخر من التبرعات فنفذ عليه جوى وتضمن الدرهم من الخصاله والدرار الوكيل
اذا خالف ان خلافاً الى غير في الجنس كسب باغ فباعه بالعامة فخذ ولو عاقد دينار لا ولو غير انتهى

وهو اختيارى ان يتصور وقيل لا تخالف
وهو اختيارى ان يفسر الى جفر والاصح
الاول وان تعاقباً يلزم المأمور
ولا يعتبر تدقيق البائع حتى الامر
وقد نص محمد في الجماع الصغير ان
القول للمأمور معينه (د) ان امره
يشترط نفس الامور من سلمه الف
وقد عذر العبد الا انما الى الوكيل
(فقال) الوكيل ذلك العبد
لنفسه أى ليس هذا على العبد
(فماضه) سلمه على العبد
ان يشترط نفسه (شأن) العبد
(و) لا يولد له من العبد للمشتري
ولم يرد قوله نفسه (بالعبد للمشتري)
والا لافاضل على المشتري ان
العبد اليان كان درهم فداين ان
وان كان فداين فداين فداين ان
يقول قد زبلى ان درهم
يشترط ان يكون العبد للمشتري
ولا يجوز ان يكون العبد للمشتري
ويمكن ان يداين عتق الوكيل
شرأه عتق الوكيل
الاضاق حقيقة شرأه آخر (وان
يكون اتيان ينس تصرف آخر) انما
قال رجل آخر (اشترى في نفسك من
مولى) بالدرهم (فقال) العبد
(لو لم يبع) على العبد
(فقال) وابعه ولا

واستقدمته ان الدراهم والدنانير في باب الوكالة حسنا (قوله فهو لا امر) لان العبد يسلط ان يشتري نفسه لنفسه ولغيره بطريق الوكالة لان جواز الشراء باعتبار المالية والعبد احسن من نفسه في حكم المالك الا ان البائع لا يملك حبس العبد حتى يستوفى البدل لان العبد في بدنه فكيف كان فاضلا لنفسه بمجرد العقد كالوديع يشتري الوديعة فاذا انضاف العقد الى الاثر صلح امتثالا لواقع العقد لا اثر فلو وجده ميبا ان علم به البعد فلا بد لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم قالوا بالعبد عن الاختيار (قوله وان لم يقل لفلان الخ) وجه عقده انه مطلق يحمل الوجهين فلا يقع امتثال الا بالسلطة ثم التزم هنا ليكون في ذمة العبد في الوجهين دون ذمة الامر اما اذا وقع الشراء فله تظاهاروا اما اذا وقع فلا اثر فله هو المباشرة للعقد فترجع اليه الحقوقي خطيبا بالنظر ويرجع به حتى لا اثر زبلي وفيه نظر اذ ليس كل عقد باشره الوكيل ترجع حقوقه اليه بل بشرط ان ينسفه الى نفسه كما سبق وهما يصفه الى نفسه لا يقال العبد هنا مجبور عليه فلا ترجع الحقوق اليه لانه يقول زال الحجر عنها بالعبد الذي باشره معتزنا بذن المولى ثم ان كان الشراء عملا مر فلا بد من قبول العبد لانه يسير فلا ينقد الا بالاصحاب والقبول وان وقع العبد بكتفي بقول المولى بعت ولا حاجة الى قبول العبد بقوله بعتي نفسي لانه اعتناق فيستدعيه المولى بناء على ان الواحد يستولى طرفي العقد في العتق كالنكاح بخلاف البيع زبلي قال في المبرور في الكتاب اشارة الى انه يتم قول المولى بعت لانه قال ففعل كذا في المراجحة معزيا الى الخواص الغريبة قال المحمدي وفي الاشارة تأمل فان قول المصنف ففعل في صورة وقوعه فلا اثر في صورة وقوعه معقلا بعد

(فصل في قوله الوكيل بالبيع والشراء الخ) قيد بالوكيل لان الوصي لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وان حاق به لا يجوز وان قيل والمضارب كالوصي يجرع المراجحة الواجب وفي جامع الفصولين لو باع التيم مال الوقت او اوقف او ابرع من اقبل شهادة لم يجز عند ابي حنيفة وفيه التولي اذا اورد ابرع ابنه البائع او ابيه لم يجز عند ابي حنيفة الا باكر من ابرع اهل (قوله سواء كان بمثل القيمة الخ) ظاهره ان المنع من البيع او الشراء مع ذكر لا يجوز عند الامام بمثل القيمة رواية واحدة وليس كذلك لان فيه روايتين عن الامام بخلاف المضارب اذا قطع مع من اقبل شهادة لم يثبت القصة حيث يجوز عند الامام رواية واحدة وحذو وجه الفرق بين الوكيل والمضارب على احدي الروايتين ان المضارب كالشخص لنفسه من وجه الاثر عند ان يرب المال لا يملك تنبيهه عن التصرف بعد اصدار المثل عرضا ولا يشر بكمه في المراجحة فلا تلحقه التهمة في البيع بمثل القيمة قالوا وهذا المطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال بيع عن شئت فيثني بجوزيه لم يثبت القيمة بل على المقتضى بيع عن شئت مستدرك لان الوكيل بمجرد ذلك وكالة يبيع عن شئت لا ينفذ الا ان ينص على بيعه من هو لا معنى لكونه اطلاقا انتهى واقول كون الوكيل مجبرا ولو وكالة يبيع عن شئت مع ما في مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع تهمة جوى (قوله مع من ترد شهادته له) وكذا لا يجوز له البيع او الشراء من نفسه عنهم جمعا سواء كان خيرا او شررا لولا ان الوكيل كافي فتساوى قاضي خان قال في المبرور وهو مفهوم من كلام المصنف الاول لانه اذا اهلك القدمع من ترد شهادته له فأولى ان لا يملكه من نفسه والمجمل ان يبيع من آخر ثم يشتريه منه انتهى واعلم ان الاول به بالنسبة للذهب الامام واما الاصحاب فلا يمتنعان الوكيل من التقدم مع ترد شهادته له اذا كان بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه بخلاف منعه من البيع من نفسه فانها مع الامام فيه (قوله الا اذا اذن من غير المثل الخ) مستثنى من منع المصنف الوكيل من التقدم مع ذكر لان اطلاقه المنع من التقدم شامل لما اذا كان باكثر من القيمة في البيع واقل منها في الشراء مع انه لا خلاف في جوازه فندعي السيد المحمدي ان الشارع لم ينه عن ذلك ولم ينفذ بكلام المصنف عما لم يكن باكثر من القيمة غير مسلم (قوله ولا يجوز بيعه منهم الخ) لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املكه تباينة وانما البيع منقطع بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه لان ما في يد العبد للمولى وكذا المولى حق في كسب المصنك

امهولا امر وادى بثل العبد
(المعلن) بان قال بعتي نفسي والبريد
عامة شئت (عق) بالبيع والشراء
(فصل في الوكيل بخلافه) لا يثبت
لا يثبت عند ابي حنيفة مطلقا سواء
كان بمثل القيمة او نقص (مع من ترد
شهادته له) الا اذا اذن من غير المثل في
البيع وقص من غير المثل في الشراء
وهو الاولان والاحداث والمجملات
وان علوا والا ولا وان سفلوا
وان جوات والسبيل لوكه والمكاتب
والشركاء في الشراء ولا يجوز بيعه
منهم

وبطلب حقيقة المحذور انه ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة يدل على عدم قبول
 الشهادة ولان المتابع بينهم متصلة فكأن يعان نفسه من وجه زلي (قوله على اتمتع) حاصله
 ان الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادته ان كان ما كثر من القيمة يجوز للاختلاف وان كان باقلا منها
 بفن فاحش لا يجوز بالايجاع وان كان نفس سيرا يجوز عندنا في حنفية خلافا لما حان وان كان باقلا مثل القيمة
 فمن أي حنفية رواه ابن كثر عن العيني عن النهاية قال زلي وعلى هذا الخلاف الاجارة والصرف والبيع
 ونحوها انتهى (قوله الا من عدده ومكاته) وابنه الصغير ومفاوضه فليست على وجه ما روي وقد
 الصدق المسلوب بشرطه ونحوه اشارة الى انه لو كان مدونا فانه يجوز كذا في المهرج وقد قوله لانه
 لو قد مع من ترد به ادته بل لو كان كايه وابنه ومكاته وعدده ادين حار وكذا الوكيل العاذا باع من
 هو لا يجوز عن الخلاصة (قوله ببيع مضى) أي من التقييد بمقدار من وعن التقييد بعرض وقد
 زينة جوى (قوله بما قد وكرر) ولا يلزم ان يوصف بالبيع فانه لا يجوز ان يبيع بالآخر
 أصلا بل هو كونه لا يملك ذلك بالبيع فكذلك له عناية (قوله والذينة) أطلق في جواز بيعه ذينة
 وهو مفيد عندنا في حنفية بما ذاك ان العاين ان كان له حاجة لا يجوز كالمأ اذا دفع غلا الى رجل
 ليدفعه ما هو على البيع بالذينة به بقي ومقتضى ما ذاع عاين عاين ببيع الناس فان ما لول المدة لا يجوز ولو
 قال به بالذينة فبما به نقد ذابة الذينة يجوز ان لا يبيع الناس فان ما لول المدة لا يجوز ولو قال
 الاتبع الا بالنقد فبما به بالذينة لا يجوز وقال به بالذينة فان دفعه الى رجل فباعه بالذينة لا يجوز وان باعه باقلا
 من الب لا يجوز خلاصة ثم قال لول به الى رجل فباعه بالذينة فان دفعه الى رجل فباعه بالذينة لا يجوز وان باعه باقلا
 انتهى قلت ولا يخالف بين العريين كاني العريان ان يمين في السابقة من غير خلاف ما هنا فليست ان
 ما يقضه من الثمن للعمال اقل مما يوزن به الذينة بل هو انظار (تقته) وكذا ببيع عبده بالذينة
 كذا في ثم زادت فتمت لا يملك به بالذينة نعم ان الرابطة (قوله وقال لا يجوز بيعه بثمان الم)
 لان مقتضى ان كانته بتقدير المتعارف وما يتيسر التوكيل شراء الاخوية والتمتع والمجدا بام الحاشية من
 تلك السانة ولا ما من التوكيل بالبيع مطلق فيجوز في اطلاقه في غير موضع التهمة والوكيل بالشراء
 منهم لا حائل انه اشترا لمنعه فليست ان رأى الصفقة خاسرة تسبها اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم زلي
 ومقتضى ان الوكيل بالشراء اذا اشترى ما وكل بشرائه فاحش وكان لو لم بشرائه مع ان يستعمل
 الامر وبه صرح في البداية معللا بانه لا يملك شراءه له نعم قال في النسابة وهو قول السانة وبعضهم قال
 لا يخذ على الا امرته فظهر ان ما جرى عليه ان يلى من ان الوكيل لا يملك شراءه حتى يضمنه لا يكون له ان
 يشترى بل لو كان بلفظ العاين وان كان لا يملك شراءه لنفسه لانه بالثمن عليه بغيره من ثمنه بالذينة فكانت
 التهمة فيه باقية انتهى خلاف ما عليه العلماء ولاننا ان المراد انما له مقتضى العلم ما هو المتعارف في ثمنه والا
 في الكلام معروض في حاله لا يقدر الا ثمنه (قوله ولا يجوز الا بالدرهم) لان مقتضى الغنيمة بتقدير
 بالمتعارف وفي الجهرى الرابطة وبقي بقوما (قوله والنسبة تنوز عندنا) طالب الملة او فترت
 على الصحيح من قول الامام وقال صاحب ابايع عاجل متعارف في تلك السانة يجوز وعندنا في يوسف ان
 كان البيع للتجارة فباع الى اجل تساع تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل حار وان كان التوكيل
 بالبيع للحاجة الى الثمن او رضا الدين ليس له ان يبيع بالنسبة وعليه الفتوى كذا في الحاجة ومقتضاه
 ان البيع بالنسبة اذا لم يكن متعارفا كبيع الامين الغلال بولا لا يمكن له ذلك على ما عليه الفتوى
 ويضمن وهي حادثة الفتوى وقد منها بتقدير زمان وكان لكن في الرابطة الوكيل الى عشرة ايام وكيل
 في العشرة وهذا في الاصح كذا الكفل لكن لا يطلب الا بعد الاجل تنوير البسائر وزواجر الجواهر
 (تقته) قال به بههود او يرى فلان او علمه او معرفته فباعه بدوهم جاز خلاف لاتباع الا بههود
 او لا بههود فلان به بقي فليست به علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما وقال اشترى في بياجمرة فلان فذهب

بمثل القيمة وعاشقان فيه اذهن
 عبده ومكاته (وصح به) في الامر
 ببيع مطلقا (بما قيل) من ان
 وكذا والمرض والنسبة عند
 اي حنفية وقال لا يجوز بيعه بنفسه ان
 لا يشترى الناس في مثله ولا يجوز
 الا بالدرهم او بالنسيئة وهو قول
 الشافعي والنسبة عندنا خلافا
 لشافعي

(وتند شراره) أي الوكيل
الشراء المطلق يجوز شراره (عقل)
انتهية وزيادة بتفان (فيا)
وهو ما يدخل تحت تقويم المومنين
وعدل آخر
فأوفوه عدل بغيره وعدل
بما سألوا من بغيره ما بين العشرة
والسبعة داخل تحت تقويم المومنين
والسبعة في الشراء والناس في
الامتياز في الشراء والعروض دهم
البيع فاقبل في العروض دهم
وفي المكاتبات دهم بزيادة وفي العتار
دهم بزيادة (ولو ركب بيع عدل)
دهم بزيادة (ولو ركب بيع عدل)
فباع نفسه) أو غيره (وفي الشراء)
ونفسهما لا بيع (فان اشتري
توقف على ما شرط الباني فان توقف
بأنه لم ينشأ البيع على الوكيل)
(ولو اشتري المبيع على الوكيل)
بالباع (مصفى سواه كان
بالباع مثله في أنه المدة أولا
كلا بيع الرافعة والسكن انزلة
بينهما وسكول

واشتري بلا معرفته فهلك ازبتم ضمن بخلاف لا اشترا لا يعرفه فلان در (قوله وتفسيرا واما الخ)
لان التهمة فيه متعينة فلهذا اشترا لنفسه فاذا لم يوافقه الحق بغيره بغير وكان الاولى ان يقول فلام واقفه
الخ والمحصل ان التعليل بالثمة بالنسبة لما اذا اشترا من زيادة لا يتفان فيها (قوله ما اشترا المطلق) أي
عن التقييد بغير جوى (قوله بمثل القيمة) بالاجماع (قوله بتفان الناس فيها) قال في البصر
والمراد بتفان الخداع فقولهم لا يتفان الناس فيه معناه لا يتخدع بعضهم بعضا فعنه وقولهم يتفان
الناس فيه أي يخدع بعضهم بعضا لقوله قال في الغاموس غنه في البيع بغيره غسا وجرك نخدعه
والتفان ان تخدع بعضهم بعضا انتهى وهذا اذا كان سعة غير معروف بين الناس فصنح فيه الى تقويم
المومنين واما اذا كان معروفا كالمزاد والجم والمجوز والمجن لا يبقى فيه الغش وان قل ولو كان فلما واحدا
عني وفي الدر عن المجر والنهاية وبه بقي (قوله اما ان ينفذ الشراء والناس في البيع فلا) وهذا
هو الاصح في حد الغش البصر والفاش بخر (قوله فلا) أي فلا يكون مما يتفان فيه هذا انما يتم
في البيع على قوما لا على قوله جوى وأقول هذا ليس انحرافا بل بين الغش البصر والفاش وهو
متفق عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكلا ما اشترا أو بالبيع واما ان الوكيل بالبيع هل علك البيع
على الامر ولو بالغبين الفاش فعند الامام نعم خلافا لما ذهبوا اليه من ان ليس بمالك الكلام الان فيه
(قوله وقيل في العروض) أي الغش ليس في العروض الخ وما خرج عنه فهو مما يتفان الناس فيه ووجهه
ان التصرف يكثر وجوده في العروض وقيل في العتار وتوسط في الحيوان وكثرة الغش لقلته التصرف بغير
وفي ان يلبى جعل نصف العتار في العروض فاحنا (قوله دهم أي نصف العتار) وده بزيادة أي العتار
ودده بزيادة أي الخس وبقي ما يتفان فيه من الدراهم والدينار وهو ربع العشر جوى (قوله ولو ركب
بيعه عدل الخ) ونحو المسئلة في بيع السبد لان الخلاف بين الامام وصاحبيه في المجاوز وعدمه
مستحب تعيب بالشركة والاجازة كما كان الدر عن ابن النكاح وقد اطلنا في البلى والعنى علم المجاوز
للمصاحب بان فضر بالشركة (قوله مع عنده) لا طلاق التوكيل در (قوله وعندهما لا بيع)
لان فيه ضر بالشركة وهي عيب نقص به القيمة فلا يدخل تحت الامر المطلق فلا يجوز لان بيع النصف
الاخر قبل ان يتحصلا لا بيع النصف فذهب وسيله الى المثال بان لا يحد من بشره بجملة يحتاج
الى التفرق في قيتين ذلك بيع اسبق بعده واما ما حسن والقياس ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه
ز يلى وسير ما قال في الدر فظاهره ترجيح قولهما والمقر به خلافاً واهما علم (قوله وفي الشراء يتوقف)
وافرق لا في حبيفة رضي الله تعالى عنه ان في الشراء تنفق التهمة دون البيع ولان الامر لبيع بصارف
ملكه فيعتبر فيه الاخلاق والامر بالشراء صادف ملكا غير فلي يرفع فيعتبر فيه الاطلاق وهو فرق بين
التوكيل بشراء مبدعيته او بغيره ز يلى واعلم ان عدل المشتري لا ينافي من كل وجه ولا على
الامر لا به لم يوافق من كل وجه فلا يتوقف فلو اختلف الامر فمن التوقف فذهبنا الى يوسف لا بأسور
وعكس مجده لا محال وقوله لتره مرفع الخلاف بشراء لباقي ففي الخلاف قبل الشراء فلا ينعذلي
الامر وابو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاتفاق اجازة (قوله فان اشتري ما يميز الموكل)
وارفع التوقف وهذا لا جاعا لخلاف لو كمل بيع المبدع في حبيفة للمرفق الذي سبق يابه وهذا
اذا اشترى الوكيل المصغر فلو اشترى النصف ثم شري للموكل النصف لم ينعذلي الامر بخلاف عكسه
جوى عن الحنيفة واعلم ان ما عارض به العنى في ان يلى حيث قال فان اشترى ما فيه قبل ان يتحصلا
نزم الموكل والا نزم الوكيل وهذا بالاجماع فلهذا الشارع قلب فيه خلاف زفر وشاذلنا في الاصل لا كلام
ان يلى فيه اذا كان وكلا ما اشترا بغيره ثم اشترى في فلا رد على دعوى اجماع ما عارض به
العنى لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكلا بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي وانما لنا
كون زفر وشاذلنا في مسألة التوكيل في الشراء فقول اربابا لاجماع الامام مع صاحبين

كابدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع الصدد عند أبي حنيفة الخ (قوله رده ما وكيل على الأمر) لان
البيعة معلقة والوكيل مضطر في النكول لعدم ممارسته المبيع فلزم الأمر عني (قوله وكذا
بأقراره فيما لا يحدث) لان القاضي يعلم ان العيب كان في يد البائع فلم يكن قضاء ومدة نال الى اقرار
ولا الى البيعة والنكول فحاصله ان العيب لا يغلو ما ان لا يكون حادنا كالتزديد ولا يكون حادنا لكنه
لا يحدث مثله في مثل هذه المدعى وتحدث في مثله فان كان غير حادث رده القاضي بغيره من بيعة
او نكول او اقرار وكذا اذا كان حادنا لكن لا يحدث في مثل هذه المدعى رده القاضي بغيره ولا نكول
ولا اقرار اعله بكونه عند البائع وتأويل اشتراط البيعة او النكول او الاقرار في الكتاب ان المحال قد
يشتم على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذا لمحجة لنفهر التاريخ او كان عبد الله يعرفه
الا لطلبه او ان شاء وقولم جهة في وجه المحصور لا في الردية تقرر اليها الى المحجة للردي في مكان
القاضي عان البيع وكان العيب ظاهر الاحتياج التي شيئا وان كان عيبا يحدث مثله فكذلك المحكم
ان كان بيعة او نكول لان البيعة معلقة وكذلك النكول محقة في حقه فبرده عليه ثم في هذه المواضع
كلها رد القاضي على الوكيل يكون رد القاضي الموكل زلمي (قوله لم يرد الوكيل دون الموكل) لان الاقرار
محقة قاصره وهو مضطر اليه لانه ما يمكنه الكوت او الانكار حتى يعرض عليه الجين ويضي بالنكول
الكر له ان يتخاض الموكل فيلزم بيعة او نكول الموكل لا بالرد بالنقض فيعموم ولا بد للقاضي
غير ان المحجة وهي الاراء قاصرة في حيث الفح كان له ان يتخاصم ومن حيث القصور لا يلزمه يعني
بغير رد القاضي عليه بأقراره اذا قامت البيعة او نكول وهو مدعى في الحاجة الى التضايع الاقرار
فمحقة ما قبل اذا اقر الوكيل للعيب لاجابة حيث نال قضاء القاضي لانه قبله بالماله كذا في العناية
وقال في اشاح الاصلاح ولا يتبع من ذلك اقراره حيث قضى القاضي عليه بالرد لتدبيره مع جهه بانه اذا رد
المبيع على البائع بالنقض كان له ارضا بخاص على بانه وان كان القضاء بالاراء قال في المتن ومن باع
ما شره فرد عليه ببيع بغيره ما اقرار او نكول او بيعة رده على باعه وعزاه الى جبروت شمس الامه قال
وبهذا صهر عدم الحاجة الى التأويل الذي ذكره صاحب الهداية معنى القضاء بالاراء انه انكار الاقرار
فأثبت بانه واختلفوا في جوابه انه اذا اقر عند القاضي يكون طائعا في اخذ المبيع فلا
يكون له ولا يرد على البائع الاول انتهى فان قلت كيف يرتب القضاء عليه ما اذا كان مفرقا بالعيب
في مجلس القاضي غيره: كره قلت محمل على ما اذا اقر بالعيب وامتنع من قبوله فينتد بغيره عليه ثم
رأت في البحر انهم انما مضاهيه البائع مع اقرار الوكيل متمور فيما اذا اقر بالعيب وامتنع عن
القبول فيقتضى عليه جبر على التبول وفيه عن التزوي اقرار الموكل بسبب انكاره الوكيل لا يلزم الموكل
ولا الوكيل شي لان المحصره فيه من حقوق له وقد والموكل اجبي عنها ولو اقر الوكيل وانكره الموكل
رده المشتري على الوكيل لا على الموكل لان اقراره صحيح في حق نفسه انتهى (قوله لا تقول للامر) لان
الامر بدعه من جهه وتداوله من جهه ما فقال امرتك ان يبيع كذلك هذا في النكاح والمكاتب
والاجارة والعق على مال ولو قل المؤلف ردها فحاصلها ان الوكيل لا يقول له لكان اولي ليشعل ما ذكر
و وكيل اشعل والمقدار والدفعة من حائل وتأجيل بحر واعلم ان قياس ما سبق من الخلاصة يقتضي ان
يكون المراد من امر الامر وكيله ببيع نقدا ان يقول له لا تبع الا بالنقد لا بغيره الامر ببيع بالنقد
الا ترى الى سبق من انه لو قال له بعه بالنقد فباع بالنقد حار بخلاف لا تبع الا بالنقد وبقيت ما به
نوقال به من فلان بكفيل بعه منه بغير كفيل جاز بخلاف لاجه منه ان بكفيل لكن في البحر
الكافي مراد ببيعهم فلان يستفيل فباع بغير كفيل لغير تدبير في وجه الفرق (قوله الموكل
بضارب) لان الاصل في المضاربة الاضلاق والعموم ان ترى ما تلك الايداع والابضاع طاعة قول لمن
تسلك الاصل بخلاف الوكالة فان الاضلاق والعموم ليس بها بصل ان ترى ما لا يدع في قول جوى

رده الوكيل (على الامر وكذا ما قرأه) أي رده الوكيل على الامر
لأنه لو كان ان العيب حصل في يد
الوكيل (فما لا يحدث) أي رده فيما
لا يحدث مثله في هذه المدعى
نه لأنه اذا كان مما يصحف ورد
بأقراره لم يرد الوكيل دون الموكل
(وان باع) الوكيل بالمبيع
(بشقة فقال) الموكل (امرك) بتقيد
وقال المأمور (ما قلت) الامر ولم يرد
بشي (ما تقول لا) مرفق المضاربة
للمضارب (بشي) لو اختلف المضارب
وبالمال فقال المضارب
بالمبيع بالندوقال المضارب
بالمبيع وانما عليه ان يقول للمضارب
(ولو) امر المضارب ببيع عدة فباعه
واختلفوا في ان يرد لها (شاع)
وهو من يد (أو) اختلفا من (كبد)

من الذخيرة بخلاف ما إذا دعي رب المال المضارب في نوع والمضارب في نوع آتوحت بمكون القول
رب المال استوطا مطلقا هما مطلق الأمر بالبيع بقضه فقد أوتيت إلى أجل متعارف
عندهما وإلى أي أجل كان عنده بخلاف المضارب حيث يتقدم بأجل متعارف بين التجار بل يلى
قوى المال على الكفيل) أى عونه مفسدا والتوى مقصورا ههناك المال وبه علم جوى (قوله لم يضمن
الوكيل) لأن حق الاستدانة لم يكن أصليا في المحقق بخلاف الوكيل بضم الدال لأنه يفعل
بما يراه وقد أتاه في قبض الدين دون الكفالة والأمر بان والوكيل بالبيع بقض الدال لأنه يفعل
بما يؤكل خرم عنه ههنا وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل بقبض الدين له أخذ الكفيل
فيحصل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط برائة الأصل فانها حوالة وهو لا يملكها بجرع من البرازية
إمومه وقضا المراد من الكفالة هنا الحوالة الخ) عزاء ما يلى إلى النهاية وحكى ما ذكره الشارح من قوله
وقيل بل الكفالة على حقيقة بان التوى يصدق نهبا من الكفيل الخ ثم قال وهذا كله ليس بشئ
لأن المراد توى يضاف إلى أخذ الكفيل والتوى الذى ذكره أى صاحب النهاية غير مضاف إلى أخذه
الكفيل بدليل القول بأخذ الكفيل لتوى حقه بوجع من عليه الدين وجهه على الحوالة فإدلال الدين
لا يتوى فيها بوجع المال عليه بل يرجع به على المكيل وانما يتوى بوجع مافعل من كالكفالة والأوجه
أن يقال المراد بالدين توى يضاف إلى أخذ الكفيل وذلك يحصل بالرافعة إلى ما جرى برائة الأصل
عن الدين بالكفالة فلا يرى ازجوع على الأصل عونه مفعلا انتهى مثل أن يكون القاضي مالكا بوجع
به ثم بوجع الكفيل مفسدا انتهى قال السداجوى فدعوى أن التوى لا يصدق في الكفالة ممنوعة (قوله
وذكر في الجامع الصغير ما يلى التوى على الكفيل الخ) نظيره أحمى ولم يبين وجهه ووجهه أن
التوى لا يصدق بوجع الكفيل معسار جوع الصالح على الأصل وانما يصدق بوجع الكفيل والمكفول
سنة مفسدا وأما المكفول فعلمه يدر موصفه شخنا عن الحلى (قوله ولا يتصرف أحد الوكيلين الخ)
لأن المؤهل رضى رابع ما لا يرى أحدهما ولو كان الدليل معتدلا لا تقدره لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة
والنقصان واختيار السانع والمشتري وشمل إطلاقه ما كان أحدهما مالقا بالفساد فلا لا تجوز
أوصيا به ورأيه وشمل ما لا يمان أحدهما أذهب عمله بجز لا حوان يتصرف وحده بلى واعلم
أن الولاية والمضاربة والتضام التولية على الوقف كالأولى فليس لأحدهما الاقرار إلا في حصة شرط
الواقف النظر والاستبداد لمع فلان فأن الوقف لا أفراد دون فلان تنوير وشرحه عن الأشياء
(قوله الا في المحصورة) لأن اجتماعهما عليها يؤدى إلى الشك والتشويش فيبائر أحدهما برأى الآخر
حتى لا يشردون رأى الآخر لا يجوز عندنا عني وليس في كلامه ما يبين أنه يشترط حضور رآيه عند
المقصومة لأن ذلك ليس بشرط عندنا منهم كما ذكرنا من بلى ويصير به الشارح فيحصل كلامه على ما هو
الأعم منه ومن حكمه نسا قاضى المحصورة وان كان خلاف المتبادر منه والشك بفتح النون وسكون
الفين المجمعين ههنا الشرخنا عن المصباح والقاموس (قوله لا يشترط حصة صاحب الخ) بل
يشترط رآيه فإذا انتهى إلى القبض حتى يتعذر درع الجواهر لكن سياتى أن الوكيل بالمقصومة لا يملك
القبض ويهتفى (قوله في دفعة واحدة) لا حاجة إليه بعد قوله بكلام واحد جوى (قوله كان لكل
واحد الخ) لأنه من رأى كل وف توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين على التعاقب حيث لا يجوز
لأحدهما أن يتصرف في الأصح لأن وجوب الوصية مالموت ولو كالة ثبت حكمها بنفس التوكيل
ز بلى (قوله أن يكونا مخيرين) أى والمرأى الصدع معين كافي التنوير فلو وكلهما إطلاقا واحدة تغير
عنه أو عتق عهده من زام اجتماعهما كافي لغير ذلك يحتاج إلى رأى (قوله لا يتصرف بالطلاق
والعاق) لأن للطلاق نيتين لا يزل مندوجا أحدهما بلى وكذا القول بالطلاقا جمع ليس لأحدهما
أن يسهل أو حده وذلك طلقاها جميعا لا نطقاها أحدهما طلاقة والاحاطة تن لا يقع نيتين (قوله ورد

نذرى) المال (بلى) أى على الكفيل
بأن دفع الأمر إلى خاص يرى برائة
الأصيل بفس الكفالة كما هو
مذهب مالك فيحكم برائة الأصل
فترى المال على الكفيل (لهم) بضم
الواو في الصورتين وقيل المراد
الوكيل في الصورتين والله لأن التوى
من الكفالة هنا والله لأن التوى
لا يصدق في الكفالة وقيل بل
الكفالة على حقيقة بان التوى
يصدق فيها بان مات الكفيل
والمكفول عنه مفسدا وذكر في
الجامع الصغير المنهاج التوى على
الكفيل بان بوجع مفسدا كذا في
النهاية (ولا يتصرف أحد الوكيلين
وحده الا في المحصورة) فإليه لا يشترط
حضره صاحبه عند الجمهور وقيل
بشروط وهو قول زحل والشافعى
وأعلم أن هذا الحكم الذى ذكره
ههنا وكلاما واحدا في دفعة
واحدة بان قال وكلتكم بيع بى بى
هذا أو يجمع امرأى أما إذا وكلهما
بكل ما كان لكل واحد منهما
أن يتصرف في تصرف كذا في النهاية
(و) فى (طلاق وعقاق بلائيل) متعلق
بهما وأما فاعله فلا يشترطه بيد
لا يجوز أن يتصرف أحدهما وحده
والتراد بالطلاق والعقاق أن يكونا
مخيرين بأن قال طلقاها أو عاقها
أما لو قال طلقاها ن نساها أو قال
أمرها بأيدى بى لا يتفرّد أحدهما
بالطلاق والعقاق (و) فى (ردود عنه)
فبلى له لأنه ذو كل رجلين ببعض
الولاية

غيره فوكل الوكيل بأمره بحضرة الأول لم يصح ورتاد المحضومة وقضاء الدين فلا تنكح المحضرة
كما في شرح المجمع ويحل في المحضومة ما في الحاشية الخ البحر ومنه يعلم ما في الدرر الإيهام بظاهر
كلامه بقوله لا يكفها بالمحضرة في غير المحضومة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك (قوله أرباع اجني)
لم يقل على ما احتراز عن الشراء فإنه لا يتوقف بل يتقضى على الاجتناب كما في السراج لكن لا يشمل
النكاح والوكالة والحمل مع أنها كالبيع بحر عن الحماية (قوله واشترى) لوقال واشترى لها بما لها النكاح
أولى لأنه إذا اشترى لها بما لا يملكه كان مشتريا بنفسه وعدم الجواز فيما إذا اشترى لها بما لا يملكه بحر عن المهرج
(قوله اجني) لا الرق والكفر قطعان الولاية لا ترى ان الصداق يملك انكاح نفسه فكيف يملك
انكاح غيره وكذا الكافر ولا ينفه على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا (قوله والمردن) يعني اذا تزوج المرء صغيرته المحرمة المسئلة أو باعها واشترى ومات على الرذة
لم يصح تصرفه عليها سوى (قوله اذا مات على الرذة) وقبل الموت تصرفه على ولده موقوف باجماع
وان كان نافلا ماله عنده ما لا ينفذ تصرفه به حيث لا يجوز وان أسلم به ذلك لان جواز النكاح
يعقد للملأ ولا يملك له تدفيعه يتوقف إذا لم يجز له في المحال لا بشرط التوفيق ان يكون له مجزى في المحال
فصار ضمرا اعتناق المسمى وطلاقه وهتة حيث لا يتوقف على البلوغ إذا لم يجز له في المحال ونكاح
أولاده الصغار لم يجز في المحال وهو الولي والقاضي فيتوقف على أسلم به ذلك نكاحه ولا يملك له زباني
وفي البحر من تزاه القيس الولاية في مال الصغير إلى الأب وصيه ثم وصيه وهم إلى الأب ثم إلى
وصيه ثم إلى العاصي ثم إلى من نصبه القاضي وليس لوصي الام ولاية التصرف في شركة آدم مع حضرة
الأب أو وصيه أو وصي وصيه أو أجدوان لم يكن واحدا من ذكر فلها المحفظ وبيع المقول لا اعتبار بالخ
ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من جهة حفظ الصغير بحر عن الحماية وفي التنوير من كتاب المأذون
ما نصه ووليده أبوه ثم وصيه ثم جدته ثم وصيه ثم العاصي أو وصيه دون الام أو وصيه انتهى في ان بقال ظاهر
قوله في البحر وان لم يكن واحدا من ذكر فلها المحفظ وبيع المقول لا العاصي وان كان الوصي يملك بيع العفار
حيث لم يكن وصي الام مع المرح به انه ليس له ذلك لا المسوخ كان يكون الفس مفعلا القبة او يكون
في يد مقلب واشترى على الحرب او نكح نفسه الا ما عدا الذي ذكره في الدرر كتاب الوصايا مع ما
للاذر والاشاء في المسئلة مختلف فمأكل البحر عن تزاه القيس حتى على ما عوطا زر أو ابنه أو ابنة
اذا باع بمثل القيمة يجوز قال شمس الآفة المحلوا في هذا جواب السلف وما ندمنا مع بالادرر والاشاء هو
جواب المتأخرين في طي الواقعات وبه يعني ومن الاعذار والمسرفة لا يبيع ان يكون على الميت دين فيملكه
بقدر الدين أو لعدة الصبر أو وصية مرسلة أي مطاعة بان يقول نكح مالي أو وصية أو زينة خرج
على غلته درر (نقطة) الاباد باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فان كان الأب محمودا عند الناس يجوز
وليس لأن نفسه بعد البلوغ بخلاف ما إذا كان طاسقا حيث يملك نفسه هو المختار شيخنا في لواقعات

(أرباع اجني) ما اراد الوكيل (صح)
وقال زفر لا يبيع به والقباس ونحو
قوله جزمه لانه لو فقدت عينه
لم يجز الا ان يخطه فيصير
صداق وكتاب أو كافر صغيره المحرمة
المسئلة أو باع لها واشترى لم يجز
والكافر ينسأل لدى المحرمي
والكافر ولم يرد امانات على الرذة
نه ونكح الله تعالى
(باب الوكالة بالمحرمات والتفويض)
ما كانت المحضومة
أجواب الوكالة بالمحضومة (الوكيل
بالمحضومة) أي ما بين الدين ونحوه
(والتفويض)

(باب الوكالة بالمحضومة والقس)

(قوله أجواب الوكالة بالمحضومة) لانكته تظهر لوضع الظاهر موضع المعبر جوى (قوله ونحوه)
كالوصية بالمحرمات والمصباح جوى (قوله والتفويض) أي الطالب العلم ان الوكيل بالتفويض يملك
التفويض على أصل اذ رويه لأنه في معناه وضع أي التفويض يقال تفويضه ديني ودينني وتفويضه حتى أي
أخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس يفهمون من التفويض المطالبة لا المبيع والعرف قاض على
الوضع كذا قبل وفيه نظر لان الحففة مستحقة والمجاز متعارف وهي أولى منه عند أي حنفية وأجيب
بان ذلك وجه لا أصل له لا كلام فيه وإنما الكلام في أن القوي على أصل اذ رويه وأعلى العرف لظهور

الحجامة في الوكلاء قالوا على العرف فلا عليك القضي (قوله لا عليك القضي) لانهم اوجزوا بالحجامة في الوكلاء
وقد يؤمن على المحصومة من لا يؤمن على المال ولانه رضى بمحسومته والقضي غير هائل ولا علة للقضي
لا عليك الصلح اجماعا ورسول التقاضي عليك القضي لا المحصومة اجماعا وارسلك وكن رسولنا حتى
ارسال وامرك بقضه توكل خلافا لابي ولا عليكهما أى المحصومة والقضي وكيل الملازمة كالألف
المحصومة وكيل الصلح تبرير وشرحه (قوله وعليه الفتوى) ولذا اختاره في المتن بعد الاختيار
السرعي لكن في المرجعية الفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بالتقاضي في بلدة اعراف فيها بين
التجار ان التقاضي هو الذي يقض الدين كان الوكيل بالتقاضي وكلا بالقضي والا فلا واعتمد في البحر
وأقره في الدر (قوله وعندك ثلثة ثلثة عليك القضي) أى يقض الدين والدين لان الوكيل بالدين
وكيل باعتامه وانما المحصومة والتقاضي يكونان بالقضي وبما يقض فالمحصومة مائة (قوله والوكيل
يقض الدين الخ) اعلم ان الوكيل يقض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي او دفعته الى الوكيل
وكنته الموكل صدق في حق ابرار المدينين لاق في حق ارجوع على الموكل بتقدير الاستعانة حتى لو استعنى
انسان ما أقر الوكيل بقضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل مائة المتقى ولو وكله
بطلب كل حقه قبل فلان بتقدير ما عليه يوم التوكيل ولا يدخل المحادث وذو شئخ الاسلام لما اذا وكله
ببعض كل حقه على فلان يدخل القائم والمحدث ايضا فليأمل عند الفتوى وفي المتن وكله يقض
صكك دين له يدخل المحادث ايضا كولو وكله يقض غلته يقض الغلة المحادثة ايضا بحر (قوله عليك
المحصومة) ولا ينزل بموت المملوك بحر (قوله عندى خيفة) اعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبه
في ان وكيل القضي عليك المحصومة ولا مقيد باعدا كار وكيل الدائن لما اذا وكله التقاضي بنفس مال
الضائب فلا يكون وكيله بالمحصومة اتفاقا ثم لا ينعى شرح الجمع مع الضائب بخلاف وكيل
القصة واخذها بالشفعة واجوز على الهبة واخذها بالشفعة فانه عليه كماله القضي اتفاقا قدر (قوله حتى
لواقام المدي على البينة) وكذا اذا جحد الغريم واقام الوكيل البينة عليه تقبل زاي (قوله وهو
رواية عن ابي خنيفة) رواها الحسن عنه لان القضي غير المحصومة وليس كل من يؤمن على المال
بمدي في المحصومات بل يمكن الرضا بالقضي وضاهيها ولاي خيفة انه وكله بالتلك لان الدين تقضي
بما لها اذ يقض الدين نفسه لا يتصور انه جعل استيفاء الدين حقه من وجه فاشبهه او كبل باخذ
الشفعة بحر عن الهداية وفيه من الذخير وعلى قوله لا تقبل البينة لانه وتقبل لتعريف الوكيل حتى
لا يتمكن من قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب انتهى (قوله لا عليك المحصومة) اتفاقا لانه
امين محض حيث لا مبادلة لقبضه العين الموكل بها شيئا يشبهه الى المعاد كزاي يلى في وجه الفرق بين
او وكيل يقض الدين والوكيل يقض الدين حيث ملك الوكيل يقض الدين المحصومة عندى خيفة
فالوكيل يقض الدين وكيل بالتلك لان القبض ليس عليك الموكل بل هو يد له لان الدين تقضى
بما لها لا باعائها فانتصبا خصما بخلاف الوكيل يقض الدين لكونه وكلا باستيفاء عين حقه فلم يكن
وكلا باسالة فصار رسولا امنا بعضها فلهذا لا انتصبا خصما انتهى (قوله فلو برهن ذو اليد على
الوكيل بالقضي ان الموكل باعه) لم يقبل بيته الا في حق قصريدا الوكيل عن العين عني (قوله وقت
الامر حتى يحضر الغائب) وهو الموكل فانما حضر ثم انضم باعدا البينة على ما دعي به لان البينة قامت
على نفس الحق وعلى قصريدا واول كحل خصم في حق البليد تقبل في حقه فتقصر يده منه كما اذا
اقام الخصم البينة ان الموكل عله عن او كاله فانها تقبل في حق قصريدا عني لاق في حق ثبوت الغزل
(قوله استسما) والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت على خصم فلم تقصر يده الاستسما
انه خصم في قصر يده فقامه مقام الموكل في التقضي فتقصر يده بحر (قوله ولو أقر او وكيل الخ) انقله وهو
مفيد بقوله الحد والقدر كذا في التبرير وغيره فلا يصح اقرار الوكيل على موكاه بهما الشبهة وشغل اطلاقه

لا عليك القضي) وهو قول زفر عليه
الفتوى وقد علمنا ان ثلثة عليك
القضي (و) الوكيل (يقض الدين
عليك المحصومة) عندى خيفة حتى
لواقام المدي على البينة ان يرب
الدين استوى منه او لم يقبل بيته
ولا لا يكون خصما وهو راي عن
أبي خنيفة (و) الوكيل (يقض الدين
لا عليك المحصومة) فلو برهن ذو اليد
على الوكيل بالقضي ان الموكل باعه
من ذي اليد (وقال ابو بكر
الغائب) استسما فانما
رجلا يقض عليه وفاب فاقام
ذو اليد بالبينة اشترا من الذي وكله
بالتقضي لم يقبل بيته في اثبات الشراء
وتسعه هذه البينة لدفع المحصومة
فتوقف حتى يحضر الموكل (وكذا
في قولك
الطلاق والعاق)
التوكيل ينقل المراء والمالك من
بلدى للطلاق المراء وينقل على
الطلاق او المالك على الطلاق
لا تقبل على اثبات الطلاق او العاق
وتقبل في قصر يدي الوكيل حتى يحضر
انتهى (و) لو أقر او وكيل المحصومة
امنى قول وكلا بالمحصومة فاقصر
الوكيل

نفسه فلو كان تعليقك على ذلك علة لا ان يحاب به ليس بتلك محض فان قلت اذا تكمل بما توكل قبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي ان لا يصح توكل الكفيل بالمال وتبطل الكفالة قلت انما
 صح تكفيل الوكيل لان الكفالة أقوى لمكونها لازمة فكانت ناسخة بخلاف العكس كما في الزبلي
 لكن قوله فكانت ناسخة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع ان ذلك لا يتحقق في التتبع بالكفالة
 بالمال مطلة لوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (تنبيه) ان رسول ووكيل الامام يبيع الثمن والوكيل
 بالتزويج يبيع ضمانهم لان كلامهم مفسر ومصرح بخلاف وكيل البيع ان الثمن للثمن لثمنه عن المشتري حيث
 لا يجوز لانه يصرع ما لنفسه كذا في الدرر والذهب من الترتيل الى حيث استشكل احدي المستثنين
 بالآخرى فقال بعد قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن الخ شكل عليه وكيل الامام يبيع الثمن الخ ولم
 تنبه لما بين يديه من الفرق الذي ذكره في الدرر وهو ان الوكيل يبيع الثمن بغيره فلا ينفقه عهدة
 (قوله ومن ادعى انه وكيل الغائب في بعض دينه الخ) فلو قال له لا يقضه الا جماعا فقبضه الا درهم ما يجز
 قبضه الا اربعة الفلته فلم يصر وكيلا ولا راجع على الغريم بكنه وكذا لا يقضه من درهم اذن
 درهم توريثه (قوله أمر بدفعه) المراد ما يبرمه كفاي الجرم من السراج لانه افرار على نفسه اذ
 الدين يقتضي بائنا لما فيكون مقربا جو بدفع ماله اليه حتى لو ادعى انه وفي الدين الى الطالب لا يصدق
 لانه لم يدرم الدفع الى الوكيل باقراره فلا يثبت الا فيما يجرد عودا فالزبلي وفي المسئلة نوع اشكال
 وهو ان التوكيل قبض الدين توكل بالاستقراض معنى لان الدين يقتضي بائنا لما فاقبضه وب الدين
 من الدين يصر معناه عليه وله على الغريم مثل ذلك طالما قايما صا والتوكيل بالاستقراض لا يصح
 والجواب ان التوكيل قبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث المعنى وليس بتوكيل بالاستقراض لانه
 لا يدور على قبض الدين من اضافة القبض الى موكله كالا بالرسول من الاضافة الى المرسل والرسالة
 بالاستقراض حائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاه الى الدخيرة وهذا سؤال حسن والجواب غير مختص على
 قول في حقيقته فانه لو كان رسولا لما كان له ان يخاصم انتهى واجاب قاضي زاده عا حاشا هذه المسئلة في
 الرسول المخص وهو ليس كذلك فاذا له الخاصة وقول الزبلي وفي المسئلة نوع اشكال الخ قال في العروة
 تقدم ان الوكيل قبض الدين وكيل بالماله والملك فلا شك في صحة التوكيل به وبه سقط ما في الدخيرة
 وقول الزبلي وهذا سؤال حسن والجواب غير مختص الخ نعمة مما قدمه (قوله فلا تضي على الغريم) جواب
 قول المصنف فان حضر الغائب جوى (قوله والادفع اليه الخ) اذ ثبت الاستيفاء لا انكار الوكالة
 والغفل فيه قوله مع عبته فيفسد الاداء فلم يصر قبضه قبض الطالب في الدين في ذمه الغريم كما كان درر
 وعزى زاده (قوله ورجع به الخ) لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه اطلق في البقاء فمثل اللقاء
 المحكي بان استهلكه الوكيل ما بقي بقاءه به ولهذا قال في الخلاصة وان استهلكه ضمن منه قار اذ
 الوكيل هلا كما دونه الى الموكل حلفه على ذلك واذا لم يملكه وورثه غريمه او وجهه وهو قائم في يد
 الوكيل انضمنه في الوجود كله ان كان موجودا وان كان هالكه ضمنه الا اذا صدق على الوكالة بغيره وانما
 انكر الغريم الوكالة واقربا بالدين فلو سكيل ان ضلعه باق معه ما علم ان الطالب موكله فان نكل قضى عليه
 بالمال للوكيل ومن ابي حنيفة انه لا يملك لان حق التصليق يتابع على انه خصم ولم يثبت بلا حجة على وهو
 ظاهره يقتضي ان علم تصليقه روايت عن الامام وتاخر ما في العرم من البرازية انه منه (قوله لا يرجع)
 لانه يصدق اعترافه به بحق في القبض وهو اى الغريم منطلوم في احذرب الدين منه ناي والمطلوم
 لا يظلم غيره ودرر وعزى زاده ان قلت يرد على هذا ان احد الابن اذا صدق المدين في دعواه الاية
 لبيت وكيفية الا رجوع المكذب عليه بالنصف فان للدين الرجوع على المصدق بالنصف ان كان
 لبيت تركه غير الدين من اية في زعمان المكذب طام ظنة يجب بان الرجوع على المصدق لكونه اقر
 على اية بالدين من البعار (قوله الا اذا ضمنه) او قال له قبضت منك على ابي ابراهيم من الدين فهو كالمو

(ومن ادعى انه وكيل الغائب قبض
 دينه فقبضه الغريم) اى المدين
 (أمر بدفعه) الباعث خضر الغائب
 (أمر بدفعه) أى صدق الغائب على
 فصله (أى صدق الغائب على
 قد دعوى الوكالة فله فلا تضي على
 الغريم) (والا) أى وان لم يصدقه
 (دفع له) أى الى ربه المال
 في ذلك (دفع له) أى الى ربه المال
 الغريم الدين (توكيل) كان للمدين
 (يد على توكيل) (وان ضاع لا يرجع
 باقيا) في يده (وان ضاع لا يرجع
 الارضه عند الفاعل)

قال الاب لفتن عند اخذ مهر بنته اخذت منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثابرا جع
التمتن على الاب فكنا هذا تنوير وشرحه من الزاوية واعلم ان معنى قوله الا اذا ضمنه أي ضمنه المأخوذ
ثابرا فصرح ضمناه حيث دلالة مضاف الى سبب الوجوب وهو قوله ما مضى فلان فعل واماما اخذ
الوكيل فلا يصح ضمناه لانه امانة في يده لتصادقهما على انه وكيل والامانات لا تقع الكفالة بها على ما
شئنا (قوله اول صدقة) مبطون على ضمنه أي اذا لم يصدق فيه مخرج عليه لانه انما دفع له على رجاء
الا جاز فذا اطلع وجاؤ مرجع عليه وفي الوجود كله ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب لان المؤذي
صار حقا للغائب اما ظاهر او محتملا فصار محكما اذا دفعه الى فضولي على رجاء الا جاز لم يكن الاسترداد
لا محتملا الا جاز هداية وذكر في جامع الفصولين قولن في الاسترداد من الفضولي وكذا الوأثم الغريم
الدينه فانه ليس وكيل أو على اقرار بذلك تقبل ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد استعلافه على ذلك
لا يستحق لان كل ذلك بنتي على دعوى محضه ولو وجد لكونه ساقا نقص ما وجبه الغائب ولو اقام
الدينه ان الطالب جدد الوكالة واخضعني للمال تقبل بمر (قوله بان سكت او كتب) يشير به الى ان عدم
التصديق لا يقتضي بالتكذيب بل يشمل السكوت (قوله فاما ضمن به) اي بالدين الذي باعنه
منك وب الدين ثابرا للرجوع عليك ولا يصح جعل مرجع الضمير في كلام الشارع هو قوله بذلك المال لما
قدمناه (قوله لا يؤمر بالدفع الخ) لانه اقرار بمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل قبض الدين فصدقه
حيث يؤمر بالدفع لانه اقرار بمال نفسه اذا الدين يقضي بماله لا بعينه فلو امكن الودعة منه بل يمنع
لا ضمن ولو سلمه فله فكلت في يده وانكر المودع او الكافة ضمن المودع وله قطعه فانه ما وكله فان كان
برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في زعمه ان مودعنا لم يستجبه والمضامول لا ظلم الا
اذا ضمنه عند الدفع كالم فلو دفع له ولم يصدق على الكافة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة ولا
ولو كانت قاطعة اخذها في كل الوجوه لانه ملكها بالاعتقان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلفوا في الملقط
لوا قريبا لقطعة رجل لم يؤمر بالدفع اليه بل يرجع الغنية باني ان يقال قول المصنف لم يؤمر بالدفع اليه هو
المشهور وخلافه انما تضمنه كافي الدر ومنه يعلم ان ما ادعاه السيد المحمدي من انه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا
فيه نظر (قوله وتر كفا مائتا) وقال وتر كفا مائتا ورواية له لكان اولى لان الموصى له منزل منزلة الوارث
عند عدمه ولا يدين التلوم فهما الاحتمال ان يكون له وارث آخر ولا بد في دعوى الوصية من قوله لم يترك
وارثا والا لم يكن ذواليدعهما والدين كالودعة بل اولى امالا ايضا فمكوكالة فليس مودع الميت وصديقه
الدفع الى مدعيه الا بصاء ولوصدقاه لا يدينه ولا يبرأ بالدفع قبل ثبوت ائده وصى ولولا وصى دفعه الى
بعض الورثة برأ عن حصته خاصة بمرجع جامع الفصولين وقوله والدين كالودعة يعني الذي ان رب
الدين مات وتر كفا مائتا له وصدقه المدين أم بالدفع اليه (قوله ولا وارث له غيره) لم يذكره صاحب الدرر
وقد عه غري زلده ما عهده من لفظ الكافي ولا يدين ابرادما تنهي (قوله وصدقه) قد به لانه لو اترك
مرته او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم مالي بقية اليه بمر (قوله دفع اليه) لان ملكه قد زال بجمونه
واقفاته مال الوارث قال في البحر واطلق في دفعها الى الوارث وموقوفه بالادى يمكن على المستدين
مستغرق بمرجع جامع الفصولين وكذا ضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بل امر الغاضي على
ما ستخلص سابق كلام البحر مع باقي جامع الفصولين ايضا (قوله فادعى انفرم ان رب المال اخذته)
او ابرأه ادعى اقراره بانه ملكي كافي الدر فلو ابل المصنف قوله ان رب المال اخذته بقوله ما يستط
حق موكله كافي التنوير لكان اولى (قوله دفع المال) لان جوابه تضمن اقراره بالوكالة والدين ولم يثبت
الا بقاء بمرجع دعواه وله تخفيف الموكل لا وكيل لان النيابة لا تصرف في الدين ولو ربح على الا بقاء تقبل
اذ الوكيل قبض الدين وكيل بالخصومة بخلاف وكيل امانة الدار قبض الفضة اذا ادعى بعض السكان لانه
على الارجح لو كانه مودع من توفد حتى يحضر الغائب بمرجع جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل

اول صدقة اي الدين الوكيل (هل
الوكالة) بان سكت او كتب (ونقص)
(الوكالة) (الوكالة) (الوكالة)
الفرق مروي بالتشديد والتشفيف
ضمنه مروي بالتشديد ويصل الدين
قضى التشديد في ضمنه عند
الوكيل ضامنا للمدين في ضمنه عند
الى الدين والبارز راجع الى الوكيل
وصفي التفتيش وان يقول الوكيل
لادون لو رجع عليك بالدين
لادون لو رجع عليك بالدين
ثابرا بذلك المال فاما ما
مستدلى الى الوكيل والبارز الى الدين
(ولو قال) رجل (افى) وكيل (الودع)
الودعة فصدقه (اي وكيل (الودع)
فما ادعى (اي يؤمر بالدفع اليه) (الودع)
لم يؤمر المودع بالدفع (لادعى الشرع)
اي لو ادعى انه اشترى الوديعة من
صاحبها (وصدقه) (الودع) مائة
(لادعى) رجل (لا وارث له غيره)
وتر كفا مائتا (الودعة) (اليه)
(وصدقه) (الودع) مائة (الودعة) (اليه)
فان وكله قبض مائة طمى الغريم
ان رب المال اخذته (دفع) (الدين)
(المال) الى الوكيل (واضع) (الدين)
(رب المال واستلقه) (اي الدين)
(رب المال واستلقه) (اي الدين)
رب المال على اخذته واستلقه (اي الدين)
وكله بسبب امانة (اي الدين) (ادعى)
جارية بسبب حبسها (ادعى)
البايع رضى الشري

في القدر حق القبض له امانة فلو ثبت على النائب كان حكما على النائب ابتداء في المسئلة الباقية هو
 وكيل القبض فقط والدين لم يثبت بقدره جوى عن المقتضى (قوله لم يرد عليه الخ) بخلاف مسئلة الدين
 لان التدارك يمكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند تكويله ولا يمكن ذلك في العيب
 لان القضاء بالقبض نافذ ظاهر او باطنا عند ادى خفية فيبيع القضاء يلزم ولا يستلزم المشتري بعد
 ذلك لانه لا ضمان لا يميز فصح القضاء في مسئلة الدين ليس فيه قضاء واقعية الامر بالتدبير فاذا ظهر
 الخطا فيه امكن نزعه عنه ودفعه الى الغير من غير تحقير زيل في فلوردها الوكيل على البايع بالعيب
 بخفض الموكل وصدقه على الرضا كانت له لا لبايع اتقا في الاصح لان القضاء لا عين دليل بل العمل
 بالرضا ثم ظهر خلافه فلا يغنيها طائفة من التبرير وشروطه من النهاية (قوله بعد الجواب في الفصلين) لان
 التدارك ممكن لبطان القضاء لان القضاء بالخطا لا يتخذ الا ظاهر اعندهما فامكن التدارك فهما
 (قوله وقيل الاصح عند ادى يوسف انه يؤثر في الفصلين) لان منعه ان القاضي لا يرد العيب على البايع
 ما لم يستفد المشتري بالله ما رضى به هذا الوجه ان لم يرد البايع الرضا فلا يدين حضور المشتري
 وحلفه زيل (قوله لا ينفذ على اهل) اوائته او انضامونه او للثراء او لقصده عن زكاته كذا
 انطلق في التبرير وشروطه وفصل في الجفر في مسئلة التوكيل بالثراء ونحوه عن الخلاصة والوكيل بالثراء
 اذا اشترى ما ربه ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الاثر ثم فخذ البايع غيرها جازم نقل عن الزايد ان
 التفصيل هو الخفاء والوكيل يبيع الديار اذا اسلك الديار وبيع يار يار لا يبيع عزاء في الجفر الى
 الخلاصة (قوله فانفق عليهم عشر من ماله) هذا اذا كانت عشرة الدافع فاقه وقت الانفاق وكان
 يضيف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت مئة وكذا وضاف العقد الى عشرة فقه يصير عشر ماله
 متبرعا بالانفاق لان الدراهم تسبق في الوكيل فبعض النهاية قال وقال المحنف والوكيل بالانفاق
 او القضاء والشراء والتصدق اذا اسلك المدفوع عليه ونفذ من ماله حال قيامه لا يكون متبرعا اذا
 لم يصف الى غيره لك ان اولى ولو انفق الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد عليه انه
 قرض او انه يرجع انتهى معز بالي جامع الفضولين واقول فيه مخالفة لما في الدرر الخ الكاب من
 الوصايا حيث قال بعد هدم وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما سبق عليهم من مال نفسه
 فانه لا يكون متطوعا وذكر في الفتاوى الحاشية ماله فرق بين الوالد والوصي اذا ادى التمن من مال نفسه
 لا يحتاج الى الاشهاد اما لا يحتاج لان الطالبين حال الوالد انهم يفسدون الصلة والبيع يحتاج
 الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية ان لم تشهد
 عند ادا التمن لا ترجع انتهى (قوله والقياس ان يكون متبرعا) لان الدراهم تبين في الوكالة لانه
 خالفه وجه الاختصاص ان الوكيل بالانفاق وكيل بالثراء والوكيل بالثراء ملك التقدم مال نفسه
 لانه لا يستعمل مال الاثر في كل مكان ويتفق له ما ربه من غير قصد فيشتره فيمكن متبرعا فحقا
 لتقصدا لا مرونفا للرجع عن المأمورين جوى

لم يرد الامه (عليه) أى على البايع
 حتى يحلها المشتري انه يرض
 بالعيب وعند ادى يوسف انه يرض
 المحبوب في الفصلين أى فصل ارد
 بالبيع وفصل الدين ولا يؤثر القضاء
 برأى كجارية وقبل الاصح عند ادى
 يوسف انه يؤثر في الفصلين (ومن
 دفع الى رجل ضربا لم ينفذها على اهل
 فانفق عليهم عشر من ماله متبرعا
 بالشرع) والقياس ان يكون متبرعا
 فيصير ماله رد ما قضى
 (باب عزل الوكيل)
 (وتبطل الوكالة بعزلها من علم)
 (باب عزل الوكيل)
 (وتبطل الوكالة بعزلها من علم)

(قوله وتبطل الوكالة بعزله) لانها من العقود الغير اللازمة كالعامة ولهذا لا بد منها احراز شرط ولا يصح
 الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى مضمة على غريم وبها في الدرر قبيل هذا الباب ويتفرع
 على عدم لزوم الوكالة من المجازين ما ذكر في التبرير وشروطه حيث قال فلنوكيل اى بالخصومة وشرائه
 العين لا لوكيل يتكلم وطلاق وعناق وبيع ماله وشرائه غير عينه كافي الاشياء عزل نفسه بشرط
 علم الموكل كما بشرط علم السلطان بعزل قاض وامر نفسه (قوله ان علمه) ولو قبل وجود الشرط في الملق

به أي بالشرط به يفتى ويستعاضة وكافة وأرسله رسولاً لم يرد ولا غيره مما أوجب أصغرها
أو كبري أمده أو كذا قال الرسول أرسلني إليك بالطلاق من له مالاً ولو أخره فمضوني فلا يمن أحد
شطري الشهادة متى صدقه قبل ولو طلقاً أو طلاقاً وتبر وشرحه (قوله أي بالعزل) اعلم أن لكل عزل
أي وقتاً له إلا أن تعلق بها حق الغريم أو كله بالخصوصة والتماس من الطالب عند غيبة المطلوب فإنه
لا يملك عزله كالكافة للشرطه يبيع الرهن سواء كانت شرطه في الرهن أو بعد على الأصح فلو عزل
العدل نفسه بمحض المراتب أن يرضى به مع ولا لا يخلف ما لنا كان المطلوب سائراً أو كان ممن غير
التماس الطالب ولذا قالوا أن أول الزوج وكذا بطلاق زوجته بالتماسه ثم غاب لا يملك عزله وفي الصحيح
له عزله لأن المرأة لا حق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا وقال الموكيل للموكيل كذا عزلتك فانت وكيل لا يملك
عزله لأنه كذا عزله بتعديده كالكافة وقيل بنزول قوله كذا وكنتك فانت محضول والصحيح إذا أراد عزله وأراد
أن لا تستعده أو كذا عزله أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك من المعلقة لأن ما لا يكون لازماً
بعض الرجوع عنه ولو كذا منه زبني ثم اعلم أنه لو قال كذا وكنتك فانت محضول لم يصح للفرق أن
التوكيل مع تعلقه بالشرط والعزل لا فاعاؤه لم ينزل بحر من الصغير والصغيرة واعلم أن الوكالة
المعلقة هي المحالة بقوله كذا عزلتك فانت وكيل والمعلقة هي المحالة بقوله وكنتك بكذا قبل صدور
المعلقة كذا بخط شخص أو قدسها صاحب الدور حيث ذكر أن المعلقة هي المحالة من كذا قال العلامة عزي
وهو سهو وقع من قولنا نحن لا نرى إلا حق الطلاق (قوله فان لم يسهه العزل الخ) هذا إذا كان
طالماً بالوكالة فلو وكه ولم يسهه فله عزله وإن لم يسهه من البراءة قال وقيل بالوكيل لأن عزل
الرسول يصح بلا علة انتهى وقول الوكيل بعد القبول بمحض الموكيل التوكيل أو تأخير أي من الوكالة
ليس عزل بمجود الموكل الآن يقول وأهلاً أو كنتك بشئ قد عرفت أنها أولئك فانه عزل بتبر واستدرك
عليه في الدور عفاً أن يلي من الوصاية أن يجوز عزل قال وجهه المستفاد من ما نا واقعه التوكيل على
الترك لكن أثبت القهستاني اختلاف الرواية وعلمه بان هجومه على النكاح فخرجت في رواية
لم ينزل بالمجود انتهى قلت فعلى هذا كلام الزبني قد اختلف تصريحه ههنا بان المجود ليس بعزل
وإنه ولو جحد الموكل الوكالة فقال له أو كذا لم يكن ذلك عزلاً ثم رأيت بخط السيد الحموي عن الوالي
تصحيح أن المجود يكون رجوعاً قال وعلمه الفتوى بعد أن حكى اختلاف الرواية فيما أنا جحد الوصاية هل
يكون رجوعاً أم لا (قوله وقال الشافعي بنزل) لأن الموكل بالعزل سقط حق نفسه في غيره ولنا
أن في العزله أضراراً له لأنه قد تصرف بعد العزل قبل أن يسهه فيلزمه الضمان والضرر مدفوع شرطاً
بمختلف الاعتاق والطلاق والعزل المحكي لأن العزل فيه حكمي لضروره وعدم الخلل زبني (قوله
وموت أحدهما) إلا الوكالة اللازمة أن أول الرهن العدل أو المراتب يبيع الرهن عند حلول الأجل
فلا ينزل بالعزل ولا يموت الموكل وجنونه كالكيل بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء لا ينزل بموت
الموكل بخلاف الوكيل بالخصوصة أو الطلاق تبرير وشرحه قال والحاصل كافي الأبرار الوكالة يبيع
الرهن لا تسلط بالعزل حقيقة أو حكماً ولا بالخروج عن الأهلية يمتنعون وردة وفيها عداها من اللازمة
لا تبطل بالمحقيق بل بالمحكي والخروج عن الأهلية قلت فاطلاق الدور فيه فتر انتهى (قوله أي جنون
أحدهما) أحسن من جعل البني الصغير في الجنون والحق لكوكيل في نفسه من القصور (قوله لم يطبق)
بكسر الهمزة العامة فتح الهمزة على معنى المطبق الله عليه الجنون وعلى هذا الأصل مطبق عليه فغذفت
الصلة تنفيهاً فيكون الفعل مما استعمل لازماً وتعدا غيره من المصباح (قوله أي مستوعباً) وقيل دائماً
كذا قيل وأقول قال في البصر فالحق أي الدائم كذا في النهاية والبناءة زاذق النباة وقيل مستوعباً
(قوله شهر) اعتباراً بما سقط به الصوم عني وبه يفتى شرباً لئلا عن الضمائر وتلك في القهستاني
والباقي وجهه فاختار قول أبي حنيفة وإن عليه الفتوى (قوله وعنه أكثر من يوم وليلة) لأنه

أي بالعزل فان لم يسهه العزل لا ينزل
وقال الشافعي بنزل (وموت أحدهما)
وجنونه أي جنون أحدهما جنونا
(مطلقاً) أي مستوعباً من قول
الحق الغير السواء أي استوعباً وشد
الجنون المطبق شهر ضد أي يوسف
وعنه أكثر من يوم وليلة وعنه

ينقطه الملوأه هني (قوله حول كامل) لسقوط جميع العبادات به حتى ان كالة تقدر به احتسابا
 لأن استمراره حول ملامع اختلاف فصوله آية استحكامه أمامادون المحول فلا يمنع وجوبه ان كالة تكون
 في معنى الموت زليجي ويصر (قوله ولمحوقه) أي المحكم لموقوف أحدهما الما قبل المحكم هو موقوفة عند
 الامام وتنفذ عندهما ولا تطل وكالة المرأة باردا ردها مال المحكم لمساقتها لان ردها لا تؤثر في حقوقها
 الا اذا وكلته بالتزويج ثم ردت تطل لانها لا تملكه بنفسها وانما حصلت بالمعاق من أحدهما لا تعود
 بعوده مسلما على المذهب ومقتضاه ان لو افاق بعد جنونه مطلقا لا تعود بحقوقه ولا تطل وكالة المرأة
 باردا ردها مال المحكم لمساقتها بتضيض لان وكالة ان رجل باردة لا يتوقف على المحكم بالمعاق فينا وما عليه
 هو قبله عن اصحاب الاصلاح حيث قال والمراد بذهابه ثبوته بحكم الحاكم وفيه عن اثنين رجل غاب
 وجعل داره في يد رجل ابصرها فدفع اليه مال الديقضه ثم فقد الدافع فله ان يحتفظ وليس له ان يهر الدار
 الا اذا ان المحاكم كونه له مله قدمات ولا يكون ان رجل وصيا لمفقود حتى يحكم بكونه انتهى قال وبهذا علم ان
 الوكالة تطل بمقتضى الموكل في حق النصف لا الحصة انتهى ورد العلامة المقدسي بان ما ههنا في النصفين
 انه انما دفع المال ليصفه ويختل فلا يدل على ما استنبطه فلما قل ان يقول لودفعه ليعلم منه كان له ذلك
 وانما استنجد ليعلم منه جوى (قوله واقتراف الشريكين) وان لم يعلم الوكيل به لانه عزل حكمي فلا شترط
 له العلم ز بلحى وما في الاخير من قوله وان لم يعلم الشريك به غير مناسب والمناسب وان لم يعلم الوكيل به
 كذا يحظر الشيخ شاهين (قوله وسواء موكلاهما ثالثا واحدها) فان قلت فيه قصور لان كلام
 المصنف صادق فيشعر الاول ان يتعزل كل منهما عن الوكالة التي تضمنها عقد الشركة لان كل واحد
 منهما وكيل عن صاحبه فيتعزل بالافراق الثاني ما اقتصر عليه الشارع من ان كلامهما أو أحدهما وكل
 من يتصرف في المال فاذا افرقا فعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذ لم يصح ما بالاذن في
 التوكيل قلت انما جعل الشارع كلام المصنف على الثاني مع ان احتماله الاول اقرب لان فيه شكالا
 من حيث انه لا يصح ان يتفرد أحدهما ببيع الشركة بدون علم صاحبه لانه عزل قصدي فكيف
 يتصور ان يتفرده بدون علمه قال الزليجي ويمكن ان يحصل على ما اناهك لعلنا لان واحدهما قبل
 الشراء فان الشركة تطل به وتطل الوكالة التي كانت في ضمنها على ذلك لعلنا لعلنا عزل حكمي
 اذا لم تكن الوكالة مصرحا بها عند عقد الشركة فان قلت هل جود الشركة بمنزلة الافراق قلت فيه
 اختلاف نقله السيد الحموي عن الوالاجية ونصه بصدان حكمي الاختلاف في ان جود الوصاية هل يكون
 رجوعا أم لا قال وعلى هذا الخلاف جود الوكالة من الوكيل أو الموكل وجود الشركة وجود الوصاية
 من الموضع وجود المتبايعين وجود المتبايعين والمراد بالمتبايعين في كلامه المؤخر والمتبايع على طريق
 التعليل (قوله وبغير موكله لم يكتبوا بحره لودأوبا) علم بذلك ولم يعلم هذا كان وكيلاني العقود
 والمخصوصات اما الوكيل في قضاء الدين واقتضاه وقضى الوصية فلا يتعزل بغير وجه لانها هو جبان
 انجر عن انشئه الصرف لان قضاء الدين واقتضاه ولا تعود الوكالة بتكليفه وكونه ولو عزل الموكل ووكيل
 العبد المأذون لم يتعزل زليجي (تنبيه) سئل عن ناظر وكل وكيلاني أمر الوقف ثم عزله القاضي هل
 يتعزل وكيله بعزله فأجبت بأنه يتعزل أخذ من قوضه هنا شترط لدوامها لما شترط لانتهاؤها لبحر
 (قوله وتصرفه بنفسه) اذا كان تصرفا بغير الوكيل به عن الامتثال كما اذا وكله بطلاقها فطلقها هو لئلا
 او واحدة ما تقتضى اعتبارا ولو تزوجها بعد ذلك ليس الوكيل ان يطلقها التصديق بغير الموكل عن الايقاع
 بانه قضاء العدة فكذلك الوكيل وانما يتكبر من الايقاع بعده بسبب جديد ولم يحصل ذلك للوكيل اماما
 لا بغيره كما اذا طلقها واحدة ولم تنقض عتدا للوكيل ان يطلقها أخرى ولو اراد تزويجا لمحق وقع طلاق
 وكيله ما بقيت العتدة فان قلت كيف يمكن لو قيل ان يقع الطلاق بعد التحق الموكل بدو المحرر
 ما بقيت العتدة مع ما سبق في المتن من انه يتعزل بموقعه مرندا قلت ذكر الزليجي في شرح قول المصنف

حول كامل وهو الصحيح (لمحروقه)
 حال كونه مرندا واقتراف الشريكين
 أي ينزيل الوكيل في نفسه
 الشركة مطلقا سواء كانت الشركة
 مفراصة أو ضمنا أو سواه وكل كلاهما
 نال أو أحدهما (وبغير موكله) عن
 بدل الكفاية (لو) مكان الموكل
 في كتابه وبغيره لودأوبا وتصرفه
 بنفسه

ونحوه فتردا ان المراد منه حكم الحكم لمحاكمه فافا حكمه بطلت لكونه لا جاعا وما قبل ذلك فهو قوة
عنده وعندهما فافا ففصل ما ذكره في الدر على ما اذا صدر ذلك من الوكيل قبل حكم الحكم لمحاكمه
(قوله أي اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف بنفسه الخ) من هنا أتى شيخنا حين مثل امر أن وكلت شخصا
في المحضومة فاصطفت مع زوجها بانه انزل من الوكيل ليعرض عن التصرف الخ (قوله بطلت الوكالة)
وتعود فلو عاد اليه فقدم ملكه كالوكان وصح لا يبيع فباع بنفسه فرد عليه بخيار شرطاً ورؤية مطلقاً
أولاً فساد بيع وكذا لو رد عليه بخيار عيب فبعضاً أما لو رد عليه بالاقالة أو بخيار العيب بأرضى لا تعود لانه
في الأول عاد اليه فقدم ملكه فالفسخ تعود الوكالة بخلاف الثاني لانه رد على لا يكون فضا كان سعا
في حق ثالث والوكيل ثالثاً والوكالة تتعلق بالملك الأول وهذا ملك جديد (نقطة) باع الموكل
والوكيل معا ولم يعلم السابق فبيع الموكل أولى عند محمد وعند أبي يوسف بشرط كان وبخبر كان (تكيل)
باع الموكل بعد الموكل ببيع فله علم الوكيل بذلك فباعه الوكيل أيضاً وقضى الفسخ فله في يده
ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل ورجع الوكيل على الموكل وكذا لو رد الموكل
أو اعتقه الموكل قبل بيع الوكيل أو استحق أو كان حراً الأصل لانه مسافر من و لا من جهة الموكل ولو مات
الموكل أو جرح يعني قبل بيع الوكيل لعدم علمه بموت الموكل وجنونه لم يرجع لعدم الغرور والوكيل
يقض الدين لو قبضه وذلك في يده بعدما وهبه الموكل للدين ولم يعلم الوكيل لم يقض بمصرع البائع

أي اذا وكل رجلا بشئ ثم تصرف
بنفسه فبطلت الوكالة
(كتاب الدعوى)
(هي إضافة الشيء إلى نفسه حالة
النزاع) وشرط جوازها

(كتاب الدعوى)

لا ينبغي ما سبب الوكالة بالمحسومة در لا الوكيل بالمحسومة فبطلت الوكالة باسمه وليس بمصدر
والعمل أي العمل والمصدر ادعاء فبطلت الوكالة بالتأنيث فلا تكون وتجمع على دعاوى بكسر الواو وعلى
الأصل وبفتحها فبطلت على ألف التأنيث قبل الفتح أولى وقبل الكسر وقبل هسا أو مثله الفتوى
وافتاوى بمصرع المصباح وما في الكافي والعين من انه ما أتى لا غير نفسه عزى بقوله وعن صحيحه بالفسخ
والكسر اسر النقصه في شرح الوهبية (قوله هي إضافة الشيء إلى نفسه الخ) هذا في الشرع وفي القصة
عبارة عن إضافة الشيء إلى نفسه الخط لقام من غير تقييد بآراء ومسا لم يزل في قولنا ليس في هذا الشيء
وليس هالك منزع لا يبيع فيه ولو اتعا بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثقة منازع فهو اقرار بالملك
لإننا عرفنا ادعاءه بملك نفسه لا يبيع وعلى رواية الأصل لا يكون اقراراً بانك لم يجرع البرائة قال
والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الاعيان والدين فخرج عنه دعوى إياه الدين والبراء
منه ورد العلامة المقدسي بان هذا انما يكون من جانب المذعي عليه له دفع الدعوى ومضا اذا علم أن الدين
تقضي بما شأنا فلا فاعودى ومن الاراء تلك من انتهى وما في الخبر من قوله ولم ار اشتراطاً لفظ
مختص بالدعوى وبني اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال اشرك أو اظن لم تضم الدعوى
انتهى غير محتاج اليه لما ساقى في المتن من انه لا بد أن يقول وأطاله جوى عن المقدسي (قوله وشرط
جوازها) أي صحتها يجلس القضاء وحضور الخصم فلا يقتضى على غائب وهل بمصرع مجرد الدعوى ان
بالصرا وبحيث ثبت نزله ثم لا يفتى برونه أو بطلته ومن الشرائط عقل المدعي والمذعي عليه
ومعلومية المدعي وكونه بما يحتمل التوثيق فدعوى ما يستحيل وجوده باطله كقولهم لعرف النسب أولان
لا ولد له لثله هذا البني وكذا دعوى فقرا أو اوا عظيمة على غنى أو غصبا على ما استظهره في الخبر قال
في القدر وبه جرم ابن الفرس في القوا كذا به درية وكونه بلبان المذعي فلا تصح بلبان وكيله الأرضي
تخبره عند الامام اذا لم يكن به منور وفي الخبر عزانه للمعتن لو كان المذعي عاجزاً عن الدعوى عن ظهر
قلب فكذب دعواه في صحيفة وأدعى سمع انتهى فالحق من انه اذا عجز عن البيان يقبل منه التوكيل
ولا يتوقف على رضاه تخبره بالاحتياق بعمل على ما اذا عجز عن البيان حتى من العفيفة وكونها لازمة

فلا يصح دعوى التوكيل على موكله المحاضر لا مكان عزله وعدم التناقص في الدعوى الا في المحررة
والنصب كما اذا قرأ بالملك لشخص ثم ادعى الشراعه قبله لا بعدا ومطلقا وذكر في منية الفتى ان المحض
شرط لقبول البيعة اذا اراد المدعي ان يأخذ من يد المحض الغائب شيئا لما اذا اراد ان يأخذ حقه من من مال
كان للغائب في يده لا بشرط حضرة المحض فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل انتهى هذا وقد تضمنت
التنوير والدرر ان القاضي الغائب يتقضى من امر الزاويين عن الامام وذكر في البراه ان ادعى
حقا في الزكاة واثمته بالبينة فانه محلف من غير خصم ومن ادعى انه دفع ثلث دينه فبني ان محلف
احتسابا وفي حاشية الاشياء عن المقدسي انه قال ولم أر هذا التحليف واجب او مندوب له قال شيخنا
وقد سألني بعض الملوك الى حصة جمع جمعة انه لو حلف المدعي انه ما استوفى دينه ولا ضمه ولا احتساب به
فشكل ايقض عليه بالاستيفاء بشكوكه فقلت نعم فالرد بعض المحاضرين انه ليس هناك دعوى بالاستيفاء
فأجبت به انه مدعى عليه في ضمن دعواه وقوله ولم أر هذا التحليف الخ ثم ذكر المورود وجوبه ان
أخذنا من قولهم ان اخبار الجند بمنزلة اخبار الشرع وهو للوجوب الا لأصارف قلت غير مسلم ان الأصارف
قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من أسكر فاستقام قول الشيخ المقدسي لم أر قال شيخنا ثم
رايت محمداه تعاقب في الجرح عن الولو الجمة ان تحليف المدعي مع امامته البرهان فيجوز كروضه ما مثل
حقوق الله تعالى من غير دعوى انتهى وقوله فأجبت به مدعى عليه في ضمن دعواه لان الشخص
الواحد قد يكون مدعى من وجه مدعى عليه من وجه آخر الا ترى الى قول القسستاني بعد قول المن
والمدعى عليه من يجره الى الخصومة حيث قال فلا شكل وبني التيم فانه مدعى عليه معنى اذا جبره
التاضي على الخصومة التيم انتهى وقوله ان الأصارف قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من
أنكر بني والمكر هنا لم يكن مدعى عليه صريحا وان كان مدعى عليه ضمنا (قوله مجلس القضاء) فيه
مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القضاء مأخوذ في مفهوم الدعوى حيث
عرفها في الدرر بانها ما مله حق عند من له التخلص شيئا عن الواني واما على التعريف الذي ذكره
في الكثر فلا ترد هذه المناقشة (قوله وحكمها وجوب الجواب) فلو سكت كان اسكارا فضع البيعة عليه
الا به يكون أحرس مدعى الاختيار قال في البحر وزاد ان يلبي وجوب المحض على المحض وبه ان لا
حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها التناقص انتهى واول عبارته ان يلبي وحكمها
وجوب الجواب على المحض اذا سمعت وترتب على حتمها وجوب احتضار المحض والمطالبة بالجواب بلا ونعم
واقامة البيعة أو اليمين اذا أنكر انتهى فليس في كلامه ان يلبي ما يدينه جعل وجوب المحض حكايا
ما استفهم من كلامه ان الناس لا يخضعون بغير طلب المدعي بل بعد سماعه دعواه وان رأاه صفة
احضره لطلب الجواب والا فلا تقدر وبنيها تعلق القضاة قد در يتعامل المعاملات وشرعية البيعة لادائها
كما في البحر عن العناية بل من حيث انقطاعها بالقضاء ودفعها للقضاء المخلون بيقظتها انتهى ودليها
الكذب والسنة والاجماع وركتها إضافة الحق الى نفسه عند النزاع لو أصلا كل عليه كذا او اضافته الى
من نأى المدعي ما به كقول ويومى تنوير وشرحه (قوله والمدعى) اسم فاعل من ادعى يدعى وأصله
متدعي لان تلاميذه مدعى فنة سل الى باب الاعتقال فصار المدعى وقلت لنا ما اذا وادع التنازل في الدال
فصار ادعى وكذلك في باقي التصرفات من المضارع والامر والمصدر وانما بدلت النساء والاول
بعكس لانها من المبهمة والاندال من المبهمة فالقوى لا يتحول الى الضعيف (فتحة) لما كان قوله
والمدعي الخ متناولا لا غلب من التنازع من فعلا احترزته في الدرر بقوله من التنازع من قولنا وما كان
هذا متناولا للتنازع عن في المساحات احترزته بقوله في الحق أى حق العبد انتهى قال شيخنا ونحوه انه
اذا تضاربا وكان التناظر أحدهما فله يعلق عليه مدعى مع انه لا يترك لا يترك فاحتاج الى التراجع
بقوله من التنازع من قولنا انتهى (قوله أى لا يجبر على احصومة اذا تركها) لان حق الطالب

مجلس القضاء وحكمها وجوب
اليمين على المدعى عليه (والمدعى
من ادرك ترك أى لا يلبي
المحضره اذا تركها) (والمدعى عليه
بجلافة)

فأتركه لأسدليل عليه تنبي (قوله أي يصر على المحصورة) ظاهره ان الخيار للمدعي في تعيين القاضي
لوفى البلد فاسان الان المقتضى به ان الخيار للمدعي عليه وهو مذهب محمد بن الزاوية وفي الحاشية
لو كان في البلد قاضيان كل واحد منهما في محل على حدة وقعت المحصورة بين رجلين أحدهما في محلة
والآخر في محلة أخرى والمدعي يريد ان يختصمه الى قاضي محلة الآخر باي ذلك اختلف فيها أبو يوسف
ومحمد والهيذان العبرة لمكان المدعي عليه وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد
فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا وعبار الزاوية قاضيان في مصر بل كل
واحد منهما ان يذهب الى قاض فالخيار للمدعي عليه عند محمد بن علي الغتوي قال في البحر وهو باطلا
شامل لما اذا اراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه والمدعي عليه بالعكس وما اذا تعددت القضايا من
المذاهب الاربعة وكثر وكافي القاهرة فأراد المدعي قاضيا فقه امثلا ولا سيما كمالا ولو لم يكن من
محلهما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وقد أفتت مرارا كثيرا انتهى ورده العلامة المقدسي بأنه
غير صحيح أما لو افان التسعة المشهورة من الزاوية لتستعمل الاطلاق الذي ادعاه في عليه فتوا بل
على ما قبله من ان كل من المتداعين يطلب المحلة عند قاضي محله وعلى تقدير ان في نصفه منها
اطلاقا فهو محمول على التقيد المخرج في العادة والحاشية وغيرهما فان الذي ولا خصه بتلك الامة
أو تلك المحلة ولهذا قال في جامع الفقهاء ان ختم غربان عند قاضي بلدة مع قضاءه على سبيل التحكيم
أول ولا يحتاج الى هذا الا لان القضية بغض لم يحكم على العموم في كل من هرب في بلدهم أو قربتهم
التي يتولون القضاء بها ولهذا قال في الفصول اجماعية بعد ذكر المسئلة متقدمة بما ذكرنا وكذلك لو كان
أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فأراد العسكري ان يختصمه الى قاضي العسكر فهو على
هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير المجندي انتهى فهذا دليل واضح على ان المتعبر هو الاول قال السلطان
لما ولي قضاة ببلدة أو عكة محصورة خصه بأهل تلك البلدة فليس له ان يحكم على غيرهم وهو معلوم ان
قاضي مصر لما ولي في مصر حكمه بأهل مصر بل بمن هو من أهل مصر وشي وسلي وغيرهم فينبغي
التعويل على قول أبي يوسف لما افتته لغيره المدعي والمدعي عليه وان عا ذكره التائين في العلامة ينادي
لاوجه له جوى عن المقدسي (تنبيه) مثل قاضي المدعي عن الدهوي بقطع النزاع بينه وبين غيره
فأجاب لا يصر المدعي على الدهوي لان الحق لها انتهى قال في البحر ولا يضره ما تقول في الفتاوى من
صفة الدهوي يدفع التعرض والفرق بينهما ظاهر فانه في الاول مدعي انه ان كان له شيء عليه يدفعه
والا يشهد على نفسه بالاراء وفي الثاني يدعي انه تعرض له في كذا بغير حق فطالبه يدفع التعرض
انتهى (قوله هنا خد صحيح) سواء هذا فرق صحيح جوى (قوله لم يسنه وقدره) بالاجماع
لان الفرع ان الزام المدعي عليه عند إقامة البينة ولا ازام فيما لا يسن عنه وقدره قال في البحر وأشار
باشترط معلومة الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات ودعوى الجهل لا تخم
الى البراءة وقال في البحر ويستثنى من نداد الدهوي بالجهول دعوى الزهون ونصب لما في الخصامه
اذا شهدوا انه رهن عنده فبأول سحر التوب والبر فواعينه جازت شهادتهم والقول للزمت في أي فوب
كان وكذلك في نصب اه قال والحاصل انه في دعوى النصب والزهون لا يشترط بيان الجنس والقيمة
في حصة الدهوي والشهادة ويكون القول في القيمة للخاص بالمرتب الخ (قوله والمدعي به خطأ) كذا
في الكافي والمغرب وفي طلبة الطلبة ولا خلاف مدعي فيه وبه وان كان شكله المتفقة انه مشهور فهو
خير من الصواب المشهور جوى وحينئذ يستغنى عما قيل من ان الادعاء بضم معنى الاخبار فيعدي
بالياء (قوله كلف احضارها) اطلعه وهو مقيد بالاجل له ولا مؤنة امامه جل ومؤنة قانه لا يصر على
احضاره وتعتبر الحمل والمؤنة صكونه بحال يحمل الى مجلس القاضي باجر لا بجنا وقيل ما يمكن حله يد
واحدة فهو عمالا جل له ولا مؤنة وقيل ما يحتاج الى قفله الى مؤنة كبر وشهر عماله جل لا ما يحتاج الى

أي يصر على المحصورة اذا تركها هنا
حده مع (ولا تدع الدعوى حتى
يذكر المدعي) (شأنهم حقه)
ان قال حصة فلا (وقدره) بان قال
شهره اقتره فلا فان كان المدعي
(عينا) وهو المال والمدعي به خطأ
(في يد المدعي) عليه كلف المدعي
عليه (احضارها) لشهر المدعي البيا
بالدعوى وكذا في الشهادة
والاستئناف أي يكلف الشهود
عليه باحضار المدعي لشهر الشهود
بما به الشهادة والقاضي عليه ضد
الاستئناف والمدعي احضار
الحلف هذا اذا امكن احضار
العين في مجلس القضاء كالشباب
والعبد

المسمع شهادة الشهود عند حضرة
الرجي فاذ سمع خبر القاضى بذلك
فخفى القاضى باخبار امينه وحده
كثافي القضية ومثله في الخاتبة (فان
تذكر) - فادارها بان لم تكن حاضرة
(ذكر فيها) وقال القضاة اولا
شرط مع بيان القضية ذكر الالكورة
والاثره وقال القاضى نفي الدين
وصاحب الدخيرة فيها وان كان
المن عام وادى ان يد المدعى
سلبه فافكر ان بن المدعى فجنه
وصفته مع دعواه وتبطل بيته
وان لم يكن المية وقال غيبته منى
عن كذا وادرى ايه هلك اوطاهم
ولا تدرى ايه كات منه ذكر في
عامه او اماناته جميع دعواه (وان
ادعى ما زاد كدوده) الاربعة
منها فاسروا بان مشهورا اولا واليه
مال اوحصة وهو طاهر الزاوية
ربيلان كان مشهورا كذا والابن
مال الكوفة ودارا من قبل بنسارى
شكفى بذكر هادون الحدود وهو
دوما (وكفت ثلاثة أى لودكر
ثلاثة من الحدود يتبقى بها خلاط
زفر بخلاف ما دخل في الزاوية
لا تسع الدسرى (و) ذكر (اسماء
اصحابها) والاسماء (ولا من ذكر
المجد) اى ذكر جدم صاحب المجد
(ان ايكين) صاحبه (مشهورا) وان
كان مشهورا بدنى بذكره (و) ذكر
(اه) اى المقار (ثبته) اى فى يد
المدعى طه ولا يحتاج الى هذا التيد
في الممول لانه مشاهد في اليد
(ولا تثبت اليد القارة بصادقها)
بان ذكر المدعى ان المقار المدعى
في يد المدعى عليه وصديق المدعى عليه
في ذلك (بل) تثبت اليد (بيته) او علم
قاضى (في صحيح مال بعض المشايخ
يكفى التصديق (بخلاف التول) طاه تثبت فيه اليد بصادقها

مؤنة كسك وزعفران وويل ما لا تخلف سعر في البلدان جماله جل ومؤنة لاما تقبح (قوله وان
كان مما يتصور ثقلها) كذا في بعض النسخ وفي معناها وان كان مما يتصور رداءه فاذ خالذي يقابل
الممكن انما هو اتعد لا التصريح وادى قول المراد بالممكن لا مؤنة في ثقلها ما يمكن مضافا لثقلها
تكلفه الاحضار مع الامكان ولو فيها جل ومؤنة مع انه لا يترجمه وحيد في التصريح بالتصريح انما على
ان المراد بالتصريح انما التصريح بان ثقله مؤنة وان ثقله في الفون ابن النكاح (قوله كذا في
والخشبة) وكذا اذا كان المدعى ودعة لا يصير على احضارها ان لو اجب فيها القضية لانتها (قوله
بان لم تكن حاضرة) صوابه بان لم تكن في ثقلها كذا وادى غيبته (وله ذكر كذا كونه لا زنى)
يعنى في المحيوان واستاء في الاختيار وشروا الميديان اسن افسادر (قوله وصاحب له يبر
فها) زارة فالدفع ما عدا ما يتوهم من عدم ذكره في الدخيرة بل في وثائق آثره (انه
وان لم يكن المية وقال غيبته منى الخ) واذا صح دعوى الغيبه ببيان جمعة فلان يصح دابن بيه
الكل جهة فيما اذا ادعى اسيا فاعطاه الجنس والنوع والسفوف ليدكر فيه كل على حد ما يترقب
الاولى وويل في دعوى البرقة بشرط ذكر القيمة ليعلم كونها ناصبا فاما في خبره فلا بشرط وفي دوى
الابدا على دمن بيان مكانه سواء كان له جل اولا وفي الغيبه ان له جل فلا بد من بيته لقيمة الدسرى
والا فلا تترى وشروا (قوله كذا في عامه زوايا بانها) قال في الكنى لان الانسان ربما لا يعرف
ماله فهو دفع بيان القيمة لشروا به في الدور وادى دعة المدعى مع هذه الجملة الفاضحة زنة
اليمين على الخصم اذا ذكر والمجرى ان اذا اقر او سئل فان اجمعت فليأجل قال كلام المكان لا يكره
كذا لا ابدا التصديق انتهى اقول في هذا التصديق ان المراد به فاضحة عن شمس التمام المحل ان ان
الجملة كذا في قول القيمة فتح اختلاف الانا منهم القاضى وصى التيم اوقى الوقت انتهى وحيد
دمن مكره والحنى ان هذه الدسوى والقيمة تتبدل في حق المجلس فليس المدعى عليه حتى يترجم
لشهادته القيمة على عبته فلو قال لا قدر عليه حبس قدر ما لو قد واخبره ثم قضى عليه بعبته يعني بعد
المجرى على بيان القيمة في الخاتبة قدر المجلس شهرى جوى (قوله انه تسع دعواه) فاجمعا في الدعوى
وفي الشهادة تمنع القيمة الا في الغيبه والرفقة والرهن كذا في الاشياء بغير هذا فخطو بهذا السامع عن
الدور وادى حيد من مذكره السيد الحموى في الزم عليه كلاما فاضحا (قوله وان ادعى عتارا) اسلم ان لسانه
والفخل من المفولات وابه لا تسعه فيها اذا دعا بالبرصة من يسامعها وجبت فيما ساءوا فخطو
بعض العسرين جعله اقل من العقار بمرر قوله لا تسعه بصادقها بالبرصة تبطل على ما لا تالم
تسكن الارض منكرة والا فالبنا بالارض المنكرة تثبت فيه السعد لانه لاه من حق الاراد الحق
بالعقار كاسماني في اشارة (قوله كذا كدوده) والمسر واخذه والموسع وقيل ذكر المله والسوق
زاسك ليس بلانم وذكر لمسر والقريه لا زمر ثقلها (قوله سر) فان مشهورا (او) الا ان اعرف
الشهود انما بعينها لا يحتاج الى ذكر حدودها وتخبر كذا لادى شى القعة لانه دوى الدين حتى قد
من المجرى (قوله وقت ثلاثة) لان لا كثره الا كل زلمى (منه خلاف ما دخل الخ) لانه
يختلف به المدعى ولا كذلك تركه فاما ثبت القارة باقر انشاده درس العسرين وتغيره ما ادعى
شرا به من مقود فان الشاهد تبطل وان سكت واعن بيان حبس اثنى ولو ذكره فخطو بالسوفه
ثم تبطل وكما شرط ذكر الحدود في الدعوى بشرط في الشهادة لانه بها يصير معلوما للقاضى (قوله
في الزاوية) صوابه في الزاوية (قوله ولا تثبت اليد القارة بصادقها) لان اليد غير مشاهدة
وله في يد غيره فانما ترضاه ليعلم ان لم ارضاه الى انفسه فكم انما عني (قوله بل بيته الخ)
لان المدعى عليه لا يكون حقه الا ان كان العتارى في يد فليد من اتبته بل في هذا اذا ادعى
ملك كما علقا ما في دعوى الغيبه ودعوى الشرا من ذى اليد فليد رالية من دعوى الفعل كما صح

ازم الخافه لهذا النص فقد حصل الاستدلال بالمحدث من وجهين جوي عن نكته قاضي زاده (قوله)
وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا الخ لما روى عليه السلام فضي بالعين مع الشاهد ولما روى
ومارواه ضعف رده يحيى بن معين ولا يرويه ربه ربه عن سهل بن صالح وأكرم سهل فلا يثبت
ماتكره الراوى فضلا عن أن يكون معارضنا لمعارج المشايخ عني (نقته) لم يلحق القاضي ان يحلف
المدعي انه حق او يحلف الشهود أنهم صادقون او يحقون في شهادتهم ولا يحبه ولو علم الشاهدان القاضي
بمخلفه له امتناع عن ادائه الشهادة تنويرا من الرأية (قوله الا ان يكون تاريخ ذي الياستق)
مخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشرا من فلان ورهنا وارخا وتاريخ ذي الياستق فانه
يقضي للخارج بمر عن الظهريه (قوله اما اذا ادعى ذو اليد النتاج) لان ينفذ ذي اليد النتاج ثبت
أولة الملك (قوله وارخا بارخا وتاريخ ذي الياستق) مقتضى التقييد سبق تاريخ ذي اليد له عند عدم
سببه لا يقضي لذى اليد للخرج فعلى هذا الفرق انه يقضي لذى اليد عند سبق تاريخه وللخرج وللخرج
عند عدم سبق بين الملك المطلق وغيره فلا يكون التقييد بالملك المطلق في كلام المصنف حذرا من اجاز
لما عرفت من أن القضاء بينه بالخارج في الملك المطلق مقيد بعدم سبق تاريخ ذي اليد وكذا انقضائه بينه
ذو اليد غير الملك المطلق كالنتاج ونحوه مقيد بسبق تاريخه فلو حذف المصنف التقييد بالملك المطلق
وأبدله بقوله ان لم يسبق تاريخ ذي اليد لكان أولى (قوله فان في هذه الفصول تبطل بينه ذي اليد)
بالاجاع اذا كان سبيلا لذكر عيني مثل غزل النضن والسدان وحلب اللبن وان كان تذكر كالبنا
والغرس يقضي للخارج وان سبق تاريخ ذي اليد (قوله وقال الشافعي الخ) لان بينه ذي اليد ان كدت
بالدفع ان كانا أقاما البينة على النتاج وعلى نكاح امرأة والمرأفة بد أحدهما فانه يكون أولى وكذا
لو ادعى أمة وادعى كل واحد منهما انها أمته ودها واعتقها واستوله او أقاما بينه كانت بينه صاحب
البدولى ولنا ان بينه بالخارج اكرا تانا وانهارا لان قدروا بينته الدلالة بينته ذي اليد الد
دليل مطلق الملك بخلاف النتاج لان الدلالة تدل على كذا على الاتفاق واخر به وعلى الولا ثابت بها
زيلي وبجرو قوله وعلى الولا ثابت بها أى الثابت بالاتفاق واخر به على بعض النسخ من تبيين النسخ
تصريحه (قوله يقضي بينه ذي اليد مطلقا) أى الملك المطلق شيئا لانه يختلف فيه بيننا وبين الشافعي
لمسبق من انه في غير الملك المطلق يقضي لذى اليد بالاجاع وعلى هذا يعني الاطلاق انه لا فرق عنده
في القضاء لذى اليد الملك المطلق بين ما اذا كان تاريخ ذي اليد السابق ام لم يكن (قوله وقضى بحال
المدعي) الاولى ان يقال بالمدعي جوي (قوله ان نكل مرة) لان النكول بذل او اقراؤه شبهة البذل فلا
يوجب شيئا بالقتا غير عن ان يلى من باب التحالف ولا يبان يكون النكول في مجلس القاضي وهل
يشترط القضاء على فور النكول بخلاف ما رويته ترجعا وروى عنه بالكل ثم اراد ان يحلف لم يفت
إليه والقضاء على حاله ودرر غلقت طارق القضاء مثلا ونوعها في الاشياء سبع بينة وافرار وبنوعه
عنه وقسامة وعلم قاض على الرجوع والابع قرينة طاعة كان تلهم من دارت اليه انسان خائف معه
سكن لو لم يدم فخذوا هوا فوجدوا هوا ومن حاسبه اخيه اذا لم يقرى احدا فانه ولو لم يكن فاعاد
عليه يعني ان رضى خصمه ولا يحلف فقرر زاعن الوقوع في الحرام وان أبي خصمه الا حلفه ان اكبر ادى
ان المدعي يمثل حلف والارائة وتقبل البينة لو أقاما بعد عين المدعي عليه كما تقبل بعد القضاء
بالنكول خاتية وهو الصحيح لقول شرح العيون الفارة أسق ان ترد من البينة المأذنة ولا ان ليس كالمخلف
عن البينة فاذا جاء لاصل انتهى حكم الخلف ويظهر كنهه ما قامت الوادعاء بالابح حتى يثبت في عينه
وان ادعى بسبب خلف انه لا دين عليه ثم أقامها على الدليل يظهر كنهه مجوزانه وجد القرض ثم وجد
الاراء والاغا فاعاد عليه الفتوى در عن الفصول وغيره (نقته) الصبي العاقل المأذون له ان يستحلف
ويقضى عليه بالنكول ولا يستحلف الابن مال النسبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوفا

وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا
ومخرج من اقامه شاهدا حرفه بر الدين
عليان حلف قضي له بما ادعى وان
نكل لا يقضي له بشئ (ولا بينة لذى
اليدين الملك المطلق) على اعتبار (وبينة
الخارج الحق) وأولى بعنى لو ادعى
الخارج دارا او متقولا ملكا مطلقا
بناج دارا او متقولا ملكا مطلقا
وذو اليد ادعى كذا فلان ورهنا ولم يورخا
او أرخا فاريخا واحدا لا تقبل بينة
ذو اليد يقضي للخارج الا ان يكون
ذو اليد يقضي له بينة
تاريخ ذي اليد السابق فثبت يقضي
لذو اليد وقوله وبينه بالخارج
بيان لقوله ولا بينة لذى البدو المراد
بالمطلق ان يدعى ان هذا ملكي
وسكت عن السبب اما اذا ادعى
ذو اليد النتاج او ادعى اني الملك من
واحد أحدهما قاض او ادعى
الشراء وارخا وتاريخا وتاريخ ذي اليد
استحقاق في هذه الفصول تقبل بينة
في البدل الاجاع كذا في البدل
لشيخ الاسلام وقال الشافعي يقضي
بينه ذي اليد مطلقا (وقضى بحال
المدعي (ان نكل) الذي عليه
المدعي (مرضا (بالا حلف) أي بان
قال لا اسلم وهو النكول المحقق
(او سكت) وهو النكول المحكي اذا
عمل انه لم يكن من عرس او موم وطرف
في الصحيح وضد الشافعي لا يقضي به
بل رد العين على المدعي فان حلف
المدعي أخذ مال وان أبي تعطلت
النازعة بينهما

ادعى على آخره نامرؤ جلافاً، حكراً لا تخلف في اظهر الرأى نادى على عدم مجرى حقاً واخلفه بعد
الوقت فان انكر خلاف منه المفق وقوله ولا يستخلف الابناء ليس على اطلاقه في الجرح من السراج
ولا يستخلف الابن في مال ابي ولا الوصي في مال اليتيم. المتولى للمعبد ولا وفاق الا اذا ادعى عليهم
الغنى يستخلفون حيثما انتهى وفيه عن ان يلى اذ تنكح الكتاب لا يلزم شي مما يمكنه من الفسخ بالتعجز
أى اذ تنكح عن دعوى السيد الكتاب (قوله وعرض ايمان ثلثاً) يقول له في كل مرة في اعرض
لمن ايمانين فان حلفت والاقتضت تسليماً اعداه (قوله وعرض ايمان ثلثاً) يقول له في كل مرة في اعرض
تكرار العرض لا يلزم ولا يلزم ويتنهي عليه ما في الجرح عن اثناسية حيث قال ولوان المدي عليه بعد ما عرض
عليه ايمانين مرتين استخلفه ثلاثة ايام ثم مضت وقال لا احلف لا تخفى عليه حتى تنكح ثلثاً وتسب قبل عليه
ايمانين ولا يعتبر تنكحه قبل الاستتمال (قوله ولا يستخلف في نكاح) يجوز دس المال عند ابي حنيفة أما
اذا ادعت المرأة انه تزوجها على كذا ارادعت الفتنة وانكر الزوج فسب ثلثاً يستخلف اتفاقاً جوى
وبأنى انه ما ينكح من الخلف بيت ما ادعته من الصدق والفتنة دون النكاح فان كان مدعى النكاح
هرا وزوج لم يجز له تزوج حراً وزوج سرها ما لم يظنه اهل و كان تازوجة وارادت التزوج فالتخلص
ان يقول الزوج ان كس امرأتى فاستطاع قتلها فاعنت امرأتى ولا يلزم منه رفان ان يجيبه للقاضي
يجرح من البضاع (فتنة) في الفتنة يستخلف دعوى الاقرار بالنكاح قال في الجرح وطهر ما به اتفاق
(قوله بعد العدة) فذهبوا احترازاً عما اذا ادعى الزوجة في العدة فانها ثبت بقوله وان كذبت لانه ادعى امرأ
على استثنائه للرجال من الغار وهذا ان جعل التحدوا احترازاً بالنسبة لما ذاك ان المدعى هو الزوج
فلو ادعت هي قبل العدة او بعد ايمان مدعيها ثبت زوجه تصادقهما والا فلا (قوله بعد المدة) قد
له لا لو ادعى التي في مدة الا لا يثبت بقوله وكذا ثبت اذا ادعاه بعد منسب او مدته من الغار
(قوله بان ادعت امة على سيدها الخ) ولا يأتى في الجانب الا ان ادعى المدعى المولى ثبت الاستعداد
باقراره ولا يعتبر انكاره او كذا الحمد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة زناً في فيها الدعوى
من الجانبين شيخنا عن الدررورى زاده قوله وكذا الحمد واللعان لا يأتى بتصويران فيكون المدعى
الاعذوف والامة أى المندوب بالنسبة للحد واللعان والامة بالنسبة للامانة لا في الغار ان يلى من قوله
والمولى سبق فلم يردوا بالاعتبار ان يقال طاهر كلام الشارح كغيره انها ادعت الاستعداد بعد ادعى
دعوى اقراره والذى في صدر لرسعة اقرارها بها ولدت منه هذا النوع وادعاه أى ادعت انه ادعاه
فهو من نكح كلامها إذ كره أى شلى ونذى منه ان التمسيد ليس احترازاً بل يبنى على ما هو
المشهور من انه يشترط لزوم نسب ولذا دمه وجرد الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك
بل يكفي عدمه وكذلك طاهر كلامهم ادعت امة بقصد احتراز عن دعوى زوجة وبغلافه قول
المحققين بعد قول المن والى ان ادعى احد من امة والمولى او زوجة او زوج انها ولدت منه ولذا
حسباً وما كانى قاسمجان ولكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لا تصح لان النسب يثبت باقراره
ولا عبرة بتركاره به ويحكم ان يقال انه بحسب الظاهر يبيع النسب كما يدل عليه تصويرها انتهى
(قوله بان ادعى على مجهول النسب له عبد الخ) وما في شرح العيني من قوله بان ادعى على مجهول
النسب له عبده او ادعى على مجهول النسب له معتقه خلاف الصواب والى جواب انه عبدها من الكلام
في دعوى ارق (قوله ونسب بان ادعى الخ) ثم اذا لم يستخلف المكر عنه في النسب جعل تقبل منه للمدى
يخطر ان كان نسباً يثبت باده قرار تقبل ينتمى مثل الوتر والوالد وان لم يثبت باقراره لا تقبل ينتمى مثل
المجدول والولد والاعمام والاخوة ولا دهم لان همه على النسب على الغير بخلاف دعوى المولى الاعلى
او الاسفل حيث تقبل وان ادعى انه معتق جدي جرح من السراج الوهالج (قوله بان ادعى على معروف
النسب له معتقه) انشأ الى عدم العرق في دعوى الودين المعروف والمجهول بخلاف دعوى ارق

(وعرض لثاني ايمانين) على المدعى
عليه (والمدة) وهو لا يلزم في المروى
من أنى يرفع ويحد وهو على انه
لا احتياط حتى لو قضى بالنكاح لم
يغتنف (أو في العقب) ولا يستخلف
في نكاح ما زاد على رجل على امرأة
أو في نكاح ما زاد على رجل على امرأة
(وجه) بان ادعت عليه وهو مدعى
بعد العدة راجعاً الى دعوى المولى
الاخر (أو في) بان ادعى المولى
عليها أو هي بعد المدة فان في المدة
وانكر الاخر (أو في) (ملاذ) بان
ادعت امة على سيدها انكح
منه هذا الولد ولذا قضيت وانكر
الاخر (أو في) (رق) بان ادعى
على مجهول النسب له عبده او ادعى
المجهول عليه انه عبده وانكر
الاخر (أو في) (نسب) بان ادعى
على مجهول النسب انكح منه
على سيده ولا حرج بترك (أو في)
(أو في) بان ادعى على معروف النسب
انه معتقه ومرواه او ادعى المعروف
نكح عليه أو زاد ذلك في قوله وانه
والاخر ينكر هذه المثل كما عند
في حنفية

والنسب فان مجهولة نسب المدعى رقه ونسبه شرطا صحة الدعوى نحنا قلت ولهذا قال الشيخ في جانب
 دعوى الولايمان ادعى رجل على آخر ان له عليه ولاعتاقه أو مولاة والعكس انتهى ولم يقيد المجهول
 وانما لا يضاف في الاشياء الستة عند لان النكول بذل وإباحة أدخل على الأقوال الكتب في الانكاح
 ولو جعل بذلا انقطعت المخصوصة بلاكذب فكان هذا أولى به انما يعلم عن ان يقن به المكاتب
 وهذه حقوق لا يجرى فيها البذل فلا يقضى فيها النكول كالتصا في النفس بخلاف الأموال وذلك لان
 المرأة لو قالت مثلاً لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لغيري صح كلامها ولو قال في دعوى الولاء
 عليه لست أنا مولا له أنا حر لومتق فلان آخر ولكن أعتقت له ولائى لا يكون له عليه ولا مولاة كذا سائر
 الأمثلة فالجواب أن كل محل قبل الإباحة لا إذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا خلاف أن ذلك قطع
 المخصوصة بدفع ما يدعيه المخدم غناية وفي الدور إشارة إليه وكلامه ان بلقي يتنفي عدم اشتراط الدفع
 حيث قال وسعى البذل ترك المنع وماتى الجرح من الضعيرة يشهد لما ذكره ان بلقي حيث قصه بترك
 المنازعة والأعراض عنها لا يقال له انما حقيقته ترك الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على
 من أنكر باز أى وهو لا يجوز لانه لا ينفى وجوب اليمين فيها لكنه يقول لما اتحد اليمين فالتأخير وهو القضاء
 بالنكول لا يكونه بذلا لا يجرى فيها سقطت كسقوط الوجوب عن معذور لا يتحقق منه اداء الصلاة لقوات
 المقصود غناية (قوله) وعندها يستخلف لان هذه حقوق تبت بالثبوت فيغير فيها الاختلاف
 كالأموال بخلاف المحدود وهذا لان تأخيرها بخلاف نكولها والنكول والنكول اقوال ان المخلف لما
 وجب فكره دليل على انه باذل أو مفر ولا يمكن ان يجعل باذلا لان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب
 وهما لا يمكن البذل فيصير مفاضرة ولا اقوال فيرى في هذه الاشياء لكنه اقراره شبهة لانه
 سكوت في نفسه والنكول محتمل فلا يكون حجة فيحاسبها بغيرها والمان حدة الزواج فأنه حدد
 القذف درر والجواب عن قول صاحب ان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب وهما لا يمكن
 البذل الخ ان يقال انما جاز من المكاتب والعبد والوصى المأذون لهما لان فيه ضرورة قد قبلت
 الاذن في التجارة كالصاغة البسرة وما علم ان الاختلاف في الخلف في الاشياء المذكورة اذا لم يقيد بها
 المال كما اذا دعت انه تزوجها ومطاف قبل الدخول وما عليه نصف للمهر يخلفان نكل قضى بغير
 المهر اجابا جوى عن البرازية ومثله في الشرع لا يلاعن المواهب وتصل من كلامهم ان الاختلاف بين
 الامام وصاحبه في الاختلاف وعدمه ينتج على الاختلاف في النكول هل هو بذل أو اقرار (قوله)
 ادعت على زوجها انه قد فها بازا الخ) قصر التصور على ما اذا كانت الدعوى من جانب الماسبي من
 عدم تحقق الدعوى في الممان من المجامين وكذا في حدة القذف ولهذا قصر الشارح الدعوى فيه على
 المقذوف حيث قال ادعى على آخر انك قد قدقتى (قوله) لا يستخلف اجابا) برده على ما في البدائع
 من قوله وما في دعوى التقدي انما حلف على ظاهر الرواية فنكل يتنفي بالحد في ظاهر الاقوال بل لانه
 بمنزلة الخصاص في الطرف عند أى حجة وعندهما من لغة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر المحدود
 لا يقضى فيه بشئ ولا يخلو وقيل بخلافه يقضى فيما لا يجرى ردون الحد في الرق يقتضيه ويتنفي بالمال
 دون القطع شرعية لانية (قوله) بازا) أى زنا فيه كفى الدرر (قوله) فادى العبد له قد زنى
 وهل يصير العبد قاذم ولا بهذا الكلام في أدب القاضي إشارة إليه فانه قال وقد ان بالذى علقه عليه
 ولم يقل انه زنى فمرزا عن ذلك وذكر في المحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر لا تضاف هو كذا قلت يصير
 الثاني قاذما انتهى (قوله) استخلف المولى) أى على السبب بالحق ما زنت بعدما حلفت بتق عبدك هذا
 يصرح بالخاتمة (قوله) قال القاضي الامام فخر الدين) الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد
 العزيز الازدي جندى الرضا المعروف بقاضيه ان صاحب الفتاوى تنقح على جماعة من الكبار منهم
 أبو اسحاق بن علي الرضائي وتنقح عليه جماعة من الكبار منهم أبو اسحاق شمس الدين محمد بن عبد

وعندها يستخلف به متى فيها
 (ولا) يستخلف في (حد ومان)
 صورة الامان ان امرأه دعت على
 زوجها انه قد فها بازا وعلى
 الامان وهو منكر صورة المكاتب
 على آخر انك قد قدقتى في المورين
 احمد وهو منكر في المورين
 لا يستخلف اجابا الا اذا تنقح حقا
 مان على يتنفي عليه بازا وقال ان
 زينا تنقح فادى العبد له قد زنى
 ولا يشترط عليه استنف المولى حتى
 اذا نكل بشئ ان قد زنى (قال)
 في أدب القاضي فادى العبد له قد زنى
 القاضي الامام فخر الدين) فاختار
 (رحمته الله)

السار الكردى تو يوم الاثنين خامس عشر شهر رمضان سنة ثمانمائة واثنين وتسعين رحه الله عني
(قوله الفتوى على انه يستخف) واختارنا لتأثرنا به ان كان المكرومتنا يستخف اغنا قبل ما وان
كان مخالفا لا يستخف اغنا عذبه الامام زلي صورنا لا يستخف على قولهما هي رزوجة الى وان
كانت رزوجة في فهي طالق بائن لانها لو كانت صادقة لا يطل النكاح بحسب هذا حلف فتبي مطلة
وقال بعضهم يستخف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما بحرم من الحائض (قوله وهي
سبعة) يعني المختلف فيه فلا مردانها تسعة باعتبار الحمد والعان لان عدم الطلغ فيها يجمع عليه عني
(قوله ويستخف السارق الخ) قيد هذا الرقة لان غيرهم بقية الحمد ولا يستخف فيها بالاجماع بحرم
ويخلف في التعزير كما في الدرر مطلا بانه يحسن حق البدو هذا التعليل موافق لما يبي منه في اوائل كتاب
الصالح لكنه مخالف لما سبق منه في فصل التعزير من ان حق البدغال فيه ولهذا قال المولى عزى
فبين كلامه تدافع ظاهر (قوله ضمن المروق) لان المال يجب بالثبته عني (قوله وقطع) لان
التوطؤه فغله شتان الضمان ويحل فيه بالتكول والقطع وهو لا يثبت به فصار كما اذا شتم عدلهما رجل
وامرأتان بحر وقوله كما اذا شتم عدلهما على السرقة فغنى بشهادة رجل والمرأتين بالنسبة لضعف
المال دون القطع (قوله اذا ادعت المرأة مطلقا) ولا فرق بين ان تدعى للمهر او نفقة العدة بحر عن
الحائض (قوله والتقييد بقبل الوطء اتفاق الخ) لكن فائدة تعين صورة المسئلة في الطلاق قبل الوطء
هي تلميح ان دعوى المهر لا تتفاوت بين ان تكون للدعوى في كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى
المهر في صورة الطلاق أولا كذا في مفتاح الكنز جوى (قوله لان الاستخلاف يجري في الطلاق)
أي بالاجماع كما ذكره ابن بلي وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق او النفقة لانه دعوى المال ثم يثبت
المال به كقوله ولا يثبت النكاح وكذا يستخف في النكاح اذا ادعى حقا كالارث والحجر والنفقة والعنف
بسبب الملك وامتناع الرجوع في المنة والخ وغايه يستخف في النكاح بعد دعائها اذا كان ثبت بقراره
كآثار والابن في حق الرجل بخلاف المرأة لان في دعواها الابن تعميل النكاح على الغير (قوله وبما جحد
القول) أي منكر القصاص بان ادعى عليه رجل قصاصا عني (قوله هذا عندنا في حنفية) لان
النكول يبدل وانما يعزوز في الطرف ولا يعزوز في النفس الا ترى انه لو قتله بأمره يجب عليه القصاص
في رواية ولو قطع يده بأمره لا يجب عليه شيء عني والمنق وجوب الضمان فلا ينافي انه اثم ولهذا قال في البحر
ولو قال اضغ يدى فقطعه لا يجب الضمان اعمالا للبدل الا انه لا يباح لعدم الفائدة وفي كيفية الاستخلاف
على القتل روايتان في رواية يستخف على المأصل بالله ما عليه ذلك دم ابنه او اباه او وليه فلان وفي رواية
يستخف على السبب بالله ما قتل بحر (قوله وعندنا يارمه الدية فيما) ولا يخفى بالقصاص لان
النكول اقرا فيصح لاياب المال دون القصاص وعندنا ثلاثة يقتض فيما بعد حلف المدعى عني (قوله
ولو قال للمدعى الخ) قيد بقوله المدعى لانه لو كان له دينه عادية حاضرة ولم يخبر القاضي بها فهو غير بين
الاستخلاف واهمه الينة بجرع التنية (قوله حاضرة) فلا كانت خارج المرمى بحسب الاجماع عني
(قوله في المهر) قديما المهر وان كان اطلاق كلام المصنف متناولا لمساواة حاضرة في المجلس لانه
اختلف فيه قال في البحر اطلق في حضورها فتعمل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف
وحضورها في المهر وهو عمل الاختلاف انتهى (قوله لم يستخف) لان ثبوت الحق أي حق الاستخلاف
ترتب على الجزع من اقامة الينة فلا تكون حقه ودونه عني أي فلا تكون العين حقه دون الجزع (قوله
خلافا لابي يوسف ومحمد) لان العين حقه ما تحدث الذي مضى ذكره فله ذلك اذا طلبه عني واراد
بالحديث قوله عليه الصلاة والسلام لا تدينه حتى سأل المدعى فقال أأدينه فقال لا فقال عليه الصلاة
والسلام لا تدينه فقال يخلف ولا يسألني فقال عليه الصلاة والسلام ليس لنا الا هذا شاهدنا او يمينه
لكن ظاهر قول العين لان العين حقه ما تحدث الذي مضى ذكره فله ذلك وهو ليس كذلك وانما ذكره

المتوى على انه يستخف ليشكر
في الآية الستة فان قيل كيف
تصكون هذه المسائل ستة وهي
سبعة قلنا امورية والدية تابعة لثبوت
النسب (ويستخف السارق) فيها
اذا ادعى رجل على آخر انه سرق منه
كنا (فان نكل) من العين (ضمن)
المروق (وليطع) يده (و) يستخف
ان زوج اذا ادعت المرأة طلاقا قبل
الوطء فان نكل ضمن نصف المهر لان
والتقييد بغير الطلاق مطلقا
الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا
(و) يستخف (ما انما اتفقوا على نكل
(و) قتل النفس) فلا قصاص
في قتل النفس حتى يجر
ولا دية ولكن (حيث حتى يجر
او نصف وان) نكل (فيما دية)
أي فيما دون النفس (نقص) منه
هذا عند أبي حنيفة ويندعها يارمه
الدية فيما ولا يقضى بالقتل
(وقال السدي) في سنة حاضرة
في المهر (وطلب العين لم يستخف)
خلافا لابي يوسف ومحمد

ان يلى فكانت هذه الحجة غير صحيحة فان قلت بمثل انه على ما ذكره هو من قوله عليه الصلاة والسلام
والسلام البينة على المدي الخ وقوله عليه الصلاة والسلام لواعلى الناس بدعواهم الخ قلت يا بصح
اذ ليس في هذين الحديثين ما يفيدان الجين حق له لان ذلك انما يستفيد من الحديث الاخر لا منه على
لام التخليك الا ترى الى قول الزبلي فصار الجين حق له لاضافته اليه بلام التخليك ولا وجود لزم
التخليك في غيره (قوله في رواية) أى عن مجمل لم يحصل كفى البصر انه يختلف النقل عن مجمل منهم
ذكره عن ابي يوسف كالشرح والمصنف ومنهم من ذكره عن الامام كالتحاوي (قوله ولكن قيل لمجمل
اعطه كذا الخ) هذا اذا قال في بيته حاضرة وان قال ليس في بيته او شهودى عيالا ونحوه فليس
لعدم الفائدة في التكفير لان النائب حكما لا من وجه وليس كل نائب آتيا ويمكنه الاستغفار
في الحال فلامعنى للاستغفار بالتكفير زبلي (قوله وهذا استعسان) فخر المدي وليس فيه كبر ضرر
بالمدي عليه لان المجس. واجب عليه اذا طلع حتى يمدى عليه ويخص الى القاضي ويحال بينه وبين
أشغاله فصم التكفير باحضاره بمجرد الدعوى كاستخلافه بمجرد الدعوى والقياس انه لا يلزمه
التكفير لان الحق لم يجب عليه بغير خلاف ما يصدق البينة زبلي وقوله حتى يمدى عليه أى حتى
يعان المدي على المدي عليه شيئا (قوله وفلا له استغفاره) لا حاجة اليه للاستغفاره بما سقى من
قوله عقب قول المصنف لم يختلف خلافا لابي يوسف ومجمل رواية (قوله معروف الدار) ليس
المدار مطلق المعرفة الشامل لما لو كانت بالكرامة ونفا قال في البحر وفسره اى ائمة في البرازية بان
يكون له دار وحائز ملكه انتهى قال في الصغرى وبني ان يكون الفقيه ثقة بينائه بالاقواف
وان لم يكن له ملك في دار وحائز لانه لا يتر كاو يهر ب وفسره في شرح المنظومة بان يكون معروف
الدار معروف الثبارة ولا يكون محوما معروف بالخصوص وان يكن من أهل المصر لاخر سالتنى
والمجمل ان المدار على الامن من الهروب (قوله والتقدير بثلاثة ايام الخ) وفي قضاء الصغرى
ناقبت الكفاية بثلاثة ايام ونحوه ليس لاجل انه يبر التكفير عنها بعد الوقت فان التكفير الى شهر
لا يرا صدق في الشهر بل لتوسعة الامر على التكفير حتى لا يطالب التكفير الا بعد مضي شهر لكن
لو جهل التكفير يجمع ولما ن طلب وكذا بالخصوصه كفى البحر عن الكافي حتى لو غاب الاصيل بقيم
البينة على الوكيل وان اعطاه وكيله ان يطالبه بالتكفير بنفس الوكيل وان اعطاه وكيله بنفس
الوكيل له ان يطالبه بالكيل بنفس الاصيل لو كان المدي دينا وان كان المدي متوقلا له ان يطلب
منه مع ذلك كميله بالدين له ضرر وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يميل التضييق وصح ان يكون
الواحد كميله بالنفس ووكيلا بالخصوصه لان الواحد يقوم بهما بخر وعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل
ما سبق في التكفير من كونه ثقة معروف الدار وفي البحر من الصغرى لو اتي استاء الوكيل بالخصوصه
لم يبر اه ثم قال وفي الصغرى لو طلب وضع النقول على يد عدل ولم يكن كميل النفس فان كان
المدي عليه عدلا لا يبيعه القاضي ولو كان فاسدا يبيعه في القمار لا يبيعه الا في النجس ان يبيعه عليه القتلان
والمرنقى انتهى قال في البحر ومطهر ان النجس من العفار وقدمنا خلافه وأقول نقل الحموي عن
القدسى التصريح بان النجس عقار (قوله بينا لمجمل والوجه) تقول جل الرجل خولا من باب
قصد فهو شامل أى ساقط الناحية لانه في شضاع المصباح والوجه ان يكون له حذر ورثة اه (قوله
واغترنا قولنا في المصنف) قال الحموي في الفتية ما يحتاجه (قوله لازمه المدي) بنفسه أو آمنه
در (قوله مسافرا) خبره من ينفذ اذما تمسيرها محوى بالتقدير ولو كان غريبا أى مسافرا
(قوله وكذا لا يكتفى الا في آخر المجلس) وفيه لغير رفته حتى لو علم وقت سفره يكتفى به ولو عثر في رفته
ويحضر رفته أى عن سفره وانكر المدي دعى البرازية (قوله والجين باله) الماروى عن ابن
عمره عليه السلام يجمع على عريف بأية فقد ان الله بها ثم ان نفعوا بما يشك في حاله ان يخلص باله

في رواية (و) لكن (قيل) منحه اعطه
كفلا بنفسك ثلاثة ايام) وهذا
استعسان به اخذ ابو يوسف وقاله
استعانة وحيث ان يكون التكفير
مقتضى معرفة الدار والدار انما النفس
حائزتها خلافا للقاضي والتقدير
بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة
وهو الصحيح كذا في الكافي وفي النهاية
وعن ابي يوسف انه يأخذ كره لابي
جلوس القاضي على آخره وحيث
وذكر في القاضى لخصائصة هو الصحيح
وذكر خمس الاثمة لمجمل في قوله
الى ادى القاضي ولا فرق في انه اهر
بس الخمل والوجه والمجمل ان المال
والمخبروع مجمل الختم اذا كان
معروفا والمال خبر نفسه بذلك القدر من
حاله انه لا يخطى نفسه بذلك القدر من
المال لا يبر على اعطاه التكفير وانما
قد يجره في بيته حاضرة لانه نوقال
لا ينفذ في اوشهوى غيب يستأنف
اتفاقا واغترنا قولنا في المصنف
ان احضر البينة في المجلس لا يبره
ما بين حينه والآخر (فان ابي)
المدي عليه حتى لا ينفذ (ولو)
(لازمه) المدي عليه حتى لا ينفذ (ولو)
(سار) المدي عليه حتى لا ينفذ (غريبا) من
كان المدي عليه (قوله) من ينفذ (مجلس)
(لازمه) من ينفذ (قوله) من ينفذ (مجلس)
القاضي وكذا لا يكتفى الا في آخر
نفس (واجم) انتصبة ان ينفذ
(قوله) على

أول حجت روافد البضاري وصلوا وأجدوه من أنى هر مرتضى الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا
إلا بالله ولا تحلفوا إلا بآياته صادقون روافد البضاري ميني وعن ابن مسعود أن أحلف بالله كذا خبر من أن
أحلف بغيره صادقا فتأني وفي الخبر أنه لا يحلف بالله كذا معه تعالى وهو أن يقول والله انتهى ونظيره أنه
لو حلفه من أن أو الرجم لا يكون عينا قال في البحر ولم أره صر صاوده العلامة للقدس على ما نقل عنه
المجوى بأنه صور لوجود النص على خلافه فقد ذكر في كتاب الأيمان أنه لو قال والرحمن أو الرحمن أو القادر
فكل ذلك عين ويدل عليه قولهم فيما لا غلط يذكر الصفة بغير زعن الأيمان والواو لا تكرار الجين ونحوه
هنا في تحليفه الآخر أن يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصريح بل صريح هذا في الصريح
وصح في ردونه القضاء بأن الرحمن والرحيم وسائر أسماء الله تعالى تكون عينا انتهى (نقطة) تحليف
الآخر أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه كان كذا وكذا أو أيا من أيا ثم صار
حالفا ولو أتم أيضا كسبه ليصير خطه أن عرفه ولا يشأ شأته ولو أعيا أيضا أو ما ووصيه أو من
نفسه القاضي در عن شرح الوهابية وإذا احتلف العوى ونحوه يستخلف على العود وهذا يستقي من قولهم
الاستخلاف لا يجري فيه النيابة (قوله لا بطلاق وعناق) لأن التحليف به حرام بدر عن الحامية بل
في التهمستي عن المخمر أن استخلفوا في كرهه إذا قال حلفه بالطلاق فلو حلف بالطلاق أنه لا مال عليه
ثم برهن المدعي على المال أن شهدوا على السب كالأقراض لا فرق وإن شهدوا على قيام الدين يفرق
لأن السب لا يستلزم إمام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يعتد لاحتمال صدقه خلافا لابي
يوسف در عن شرح الوهابية كشر نبالي (قوله لا إلا في المحرم الخ) حكاه في النهاية قبل فظاهر أنه
خارج عن ظاهر الرواية بما كان ينبغي للألف ذكره في المتن لا موضوع لظاهر الرواية مع أنه ضعيف
أيضا لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعناق والأيمان المقتضية لغيره أكثر مما اعتنا انتهى
وفي التتارخانية القوي على عدم التحليف بالطلاق والعناق انتهى وفي منة المفتي وإن سئل له
الضرورة يقتضي أن أراي فيه للقاضي بحر (قوله غيبت تحليف بهما) لقوله لا إلا في المحرم بالله وكثرة
الامتناع عن الحلف بالطلاق مجوى (قوله لا يقتضي القاضي بالنكول) لأنه امتنع عما هو منهى عنه
شرعا زبلي (قوله وإذا قضى لا يغتضاه) اعلم أن سياق كلام الشارع يقتضي أن عدم هذا القضاء
حتى على القول بأنه يجوز التحليف بالطلاق إذا لم يحصم وهذا هو الظاهر أيضا من كلام الزبلي ونصه
وقال بعضهم يسوغ للقاضي أن يحلف بهما إذا لم يحصم لكن إذا نكل لا يقتضي عليه بالنكول ولو قضى
عليه بالنكول لا يغتضاه انتهى ويضاهيه ظاهر ما في الخبر أنه حيث قال لو حلفه القاضي بطلاق فنكول
وقضى بالمال لا يغتضاه قول الأكثر ولهذا قال في البحر وظاهره أن ظاهر التقييد لاكثر من قال
بالتحليف بهما قال يقتضي نكوله لأن التحليف بهما جاء بالنكول فيقتضي به ولا خلاف أنه لا يفرق في الدر
عن مصنف التتارخانية أنه اعتمد ما في البحر من أنه يقتضي بالنكول من الحلف بالعناق لكن نقل السيد
المجوى عن العلامة المقدسي ما يحمله أن قاعدة التحليف بهما على القول بأنه يجوز أن كان لا يقتضي
عليه بالنكول لمعشأن خاطر المدعي إذا حلف فيما كان مثله باعله الأمر لسان ونحوه فاذ حلف له
بهما صدقه انتهى (قوله وتعلقه بكر أوصافه) لأن منهن من يمنع عن الجين بالتلفظ ويقاسر
عند عدمه فيقلط عليه لعدم منع عني فلو غلط خلف من غير تلفظ ونكل عن التلفظ لا يقتضي عليه
بالنكول لأن المقصود بالحلف بهما وقد حصل زبلي (قوله بغير عرف العطف) فخر زعن تعدد الأيمان
عليه مع العاطف لأن المسحق بين واحدة (قوله وله أن يزيد الخ) أي للقاضي لأن الاختيار في صفة
التلفظ باز يادها والتقصان إلى القضاء بغير من الخبر (قوله لا أنه يحصط) أي عن الحلف (قوله)
لا يزمان وممكن) لأن في التلفظ بازمان تأخير حق المدعي في الجين إلى ذلك زمان قال العلامة القدسي
كثافي للمكان لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المخطأ به فلا يشرع كذا في التبيين والكافي

(لا أن يحلف بطلاق وعناق إلا إذا
الخاص) غيبت تحليف بهما مع
ذلك فإنما يكتفى لا يقتضي القاضي
بالنكول وإذا قضى لا يغتضاه
(وتعلقه) أي تؤكد الجين (مذكر
أوصافه) مطلقا أي بذكر
أوصاف الله تعالى لا بغير عرف العطف
فصو قوله قل والله الذي لا إله إلا هو
عالم النيب والشهادة الرحمن الرحيم
الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
ما ظنن فاعطيك ولا فاك عفا
المال الذي أدياه وهو كذا وكذا
ولا يئنه وله أن يزيد في التلفظ
على هذا وله أن يقتضي من الرجل
صنطا وقيل لا يخلط على غيره
المعروف بالمصاحف ويخلط من المال دون
وقيل يخلط في الخط من المال دون
المخير (لا يزمان) أي لا يخلط الجين
على الملم زمان (وممكن) مطلقا

تستبعد العقدا والرجعة (قوله فان العين ذهبت تكون على المحاصل) الا ان كان في التخلص على المحاصل
 تركا للنظر في جانب المدعي فحينئذ يملك على السبب بالا جماع كثنائي المتن وهذا دعوى الشفعة والشفعة
 شفعنا (قوله لا على السبب عندهما) فذلك لعدم الله ما نكحت ولا بالله ما عت ولا بالله ما غصب ولا بالله
 ما مالقت لان هذه الاشياء قد تقع ثم ترتفع برافع كالطلاق والاقالة والخسعة والنكاح المجدي فلا يمكن
 التخلص على السبب فبذلك على المحاصل كذا لا يترك المدعي عليه لانه لو اقر بالسبب ثم ادعى طرزا رافع
 لا يقبل منه فيقتل بهذا الطريق اذ لا شر فيه على المدعي لان المقصود من الاسباب احكامها فمختلف
 على فيها لا على نفي السبب بل على (قوله وسندى يوسف يخطب على الجميع على السبب) أي فيما يرتفع
 بعد وقوعه ولا يرتفع لان العين من المدعي فيختلف على رفع دعواه والمذهب في التخلص قولهما وهو
 ظاهران ولا يبرح من ترانته لغتين (قوله اير الله في قد يبيع الانسان شيئا ثم يقايله) فها هو المواب
 في بيان التبرع خلافا لما في العين لان قوله وقع البيع ثم ما لبسنا يس تبرع بل هو اقرار بالبيع
 فلا يقبل منه دعوى الاقالة (قوله لا يثبت له الساخ على المحاصل) لما قيل ان يقول ينبغي ان يخطب
 على السبب دائما وان عرض المدعي ساء فله اختيار اذ ان التبرع في غاية ما في الباب انه وقع البيع
 ففي دعوى الاقالة يصر المدعي عليه مدعى ساء فله اختيار اذ ان التبرع في غاية ما في الباب انه وقع البيع
 عن صدر الشرع (قوله كذا صلا المسلم) كذا بالبدل الملاحز ارض الامنة ولموسة وصاحب الكافر
 لا سارق يكره ما جاء ارتداد ونقص الهدم ذلك ان يدان الحرب ولا يتكره على الصداق اذ لا يقبل
 منه الا سلاما بالسبب عند ارتداد ما جاء بالي (قوله يخطب على السبب) ما قلناه ما اعتقه لعدم الضرورة
 الى التخلص على المحاصل اذ لا يجوز ان يعرض طرفي بيع العتق مسدا لرد (قوله وكان المشتري والزوج)
 وفي نسخة أو الزوج لا يراهوا في شفعه لا يراهوا في الشفعة المتوقفة على شلي وظاهره حوازي الاقراء
 والشفعة في السبب على كل من الشفعتين وليس كذلك بل الشفعة التي وقع التبرع فيها ولو تبعت
 ديسا تذهب الشفيع لوجوب المناقعة بين الشفيع ومرجعها بخلاف الشفعة التي وقع التبرع فيها باؤها
 فتشمل كل من الاقراء والشفعة في دعوى التبرع على واحد منهما لا يبعينه اما الشفعة بالنظر لدعوى
 الشفيع او بالنظر بالشفعة بالنظر لدعوى الشفيع (قوله بان سكان المشتري شافعي المذهب) فلو خطب
 على المحاصل بالله ما عليك من الشفعة يخطب ولا يبحث في معتقده لانه لا يرى الشفعة تشقق
 بالجوار ففوت التبرع في حق المدعي وقد استغفرت منه انه لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما مذهب
 المدعي فبغيره اختلاف والظاهر ان اختار فقه في سماع القاضي الحنفى في دعوى شافعي شفعة بالجوار
 فصرح بالاختلاف في ان العبرة لمذهب المدعي أو القاضي فمن قال العبرة لمذهب القاضي قال بسمعها
 ومن لا يفرقها كما قيل من ان القاضي يملكه هل يعتقد وجوبها في حق من معها او لا فلا واستوجه
 في الدرر ان القاضي يملكه هل يعتقد وجوب شفعة الجوار وقال وادعاه المصنف تعالى في البحر من المصدر
 الشهيد ذكر ان القول لا يدر وجه الاقراء واحدتها (قوله أو الزوج كذلك) فلا يخطب
 على المحاصل بالله ما عليك من الشفعة من الوجه الذي تدعى لانه يخطب ولا يبحث في اعتقاده لانه
 لا يرى وجوب الشفعة للثبوت فيكون مراعاة النظر لدعوى فمختلف على السبب ما في معتقده (قوله)
 يخطب على السبب) فان قبل بالخطب على السبب يتبرع المدعي عليه لجواران يكون قد اشترى وسلم
 الشفعة أو سكت عن الطلب وليس بالولي بالضرر من المدعي اوجب ما به اولى بذلك لان القاضي لا يجبر
 من الحق بالشرع واحد ما هو المدعي يدعي ما هو اصل لان التبرع اذا ثبت ثبت الحق لموسة وطه انما
 يكون بسبب طرحة فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض غاية (قوله وانما قيد
 بالجوار والشفعة الخ) ففي دعوى الشفعة بالشركة ودعوى المطلقة رجعا يستعمل على المحاصل
 عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا ان اعرض كالمسك (قوله وعلى العلم وورث الخ) ولا يخطب على

فان العين فيها يكون على المحاصل
 لا على السبب عندهما وعند أبي يوسف
 يخطب على الجميع على السبب لا اذا
 قال المدعي عليه فاعرض عليه
 القاضي انما اقره في قد يبيع
 الانسان شيئا ثم يقايله في يخطب
 القاضي على المحاصل وشفة المدعي
 القاضي الى انكار المدعي عليه
 ان انكر السبب كالبصير وهو يخطب
 على السبب فان انكر المحصل كالبصير
 على المحاصل وعليه انما يخطب
 على غير الاسلام فيكون رافع
 وقال غير الاسلام فيكون رافع
 القاضي وان كان بدليا لا يخطب
 في التخلص على السبب اجماعا كالمذهب
 في التخلص على الشفعة على مولا
 المسلم اذا ادعى الشفعة على السبب (ون
 وجهه المثل يخطب على السبب) (ون
 ادعى شفعة بالجوار وشفة الشفيع
 و) كان (المشتري والزوج لا يراهوا
 أي لا يمتنع منه الدعوى بان كان
 لا يمتنع منه المذهب أو الزوج
 المسمى شافعي المذهب على السبب)
 كذلك في يخطب
 اتفاقا وانما قيد بالجوار لان الشفعة
 اتفاقا وانما قيد بالشركة كالمذهب
 عند القاضي تشقق بشركة الشفعة
 وبالمشتركة لان المطلقة الرجعة
 الشفعة عند القاضي (و) يخطب على
 العلم وورث (عبد) مثلا (وادعاه آخر)
 بان العلم لا يثبت للمدعي

النبات لان الوارث لا يعلم ما فعل المورث فيمتنع عن اليمين فيلحقه بذلك ضرر وهو معنى ظاهر اقل بصار اليه
 دفعا للضرر عنه بل يلى وهذا اذا تحقق الارث بطل التعاقب اوافرازا للمدعى او بينه والمدعى عليه فان لم يتحقق
 كونه ميرا فالحلف على النبات اثم القهستاني ولو قال الميراث لم يدعى على الوارث عنه او بينا كان أولى
 ليشعل دعوى المدعى على الميت ميراثا وهو لا يشترط له وارث الباش وصوه اليه وهو خلاف
 المختار قال القهستاني لا يحلف وارث المات قبل وصوه اليه واول المختار عند القهستاني وقفه (نوبه)
 وعلى النبات وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتة واثبت غش من كتب الامه لان النبات بمعنى
 القطع وانما ذكر في القاموس ان البت بمعنى المنع وان النبات ارادوا المجتزع من شجر او السب وجمع ابنة ولم
 يذكر في المصباح والمغرب مير (قوله لو وهب له او اشتراه) لو جرد المالك للغير او اشتراه من الغير لم يملكه
 وكذا فيه ومراومه وصوه بيب اختياري ولو كان غير لشراء واجه وانه انما يقع على فعل نفسه
 يكون على النبات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا ادعى مشتري العبد انه يملكه يملكه على النبات مع
 انه فعل الغير لو جوب نساء. سلمها. رجع الى فعل نفسه وهذا اذا قال الميراث لا علم في دلو ادعى العلم حلف
 على النبات كدعوى ادعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه
 المشتري الا باق الصكاش عنده ولو لم يملكه المشتري الا باق الصكاش عنده ولو لم يملكه المشتري الا باق الصكاش
 المعاود فان ثبت وجوده عند البتة ثم بعد المشتري كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه
 ذكر في الخلاصة لو قال لم يدخل فلان الدار او لم يدخل فلان الدار او لم يدخل فلان الدار او لم يدخل فلان الدار
 انه فعل فلان الدار اليوم انتهى مع انه فعل لغيره كونه ادعى عليه حلفا على النبات باق الصكاش عنده ولو لم يملكه
 يمكن ان يجاب بغيره ماسبق بان يقال ان الحلف على النبات وان كان ان دخول فعل غيره لان عدم الدخول
 انما اثر في الطلاق بان اعتبار صدور التعليق ولا ذلك ان التعليق فعل نفسه ثم في كل موضع وجب فيه
 اليمين على النبات لحلف على العلم لا يكون مستباحا لا في نكول ولا في نكول ولا في نكول ولا في نكول ولا في نكول
 موضع وجب فيه اليمين على العلم لحلف على النبات بغيره حتى تسقط اليمين عنه وقضى عليه اذا نكل لان
 الحلف على النبات كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه كدعى فحضره وارثه
 وقه بحث اما لو قال فلان قوله لا يقضي عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه كما ينبغي في الاثنان يقضي
 بالنكول فانه اذا نكل عن الحلف على العلم ففي النبات اولى والمجواب المنع يجوز ان يكون نكوله لعدم
 عدم فائدة اليمين على العلم فلا يخاف حذر عن التكرار ما نأيد لان قوله يقضي عليه اذا نكل انما يحل
 تأمل فانها اذا لم تقب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل انتهى وقال به قهستاني في النهاية وفيه
 كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على النبات فربما لا يوجه عدم الحكم
 بالنكول هو انه بعد ذلك ان نكل يحتمل انه يقضي على العلم وفي هذا المقام كلام غرضي زاده غير راجع
 (قوله مع الاقتداء والصلح) لما روى عن عثمان ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا فقتل يمينه
 ولم يصف فقبيل الاصلح وانت صادق فتال في اثنان ان يوافق قدر يميني فيقال هذا سبب اليمين
 الكاذبة كذا في البيهقي تعاليري وعزافى العناية الى الفوائد الظهريه لكن ما يدل قوله وانت صادق
 به وله وانت صاحب حق ولانه اذا اقتدى يمينه فقد صان عرضه وهو حن قال عليه السلام ذراع
 امرأكم بماواكم وذكر الصدر الكهيدان الاحتراز عن اليمين الصادقة راجعا انتهى أي ما سبيل
 جواز الحلف صادق بغيره وفي ان مقاصد الاسودا تقرر من عثمان سبعة آلاف درهم ثم بعد
 ياربعة آلاف درهم فقرأ على عمر بن الخطاب في خلافه فقال مقدا يميني يا عمر المؤمن ان امرأكم يقول ولا يأخذ
 سبعة آلاف فقال عمر لعثمان انصف الملتداد احلفنا كما تقول ونصفه فحلف عثمان فلما خرج
 المقداد قال عثمان لعمر انها كانت سبعة آلاف درهم قال فما منعت ان تنصف وتدخل ذلك ان تقول
 عثمان عند ذلك ما قاله فيكون دليلا لا لاشاعري على جواز رد اليمين على المدعى والمجواب به كان يدعى الا بقاء

(وعلى النبات لو وهب له او اشتراه)
 أي يحلف التبرع على القطع لا على
 العلم ولو لا العبد فالحلف والشرع
 (ولو نكول المشتري يمينه او صاحبه
 منه على شيء) أي لو ادعى عليه
 آثم ما لا يذكر فاستدلف فانه يدعى
 يمينه بماله او صاحبه من عينه
 (مع الاقتداء والصلح)

المشتري يدعى زاد المبيع والبائع شكر حامان بخار البائع عنده فتركهم من الفسخ واما بخار المشتري
فلا هذا مانته لم يخرجهما لا فلهما (قوله اي ان يكون لكل واحد منهما بينة) ففسر البعض بانه
فهم منه انه لو كان لكل منهما بينة لكن غائبة عن المخرانه لا تخالف جوى (قوله قبل المشتري الخ)
وقال بديل هذه الاطالة قبل لكل منهما اما ان ترضى عاقل صاحبك والا فسخا البيع لكان اولى
(قوله اما ان ترضى بالئن الذي ادعاه البائع) فيه قسرتين على بعض ما تناوله وفندا نقل عزي عن صدر
الشر بعمان قوله وان عجز برجع الى الصور والاشياء ما اذا كان الاختلاف في الثمن او في المبيع وفيها
مبني (قوله ويحسب ان لا يقبل القاضي الفسخ حتى يدلى الخ) لان المقصود قطع التمازج وهذه جهة فيه
اعتبار الجرح (قوله اختلف القاضي على كل واحد) لان البائع يدعى زادا الفئ والمشتري شكره والمشتري
يدعى وجوب تسليم بقاءه والبائع شكره فكل منهما منكر فلهما عن ما ذكره في قوله وان المشتري
يكبره مع ان المرجح مؤث وهو لا يثبت له كسبه الا ان ذكر من المضاف اليه ثم ان كان الاختلاف قبل
قبض فهو على وفق القياس اذا عين على من انكر بالحديث المشهور وروى عنهما منكر اما هذا القيس
فهو على خلاف القياس لان المشتري لا يدعى شيئا لان المبيع سالمه في يده ففي دعوى البائع في ريادة
فئ والمشتري شكره فكان القياس الاكتشاف لخاصة فكيف كان في الفسخ وهو قوله عليه السلام اذا
خلف البائمان والبيعة قائمة بينهم ضلعا وارتدادا في الضايعة ولقائل ان يقول هذا الحديث غائب
مشهور يعني قوله عليه السلام البيعة على الدعوى واليمين على من انكر ووجه الخاتمة ظاهر لان حديث
خالف صريح في وجوب ايمين علم ما عاوا به ارضه المشهور لان يحمل المشهور على ما عا اختلاف
بين اثنين وهذا كانه اذا كان الاختلاف في البذل مقصودا فان كان في ضمن شيء لا اختلاف في ائق
والخالف والقول للمشتري في ايه الئق لانه اختلاف في المقوض والقول فيه لخاصة ولم يدرك المؤلف
كل اختلاف في الوصف وفيه تفصيل بان كان في وصف الثمن خالفا وان كان في وصف المبيع كالموا
مشتري اشترى هذا المبيع انه كاتب وخيار فقال البائع لم اشتر ما تقول البائع ولا تسال بصره
له بغيره قال شيئا وقد اصر صاحب الدر على الاختلاف في وصف الثمن (قوله ويؤيد بين المشتري)
انه اشده انكار الكونه اول من يطالب بالئن فهو الادي بالانكار وهذا يدل على تقدم الانكار
من شدته ولعله اراد اشد التقدم وهو انساب المقام لانها تقدم في الانكار تقدم في الذي يرتب
من اولان قائما لا تكول تعجل بالبدان وهو ازام الثمن ويؤيد بين البائع تاخر المطالبة بتسليم المبيع
من استيفاء الثمن نهاية (قوله وعن ابي يوسف انه يدا ايمين البائع لقوله عليه السلام اذا خلف
بائمان فاقول لماله البائع خصه بالصدقة فكان ينبغي ان يكفي بيمينه فان تعاصر اداه فلا
فاصر من افاقة التقدم وقيل يفرع عنهما ما يلحق (قوله وهذا اذا كان بيع عين الخ) يعني الخلاف
انه يدا ايمين المشتري وابين البائع متقيد اذا كان بيع عينه فان كان بيع عينه كان
باضاعة وبيع دينه بان كان مرابدا الفاضي بيمين اهما اراد اتفاقا كذلك في الاصل يعني
سوما وهو الاصح جوى وما في المتن حتى قال بعد قول المتن وفي القياس هو بيع الثمن بالئن
للسنة بالبيعة ففيه تقدم وتأخير والصور تقدم الصرف بان يقال وفي المضافة والعرف
ما بيع الثمن بالئن المخرضا فن (قوله ويؤيد بين المشتري) لانه اشده انكارا (قوله ولقد
اراد بالئن) ضم الانبات التي تا كيدا والاصح الاقتصاد على التي لان الاعمان على ذلك وضعت
تري اياه اصر عليه في القسامة بقولهما اختلما ولا علمنا فلا والمعن ان ايمين يجب على المتكر
والنفاق فيجعل على هيئة التي اشعرا بان الخلف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع
المشتري لان كلا منهما منكر (قوله فمع القضي يطالب احدهما وهو الصحيح) لانهما لا خلاف في

أي ان لم يكن لكل واحد منها ما يبيع
 تبدل للمشتري امان ثم يرضى بالثمن الذي
 ادطا بالباينم ولا يفسخه ابيع وقيل
 للباين امان ثم سلم له ما ادعاه المشتري
 من المبيع والا فخذ المبيع حتى يسأل
 ان لا يعلل الذي يالفسخ حتى يسأل
 لكل واحد منهما ما يبيع بهما بما يجتساه
 فان لم يرضيا استعاب الثاني كل
 واحد منهما على نفى دعوى الآخر
 (وبدئ بين المشتري في المبيع
 وهو الروى عنها وهو قول محمد
 وزهر وجه ما قلته على وعن أبي
 جعفر عليه السلام بين البائع وهدا
 اذا كان يبيع عن غيره فان كان يبيع
 عن يد أبيه عن يد المالك الذي
 عين به يبيع شاه وصدقه انه اصاب
 بين ابيهما باقعه واستمر اياه
 بحسب المشتري باقعه واستمر اياه
 ويحلف البائع بالله ما عهده اليه
 وكذا ذكره في الاصل وفي الزوائد
 ويحلف البائع بالله ما عهده اليه
 ولقد عاهدناك ويحلف المشتري
 بالله ما عاهدناك من غير ولد واستمر اياه
 (و) اذا قالوا (فمخ الماضي) يبيع

قوله وبدى بين المنسرى هذه
القولية قد سمت في عملها في هذه
الصحة فلامعني لاعادتها أصلا

مادعاء كل منهما في سبب ما بين مجهول فيفضله القاضي قطعا للنازعة وفرع عليه في المبروط بقوله
فلو وطن المشتري الجارية المبيعة بعد التحالف وقيل الفسخ محل لانها تخرج عن ملكه ما لم يفسخ
القاضي درو وفسخ القاضي ليس بشرط حتى لو فسخته افسخ لان الحق لها وانما هو ان فسخ احدهما
لا يكفي وان اكتفى بطلبه بمرجوى وقوله في الدرر لو وطن المشتري الجارية لم يجز بعد ان وطئه لا يمنع من
رددها بعد الفسخ للتحالف بخلافه لظهوره ما عيب قديم بعد الوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع
بالقصان الا اذا امتنعوا لاختبار بكارتها فوجدها يتزوج من ساعته ولا يثبت (قوله بطلب احدهما)
فيفرق بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا اتلعتا والقاضي يفرق بينهما طلبا للفرق او لم يطلبه لان
سومة الحد قد ثبتت شرعا لللعان على ما قاله في السلام المتلاعنان لا يمتنعان ابد وهذا المحرمه حتى
الشرع والمالعن قد وضعه فقه ما يدل قوله عليه السلام تحت القافر اذا (قوله وقيل يفسخ بنفس
التحالف) فلا يملك وطئه المشتري الامة بعد التحالف قبل الفسخ (قوله وان اختلفا في الاجل) أي
في اصله اوفي قدره لا يتحالفان والقول قول البائع وقال زفر والشافعي رضي الله عنهما يتحالفان لان
الاجل جار مجرى الوصف فان اثن زرد عند زيادة الاجل والاختلاف في وصف الثمن يوجب التحالف
فكدا هذا لان اتمه اختلاف في غير المعقود عليه والمقود به والاختلاف في غيرهما لا يوجب التحالف لان
التحالف ورد فيه النص عند الاختلاف فيما يتب به العقود والاجل ووا ذلك فلم يكن في معنى المنصوح حتى
يلحق به وصار كالاختلاف في المحط والابرار اختلاف الاختلاف في وصف المجودة وازدادت حيث يكون
الاختلاف فهما كالاختلاف في قدره في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن لتكونه دينيا
وهو يعرف بالوصف بخلاف الاجل لانه ليس وصف الاثر ان الثمن موجود بصفته والوصف
لا يفرق الموصوف فهو اصل بنفسه لكانه ثبتت بعارض الشرط والقول في العوارض للسكر
ولو اخلصا في معنى الاجل والقول للمشتري لان الاجل حقه وهو شكر استيفاء عناية (قوله اوفي شرط
المخيار) لانه اختلاف في غير المعقود عليه والمقود به لانه ما ينداهم لا يقتل ما به قوام العقد فقد جزوا
هنا بان القول لمكر المخيار وذكر اوفي خيار الشرط فيه قولن والمذهب ما ذكره وهذا لانه لا يتعلق بخيار
هنا ما اتمه والفساد فكان القول لنا فيه بخلاف الاجل في السلم اذا اختلفا فيه حيث يكون القول لاتبه
عند اتمامه لانه شرط لصحة السلم فكان الظاهر شاهد له وبخلافه ما اختلفا في مقدار الاجل في السلم
فانهما يتحالفان بمرجع النهاية كذا الاختلاف في شرط الزهن او شرط الثمن او العهدة ما لم يلا تحالف
والقول للسكر بمرضا عن المراج (قوله اوفي قبض بعض الخ) ليس قيدا لاختلاف في قبض كله
كذلك وهو قول قول البائع بمر والى هذا اشار الشافعي بقوله اوفي اصل الثمن اى اختلفا في قبض كل
الثن شيئا (قوله اوفي مكان دفع فيه السلم فيه) لانه اختلف في غير المبيع والثمن فاشبه الاختلاف
في المحط والابرار بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر دور
(قوله وان اختلفا في قدر الثمن) بدهلاك المبيع لم يتحالفوا علم ان عدم التحالف مقيد بما كان الثمن
الذى اختلفا في قدره دينيا تاسا في الذمة كاللوازم والفتاير والمكيلات والمزونات الموصوفة الثابتة
في الذمة فاما اذا كان عينيا كان المقنع عاقبة وهذا أحد العوضين فانهما يتحالفان لان المبيع
في احد الجانبين قائم بتوفر فائدة الفسخ وهو التراد ثم يرد مثل المال كان مثليا او تمتعنا لم يكن كالمو
اختلاف في جنس الثمن بدهلاك السلة بان قال احدهما دراهم والاخر دنانير تحالفا ولم يشتري رد
القيمة درع السراج (قوله لم يتحالفوا والقول للسكر مع غيره عندهما) لهما قوله عليه السلام اذا اختلف
التيابان والساعة فاقمهما فانما وتراد اشترط قيام السلة ومثل الهلاك نروجه عن ملكه او ما ربح حال
لا يقدر على رد العيب كحما في العناية الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري در (قوله وعند محمد
والشافعي يتحاذنان) لقوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان تحالفا وتراد اطلاقا غير اشتراط قيام

(بطلب احدهما) وهو اصله وقيل
بطلب نفسه التحالف (ومن سبب
منها) من الدين (اراد مع ذوى الامة
وان اختلفا في الاجل) اى في اجل
وان اختلفا في الاجل (اوفي
اثن) (بطلبهما) قال زفر والشافعي
يتحالفان في اختلاف الاجل (اثن
شرط المخيار اوفي مكان دفع فيه
اوفي اصل الثمن اوفي مكان دفع فيه
المسلم فيه اوفي ان اشتافا في قدر الثمن
بطلبه اوفي) (بطلبه اوفي) (بطلبه اوفي)
لأنه مع غيره عندهما وعند محمد
والشافعي يتحاذنان وفسخ البيع
على قيمته اناك

السلعة ولا يهاونه ما في الحديث الآخر من قوله والسلعة فاقه لا يهذ كور على بدل التنية اى يتخافا
وان كانت السلعة فاقه فان عند ذلك بغير الصادق من الكاذب يحكم قيمة السلعة ولا كذلك بعد
الهلاك فاذا جرى التحالف مع امكان التخيير فغض عنه بالاولى وللامام الانظم و ابي يوسف ما سبق من
الحديث الا انهم يروى من المطلق يحمل عليه ولفظ التراضي يدل عليه كذا كذا يراى اى لفظ التراضي
في الحديث المطلق يدل على انه محمول على الحديث المقيد بقيام السلعة لان التراضي يكون في التام دون
الهالك ولانه يحمل المطلق على المقيد اذا كان اراوى لمخامعة عليه الصلاة والسلام واحدا لا لاجماع
وهذان الحديثان يروهما ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام فيؤخذ بالمقيد اذا كرر ولا معنى لما قيل
انه مذكور على سبيل التنية لانه ليس بمعنى مقصود بل هو كالتأكيد والتأسيس او لا على انه اما
مستوفى على الشرط او حال فيكون ذلك كور على سبيل الشرط كالتأسيس عبارة عن اعادة
معنى لم يكن حاصل قبله فهو غير من انما كيد لا على من الكلام على الامة غير من جملة على الاعداء
شيئا (قوله ابو بصير) يعنى اذا اختلف اصد هلاك بعض المبيع او خروج البعض عن ملكه لا تحالف ايضا
عند الامام قال الزبلى هذا اذا هلك بعضه بعد القبض وان هلك قبله بقبضه فان بالالتحاق وكذا ورد
احدهما ببسبب لان الكل يعود الى ملكه فلا يتردى الى تقرب النصفة على البائع (قوله لم يتخالف)
عند اى حنفية (تخلفا) تفصح في المسالك لانه عقد واحد ولا يهلك السلعة مع من التحالف كاسبق
فكذلك هلاك بعضهما عند الامام اذا السلعة باسم جميع اجزائها والجميع لا ينفك عن البعض (قوله الا ان
يرضى البائع ان يترك حصة املك) الى قوله وفي الجماع الصغير يقول قول المشتري الا ان يشاء البائع
ان اعلم ان المتابع اختلفوا في توجه قوله الا ان يترك حصة املك وقوله ان ياخذ الحكي ولا يترك
وفي مصرف الاستثناء في الرأيتين جمعا قالوا معنى الاول ان يخرج المسالك من العقد كما لم يكن
وصار الزن كله بماله القائم والاستثناء مصرف الى الله لف لانه المذكور في الكلام اى كلام
القدوري فكان تقدير كلامه لم يتخلف الا اذا ترك البائع حصة املك بقبضه وان اراد من قوله في الجماع
الصغير ياخذ الحكي ولا يترك له من املك لا ياخذ من المسالك شيئا اصلا وعلى هذا علمهم لان خلاف
على هذا في حالتين اولى ويتبين كون في اللفظ على ما لا يخفى وقال بعضهم معناه لم يتخلفا او يقول قول
المشتري مع معناه الا ان يرضى البائع ان ياخذ الحكي ولا ياخذ من المسالك شيئا آخر رائدا على ما اقره
المشتري وعلى هذا يصرف الاستثناء الى عين المشتري لا الى التحالف لانه لا يأخذ البائع بقول المشتري
وصدقه لا يحلف المشتري قال في العناية وكلام المصنف يشير الى ان ياخذ الحكي لم يكن بطريق الصلح
كما نقل صاحب النهاية عن القولين انظر به بل بطريق تصديق المشتري في قوله وترك ما يدعه عليه
وهو اولى لانه لو كان بطريق الصلح لكان متطافا شيئا قبل والصلح هو التخيير والتسليم لان البائع لا يترك
من غير المتب شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيادة انتهى (قوله وفي الجماع الصغير الخ)
في التدين الاظهر الاول وهو انصراف الاستثناء الى في التحالف لا الى عين المشتري ونسبه في العناية
الى العامة كاسبق (قوله الا ان يشاء البائع ان ياخذ الحكي ولا يترك له) وعليه فالاستثناء يصرف الى عين
المشتري لا الى التحالف وقدمنا من العناية حكاية تصحبه بقل وعليه فقد اختلف الترجيح (قوله وقال
ابو يوسف يتخالفان في الحكي) بان يحلف المشتري بالله على ان يرضى البائع به والبائع بالله ما بينهما
بالتن الذي يدعه المشتري فان حلفا بغير ضمان العقد في القائم ونقط حصته من الثمن وبزم المشتري
حصة المالك من الثمن الذي يقره المشتري فانه يقسم على جميعا وقت القبض فاما سبب الحكي سقط وما
اصاب المالك من المشتري (قوله ويصح العقد في الخ) لان امتناع التحالف للمالك فانه يترك
عنى (قوله وقال محمد بن صالح بن عليهما) اى على المالك واقتضى لان هلكه حلك السلعة غير مانع من
التحالف عنه فهلاك البعض اولى بعدم المنع (قوله في يوم القبض) وقد طوبى بوجه تعيين جملة

(ابو بصير) اى ان اشترى عبدا
صنفه واحدة وفي بعضها ثم مات
احدهما وانما عاق قدر الثمن فقال
المشتري اشترى بتماما عندى
اشترى بتماما منى البائع ان يترك
حصة الا ان يرضى البائع ان يترك
حصة المسالك وفي الجماع البائع
النول يقول المشتري مع معناه
حيثما الا ان يشاء البائع ان ياخذ
الحكي ولا يترك له وفي العقد
يتخالفان في الحكي ولا يترك
في الحكي ولا يترك له وفي العقد
المالك من الثمن الذي يقره المشتري
يتخالفان عليه ما ورد الحكي وفيه
المالك فانه يوم القبض

انما هو المقتضى دون القيمة المقصود المبيع تصرفه يوم العقد في حق انقسام الثمن دل على ذلك
مسائل ان اذات قال بمدة فقيمة الام يوم العقد فقيمة الزاد فقيمة الولد يوم القرض لان الام
صارته مقصودا فاعدا بالزاد فقيمة الولد المقتضى وكل واحد من العدين هنا صارته مقصودا فوجب
اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القرض وأوجب بان الاصل فمما هلك وكان مقصودا بالعقد ان تصرفته
يوم العقد لا انما وجد ما وجب فتح العقد فغيره حذفت قيمته يوم القرض لانه لما انسخ العقد وهو
مقبوض على جهة اخراجها من اعتبار قيمته يوم قبضه وفيما نحن فيه لما كانت الصفة واحدة وانسخ
العقد في القاشم دون المالك صار العقد مقبوضا في المالك نظر الى انما الصفة غير مقبوض نظر الى
وجود المانع وهو ان المالك فعلنا فيه باليمين ونفسا يوم المحصة الثمن نظر الى عدم الانفساخ
وبانفساه على قيمته يوم القرض نظر الى الانفساخ والقول للمشتري في قيمة المالك والقيمة بينة البائع
خلافا لما ذكره العقبة حيث جعل القول قول البائع والقيمة بينهما فضلا عن ذلك خلاف المعهود في البيع
امان يكون مدعى عليه من كان الاثر عليه القيمة وان كان الثاني فعله الجين انا انكرنا فجمع
بينهما جميع بين المتدافعين كما في النجاشية (قوله اوفى بديل الكفاية) لان التعالف يكون في المعاوضات عند
تساؤلها فوق اللازمة وبديل الكفاية غير لازم ددر (قوله والقول قول المدعى عنه) لانكاره
ان زيادة وان اقام القيمة فينته للمولى اوفى لانها ثبتت الزيادة لانه اذا ادعى قدرنا اقام القيمة عليه يفتى
ولا يمنع وجوب بديل الكفاية بعد صفته كما لو كان عليه الف على انما ادى خمسة شق وكما لو اسقط
البديل بعد الاداء بغير وزيلي (قوله يضالغان ويمنع الكفاية) لانها تعدلعا ومنه قيل الفسخ يني
(قوله بعد اقامة السلم) لانها ليست ببيع بل هي ابطال من وجه فان راس السلم لا يملك السلم فيه الاقالة
بل يفسخ فلم يكن فيها معنى البيع حتى تضالغان وانقضت حقيقة الدعوى والانسار والسلم والمسلم هو المنكر
فكان القول قوله ولا هو بالسلم لان الساخذ لا يعود واعلم ان التقييد بقرنه بعد اقامة السلم مفهومه
انها لو اختلفت قبل الاقالة تضالغان وتخذ في كلام المنصف اوله منة من باب التعالف كذا ذكره شيخنا
وارادها ما قول انفسا تضالغان في قدران لانه شامل لراس المال في السلم كما ينبغي (قوله تضالغان
يعود البيع) حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التعالف
قبل النقص موافق لقياس لما ان كل واحد منهما مدع ومنكر فيتعدى الى الاقالة ولا بد من الفسخ
منهما او من التقاضي زيلي ومنايه (قوله ولو قبض البائع الاول) لا عمل له كرا ولا فالا ولا يحدفه شيئا
(قوله خلافا لمحمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض ايضا وهما قالا كان ينبغي ان انفسالنه علما
لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في حقهما لانه قبل القبض على وفق القياس
فوجب القياس عليه كما قسمنا الحارة على البيع قبل القبض والوارث على الساقط واقعية على العين
فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري بصر (قوله وان برهننا امرأة) هذا اذا كان مهر المثل شهد
لزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر شهد للزوج وبينة المرأة ثبتت خلاف الظاهر
فكانت اولى بان كان مهر المثل شهد لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر كانت بينة الزوج اولى لانها ثبتت
الحظ وهو خلاف الظاهر والبنات لا اثبات على ما بينا وان كان مهر مثلها لا شهدفسا ولا له بان كان
اقل مما ادعته المرأة اكثر مما ادعاهما الزوج فالعصم انهما يتاثران لانهما استويا في الاثبات لان بينهما
ثبتت الزاد فقيوته ثبتت الخط فلا يكون احدهما اولى من الاخرى زيلي ومافي الترتيل لانه من قوله
عقب قول المدور وان لم يشهد أي مهر المثل لم يتاثر الا يعلم منه ما لا يصيب لها ولله مهر المثل كما اذا عجزا
وتضالغان وكان مهر مثلها بين قوليهما اه مناه عدم وفوقه على ما يزم به في التنوير ومن وجوب مهر
لثل والتاثر من الفتر بكسر الميم والسقط من الكلام وانخط فيه عبارة (قوله تضالغان) وايهما من كل
زمنه دعوى الاخر لانه صار من ايديه نعمه او اذ لا دور وجه تقديم التعالف على التصكيم وهو قول

(اوفى بديل الكفاية) أي لو اختلف
الاول والمكاتب في قدر بديل الكفاية
فمضالغان والتول قول المدع عنه
عند أبي حنيفة وعندهما وعند
النسائي تضالغان ويمنع الكفاية
(أو) ان اختلفت بين السلم والمسلم
(أو) راس المال
(في) قدر راس السلم
(السلم) فقال راس السلم
مشترى وقال السلم
مشتري مع غيره
والقول للمكاتب مع غيره
والقول للزوجة مع غيره
الى آخر جواب الشرط
بجميع (ولو) انشريه بالفسخ
وتبينها ثم تضالغان بعد
الاقامة تضالغان في مقدار البائع
الاقامة قبل ان قبض البائع
بالحكم الاقامة (صالحا) ويعود البيع
الاول ولو قبض البائع الاول
الاقامة تبطل لا يضالغان ويكون
بالحكم الاقامة خلافا لمحمد (ولو اختلفا
التول لتكر خلافا لمحمد
في المهر قضى بان برهن وان برهن
فله المهر) أي قضى لها (وان عجزا)
عن اقامة البينة (تضالغان)

الكرخي ان مهر التل لا اعتبار له مع وجود التهمة لانه موجب نكاح لا تسمية فيه وسقوط اعتبار
 أى التسمية بالتصالح فانها يقدم أى التصالح في وجودها حتى فيما اذا كان مهر التل مثل ما اعترف
 به الزوج او اقل منه او مثل ما ادعته المرأة او اكثر منه او كان بينهما فى حصة وجوده وأما فى قول الرأى
 فلا تصالح الا فى وجه واحد وهو اذا لم يكن مهر التل شاهدا للاحدهما وفيما سادما القول قوله بينه
 اذا كان مهر التل مثل ما يقوله او اقل وقوله مع بينهما اذا كان مثل ما ادعته او اكثر غاية (قوله عند
 أى حنفية) وعندناى وبغلا يتصالحان والقول قول الزوج مع عينه الا ان باقى بشئ مستكر وقد ينه
 فى النكاح بله (قوله ولكن لم يصح النكاح) لان عين كل منهما تجعل ما يدعيه صاحبه من التسمية
 فبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذا ظهر رابع فيه لا الضم في البيع بعد التصالح فلما كان لبقاء
 العقد بديل وانكاح ليس كذلك لان له موجبا لئلا يصار اليه عند انعدام التسمية (قوله بل يحكم
 مهر التل) لثالث ان يقول ما يعم لا يصحكون فيه البيع اذا اختلف المتبايعان في الحق لمعرف من ينهد
 له الظاهر كما فى النكاح فانه لا يحضور فيه ويمكن ان يجاب عنه بان مهر التل امر معلوم ثابت يقين جار
 ان يكون حكمه بخلاف التسمية فانها تلي بالجزء والحق فلا تفسد المعرفة فلا تجعل حكما عنه (قوله فقد
 ذكر التصالح او لا الخ) ظاهر قصر اختلاف بين الرأى والكرخي على ما ذكر وليس كذلك لان الخلاف
 في شئ من الاكلام ذكره والسؤال ان التصالح فى الوعد والتسمية عند الكرخي وعند الرأى في وجه واحد
 كما سبق عن العناية وكلام الشارع لا يستغنى عنه ذلك (قوله الاصح قول الكرخي) اعلم ان شرح
 المداية اختلفوا فى الترجيع فمنهم من صحه قول الكرخي كالشرح ومنهم من ذكر ان قول الرأى هو الاصح
 كما صاحب النهاية معلا بقوله لان تحكيم مهر التل ليس لا يصح مهر التل بل لمعرف من يشهد له الظاهر
 ثم الاصل فى الدعاوى بان يكون القول قول من يشهد له الظاهر بينه حال فى العناية وذكر فى بعض
 الشروح ان قول الكرخي هو الصحيح لان وجود التسمية يمنع انصر الى مهر التل وهي موجودتان معا فهما
 وأقول ان اودا وقوله هو الصحيح ان غير متوازن يكون اصح فلا كلام وان ارادوا ان غير حاسط ملحق
 ما فله صاحب النهاية لان التسمية تمنع المصير الى مهر التل لا يصحبه وأما التحكيم لمعرف من يشهد له الظاهر
 فمنع انتهى (قوله ولو اختلفا فى الاجارة الخ) وجه اختلفا ان الاجارة قبل قبض النعمة كالباع قبل
 قبض المبيع فى كون كـه. اختلفا قد بدى على الآخر وهو ينكر وكون كل من العقدين معاوضة
 يجري فيها الفسخ فالحق فيه واعتراض بان قيام المقدور على شرط لصحة التحالف والمنفعة معدومة
 واجب بان الدار مثلا اجتمع مقام المنفعة حتى اراد العبد عليها فكما هنا فاقعة تقدر لرد (قوله
 فان وقع الاختلاف فى الاجرة بدئ بين المستأجر) لانه مكر وجوب الزيادة فان قيل كان الواجب ان يبدأ
 بعين الآخر لتحيل فائدة الكول فان حليم المقدور عليه واجبا حسيما بان الاجرة ان كانت مشروطة
 التفصيل فهو الاسبق انكارا فيداه وان لم يشترط لا ينعى الاجر من تسليم العين للمستأجرة لان تسليمه
 لا يتوقف على قبض الاجرة غاية (قوله أى بعد استيفاء المنفعة) اعلم ان الزيادة لا يستقام التحكيم منه
 فى المدعى بصدقه عدمه ما عارف انه قائم مقامه فى وجوب الاجر بمجرد اوبدل المصنف قوله قبل الاستيفاء
 بقوله قبل التحكيم من الاستيفاء كان الاولى وان شارب العهر بقوله فى وجوب الاجر الى الاحتراز عن
 الاجارة فالاستيفاء ان اراد ان يحب حقيقة الاستيفاء لا بمجرد التحكيم على ما سبق (قوله لا يتصالحان)
 وهذا عندهما ظاهر لان هلاك المقدور عليه يمنع التحالف عندهما وكذا على أصل محمد لان الهلاك انما
 لا يمنع منه فى المبيع لان فيه قيمة تقوم مقامه والمنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد ولا بعد (قوله
 والقول للمستأجر معينه) فيما مضى اولى بالمنافع المحبوسة كالأو ايضا فحسنى لان جريان التحالف
 لاجل الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها بدعى ان يقال ما ذكره المستفهم ان القول
 للمستأجر يعنى لانه المترك كفى فى الرضى ظاهر اذا كان الاختلاف فى الاجرة فلو كان الاختلاف فى المدة كان

عند الرأى حنفية (و) لكن (الر) مع
 النكاح) بعده (بل يحكم مهر التل
 ففرض بقوله لو كان مهر التل
 (كقائل الزوج (أو اقل) منه
 (و) ففى (بقوله لو كان مهر التل
 (كقائل المرأة (أو أكثر) منه
 (و) ففى (به) أى مهر التل (لو) كان
 (بينهما) أى بين قولها بان كان
 أكثر ما قاله وأقل مما قاله فقد ذكر
 التصالح أولا ثم التمسك وهو قول
 الكرخي وعلم الرأى يحكم مهر التل
 ثم يقض الفان وقال ثمس الرأى
 الرسمى الاصح قول الكرخي
 (ولو اختلفا فى الاجارة قبل الاستيفاء)
 أى استيفاء المنفعة (تقاهما)
 ونافعا العقد مطلقا سواء استيفاه
 البذل أى الاجرة أو ابدل أى المنفعة
 أو فيها بان مال المؤجر أثبت سنة
 بمائتين وقال المسأجر عانة أو ادعى
 المؤجر اثباته سنة بمائة وقال المسأجر
 مئتين عانة فله الزيادة فان وقع
 الاختلاف فى الاجرة بدئ بين
 المسأجر وان وقع فى المدة بدئ
 بين المؤجر وأما من كل زعم دعوى
 صاحبه وأما نظام البينة تغلب بينه
 ولو اقامها فيه المؤجر الاولى كان
 الاختلاف فى الاجرة وان كان فى
 المنافع فبينة المسأجر الاولى وان اختلفا
 فيها معا كما اذا قال المؤجر اثبت سنة
 بمائتين وقال المسأجر لا بد اثبت
 مئتين عانة وأما البينة ثبت فى
 سنة مئتين بمائتين (و) ان اختلفا (بعده)
 أى بعد استيفاء المنفعة (لا) يتصالحان
 (والقول للمسأجر) مع عينه (والبعض
 معتبر بالكل) يعنى اذا اختلفا بعد
 استيفاء بعض المنفعة

ادعى المتاجر بهذا الاستيفاء كثر ما ادعاء المؤثر لا يكون القول للسنابر بل للوروس كما أنهم تركوا
التنبيه على ذلك لظهوره (قوله تعالى والعقد فاسد) وهذا بالاجماع ما يوجب سفره على أصله
في هلاك بعض المبيع فان التصالح فيه يتقدر على الباقي عند فسادها وهما كالفاصل في المبيع
واقرق محمد بن مينا في استيفاء الكل من ان المتافع لا يتقوم الا بالعقد فلو انفال في العقد لم يكن
اجاب شي والفرق لا في حقيقة ان العقد في الاحارة بقدر ساعة فماعة على حسب حدود المتافع فبصرف
كل جزء من المتافع كالعقد عليه عقد استبداء على حدة فلا يلزم من تقدير التصالح في الماضي التعذر
فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين فيقال فان فيه اختلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع التصالح
فيه عند دله عقد واحد فاذا منع في البعض امتنع في الكل ضرورة كذا يؤول الى تقرير الصفقة
على الباقي زيلعي (قوله سواء كان حال قيام الكساح الخ) وكذا الفرق بين المسلم والمسلم الذمية
وشمل املاقة ايضا المملوك والمكاتب كافي البائع والزوجين الكبير والصغير فان كان الصغير
يحتاجه كافي تزانه الاكل واذا كان احدهما حارم والاخر مملوكا كسافي وشمل ما اذا كان البيت
ملكا كسافا ولا احدهما حارم (قوله فالقول لكل منهما فاصله) محمول على ما اذا ادعى الملك المطلق
فلو ادعى احدهما ملكا في الملك من الاخر شره او هبة لا يقر قوله بمجرد دله لا بد من بينه فبما اشغنا
وما في التنوير من انه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما بما يصح له مع عبته
استثنى منه في الدرر الدرر والدرر اذا كان كل منهما ماله بل او بمبيع ماله لاخر فالقول لكل واحد منهما
الظاهر من انتهى واعلم ان في التعليل بتعارض الظاهرين تأمل لا محذور استنباطي القوة لا يصلح ان يكون
تعارضهما فتنشربا للاحدهما هكذا توقفت به ثم اخرجت صارا للدور في احدهما التعليل المذكور
ومع هذا ذكر في الترتيب لاية ان ما ذكره في الدرر ليس على ظاهره لان المرأة اذا كانت تباع ما يصلح
للرجال او ما يصلح لهما فهو للرجل لان المرأة وما في يد الزوج والقول في الدعاوى الذي اليد
بذوق ما يخص به لانه عارض بد الزوج قوي منه وهو الاختصاص بالاستعمال انتهى من العلامة
واعلم ان التي بمحتاج البيت لاخر اذن نفس البيت فان القول فيه للزوج الا ان يكون له سائمة
لما في الدرر من البحر واعلم ان افراد متاع بيت سكان فيه فلو اختلفا في متاع بيت خاص للزوج لا يمكن
المرأة فيه فهو للزوج بالاتفاق ولو اختلفا في متاع بيت خاص بالمرأة لا يمكن فيه الزوج فهو للزوجة اتفاقا
سوى عن المتاع (مصرع) التقاضا سابل او حصة شافوهو بينهما فقتا في تصرف (قوله وما يصلح
لنفسه الخ) في اجراض البدائع هذا اذا قل المرأتان هذا التنازع اشراه فان اقرت بذلك سقط قولها
لانها اقرت بالمتنازع وسها ثم ادعت الانتقال اليها فثبت الانتقال الا بالينة انتهى وكذا اذا ادعت
انها اشترته منه كجلى البصر ايضا من الخاتبة قال ولا يفتي ان هذا من على شرائه كان كافر اربا شره منه
فلا بد من بينه على الانتقال اليها منه بهمة وعوضك ولا يكون استماعها بشريه وضام ذلك دلا على
انه ملكه ذلك قال في الجرو وقد اقيمت به مرارا (قوله وله فيما يصلح لهما كالفرش الخ) لان المرأتين
في يداهما في بداز وج وان تنازع اثنتان في شيء وهوي بد احدهما كان القول له كذا فيه اختلاف ما يخص
به لانه لهما ظاهرا آخر انظر من اليد وهو يد الاستعمال فجعل القول لهما كرجلين اختلفا في ثوب
احدهما لاسه والاخر متعلق بكه فاللاس اول درر ولو اقاما بينه في في المشكل قضى بينهما
لانها خارجة تنو برور حرمه من الخاتبة في ان قال لو ابدل المصنف هذه العبارة بقوله وان
اختلفا الزوجان في متاع البيت فلهما ما يصلح لهما وله ما يصلح له ولما كان في متن النقابة لكان اخصر (قوله
فلهما منهما) أيهما كان ذللا يثبت في بيت يد يميني بلا معارض وهو املاقة شامل لما اذا كانت
المرأة ماتت لغيره لراف وهو خلاف التعارض بجرع من تزانه الاكل واعلم ان الاب لو ادعى مدموت ابنته
ان الجهاز كان عارية والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا شهد العرف بدفع الجهاز

تقالفا ومما للعقد فيما بقي والقول
للسنابر فيما مضى مع الجين (وان
اختلف الزوجان في متاع البيت)
مختلفا سواء كان حال قيام التكاح
او بعد فسخ التكاح وكل واحد
منهما يدعي ماله (فانقول لكل
منهما ما يصح له فاصله)
فلا رجل كالنكاح وانما بالينة
والطلسان والسلاح والمنطقة
والكتب فهو له مع عبته وما يصلح
والكتب كالثمن والدرع والوراد
كفساه كالثمن والدرع وهو له مع
والمنطقة ولا ينفقها الا اذا كان
عنه الشهادة الظاهر الا اذا كان
ان في تباع هذه الاشياء فلا يكون
القول لهما بتعارض الظاهرين وكذا
اذا كانت المرأة تباع ما يصلح للرجال
لا يكون القول له في ذلك (وله) أي
القول قول الرجل مع عبته فبما يصلح
لها كالفرش والاواني والامعة
والزينة والفرل ولعقار والمواشي
والثوب وهذا اذا كانا حيين (فان
مات احدهما) واختلف ورثته
الاخر بالجواب في خبر المشكل على
ما رواه ما يصلح لهما (فلا يلقى)
منها أيهما كان وهذا الذي ذكرنا
قول أبي خنيفة وعند أبي يوسف

ملكاً قصتاني عن الخزانة (قوله يدفع الى المرأة الخ) لانها تأتي بالمجاز عادة فكان الظاهر شاهدا
لها وهو اقوى من ظاهر بدلالة وجب فيلعل به ظاهر ولا معارض في الباقي فخصير زبلي قيد بكونهما
زوجة من الاكثر عزاً فانطقها في المرض ومات الزوج بعد اتمام العدة وكان للمشكك لوارث الزوج لانها
صارت اجنية لم يسبق لها يدوان مات قبل اتمام العدة كان المشكك للرأى قول ابي حنيفة لانها تارث
فلم تكن اجنية فكان هذا غير لما لو مات الزوج قبل الطلاق بجزء من الحائض ومنه يعلم ان ما نقله
بعضهم عن الهذلي من ان الطلاق والموت سواء في اتمام العدة وموتها انتهى ليس على خلافه (قوله
وقال محمد بن علي ان قال واصح لمساغة اولورته) ولو كان بدم موتها المشكك لورثة الزوج اتفاهل
المخلافه اذا مات احدهما خيراً (قوله وقال مالك والشافعي وزفر) يعني في رواية عن زفر ولم نأقل
الزبلي وعنه ان المتاع كله بينهما نصفان وبه قال مالك والشافعي لانها استويا في سبب الاستمتاع
اذ هما ساكان في بيت واحد البيت مع باقيه في ايديهما ولا معتبر بالشبه في الخصومات الا ترى ان
اسكنا وطوار الواثقا في آله الاساكفة او آله الصاريون في ايديهما يعني بهما بينهما نصفان
ولا يخطر الى ما يصلح لاحدهما له قد يتخذ لنفسه او يبيع فلا يصح من انتهى فان قلت لما منع من
جعل الضمير في قوله هو بينهما للمشكك فيكون قول الشارح وقال مالك والشافعي وزفر جارحاً على
ظاهره بناء على ان المراد من قوله وزفر اى وقال زفر فوافق ما ذكرنا زبلي حيث قال وقال زفر للمشكك
بينهما نصفان والباقي مثل ما قال ابو حنيفة انتهى قلت المانع ظاهره هو ما حكاه الشارح من موافقه
مالك والشافعي زفر اذ وافقاه على الفقرة التي قال بها زفر بين المشكك وبينه وتماماً فاعلم ما روى
عنه من ان المتاع كله بينهما ما هو هنا على ان ما ذكره بعضهم مع بالزبلي حيث قال وعن زفر ان ندى
يقسم بينهما هو للمشكك فقط والباقي مثل ما قال ابو حنيفة انتهى في قوله مل (قوله وقال ابن ابي ليلى الخ)
لان المرأة في بدال الزوج في البيت ايضاً يكون في يده وان كان البيت الا ترى انه صاحب البيت وان
البيت ينصف اليه بمنزلة المتزوج المستجر اذا اختلف في متاع البيت فان المول لم يستاجر لكونه من ايا
اليه بالسكنى وليس لزوج جري على ما عليه من ثياب بيته فكذلك اذ روى (قوله وللمسكك المسمى الخ)
قال ابن ابي وهذه هي السبعة وقد ذكرنا الا قبل السبعة انتهى وذكر في الدرر الحاشية انه سدسمة
أقوال (قوله فلم ير في الحجة) لان يد المحرم اقوى لان يد ملك ولا كذلك يد اسير ليس (قوله ولا
المأذون والمكاتب كالمحرر) لان لهما يد معتبرة في الخصومات ولم يخالوا ختم المحرم والمكاتب في شيء
في ايديهم انقص به بينهما استواءهما في اليد ولو كان في يد ثالث واقام البيعة استويا فيه فكذلك في بيع
المحرر بالمحررية في سائر الخصومات فكذلك في متاع البيت والمجربان اليد على متاع البيت باعتبار
السكنى فيه والمحرر في السكنى أصل دون المملوك فلا يخاض بينهما سنايه (قوله وللمسكك في المول) اى
الكل له اذ اختلفا بعد الموت كافي عامة شروط الجاهل ود (المرحى انه سهو والواجب اليه للمرملوك
قال التميمي في وقوله الكل مشراني وقوع الاختلاف في ضمن المتاع على ما ذكره في الاسلام
كافي المستصفي لكن في المختار معاداً كان الاختلاف في الامتعة المشككة انتهى بخلاف (قوله
المتاع له مطلقاً) اى للمسكك مطلقاً لا لبدل المتاع فقلت بدلى عن المعارض وقوله مطلقاً اى كان
أوملوكا لان موت احدهما شامل لما اذات المملوك وبقي المحرر والعكس بان مات المحرم وبقي المملوك
ومنه يعلم ان جعل الضمير للمملوك وتفسير الاطلاق بالمجور والمأذون والمكاتب كاذ كماله لا يعمى غير
مناسب لما يلزم عليه من قصر كلام المصنف على بعض افرادها (قوله للمحررين) اى في النجاسات والموت

حوى

(فصل في تعيين يكون خصماً من لا يكون) أعز ذكر من لا يكون خصماً عن يكون خصماً لان
معرفة الامكان قبل معرفة الاعداد فان قبل افضل مشتمل على ذكر من يكون خصماً ايضاً فأت

يدفع الى المرأة من المشكك بالجهز به
شاهداً والباقي للزوج مع عنه اولورته
وقال محمد بن علي له اولورته
وما صلح له اولورته وقال مالك والشافعي
لهما له اولورته وقال ابن ابي ليلى
وزفر هو بينهما وقال ابن ابي ليلى
الكل للزوج والباقي للمكاتب
الحس البصري الكل للمكاتب (و) اما
بني هذا اذا كانا حريين (و) اما
(لو) كان (احدهما مملوكاً والآخر
الحرة) مملوكاً سواه كان المملوك
محمولاً وان ادناهما مملوكاً والآخر
المأذون والمكاتب كالمحرر (وللمسكك
في المول) اى فيما اذات احدهما
المتاع له مطلقاً وفي رواية محمد
والزفر اى للمحررين
(فصل في) فمن يكون خصماً
وقيل لا يكون (قال المصنف عليه)

أمن من حيث الفرق لامن حيث القصديعية (قوله في جواب من ادعى عناق يده) أى في يد المدعى عليه أى ادعى ملكا مطلقا للاحتراز عما سأتأخر الفصل أنه لو ادعى شرا من فلان الثأب وقال ذواليد ادعني فلان الثأب لم تنفع بلائتي اتفاقا لميل الخلاف إذا ادعى المدعى ملكا مطلقا لثأبنا ثم اعلم أنه لا فرق في قول المدفع بعد الدعوى بين أن يكون قبل إقامة اليمين أو بعدها وإذا كان الخلاف في أن المدفع هل يقبل قبل القضاء وبعده فقبل لتأجيل قبل القضاء لا بعده وجرى عليه في المزلة الثانية الفصل وتعمها في البصر وتقبل مطلقا وعليه جرى في الأشياء أماما ذكره في البصر من قوله وما يذكر معنى المصنف من أن المدعى ولا بد منه لما عرف من أن الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه إلى المدفع قبله وحاصله أن المدعى بالادعى الملك المطلق فمما في يد المدعى عليه فأنكره فطلب من المدعى اليمين فأقامها فلم يقض القاضي حتى دفعه المدعى عليه عماد كروبرهن على المدفع فيه نظر لأنه لم يشترط أحد من أثبتنا قبول المدفع إقامة المدعى اليمين فقوله ولا بد منه غير مسلم لأنه لم يستند فيه إلى نقل سوى قوله لما عرف من أن الخارج هو المطالب بالبرهان إذا لا يستفاد منه ما ذكرنا قوله ولا يحتاج إلى المدفع قبله مسلم من حيث أن الاضطراب إلى المدفع اتفاقا يكون بعد إقامة اليمين لكن لا ينافي صحة المدفع قبله وإن كان غير مضطرب إليه فكما ينتج على القاضي القضاء باليمين بعد المدفع فكذلك ينتج عليه سماعها والغناء بها بعده كما لا يخفى (قوله هذا الشيء) يشمل المنقول والعقار وظاهر الإشارة أنه قائم فلو كان هالكا لم تنفع المحصورة لأنه بدعي الدين عليه وادعاه الدين لا يمكن يصرف وقال الشيء لو كانت العين هالكة لا تنفع المحصورة لأنه عند قيامها تقع الدعوى في العين وذواليد لما ينتصب خصما بظاهر يده وإذا كانت هالكة تنفع الدعوى في الدين بحكم النعمة فالمدعى عليه ينتصب خصما بدينه واليمين على أنه كان في يده ودية لا يبين ما في يده لغيره فلا تتحول المحصورة عنه انتهى بصرف (قوله أودعني) ظاهره أنه يشترط للمدفع دعوى الإيداع في الكل وليس كذلك بل كذلك إذا ادعى الإيداع في النصف وورهن بآن قال النصف في النصف ودعوى فلان الثأب اندفعت في الكل لتعذر التميز كافي البصر عن الاختيار قال وأما بقوله فلان عليه عنه باسمه فلو قال أودعني رجل لا عرفه لم تنفع ولا بد من تعيين الثأب في المدفع والشهادة فلو ادعاه من مجهول وشهدا بعين أو حاكمه لم تنفع الخ (قوله وأدعني) ظاهر اقتدار المصنف في دعوى المدفع على ما ذكرناه ينصرف في هذه الوجوه الخمسة وليس كذلك بل منه ما لو قال في جواب الدعوى هذا الشيء وكفى فلان الثأب بصفته فأنما تنفع كافي البصر عن المتوسط ومنه ما لو قال أسكنني فيها بآن كان النزاع في دار كافيه أيا من المخلصة أو قال سرقتمني أو أخفتمني أو ضل منه فوجدته أو أوالان رجعا إلى الأمانة والسلمة الأخيرة إلى أنهما أن لم يشهد في الأخيرة والأولى الأمانة ويلحق بهادعوى المزارة كافي البرازية بأن قال هذا الأرض المتنازع فيها فدفعها إلى فلان الثأب مزارة فالأولى أن تصير الخمسة الثاني يعني انما سميت بخمسة كتاب الدعوى لأن فيها خمسة أقوال للعلماء لأن فيها خمسة أوجه لم أعلم من أنها قد بلغت أحد عشر وعلى ما في البرازية من المحاق للمزارة بالاجارة أو الودعة لا ترتد على المشتري ولقد عني هنا كلام فليراجع (قوله وورهن) مراده بالبرهان وجوده على ما قال سواء كانت يمينه أو علم القاضي أو إقرار المدعى بصرف عن المخلصة قال العلامة المقدسي ينبغي أن يكون هذا على قول من يجوز في زمان قضاء القاضي بجملة وعلى ما انتار من قول محمد لا يتأني جوى (قوله دفع خصومة المدعى) أى حكم القاضي بدفعها لأنه أثبت يمينه أن يدل على يد خصومة بخلافه إذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لأن ذا البصر خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تنفع المحصورة بإقامة اليمين أن العين ليست المدعى بـ (قوله مطلقا) أى سواء كان ذواليد خصما له ومعرفا بمحمل جوى فالأطلاق في مقابلة ما سأتأخر من التفصيل متدأبي يوسف (قوله لا تنفع المحصورة) فلو طلب من المدعى

في جواب من ادعى عناق يده (هذا الذي أودعني أو أودعني أو أودعني أو أودعني) فلا الثأب (عندي أو دونه) أو غصبته منه (ورهن على يد المدعى) مطلقا أو أقام ذواليد يمينه أن المدعى أقر أنه فلان اندفعت المحصورة عنه وقد بقوله وورهن لأنه ما يقبل اليمين لا تنفع المحصورة

استقله القاضي فان حلف على العلم كان خمسا وان نكل فلانصومة بحجر من ثوبه الا اكل (قوله)
 خلافا لابن ابي ليلى الخ) وجهه ان هذا الدابر بالملك لغيره فبين ان يده يحفظ فلا حاجة الى اليقظة
 والمجواب انه ما رخصنا ظاهر يده باقراره بدين يحول حقا مستقضا على نفسه فهو منهم في اقراره
 فلا يصدق الا بجملة كذا ادعى يحول الدين من نعمته الى ذمته غير ما لمحاولة فانه لا يصدق الا بجملة لا يقال
 انما ثبات اقراره باليعة وهو غير معقوف في الشرع لانها اثبات اليمين المحضة التي انكرها المدعي
 لا لاثبات اقراره عاين (قوله وقال ابن شبرمة) بضم الشين المحبة وسكون اليماء الموحدة وضم الزاير اسم
 عبد الله بن صبيحة بنغ الصادق تشديد اليماء. وحذف ابن الطليل أحد فقهاء الكوفة (قوله لا يخرج
 من خصوصته وان برهن) لانه اثبت بيئته الملك للقائب واثبات الملك للقائب بدون خصم معتذر
 ان ليس لاحد ولاية ادخال شيء في ملك غيره بغير رضاه والمجواب ان مقتضى هذه البيعة شئان ثبوت الملك
 للقائب ولا خصوصية فيه فلا يثبت ودفع الخصومة من نفسه وهو خصم فيه كالوكيل ينقل امره الى
 زوجه اذا قامت البيعة على الطلاق فانها تعقل لتعريف الوكيل عنها ولا يصح وقوع الطلاق ما لم يحضر
 الغائب عنها (قوله وقال ابو يوسف الخ) وبه يؤتمن على اختياره في المختار (قوله وان كان معروفا
 بالمحمل لا تندفع) وجهه كافي الشئ انه قد باع نفسه مال غيره ويدفعه سرا لرب بدين حسب
 عن اللدو واعدمان باق في يده ويودعه عندهم فيشده على الشهود حتى اذا مات الملك واراد ان يثبت ملكه
 بغير ذوال اليد المجبة على ان فلانا اودعه عندهم فيدفع عنه المحصورة فيتحال لا يبطال حق غيره انتهى (قوله)
 والقاضي لا يقبل شهادتهم) لاحتمال ان يكون المودع هو هذا المدعي ولانه ما حاله الى معي يمكن للمدعي
 اتباعه فلان يدفع المحصورة لتعريف المدعي عنها (قوله لا تندفع المحصورة تعدد محمد) وجهه ما سبق
 من الوجه الثاني من انه ما حاله الى معي فصار عنه مال لوال او لغيره رجل لا تعرفه لان المعرفة بالوجه
 ليست بمعرفة على ما روی عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال رجل يعرف فلانا فدل نعم فقال هل
 تعرف اسم وجه ونسبه فقال لا فدل ادا تعرفه (قوله وسند في خمسة مدفع المحصورة منه) وجهه
 ان المدعي عليه اثبت بيئته ان العين وصلت اليه من جهة غير حيث عرفته اشهد بوجهه لطم يقينان
 المودع غير المدعي فاذا ثبت الشاهدان يده ليست بدخولة وهو المصور والمحدث دل على في المعرفة
 التامة وليس على ذي اليد تعريف خصم المدعي تعريفه تاما فانما عليه ان يثبت انه ليس بخصم وهذا ثابت
 والمدعي هو الذي اضر به حيث نسي خصمه عنها وطايره كالدابة ترجع من عيب الامام سكر
 في البحر عن البرازي تعويل الاثمة على قول محمد ثم قال انما روى الاخذ في شهادته بين شهادته وجملة
 اذا ادعاها المحض من معني بالاسم وانفسه شهدا بمجهول لكن لا تعرفه بوجهه ابلوا دعاهم بمجهول
 لم يقبل الشهادتان باجاء وهو الصحيح انتهى فحصل من هذا ان احسنة واما يوسف فكيفان يعرفه بالوجه
 ومحمد يشترط معرفة الاسم والتباعد عن الحق المبرهن قوله وقال اشهد ونعرفه باسمه ونشر محمد
 معرفته بوجهه ايضا غير ضمن القساح والصواب ان يقال وقال الشهود يعرفون بوجهه ونشر محمد
 معرفة الاسم والتباعد ايضا (قوله لا نأجس صور) فيه انها تريد على ذلك جرى (قوله يسرق حتى
 اوضعت الخ) ذكر القصب والبرقة غنبل واراد دعوى فعل عليه فلان المدعي اودع فلانا
 او اشترته منك وبرهن ذواليد كاذرا لا تندفع وقال المدعي ملكي وفي يدك فيسحق لا يكون دعوى
 القصب فتدفع لبرهن على الابداع بالطريق المذكور بحجر البرازية (قوله لا تندفع المحصورة)
 يعني يقضي القاضي ببرهان المدعي في الاولى لا يده دعواه الشراصة ومقرها ان يده ملك فيكون
 مقرها ما به خصم وكذلك الثانية والثالثة لا مانع ما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده خلاف دعوى
 الملك المطلق فانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تدفع دعواه على غير ذي اليد بعد التفتا وحسن القصب
 واقام بيئته على ذلك قبل بيئته لانه لم يصر مقضا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط وروى غيرها

علافا لابن ابي ليلى فان غنمه تندفع
 المحصورة بمجرد قوله بغير يده وقال
 ابن شبرمة لا يخرج من خصوصته
 وان برهن وقال ابو يوسف اذا كان
 ذواليد صاحب المحصورة لا تندفع عنه المحصورة
 اذا برهن وانما كان معروفا بالمحمل
 لا تندفع المحصورة بالبيعة رجع الى
 حرم انبي بالصا وعرى احواله
 الناس هذا الذي ذكرنا لا يعرف
 شهود صاحب الملوحة باسمه
 وبه ووجهه ما اذا قال شهودي
 ارد اودعه رجل لا تعرفه اصله
 قال لا بد لي من شهادتهم ولا يدفع
 خصوصية المدعي عن صاحب اليد
 بالاجماع وان قال الشهود يعرف
 اودع بوجهه ولا يعرف باسمه وبه
 لا يدفع خصوصية المحصورة عنه ونسي
 خصمه مدفع المحصورة كتاب الدعوى
 هذه المسئلة خمسة كتاب الدعوى
 اما انما جرس صور او لان مهاجرة
 او مال كايما (وان قال المدعي عليه
 اشترته اي اشترته من الغائب
 او قال المدعي يسرق حتى اودعته
 مني او شرته وقال ذواليد اودعته
 فلان وبرهن ذواليد عليه اي
 على ما فانه وهو الودعة لا تندفع
 المحصورة وقال محمد تندفع في قوله
 يسرق مني وقال غنبل يندفع

كأن يلقى وتعبه عزى زاده فلم اجمع فان قلت دعوى الفعل عليه فيما اذا قال غصبته واسرته ظاهر
وايس نفاها فيما اذا قال سرق في بناء الفعل للجهول لانه لم يدع عليه الفعل فالقياس ان تدفع
المخصوصة فيه كاهو قول محمد قياسا على غضب فانما تدفع فيه بالاتفاق قلت القياس مذهب اليه محمد
من ان الخصوصية تدفع في كل من سرق وغضب لعدم دعوى الفعل عليه خلافا لما في سرق واستحسن
وجه الاستحسان ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل البتة والتأخر انه الذي هو في يده لانه لم يبيته در
لجده شفقة عليه بخلاف فيما اذا قال غصب لانه لاحد فيه ولا يحرز عن كشفه (قوله وان قال المدعي
ابتعته من فلان الخ) حاصل هذه المسئلة ان المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد
بان يده من الغائب فحقا على ان الملك فيه لا غائب فيكون وصولها الى ذى الدين جمته فلم تكن
يده خصومة الا ان يقيم المدعي بيته ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بيته كونه احق بامساكها
ولو دفعه ذواليد في شرائه منه لانه امر القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره قال
في البروهي عجيبة وسقه على التجهيز بل على الخي ولا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول واعلم
ان دعوى الشراء ليست بقدر فلوا دعى انه غصبه منه فلان الغائب وره من عليه وزعموا ان هذا
الغائب اودعه عنده اذ عدت واذهب انما البذل لك ارجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى
سرق لا تدفع بزعم ذى البذل ادع ذلك الغائب استحسانا تور وشرحه عن البرزاية (قوله او دفعه
فان ذلك) اي بعبه فلو وكل لم تدفع بل بيته در وغيره لان الوكالة لا تثبت وقوله وبقيت اقسام
الغائب لانه لو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وره ذواليد على ايداع غائب آخر لا تدفع بغيره
البرزاية (فسروح) قال المدعي عليه في دفعه بل الى المجلس الثاني مقرري بلادى نيل مدعى
الايداع على التثبت در دوره تحليف المدعي على العلم وتامعه في البرزاية كذا في الدر والمارد من قوله وله
تحلف المدعي على العلم اي المدعي عليه اذا ادعى الايداع وشعوه بغيره عن اثباته ولم صدقه المدعي
في الدفع

(وان قال المدعي ابتعته من فلان
وقال ذواليد اودعني فلان فك
سقطت الخصوصية به بره
*) (باب ما يدعيه الرجلان)
اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل
زعم انها له (ورفعه على ما في يد)
وسئل (اخر فتنى) يد (نسا) على
سئل التصفيف وفي احمد فولى
الناسي

أى على ثالث واحدهما بل الاخر ومناس تأخير هذا الساب عن دعوى الواحد غصبته عن البان اذ
الواحد قبل التمتع (قوله وكل زعم انه له ملكا) مطلانا ولم يذكرنا بملك ولا نأري عنه اما اذا ذكر ذلك
فسأنى حكمه جوى (قوله وره على ما في يد رجل آخر) فيد بالبرهان ان لو بره من احدهما فقط
فانه قضى له الكل فلورهر الحارج الاخر قضى له الكل لان التقضى له صار نافذ بالقضاه وان لم
تكن العين في يده حقيقة فتقدم بيته الحارج الاخر عليه ولو لم يرهنها حلف صاحب الدخان حلف لها
تترك في يده فصار تركه لا قضاء استحقاق حتى لو اقاما البينة بعد ذلك بقضى بها وان نكل لهما جميعا قضى
به بينهما تسعين ثم بعد ما اقام صاحب البينة له ملكه لا تقبل لانه صار مقضا عليه بغير (قوله
على سئل التصفيف) لتساوهما ومحدث عمن طرفه الطائي ان رجلا اختصه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ناقة اقام كل واحد منهما البينة فمضى بها بينهما تسعين قال في البر من هذا القيل ما في
النية اقاما بينة على عبدي بدرجل احدهما يغصب والاخر يذيع فهو بينهما وظاهره ان ما في النية
لم يذكره العصف وليس كذلك ولهذا نقل المحمدي عن المقدسي ان ما في النية سذكره العصف بعد قليل
انتهى واراد به ماسيا في من قوله ولو بره من احدا الحارجين على لغصب والاخر على الوديعة استوبا وشمل
اخلافا ما اذا ادعى الوقف في يد ثالث فانه يقضى بالمقارن تسعين لكل وقف التصفيف وهو من قبيل
الملك المطلق باعتبار ملك الوقف ولهذا لو ادعى وقفه على ما في يد آخر وره من دفعه ذواليد بانه مودع فلان

وتقوم وبرهن فانها تندفع خصومة الدعى كافي الاحصاف فدعوى الوقف داخل في المسئلة الخفية بغير
 ود كرسنا ما مضى المستأجر والمترين والودوع والغاصب من الواقف ليسو خصما فلا تتع دعوى
 الوقف عليهم اذا برهنوا على ما ذكر على ما عرف في محنة الدعوى انتهى وذكر ان الحصاص ما مضى كان
 الارض في يد رجل اودعه الواقف اياها او رهنه اياها او كان مستأجر من الواقف او غصبها من الواقف
 وهو مقر انها الواقف قال لا يكون احدهم هؤلاء خصما عن الواقف حتى تقوم البينة على اقرار الواقف
 بحضرة وارث له او وصى انتهى (قوله تها تزل البينات) لان احدهما كاذب فينزل على (قوله قرع الخ)
 رد بان حدث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بغير (قوله سقطا) لتعذر العمل بهما لان العمل
 لا يقبل الا اشتراك وقرع القاضى بينهما حيث لا مرجح وان كان قبل الدخول فلا تنى على كل واحد منهما
 بصر من مئة الف مئة (قوله هذا) كانت حال حياتها اسم الزوجة يعود على سقوط كل من البهاتين
 لعدم ما ترجح به احدي البتتين على الاخرى بان لم يورثا فلوارث احدهما دون الاخرى فتنى
 للزوج على ما يصلح من كلام البصر (قوله وان كانت الدعوى بعد موتها تنزل البينات) ان لم يورثا
 او ورثا واستوى تاريخهما واصل كل منهما نصف المهر وبران ميراث ورج واحد فان جاءت ولدت
 النسب بينهما ومرض كل واحد منهما ميراثا من كمال وبران من الابن ميراثا واحد ورجع
 الخلاصة وبغير خاف ان المراد من قوله في الخلاصة فان جاءت ولدت أى نال كانت حات ولدت الموت
 فسقط قول السيد المحوى ولا يخفى أن قوله في الخلاصة فان جاءت ولدت أى نال كان من الاشكال عن
 تصور بحيثها بالولد بعد الموت وقد علمت مراده (قوله وهي لم يصدق) لان النكاح مما يحكم به بتدقيق
 الزوجين فيرجع الى تصديقها اذا سكنت في بيت احدهما ودخل بها احدهما فتكون هوولى
 ولا يصير قولها ان تمكمن نقلها اوس الدخول بها دليل على سبق عقد الا ان قيم الاثر الخلفه انه
 تزوجها فيه فيكون هوولى لان الصريح فوق الدلالة في زيل وفي البحر عن القنبرية لودخل بها
 احدهما وهي في بيت الاخر فصاحب البيت اولى (قوله وسبقت بيته) بظاهره ان ترجح ما تصديق
 في رتبة الترجيع سبق التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت لم يسبق تاريخه لا يعتبر مدتها وقضى
 بالنكاح لمن سبق تاريخه لا سبق التاريخ من الكل ثم الدائم الدخول ثم الاقرار فلو قال المصنف
 وهي لم يصدق ان لم يسبق تاريخ الاقرار لكان اولى وما الترجيع وجود التاريخ من احدهما فقط
 فشرط ما برهن عدم اقرارها لا اثر وعدم كونها في يده وهذا قال في البحر وعلم مما قرره ان احدهما
 لو اخرج فقط فانها لمن اقرت له كصان اخرج احدهم ولا خير بدعائها لدى الدكا في الخلاصة والبرازية
 والحاصل ان احدهما اذا اخرج فقط فقدم ان لم يكن اقرارا لا اثر ولا يدان (قوله الان وقت الشهود
 رقنسابا) فيقتضى له وسبق القضاء الاول لقضاء لا يكون قسام على الكافة مطلقا بل بشر ما عدم
 التاريخ كالجهر من الضمى ونفسه القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحجبة والقاب
 والاول والنكاح ولكن في المكمل بشرط ان لا يورثا فان اخرج المحكوم له ثم ادعاهما اتى تاريخ سبق
 فانه يقتضى له وسبق القضاء الاول وسبق من شرط ذلك في الحجر ايضا في باب الاستحقاق انتهى
 وقوله ولكن في النكاح الخ أى القضاء في النكاح انما يكون على الكافة اذا لم يورثا ويجعل على مالها
 ترجع بيته بمرجع آخر غير تاريخ كالنصف والتصدق والا فلا تصور القضاء له لا سوانها في عدم
 التاريخ (قوله لا تقبل بيته الخ) رج الا على وجه البتة صريح في ان سبق التاريخ يرجع من الدفكون
 لرجع من التصديق ايضا لا دون تاريخ التصديق لا يعتبر مع وجود الدفتر ما خبا والتصديق ان لا يوجد
 سبق التاريخ وان لا تكون في يده احدهما كما قلناه والحاصل كافي ازيل في انهما من تنازع في اراء
 واقاما البينة فان ارضا وكان تاريخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يورثا واستوى تاريخهما كان
 مع احدهما قس كالخول بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد حتى يرجع الى تصديق المرأة

تمت البينات وفي قول ترجع
 بينهما وبين من خرجت فرقة
 (و) لورثتها (ل) كالحالة (سما)
 أي الرهاتان هذا اذا كانت حال
 حياتها وان كانت الدعوى بعد
 موتها تنزل البينات لان الاثر قبل
 الموت (وهي) أي المرأة (ان)
 اؤسرك (وهي) أي البينة (أي)
 صدقت (له) (أو) فسبقت (أي)
 لورثي على امرأة نكحها بعد ذلك
 فانام البينة فتنى به ثم ادعى آخر
 عليها وانام البينة على انها امرأته
 لا يحكم بها الا ان يثبت الشهود
 سا (وكذا اذا كانت المرأة في يد
 الزوج ونكحها ما لم يثبت بيته
 بالحجج (الاعل وجه السابق عبد
 في يد رجل ادى رجلا من كل واحد
 (و) برضا (أو) التراضي)

انتهى (قوله أي من ذي اليد) ليس بتدليل كذلك ينتصف المتنازع فيه بينهما إذا ادعى الشرا من غير
 ذي اليد ورهناعله (قوله وقد التزم) أي ورهناعل تقداً لمن وليس قد احترازاً إذا حكى بالتصنيف
 لا يتوقف عليه لكن يتلوه كما لا يراهنت إحدى الذمتين على تقداً لمن دون الأخرى (قوله ولم يوقت
 واحداً من الذمتين وقتاً) احتززه عما إذا وقتنا وسبق تاريخ أحدهما حيث قضى به لا يسبق كما ساقى
 وكذا يعتبر التاريخ من أحد الجانبين عند أبي يوسف كما ساقى في الشارح ومقتضاه نبوت الخلاف لغيره
 وساقى ما فيه (قوله وإن شاعركه وأخذ كل الثمن) لأن شرط العقد الذي يدعيه وهو أنه إذا صدقت قد
 تغر عليه وأمل رغبته في تلك الكحل ولم يحصل فبره هو يأخذ كل الثمن ما قبل ينفى أن يتحل اليدان
 لكن كذب أحد الفر يقص لاستحالة نوار العقد من كلاً في وقت واحد واجب بأنهم لم يشهدوا بكونهما في
 وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فإران يكون كل منهما معتمداً في وقت أطلق له الشهادة فيه مناهة
 (قوله لم يأخذ الآخر كله) لأنه صار مقتضاه على الصنف فاقصص العقد فيه والعقد في انفسخ بقضاء
 القاضي لا يعود إلى التجدد ولم يوجد عنانية (قوله أنه لا يجوز له أن يأخذ كله قبل القضاء) وذكر
 بعض الشارحين ناقلاً عن مبسوط شيخ الإسلام أنه لا يخاره وهو الظاهر حكماً في العناية فلا فرق على
 الظاهر بين أن يكون الامتناع من اخذ النصف قبل القضاء أو بعده (قوله فللسابق) لأنه ثبت الشراء
 في زمن لا يتأخر عنه فيه أحد فادفع الآخر بهجر (قوله عند أبي يوسف) في الزبلي ما بعد الاتفاق
 وكذا في الضر وهو الظاهر أيضاً من كلام العناية وعلى المسئلة بأنه ثبت ملكه في ذلك الوقت واحتل
 الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا ينفى له بالمثل انتهى لكن كلام العيني في شرح قول المصنف ولغيره من
 الخراجان على الملك والتاريخ وأعلى الشرا من واحد شهد لما ذكره الشارح ونصه ولو أرخت أحدهما
 دون الآخر فمما سوا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد بن المصنف أولى لأن البيعة
 على الملك المطابق تدل على المثلثة الأصل الأثرى أنه يستحق به الأول والأول كساب وملك الأصل أولى
 من التاريخ ولا يلاي يوسفان المؤرخ ملكه متيقن فكان الأولى ولاي حنيفة أن المصنف يحتمل أن يكون
 أقدم فلا يتبرج للمؤرخ مع الاحتمال أنه (قوله وإن ادعى الشرا من واحدنا) مقتضاه ومن هذا الإشارة
 إلى الاعتراض على المصنف بأن قوله والأولى القبض لا يطابق ما تقدم فاه مفروض فبما إذا كانا خارجين
 تنازعا فيما في يد ثالث فإذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة وجيباً
 بما أشار إليه الشارح أيضاً من أن في كلام المصنف خطأ وإن هذا الجزء المذكور برأيه شرط محذوف
 تقديره وإن ادعى الشرا من واحدنا (قوله المذكور) في كلام المصنف بقوله وإن أرخا جازوه
 محذوف قدره الشارح بقوله فيما تقدم فللسابق وهذا تكلف وتصنف والتناظر في تعميم كلام المصنف
 أن يقال يجوز أن يراد أنه ثبت البيعة قبضه فيمضي من الزمان وهو لا أن يبدل البائع كافي البصر من
 المراج إلا أنه استشكل بما في الذخيرة من أن نبوت اليد لأحدهما بالبيعة انتهى فالحق أنها مسئلة
 أخرى وسكان ينفى أفرادها وحاصلها أن خراجاً إذا يدعى كل الشرا من ثالث ورهناعله فمذوذ اليد
 في الوجهة الثلاثة والخارج في وجه واحد له وبوز العلامة المقدسي أن يجعل ضمير أرخا ملحق للذمتين
 ولو على سبيل التبريد على ما نقل عنه السيد المحمدي وهو أحسن ما بصار إليه في الجواب لأن جعل الضمير
 لطلق الذمتين شامل لما إذا كانا خارجين لو أحدهما ذاقض فاعمل الأشكال وأراد الوجود الثلاثة
 ما إذا لم يورخاً وأرخا رخصاً واحداً وأرخ واحد منهما وقوله والخارج أي وقدم الخارج في وجه واحد
 وأراد به ما إذا أرخا وسبق تاريخه (قوله فلنذني القبض منهما) لا به يدل على سبق شرهه (قوله والشراء
 أحق من البية) لقوله لم يكرهه معاً وصة من الجانبين ومثبتاً للكب بغيره والملك في البية يتوقف على القبض
 وسكناً إذا دعي أحدهما الشراء والأخرى الصدقة والقبض والطلاق في البية وهي مقيدتان لا تكون
 بعضاً ذلوا كانت بعضاً كانت سيما كافي البصر قال ومقتضاه استواء الشراء والبيعة ببعضاً وإذا دعي

أي من ذي اليد وقد التزم وبوت
 واحدة من البيتين وقاميلون
 (كحل) واحداً من الذمتين (صنفه)
 سبله أن شاء ورجع كل منهما
 على التاريخ نصف الثمن وإن شاعركه
 وأخذ كل الثمن (وما أحدهما)
 وأخذ كل الثمن (بذلك الصنف)
 من أخذ نصف الآخر كله أي
 منهما (أو بأخذ الآخر كله)
 لا يجوز إلا بعد التجدد في النصف
 الثاني السابق قوله بعد القضاء أنه
 إلى أنه يجوز له أن يأخذ كله قبل
 القضاء هذا إذا لم يورخاً وأرخ
 تاريخاً واحداً (وإن أرخا) وتاريخ
 أحدهما سابق فللسابق وإذا
 إذا أرخ أحدهما ولو يورخ الآخر
 للآخر من واحد واحدنا في
 الشراء من واحد سابق (والم)
 وأرخا تاريخاً (فللسابق والم)
 وإن لم يورخاً أو أرخا تاريخاً واحداً
 أو أرخ واحد منهما (فلنذني القبض
 منهما والشراء أحق من البية)

أحدهما هبة وقضا والاخر صدقة وقضا فها سواهم يقضى به بينهما لاستوائهما في وجه التبرع فان
قبل لان التساوي فان الصدقة لازمة لا تقبل ازجوع دون ائمة عابيان في الدنيا من انه لا ترجع
بالزوم قال في العناية وتقرر بان الترجع بالزوم ترجع بما ظهر في ثاقب الحال اذ الزوم عبارة عن عدم
صفة الزوج في المستقبل والترجع انما يكون بمعنى قاطع في الحال وهذا الى الحكم بالتصنيف بينهما فيما
لا يحتمل القسمة لان الشروع لا يضره واختلوا فيما يحتمل التحقة والاصح انه لا يصح لانه تنفيذ لصفة في
الشائع فصار كقائمة اليقين على الارتبان وقيل هذا قول أبي حنيفة وعندهما من يروى عن علي (قوله حتى
هبة الواحد من الاثنين جازة عندهما خلافة وقيل يجوز بالاجماع فيروى عن علي (قوله حتى
اذا ادعى أحدهما) أي أحد المتخاصمين على ذي يدور قلنا يكونه خارجا لا حرازا عما اذا كانت يد
أحدهما والمسئلة بما سألناه يقضى للآخر الا سبق التاريخ فهو للاسبق وان أرست أحدهما فمضى
فلان ترجع لهما وان ردت أي يد ما يقضى به بينهما في سبق التاريخ فهو له كدعوى ملكه في
يبر (قوله ولا تار يخضعهما) فان أرضا فمضى التاريخ المقدم أولى والدم ثورنا مع أحدهما فمضى
كان هو أولى يعني وكذا ان أرخ أحدهما فقط بمر (قوله ولو ادعى من الترخا) يعني في الدرر هبة
الدرر مانعه ولو اختلف المثل استويا وهذا فيما لا يتم اتفاقا واختلف التحكيم فيما يتم وادعى ان
الكل لم يدعى الشراء لان الاحتقاف من قبيل الشروع المنان لا العار أي (قوله فها يقضى به
بينهما نصفين) لانهما عدا اختلاف الملك بصير كل منهما خصما عن ملكه فاحتقافا الى اثبات الملك
وهما في ذلك سواء وفيما اذا اختلف الملك لا يحتج بالاثبات للملك له لثوبته باقافهما وانما حاجتهما
الى اثبات بسبب الملك لا تقسمها وقيل يتمد الاقوى وفيما اذا كان معهما ما يبر والمملك لهما واحد كان
لا يقدمهما فانما ثبتت ملك في وقت لا يترع به أحد بخلاف ما اذا كان الملك لهما فمضى لاحتقاف
لا يعتبر فيه سبق التاريخ على ما بينه من فريسي زيلي (نقصة) تقبل في البحر من البرازية انه لو ادعى
الشراء من رجل وأخر ائمة وانقبض من غيره والاثبات المبرأ من آية وازابع الصدقة من آخر قضي
بينهم ارباعا لانهم يتلون الملك من مملكتهم فيعبر كائهم حضروا أو أأمروا البينة على الملك المطلق اه
وهذا لا ينافي ما سبق في المتن من ان الشراء احق من ائمة لانه محمول على ما اذا اختلف الملك وله ائمة
الشارح اطلاق المتن بقوله معاه من واحد وما هاه من واحد فها اذا اختلف الملك وحشد بسطة ما نقله
الحجوي عن المقدسي حيث قال ولنا قل ان يقول رجلا ائمة فمضى كائهم يكونه معوضه من الجائز وهما
العلمة موجودة هنا فبني الترجع بها انتهى (قوله وأشراء والمهر سواء) لاستوائهما في احوط فان على
واحد منهما معاوضة ثبت الملك بنفسه وهذا دم ثورنا وأرضا واربعهما على اسواهما سبق تاريخ
أحدهما سابق أولى غاية البيان عن ميسوط حواهر زاده (قوله وبعض لكل واحد منهما بالصف)
فلما ردت نصف العبد ونصف قيمته على الزوج وللشترى نصف العبد ويرجع نصف الثمن ان شاموا
شاه فمضى ان يترك الصدقة عليه يعني وهل لمرأة الفصح في نصف العبد والزوج على الزوج بكل القيمة له اراه
والظاهر ان لما ذاك ايضا لوجود العلمة وهي تفرق الصدقة (قوله وعند محمد الشراء أولى) لانه امكن
العمل باليتين بتقديم الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ونجب قيمته عند تضرر تسلمه بخلاف
العكس لان تقدم الشكاح يجعل للبع فلا يجوز بيع ملك الغير من غير اذات المالك زيلي (قوله
وفي القياس البية أولى) لانها ثبتت الملك لغيره لانته وجهه الاحتقاف ان المنصوص به من ائمة
مضمون ويمكن ائمة غير مضمون وعقدان اقوى أطلق البينة وهي مقيدة بالعرض فيها فان كانت
بشرط العوض فهي أولى من ائمة لانه عند ضمان ثبتت الملك محبوزة ومعنى وئمة من لائمة الاعد
الملاك معنى لا صورة بمر (قوله من واحد) ارادته غير ذي اليد قال في الدرر احترازه بانه اذا برهن
على ما في يد آخر كما انتهى وفيه كلام لعزى زاده فلما راجع (قوله فالاسبق احق) لانه ثابت انه اقبل

حتى اذا ادعى أحدهما شراء والاخر
هبة وقضا معاه من واحد وانما
الدينه ولا تار يخضعهما واحدا
ولو ادعى من اثنين ذلك فله يقضى به
بما هما نصفين (والشراء والمهر سواء)
حتى لو ادعى أحدهما شراء العبد
من ذي اليد وادعت امرأه ان
ذا اليد تزوجها عليه استويا يقضى
لكل واحد منهما بالانصف ههنا عند
الى يوفى وعند محمد الشراء أولى
(واثر من احق من ائمة) حتى لو ادعى
أحدهما شراء وقضا والاخر هبة
وقضا او برهاناً من أولى (ولو برهن
وفي القياس البية (و) على
بمخارجان على الملك المطلق (و) على
(التاريخ) وهو يختلف (أو) برهن
بمخارجان (على الشراء) من واحد
فالاسبق احق (قوله من واحد
من غير صاحب اليد قد عولها
بالشراء) صاحب اليد

المالكين فلا يتلقى الملك الامن جهته ولم يتلق الاخر منه قال في البحر والمحاصل انهما لم يورثا
 اوارثا واستوبا ففى بينهما فى المستثن وان ارضا وسق أحدهما فالسابق أولى فيهما وان ارضت
 أحدهما فقط ففى الاحق فى الثانية لاقى الاولى وقدمتا ان دعوى الوقف كدعوى الملك اطلاق
 ان عدم محارجه والاسبق تاريخا نحو الماردمن قوله ففى الاحق فى الثانية هي ما اثاره من المحاربان
 على الثرام من واحدا فغريه ذى البدو بالاولى هي ما اثاره على الثرام من ذى البدو منه يعلم جمع
 ضمير الثانية فى قوله فالسابق أولى فيها (قوله فدمر فى صدر الباب) وهو قوله ولو برهن على الثرام منه
 لكل نفسه بيده ان شاء الخ ذن الضمير فى منه يعود على ذى اليد كما ذكره الشارح (قوله لان حكما
 واحد) فان قلت لا تسلم ان الحكم واحد بل هو مختلف لنول المصنف هنا فالاسبق أحق وفى السابقة
 لكل نفسه قلت لا تختلف لانه انما كان الاسبق أحق هنا لاجل اختلاف التاريخ حتى لو لم يورثا اوارثا
 تاريخا واحدا يكون الحكم كالسابقة وهو انضا بالتنصيف فتوله لان حكما واحدا أى عند عدم
 سبق التاريخ ومن هنا خرج الجواب عن دعوى التكرار وان لم يكن المراد بالواحد حق كلام المصنف غير
 ذى اليد فدمر الشارح الذكر اخرج نوعا ايضا لاشغال هذه الصورة على سبق التاريخ بخلاف السابقة
 فالتنصيف في كلام المصنف وقوله من واحدا واراد به غير ذى اليد لا دفع التكرار بل للاشارة الى انه
 لا فرق فى الحكم وهو العتصا بالتنصيف عند سبق التاريخ او العتصا به للاسبق عند وجود سبق بين
 ما اثاره من المحاربان على الثرام من ذى البدو من غيره فاشار الى الوجه الاول بالمشكلة السابقة والى
 الوجه الثانى بهذه المشكلة ثم رآيت فى العنايه قال قوله من واحدا أى من غير صاحب اليد ليس فيه
 زيادة فائدة فانه لا تفتوت فى سائر الاحكام من ان يكرر ذلك الواحد كذا ليدفعه الى غيره انتهى فهذه هي
 ما قلنا (قوله من رجل آخر) أى غير الذى يدعى الثرام منه الرجل الآخر (قوله وذو كرا تاريخا واحدا
 استوبا) لانهما شيان الملك لما تعهما وواحدة فى التاريخ كان للاسبق كذا اذا كان الملك لهما
 واحدا وما من ازاى من انه يكون بينهما وان سبق تاريخ أحدهما وتعد العيني فسرته فى البحر
 وانحب من ازاى من قبل فلهما من قبل دعوى ذلك المعلق ونسب ما قلناه فى ذلك قريب من سامن قوله ولو
 برهن المحاربان على الملك وتاريخا للاسبق أحق مطلقا انتهى ومعنى هذا أى سواء اقتضى الملك او
 اختلف وعى هذا قيد الشارح التاريخ الذى ذكره المصنف مطلقا بقوله واحدا لا حرا زمانا لا اختلف
 التاريخ ثم رأيت فى المندى انتم لقر بلى فلما رجع ورأيت بخط شيخنا انه فى الدرر نقل عبارة العيني
 وقرأه قال وعليه فلا تصوب اه تم اعلم ان المرافع قال وذكر ان تاريخا واحدا فقط لكان أولى
 اذ لا يترجح صاحب التاريخ بل غيره لان توقيت أحدهما لا يدل على سبقه للملك يجوز ان يكون
 ان تاريخا قدم خلاف ما اراد كان التاريخ واحدا لانهما انفسا على ار الملك لا يتلقى الامن جهته فاذا ثابت
 أحدهما تاريخا فحكم حتى يبين انه تقدمه شره غير مصر (توله استوبا) لان لكل واحد منهما
 ثبت الملك لانهما وملاك ما عهصنق ولا ما ربح فيه زبلى ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يقدم ملك
 باثمه ان لم يكن الباع فى يد البائع وان شهدوا بيده قولان دون التزايمة (قوله وعن محمد لا تقبل)
 لان الزايتين فاستاعى مطلق الملك ولم تعرضا لجهة الملك فكان التقدم والتسوية لهما ان العتصم
 التاريخ يمتنع عنه معنى الباع فان الملك ثابت لنقص فى وقت فثبوت بعد فله لا يكون الا بالتاقي من
 جهته وينبغي ان يدخل الدفع وقوله وعلى هذا الخلاف لو كانت المارث ايدىهما والمعنى ما يضر قيد
 سبق تاريخا يذى البدل لهما ولو لم يورثا راستوى تاريخا واحدا ارضت احدهما فقط كان المحاربان أولى ولو
 فى ايدىهما فالمرتبة أولى ولو فى يد ثالث فهما سواء عند وعيد أى يوسف بدم الرتبة وعند محمد المطلقة
 الخ (قوله النتائج) النتائج وذمة المحاربان ووضعه عندهم نقت عندى بالينا لمفعول ولدت ووضعت
 كفى القرب والمرد ولا تدعى ملكه اوفى ملك باثمه او مورثه ولهذا قال فى خزنة الاكل لو قام بينتان

قد مر فى صدر الباب فان قيل قد مر
 اليد دفع التكرار لا لافترج صاحب
 اليد لان حكمهما واحد (و) لو برهن
 المحاربان (على الثرام من رجل آخر
 وذكر تاريخا) واحدا (استوبا)
 فكذلك بينهما تميز كل واحد منهما
 كما ذكر من قبل (ولو برهن المحاربان
 على ملك مطلق) فمقتضى تاريخ
 ذى اليد السابق فذو اليد ذى اليد
 منه ومن غيره لا تسلب ذى اليد
 أو برهن (على النتائج)

هذه المداية تجب عنده أو نصح هذا التوب عنه أو ان هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك فانه
لا يقضي له وأعلم ان ذال المداية يقضي له في دعوى التنازع وخدم على الخارج اذ لم يتنازع في الام مالوا
تنازع فيها في الملك المطلق وشهدوا بها وبتنازع ولها ما فانه لا يقدم بغير بيان في الصغير في قوله والمرد
ولادته في ملكه أو في ملك باهه لكل من الخارج وذي اليد على سيد الدل كما يدل عليه كلام صاحب
الدرر ولهذا نقل شيخنا عن عزي زاده ما نصه وقلنا عندنا فيهما كواضع عبارة التمهيد لكان أوضح
انتهى (قوله فذواليد اسحق) لان بنته قد حلت على مادلت عليه بنته فخرج فخرج وصهر ترجم الدفق كان
اولى عني وهذا اذ لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا كالغصب أو انوديه أو ان حازة أو ان حازة أو ان حازة أو ان حازة
أو نحوها فاما ما ذكروا في الخارج فعلا مع ذلك فينته بالخارج أولى في رواية وقال الفقيه أبو الليث يقضي
لذي اليد لا يدعي ملك التنازع والا تحريم على الاجارة أو الاجارة والتنازع أسبق درر قال شيخنا وفيه
أو نحوها كالسرقه وانما رجت بينه ذي اليد على اشتغال بينه بالخارج حتى مطلق الملك كان مدرر
عن الذخيرة فهاستخرج ايضا على بنته بالخارج على الشرا من غرض ذي اليد بغيرق الاول لان المالك
المطلق أكثر من الملك التقديرات فهاستخرج ولوهر من أحدهما على الملك والآخر على الآخر فحاسب
التنازع أولى أيهما كان وكذلك لو كانت الدعوى بين خارجين ولو قضى بالتنازع لصالح البهائم فالت
البينة على التنازع يقضي له الا ان بعدهما ذواليد لان الثالث لم يصرف فضا عليه بتلك القضية وكذلك
المقتضى عليه بالملك المطلق اذ اقام البينة على التنازع وتقبل ويتضمن القضاء الاول له بمنه لا يبرر
المداية (قوله أو على سبب ملك لا يكرر) لانه في معنى التنازع سي (قوله كسج الشياطين انقضت) كذا
جزا الصوف والمرعز عني والمرعز بكسر الميم وسكون الزاء وكسر العين للمهمس وتشديد راي
المهمس وقصر الالف الشعر الخفيف الذي ينفع من طهر المعروجهل معه اهت رفيه شيان لون
ثم رأيت بخط الشيخ شاهين من غايه البيان معز بالجوهرى اياه افاضيل مرعزى بالفسديد صهران
قبل مرعز الخفيف بمقدار لون ذلك فحتم وقد قد فضا لالف بيل مرعزى (قوله هذا
جواب جميع المسائل الاربعة) ولا يخفى فها على العن تعاقب باي من جهه المثل في سبب جميع الرهان
على التنازع على سبب ملك لا يكرر ومثله واحدة على منهما دعوى مثب بسبب كائيد سلبا في اثبات
(قوله لا يكره ان كان سبب تكرار الخ) كلنا مال العرس وزراعة الحنطة والمحبوب فانه كل رجع على
أهل الحنطة فان أشكل عليهم قضى به للخارج لان المال صاعيقته هو الأصل والعدل له بعد التنازع
درر وقوله لان القضاة يثبتون الأصل يعني ان مقتضى الة لا تثبت ونكر ترك التماسه روهو
ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى لذي اليد بغيره فهاستخرج بنته انما كانت تحت شمسها وام
ذواليد بينه انما كانت تحت عنده وقوله برجع ان أهل الحنطة فواحدة هيكي واثنان هو طومر عزي
وزياي وكفي غايه البيان اياه فاشكل على أهل الحنطة احللت رواية في رواية أن الجبان يقضي
لذي اليد في رواية أبي حفص يقضي للخارج وانما كانت الحنطة والمحبوب لا يكرر ولا تهاجر بل بعد
الذخيرة تم توزيع ثيابا (قوله ولا تارخ الخ) ذل أيضا قضى به لصاحب الوقت الا حرمه عن زواجه الا كل
(قوله وعند محمد يقضي باليدين) ويكون للدرج لا مكانا من هما فيحصل كسجها اشترى ذواليد
من الآخر وقضى فيها على لان النقص ذلة السبق ولا يعكس الامر لان لسع قبل النقص لا يجوز وسما
ان اذ تقدم على الشراء قراره بالملك اياه فصار كأنهما فهاستحل في قرارين وفيه الهامرا لا جاع كذا
هنا ولشبهه الفريمان باليه والنقص يتأخر ابا لا جاع لتعذر الجمع بجواز كل من اليه من خلاف اذ دل
بغير من الهداية فاقضاه باليدين عند ما صا بما اذ المذكر والنقص به يعلم مان هلام الشوا كذا
فيل قلت قال في الخبر بعد ان ورد عبارة الهداية وفي المصوفا ما نصه فهاستجمع من الكافي ثم رأيت
في اشترى له ما يكون تأييد الكلام الشرح حيث قال وعند محمد يقضي باليدين يعني ان ذكر والعض

فقال عبد الله بن
ابان تبارك الله تعالى
يدني اليد لا على طريق الغشاه
(او) برضا على (سبب ملك لا يكرر)
كسج الشياطين انقضت
الابن (او) برهن (الخارج على الملك)
المضائق (او) برهن (ذواليد)
(منه) اي من الخارج
ان منه هذا جواب جميع المسائل
الاربعة وانما قد ركب سبب ملك
لا يكرر لا يكره ان كان سبب تكرار
لا يكره ان كان سبب تكرار
(او يكره كل منهما) بل الشراء
من الذي يكره ان كان سبب تكرار
عن ذي اليد اشترى منه هذه الدار
بذلك وادى ذواليد الفاشترىها من
الخارج واما اليد (ولا تارخ)
هذه (سبب ملك لا يكرر)
سبب ملك لا يكرر
(وغير الدار في ذي اليد)
قد روى في نسخة
مال يدين فثبت بها الذي يدلان
قد روى في نسخة
قد روى في نسخة

عناية (قوله ولو برهن أحد المخارجين على النصب والاحتراز على الودعة الخ) فتذكر من صاحب
 المهرز كرهه المسئلة في هذا الباب وعزاه إلى أنه قد ذكرها فيما سمن هذا الباب بأضعاف وتأتي
 الخلاصة وعندهما الدخول عن ذكر المصنف لما والا لا كفي يذكر المصنف (قوله فهو بينهما) لأن الودعة
 تصرف فيها بمجرد حتى يجب عليه الضمان ولا سقط بالرجوع إلى الزواقي عن بخلاف ما إذا خاف
 بالفعل بل لا يجوز عدمه على الزواقي (قوله أحق من أخذها بالمال والكم) فيه لفظة مرب (قوله فلا ركب
 والابن اولى) لأن تصرفه أظهر من الأذن بغيره البينة وكذا إذا كان أحدهما راكبا والآخر دافعا
 تكون لراكب كافي المداية ويرى عليه في التنوير وبقية ما كلفني لكن نقل الاتصاف عن الاستيعاب
 في شرح الجواهر أي أنه إذا كان أحدهما في السرج والآخر خارج السرج فحقه بينهما بالاجماع
 وروى عن أبي يوسف أنه يقتضي بها الراسك في السرج ونقل الناطق في الاجناس عن نوادر المجل
 برجلان على دابة أحدهما في السرج والآخر دافع عما حقه ركب السرج فان كان في السرج فحقه
 بينهما نصفان قال الشيخ التلميذ فمما ذكره في شرح الجواهر والاجناس ان المداية في ظاهر الرواية
 بينهما نصفان وان كان أحدهما دافعا وفي المداية فذلك على رواية النوادر انتهى ولو كان أحدهما
 متعلقا بغيرها والآخر راسك بالمال أو بالكم لا ينبغي ان يكون المسلك اولى ولو تنازع في ساء أحدهما دافع
 عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان لا بشرق القضاء وكذا إذا كانا جالسين عليه بخلاف ما إذا كانا
 جالسين في دار وتنازع فيا حيث لا يصح لمساها الاحتمال انها في يد غيرها وهما على ان ليس في يد غيرها
 شيئا واعلم ان ما ذكره المصنف هنا يلحق بغيره ذكره في شرحه على المداية معز والذخير بلا لافا ينبغي بل
 يترجم به من غير تردد (قوله أحق من الغير) اما الاولى فلان صاحب المجل هو المصنف فحقه التصرف
 المتأخر كما إذا ادعى جماعة شفعة في بيت فلهما أو ما الثانية فلان صاحب المجل هو المتحمل لأن البناء بين
 فحق بينهما الا من يدعيها فله لا يله فلهما أو ما الثانية فلان صاحب المجل هو المتحمل لأن البناء بين
 للمذموم عادة ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولو اعتبر الكثرة ولا الفقه عدان تلغ ثلث لأن
 الحائط بيني للشفعة وذلك لا يحصل غالباً بدون الثلاث فصار الثلاث كالنصاب ولو لاحدهما ثلاث
 والآخر دون الثلاث فهو لصاحب الثلاثة وروى عن الامام انه بينهما ولو لصاحب المجلع او المجلعين
 حق النوع فلا يؤثر بالتابع لأن الظاهر يصح للشفعة لا للاحقاق الا اذا ثبت بالبينتان الحائط لصاحب
 المجلع ولو لاحدهما جذع دون الآخر ليل لصاحب المجلع وقبل بينهما وأما الثالثة فلان الاتصال
 يدل على انهما ينفقان في وقت واحد فترجيه به يعني وقوله ينفذ أي ينفذ بالمال والمجم قال في القرب
 جذع ينفذ من باب ضرب اذا حرك وقال الكسائي جفف الطائر يصف جذعاً وإذا كان مقصوداً
 فرائد آثار الطائر كانه ربح جناحه الى خلفه قال الاصمعي ومنه معنى جفاف الفضة وجفاف الطائر
 جفافاً قال ابن دريد جفاف الفضة بالمال والذال جميعاً لقان فقصنا جميع الجذوع (قوله
 فصاحب المجل أحق) فلو لم يملك استواء وان كان مال أحدهما أكثر يعني (قوله صاحب المجلع
 اولى) فان كان له عليه مراهوى أو مراهوى لم يسقط بها شيء وان كان الحائط لصاحب المجلع لكنه لا يؤثر
 بدفع المراهوى والبوارى يعني وذكر في الدرر المختار ما تضمنه صاحب المراهوى بل صاحب
 المجمع الواحد أحق منه انتهى والمراد خشتان توضع على المجلع والبوارى المحرر التي توضع عليها
 (تسمية) حق المطالبة برفع جذوع وضعت عددا لا سقطاً بل بالاصل وغو ويبيع وأجازة درر
 الاشياء (قوله فصاحب الاتصال أحق) حيث لم يكن إلا آخره تصرف لأن الظاهر انها بينهما نصفان
 صاحب الاتصال أسبق ملكاً من الآخر فترجيه به دعواً وأما إذا كان المتنازع فيه في تصرف المداي
 عليه وبه فهو أحق من صاحب الاتصال كذا ناطق شيخنا (قوله والمراد الاتصال الخ) يريد به اتصال
 الترسيع فالاتصال المداية غير معتبر كافي التنوير (قوله مراهقه في يده) لو أبقى الحق على خلافه ليشمل

(ولو برهن أحد المخارجين على النصب
 ولا يتولى الودعة استواء أي
 إذا كان المصنف يدرج وأقام برجلان
 عليه البينة أحدهما فحسب ولا ركب
 بوجه فهو بينهما نصفان (والركب
 والابن أحق من أخذها بالمال والكم)
 أي إذا تنازع في دابة أو قرض أحدهما
 ركبها أو لا يسه والآخر متعلق
 بالمال والكم فالراكب والابن
 اولى (صاحب المجل من الغير) أي إذا
 والاتصال أحق من الغير
 تنازع في دابة ولا حصة عليه جمل
 فصاحب المجل أحق أو تنازع في
 حائط ولا حصة عليه جمل
 فصاحب المجلع اولى وإذا كان
 لصاحب المجلع ينفذ فحقه نصيب
 لرجل حائط متصل بده نصيب
 الاتصال أحق والمراد بالاتصال
 مدخلتين جداره ولين هذاني
 جداره وان كان الحائط من الخشب
 فالأصل بان يكون راحة أحدهما
 مركبة في الأخرى (قوله) ينفذ
 يد مراهقه) الآخر (قوله) ينفذ

ما لو كان الذي في يد ما كثر عافي يد الا تزل كان أولى اذا حكم وهو التصيف بينهما لا يختلف لان
الزيادة من جنس النجاسة فلا توجد زيادة الاستحقاق (قوله نصف الثوب بينهما) لان ذلك بينهما ثابت فيه
ولا يعتبر بالكثر في أحدهما لان الترجيح بالقول لا بالكثر بخلاف ما اذا كان في يد الاثر المذمومة
اذ هي غير موصوفة فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا تراحم الا غرضي (قوله غرضي الخ) لغرض القول
معناه يدو بقصر (قوله فالقول له) لانه في يده نفسه فلا تقبل دعوى أحدهما لانه عبده عند انكاره
الا يشبهه كالبائع ورعني وفي كلام المصنف ادخال الغطاء في خبر المبتدأ الذي ليس هو من صبيح العوم
وهو مما علمه الجمهور ورواهه الانقش وقد يقال ان الخبر محذوف وماذا كمرعوف عليه والتدبير صبي
يعبر عن نفسه ادعى عليه انه عبده فقال الخ كذا قبل وثقب بان المبتدأ هنا ذكره موصوفة بعبادة وهي
من صبيح العوم (قوله لفلان) أي غير ذي البديل قول الشارح والذي هو في يده يدعي الخ (قوله
فهو عبده للذي الخ) لانه أقرانه لا يده حيث أقر عن نفسه بالز لا يقبل الا اقربا بالز من المضار فلا يعتبر
من الصبي فكيف يصح اقراره به لا تقول ارق لم يثبت قول الصبي بل يدعي ذي اليد ادم
المعارض يدعي الحرية لا له لمعارض في يد المدعي في كالفاش في يده يقبل اقراره عليه ولا سلم
ان الاقرار بالز من المضار لانه يحكمه التذلل بعده يدعي الحرية اذ التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى
بخلاف الاقرار بالدين ولا يقال الاصل في ادعى الحرية لانه ولد آدم وهو ما علمه السلام وهما وان
فوجب ان لا يقبل دعوى ارق الا يشبهه وكونه في يده لا يوجب قبول قوله كالفاش حيث لا يقبل
قول المتنظ ان عبده وان كان في يده لا تقول الاصل اذا عارض عليه مما يدل على خلافه حطل
وثبت اليده دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فيقبل به ذلك الاصل ز يلقي (قوله
أوصي لا يعبر) مطوف على المبتدأ و في فاعل قال وعلى الاول فاقول ومفعوله محذوفان وعلى الثاني
المحذوف هو القول ولو قدر الشارح كان واسمه المائد على صبي فقال أو كان الصبي الخ لاستثنى كلام
المصنف عن التقدير وان كان حذف كان واسمه مع غيران ولو قللا ولمزم على تقدير الشارح التسوية
بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر في ان الحكم برفعهم وفعلى اقراره وليس كذلك لان من لا يعبر عن
نفسه تنزه لتساع فيكون ملكا لى البد ان ادعاه لدم المعارض وأدمن يعبره في يده نفسه فيعتبر
اقراره ككذابل ونبه نظر لان اقراره معنى في اقراره مفهوم الشرط وهو غير معتبر عندنا على ان
الفعل باختياره انما يقوله اذ لم يكن مفهومه لغته اولى بالحكم أو ساء باو هنا سكوت من لا يعبر
مسائل قوله لعدم اقراره (قوله فالساحة نصفان) لان كلامنا انما يحتاج اليها للاستعمال في
انواع المراقب من المروفيها والتوضو وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك وهذا في ذلك سواء اقتصف
بينهما كالطريق لان الترجيح بالقول لا بالكثر بخلاف ما اذا تعلق الشرب حيث يقسم بينهما على
فقد اراضيهما لان الاحتياج اليه لاجل السقي فتدكثر الاراضى فتكثر الحاجة عني واعلم ان النعمة
على الارض في الساحة والنفعة وأجرة القصاص والنواب أي الموائمة المأخوذة للمال والعلاقة وما يرى
من المركب خروف الفرق والطريق كذا بيننا الشيخ شاهن (قوله لكن لبن) بتشديد الباء والتخفيف
مع الاضافة الى قوله أحدهما فما أي ضرب فيها البنا وهو الطوبى التي على اول أو كان لثمة موضوعا
فهي على الثاني جوى وأقول ما ذكر من الاحتمال الثاني ما به قول المصنف أو في حيث ذكره بصيغة
الفعل بديل رسمه بالياء لا بالالف وتجرده عن الضمير ولهذا اقتصر المصنف على التشديد (قوله فهي
في يده) لان اليد في الارض غيره شاهد فلا تمت بغير دعواها بل بينة أو تصرف بماد تركا لادين
او انما هو محرر لان انفسكم من هذه الاشياء دليل انها يده فمما تضاف اليها في أيديها وفي يد
أحد هما لم ينص ببلانية لاحتمال واضعها على ذلك عني (قوله كالو برهن انها في يده) فانه يثبت
له باليد فيها ويدون الاثر خارجا وان برهنها على انها في أيديها قضى بها لهما وان طلبا النعمة لم تنقسم

نصف الثوب بينهما (صبي)
في يد رجل يعبر عن نفسه أي رجل
غوى ما يجري على لسانه (فقال)
الصبي (اناس) وانكر صاحب اليد
(فالتذلل له) أي الصبي (وان قال)
الصبي العادل (انما عبدا فلان) والذي
هو في يده يدعي انه عبده فهو عبده
للذي هو يده (أو) صبي لا يعبر
عن نفسه فهو عبدا في يده في
المستبين (عشرة) أي من يار في يده
ويستفيد (رجل آخر تنازعا
في الساحة (فالساحة نصفان) بينهما
(ادعى كل واحد من المدينين
ارضائها في يده) ولا يثبت لها
(و) لكن (ان أحدهما ادعى أو جى)
أحدهما فيها (أو غيره في يده
كالو برهن انها في يده

ينها ما لم يقبل البيعة على الملك قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما قسم عني

«(باب دعوى النسب)»

لمنا من دعوى الاموال شرع في دعوى النسب لان الاول كثر وقوعه فكان اهم ذكر اعنياه
والدعوى في الضمان بالفتح وفي النسب بالعكس وقد عكس واما في الحرب فالضمان ثمة الدعوة
في النسب على ثلاثة انواع دعوة استيلا وهي التي تستند الى وقت العلوق بان يكون العلوق في ملكه
ودعوة تقرير وهي التي تقتصر ولا تستند له دم كونه العلوق في ملكه ودعوة شبهة وهي دعوة الاب ولله
أما به فيثبت منه النسب وان لم يصدقه به بشرط ان يكون الامة في ملكه بانتم من جنس العلوق الى
جنس النسوة قوله لا قل مدعى الحمل اي من سنة أشهر في هذا المرح نظر لانه جعل من كلام المصنف
بيان وجعل ملته فعل محذوف من كلام المصنف فصار مقاديرها جازية لا قل مدعى الحمل التي هي
سنة أشهر وهذا قد لا نهى اذا جازية به لسنة أشهر لا تصح دعوة البائع ان لم يوجد اتصال العلوق
بملكه فيناله هو والشاهد حموي قوله فادعاهما البائع فهو البائع بشرط ان لا يصدقه المشتري في المدعوة
كما سيذكره الشارح قريبا والمجمل ان البائع اذا ادعى ولد له ببيعة فلا يخلو امان بي به لا قل من
سنة أشهر أم لا وكل ذلك لا يخلو امان في المدعوة أم لا بان ادعاهما مع البائع أو بعده ولم
يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو امان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو امان بوضع المشتري
به ما لا يمكن نقضه كالعتق والتدبير وأما يمكن كالبيع والكتابة وازهره والجار وانه أم لا ولذلك
الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة بان ثبت حية فاما ان يكون المشتري اوقع
بها ما لم يكن نقضه وهو العتق والتدبير أو ما يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والجار والمبة
والترجيح اذا عرف هذا فقول اذا دعي البائع ولد له ببيعة فخطرا اذا جازية لا قل من سنة أشهر وهو حي
لم يصف بالعتق أو التدبير ولم يبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا قد علم المشتري
أم لا فالتقدير بالحياة لا احتراز عن الوفاة حيث لا ثبت نسبه لان المحقق لا يثبت البت ابتداء ولا عليه
والتقدير بعدم انصافه بالعتق والتدبير لا احتراز عما اذا كان الولد عند المدعى عتقا أو مديرا بان
اعتقه المشتري أو دبره حيث لا ثبت نسبه أيضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل
منهما بعد وقوعه لا ينقض بخلاف ما اذا ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاته أو رهنه أو وهبه
أو أرحمه حيث ثبت نسبه وانتقض هذا الضرر فالتقدير بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة فلا احتراز
عما اذا ادعاه قبله فان النسب منه ثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه
معه أو قبله حيث لا تعتمد دعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لا تستند لها الى وقت
العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون الصلوق في ملكه ففرق بين ما اذا
ادعاه بعد موته واعتقه أو تدبره وبين ما اذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو وهبه أو أرحمه في الثاني ثبت النسب
لا في الاول بخلاف ما اذا ادعاه مدعوت أمه أو عتقها أو تدبرها حيث لا يفتقر المحقق الى ثبوت النسب
بين موتها واعتقها أو تدبرها وبين كتابتها وارجاها وترزيجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل ثبت
نسب ولدها بالدعوة مطلقا ولا يمنع منه ثبوت هذا الوصاف لانه غير انه في الوجه الاول أعني الموت
وأخويه لا يثبت نسبا أمومية الولد اما في الموت فمما سبق من ان النسب لا يثبت له احسب ابتداء ولا عليه
واما في العتق وقومه فلان ثبوت أمومية الولد ساكن من ثبوت النسب من البائع وهو بعد وقوعه لا ينقض
وفي الوجه الثاني أعني الكتابة واخواتها يثبت نسبا أمومية والباية التابعة لثبوت نسب الوالد لعدم المانع

«(باب دعوى النسب)»
(ولدت) أمه (مبعدة لا قل مدعى الحمل)
اي من سنة أشهر (مدينت فادعاه)
البائع فهو البائع وهي أم ولده وبخضع
البيع وبرهان الى المشتري

لأن الكلبة ونحوها تنقض ضمن ثبوت الاستلاد لها هذا كله إذا ادعى نسبه وإلحال أنها أقسام به
لا قل من ستة أشهر فإن حاتم به لا كثر ردت دعواه إلا أن صدقه المشتري فإن صدقه ثبت عنه النسب
سواء ما حاتم به لا قل من سنتين أو لا كثر منها وهل ثبت لاه الاستلاد فيقتض السبع وربا فمن أم لا
إن حاتم به لا قل من سنتين اتقضى السبع وثبت له الاستلاد فنصير أم ولد البائع وربا فمن والأم لا
(قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري أم لا فهو في مقابلة لفصل إلا قد عن زفر والشافعي (قوله
وه أعز زفر والشافعي) كذا في حاشية الكلب كالزيلي وغيره خلا لما قلنا شرح العيني حيث جعل هذا
قول الأمة الثلاثة ووجه القياس تناقض البائع لأن أقامه على السبع كالقرار بان الولد عبد فده واه
نسبه يكون متناقضا ودعوى المتناقض لا تنجح ووجه الاستحسان أنه تناقض في عمل المخالف فيقتل لان
النسب يمتنع على الملقوق وفيه المخالف ما لا يخفى وتظهر المختلة تدعى الطلاق وترى بد (وجوع البدل
مدنية أنه مطلقا قبل المخلع تنجح دعواها وإن كانت ناقضة لأن أقامها على المخلع كالقرار بقيام
العصمة لكن لما كان التناقض في عمل المخالف جعل عقولان الزوج يستقل بالعلاق فاعلمه طلق ولم تعلم
فاذا أقامت السنة على الطلاق قبلت وكذا المكاتب يدعى على المولى بعد اداءه البدل أنه أعتقه قبل
الكلمة تنجح وإن كان يدعى العتق متناقضا لكنه في عمل المخالف فيقتل لان المولى يستقل بالعلق
فاذا أقام البينة عليه قبلت ويحمل على عدم علمه بالعلق وقت الكلمة فيرجع بما أدى من البدل
(قوله وإن أداها للمشتري معه أو بعده) وأصل بما قبله ووجه تقديم دعوى البائع على دعوى المشتري
سبق بيانه لكن لو حذف النصف قوله أو بعده لكان أولى لأنه معلوم طريق الأولى وثبت كذا الضمير
في قوله قبله أو بعده مع الرجوع مؤث لتأويل الدعوة لا ادعاء (قوله لا يثبت النسب من البائع)
لاستغناؤه بثبوت نسبه من المشتري ولأن النسب لا يعمل إلا بإظهار زلي (قوله بل من المشتري) لوجود
ملكه وثبت أميتها باقراره وقيل يحمل على أنه نسبه واستولى عليها ثم اشتراها ورواه وقوله وثبت أميتها
أي أمية الولد لها (قوله ويراد أن كل عند أي حقة) لأنه ثبت أنه باع أم ولده ويعلم ما باطل
ولا يثبتها المشتري لأنها غير مقومة عند كالحمة ولهذا لا تضمن النصف عنده عني (قوله وعندهما
يرد حصة الولد فقط) ولا يرده حصة أم ولدها لأنها غير مقومة عند كالحمة والنصف والعقد فضعتا للمشتري فإذا
زاد له دونها يجب على البائع رد حصة ما سلم له وهو الولد كيلا يجمع البدل والبدل في ملكه ولا يبيد
حصة الأم قال الزلي هكذا كروا الحكم على قولها وكان ينبغي أن يراد البائع جميع الفرض عندهما
أيضا ثم يرجع حصة الأم لأنه ثابت نسب الولد منه تبين أنه باع أم ولده ويبيع أم الولد غير صحيح بالإجماع
فلا يجب فيه الفرض ولا يكون لأجزاء السبع منه حصة بل يجب على كل واحد من المتساقين رد ما مضى
إن كان باقيا ولا يفدله انتهى قال العلامة المقدسي لعل مرادهما ذكره بناء على أن الغالب تأويله
والقيمة انتهى وإنما لم يكن موتها مانعا من ثبوت نسب الولد لأنه هو الأصل في النسب لأنها تنفذ الحمة
من جهة الأثر إلى قوله عليه الصلاة والسلام أعتقها ولها ما تالت باحق الحمة وله حقيقة الحمة
والحقيقة أقوى من محي قتمت سبع الأذى ولا ينزله فوات التسع دور والمحدث ذكره عليه الصلاة
والسلام حين ولدت مارية القبطية ولده إبراهيم فقبل له لا أعتقها فقال عليه الصلاة والسلام أعتقها
ولدها غاية البيان (قوله بخلاف موت الولد) لتعدد إثبات النسب فيه لأن المحقوق لا يثبت البتة
ولا عليه كسقي وإذا ثبت النسب لم يثبت الاستلاد لأنه فرع النسب وكانت الأم باعها اتفاقا (قوله
حتى لو حلت أمه في يدرجل فباعها أو ولدت الخ) تحيده بيعها قبل الولادة لا لأحترار من بيعها مع
ولدها بعد الولادة فإن الحكم لا يختلف بل لأن الكلام في دعوى ولها المصلحة وإذا انما يكون بالولد بعد
السبع والباء من جلسته مكسورة لأن فعله من باب طرب شيخنا (قوله فهو فيه يحكم بحرمته) ولا تصير
أمام ولد البائع لأن عتق المشتري فيها لا يقتض وليس ثبوت الاستلاد للام من ضروريات ثبوت

مطلقا والقياس أن لا يثبت النسب
من البائع ذا لم يثبت له المشتري وبه
أعز زفر والشافعي (وإن أداها
المشتري معه أو بعده) ونفا قد
بجاءه لولدها للمشتري ولا يثبت
البائع لا يثبت النسب من البائع بل
من المشتري (وكذا أن ماتت أمه من ستة
شهور البائع وقد ولدت لآقل من ستة
شهور فينسب الولد للبائع لا للبائع
ويراد أن كل عند أي حقة
وعندهما رد حصة الولد فقط البائع
موت الولد) أي أن ماتت أمه من ستة
شهور البائع لا يثبت نسبه منه
(وعندهما كذا) أي يفتى الولد
والبيعة حتى لو حلت أمه في يدرجل
فباعها أو ولدت قبل المشتري لا قل
من ستة أشهر فباعها أو ولدت
المشتري الأم فباعها البائع فهو باع
بجميع بمرته

والقوامان الخ) يقال هاتوا مان كما يقال هاتوا وجان وقولهم هاتوا قومهم خطأ اتفاني عن المغرب
(قوله ثم ادعى البائع نسباً لآخر) وجعله اسماً لدعوة البائع ان يقرأ البائع انه ابن عمه فلان فلا يصح
عواه ابدأ دعوى المشتري (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
السليل وعلى هذا فالعتق بجدة لا يعتق وان يقرأ فتح الزام مصدر على صفة اسم المفعول فعل الاول
انضافه من قبيل اصابة المصدر للعائن وعلى الثاني للمفعول ووجه بطلان العتق ان دعوى البائع بمده
عن عتق المشتري لم يرد عليه من قبل المشتري بل كان له ان يرد عليه من قبل المشتري بل كان له ان يرد عليه من قبل المشتري
ضرورة ذلك ثبت نسباً لآخر لانهما من ماء واحد فثبت منه بطلان عتق المشتري لكونهما من ماء واحد
الاصل ان يثبت له ان يكون احدهما سحر اصل ولا خرقه او هاهنا من ماء واحد بخلاف ما اذا كان
اولدوا واحداً حيث لا يطل فيه اعتناق المشتري بدعوى البائع نسبة ان العتق لو بطل فيه بطل متمسكاً
لاجل من الدعوة لا يولد لا يوزو ههنا سائر المحرمات في الذي لم يسمعه ثم تدعى الى الاثر فيتمتع بها
وكم من ثم يثبت خصماً وان لم يثبت متمسكاً بدعوى (قوله وان لم يكن في ملكه) بان انترها بعد الولادة
او اشترى أم أو هي من ماء واحد باعها فثبت نسباً لآخر كغير من سترى من نوله والمسلمة تعلمها
من ماء واحد باعها فثبت نسباً لآخر (قوله في نسب الولدين منه) لان
الترامين لا ينفك عن نسبها وقد ثبت نسبها الذي عدده بمحاذرة الدعوى كما في فثبت نسب الاثر
ضرورة من ان يثبت نسب البائع ولا يثبت له عتق المشتري أي في الذي يثبت منه ولا يثبت نفس يسمعه
لان ههنا دعوى محرمات لا تدعى بالانتماء الى اتصال الملقوق بذلك المدعى فثبت على محل ولا يثبت
وصار بان البائع استمسكاً بحق من ملكه ذلك وليس من ضرورة عتق أحد التوامن من عتق
عائنه من حرة الاثر فلهذا لا يثبت من عتق المشتري عليه محوى عن الزم (قوله لان ههنا دعوى
فرس) لعدم التفرق بين الثالث (قوله صبي خندرجل الخ) كونه عتقاً في عين (قوله فلان
العائب) الساهران التفرقة بالقيمة اتفاني لا احترازي ولذا ذكر في الدرر المستله مطابقة عن هذا
الند (قوله لم يكن ابنه) لان اقراره عليه من الغير يثبت نسباً منه بدعوى لان اقراره يثبت في حق
نفسه من (قوله لم يكن يثبت له) بدعوى لو كان عبد المولى اخذ منه بعه (قوله وعنده ههنا
بجد العبد الخ) صحابه اذا ثبت ان اقراره يثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
بالاولا بغيره بكتابه الغير بادهاء نفسه بان اقراره يثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
انه ثابت النسب زعم المولى لان التوازل لا يثبت بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
التصديق بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
لعله لم يكن يثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
هذا الاختلاف ايضا ولان سائر اتفاقه فيقول انما كان كذلك لان الولي يقبل الابطال كما في جبر
الاولا الاثر ان احد اعداء الزوج من معتقة تأت منه ولد كان الولي عليه المولى اضعافا اعتق الابو
ولا ابنه الى المولى وكذا الحققة اذا ارتدت ومعتق بدار المحرم ثم سميت فاسرة فأسستها المشتري
الثاني يثبت الولاء به بعد ان كانت للعتق الاول بخلاف السب فانه مما لا يمحى النقص بعد ثبوته غاية
البيان (فسرع) ولما لا عتق لا يثبت نسباً من غيره لعلحق حقه بتكذيب نفسه بنبالة (قوله ولو
كان الصبي في يده لم يضر اني الخ) الظاهر ان المراد به خصوص من لا يصبر عن نفسه حتى لو كان يبر
عن نفسه بغير تصدغه وسأقي من الشارح من باب اقرار المبر بعض بدقول المتن وان اقره ثم يجهول
بطلان ثبته انما يطل على ذلك (قوله فهو حرام ان الصبي) لا يمكن حراما لاسلاماً لان ظهور
دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تعا ولا تحصل له المحرمات مع العجز عن تحصيلها
قال في العناية ولعائل ان يقول هذا مخالف للكتاب وهو قوله تعالى ولعبد من غير من مشرك ودلائل

ثم ادعى البائع نسباً لآخر (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
المشتري) ثبت نسباً لآخر (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
ادى ان البائع نسباً لآخر (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
دان لم يكن في ملكه والمسلمة تعلمها
ثبت نسباً لآخر (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
ثبت نسباً لآخر (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
سبعة من هذا فثبت له ان يثبت له عتق المشتري الذي
ان يثبت له عتق المشتري الذي
در يده من (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
العائب (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
لم يكن ابنه (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
ان يكون (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
عنه وان لم يثبت نسباً منه بدعوى لان اقراره يثبت في حق
الابوة وحده عند المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
وعنده اذا ثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
فهو ابن للمولى وعلى هذا فثبت له بغيره من المولى فثبت له بغيره من المولى
ذل هو ابن فلان والد على قوله في يد
ادعائه (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
مسلم (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
النصراني (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
هو (قوله بطل عتق المشتري) جوز في العناية ان يقرأ كسر الاصل صفة اسم
هنا اذا ادعى ما كان في الفهرية

خلاف ولا خلاف أنه مضمون على الأب الآن السابقة متلفه في كيفية النكاح فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكل الفلام والفلام والمجارية مجارية متى إذا سكن الولد لأمه فعل الأب غلام مثله وإن كان مجارية فقبله مجارية مثلها وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه عليه قمته وباليه ذهب أصحابنا فإنه قد ثبت بالنكاح الحيوان لا يضمن بالمثل وتناول المحدث الفلام بقيمة الفلام والمجارية بقيمة المجارية ولأن النكاح المجاني واجب دفعاً للضرر عنهما فيصير الولد الأصل في حق أبيه رفقاً في حق مدعيه فخر المعاشية (قوله يوم النكاح) لأنه يوم منع الولد من المسحق (قوله لا يوم القضاء) في حاشية الشيخ حسن ما خلفه حيث فسر يوم النكاح يوم القضاء واستدل عليه بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوي ولا شك أن المغاربه بينهما الظاهر لا احتمال تأخر القضاء عن النكاح بان لم يرق المسحق المنة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان من اليومين تفاوت في القيمة (قوله وقال الطحاوي الخ) صريح في المغاربه بين يوم النكاح والقضاء وبشكل مما نقله الشيخ حسن عن شرح الطحاوي بما جده خلاف ذلك والجمع بينهما يمكن (قوله وهو) لأنه ولداً فرور والمفرور من وطن امرأه معتداً على ملكه من أوكاح فولدت ناسقة لا يقال ينبغي أن يكون الولد مشتركاً بكنهه لانه حر الأصل في حق الأب رقيق في حق المدعي لا به عاقراً الأصل في حق المدعي أيضاً ولهذا لا يكون الولد له وإنما ذنا الرث في حقه ضرورة القضاء القيمة الثابت بالضرر ولا بعد موتها عناشية (قوله وإن مات الولد ثم استحققت لم يضمن الأب قيمته) لعدم المنع من أن الولد لو كان مملوكاً كالمسحق حقيقة لم يكن مضموناً عليه فإن ولد المضمون أماله عند نألي ما عرف من موعنه فإولى أن لا يكون مضموناً عليه مع عدم الملك حقيقة زيلعي (قوله وإن ترك مالا) وأصل بما قبله لأن الأرض ليس يسد عنه فلا يقوم مقامه فلم يجعل لسلامة الأرض كلامه منه زيلعي (قوله فيكون المال ميراثاً للأب) لأنه حر الأصل في حقه فميراثه (قوله وإن قتل الأب الولد الخ) لأن المنع يقتضي بقتله كافي ولما انصوب إذا أتلفه الغاصب زيلعي (قوله فأخذته) انما فيه بذلك أنه لم يأخذها فيمنع النكاح لا يضمن شيئاً لأنه لم يمنع الولد من ذلك الحكم ولا ماله من عزى عن غاية البيان ولا بذوان يكون المأخوذ من اليد قدر القيمة كافي الزيلعي حيث قال وإن عثر أنزل من قيمته وجب عليه بقدره اعتبار البعض بالكل (قوله ويرجع المأخوذ الخ) وكذا لو استردها المشتري السابق لكن انما يرجع المشتري الأول على البائع الأول بالثمن فقط دون عن اواهب (قوله على بائعه) أي فيما إذا ملكها بالشرع أو على المشتري فيما إذا ملكها بالامارة بأن كانت أجرة كاسبق بخلاف المدة والصدق والوصية حيث لا رجوع له فيها كاسبق بخلاف الإقام الشافعي فإنه عذبه يرجع من الفرو قد نعتق من الوهب الموصى أو انصدق بامتلاكه فيها وانحساره انهما ملكه فلتناجده للفرو لا يكفي للرجوع لأن من أخبر انساناً بهذا الطريق أمن فسلكه فأخذ القصوص ماله لم يرجع على الغصب بشئ زيلعي وكذا يرجع على الزوج بشرط الحرية قال الزيلعي وكذا لزوج جده على انما عثرتم احتجب بجمع الأب على الزوج بقيمة الولد لا لاستيفادته على التزوج بشرط الحرية فكان المنارط صاحب عليه قتل كالتش ما خلف يجب هذا العذر نفعي بخلاف مجرد الانجاب بالحرية من الزوج أو أنها بحيث يكون ردغاً ويرجع على الغصب بشئ لعدم الفرو لأنه لا يكون باخذ أمرين بالثمن والمعاوضة انتهى (قوله لا ينفقر) أي لا يرجع بالعقر الذي أخذته منه المسحق لأنه زمره باستدافه منافعها على حذف مضاف أي منافع بعضها دل على ذلك قول الزيلعي انفق ودرر وقوله باستدافه منافعها على حذف مضاف أي منافع بعضها دل على ذلك قول الزيلعي انفق وعن معاشق من منافع البضع فالورجع به سلم له المستوفى بما (قوله وقال الشافعي يرجع بالعقر) لأنه ضمن زمره بقوات السلامة وجوابه ما مر (قوله وفيه إشارة الخ) أي في قول المصنف

يوم النكاح لا يوم القضاء ولا يوم الولادة
وقال الطحاوي بغير قيمة الولد يوم
النكاح (وهو) أي الولد (حر وإن
النكاح ثم استحققت (بعضه من
مات الولد) ثم استحققت (بعضه من
الأب قيمته وإن ترك (أزله (ملا)
فكون المال ميراثاً للأب (وان
نقل الأب) (الولد ثم لا يضمن
وكذا إن تله غيره فأخذته بغير
(ويرجع) المشتري (بائنه) (على
الأمة (وقيته) أي قيمة الولد (على
بائعه لا بالعقر) وقال الشافعي يرجع
بالبعض أيضاً على البائع وفيه إشارة
إلى أنه لو استحققت أحسن العقر من
المشتري

* (كتاب الاقرار) *

اعلم ان السكوت نزول منزلة الاقرار في مسائل منها ما احابه شخشا من مثل من شخص اعتق امته
بحضرة اخيه وهو ساكت ثم يصدمه تدعى احواله في حصة في الامانة فقول نعم دعواه فاحاب
ما من حضوره وقت العتق وسكوته مانع له من الدعوى قال ويشهد لما قاله في الكرم باععة اراو بعض
اقرار به حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع ومعلوم ان البيع ليس بشك ولا يصدق فعل شخشا عن انشئ شارح
الكراهه قال والعق والوقف كذلك انتهى فعل هذا متى تبان ان المحرم عاين ذلك فيصرف في المتنازع
فيه ثم رى الملاك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا له من الدعوى فلا يعمل بفتنه
ولا يتقدم حيث ذكره المعارضة بما اذا مضى عليها خمسة عشر سنة ويحمل قولها ان الدعوى بعد خمسة
عشر سنة لا تسمع الا في الارث ونحوه على عدم معانة التصرف فتدبر واعلم ان المانع من معانها مدحجة
عشر سنة معلول بنهي السلطان فضائه عن معانها بعد هذه المدة واما عدم النهي فتصح الا اذا
بلغت المدة ثلاثين سنة او ثلاثا وثلاثين في الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع واحد
ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة او بعد ثلاث وثلاثين سنة على ما في المبسوط والقوا له الجدية لا تسمع
دعواه وفي فتاوى العشاق لا تسمع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائبا او صديقا
او جدينا وليس فما وليان او المدعى عليه امير او ائمة قال شخشا وهذا ليس على اطلاقه لانه
في صرة العناوى وتغلب فتاوى العشاق استسنى الارث والوقف واسلم له ابدان بامان مع سماح الدعوى
في حق شخص ثبت في حق وارثه ايضا حتى لو مات شخص بعد مائة الدعوى خمسة عشر سنة فادعى
وارثه لا يسمع اخذنا هذا كراهة الشيخ حسن في رساله الاراء عن فتاوى ابن الشئ وقصه اقرت امر انها
لا تستحق قبل جماعة عقبتهم ثم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها حتى لو رثتهم لقيام مقام الوارث وهو لو كان
حيا لا تسمع دعواه اذ كراهة العز والى اهل المذاهب الاربعة ثم انشئ بخط شخشا اذا اراد رجل
يتصرف في ارض زمانا ثم مات ولم يدع ارضه حال حياته لمصرف لا تسمع دعواه بعد وفاته وذلك في الفتاوى
من له دعوى في دار فم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه وفي منية العقهار اى غيره يبيع ارضا
فقبضها المشتري وهو ساكت كان ذلك اقرارا بالملك للبائع (نعم) الاستبراء والاستنباط
والاستبصار والاستخبار جميع دعوى الملك لان كل منها اقرار بان ذلك الشيء ملك لى اليد والاستبصار
في الامة يبيع دعوى الملك في المحرقة يبيع دعوى النكاح وادعى الشرع لا يبيع الاستبراء ونحوه مانع
من دعوى الملك لنفسه اتفاقا وهل يكون مانع من دعوى الملك لغيره فيه خلاف واختلف الشيخ واعلم
ان ما سبق من كون الاستبراء مانع من دعوى الملك لغيره مقيد بما اذا يدع المصلحة بشرط اوله
في صغر كافي للرد (قوله قرأ الشئ اذا ثبت) وادعى غيره اذا ثبته فالقرار في الامة الا بات كافي ان راي
وهذا اى قولهم امره اذا كان حيا فان كان قولها قال اقر به جوى (قوله لما كان منزلا) اى بين الجود
والثبوت جوى (قوله وفي الشرع) انما اذا اقر في استعمال العقهار لازم بتدعى المحرم لتنته معنى
اعبر وعند القومين متعلبا لمرة شخشا وشرط محتان يكون المقر بالتصاغا فلا حاشا وكوه من ليس
بشرط حتى يسمع اقرار العبدو يغنى في الحال فيما لا اهمة فيه كالمحدود والتمصاص وبعائه ثمة لا يؤخذ
به في الحال لانه اقرار على الغير وهو المولى وواضعه بعد العتق زوال المانع وهو نظيره اذا اقر المحرم
لاسان بين مملوكة لغيره لا يغنى في الحال وانما ملكها بؤمر يسلمها الى المقر لمزوال المانع لان الاقرار
انخبار وليس بانشاء والاخبار في ملك الغير صحيح فيقتضى حق نعه بخلاف الانشاء وهذا اقرار بالطلاق
والصفاق مكره الا يسمع ولو كان انشاء لسمع راي وانما لا يصح بالطلاق مكره لان الاكرام اماره كذب

في كتاب الاقرار
قوله في كتاب الاقرار
لا كان منزلا في النسخ

في اخباره واستقدم من قول ابي اقرح الحار لانسان يصح مملوكة لغيره ما يحل انه اذا ادعى شخص عينا في يد غيره فقهه بها شخص فدرت شهادة له ثمه وتحررها كغيره الشاهد ثم مملوكة الشاهد ثم تسليمها الى الذي ومن هذا القليل ما في الدروس الاشياء اقرح بحرية عبد غيره ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالحق او بغيره مدار ثم شرها او ورثها صارت ونظاما غنيتها بزوجها بخلاف ما اذا غصب شيعة من رجل فوقها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقته كافي الخصاص والفرق ان فعل الناصب انما لا في غير ملكه فلا يصح لان شرط حقه ملكه يشترط الا درار لكونه اخبارا لانسان (قوله هو اخبار) أي في الاصح وليس باناء البعثة في ملك غيره ولو اقرح مرض بماله لا جني صم من غير توقف على اجازة وارث ولقول بانه انشاء فروع تشبهه منها لو رد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثالث بما لا اقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقرب حموي في ان يقال في قول السيد الحموي هو اخبار في الاصح وليس باناء بخلافه صرح به في البحر رمي عليه في التنوير من انه اخبار من وجه انشاء من وجه فلا لا يصح اقراره بمملوكة الغير ويضمن تسليمه اذ ملكه ولو اقرح بالطلاق والعتاق مكرها لا يصح والثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثالث بما لا اقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها المقرب ما انتهى من غير ذكر خلاف ومنه تعلم ان ما ذكره السيد الحموي ما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صح كونه اخبارا لانسان لا يصح عزه لخاصة البحر كما وقع في كلام بعضهم منته (قوله على نفسه) قد ربه بان يكون على نفسه لانه لو كان على غيره لغيره بذكره ما تولفه يكون دعوى زبلي وأطلق الحق في قوله هو اخبار عن ثبوت حق الغير لاجل ما لو كان الحق المنزعه من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعتاق والطلاق في دفع البدل ثابت سرعا بالخط فاذا اقرح بالطلاق ثبت للأمة من الحق ما لم يكن لها من قبل وكذا العدد ثبت له على سبيل حق الحرية اذا اقرسده بغيره ما قبل من انه يرد على التعريف اقرارا بالاسقاطات كالطلاق والعتاق لعدم الاخبار فيها عن ثبوت حق الغير غير سديد وركه لفظ أوما في حقه ما دل عليه وشرطه العقل والعوض لا الحرية والبلوغ لجهة اقرار المأذون في التجارة وتوابعها بخلاف ما ليس من باب التجارة حيث لا يصح اقرار السبي به وان كان مأذونا وهذا هو محل ما قسمناه من ابي يلى من ان البلوغ شرط صحة اقراره وسبب اذ وضوحا وحكمه لغيره والمقربة لا يثبت له ابداه فصح اقراره بغير تسليم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عبد كما يتد الماصح كان الدور وقوله فصح اقراره بالخرقة لا يعنى البحر القائمة لانه لا يبعد بغيره بل عليه في الحيط واليد الاشارة بقول صاحب الدرر حتى يؤمر بالتسليم اليه كافي الشرع لا ليدل الكتاب وهو قوله تعالى فليجلل الذي عليه الحق أمره بالاملا فلولا بقيل اقراره ما كان لامله معنى وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهد الله ووعى انفسكم والمراد به الاقرار كافي ابي يلى والسنن ترجم معز والناحية بآقرارها ولا جاح لان الامه اجبعت على ان الاقرار صحة في حق نفسه حتى اوجبهوا عليه الحدود والخصاص باقراره وان لم يكن جهة في حق غيره لعدم ولايته عليه بالمال أولى والمقول ان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ما لم يقر به في جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لا الولاية بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو اقرحه وحول النسب باقر حاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وأمهاتهم ومدرده وكان يهتد بخلاف ما اذا ثبت بالية لان البينة انما تصدق بالقضاء والقضاء ولا به عامة فينفذ في الكل اما الارواح في نفسه ولا يحتاج فيه الى التضام في نفسه هو دهره وخوفه ولا يصدق على اولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقاقها فلا يصدق عليهم كافي الدرر (قوله اقرح) فقهه ليعص اقراره بطلان العبد المحمور عليه يتأخر اقراره بالمال الى ما يد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره باليس من باب التجارة كافراره بالمهر بوجه امره تزوجه بالغير من مولاة وكذا اذا اقرح بناية موجبة لقال لانزعه لان اذ لم يتناول الا التجارة بخلافه اذا اقرح بالحدود والعصا لان العبد يفي على اصل الحرية حتى يحكم بما يلى قوله

(هو اخبار عن ثبوت حق الغير يلى
نه اذا اقرح

بجلا في انساب ولا يكال ولا وزن فان وجوبها لا يكثر في الذمة والنياب وان تمت في الذمة في السلم
والنكاح الا انهما لا يكثران كقصة القرض والقرض قال شيخنا والتعارف الذي لا يختلف احدا كالكبر
والصغر كالكيال والموزون ذكره الاصحابي (قوله زمة ثوبان ويرجع اليه في تفسير المسألة) لانها
مهمة در (قوله حيث يلزمه الكل ثوبا) لانه ذكر عدلين مهمين اعني مائة وثلاثة واعينها تفسير
فانصرف اليهما لاسواتهما في الحاجة الى التفسير لا يقال الا ثوبان لا تصلح تفسير لانهما لهما اقترنت
بالثلاثة صار العددا واحدا وفي على نصف درهم ودينار وثوب يلزمه نصف كل منها وكذا انصف هذا العدد
وهذا المجاورة لان الكلام كله وقع على شيء غير عينه او عينه بخلاف ما اذا كان بعضه معيناً وبعضه
غير معين بان قال نصف هذا الدينار ودرهم حيث يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله درر وزيل
واصله ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بعينه فهو كله على الانصاف وان كان
أحدهما بعينه والاخر غير عينه فانصف على الاول منهما من ثوبان لانه قال العلامة المتقدم بعد
ان عزو وجوب كل الدرهم لثنتين فيه ان هذا على تقدير جرد درهم مكل أماني الرفع أو الكون فلم
انتهى (قوله اقر بقر في قوصرة) وكذلك اقر بقر بقر في منديل او طعام في سفينة أو خبطة في جوالق
ووجهه ان غصب الشيء وهو مطروف لا يتحقق بدون الظرف بخلاف ما اذا قال غصت من قوصرة لان من
الانتزاع فيكون اقرارا بنصف المتزوع عنه ودرر في الثوب ثوبان لانه قال في المسألة ان انصاف ما اقر به الى
فعل بان قال غصت منه ثوبا في قوصرة لانه اقر والقوصرة وان لم ينفعه الى فعل بل ذكر ما ابتدأه فقال له
على ثوب في قوصرة فقلعه القوصرة كالقوصرة كالقوصرة لانه قال في المسألة (قوله زمة) لان الظرف
امكن ان يجعل ظر فاحقيقة وامكن نقله ولو ادعى انه لم يتقبله لم يصدق لانه اقر بنصف ثوبان لم يصدق
فيصل على الكمال وفي درهم في درهم لانه الاول لان الثاني لا يصلح لم يصدق (قوله وهي باقتصاف
والتشديد) ظاهره ما على حد سواء وليس كذلك قال في مختار الصحاح القوصرة بالقتصاف وقد تشدد
انتهى (قوله بالزئيل) الزئيل معروف فاذا كسره شددت فقلت زيل لا تهل في كلام العرب
فليل بالفتح كذا في الصحاح يعني ان يقال مقتضى قوله فاذا كسره الخ فيجد جواز الفتح وقوله لا تهل
في كلام العرب الخ يقتضي عدم جواز معياره قال القاموس في جواز مع الفتح (قوله كذا في المغرب)
الذي في المغرب وقوله لم يسمي بذلك مادام فيها الثوب والافهوزئيل معنى على عرفهم حموى (قوله زمة
الدابة) لان غير المنقول لا يضمن بالنفس والاصل ان الظرف ان امكن ان يجعل ظر فاحقيقة وامكن
نقله زمة او الا زمة المطروف فقط درر وقوله والاشامل لما اذا لم يمكن تنه وشامل لما اذا لم يمكن جعله
ظرف فاحقيقة وان امكن نقله وهذا تعلم ما وقع لبعضهم حيث تصرف في عبارة الدرر على وجه قاصر في
ان يقال ما سبق من التليل بان غير المنقول لا يضمن بالنفس تبع فيه صاحب الدرر والزيادة وفيه
ما لا يخفى والاولى ان يسلل بعدم تحقق الغصب في غير المنقول كالعني حيث قال لان غصب العقار
لا يتحقق عندها واعلم ان ما سبق من ان الظرف ان امكن جعله ظر فاحقيقة وامكن نقله زمة او الا زمة
المطروف فقط بعيدا له وقال دابة في حجة زمة ولفظ ثوب في درهم زمة الثوب قال في الدرر اواره فليمر
(قوله وعلى قياس قول محمد زمة) لانه مري تحقيق الغصب في العقار (قوله لانه الحقة والغص) لان
الاسم شمله ما زني والغص بفتح الفاء واما كسره ما ردى مصباح في القاموس الغص الغاصم مثلك
لفاء والكسر غير محتمل ووجه المجوزي انتهى يعني في دعوى العني حموى (قوله والجحش) بفتح الجيم
وهو غدا على غلظه عيني (قوله وهي غلظة السيف) وقال الاصمعي جائل السيف لا واحد لها من لفظها
واغنا واحدا على ذلك لان اسم السيف يخلق على الكل عيني (قوله وبجمله) بتقديم الجمال على الجيم
وهو بيت زين بالنياب والاسرة والسور ويجمع على جبال عيني (قوله أي في الاولى ثوب ومنديل الخ)
لانه ظرف له وهو يمكن حقيقة فيدخل فيه على ما يتاراي والتليل بكسر الميم قال في المغرب بتدليل

زمة ثوبان ويرجع اليه في تفسير
المسألة بخلافه على (مائة وثلاثة
انواب) حيث يلزمه الكل ثوبا (اقر
بقر) بان قال غصت ثوبا في قوصرة
بقر) وهي باقتصاف والتشديد
زمة) وهي باقتصاف وهي
وعاد القصة فقلت من القصة وهي
بها مادام القرية والافهوزئيل
بازئيل كذا في القصة (وبدأني في
اصطلي زمة الدابة فقه) عندنا
وعلى قياس قول محمد زمة (ونباته)
أي لواء من ثوبان قال له على ثوب
زمة (له) أي القرية (الحقة والغص)
وبسيف) زمة (له) انتمل) أي غدا
الحقيقة (والجحش) أي غدا
والمجمل) جمع جملة بكسر الجيم
وهي غلظة السيف (والجحش) والجحش
له الصلابة والكسرة
بالقصة بكسر الهمزة والياء والسين
وفيل بيت يتصل من ثوبين وثوب
اسمه شخانة وقيل ثوبانه والصلابة
جمع عود وهو الخشب كدندان
جمع درر (وثوب في منديل أو)
ثوب (في ثوب زمة) أي في الاولى
ثوب ومنديل وفي الثانية ثوبان
(وثوب في منديل) انواب

بمعدل خيش أي شدة برأسه ويقال تعدلت بالمدبل وتعدلت أي تمهتته انتهى جوى (قوله له
 قرب) لأن العشرة لا تكون طرفا واحد أو معدلة والمتنع عادة كالمتنع حقيقة عني (قوله عندها) لو قال
 عندي أي يوسف وهو قول أبي خنيفة أولا كما في السني وزيل على كان أولى (قوله وعندهما) حد عشر
 ثوبا لأن النفيس من الثياب قد بلغ في العشرة ما تمكن جعله طرفا عني ودرر قال الزبلي وهو متوض
 بما إذا قال خصت منه كإسافي عشرة ثوابير فإنه يلزمه الكل عندهم أنه متنع عرفا (قوله له) خصة
 لأن اثر الضرب في تكثير الأجزاء لا في تكثير المال وعشرة دراهم وزنا وان حلت ألف درهم بزره وزن
 قيراط عناية (قوله وقال الحسن بن زيات الخ) لعرف المحاسب عني (قوله وهو قول زفر) بخالفه قول
 الزبلي وقال زفر عليه عشرة ثم ظهر أن النقل عن زفر قد اختلف في التقريب ذكر أن مذهب زفر مثل
 قول الحسن كذا ذكره العيني (قوله وعشرتان حتى ص) لأن ألفا يحتمل المعية فتعزى بحمل كلامه
 فيصدق عني (قوله وقال زفر يلزمه غناية) وهو القياس لأنه جعل الدرهم الأول والآخر حدا
 واحدا لا يدخل في المقدود ومكان الغناية يجب أن يتصور موجودة إذا لم يدر ما لا يجوز أن يكون حدا
 للوجود ووجوده وجوبه فتدخل الشاتان ولأن الغناية لا تدخل في الغالبان الحمد بشرط الحدود
 ولكن لا بد من إدخال الأولى لأن الدرهم الثاني والثالث لا يقتضي بدون الأولى فدخلت الغناية الأولى
 ضرورة ولا ضرورة في الثانية ضرورة عدم تحقق الثاني والثالث بدون الأولى لأنه لا عقل تأل بدون
 أول وتغير على دخول الغناية الأولى دون الثانية عندنا لا ما نقله الشلي عن قاضيان لو قال له على
 ما بين مائة إلى مائتين في قول أبي خنيفة يلزمه مائة وتسعون فتدخل فيه الغناية الأولى دون الثانية
 انتهى ولو قال له سكر مالي كسكر فعله عنده كزكر كسر الأقابر لأن الله عز وجل لا يعبر عن الشعر
 هو الغناية الثانية ولو قال في عشرة دراهم أي عشرة دينار فعنده ثمنه الدرهم تسعة دنانير وعندنا
 الكل ذكرنا زيل على في النهاية وذكر الاتفاق عني الحسن ولو قال له درهم إلى دينار يلزمه الدرهم دينار قال
 الحموي وهذا يجب أن يكون الغناية كثر التي انتهى وأقر ما وجهه ومالك من الشعر الأقابر مع
 أنه جعل الغناية نفس الكر (قوله ما بين تسعة) أي دون الحد فحينئذ لم يمتد لها ما فيها تسعة ما شربلة
 عن البرهان وعلى المسئلة في الدرر على الزبلي بقوله لما ذكرنا أن الغناية لا تدخل في الغناية ولا تخفى
 ما فيها بالنسبة للبدل نحو له فحاصل ما هو الملتزم إذا العيني على ما انتصر عليه الزبلي حيث قال
 لأن الغناية لا تدخل في الخمس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم انتهى (قوله ومع الأقارب) أي وان لم يكن
 السبب بالاجتماع لأن نصيبه جهة واحدة وهي الوصية من جهة غيره عني وزيل على أي يحصل هذا
 الأقارب على أن رجلا أوصى بأجل رجل وأوصى بالحق فلا يتقاربه بأنه لوصي له صغر التبعة
 (قوله أي لو قال حمل امتي الخ) يعني وقد تيقن بوجوده وقت الأقرار أو احتمال ولذا قال الزبلي
 فإن كان المقر به حمل جارية فأما يستحقه المنزلة إذا علم بوجوده وقت الأقرار أو احتمال ذلك على الوجه
 الذي بينا عني بقية أنه دل من ستة أشهر من وقت الأقرار إن كانت ذات زوج أو أقل من سنين
 إذا كانت معتدة (قوله أو حمل شاتي لفلان) بشرط أن يتيقن بوجوده وقت الأقرار بقدر ما يدل مدة
 يتصور ذلك عند أهل الحجة على ما جرت به عادة كما في الزبلي وفي الدرر المجموع أنه أقل مدة حمل المرأة
 أربعة أشهر وأقل البقية الدواب ستة أشهر (قوله وللحمل إن بين الخ) والأقرار أربع صحاح وان
 بين سبعا عشر صحاح منه حقيقة كالأقرار في كافي التنوير لأنه وان لم يتصور منه ذلك حقيقة فقد تصور
 حكمه بانه وهو إقامتي أوصى بأذن له القاضي وإذا تصور بالناب جاز إضافة الأقرار إليه عناية بخلاف
 الجنين لعدم تصور ذلك منه لا حقيقة ولا حكما لأنه لا يولي عليه دروي لا يكون لأحد عليه ولا ينجح
 (قوله ابن سبيل صالحا) مطلق بالأقرار للحميل (قوله ما بين وضعت لأقل من ستة أشهر الخ) وكما بشرط
 صحة الأقرار للحميل يتقن وجوده وقت الأقرار له واحتجته فكذا بشرط صحة الأقرار به كقصدناه

لزمه (قوله) عندها وعندهما
 من ثوبا (قوله) خمسة حتى خمسة وعشرون
 له (قوله) خمسة وعشرون
 الحسن بن زياد بزمه خمسة وعشرون
 وهو قول زفر (قوله) خمسة
 أنه أنا (قوله) خمسة
 جرة (قوله) خمسة
 إلى عشرة (قوله) خمسة
 درهم إلى عشرة (قوله) خمسة
 الدرهم (قوله) خمسة
 وشهد هذا بزمه العشرة وقال زفر
 يلزمه غناية (قوله) خمسة
 ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط
 لزمه (قوله) خمسة
 الشاتان (قوله) خمسة
 لو قال حمل امتي (قوله) خمسة
 صح أقارب لزمه (قوله) خمسة
 صح لو قال حمل فلان (قوله) خمسة
 (قوله) خمسة
 له فلان أو حملت أو تزني فاستهلكته
 فهذا الأقرار صحيح ولزمه المال فإن
 حامته حيا من مدة علم أنه كان قائما
 وقت الأقرار لم يأنه وضعت لأقل
 من ستة أشهر من وقت الأقرار
 والوصي فان وضعت لأقل من ستة
 أشهر لم يفتق شيئا

عن ابي يعقوب فكان على الشارح ان يذنبه على ذلك (قوله الا ان تكون المرأة معتدلة) لانه لما حكم
بغير التمسك لاقول من حولين كان حكمه وجوده في الطن حين مات الوصي والمورث حيوي (قوله وان لم
يتم مياصلا محليا) صح الى قوله او ابيهم في الاقرار وهذا عند ابي يوسف لان مطلقه ينصرف الى القرص
والمبايعه ولا تصور ان يخلو وعند محمد يحصل على سبب صالح كالوصية او الارث والفرق لابي يوسف
بين هذا وما تقدم تبين طريق لتفهيم هناك وعدمه هنا فان الطريق هنا الوصية او الميراث والتجمع
بينهما معتدول وليس احدهما بالاعتبار اولى من الآخر فكيف بالفساد نظير ما ذكره عبد الله بن ميمون
الفساد بعد اقرار من البايع بالف وخمسائه وقسمها سواها فانه يطل وان امكن جواز ما ينحل
الالف او كتر حصة المشتري والباقي حصة الاخر يولي وفيه نظر اذ لا تسلم ان تعد حصة الجواز فوجب
الفساد لا يكفي في حصة المثل على الجواز صلاحية فرد من الزوجين وان تبين خصوصيته الا ترى
ان جهة النفس المقر به لا تمنع حصة الاقرار اتفاقا فكيف عنهما جهة الميسر المقر به سوى عن قاضي زاده
وهذا منه ترجيح لقول محمود بن حويث قاضي زاده ما ذكر في الشرع نبلا لست حيث قال والمثاقيل ان
يقول قد تقدم من ابي يعقوب في الاقرار بالجهل انه اذا لم يبين ان سبب بيعه يحصل على انه وجب عليه
سبب تصح مباحجهاله فما الفرق بينه وبين ما ذكره ان عدم حله على السبب الواجب للجهة على
قول الناقلة به وفي كل احتمال الفساد والجهة انتهى (قوله وعند محمد ان ابيهم الاقرار ببيع) لان
الاقرار اذا صدر من اهل مناسا الى عمله سكان جهة تبيع العمل بها ولا راعى صدورهم من اهل لانه
هو الموقوف وان امكن اضافته الى عمله يحصل على السبب الفعلي جلال الكلام العاقل على الجهة كالعبد
المأذون اذا اقر بدين فان اقراره وان احتل الضابط بكونه صدقا او دين كفاؤه والجهة بكونه من القبارة
كان صحيحا تصح كلام العاقل عاين (قوله وان كان السبب سخيلا) فتصل ان للثلاثة ثلاث
صور اما ان يهم الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين مياصلا فهو بالاجماع واما ان يبين مياصلا
صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يضر على اطلاله ببيان سبب
غير صالح والاصال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجب ما به ليس يرجع على ظهور كسبه ييقن
كله قال قطعت بدين فلان عند انحصار ويد فلان محضه بدين مع ثمانية (قوله ومطل الشرط) لان الاقرار
اخبار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يصر وان كان كذبا فهو
واجب الرد فلا يتغير باختباره وعدم اختياره وانما تأثير اختياره في القبول يقتصر في المختار بين
فحظه وامتناعه من رد وعنايه فان قيل الاقرار يرتد بالرد وهو مفسد قلنا ليس بفسد للاقرار لانه رفع للشي
بعد ثبوته ورد الاقرار ليس بفساده بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت اسلا واما اذا قال على الف
فمن ميسر مختار فيصير ان صدقة المقر له او برهن لان المقر به عقد قبيل الخيارات وهو من العوارض فلا بد
من التصديق او البيان كالأقر بدين بسبب كفاؤه على انه مختار مدته معلومة ولو طويلا لان للكفاية
عقد ايضا (تنبيه) لوقال المذنب عليه عند القاضي كل ما وجد في ذكرك ما لم يسمعه فله
الترتبة ليس باقرار وكذا قوله كل ما اقر به فلان على فانما مقر به لا يكون اقرارا لانه شبه الوعد
شر نبلا من الخط (تنبيه) ان يهدى الف في مجلس واتهدى رجل آخر في مجلس آخر فلا يسان
السبب زعمه لكان كالأقرار السبب بخلاف الواعد السبب او التهود واتهدى على ملك واحد او اقر
عند التهود ثم عند القاضي او حكمه الامر بكتابة الاقرار اقرارا حكما احد الوتره اقر بالدين يلزمه كله
وقيل حصته واختاره ابو البت اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يصف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في
اقراره عند الثاني وبه غنى وكذا الحكم لو ادعى وارث المقر كذب مورثه فانه يخطف المقر له وان كانت
الادعى على وزنه المقر له فالعين عليهم العلم ان لا يظن انه كان كاذبا تنوير وشرحه عن الدرر وصدر
الشرع وقوله وان كانت الادعى على وزنه المقر له بان كان للمقر دين اقر بقبضه ثم بعدم موت المقر له

الا ان تكون المرأة معتدلة
ولدت لاقول من متين زعمه ايضا فان
ولده ميتا فالسبب مردود على ورثة
الموصي والمورث ولو ولدت ولدين حين
قال بينهما وان كان احدهما ذكرا
وليس حرا في الوصية وقسم بينهما
نصفين وفي الميراث للذكر مثل حظ
الانثيين (ولا) أي وان لم يبين سببا
صالحا (لا) يصح مطلقا سواء كان
سببا مستحلا او بهي الاقرار وعند
محمد ان ابيهم الاقرار ببيع وان كان
السبب سخيلا بان قال اقرضني
او باعه فني شتا فالف ولا يلزمه شيء (وان
الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (شرط)
اقرار) ثلاثة ايام (زعمه المال
ويطل الشرط

طالب الولاية بالدين الذي أقر بفضله وادعى أنه أقر بفضله كذا قالين منهم على نفي العلم على قول
 أبي يوسف كذا أشار إليه شيخنا في أن يقال ظاهر ما ذكره في التنوير وشرحه أن المقر إذا ادعى
 الأقرار كانا صلفا المقر له أو وارثه على النفي به من قول أبي يوسف مستأنسا وكان مضطرا إلى الكذب
 في الأقرار أو لا حال شيخنا وليس كذلك لما سبق في الأرض مسائل حتى قيل كتاب الصلح عند قول
 المصنف أقر بما لي في صلح واشهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا نال المقر به فرض وبعضه نال الخ حيث
 نقل عن شرح الوصاية للشيخ زبلي ما يدل على أنها غشائية يقول أبي يوسف من أنه صلف المقر له أن المقر
 ما أقر كانا في كل صورة وجد فيها الظاهر للمقر إلى الكذب في الأقرار كالصورة التي قدمت ونحوها قال
 شيخنا هن أفتى بقول أبي يوسف في مسألة لا يوجد فيها الاضطراب هي أن له ويثبت على ونف أن يزوج عنه رجل
 انتهى وكلا يسلم الوضوح من الظاهر لا قول ودفع منه من الدين فأقر الأول للوصيل وبعض دفعته
 وكب الوكيل عليه حجة بأقره فسات الوكيل وادعى المقر على ورثته أنه أنزل على نفسه ليقض من
 لمور بمكانا فقد أخضا أما أولا فلأنه قد اضطرر إليه ولا به يدعي على ورثة الوكيل تبرعه له ليقض منه أو
 من الناظر الذي بالذبح له من مال الوكيل وهو واثق من الذبح له من حبه لا من حبه لا من حبه لا من حبه لا من حبه
 فكيف يزوج على ورثته ولا يكون له زوج على الوضوح فخذله بأقره وأنه وصله لغيره الذي له
 على الوضوح ولا يثبت المقر له في قول أبي يوسف في صورة دعوى أنه رد على المقر نسبه ما ذكرناه
 كذا في الدرر الكافي ومثله من كلام أبي يحيى رحمه الله في شهر المحرم فذكر دعوى حتى يقر في هذه
 الصورة

(باب الاستثناء)
 وهو الكلام الباقي بعد الثاني (وما في)
 من استثناء بعض ما ذكرناه
 حال كونه

(باب الاستثناء في الأقرار)

لما ذكره موجب الأقرار بلا غير شرع في بيان موجب مع الغير وهو الاستثناء وما في معارف كونه غير
 وهو الشرط والاستثناء استفعال من التي وهو الدرف لغة واصطلاحا ذكره الشارح كذا استعاده من
 العيني وهو متمم وهو الانواع والتكليم الباقي ومن فصل وهو ما لا يقع انجازه كافي النافية ونوله من
 التي وهو الصرف قول ثبته أي صرته عن حاجته صحاح (قوله وهو الكلام الباقي) هذا ما
 يكلمه الباقي معنى لا صورة درر وعند الشافعي انواع طرق المعارضه قال في شرح المنار لا ينماك فصار
 تقدير قول زر جل فلان على ألف الامانة عندنا فلان على تسعة وأنه لم يكلمه بالالف في حق زوم
 الماسة وعند الشافعي الامانة قائمها ليست على فان صدر الاستسلام بوجه والاستثناء بغيره فتعاضدا
 فتساقط باقصر المستثنى انتهى والله تعالى اعلم في ما ذكرناه من اطلاق الف في قوله فلان
 انما جازم بقوله الماسة صامع لان اطلاق الف والندق لا يتقلمان الرجوع والرفع بهذا النوع قال وتظهر
 غيرة الخلاف فيه اذا قال فلان على ألف درهم الامانة أو حين قصدنا بغيره تسعة لأنه لا كان تكلمنا
 بالباقي فكان مانع من الدخول في التكليم والاصل برأيه لا بد من فلا يزمه انما الشك فصار
 تخبر بالمال على تسعائة أو تسعائة وخمسون فانه لا يقل وعنده لما دخل الف كلمة صار الشك
 في الخارج فيخرج الأقل وهو خمسون والباقي على حاله انتهى لكن قول زريلي في قصدنا بغيره تسعائة
 خلاف الأصح قال في البحر وإذا استثنى عدد من بينهما حرف الشك كان الأقل عجزا نحو له على ألف
 درهم الامانة أو حين زعم تسعائة وخمسون على الأصح (قوله بعد الثاني) أي هذا المستثنى فيكون
 الاستثناء عندنا بالبيان ان المصدر لم يندل بالمستثنى وانما يندل بالتامم لما علم من الاستثناء كذلك
 التنوي بالفتح مع الواو شذوذ عن ابن مالك والصحاح في الحديث من استثنى ذلك ثبات أي ما سنده (قوله)
 وما في معناه أي في كونه غيرا وهو اشره كما سبق عن الحديث لكن اعترض عليه قاضي زعمه بأنه قد نفي

حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالأولى ما في شرح نتائج الشريعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كقوله ولولا أنه على النسخ من عبداشته ولم يقضه الخ (قوله متصلا) لا لنفس أو سعال أو أخذهم والتداه ينسجلا يصير كقوله لك على الألف درهم فإلا لا عشرة بخلاف لك ألف غنم وهذا لا كذا وأندره بحر (قوله سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أرا أكثر) قال الزبلي وهو وإن ذهب وفي العناية به قيل لا أكثر والدليل على جوازه قوله تعالى قم الليل إلا قليلا نسفه أو اتقص منه قليلا أو زد عليه (قوله وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفرأ الخ) لأن العرب لم يتكلم به فلما تكلمت به العرب وهو موجود في القرآن قال تعالى لا غرم لهم أجسم إلا عبادك منهم المخلصين ثم قال إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من استعمل من العاوين واستثنى المخلصين نارة والعاوين أخرى فليهما كان أكثر زعمه وقال الشاعر

أدوا التي تنقص سبعين من مائة * ثم انصرفوا حكما العدل حكما

استثنى سبعين من مائة وإن لم يكن بأدائه لله في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الأقل والأكثر وإن لم يتكلم به العرب وينتفع بجمته إذا كان موافقا لطريقهم كما استثناء الكسور لم يتكلم به العرب وهو صحيح ثم لا فرق بين ما قسمه وبلا يقسم حتى إذا قال هذا المبدل فلان الأئمة أو ثلثه صحيح زبلي (قوله لا استثناء الكل) لو بين لفظه نحو علماني كذا الأغنياء وكذا إذا كان برافده لعدم ما يتكلم به بعده فكان رجوعا كقوله على مائة الأخصيين وخمسين حموي بخلاف الأفلان أو فلانا وفلانا ولا غلام له غيرهم كذا إذا قال غدا في كذا الأهر زعمه صحيح أيضا لوجود التفسير اللفظي درر وكذا لو قال ثلث مائة ليكر إلا العباد والثلث ألف صحيح الاستثناء ولا يستثنى الوصي له شيئا لأن الوصي مقاسم في لفظ الاستثناء ولا شرط حقيقة إلا بامته ربالية وزبلي ويحقق ذلك أن الاستثناء إذا وقع بعد اللفظ الأول أمكن جعله تكليما بالمحصل بعد التثنية لأنه أساس لازم ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لمرجع إلى اللفظ في النظر إلى ذات اللفظ أمكن أن يجعل المستثنى بعض ما تناول المصدر والامتناع من خارج بخلاف ما إذا كان بين ذلك اللفظ فإنه لا يمكن جعله تكليما بالمحصل بعد التثنية قبل هذا ترجيح لمحابب اللفظ على المعنى وأعمال المعنى وأعماله وجه ذلك أحب أن الاستثناء تصرف لفظي لا ترى أنه إذا قال أنت طالق ست تطلقان إلا أربعا صحيح الاستثناء ووقع طلقان وإن كان الستة لاصحة لمسا من حيث المحكم لأن الطلاق لا يزيد على الثلاث ومعها لا يصح كونه قال أنت طالق ثلاثا إلا أربعا فإمكان اعتباره أولى عناية وقوله لا لأنه أغصا ركلا ضرورة عدم ملكه فيما سواه أي لأن الفرج بغير لفظ المستثنى منه أغصا ركلا ضرورة عدم ملكه فيما سوى المستثنى شيئا (قوله أي لا يصح استثناء الكل) لما ذكرنا أنه تكلم به بالمحصل بعد التثنية لا حاصل بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن الإقرار باطل موصولا كان أو مفصولا كما في العناية وغيرهما كالعيني حيث هلل عدم صحة استثناء الكل فحوله على غير ما قاله عشرة بأنه رجوع ولا يصح وتعبه الشيخ شاهين بأنه ما ذكر من التحليل بأنه رجوع وهم لا منه متفرق عما إذا قال أوصيت له ثلث مائة على الأئمة مع أن الرجوع في الوصية ما تزلو كان استثناء الكل رجوعا لما صح هذا فالأولى في التثنية أن يقال كأنه لم يتكلم به انتهى قال شيخنا وقوله وهم هو الوصي له إنما صح ذلك في الوصية لأن له الرجوع فيها انتهى (قوله وكذا أن كان مفصولا بطل الاستثناء) خلافا لابن عباس استدلاله بآري عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لا تزون قربانكم قال بعد من شأن الله ظاهره ومغفره وأغفر له يصح الاتصال كالشرط واستثناء الذي عليه السلام كان لا مشال أمره تعالى بقدر الإمكان ولا يمنع الاعتقاد زبلي وقوله لا مشال أمره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقول لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله (قوله وهو أن لا يسكت الخ) أي ألا لعنركم أنفسكم ونحوه ما سكت (قوله ومع استثناء الكل الخ) وكذا العددي المتغارب لأنه بمنزلة المتلى في قوة التفات وعناية وتوهم

(متصل) بالانصراف (قوله) (الساق) أي بعد التثنية متصلا سواء كان الاستثناء أقل مما بقي أو أكثر ومن أبي يوسف وهو قول مالك ولا يصح الاستثناء الكل أي الثاني كذا الاستثناء الكل بأن قال له على لا يصح استثناء الكل لأن الف لا يصح درهم إذا ألف درهم فإن كان ألف درهم وكذا إذا كان درهم لا زعمه عليه وإنما رد من وهو لا يصلح الاستثناء بغير التلغظ وهو قوله متصلا اتصالا بغير التلغظ واستثنى أن لا يسكت بين المستثنى والمستثنى منه لا الاستثناءات بمسألة (قوله) استثناء الكل والفرق من الدراهم بأن قال له على ألف درهم الأديار أو أوصيت خبطة

(قوله وهو لا يساوي الفاء) مقتضى التقييده انه ان كان يساوي الفاء بطل الاستثناء وبه صرح
 في النزازية ويتجاف عنه ما في الشربلية عن المقدسي وقاض زاده عن مالكيناسيع والذخيرية ووافق ما في
 النسياسيع والذخيرية كما ذكره في التنويرية البحر حيث ذل ويكون المستثنى القيمة وان استقرت جميع
 ما أقر به بخلاف دينار الامانة درهم لاستفرقة بالساوي انتهى فكله قال له على دينار الا دينار الكثر
 استدرك عليه في الدبر على الجوهرية وغيره على ما ذكره من الاشتراك فيروجهما معا او كثر لا يرمعه شيء
 فليجرب انتهى قلت ولا شك ان ما في الجوهرية وجعل سابق من ان يملأ الا شئنا المستثنى مقدره اذا
 كان بلغة او على مرادفه واعلم ان قاضيان فرع على صحة ما قلناه لكي والذخيرية وشوهم على المستدرك
 التي ثبتت في الذمة من الدراهم والفتاوى فقال لو قال له دينار الادوية او الادوية او الامانة بوزة صحت
 و بصرح من المذم قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمته ما في على جميع ما أقر به لا يرمعه شيء وان لم يكن
 المستثنى من جنس ما أقر به وليس له جنس من مثله قوله دينار الا ثوبا وشاة يصح الاستثناء وان كان
 من جنسه صح الاستثناء في قوله ان ان يستثنى جميع ما حكمه فلا يصح الاستثناء انتهى وآمره على
 اوله كذا بخط السيد الحموي عز الزمر وأقول يمكن الجواب بحمل مذكوره فابار اسر على ما اذا كان
 الاستثناء بمرادفه كقوله له على ألف دينار الا حمانه وحماته فلا يتصل بماد كماله لان الاستفراق
 فيه من حيث القيمة قد عبر (تقريبه) ان كان المستثنى مجهولا ثبت ان كثر قوله على ما ذكره الامانة
 او الامانة لا والابعض انما احد وجوز لوقوع الشك في خروج مذكوره من الامانة لا في خروج مذكوره
 (قوله لا يصح) وهو القياس نهائي في جنس فصرح في قوله ان الشاة به حال لا في واحد منها
 انه سمي مذكور من مذكوره وجنسه سمي بخلاف في الشاة في (قوله لا يصحها) لعدم وصفها في
 او لوقوع وفيه ان في العبرة في كلام المتكلم والشراح صادق بانه لا يردى التعاريف من الدراهم
 فنظامه عدم صحة الاستثناء وليس كذلك كما سبق (قوله وقال الشافعي رحمه الله) لان الشرط اتحاد
 الجنس وهو مراد من حيث المدعى في المنة بدخول المسمى وهو التسري في معنى وكلام الشافعي
 يشترط ان الجناس بين المستثنى والمستثنى منه شرط عند الشافعي ان يساوي في الغاية وهو الحق وحرر
 الشراح لكلامه على انه ليس شرط بانه على ان الاستثناء مفيد معارض الصدر وليس من شرطه
 الجناس وليس بهي لانه قول لا يخرج بعد الدخول بطريق المعارضة ونحو قول ان الاستثناء ان
 ان الله لم يسأل المستثنى فهو اوجه الى اثبات الجناس لاجل الدخول ما ولا في حقيقة ما في يوسف
 ان عدم تناول الدراهم غيرها فغذا لا يرب فيه احد انما الكلام في تناو امانه حكما فلنا تناول ما كان
 على احسن اوصافها الذي هو النسيه وهو لا يبر للذرات والعددي والمبار واما التوب يعني ونحوه
 كانه ديس بن اصلا وما ليس بنم لا يصح من الدراهم ادم الجناسه في نفي الاستثناء من الدراهم
 تنه ولا وجهه نهائي في وجهه نهائي في وجهه فلا يصح الاستثناء واما ان سؤل ما ليس بنم
 لا يصح من درا من حيث اللغة او قيمة او لاول علم وليس الكلام فيه وانما مجموع حال المدرك تذمر
 الدراهم من حيث القيمة والجواب ان تقدير الاستثنائي بمعنى حمه القياس اوجه ولا بد من عدم
 التحسين فيما يمتد الى القيمة والجواب ان تقدير الاستثنائي بمعنى حمه القياس اوجه ولا بد من عدم
 صاحب الغناية ان كلامه هذا يشترط ان شرط عدل الثاني دل وهو الحق في انبائه من حيث انبائه
 فمنع اوله كانت هذه الجناسه شرعا معده لماسح انشاء الشاذ وليس الدراهم وان كان لمزادها
 الجناسه من حيث الماله وهو انه لا ينافي ما ذكره من ان المدعى من عدم اشتراط الجناسه معده
 انما الجناسه التي نفيها شرطها معده هي الجناسه من حيث القيمة وبه يتبين ان قوله في العبرة فهو اخرج
 الى اثبات الجناسه من غير وجه وانجب ان هذا معده كيف في على صاحب الغناية قوله ولو اصل
 باقره الى ان قيد بالوصل لانه لو كان مفصولا لا يؤثر حذفه فلا بد عباس كما سبق الا اذا كان م.م الوصل

وهو لا يساوي الامانة الف درهم
 الاية الف دينار او الف درهم
 عليه سار هو الاستثناء وقال محمد
 وزير لا يصح وهو القياس (لا يصحها)
 أي لا يصح اشتراطه في الجنس
 والوزير من الدراهم ما قاله على
 الف درهم انشاء او ثوبا وقال
 الشافعي في قوله لا يصح
 الاستثناء او ثوبا وقال

لغير من الاعفان التي تحتمت ولو قال لا امر أنه أنت طالق فجرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان
 قصده ابتاع الطلاق لا به لان الاستناب موجود حقيقة والكلام مع الاستناب لا يكون ابتاعا عيني
 (قوله ان شاء الله) وكذلك ان علق اقراره بشئ من لا يعلم مشقته كالجبن والملازمة جوى عن المختار
 (قوله بطل اقراره) لانه ان كان ابطالا فظاهر وان كان تعلقا فلا اقرار لا يحتمل التطبيق لانه ليس بمن
 اذ لا يحلف به ولا به غير متردد من صدق وكذب فلا يتغير بالشرط وكذلك لو قال ان اردت اواراد الله وهدت
 الرجوع ولو قال انه هدوا ان له على الفان مت فهو عليه ما نوطاش وليس هذا تعلقا لان موته كائن
 لا بحاله ومراعاة ان يشهدهم لشرأفته وشهدوا بعلمونه ان هذا الورثة فوجه الى ان لا يحكى لا ان اقرار
 زبلى وغيره يمكن ذكره في باب الحبة لو قال لدونه ان مت فانت ترى ان البراءة لا تضع لتعلقها بالشرط
 فحتاج الى الفرق والجواب ان العلق هنا الشهادة ولقائل ان يقول يحتمل رجوعه الى الترتيب وهو
 الاقرار والجواب ان تصرف العاقل بصان عن الالتزام امكن وذلك بجعله شرطا للشهادة فلو قال
 اردت تعلق الاقرار ورضي بالغاء كلامه قلنا تعلق حق المقر به بمنع ذلك جوى عن الررتال وكذلك لو قال
 ان انا حمار رأس الشرا واذا افطر الناس اولى العطر لانه ليس تعلقا بل دعوى أجل الى الوقت ان ذكر
 فقبل اقراره ودعوى الاجل لا تنبئ الا بجهة جوى عن الزبلى وغيره وكذلك ان شاء فلان فشاء فهو باطل
 كافي الحبط ويترفع ما قدمناه في تعليق الطلاق بعشرة العبد فشاء في عباده صحيح وقع الطلاق
 شر بلائله قال شخصنا وجوابه ان الاقرار اخصا فلا يصح تعلقه والطلاق انشاء الاساط فصح تعلقه
 واقصرت مشقته على المجلس نظر المعنى التملك انتهى قال في الدرر بقى لو ادعى المشتبه هل يصدق لم اره
 وتدعى في الطلاق المعتدل فليكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المصنف انتهى (قوله فلا يلزمه
 شئ) مطلقا وان جرى على لسانه من غير قصد لوجوب الاستناب حقيقة كافي العيني وانما لا يلزمه شئ لان
 التعليق بعينه الله تعالى ابطال عند محمد فبطل قبل انعاده للمك وتعلق بشرط لا يوقف عليه عند أبي
 يوسف فكان اعدا ما من الأصل درر وثمة بخلاف ظاهر فيما اذا قدم المشتبه فقال ان شاء الله أنت طالق
 عند أبي يوسف لا يقع لانها باطل وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذ حرف الجزاء لم يتعلق
 وبقي الطلاق من غير شرط فيقع عناية وكذلك يظهر ايضا فيما اذا قال لا امر أنه ان حلفت بطلاقك فانت
 طالق ثم قال لم أنت طالق ان شاء الله عند أبي يوسف لانه عن عنده وعند محمد لا يكون عينيا فلا
 يحسن عيني واعلم انه لا يلزمه شئ ايضا فيما اذا قال على ألفى في شهادة فلان او علمه لانه في معنى الشرط ولو
 قال بعله او شهدته فهو اقرار لان الباء لا لصاق جوى ومن التعليق المبطل له على ألفى الان يدولى
 غير ذلك وأرى غيره وكذا شهدوا أن له على أن افعيا علم غير بلائله (تنبيه) الاول ما سبق عن الدرر
 من ان التعليق بعينه الله ابطال عند محمد وتعلق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف بشكل مما نقلناه
 عن العناية بما يقتضى كون الخلاف بين الصاحبين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه ان النقل عنهما
 قد انتفى في الشر بلائله بصدان ذكر ما نقلناه عن الدرر وقال في الخلاف على العكس واعتاره بعض
 شرح الهداية (الثاني) ما ذكره في الدرر من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه احد وجهين
 والوجه الثاني هو ان الاقرار لا يحتمل التطبيق بالشرط كافي الشر بلائله عن قاضى زاده (قوله فهما
 للتره) لان البناء داخل تحلا افضا ولهذا لم يقط باستحقاقه قبل القبض شئ بل بمجرد الاستناب تصرف
 في المصروف بخلاف قوله الاتية او لا يتم ان لان ابراء الدار واخذه تحت لفظ الدار فضع الاستناب وطول
 الامه وقص الختام ونقله الى سنان فظهر البناء في الدار زبلى وغيره قال المقدسي وفي حقوق الامه كلام
 لانهم قالوا الامه انما نعت لا يدخل في البيع معها الاياما المعتادة للهنة اما التي للزينة فلا تدخل الا بالنص
 ومعه الطوق اللهم الا ان يحمل على طوق حديد أو نحاس الخ فان قلت البناء في الدار جزء ولهذا ضمن
 بالاتلاف فيتنى ان يصح استنابؤه كالثك والبيت قلت هو وان كان جزء الكه زائد يعني ان اسم

(ان شاء الله) أي ان قال له على
 الفخدر من شاء الله (جل اقراره)
 فلا يلزمه شئ (لو استثنى البناء من
 الدار) بان قال هذه الدار اعلان الا
 بياها فانه في (فما للتره) وان قال
 بنائه على والعرصة (في البينة)

الدار لا يتبقى بانتقاله الى هذا اشار في الدرر ونه الله من ان ارادوا وجهه عدم صحة ما سئل عنه
 وتحقيق معرفة وجهه موقوف على مقدمة هي ان اترك فيهما اصل وهو الذي دخل في مدلول الاسم
 بحيث اذا اتى لا يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من الشتر ورأس من الحيوان وزيد وهو الذي
 دخل في مدلول الاسم لكنه اذا اتى لا يتبقى اطلاق الاسم على الباقي كزيد يدور به حتى انقال هذا
 الصل على الدار ووجهه لا يجوز وبهذا التحقيق يظهر دفع ما رعى ظاهر قولهم الاقرار في الاعيان ركن
 اذا لم يان اركبه تنضي الدخول واذا ياد تنضي الخروج فكيف يتبعان ووجه الدفع ان الدخول
 بالنظر الى تناول القضا ظاهر او الخروج بالنظر الى التمسك حقيقة فلا منافاة انتهى باختصار (قوله
 الخالة عن الشتر) يعني المهود وهو البناء والشجر فيكون مترابض هذا الارض دون البناء بخلاف قوله
 العرصة اسم للبقعة الخالية عن البناء والشجر فيكون مترابض هذا الارض دون البناء بخلاف قوله
 ارضهاله حيث يكون له البناء اضا بخلاف قوله بناؤما زيد والارض لم يرحب يكون لكل ما يقرب
 ولو قدم الاقرار لارض كان الشكل للمقر له لان البناء تبع الارض والاصل ان دعواه لبعه لا تقع
 الاقرار لغيره واقراره لا يشيل على غيره ممكن في التدين وهو مقوض على اقرار متاجرين يسرى على
 المؤجر ونقصه عند الامام ولو اقرت زوجته بدين تجس وعنع عنها جوى (قوله وقال له على الص من
 من عبد الخ) قال شيخنا هذا المارة الاولى من عبارة الدرر حيث قال ومع اى الاقرار بالف من غن فن
 الخ لان التمسك بالبيعة يوجب اوم الالف بحكم جهة الاقرار مع عدم التمسك (قوله ولا يمسك) أي ذكر
 ذلك موصولا باقراره في التنوير (قوله فان عن العبد) بن ذكر عدا بينه عني (قوله زمة الالف)
 لقائل ان يقول قد تقرر عندهم فين يا عسله من فقال لكشترى اذ دفع الامر اولا ثم يلبس بالمسح
 فالأقرار بوجوب ادا غرا لا يقتضي القبض والمجواب ان ذلك فيما اذا كان المسح حاد اناذا لم يكن
 حاضرا اذ الاقرار بوجوب ادا الغن يقتضي القبض جوى عن حواشي حفيد السجل صدر الشريعة ثم
 قال في ان كلة على يقتضي أصل الوجوب او وجوب ادا ونقل عن المقدسي ما فيه ذكره وفي أول
 البيع ان المشتري يلزمه تسليم الثمن اولا فكيف عكس هنا والمجواب املهم أرادوا بالتسليم الاحتساب او
 يحض هذا من ذلك لا ليس ببيع صريح انتهى (قوله وان لم يسه اليه لا تاتي به) لانها اوم الالف على
 صفة وهي سلامة العبد فلا تزم بدونها (قوله احدها هنا) وهو ما ادا صفة وسه اليه وحكمه زوم
 الالف لان الثابت بتعاديهما كالثابت عايات بل وفيه انه اذا عدا فالحكم عكس ذلك وجوابه ان
 ذلك اذا ادعى المقر له تسليم الثمن وليس هنا كذلك فان حكمه كان حكما لا يدينه أحد وهو باطل
 جوى عن العناية (قوله وفيه المال لازم على المقر) لانها انتفاء ما أقر به ان كلامها يستحق
 ما أمره واختلاف في سه ولا ياتي باخذ فها ولا اختلاف في البيع عند حصول المقصد اتحاد الحكم
 كالأقرار بقبض ألف فقال بل فرض تزمه تخافهما في الاستحقاق جوى من ازي على قال وفي التمسك
 لمسكت ثم ادعى انها فرض لم يصدق (قوله لا يلزم على المقر) لعدم سلامة العبد له (قوله وحكمه ان
 يتخالف) لان كلامها مع ذكره لان المقر يدعي تسليم من عنه والاخر غير المقر له يدعي على المقر
 القايض غيره وهو يتكرر (قوله زمة الالف مضطرب) أي سواء وصل او فصل فهو في مقابلة
 التفصيل الا في مندهما (قوله ولا يصدق في قوله ما قضت) لا بد رجوع عن اقرار لان الصدر
 موجب وانكار قبض مبيع غير معين سابقه ولاه لادعى تأخير الثمن ثم لا يقبل فكيف يدور اما
 من صيد في به الا في الجمع كونه المبيع بخلاف المين هذا اذا كذب المقر له وان صدق في البيع
 فكذلك عند ان خيفة لانه زمة الثمن بالاعتراف فلا يقطع عنه اذ اقر للمقر له ان المقر له قبض المبيع
 جوى اخذ من كلام الزبي (قوله وعند ههنا وصل صدق الخ) لانه يان غير قطع موصولا
 لا مفعولا كالاستثناء والشرط درر (قوله القول قول المقر) لان البيع لم يثبت بتعاديهما في أمر

الخالة عن النبي (فكنا قال وقال)
 له على الص من عبد (اشترى بتمنه
 (ولا اقبضه فان عين المقر (العبد
 (وله) أي التمسك (لا يمسكه الا الف والالف)
 أي وان لم يسه اليه (لا) قوله على
 المقر وهذه المسئلة على وجه واحد
 هذا والثاني ان قبول المقر له العبد
 صدق كما يتسكك وانما يثبت غيره دون
 قبضته وتولى ملك العبد وهم غن
 وفيه المال لازم على المقر له ان
 يقول العبد يصدق ما يتسكك ووجه
 لا يلزم على المقر له ان يقول
 العبد يصدق ما يتسكك وانما يثبت
 غيره وحكمه ان يتخالف اذ اتفقا
 اتى دعوى كل واحد منهما من
 صاحبه فلا يقتضي عليه شيء من المال
 وللمسك المين في يده هذا اذ عين
 العبد (وان لم يمس) (العبد زمة
 الالف) مملسا ولا يصدق في قوله
 ما قضت عند ان خيفة وان
 ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان
 فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان
 يكون ذلك من غير العبد وان أمره
 من غير العبد فان قول المقر له لم
 اقبضه (كقوله

القبض بجلالته لم يقر به نسا ولا اقتضاء لان اقرا به وجوب الثمن ليس اقرا اقبض المسع اذ هو واجب العقد فليكن تصويرا بل تصويرا على تصديق ما عليه ولو قال شرع عنه مع الا ان لا يقضه فاقول له اجابا لانه اقرا بشره ويجوز العقد لا يجب الثمن لانه ان اشتراه شرطا الجواز لا يجب وانما يجب بالقبض بخلاف ما تقدم لاقرا بالوجوب ولو اقر ببيع عبده فملكته ولم يقبض عنه وجبته به كان له ذلك لانه في ذلك ظاهر اتم ملكه فاذا اقر به لشراءه فغدا على الوجه الذي اقر به زلي ولا يخفى ما فيه فانه قال في تبليص قوله ان اقرا به وجوب الثمن ليس اقرا اقبض اذ هو واجب العقد ثم قال ويجوز العقد لا يجب الثمن والجواب ان العقد يجزى به بقضى أصل الوجوب لا وجوب الاداء جوى عن المقتضى (قوله من غن خراج) كذا قال من غن حراومة اودم اومن مال القمار فزيمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الانا صدقه وانما يدينه ولو قال له على ألف درهم حرام او باهني لازمه مطلقا وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطل امانة كذبه المقره در (قوله هي زيف) جمع زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الامية كقلى وقلى وقوله زافت الدراهم تريف زيفت دراودون جوى والمراد ما يرد به من المال والنهر جودون ان يوف فانه غير هذه القبار ايضا والسوقة ادرمان النهر جرة شره بلالية (قوله زيمه الجياد) لان العقد يقبض باقضى على ان يفرجوه عما اقر به بخلاف ما اذا قال الانهار وزن سعة واللدون سبعة حيث يصح موصولا لا مفصولا لانه استثنى القدر قصار مغيرا فيصير شرطا للوصل ولو قال على كسنة من غن دارا شره تباينه الانهار دية يقبل موصولا ومفصولا لان الاداء نوع لا يجب مطلق العقد لا يقتضى السلامة عنها بخلاف الجودون زلي (قوله وعندهما الخ) قال الزلي وقال في المداية وعلى هذا الخلاف اذا قال هي سقوة ادرصاص وذكرك في النهاية لا يوفى روايتين فيها (قوله ان وصل صدق الخ) لانه في معنى الاستئناس لانه سيباخر كلامه ما اراد الا باطل لا التحقيق اذ الكلام يتم باخره فصار كان شاملا فقلنا هذا باطل ولا باطل ليس بانا فلا يصح ولو وصل وقوله ان شاء الله تعليق شرطا لا يوقط عليه والتعليق من التثنية فيصير موصولا كذا في الكافي وفيه ان المرجع في ان شاء الله انه باطل جوى عن المقتضى (قوله وعن اى خيفة الخ) عبارة ان الزلي ومن اى خيفة في غير رواية الاصول في القرض انه يصدق في الزوف ان وصل لان القرض يتم بالقبض فاشبه القرض بالودعة والظاهر هو الاول لانه يجب التعامل فاشبه ما يجب بالبيع انتهى (قوله قيل صدق اجابا) حتى اذا وصل كافي ان يلى لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجوده به (قوله وقيل هو على الخلاف ايضا) لان طلق الوجوب يحمل على انه وجب عليه بيب موضوع له وهو التجارة فيكون على الخلاف زلي فعند اى خيفة لا يصدق بلزيمه الجياد مطلقا وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا يورج في التثنية الاول بنحو الجهر ونصه ولو قال له على ألف درهم زوف يتي وليد كرا السب كافي الدرر وهو كذا قال على الاصح (قوله بخلاف القرض والودعة) اذ لا اختصاص للقرض والودعة بالجياد لان الخاصية ينصب ما يجود والمودعة مودعة ما يحتاج الى حننه فليكن قوله زيفا تغيير الاول كلامه بل هو بيان النوع فيصير موصولا ومفصولا ولو قال الانها سقوة او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذ السقوة ليست من جنس الدراهم ولذا لا يجوز بها التصوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها جازا فكان بيان تغيير فيصير موصولا لا مفصولا در (قوله وعن اى يصفه انه اذا قل غصبت ثم قال هي زوف الخ) كافي القرض لان كلامها مسعون عليها بالقبض زلي (قوله خافصل) كان الاولى جعله عنه لعدم التصديق لان الفصل استيعين التصير بكلمة ثم خيئا (قوله صدق المرف) لانه استثناء القدر لا الوصف كذا ما قدر (قوله ما قطع النفس) او باسمه لا حشفه (قوله فهو وصل) دفعا للخرج وبه حتى زلي والتدانيه لا ضرر كونه على ألف درهم بافلان الا عشرة بخلاف ذلك ألف واثموا الا كذا بصر واشا باثمال الذي ذكره الى ان المسألة

من غن خرا وخنزير) هذا متصل بقوله زيمه الا ان اى يلزمه من كذا يلزمه من غن خرا وخنزير على الف درهم من غن خرا وخنزير عند اى خيفة وعندهما ان وصل صدق ولا يلزمه من غن خرا وخنزير (قوله له على ألف درهم (من غن متاع) باعته من (او) قال (القرض) الف درهم (و) قال (هي زوف) او بغيره) وقال المقره جاد (زيمه الجياد) مطلقا عند اى خيفة وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقال زفر يطل اقرا به اذا قال المقره هي جادوع اى خيفة انه يصدق في القرض في الزوف اذا وصل وانما قد بشر متاع والمقرض لا يلزمه يذير البيع والقرض بان قال افلان على ألف درهم زوف فقط قبل صدق اجابا وقيل هو على الخلاف ايضا (قوله وقال) القرض والودعة اى اذا قال غصبت منه الف او اودعني الف اتم قال هي زوف او بغيره جرة صدق في القرض مطلقا ومن اى يصفه انه اذا قال غصبت ثم قال هي زوف لم يصدق والقرض والودعة ان له والقرض والقرض والودعة ان له على الف (الا) يتضح كذا حال كونه (متحلا) بقوله (صدق) المقر (ولا) اى وان لم يقل متحلا بل متفعلا (لا) يصدق واعلم انه وقع الفصل بين الاستئناس وبين صدره ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع النفس او بانقطاع الحال فهو وصل (ومن اقر فغصب ثوب

على حدة لاختصاصه بأحكام ليست للصحيح حموى (قوله بسبب معروف) بيته أو بمعية قاض
والسبب المعروف ما ليس بشرع وقوله أو بمعية قاض يعني على ما قدمنا من ان القاضي القضاء عليه
واقته بخلافه (قوله والتزوج) أي مجهر المثل لان الزادة عليه باطله والنكاح جازم ثبوت ثبالة عن
الضامية (قوله مقدم على ما قر به في مرضه) ولو ودعه كما في الضر لان المريض مجبور عن الاقرار بالدين
ما لم يخرج عن دين الهبة فالدين الساتر باقرار المجبور لا يراحم الدين الساتر بل يخرج كسبما دون اقر
بالدين بعد المجزأ الثاني لا راسم الاول حموى وليس له ان يقضى دين بعض الفرمادون بعض ولو اعطاه
مهر او اياه اجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه أو نقدتهن ما اشترى فيه مثل القيمة وقدم على ذلك
بالدين لا باقرار الهبة بخلاف ما اذا لم يرد حتى مات فان الساتر اسوة للقرمه اذا لم تكن العين في يده فان
كانت كان أولى ولو اقر بدين محمد بن نحاس واصل أو فصل للاستواء ولو اقر بدين غير يودعه بخاصة
وبعكه الوديعه أولى درود وجهه كما في شرح الحموى أنه لا بد أبان ودعه مقلده للقرمه بينهما اذا اقر بدين
لم يجز ان يتعلق بمال الغير واقراره ببيع عديم في حقه وقضى الفرض عن دعوى المشتري ذلك صحيح في
البيع دون قضى الفرض الا بقدر الثلث بخلاف اقراره ان هذا الصل فلان فانه كالدين ولو اقر بدين بعض دينه
ان كان دين الهبة مع مطلقا سواء كان عليه دين الهبة أو لا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الهبة
لا يصح ولا نقض من الثلث الا في اقراره باستيفاء بدل السكينة فتنافذ بخلاف اقراره باستيفاء من ماله
في حقه من وارثه فانه لا يصح ولو اشترى في حقه بين فاحش بشرط المخارم أجاز أو سكنت وهو مريض
حتى مضت المدة ثم مات كانت له سببا من الثلث وأبرأه مدينه وهو مدين غير جائز ان كان أحيا
وان كان وارثا لا يجوز مطلقا سواء كان المريض مدينا أو لا للهبة وحده حقه ان يقول لاحق عليه
فترفع بمطالبة الدنيا لمطالبة الاخره الا المهر فلا يصح على الصحيح لظهوره عليه بالخلاف اقرار
النفث في مرضه بان الشيء الغلابي ملك أبي أو أمي لاحق في فاه أو انه كان عندي عارية فانه يصح ولا تنع
دعوى زوجه ما فيه بغير رد عن الاشياء (قوله والاقر من مرضه دين اقر به في مرضه) يقيم من هذا
انه جعل الفعير في قوله وأقر له فانه اقر به في مرضه والاو ان يجعل راجعا لمطلق الدين وان كان
خلاف الظاهر من كلام المتن حموى قلت وعلى ما في الشارح من جعل الفعير اقر به حموى الزبطي
والعنى (قوله يستويان) لانه اقرار لا تمه فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة للمحقق في الجمالين
وبه قال مالك واجمل ولنا ان حق غرما الهبة تعلق بمال المريض مرض الموت في أول مرضه لا بغير
عن قضائه من مال آخر فلا اقرار به مصادف حق غرما الهبة فكان مجبورا عنه وانما استوى الدين
المعروف بالسبب ودين الهبة لانه لما عليه انتفتت الهبة في الاقرار به ديني (قوله وان اقرار المريض
الح) أو اسند الاقرار الى الهبة كما في الاشياء (قوله بطل) الا اذا اقر باستهلاك ودعه لوارثه فخص به
الوارث شر ثبالة عن قاضي زاده أو قول ينفى تنقيدها اذا كانت الوديعه معروفة لقوله في الاشياء
مجرد الاقرار لوارثه موقوف على الاجازة سواء كان بدين أو عين أو قبض دين منه أو الاقرار اطلاق ثلاث
لواقر بالتلف ودعته المعروفه أو اقر بقبض ما كان عنده ودعه أو قبض ما قبضه الوارث أو كالمدين
مدونه ويطبق بالثانية اقراره بالملكات كلها ولو مال الشركة والعارية انتهى (قوله الا ان يصدق
القبية) وكلما لو كان له دين على وارثه فأقر بقبضه لا يصح الا ان يصدقه البقية زبطي فاذا صدقه
في حياته لم يفر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث حيث لا ينفذ الا باجازة
الورثة بعد موت الموصى حموى عن العادي ولو ادعى القرمه ان الاقرار في الهبة وكذبه بقبية الورثة
فالقول لهم ولو أقام السنة فتنفذ للقرمه أولى بغير قول يمكن له وارث آخر أو وصي زوجته أو أمي له حصة
الوصية وأما غيرهما فثبت الكل فرضا ورافعا يحتاج توصية من التبرلية (قوله وقال الثاني
يصح) لمسا فيه من انه اقر حق ثابت عليه وجانب الصدق راجع فيه فصار كاقراءه لا جني ووارث آخر

بسبب معروف قدم على ما قر به في
مرضه وانما الاربعة منه أي اذا اقر
الرجل في مرض ماله يدون وعليه
دون في حقه ودون رزقه في مرضه
باسبب معلومة من القرض والشراء
والتزوج وما من التهود هل
الاسباب فدين الهبة والدين
المعروفة الاسباب مقدم على ما قر
به في مرضه والاقر مؤثر من دين
أقر به في مرضه يستويان (وان
المرض ودين الهبة يستويان وان
أقر بدين لوارثه مطلقا سواء اقر
بدين أو عين (بطل) الاقرار لان
صدقه للقبية أي الا ان صدقه
قبية ورثة المريض في الاقرار وقال
الثاني مع (وان اقر المريض
بدين أو عين لا جني

ووردية مستهلكة للوارث وهي معروفة بأن أو دعاه على رؤس الأشرار ولسا قوله عليه الصلاة والسلام
 لا وصية للوارث ولا أقر له بالدين (قوله مع وان أحاط بحاله) أي وليس مليمين ولفي المرض بسبب
 معروف شرب ليلية عن قاضي زاده (قوله والقباس ان لا يصح الخ) لأن الشرع تصير تصرفه على التثنية
 الا انظر كاهن انظر عرض الله عنه فانه قال اذا أقر الرجل في مرحلة رجل غيروا ثيابها وتراوان احاط
 بحاله حوى ولا له لولم يخل اقراره لا متنع الناس عن معناه ثم حذر ان اقره مطلق فثبت عليهم طريق
 التفسير والادلة في طريق (قوله ثبنته) لان النسب من الحواشي الأصلية ولا تنسب فيه عني في ان
 يقال لم شرط للمنفق ولا الشارح لثبوت نسبه وجود التصديق من انفسه مع انه شرط حيث كان
 من أهل التصديق شرب ليلية عن الشارح وقوله حيث كان من أهل التصديق أي بان كان يعرف
 نفسه (قوله وهل اقراره) لان دعوى النسب تستدعي وقت العلوق فيظهر ان النسبة ثابتة زمان
 الاقرار رجوى ولولم يثبت نسبه ان صح فيه لو عرف نسبه مع الاقرار لم يثبت النسب بشرط ليلية
 عن الشارح (قوله وعند زفر يضل) محمول التهمة لانها وارثة عند الموت ولما لم أقر وليس بينها
 سبب التهمة فلا يضل به يبيح بعد عني لان الزوجية تقتصر على زمان الزوج بخلاف النسب فانه
 يستند الى وقت العلوق (قوله تفضل بالوصية) هذا لان الوصية تثبت بعد الموت وهي وارثة
 حيث لا خلاف في الوصية في المرض وصية حتى لا يعتدل التمسك بالثلاث فاشعني (قوله وان اقره
 ظلمها ان لا) يعني بانها لو سبب الثلاث شرب ليلية وهذا انما كاستي لعدة ومثله بمراسل ان
 عنت الصلة ما لم يدم التهمة وان ظلمها بلا ذل فافهم المراسلة بالمال وبيع الاقرار لا لها رارة
 ادعوا فان تروى وترحه وان كان من ثبوت لاثباته في كسبه مع مرادها جميع الوردية
 من اثبات حدادي (قوله فلها الاثبات) ويرد في نفعها في الاقرار لا حكم الاثبات حتى لا يصير تركه
 في اسباب التردد عن الشرب ليلية ولكان هذا الاثبات لقسمة التهمة في مرضه في مرضه
 الفلاني ايجع اقراره لما زاد على الارث ولا تنسب في الاقل در (قوله ولو رد في مرضه) يعني ان
 المسئلة للتقدمة مندرجة في فتمشرب ليلية قال الحموي وكان الاو في مرضه هذا - ثم عني قوله
 ولو اقر لا جني ثم اقر يثبونه لان الشروط الثلاثة معتبرة هناك - (قوله رجل النسب) بعده
 اوفى بالمرض فبادر وقال الحموي أي لا يملكه أبى بلده كما في شرح الشيخ والظاهر ان المراد اذ هو
 فيه كما في القية لاسمعة رأسه كذكره البعض في مرضه حالته في مرضه الى الحواشي العنقوية (قوله
 وصدة الغلام) المبرع عنه لا راق له ومن لم يعرف عنه لا يعرف فيه جوى وسيرجه
 الشارح (قوله في باب اقرار المريض لا يضمن) وهذا باب الشارح المبرع عن منسب عنه معاملة
 ذمة ثلثة الهم كذا ذكره الحموي قال شيخ وهو المرض لا يضمن له ثبوت لان نسب من الحواشي
 الأصلية فصار كفتح جهر المثل انتهى (قوله ويشرب ليلية) لانه ضرورات ثبوت حسب ما في
 ثم لا يضمن الرجوع لان النسب بعد ثبوت لا يتبدل الا حال بخلاف الرجوع عن الاقرار لنسب فلو اخطأ
 ما به مع عدم ثبوت لانه كالوعدة وان صدقة المقر في البدن لا تصير في الدرر لمصعحها
 لشرح السراجية بالتصديق ثبت فلا يخفى الرجوع الخ (قوله ومع) ارهاؤا والوارثين لانه
 اقرار على نفسه وليس فيه حل النسب على الغير وشروطه ما يفتي الا بمرئى بالجملة - فربما يولد
 لذلك رجلا معاصي في جانب الرجل وأما ما يفسرنا معناه فربما هو من العدة وهو ما يفسره
 الفقه ما هو شرح الفرائض في الامام سراج الدين لم يفتي بالذمة كور في المذموم ولا يصح واجامع البصر
 للحموي ان امرار الرجل مع باريه بالاب والابن وللرأة ومولى الثقة انتهى ومن اعطاه ان الابن
 ليس بعد شرج مع الاقرار بالثبوت انتهى وقال في البرهان مع اقراره بالذمة والوارثين عني الاصل
 وان خلا انتهى ونسب فيه الذمة المقدسة عني في ان لم يأت اذا اقر بالجد وأبى الاب لا يصح اذ فيه حل

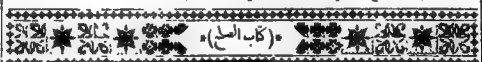
مع وان لم يطل به) يعني وان اقر
 بجميع منه والقباس ان لا يصح
 اقراره الا في الثلث (وان امر)
 المريض (الاجني) بمجمل النسب
 (ثم امر مريض بنسبه) من المريض
 (او يسل اقراره وان امر) المريض
 (الاجني) ثم نسبه مع) الامراء
 وعند زفر يضل (يصدق عليه
 والوصية) أي لو وصي به مريض او
 أوصى لاجنبيه ثم زوج بها يضل
 عليه والوصية (وان اقره ان ظلمها
 ثلاثا) أي في المرض (فله الاقل)
 حال ثوبه (من الارث والدين وان
 أمر بعلام مجمل) النسب (بولد)
 مثله (قوله انه ابنة وصدة لعلام
 ثبتت من المقر (ولو) كان المر
 (مريضاً وشارك) العزم (الوزن)
 واستأيد فوله بمجمل لانه لو كان
 له اسم معروف لا يثبت فيه منه
 وبوله يولد له لا يولد له كنفث
 لا يثبت نسبه منه وانما شرط
 تصديق العلام لان المسئلة في علام
 يعرف نفسه فلا يضمن تصديقه
 لانه في يده كمالا فان صغيرا
 لا يعرف نفسه فلا يضمن تصديقه
 قوله ولو لم يفتي باب اقرار المريض
 لا يصح (ويصح اقراره بالولد) بان
 فالرجل هذا ولدى (والوارثين)
 بان هل هذا في ابي (والزوجة)

(قوله قوله في باب اقرار المريض
 لا يصح) من هذا القول أخرجه
 قوله فوله ويشرب ليلية في مرضه

النسب على الغير انتهى شرعية لثبوت النسب لثبوت النسب على صدر النسب مع ان صحة الاقرار
بالام موافق لما في الهداية والكتاب ونفقة الفقهاء لئلا يكتفى بمخالفة العامة او ايات على ما في النهاية
والخلاصة والمحيط وقاضيان حيث صرحوا بان لا يجوز اقرار رجل بارتداد من ذى قرابة معروفة الا
بأربعة الاب والابن والزوج والمولى وفيما وراء الاربعة كالا م مثلاً لا ترشم الورث المرفوف اما
الاقرار فصح في نفسه حتى يقدم المقر له على يده المال الذي سبق وارثه مرفوف وقال في الدرر وما ذكره
من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وهو الحق بمعاملة الاصالة فكانت كالأب
فليحفظ (قوله اذا كانت المرأة خالصة عن نكاح الغير الخ) وأقول ينبغي ان يراد وان لا تكون محسوبة او
ونسبة حوى (قوله والمولى) أى الاعلى والاسفل انما يمكن لاؤه ثابتاً من الغير شرعية لثبوت النسب لثبوت النسب
(قوله ان شهدت قالته) او غيرها الثمن الولد اما النسب فسالفراش وامتدعة حدثت ولا تنسب اليه
تامة قدر (قوله او صدقها زوجها) وكانت ذات زوج او معتدة واقعتان الولد عنه ولا فيه تقييد
لنسب عليه فلا يلزم بقوله اما انما يمكن لمسا زوج ولا هي معتدة وكان لما زوج واقعتان الولد من غيره
صح اقرارها لان فيه انما على نفسها دون غيرها فيقتضيها على ما في الدرر بقوله لم يرفوف لمسا زوج
غيره لم أره في غير راتني وأقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر لم يكن من الزنا مع ان ليس يلزم
ومرض تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضاً لان ولد الزنا والعتق يرث به الام فقط فلا وجه لتوقف
في ذلك (قوله ولا يدين تصديق هؤلاء) يعنى الوالد والوالدين والزوج والمولى والزوج لان اقرار غيرهم
لا يلزمهم لان كلامهم في بدنه الا اذا كان المقر له صغيراً لا يعبر عنه او عبد الله فيثبت نفسه بمجرد
الاقرار وكان عبد الغير يشترط تصديق مولاه يعنى (قوله بعد موت الغير) لبقاء النسب بعد موت
الغير وان أقر بشكها فقد صدقته بعده وبه صحح ما يكون من المرات والمرة في حكم النكاح وهو العدة
شتمنا (قوله لم تصدقته عندى) حتى لا يثبت له الامتيازات زال النكاح بطلانها حتى يجوز له ان يتزوج
أختها وارباعاً وما هو لا يملك له ان يسلمها فاعمل اقرارها لا يذهب تصديق بعد بطلان الاقرار وقول
الفرى وكذا اذا أقر الرجل بالزوجة فقد صدقته المرأة بعد موته عندى حقيقة ظاهرة في التصديق بين الزوج
والزوجة وليس كذلك ولقد اتفق الشرح شاهين بان تصديق الزوجية بعد موت الزوج صحح بالاتفاق
لان حكم النكاح باق في حقها وهي المدة فقامت ان تار النكاح فمما جاز لها فعله مما كان حال الحياة
واذا اختلف في تصديق الزوج بعد موته اتفقت على حقيقة لا يجوز وعند صاحبها كذا في الزيل (قوله
وعند صاحبها) أى لبقاء النكاح بعد موت المرأة في حق الارث والاقرار قائم لان النكاح عنه لم يوسد
ولذا الوفاة الميتة بعد موتها تقبل (قوله وان أقر بنسب فبوا لا وخ) كذا الجدل وان ابن
كافي التنوير ولذا اشترط في الدرر على الدرر حيث قال أقر بنسب من غير ولد الخ بانه فاذا نذر عليه
ما لو أقر بالجد وان ابن واعلم ان الاقرار بان الاب ذكره في التنوير وشرحه مطلقاً لكن ذكره الجمهور
ينطه مقيداً بما اذا أقر به في حياته بمعللان فيه عمل النسب على الغير (قوله لم يثبت) أى في حق
غيره مما يصدق المقر عليه والورثة وهم من أهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه الاحكام
من النفقة والحضانة والارث اذا تصادق عليه تنوير وشرحه بخصف (قوله قريب كالم او بعيد
كولى الموالاة) موافق لما في الزيل حيث مثل للقرى ببدوى الارحام والبعيد بولى الموالاة بجماعه
ما صرح به في العنايت من ان الورث القريب كذوى الفروض والعصبات والبعيد كذوى الارحام قال
في الترتيب ومما قاله الزيل أوجه لان مولى الموالاة منه يصدق الارحام مقتداً على المقر له بنسب
الغير انتهى (قوله ورثه) لانه أقر بنسب على الغير فلا يقبل وباتفاق ما له بعده فيقبل حيث لا يرشم
اقتدان ينصرف في ماله بمشاهير سوى جميعه فيقبله لفساد المقر له فهو وصية من وجه فله ان يرجع
عنه اثنان من وجه فلم تقصد وصيته باكثر من الثلث بدون اجازة ثالثة له مادام على اقراره فلا أقر باخ

اذا كانت المرأة خالصة عن نكاح الغير
وعنده وان لا يكون تحت الفرائض
ولا اربع نسوة وما هو والمولى (م)
(اقرارها) أى المرأة (بالوالدين
والزوج والمولى والولد) ان شهدت
قائلة او صدقته زوجها أى صدق
المرأة زوجها في الاقرار (ولا يدين
تصديق هؤلاء) أى انما يصح الاقرار
اذا صدق المقر له في الاقرار على السائل
كلها (صح تصديق) أى تصديق
المقر له (بعد موت المقر) لا تصديق
الزوجة بعد موتها (أى ان أقرت
بنكاح رجل وماتت تصديقها
الزوج لم يصح تصديق عندى حقيقة
وعند صاحبها بغير فعله مهرها ولو
المهرات منها (وان أقر بنسب من الأب
والجد والخ والمولى) بنسب من غير
والجد (كان لم يكن له ورثه غيره
قريب كالم او بعيد كولى
الموالاة ورثه) المرأة

ثم اوصى لا يترى بكل ماله فهذا الثلث ولو عكس اشترى كاجرى عن الكافي وقوله مادام على اقراره فبعد
 ان له الرجوع وان صدق المقر لم يضمنه من الخلاف ما قد علمته ما حاشته (تتمة) اذ المقر لم يثبت
 لا وارث له غيره يكون مقصر عليه ولا يخلل في فرع المقر ولا أصله لا يمتزلة لوصية شيعنا عن جامع
 الفصولين (قوله والا لارث) لان نسبهم لم يثبت فلا يرثهم الوارث المحرور والمراد غير الزوج لان
 وجودهما غير مانع ودعي ابن السكال (قوله ولكن لم يثبت نسبه) لما ذكرنا ان اقراره مقبول في حق
 نفسه غير مقبول في حق غيره قبل هذه المسئلة بعينها فهمت بما تقدم فتعكررة قلت ليس كذلك لان
 المقر في المسئلة السابقة مورث وهما وارثان كانتا موافقي عدم ثبوت النسب عنى (قوله مشترك)
 بالكسر كعلم (قوله فلا تثنى المقر) ولا يرجع: اقر على أخيه بنصف ما قبض وان تساد فاعلى الاشتراك
 في الغنم ولا يورث على أخيه لرجوع أخوه على العريم فيرجع العريم على المقر بقدر ذلك لانساض
 القاصدة في ذلك القدر وغاية ما على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى عدم ردود (قوله بعد)
 ما يصح بالله ما علم ان أبناك الخ) تتمة الشيخ شاهين بان مسئلة المتن لا تخلف فيها وله سبق فلم وانما
 الخلف فيما اذا أقر ان أباه قبض كل الدين والمسئلة بحالها كان جوابه كالاولى الا انه ما يصح بالذكر
 بحق المدين بالله ما تعدى اعم قبض الدين فان نكل برشدته وان حلف دفع اليه نصه بخلاف المسئلة
 الاولى حيث لا يصح بحق العريم كافي ان يلى لان حقته كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخلفه
 وهما يحصل له الا بالنصف فيخلفه انتهى واقول قول الزبلى بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يصح بحق
 العريم لا ينافي ما ذكره الشارح من انه يخلف لان تخلفه لا يخفى العريم بل بحق أخيه المترادف لكل من
 المخالف شارك المقر في نصف المسئلة ولقد اصرح في القدر بانه يخلف في حقل من المشتري وعز الاول
 للاكل والثانية للزبلى بقوله مسئلة المتن لا تخلف فيها وله سبق فلم غير مسلم (قوله قبض منه مائة)
 كلفا كبير من السبع وفي غيره اقص منه خمسين وهو المصواب جوى



(كتاب الصلح) مناسباته ان الصلح قد يكون عن اقرار وقد يقال وجوبه المناسبة اقراره على دفع المصارف
 كما يحصل بالصلح جوى ومافى الدرر من قوله اوردته متالفا ما فيها مسار الى اذ لم يكن من المدعى عليه
 اقرار ولا ادعى شاهدها على الصلح قد يكون بعد اقامته اليه أو بمسائل زعمى زاده قلت
 وكان صاحب الدرر يسه ونسب الصلح عن اقرار ايضا الخ (قوله وهو خلاف اخفاصة) ومعه دال على
 حسنة الداعي وكم من فساد انساب الى الصلح ولهذا أمر الله تعالى به عند حصول العاد والقبض بوجه
 وان طائفة من المزمعين اقتلوا فاصلموا بينهم ما وصال تعالى وان امرأة خافت من بعلها ثبورا
 أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يتحاييا فيه ما لم يمسسا الفروج ولا يعود الى
 الصلح المذكور لانه خرج عن جرح التعليل والعلة لا تنقذ عن الحكم فيم ان جميع انواعه حسن الخ
 ما ذكرنا بل هو موافق للشيخ برهان الدين في عروس الافراح وغيره ما مضى اليه ما سئلنا ثم هورة أعنى
 ما اذا ذكر الاسم من اثنين فما لم يكونا نكرا تين او مرتين فاذا كانا نكرا تين فالاولى عالبا والاولى
 المتساب هو التمرى بغير خوافه الذى خلقه من نصف ثم جعل من معدن فوه ثم جعل من معدن فوه
 ضغنا وشبهة فان المراد بالصلح الاول للجنة وبالثاني العاقلة وبالثالث الشفوعة وان كانا معا مرتين
 فالثاني هو الاول غالبا جلالة على المهود الذى هو الاصل في القلام أو الاضافة نحو هذا الصراط
 المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم لا عبادة لغير الله الذى لا اله الا الله الذى لا اله الا الله وقد جمع القسمان
 في قوله تعالى فان مع الصبر صبرا ان مع الصبر صبرا فالصبر التالى هو الاول والصبر التالى هو الاول

(والا بان كان المقر وارثا قريبا او
 بعدد الا بن الميراث حتى لو اقر بغيره وله
 علم ومولى المولى فلا يرث المولى
 المولى او من مات أبوه ما قرأه
 تركته لا يرث) اكل (الزيت
 نسبة) منه (وان تركه لابن بنى وله) أى
 للث (بلى) رجل (منها)
 أحدهما بغيره (فلا تثنى فلا تثنى)
 وكذا لا تثنى (فلا تثنى فلا تثنى)
 خبون) بعد ما جاء به ما علم
 ان ارباب قرضه مائة
 من كتاب الصلح
 الصلح اسم من الصلح وهو صلح
 المنة والشرع (وهو صلح)
 الزرع) وركه الانساب

ولمذا قال عليه السلام في الآية لن يطلب عسر يسرين وان كان الاول نكرة والثاني معرفة فالثاني هو الاول جلا على اليهود نحو ارسالنا الى فرعون رسولا فمضى فرعون الرسول فيها مصابح المساح في زجاجة الزجاجة الى الحرام صراطا مستقيما صراطا مستقيما عليهم من سبل انما انسيل وان كان الاول معرفة والثاني نكرة فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التفسير فهو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لم شئوا من ساعة يساءل اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء وقد اتينا موسى الهدى واوتينا بني اسرائيل الكتاب هدى قال الزمخشري المراد الذي جميع ما آتاهم الدين والمهجرات والشرائع وهدى الارشاد وتارة تقوم القرينة على الاتحاد نحو ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لهم تذكرة فآراءهم في هذا الموضع في الشرح هاهنا الدين الظاهر ان هذه القاعدة غير محصورة فانها متعقبة ما ماتت كثيرة منها في القسم الثاني هل جزاء الاحسن الا الاحسان فانها مع قرائن والثاني غير الاول فان الاول اعم والثاني التواب ومنها في القسم الاول وهو الذي في اسماء الله وفي الارض الله يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثاني فيه عين الاول وهما نكرتان ومنها في القسم الثالث انهما فيهما صلحا والصلح غير وثقت كل ذي فضل فضله وبذلك قوة الى قوتكم فان الثاني فيها غير الاول قال المحافظ السيوطي في الاتقان واقول لا انتقاض بشئ فان الايام في الاحسان للخص فهو كالنكرة وكذا آية النفس والمحرى خلاف آية العسر فان فيها اما العهد او الاستغراق كما يفيد الحديث وكذا آية الصلح لاما منع من أن يكون المراد الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واقتضاب الصلح في سائر الامور يكون مأثورا من السنة او من الآيات بطريق القياس بل لا يجوز الاقول بوجوب خبرية الصلح في الآية لان ما أحل حراما من الصلح أو موم حلالا فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الاول بلا شك لان اراد الاول المسؤول عنه القتال الذي وقع في سريه ابن المحضري سنة اثنتين من المجرى لانه سبب نزول الآية والمراد في جنس القتال لا ذلك منه وأما آية وهو الذي في السماء الله فقد أجاب عنها الطيبي بأنه من باب التكرير لانه ناطة أمر زائد بدليل تكرير ذكره ارباب فيما قبله من قوله تعالى سبحان رب السموات والارض ورب العرش ووجهه المطالب في تزيده تعالى عن نسبة الولد اليه وشروط القواعد ان لا يقصد التكرير وقد ذكر الشيخ هاهنا الدين ان المراد بذلك الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد او كلامين من متكلم واحد بينهما أو اواصل بان يكون أحدهما معطوفا على الآخر لونه به تعلق ظاهر وتناسب وضع ودفع ارادة القتال بان الاول فيها محكي عن قول السائل والثاني محكي من كلام النبي عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والقبول) وطلب الصلح كاف عن القبول من المذعي عليه ان كان المذعي لا يتعين بالتحسين كالدوام والذات لانه اسقاط لبعض وهو بمسقط وان كان عامته باتبعين فلا بد من قول المذعي عليه لانه كالمسح تور وشرحه عن الغاية والهر وليس المراد ان الطلب من المذعي يكفي من قبول المذعي عليه كما قد توهم وانما المراد ان طلب المذعي عليه الصلح يكفي من القبول منه ولهذا قال السيد الحموي وفي غير ما يتعين بالتحسين يكفي طلب المطلوب عن القبول انتهى (قوله وشروطه ان يكون البديل الخ) وكذا العقل لا البالغ والحريه فصع من صبي ما ذن ان عرى عن ضربين ومن عبيد ذن وكتاب والمصالح عنه حقا بصور الاعتياض عنه ولو غير مالي كالقصاص والتزير لما لا يجوز الاعتياض عنه كحق نفسه وحقوقه وكفالة بنفس تور لكن ذكر في البر قيل كتاب المضاربة ضمن فروغ ذر هاهنا المجتبى ان الصلح عن دعوى حق شرب او شفعة أو وضع جذع وضوءه يجوز على الاصح واعلم انه يشترط الصلح شربا ما يلحق به لان الاصل ان الصلح يجب جملة على اقرب العقود اليه احتيا لا التحصيص تعرف الصائل ما أمكن وفيه قد يقع على ترك الدعوى من المجتبى وما كان حل مثله على شيء من العقود غير تاهر سيما اذا وقع على ترك دعوى جنابة العمد حموي عن كلمة قاضي زادويه تعلق البقاء المقدر

والقبول وشروطه ان يكون البديل اى الصلح عليه ما لا معلومان اشبه الى نبضه

بما عليه وسحب في مصالحه ملكه لا في مفرأ كان المذمى عليه أوتكرأ في المصالح عنه وفزع الملك
 للمذمى عليه ان احتل التملك كالمال في الاقرار وان لم يحتل التملك كقودور اذ تبرأ من الدعوى
 كافي لا انكار مطلقا فلواتكر قضاة ثم أقر لا يبرأ منه ما أقره وكذا يبرأ من يصدله لا يقبل بمر الصلح
 بعد الحلف به مع عدم جملته - اما المخصوصة وانما تنجم اليه عند أي وصف لا يحسن لان الجين بدل عن
 المذمى وقد استوفاه (قوله والام تشترط معلومته) كالأدنى كل واحد منهما حاقا دارا لا تحرقه الحما
 على أن يترك كل واحد دعواه قبل صاحبه مع وان كان الصلح عليه مجهولاً من الجاهلين لا رجوعه
 الساقط لا تنفي الى التنازع جوى (قوله وهما خارج) لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز
 بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم - لا لا باق في الدين على وجه التحقيق في أن يلقى والمراد من جواز
 الصلح اعتباره في إثبات ملكة المذمى في بدل الصلح وانقطاع حق الاسترداد المذمى عليه وبطلان - في
 المذمى في أصل الدعوى جوى عن المناقشة (قوله وقال الشافعي لا يجوز الصلح مع انكار أو كوت)
 لانهما صلح أحل حراما لانه أخذ المال بغير حق في زعم المذمى عليه فكان رشوة فطعن في قوله عليه
 الصلاة والسلام أحل حراما أو حرم - لا لا أي لصيته كانا الصلح على ترك وطء الفرية أو على أن لا يتصرف
 في بدل الصلح أو أن يعمل عوض الصلح غير أو تخبروا وقوله أخذ المال بغير حق في زعم المذمى عليه
 فكأن رشوة غير مسلم لانه في زعم المذمى عين حقه أو بدله فهو حلال أخذه وفي حق المذمى عليه
 لا قتله العين ودفع الشرع نفسه وهو أيضا حلال ولو لم يملكه رشوة فهي جائزة لدفع الفدية عن
 نفسه وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الزاني والمترشي إرادته إذا كان هو القائم بقصد الفدية عن
 الطلبة يستعين بها على الصلح أو المدفع ضرر عن نفسه فلا شتم - فها - في روى عن أبي يوسف أنه أجاز
 ذلك لومى من مال القيم لدفع الضرر عن التمتع الزاني (قوله أي في الصلح عنه) الأولى أن يعمل
 التمتع الجبر وبادا الفدوى راجعا لهذا الصلح ليعمل المذمى عنه وعليه كافي شرح لعين حتى لو صلح عن
 - أو بدلا ووجبت فيه الشفعة أو صلح من دار بغير من وجبت فيها الشفعة جوى (قوله وأردنا بالعب)
 بأن كان بدل الصلح مبدأ لا فوجد المذمى فيه عيبا لانه إن بركة لانه اعتبر بعبه (قوله وحيار زانية)
 بأن لم يبرأ المصالح ما وقع عليه الصلح وقت الصلح ثم أقره الجاني فيه كالأشترى ما يبرأ عنه (وله وخيار
 الشراء) بأن تعاقبا في نية فشره أحدهما الجاني لغيره لانه من أحكم المبيع مبي (قوله وبشده
 جهالة لبدل) أي الذي وقع عليه الصلح لانه يبيع فدار كجهالة الفري حتى وشرط السرة على تسليم
 البدل در وكذا في صدق جهالة الاجل اذا جعل البدل مؤجلا يبي (قوله اذا كان يحتاج الى قرضه) اما ما
 لا يحتاج الى قرضه لا تنضم له جهالة لانها جهالة في الساقط كاستحق (وله لاجهالة المصالح منه) لانه
 لا يحتاج فيه الى تسليمه فلا تنضم له جهالة كفي ان يلقى بخلاف بدل الصلح (قوله وراستحق الخ)
 صورته كافي لعين ادعى زيد دارا في يدهم و نأقرهم و صلح زيد اعل منه درم فدارت الله في يد
 زيد والدار في يدهم ونما استحق نصف الدار لملاير جمع عمرو على زيد تمين درهمها انتهى (قوله
 أو بكله) أي بكلي العوض حتى اذا احتقت الدار كافي في الصورة المذكورة ترجع عمرو على زيد ثمانية
 درهم وهو كل العوض عيني وأعلم ان في كلام المصنف لفساد شرطنا (قوله ترجع المذمى على المذمى
 عليه) وقع في بعض نسخ العيني عكس ما ذكره الشارح - قال ترجع المذمى لانه على المذمى وفي
 بعضها كانهما تقدم المذمى على المذمى عليه وهو ادعاء (قوله بكل المانع منه) لانه جهالة
 كذا ذكره العيني وكلام المصنف فوشتر رب فقير ما يقوله (قوله اعتبر اذارة) لما ذكره كنه أنه
 يعمل على أشده وقوله اذا العبرة بالثاني فوجب جملته على ما يوجد معناه فانه وهو تملك المانع بعض
 زباني (قوله فيشرط التوقيت) يعني في الأخبار الخاص بان ادعى شيئا فوقع الصلح على دفعة لعد
 أو كفي الدارسة وفيما عداه لا يشترط التوقيت كذا في الصلح على صبي التوب أو ركوب الدابة

والا لا تشترط معلومته (وهو) أي
 الصلح (جاءت اقرار) المذمى عليه الصلح
 على ثلاثة ضربين صلح مع اقرار (و)
 صلح مع سكوت (وهو) وان لا يقر المذمى
 عليه بما ادعاه المذمى ولا ينكره (و)
 صلح مع انكار (ذلك وقال الشافعي
 لا يجوز الصلح مع انكار أو سكوت
 فان وقع) الصلح (عن مال بال اقرار
 اعتبر بها) يعني تجري فيه احكام
 البيع (تثبت فيه) أي في المصالح عنه
 (الشفعة) اذا كان مقدار (والردا عيب
 ودار الزانية) أي بردين بال الزانية
 وخيار الشراء (وبشده جهالة البدل)
 اذا كان يحتاج الى قبضه (لا جهالة
 المصالح عنه) وهو المذمى (وان
 استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع
 المذمى عليه) على المذمى (بعضه
 ذلك) أي بصفة ما استحق من المصالح
 عنه حال كونها محضة (من العوض
 أو) رجوع (بكله) واستحق المصالح
 عليه (أي بدل الصلح) كله أو بعضه
 رجوع المذمى على المذمى عليه (بكل
 المصالح عنه أو بعضه وان وقع
 صلح (من مال بشفعة اعتبر اذارة)
 يعني تجري فيه احكام الاجارة
 فيشرط التوقيت) أي توقفت
 استغناء المصنف حتى رخص على
 سكتي بيتا ليدل أو حتى بموت المذمى
 لا يجوز كلف المصط

أوجله الطامع الى موضع زبلي (قوله وبطل الصلح عوت أحدهما) ان عقد نفسه لانه اجارة
وهذا حكمها وقول السيد المحمدي أي أطلع عن مال لصفة لا مطلقا لاحالة اذ الكلام فيه
(فسرح) اذ بطل الصلح بطل ما في ضمنه من الاقرار الصادر من مدعى ارضي عليه حكما
فيلزم بالجمعي وأقول عبارة المحمدي عن التذمة بنقطة اذ اقر المدعي في ضمن الصلح انه لاحق له
في هذا الشيء ثم بطل الصلح بطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعيه عليه بعد ذلك والذي عليه
اذا اقر عند الصلح بان هذا الشيء الذي بطل الصلح فانه بذلك الشيء الذي انتهى فحي مريضة
فان اقرار المدعي عليه في ضمن الصلح لا يبطل بطلانه فتنه (قوله وكذا اذ اهلك محل النفعة الخ)
لانه اجارة وهي تبطل بذلك ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القتال الاول بطل والاخر
نفيه رآه ترى به اذ خدمه ان شاء كما هو في خدمة عبد فقتل ان كان القتال الاول بطل والاخر
والثاني وانما يجزأ اجارة اذا وقع على خلاف الذي به فان اذى دار افسأه على سكانها ثم افسأه
استدق فله حق له لاجارة ففتح اجارته للذي عليه بطل واعلم ان انفصال بين المولى وغيره
وهو مذهب أبي وهب وعند محمد يبطل مطلقا كما ذكرنا زبلي والسيدي ونصه وان قتل العبد يبطل الصلح
خند محمد طما كالا جارة وعند أبي يوسف بطل فان قتله المذني او الاجنبي ضمن قيمته وبشرى قيمته
بدا فغضمه الخ فعلى صاحب الجرم مؤانسة (قوله لا يبطل الصلح الخ) لان الصلح لقطع المنازعة
وفي بطله عوت أحدهما اذ عادت اقبى في فمالاته اوت الناس فيه مطلقا لا مكان الاستفتاء فيه
اما ما سطر اوا افسأه وارنه مقامه وفيما يتفاوتون فيه كدس السباب وركوب الهابة ان
ما انما اذني عليه يبقى لا مكان الاستفتاء بالاستمرار وان ما انما اذني به لا تستدرا فامة الواو ثم مقامه
لتنظر المال في ذلك (قوله فداء للمعين وعوض عنه في حق النكر) لانه في زعمه لاحق عليه وان الذي
يبطل في دعواه وانما دفع المال اليه فلا خلاف ديني (قوله ومعاوضة في حق ادعي) لانه في زعمه انه
باخذ عوضا عن ماله رايه بحق في دعواه ويوزان ان يكون لشي واحد مكان مختلفان باعتبار شخصين
كالنكاح وموجب الحمل في المتناكحين والحرم في اصولهما فيؤخذ كل واحد منهما بما ينعم به عنى (قوله)
فلا نفعه ان صاحبه عن دار بهما) لكن لتشفيع ان وم مقام المدعي فيدلى بيمينته فان كان المدعي
يأثم اقامه الشفع عليه واخذ الدار بالشفعة لان رقامة البيعة تبران الصلح كان في معنى البيع وكذا
ان لم يكن له بيعة فخلف المدعي عليه فنكل در عن الشر ببلالة (قوله وتبطل الصلح على دار بهما) لان
المدعي باخذها عوضا عن حقه في زعمه وانكار الاثر والمساواة لا يمنع وجوب الشفعة فيها عنى
(قوله ورد المدعي البذل على المدعي عليه) توضعه في يد ادعي دارا في يد عمرو فانكحروا بسكت
ثم سأل على مائة قصارت المائة في يد زيد والدار في يد عمرو ثم اسحق كل الداران زيدار المائة الى
عمرو ويرجع بالضرورة في الدار الى المستحق لانه قام مقام المدعي عليه حين اخذ المدعي منه فيكون له
ان يتخاضعه عنى (قوله ولو اسحق بعضه فقد رده) صورته اسحق نصف الدار مستحق في المسئلة
ان ذكره رز يد خسين الى عمرو ويرجع الى المستحق بالمخسرة في النصف الثاني عنى (قوله ويرجع
المدعي الى الدعوى في كذا أو بعضه) لان المدعي مارك الدعوى الا لسله البذل فاذا ابرسله رجع
بالبدل وهو الدعوى الا اذا كان بحالا قبل النقص فانه يرجع بقيته كالفقاص والعق والنكاح
والخلف كما في الجملع الكبير كذا في الاشياء قوله الا اذا كان الخ أي الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من
المقام والافه في قوله بقيته يرجع للمصالح عليه في العبارة فكذلك جوى وقوله كذا لصلص فيه نظر
فانه ذكر في الجامع الكبير اذا كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدعي عليه من خيرة اقراره في جارية
ما سئلها المدعي فما استفتت واخذها المستحق وضعه العقد وتبعه الولدان المدعي يرجع الى دعواه
فلو اقام البيعة او نكل المدعي عليه رجع بيمينته الاولى وفيه الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه لان الصلح

(ويبطل الصلح عوت أحدهما)
مطلبا أي اذا ملك المدعي والمدعي
عليه وكذا اذا ملك محل النفعة قبل
الاستفتاء بطل الصلح اذا وهو قول
محمد في دعوى المدعي على رأس الدعوى
ولو كان بعد استفتاء بعضهما بطل بقدر
ما بقي ويرجع ربح الله ان مات المدعي
أو موته ربح الله المدعي يستحق
عليه لا يبطل الصلح الذي سلكه ذلك
المدعي على جانا وان مات المدعي سلكه ذلك
في خدمة المدعي وسكن في دار الوارث
تقوم مقامه ويبطل في ركوب الهابة
وليس الثوب ولو نال ويبطل هلاك
كل واحد لا يتناول الحمل لكان أولى
ولما فرغ من مسائل الصلح مع اقرار
شرح في مسائل الصلح مع سكوت
وانكار فقال (والمصلحة مع سكوت
أو انكار فداء للمعين) وعوض عنه
(في حق النكر) ومساواة في حق
المدعي فلا شفعة للدار على المدعي
المدعي ان صاحبه عن دار بهما) أي
سكوت وانكار (وتجب الشفعة
للدار على المدعي) (والمصلحة على دار بهما)
ولو استحق الانتفاع فيه) كله بعد
الصلح (يرجع المدعي) على المستحق
(بالمخسومة ورد) المدعي (البذل)
على المدعي (عليه) ولو استحق
(بعضه) بقدره ولو استحق المصالح
عليه) كله أو بيمينته ويرجع للمدعي
الى الادعي في كله أو بعضه

وإذا أخذ بالبدل بدعته رد وقول الشارع مطلقاً أي سواء كان المأذون مدنياً أو لا (قوله أي صالح
 العبد المأذون عن عده المأذ) لأن استقلاله عدم كثرائه لا يمتنع اتفاق القتل كما لا يخفى على ملكه
 وهو يخرج عن ملكه كان له أن يشره فكذلك إن استقلاله مختلف المكاتب حيث يجوز له أن يشره
 عن نفسه لأنه كالحر يخرج عنه بدلولي ولهذا الواجب أحد رقبته كان هو المضمم فيه وإذا جاز عليه
 كان الأرش له وكذلك لا يقتل لا تكون قيمته لولاي بل ورثته حتى تؤدي منها كآبائه وصغيره في آخر
 حياته ويكون الفضل لمزبلي وإعلان ما بهر به الشارع حيث قال أي صالح العبد المأذون عن عده
 هو الظاهر بخلاف ما في الدور حيث قال أي مع صلح المولى عن نفسه عده فعل القتل عداً ولهذا تعقه
 عزى زيادة من الكلام على مصالحة العبد المأذون له قال وجعل المولى عبارة عن العبد المأذون تعسف
 لا يفتي انتهى ووجه التعسف أن المولى إنما يطلق على الأسفل بدعته ورق المأذون قائم فلا يصح
 إطلاق المولى عليه كذا نص شيخنا عن شيخه (قوله ولو صلح عن المضموم والتلف عازداً على قيمته المأذ)
 يعني قبل القضاء بالقيمة حتى لو سكن بعد القضاء بالقيمة لا يجوز لأن تقدير القاضي كالشارع تنوير
 وشرحه وإذا جاز الصلح على ما يزيد على القيمة بعد القضاء بالقيمة لا يجوز رد الزيادة (قوله مع عداً أي خيفة)
 فلا تقل بينة الغاصب بعد الصلح أن قيمته أقل مما صلح عليه ولا يرجع للغاصب على المضموم عنه
 بشئ لو تصادقا بعد الصلح أنها أقل تنوير وشرحه (قوله يحل الفضل) لأن الواجب هو القيمة وهي مقدرة
 من النقود فإذا زاد عليها لم يكن راداً له حق في المساقاة وإنما ينقل إلى القيمة بالقضاء فماذا
 تراص على الأكثر أن كان اعتباراً فلا يكون راداً وأما الصلح بأكثر من قيمته على العرض فهو جائز بالإجماع
 لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس مضي والحاصل أن الإمام يقول إن الضمان يدل عن العين
 المستهلكة فيصير الزيادة بائناً كذا كانت قائمة حقيقة والصاحب يقول إن القيمة هي الواجبة في ضمان
 العبدون لأنماهي التي يمكن وجوبها في الذمة دون العين فيكون المأخوذ يدل عن القيمة عند الصاحبين
 فما زاد على القيمة يكون راداً بشئنا (قوله عداً أي يتنافى الناس) يعني إذا كان الصلح على غير عرض إذا الصلح
 على عرض لا خلاف فيه مطلقاً كسقي من العيني ومنه يلزم ما في كلام الشارع من الإيهام (قوله أي
 المقتضى الشرع) بنسب المقتضى أهو بيان القبول وهو الضمير في فوائده ولولا وجود الضمير لكان
 المتبادر منه ونسب الشرع (قوله لا يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته) لأن ضمان العلق
 منصوص عليه فيكون مقدراً فلا يجوز الزيادة عليه لأن تقدير الشرع فوق تقدير القاضي وبه يتقرر
 فكذلك بما هو فوقه تبين (قوله وإن صلح على عرض قيمته أكثر من جاز) أي بالإجماع لما سبق من
 أن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس (قوله بالصلح عنه) إطلاقه صادق بما إذا صدر التوكيل من
 الإمام أو وليه عليه بالنسبة للصلح عن دم عده وسكناً صادقاً بالورد والتوكيل من رب الدين
 أو المذن (قوله ما لم يشره الوكيل) فإذا ضمن وادى رجع على الوكيل وفي الشك لا يرجع لأن الأمر
 بالصلح عنه أمر بالادعاء لنفسه لا فائدة إذا صلح عنه ثم يلازم بخلاف الشك لأنه لا ينفذ
 عليه من لا جاني الأمر بالصلح كالأمر بالصلح حتى يرجع على الأمران ضمن وأدى عنه زبلي (قوله
 إذا كان الصلح عن دم العبد) عن إقرار أو سكوت أو إنكار أو فيما لا يصلح على المعاوضة كالصلح على
 بعض الدين لأنه إسقاط فكان الوكيل مغنياً فلا يلزمه شيء بالاتزام وأما فيما جمل على المعاوضة فإن
 كان عن مال بمال من إقرار أو الوكيل يلزمه ما صلح عليه ثم يرجع به على الموكل لأن الوكيل أصيل
 في المعاوضة للمال فترجع الحقوق إليه فطالب هو بالعرض دون الموكل زبلي ومنه يعلم ما سقط من
 كلام العيني حيث قال أو فيما لا يصلح على المعاوضة فإن كان عن مال بمال من إقرار أو في هذا أشار
 الشيخ شافعي رحمه الله أن قول العيني بأن كان عن مال بمال الخ تصحيحاً لما سقط من قوله وهو وأما فيما
 يصلح على المعاوضة (قوله أو عن بعض ما يجهل من الدين) من مكمل وموزون در (قوله أماناً كان

أي صالح العبد المأذون عن عده
 (بأن) مطلقاً سواء كان المأذون
 مدنياً أو لا (ولو صلح عن المضموم
 التلف بما زاد على قيمته أو)
 (على عرض) قيمته أكثر من قيمة
 المضموم بالتلف (مع) عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعندهما يحل
 الفضل على قيمته بما يتنافى الناس
 ويلزم رد الزيادة (ولو احتج مؤيد
 بصداقة الشك) ينبغي أن لا
 (فصلح) أي المقتضى الشرع على
 أكثر من نصف قيمته لا يرجع
 أكثر من نصف قيمته وإن
 في حق الزيادة من نصف قيمته
 صلح على عرض قيمته أكثر من
 جاز وأما بقوله مؤيد لا إذا كان
 مع التصحيب سواء التصف على العبد
 (ومن وكل رجلاً الصلح عنه) أي عن
 الموكل (فصلح) الإكمل (لما لم
 الموكل ما صلح عليه) أي يدل الصلح
 (ما لم يشره) الوكيل (بل يلزم الموكل)
 ما صلح عليه هذا إذا كان الصلح
 عن دم العبد أو عن بعض ما يجهل
 من الدين أما إذا كان كله بالصلح عن
 مال بمال فهو بمنزلة البيع فيكون
 المصالح بالمال الوكيل دون الموكل
 (وإن صلح) رجلاً (عنه) أي عن
 رجل (بلازم) من ذلك أن لا يرجع

وكلمه الصلح من مال بغير الخ (فهذا اذا كان الصلح من اقرار فلو كان من انكسار لا يصيب البذل على
الوكيل در عن الكفاية (قوله صرح من ضمن الفضولي المال) لان الحاصل لا يدعى عليه ليس الا البراءة
وفي حقه ما لا ينبغي والمدعى عليه سواء فيصلح ام لا فيه اذا ضمنه كالفضولي بالمخلف اذا ضمن البذل
ويكون متبرعا على المدعى عليه كالتبرع قضاء الدين حتى (قوله او اضاف الى ماله) لان الاضافة
الى نفسه التزم منه للتسليم الى المدعى وهو تادري ذلك فليس عليه تسليمه حتى (قوله بان قال صاحبك
على اني هذا الخ) وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمر مدر من عزى زاده وما في الدرر من تخصيصه
التبرع بالصورة الزايدة غير ظاهر بل هو عام في الجميع برشدا له تعالى بقوله لانه فعله بلاذن المدعى
عليه كذا ينظر شيئا (قوله او على عدي هذا) قال الزبيلي ولو استحق العوض في الوجه التي قدمت
او وجد من وفاء واستوفى لم يرجع على المصلح لانه تبرع التزم تسليم شي معين ولم يلزم الا فاض من غيره
فلا يلزمه شي آخر لم يلزمه ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بترك حقه بمجانا الى امره ولا لفرضه فانه
يرجع على المصلح لانه التزمه بالضممان فصار ذمما في ذلك ولهذا لو استمن من التسليم بغيره عليه بخلاف غيرها
من الصور زبيلي ومنه تعلم ما في الدرر من الابعاد حيث قصر الكلام على الصدق والواضح هذا الصلح
او وجبهه مباحة فردا او جدهم او ودمرا او مكاتبه فلا بد له من المصلح الخ لانه هو المبرر لرجوعه على
المدعى في غير الصلح كذا وجد الالف زبانيته (قوله ثم الصلح بقوله) لانه كالضمان في نفسه لانه
تعين بالتسليم اليه زبيلي (قوله وسلم الالف اليه) لانه بالتسليم ثم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة
الى نفسه كذا ينظر شيئا (قوله وان لم يميز بطل الصلح) لان الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان
ذم المخصوصة حاصل له الان الفضولي بصر ام لا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم ينفذ بقي
عاد لمن جهة المطالب فيتوقف على ايجازه

(صريح من ضمن) الفضولي (المال او
اضاف الى ماله) أي مال نفسه بان
قال صاحبك على اني هذا او عدي
هذا ولو قال صاحبك على اني هذا
او على هذا الصلح لم ينسبه الى نفسه
ثم الصلح بقوله (او قال) صاحبك
على اني وسلم الالف اليه (والا)
أي وان لم يرض من او ضم الماله
او سلم الالف الى المدعى (توقف)
الصلح وفي الأخيرة انه يتوقف عند
المدعى وعند البعض يتفصل
المصالح (فان اجاز المدعى عليه
جان) وزم الالف (والا) أي وان لم
يخير (بطل الصلح)
باب الصلح في الدين (هـ)
(باب الصلح في الدين) أي وجب
(بعدم الدائنة) أي البيع بالدين
ثم ذكر عقد الدائنة مع ان الحكم
في العصب كذلك جلالا لمسلم على
الصلاح (أخضع بعض حقه واسقاط
للأقرب لا معاوضة) لانه ابدل الاكثر
بالاقل لا يجوز (فلو صلح من الف)
حال (على نفسه او على غيره)
جاز (و) لو صلح من الف
دروهم (على الف) فانما يبرأ جله
الى شهر (اد) صلح (عن الف)
موجب) او سدد على نصف حال

باب الصلح في الدين (هـ)

وهو الذي ثبت في الذمة عن الماذكر الصلح مطلقا في يوم الدعا وفي ذكر الصلح في الدين لانه صلح مقيد
وان بعد المطلق جوي والاصل انه متى كان المصلح عليه اذن من حقه قدر او وصفا أو في أحدهما
فهو اسقاط لبعض واخذ الباقي وان كان أز يدمنه بأن دخل فيه ما لم يسقط من وصف أو ما هو في معناه
كتهبيل مؤجل معاوضة (قوله الصلح عما استحق) قال الزبيلي هذا هو لانه اذا صلح من الدين
لا يكون جميع مودر استيفاء بعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح من الدين
على بعض الدين الا ترى انه لو وقع من الدين يجنس آخر يحصل على المعاوضة والصواب ان يقال الصلح
على ما استحق بقية الدائنة الخ كما وقع في القدوري انتهى وما عاب به في الشرنبلالية من ان قوله أخذ
لبعض حقه يقتضي ان الصلح انما وقع على جزء مما استحقه غير دفع لما الورده زبيلي اذ مني جهة جواب
الشرنبلالية على عبارة دلالة الالتزام وهي مجبورة في التعارض بقى ان يقال قول الزبيلي والصواب
ان يقال الصلح على ما استحق الخ على حذف مضاف والتقدير على بعض ما استحق (قوله هي البيع
بالدين) في المحصر المستفاد من تعريف الجملة نظرا فان الاقتراض كذلك جوي (قوله جلالا لمسلم على
الصلاح) كما في قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسي الحديث مع ان الحكم فيما تركه حقا كذلك
لهذا المعنى جوي (قوله على نصفه) أي الالف وذك خير الالف لكونها ليست مؤنثة حقيقة جوي
(قوله على ألف مؤجل) وكذلك الجمع من ألف حقة على خمسة مؤجلة تارة كانه ابرأ عن النصف
وأخر النصف جوي (قوله حاز الصلح) في الوجهين أماني الاول فيجعل مستوفيا النصف حقه ومسقطا
لنصفه وأماني الثاني فكأنه أجل نفس الحق ولا يصح على المعاوضة ثم راعى ان بالان بيع النقد

عنه نسبة لا يجوز جوى ولو سلمه عن ألف جاد على خمسة أذرى فحالة أو مؤجلة جاز لا من يستحق
 الجاد يستحق الزوف بخلاف عكسه وهو ما إذا كان له ألف زوف وسأله على خمسة جاد حدث
 لا يجوز لأنه لا يمكن جله على أنه استوفى بعض حقه واسقط الباقي لأنه لا يستحق الجاد فيكون معاوضة
 ضرورة فلا يجوز التعاضل زلفى (قوله أو يرضى) بكسر الباء جمع يرضاء كعيسى جمع عيساء عيسى
 والعيسى بالكسر الأبل البعير بالطاء يرضها حتى من الشقرة وأحدها عيسى والآخر عيساء يرضه العيس
 شيخنا عن الأصاح (قوله لا يجوز) في الصور الثلاث لأن الدنانير والحال والرضى غير متحقق بقصد المعاينة
 فتعنت المعاوضة وزم الزوف فضلا أو نسبة لأن له الدراهم لا يستحق الدنانير فكان معاوضة وهو
 صرف فلا يجوز تأجيله وكذا من لم يدر مؤجل لا يستحق الحال والتأجيل حق المدين وقد تركه إزاء
 حقه شيء من الدين فكان اعتنا من أجل وهو حرام وإنما كان تعجل المؤجل كالوفاء لأنه غير منه
 ولهذا نفى التأجيل له والمطالبة زارة ما لا في المكاتب كما إذا صالح مولا عن ألف مؤجل على نصف
 حال لأن معنى الأرفاق بينهما أنه من المعاوضة فيكون أرفاقا من المولى يحط البعض ومساهاة من
 المكاتب لدراسه في شرف المحرم وهو عند زلفى وكذا من لم يدرهم سود لا يستحق البعض فيكون
 أخذها طارىء على المعاوضة بشرطها عند اتحاد الجنس المساواة ولم توجد حتى لو سلمه على ألف حالة من
 الألف المؤجلة أو سلمه على ألف يرضى عن الألف السوداء بشرط قضاءه في المجلس أو جود المساواة
 في القدر وهو المقترى في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصاحبه على ماله لم يصر
 في الذمة مؤجل لم يحز لأنه لا يكون افتراقا عن دين يدين ولو كان عليه ألف درهم مؤجلة دينار فصاحبه على
 ماله درهم جاز سواء كانت حالة أو مؤجلة لا يعمل إسقاطا للدنانير كلها والدراهم الأمانة وتأجيل الحالة
 التي بقيت ولا يعمل على المعاوضة لأن فيه فسادا عيني (قوله برئ) أى بالاتفاق لأن الأبرار لا يعمل
 التقيد بالتسليم ولو لم يعمل التعلق به وكلف على جعل شرط تصحيصا لتصرفه وان مكاتبت تستعمل
 للمعاوضة (قوله وعند أبي يوسف لا يعود) لأن اشتراط الاعراض لا يقع لأن التقيد واجب عليه في كل زمان
 طالما هو في حال فحل التعلق فصار أبرا مطلقا ولمحاله على الأبرار بشرط ولم يوجد
 وهذه المسئلة على وجوده الأول ما ذكرنا والثاني أن يصرح بالتقيد بان قبول صاحب الحق عن الألف على
 خمسة تدفعها إلى غدا أو أتت برى من الزيادة على أن أن لم تدفعها إلى غدا فلا تبرأ من الباقي فيكون
 الأمر كما قال والثالث إذا قال أبرا لك من خمسة نفس الألف على أن تعطيني خمسة غدا فحكمه أنه
 أبر مطلقا وإن لم يؤد الخامسة في الغد وان أبع أن يقول إذا لي خمسة على أن أبرى من ماله ولم يوقت
 للأداء وقتا فحكمه أنه أبر مطلقا لأنه أبر مطلقا وان أضاف أن أديت لي خمسة أو أدايت
 أو أتت فحكمه أنه لا يسمع له تعلق بالشروط صريحا وإلزاما فلا تختمل التعلق بالشروط فيها من
 معنى التعلق عني وكان المناسب لكلامه مضافا ولا حقان تبدل قوله ولما أنه علق الأبرار بشرط ولم
 يوجد قوله ولما أنه قد أبرا الخ كذا ذكره شيخنا (تتمه) وجه بطلان تطبيق البراءة بشرط أن الأبرار
 إسقاطا حتى لا يتوقف على انقبول وفيه معنى التملك حتى يرتد بالرد والتملك لا تختمل التعلق بالشروط
 والإسقاط لا يعمل ذلك فلعنى التملك قلنا إذا صرح بالتعلق بالشروط لم يصح ولعنى الإسقاط إذا لم يصرح
 بالشروط بتقدير عني زاده (قوله عاك) بفتح اللام وكسر هاء جوى (قوله صم عليه) لأنه ليس بكسر
 لفتحك من أقامة البينة والتلف فيشكل وهو نظير الصلح مع الإنكار فكان مختارا في تصرفه أقصى
 ما في الباب أنه مضطر لا يمكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الحاجة فزلفى
 (تتمه) ادعى أنه لا يجده فقال أفرز في يها على أن أحط منها مائة مائة بخلافه على أن أعطت مائة
 لأنها رشيوة ولما أن أفرزت لي حطفتها عن مائة مائة فزصرص الأقرار لا يلحق بصر ودر عن المجتبى
 ووجه أنه تعلق للأبرار بالشروط صريحا

أوبش لا يجوز فيه له وشرا الأول
 بالاول والنسائي الثاني (ومن له على
 الدين الدين)
 آخر الفصل على أن البرى أى
 (أخذ نصفه على أن البرى) أى
 في الحال (من الفضل فضل على
 من النصف الآخر) (والأى
 وان لم يؤد له خمسة على أن
 يبرأ من الفضل وما لا يعطيه
 صلحهما وضل أبي يوسف لا يعود
 من قال لا أبرأ فركناك حتى
 (ومن قال لا أبرأ فركناك حتى
 تؤمن) أى مطالته (عنى أو خطا)
 بعض المال (فعل صريح عليه) أى
 زعمه وليس اللذان يطالب المدين
 في الحال ويحاط هذا إذا لم يبرأ
 حتى لو قال عاكسة بمنحور النود
 يؤخذ القربى المال في الحال

فصل في الدين المشترك ه أنوع من المفردان المتقيد الواحد حموي قوله كالواحد اعدا مشتركا
 الخ كذا اذا كان لكل منهما عين على حدة فبما هما صفقة واحدة من غير تفصيل في كل اتي باي
 مع انه لا شركة بينهما في نفس البيع واحترز الصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان هذين رجلين
 باع أحدهما نصيبه من رجل بمسماة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بمسماة درهم
 وكسب عليه مسكوا وحدا بالف درهم وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن لا اثران يشاركه لانه لا شركة لهما
 في الدين لأن كل دين وجب بسبب على حدة عزى زاده (تقنة) مثل العلامة أجذب بنونس الشهير بالشلي
 عن دار مشتركة بين ثلاثة أوقاف كل وقف له حصة معلومة ومستحقون محتصون به فاذا قبض بعض
 النظار شيئا من الاجرة هل لباقي النظار ان يشاركه في القبض أم لا فأجاب بان لباقي النظار الشركة فيما
 قبضه أحدهم حيث صدرت الاجرة منهم صفقة واحدة قياسا على من البيع صفقة واحدة اتى
 وتعبه العلامة حموي بان جوابه انما يصح اذا كان ما مر كل من النظار معناه مباح وأقول هذا انما
 براد لو صدرت الاجرة في بعض الدار لما يلزم عليه حيث نحن انما نلتصق بغير الشركة ولا شوب هنا
 لصدور الاجرة في كل الدار فنبه (قوله او كان الدين ميراثا بين الورثة) او كان موصى به لهما او كان بدل
 قرضهما كذا يحفظ شيئا (قوله دين بينهما الخ) قيد بالدين لانه لو كان عن عين مشتركة تنقص المصالح
 بدل الصلح وليس لشریکها ان يشاركه فيه لكونه معاوض من كل وجه لان المصلح عنه مال حقيقة
 بخلاف الدين وفي الدين اذا رجع على المصالح انشأ المصالح انما يرضى بان يدفع نصف ما وقع عليه
 الصلح او ربع الدين فمالا لشریکها بما يقدر الا يمكن شر بلا ليعين اثنين واراد التوب خلاف جنس
 الدين لانه لو سلمه على جنسه شاركه فيما يرجع على الدين وليس للقاضي فيه خيار لانه بمنزلة قبض
 بعض الدين معني (قوله باقرار او سكوت او انكسار) لان المدعي بمصادق ان على ان باع على المدعي عليه
 دين ما بان انما يدل عنه وزعمهما يكون حجة عليه ما زباني (قوله وطلب المدعيون بنصفه) اي
 بنصف الدين لبقا حصته في قسمة عني (قوله او تأخذ نصف التوب من شركه) لانه عوض عن دينه
 عني (قوله فحينئذ لا تأخذ نصفه) لان حقه في الدين لا في التوب عني فكان انما المصالح بكسر الهم
 كذا يحفظ شيئا قوله شركة الاثر لان حقه الدين لا تصور والقبض بدل عنه فله ان يشاركه فيه
 لكونه عين حقه من وجه بخلاف ما اذا اشترى به فواجب ان يشاركه فيه لانه ما دلت عن كل وجه وانما
 كان لهما ان يشاركه في التوب في فصل الصلح كيلا يلزم المصالح الضرر ولو سلم المقبوض واختار متابعة
 الغريم ثم مات الغريم فقلبا رجع على القاضي بنصف ما قبض لان التسليم مقيد بشرط سلامة الباقي
 لكن ليس لهما ان يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا بد حقه
 فيها بالتوى وعود الى ذمته في مثلها كذا في الزباني ومنه يعلم ما في العيني من الخلل (تقنة) شرك
 من باب تعيب قال في المصالح شركة في الاثر شركهم من باب تعيب شركه وشركه وزان كلم وكله فبغ الاول
 وكسر الثاني اذا صرحت بشركه انتهى وقوله فبغ الاول الخ اي فبغ الشين من الماضي وكسر همن
 المصدر (قوله يسع من المطلوب كقاسم زبيب الخ) او جب الغريم قدر الدين وهو يرضه عن دينه
 زباني (قوله فحده ربع الدين) معني ان شالاه صار قابضا حقه بالمقاصة ولا ضرر ودية عليه لان معنى
 البيع على المما كة بخلاف الصلح لان مداه على الانماض والمخططة فلوا انما دفع ربع الدين لتضرر
 لا يقال قسمة الدين قبل انقص لانه ورفص كصف تصور بالمقاصة فيه لا نقول قسمة الدين قبل
 القبض يجوز ضمنا وانما لا يجوز قصدا وهما وقت القسمة في ضمن حصة التبرام حصة المعاصاة ولشريك
 ان لا يسع القاضي في الجميع ويرجع على المدين لان القاضي قبض حقه الا ان له حق المشاركة
 ولو كان المطلوب على أحدهما قبل وجوب دينها عليه حتى صادرت قصاصه فلا ضمان عليه لانه
 أحد الدين قضاء اوله الاقتصار والاضمان انما يبى بالانقضاء او كذا المشاركة لا تعيب بالقضاء وانما

(نفسه) في الدين المشترك وهو
 ما حصل بسبب عقد كالواحد اعدا
 مشتركة صفقة واحدة أو استلزمة
 انسان او كان الدين ميراثا بين الورثة
 فان كان (من بينهما) مباحا لهما
 باقرار او سكوت او انكسار (من
 نصيبه على فوريته شركة) الاثر ان
 يتبع (وطلب المدعيون بنصفه
 أو يأخذ نصف التوب من شركه)
 الا ان بعض ربيع الدين) فحينئذ
 لا يأخذ نصفه (ولو قبض) احد
 الشريكين (نصيبه شركة) الشريك
 الاثر (فيه ورجع الباقي على الغريم)
 فلوا اذا أحدهما ان يأخذ حصة
 فلا يكون لشريكه حصة فيما قبض
 قال في النوازل يسع من المطلوب كفا
 من زبيب قبل رجوعه من الدين
 ويسلم الزبيب له ثم يري الغريم
 عن حصة دينه وطلبه بنظر الزبيب
 ويأخذ حصة فلاحق لشريكه في ذلك
 (ولو اشترى) أحدهما (بنصيبه
 شيئا) ربع الدين

تجب بالاقضاء ولو ابرأ أحدهما عن نصبه لا يمتنع ولو غصب أحدهما من المدين عينا واشترى منه
شرا فاعادها فملك عنده فهو قرض والاستقرار بنصبه قرض لا التزوج به لعدم إمكان التنازل فيه
كما يجنبه على نفس المدين وكلاهما بخلاف التزوج على دراهم مطلقة فإنه بالاجماع لوقوع التنازل
زيلي (قوله ويطل صلح أحدرى السلم) فيه أن تعبر بالظن بخلافه في الضرر والتوزيع من قوله
صلح أحدرى السلم عن نصبه على ما دفعه فان أحاز لا أثره فاعلم ما كان ردده وسأقي في كلام
الشارح أن الصلح بغير التوقف حيث قال فالحاصل أنه يتوقف هذا الصلح على أن أراد البايل ما قبل
النسبة فصدق بالوقوف حيث ذكر أن يقال معنى الصلح على ما دفعه هو أن يأخذ رأس ماله ويغيب
عقد الشركة وسواء صلح أحازا أو هو فسحق في الحقيقة عزي زاده بشرط أن يكون الصلح على رأس المال
لأنه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع ما فيه من الاستبدال بالسلم فيه زيلي (قوله لم يجز عندهما) إلا
إذا كانا شركاء في مفاوضة فانه يجوز مطلقا عن الجهر (قوله وعند أبي يوسف يجوز) لأنه دين مشترك
فإذا صلح أحدهما على حصة جاز كما في سائر الدين عني ولهما أنه لو ما زاما أن يجوز في نصبه خاصة
أوفي النصف من النصيب فعلى الأول يلزم قسمة الدين قبل القرض لأن خصوصية نصبه لا تظهر إلا
بالتبعية ولا تمييز إلا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وإن كان الثاني فليد من إجارة لا أثر له فصح على شريكه
عنه أنه يفتقر إلى رضاه ودرر واعلم أن الخلاف ثابت بينهم على الصلح سواء سلط رأس المال أو لا وقيل
أن لا يفتقر رأس المال جاز عندهما أي بشاير تبليغ عن التدين (قوله عن تركه عرض الخ) يجوز أن
يقرأ بأضافة عرض إلى ما قبله ويقطعها على أن يكون قوله عرض أو عقار بدلا من التركة والعقار
بالفتح الأرض والضياع والنخل ومنه قوله ما للدار والعقار ويقال أن بضافي السب عقار حسن أي
محتاج وأداة العرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدينير فانما عر قال أبو عبد الله العرض
الامتعة التي لا بد منها كليل ولا وزن ولا تكون ميوتا ولا عقارا تقول اشترت المتاع عرض أي متاع
مثل شئنا عن الصالح (قوله مع الصلح) لعدم الإلزام باختلاف الجنس ويقسم الباقي بينهم على سهامهم
الخارجة قبل الخارج إلا أن يجعل هذا الخارج كأن لم يكن بينه امرأة وفات وأخ شقيق أصلها إمامة
واحد للمرأة وأربعة للبنات والباقي للأخ فإذا أخرجت المرأة قسم الباقي على سبعة ولو علفت كأن لم تكن
قسم نصفين هوى عن الشيخ حماد الدين واعلم أنه إذا أخرجوا واحدًا فحصة تقسم بين البقية على السواء
إن كان مأطوب من المأطوب غير المراث وإن كان مأطوب فهو له قدر ميراثهم وقسدهما انحصاف ما يكون
عن انكار ما إذا كان عرض أو فاقوه فيهم على السواء مطلقا ولا بشرط أن تكون أعيان التركة معلومة
كما في الجهر لعدم الحاجة إلى التسليم كن أقر بخصب شئ فباعه له القرضى لو كانت في يد المصالح أو بعضها
لم يلزم ما يعلم جبيع ما في يده للصالح إلى التسليم (قوله مع قل أو كثر) لأنه معاوضة لا إبراء إذا أبراء
عن الأعيان باطل كذا قيل وأقول ما قيل من أن الإبراء عن الأعيان باطل قدم في الجهر بما إذا كان على
وجه الانشاق كان على وجه الانصار كقوله هو يرى من مالي قلته فهو صحيح متناول للدين والدين
فترجع الدعوى وكذا إذا قل لا ملك لي في هذه العين ذكر في المبسوط والمطبع فعلم أن قوله لا استحق
قله حفاظا لتمام الاستحقاق لا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحق وقيل الإبراء عينا كان أو ديناً قال
في المبسوط ويدخل في قوله لا حق قل قبل فلان كل عين أو دين وكل كفاية أو جنابة أو إجارة أو حد فأن
ادعى الطالب بعد ذلك مقام تقبل يثبت عليه حتى يشهد أنه كان بعد الإبراء بالخ والعلم أن قوله لا حق لي
قله ونحوه ليس من قبيل الإبراء العام خلا لما هو في الجهر ويرى عليه في الدر المختار ولذا رأيت
بعضا شيخنا عند قول التوزيع ورش من مسائل شتى قيل كتاب الصلح صلح أحد الورثة وأبرأه أبا عامرا
وقال لم يبق لي حق من تركه أي عند الوصي ثم ظهر في يد وصيه من التركة شئ لم يكن وقت الصلح وحققه
تسمع دعوى حصته منه على الأصح ولأننا قد قلنا محمل قوله لم يبق لي حق أي ما بقية تملك أن الإبراء

ويصل صلح أحدرى السلم من
نصبه على ما دفع أي دخلان
الحال في رجل في طعام ثم صلح
أحدهما بنصيبه على رأس المال
أحدهما عندهما وعند أبي يوسف
يجوز فالحاصل أنه يتوقف هذا الصلح
بمؤثره الحار صاحبه فان رده
ضدهما على الحار صاحبه السلم فيه
بطل أصلا ويكون الطعام مشتركهما
بينهما وإن أجاز فاعلم ما كان ردده
صالحا فيكون نصف رأس المال
بينهما ونصف الصلح ما ترك على من باشر
بها وعند الصلح ما ترك على من باشر
وله نصف رأس المال وشريكه في الطلب
شركة فيما مضى ثم يتبعان المأطوب
تدفع أعلام السلم فيه وأن ينصف
له ما مضى ويتبع السلم إليه
المسلم فيه ألا فاقوى ما على المسلم إليه
فيرجع على التركة الصالح ثم
المسلم في اختيار ما دفعه ربع السلم
ما مضى وإن شاء دفعه إليه ربع السلم
فيه (وإن أخرجت الورثة أحداهم
عن تركه (عنه) أو العكس صح)
أو عن ذهب بقية أو العكس صح)
الصلح (قل) الصلح عليه (أو كثر)

عن الايمان باطل وحديثنا لوجه عدم صحة البراءة بالخلافه ليس هذان من قبيل البراءة العامة وانما هو
 اشتباه حصل لصاحب الاشياء وتعه فيه في شرح التنوير لان قوله لم يبق في حق الخلق اقرار بمجرد انتهى
 واعلان الجواب بما ذكره في الاشياء وتعه في التنوير من ان الوارث تجمع دعواه بعد الاقرار العام من لوجه
 احدها ما ذكره الشيخ حسن في الرسالة وجرى عليه الجهوى في حاشية الاشياء من انه اشبه عليه الاقرار
 الجرد فنته من قبيل البراءة العامة وساق مسائل آخرتها مستثناة من البراءة العامة ثانيا انه على فرض
 تسليم الاستثناء انما سمعت دعوى الوارث بعد الاقرار العام بمجهله معرفة ما لو اذله في التفصيل والقرار
 بخلافه اذا كان مثل هذا الاشياء سمعت دعوى الوارث بعد الاقرار العام لم يبق في حاشية الاشياء
 حاشية الاشياء ايضا عن الطر موسى ثالثا انما سمعت دعوى الوارث بعد الاقرار العام لعدم صحة البراءة
 لان الاقرار عن الاعيان باطل كما في الدر عن ابن النخبة باني ان يقال مقتضى الجواب الاول ان الدعوى
 بعد الاقرار الجرد ترفع مع خلاف الاقرار العام وهو مخالف لما في الرسالة عن الفواكه البدوية لابن القرس
 حيث سوى بينهما في عدم سماح الدعوى ونهه ابراهيم علقا واقر انه لا يسبق عليه شيئا فظهر بعد
 ذلك ان المقر له كان مشغولاً بالذمة بشئ من متروك في المقر له علم المقر بذلك ولا يوجب اياه الا بعد الاقرار
 والبراءة لا يجوز ان يكون لها طالع بذلك وعلى الاقرار والبراءة ولا يحد المقر انتهى (قوله فلا يستبر
 التساوى) وفيه الاثر وهو ان غاشر اربعة عدل ارجح من موقف صاحبها وربع غنا على ثمانين
 ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفا بخبر من المجاهد وروى ان ذلك كان نصف حقه في بلى وغاشر
 بنتا اصبح بن عمر والكلبي التي مطلقا عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة ومات وهي في العدة فتورثا عقار
 وكانت تسمع ثلاث نسوة اربعة فاصحابها ربع غنا على ثمانين ألفا في رواية هي دراهم وفي رواية
 هي دنانير شيخان كمال باشا وقاشر بضم المنة القوقية وكسر الصاد المجهدة قدم بها المدينة فولدت
 ابنة في سرته الى دومة الجندل في ثمان سنين شيخان المواهب قال والذرية في سريته لسيد
 الزهر بن عوف ودومة بضم الدال وقضها مدينة يدناوين دعش ثمانين مائة واربعة مائة
 ثمانون مائة وعشرة مائة لا يسمي لانه كان يسمي له السلام واصبح هذان
 النضر من ادراك الجاهلية والاسلام ويجمع به عليه السلام اسلم على يد سيدنا عبد الرحمن بن عوف
 وقوله روى ان ذلك كان نصف حقه فاعل كون بدل الصلح ثمانين الفا وانما نصف حقه ما يكون جميع
 ماله الترويض الله عنه خمسة آلاف الف ومائة وعشرين الفا ويكون غنه ستمائة ألف واربعة
 الف مائة الف ثمانون الفا ونصف ربع الف ثمانون الفا (قوله وبتبر القرض في المجلس)
 لانه صرف غران الذي في يده بقية التركة ان كان حادنا بكني بذلك القرض لانه قض ضمان
 فيتوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع لا يضمن تصديق القرض لانه قض امانة فلا تسب عن
 قبض الصلح وهذا يشترط ان العلم به شرط لان قبض الجهول لا يمكن ان يلى وقوله وهذا يشترط ان
 العلم به أى بكل التركة فيقابل ما ذكره قبله من قوله ولا يشترط ان تكون اعيان التركة مضمونة لعدم
 الحاجة الى التسليم الى هذا أشار شيخنا وكرز بلى ان عدم اشتراط العلم باعيان التركة هو الصلح
 (قوله ما لم يكن المعلى اكثر) بفتح الطاء على صفة اسم المفعول والمراد بدل الصلح من زاده (قوله
 وانما تدعى في بقية التركة) لانه لما جمل على المعاوضة لتفرضه على الاراضن الايمان وجب
 اعتبار شرط المعاوضة فيه وذلك بما ذكرنا من بلى وانما اعتذر الجمل على البراءة لان الاقساط انما
 يستعمل في الدين لا في الاعيان شيخان التامة (قوله ولا يعلم قدر نصيبه الخ) الصحيح ان الثلث ان
 كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يعلم ان بدل الصلح اقل
 من حله او اكثر او مثله فسد بجر من تساوى فاشيخان (قوله فسد الصلح) وجه الفساد فيما اذا
 أعطوه قدر حقه او اقل كون العرض والاعراض وبعض الذهب أو الفضة حاصلا لم يلزم بل اعوض

فلا يثبت التساوى في القدر وبقية
 القبض في المجلس (وعن قدس
 وغيرهما باحد التقدين) اعطاه
 أحدهما (لا) اي لا يجوز مطلقا
 من خلع منه
 (ما لم يكن المعلى اكثر من نصيبه
 ما لم يكن المعلى يكون نصيبه
 اي من خمس التركة في بقية التركة
 عليه والزائدة نصيبه في بقية التركة
 وكان ما أعطوه اقل او مساويا
 لنصيبه او لا يعلم قدر نصيبه من
 الدرام فسد الصلح

فيكون ربا وكذا إذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الزيادة لان الفساد على تقدير كونه مساويا له أو اقل فكان
أرجح وأولى بالاعتبار زيلي بخلاف الصفة فانها من جانب واحد وهو ان كان المأخوذا كثر من نصيبه
فكانت العبرة بحجاب الفساد لكونه من وجهين (قوله ولا يدين التقاض الخ) لكونه صرفا زيلي
(قوله قال الحاكم) أي الشهيد زيلي (قوله وأما في حال المأخوذة الصلح جائز) بان انكر ولو اوجته ووجهه
المجوزان في حالة استكناز ما أخذه لا يصحون بدلا لاق حق الاخذ ولا في حق المانع هكذا ذكره
المرغيناني زيلي وقوله لا يكون بدلا يعني وانما هو قطع المنازعة واقتداء بمنه والمراد في البلدية
الشخصية فقولاه لا يكون بدلا أي محضا فلا ينافي كونه بدلا في زعمه لا اخذ باعتبار زعمه شيئا (قوله
وقبل انه باطل في الوجهين) القائل شيخ الاسلام ووجهه أنه يكون معاوضة في حق المدعي فيدخل
فيه معنى الزمان من الوجه الذي قلنا جوى عن الغاية واعلم أن تعديلا للصنف بقوله واحد التقدي
للاحتراز على ان كان بدل الصلح يتقدم أرفع صاحبه يجوز الصلح في الصور كلها قليلا كان بدل الصلح
أو كثيرا المانع العرض فلقد علم الزبا وأما في التقدي فلا تعارض الجنس الى خلاف الجنس ولكن بشرط
التقدم في المجلس لكونه صرفا بخلاف العرض حيث يجوز الصلح عليه وان لم يقبض زيلي (قوله
بطل الصلح مطلقا) لان فيه ثقلك الدين وهو نصيبهم غير من عليه الدين وهم الوثمة فيصل ثم تعدى
الى الكل لان الصفة واحدة والفرق عند الامام بين أولي حصة الدين وأوليين زيلي قال وبني
أن يجوز عندهما في غير الدين اذ بين حصته وأصل الخلاف فيما اجمع بين حر وجهه وأشادة كية
ومنه وبها صفة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن يظل في الكل عنده وعندهما ص
في الصد والدية انتهت ومنه يعلم ان ما ذكره الشارح من قوله في الدين والعين ليس تفسير القول
مطلقا كما يتوهم بل تفسير معاسبق من قول الزبلي سواء بين حصة الدين وأوليين وانما بطل ثقل
الدين من غير من عليه الدين ولو يعرض كما في الدرر لكونه وصفا لا يرد عليه قبض وأما من عليه الدين
فوجه الصفة انه لما انقسمت اوستقفا بطريق القساسة (قوله والعين) العين تم العرض والعقد
والشروط والماضرة شيئا من عزمي زاده (قوله وعندهما في العقد صياح) ليس على الخلاف فماسبق
عن الزبلي من أنه ينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذ ائنت حصته (قوله وقيل هو قول الكل)
فيه اشكال لان قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والصد والشاة الدية والتمتة حيث جوز العقد
في الصد والدية اذ بين ثمن كل منهما أن يجوز الصلح عندهما أضاف في غير الدين اذ ائنت حصته
الهمم لا أن يحمل هذا على ما اذا بين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح
والظاهر أنهم يرد نص في الصلح عنهما ولهذا ذكره الزبلي باقضي ينبغي قياسا على البيع وهكذا قول
الشارح قبل هذا قول أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنها لهذا اختلف
الشارح فيه (قوله مع الصلح) لانهما قاما او ثقلك الدين من هو عليه وهذه حيلة المجوز وأمرى
أن يهلوا قضاء نصيبه متبرعين قال في المسألة وفي الوجهين ضرر ببقية الوثمة والاوجه أن يقرضوا
المصالح مقدار نصيبه ويصالحوا عما وراء الدين ويديهم على امتنعة نصيبهم من الغرماء وليس عليهم
في هذه الصورة ضرر لانه وان خرج منهم قدر الدين لكن حصل لهم الدين بقائه فاتفق الضرر عنهم
لا ضرر التقديم فان الدين خیر من الدين وأوجهه أن يبيعوه هكذا من قرأ أو نحوه بقدر الدين ثم
يصلحهم على الغرماء أو يبيعهم ابتداء من غير شيء ليقضوه له ثم يأخذوه لانفسهم وأقول في قوله
وفي الوجهين ضرر ببقية الوثمة فخر اذا الوجه الاول لا ضرر فيه عنهم انما الضرر على الصلح الذي
أنعزوه على شرط أن يبرأ الغرماء من نصيبه في الدين فالوجه حذف بقية والاقتصار على قوله
وفي الوجهين ضرر بالورثة كما هو الواقع في خط المجوى فيصدق حيث ذهبنا ان كان الضرر على المصالح
بالنسبة لوجه الاول أو على بقية الوثمة بالنسبة لوجه الثاني (تمت) اختلفوا في حصة كل من

ولا يدين التقاض فيما يقابل نصيبه
من الذهب والفضة قال الحاكم
انما يطل الصلح على مثل نصيبه أو
اقل من مال الراعي في حال التصديق
وأما في حال التنازعة الصلح جائز وقيل
انه باطل في الوجهين (ولو في الزكاة
دين على الناس خارجا) أي اركان
في الزكاة دين على الناس نصيبهم
على ان يخرجوا المصالح من الدين
(الصلح يكون الدين لم يطل) الصلح
مطلقا في الدين والعين قيل هذا
قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
بقي العقد صياح (وان شرطوا)
وقيل هو قول الكل (ان يبرأ
أي الورثة في هذه المسألة) أي من نصيب المصالح
انقرضوا منه أي من نصيب المصالح
من الدين (صحيح) الصلح (ولو على
المستدين بماله) أي مستغرق جميع
الزكاة بان لا يبقى شيء بعد ادائه

تركة مجهولة اعيانها واولاد من فاعل مكمل او موزون والصحيح الصحة لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال
 ابن الكمال ان في التركة كسب بدل الصلح لمجزر والجار وان لم يدرفصل الاختلاف تنوير وشرحه
 (قوله بطل الصلح والقصة) لان الورثة لا يملكون التركة في هذه الحالة يعني الان يضمن الوارث
 الذين بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط ابراءه ما قبلت او يؤذوا دينه من مال آخر بغير
 (قوله لا ينبغي الخ) يعني الاولى ان لا يخلوا ذلك حتى يفتوا الذين بغير (قوله ولو فعلوا لا يجوز الصلح)
 ويرضون منها من الذين حتى لا يجرأوا الى نقض القصة بغير (قوله لا يجوز استفسانا ونحوه ما)
 موافق لما في السني وفيه المعاني التي يلي ونصه وان لم يكن مستقرا جازا احتسانا والقياس ان لا يجوز
 لان كل من يضمن اجرا التركة متفقون بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى من يضمنونه فصار كالمتفق
 فيجب من دعواه في ملك الورثة وجه الاستحسان ان الانسان لا يخلو من قليل دين فلو منع غير المتفق
 منه ملك الوارث أدى الى المخرج أولى ان لا يملكوا أصلاً وخ وافي الدار المختار موافق لما في الزايلي
 (تقصة) الموصى لم يملك من التركة كوارث فيما فاقه من مسئلة التفويض صالحوا حكمهم
 ثم ظهر للدين أو عين لم يعلمها هل يكون ذلك دخا في الصلح قولان أشهرهما الاول في البراءة ما
 الاصح ولا يسلط الصلح كل صلح به صلح فالتا في بطل تنوير وشرحه (خاتمة) ادعى مالا أو غيره
 فاشترى بصل ذلك من المذني يجوز الشراء ويقوم مقام المذني في الدماء فان هذا المطلوب ولا يثبت فيه
 أن يرجع والصلح عن دعوى باسدة يصح بالاطالة والعاسدة ما يمكن تصحيحه والصلح عن دعوى حق
 شرب أو شفعة أو وضع جثع وغيره يجوز على الاصح والاصل انه متى توجهت عين نحو شخص في أى
 حق كان فالتدني يجب بدراهم جاز بغير عن الجثي قال ولو قال المذني طبعه حلقة انما كان ذلك دفعها
 لنفسه المذني ودفع المذني عليه الدراهم ان كان دفعه له بحكم الشرط فهو باطل والدفع ان يسترد الخ وفيه
 تنبيه جرح النزول وقع بين امرأه وزوجها مشورة فتوسط المتوسطون بينهما الصلح فقال لا أصله
 حتى يعطى حسب درهم اصل لها ذلك لان ما عليه حقها من المهر وغيره انتهى قال المحمدي فقلان
 المقضى فلت هذه دعوى لا دليل عليها فذكره لا ينبغي لها وتطلب ذلك احوال فلو ما ذكره في مجموع
 التوازل من انه يملك لها الا حقه فمروص فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طلبت با بيق الصلح
 وحسنه لا يتوقف على الادعاء ان يكون لها عليه شيء اذ ليس هذا ما دعى عاصق التصريح به من ان
 الصلح يجوز ولو عن انكاره فذكره ان الزايلي التصريح به انه يملك للذي اتخذه انه في زعمه عن حقه او
 بدله وان كان المادعي عليه يزعم انه لا شيء عليه ومع هذا حل له الدفع ايضا فدفع للشر من نعه وحسنه
 فقوله لان لما عليه حقها المهر وغيره انما ذكره تنبيها لظن بها الا لا به شرطا لمجواز الصلح

(بطل الصلح والقصة) والبركان
 مستغرا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم
 يخطوا دينه ولو فعلوا لا يجوز الصلح
 وذكر الكرخي رحمه الله في القصة
 انها لا يجوز استفسانا ونحوه ما
 وافقه اهل سب المضاربة
 * (كتاب المضاربة)
 هي كالمصاحفة من حيث انها تنشئ
 وجود البذل من جانب واحد فهي
 مغايلة من ضرب في الارض اذا سار
 فيها وفي الشرع (هي شركة مال
 جانب) ارب المال (وعمل من جانب
 المضارب والمراد التركة في الربح

(كتاب المضاربة)

(قوله هي كالمصاحفة الخ) فيه امل لان الصلح اذا كان من مال بافرا يكون بيعا والبيع يقتضي وجود
 البائدين الجماعين جوي واجاب شيخنا به يعني في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في
 الوجود الصوري واعتباره يكون فاصرا على المصالح عليه ولا شك ان وجوده من جانب واحد كس مال
 المضاربة واما اعتبار الصلح عن مالي باقراره ما قبل النظر الى المعنى فكما ينبغي انه (قوله من ضرب في
 الارض الخ) ومعنى هذا انعقادها لان المضارب يسير في الارض غالبا طلبا للربح قال الله تعالى وآتون
 بضربون في الارض يتفقون من فضل الله زياي (قوله وعمل من جانب) بغير عمل عطا على الجورور
 من قوله عمل (قوله والمراد التركة في الربح) فلو شرنا الربح لاحتمال ان تكون مضاربة على
 ماسبي وقيل هي عقد على التركة في الربح بحال من احدهما وعمل من الآخر وهو معنى ما ذكره الشيخ

عنى (قوله والمضارب أمين) هذا بيان حكمه لانه قضه باذن مالك لاهل وجه البذل والوثيقة
عنى اخبر بقوله لاهل وجه البذل عن المقبوض على سبب الشر او بقوله والوثيقة عن المقبوض بحكم
الزمن كفى للرد وركتها الاصاب والقبول وسبب الكلام على الشروط (قوله قبل انصرف) قبله
لانه بعد التصرف يكون وكلا كما يذكّر المصنف (قوله وبالتصرف فيه وكيل) لانه يتصرف فيه له
بأمره حتى يرجع على المقتضى من العهدة على رب المال الدر (قوله فهو شرك في الرج) لانه حصل بالمال
والعمل (قوله حتى يستوجب الرج) كالا جارة الفاسدة مطلقا سواء يرجع او لا بزيادة على الشروط
كالا جارة العائنة ولا ضمان فيها كالحصة لانه أمين فلا يكون ضمانا در وقوله بلا زيادة على الشروط
هو مذهب أبى يوسف وعند محمد والثلاثة يجب الرجاء بالغام بلوغ واستيفاء الاشياء من زوم الرجاء
في المضاربة الفاسدة ما اذا أخذ الوصي مال اليتيم مضاربة فاسدة كشرط لنفسه عشرة دراهم فلاتي له
في مال اليتيم اذا حصل وروى عليه في التورير وقطاه زمان الوصي ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الرج
وكلام الراجح فيه انه لو رافقنا زبلي ببيان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة
عن اليتيم كايه (قوله فهو نائب ضمان) والرجح المضارب ولكنه غير يلب ضمانا فالتعسف في
(قوله وان اياز بعد ذلك) واصل بما قبله لانه لا يخلاف والباطل لا تعلقه الاجازة (قوله فالحيلة
الخ) فيه تأمل جوى قال ضمان وجهه ان الغرض من هذا الصورة من جانب المستقرض وهو رب المال
وليس في هذه الصورة مضارب يكون مالها مضروبا عليه بمكسبها السابق ضمانا لمصلحة القرض على
عقدتها انتهى (قوله ان يقرض المال الخ) ومن حيل التهمان ان يقرضه المال اذ درهماته بعد
شركة ضمان بالدرهم وبما أقرضه على ان يعمل او يرجع بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان مكسبا فالقرض
عليه در (قوله ويشهد عليه) فلو لم يشهد ذلك المال لمك على رب المال ويكون القول للمضارب
بيمينه على عدم القرض (قوله واشترط كل الرجح مستقرض) لانه لا يستحق الرجح كلكه الا اذا صار
المال ملكا له لان الرجح المالك كالمقرض فاشترط ان يكون جميع الرجح فمك جميع رأس
المال فلا يكون هذا الا بطريق القرض عنى (قوله مستقرض) أى طالب مضاربة لانه لم يطلب له
بدلا فكان متبرعا فذلك معنى المضاربة فكانت نص عليها عنى (قوله وانما صح المضاربة بما اقتضيه
الشركة) لانه عليه السلام عن رجح المخرجين والمضاربة بغير التقوى تؤدي اليه لانه امانة في يد
المضارب ورجازات قيمتها بعد العقد فاذا ما بعثت شركة في الرجح فحصل رجح المخرجين اذ المضارب يستحق
نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء يجب الخ في ضمانه لانها
لا تعين بالتعيين فما حصل له بذلك فهو رجح ما ضمن والمكيل والموزون عروض زبلي ومن الشروط
كونه عينا لا دنانا للمضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه امانة فالحال من الدين فلو قال العمل بالدين
الذى في ذلك مضاربة بالنصف لم يرد وكون الرجح للعامل ولا تترك بالدين في قول أبى حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد الرجح للدين وبما المضارب من الدين عزى زاده عن الحنابلة ووجه الجواز فيها
اذا كان الدين على غير المضارب لانه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه بصرفه تدور بخلاف
ما عليه من الدين اذا يصلح رأس المال لكونه مضروبا عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال امانة
عند المضارب جوى ومن الشروط كون رأس المال معلوما متعينا أو اشارة بكون العول في قدره وصفته
المضارب مع يمينه والبيعة للمالك ومن الشروط كون نصيب المضارب من الرجح معلوما عند العقد وقلو
شرطه من رأس المال او منه ومن الرجح فعدت رواهنا ما ذكر في الشروط كون رأس المال مسلما الى
المضارب وكون الرجح بينهما امانة مستغنى عنه لتصرح بما يصفه (قوله من الدراهم والدنانير)
وأما التفرع كان في موضع روج كالأشجار يجوز ولا فلا يجوز (قوله وعند محمد جها والفاوس الرجح)
فيه مخالفة لما في القهستاني عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبر رواهنا عن الشيخين انها صحيحة بالظن

(والمضارب أمين) بعد القبض قبل
التصرف (والتصرف فيه وكيل)
ولا يرجع أى اذا يرجع فهو (تبرك)
له في الرجح (والمضارب أمين) حتى
يستوجب الرجاء (والمخلاف) أى
اذا خالف المضارب رب المال فيما
قرضه له (فهو نائب ضمان)
وان اياز بعد ذلك حتى ان تسترى
ما نهي عنه فمما عود وتصرف ثم اياز
رب المال فانه لا يراز بزيادة خلافا
لما لا ولا راد رب المال ان يصحله
منه وما عاقل المضارب وشهده عليه
المالك من المضارب وشهدها بالدين
شهودا ثم يأنس منه مضارب بالدين
ثم يدفع الى المستقرض يستعين به
في العمل حتى لو ملك في يده ذلك
كالقرض عليه واذا رجح وكذا
فان يدينهما على ما شرط عليه
في الأصل (والمضارب أمين) وانما
أى للمضارب (مستقرض) وانما
أى كل رجح (رب المال مستقرض) وانما
تصح المضاربة (بما صحه عند
من الدراهم والدنانير) وانما
محمد جها والفاوس الرجح ولو دفع
اليه عرف وقال له به

وعند محمد لا يصح وعليه القوي اهـ قوله والعمل مضاربة في غنم الخ يختلف ما اذا دفع اليه العرض على ان تكون قيمته رأس المال حيث لا يصح لانه يؤدي الى بيع مال من ضمن لاحتمال ازدياد القيمة كسابقه ولو قال اشترى عبدا بثمن ثم بعه وشارب بشفه فصل جاز قوله لافاضل أومتنوع واستضع عمل بما في ذلك مضاربة بالنصف من المبتى (قوله فباع بدهام أولنا بغير تصرف ميم) وقال الشافعي لا يجوز لان فيه اضافة عقد المضاربة الى ما بعد البيع وقضى الفن ولنا انه وكله ببيع العرض ولو اذ هو كسبه بنفسه ثم عقدا المضاربة على الفن المقصود وهو كالمقصود في بده فوجب القول بجواز كما ان قال له ببع هذا العبد واشتر بشفه هذا العبد لان المضاربة ليس فيها الا توكيل واجازة وكل ذلك قابل للاضافة على الاقرار فكذا عند الاجتماع زبلي (قوله قصد) لان اشتراط ذلك من اجل منع الشركة بينه مالا نه رجلا ببيع الا هذا القدر عيني (قوله فلا اجر له) لانه لم يرض بالعمل بما ولا سبل الى المشروط للفساد والرجوع الى المال لانه غامض ملكه حوى (قوله لا يماوز عن المشروط) لانه هذا ظاهر اذا كان المعنى معلوما وهو ما يجوز له لا يقال بغيره بالضرورة الزائدة لانه لم يرض بالامع نصف الميم وهو معدوم فالمعنى غير معلوم فيجب ابرائيل بالعام المبلغ وقيد بباب هذا العبد لاسكان فاسدا كان ماسعى فيه عطلوا فطعن النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه اجتمعت في اجازة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجازة في صورة مضاربة حوى من المقدسي قلت ما يحسنه المقدسي صرح به القهستاني معني بالفتولن ونصه بعد ان حكى الخلاف عن صاحبين في ان ابرائيل هل يجب بالاشا مالمبلغ او لا يماوز به المشروط قال والخلاف فيما اثاره بيم والاشا مالمبلغ لان لا يمكن تقديره الخ وحينئذ لا حاجة الى تكلف الجواب والاشا مالمبلغ في كلام القهستاني ماسيا في الشارح من قوله وعن أي يوسف ان لم يرض فلا أجر له لانه ذكره بلفظ عن فلا يشاق كون المذهب عنده استحقاق الاجر بالعام المبلغ في ان يقال ظاهر كلام المقدسي ان المعنى للمضاربة بيم اذا كان جزءا شافيا كالنصف يقال له معلوم وهو عقد المضاربة في المعنى حيث قال فان كان المعنى معلوما لا يرد عليه وان كان مجهولا كدابة أو ثوب يجب بالعام المبلغ وان كان معلوما من وجه دون وجه كالخمر التاسع مثل النصف والربع فعند محمد يجب بالعام المبلغ لانه مجهول اذ يكثر بكثر فما يحصل ويقتصر بشفه وعند هذا لا يرد على المعنى لانه معلوم من جهة ما يحصل بجهله اهـ (قوله لا يماوز الاجر القدر المشروط) وهو المختار فيضاعن القهستاني (قوله ولم يرض في رواية الاصل) لان اجرا لا يجزى بشفه بتسليم المنافع او العمل وقد وجد زبلي (قوله وعن أي يوسف انه اذا لم يرض فلا اجر له) وهو الصحيح لانه لا يرد الفاسدة على العينة فيضاعن ابن العزلى الهداية ولا ضمان في المضاربة الفاسدة كالعينة لانه أمين فلا يكون ضمانا وروى قال الطحاوي انه لا يضمن عنده خلافا لما قال القهستاني والاصح انه لا يضمن عند الكل كما في العبادي ولوا دعي المضارب فسادها فالقول لرب المال وبكفه فالمضارب والاصل ان القول للمعنى الصفة في العقود الا اذا قل رب المال شرطت ذلك ثالثا بيم الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لا يشتر زيادة يدعيها لغيره ثانيا وما في الاشياء فيه اشتباه تور وشرحه (قوله وكل شرطه بوجوب الجهالة في ارض) او قطع الشركة بقصده وما لا فلاز يلى وغيره قال الا كل شرط العمل على رب المال بقصدها وليس بواجب منهما قسما بطر والجواب ان الفساد اربعا بما يشمل عدم وجود المضاربة ان شرط العمل على رب المال يخرج العقد عن المضاربة اذ حقيقة المضاربة ان يكون العمل فيها من طرف المضارب فكان هذا من قبل سلب الشيء عن عدمه ولا يجوز ان يقول زيد للمعنى ليس بصريح حوى من المقدسي (قوله أى عقدا المضاربة) اشار به الى الجواب عما عساه يقال كان الظاهر ثانيا الضمير لتأنيث المرحع (قوله فيضاعن على المضارب الخ) بضم زيه عما قال محمد فحين دفع الفاضل مضاربة على ان يرض بينهما نصفين وعلى ان يدفع اليه رب المال ارضه بزرعه مائة أو لى ان

وعمل مضاربة في غنم فباع بدهام
او بغيره يتصرف مع (او يكون
الرجع بينهما ماسيا فان شرط
لا حدهما اربعة عشر) من الرج
على ما شرطت عند المضاربة
اخره (او لا يماوز) الاجر من
الفسد (الشرط) عند أي يوسف
وعند محمد يماوز وبلغت العينة
وجيب الاجر في المضاربة الصالحة
وان لم يرض في رواية الاصل وعن أي
يوسف انه اذا لم يرض فلا اجر له
ويشترطه القهستاني في ارض
(وكل شرطه بوجوب الجهالة في ارض
بفسده) أي عقدا المضاربة بفسده
ان يشترط على المضارب ان يسكن به
المال حاربا وأرضه مائة او لى
نصف الميم عوضا عن عمله واجزة
للاضرار بفسده اهل بجهله فلم
يصح

يسكنه دار ستة فالشرط باطل والمضاربة جائز لانه الحق بها شرطا لا تشبهه ولم يفسد حاله لانه لا يوجب
جهالة التصديق من الرجوع ولا قطع الشركة فيه وهذا هو معنى ما سياتي من قوله والا لاي وان لم يوجب
الشرط الرجوع فحينئذ قوله وكذلك لو رد في الرجوع (الخ) كالقول انك تصف ارجع او ثلثه او بضعه يعني ذكر مجموع
الثلاثة يبارق الترديد لا قضاء الترديد بهما الترديد ورجوعه زياده (قوله كثر ما الوضعية) أي
الخمر ان لا تنجزها لك من المال فلا يجوز ان يلزم غريب المال وانما لا يفسد حاله لانه لا يوجب جهالة شرطا زائدا
لا يوجب جهالة ولا قطع الشركة (قوله ويدفع المال الخ) عطف على ويكون ارجع بينهما أي من شرط
حصه المضاربة ان يدفع المال الى المضارب ليتمكن من الاسترباح ولا ينفك معنى الاجارة والمال محل
فبيع بسلعة ليجل مختلف الشركة لا تعاد على العمل منهما وسواء عقدها مالك او غيره كولي صغير
وحكمه كذا يدفع أحد الثمن يمكن شرطه على الآخر ولو بشرطه على عاقده غير مالك فان لم يكن أهلا
للمضاربة فيه فقد كما دون دفع شرطه على نفسه او موله ولا بد عليه ولو مدونه من عند أي حنفية
ولو دفعه مكاتب بشرطه على موله مع مطلقا جوى وقوله وكذا لو دفع أحد الثمن يمكن الخ أي دفع المال
مضاربة بشرطه ان يعمل بشرطه مع المضارب لان الشريك فيه ملكا ففتح يدين نتيجة الى المضارب
كأنه اذ يطي واعلم ان عدم الجواز مقيد بعلل اذا كان المال من شركتهما كما يشير اليه تحليل الزبيلي بقوله
لان الشريك فيه ملكا وكذا لا يفي جازد كافي البحر (قوله ويبيع بقصد ونية) اذا كانت المضاربة
محصنة مطلقا بان دفع اليه مضاربة بالثمن مثلا ولم يرد عليه لان المطلق يقتضي ان انواع كلها فانه ان
يفضل ما هو معتاد بين القصار يلبى واحترز بها لعدم العمل بعهد كالمبيع الى عشرين سنة كافي الدرر
وفي الدرر على المبيع ولو ناسدا ولم يرد به جواز مضاربة المبيع الفاسد بل أشار به الى انه مالم يفسد فاسدا
لا يكون مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج من ان يكون المال في يده امانة (قوله ويصرف) ارجع او جاز
في الزايات الفاضلة عن الامام كافي الخاتبة وفي الظهيرة له السفر بحال المضاربة مطلقا على الاصح
الا ان ينهاء نصا جوى (قوله ومن أبي يوسف الخ) خلاف الظاهر وكذا ما سياتي من التفصيل بخلاف
الظاهر أيضا قال في الصبر ويصرف ارجع او يدفع اليه في يده على الظاهر انتهى والكلام في المضاربة
المعلقة التي لا تقيد بمكان أو زمان أو نوع (قوله ويبيع) أي يدفع مال بضاعة ولو لم يملك ولا يتطلى به
المضارب فهو قول العيني ويكون ارجع للعامل صوابه ولا يكون او يجعل العامل على المضارب الذي
وجده منه الا بضاعة وان لم يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد ارجع الذي يكون للمضارب
في كلام الشيخ شاهين دون رب المال اذا دفع اليه المال بضاعة أصل ارجع بل ما يخصه منه فتنه (قوله
ويبيع) المال وكذلك ان يرهن ويرهن ويشتا ويشتا ويشتا بالثمن مطلقا على الايسر ولا اعتبار لكل
ذلك من مبيع المضارب (قوله وعن أبي يوسف الخ) انهم باب الاكتساب اذ يستفده المهر ويقتطع
التفقه من مال المضاربة ولما له ليس من التجارة والعقد لا يشترط الا التوصل بالثمن فالتجارة فلا يملكه
وان كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على خضعة التجهة (قوله يزوج الامه) وكذلك المأذون عبدا
كان او صيدا على هذا الاتفاق وكذا الشريك شركة عنان واما الاب والوصي فليمكان تزويج أمة
المهر بالانصاف وكذا أحد المغاضين له ذلك اتفاقا كذا في الهداية من كتاب المكاتب وما في الهداية
من كتاب المأذون من ان الاب والوصي على هذا الخلاف رده الاتفاق فليجمع (قوله ولا يضارب) لان
التي لا يتضمن مثله الا التصديق عليه أو التوفيق المطلق اليه كالوصي لا يملك الا اذا قال له اعمل
برأيت فله ان يملك غير مولا على ان يقول الثاني اعمل برأيت فليكن له ان يملك قبل ما ذكر في احداهما
رواية في الأخرى وقيل فرق بينهما وهو الظاهر كافي المخط بخلاف المستعير والمكاتب فانهما على كل
الاطوار والكتابة انهما يشتركان في المملوكة وكذا ما في التعرف بناية والمضارب يعمل بطريق النجاسة
والمستعير ملك المنفعة والمكاتب صارت له يد جوى وكذا الاذن للعبد يتفني مثله كالكتابة لانه

وكذلك لو رد في الرجوع
مقتضا المضاربة (والا) أي وان لم يوجب
الشرط جهالة الرجوع (لا) يفسد
العقد (و) لكن (يحل الشرط كثر ما
الوضعية) أي الخمر ان لا يوجب
المضارب (ويبيع المضارب) بتد
ونية (ويصرف المضارب) بالثمن
المضارب (احد السبع والنه
ويصرف) المضارب مطلقا ومن أبي
يوسف انه ليس له ان يباشر ماله
وعنه عن أبي حنيفة رجوعه ان دفع
المال اليه في مصر ومعه وان دفع
المال اليه في غير مصر فله ان يباشره
المال اليه في غير مصر فله ان يباشره
الى يده (ويبيع) أي يبيع
بضاعة للتجارة (ويزوج الامه) عبدا
المضارب من مال المضاربة (عبدا
واما) وعن أبي يوسف رجوعه الله
انه يزوج الامه (ولا يضارب)
المضارب (الامان) من رب المال
اعمل (برأيت)

يتصرف بحكم المالكية اذ هو فاكح الحجر زبلي بخلاف الاستقراض والاستدانة حيث لا يلزمهما وان
 قيل له اعمل برأيت لانهم المالكين من منع التصاريح فلا بد لخلاف في اشهر ما لم ينص عليها بتورث وشرحه
 وكذا ليس له الشركة ولا خلط مال المضاربة معه احوال غير ما لا ان يقول له اعمل برأيت بحمل ان الشركة
 واخط من منع التصاريح فلا بد لخلاف تحت قوله اعمل برأيت (قوله ولا يتسلخ) شروط في المضاربة
 الخاصة (قوله عما عينت من بلناح) لان المضاربة تقبل التقييد لغيره ولو بعد العقد لم يصح المال
 عروضا لا منه حثذ لا عليك عز له فلا عليك تخصيصه كالمسي • قلنا بالمفيد لان غير المفيد لا يستمر املا
 كتهبه عن بيع المحال واما المفيد في الجملة كعقود من مصر فان مخرج انتهى صح والادور وقوله كتهبه
 عن بيع المحال يعني عند عدم اختلاف السعر كافي في شرح العيني (قوله فاشترى) ليس الشرط
 في تحقق القسب كاستفاد من كلام الزبلي ونصه ولوعين له بلدا وانوجه الى غير البلد ودفعه بضاعة
 له من يخرجه ضمن لانه بالخلافه ما يغايبه لا بما لا يخرج بثلث المضاربة وتقرر ذلك بالشرع والقدر
 من مال الغير فكان ما اشتراه كن اشترى شيئا ونقدنا من من القسوب انتهى (قوله حتى ردناح)
 فلو هلك قبل ردناح الى البلد كان ضامنا لانه لا يعود الى الوفاق الا بعد ردناح الى البلد حتى يردناح
 كذا بعضنا شيئا (قوله برئ من الضمان) كالودع اذا خالف في الودعة ثم رجع الى الوفاق عني وكذا
 لو عاقد البعض اعتبار العزم الكل ردناح قبل اذ ازال العقد بالتعدي اصبحت الى تحديده قلنا في رواية
 الجاسع الصغير لم يزل لان الخلاف انما يتحقق بالشرع والفرض خلافه من قال رجعت المضاربة بنائه
 على مشاركة الزوال وفي رواية بالمسوط والماسوف قال في الهداية والصحيح انه بالشرع انما يقرر الضمان
 زوالا احتمال اارد الى المصير الذي عنه جوى فعل رواية بالمسوط لا اشكال لان زوال المضاربة
 بالانحلال يتوقف على الشراء (قوله لا يصح التقييد) لان للمصر الواحد قسما متفاوتا جوائبه الا ان صرح
 بالنهي لاحتمال الاقادة لوجود الاختلاف حقيقة وكذا حكمنا في المودع لو شرط عليه المخطف بجملة ليس له
 ان يحفظ في ان يرى بخلاف اختلاف السعر لو قدمه فزاد له الى غير يقين كن وكل شخص ما يبيع عبد
 بالثمن درهم ونهاه عن البيع باز يادفعه باعنا فانه يجوز لما قلنا جوى وعني (قوله هل ان اشترى
 بها الطعام) كان الظاهر ان كبر الضمير لم يرد على المال (قوله هل ان اشترى من اهل الكوفة الخ)
 كذا قال غنم هذا المال عمل به في الكوفة لانه تفسير له اوقال فاجل به في الكوفة لان الغاء لا يصل
 اوقال غنم هذا المصنف في الكوفة لان الباع لا يلصاق اوقال غنم مضاربة بالنصف في الكوفة لان
 في الطرف وانما يكون نظرا فاننا حصل الفعل فيه اوقال على ان عمل بالكوفة لان على الشرط في تقييده
 بخلاف ما اوقال غنم هذا المال واهل به في الكوفة حيث كان لمان عمل فيها وفي غير هالان والواو للعطف
 فيصير بمنزلة المصور فزبلي (قوله جاز) لان المصنوع من هذا الكلام التقييد بان كان او النوع حتى
 لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من اهلها ومن غير اهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير
 الصنف في الثاني ويشتري ويبيع من الصبارة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد
 التقييد بأهل الكوفة والصبارة لان كل واحد منهما جامع كبر لا يمكن احصاؤه فزبلي (قوله ولم يشتر
 من يفتق) حلقا سوا من ظهر ربح ام لا يبدل جعل الخارج قول المصنف ان ظهر ربح في قدي شرع من
 يفتق على المضارب (قوله بقرابة) لكونه مخالفا للتصور بخلاف الوكيل حيث يجوز له ان يشتري من
 يعق على الموكل لان التوكيل مطلق فيعبر على الخلقة وهما مقيدان بكن التصاريح حتى لو وجد
 في الوكالة ايضا ما يدل على التقييد بان قال اشترى عبدا ابيعه او جارية اوطها كان الحكم كذلك
 ولو اشترى من يعق على ربه المال صار مشتربا لنفسه ومن لانه يتقدم ان من مال المضاربة وعند
 ما قلنا كان طالما مورا ضمن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضاها انما من عندنا مطلقا سواء كان مالنا
 مورا ولا (قوله او يمين) بان قال ان ملكته فهو حر (قوله ان ظهر ربح) لانه يعق نصيبه ويشد

والمزاج (اي اصابوا المضارب بها)
 منه من بلد وكذا ليس له ان يدفعه
 بضاعة الى من يخرجه من تلك
 البلد فان خرج المضارب الى غير
 ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك
 له وله ربحه عليه موضيته وان لم
 يشتر حتى رده الى البلد الذي منه
 ربح من الضمان وانما يفيد بالبلد ولو
 قال له هل ان اشترى في السوق
 لا يصح التقييد به بل ان يعمل في
 غير السوق في المصير استقاما (و) لم يرد
 بان قال له خذ
 عما عينت (من سلة) بان قال له
 هذا المال مضاربة هل ان اشترى بها
 الطعام (ومعامل كافي الشركة)
 وقاينه (ومعامل كافي الشركة)
 أي لم يخرجه من الشركين في الشركة
 كما لا يتعدى شيئا منها والردان للمعامل
 التقييد في شيئا منها قال على ان
 معامل معين لانه لو قال على
 فاشترى من اهل الكوفة وتشتري في
 ان عمل في الصنف منهم فباع الكوفة
 الصبارة وتبيع منهم فباع الكوفة او
 من ربح ليس من اهل الكوفة (وله بشر)
 من غير الصبارة جاز (وله بشر)
 المضارب (من يفتق) بقرابة او يمين
 (على المالكين وطه) أي على المضارب
 (ان تظهر ربح)

بعبه نصيب المال أو يتق على الاختلاف الذي حتى وهذا أول من عطف الشارح قوله وبتق
نصبه على قول المصنف ضمن كالأختي كذا بخط شيخنا ووجه الأول بان يتق نصيب المضارب بخاص
بماذا ظهر من قولنا سب عطفه على قول المصنف وضمن لان الضمان لا ينص هذا المصنف بل من
الصورتين كذا كرهوا ولان الضمان في الصورتين هل يتق على واحد يتقن جميع عنه أو يفرق
بينهما والذي يظهر للفرقة بينهما ففي الوجه الأول ضمن جميع الثمن اذ ليس فيه نصيب لعدم ظهور
الرجوع بخلاف الوجه الثاني حيث يقطع عنه من غنمه بسب ما يخصه فما ظهر فيه من الرجوع هذا ما ظهر
كانتهم اغتاروا التيسير عليه لظهوره والمراد من ظهور الرجوع هناك ان تكون قيمة المبلغ المشتري أكثر
من رأس المال سواء كان في جملة المال المضارب من أو لم يكن حتى لو كان المال أضافتري به المضارب
مدين فيه كل واحد منهما ألفا فعتقه المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة إلى إحقاق المضارب
فانه يظهر في الجملة حتى لو اعتقه المضارب المال في هذه المدة ومع وضمن نصيب المضارب منها وهو
خمسها ثلثا مورا أو مرسرا كذا في الفتاوى الطهريه وان لم يظهر الرجوع المعنى المذكور جازنا أو لعدم
ملكه بمر (قوله متعلق بقوله أو عليه) لان عتق قريب رب المال أو من خلفه لا يتوقف على
ظهور الرجوع (قوله وضمن الخ) ولو اشترى الشريك من يتق على شريكه أو الأب والأوصى من يتق
على الصغير فذعل الماقد والمأذون اذا اشترى من يتق على الولي فانه يصح وبتق عليه ان لم يكن
مستقرا بالدين والألا وعندهما يتق بانه هل يدخل في ملك الأولى أم لا بمرجع زبلي (قوله
في الصورتين) يعني اذا اشترى من يتق على رب المال وان لم يظهر الرجوع أو اشترى من يتق عليه
هو بشرط ظهور الرجوع أو لم اعلم ان ما عطف عليه الشارح حيث جعل دونه وضمن متعلق بالصورتين الأولى من
عمل العيني لاقتضائه ان قول المصنف وضمن مرتبط بالصورة الثانية فيلزم عليه سكوت المصنف عن
بيان الضمان في الصورة الأولى وليس كذلك (قوله وبسبب نصيب المال عنده وبتق عندهما)
هذا بالنسبة للصورة الثانية والخلاف بين الامام وساحبه في نصيب رب المال فانه الامام يبعد
ولا يبتق وعندهما يتق أيضا كصعب المضارب يبتق على الاختلاف بينهم في تحري الأعتاق عنده
لا عندهما وأما المورث الأولى وهي ما اذا اشترى المضارب من يتق على رب المال ولم يظهر الرجوع فانه
لا يتق منه شي أصلا لا على المضارب ولا على رب المال من غير خلاف أما عدم العتق على رب المال فانه
يثبت له الملك فيه لان المضارب صار مشتر بالثمن والنصف وأما عدم العتق على المضارب فلعدم الترابه الا
ذا كان قريبه أيضا وقد ظهر الرجوع فعتق عليه حيث قدر ما يخصه من الرجوع الذي ظهر (قوله صح
ينشترى من يتق عليه) أي صح شرائه للمضاربة لانه اذا لم يشتريه على رأس المال لا يبتق عليه
اذ لا ملك للمضارب فيه عني وهذا اذا اشترى بمثل الثمن أما اذا اشترى بأقل من قيمته فليس له ان يشترى
من يتق عليه جوى واليه يشير قول الشارح فان اذا ت قيمته بعد الشراء ووجهه ظاهر لان ما زاد من
ثمنه إلى تمام الثمن يكون بمثابة ثمنه بقدر ما يخصه من الرجوع وبسبب نصيب رب المال أو يتق
بما على حسب اختلافهم فلا يمكن حينئذ من بيعه للمضاربة (قوله فان زادت قيمته الخ) فلو كانت
قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يبتق حظه سواء كان في جملة مال المضارب من أو لم يكن لانه اذا كانت
قيمته قدر رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يعمل مشغولا برأس المال حتى اذا كان رأس
المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يتق عليه وقيمته ألف أو أقل لا يتق عليه
كذا لو كان ثلثه أو لأد أو أكثر فقيمته كل واحد ألف أو أقل فاشترى من يتق منهم على كل واحد
شغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى تزيد قيمته كل عين على رأس المال على حدته
يرفعها الآخر زبلي (قوله ولم يضمن الخ) لانه انما يتق عند الملك لا يصح منه بل بسبب زادة
قيمته بلا اختيار قصار كالورع مع غيره بان اشترى ثمراتين زوجا ثم ماتت واحدة وهذا الزوج وأما

متعلق بقوله أو عليه (رضمن)
في الصورتين (ان نقل) ويشتق
عليه نصيبه وشبهه تصيب رب المال
منه ويشتق منه ما (معم) ان يشتري
رشي أو المال (فان) راد فيه
من يفتي عليه (فان) ظهور المرح متق
بعد الترام حتى الفاضل (رب
خطونه ورضمن) الفاضل (رب
المال) شيئا

عق نصيبا زوج ولا يضمن شيئا لاختباله الدم الصنع منه درر (تقته) شري نصفه بحال المضاربة
ولا فضل فيه ونصفه بحاله صحيح لان هذا النصف لا يرجع فيه فثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه
حكم الما اشترا لنفسه فلم يصرفنا غا زيل عن الكافي (قوله وسى الصداق في قيمة نصيبه رب المال
معه) لانهما حبستما لثمة عنده فيضنها كالمدا الموروث بين اثنين واحدهما ابره عنى (قوله فقها
الفاخر) فلو صارت قيمتها الف الف نصفه صارت أم ولو ضمن لثا لك العا بره لوموسرا ولو مصرا فلا حماية
عليها لان أم الولد لا تسى درر البحر (قوله فومئها المضارب) لوقال فومئها أى والحال لانه قدومئها
فيستد ادجئند كون الوفاء سابقا على الشراء لكان أولى بان يعمل على ان البايع زوجهامنه ثم باعها
منه وهي جلي عنه جلالا لمر على الصلاح بخلاف التصيير بالفانفاهه فيدسبق الشراء على الوفاء لكن
لا يقبذه هذه الدعوة لعدم المالك وهو شرط اذ كل واحد من المجاورة وللهامشغول برأس المال فلا يظهر
فيه ترجح التعريف ان مال المضاربة اذا صار اجناسا متلفة كل ما لا يربى على رأس المال لا يظهر الا يرج
عندنا خلافا لفرلان بعض مال المضارب ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب
في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التعريف فلا تفتد دعوته فاذا زادت قيمة الغلام وصارت
ألف وخمسة مائة ظهر له فيه ذلك المضارب عنه نصفان باءة نفذت دعوته السابقة فيه لوجود شرطها
وهو الملك بخلاف ما ذ استحق الولد ثم ظهرت الزادة حث لا تخلفا فاقه السابق لان الاعناق انشاء
فاذا بطل لعدم المالك لا ينفذ منه جردونه فأما الدعوة فاختار ف ذارد حق غيره فهو باق في حق نفسه
فاذا ملكك بعد ذلك نفذت دعونه فيه كذا أنا أقر بحر بعد لا غير مرداف راره فاداملك بعد ذلك صار ارا
ولو أعتق عبد العبر ثم ما كده لا يضمنه سابقه من قبله فانه نفذت دعونه صار الغلام اياه وعق بقدر نصيبه
منه وهو بره ولم ضمن المضارب حصه رب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والذهب فصارت
العتقات وجوب انك آخره اوجودا فيصاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف
الاخير أصله وضع النفقة على الرعية والقدح الاخير زيلى وبوضه مان الصكاني في باب العين
بالطلاق والعتاق رعية لا تنمل الا ما ضمن فأوقه رجل فيها ما زائد فخرقت كان الضمان كله عليه
انتهى يعنى لان الحكم يضاف الى الاخير وكذا معة الشرب تعلى بالقدح الاخير لانه الذى حصل به
الاسكارون ما فيه لكن العتوى على قول محمد ما ذكر كثيره فقيه حرام (قوله فادعاه المضارب الخ)
ولو اعى رب المال لانه ابنه لا المضارب فهو ابنه وبجارية أم ولد له ولو ضمن للمضارب شيئا من عقر وبيعة
بحر وهو ظاهر فبما انما لم يظهر يرجع في الامة وللهامشغول ان ادعاه رب المال فان ظهر له يرجع فيها ما فعل
رب المال ما يخص المضارب في العتق فبما لو كان ارجع ظهر في الامة وحدها فله ما يخصه في عقر
الامة ونجتها فقط ونظرا لارجع الولد وحده دون الامة ضمن رب المال ما يخص المضارب في قيمة الولد
فقط فتأمل فاني لم ارمس به على ذلك (قوله وسى الولد رب المال في الف و بره) وهو ما شان وجسود
لان الالف محقق له برأس المال ومائتان وجسود نصيبه مر ارجع فاذا قبض منه ألف درهم صار
مستوفيا لراس ماله ونظرا لان الام كاهار يرجع لفر اغها عن رأس المال فكانت بينهما نصفين ونفذها
دعوى المضاربة وصارت كلها ام وللهامشغول ويجب نصف قيمتها رب المال موسرا كان او سبعا لانه ضمان
التملك وهو لا يختص بالاعصار والسيار ولا يتوقف على التقدي بخلاف ضمان الاعناق فانه ضمان
الافساد فلا يحميه عليه بغير تعد ولا على مصر عنى (قوله او اعتره رب المال) لكونه قابلا للعتق فان
المستحق كالمكاتب عند انى حنفية عناية (قوله فيكون لرب المال الخيار) اى ان شاء المالك استضى
الغلام في الالف ومائتين وخمسين وان شاء اعتره درر (قوله فان قبض رب المال الالف من الغلام الخ)
وانما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى تصير الجارية أمة للمضارب لانها مشغولة برأس المال
فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها يرجعها فظهر فيها ملك للمضارب فصارت أم

(وسى) (العبد العتق في قيمة نصيب
رب المال) (مضى مع المضارب (الم)
انضمها مضاربة (بالنصف فاسترى
بها أمة فقها (الم) فومئها
المضارب (بولدت) (أمة) (ولدا
يسارى) (الولد) (الفادعاه) (المضارب
حال كونه (موسرا قبضت) بعد
الدعوة (قيمة الف و بره) وهو
الولد (رب المال في الف و بره) وهو
مضان وجسود (او اعتره) رب
المال فيكون لرب المال الخيار (ان
قبض) رب المال (الف من الغلام
لا يستحق وهو المال (ضمن الدعى)
اى مدعى البنوة (نصف قيمتها)
وانظر ان قوله موسرا ليس بقيد لازم
ذكره لانه لم يضمن في الولد مع انه
موسر فلا يضمن اذا كان مصرا
أولى

ولذلك فان قيل لم لا يحصل القبول من الولد من الرجوع ويترك بان يجعل الولد كله رجوعا وشغلة
برأس المال على حاقنا قلنا القبول من من جنس رأس ماله فكان أولى بحمله من رأس المال لان رأس
المال مقدم على الرجوع اذ لا يسلم نحاشي من الرجوع الا بعد سلامة رأس المال برأس المال زيل

لما قدم المفرد شرع في المركبة دور (قوله وهو حال من انساب واصف له) او خبر عنه وباب يترك
التنوين لاضافته الى المضارب على الاوّلين والى الجملة على الثالث ويجوز التنوين على الثالث ومرد على
تقدير الجملة ان الجمال لا يجرى من المضارب اليه الا اذا كان المضارب غير من المضارب له أو يجرى
او عام في الجمال وما هنا ليس كذلك (قوله لان المضارب بمنزلة النكحة) يشير الى القاد من ارامل
والظروف بعد المعارف احوال وبعد النكحات صلات وبعد انتمى بمحله والمعرف بالتحسية معرفة
لغتنا كنكرة بمعنى غاز في الجملة بعده العالي نظر التحريم فقط والوصف به نظرات كبر معني انتهى
(قوله لا يجرى بغير الدفع) لان الدفع ايداع وهو يملكه عني (قوله ما يجرى الثاني) انما يجرى بينه
منساربه وهو لا يملكه ايضه ان اذا كانت الثانية فاسدة كالمس كره الشارح فخره وان رجع
بل الثاني ابرئته على المضارب الاوّل ولا قول الرجوع المشروط (قوله وهو طاهر زوابع أي حقه) حتى
لو ضاع في يده قبل العمل لاضمان على احد وكذا لو نسب من الشئ الغنمان الى ان صاحب فقط
ولو استهلك الثاني المال او هبته كان الضمان عليه دون الاوّل وداعى الثاني خبر رب المال ان شاع
رب المال الاوّل ان رأس ماله وان شاع من الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ ربحه ولا يضمن ايضه لذلك
صككنا في المبدوء فان ضمن الاوّل صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكار على مشرط وان ضمن
الثاني رجع بجماعه على الاوّل وصحت بينهما وكان الرجوع بينهما واثباته في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله وهو زوابعه أي يوصف) وهو قول الثلاثة ايضا لا بدفع ماله الى غيره بل ان رجع في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله لا يضمن بالدفع حتى يرجع) لان العقد الجرد لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن العسولي بمجرد
بيع مال الغير ولا بالتأجيل لاجل التصرف لانه ايداع ولا بالتصرف لانه وكيل وانما يضمن من ثمانية الخلفه
وبهذه الاشياء لا يضر بخلافه الا ترى ان له ان يعمل كل واحد منهما على انفراد ليس اذ الرجوع اثبت
الشركة فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب الضمان كما اذا خطه بمال غيره في ربه طاهر ان رايه
ان الرجوع انما يحصل بالرجوع فقيام الرجوع مع ماله في ضرورة المال مضمونه دور (قوله حتى
لوهلاك المال قبل ظهور الرجوع) يخرج على رواية المحس وعلى طهر الرواية اذا هلك المال بعد العمل

وجب الضمان ولو لم يظهر الرجوع (قوله فاذا رجع ضمن الاول) كذا في القسوري ولم يتعرض لثاني
وقبل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند الرجوع حتى يضمنه عند مباحث على اختلاف في موضع الموضع وقيل
يقتصر بالمال في ضمن انفسه اثناءه قال في البداية بالاجماع وهو المشهور ووجه الفرق ان المضارب
الثاني قبضه لنفع نفسه بخلاف مودع الموضع فانه قبضه لمصلحة سبب المال فمات ضمن الاول صحت
المضاربة لانه ملكه الضمان من دفع الخلفه وان ضمن الثاني رجع على الاول وصحت المضاربة لان
اقرار الضمان على الاول وطبيعي الرجوع لثاني لانه يستحقه العمل ولا حجب فيه ولا يجب لاول لانه
يستحقه رأس المال وملكه فيه بتمت عقده الى ان يتعدى فلا يضمنه فكون عليه التصديق
عني وزيل وكذا لا يطالب الرجوع لاول ايضا لو ضمن كافي شرع انفع شرعية لاية (قوله هذا انما كانت
المضاربة محصة) اطلقها كالمدايه لاجل الاولى والثانية وعبارته بل هي هذا اذا كانت المضاربتان
محصيتين وعبارته الدرر كعبارة اشرار قال في الشريعة لانه انما لا يضمن الا اذا صحت الاولى

لما قدم المفرد شرع في المركبة دور (قوله وهو حال من انساب واصف له) او خبر عنه وباب يترك
التنوين لاضافته الى المضارب على الاوّلين والى الجملة على الثالث ويجوز التنوين على الثالث ومرد على
تقدير الجملة ان الجمال لا يجرى من المضارب اليه الا اذا كان المضارب غير من المضارب له أو يجرى
او عام في الجمال وما هنا ليس كذلك (قوله لان المضارب بمنزلة النكحة) يشير الى القاد من ارامل
والظروف بعد المعارف احوال وبعد النكحات صلات وبعد انتمى بمحله والمعرف بالتحسية معرفة
لغتنا كنكرة بمعنى غاز في الجملة بعده العالي نظر التحريم فقط والوصف به نظرات كبر معني انتهى
(قوله لا يجرى بغير الدفع) لان الدفع ايداع وهو يملكه عني (قوله ما يجرى الثاني) انما يجرى بينه
منساربه وهو لا يملكه ايضه ان اذا كانت الثانية فاسدة كالمس كره الشارح فخره وان رجع
بل الثاني ابرئته على المضارب الاوّل ولا قول الرجوع المشروط (قوله وهو طاهر زوابع أي حقه) حتى
لو ضاع في يده قبل العمل لاضمان على احد وكذا لو نسب من الشئ الغنمان الى ان صاحب فقط
ولو استهلك الثاني المال او هبته كان الضمان عليه دون الاوّل وداعى الثاني خبر رب المال ان شاع
رب المال الاوّل ان رأس ماله وان شاع من الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ ربحه ولا يضمن ايضه لذلك
صككنا في المبدوء فان ضمن الاوّل صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكار على مشرط وان ضمن
الثاني رجع بجماعه على الاوّل وصحت بينهما وكان الرجوع بينهما واثباته في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله وهو زوابعه أي يوصف) وهو قول الثلاثة ايضا لا بدفع ماله الى غيره بل ان رجع في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله لا يضمن بالدفع حتى يرجع) لان العقد الجرد لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن العسولي بمجرد
بيع مال الغير ولا بالتأجيل لاجل التصرف لانه ايداع ولا بالتصرف لانه وكيل وانما يضمن من ثمانية الخلفه
وبهذه الاشياء لا يضر بخلافه الا ترى ان له ان يعمل كل واحد منهما على انفراد ليس اذ الرجوع اثبت
الشركة فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب الضمان كما اذا خطه بمال غيره في ربه طاهر ان رايه
ان الرجوع انما يحصل بالرجوع فقيام الرجوع مع ماله في ضرورة المال مضمونه دور (قوله حتى
لوهلاك المال قبل ظهور الرجوع) يخرج على رواية المحس وعلى طهر الرواية اذا هلك المال بعد العمل

لما قدم المفرد شرع في المركبة دور (قوله وهو حال من انساب واصف له) او خبر عنه وباب يترك
التنوين لاضافته الى المضارب على الاوّلين والى الجملة على الثالث ويجوز التنوين على الثالث ومرد على
تقدير الجملة ان الجمال لا يجرى من المضارب اليه الا اذا كان المضارب غير من المضارب له أو يجرى
او عام في الجمال وما هنا ليس كذلك (قوله لان المضارب بمنزلة النكحة) يشير الى القاد من ارامل
والظروف بعد المعارف احوال وبعد النكحات صلات وبعد انتمى بمحله والمعرف بالتحسية معرفة
لغتنا كنكرة بمعنى غاز في الجملة بعده العالي نظر التحريم فقط والوصف به نظرات كبر معني انتهى
(قوله لا يجرى بغير الدفع) لان الدفع ايداع وهو يملكه عني (قوله ما يجرى الثاني) انما يجرى بينه
منساربه وهو لا يملكه ايضه ان اذا كانت الثانية فاسدة كالمس كره الشارح فخره وان رجع
بل الثاني ابرئته على المضارب الاوّل ولا قول الرجوع المشروط (قوله وهو طاهر زوابع أي حقه) حتى
لو ضاع في يده قبل العمل لاضمان على احد وكذا لو نسب من الشئ الغنمان الى ان صاحب فقط
ولو استهلك الثاني المال او هبته كان الضمان عليه دون الاوّل وداعى الثاني خبر رب المال ان شاع
رب المال الاوّل ان رأس ماله وان شاع من الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ ربحه ولا يضمن ايضه لذلك
صككنا في المبدوء فان ضمن الاوّل صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكار على مشرط وان ضمن
الثاني رجع بجماعه على الاوّل وصحت بينهما وكان الرجوع بينهما واثباته في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله وهو زوابعه أي يوصف) وهو قول الثلاثة ايضا لا بدفع ماله الى غيره بل ان رجع في مخرج دون الاوّل خبر
(قوله لا يضمن بالدفع حتى يرجع) لان العقد الجرد لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن العسولي بمجرد
بيع مال الغير ولا بالتأجيل لاجل التصرف لانه ايداع ولا بالتصرف لانه وكيل وانما يضمن من ثمانية الخلفه
وبهذه الاشياء لا يضر بخلافه الا ترى ان له ان يعمل كل واحد منهما على انفراد ليس اذ الرجوع اثبت
الشركة فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب الضمان كما اذا خطه بمال غيره في ربه طاهر ان رايه
ان الرجوع انما يحصل بالرجوع فقيام الرجوع مع ماله في ضرورة المال مضمونه دور (قوله حتى
لوهلاك المال قبل ظهور الرجوع) يخرج على رواية المحس وعلى طهر الرواية اذا هلك المال بعد العمل

(قوله فان كانت فاسدة لا ضمن الاول وان عمل الثاني) لانه اجر فيه ولا اجر لاسحق شيئا من الربح
فلما تمت الشركة له له اجر منه على المضارب الاول وللاول ما شرط له من الربح ورجع به الاول
على رب المال والوضعة على رب المال ولا يرجع من الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجرة
اذا كانت المضاربة الاولى مصححة ولا فاعلم المضارب الاول اجره ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع
الثالث اوضحه فان قال الاول لثاني اعمل فيه برأيت فرب المال ان ضمن أي التلاخيش ورجع
الثالث على الثاني والثاني على الاول والاوّل لا يرجع على احد اذ ضمنه رب المال بصر (قوله لا يضمن
الاول وان عمل الثاني) وكذا لا يضمن الثاني لان كان كانت الثانية هي الفاسدة صار اجره على ما ينبت
ولا دلل ان يسأجر من عمل وان كانت هي الاولى فكذلك لان فاسدها وجب فساد الثانية لان الاولى
فسدت حارثا حارة وصار الرجوع كل رب المال ولو حلت الثانية في هذا الحالة لصاد الثاني شره وكذا ليس
للاجران شرك غيره بل المضارب لا يملك ذلك فكذلك فاسدة الضرر وتكون الاجرة كذلك اذا كانت
فاسدة من هذا كذا اجبر بن لا يضمن واحملنا على حال الاجر ليس له ان يستأجر لعل فكيف حاز
هنا للمضارب الاول ان يستأجر بعد فاسد الاولى وهو اجر فيها لا يتحول الفاسد من العقود معتبر
بالصحيح منها فالحال كان له ان يستأجر في المضاربة الصحيحة فكذلك الفاسدة ايضا يرى (قوله فلما كانت
النصف من الربح ولا الاول السدس الخ) لان الرجوع الى الثاني صحيح لانه بامر المالك وقد شرط لنفسه نصف
جميع ما رزق الله وجعل الاول الثاني ثلثه فنصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان يتصرف من نصيب
رب المال شيئا في له السدس ويطلب ذلك كله لان رب المال يتحققه بالمال وهما بالحق حتى (قوله
والباقى بين المالك والمضارب الاول نصفان) لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله المضارب
الاول بينهما نصفين والمرزوق الاول هو الثلثان لان الثلث اسقطه الثاني بشرط الاول وهو ما دون له
فلم يكن من رزق الاول الا الثلثين فيكون ذلك بينهما نصفين ويطلبه بل بشرطه ايضا حتى (قوله
فلما كانت النصف واستويا فيما بقي) لان الاول شرط لثاني النصف بشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويا
فيما بقي وهو النصف فلا رب المال لم يشترط لنفسه هذا النصف ما رجع الاول ولم يرجع الاول الا النصف
والنصف الا تحراز الثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عيني (قوله ولا الثاني الاول) لان قول رب المال
لما رزق الله او ما كان من فضل يصرف الى جميع الربح فيجوز له ان يملكه من النصف من الجميع وقد شرط
للمضارب الاول لثاني النصف جميع الربح لم يلزم الاول شيء عيني (قوله وضمن الاول الثاني السدس)
لان رب المال شرط لثاني النصف من مطلق الربح فله ذلك واسحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرطه
الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا يتحقق حق رب المال اذ لا يقفان بشرطه فيقرمه له
قدرا السدس لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعدل لا غرة ضمن عقد المضاربة عيني (قوله ولو بعد ذلك)
شامل لما لشرط الكتاب بعض الربح فانه يصح وكذا وان كان الكتاب المضارب لكن بشرط ان يشترط
عمله فيها وكان المشرط الكتاب لاوله وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غرض من الاحاب
فقصع المضارب وهو يكون رب المال وبطل الشرط والاول والمرأة كالا حاب بصر من النهاية (قوله على
ان يعمل) عمل السدس بقدر الحاجة اذ لو اشترط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون لاوله لكن فائدة
اشترط عمله تظهر في استدلاله ما مضى له عند الاول قال ان باي وهذا انظار لانه
ياشترط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فباعتد غراما او لا فهو للولي الخ واستدعيته
انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن للفرم بل للولي لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه (قوله وثالثا لم
المال) ان لم يكن على المبدئين سواء اشترط فيما عمل السدس لم يشترط زباني (قوله وان كان عليه دين
فهو للفرم) ان شرطه له وان لم يشترط عمله فهو للولي كسبه من الزباني وكذا اذا شرط الثلث لغيره
للمضارب يصح سواء اشترط عليه العمل او لم يشترط ان لم يكن عليه دين ويكون ما شرط له للولي وان كان

فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني (فان دفع) الاول الى
عمل الثاني (بأذن) رب المال المال
الثاني (بأذن) رب المال المال
(بأذن) أي دفع بشرط الثلث
(و) المحال انه (قوله) أي للمضارب
الاول (ما رزق الله بينهما نصفان)
وقد تصرف الثاني ورجع (فلما كانت
النصف) من الربح (ولا الاول السدس
والثاني الثلث ولو قيل له) أي للمضارب
الاول (ما رزق الله بينهما نصفان)
والثاني ثلثها (فلما كانت الثلث والباقي
بين المالك والمضارب الاول نصفان)
فقد كون الربح بالثلاث ولو قيل له) أي
للمضارب الاول (ما ربح) ما ربح
نصفان (ودفع) الاول الى الثاني
(بالنصف فلما كانت النصف واستويا)
أي رب المال والاول (فما بقي من
النصف) فيكون الربح رب المال
والربح للاول (ولو قيل له) أي الاول
(ما رزق الله على نصفه) اوقيل
(ما كان من فضل بينهما نصفان
فدفع) المضارب الاول (بالنصف
فلما كانت النصف والثاني النصف
ولما في الاول ولو شرط) المضارب
الاول (لثاني ثلثيه) والمصلحة بها
فرب المال النصف والمضارب الثاني
النصف (وضمن) المضارب الاول
من ماله (الثاني السدس) من الربح
(وان شرط) المضارب (الثالث ثلثه
ولم يبد) أي عبد رب المال (ثلثه على
ان يعمل) عبد المالك (معه) شرطه
(نفسه ثلثه مع) وتصرف ورجع
فكان ثلث الربح للمضارب وثلثه
رب المال ان لم يكن على المبدئين
وان كان عليه دين فهو للفرم

عليه ان شرط عمله كان الشرط لقرانه وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرطه رب المال عند
 أي خيفة لان المولى لا يملك كسب عبده المديون خلافا لهما ولو شرط بعض الرجح لم يكتب احدهما
 ان شرطه عمله كان زكوا كان الشرط له وان لم يشترط عمله لا يجوز وكذا الاجنبي كقبي الزبلي لكن في الدر
 من القسمة تاني انه يصح مطلقا والشرط للاجنبي ان شرطه عمله والا فلهما كأيضا وراه للخنزيرة
 ولو شرط على مضارب مع مضارب ما وعمل رب المال مع المضارب الثاني تفديله منع الخلفة ولو شرط
 بعض الرجح لسا كين او لقيح أو في الرقاب أو لأمراته المضارب أو كتابته لم يصح ويكون رب المال ولو شرط
 البعض لمن شاء المضارب فان شاء المضارب لنفسه أو لرب المال صح ان شرطه وان شاء لاجنبي لم يصح ولو
 شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين الكسار ويصح ان شرطه له قضاء دينه ولا يلزم بدقه
 لقرانه بصحته في التنوير بشرطه وقوله ولو شرط بعض الرجح لسا كين الخ عزاء في البهر الحياط وهو
 عن الفيلسفة خيفة من منية المقتي بعلامة الفتاوى السراجية حيث قال اشترط المضارب ثلث الرجح
 لأمراته أو كتابته أو لسا كين أو الرقاب أو في الحجج جاز انتهى قال شيخنا وهل في المسئلة قولين (قوله
 لا يصح ان لم يكن عليه دين) لانه اشترط العمل على المالك فضاوته تسليمه وهو شرط (قوله صح
 عند أي خيفة) لان المولى لا يملك كسب عبده المديون فصار من اهل ان يعمل في مال المضاربة خلافا لهما
 زبلي بخلاف المكتاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرطه عمل مولاه لا تقدم مطلقا فان عجز قبل العمل
 ولا دين عليه فبدلت ولودع المكتاتب ماله الى مولاه يصح بيعه من الحيط (قوله يجوز احدهما) لكنهما
 وكافة ويصح بيعه وهو يطرا على أحدهما ويجوزون أحدهما طبقا در عن القهستاني وفيه من
 الرأية مات المضارب والمال مريض باعها وصيه ولومات رب المال والمال قد تطل في حق التصرف
 ولو غير وصا تطل في حق الماسفة لا التصرف فيه بعه عرض وقد انتهى (قوله وبجوق المالك
 مرندا) لان الحقوق بمنزلة الموت والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب
 المال أمة أو غارت بدت فهي بمنزلة المسئلة لانها لا تتقل في عقد الرب والتلف في تمامها انتهى (قوله
 يتوقف تصرف مضاربه عند أي خيفة الخ) وعندهما يجوز فلا يتوقف عزى زاد من شرح المصح
 (قوله فالمضاربة على حالها عندهم) بخلافها نقله المحمدي عن الولي الخية وجه كون المضاربة على حالها ان
 تصرفاته انما يتوقف بسلطان توقفه في ملكه ولا ملك له هنا مال المضاربة وله عبارة صحيحة لان حصتها
 بالادمية والتميز ولا تطل في ذلك والمباراة العصية مبنى همه الوكالة ولا توقف في ملك رب المال لان
 توقف تصرف المرند لتعلق حق الوارف ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال بقيت المضاربة على
 حالها علان ما لم يقم من العهدة في باع واشترى يكون على رب المال في قول أي خيفة لان حكم العهدة
 يتوقف بره لانه لو لم يرضه لغضى من ماله ولا تصرف فيه فكأن كالمسي المجبور اذا توكل عن غيره
 بالبيع والشراء في قوله حاله في التصرف بعد اذ تكيه فيه قبلها فإله العهدة عليه ويرجع على رب المال
 زبلي مع عناية (قوله ثم عاد مسلما الخ) حكم بلقاءهم لأغاية بخلاف الوكيل لانه لا حق له بخلاف
 المضارب تنوير وشرحه وليس المراد ان الوكيل ارند وتحق ثم عاد مسلما كما توهم بل الموكل هو الذي
 ارند وتحق ثم عاد مسلما ليل ماني العز حيث قال عاد رب المال بعد الحقوق مسلما فالمضارب على
 مضاربه بخلاف الوكيل والفرق ان العمل بالتصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل
 بخلاف المضاربة انتهى (قوله ان علم) لافرق في اشتراط العلم بالعزل بين العزل المحكي وغيره
 في المضاربة بخلاف الوكيل فانه بمنزلة المحكي وان لم يعلم بمرور زبلي (قوله وان علم المضارب بعزله
 والمال مريض الخ) والمراد بالعلم ما يستفاد من خبرين مطلقا أو واحد عدل ان كان فصولا أو لا فغير
 مجرد خبر والمراد بالعروض هنا بخلاف خبر رأس المال فالدرهم والثانية هنا حسان در (قوله باعها)
 ولو نسيته ولو نها عنها ولا يملك المالك فضعا في هذه الحالة ولا تختص بالاذن لانه عزل من وجه بخلاف

هذا ان كان العائد هو المولى ولو
 عند العبد المأذون عند المضاربة مع
 اجنبي وشرط اهل على المولى لا يصح
 ان لم يكن عليه دين وان كان على
 العبد من مع عند أي خيفة
 (وتطل) المضاربة (عوت) احدهما
 وبجوق المالك أي انكسب بموكل
 المالك اذ اراد الرب حال كونه (مرندا)
 قبل الحقوق لان من لم يحجب يتوقف
 تصرف مضاربه عند أي خيفة وجه
 الله ان اسلم بعد اذ مات أو قبل على
 الا ارند ابدل وقبله بالمساكنة على
 ارند المضارب وتحق بالمساكنة
 حالها عندهم ولو تحق بالمساكنة
 ثم عاد مسلما جاز ما فعله مضاربه من
 البيع والشراء وتبقى المضاربة على
 ما شرطه كقبي المبيوط (ويعزل)
 المضارب (قوله ان علم) المضارب
 العزل قبله لا يلزم تسليمه حتى
 اشترى وباع فتصرفه حائز (وان علم)
 المضارب بعزله (والمال مريض
 باعها)

أحد التبريرين إذا فاضها والمال متعة تنوير وشربه (قوله) ولا غنمه العزل عن ذلك) أي لا يزل عن
يبيعها لأنه خاف الربح ولا ظهر إلا بالنقص ثبت له حق البيع لظهور ذلك وموته وإن زاد مع الحقوق
وجنونه مطلقا والمال عروس كمنزله والمال عروس من زباني ويحس (قوله) ثم لا يصرف في غناها) لأن
البيع بعد العزل كان الضرورة حتى يظهر الربح إن كان فيه ولا حاجة إليه بعد النقص فصار كذا فاعزله
بعضنا من صغار من جنس رأس المال ولو عزم والمال تقول لكن من خلاف جنس رأس المال
ففي القياس ليس له يبيع به جنس رأس المال لأن التقدين جنس واحد من حيث الغنم وفي الاستحسان
له ذلك لأن الواجب على المضارب أن يرد مثل رأس المال وإنما يتحقق ذلك بربحه زباني (قوله)
أجبر) لأنه كالأجير والربح كالأجرة (قوله) ولا يلازمه الإقتضاء) لأنه وكل بعض وهو متبرع فلا يجبر
على التبرع على أنها ما تبرع به ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم زباني ولا يقال إلا وجوب عليه وذلك
أنما يكون بالتسليم كما أحده لا نأقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك ما نقله لا بالتسليم حقيقة (قوله)
وكل المالك عليه) لأن حقوق العقد تتعلق بالما قدور بالمال ليس بما قد فلا يمكن من المطالبة
بالشك فيه فيؤمر بالتوكيد للتأنيص حقه وعلى هذا كل وصكيل البيع وكل مستبضع إذا امتنع من
التقاضى لا يجبر عليه ولكن يصير على أن يجبل صاحب المال للتأنيص حقه حتى (قوله) والمضارب
هو المتوسط بين البائع والمشتري بائع من غير أن يتاجر ولو استاجر بائعا معلومة على أن يشتري أو يبيع
شيئا معلوما لا يتجر إلا جارة لأنه استؤجر على عمل لا يقدّر على إقامته بنفسه والحيلة في جواز ما يتاجر
بإرضاء المدة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخره (قوله) يصير على التقاضى) لأنه يبيع ويشتري
لناس عادة بأجرة فيعمل ذلك بمنزلة الأجرة المضمومة حكم المائدة فيجب التقاضى والاستغلا فلا وصل
إليه بدل عمله فصار كالمضارب إذا كان في المال ربح زباني (قوله) فن الربح) لأنه تابع ورأس المال
أصل فحرف المالك إلى التابع كذا في العقود الزكائية والقول الثابت والمضارب في مقدار الربح
والخسران مع مبيته ولا يلزمه أن يذكّر الأمر فغلا والقول قوله في الضاع والربح إلى الشرط ينزقي
الشركة (تتم) هلك مال المضاربة قبل أن يشتري به شيئا بائعا وان استهلك المضارب فمبيته وإن يكن
له الشراء بعد ذلك لم يبرأ منه شيئا وإن استهلكه غيره فأخذ منه كان له الشراء على المضاربة جوى عن
القطع (قوله) لم يضمن المضارب) لكونه امتنا سواه كان من عمله ولا يبرأ (قوله) تزداد الربح) فيضمن
المضارب بما أخذته على أنه ربح لأنه أخذ نفسه بخلاف ما ياتي في يده لا يضمنه إذا أخذ نفسه جوى
(قوله) لما أخذ المالك رأس ماله) لأن الربح تابع كما ذكرنا فلا يبرأ بدون سلامة الأصل عني (قوله) فهو
يدينها) لأن ربح المال لم يبق له حتى بعد استيفاء ماله إلا في الربح عني (قوله) لم يبرأ الربح الأول) لأن
المضاربة الأولى قد انتهت بالفسخ وثبوت الثانية بعد قيد فلهذا لا مال في الثانية إلا ربحا يتقاضى
الأولى فصار كما إذا دفع إليه المأخوذ وأخره هذه الحيلة فبأننا خاف المضارب أن يترد منه الربح بعد القصة
بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال وصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى الربح بالمال
ثم يرقع الربح ثم يرد رأس المال إلى المضارب ويقول له اجعل على المضاربة فتكون بذلك
مضاربة مستقبله زباني لكن قوله بصورة هذه الحيلة أن يسلم المضارب رأس المال إلى الربح بالمال بوجه
أنه شرط وليس كذلك حتى لو بقي المال بعد فسخ المضاربة في يد المضارب والمصلحة تختلف المحكم
قال في الدر بعد قول التنوير وإن قسم الربح وصفت المضاربة والمال في يد المضارب بلح ومثله في
حواشي عزى زاده من صدر الشريعة

ولا يضمنه العزل عن ذلك (ثم
لا يصرف) فحقا المضارب (في غنها
افترا) حتى فحقا المضارب (و)
المال أنه (في المال دون ربح) (ب)
أي الحاكم المضارب (على اقتضاه
الدون) اقتضت منه حتى اقتضاه
(والأ) أي وإن لم يكن في المال ربح
(لا يلزمه لا تقضاه) (و) كل المالك
(عليه) أي على اقتضاه الدون من
الفرما (والسما) بالكره الدال
فارسي معرب (ب) يصير على التقاضى
أي على اقتضاه المبيع (و) هلك
من مال المضاربة (في الربح) أي يركب
دون رأس المال (فإن زاد المالك على
الربح لم يضمن المضارب وإن قسم
الربح قبل استيفاء رأس المال
الربح) (و) يضمن المضاربة ثم هلك المال كله
(و) يضمنه (تأ) أي المالك والمضارب
أو يضمنه (تأ) أي المالك رأس ماله وما
(الربح) أي أخذ المالك رأس ماله وما
فصل من رأس ماله (بأن كان
وان نقص) من رأس ماله (ب) يضمن
المالك المستخر من الربح (ب) يضمن
المضارب وإن قسم الربح وصفت
المضاربة (ثم عتقها) أي يرد المال
والمضارب للمضاربة (تأ) (فهلك
المال) في العقل الثاني (ثم تروا)
الربح الأول فصل

«(فصل)» ما علكه للمضارب ثلاثة أنواع على علكه بمطلق المضاربة وهو ما كان مستأديا من التجار
ووقع لا يملكه إلا إذا قال براءيك كالمضاربة والشركة والمخلط ووقع لا يملكه إلا بالبرح كاستئانة
والعتق مطلقا والوكالة والأقراض والمدة والصدقة زباني وقوله والعق مطلقا أي ولو بمال (قوله) ولا

تعد المضاربة ببيع المال الى المالك بضاعة ليس المراد ما هو مظاهر الصارة من اختصاص المالك
بالربح بل جسم بينهما على ما مر طاء كافي الشريعة وسأقي التصريح به في الشارح ولذا نقل الشلي عن
بأكبر ما نصه وتفسير البضائع الاستعانة لان يكون المال للبضائع انتهى والمراد بالمال في قوله لان يكون
المال للبضائع ما يربيه المالك أي لان يكون الربح للبضائع وحده علامة بضاعة بل يكون بينهما
على الشرط وحينئذ لا رد ما ذكر في الدرر حيث قال فان قيل ينبغي ان يكون الاضلاع للمالك فعدا
للعقد لان الربح حينئذ يكون للمالك وقصا اعتبر في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه متاعا بينهما
وكذا لا يسقط ما ذكره جوابا عن هذا الاشكال حيث ذكر ان العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح
بينهما لا يخل بتخصيص أحدهما بالربح واعلم ان التقيد ببيع المال للاحتراز عاوا أخذ المالك في
امر المضارب وباع واشترى فانما يتطل ان كان رأس المال بقدر لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان
التخصيص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان ما عسر عرض بقيت وان باع بقدر طلت ثوب وشرحه
(قوله فالربح بينهما) فيه دلالة على ان بطلان ما ذكر في الدرر جوابا عن اشكاله الذي قد ذكرناه
وعلى ان اشكاله غير وارد من أصله (قوله وقال زفر قسدا المضاربة) لأن رب المال يتصرف في مال
نفسه فلا يصح وكيف لا مال نفسه فيكون مستردا لو انشأ الواجب هو القليلة وقعدت وصار التصرف
حقا للمضارب وله ان يركب ورب المال صالح لذلك والبضائع فصح لانه استعانة ونما صرح استعانة
المضارب بالاجني قرب المال اولي بخلاف ما اذا اشترط عليه العمل ابتداء حيث لا يجوز لانه يمنع القليلة
زبلي والمحصل ان أخذه على وجه النسخ لا يكون بطلانا كما مر ان اذا استعاره الزمان لا يكون
مفضله وما في الزبلي والعين من قوله اذا استعار ما مر من سبق قل (قوله لا تصنع المضاربة الثانية)
لانها تصنع شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع
واذا تصنع برب عمل رب المال بامر المضارب فلا يتطل به المضاربة الاولى بصر من الهداية اذا علمت هذا ظهر
ما في عبارة الدرر من الابهام حيث قال ولا يتطل بالبيع الى المالك بضاعة او مضاربة ولو قال كافي التتوير
لا مضاربة لكان أولى لانها جواز دفع المال اليه مضاربة كالبضاعة ولهذا قال في العزيمة أي
لا يتطل المضاربة الاولى ومعناه عدم صحة المضاربة الثانية انتهى واعلم ان الثاني من قول للتتوير
لا مضاربة هو صحة المضاربة الثانية بغير ان يقال ما سبق من قوله ولا مال هنا وعزاه في البحر الى الهداية أي
ولا مال من جهة الدافع (قوله فان سافر الى) هذا اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله ومال
المضاربة وعطاه باذن رب المال او سافر الى بلدين اتفق بالخصصة شرعية لانه عن شرح الجمع (قوله
فقطاه الخ) وكذا فرائض النوم بصر من المحيط (قوله وركوبه) بفتح الراء ما ركب بجره وجوز الشلي
ضم الراء على انه مصدر (قوله وغسل ثياب يلبسها) لان نظافة البدن والثياب واجب كرم من معاملته
لان صاحب الوضوء يمتد الناس من الفاليس فينبغيون معاملته فضائق لهم ذلك المعروف حتى اذا زاد
بعض زبلي ولما كان المتبرع عادة القمار سكان له كل الفاكهة وان لم يكن من النفقة وله الخصاص
واشار بقوله فقطاه الى انه يأكل ما كان مستاده بصر من الخلاصة والتقييد بالمتاد صريح في المنع
من غير المتاد من الطعام وقوله ولما كان المتبرع عادة القمار الخ يشير الى ان التفكه مقيد بالمتاد ايضا
(قوله وأجرة اجير بمنه) كذا كل من يمين المضارب على العمل ويخدم دوايه فنفقه في مالها
لا يحسب للمال ودوايه فان نفقه في مال ربا الشرعية لا يبرأه وليس له شرا بآية لا يوطأ
او لخدمة بصر من القهريه (قوله والله) يجوز ان يراد به من الدين فتمض دله ويجوز فقها
على المعنى الصوري ولو نفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو لم يكن يرجع على المال قدر (قوله
في مال المضاربة) لان النفقة تصيب جزءا لا حشاس كنفقة القامى والمراد بالمضارب والمضارب
بالسكن الاصل واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيسحق النفقة قيدا للمضارب لان الاجير والوكيل

ولا تصد المضاربة ببيع المال الى
المالك بضاعة فالربح بينهما
وقال زفر قسدا المضاربة ولو دفع المال
الى رب المال المضاربة لا تصنع المضاربة
الثانية ولا تصد المضاربة الاولى
عندنا ويكون الربح بينهما على
ما مر طاء وشرحه (قوله فان سافر)
المضارب
فقطاه وعزاه في موضع
مفقا سوا كما مر او سافر وغسل
ثياب يلبسها واجزا بغيره
وعلى ما في تركها والله في موضع
تحتاج اليه كالحج وأجرة القمار
والخلاص (في مال المضاربة)

مطلقا مستحسنا وقال الشافعي رحمه الله
 انفق المصاريف من مال نفسه مطلقا
 وقال كثر رحمه الله ان كثر المال
 يتفق من مال المضاربة ولو قل من
 مال نفسه (وان عمل المضارب في
 المصارف اوفى قرنته فنفقته في ماله)
 اي مال نفسه لا في مال المضارب
 (كالسواء) وعن أبي حنيفة ان الدواء
 فعلى المضاربة ولو كان تجرجه
 دون السفر فان كان يبيع بخلو
 ثم يروح فبيعت باماله فهو بمنزلة
 السوق في المصارف وان كان يبيع
 لا يبي في أهله فنفقته من مال
 المضاربة (فان ربح المضارب) أخذ
 المائتة (أشقى) المضارب (من رأس
 المال وما يبقى فيكون مصروفة الى
 ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى
 الربح ولا تكون مصروفة الى رأس
 المال (فان ما عدا ربحه حسب
 وإضاف الى الفتن (ما أنفق على
 المتاع) من أجل وهو كالمصارف
 والقصار والصابغ (لا) يجب
 ما أنفق (على نفسه) وقول قام على
 بكذا (ولو) كان مع المضارب ألف
 فاشتري بمقتاعه (فصاروا حصة
 بماله) المال (انه قيل له) اي
 المضارب (اعمل برأيه فهو) اي
 المضارب (متطوع) متبرع فيما أنفق
 (وان صبغه) المضارب صبغ (اجر
 هو) اي المضارب (شريك بجزء
 لصيق فيه ولا يضمن المتاع

والمستبضع لا نفقة لهم مطلقا لان الاجير يستحق البدل لا المال والسكيل والمستبضع متبرع وان وكلنا
 الشريك انما سافر بحال الشركة لا نفقة له لانه ليس بالشريك مذكرا والمستبضع الكفاي وصرح في النهاية
 بوجوده في مال الشركة وأطلق المضاربة فاضترفت الى العينة لان المضارب في القاسد أجير
 لا نفقة له بصر (قوله مطلقا) جابل هذا الاطلاق ما يسهل كماله الشارح عن الامام ان كان كبر المال
 يتفق من مال المضاربة (قوله وان عمل في المصارف) سواء وله فيه او انفقته دارا لما ذاقوا الإقامة
 بمصر ولم يتعد داره النفقة بصر عن شرح الجمع فلو انما بالأكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم
 الأكوفة فصار نفقة له في المال لمدام بالأكوفة فاذن جرحه ما سافر نفقة حتى ياتي البصرة
 لان تروجه لاجل المال ولا يتفق من المال لمدام بالبصرة لان البصرة وطن أصله فكان إقامة فيه
 لاجل الوطن لا لاجل المال فاذن جرح من البصرة فان يتفق من المال الى ان ياتي الكوفة لان تروجه
 من البصرة لاجل المال وان يتفق اضمأ أقام بالأكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالأكوفة كان
 وطن إقامة ذاته بطله السفر (قوله كالدهر) سواء كان في السفر أو حضر ودر (قوله وعن أبي حنيفة
 ان الدواقي من مال المضاربة) لانه لا صلاح بيده وكذلك النورة والذهن وقوله ما خلا فله في الدهن
 ووجه الفاضل كذا ذكره ابي ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدوام في العواض فكان
 موهوما فلا يجب كافي حق المرأتين أي كالا يجب على الزوج عن أدوية الزوجة (قوله ولو كان
 نروجه دون السفر) أي الشرعي جوي (قوله وان كان يبيع لا يبي في أهله) لانه بمنزلة السفر
 الشرعي جوي (تتمه) ما فضل من الطعام وصر في يده بعد الاقامة برمال المضاربة كالسج
 عن الغير اذ بقي حتى يفي يده برده على المجموع عنه او التوبة وكالغاري ذات زوج من دار الحرب برمال القيمة
 ملصحة من النفقة كالامة اذا باعها المولى من راع الزوج ثم أخرجها الى الخدمة فالزوج يسترد ما بقي
 في يده من النفقة زلي (قوله فان ربح) فيه إشارة الى ان للضارب ان يتفق على خمسة من مال
 المضاربة في السفر قبل ارجع والماله لم يظهر ربح لا حتى على المضارب بصر (قوله أخذ المائتة ما أنفق
 المضارب من رأس المال) حتى يتم رأس المال حتى قبل النفقة لانه لو كان في المال دين غير ما قدم
 ايقاؤه على رأس المال بمر كذا استدار المضارب ما من مصر من رب المال أو اشترى شيئا باكثر
 من رأس المال (قوله فتكون النفقة مصروفة الى الم) لان ما أنفقه حصل كالمالك والمالك صرف
 الى الم ربح كالمرد (قوله ولا تكون مصروفة الى رأس المال) لان رأس المال أصل ولا يربح منه
 فلا يسب للمال المتبع حتى يسب للمال الاصل عني (قوله حسب ما أنفق الم) الا انه لا ما راسب
 زيادة المالية حقيقة أو حكما أو اعتاده اعتبار بضم تنوير وشرحه من النهاية (قوله وأضاف الى الفتن)
 أي حسب ما أنفق وأضاف الى الفتن انه لا يربح من حسابه اضافته لكن يربح على هذا حذف العاطف
 والمصروف معا وهو ما اذا كان العاطف الزوا والفا وأمن النفس كانهما في ذلك مع الواسر ايل تنعيم
 الحمري والبرود مع الفاضل اضرب بمصا لك انجر فانيب أي ضرب فانيب (قوله لا يجب الم)
 حسه عدو به نص وحسابا أيضا بكمرا الحما وضما فانيبنا من المختار (قوله ما أنفق على نفسه) لانهم
 لم يتعارفوا ذلك لانه لا يربح في قيمة المتاع ودر (قوله وقول قام على بكذا) ولا يقول اشترى به بكنها
 تحذر زعن الكذب (قوله فهو متطوع) لان رأس المال ليس منتهى فيكون تنفقه على رب المال
 بعد ذلك استدان نفسه غير انه وهو لا يجوز في هذا الزاد عن الشربان اشترى باكثر من رأس المال
 يكون متطوعا في ان لا يفتد بلي (قوله فهو شريك بما زاد الصبح فيه) لان الصبح عين مال قائم وقد
 اختلط بمال المضاربة وهو متقوم فيكون شريكا ضرورة بخلاف الفسار والمحل لانه ليس بعين مال
 قائم فلا يكون خطبا بمال المضاربة بل هو والقصار يفتح القاق معدود من قصر التوب وبكره ما رفته
 بصر (قوله ولا يضمن المتاع) لانه ما ذون فيه بقوله اعمل برأيه ولو يقع على المضاربة لان فيه استدانته

قوله فيه أي في قيمة الثوب الأبيض حتى لو كان قيمته غير مصبوغ (على من لا يمكن) ٢٠١ الفاصم صبوغا ألفا واثنين كان الألف

للضاربة وما تأدروهم للضارب بدل
ماله وانما خص الحمرة لان السواد
وجب النقصان وهو خلاف سائر
الالوان عند اى حنفية رحمه الله
واما سائر الالوان فمثل الحمرة كذا
ذكر في الاسلام في الجامع الصغير
(مع الفبا المصنف فاشترى اى
الضارب بدينار) البرز قيل متاع البيت
وقيل ثياب الكنان والقطن (وباعه
بالدين واشترى المضارب بهما)
عبدا (ولم يقد الفين فضاها)
أى الألفان (في يده) أى في يد
المضارب غرما أى وب المال
والمضارب والفاو (غرم المالك الف)
أضار حده (وربع المضارب)
واقعه على المضاربة (ورأس المال
المان وخمسة) لان رب المال
دفع مره الفاه المضارب ومره ألفا
وخمسة (وباع على الفين) أى
لا يبيع المضارب البعلا على الألفين
فان باع البعبار بربعة آلاف صار
رب الفين للضارب لا بد له ماله
وثلاثة ارباعه وهى ثلاثة آلاف
للضاربة يدفع رأس المال وذلك الفان
وخمسة وبنى خمسة بينهما على
ما اشترا (وان اشترى المضارب
من المالك ألف عبدا) مضارفته
(اشتراه المالك بنصفه رابع) أى
يبيع المضارب ذلك العبد مرابحة
(بنصفه) فقول اشترى بنصف خمسة
(مع ألف بالنصف فاشترى به عبدا
فيمته العان فقتل الصدر جلا خطا)
أمر بالدفع أو الفدا فان اختار الدفع
يدفع وتنتهى المضاربة وان اختار
الفدا (فثلاثة ارباع الفدا) على
ذلك وربعه على المضارب) واتت
المضاربة ثم البعلا على المضاربة
(يستخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب
بدينار) (مع ألف فاشترى به عبدا

على المالك وليس له ولا يذك شيئا من الغنم بخلاف ما اذا لم يقل له اعمل برأى فانه لا يكون شريكا
بل يضمن كالفصيص (قوله فيه) أى في قيمة الثوب الأبيض تعقب بأنه لم يقدّم الثوب ذكروا
تقدم ذكر المتاع وأجب بأن دخول الثوب في عموم المتاع كاف (قوله لان السواد يوجب النقصان)
هنا محض ما منهم أما الآن فيوجب الزيادة الاحكام فتختلف باختلاف الأزمان جوى (قوله وقيل
ثياب الكنان والقطن) الخ والوصف يجرى القرب (قوله ولم يقد الفين) تقول نقبت الدراهم نقدا
من باب قتل اذا نظرت تعرف جيدها وزفها ونقدت الزجل الدراهم معنى أعطيتها فتعدها إلى
فحصها (قوله ورابع للضارب الخ) لانه لما قضى المال ظهر الزيج وله منه خمسة فاذا اشترى بالدين
عبدا صار مشترى بأربعة لنفسه وثلاثة ارباعه للضاربة على حسب انقسام الألفين فاذا ضاعت الألفان
وجب عليه الفين وله الرجوع بثلاثة ارباع الفين على رب المال لانه وكل من جهته ويخرج نصيب
المضارب وهو ربع من المضاربة لانه معتمون عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تاجر ومشتري
رب المال على المضاربة لعدم ما فيها وهو معنى قوله واقعه على المضاربة معنى ثلاثة ارباع العبد كذا
يخط شيئا (قوله أى لا يبيع المضارب العبد) مرادنا على الألفين لانه اشتراهما (قوله مضارفته)
أى صفة البعده اشتراء المالك بنصفه جوى (قوله فيقول اشترته بخمسة مائة) لان يسهه من المضارب
كيعمّن نفسه لانه وكيله وان حكم يجوز لدفع حق المضاربة فلا يجوز ان المرائنة عنه لانها
مبنية على الأمانة والاعتزاز عن شبهة تخيلا فتبنى على ما اشتراه المالك لكون البيع الشككت بينهما
كالهدوم وكذا عكسه بان اشترى المضارب عبدا فخصمته فاعمّن رب المال بألف يبعده رب المال
مرابحة على خصمته لان البيع التجاري بينهما كالهدوم كذا فى ابي العيني والدرر وكذا في الهداية
والجامع الصغير كذا كره الحموى وكذا في الدرر ونصه ولو كان بالعكس يبعده مرابحة فخصمته لان
البيع التجاري بينهما كالهدوم فتبنى المرائنة على ما اشتراه به كانه اشتراه له وان له اياه لا يبيع وذكر
في البهران ما ذكره ابي موافق لسانى الفسط قال وليس ما ذكره ابي هذيل المالك كرهه موقوف باب
المراحم فمن انهم خصم المضارب وقد اشبهت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع مع متافض
وليس كذلك بل ما ذكره هاتوا لوجه الاول في كلام المحيط الخ اذا علمت هذا نظر ان ما قيل من ما ذكره
ان يلى هاتين التسوية بين المسئلة وعكسها سهو بل في العكس راجع على سببها وجب غير مسلم
(قوله امر بالدفع أو الفدا) أى قوله فان اختار الدفع الخ ذكر الشارح هذا لافعال مجرد عن ألف
الثنية فخصم لسانى الدرر وجرى عليه الحموى في شرحه وساقى لهذا زيدا (قوله يدفع وتنتهى
للمضاربة) لان البعلا يدفع زال عن ملكه ما لا بد دور (قوله وان اختار الفدا) خرج الصنعين
المضاربة أما خصم المضارب فلان ملكه فيه فقرار البعلا مضار كاتسعة وأما خصم المالك فذل العبد
بالمجانبة صار كالأقل عن ملكه ما لا يوجب الاصل هو الدفع والدفع مضار كانهما اشترا بامر دور (قوله
فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على المضارب) لان الفدا مؤنة المالك فتقدر بقدره ووقع كان
للمالك بينهما ارباعا لان مال المضاربة اذا كان عينيا واحدة فبها أكثر من رأس المال يظهر في الاربع وهو
ألف ههنا بينهما تسعمان وألف رب المال برأس ماله لان قيمته الفان فصار العدا يسهه على هذه الوجه
اربعا وثلاثة ارباعه على رب المال ولربع على المضارب دور وصينى (قوله ثم البعلا على المضاربة)
الخ ورجع من المضاربة الفدا لتقتدر (قوله يندم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) بنك الاشتراك
بينهما لانه حكم العدا كانهما اشترا به عني (قوله وانما قد بقوله فيمته العان لانه اذا كان العالائى
على المضارب) لان الزرع على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب
الفدا فمضى ذلك فله ذلك لانه يتدق بالفدا مال المضاربة وهو ذلك توهم ربع كذا فى لا يتنازع ثم ان
العبد المشرى في المضاربة انما يتدق بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض

وهذا الثمن قبل التقدف المالك
الى المضارب (أما آخر) حتى يتقد
المضارب عن البعد (ثم) أى
و يرجع على رب المال الى ان يتقد
عن البعد ولو عثر مرأت (ورأس
المال جميع ما دفع) المالك اليه (مع)
ألفان فقال المضارب (دفعنا على
ألفا بعت أنا الفاقول) المالك
(دفعنا) اليك (الفين) مضاربة
(فأقول للمضارب) وكان أبو حنيفة
يقول أولا القول لرب المال وهو قول
زفر ثم يرجع وقال القول للمضارب
وهو قولهما وإذا اختلف رب المال
والمضارب في رأس المال والرجح فقال
رب المال رأس المال الفان وشرطت
لأن ثلث ارجح وقال المضارب رأس
المال الف وشرطت في النصف
فأقول للمضارب في قدر رأس المال
كأمر في الاختلاف والنول لرب المال
فيما شرط له من ارجح واهم ما قام
البينة على ما نفي من الفضل قبلت
بينته ولو ادعى المضارب العموم في كل
ما كان وادعى رب المال الخصوص
أو ادعى رب المال المضاربة في نوع
وقال المضارب ما بيعت في بضاعة بعينها
فأقول للمضارب وقال زفر رب المال
(مع الف فقال) المضارب (هو
مضاربة بالنصف) أو فرض وأما
أما المضارب (قد ربح الفاقول المالك)
هو (بضاعة) أو دونه (فأقول
لأنا) والبينة بين المضارب فان قلت
ما وجه الفرق بين هذا وبين ما إذا
انعكس صور المسئلة أن ادعى رب
المال القرض والمضارب المضاربة
فالبينة هناك بينة رب المال والقول
للمضارب قلت وجه الفرق انعكاس
العلة لهما فقد اخفا على ان لاخذ
كان بالاذن ورب المال يدعي ضمانا
وهو يكذب كذا في الإيضاح

مثل فقه العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته الف الف لا يدفع إلا بصحته ثم لا ان المضارب له فيه
حق ملك حتى ليس رب المال ان يأخذ منه ومنه من يسهل كالرهون ذاجي خطأ لا يدفع إلا بصحته ثم لا ان
والمرتبين والحاصل انه يشترط خسارة رب المال والمضارب الدفع دون الف الف إلا ان ادعى المضارب الدفع
والفداء وقيته مثل رأس المال فرب المال دفعه لثمة فان كان أحدهما غائبا وقيته العبد لا يدفع
فقدما الحاضر كان مطلقا له أي دين غيره بضارمه وهو غير مضطرب فيه فانه لو أقام البينة على الشركة
لا طالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذكرنا ضيقا ان المضارب ليس له الدفع
والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة فلها ان كان اليمين بصر (قوله وهذا الثمن قبل التقد) ولم
يضمن لانه أمين در (قوله دفع المالك الى المضارب) هو الظاهر خلافا لما في العين من قوله الى البائع
كنا بعت بضاعة (قوله الفأخر) ذكر الصفة لان الفاعل ذكر جوى عن الصحاح وقوله ذكر الصفة الخ
يعني حيث لم يقل أخرى (قوله ثم غم) فيه حذف المعطوف ودخول حرف الطغ على مثله جوى (قوله
ولو عثر مرأت) بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده ذلك إلا بعد الشراء الأمر واحد لانه وجب له
على الموكل مثل ما وجب عليه البائع فإذا قضيه صار مستوفيا لذلك فصار مضطربا عليه فإذا اهلك ليس له
أن يرجع لانه لم يبق له حق بعد الاستيفاء حتى لو لم يقع استيفاءه من دفع الثمن قبل الشراء فاشترى به
فهو قبل التقد رجوعه على الموكل لوقوع الأول أمانة لانه لا يمكن حمله مستوفيا بغيره قبل الشراء
زيلي ومنه يعلم ما في كلام بعضهم حيث أطلق في محل التقيد (قوله فأقول للمضارب) قيد الاختلاف
بكونه في المقدار لان الاختلاف ما وقع في صفة المقبوض فالتقول لرب المال كما سأل في بصر (قوله وكان
أبو حنيفة يقول أولا الخ) لان المضارب يدعى ارجح والشركة فيه ورب المال سكر فالتقول قول المتكر زيلي
(قوله ثم رجع الخ) لان حاصل اخذ فقهائي المقبوض فالتقول للقاضي بمقدار المقبوض أمينا كان
أو ضمانا كالوا أنكر القبض بالكلية زيلي وقوله أمينا كان الخ التبعين كالغاصب والأمن كالودع
كنا بعت بضاعة (قوله فأقول للمضارب في قدر رأس المال) لانه التتابعين ولو سأل في بضاعة لمع ارجح
لانه المتكر لزيادة وهو لو أنكر استحقاق ارجح عليه بالكلية بأن قال كان السال في يده بضاعة فكذا
في انكاره ثم يادع زيلي قال ضينا جواب لو ما فهم من سياق كلامه وهو كان القول له (قوله وأجما
أقام البينة الخ) وان أقام البينة في هذا الصورة كانت بينة رب المال اولى بمقدار رأس المال وبينة
المضارب اولى بمقدار ارجح لانها أكثر ائنا زيلي (قوله فأقول للمضارب) لان الأصل في المضاربة
العموم والقول لمن يتك بالاحول ولو ادعى كل زوا فاعلمنا لك لا تنافعا على الخصوص فاعتبار اول من
يستفاد الاذن من جهته اولى والبينة للمضارب لا احتياجه الى نفي الضمان درر (قوله فأقول لأنا) يعني
مع الجزم كما نرى شرح الحموي لان المضارب يدعى عليه تقويم عمله والشركة في ماله أو شرط لمن جهة ورب
المال متكر لو قال المضارب اقرضني وقال رب المال هو دونه أو بضاعة أو مضاربة فأقول لرب المال
والبينة للمضارب لان المضارب يدعى عليه التمسك وهو يترك زيلي (قوله بأن ادعى رب المال القرض
والمضارب المضاربة) ليس هذا عكس صور المسئلة فليراجع الإيضاح جوى وأقول ليس المراد عكس
مسئلة المصنف بل عكس المسئلة التي أشار إليها الشارع بقوله أو فرض بأن قال للمضارب اقرضني
وقال رب المال هو دونه أو بضاعة أو مضاربة كما قدمناه من ان زيلي في عكسها التمسك لنفسه
بالمال المضاربة (تسمية) مات المضارب ولم يوجد المال المضاربة فيه خلف عاداتنا في تركه درر عن شرح
الوهابية وظاهر ما به لو كان على المضارب دين آخر فرب المال يكون أسوة القرضا وليس كذلك فقد نقل
شيخنا رحمه الله تعالى عن فتاوى قاضيان ما ضمه مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله
وحصته من ارجح ان كانت المضاربة معروفة (خاتمة) ذكر في الدرر من فروع ما منه شرى
المضارب بثلثة عاقل أنا مكه حتى اجدها كبيرا وأراد المالك يسه فان في المال ربح اجبر على يسه

لعله باجرا لان يقول السالك اعينك رأس المال وحصلت من الربح فيبيع السالك على قبول ذلك الخ
مفهوم قوله فان المال ربح الخ انه ان لم يربح ولا يبيع الربح الا ان لم يربح وهي حادثة انقضى

***** (كتاب الوديعه) *****

كان القياس ان يقول كتاب الوديع بدون التام له فيل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكور والمؤنث تقول
رجل ربح وامراة ربح وانما عدل عن القياس لانه جعل من عدادا لا من عدا على التاكيد الودية
والطبعة فتكون للقتل لا للتأنيث فوح افندي (قوله فكانت كثر وجودا) فيه تأمل اذ لا يربح من
كون المضاربة للاسترباح ان تكون أكثر وجودا جوى (قوله ثم الوديعه والايداع في القف الخ)
فيه تأمل لان الوديعه كافي الطلبة المال للتر ولعند انسان محفظه فعملته من الوديع وهو التزك والايداع
والاستيداع بمعنى ويقال اودعه أى قبل وديته وما ذكره الفاعل من ان الرب اموالها مصدر يدع رده
قاضي زاده بالله الصلاة والسلام أقض العرب وفدق للثنين اقوام عن ودعهما الجماعات أى تركهم
اما جوى والمراد من الختم في الحديث أى قوله عليه السلام للثنين اقوام عن ودعهما الجماعات
أو ليختمن على قلوبهم أو ليكنمن من العاقلان ان يحدث في غوسم هيبه تمنعهم على عدم نفوذ الحق فيها
كذا بسط شخنا وقوله ليختمن بضم الاء التختة ورفع التاء الثمانين فوق ويضع الياء ايضا وقوله ليكن
بضم الاء التختة وفتح الثمانين فوق وضم الاء الموحدة من قب كذا السماع من شخنا (قوله وركتها
الايجاب) قولاً أو فعلاً صريحا وكذا والقول صريحا أو دلالة في حق المحفظي لوقال اعطى ألف درهم
أو اشوب فقال أعطتكم فوديعة كافي المحط لانها أدنى من المنة والأدنى متضمن فصار كايه وعمل
الايجاب والقبول الفعلي كوضع شيء عنداً ترساً كين الان يقول لا اقبل لان الله لا يهزم فوجهرتم
بمجرد الايجاب في حق الامانة فلو لم يوافق الايجاب أو دخل برئ من الشك ان قبل أو لم يقبل جوى من
القدسي معز بالاخبار في البصر عن الخلاصة وضع كايه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع
واذا قاموا واحد بعد واحد ضمن الاعتراف به تعين له فضع فضع للثمان انتهى وروض ثمانية عشر من
التباني كان ايداعا وان لم يتكلموا يكون الحماني مودعا مادام التباني حاضرا ان كان غائبا فالحامى مودع
ولو قال لصاحب المحان ابن اربطه فقال هناك كان ايداعا مجردا بضاعت الخمانية وفيه عن الخلاصة
ليس ثوبا مجرد من التباني فظن التباني به ثوبه فاذا هو ثوب الغنم ضمن وهو الاصح فان قلت ماذا كره
في البصر من الخلاصة ضمن انه ضمن وهو الاصح لا يلائم ما في الجسر ايضا عن الخلاصة من ان اشتراط
الثمان على الامين باطل ولهذا الشرط الثمان على الحماني ان ضاعت ثيابه كان باطلا وهو اختيار
الفتية أى اللبث وبقي انتهى قلت ان ضمن لانه تركه السؤال والتقصي يكون مقرطا وانما كان
اشتراط الثمان على الامين باطلا لاسبق في الشكاة من عدم حتمها بالامانة فلو بتسليمها نصح (قوله
وشربها كون المال قابلا الخ) فيه تاسع والمراد اثبات البديا عمل وبه عبر الى بل ولا يكفي قول
الاثبات لان حفظ شيء بدون اثبات البديا عمل جوى تعال للشرع لا لوجوبه بضمه وأقول
ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات البديا الفعل بل المراد الاحتراز عما به في ذلك
بدليل التعليل والتغريب الذين ذكرهما الشارح فتدبر (قوله وكون المودع مكلفا بشرط الوجوب
المحفظ) حتى لو اودع مدينا فاستهلكه لم يضمن ولو كان عبد المجبور ضمن بعد العتق بمجرد جعل المحط والمراد
بالعدهو البالغ حتى لو كان قاصرا الا ضمان عليه أصلا (قوله وحكمهاك) بقي من حكمها وجوب الاداء
عند الطلب واشتراط قبولها كافي البصر وفيها تعلق القاء القدر بتامها من حيث التعاضد ومن
محاسنها بذل منافع يده وماله في اعانة عباد الله واستيفاءها الاخر والثناه (قوله وفي الشرع الايداع)

في امانته تركت للفظ والمضاربة
لاسترباح فكانت أكثر وجودا من
الوديعه فلهذا اخرجت عنها ثم الوديعه
والايداع في اللغة تسلمت الغنم على
الحفظ أى في مكان مالا أو غيره
بمال ودعز بلاما لا واستودع
اما اذا دفعته اليه ليعطى فاما مودع
ومستودع بالكتاب فبها وزيد
مودع ومستودع باقضى فبها والمال
مودع ووديعه وركتها الايجاب
والقول فربما كون المال قابلا
لايثبات الدلية كمن محفظه حتى
لو اودعه الا تبقى أو المال الساقط
في الجبر لا يبيع وكونا اودع مكلفا
بشرط الوجوب حفظ عليه وحكمها
وجوب حفظه وصبر ورده مال امانته
عنده وفي الشرع الايداع

عطف على قوله في اللفظة أى الوديع في الشرع الابداع قال المحقق في حواشي صدر الشريعة هـ
 ازديع بمعنى المصدر لا يظهر شرعا ولا لفظا انتهى قال العلامة المقدسي وأملهم استعملوها أى الوديع
 اسم الابداع تسمية لا فعل أى الابداع بالمفعول أى الوديع صكته وله ان لم يصب المصطلح ما أى
 ان يصبغ ما فسمى الاصطلاح باسم المفعول الذى هو المصطلح لان المقصود البحث عن فعل المكلف
 كملكه وهو تسمية المفعول باسم فعله كقوله تعالى فلهذا عرفت بغيره من أحد هما يعنى
 الابداع والثاني معناها الاصل انتهى ومنه يستفاد الجواب عما يحسنه المحقق جوى مع زيادة اوضح
 لشيئا (قوله تليط الغير) أى صير محال له بالانفاق زرق رجل فأخذ رجل ثم تركه ولم يكن
 المسالك حاضر ايضا لانه لما أخذ فقد التزم حقيقته دلالة ولو لم يأخذه لا يضمن وان كان المسالك حاضرا
 لا يضمن في الوجهين بجر من المحيط بقى ان يقال قوله تليط الغير الخ ليس خبرا عن الابداع المذكور
 في المتن بل هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهو أى الابداع تليط الغير الخ دل على ذلك ما تقدمه المحقق
 حيث قال أى الوديع في الشرع الابداع وبني عليه ما ذكر من اعتراض المحقق فتنبه (قوله وهى امانة)
 من اجل العام على الخاص وهو جائز كذا انسان حيوان بخلاف عكسه لان الوديع عبارة عن كون الشيء
 امانة باستحقاق صاحبه عند غيره فهدا والامانة قد تكون من غير قصد جوى قال ولغايه زاده
 في التكملة كلام يتعلق بهذا المثل فليراجع انتهى (قوله الان الفرق بينهما الخ) قال في البحر
 والفرق بين الوديع والامانة من وجهين أحدهما ان الوديع خاص بكذا والامانة خاصة بمال وقع
 في يده من غير قصد بان هب الى يمينه ثوب انسان وألقته في بحر غيره وحكمهما محتاج في بعض
 الصور لان في الوديع برأى الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يرأى الضمان بعدا لخلاف
 الثاني ان الامانة عام لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمساكنة
 والموصى بغيره في يد الموصى له والوديع ما وضع للامانة بالاحباب والقول في كتابهما تباين واختاره
 صاحب النهاية ونقل الاثر عن الكردى وفي الصالح وجب الانسان بالفتح والكسر والتجمع المحجور
 (قوله والامانة عامة) فانها قد تكون بغير عقد فعل هذا يكون بينهما العموم والخصوص وهذا
 الفرق الذى ذكره الشارح موافق للفرق التالى الذى ذكره في الجرائى النهاية وأما على ما ذكر في البحر
 أولا وعرضا الى الكردى فيكون بينهما التباين (قوله فلا يضمن المودع بالملك) الا اذا كانت الوديع
 بأمر دعى الاشياء معز بالقر بلى (قوله مطلقا) سواء هلكت بما يمكن التدرعنه أم لا سواء هلكت
 وحدها بدون هلاك مال المودع أولا وكذا لا يضمن اذا سرقت لقوله عليه السلام ليس على المودع غير
 المغل ضمان والمغل الخائن والاغل الخيانة الا ان موت المودع بمجهل لم يمس حال الوديع فانه يكون حينئذ
 متعددا يضمن كذا كل أمين مات بمجهل يضمن الامتولى أخذ الغلة ومات بمجهل وسقط ان الودع بعض
 الثمنين ومات بمجهل بلا بيان المودع وقاضيا أودع مال اليتيم ومات بمجهل د ر وقوله الامتولى الخ يبنى
 العدل كذا فتدبر في شرح المنظومة لان النصه ورا دما في الاشياء وهى سبعة أحدا لمقام وضمن اذا مات
 ولم يمس حال المال الذى في يده والوصى اذا مات بمجهل والاب اذا مات بمجهل مال ابنه والوارث اذا مات بمجهل
 مال أودع عند موته ومن مات بمجهل ما لفته ا زى في يده ومن مات بمجهل ما وضعه المالك في بيته فبشره
 والنبي المحجور اذا مات بمجهل مال أودع عند ماله قال فصار المستثنى عشرة وزاد على باقي الشرع ثمانية تسعة
 المحجور وصيه وصى القاضى والمحجور لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته لكن القول بان
 الاب لا يضمن ضعفه العادى الخ واعلم ان ما ذكره في الدرر من ان القاضى اذا أودع مال اليتيم ومات بمجهل
 لا يضمن بشر ان مال القاضى الشرى لثبالة عن العادى من انه اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري
 ابن المال يضمن بموته بمجهل ومما لفته ما فى الشرى لثبالة عن قاضى بالعرض والى ابن رستم من أنه لا ضمان
 عليه انتهى واعلم ان التقيد بما لفته في جانب المتولى لا احتراز عن البذل ولهذا قال في الدرر لمات الناظر

تليط الغير على حفظ ماله والوديع
 ما يترك عند الامانة وهى امانة
 ان الفرق بينهما ان الوديع خاصة
 والامانة عامة (فلا يضمن المودع
 بالملك) مطلقا

مجهلا لغير الارض المستبدلة فانه ضمن قال فلين الوفاء الاولى كالدراهم الموقوفة على القول يجوز
 قاله المصنف وأقر ما به في الزاوه وقدموه مجانباً لغيره فلو جرح وغوى ضمن لحكمه من يسأله
 ثم اعم ان ماسق عن الاشياء حيث استثنى أحد المتفاوضين اذ امانت مجهلا وقره في الشر نزائلا خلاف
 للمعتد ولهذا قال في الدرر وليس منها مسئلة أحد المتفاوضين على المعتد لانه نقله المصنف هنا وفي الشركة
 عن وقف الخجاسة ان اصابها ان ضمن نصب شركة بموته مجهلا فلا غلط واعلم ان في استثناءه
 الصبي المحجور ونظر الاله لا يجب عليه الحفظ وقد لا يجب عليه الضمان باستهلاك الوديعة كجاسق وليس
 المراد من التعميل عدم بيان حال الامانة مطلقا سواء كان الوارث يعلم حاله ام لا كما يتوهم من كلام
 بعضهم بل يقيدان ان يكون الوارث علم حاله ولهذا قال في الاشياء معنى موته مجهلان لا يبين حال
 الامانة وكان يعلم وارثه لا يعلمها فان دينها وقال في حياته رددها فلا تعميل ان برهن الوارث على علمه
 والا لم يقبل قوله وان حكان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تعميل الخ فلو قال الوارث انما علمتها وانكر
 الطالب ان فسر ما قاله في كذا وانما علمتها وهل صدق در (قوله وبصاها) يعني الامانة فخص
 بالدفع الى التمسك بشر نزائلا عن الخجاسة وقال في الخلاصة لم ياله ان يدفع الى من في عياله ولولها
 عن الدفع الى بعض من في عياله فذبح ان لم يجد يدان الدفع لا يضمن والا ضمن قال وطاهر التوثيق
 ان حكون الغير في عياله شرط واشتار في الخلاصة وقال والا يوان كالا جسي حتى يشترط كونهما
 في عياله واختار صاحب النهاية تعالى فيه عدم الاشتراط قال وليه التوى حتى يجوز الدفع الى
 وكيله او أمين من امثاله وليس في عياله واشترطه ما واصله او غنا باجبر واختلف فيما يدفع الى من
 في عياله صاحب الوديعة بشر نزائلا عن الخجاسة وفي الذخيرة ترجع رواية الضمان جوي عن حواشي
 صدر التبعة لغيره (قوله من زوجت) يعني الامانة فلو غرأ انه وهو عا ليداك ضمن بجرع الخلاصة
 والنهاية (قوله او ولده او والده) اعلم ان التبعية بالولد والوالدين اولى معا ومع في الدرر حيث قال والده
 ووالده لا يه يسلم حكمه جواز الحفظ بالولد فالواقف المكتسب ما ذكر ما شارح ولقد بلغ عزى زاده
 حيث ادعى ان ما في الدرر غير موافق لما علمه من خروج الابن من هذا الحكم وهو غير صحيح وياه
 ودراية (قوله او اجاره) يعني الاسر مسانعة او مشاورة كقاي البرهارة وقد لا يلج الاجرة مشاورة
 بان تكون نفقته عليه واستشكله في الشر نزائلا عما تقدمه الى بل من ان المعتبر فيه المسكنة
 لا النفقة (قوله والعبرة في هذا الباب لساكنة) أي ولو حكا فلودعه الولد المميز وزوجه ولا مسكن
 معها ولا يتفق عليها لم يضمن درع الخلاصة فان قلت بتبصر العيال بمن سكن معه حقيقة أو حكا
 مخالفا لسلقي الاساقف والى بل من كتاب الحجج ثبت قال ولو قال في عيالي يدل فيه كل من كان في نفقته
 وان لم يكن ذرهم حرمة قلت لا تخاف لان ما هنا بالنسبة لمحمد الوديعة وما هناك بالنسبة لوقف
 ونسوة كالارصاد فان قلت المراد بالساكنة حكا قلت جوابه يعلم من قوله في الدرر فلودعهها الولد
 المميز وزوجه فان الزوجة واردة في مسكن آخر لانها في الحكم كائنها ممكن زوجها (قوله
 فان حقلها بغيرهم ضمن) أي بغير من في عياله لان صاحبها لم يرض بغيره ولا يدى تختلف في الامانة
 ولان الشيء لا يضمن مثله حكا المضارب لا ضارب والوضعي في حرز غيره من غير استحقاقه ابداع حتى
 يضمن ببلان الوضعي في الحرز وضعي يضمن في يد المهرز فيكون كالتسليم اليه زبطي ولو ادع بلا ان
 ثم اعان المساك خروج الاول من الدين والارد في عيال المساك كازد الى المساك فلا يكون ابداعا غير في
 الضارب اذا رد الى من في عيال المساك فانه لا يبرأ في الخلاصة اذا رد الوديعة الى منزل المودع او الى
 من في عياله فضاقت لا يضمن وفي رواية القدروري ضمن بخلاف المساربة قال في البصر والفتوى
 على الاقل (قوله او ادعها عند غيرهم) او في كلام الشارح تفسيره جوي (قوله فيعلمها الى جاره
 الخ) فلو ادعى الدفع الى جاره وملك ان صدق ان علم دفعه يعني انفق او ابحرق والا لا يصدق

وقال مالك ان سرق الوديعة عند
 المودع ولم يسرق مما مال آخر لودع
 يضمن (الوديعة ان يحتفظها بنفسه
 وبصاها) من زوجه او ولده او والده
 او اجاره والعبرة في هذا الباب
 للساكنة لا النفقة حتى لو نفقت
 ودينها المذموم والضمن وان لم يكن
 الزوج في نفقتها والا بن الكبير اذا
 كان يكن مع المودع ولم يكن في
 نفقته فخرج وترك المنزل على الابن
 لا يضمن الدية والتسليم الخاص
 والاجرة الذي استأجره مشاهرة او
 مسانعة دون الدية فهو من في
 عياله اما الاجرة بل من الاعمال
 فكسائر الاجابة يضمن بالدفع فان
 حقلها بغيرهم) وادعها عند غيرهم
 ضمن الا ان يخاف الحرق او انفق
 فيعلمها الى جاره وملك ان يرضى
 بغيره الا ان يقع في ذمة سرق غالب
 يخاف على الوديعة ففعلها الى جاره
 أو يكتون في ذمة يخاف الحرق
 فان اناها الى عياله أخرى فليست
 لا يضمن

مطابقا لهذا اذا احاط المحرق بمنزل المودع وان لم يحط بمنزله ضمن ولا يصدق على العذر حتى يتم البينة ذكرهم الامثلة المحلولة في مودعها الى حارمهم امكان الدفع الى بعض ما في عياله ضمن والا فلا الفرق بقتن مصدر غرق في المامن من باب ليس فهو غريق والمحرق بالسكون من النار وبالقريل من القصار كذا في المغرب ٢٠٦ (الجزء الثالث من فتح العيني) فان ادعى ثم طلبها بها فغلبها المودع حال كونه قادرا على تسليمها او خلطها المودع عاله

حتى لا يتميز بان خلطها بغيرها كالقيل بالين والحنطة بالحنطة (ضمنها) في المستثنى وانما في ذلك قوله قادر لانها لو كانت يبعدها عن المودع لا يقدري دفعها لصيق الوقت او غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الحاشية واعلم ان الخلط على أربعة اوجه خلط بطريق الجوارق نهر التيمر كخلط الدرهم البض بالسود والدرهم بالذناير والجوز بالوز وانه لا يقطع حتى المالك بالايجاع وخلط بطريق الجوارق نهر التيمر كخلط الحنطة بالشعير وذلك قاطع حتى المالك والضمن وقيل لا يقطع حتى المالك من الخلوط بالايجاع هنا ويكون له الجوارق وقيل القياس ان مسمى الخلوط ملكا للخالط متداني حنفية وفي الاستحسان لا يدرى وخلط الجنس بخلافه مجازة كخلط الحنطة بالشعير وهو دهن الجسم او الخجل بازيت وكل مانع بغير جنسه موانع واجب انقطاع حتى المالك الى الضمان بالايجاع وخلط الجنس بالجنس مجازة او مجاورة كخلط دهن الفوز بدهن الفوز مجازة او دهن الجوز بدهن الجوز او البين واللين والحنطة بالحنطة او الشعير بالشعير او الدرهم البض بالدرهم البض او السود بالسود فتداني حنفية هو استهلاك مطلقا لا يدرى لمساحه الا تخمين المودع مثله او قيمته وصار الخلوط ملكا

الابينة فعمل بين كل ابي الخلاصة والمعاينة التوفيق ود والظاهر ان المراد من قوله صدق أي بينه (قوله حلقا) أي سواء احاط المحرق بمنزل المودع ام لا (قوله قيل هذا اذا احاط المحرق بالحنطة) ظاهر التعبير بقيل انه مر جوح وليس كذلك ولهذا جزم به في التنوير وشرحه من غير ذلك خلاف (قوله ولا يصدق على العذر حتى يتم البينة) أي لا يصدق على الدفع الى حارمها وذلك آخر الا اذا قام البينة على الفرق او المحرق بين وكان الفرق والمحرق غير مودع الوقع كما سبق من العذر (قوله لودعها الى جوارق امكان الدفع الخ) لانه لا ضرورة له فيه وكذا في القفا في حنفية أخرى وقعت في العبر ابتداء او تدريج يضمن لان الاتفاق حصل فعلة شر بلائع عن اثنين (قوله كذا في المغرب) عبارة المحرق اذا كان من النار فهو يسكون الزا وان كان من دق القصار فهو محرق وروى السكون كذا في حنفية (قوله ثم طلبها بها) نفسه ولو حرك كوكله خلاف رسوله ولو علامة منه على الضمان (قوله او خلطها) قد يكون المودع خلطها لان الخلط لو كان احتيايا ومن في عاله لا يضمن المودع والضمان على الخلط صغيرا وكبيرا ولا يضمن اياه لاجله بمر من الخلاصة ذال وان خلطها منه كان شر ماله اه (قوله بان خلطها بغيره الخ) فيه حلفان على بعض مسائله لان قوله او خلطها منه الى حتى لا يتميز شامل لما اذا خلط الجنس بغير جنسه كالحل بالزيت لانه يجب انقطاع حتى المالك الى الضمان بالايجاع كما سبق ذكره الشارح والمداير في الضمان على عدم التمييز (قوله ضمنها في المستثنى) اما في الاولى فلا نه طالما يقع حتى ولو لم يكن بالتمتع طالما لا يضمن كولو كانت الودعة سعة فاراد صاحبها ان اخذ العنبر بطلما فانه لا يدفعه لئلا يكون معنات على الظلم ولو ادعت كافيها اقرارها بالزوج بما له او بغير مهره من الزوج فليدفعه ان لا يدفع الكتاب لئلا يذهب حتى الزوج تنوير وشرحه واما في الثانية فلا نه صار مستهلكا (قوله لو كانت يبعدها) له يبعده كابدل له آخر كلامه جوي (قوله وذلك يقطع حتى المالك ووجب الضمان) في الصحيح زبلي (قوله كخلط دهن الفوز الى قوله بالين) تمثيل لخلط الجنس بالجنس مجازة وقوله او الحنطة الى قوله بالسود تمثيل لخلط الجنس بمجاورة ففي كلامه لفظ وشررتب (قوله وصار الخلوط ملكا للخالط) ولا يباح قبل اذا تضمن ولا يدرى لان ذلك عليها عند في حنفية ولو ادرى لم يقطع حقه من العين والدين بمر (قوله وعندهما لا يقطع ملك المالك عن الخلوط بل له الخيار الخ) لانه يمكنه الوصول اليه عين حقه صورة وامكنه معنى بالقصة فكان استهلاكه وجه فيعمل الى ابيه انما لان القصة فيها استفاوت احاده اقرار وتبين حتى ملك كل واحد من الشرير ان يأخذ حصته عنهما من غير قضاء او رضا فكان امكان الوصول الى عين حقه فاما معنى فيضوله فانه استهلاك كل وجه له فعل يتدومعه الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستهلاك من العبادا اكثر من ذلك لان اعدام الحمل لا يدخل تحت قدرتهم قصير شاملا على (قوله اشتركا) لان الضمان لا لعب الا بالتدبير ولم يوجد فدفتر كان شر كماله معنى (قوله ولكن رافق الخ) لانه هذا الاستدلال في بعض نسخ الدرس بمجذبه وهو هو قاله في شفتام رأيت السيد الحموي قال لوجه هذا الاستدلال (قوله ضمن الكل) لمخلطها بما لها هذا الخ لا يمكن الفير فان امكن لضمن الاما نطق كمالا نطق ولم يرد او دعوته بنفاق احدهما در عن الجبي (قوله ثم زال التدبير الخ) معنى وصدة المالك فان كذبه لا يرأع الضمان الا ان يتم البينة جوي من العادي (قوله زال الضمان) لانه مأمور بالحق في شكل الاوقات فانما خالف في البض ثم رجع الى

الخلط وعندهما لا يقطع ملك المالك عن الخلوط بل له الخيار انما ضمن الخلط مثله وان شاء شارك في الخلوط بقدر درهمه بالامور (وان اختلط الودعة عاله بلا فقه) كاد انشئ الكس في صدوقه فاختلط درهمه (اشتركا) أي المودع والمودع في الخلوط حتى لو هلك بعضها هلك من الجوارق درهمه بقيل الباقي بينهما على قدر ما كان لكل منهما ولكن (لواحق) المودع (بضمها فرد) المودع (منه) أي مثل ما ائتق (وخلطه الباقي) من الودعة (ضمن الكل وان تعدى) المودع (فبا) بان كانت الودعة مائة فربها او ثوبا فبايه او جديا فبقطعه لودعه غيره (ثم زال التدبير) وردا في يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتدبير

بالمأمورية كما اذا استأجره لم يفتقر الى حفظه في بعضه ثم حفظ الباقي اسحق الاجر بقدره بجرم
ذكر ان الضمان انما يزول بشرط ان لا يزعم على العود الى التحدى حتى لو تزعم ثوب الوديعة لئلا يوزع
لديه انما يرد مرق لئلا يرد عن الضمان انتهى معني الظاهر به قال العلامة المحمدي ومعني زوال الضمان
انه كانت الوديعة بحسب لوليك صنعت فزال هذا المعنى (قوله وقال الشافعي الخ) لان عقد الوديعة
ارفع حين صارت له ثمانية بين الضمان والامانة فلا يرد الا بالاداء على صاحبها ولا يرد الوديعة الا بعد
جد يد فصار كالمتبرع والمتأجر وكالمجبر على بيع (قوله بخلاف المتبرع الخ) لان البراءة منه انما تكون
بإعادة يد المالك حقيقة او سكاك ولم يوجب ذلك لان قبضهما لا يفتقهما بخلاف المودع فان يده يد المالك
حكما لانه عامل له في الحفظ على وكالمودع الوكيل يبيع او يفتق او اجار او استأجر والمضارب
والمستضع وشريك عتاق واقفا وضعة ومستعير الرهن والمحال ان الامن اذا تعدي ثم ازاله لا يرد
الضمان الا في هذه الضرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عودها الى الوفاق قاله قوله له وقيل للمودع عذر
عن الاشياء والعناية وقوله والمضارب والمستعير الخ مصنف على الوكيل من قوله وكالمودع الوكيل
وقوله ومستعير الرهن يعني اذا استأجره الرهن او دابة فاستقدم العبد ورب الدابة قبل ان يرهنا
ثم رهنا مثل قيمته ثم قبض المال ولو قبضها حتى هلكت عند المدين لا ضمان على الراهن لانه
قبرى عن الضمان حين رهنا وانما كان مستعيرا من كالمودع لان تسليمه الى المدين يوجب ربحه الى
تحقيق مقصود المبيع حتى لو هلك بعد ذلك يدر دينه مضيقا فيستوجب المبيع ارجوع على الراهن بغيره
فكان ذلك بمنزلة الراد عليه حكما كافي الجهر واعلم ان ما ذكره المصنف من قوله بخلاف المتبرع والمتأجر
هو الملقى به كافي الشرع بل لا يحترق به عاذا كرفي الدرر من منهم قال المتبرع والمتأجر وكالمودع
اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برثوان الضمان اذا كانت مدة الاداء والاعارة اقية فانه (فسرح)
استأجر رجلا ليصل له شيئا لمؤنة في بغداد الى رجل فوجد ذلك رجل غاشيا فتركه الى المحلة على
يد عدل ليوصله الى ذلك الرجل جيبا لا يضمن منه الملقى (قوله وبخلاف اقراوه بعد جهوده) بان
قال لمودعي اما لو قال ليس له شيء ثم ادعى ردا او تلفا صدق شرعية لا يضمن عن جامع الفضولين (قوله
بعدها اخذها) بان قال لمودعي عندما اكملها بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت
منقولاً وليكن هناك من يخاف منه عليها ولم يضرها بعد ان يكون ذلك الكمال ان لا يجد ردها للمقد فلا يعود
الا بعد جديد قد يكونه انكار الاداء لانه لو ادعى ان المالك ردها بغيره او باعها له وانكره جهات
هلكت لم يضمن ويكونه بعد الطلب لانه لو قال له ما حال وديتي عندك فجدد لها يضمن ويكونه نقلها
لانه لو نقلها من مكانها الى المحل هلكت لم يضمن ويكونه منقولاً لانها لو كانت تقار الا يضمن
بالمجود خلافا لمجد ويكونه لم يضرها بعد ان يكون له وجهها ثم اخذها فقلت له صاحبها عهدها ودية فان
امكنه اخذها لم يضمن والا فمضى لانه لم يرد ولو وجدها ثم ادعى ردها واقام البيت قبلت كقولهم
انه ردها قبل المجود وقال غلط في المجودا ونسيت ولو ادعى هلاكها قبل مجود حلف المالك ما تعلم
ذلك فان حلف ضمن وان نكل برى بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن تنوير وشرحه عن الخلاصة
والاختيار والعمادة والخيانة واقول ما ذكره من اشتراط نقلها من مكانها وان مضى عليه في التنوير
تعالما في الخلاصة وعزاه في الشرعية الى الناطق مخالف لما في الشرعية الى اضعاف جامع الفضولين
ونصه جدهما والاعارية ضمن ولو لم يعمل (تتمه) ان ضمن المودع بالمجود تنصرت في جميع احوال الاداء
لا يوم المجود بجرم عن الخلاصة وتبعه العلامة المقدسي بان الذي في الخلاصة بقضي عليه قيمته يوم المجود
وان قالوا لا تعلم قيمته يوم المجود ولكن علمنا قيمته يوم الاداء وهي كذا فنحن عليه قيمته يوم الاداء
محوى (قوله وعند زفر يضمن) لان المجود بسبب الضمان لكونه اتلاها حكما فلا يتحقق بخلاف
الاحوال كالانلاف حقيقة فتاها يكون اتلاها اذا اراد ان يملكها وادعها فحفظه على (قوله ولها ان

وقال الشافعي لا يرد عن الضمان
(بخلاف المتبرع والمتأجر) يعني
انما يرد في التمسار والمتأجر بان
استأجره بالمال يضمن له يضمن
وزنه للتسليم او استأجره بالمال يضمن
أما ما بعد دونه ولا يضمن أكثر منها
معاملة فركبها او اجارها فزجره
ردها كما كانت لم يضمن (اقراوه بعد
الله فبها (و) بخلاف (اقراوه بعد
جوده) أي ضمن المودع باقرارها
بالوديعة بعد اخذها ولو وجدها
عن غير صاحبها بان قال اخبرني
اعنيك وديعتان فقال لا يضمن
وعند زفر يضمن (وله ان يافرها)
مطلقا

سواء كان لها محل وموتة أولا (عند علم النبي والخوف) وانتهى عن الغربة فاسانرضن بالانفاق وقد بقوله عند عدم الخوف لانه لو كان الطريق مخوفا وله بدع السفر ضمن بالانفاق هذا عند اى حنيفة وعندهما ليس له السفر بها اذا كان له محل وموتة وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين واعلم ان الملاق قوله ان سافر يدل على انه لا فرق بين السفر الطويل او القصير وذكر في التاجع الصغير الخافي والذخيرة قال ابو حنيفة رحمه الله ان سافر مطلقا وقال محمد رحمه الله لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف له ان يسافر به اسافر قصر الاسطرطو ولا وهذا الخلاف فيما اذا انكبه المحقق في المصربان كان بعض عباده في وجهه الى تنليم ما لم يكن بان لم يكن اذ كان ولكن احتاج الى تنليمه لا يضمن بالاجاع (ولو ادعنا شيئا) ووجهه عند رجل فقيرا اذا طلب نصيبه (لم يدفع) المودع (الى) احدهما حظه حتى يصير الاخر عند اى شعبة ولو فعل ضمن نصبه وعندهما يدفع اليه نصيبه ولا يضمن والخلاف في المكبل والموزون وفي الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب والدراب ايضا وكذلك في الكافي والاصح ان الخلاف فيما هو من ذوات الامثال كالصكبات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدراب والعبيد فليس للمساخر ان يأخذ نصيبه بالاجاع (وان ادع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم) كالصكبات والموزونات والثياب وكذا في ما لا يتسبب بالتقسيم

يسافر بها) اى في البر قال المعنى واجسوا على انه لو سافر بها في البحر ضمن (قوله سواء كان لها محل وموتة أولا) واستثنى في شرح القموري الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر به مسافرا بغير وفه عن قاضيان المودع ان يسافر بحال المودعة اذ لم يكن له محل وموتة ونقصه المعنى بان ما في الخافاة من اشتراط عدم الحمل والموتة يمتنع على قولهما ما لم يقل اى حنيفة فيسافر بها مطلقا عند عدم النبي (قوله عند عدم النبي) لان الامر معلق فلا يتقدم المكان كالاعتداد بان يسافر (قوله لو كان الطريق مخوفا) ومن اغتوف السفر بها في البحر لان الغالب فيه الصلح بغير عن الاختيار وتعبه المحوى فلا علق من المقدس فقال بخالف هذا الاطلاق قوله في يجب اذا كان الغالب السلامة ولو جبرها انتهى واجيب بان التقيد مستقادم من تعليقه (قوله وله بدع السفر) فيه ان التقيد بهذا التقيد لا يمتنع خوف الطريق خلافا لما يتوهم من سياق كلام الشارح فلو جله قيد اى كل من خوف الطريق ونفيه عن السفر كافي الشرطية عن التبيين لكان أولى واعلم ان التقيد به للاحتراز عما اذا لم يكن له بدع السفر باس حاجة الى نقل عباده وسافر بهما لا يضمن كاسياني التنصيص عليه في كلام الشارح واستبعد منه انه ان سافر بنفسه يعني من غير عباده يضمن وبه صرح في البحر من الخافاة (قوله هذا عند اى حنيفة) اى جواز السفر مطلقا ولو كان لها محل وموتة فاسم الاشارة راجع للاطلاق السابق (قوله وعندهما ليس له الخ) يعني ان يجعل ما ذكره الشارح من منعه عن السفر بالله محل وموتة عندهما على ما اذا طالت مدة السفر فلا يتاى ما يدرك من قوله وقال ابو يوسف له ان يسافر بها سفر اقصر الخ (قوله اذا كان له محل وموتة) لانه لا يضمن موتة الراد الطاهر انه لا يرضى به زيلى (قوله ليس له ذلك في الوجهين) لان المطلق يخبر الى المتعارف وهو المحقق في الامصار قلنا القارح محل لعمدة اذا كان الطريق انسا ولا يملكه الاب والوصى في مال الصبي زيلى (قوله وقال محمد لا يسافر مطلقا) معنى الاطلاق عدم الفرق عند عدم السفر الطويل والقصير كابد له سباق كلامه وليس الاطلاق شاملا لما ليس له محل وموتة ولذا قال المعنى وقال محمد لا يخرج سالفه محل وموتة والحاصل ان الخلاف في خصوص ماله محل وموتة امامه ليس له محل ولا موتة فله السفر به اذا خاف عدم النبي والخوف وكذلك النبي والخوف ايضا لم يكن له من السفر بذكره (قوله بان كان بعض عباده في وجهه ولم يمتنع في نقلهم) مقتضاها انه اذا ترك المودعة في داره سافر وليكن من ماله فيها بعض واه حيث لا يشترط المحقق بان كان لا يتصاها التصوي بذلك قال شيخنا وليس كذلك ففي البحر في الخلاصة مودع غاب عن بيته ووقع مفتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد المودعة لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره وذكره قبل هذا من بالبحر ايضا ان المودع في حوز غيره من غرضه فصار له ما يباع حتى ضمن به انتهى (قوله لم يدفع الى احدهما حظه الخ) فيه اشارة الى انه لا يجوز له الدفع حتى لو اصره الى الغاضى لما يرد دفع نصيبه اليه في قول اى حنيفة والى اى دفعه اليه لا يكون قسمة حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الاخذ ولو ان لا احدهما ان يأخذ حصته منها فلا نظر بها والى انه لو دفع وارثك الممنوع لآخرين وفي قاروا قاصطان ما يده ولقته ثلاثة او دعوها رجلا وقالوا لا تدفع المسال الى احدهما حتى يتجمع دفع نصيب احدهما قل بمحمد في القياس يضمن وبه قال ابو حنيفة وفي الاحتسان لا يضمن وهو قول اى يوسف فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان فكان هو المختار بغير وثيقه المقدس فقال اى كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ قاسم اختار القس في قول الامام والمجوزى وصدر الشريعة وقال المقدس في قول بعضهم عدم الضمان هو المختار استدلاله بكونه الاحتسان بخلاف ما عليه الاثمة الا ان كان بل غالب المتون عليه متفقون مجوزى (قوله وعندهما يدفع الخ) قياسا على الدين المشترك ورفق الامام بينهما ان المودع تلك النسخة يتماها فكان تصديا على ملك الغير وفي الدين طالب بجمعة اذا ادين بتقضى بائنا لها فكان تصرفا في مال

نفسه ومن مناقبه الامام ان اثنين اودعا الحمى شيئا فرج أحدهما وأخذ الودعة وانصرف
فرج الآخر وطلب سامته فلم يجده الحمى واستعمله وأطلق الى الامام رضى الله عنه وأخبره فقال له
قل له اننا اعطى الودعة لك لعلها فانصرف ولم يصد بلى (تمه) لغريم المدون ان يأخذ الودعة
ان نظرها وليس للودعة الدية اليه شيئا واذا مات المدوع بلا وراث كان للودعة صرفها الي نفسه ان كان
من المصارف والا صرفها الى المصروف جوى عن البرازية (فوله اقتسمها ما) احلم ان مذهب الامام
هو الاقبس لانه انما رضى بمخاطمها لا بمخاطم أحدهما كبرنتين ومستمعين ومبين وعدل من
ووكلى شراء فيعمن أحدهما اذا سلم الكل الى الآخر بدون رضا المالك زبلى ودليس المراد من قوله
فيعمن أحدهما اذا سلم الكل انه يعمن الكل بل النصف (قوله لا القاض) لان مودع المودع
لا يعمن عنده زبلى (قوله وقال لا بضمان به) لان لاحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوحي من زبلى
(قوله جازن يحفظه باذن الآخر) لان المالك رضى بشيئ يترك واحد منهما على الاخر اذ في الكل عني
لانهما لا يملك كان النعمة فيما لا يضم وكذا لما التها في الحفظ خلاصة قال الحموي فلو دفعه زبلى اذ
زمن التها أو غطر (قوله دفعه هالى من لايده منه) كدفع الهالى الي عبده وما تخضع الهالى الى عرسه
ددر (قوله لم يعمن) لانه لا يملكه المحفظ مع مراعاة شره ما فيه يكن متعبا هذا اذا كانت الودعة محتقة
في يده من ماله حتى لو كانت فرسانه من دفعه الى امرائه او عند جوهه فنعمن دفعه الى غلامه مودع
ضمن زبلى ومن حوادث الفتوى شرط على المودع المحفظ بنفسه مذهب زوجة هل يعمن لنفسه ولا
والذى يظهر من كلامهم عدم الخان حموى واقول ينبغي ان يقدع عدم العمان بالدفع الى الودعة
بما اذا كانت الودعة مضمونة فلو كانت حموى فضمن (قوله او حفظها في بيت آخر) مساولة في المحفظ
فلو فيه غل على ضمن وكذا لو كان ظهر البيت على الكسبر (قوله وان كان له منه بد) هذه المسئلة صادقة
بصورته الاول ان تكون الودعة شيئا خفيا يمكن المودع المحفظ بنفسه كاشتمانه به يعمن دفعه الى
عباده الثانية ان يكون له عيال سوى من تضمن الدفع اليه بغير فان قلت هذا الخافيه ان لو تضمنه
الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستفاد من قول المصنف ولو قال لا يدفع الى عيالك قلت
مبنى هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله وان كان له منه بد يترتب بوله ولو قال لا يدفع الى عيالك
وليس كذلك ولذا شرح الهنئ قول المصنف وان كان له منه بد بقله بان نهائه ان يدفعها الى امرائه
قد لا نهائه امرائه اخرى وانها ما من يسلمها الى غلامه فلا ربه غلام آخر فله تولى (قوله أى المودع)
تسمى لقصر في له وهدا على ما وقع في بعض النسخ أى من الدفع وعلى هذه النسخة لا وجه له زمن بد
اى قوله ان ضرب عليها شيئا بالقلم وقال في بعض النسخ اى من الدفع وعلى هذه النسخة تبقى امنه من
في محلها ويكون هذا ايضا لاجمع مرجع الخبر الجرد في منه (قوله او حفظها في دار اخرى) هذا الجرد
على ما اذا لم يكن الدار اخرى مثلها اذ لو كانت مثلها او لم يضمنها الا يعمن بمرعى الخلاصة (قوله ومودع
الغاصب ضمان) لانه قبض بلاذ ان المالك كذا غاصب الغاصب والمشتري من الغاصب يربى (قوله
وذكر ابو اليسر) استظهر في الدررانه مرجع وان علم كافي الدرر خلافتهم تانى والباقي والبرجندى
وغيرهم لكونه عاملا للغاصب (قوله وعنده هاله اى ضمن أبه اشانه) لان الاول جن بالقلم الى
التانى بغير اذن المالك والذى تعدى بالقض بلاذنه فيل المالك الى أبه اشانه والامام اراد ان لا يعمن
بالدفع الى التانى ما لم يفارقه لان حفظه لا يغت مادام في مجلسه والاشانه رضى بحفظه ورايه لا صورة
يتم بدليل انها لو ملكت قبل ان يفارقه لا يعمن واحدهما بالا لاجاع فان اطارق الاول التانى ضمن
لانه صار مضيا والتانى اعني استمر على الحاملة الاولى ولم يوجده قيد ولم يكن متديان من ابتداء
بالقبض فلا يقبل متديان غير احداث فعل زبلى بخلاف مودع الغاصب فان قبضه وقع متديان
الابتداء (قوله لم يرجع على التانى) لانه ملكه ليعمان فظهر انه اودع ملك نفسه (قوله يرجع على

(اقتسمها وحفظ كل واحد منهما)
(نصفه وودع أحدهما) كله اى
كل ما في يده (الى الآخر) فضاع
عنده (ضمن) الدافع لا القاض عند
اى خفيته رجعه اقسطا ولا يعمن به
(بخلاف ما لا يقسم) اى ان كانت
الودعة عمالا يقسم كالغيب والثوب
الواحد وكل ما يتسبب بتقسيم جازان
يحمط باذن الآخر فلو دفع الى آخر
ضاع لا يعمن (ولو قال) المودع له
لا يدفع الودعة (الى عيالك او قال)
(او حفظها في بيت آخر) فلو دفعه الى
من لا يملكه منه او حفظها في بيت آخر
من الدار) التي كلا البيت في تلك
الدار (لبيش) الدافع (وان كان
له منه) اى من الدفع (بدا وحفظها
في دار اخرى ضمن ومودع الغاصب
ضمان) حتى لو تصبر رجل شيئا
فاودع عند رجل: هلك عنده ضمن
والمالك يخبر ان شاء ضمن المودع
وان شاء ضمن الغاصب وذكر ابو
السرور رحمه الله ان يعلم ان المودع
غاصب مرجع عليه بعد التضمن
وان علم لا يرجع وكذا اشار اليه
المرحى رحمه الله (لامودع المودع)
اى لا يعمن مودع المودع بان اودع
عند رجل ودية ماودعها المودع
عند شخص آخر من غير عياله فثبت
ضمن الاول دون التانى عند اى
خفيته وعنده هاله ان يعمن أبه
شانه فان ضمن الاول لم يرجع على
التانى وان ضمن التانى رجع على
الاول (مع الف اذ يعرجه لانه)
كل واحد منهما (انه اودع اياه)
فانكر وليس له ما يئنه

الاول لا تعطل له فرجع عليه بما تضمن العهد ولوقال المالك هلكت عند الثاني وقال بل ردها
وهلكت عند علي صدق وفي النصب عنه صدق لانه آمن وروى عنه في الحق التصار اذا غلط قد دفع
توبه رجل الى غيره فقطعه فكلها ماضية ومن محمد صاحب الوديعة ثني فامر المودع ورجلا لهما
فقطعت من ذلك فله بها فاضمن من شاكل كن ان ضمن الماعن فرجع على الاول ان لم يسلم الفدية والام
برجع انتهى (قوله ثم عرض العين عليه) بشر ان ان المودع يحلف اذا انكر الادعاء كما يحلف اذا ادعى
ردها او هلكا مالم يثبت التهمة او لا تتركها الضمان ولو حلف لا يثبت الرد عليه حتى لا يضمن الوصي
لو ادعى ارجعه عليه وحلف جوي عن الميسر يعني انا كانت الوديعة لعلي او عيسى فادعى المودع
الرد على الوصي وانكر الوصي الرد فاضلف المودع فله فبرئ لكن لا ضمان على الوصي (قوله فنكحل
لها) ولا يجهاد القاضي بالضيف جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية والاولى عند النزاع ان يقرع
بينهما لتيسر القبول هما ونفي التهمة ليل زيلي ونكحل من باب دخل يقال نكحل عن العمد ومن
العين اي حين وقال ابو عبد نكحل بالكسر لغة فيه وانكرها الاممي مختار صحاح (قوله فلا تضمانها)
لانه واجب التحق لكل منهما عليه بيده او اقراره وعليه ألفا آخر ان نكحها وجب لكل منهما كل
الالف ما دام فيه اليها فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذاك ونصف نصيب ذاك الى هذا فغير ذلك
دور (قوله ان لا يقضي بالنكول الخ) ليكتشف وجه التضامن هولما او لاحدهما كانا افعاما البينة
بمخلاف ما اذا اقر لاحدهما انه يحكم به لانه لا اقرار حقيقة بفسخه والنكول لا يكون جهة الا بالقضاء
كالسنة زيلي وفي الصلح الثاني بقول بالله ما هذه اليمين ولا تقبها لانها اقر بها الاول ثبت التحق
فيها فلا يبعد اقرارها الثاني فلو اقر على الاول لكان صادقا بغير (قوله لا يستغضاه) وقال
الخصاص بقوله لا عمل بمقتضيه ووضع الخصاف المستثنى من العبدون والتدلو لا فرق بينهما لان التدلو
تضمن في الواجبات والقصور زيلي

(كتاب العارية)

بالثريد وذهب دور شرطها شرط سائر الثمرات من الحريرة والعقل والبلوغ كذا قالوا لا سكن نقل
المجوى عن الحاشية التصریح بان العسي المأذون اذا اعاره له صحت الا عارة وبها سنها النيابة عن الله في
اجابه المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلها كانت الصدقة بشرة والقرض نفاسية عشر
ومشروعتها بالكتاب قال تعالى ومنعون الماعون فانه تعالى ذم على منع الماعون الذي هو عدم اعارته
فتكون اعارته محمودا بالنسبة وهي ما روى البخاري من انه عليه السلام استأجر من ادى طلبة فرسا يقال
له المشدوب فركبه وبالا جماع فار الامة اجبت على جوارها وانما اختلفوا في انها مستحقة أو واجبة
والا كتر على انها مستحقة واعلم ان ما ذكره نفع افندي حيث استدلل على مشروعتها بقوله تعالى ومنعون
الماعون يثبت على ما ذكره المشاوي آراحت خبر الماعون بما يماور في العادة وذكر ان الله الزكاة
(قوله المناسبة بين الكتابين الخ) تضمنت هذه المناسبة وجه تقديم الوديعة على العارية بقدره جوي
قال شيخنا وهوان الوديعة مفردة العارية مركبة من الوديعة انتهى (قوله فطبة) بفتح العين واصلها
عورية قبلت الواو الف الفخ ما قبلها جوي (قوله والاروى) قال المجوى راجع المغرب انتهى والذي
في الزباني انها مأخوذة من العربية وهي الطيبة (قوله خطا) لا انني عليه الصلاة والسلام استأجره فلو
كان العار في طلبها لما اشرها بغير عن النهاية (قوله على حنف الجمار) ان الاصل استعرضه اياه جوي
(قوله مشتقة من التعاود) يقال تعاودنا الكلام بيننا أي تدنا وناه وتواو كذا ضبط حنفا (قوله
تخليق المنفعة) اثاره الخلق لزوم الايجاب والقبول ولو فلو استأجر من رجل شيئا فمكت لا يكون

ثم عرض العين عليه (فنكحل) عنه
(لما قال الثاني) المودع (لما عليه)
أي على الذي عليه (فالتأخر)
بينهما) وانما قد يقول فنكحل لما
لانه ان حلفها فلا شيء لهما فان
حلف الاول ونكحل الثاني فلا شيء
له وان نكحل الاول وينبغي
فلا شيء للاول ولا شيء للثاني
للقاضي ان لا يقضي بالتقاضي
حتى يحلف الثاني فلو قضى بالتقاضي
الاول حين نكحل مع انه ليس له ذلك
لا يتقد قضاؤه حتى لو حلف الثاني
بصدق فنكحل يكون الف بينهما
وغير الف آخر بينهما
(كتاب العارية)
المناسبة بين الكتابين ظاهرة لان
الاول امانة تركت لفظ والثاني
امانة دفعت لفظ والاعتناع
والعارية فطبة فنبهنا على العارية اسم
من الاطارة كالعارية اسم من الاعانة
واخذها من العار العيب او العري
خطا يقال استعرت عنه الشيء
فأعارته واستعمره اياه على حلف
الجار كذا في القرب وفي المسوط هي
مشتقة من التصاور وهو التناوب
فكما يجعل لغويته في الاعتناع
عليه على أن تعود التوبة اليه
بالاسترداد متى شاء (هي غلبت
المنفعة)

اعاريج من الخيانة وشروطها قلعة التمار للارتفاع وتطويعها عن شرط العوض لانها تصير ابراراً
وسحبها كونها امانة وقالوا طاعة الخاوية على التسخير وكذا فقه العبد لها كونه على الميرور هذا ان
طاعة الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعيره فنقطة على المولى ايضاً انه قد يستعير
(فقه) ليس للاب اعارة قال طهوف وكذا التفاضي والحي تنوير شرحه (قوله بلا عوض) اي بغير
عوض فلا يصح معنى غير تارة اعراها فاعيدها اي لكونها على صورة المحرف وفيه نظر اذ كونها على
صورة المحرف لا يقتضي ظهور اعراها فاعيدها بل كونها على عمل كذا قالوا بل قال انما هي على عمل
لما او ما بعد ما عرور باضافته اليه وهذا من باب الكوفين وغيرهم راجعاً وقوله معها رائدة ومعون
بذلك انها معترضة بين اثنين مطالبين وان لم يصح المعنى باطلاقها (قوله بلا اعادة الاستعارة) لانه
يشترط لما ضرب المدقوع المجمل الا مع الخلق وكذا جعل فيه ولا على الاجاز من غير قلنا انها
تتبع عن الخلق لانها لم تأخذ من العربة وهي العطف في القمار للخلق من غير عوض ثم استعمل في المعنة
فذلك فاقصت عليك ولما تنقيد لفظ الخلق ولما من غير فاجل الاختلاف باختلاف المستعمل
وقا كانت اعادة لما جاز وبالمجمل لا تقتضي الى المنازعة لانها تارة ان رجوع في كل ساعة فليقنا
حازر من غير ضرب المدة وانتهى منع من تحصيل ما يحصل ولو لم يوجد بغير فكوب امتناع عن الخلق
ولهذا لا يجوز اعادة لانها لم تدخل في ملكه قبل المحذور بل في المراد بها اعادة المنافع لا العن في البصر
عن الخلاصة لاسم ما من آخر جازاؤه في الاصل بل اثنان فقال خذنا جميعاً واذهب فاعيداً فاعيدها
ضمن اذا هلك بخلاف خذها ما عثقت قال في البصر واستعادها لفظ الا اعادة لانه استعمل للخلق (قوله
باعتريك) لانه صريح فيه معنى (قوله اي جعلك طامعاً لها) اي فلتاها لان الاطعام اذا اضعف الى
ما لا يؤكل عنه براديه ما يستعمل منه مجازاً من اطلاق البب واردة السب كذا ذكره بعضهم تعالى
للمرئيل واتفقه شيخنا بان ادنى درجات السب ان يكون مقضياً للحكم والادنى لا تقتضي اليه قلنا
يجعل الجمهور كالزباني والعني والدور والبصر والبدو والجموع علاقة المجاز اطلاق اسم العمل على الحال
(قوله ومختلف فوي) معناه اذ لم يرد به اليه لان المتع لخلق العن عرفاً وعنده اعادة يعمل على
خلق المنافع واصل المتع ان يعطى الى الرجل ناقة او شاة ليشرب لبنها ثم يردّها اذ اذهب رها ثم كثر ذلك
حق قيل في كل من اعطى شيئاً من وان ارد به اليه فاعيد ملك العن والافقي على اصل وضعه زباني (قوله
فوي هذا وما جرى منه) ان في باسم الاشارة ولم يكتف باضافة الثوب والتجارة الى نفسه لانه لا يلزم
من الاضافة اليه ان يكون الثوب او التجارة بمعنى الاحتمال ان يكون له اكثر من ثوب وجارية لانه
يشترط عدم جهالة العن المستأجرة كسحب عن الجرعة والقائمة وحينئذ سقط قول السيد الجموي
سقط ما دل على ان افعال اسم الاشارة في هذا او ما بعده وهذا غشت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله
وخلت على داني) كان الاولى اقسام اسم الاشارة هنا أيضاً كافي الدرر لوجه الذي ذكرناه (قوله
اذا اراد به العارية الخ) او اطلاق جعله على الادنى كلاً يلزم الاعلى وهو المسمى بالثالث كما بان في منه في المنة
كذا يحفظ شيئاً قلت فلو اقتصرت على قوله ولم يرد به اليه وحذف قوله لماذا اراد العارية كاشع العني
لكان اوله (قوله ولم يرد به اليه) لان هذا اللفظ يستعمل فيها يقال هل فلان فلان على دانيته
براديه المنة تارة للعاريه اخوة فان اقر احداهما صحت نيته وان لم يكن له ثمة جعل على الادنى زباني
(قوله واخذ ملك عدي) لانه راديه العارية لا ما ذهبنه في الاستعمال يعني (قوله وداري ك الخ)
لان قوله داري لك وان كان لخلق العن ظاهر انه هو مختل تلك المنة وقوله سكي عك في العارية
فجعلنا المختل على الحكم حموي ولو قال ليقره اجرتك هذا اذن زجر ابرع عوس كانت اعارة ولو لم يقر
شهر الا تكون اعارة بجرع الخيانة (قوله اسم من الاعمار) اي اسم مصدر حموي (قوله وسكني
تميز) اي عن النسبة الى الخطاب وهذا اولي معنى في الغرض من امحالهم - وزا يكون خبر اولك

ملا عوض) القدا الاول احتراز عن
 المدة لانهما تلك الممن والثاني احتراز
 عن الامة فانها تلك المنفعة
 بسوس وقال الشافعي والكركي
 الاطوار اامة الانفعالات تلك المنفعة
 وغيره بخلاف ما ظهر في اعادة المستعبر
 عندهما لا يعبر لانهما اامة
 معبر لانه تلك (ومع) الامة
 باعتبارك وامتنك (ادعي) أي
 جعلك ملها لها (ومتنك) أي
 احطيك (نوي) هذا الجواب
 هذه (ومتنك على رايه المنة) وأعدمتك
 العارية) ولا ريبه المنة (وإدري)
 صلي وإدري التي سكتي) والعمرى اسم من
 فن (عمرى سكتي) والعمرى اسم من
 الاعمار منه جلت سكتاها لك منه
 عمرك فعمري فعول مطلق فعل
 مخلوف تقديره اعمرتها فاعمرى
 وسكتي غير

متعلق به أو التوبة بين المتبدل والمخير كافي قوله تعالى ان العين عند الله الاسلام جوى عن المحفل على صدر الشريعة (قوله ويرجع المعير متى شاء) لقوله عليه الصلاة والسلام القصة مردودة والعارية موقوفة ووجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص لمعرفة ان القصة عارية خاصة عناية ولا نافع تحدث شيئا فثابت الملك فيها بحسب حديثها فرجوعه اعتناع عن غلبه ما لم يصف له ذلك زباني ولاق في قوله ويرجع المعير متى شاء فمحل ما لو كانت موقوفة وفيه ضررين بالمستعير فان الاعارة تطل وتبقى العين باثر التملك كن استعارة لتضع ولده وصار لا يأخذ الا بمسماها فان التملك الى القطام بصر عن الحثانية وفي الدرر الاسماء العارية تترك فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير المجدد ليس للشرى رخصها وقيل نعم اذا ضمته وقت البيع قلت وبالقيل يزم في الخلاصة والرازية وغيرهما الخ (قوله والعارية تامنة الخ) بشرط الغشمان باجل كسرطامه مدته في الزمن وهذا اذا لم يقين انها مستحقة للغير فان نذر استحقاقها ضمنها ولا رجوع له على المعير لا متى مرع والسحق ١ يضمن المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير تلافى المودع اذا ضمنها المسحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجر واستفد من حيلة ان المسحق اذا ضمن المستعير لا رجوع له على المعير لانه عامل لنفسه (قوله حتى لو ملكك بلا تعمل بغيري) هذا اذا كانت العارية مطلقة فان كانت مقيدة مثل ان يسهه وما فلو لم يرد ما بعد مضي الوقت ضمن اذا ملكك كافي شرح الجمع وهو المختار كافي العارية انتهى قال في الترتيب لا يسرها استعمالها بعد الوتق ام لا واذكر صاحب المحط وشيخ الاسلام انه انما يضمن اذا اتفق به بعده متى الوقت لانه حثت بصر خاصا (قوله وقال الشافعي الخ) لانه قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقاق فأنشبه الفص وقد استعاره زليخه الصلاة والسلام ودر وعان صفوان يوم أحد فقال اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة فضع بعضها فوضع عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال نال اليوم في الاسلام رغبة والاذن بالقص ثبت ضرورة الانتفاع فلا ظهر فيما واما حالة الاستعمال بخلاف المستأجر لان القصر فيها عن استحقاق ولا نه لثمنه صاحبه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المستعير غير انقل ضمان ولا نه قبضه باذن صاحبه لانه وجه الاستيفاء فلا يضمن كالا حارة والودع ما اذا تضمن الا بالتعدي ومع اء ذن يفتي التعدي وسدب صفوان كان بغير اذنه لمحاجة المسلمين ولم ينافل اغصبا يا محمد وسدب المحاجة برخص تناول مال الغير بغير اذنه زباني وقوله يوم أحد يخالفه ما في العين حيث قال يوم خيبر (قوله وان هلك لاقى حال الانتفاع يضمن) هذا يصلح مقابلا لمقابله كما يظهر بادي تأمل جوى قلت لو حلف مقابله واقصر على هذا كاز يلبي لكان أولى اذ عدم الضمان فيما اذا ملكك من استعماله المتأدما لا خلاف فيه ويتناوبونه (قوله وان تعدى الخ) ومن التعدي كصها بالجم بجر (قوله ولا تؤجر العارية الخ) لان الاعارة دون الا حارة والرهن والتي لا يضمن ما فاقوه در لان الاجارة لازمة والرهن اياه (قوله أى كان الودع لا تؤجر الخ) بل ولا تؤجر ولا تعار بخلاف العارية على المختار وصح عدمه وتفرع عليه ما لو ارسلها الى بداجنى فهلكت يضمن على الثاني لا على الاول بجر واما المستأجر فيؤجر ويودع ويأجر والرهن وأما الرهن فكالودعة تد (قوله فان أجز المستعير) اورهن در ورتوير وبني على قولنا اورهن ما سدب ذكره شجاعة متعة بالمقتضى (قوله فطعب أى هلك) وكذلك اذا استهلك المستأجر بغير المعير في الضمين ايضا لكن ان اختار تفتين المستعير رجوع على المستأجر وفي الملاك لا يرجع جوى عن المقتضى (قوله لا يرجع على المستأجر) لانه لما ملكه باذنه الغشمان مستند اصار ككأنه أجز لك نفسه ويتصدق بالاجر عند هما غلطا لاقى يوسف بجر عن الخلاصة واعلم انه وقع في بعض العبارات كالدرديدل قول الشارح لا يرجع على المستأجر ولا يرجع على أحد قال النهى سني والمراد به المستأجر لا غير فلا بد في التكرار العامة وتغيبه شجنا بان سلب الفائدة ممنوع مجواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بشرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله وان ضمن

(ويرجع المعير متى شاء) العارية
أمانة حتى (ولو ملكك بلا تعمل
بغيري) مثل قسوا هلكك ضمن
لهم ضمن) مثل قسوا هلكك ضمن
استعماله ولا وقال الشافعي رحمه
الله انه هلكك ضمن استعماله المتأد
لهم ضمن وان هلكك ضمن
الانتفاع ضمن وان تعدى ضمن
بالاجماع فان جعل عليها ما يجر
منها لا تجعله (ولا تؤجر أى كان
الودع لا تؤجر) كالودعة (فان أجز
المستعير) فطعب أى هلكك ضمن
المستعير من سلبه أى المستأجر وان
شاه المعير ضمن المستأجر فان ضمن
المستعير لا يرجع على المؤجر
ضمن المستأجر يرجع على المؤجر

المستأجر الخ) أقول وسكت عما لو ضمن الرهن فينظر حكمه من زبالة قال شيخنا حكيم المرتين في هذه
الصورة حكم القاصب كاذكره فوجأ فخذى لانه قصير مال الغير بلا فقه ورضاه فيكون للغير شخصه وبإدائه
الضمان يكون الزه من مال الكاشي ملك مرتبه ولا يرجع له على الزه من المستجير بما ضمن لماعت من
كونه غاصا ويرجع بيده انتهى وتقيده قوله ولا يرجع له على الزه من المستجير للاسراع في عاوا كان
الزهر من ثمن ثاقان الثاني يرجع على الاول اذا ضمنه المالك كإلى الدرع شرح الوهبانية وقوله لا يملك
المرتبن ان يره من فضين ولما كانا بخار ويرجع الثاني على الاول انتهى (قوله انما لم يكن كان عارية)
دفع الضرر للزهر وعنه دور (قوله لم يرجع) كالمستاجر من القاصب على ما القاصب لا يره دور
(قوله وبغير ما لا يختلف الخ) سواء ضمن متصلا ولا وقوله في الدوران عين متضا فان فيه واسطه يدور
واو وان كان قليلا كما في قوله تعالى قد كان نعت الذي كرى من زبالة (قوله ما لا يختلف باختلاف
المستعمل) الا ان يقول لا تدفع الى غيرك فان دفع بعد انتهى وملك ضمن وادى لمتخلفه فله ان يجبر
ان يره من متضا فان استأجر ادا وادى استأجره ما لا يقيد يصل عليها ما شاء ويجبر له ويرك بنفسه
ويرك غيره وما يفعل ضمن وضع غيره وما في المهر من الضمان استأجره ادا ويرك فرك وارك غيره
فقط ضمن نصف قيمته نعمه انما ركاه ما عمل الاربع الطبر كوكبه ما مساو واحد من دون فله
فهذا ضمن التصرف حتى لو ارك غيره فقط ضمن الكل هذا ما ظهر في ولم ارك من به عليه (قوله وان
الاطاق في الاعارة بان لم يقيد بها وقت او منقصة كاستأجره ادا لم يركوب او فو بالليس ولم يره شيئا كان له
ان يليس ويرك بنفسه فله ان يعير ما لم يليس هو ادا ويرك فاذا ليس غيره ادا ركبه فليس له ان يرك
بنفسه بعد ذلك في المهر لانه تعين الفعل فيكون خلاصه تعذرا في كل موضع يتقيد بالي لانه
بما خلفه الى ما هو غير مته اقله كانا استأجره ما عمل هذه المحطة كان له ان يحمل عليها له ادا وادى
في الضرر هي (قوله وعارية الفئتين الخ) مراده ما لا يمكن الانتفاع به مع بقا المهر ولو فاحس في قول
أعرك هذه القصصه من التردد فاحسها واكلمه فاعلم مثله او خيجه وكان قرضه الا ان يكره بينما
مباحة فيكون ذلك لانه لا يباحه بغير الخلاصة وتضع عارية المهر ولا ضمن ان يره يجرى مجرى
الملاك من العريفة (قوله فرض) فبضمن يلا كما قبل الانتفاع كالمهر والقرض وانما كان
كذلك لان الاعارة تملك للمعه ولا يتفع به هذه الامور الا بالاستلاك عنها ولا على استهلاكها الا اذا
ملكها فاقضت تملك عنها ضرر ورة وذلك باله ارا العرض والقرض اذناهم لكونه موجبا رالثل
دور (قوله او لقرض) بفتح القس وكسر هاء عن المغرب (قوله ويكلف فلها) لانه شاغل أرضه ملكه
قبر في المغرب الا اذا اثنان ياخذها فبفتحها اذا كانت الارض تستغنى بالمع فبفتحها فله
فيهما مقلوبين ويكون له كالاتلف عليه وضو يستدعي بذلك لانه صاحب أصل بخلاف ما اذا
كانت الارض لا تستغنى بالفلح حيث لا يجوز التزك الا باعاقهما بخلاف الفلح حيث لا شرط فيه اعاقهما
بل أيهما طلب الفلح أجبر على (قوله ولا ضمن ان لم يرك) لانها غير لازمة ولم يره عني (قوله وان
وقت ويرجع قوله الخ) وهو مكر ولا فيه خلف الوعد دور وظاهره انها غير مكره لكن صرح
القهستاني بانها تترجم وقت شئت فعمل ما ذكره القهستاني على ما اذا وعد وكان من يره الوعد فله ان
يخلف فلا يخالفه انتهى واعلم ان القيد بالغير للاسراع من ورته ولهذا قال في الدرر من فروغ
ذكرها وهي بالعريه ليس لاورثة الرجوع الخ (قوله ضمن ما تضمن) أي ما تضمن البناء والقرض أي
تقصا على انما مضمرة ويجوز ان تكون موصولة وقص حيث تضمن نفس المتدعي في هذا يكون
البناء والقرض منصوبين وعلى الأول مرقتين كذا في العناية قاله في زده لا ظهر وجهه لكونه
البناء والقرض منصوبين ههنا لان الذي تضمنه البناء والقرض انما هو القلم ودمرا في على تقدير نصب
البناء والقرض وضمن اليه قلم البناء والقرض وليس هذا جميع لان القلم ليس من جنس ما تضمن بل

انما لم يره كان عارية فله ان يره المستجير
بالمهر جمع عليه (وبغير المستجير)
(ولا يختلف باختلاف المستعمل)
كالمستاجر من القاصب على ما القاصب لا يره دور
والسكنى (ولو فقه) المستجير (وقت)
كروم او زهر (ومنفعة) كذا اذا
قال ارك هذه الدابة (او) قيد
(بها) الا يجوز عاها وان اطلق في
الاعارة ان يتفع ما يره في أي
وقت شاء وعارية الفئتين (الملك)
الزهر والذناير (الموزون)
كالخطبة والشعر (والعدد)
كالذهب والفضة والعلل (فالقوله)
كالمهر واليسير (قرض) فله ان يره
ان اطلق العارية اما اذا عاها
بان استأجره في درهم او ذناير
ليرب يهاد كاد او عاها براضا
فانه لا يكون قرضا (وانا عاها راضا)
لبناء او لقرض (مع) الاعارة (وله)
ان يرجع ويكلف الغير المستجير
قلمه ما لا يضمن (المهر ما تضمن)
من البناء والقرض (المهر ما تضمن)
(ان لم يرك وان وقت) المستجير
(ورجع قوله ضمن ما تضمن) منها
(والقلم) ويشترط ان يره المستجير
انما يضمن ربا الارض للمستجير

هو سبب الضمان واغلا الضموم قيمة البناء المتقصية بالقطع وقنع أيضا ضمة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير
 المعنى حيثنوع من المعير القلع بالقطع ولا يعني ما فيه فالوجه رفع البناء والغرس لا غير حموى ووجه
 الضمان انه لما وقت وقتا معلوما فالظاهر الوفاء بما وعد فقد اعتدلى قوله ثم غرسه بصفه فيضم عني
 وسعى قوله ما تضمن ان يقوم قائما غير متلوع لان القلع غير مسقو عليه قبل الوقت بل في فاذا كان
 فيهما وقت مضى المتعثر وقتا غير معين فلهما غاية يرجع به بدارين شرئلاية عن البرهان في ان
 يقال قوله فاذا كان فيهما وقت مضى المدة الخ يقتضى اعتبار القيمة وقت مضى المدة وهو مخالف لما في الدر
 من ان القيمة تعتبر يوم الاسترداد انتهى ومنه في الغرس من الولواحي والاشك ان اعتبارها يوم الاسترداد
 أسهل (قوله في غرسه وبثائه) قال في الشرئلاية عن البرهان لو اراد قلعهما فيما اذا وقت بقلعهما
 بجمعهما قائمتين غير متلوعين يعني بكم بشرط قيامهما في المدة المضروبة لان القلع غير مسقو
 عليه قبل الوقت الخ (قوله فيكون له ذلك) لانهما ملكه واغلا وجبا الضمان على المعير دفع الضرر عنه
 فاذا رضى هو كان أحق بملكه شرئلاية عن البرهان (قوله فانما تجار الرب الارض) لان صاحب أصل
 والمستعير صاحب تبع وان ترجع بالاصل اولى هدلية (قوله لا تؤخذ الخ) لان له نهاية معلومة وفي الترك
 مراعاة الحقن بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك مدر قال في الشرئلاية
 ليس في عبارته الامراعاة حق المستعير في العبارة سقط هو ويرك باير المثل لان في الترك الخ وأجاب
 شيخنا بان قوله وفي الترك مراعاة الحقن أى الترك باير المثل فلس في الصارعة سقط انتهى وكذا الحكم
 في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك بترك باير المثل زبني (قوله حتى يمسد الزرع) بالناء
 فلا يؤول من الثلاثي المجرى قبل والاصح ان يقرأ بكسر الصاد من احد الزرع اذا كان حصادا فان قال
 المعير اعطيت الشرو وعقبت ويكون الزرع في وضعه الزارع ان كان قبل ظهور الزرع لم يميز لان
 بيع الزرع قبل نسيته لا يصوز وبذنباته فيه كلام اشار الى المجاوز في المعنى حموى عن النسيان وغيرها
 (قوله على المدة الخ) لان المنفعة حصلت لهم المستعير اهرن فان مؤنة الزرع على المعير لان هذه اعادة
 فيها منفعة لصاحبها فانها تصير مضنونة في يد الممرن ولغيره ان يرجع على المستعير بغيره فكانت بمنزلة
 الاجارة بجرع من الحماية قال ويدخل في المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤنة ردا للخدمة قال المحموي
 وقائده كونها على المستعير تظهر ايضا فيما اذا كانت العارية مؤنة فبني الوقت وامسكها المستعير
 فهلكت ضمنها نهاية هذا اذا كان الاتراج باذن رب المال والا مؤنة رد مستأجر ومتعار على من اخرج
 در عن البرازية وفي الخلاصة الاجير المشترك كالحياط ونحو مؤنة رد عليه لا على رب الثوب انتهى
 وفي اجارة الضمومة فان شرط ارجال على المستأجر فسدت الاجارة وحكى عن الرغبة في انها جارة
 ويجعل اشتراط رد على المستأجر بمنزلة الزيادة انتهى ومؤنة رد مال المذابة والشركة والبضاعة
 واللقطة والا تبق على رب المال ورد المية بعد القضاء لاجوع على الواهب حموى عن ربح القضي
 والاصل ان مؤنة الرد توجب على من وقع القبض له (قوله وعلى المودع) لان منفعة حفظها عائدة اليه عني
 (قوله وعلى المؤجر) لان منفعة القبض حصلت له وهي الارحة عني (قوله وعلى الغاصب) لان الرد له
 المالك واجب عليه عني (قوله وعلى الميراث) لان قبضه قبض استيفاء فكان قابض لنفسه عني (قوله
 ثم رد العارية الخ) قيد العارية لانها لو كانت عقد جوهري لاردها الا الى المعير كذا في البحر والمداية
 وبالاصطبل لانه لو ردتها الى ارض مالكها لا يرا بجر ايضا عن الحيط ومنه يعلم ما وقع في كلام بعضهم
 عن البحر حيث عز ذلك كله للحيط وكان من الاثني العزو اما البحر وغيره مما نقل عن المصطبر ان يخط
 شيئا من بياضه الاشياء لغير ما نصه عز والفائدة في مفيدهما من الامور المطلوبة قال ابن جماعة
 في منسكه الكبير مع عن خيان الثوري انه قال نسبة الفائدة الى مفيدهما من الصدق في العلم وشكره
 والسكرت عن ذلك من الكذب في العلم وكفرما انتهى (قوله بر من الضمان) لانه ابقى بالتسليم المتعارف

قيمة غرسه وبثائه ويلو ان له الان
 بناء المستعير برفعها ولا يضمنه
 فيهما فيكون له ذلك وهذا اذا امكن
 الفاعل مضرا بالارض فان كان
 مضرا بها فالحق ارب الارض وان
 اعارها الى الارض ليزرعها المستعير
 (لا تؤخذ حتى يمسد) الزرع وقت
 (اولا) يؤقت استحقاقا من بابي طلب
 جزء حصادا من بابي طلب
 وشرب كذا في القرب (ومؤنة الزرع)
 على المستعير (ومؤنة رد العارية) على
 المودع (كسر الدال) مؤنة
 المستأجر (على المؤجر) مؤنة
 الغاصب (على الغاصب) مؤنة
 الميراث (على اربان) مؤنة
 الميراث (على المستعير) مؤنة
 دابة ثم (رد) المستعير (او)
 اصطبل مالكها (او) يمسد (او)
 استعير (المدة) ثم رد له (او)
 المالك برى من الضمان استحقاقا

والقياس أنه بعض (خلاف المصوب
والوديسة) حتى لو رد المصوب
والدعوى إلى دار المالك ولم يسلم اليه
فضاعا ضمن (وان رد المصوب الدابة
مع عبده وأجبر بمشاهدة) أو مساندة
لأساومة (أو) رد (مع عبده
الدابة أو أجبره) مشاهدة أو مساندة
(برئ) المستعير في الصورتين
والسئلة الثانية مطلقة أي سواء كان
عبدًا يقوم على الدواب أو غيره قيل
هذا في الصلابة يقوم على الدواب
والأول هو الصحيح (خلاف الاجنبي)
أي أن رد دعاء اجنبي فملكك ضمن
دلت هذه المسئلة على أن المستعير
لا يملك الإيداع من اجنبي وقال
مشايخ العراق أنه يملك الإيداع
وله التوى وأولوا هذه المسئلة
بأن وضع المسئلة فيما إذا كانت
العامة بموقفه وقد انتهت العارية
بأنه ضامن ما في ذلك بغير المسعير
بذعوا والمودع يملك الإيداع لا ينفق
ومن أطار راضيا بغير رعاها وأراد
كتابة العك (في سائر العارقات
اطمعتي أرضك) عند أي حنيفة
وعندهما يكتب أنك اعترفتي وإنما
قال أرسلك إشارة إلى أنه في عارة
الأرض يكتب اطمعتي وفي غيرها
يكتب أنك اعترفتي أجا

• (كتاب النية) •

المناسبة بين الكليين أن كلامهم
تقليد يفسر عرض ثم هي في اللغة
أصل النفع إلى الغير مالا فان أو غير
مال وفي الترمذ (هي تقليد العين بلا
عرض) قوله تقليد العين

(كتاب العبة)*

وزنا فاعلم بكسر الفاء ان أصلها هههه وهههههه أصلها وعدتهن وعدتهن (قوله المناسبة بين
الساكنين الخ) وقدم الصارية على المبة على طريق الترقى من الادنى الى الاعلى اولى طريق تقديم
المفرد على التركيب لان التبرع بالايان مركب بالنبة الى التبرع بالمنافع جوى فان التبرع عليه بالعين
يتبع بها تارة ويغيبها أخرى والتبرع بالمنافع قاصر على الانتفاع بها كذا يحط ضيقنا (قوله ثم هي
في الفتح الخ) قال تعالى فغيبى من ليلك ولما وقال تعالى يهبان بشامانا الاية وهى من صفات
الكامل فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله تعالى يا اياك أنت العزيز الوهاب والشهيد انما شهدا فقد
اكتسبمن انشرف الصفات قال في العبر من النهاية وحاشتها كثيرة حتى قال الامام ابو محمد وورع
على المؤمن ان يعلم ولده المجدد الاحسان كليب عليه ان يعلم التوحيد والايان فحب الدنيا واس
كل غشية انتهى (قوله هي غشية الخ) هذا تمبر يغلبه المطلقة عن العوض لا المطلق المبة الشاملة
للمبة بشرط العوض وما في الدرر من ان قوله بلا عوض أى بلا شرط عوض لأن عدم العوض شرط فيه
اعترض بان قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والمبة بشرط العوض يقضيه فكيف يجتمعان
جوى ثم رأيت الوائى سبق الجوى في الاعتراض وأجاب عنه سرى الدين اخذنى فقال هذا البحث نشأ
من عدم تحقيق هذه المسئلة ويندفع بما رجعتشرع المقصد من صاحت المناسبة حيث قال فان قيل
الشرط الثاني والالزام مشروط به متنافيان فكيف يتساذقان قلت التناقى انما هو بحسب المفهوم

ما يطعم عنه يحتمل التخلك والاحاطة فاذا احتل الامر من فاذا قال اقضه دل ذلك على ان المراد بالتخلك الخ
 (قوله وجعله لك) لان الامم للتخلك بخلاف جعله باسمك فانه ليس بهية وكذا هي حلال لك الا ان
 يكون قبله كلام يقيد المحبة بغير الخلاصة (قوله واعزتك هذا الشيء) لقوله عليه السلام من امر عري
 فهو لعمره ولورثته من بعده ولا معنى العري هو ذلك لجمال واشتراط الاسترداد بعد موت المعز
 فمع التخلك وطل الشرط هكذا قال امرتك هذا الدار حسابك فاذا مت فهي لي لان المحبة لا تسقط
 بالشرط والفاقد قبل يجر (قوله ويا به المحبة) لانه نوى محتمل كلامه ومثلهما جعلت هذه المجازية
 بجر (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه مراده التخلك قال تعالى في الكفارة او كسوتهم لان الكفارة
 لا تأتي بالمنازع زلي ولودفع (جل ثوبا وقال اكس نفسك) كان هبة ولودفع له دراهم وقال انفقها
 كان قرضا خلاصة ولوقال تمتك بهذا الثوب او بهذا الدراهم فهو هبة محجج بجر (قوله لاهب سكتي
 اسكتي هبة) غصب هبة فمع الحال او التميز يعني انها عارية فهو لان السكتي محكي فذلك المنفعة
 فكان عارية قدم لفظ المحبة واخره ووقال هي لك هبة اجارة كل شهر يدرهم واجارة هبة فهي اجارة غير
 لازمة ولو سكن وجب الاجر حاصله ان اللفظ ان اتبع عن تلك الرقبة نهية او المنافع فعارضا واحتمل
 اعتبرت التبة بغير ضرورة لعدم التبة ثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة اعني طري لك هبة سكتي
 لا ترد على تعريف المحبة بانها تخلك العين الخ لانه بالنسبة للهبة الهبة بار كانت غير مقدرة فهذا كانت
 لتخلك المنفعة بخلاف تسكتها حيث لا ياتي ثبوت الملك والعين لانه لنتبيه على ما هو المقصود فلم يكن
 للتقيد وما هبة الدين عن عليه فبما زعن الاعطاء كما سبق في التعريف فاذا كور بالنسبة للجنة فبما وكذا
 لا يدخل التعريف الوصية لان ابتداء من تعريفها بانها تخلك العين أي حال على ان الكرامة قد رانها
 هبة معلقة بالموت ثم رابت في الفساق ما يبعد كون العارية بمر افراد المحبة حيث قال بعد ان عرف المحبة
 بانها تخلك العين ماضيه بغير عنه الاجارة والعارية وما بانها سكتي في الشئان انية عموم التخلك
 حتى لو قال وهبت لك هذه الدار واثوب لك محسك فيها او تملكه نهرا فنقل مع اتت على لكن الاثر
 التعريف الذي ذكره المصنف ما فذمه ان الجواب بان سكتي للتقيد (قوله لا مدخل له في المحبة الخ) بل
 تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا المعام لك تأكله وهذا الثوب لك منه درر (قوله وقول)
 وقوله لا ومنه ما فذمه ان لو قال قد وهبت جاريته هذه لخدمك فليأخذها من شاءة أخذها رجل منهم تكون
 له وكان أخذها قبولا وما في المحبة من انه لا يشترط في المحبة القبول بشكل بجر واقول بغير مجواب بان
 المراد بالقبول القبول بالقول (قوله أي تضع بايجاب وقول) أي في حق الموهوب له أما في حق
 الواهب فتضع بايجاب وحده لا به تبرع حتى لو اضاف اليه بعد مطلقان فوهب ولم يقبل بوجهه
 حيث يختلف البيع دروق قول الشارح وقبول من جانب الموهوب له اشارة اليه (قوله وقض منه)
 أي لا بد من القبض لثبوت الملك لا تصح بغير والتحكيم من القبض كالقبض فلو وهب من رجل ثيابا
 في صندوق فمقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان معصوما كان قبضا التحكم منه ولو نهاه من
 القبض لم يصح ضمه معاقا ولو في المجلس لان الصريح أقوى من الدلالة فتتور وشرحه واعلم ان اشتراط
 الاذن للقبض في غير المجلس يخالف ظاهر ما في التارخانة ونهه قال أبو بكر اذا قال الرجل لغيري وهبت
 عدي منك والعذائب فذهب وقضه ولم يقبل قلت جازت المحبة قال أبو الهيثم ويقول أي بكر تأخذ
 انتهى (قوله بلاذنه اذا كان في المجلس الخ) والقياس ان لا يجوز بلاذنه لانه تصرف في ملك الغير
 فلا يجوز الا باذنه وبه قال الشافعي وجه الامتحان ان القبض كالقبول في البيع من حيث انه يتوقف عليه
 ثبوت حكم وهو الملك فيكون الايجاب منه تدل على النقص عني فكذلك لا يشترط القبول لانه بعد
 الايجاب فكذلك القبض بخلاف ما يتوهم من عبارة الدرر حيث قد بقوله اذا قضى الموهوب بانه ولذا
 قال في الشرع بلاذنه انه مخالف لما قدمه ولا يشترط الاذن صريحا في مجلس المحبة فتنه المعلق احسن

وجعلتك عري (واعزتك هذا
 الخ وسمي) قوله جعلتك على هذا
 الدابة) حال كونها (واياه) المحبة
 مطلقا سواء قال السلطان أو غيره فقد
 به لانه لو قال جعلتك على هذا الدابة
 وان يولية يكون عارية وقيل هو من
 السلطان هبة مطلقا (و) بقوله
 (سكتي هذا الثوب) أي من جهة المحبة
 (داري لك هبة) (تسكتها) قوله تسكتها لا مدخل له
 في المحبة حتى لو لم يقبل تسكتها تكون
 هبة أيضا (لا) بقوله داري لك هبة
 سكتي (و) داري لك (سكتي هبة
 وقول) أي مع بايجاب وقبول من
 جانب الموهوب له (وقض منه) أي مع
 الدليس بلاذنه وبعده) أي مع
 المحبة ان قبض بلاذنه اذا كان
 في المجلس

انتهى (قوله وان قبض بعد الافتراق لاتسع الاماكنه) لانما امتتنا التسلط فيه اتماما له بالقبول وهو
 يستند بالقبض على ثمان القبض في المجلس هل يحصل بالقبلة او خلفه قال ابا الواليث في قبض عند
 محمد لا عند ابي وصف والمختار الاكتفاء بالقبلة في العصية لا لافاسد دور وقول العيني لان الدلالة
 لا تصل في مقابلة الصريح تحليل المسئلة ذكرها الزبلي وسقطت من قول العيني في قوله بتلافي ما اذا ناه
 عن القبض في المجلس لان الصريح ضيق الدلالة كذا به عليه الشيخ شاهين (قوله وقال مالك رضي
 الله عنه بنيت الملك فيه قبل القبض) كصالح وعلى هذا الخلاف الصدقة ولنا قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد في الملك وقال ابو بكر الصديق اعانته في مرضه كنت تحتك جداد
 عشرين وسقلمن مالي بالعالية وانك لم تكن في قبضته ولا تزنه وانما هو مال الورثة فلو كانت تلك قبل
 القبض لكان لها ذلك زبلي والمجدد بالفتح والكسر مراد النفل وهو قطع ثمرتها بقال جدار الغرة
 جدار جدار ومنه حديث ابي بكر كذا كرم ابن الاثير في الجمع مع المال والوسق ستون صاعا كما في مختار
 الفصاح (قوله ثم يصح بايجاب وجوب) اعاد به مطف عليه متعلق بالمجار في قوله في يجوز جوى وقوله
 لعطف عليه أى على الماد وهو قول المصنف وتصح بايجاب الخ وقوله متعلق بالمجار هو قول الشارح
 وثبت الملك في يجوز الخ كصاحبنا شيئا (قوله يجوز) أى مجموع استحرازه للووب الفرعى
 الفضل بدونها واكثر عدون الارض ويجوز بوزن مقول باسم مفعول من حازه اذا جمعه (قوله مضموم)
 معناه انها ملك بهذا الشرط لان الهبة متوقفة على التسعة لانه لو وهب ثلثا بقسم تسع الهبة من غير
 ملك ولم يدركه مقبولا ملكه ولو كان شرطا للهبة لا يوجب الى تحديد العقد دهر (قوله ومشاع
 لا يقسم) كالهد والهداية كفى بالقبض ان تقاصر فيه لان القبض التكميل لا يتصور فيه والصدقة
 كالمهبة والهداية العادل بين ما يحتمل القيمة وما لا يحتمل ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب أحدهما
 القيمة والى الاثر فان كان للقاضي ان يميز الا ترى على القيمة فهو ما يحتملها كالدار والبيت الكبير
 وان كان على المميز فهو ما لا يحتملها كالحمام وشرط الهبة المشاع الذى لا يحتملها ان يكون قدرا
 مصولا فلو وهب نصيبه من عبد لم يعلم به لم يميز لهما لواعلم ان هبة المشاع فيما لا يقسم تقيده الملك
 للموهب على وجه لا يستحق المطالبة بالقيمة لانها لا تمكن وامامها بانه فوجب في ظاهره اياه لانها
 اعارة فان كل واحد منهما يصير ميمر انصبيه من صاحبه والمجبر على الاعارة غير مشر وعوى وبه يوجب
 جبر واعلم ان الدار التي فيها المتاع والمجوالتى الذى فيه الدقيق كالمشاع لان الموهب مشغول بمتاع
 الواهب حتى لو تزوج ولم يحز ببنى وكلامه يعنى ان هبة المشغول فاسدة والذى في العادة انها غير تامة
 قال السيد الجوى في حاشية الاشياء فيتمثل ان في المسئلة روايتين كالواقع الاختلاف في هبة المشاع فيتمثل
 للقيمة هل هي فاسدة او غير تامة والاصح كافي النباه انها غير تامة فكذلك هنا كصاحبنا شيئا منه
 يعلم ما وقعت الاشارة اليه في الدار المختار حيث قال والاصل ان للموهب ان مشغولا بملك الواهب منع
 تمامها وان شاغل لا فلا وهب برافقه طعام الواهب او دارا فيها متاعه او دابة عليها سرجه وعلما
 كذلك لا يصح وبكسبه يصح في الطعام والمتاع والرجح فقط انتهى فلنأثر الى أحد القولين بما ذكره
 اولان عدم التمام والى القول الثانى بما ذكره آخران عدم الهبة فتدبر وبتر الان بالقبض بعد
 الفراغ ولا يستند الاذ قبله كما لا يستند التسليم قبله ولو وهب المتاع الذى في الدار وسلمها معه أو الدقيق
 الذى في الجوانب ولم الدقيق مع الجوانب جاز لان الموهب ليس مشغول وانما هو شاغل الملك الواهب
 وذلك لا يوجب بدالواهب على الموهب غاية ما فيه ان بدالواهب قائمة في الظرف وهو آلة الحفظ
 فتكون متاقبوت الدى في التبع لا يوجب قبله على الاصل (قوله لا فيما يقسم) ولومن تركه على
 المذهب وقبل يجوز ان تركه وهو المختار والمقدّم هو الشروع الفاسد لا الطارى كذا قالوا به ثم رجح
 في البعض الشائع والاستحقاق اذا ظهر بالبيئة كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون متارنا لانا لا رثا

استصاننا وان قبض بعد الافتراق
 لاتسع الاماكنه وقال مالك ثبت
 الملك فيه قبل القبض ثم يصح بايجاب
 وجوب وثبت الملك (في) أى يجوز
 مضموم (في) أى مشاع لا قيم
 قسم

كنازحه صدر الشريعة وان تسمع ان الكمال قد فلو وهب ارضاً وزرعاً وسلمها فاستحق ان يزرع بطلت
 في الارض وما لا يتحملها الذرهم الصحيح حتى لو وهب درهماً صحيحاً ليلبس صحيح ولو كان معه درهمان
 فقال له رجل وهبت لك درهمين فما كانا مستويين لم تقض الهبة الا ان يزرع أحدهما وان كانا مختلفين
 تنوزل لدم احتمالاً فكذا في البصر ثم قال وأفادته لودف درهمين الى الرجل وقال أحدهما هبة لك
 والاخر امانة عندك فلهما كذا يقين درهم الهبة وهو في الاخر امان انتهى فاضمان وفي الدرهم
 لرجلين درهمان صحيحاً صحيح وان منشئاً لانه مما يحتمل لكونه في حكم العروض منه درهمان فقال
 لرجل وهبت لك أحدهما اوصفهما ان استويا لم يزرعوا انتفاعاً لانه متاع لا يقيم وهذا وهب
 ثلثهما جاز مطلقاً (قوله وقال الثاني صحيح) لانه عندك في صحيح في المشاع كالسهم وكونه تبرعاً
 لا يبطله الشيوع كالقرض والوصية ولنا ان القبض مندوص عليه في الهبة فيشترط كماله والمشايع
 لا يقبله الا ضم غيره اليه وذلك غير موهوب والوصية ليس من شرطه القبض وكذلك البيع الصحيح
 وأما في البيع الفاسد والعرف والسر والقرض فالبقبض غير مندوص عليه فلا يراعى كماله بل الزاوي
 وقوله عليه الصلاة والسلام بداية المراهبة اثنين غير اثنين في اثنين يكون بالقبض وان
 القبض فيه شرط البقاء على الهبة لا شرط البقاء البقاء أسهل الخ (قوله فان قمعه وصله صحيح) لان تمامها
 بالقبض وعنده لا شيوع ولو سلمه فاشاء لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فهو يكون مضموناً عليه وينفذ فيه
 تصرف الواهب زباني وظاهره يعني ترجيح ان الهبة الفاسدة لا يملكها بالقبض وقد قلنا باختلاف
 الصحيح في ذلك لكس ذكر في الدان المعنى به افاقته المثلث على خلاف ما صححه في الامامية ولعلنا
 اتفقوا كدبر لفظ الصحيح وهل للترتيب الرجوع في الهبة الفاسدة في الدرهم ام اعملى قول من
 لا يرى الملك بالقبض فظاهره اعملى قول من يرى فلازم الموهوب بكماله الفاسدة مضمون فاذا كان
 مضموناً بالقيمة بعد الملاك كان من حق الرديف اذ لم يترك الرجوع والاسترداد في الشرع بل بالقيمة
 وهذا شر ظاهر لان قوله فلان المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضموناً يكون مقبوضاً اعملى القول بعدم
 الملك والاف كيف يكون مالاً كواضناً وتصرفه الشئ شاهدين بان المقبوض في البيع الفاسد مملوك
 بالقبض مضمون بغيره فلا يصدق كون الشخص مالاً كواضناً فكان الجواب مستحقاً وكان القول
 بالانحياز مقبوضاً حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسد انتهى ولا يمنع من الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذا غيرهما من باقي الموانع كافي العادى شضاعن الدهتاني ويترفع على القول بشيوع
 الملك بالقبض في انسية الفاسدة ما في الجرعن الاسعاف من انه اذا وقع في الارض التي وهبت له هبة
 فاسدة ضم الوقف وعليه قبضتها (قوله وان وهب ديقاً في راء) لانه معدوم فلا يملك الا بصدق جديد
 بخلاف لبن يزرع وصف على غم يخل في ارض وغرق نخل لانه كشاع فلو قبضه وسلمه جاز وان
 المانع وهل يكفي فصل الموهوب به بذل الواهب فظاهره ان يدينه تنويره واعلم انه قد فسد لصاحب
 الدرهمنا انتباه حيث قال ويجوز هبة السامدون العرصة اذا اذن الواهب في نفسه وهبة ارض فيها
 زرع دونها ونخل فمجردونه اذا اذنها بالجماد والجدا الخ قال عزى زاده هذا خطأ ثبت عليه المسئلة
 مع عكسها وهي هبة زرع بدون ارضه وهبة مجردون شجر طهه يبيع استخساناً ان امرأته بالجماد والجدا
 وفصل بخلافه ما ذكره حيث لا يصح مطلقاً لا بد من فصل به انصال خلة فكان بمنزلة المشاع الذي يتحمل
 القيمة فلا يترددون الاقرار والحيازة كافي الكافي وأيضاً هبة السامدون الارض من ويل هبة زرع
 بدون ارضه لا من عكسه جعل صاحب الدرهم ارضه بدون زرعها من غطاء واحد عطل صريح
 انتهى (قوله فلو يدا الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت في يده امانة او مضمونة
 لان قبض الامانة ينوب عن مثله لاعم المضمون والمنحون ينوب عنها والاصل انه متى غلبت النقصان
 فاب أحدهما عن الاخر وان اختلفا تاب الاقوى عن الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب

وقال الثاني صحيح ومعنى الموزان
 يكون مرغاً عن املاك الواهب
 وشقوقه وبما لا يقسم ما لا يصح
 القيمة أى لا في متعابه بعد
 القيمة اصلاً كدواحد ودابة
 واحدة ولا يقي متعابه بعد القيمة
 واحد ولا يقي الانتفاع الذي كان قبل
 من خمس الانتفاع والجمام الصغير
 القيمة كالماء الصغير والمقسم ان
 والثوب الصغير ونحو المقسم ان
 يقي متعابه في الحالين قبل القيمة
 وبعد ما كان وهب شخصاً مشاعاً
 فله الهبة (فان يسميه وسلمه) الى
 الموهوب له (مع ما كان وهب شيئاً
 بلام صحيح وان لم يسمه وسلمه) الى
 (ونذا الدهن في المسموم) في
 الاب (ولك) الموهوب (بالدفع
 جديلاً) ككتمان الموهوب في يد
 الموهوب له

مضموناً في يده كالغصب والمهرن والمقبوض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان المقبوض في يده حقيقة
 وحكمه كغيره عن الضمان بمجرد قبول المدة وكذا اذا كان في يده عارية أو إجارة لانه قبضه لنفسه وبه
 ثابتة فيه وأما اذا كانت في يده بطريق الوصية فتشكل لان يده يملكها لكن لما لم يكن عاملاً للمالك
 بسبب المدة اعتبر يدها كحقيقة زبلي وعلم ان في قول الزبلي غير أن الضمان اشارة الى ان العين
 الموهوبة تكون مضمونة في يد الموهوب بعقلها أو قيمتها احترازاً عما اذا كانت العين مضمونة بغيرها
 كالبيع المضمون بالثمن وكما من المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد المدة ومضى وقت
 يتمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا يقع البراءة منه مع وجود
 القبض الموجه له فلو تكن المدة براءة وإذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق بالمدة فلم يكن بد من
 تحديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله وجهه الأب الخ) لان قبضه يتوب عنه كذا من له ولاية
 على انطلق في الجملة وهو كل من يسهله تدخل الاخ والعم عند علم الاب لوقوع علم تنويره وشرحه وليس
 المراد من عدم الاب خصوص موته بل ما يشغل غيبته المنقطعة ولو عبر به كما في البصر لكان أولى لانه
 حينئذ يعلم المحكم في الموت الطريق الأولى والأصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه بالايجاب
 دروفاً في الدرر والى يلى من قوله لانه وليه يشترط قبضه قال في الشريعة لاية حق الصار فلا يشترط
 قبضه (قوله وجهه هذا الثاني) بشرط ما في الدرر من انه لا بدوان يكون الموهوب معلوماً
 (قوله أودع مودعه) لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب والمرتب والمستأجر
 حيث لا تخو المدة لعدم قبضه لان كل واحد منهما قابض لنفسه زبلي قال الشيخ شاهين في شرحه من العلة
 ان هذه الاب لطفه العين المعارة لا يقع انتهى وجهه ان المستعرة قابض لنفسه كالمتأجر وجهه قال
 شيخنا وافق عليه هذا التسع لكلام الزبلي والنهاية والعناية والبرهان فاضعان ثم رأيت في البرازية
 صريحاً بما جاز حيث قال هبته من ابنة الصغيرة بلفظ واحد ويكون الاب قابضاً بكونه في يده وأودع مودعه
 أو مستعيره انتهى وجهه عدم وجهه أي العارية فلا اعتبار بالدلالة مع وجود الصريح انتهى بقى ان
 يقل شغل اطلاقه ما لو كان الذي وهبه لانه عبداً أبقاها ورأسه في حاجته قبل عودتها فصحة كما
 في البصر لكن يعر على صحة المدة في الاقباق ما نقله شيخنا عن منتهى الفتى حيث قال سقطت المؤنة فوجهها
 لرجل وسلطه على الطلب والقبض فطلب وقبضها فاقبضه باطل لان في قيامها وقت الطلب خطر انتهى
 وجهه ان الاقباق في وجوده خطر الهم لان يحصل على ما نفعه علم ومودعه وقت المدة ثم رأيت في الدرر
 مانته ويوزع هبة أبق مترد في دار الاسلام لطفه لان يد المولى باقية عليه حكمه لقيامه بادل الدار عليه
 فتح نهور يد مقلهم ان دخل فيها ولو وجهه بعد عودته فيها لم يزد وقدر في باب استدلاء الكفار انتهى
 (قوله وكذا اذا وهب لطفل امه الخ) وكذا كل من يسهله ولز يده مضرب ولا يمتحى كان له تأديسه
 وتسليمه في صناعة ودخل المتخط وملكه الصغير بمجرد اياه واحده في هذا كله كالمدة زبلي وعمر
 ويباح ولله ان يأكل ما كوله وهب له وقبل لا يختلف في غير المالك كونه حيث لا يباح الاحتاجه ويبيع
 القاضي ما وهب للفقير حتى لا يرجع الواهب في هبه درو يس الاب التوعين من مال الفقير بغير
 (قوله أو وهبت) أو غائب غيبة منقطعة (قوله وهو الاب أو الجد الخ) أي الاب ووصيه والجد ووصيه على
 هذا الترتيب لا يجوز قبض غيره ولا ربعه مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في حال القاض
 أو لم يكن وسواء كان حراً محرم أو اجنبياً أو اذا قبضه الاجنبى أو غير غير الاربع ليس له الاتفاق معها
 كذا في البصر ومقتضاه ان غير الاربع ليس له الاتفاق معها ولو كان وصى القاضي فليراجع (قوله
 في جبرها) بالفتح والكسر والجمع المحذور شيخنا عن الصالح وجر الانسان حضنه وهو ما دون اعطه الى
 الكسح بمعنى كونه في جبره انه في كنفه ومنعته جوى (قوله وتم قبضه ان عقل) ولوجه و. ودأيه
 لانه في النافع المحض كالبائع حتى لو وهب له ان يبيع له وتلقه مؤنثة لا يصح قبوله والمراد بل لقل هنا

وجهه الاب لطفه تم (القدر) أي قوله
 وجهه هذا الثاني لا يلى فلا يفرق
 بين ان يكون هذا الثاني في يد الموهوب
 بدم مودعه وانما قد قبضه لطفه لانه
 لو وهب شيلاً لانه الكبير يشترط
 قبضه وان كان في عاله ولا يلى
 قبضه اياه عندها وانما اذا وهبت
 للطفل امه منبأ وهو في عاله (وان
 ميت ولا وصى له حازت المدة) وهو
 وجهه الاجنبى تم قبضه عليه الاب
 الاب او الجد او الاب (وجهه واجبي
 او وصيه) (د) قبض (امه واجبي
 لو) كان الطفل (في جبرها) قبضه
 لانه لو لم يكن في جبرها لا يشترط كونه
 متلازم الولى حيث لا يشترط كونه
 في جبره (د) تم قبضه ان عقل

ان يكون غير باعقل التخصيل ومعه رد ملما كقبوله كافي البحر واختلف فيما لو قبض من يده والاب
حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو الجواز على ما اعتداه المصنف في شرحه وهو قبض زوج الصغرة
ما وهب لها بعد الزفاف هكذا شرح عليه الزيلعي والبحر ولم يوجد في غالب نسخ الشارح قال الزيلعي واشترط
الزفاف لثبوت ولاية الزوج لانه انما ملكه باعتبار انه عولها وذلك بعد الزفاف ولا يشترط ان تكون
من جماع مثلها في الصحيح ولو قبض الاب جاز وكذا لو قبضتها ان كانت عاقلة وقد باهله لانه لا عليك قبض
دونها مطلقا ولا عليك المولى قبض ما وهب لعبد المحجور واذا قبضه الصبي ملكه المولى لانه كعبده
وكذا المكاتب لكن لا عليك المولى لانه احمى با كتابه بحرقه فكذا كراهة قبض بعض الاولاد
في المنة حالة النسخ الا زيادة فضل ولو وهب له كله لواجب قضاءه وانهم واغتموا في التوسيع بين الذكر
والانثى في المنة ولو كان ولدها طامعا قارا تصرف ماله في الخمر وسرمانه فهذا حرم تركه لانه فيه اعانة
على العصية ولا يعطى للفاسق اكثر من قوته ولو انشده له ما نزل في مشيئته اراد اعطاه لغيره ليس له ذلك
ما لم يكن وقت الاتخاذ فيه عارية وثياب البدن ملكها يلزم بغيره بخلاف نحو خلع وقوادس شعرا بين يدي
الصبي وهذا الجمان لما يصلح له كتابا صديقا فالدية له والا فان المهدى من اقرباء الاب والامصارفة
فلاب وان من اقرباء الام او مصارفة فلام. وقال هذا القاضي اولى قبل ولو قال هبت لاب والام
فالقول قوله وكذا زاف انت ولا يجوز ان يثبت من مال مطلقه ولو صوم بحر ودر زاف بكسر
الزاي مصدر زفت المرأة زافا زارة وزافا نوح اخندي والمراد زاف بعثا ليته يستأى (قوله
وان وهب لثنتين او لثلاثة او لاربعة) لان جماعها له جلة وهو قبضها من حصة دون الاخر فعمل انهما
(قوله لا يحكم) وهو ان يمين اثنتين كبيرين ولهم بين نصيب كل واحد عند أبي حنيفة لانه هبة
الصغير من كل واحد منها دليل انه لو قبل أحدهما لا يصح لانه عند واحد قديما لانه من رجليه
عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما لا يصح لانه عند واحد قديما لانه من رجليه
والاحارة من اثنتين حارز زافا وقد يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنين فهو الواهب له ذلك لا يجوز
اتفاقا لانه وقديما يكون الواهب لهما كبيرين لانه لو كان أحدهما كبيرا والاخر صغيرا هو في عياله
لا يجوز المنة اتفاقا لانه حين وهب اربا شاة الصغرة في النصف الاخر شاة محيط وقديما يعدم
البيان لانه لو يمين قال لثلاثا ولثلاثا ولثلاثا ولثلاثا لانه لا يجوز عند أبي حنيفة والى
يوسف وان قبضها وقال لمجد يجوز ان قبضها وقديما لدارور اربعة احتمل الصحة لان ما لا يمتثلها كالبيت
يجوز اتفاقا وقد يكون الواهب لثنتين لانه لو كان واحدا فكل اثنين تقبضها فقبضها حارز ثمانية
كذا في البحر (قوله وسندها جميع) لان هذه هبة الجمل منها ذاك التملك واحد فلا يتحقق فيه الشيوع
فصار كما اذا رهن من رجلين بل اولى لان تأثير الشيوع في الزهر اقوى منه في المنة حتى امتنع رهن
المشاع فيما لا يقيم ايضا خلاف المنة والجواب عنه من طرف الامام في الزيلعي (قوله وصح تصديق عشرة
وهبها الخ) هذا رواية الجامع الصغير جعل كل واحد منهما حارزا عن الآخر حيث جعل المنة للفقيرين
صدقة والصدقة على الفئتين هبة وفرق بين المنة والصدقة في الحكم حيث أحاز الصدقة على اثنين ولم
يجز المنة والجامع بينهما ان كلا منهما تملك بلا عوض فحازت الاستمارة والفرق بينهما ان الصدقة
يتبني بها جوارحه وواحد والفقير نائب عنه ولا كذلك المنة فيكون تملكها من اثنين وللدواوصى
بتلك ماله للفقير اجمع وان كانا يجهولان لانها وقت الله تعالى وهو معلوم ولو ارضى به لغيره غير
معين لا يجوز وفي الاصل سوى بينهما فوجب ان يمنع في الباين فكان في المسئلة واثبات وهذا كله
قول أبي حنيفة وما عندنا من شخص جائز فالصدقة اولى مني وصح في المسئلة ما ذكره
المصنف من الفرق والمراد من نفي الصحة نفي الملك فلو قسمها وسلمها صحت بغير

(باب الرجوع في المنة)

ويجوز قبض زوج الصغرة ما وهب
لها بعد الزفاف (وان وهب لثنتين دارا)
متر كايتهما (واحد صحيح لا يحكم)
اي لا يصح ولو وهب واحد دارا من
اثنتين عند أبي حنيفة وسندها صحيح
(وصح تصديق عشرة) من الدراهم
(وهبها للفئتين) اي لا يصح
تصدقها وهبها للفئتين وقال ابو يوسف
ومجد يجوز كله وانما حصص العشرة
ماله كزاهل لانه فانه وضع المسئلة في
الجامع الصغير هكذا
(باب الرجوع في المنة)
اذا وهبها لاجنبي

بمعنى الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه
الدين وسلطه على قبضه وقبل وقبض له الرجوع لان الهبة هنا تملك لا اسقاط جوى واما قول الرجوع
في الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين لادون بعد القول بخلافه قبله لكنه اسقاطا صرح
(قوله مع الرجوع) أى ان ذكره يحرم قبل تنزيها ولوع اسقاطا صرحه في الرجوع ويريد نيل في الهبة
الهبة فلم يهدى الرجوع كافي الهبة شيئا عن القهستاني وقد باهله لان الصدقة لا يصح الرجوع فيها
لان الغصبها اثواب وقد حصل العوض جوى وافادى الثمن لئلا يهله لا رجوع في الهبة لفقير لانها
حد فقامت انتهى (قوله من ليس بذي رحم محرم) فخرج به من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم
وليس بذي رحم ولهذا قال في الدرر ومنه المحرمة بالقرابة واحترز به عن المحرمة بالسبب لا النسب
ان المراءى بمحرمية السبب اما الرضاع او الصاهرة فالمراد من قوله فخرج به من سكان ذارحم يعني من
النسب والامراة من الرضاع لو كان ابن عمه صدق عليه انه رحمه محرم كذا ذكره شيئا والمحكم المذكور
في القرابة صحيح ولو ما اختلف في الدين شر بئلا بل وان كان حريا كما يتي في عر القهستاني (قوله وقال
الشافعي لا رجوع بها) لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبة الا الواهب فيما يجب لولده ولنا
قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بيمينته ما لم يثمنها أى ما لم يرضى بالمراد حق الرجوع بعد
السلام لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روى ان لا يشرى بالرجوع بلا رضا ولا رضا
الا والداد احتاج الى ذلك طاه يشرى بالرجوع لا يشرى بالرجوع الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر
وان لم يكن رجوعا حقيقة دورا والمراد انه لا يصلح الرجوع بطريق الدانة والمروءة وهو قوله عليه
السلام لا يصلح رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيع شيئا من ماله بدينار ولا يبيعه بدينار ولا يبيعه بدينار
ولا يبيعه بالروءى وان كان جائزا في الحكم كناية وقال ابى بعضا أحاباء العاجل به صاحب الدرر على
ان لا تسلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع لانه يخرج من قبضه فغنا انه لا يليق به ان يرجع فيه الا
الواهب فيما يجب لولده ويغيره قوله عليه السلام المؤمن لا يبيع بدينار ولا يبيعه بدينار ولا يبيعه بدينار وهو
مؤمن اعدا لا يبيعه بان يكتب او يرضى وهو مؤمن لانه يبيعه بدينار لا يبيعه بدينار ولا يبيعه بدينار ولا يبيعه بدينار
افصح فكنا هذا الخ أى نتج من حيث العادة لا الشرع لان الشرع يحكمه من الرجوع ويذهب الامام
الشافعي قال الامام مالك واوجد في ظاهر منجه ويقت في الحديث السابق بنم الياء الغيبة وفتح التاء
اشقة مضارع مجهول مجزوم من اناب شيب أى عوض عزمي زاده (قوله سبعة اشياء) مأخوذة
بما قيل

(مع الرجوع فيها) أى في الهبة اما
بالنفساء وبالرسمى والمراد بالرجوع
ههنا من ليس بذي رحم محرم
وأن رجوع وقال الشافعي لا رجوع فيها
(منع الرجوع) في النسب بغناه
جميعها النسب في سرف (منع زوجه
فانه لا زيادة له كالمهرس)

ومانع من الرجوع ثمانية * باصاحي حروف دمع زوجه

(قوله حروف دمع) فيه ثمانية المزعج غير لاعراسا لئن اذ ان قال ان المصنف حذف المضاف واقام
المضاف اليه مع معارفع ان رفاهه وزج الشارح بيان لاصل ذلك جوى والمعنى التركى ان دمع
لغيره بحال كان اطرافه تنزل ترج وجهه فالحرف الطرف وزوجه تغذيه قهستاني (قوله الزيادة
المسجلة) ولزاد قبل الرجوع كالناشب الصغير ثم شاح لا به لوجه الرجوع في الموهوب دون الزيادة
لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد صرح لكن في الخاتمة الزيادة لذهب كان له
الرجوع واعتمد القهستاني كذا قبل وأقول ما ذكره في الخاتمة من انه له الرجوع اذا ذهب الزيادة
صرح به في الجمر أيضا فكان المناسفة ذكره العزول بعد قوله لكن في الخاتمة الخ بقى ان يقال علل
فى الدرر اعتمدته انتهى القهستاني موافقا للخاتمة بقوله لان الساق لا يعود وهو صريح في ان قاضيتان
لا يتحالفان ذكره الزيلعي بل ينول بعدم الرجوع أيضا وهو خلاف ما في البصر من الخاتمة فنبه (قوله
كالنفس) كذا الحسن والجملة والخاتمة والصغير والقصر في الثوب وكبر صغير ومما ع أسم وابصار
اعنى واسنم عود مساواته وفروجه كذا في الدرر وقوله ومساواته يعني كان مريضا غذاؤه بخلاف

مالا ارض عنده فدا و احب لا يتم الا رجوع كافي البحر عن المصط (قوله بالكسر) والفتح كاسق
 (قوله فلا يسقط حق الرجوع) الا في القطعة التي بين فيا والعرس زبلي كذا قيل وأقول ما ذكره
 الزبلي مفرض في ما اذا كان البناء والعرض بقضعة من الارض موجبا لزيادة القيمة في اقلها المتع
 الرجوع في القطعة التي بها البناء والعرض دون غير ما واذ كره الشارع مفرض فيما اذا لم يوجب
 زيادة القيمة أصلا بدليل قول الشارع أما في الرجوع لساكنة كمالية الى دونه لا يملكه فكان قوله لا يسقط
 حق الرجوع على اطلاقه ومن هنا علم ان استثناء القطعة التي بها البناء والعرض غير صواب وارادت
 زيادة الاضاح فليكن برجعة الترتيب لاية فيها عن الخاتمة هو غير كراه (قوله فانها ليست
 بزيادة حقيقة) بالمعنى المتقدم وهو الحقيقة كبرية بل هي انظر الى ان كانت زيادة في العين
 حقيقة جوى (قوله من زوج أو غير) فبديه ايضا متناع الرجوع لو كانت الولادة باسقاط
 سببها الموهوب له لانها كانت من ملكه لما نسب لها من موهبة ولد هي لا تدل على الفسخ لقوله
 عليه السلام اعقبا ولها كذا ذكره شيخنا فقها ومنه يعلم ضرورة اني بان له الرجوع حتى سئل عنه
 بمكة ولذا قال السيد الخوئي فيه أي في الاقناع الرجوع تأمل ولم يرد وجهه ووجهه ما روي (قوله
 ان يرجع فيها دون الولد) يعني اذا استغنى ولها ما بقي من نحل الرخى رعيه له قول أبي
 يوسف ولو حلت ولم تلد هل لوالها الرجوع قال في المخرج لا قال لا يرجع في موهبة المحرمه من
 دون تمتع من موهبة أمه فبات قد روي في وجهه هو خشار كذا في الله وفي المصنف
 ذكر الواجب اشارة الى ان البناء لو حلت لا ترد وهو كذلك كما يشهد به ما يكون من سحر حلى وما
 عن السراج والزهري من الخلاف في حق له في ما اذا كان المحرم من غير السيد بدليل ما روي عن
 شيخنا من انها لا تستلاد بصبر كذا في ملكه (قوله وان كان من موهبة الرجوع) فيه
 لازمة في العين (قوله واذ اوفى عدا فعله القرآن والمحرمه له) كذا في موهبة الكسار كانت انجبه
 فعلها الكلام أو شيئا من المحرم لا يرجع محرمات في يدك العين كافي البحر ان كانت موهبة منك
 فيا زبلي والمعنى ما خلفه فارجع (قوله لا يرجع عدا في يوسف) قال الخوئي هو خشار
 كافي المتقطعات (قوله وفي قول زفر يرجع) لا هذه ليس زيادة في العين فاشتهر ما في السر
 وروي الخلاف بان عكس زبلي (قوله كذا في الواهب) وفي الله طويعا لرجل وهب له موهبة في هذا
 العبد فلم يقضه في حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له دعت في حياته والعدة يد الوارث فانقول
 للوارث لان القبض قد سلم الساعة والمراثة قد تقدم العين من ومقتضى التفتيد يكون العبد يد
 الوارث انه لو كان في يد الموهوب له ان لا يكون التول للوارث بل للوهاب له (قوله فانقول للواهب)
 لانه سكر زوم العقد زبلي وذكر في الحايه مصلحا حسا وهو ان زيادة الموهبة ككسر الحجار من الصغيرة
 اذا ذكر الواهب وجودها عند الموهوب له كما يقول قوله وأما في البناء والمحيطا القول للموهوب له
 وهكذا ذكر في المحيطا لانه استغنى ما اذا كان لا يفي في مثل تلك الاذنة غير (قوله موت أحدا لمتعة دين)
 لان موت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته وهم لم يستغنوا من جهة الواهب فلا يرجع عليهم كما دا
 انتقل اليهم حال حياته ولان تبدل الملك كبدل العين فله اركس أخرى وموت الواهب يعمل حايه
 لاه وصف وهو لا يورث كغيره من الوارث ولا يورثه والشرط خلاف حايه العيب وخيار التبرع ولان الشارع
 أوجه الواهب والوارث ليس بواهب من في هذا اذ مات أحدهما بعد التبرع فلو لم يملك ولو ادعى
 والعين في يد الوارث فانقول للوارث كافي الدروس عن الجبر قال وقد سلم المصنف ما يقبض الموت فقال
 كفاية في الرجوع وارجع * ضمان انتق كذا في عقبات
 كذا في حكم جميع مقولها * وموتها لان الجميع محلات
 (قوله تدعو عن حيث) أما ان لا يرجع له شيئا وقد صدق عليه ولم يذكر كراهه عوض لا يسقط الرجوع

بالكسر (والبناء والعين) ونحوها
 ما يوجب زيادة قيمة الموهوب
 لم يزل ملكه ماله كما في دكانا
 من الرجوع عن لا يملكه فلا يسقط
 حق الرجوع وكذا اذا زاد زيادة
 توجب سببا كالن السابعة
 فانها ليست بزيادة حقيقة بل هي
 نقصان من ماله كما في الرجوع لو
 كان الرجوع منه له
 المدة أعز ولا بد من الرجوع له
 من زوج أو غير ولد وان كانت
 الرجوع في السر لان الرجوع واذ
 وهب لها ماله من الرجوع في قول زفر
 لا يرجع عدا في موهبة من
 يرجع ولان الرجوع له الله من
 لا بد من الرجوع له الواهب فانقول
 لا رجوع له (وامم موهبة أحد
 الموهوبين الرجوع من الواهب
 الرجوع الواهب والعين العوض
 فان قال الموهوب له الواهب (عنه
 عرسه بنوا وبنوا وبنوا)

قوله كراهه في النظر لا يزن الا
 زيادة وادى له وتشديدا لاسمع
 انما في دفعه ما فيه الا ان الواهب
 يجوز دفعه منه

تقيده بعبارة الخلاصة جوى بقى ان يقال ما سبق من الخلاصة قوله لان كانت حالكة يبنى
 ان يقيد عدم الضمان بمال اذا لم يكن العوض مشروطا ولم أره (قوله رجوع عالم العوض) لان التعويض
 مانع فاذا وجدنى النصف بمنتهى قدره ودر ولا يضرب الشيوخ لانه طارئ (تيسيه) تقبل فى الجنبى
 انه يشترط فى العوض ان يكون مشروطا بقصد المية أما اذا عوضه بعده فلا ولم ارم صرح بغيره
 وفروع الذهب معاملة كالمزبدود وقت الظاهر ان الاشتراط لا يتفرع لما سبق من توزيع البدل على
 المدلل مطلقا وحسب مقتضى الجنبى لا يخالف اطلاق فروع الذهب بمقتضى (قوله تروج المية) لانه
 حصل بتسليم الواهب فلا يقضه اطلاق فى الخروج ففعل ما ذاهب لانه دراهم ثم استقرضها منه
 فانه لا يرجع قبل الاستلام كسأغاية وشمل ما ذاهبها الموهوب فانه لا رجوع للواهب الا اولا اذا
 رجع الثانى فلو اهب الاوّل الرجوع واه كان بقضاء وتراض مبدوط وفى الخطا لو تصدق بها التالث
 على انثاى او ابعاه منه لم يكن للاوّل ان يرجع لانه عادله بب جديد حتى الرجوع لم يكن ثانياى هذا
 الملك فلا يرجع انتهى ومفاد ان العبر اذا عادت الى ملك الموهوب له فمضى كان للاوّل الرجوع والحق
 فى المخروجين من الملك فاضرب الى المخروجين من كل وجه فوضى الموهوب له بالثاى او انذر التصديق بها
 وصارت محالها لا يمنع الرجوع فى المية عند اى حصة ومجد لعدم المخروج عن الملك وقال أبو يوسف
 باعته لانه انما خرجت عن ملكه الى الله تعالى جوى عن شرح الجمع وكذا انهما عن هدى التمة
 واقران لا يمنع الرجوع دعى الجنبى (تسرع) عبد عليه دين او جناية خصا نوهبه مولا فمر بما روى
 الجناية سقط الدين والجناية لم تخرج مع احصائها ولا يعود الدين والجناية عند مدور رواية عن الامام
 كالا يعود النكاح لو وهب الزوجها ثم رجع وفى العهر من الخاية قال وفى رواية يعود النكاح انتهى
 ولو ذهبها من غير خفية فله الرجوع اتفاقا توبر وشرحه واعلم ان صاحب الدرر ذكر مئة الصديق
 بالمئة وبسببها فقد تبا لفرق جانب الصدقة وفى جانب البيع ونسبه ولو تصدق به الثالث على
 انثاى ان كان فقيرا او ابعاه منه ان كان غنيا لم يرجع الاوّل لان هذا ملك جديد داخ قال عزى زاد ما له
 انما قدما لفرق لانه لو كان بدل الصدقة المية لا يكون سيابجيدا كذا انبط بعض العلماء انتهى ونسبه
 شيخنا بقوله سبأى فى حكام الدرر ان فى هبة الموهوب له العبر الموهوبة الواهب انتقل الى المثلث
 الموهوب له الى الواهب وهذا الشرط مية بخلاف الرجوع بالقضاء او الرضا فانه قد مضى واعادة الملك
 القديم وحسب فلا شأن المية سبب جديد سقط ما قاله عزى عن بعض العلماء اظاهر ان قبله قدر
 اتفاقا كقيد الفتى فى جانب البيع ولما اذا اقلعها فى العهر من الخطا ففعله أى جعل عزى الصدقة
 سببا جديدا دون المية بمال بعضهم فحكم اذ قد تقرر ان كلامنا ملك بلا عوض انتهى وما فى الدرر
 من قولهم فلم يشترط قبضه مفرع على ما ذكره اولامن راز رجوع براض او حكم فاض فمضى لعدم المية
 من الاصل واعادة الملك القديم بدل عليه تعمله بان القبض انما يشترط فى انتقال الملك لا فى عود الملك
 القديم انتهى فظهر وانضم ان التمرة التى نقلها عزى عن بعض العلماء المية والصدقة والمية با على ان
 التقيد بالقرراحتراى غير صحيح ومما يدل على ذلك ايضا ذكره القهستانى او لا حيث جعل خروجها
 عن ملك الموهوب له مانعا من الرجوع ولو بالمية أو بالصدقة ونسبه ونزوحها أى المية بالبيع والمية
 والاتفاق والصدقة وشوفا عن ملك الموهوب له كبدل العبر انتهى ثم ذكرنا بصدق حصة ما هو
 اصرح من ذلك حيث ذكر ان الواهب الاوّل لا يرجع اذا واصل الموهوب الى الواهب الثانى بهبة او ارب
 أو وصية أو شراء وغير ذلك كما فى الخطا انتهى وانظر هل يكتفى ببيع المية عن واجب الاضحية وان رجع
 قبل الواهب لم يردوا الظاهر انه يميز لان القرية تحصل بالارافة (قوله كعدم بيع شئ) لان من له
 حق الرجوع فى الكل بمنزلة ان يستوفى الكل أو النصف وكذا انه ان يترك الكل أو البعض عينى
 (قوله الزوجية) لانها تظهر القرية فى التوصل بدلى برباى التوارث بينهما فكان المقصود والصله

قوله رجوع عالم العوض تقدم هامة
 فى آخر المزمعة التى قبل هذه
 (والتمه تروج المية من ملك الموهوب
 له) بان باع المية او وهبها
 وبيع نفسه ما رجع فى النصف أى
 ان وهب دارا فبعضها الموهوب له
 ثم باع نفسه ما فلو اهبها ان يرجع
 فى النصف (كعدم بيع شئ) أى
 ان لم يبع شئ منها له ان يرجع
 فى نفسه (والتمه الزوجية)

الزلي. فقال انك سبالا الى مقرقينا
وبين الزلا المهلة والعيرة وقضانية
لا يوقن الرجوع (فلو رجع) راجع
لاخية (ثم يركب رجع) راجع
لا ان يهاجر (القرابة) الحرة
لا يرجع (والقاف القرابة) الحرة
بالرحا (الاساهرة) (فلو رجع) راجع
رسم محرم منه لا يرجع (فيها) قديمه
لا له ولو هبلى (الرجوع) غير محرم كان
العمل له لا يرجع فيها فلا وفيلتن
اخره ولاخيه التي يرجع عنده
وقال ابو يوسف (ومحمد لا يرجع
في اد) (ولما الهالك) أي هلاك
الموهوب (فلو ردها) أي المردوبه
هالك الفة عند الرجوع (صدق)
لا حلف (وانما مع الرجوع
بما ضاع اليه) (الحاكم) لا يرجع
فلو كانت البية عند ضاعه الموهوب
له واعفته فلان قضى به القاضي
لا واجب تعقد ما ضاع الموهوب له ولو
لمرض بعد الرجوع قبل الفسخ فهو له
النفس (لخص الان) ينعى بعد
القبض وقطاعه الواجب اذا
رجع باقتساب او بارضا

عدم الضمان فيما اذا ملك يده بعد القضاء بقوله يضمن من غير منع (قوله يكون فمضمنا من الاصل)
مرادهم بالضمين من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لا بصلان اثر ماصلا ولا بالصادات الزا واند
المتصلة للتولية الى ملك الواهب برجوعه ودون الضمان (قوله حتى لا يشترط البعض) وصح الرجوع
في الشارع ولو كان هبة لم يصح والواهب رده على ما يسهل مختلفا بخلاف لزوم العيب بصلان الضمان بغير قضاء
لان حق المشتري في وصف السلامة لا في التمتع فاقتضى الرجوع في الشارع بان
رجع في بعض ما وهب وقوله والواهب رده على ما يسهل ان يحكم خيار العيب يعني ولم يلم الواهب قبل
الحبة (قوله لم يرجع على الواهب) لانهما قد تخرج فلا يستحق فيه وصف السلامة ولا عارة كالصفة لان
قبض المستعير كان له من غير خلاف الردعة والعيب المستعير لانهما قد تخرج فلا يستحق فيه وصف السلامة ولا عارة كالصفة لان
وشرحه عن العمادية (قوله في شرط التفاضل في العوضين) لان القبض شرطا في الحبة كالمركب وكل واحد
منها واجب من وجهه معنى (قوله في المجلس) أي مطلقا وان لم يكن رده (قوله وتبطل بالشروع) أي
فيما يحتمل القيمة شرعية (قوله يبيع انتقام) هذا اذا كان العوض معلوما فلو جعل كاتب حبة
ابتداء وانتها ولو تعان انتها بغيره وخلفا في قدره فمال الواهب الفاره ل لمعوض فمجانا
والعوض ليقض والبينة فانه غير الواهب ان شاء قبض شخصه او رجع في الحبة وان هالكه كرجع
ايقضه ان شاء أي بقيمة الموهوب اذ ملك ولو اختلفا في اصل العوض فالنزل للموهوب له في انكسر والواهب
الرجوع ان صكان قائما ولو لم يملكه فلا يبيعه عليه ولو اراد الرجوع فقال انا انكسر او هو منكسر
او انما تصدقت بها على فالقول للواهب استحسانا وفي اوافي الناحي لو هب الواهب ارض التي شره
الاستبدال بها ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو كالبيع حموي اخذ من البحر والزم
واندخيرة (قوله فترد لعيب وخيارا زقية) واعا في فردون قوله في شرطه ما قبله من
الكلام معنى (قوله ولا يبطل الشروع) أي مطلقا سواء كان ما يبيع القيمة أم لا لان اقبضه بشرط
العوض يبيع ابتداء وانتهى عند الامام الشافعي وزفر وكذا تفرغوا بخلاف ابي حنيفة حيارا زقية والرد
بالعيب فنهدهما شيئا قبل القبض وعندنا بعده (نقطة) فتبطلان الرجوع اجمع فخر على عاد
الرجوع كالموت في الدار للموهوبة وابطل القاضي رجوع الواهب بسبب البينة ثم هدم البناء كاله
الرجوع بخلاف ما اذا اشترى عبد بالخيار ثلاثة ايام ثم البينة فمجانا وخاضع المشتري الشارع
في ان ردوا بطل القاضي حقه في الرد بسبب المحي في رد الخيار ليس له ان رد انما في وقت الخيار
باقية كذا في الدرر الا قوله ان زالت المحي ومدة الخيار باقية في وحده لشيئا بخطه وجه العرقير
مسئلة الحبة والبيع ان المحي في العبد يتحقق زوالها لكونها امر امانا لا في زوال البناء واشباهه
اذ لا يوهب لبقائه بغيره والله شرعية لا يعلل ان عود الرجوع بعد زوال المانع بشكل بقاء وهب زوجته
ثم اباها ناحت لا يعود حق الرجوع ويجوز ان كان في الشرعية انما المانع من مسئلة المانع الرجوع
مقارن خلافه في غيرها

يكون فمضمنا من الاصل لا يشترط القبض الواهب
القديم حتى لا يشترط القبض الواهب
(فان قلت) العيب الموهوب
او استحقاقه مستحق وضمن
(الموهوب له لم يرجع على الواهب
بما ضمنه وابنه بشرط العوض) بان
يطلب عدل رجل على ان يبيع
الموهوب له عبده (هبة ابتداء
فيستقر التماس في العوضين) في
الجلس او يسهل ماله (وتبطل
بالشروع) وان وهب شيئا شافيا
شرط العوض لا يجوز (بيع انتقام)
حتى لو قابضه امة عوضا في حكم
البيع (فترد بالعيب وخيارا زقية
وتبطل القيمة) ان كان نقارا وقال
زفر والشافعي يسهل في ملكه بغير العقد
وانتهى حتى ثبتت الملك بغير العقد
ولا يبطله الشروع وذكر الامام
الموت في الشروع اية هبة هبة
ذكره كامة على ما اذا ذكره البينة
بان مال وهب ملك هذا العبد
بشرط هذا او بالمدوم وهو بيع
ابتداء وانتهى كذا في النهاية
(فصل) في الاستثناء والتعلق وغيرها
وخبرهما (ومن وهب امة لاجلها
او وهب امة (هل) شرط (ان
يردها) الموهوب له (عليه) بدين
(او) على شرط (ان) يشتها او
يستولها (او) وهب (دارا) (هل) شرط
(ان) يردها الموهوب له (عليه) بدين
او بوضعه شيئا من اي سطر بعض
الدار او بوضعه مواضع كل الدار

به في الذر وسقطه البه صدر الشرع متعقب فقد ذكر عزى زاده ما نصه يفهم من كلام صاحب الدرر
انه اذا وحب دارا بشرط ان عوضه شيئا معيناً فيها فصح المصة والشرط مع انه ليس ذلك فالعوض
في الجواب ان يختار الشئ الثاني ولا تترك لأن الرد عليه لا يستلزم كونه عوضاً وفي هذا المقام كلام يعلم
بمراجعة تكملة قاضي زاده (قوله صحت المصة في الصور كلها) لانها لا تشمل بالشرط الفاسدة درر قال
شيخ الاسلام أي التي تقصد البيع مع كونها غير آيلة الى المصة بشرط العوض كما يظهر ذلك من فتاوى
قاضيخان وغيره وذلك لكونه مهرها بشرط ان يجبر بالوحيش والها ويقطع لها في كل حول ثوبان
يقطعوا ان شرطاً تخف المص والاحسان لها وقطع الثوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ بشرط
ترك ثوبها في حبسها مهرها او شرط المكث معها مثله في الحكم فحكموا بطلان هبة اذا ثاب لها ولم يكت
معها مهر المختار وكانه لا يتقاعها بهما لهما بالعوض في الجملة وان لم يكن عوضاً حقيقة فكانهم علوا
فيه بالثوب فاقصدوا المصبة حتى يحصل النفع المشرط والواهب يشبه بالعوض فانه لا تتم المصة اذ لم
يحصل العوض وصحها حتى حدل النفع المشرط وان كان مجهولاً لجهالة فاحشة كترك الظلم
المجهول لجهالة مثله لانه ليس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشرط والمذكورة الكتاب وأما اذا شرط
عوضاً مجهولاً لجهالة فاحشة كما اذا شرط ان يخلق على الواهب ما يخرج من ارض المراه الموهوبة
فالجهة فاحشة مطلقاً كحجر حوايه والمأهرا ان الفساد لكونه تعليقاً لجهة فاحشة فاحتمل ان يخرج وجهه موهوم هنا
ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوى زاده (قوله وبطل الاستثناء) لانه لا يعمل الا بعمل يعمل
فيه العقد والمصة لا تعمل في الجمل لكونه وصفاً وكذا الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالنكاح والمخلع
والصلح عن دم وعمود الصدقة والعقود بخلاف المعاوضات للمالية كالبيع والابارة والرهن والكتابة لانه
عليه الصلوة والسلام نهى عن بيع وشرط وبخلاف الوصية حيث يجوز في الام دون الجمل وفي الجمل دون
الام لانها باوسع وأعتق جلها ثم هو بها صريح لانها بمن غير مملوك له ما تستغل به بغيره لا لوجوب الفساد
بخلاف ما اذا بر الجمل ثم هو بها حيث لا يجوز المصة لان ملكه فيه باق فكانت هبة مشغولة بخلاف الاول
زيادى ويحرم (قوله وبطل الشرط في سائر الصور) لانه بعض او مجهول والمصة لا تشمل بالشرط الفاسدة
درر بل على قال الحموي وقوله في سائر الصور أي في جميع الصور ولا يصح ان يكون سائرهما معاً باق
انتهى يعني لانه لو اراد سائر معنى باق يلزم صحة الشرط في بعض الصور وأقول ذكر العيني ما نصه وبطل
الشرط في الصور الباقية ولا مانع من صحته لانه رد باق في الصور ما عدا الاول من صورة الاستثناء (قوله
فهو باطل) لان هبة الدين عن عليه ابراه وهو يملك من وجه فمرته بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه
واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول الا اذا اوجب انفساخ عقد صرف او سلم والتعلق بمقتضى
بالاسقاطات الهضبة التي يحلف بها كالطلاق والعقاق فلا يصح تعليق التملكات والاسقاطات من
وجه ومن كل وجه مما لا يحلف به كالغفوع القصاص وقد بقوله ان أدبت لانه لو قال انت بريء
من النصف على ان تؤدي الى النصف صم لانه ليس بتعلق بل تقصد لان المعلق به هو ما بعدها
لا ما قبلها بغير وغيره وفي قولهم والتعلق بمقتضى بالاسقاطات الهضبة التي يحلف بها اشارة الى ان من
الاسقاطات الهضبة ما لا يحلف بها أي لا يقبل التطبيق بالشرط كما يجزى على المأذون وعزل الوكيل والابراه
عن الدين غاية (قوله لغير حال حياته وورثته بعده) لقوله عليه الصلاة والسلام من امر عمرى فمضى
لمرعه صاهديه لم يات رقبة من ارقب شيئاً فهو سيل الميراث عني وقال عليه السلام الميرى لمن وهب له
يهر (قوله فاذا مات المير ترده عليه) لا يخفى ما فيه من القصور وإيهامه باليس مراد اوجه قول النفاية
وشرهما لفقهاء سني وهي أي العيرى في الشرية جعل داره أي المير له مدة عمره أي المير له بشرط
ان ترد الباقي على المير او على ورثه اذا مات المير له او المير ان قال المير له دارى هذه حائل فاذا مات
فهو لى واذا مات أنا فهو لورثتي وبطل في الشرية الشرط أي شرط الرد على المير او ورثته كأي المجاهلة

(صحت المصة في الصور كلها) وبطل
الاستثناء في الاول (وبطل الشرط)
في سائر الصور (ومن قال للميرى اذا
ما عطفه فذلك اوانت منه بريء او
ان أدبت الى نصفه فلا نصفه او
ان أدبت من النصف الباقي فهو)
انت بريء من هذه الاقوال
أي كل واحد من هذه العبر بلطف
وبطل وصم العيرى للمير
وبطل (قال حيايه وورثته بعده
للفقهاء) أي العيرى (ان يجعل)
وهي أي المير (عمره) أي مدة
(داره) أي المير (عمره) أي مدة
(فاذا مات) المير (ترده عليه
عنه)
لا ارقب) أي

فالدار للمهر حال حياته ولورثته بعد وفاته اه باختصار وانما يضل الشرط لانه عليه السلام اطل
 شرط المهر وطلانه لا يؤثر في بطلان العقد بينان المية لا تنطل بالشرط القاسدة غناية (قوله
 ان مت قبلك فهو لك) وانما لم يصرح بقوله وان مت قبلي فهو لي احتراز عن مجامعة ذكر مونه فمستأني
 بتصرف (قوله اى لا يصح عندها) لعدم التملك في الحال واذا صح فيه فهو عاوية لانها
 تضمن اطلاق الانتفاع جوى عن البيان (قوله خلافا لابي يوسف الخ) وهو الاصح كما غايه البيان
 اعلم ان الخلاف لقضى بقول ابي يوسف يجوز الرقي بناء على انها تملك للحال واشترط الاسترداد بعده
 عدة وقوله ما بعد صحة الرقي بناء على ان التملك مضاف الى زمان فلا يصح لعدم التملك الحال دور
 لحاصله ان معنى وجد التملك في الحال واشترط الرق المالى يجوز بالا جاع لما بينان المية لا تنطل بالشرط
 بل الشرط يطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان في المستقبل لا يصوز بالا جاع فكان الخلاف معنيا
 على قصر الرقي من قال انه تملك في الحال جاز ومن قال انه مضاف لم يجرز وبالمجعة قد ورد في العرى
 وارقي اخبار كثيرة بعضها بانفع فيها وبعضها بانحوز فيها وبالمجمل على ما سئلنا يحصل الا ورس زبلى
 (قوله والصدقة كالدية) قدم المصنف احكام المية على الصدقة بموجها في حق المسلم والذم وكثرة
 فاربها كذا في الفتح وهو عكس ما هو المتصور من ان ما كرت تقارب به يؤر لعل الكلام عليه
 جوى (قوله ولا في مشايع الخ) فان قلت قد تقدم ان الصدقة لعقيرين حثر فيما يجهل القيمة قلت
 المراد هذان يجب لواحد فقط هيئت هو مشايع يقتضى القيمة بخلاف الفقيرين لغبن حاه ما فلا مشايع
 بحر (قوله ولا رجوع فيها) لان المقصود هو الثواب وقد حصل قبل ما ان حصول اثره في الاثوة
 فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للفرقة فلا يتعصم له يمكن ان ينال المراد حصول
 الوعد بالثواب اثنى ثلثي ولو اختلفا فقال الواهب كانت به وقال الموهوب له صدقه فالقول الواهب
 بمر عن الحماية قال واطمئنه ثمن ما لا تصدق على غنى واختار في الهداية لا بد بصدق الصدقة
 على اثنى الثواب لكثرة عقابه قال الزبلى وما ذكره من عدم جواز التصديق على اثنين ينافى هذا لانهم
 هالك من شرطه وهو في المية الاحال لملكه حتى اجازوه هالكه فقيرين ومنه وهما القنيس على الصبح وهو
 المذكور في الجامع الصغير على ما يناس قبل فقياه ان يملك الزوج في الصدقة على الفنى ولا يملك
 الزوج عن اية على الفقير انتهى

***** (كتاب الاجارة) *****

هي لغة اسم للامراة اى كراه الاجرة وانما صاحب اجرة العبد والصدمن باى قتل وضرب واكرت بالمداغة
 فالتعاقل لا يخفى اجرة الدار على افلت فاما وجوب الاجال والمواظاة خصار فمقال حسنة زانى
 في حواشى صدر الشريعة وجه القبح انه يستعمل عرفا من يؤجر اهله لثرى فمال ودمابه في جميع
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الزاوعة وامر بالمواظاة جوى (قوله يكون غاها
 بموض) خصار مريح لان المية تملك بغير عوض جوى راقول ما ذكره الشارح بالضرورة بضرورة
 العوض لا مطلقا لم يوسف قوله بعض واكتفى بالاشتراك في مطلق التملك كافي العناية والرد والبر
 لكان أولى (قوله لكن الاجارة تملك المصقة) اشار به الى نكتة تقديم المية لان الاعان مقدمة على
 المنافع غناية (قوله هي بيع منقعة معلومة الخ) وقيل هي تملك لانه مبيع منقعة بخلاف النكاح فانه ليس
 بملك وانما هو استباحة المنافع بموض زبلى ولما كان المهر عندنا في مقابلة ملك الاياحة دون المنفعة
 يدلل انه لو مات أحد الزوجين قبل الدخول لا يسط المهر ولو كان في مقابلة المنافع لسط لانه لم يوجد
 الانتفاع كالو تلف العين المستأجرة فبينا عن غايه البيان انى ان قال ملا ذكره الزبلى من ان النكاح

انمت قبلك فهو لك اى لا يصح
 عندها خلافا لابي يوسف فان عنده
 كالمهر (الصدقة كالدية)
 (لا تصح) الصدقة (الا بالقبض)
 من التصديق عاى في المجلس او بعده
 بانه وعن ابراهيم النخعى وانما يصح
 تبيع قبضه واثباته في رواية يجرز
 بدون العوض وفي رواية لا يجوز
 وبشرط القنيس (ولا) حتم الصدقة
 (في مشايع الخ) هذا
 يستقيم من رواية الاصل مطلقا
 وصلى رواية الجامع الصغير مقيد
 بالقبض وانما قيد الصدقة لان الصدقة
 تنص في منافع لا تنتمل القيمة كالدية
 (ولا رجوع فيها) اى في الصدقة
 (كتاب الاجارة)*
 تناسب الكذابين من حيث كل
 واحد منها جسدون على كايوض
 لكن الاجارة تملك المصقة عرض
 (هي بيع منقعة معلومة بالمر معلوم)

ليس بملك وانما هو استباحة للمنافع بعوض موافق لما ذكره معدي أقنيدى حيث اعترض على قول
 الهداية في تصرف الاحارته في صدق على المنافع بعوض فقال لو قال تلك المنافع بعوض لكان أولى
 لان النكاح ليس بملك وانما هو استباحة للمنافع بعوض لكن تعبه قاضي زاد حاشية غير سديد ان لو قال
 عليك المنافع لم تتفاوت الامران النكاح كما استأثرتك لاستباحة محضة والا ما وجب الاعراض
 عنه كذا يحط شخشا والمراد بالمنفعة المقصودة من العين حتى لو استأجر اولى لتجمل بها أو دابة ليصنعها
 يديه أو دارا ليس بملك بل انظر الناس انها لا جارية فاسدة ولا أجر له بصر عن الخلاصة وركتها الاصيل
 والقبول وشرطها صكون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنقضي الى المنفعة وهل تنقضي
 بالتعاطي بظاهر الخلاصة نعم ان علت المدة في البرازية ان حضرت نعم والا لا بد وتعتد بغيرك هذه الدار
 شهر ايكسفا اما العارية فلا تنقضي بل يظن الاجارة حتى لو قال اجرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة
 فاسدة لا عارة واختلف في انعقادها بغير البيع فذهب من قال تنقضي كالركن في كافي الدرر الى صكون نقل
 في الترتيب لاسيما عن البرهان انه يزم بعدم الانعقاد لان بيع المعلوم باطل الخ وحكمه ما وقع الملك
 في البدل من ساعة فساعة والمراد عمل العلة وفادها في المجل ساعة فساعة لانها لا تصح الا بقبول كل
 ساعة وان كان ظاهر كلامهم بهذه كذا في البيع شرط الحائز عقد الاجارة على ما عرف في الاصول على ساعة فساعة
 لان الحكم قابل للتراخي كافي البيع شرط الحائز عقد الاجارة على ما عرف في الاصول على ساعة فساعة
 الحكم اليه ومعنى لكونه مؤثرا فيه لاحكامه تراخي الحكم عنه بصر عن غاية البيان (قوله وكل ما صلح الخ)
 انما بهذا المزج الى عموم ما وفتها صلح سوراء للكلية جوى (قوله كالدرهم الخ) كذا العددي
 المتقارب بشرط بيان الوصف بصر (قوله وهذا لا ينكس) أي يحكم القوي بما عكسه طبقا فينكس
 جوى فلا يصح ان قال كل ما لا يصلح غلابا يصح اجرة بخلاف قوله بعض ما يصح اجرة يصح غلابا يصح
 لان الموجبة للكلية تنكس موجبة جزئية (قوله فان الشياطين الخ) على عدم صحة الانعكاس وفيه كلام
 لهم على ارجحة الاكلية والتكلمة جوى قال شيئا وقوله فيه كلام هو ان يبيع للمفوضة ليس فيها الا عين
 من الجائدين فلو لم يصح العين غلابا كان يباع لثمن وهو باطل قال في الضاية ويمكن ان يحاسب عنه بان
 النظر على المثال ليس من باب المناظرين فاذا كان الاصل مبيعاً لما كان يباع على ثمنه لا على ثمنه
 فانها صلح اجرة اذا اختلف جنس المنافع ولا تصلح غلابا أصلاً انتهى ثم اذا كانت الاجرة ثياباً أو عرضاً
 فالشرط بيان القدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دساق الذمة الا في السلم فكان ثبوته أصل واحد
 وهو السلم فلا يميز زالا على شرائطه بخلاف الكلي والوزن لان ثبوتهما أصلان القرض والسلم والاجل
 في القرض ليس بشرط فان يميز جاز كالسلم وان لم يميز جاز كالقرض وهذا كله اذا لم بشرط الهاء اشار
 ففى كافية ولا حاجة الى بيان القدر والوصف والاجل وان كانت حرة وانما لا يميز لانها لا يكون معينا
 بصر عن الاستيعاب (قوله وقصم اجرة) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الظاهر خلافاً في بعضها
 من قوله وتصلح اجارة جوى (قوله ببيان المدة) وان طالت ولم تضاه كالبركة ما غدا ولقوي بيعها
 اليوم وتصلح الاجارة بغيري در عن الحاشية واستفيد من قوله بغيري انه على خلاف الفتوى لا لا تصلح
 الاجارة كقضى غير المضافة واعلم ان الاجرة لا تنكس في الاجارة للمضافة ولا شرطاً لتجبل حاشية (قوله
 أي مدة كانت) يمر أي على انها بدل من قوله على مدة كذا في المتساع هي وكان تامة وأقول يجوز
 ان تكون ناقصة وأما بالنسب خبر مقدم والمراد من قوله أي مدة كانت أي مطلقة عن قدسنة فلا
 بعد كونها معينة طالت او قصرت جوى (قوله على ثلاث سنين) كذا لا بدعي المتأتم ملكها وأطلقه
 ففعل الضياع وبصرها وقد أتى المصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وهي سنة في غيرها
 الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحط وهو المختار لفتوى وهذا عند عدم شرط الوفاء فان نص
 على شيء وزاد عليه لم يميز وتصح في كل المدة على الراجح الا اذا كانت الزيادة على ما عساه الوقت انفع

(وكل ما صلح) ان يكون (ثياباً)
 في البيع (ومع) ان يكون (اجرة)
 في الاجارة كالدرهم والدنانير
 والمكيل والموزون وهذا لا ينكس
 فان الشياطين من الاعيان لا يصلح
 والامام وغيرهم من المنفعة تعلم بامور
 ثمانية اصل اجارة (بيان المدة) أي مدة
 ثلاثة الاكل (كأنه في الزراعة قصم
 الاستثمار) كأنه في الزراعة ولم
 على مدة معلومة أي هذه كانت ولم
 تزد (قوله في الاجارة) (الواقف على
 ثلاث سنين) في المبيع وتصلح الاجارة
 في قول لا يصلح في أكثر من سنة واحدة
 في قول يجوز زالي سنين وفي قول
 يجوز ايدياً

فجوز القاضى بالتولى لان ولايته عامة واعلم ان احالة الوقف لا تصح الا باجرة التل او اكثر فلما جرى
 الناظر بأقل لم يصح ولم يلزم المستأجر قيام اجر التل بجر ودر (تتمة) سئل عن انجهاة ارض راحة البحارية
 في الاراضى المصرية وان المتمرين واضعون ايديهم عليها وحسوها عن اوقافها بالانعام وما في عتاقه
 كالقبض والالحاقية بما يلزم منه حبسها عن اوقافها ويستغلون مالها بأقوى القرم ويدفعون
 لجهة الاوقاف من المال او الفلأل شيئا قليلا دون اجر التل بين فاحش و يأخذون الباقي لانفسهم
 تمامهم في هذه السنة التي هي سنة ثلاثه عشر مائة وألف يدعون الشراء في الامان والمدان ويعتدون
 من دفع هذا الشيء القليل فهل يسوغ لهم الامتناع او يلزمهم دفع نواجذ اوقاف بالتمام والكمال
 فأجاب جازبا بما فيه لاجور التمرين وضع ايديهم على الاوقاف بدون اجارة شرعية بان يكون من
 تغارها بالاجر لافصاعدا ومما يتفان الناس فيه ووضعهم وتصرفهم بالانعام والالحاقية بدون
 الاستحارح ولا ولا ذلك صار واغصه فيضفون به المنفعة مطلقا وقوها وعطوها بالاجر التل
 بالغما بلغ مقدور ايديهم وما اجر ومنها الارز وقبضوا اجره مردا الى الاوقاف على ما عليه الفتوى
 والاجاز بما سقط بعدم الرى اذا استأجروا من الناظر للزراعة واما في هذه المحادثة فيلزمهم قبوله
 وقبض وضع ايديهم تعدا اجر التل لغير الزراعة كما يلزمهم الاجر المسمى لو كانوا قد استأجروا هاهنا
 مقبلا وما احتساب المحاكم الشرعية على رفع ايديهم عن الاوقاف وتكليف الناظر من التصرف فيها
 بالوجه الشرعى والزامهم تمام اجر التل عن المتكلمانية حتى فيما استأجروا ومن الناظر بين فاحش والله
 اعلم ثم ايت بقطعة ايضا على سؤال اتوا منه الواجب عليهم فيما وضعوا ايديهم عليه من الارضين
 للوقوف تعديا ورفعوا ايدي الناظر عنها بما ذكر اكمال اجر التل لغير المتكلمانية فيما استوفوا منصفته
 بالزراعة بانفسهم وعطوا واما ما اجر ومنها للزراعة وقبضوا اجره فلا يلزمهم اجر التل وما يردون
 جميع ما قبضوا من المستأجر من انجهاة الاوقاف هذا حكم غصهم في شئ الرى الماضية واما حكمه في هذه
 السنة التي لم يرو فيها بعض الاوقاف ولم يرفعوا ايديهم فأجر مثلها صالحة لغير الزراعة واما ما استأجروه
 من الناظر بين فاحش فالواجب عليهم ايضا تمام اجر التل وما استأجروه منهم مقبلا وما احتاصدين
 بذلك يوم الاجر وان لم يرو فالواجب عليهم دفعه من هذه السنة ايضا قال في تنوير الابصار واذا
 اجر المتولى بدون اجر التل لم المستأجر قائمه كتاب اجر منزل صغير مدونه وبقي الضمان في غيب حمار
 الوقف وغصب ماله وكذا بكل ما هو ارفع للوقف فيما اختلف فيه العلماء انتهى وقال البرهان
 الطرابلسي في الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب التبر اياه ولو استقل له من الارض
 سنين بالزراعة فالغلبة وعليه قيمة ما قبض من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال
 المتأخرون يلزمه اجر مثلها واجر من مال التيم وما عدل لا يستغنى التيمى والفتوى على قول المتأخرين
 لما عرفت من انه لا يقع للوقف ولما يأتى من لزوم صاحب الاشياء ونص عبارته الفاصلا اذا اجر ما مناصه
 مضبوط من مال وقف او يتم او وعد لا يستغنى فعل المستأجر المسمى لاجر التل ولا يلزم الغاصب اجر
 التل انما جردا قبضه من المستأجر ونقل هذه العبارة صرح فيها بهذه الفرية في منع العاد واما قبض
 البلاد فقد قال شيخ الاسلام فقبه الطبع العلامة الشرنبلالى انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية انتهى ولا
 يصح جعل الالتزام اجارة لانه مقدور لا تعاطيا لان ما يؤخذ منه فهو ليس اجرة قطعا وقبض الارض
 بالقبلة وتقليد العبد ما لم يتصرفوا عليه في البيع والاجارة مع المنافع وظهر ان الالتزام لان المحادث
 من زمان قريب فمما شرعية للعامل بما يجعل ما يكفيه وأعوابه الخ وواقفه على ذلك علمه مصر من
 اهل المذهب كالشيخ عبد المحى والشيخ احمد المقدسى والشيخ محمد زرقانى والشيخ ابراهيم البراموى
 والشيخ احمد المرحوم والشيخ صالح الحبلى وغيرهم (قوله تم ولو قنالا يبش الى احدها الخ)
 يعنى في الملك كذا بنحى شيئا (قوله قيل لا تصح) لانه من التأديده كان يعنى الى شئ اوسع منه بل

تم ولو قنالا يبش الى احدها
 غالب الخ لا يصح

(قوله وقيل تصح) عبارة قال يلى وبعضهم جوز ذلك والخصاف منهم لان العبرة بالكلام المتعاقبين وانه
 تخفى التوقيت ولا يخفى تعين الوقت انتهى (قوله لا تصح عند مشايخنا) هو الصحيح جوى (قوله
 حتى يطله) أى يفسخه وهو ظاهر في العدة وبه صرح في البحر بالمرز والى الثمنى (قوله حتى يجوز)
 أى يخفى يجوز به فرفع الخلاف (قوله ان بعدوا عقودا متفرقة) كل عدة دستة فبازم المقد الاول
 لانه نازلا السابق لانه مضاف فلم يتولى فصحة كذا في الدرر عن الحاشية قال والقوى على ابطال الادارة
 المذنية ولو بمقتود (قوله كالا استجار على صبح الثوب الخ) ومنه استجارا للاداء لمحل وللركوب
 اذا سار اذا كب واصحابه والمساقة كذا في الزيل على البحر عن الزاوية لا يضمن بيان الوقت والموضع في
 استجارا للاداء لمركوب حتى لو تخلعها فهو ماضى فاصد الخ (قوله ونسأله) لا يضمن تعيين الثوب وفي
 المخط استجارا لغير عشرة اقواب ولم يرها لاجارة فاستدان يسمى جنسها لانه مختلف فخلقه ورقته بصر
 (قوله وقد كفي بعض الحب انه يشترط) وبه جزم الزيل على حيث ذكر ان المنفعة لا تملك الا باذن المبيع
 والمصنع وقد رما بصح به وجنسه انتهى وقيد في البحر اشتراط بيان قدر المصنع بما اذا كان مما يختلف
 (قوله لا تملك بالمقد) لان العدة ماضية ومن قضيتها الماوية ضرورة التراخي في جانب المنفعة
 التراخي في جانب البذل لا يتراخى يقال يصح الارامن الاجرة بعد العقد فلو لم يملكها المصنع وكذا يصح
 الارتمان والكفالة وكذا لو تزوج امرأة تسكن داره وسلم الدوا له اليس لمان تمنع نفسها لا تقول
 لا يصح الاراء عند أبي يوسف لعدم وجوبه كذا في مختلف الدين المؤجل لانه ناسيت في العدة والجواب
 على قول محمد انه وجب عدم وجوبه بما زار اياه بعد وجود الدب كالفرعون القصاص بعد ما جرح
 والارمن والكفالة فلو تفرقت فلا تشتترط حقيقة الوجوب وانما يمكن لرأه حتى نفسها بعد تسليم الدار
 اليها لانه اوفى بما هي لما رماها فصار كذا اذا اجلت المهر كذا يلى (قوله ولا يصح تسليمه) كان
 الظاهر ان قال تسليمه جوى ولو ذكر ما لفاء فخر ما على ما قبله كذا في البحر صحت قال فلا يصدق قريب
 المؤجل لو كان اجرة ولا يملكه اطلاقا بسلامة الحال لكان أولى (قوله ميتا كان ادنيا) وقيل ان كانت
 الاجرة عينيا لا تملك نفس العقد وان كانت دينيا تملك نفس العقد ويكون بمنزلة الدين المؤجل وعامة
 المشايخ رحمهم الله تعالى على ان الصحيح الاول جوى عن الذخيرة (قوله او بشرطه) والمراد ان يستحقها
 بذلك ولكن لا يملكها الا بالاعتصاف كذا قبل واقول في المذ عن شرح الوهبانية للشرنبلاني انه يفتي
 برواية تملكها بشرط التجهيل لاجابة (قوله أى بشرط التجهيل) في غير الاجارة كذا في اضافة امانها فاشتراط
 التجهيل باطل ولا يلزمه لصالته لان اعتنا وجوب الاجرة فيه ليس بمقتضى العقد بل بالتصريح
 بالاضافة الى وقت في المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت (قوله أى باستيفاء
 العقود عليه) لتحقق التسوية (قوله او بالتكسر منه) وهذا اذا كانت الاجارة حصصا امانا الفاسدة
 فترتيب الاجرة لا يوجب الاستيفاء لظاهر ما في الاساق اخرج الوقت فقبيل اجرة في الفاسدة لا يمكن
 قلت وهل مال التيمر والعد لا يستغل والمستأجر البيع وما على ما فني به على املهم كذلك جعل تردد
 تنوير وشرحه (قوله بان قبض الدار) فلو سلمها بعد مضي بعض المدة فليس لاحدهما الاستمتاع اذا لم
 يكن في مدة الادارة وقت يرغب فيها لانه كان فيها وقت كذلك كسوت مكة وحواليتها زمن الموسم
 خير في قبض الباقي بحر ولو سلمه المقتل فخر قدر على الفتح لنصاعه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر
 والا لاتباه وكذا لو عجز عن الفتح بهذا القدر لم يكن تسليمه لان التخلية لم تصح صرفية ولو استغنى حكمكم
 الحال ولو رما فيمنع المؤجر ذميرة كذا في الدرر ويستثنى من تحكيم الحال ما اذا ادعى المستأجر الشراقي
 ولهذا اجاب القسيمي بان على المستأجر اتيانه لان النزاع وقع بعد اوفاء او ان الشراقي الذي هو المانع
 ولا يتحار الى كون المانع متعلقا في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس ماتما مطلقا بل في وقت مخصوص وهو
 وقت الرى اذ لو كان المانع هو عدم المالك كان ذلك موجودا في كل ارض رويت فخرها عن المالك

وقيل تصح في الوقت لو اراد من
 ثلاث سنين لا تصح عند مشايخنا
 وغيرهم وقال بعضهم يرفع الى الحاكم
 حتى يملكه والمصلحة في جواز الاداء
 يرفع الى الحاكم حتى يجوز وقيل ان
 بعدوا عقودا متفرقة كذا في
 الذخيرة (او بالتمتع) اى المنفعة تارة
 تملك بشبهة العمل الذي تصرف اليه
 المنفعة وتايلان محله كالا استجار
 على صبح الثوب ونسأله بيان قدر
 يتراعى اليه لا يشترط بيان قدر
 المصنع وقد نص عليه في بعض الكتب
 الاستصناع وقد كفي في بعض الصبح
 انه يشترط حتى لو لم يكن قدر المصنع
 لا يجوز (او بالانارة) كالا استجار على
 نقل هذا الطعام الى موضع كذا
 والاجر لا تملك العقد ولا يصح تسليمه
 عندنا هنا كان اودينا (بل) تملك
 الاجرة (بالتجهيل) من طرف المستأجر
 من غير شرط (او بشرطه) اى بشرط
 التجهيل (او بالاستيفاء) اى باستيفاء
 العقود عليه (او بالتكسر منه) اى
 من استيفاء العقود عليه بان قبض
 الدار

انتهى (قوله فقله الاجرة وان لم يكن) لوجود التمكن من الاستغناء عما لم يتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء (قوله وقال الشافعي فكيف نفس الضمان) لانها عقد ماضية فثبت الملك في البذل من نفس العقد بناء على أصله ان المنفعة المبرومة عند جعلت موجودة حكما ولو انال هذا عقد ماضية فثبتت المساواة بينهما وذلك متقابل البذل في الماتر والتسليم واحد البذل وهو المنفعة لم تصر مملوكة نفس العقد لاستحالة ثبوت الملك في المعدم فكذلك البذل الا ان فلو ملك الاجرة لم يكن لها غير بدل فتأثر الملك ضرورة وجواز العقد ليس باعتبار ان المعدم جعل موجودا وكيف يقال ذلك والموجود من المنفعة لا يقبل العقلة له من فلا يتصور فيه التسليم بحكم العقد والقدرة على التسليم شرط لمجاز العقد بل باعتبار ان العين التي هي سبب وجود المنفعة أصبحت مقام المنفعة وهذا هو ما ذهب اليه الامام الشافعي لان فيه قلب المحقق وهو جعل المعدم موجودا وما ذهب اليه ليس الاقامة اليه المقام الملب الا ترى ان الشارع أقام السرق مقام المنفعة وأقام البلوغ مقام اعتدال العقل حتى علق التكليف به لانه سببه وظل اثره وكثير زبلى وأشار بقوله والموجود من المنفعة لا يقبل العقد الى ما هو مقرر فيه من ان العقد اذا أنصف الى المنفعة لم يجز بخلاف ما اذا أنصف الى العين (قوله فان غصب الخ) المراد الغصب المحلولة من المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار رد (قوله مستأجر) لان تسليم العين انما أقام مقام تسليم المنفعة للتمكن من الاستغناء فاذا ذات التمكن فالتسليم الا اذا أمكن اخراج الغاصب بشاعة او حياية أشاء ولو أنكر لمؤذرك ولا يثبت له التسليم بحكم المحال تنوير وشرحه بسطة الاجر بقرق الارض قبل زرعه وان اصله أفة ما يوزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لا يرد زرعهما والقوى على انه يلزمه ارجا ماضى فقط ان لم يتمكن من زرعه في السنة وترتب لئلا عن البرهان (قوله وذكر في الهداية ان العقد ينسخ) واليه بشركلام المصنف بحروا من من أن الاشارة لانه الاتزام بين وجوب الاجر وقيام العقد كذا ذكره شيخنا ثم غرر الاختلاف في ان الغصب هل يوجب فسخ المدة وعليه من الاجر بحسبه (قوله اذا لم يكن الخ) قيد للمثلية في الزعامة بقوله هذا اذا لم يتمكن الاجرة بمجيلة أو موطلة أو مضمة الخ (قوله وللقصد) يشال قصر التوب بالغتف من باب نصرأى دقه وموجوب التمسديد ايضا وان أفندى (قوله بعد الفراغ من جهة) هذا ان سله فلو ملك قبل التسليم فلا أجره وكذا كل من له أجر وان لم يكن له أجر فكذا في غيره الاجر وان لم يسلم كالحال والملاح ولوناه التوب ففقهر رجل فلا أجر له له تخمين الفائق ولا يصير على الاعادة وان كان هو الفائق فقله الاعادة وهل لخطا اربل التفصيل بلاخطا قال في الدرر ان الأشياء اصح لانتم استركت عليه بما في المعصيات من ان الفقيه يعمم ان يقال أطلق المصنف في اشتراط الفراغ من العمل فلو كان جعل في ربه أو في بيته المستأجر حتى لو لم يفرغ من العمل لاستحق شيئا من الاجرة على ما في الهداية والتغير بذلك هذا خلاف المنهور كما في الترتيب لئلا عن البرهان والمنهور انه اذا سرق التوب بعد ما خطا به استحق الاجر بحسبه قال في الدرر وهذا هو المذهب (قوله بعد اخراج المحجز من التنوير) هذا اذا كان المحجز في بيت المستأجر لانه صار مسلما اليه بمجرد الاجراء فيسحق الاجر وباتخاذ العين بحسبه اما اذا كان غاربا عن بيت المستأجر فلا يسحق الاجر الا بالتسليم حقيقة بل يرد (قوله له الاجر) لتسليمه بالوضع في بيته ولا ضمان لعدم التعدي تنوير وشرحه (قوله ولا ضمان على الخبز بالملك) عند الكل اذا كان خبز في بيت المستأجر لانه ملك بعد التسليم بناء على ان الوضع في بيت المستأجر تسليم عندهما كذا ضبط شيخنا (قوله وذكر القدوري في شرحه ان على قولنا صيب النخنان) لان النسخ مضمونة عندهما على الاخير بمنزلة الغاصب فلا يرأس النسخان الا بالتسليم دون الوضع في بيت المستأجر كما هو الحكم في المصوب فذكره صدق قوله ولا ضمان على الخبز بالملك عند الكل ليقيدان عدم النسخان في احتراقه لافضه بعد اخراجه

[illegible]

من التثنية وهو غير في بيت من استأجره قول أي خيفة فقط لكونه أمانة لأنه قول الكل وهو اختيار
 التذوي وأما ندغره ففي الضمان يجري على عموم فوجه عدم الضمان عنده ما لم يكن
 محله وأما على قوله فلا يهلك بعد التسليم وهذا إما أن كان الوضع في بيته تسليماً قاله في الغاية بعد العزو
 إلى النهاية وقوله أما لا يخرق أو سقط من يد المخ وعليه الضمان في قول أصحابنا جميعاً كما في الدور
 من غاية البيان لماسياً بأن العقد يقتضي السلامة كذا ينظر شيئاً وهو في تعينه بما يخار من شاء ضمنه
 مثل دقته وأجره وأن شاء ضمنه الخبز وأعطاه الأجر هداية ولا يضمن المخطب والمخثر ثيليلة وغيرها
 لأن ذلك صار متعلماً قبل وجوب الضمان عليه (قوله أما لا يخرق) أي في التثنية قبل الإخراج
 (قوله أو سقط من يده) أي فخرق بغير سقوطه من يده قبل الإخراج فقوله قبل الإخراج ظرف
 للفعلين قبله (قوله لا أجر له) أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الأجر وعليه الضمان لأنه جناية
 يده كذا ينظر شيئاً وقوله لا أجر له أي لهلاك قبل التسليم غناية (قوله والطباخ بعد الفرف) فإن أفسد
 الطعام أضره أو لم يضره فهو ضامن ولو دخل بنا لغيره أو لطباخ بها فوقت عنه شرارة فخرق
 البيت يضمن لذلك ولا يضمن صاحب الدار لو خرق شيء من السكان لعدم التعدي تنوير وشرحه
 عن الجوهرة (قوله للولي) اعلم أن الولاء لم أحضره فلهما بعض الفضلاء في قوله

ان الولاء ثم عشرة مع واحد * من عدما قد هن في إقراره
 فالخمس عند نفاسها عتيقة * للطفل والأعداء عند ختانه
 ومحفظ قرآن وأتاب لقد * قالوا المحنا في محذوقه وبيانه
 ثم الملاك عقد ووليعة * في عرسه فارص على إيلانه
 وكذلك ما دية بلا سبيري * ووكيرة لبنائه لمكاته
 وثيقة لخدمه وضيعة * لهمية وتكون من جيرانه
 ولأول الشهر الأسم عشرة * بذيعة جات رفعة شأنه

كذا ينظر السيد المحمدي (قوله ولأن الخ) بشرط تعيين الملبين فالولي من ولهم لأن يستعمل على السواء
 فعدت الأجرة فالوليكم لهم الأملين واحداً ومعتد ولكن طلب استعمالها لو احتجوا بصحتها فاستأنى
 (قوله ليضرب له لبناء) البن يفتح اللام وكسر الباء والكسر مع الكون لتمام جمع عند المحققين وجمع
 عند الأكثرين فاستأنى (قوله إذا أقامه عند أي خيفة) لأن العمل تم بالأقامة ولهم أن التشريع
 من تمام العمل لا بد أن يؤمن عليه من الفساد قبله زيلعي وقوله ما بقي درع ابن الكال معز ما لا يعين
 والأقامة التعصب هذا الخفاف والتشريع أن يركب بعضه على بعض يجرع الجوهرة ومثله في العناية
 حيث قهر التشريع بتعديده بأن يضم بعضه إلى بعض لكن ذكر الرعي أن تشريعه نقله من مكانه
 فضاهاه له لا بشرط ضم بعضه إلى بعض (قوله وعندهما لا يستحقه حتى يشرحه) فلو تلف قبل
 التشريع تلف من مال المستأجر عنده ومن مال الأجير عندهما فاستأنى (قوله ما بعد عمله بعد أقامته)
 زيلعي وبشرط المصنف العد في المصنف تبعاً لإيضاح والبسوط وهو الأول في كافي الأجر لأنه لو سلم
 بلاعد كان له الأجر (فسرع) الملبين على الأمان وأتراب على المستأجر وأدخل العمل المنزل على الجمال
 وصبه في الجواق أو صعدوه للفرقة الأشرط ويكاف دابة للعمل لا على المكاري وكذا الجمال والجواليق
 والمخبر على الكاتب واشترط الورق عليه فغدهما درع الظهيرة (قوله يحبسها الأجر) هذا إذا كان
 الأجر ما إذا كان مكان مؤجلاً فلا كلفة في بيت المستأجر لتسليمه حكاه يضمن بالتعدي ولو في بيت
 المستأجر تنوير وشرحه عن الغاية (قوله بالنشأ) في القاموس النشأ وقعد النشأ حتى معرب حذف
 شرطه وفي المصباح النشأ ما جعل منه المحل أو طرس معرب وأصله نشأته حذف بعض الكلمة فبق
 مقصوراً ذكره في البارع والمصاح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب بلوداً والقصر مولد

أما لا يخرق أو سقط من يده قبل
 الإخراج لأجره (والطباخ بعد
 الفرف) أي من استأجره بطباخ
 له الضمان للولي بعد الفرف عليه أي
 الإخراج المرق من انقضاء إلى الإخراج
 عليه وإن استأجره بغير قدره خاصة
 فالقرف ليس عليه لعرف (ولبيان
 بعد الأقامة) أي أن استأجره لا
 ليضرب له لبناء ملكه فلينه يستحق
 الأجر إذا قام عند أي خيفة
 وعندهما لا يستحقه حتى يشرحه
 وهذا إذا ضرب البن في ملك المستأجر
 وإن ضربته في ملك نفسه فلا يبيع
 الأجر عنده إلا إذا عدله بعد التشريع
 وعندهما لا يعدله (ومن أعمله
 كذا في نظم الزندقي (من أعمله
 أن) قائم في العين كذا الصاغ (الأجر)
 والقصار حبسها) الصانع (الأجر)
 عندنا خلافاً لفرود في الذخيرة بأن
 التصار إذا قصر بالنشأ أو يباح
 البشأ حتى يحبس

انتهى (قوله وان بعض التوب فقط الخ) بشرى الى ان المراد بالترمين مملوكة كالنشا والتمر والجمرد
 ما عدا ما يرى لمن ذكر في الدرر المحتجب ان الاصمح الثاني قال ففاضل التوب وكسر الفتق والمط
 والطحان والخباط والحفاف وحاق رأس البعلد حبس العين بالاجرة على الاصمح انتهى (قوله ليس له
 حق الحبس في الاصمح) مخالف لبقا سبق عن الدرر على وجهه في الدرر عن التوب انما هو بالقبض
 الصغير فاضمان حيث قال الاصمح ان له حق الحبس على كل حال وان لم يكن له الاثر في الدون لان
 البياض كان مستورا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هالكيا بالاستقرار فصار كانه احد منه بالاشارة انتهى
 فقد اختلف الصمغ (قوله فلا ضمان الخ) لان الصمغ امانة في يده وله حق الحبس بالاجرة فلا يكون متعبدا
 ولا يبيح له الا جرم ذلك المعقود عليه قبل التسليم بل يبي (قوله ومن لا أثر له الخ) بخلافه لا يبي حيث
 يكون له حق الحبس ون لم يكن له أثر في الصمغ فانه كان على شرف الملاك فكيف له احدا وما عدا منه
 بالجملة درر (قوله كالحال) جوز في النهاية كونه بالحال المملوكة وبالحجم المحبة قال في العزيمة والاول
 اولى لان الحمل يجوز ان يقع على الظاهر وعلى الدابة فهو اعم من لغة الجمال بالحجم (قوله لا يحبس الاجر)
 فلو حبس ضمن فهو في تضمن الجمال بالخيار بين ان يضمنه الدال على جملته والاجر او غير محمول ولا جرمه
 تنوير وشرحه (قوله ولا يستعمل غير الخ) لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه
 ولا يستحق به الاجر بل ياتي الاثر فيها استعمال غيره باسرها وغيره تنوير وشرحه عن الخلاصة وكذا
 السلم لان المعقود عليه فيه العين لا للثمن بل لزمان فعل غيره درر واراد بالسلم ما اذا استمتع خوضف
 هو لا كمال الترتيب لانه لا مؤجل الاستمتاع لم يكتسب وقد تولد ان شرط عمل به لانه لو شرطه
 اليوم او غدا لم يمتد له فطالته مرات فخرط حتى سرق لا ضمن واحاب نفس الامة باللعن ان يجرى
 الخلاصة قال والمراد من اشتراط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك ولا تفعل بدفعك اما اذا قال
 على ان تعمل فهو من قبيل ما اذا اطلق لك في المدة في الخ (قوله وان اطلق له ان يستأجر غيره) لان
 الواجب عليه عمل في ذمته ويملكه الا بعهده بنفسه وبغيره كالمورد بنضال الدين يعني (قوله لا يبيح
 هذا التوب) اوعى ان يفتبط (قوله فله ان يستأجر غيره) اما اذا استأجره لودفع له اجري ضمن الا ان
 لا الثاني درر الخلاصة (قوله فله اجرة بحسبه) لانه اوفى بعض المعقود عليه معنى قوله فله
 اجرة بحسبه اي فله اجرة الذهاب بكما هو اجر الخي بقدر من يبي لان الاجر مقابل بنقل العيال لا بفتح
 المسافة فستأني (قوله قال الفقيه ابو جعفر الخ) مخ لفتك في ازياء حيث نقل عن ابي جعفر تقيد
 المسئلة بما اذا كا وما لم يبيح حتى يكون الاجر مقابل لا يبيحهم فاذا مات البعض انتقص الاجر لمن اجر
 لكل اما اذا لم يكونوا معلومين فلا يكون اجرا بحسبه بل يصحتم وهو خلاف ما ذكره الشارح فقد اختلف
 النقل عن ابي جعفر كذا ذكره بعض الافاضل قلت الظاهر ان ابا جعفر ذكر القيد من غير ان اثاره لم يفتل
 عنه اهدمه ما والشاوي نقل القيد لا يبيح ان يبقا له ما ذكره في من وجوب الاجر كذا قالوا في
 معلومين بخلاف الثاني حيث قال فان كانوا افسدت الاحاد ووجب اجرا لثل انتهى (قوله فان
 مات الكبار) كان من حقهم ان يقدم على قوله اما لو ماتوا كذا في شينا (قوله ولا اجر حامل
 الكتاب الخ) لان ان اجزا قبل النقل فيها وبسببه الى القصد اى وصول الطعام وعلى ما في الكتاب
 فمره نقض المعقود عليه فلا جرم له كقولنا في الخساسة ما ناطه جوى وقوله لحامل الكتاب قبده لانه
 لو ذهب بلا كتاب فلا جرم له اتعاقا كذا يستبعد من الترتيب لانه (قوله ليهذه بكه) غير بينهم بالنظر
 بدل الكتاب قال الوابي وهو بكر الفتي وتشديد الطاء اسم للكتاب وفي الترتيب لانه قال ومنه نقله
 تصالي عمل لنا فاعطى انتهى اي حصة اعمالنا تنظر فيها يضاوى (قوله فردا الكتاب) فلو تركه ولم يرده
 استحق اجرة الذهاب اتفاقا لرتب لانه (قوله وعند محمد اجرة الذهاب) اي في الكتاب بحسبه الاجر بمقتضاه
 قطع المسافة بخلاف الضمان لان فيه ونقذ يبي سوا شرط الخي بالجواب اما لا كمال في النهاية وغيره من

وان بعض التوب فقط ليس له حق
 الحبس في الاصمح (فان حبس)
 العين (فضاع العين) فلا ضمان
 عليه عند اخيئة وعندهما يضمن
 ولصاحبه ان شاء (وان شاء
 غير معمول ولا جرمه) (وان
 ضمنه فبضمعه ولا جرمه) (كالحال
 لا اثر له) (فالعين) (كالحال
 والملاح لا يحبس بالاجر ولا يستعمل
 الاجر) (غيره ان شرط على نفسه)
 اى ان قال له اجرك لفتبطه بنفك
 اؤيدك فليس له ان يستعمل غيره
 (وان اطلق له ان يستأجر غيره) بان
 قال استأجرتك لفتبط في هذا التوب
 يدرهم فله ان يبيح للاق العمل
 عراوا كان المذكر عياطة لفظا
 فله ان يستأجر من يحسبه (وان
 استأجر الخي بعينه ومات بعضهم)
 اى ان استأجر رجلا يذهب الى
 البحر ويبيح به لانه فذهب فوجد
 بعضهم فمات (فما عدا من يبي فله اجرة
 بحسبه) (مطلقا هذا ظاهر الآية
 قال الفقيه ابو جعفر الفندي وان هذا
 اذا مات مؤنه لبعض عن مؤنه الكل
 اما لو مات مؤنه فله ان مات الكبار
 مثله لاجرطه (ولا اجر حامل
 الكتاب الجواب) اى ان استأجر
 رجلا يذهب بكه الى فلان لاصرة
 ويبيح به فذهب فوجد فلانا
 مستأجر لكتاب على المستأجر فلا جرم
 له عندهما مطلقا وعند محمد له اجر
 الذهاب وذكر الفقيه ابو الليث قول
 ابي يوسف محمول وغيره ذكره مع ابي
 حنيفة

الغن انه لا يدمن التقصيد الجلي * بالجواب حتى يتأق خلاف محمد وان لم يقده بنبي ان يكون له غنام
 الاجرة عند محمد فمتا في وقال الوافي فمكار الا ان ان خول في اول المسئلة استأجر رجلا لاجال قط
 والانتان بجوابه لانه لم يذكر في المقدان الجواب يجب تمام الاجر صرح به في شرح الجمع انتهى
 (قوله وانما ساعد بتبليغ الكتاب الخ) هذا القيد واحد من ستة تعليل مبرجة التبريد لانه
 لو استأجر بتبليغ الرسالة الخ لان الاجر قطع المسافة لانه في وسعه وما اال اجماع فليس في وسعه زيلي
 و فرق في التبريد لانه تلاقع خط المقدس بان الرسالة لا تخلو عن الاسرار بحيث ان المرسل لا يرضى
 باطلاع غير الرسول وغير المختوم من الكتاب لا يكون سرا وقال شمس الانعة لمخول في الرسالة والكتاب
 سواه (قوله لذهب بطعامه) فاذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن جوى عن البرازية (قوله
 فلا جاره) لانه نقص تسليم المقتود عليه عني (قوله وعند ذفره الاجر) اي في الطعام صرح به الزيلي
 وسياق كلام الشارح يدل عليه لان الاجر مقابل بجمعه وقد وفيه فلا يسط الاجر بده بخلاف نقل
 الكتاب لان الاجر به لا يقابل الخ لو استأجر ليعوله فلانا ذهب اليه فله عليه الاجر بده بخلاف نقل
 الخفية ولو استأجر لذهب بالكتاب الي بغداد فادعى انه دفع الكتاب اليه اول بجمعه وانحصر المستأجر
 ان يرهن على دعواه وجب جوى عن البرازية (قوله لانه ان ترك الجول في ذلك المكان الخ) بان دفع
 الكتاب او الطعام الى ورثته في صورة الموت او من سلم اليه اذا حصر في صورة الغيبة كذا عبط شيخنا
 (قوله يستحق اجر الذهاب حامل الكتاب) وهو نصف الاجر الجلي لانه في ما في وسعه وان وحده
 ولم يوصله اليه لم يستحق لان تمام المقتود عليه ودرر بجمعه نصف التوزيع وتعبه الحشون وعولوا على لزوم
 كل الاجر لكن في الفهتا في عن النهاية اذا شرط ان ياتي بالجواب بنصفه والا فكله وهذا هو التوفيق
 در (فسر) قال القصار هذا قولك وقال المالك ليس هو هذا فالتقول للتصا قال القصار رددت
 عليك الثوب وقال المالك ما رددت لا يصدق الا يستلانه يدعى الخروج عن الثمن كذا في الوالوجية
 أقول ينبغي ان يكون هذا على قولنا ما على قولنا اني خيفة فيصدق بينه جوى دفع له ثوب البيعه
 على ان له ما زاد على كذا فهو له قال ابو يوسف يكون اجارة ويكون في الثوب بمنزلة الاجر المشترك ثمانية
 طلب فومين القصار وقال دفعته الى رجل فثلثت له به ضمنه جوى عن الظهيرة وقوله في الخانية
 يكون اجارة يعني فاسدة انما سماه من الاجر بمجهول فيكون الغن كله للمالك ولا يجبر اجر منه

وانما يقيد بتبليغ الكتاب لانه لو استأجر
 لتبليغ الرسالة الى فلان بالصفة
 فذهب الرجل ولم يوصله لرسالة
 او وجهه الا انه لم يبلغ الرسالة
 ورجع فيه الاجر الا جاع ان رده
 والحداد او حامل الطعام ان رأى ان
 الحداد منطلق بالمستأجر ان رده
 (لون) منطلق بالمستأجر ان رده
 استأجر لذهب بطعامه فذهب
 بالصفة فذهب ووجد فلانا عليه
 به فلا زاد ووجد فلانا عليه
 فذه فلا جاره وعند ذفره الاجر وانما
 قبله قوله ان رده لانه ان ترك الجول
 في ذلك المكان وعاد يستحق اجر
 في ذلك المكان وكل الاجر
 الذهاب حامل الكتاب
 حامل الطعام الاجام
 حامل الطعام الاجارة ويكون
 (باب ما يجوز من الاجارة والمستأجر
 خلافا) بان خالف المستأجر
 في الاجارة ما قضا القدر مع اجارة
 الدور وما يثبت المدة السكنى وان
 سكان (بلايان ما حصل فيها)
 والقباس ان لا يجوز ما لم يبين (وله)
 أي المستأجر (ان جعل في كل
 شيء) عمالا يضر البناء نحو الوضو
 وغسل الثياب وكسر الخشب ووضع
 الاتع ونحو ذلك لانه يمكن في جميع
 الاحوال (الا انه) أي المستأجر
 (لا يمكن) حال كونه (مجانا او
 قسارا او لمجانا)

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

ذكر ان يلى في باب المنابر يضارب انه لو استأجر خصا بارة معلومة لبيع ويشترى شيئا معلوما لا يجوز
 الاجارة لانه استأجر على عمل لا يقدر على اقامته بنفسه والجملة ان يستأجر فتنفعة منه معلومة ثم يستعمله
 فيها في البيع والشرا مثال شيئا وهذا خلافة شامل للحر والعبد في هذا الموضع كذا في حنية المعنى في الاعمال
 التي تقع الاجارة لها والى ان تضع راز الله الفتاوى السراجية بعلامه س استأجر عبدا لبيع له ويشترى
 جاز فلو نجته دين اخذ المستأجر بذلك ولا سئل للفر ما على العدا انتهى (قوله والقباس ان لا يجوز ما لم
 يبين) لان المدار يصلح للسكنى ولشراها وحكها المحابنت تصلح لاشياء مختلفة وجه الاستئمان ان
 المتعارف فيها السكنى فمنصرف اليها لان المتعارف كالشروط ولانها أي السكنى لا تقتل زيلي (قوله
 حال كونه حدادا) مقتضا ما ان قرأ سكن فمغ المصن الثلاثي الجرد وفيهم منه عدم اسكانه غيره
 بالاولى ويحوز ان يكون يتم الباء وكسر الكاف وانتصاب ما بعده على المفعولة وفيهم منه عدم سكه
 بنفسه بالاشارة بحر (قوله او لمجانا) قال في المجز والمرا دمن الرضى غير الرضى البدار حتى لا يلائم من
 الطعن عليها وان كان ضرر عليه القوي كذا في الخلاصة انتهى وتعبه شيئا بان عبارة ان خلاصة

وان كان ضريحه وعليه القنوى ثم رأيت السد الحموي ذكر ان مافي البحر عن الخلاصة سقط منه لفظة
ينع (قوله الارض اما لك) فبهمته انه لو كان وقفا ورضي المتولي بسكاه لا يكون كذلك حموي ولو اختلفا
في الاشتراط فالقول للزح كقولنا اصل العقد وان اقاما البينة فالبينة منه المستاجر لاننا لم نذكر زيادة
خلاصة وفيها استأجر القصار قوله الحد امدان ان ائخذ ضرره ما ولفضل ما ليس له اضراره ان ائخذ منه
البناء ضمنه ولا اضرارا لهما لا يعتمدان تورير شره فيه بالدور والمخاوبت لان استئجار البناء معه
لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينفع به وفي القنية يخفى برأيه الجواز اذا كان البناء منفعاه كحدود ان
مع السقف انتهى وفي الخلاصة انما جاز ما كثرهما استأجر تصدق بافضل الا اذا خالف فيها شائنا واوجها
بمخالف جنس ما استأجر والكس ليس بمصلحة وفي المجموعه اوجها من اقول لم يجز وان كان قبل القبض
او بعد وبتفصيص الاجارة في الاصح كقنا في البحر وعلى هذا مطلب الفرق بين الاجارة بعد القبض وان سبق
ايحيى بيعه البيع من البائع بعد القبض حموي قلت في الدرر بان عز البعير انه لو اجار من المؤجر لا تصح
وتتصح الاجارة على الاصح قال وصيني فتصح خلافه في وجوبه فلا فرق وفي القنية استأجر ما واما
لدى الازله فلان ما يضر بالبناء وليس مستأجر الدار المؤخرة اي يجهلها اصطلا (قوله وصح اجارة
الارض للزراعة) لانها منفعة مقصودة وفي قوله فارى الهداية لا يجوز اجارة الارض المشغولة بزرع
الغير حيث كان الزرع يحق بان كان اجارة ما لم يستفد ازرع وان يؤجره ما فاضل في المستعمل وان كان
يضر حق صاحب الاجارة لا الزرع وجب انقلع والوقوف قدرة على تسليم ما جرم ان يجره على فليزرعه ابد
ام لا لانه لاحق له في ايجائه انتهى والله اراش في قوله بمتاع الساكن الذي ليس بمستأجر فتح اجازها
واستاء المقيم وقت ان تقسم فارغة بمر عن القية وقوله الذي ليس بمستأجر صدق بالمعنى وبما
اذ كان مستأجرا فانه نفع هذا الاجارة وفي التنوير شره اجارها هي مشغولة بزرع غير ما كان زرع
يحق لا يجوز ما لم يستفد ازرع اكر لو جرحه وسيله انقلبت جائز وتوافق من فارى الهداية من قوله
الان يؤجره ما فاضل في المستعمل كان يقول اجرك ارضي غدا او من شهر كذا وليس الا من اضافة
الاجارة الى ازمنا مستقبل مطلقا بشرط ان تكون ارض فارغة عن حيا ازمنا الذي انفت
الاجارة قاله كذا كذا في ان يقول ما سبق عن قارى الهداية من انه لا يجوز اجارة الارض المشغولة
بزرع الغير ما لم يستفد ان كان بقى بان كذا اجارة تشمل الوكالت الاجارة فائدة كذا في الارض
الوقت بدون اجارته بل يباح على ما راجع الخلف من ان المؤجر يدور اجرا لى لا يكون غصبا كذا في
اجرا لى ويدل عليه ما في الفصل العاشر من العماد استأجر بدون اجرا لى وزاد فيه وعدينا في قوله
احق ثم رأيت في قارى فارى الهداية ان المستأجر اجارة فائدة ازرع حتى وكذا السقاء تنهى حموي
عن القنسى وحيد فقوله وان كان يضر حق صاحب الاجارة اى ما لم يضر حق الارض في يده يضر حق
الاجارة اصل بل يضر حق الغصب وكذا فيمكن بطريق الاعارة ايضا حتى لو استعاره ازرع ما لا يجوز
اجارته اقبل ان يستفد ازرع بشرط ان ذلك التعديل الذي ذكره حيث على قوله وان كان يضر حق
صاحب الاجارة بقوله لان الزرع واجب القلح الخ الحسن اذ راجع المعرف قبل ان يستفد ازرع يلزم
المستعير اجرا لى الارض لما سبق في قوله وان لم يضر قطعا) الان تكون الاجارة في بلدة فان اشترى
لا يدخل الا بالشرط حموي عن ابي الليث (قوله بخلاف ما اشترى الخ) لان المقصود منه ذلك الرفة
دون الانتفاع في المحال ولهذا جاز بيع بعض الارض السبعة خلاف الاجارة فانما يتعدد الانتفاع
ولا انتفاع الاجما زيا لى (قوله ما يزرع) بفتح الهمزة حموي عن المعراج (قوله لا يصح العقد الخ) ويكون
فاضا للجهة والموت قبل حيا بزرعها وجب السعي لارتفاعها كاستفادها بدين لانه اذا قبله
فخصا انقلب صحته بمر وفيه عن القنية استأجر ارضه على ان يزرع فيها ماشا فله ان يزرع فيها
زرع من سواها وفيها واذ لم يكن له زراعتي في المحال لا احتياجا ما الى السقي وكذا الانوار ان يمكنه

[illegible]

قوله لعدم بناءها هذه القصة
من منع الشارع الموجودات
ولهذا هو موقوف النسخة التي كتب
فصلها القاضي عيسى بن علي
بتركة المستأجر ان يرضى الوتر
انتهى بقوله من منع القيد وهو ظاهر
مصر

(الان يتم الوتر فيه اي قبة
كل واحد منها حال كونه موقوفا
ان يتملكه) المؤجر هنا يترادف
لقوله ان يرضى الوتر فيتم هذا اذا
كان صاحب الفرس والبناء راضيا
ولم يرض الارض فاما اذا رض الارض
فحينئذ يتملكها بصير رضاه (او يرضى)
المؤجر

الزراعة في مدة القدر حار والا وبكون الاجر مقابلا بكل المدة لا بما يتفق به فقط وقيل بما يتفق به
ورفع عن غاية البيان وكذا حوز اشارة الارض للزراعة فكذلك غيرها قطع الاجر والخزف وفرع عليه
حصة اجارته بما قبله او كما هو الواقع في زماننا قاصدين لزوم الاجر مطلقا شمله الماء وامكنت زراعتها لا
(قوله لعدم بناءها) الان يكون في الفرس غرة فتبقى بأمر المثل الى حين الادراك وفي القنية استأجر
ارضاة وما وصى فيها واغرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يسبقه بما بأمر المثل اذا لم يكن في ذلك
ضرر ولو ان الموقوف عليهم الاطلاع ليس لمذلك قال في البصر وهذا ان لم يمسكه الارض المستكتر وهي
منقولة اضافى اوقاف الخصاص انتهى لكنه يخالف لما في الاسعاف والعمادة من انه اذا كان رفع
البناء لا يضر بالوقف برفعه الباقي لا يملكه ويحبر عليه ولو بى ما ذن القيم كان له الرجوع عما اتفق على
العمارة في غلة الوقف وهي الوقف انتهى حموى عن المقدسي واقول ما ذكره في الاسعاف والعمادة يعمل
على ما اذا كان اناء البناء يضر بالوقف فلا يخالف حيثما كان في البصر عن القنية والخصاف لانه مشروط بما
اذا لم يكن في اية له ضرر ببقائه يقال على ما سبق عن القنية والخصاف لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم
بمن حاكم بالكي الاعلى وجه الاحتياط وقد استدل محمد بن بلال المحمدي على جواز تحلوا شياء
اوضحها ما نقله عن واقعات الشريرى رجل في يده مكان فغاب ورفع المتوفى امره الى القاضي فأمره القاضي
بفحصه واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر القضاة فهو اولى بذلك وان كان له خوفهوا حتى يقولوا الخ
لما ذكره في القلوعى الخيرية (تقسمة) رأيت بخط شيخنا ان الشيخ غير الدين الزملى المحمدي رجل الى
مصر سنة سبع بعد الالف ولازم العلماء بالجمع الا زهر اخذ عن الشيخ عبد الله الفهرى والى السراج
الحانوى والشيخ ابدى الشيخ احمد بن الدين بن عبد المال وقرأ الاصول على الهى والصوى على الشيخ
ابى بكر الشوانى ورجع من مصر الى بلد واسط ذى القعدة سنة ثلاث عشرة وانبأ انتهى وقوله وقرأ
الأصول على الحب بعباده كان معاصرا للجدد وللعلامة الترمذى الى ذلك منهما اخضع الهى (قوله
الان غرم المؤجر فتمت موقوفوا) هذا هو الموافق لما في المداية والوقاية وجامع الأصول خلافا لما في الدرر
من قوله مستحق القلق قال عزى راده والفرق بينهما واضح وفي الترمذى قال: ومعرفة قيمته كذلك
يعنى مستحق الضمان ان يقوم الارض مع الشجر بالأمور المالكه بقلعه ويقوم وليس به هذا الشجر ففضل
ما بينهما هو قيمة الشجر مال وانما صيرناه بهذا لان قيمة الموقوف اريد من قيمة الامور بقلعه لان الموقوفة
مصرفه القلق انتهى عن شرح المجموع ووجه ما نقله الحموى عن البرجندى حيث قال قيمة مستحق
القلق اقل من قيمة الموقوف بمقدار اجرة القلق انتهى (قوله اى قيمة كل واحد منهما) يشعير الى حصة
رجوعه اضمير لطف الافراد الى ابناء الفرس باعتبار التقدير المذكور (قوله بمنزلة التفسير) وليس
تفسير لان التفسير لا يكون بالاجرة الملك اعمن الفرس حموى (قوله او يرضى المؤجر بتركه) اعلم ان
اشتراط رضا المؤجر بتركه كف ما نقله عن القنية حيث ذكرنا ان المستأجر لا يستأجر بما هو المثل بعد
انقضاء مدة الاجارة فذكر على الوقف ضرر ولو ان الموقوف عليهم الاطلاع ليس لم ذلك قلت الظاهر
ان ما ذكره هناك ان بناء المستأجر امانا بقلعه او غرم المؤجر قيمته او يرضى بتركه مفرض في اذالم بشرط
المستأجر ابقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الاجارة وما في القنية مفرض في اذالم بشرط ذلك يرضى الى هذا
ما نقله في البصر عن القنية اضا فقبل قول المنصف والربعة كالتفسير حيث قال وفي القنية بى في الدار
المسبلة بل ان الفرس والقيم ونزع البناء يضر بالوقف بصير القيم على دفع قيمته الباقي ويجوز للمستأجر ان يرضى
في الموقوفة بغير اذن ان يسردون خرافا يحا من هذا اذا لم يكن لهم حق في اوقاف العمارة فيها ما اذا كان
فيجوز ان يرضى الفرس وسواها المحاط من تراها وجود الاذن دلالة انتهى فحصل ان للمستأجر ان يرضى بشرط
استبقاء العمارة له بما هو المثل بعد انقضاء مدة الاجارة تمت له حق القلوعى لا ضرر على الوقف وحاشا
ليس للتولى بتركه نتيجة الوقف الا برضاه وكذا ليس له تكليفه القلق وهذا هو مستقلا لمحاوالتى اشار

الباقى البحر بقوله وبه تعلم مسئلة الارض المتحركة واملا عساه ان يفرق به بين المقامين بأن يقال ما هنا بالنسبة للأجارة في الملك فلا يلحق الصماء والقنية والذي يظهر انه لا يصلح ان يقال ان قلة بلز على التسوية بين المقامين ثبوت الخلق في الارض المدكولة قلت لا مانع منه بل في كلامهم ما يشر إليه في الدرر من كتاب الوقف عن قارئ الهداية وشارح الوهبانية وقضا البناء بدون الارض صحيح ولو الارض ملوكة على ما عليه الفتوى انتهى ووجهه اشارة ان قوله ولو الارض ملوكة صادق بما اذا كانت ارض الوقف كما لا يخفى هذا ما ظهر في هذا المقام ولم اجد من يمه عليه ثم رأيت في الفتاوى المتخرجة من كتاب الوقف مانعه ذكر في الاشياء والتخالف في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه افتى كبير باعتبارها قال فعل اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوائط لازم وبصير الخلو في الحائض مقامه فلا يلحق صاحب الحائض اخراجها منها ولا اجارتها الغيرة ولو كانت وقفاً فحقه قوله ولو كانت وقفاً صحيح فيحتاج ذكره من التسوية بين الملك والوقف في ثبوت الخلو واعلم ان المجدد المتعارف في الحوائط المسلوكة ونحوها كالقهاوي ان تعلق عامله من القرار كالبناء فلا فرق حينئذ بينه وبين الخلو في الحكم وان سميت ما بالملك بالمجدد وما بالوقف بالخلو فترق اصطلاحية بخلاف ما اذا تعلق المجدد بما ليس له حق القرار كالكاراج والغنائج بالنسبة للقبوض والقفه والمواع بالنسبة للممام ومن هنا ظهر ان المجدد اعم لصدقه بالخلو وغيره وفي حاشية الاشياء للسيد المحمدي في هذا المقام كلام ضول ذكره قوله بتركه وهذا الترك انما هو فاجارة والافجارة فلم ازان بواجبهما كذا قلت ويقع المأثر على قبة الارض بلباسه وعلى قبة الدار بالارض فاحذف كل حفته در عن الجبتي (قوله والمنية كالشعر) المراد بالمنية ما ينسج اصله في الارض ابدوا بما يقطع غمره ولو زهره واماندا كان له نهاية معلومة كافي الغيل والجزر والباذنجان فينبغي ان يكون كارتز بتركه باجر لا الى ان يهاينه كذا سره انصف في حواشي الكثر وقوامه في ماملة المتخمة قلت بقي لونه نهاية معلومة لكنه ما طوله كالقصب فيكون كالشعر كافي فتاوى ابن المحلى در (قوله والزرع بتركه باجر مثل الخ) رعايه ليجانب لان له نهاية معلومة بخلاف موت احد هما قبل ادراكه انه يترك ما ينسج الى الحداد وان انصبحت الاجارة لان اياه على ما كان اولى ما قامت القبة بانه اماندها فباجر المثل وكذا المستعبر بخلاف القصب طاه بؤره الملع مطلقا لظله واجر المثل اما بالقضاء او بقصد هما حتى لا يصح الاجر الا باحدهما بجرع الغنية واستثنى في الشر بلبالة ارض الوقف والقيم والمعدلة لا تستغل فان وجوب اجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العقد (قوله لاركوب والمحل) بفتح الحاء كافي الدرر وفي التفسير بهم اشارة الى انه لو استأجرها ليعملها اجنته من يد اربابها على باب داره ليراه الناس لا يصح تنوير وترجحه وسبق (تقسه) الشريك في الدابة ليس له الانتفاع بدون اذن شريكه بخلاف الانتفاع بالبيت والخدام والارض اذا كان خضعا لرجوعه عن البحر والعداين قبل تركه العقود معاداة بالاذن لا جنى في الانتفاع بالدابة يكون متعديا بالنسبة لمحصة الشريك فينتجها (قوله والتوب ليس) وان لم يكن يسهل وحاوية فسد لما اقتضاه من ان هذه متفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت في حركتها ولو استأجرها ليراه الناس او طيبا ليشمه او كذا ولو شعر البقرة او مصفاة من شرج الوهبانية ويكتفي في استنفاة التوب ليس التمسك منه وان لم يمس كالتسكن تحب الابرقة بنفس النفس وان لم يكن كافي لخلصة بخلاف ما اذا استأجر دابة ليركبها حيث لا يكتفي التمسك حتى لو امكنها في منزله في المصلح لا يجب الاجر ويعتبر لو هلكت عادية ولو استأجرها ليعمل فله لركوب وان لركوب لا يحمل عليها وان جل فلا اجر لان الركوب يسمى جلا عكسه قارئ البحر فالحاصل انها اتفقوا على ان من استأجرها ليعمل له ان يركبها لكن الرازي قديمه بان لا يصح بينهما والغنية جميع (قوله فانه لا يجوز) لجهالة فلواركها والركوب بنفسه وجب عليه المسمى استحضار في القياس عليه اجر المثل لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فسد وجه

(بتركه فيكون البناء والبناء
أي للبناء (والارض للملك) أي
للموثر (والمنية كالشعر) في حكم
القطع والتترك على حاشية (والزرع بترك
باجر المثل لان يدرك
انه اجر الارض للزراعة فقتله يدرك
ولم يدرك ترك باجر المثل لان يدرك
مع اجارة (الدابة لاركوب
(و) شريكه ان يمين من تركها او
والجمل) بتركها (و) مع اجارة التوب
ما يصح عليها (و) ما قال على ان
لليس فان اطلق) بان قال على ان
ركب او ليس من شاء وهو المراد
بالاطلاق لان يستأجر الدابة
لتركوب وبطلانها خلافاً لما لا يجوز
لتركوب في الدابة والغنى وشرح
نص عليه في الدابة وليس من شاء
الطحاوي (الركوب وليس من شاء)
ولكن ترك بركب نفسه او تركها
واحدا

ليس له ان يركب غيره (وان قد
برأكب وليس) بان على ان يركبها
فلان اوله في فلان (مخالف)
المستأجر ثم عبط (من ومنه)
ما يتصل بالمستأجر كالقسط
وتقوم حتى لو استأجره ساطعا فدفعه
الى غيره ما جارة او اعارة فخصه وسكن
فيه حتى مات ضمن عند أبي يوسف
وعندهم لا يضمن (وما يختلف به)
من اذا عيان (مثل تقيده كذا لو اشترط
سكني واحده ان يسكن غيره من
سمى قوما) آخر (وقد اراد كذا ليركبه)
أي المستأجر (حل مثله) في الضرر
(واخف) كالشعير والسم (الاخر)
أي ليس له ان يحمل ما هو ضمن من البر
(كالخ) والجديد وان استأجره
ليحمل عليهما مقدار من الخن فليس له
ان يحمل مثل وزنه حديثا (وان
عطيت الاراد في ضمن النصف) أي
ان استأجره ليركبها فادفع معه
وحدا لعصمت ضمن نصف قيمتها
مطلقا سواء كان أخفا او أثلا
اذا كانت الدابة تنطبق حمل اثنين
فان على انها لا تنطبق ذلك ضمن
شكل قيمتها ولو ادفع صديقا
لا ستملك عليها ضمن ما زاد الثقل
وان كان حديدا ستملك فهو كازجل
كذا في التساوي ثم المالك ما جاز
ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن
ذلك ارجل فان ضمن المستأجر
لا يرجع هو على ذلك ارجل مستأجرا
كان او مستعيرا وان ضمن ذلك ارجل
رجع هو على المستأجر ان كان ذلك
الرجل مستأجرا وان كان مستعيرا
لا يرجع ويلزم غام الاجرة اذا عطيت
بعد البلوغ الى المقصد كذا في الذخيرة

الاستقصان ان المقصد هو الوجها لئلا ينزل فيزول الفسلا فلا يتحصل التعين في الاشياء كالشعير
في الابتداء ولا ضمان بالملك لانه غير متعدي لعدم مخالفة زبلي (قوله ليس له ان يركب غيره) قيمه
قصود اذا كان حقه ان يقول ولان يركب بنفسه ليكون لغا ونشرا جوى (قوله مخالف) من صور
الخلاف ما ذكره في الخلاصة استأجر دابة ليركب الى مكان مستأجرا فذهب الى مكان آخر فقلت الدابة
وهنكت فلا أرجعه ولم يذهب الى مكان آخر بل الى المكان الذي استأجرها اليه لكن جاوزه
ثم ردها اليه بعد الاجارة ففتت فهو ضمن قبل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاتا لا اجارة لانه
ينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا يصير بالعود ودوننا في يد المالك معنى اما اذا استأجرها ذاتا باحاطا
يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب يبري على ملاحظة الفرق ان المودع مأمور
بالحفظ مقصود اقبى الاثر بانه مذهب العود الى الوفاق لحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية
يعبر بالحفظ مأثور به تبع الاستعمال لا المقصود اذا انتفع الاستعمال لم يبق هو نائب فلا يبري بالعود
قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي والاول اصح كذا في الدرر وهمه في الترتيب لانه ذكره
في الكافي اعتمد على ما عطف عليه في الهداية فلا يخالف (الخ) قوله ضمن لان التقيده في التساوي والساس
في الركوب وليس والاجرة لعدم اجتماعها لاجل افعاله اطلاقا من ابتداء والاتفاق لا قبل
بالاجرة لئلا لا يرجع له ان سلم بخلاف ما اذا استأجر طائر او قعد حداد او قصار حيث يجب عليه الاجر
ان سلم لانه لما لم يتسليم لم يخلف وانه لا يضمن البتة غاية البيان وقيل فترادف قد مر ان الحداد والقصارة
ما يضمن البناء واستفاد من كلام المصنف انه اذا قد عيى له الاجارة والاعارة كانهما افعاله لم ذلك وليس
لهما لا يدعي في الاول ولو ضرورة دون الثاني بمرجوى (قوله حتى لو استأجره ساطعا فدفعه الى غيره
الخ) معنى وقد كان قديما يستعمله بنفسه جوى (قوله ضمن عند أبي يوسف) وكذا عند أبي حنيفة
على ما نقله شيخنا عن المصنف ووجه النقص كأي الدرر تفاوت الناس في تسمية واختيار مكانه وضرب
اوانه ونحوه فجهله كالسكنى فصار كاندلر (قوله حل مثله في الضرر) بشرط التساوي في الوزن والواو
من قوله في اندره حل مثله وان تساوى في الوزن زائدة كأي الترتيب لانه قال في الدرر والاصل ان من
استحق حنفة فاستوفاهما ومثلهما او دونها جازا ولو كثر لم يميز (قوله كالشعير والسم) قال بعضهم
فيه لب ونسبة فرجع قوله كالشعير الى مثل الحنطة في الضرر وقوله والسم الى قوله اخف وليس ذلك
بشي لان الشعير ليس مثل الحنطة بل احسنها جوى وؤيده ما في العناية حيث قال اذا كان الشعير
والسم جذا أفضه كانا أقل وزنا فكانا أقل ضررا (قوله أي ليس له ان يحمل ما هو ضمن من البر)
كالمملوك وان كان مثلهما كبل لانه أثقل (قوله فليس له ان يحمل مثل وزنه حديثا) لانه بما يكون اضرب
بالدابة لان المحدد يجمع في موضع من نهر الدابة ولعن ينسب على ظهره ادر واذا كرمع كونه
معلوما ما سبق لان ذلك كان نظير المكبل وهذا نظير الموزن عنابة (قوله وان عطيت الاراد في ضمن
النصف) ولا يعتبر بالثقل لان الدابة قد يعثره اذا كب الخفيف ويخف عليها ركوب الثقيل لعله
بالفرسية ولان الادمي غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فتعلق المحكم بالعدد كالجنازة في باب
الجنائز بل في الجنائز جمع جان كالبية تجمع باخ فانه اخرج رجل رجلا رجلا واحدة ولا تسع عشر
اجراحت خطأ فالبديهة بينهما تضاعف لانه ربح رجلا واحدا كثر تأثر ايمان عشر رجالات عنابة (قوله
ضمن كل قيمتها) كذا الوجه الا كعب على عاقبه لكون الثقل يجمع في مكان واحد وان كانت قطيعة
جلهم ما عرج عن النهاية (قوله ضمن ما زاد الثقل) كعبه شيئا آخر فلو من ملك صاحبها كوله الناقصة لعدم
الاذن در رومته يعطى ما في صدر عبارة البصر من الايام لان قوله اطلق الاراد في فعله ما اذا ردف خلفه
وله الناقصة الذي ولده بعد الاجارة ويهمل الواجب ضمان نصف القيمة وكذا في البحر انك في دفع هذا
الايام على ما اشار اليه آخر العبارة (قوله ولو يلزم غام الاجرة اذا عطيت الخ) أي مع نصف قيمتها اما الاجر

فلا نه استوفى النفعه وأما الضمان فلانها تلت بركوب اثنين أحدهما غير مأذون فيه فكأن الخلاصه والحاصل ان ضمان نصف القيمة بالتخلف ركوب غير مؤذوم الاجر بالتخلف كونه بنفسه فكل من الجمع بين الاجر والضمان باعتبار من يعتقن واعلم ان ضمان نصف القيمة على ما اذا كان اذ دفع غير المتأجر فلو كان هو ضمن الكل ولا يلزم له صار خاصا (قوله وان زاد على الحمل الخ) هذا اذا جعله المتأجر فان جعله صاحب واحد فلا ضمان على المتأجر وان جعله أصا وجب النصف على المتأجر ولو كان الرق جوا لقم غفل كل واحد جوا فاحدهم وضعا علىهما او متعاقبا لا ضمان على المتأجر ويجعل حل المتأجر ما كان مسقيا بالعد ومقاد في الغايه انه لا ضمان على المتأجر سواء تقدم أو تأخر وهو ظاهر المعول عليه خلافا لما في الخلاصه ومضى عليه في التنوير حيث قال ولا ضمان لو جعل المتأجر ولا تخرب الغايه وان جعله اربا ولا يتم المتأجر ضمن نصف القيمة انتهى (قوله ضمن ما زاد الثقل) ووضعي بالآذا استأجر ثورا يلحق به عشر تخفيف حصة فعين واحد عشر محتوما فذلك ضمن الجمع وان كانت الزيادة من الجنس وأجسام العين انما يكون شيئا فثابتا فإذا لم يكن الشتر انتهى الاذن بعد ذلك هو الطين مختلف في استعماله لغايه بشر الاذن فيضم الجميع فأما الحمل فيكون جله واحدة (قوله لا يقدح) قال في القاموس وقدما فلو قارأ ما فيه (قوله محتايم) في القرب المحتوم الصاع وشهد له حديث الحدرى الوسق ستون محتوما كذا غلط شيئا وجه الشهاده ان الوسق ستون صاعا كما تقدمه غير مرة (جعل علم خمسة عشر محتوما) أو جعل الزيادة على المسمى معا فلو جعل المسمى وحده ثم جعل الزيادة وحدها ضمن الكل ولم يترسوا بالاجر اذا سلت فلهو وروى حوب المسمى فقط اما جله الحمل بنفسه ورويه فلا كلام وأما ذلك جله المتأجر زاد على المسمى فلان منافع الغصب لا تضمن عندنا منه بل حكم لما كرى في طر ق مكنه يمر فلا يصدق شيئا زاد على المسمى اذا زاد المتأجر على القدر المرسوم (قوله ضمن ثلث قيمتها) وبسبب كل الاجرة والبقال كيفما جتمع الاجر والضمان لا يتناول الاجر في مقابلة الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم تنبيهه (قوله يضمن جميع القيمة) لان الله اهلك بغير المأذون فيه وزاد من ضمن النفس هلك بالجميع زلي يضره (قوله ولا لا يضمن الخ) لا دخوله تحت مطلق التعذر ولا في حنفية الا عقيد بوضع السلامه على هذا الخلاف ضرب ارباب الوصى الصغير اذا لم يقبوا زنا يدين بمثلته بخلاف العبد المتأجر حيث يضمن بضره بالاتفاق لا يضر ويضمن لفهمه فلا ضرر والى الضرب وفي غايه البيان عن التنبه الامع رجوعا مام الى قولهما والمعلم والانتاذ ليس له ما ضرب اصغر الاذن الاب الوصى وأما ضرب اربابه نفسه في القبة عن ابي حنيفة حاص فبما زاد على الثأر زلي وبسر والزوج ضربا زوجه في مواضع عددها في البصر (قوله وزرع السرج) فلو استأجره رابا لربك خارج امره لم يجز له الاضيق اتفاقا وان ركوب والمه ران كان من الاشراف لا يضمن اتفاقا وان كان من الاسافل يضمن وقد يبدل مرجعا كاف لانه لو بدل اكا فبما سرج لا يضمن اتفاقا لانه أخف من الاكاف شرب لاله عر شرح الجمع وفيه حقا فلهما فله الحموى عن الخلاصه ونصها تأجره عر مائة ماسرجا ور كها ضمن الخ والوجه شهدنا في الخلاصه لانه اذا استأجرها عر مائة لم يكن راضيا بمرجها وفي كلام الزلي ما يدل عليه (قوله ضمن كل القيمة تعد أي حنفية اذا هلك) لان الاكاف ليس من جنس سرج الغايه لاختلافهما صورة ومعنى فيضمن القيمة اذا غطيت كما اذا حمل الحمدي مكان المنحطه زور (قوله وعندنا يضمن الزيادة) لان السرج والاكاف سواء فإذا رضى بالسرج يكون راضيا بمثلته من الاكاف فيضمن الزيادة بحسبه زلي وفي الحقائق عر البصون الفتوى على قولها انتهى واختلف في قصر الزيادة قبل مباحة حتى اذا كان السرج باع ضمن ظهر المحار قدر شرين والاكاف قدر اربعة أشبار يضمن نصف القيمة وقبل خلاصه اذا كان السرج منون والاكاف ستة أمه ضمن ثلثي القيمة شربا ليعن البرهان (قوله بان اسرج المحار سرج

(و) ان حلت (ان يات على الحمل المسمى ما زاد) أي اذا استأجرها ليصل عليها كبرونه فغسلت ضمن فغسل عليها كبرونه فغسلت ضمن ما زاد الثقل الا اذا كان جلا لا يطيقه مثل تلك الغايه فليقتل ضمن قيمتها فلو استأجرها ليصل عليها عشرة عشر تبيع خنقه فغسل عليها عشرة عشر محتوما فذلك ضمن ثلث قيمتها اذا كانت زيادة الثقل من جنس المسمى اما اذا كانت من غير جنسه يضمن جميع القيمة لا قدران فلو غطت كذا جمع القيمة لا قدران فلو غطت كذا في الاصل (و) ان حلت (بالضرب والكعب) أي ضرب بالداية وكعبا بليهما أي جبهته الى نفسه لتقف اذا اسرعت في السير فغسلت ضمن كل قيمتها عند أي حنفية وقال يضمن انما فعل مصلحتها (زرع السرج والاكاف) يعني اذا كثر جارا وزرع السرج وأوسع كعبه كاف لا يركب مثله ضمن اجاها وان لا يركب مثله يركب مثله اجمع ضمن أو فقه كاف يركب مثله اجمع ضمن كل القيمة عند أي حنفية اذا هلك وعندنا يضمن الزيادة (أو الاسراج بجلا سرج مثله) أي زرع سرجه واربعة سرج مثله سرج اجمع ضمن بان اسرج اجمع سرج البزدون ضمن كل القيمة وان كان سرج مثله لا يضمن الا اذا كان زائدا عليه في القدر فليقتل ضمن الزيادة (ولو لم يترك غير ما عينه ونهانا)

المرزوق الخ) لانه بعد ان اكل الدابة كن ابدل الحنطة بالمحمد بدور (قوله فطعت ضمن الكل) وان لم
تطعمه بلع له الاجر اسحقا ولا يلزم اجتماع الاجرة والضمان لانهما في حالتين معني (قوله أي اذا
استاجر رجلا ليصل لمشاغره) الطريق الخ) فيه تأمل لان كلام المصنف في عطف الدابة المؤجرة
لا في المتاع المستاجر على جملة جوى وتعقب بان كلام المصنف هنا في المتاع بقرينة قوله وجهه في البحر
وعبارة المصنف مساوية لعبارة القدر وقد قال في شرح قوله وسلك طريق أي ضمن الجمال قيمة متاع
بسلك طريق الخ وأقول ما ذكره في الدرر أحد احتمالين بالنسبة لكلام المصنف وجه كل كلام المصنف
على الاحتمال الثاني هو المناسب لكلام الشارع حيث ذكر فعل العطب مؤثرا في قوله فطعت لان
ما يشبهه معن ما ذكره المحمدي من ان كلام المصنف في عطف الدابة المؤجرة لا في المتاع أي لا في عطب
لمتاع المستاجر على جملة واظهاره ان ما ذكره المحمدي من تأمل يفتي على ما وقع في نصه من ذكر فعل
العطب مجردا عن علامة تأنيث لكن كان المناسب تأنيث فعل العطب الشعر بان الكلام في عطب
الدابة لا في عطب المتاع تأنيث فعل اعدك ايضا لان هذا ذكره تأويل الدابة بالركوب وما قبل من
ان قول المصنف وجهه في البحر قرينة على ما دعا مفسر لم لانها مسئلة اخرى لا تتعلق بما قبلها فقلت انفسر
(قوله فلا ضمان عليه اذا لم يكن بين الطريقين تعاون) لانه لا بد في تعيينه حيث (قوله بان كان
لطريق السلوك اوفر) قال العلامة المقدسي قلت فدينين الا اوفر مخوف في السهل او عكسه فاذا
خالفنا الحكم جوى (قوله وجه في البحر) اذا قيدنا بقوله لم يفرق بين يهر وسافر في كلام الشارع
ما يشره به وهو قوله اي استاجر رجلا ليصل متاعا في البر الخ من هنا علمنا في عبارة الدرر من الايهام
بذكر المسئلة طلبة من هذا القدر على الضمان بقوله لان البحر متان في ان اللودع ان يسافر
بالودعة في البر لا البحر انتهى وكان الظاهر دليل الضمان بالخالفه (قوله أي اذا استاجر رجلا ليصل متاعا
في البر الخ) أشار بهذا التفسير الى ان كل كلام المصنف على ظاهره صحيح لان ظاهره ان الدابة
عطبت بالجمال في البحر وهذا لا وجه له فتدبر جوى (قوله وان بلغ المتاع الخ) لمحصل المقصود وارتفع
التخلاف معني وان في صورة غناية في ان يقال ظاهر قول الشارع وان بلغ المتاع الخ تعاقب بقول
المصنف وجهه في البحر فقط وليس كذلك فلو حذف الشارع المتاع وزاد عليه قوله والدابة لكان اولى
بالتعلق بالمسئلة التي قبلها اضافة قوله وسلك طريق الخ وما في النص من ذكر المتاع مع ما صرح به
من جعل قوله وان بلغ متعلقا بالمسئلتين ينتهي على أحد الاحتمالين الذين قدمناهما في قول المصنف
وسلك طريق الخ (قوله ضمن ما نقص من الارض) ولا يرعى للمستاجر اما ضمان ما نقص فلان الرطبة
انضم ضرر من البر لا تقاوم وقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى الشر وأما عدم الاجر لانه
صار ضمانا حيث انقل الارض بنفس آتور فيدبر روع الاضرب له بالقل ضرر ولا يضمن ويجب الاجر
كافي الدرر لانه خلاف الى غير ذلك يمكن غاصبا (قوله غايه قيام الخ) وكذا اذا طامه سر او بل في الاصع
تنوير لا تخادق اصل المنفعة من حيث السور دفع الضرر والرد جوى والقبام عليه الاثر كما يمكن
القيس فاسي مغرب (قوله ان شاء ضمنه قيمة قوله الخ) لانها يتعارفان في المنفعة لانه بقدر حصة
ويستغنيه انتفاع القيس فيه الموافقة والخالفه في قول اي الجهتين شاملين يجب اجار المثل لقصور
سوء الموافقة والحدود به الدرهم المسمى كاهو حكم الاحارة الفاسدة تدور مثل الحماة الصباغ اذا خالف
فصبغ الاصفر مكان الاجر فان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه
ولا اجره ولو صبغ ردشا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا يضمن قيمة ثوب ابيض ولو قال لقياسا
اقطع طول وعرضه وكذا غايه اقصا ان كان قدرا صبيح ويحبه فهو مفرور احسب ضرره ولو قال
ان كفاي قميصا اقطع موطه قطعه ثم قال لا يكفك ضمنه ولو قال لا يكفني قميصا فقال لم تقال
اقصمه ثم قال لا يكفك لا يضمن تنوير وشرحه عن التخلصة (قوله لو روى الحسن عن أبي حنيفة الخ)

قوله فطعت الخ حق عند المقلد
البايعين من التي يبعها كما هو ظاهر
اه معناه

اي اذا استاجر رجلا ليصل لمشاغره
وعنه في الطريق فاحسب طريق آخر
عما لا يسلكه الناس فطعت ضمن
الكل فان كان مما يسلكه الناس
فهلكت فلا ضمان عليه اذا لم يكن بين
الطريقين تفاوت ما اذا كان بين
الطريقين تعاون بان كان الطريق
الطريقين تعاون بان كان الطريق
السلوك اوفر او يسلكا واحسب
عما فيه المالك ضمن كل قيمته (وجه
في البحر) ضمن (الكل) أي اذا
استاجر رجلا ليصل ما في البر فله
في البحر كما يجهل الناس وعطف ضمن
الكل قوله اسكن متعلق بالمسائل
الذكره كاهم من قوله وما ضرب
(وان بلغ) المتاع الى المقصد (فله
الاجر ويزرع رطبة) قدر اذن بالبر
أي استاجر ارض البرعها رافق رطبا
رطبة ضمن (ما نقص) من الارض
(ولا اجر) على المستاجر (ويجباية
قاهو) قدر امره (جس) بان دفع
الى شيئا ثوبا او امره ان يبيض قميصا
بدرهم فطام فاه (ان شاء ضمنه
قريب الثوب الخمار) ان شاء
(قيمة ثوبه) وثرك القبا عليه (وله
انخذ الثوب) ودفع امره ان شاء
وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
لا يجازي ربا الثوب وانما يضمن
مجهو ثوبه

(باب اذارة العادة)

انهم اعان الصيغة لان الاصل في عقود اهل الاسلام الصفة جري والفساد ما كان مشروعا باصله دون وصفه وحكمه وجوب ابرائيل والسائل ما ليس مشروعا أصلا ولا عرفيه ولا تعلق المناقض في الاجارة الفاسدة بالقض حتى لو قضى المستأجر ليس له ان يؤجرها او اجاره او جبر ابرائيل ولا يكون غاصبا ولا مؤجرا الا ان يتقض النافية وفي البيع الفاسد عكس المبيع القبض شيور وشروحه عن البعير مريا للخلصة قال وفي الاشياء المستأجرة اذا جبر مبيعا جاز انتهى في الاشياء بشراف في المناقض. الاجارة الفاسدة تعلق القبض كالمبيع الفاسد وقوله الباطل ما ليس بمشروع صلا كما اذا استأجر عينة او دم اعني ما ليس بمال عند احدكم كما تقدم ثم المراد ابرائيل ان شخص مماثل له في ذلك العمل. الاعتبار فيه زمان الاستحجار كقاي وقف الظهيرة ولمكان الاستحجار من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس الشيء ان كان غيره ولو احتجاف ابرائيل بين الناس فالوسط والاجر عطيب وان كان السبب او ما يقتضي وفي اجارة الاشياء ما جرت دارها من زوجتها ثم سكتها فلا ابر قال العلامة المقدسي والقنوي على انه يصح لان سكتها معه لا تنفع التسليم كقاي المنعوت انتهى ومثله في الخاية فعمل لا يغيره الله الشك (قوله يفيد الاجارة الشرط) يعني الخارج عن مقتضى العقد لا مطلقا ولمناقضه الكرخي فقال اكان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه او اوجرا وفي هذه الاجارة وفي العمل المستأجر له ولا اجارة فاسدة وكل ما فقد البيع بعد ما جبر وسكتها بعد الاجارة باشرط ان طعام البعير واصل الدابة او مرة الدار او دارها او وقتها او ضرار من اضرار على المستأجر واعلم ان مال الدار من الاشياء حيث سوى من طعام البعير وعلف الدابة فهو قول المتقدمين واما زمانها فلهذا سكت. ن مال المستأجر عادة كقاي الشرط لئلا يسهل من الخاتمة وذكر في البعير بغيره على ما سبق من ان شرط المقام ونحوها يفيد الاجارة ان ما يقع في زمان من اجارها من الوقف باجزة مومة على ان المقام او اذاعة الكاغ والجرف على المستأجر فادله اوجرته لا يجاوز به المسمى ام وهو بخلافه فساد (ما مقدسي من ان ابرائيل في الوقف يجب بالتام ما يقع قال فيفتي ودار لصي كالوقف) قوله مثل ان بشرائه ان يطلق الشرط لا يفيد الاجارة وانما يفيد اجارة الخائف المقتضى العقد لا يفيد في الزنة جوي وسبق (قوله واستيفاء المستأجر المتقدمة) او و. استيفاء المفعول المثل في اعادة ثلاثين بجمرد التمكن بل لا بد من وجود الاستيفاء فاعمل بخلاف الاجارة الصيغة حيث يكفي وجوب المسمى بغير التمكن لكن ذكر في الاشياء كتاب الاجارة فانه صلا وطهر ما في الاستعاف وجوب الاجرة في الفاسد بان التمكن اذا كان وقفا (قوله لا يجاوز المسمى) فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه ما جبر المثل وان كان اقل فالمسمى فمستأجر الا في الوقف ودار لصي كما سبق هذا اذا لم يكن الفساد مجهولا للمسمى او اهدم التهمة فان كان يجب ابرائيل بالتام ما يقع وكذا اذا استأجر بامر فمهمة بشرط ان يعرفها واستثنى ان يلحق ما اذا استأجر وادار اهل ان لا يسكنها الا اجارة فاسدة ويجب ابرائيل بالتام ما يقع ان سكنها قال في البعير وفيه نظر لان الاجرة ان لم تكن متقدمة في المثل المتقدمة وان كانت متقدمة في المسمى واجاب المقدسي بانه لما شرط عدم السكنى لم يكن رضاي المسمى قال المحموي وفيه تأمل فتدبر انتهى ثم ظهر ما في البعير عن الخلاصة من قوله وان شرط ان يسكنها المستأجر وحده يجوز انتهى اعتبار هذا الشرط وليس كذلك في متبة المفتي شرط ريد الدار على المستأجر ان يسكن وحده فان يسكن مع نفسه غيره انتهى قال شيخنا فصرح في ان شرط السكنى وحده لا يعتبر (قوله وقال زفر والشافعي الخ) لان المناقض متقدمة فوجب القيمة بالغة

«(باب الاجارة العادة يفيد الاجارة الشرطية)» مثل ان يستأجر رماه على ان يقطع المسافة لير عليه (وله) أي لا يجر (اخره) بعد التسليم واستعمال المستأجر للتهمة حال كونه (لا يجاوز به) أي ما جبر التسلل الاجرة (السكنى) وقال زفر والشافعي يجب ابرائيل بالتام ما يقع (فان اجره) على شرطها

ما بلغت عند تقدير المعنى ولنا ان المنافع لا قيمتها في انفسها عندنا وانما تقوم بالقدار وشبهه وان لم تقوم في انفسها وجوب الرجوع الى ما قامت به في القدر فقط ما زاد عليه لرضاها بما قاطعه ودرر وقوله اوشبهه وهو العقد الفاسد واذا اُنفذ (قوله كل شهر) كل اذا دخلت فيها لانه لا يشترط ان يشترط الى الواحد فلهذا العمل بالعموم كذا ضبطت (قوله صحح في شهر نقض) لان كلمة كل دخلت على مجهول فاصرف الى الواحد لكونه معلوما وقد في الباقي الجملة كما اذا جاء بصريح من علم كل قمر بدرهم فانه يجوز في غير واحد فكذلك هذا وهذا عندنا في خيفة وهما وافقاه في الشهر واما العقد في الكل في الصيرة والفرق لمان الشهر ولا نهاية لما يمكن رفع الجملة فيها والصيرة عندنا في شهر فترفع الجملة بالكل في يلى (قوله بجمرة صاحبه) وان كان غائبا لا يجوز بالاجماع وقبل لا يجوز عندنا الا بصيرة الاخر وهذا في يوسف يجوز قياسا على الفصح في الشهر في يلى (قوله الا ان يسمى الكل) بان قول اجرتك ادري من رقتك كل شهر بكذا لان المتضمنات معلومة بنقطة الجملة (قوله وكل شهر سكن ساعة منه مع العقدية) محمول وضاهل بذلك ولكن لا يجوز ارجاءه الى ان يتحقق ولو فتح اثنا الشهر لم تنفع وقبل تنفع اذا خرج الشهر ولو قال: اثنا عشر فمضت رأس الشهر تنفع اذا هل الشهر فيكون فضاضا ولو جعل ابر شهرين او ثلاثة لا يكون واحدا معهما تنفع في قدر الجمل اجرة نه بالتقديم زالتا الجملة في ذلك القدر فيكون كل معي والعقد معني ويلى (قوله وفي ظاهر الرواية الخ) وجهه في لان في اعتبار الساعة حادثة لا يلى (قوله وان لم يسم ابر كل شهر) لان المدعومة الا ترى ان اجارة شهر واحد تنفع وان لم يسم قط كل يوم درر (قوله وابنه المدة وقت العقد) لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء في ماله يمين الزمن الذي يعقب السب كافي الا حال ما جاء على شهر والاعمال بان حلف لا يحكم فلا يشترط ابر شهر احثا غير فيما ابتداء بعد الفراق من التكامل درر (قوله يلى الملال) بضم اليا وفتح اما اي يصير متناوبة وقارى الداية وجرى عليه نوع فاندوى جوز الاتقان ان يكون على صيغة البني لقضال وعلى صيغة البني للعمول قال في المجهول هل الملال واهل وضع الاصح هل وقال لا خال او اهل واهلنا نحن اذا راس الملال كذا ضبطت (قوله اي يوم الغفر) قال الاتقاني فيه نظر بل المراد بصح يلى الملال ازل اليه الاول من الشهر سوى (قوله وعند محمد الخ) لان الاصل في الشهر واعتبارها بالاهلة عندنا لا مكان وقد امكن ذلك في الشهر والمقالة وتعتبر الاول في كل ايام الشهر الا خبره ان الشهر الاول يتاها ايام تليمن من الشهر اتصل به فيد الشهر الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى آخر المدة كل شهر ثلاثين يوما والسنة ثلاثمائة وستين يوما (قوله وذكر في الخبر الخ) جازتها على ما وجهه بخط السيد المحمدي في مسودة تشرحه اذ اعقد الاجارة على كل شهر بدرهم وان وجبت في وسطه ضمير الشهر الذي يلى المقدام ايام وكذا كل شهر بعد ذلك باختلاف لهما انا بعترا بالاهل اذ امل اخر المدة ليجوز تنجيه منه انتهى (قوله ومع اختلافنا في الملام) لانه عليه السلام دخل الحمام بالجففة وتعارف الناس واعتبار بالجملة لانها لا تغني الى المنازعة والنساء فيه كالرجال والصحيح الحاجة بل جازتها لثلاثة مرات ما باعنا على من وكراهة عثمان مجهول على ما فيه من كنف العورة درر ويلى وفيه شبهة فيكره ما دخل الحمام في قول وقبل الا ببيعة وانما هو العقد عدم الكراهة مطلقا قلت ولشك في زمانه في الكراهة تنقش كشف العورة وقول المحمدي والحمام مؤث في الاغلب وجه جامدات على القياس وفيه كرى ان اقل من وضعه في الله سليمان عليه الصلاة والسلام انتهى (قوله والحمام) لانه صلى الله عليه وسلم احتجب وعلى اجرة وقال الظاهر في لا يحمل المارونية صلى الله عليه وسلم انتهى عن اجرة عيب التيس وكسب الحمام وقدر الطمان وبه قال اجد قلنا انه منسوخ فكذلك كراهة البني فان قلت محتمل كان الحديث منسوخا فقدم الجواز في عيب التيس وقدر الطمان مشكل قلت النسخ بالنسبة لكسب الحمام فقط لا مطلقا هذا الشهر في ثمرات التصريح به في كلام

(كل شهر بدرهم صح) العقد في شهر واحد فقط) فتقدم بقية الشهر ثم اذا اتم الشهر الاول فاعلم صاحب (الا ان يسمى الكل) اي كل شهر عندنا في شهرين وجميع شهر سكن ساعة منه مع العقدية) اي في ذلك الشهر وهذا هو القياس وقد مال السه بعضا تأخر في ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيارات في السبلة الاولى من الشهر الداخل ويومها وفي الخلاصة وفي القتاوى الصغيرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بمائة دينار وزم في الشهر الذي يلى ولا يرد في سائر الشهور الا بالاجماع (وان استأجرها) اي دارا بغير ردها من (سنة صح) العقد (وان لم يسم ابر كل شهر وشاوان معي وقت العقد) ان لم يسم شياوان معي يتبع ما معي (طال كان) الخ (حين يلى) الملال اي يوم الغفر (تعتبر الاهلة) فهو السنة كلها بالاهلة (والا) اي وان لم يكر يوم الغفر فان كان في اثنا عشر (قوله لا يام) فهو السنة كلها بالايام ثلاثين يوما عندنا في خيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعن محمد وهو رواية عن أبي يوسف الشهر الاول بالايام والثاني بالايام فكل الاول ثلاثين يوما يام الاخره كرى من غير الكل استأجر في اثنا عشر شهر غير الكل بالايام بالاتفاق (ومع أخذ اجرة الحمام والحمام لا ابر عيب التيس)

٧ قوله الانبياء الخ في بعض
 الشيخ زيادة قوله هذا الفهم شيئا
 من الاجمعي قوله ان انبياء وشيئا
 ان هذا زيادة في خبره انه صحيح

وهو نزيه قال عيب الفعل النافذة
 بمساعدا انفعها كذا في العرب
 (و) لا اذن (الافان والنج والامامة
 وتعليم القرآن والسنة) وصورة المسئلة
 ان يقول استخرج بكذا على ان يتبع
 عني اوان تؤذن امانا ثم بالنج او
 الاذان من غير ذكر الاية فيجوز
 كذا في الاصل ثم المنهض عندها
 ان كل طاعة تقتضي بها العلم
 فلا يتعارض ما لم يتعارض في كل
 واقضا غير وضد الشافعي وكل
 ما لا يتعين على الاجراء فانه لا يستشعر على
 على ذلك صحيح بخلاف تعليم القرآن
 الصلاة والصوم ونحوه من تعليم
 وانه يشير الى انه لو استشارت
 الحق او الكعبة او علم الادب او الشعر
 او الحساب او الطب حاز (والغوى
 اليوم على حوز الاستشعار تعليم
 القرآن) وكذلك نفي اليوم بعبارة
 الاجارة على تعليم القرآن والفتنة قال
 مشائخنا انما يجب على دفع الاجراء
 الاستاذ كذا في خبره على المحلوة برسومة
 وقال الامام ابو عبد الله الحنفى بن حزم
 في زمانه الامام والمؤذن والعلم اخذ
 الاجرة كذا في الذخيرة وارجو ان
 ونذكر في الحاشية راجعوا على ان
 الاستشعار على تعليم الفتنة باطل

ان يلقى ففما محمد (قوله لا عيب التيس) بمسكون العين لان غرضه المقصود غير معلوم لانه
 قد يلحق وقد لا يلحق فهو غرض ولا نه لا فقهه لانه ولا ان المجر انتمز لا القدرة على تسليح جوى عن
 البرجندى قال شيئا والتقييد في كلام المصنف لاجل الاشارة الى ان المراد انتهى عن عيب التيس
 النسي عن اخذ الاجر عليه فكان حراما صريحه ان يلقى والاخبار والتيس في الاصل الذكر من المعزاة
 حال عليه المحول قال البرجندى على ما نقل عنه الجوى والمراية هنا مطلق الفعل وفي استخبار الكلب
 والبارى للاستعداد وروايتان ولو استأجر قردا لكس يته بصور اذا ذكرا لم يلا به عمل بالضرب بخلاف
 السنور لصدا الفارة لانه يعمل لنفسه ويحصل ما يقه شيئا عن شرح المتقدمة لابن النخعة ان المخلاف
 ثابت في الكل حتى في كلب الحراسة بخلاف مثله السنور فانه متعلق عليها (قوله وهو ضربه) ويقال
 ماؤه كذا في الصحاح وذكر في الجمل ان العيب الكرا انتهى يؤخذ على ضربا من الجمل (قوله عيب
 الفعل) بانه ضرب (قوله كذا في المغرب) الذي في المغرب: اراد ان يجرى عن عيب التيس فيه عن كرا
 العيب على حذف مضاف انتهى (قوله ولا الاذان الخ) لان القرية تقع من العامل وقوله عليه الصلاة
 والسلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به بخلاف الاستشعار على اداء الزكاة وكفاية المصنف والسنة وتعليم
 العلوم الادبية حتى (قوله وتعليم القرآن) اعلم ان المستأجر لخدمته لانه يأخذ الاجر اقل من خدمه
 واربعين درهما شرعا ٧ الا ان يمس ما فوق المسمى الى خدمه واربعين درهما بعد العقد عليه او شرعا
 ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم وقال اقرأ بقدر ما قدرت من الاجر حراما ما لم يمسك من خدمه
 واربعين درهما من القرآن ذلك المقدار من الثالث اواز مع فلا يأثم مقدسي عن الكواشي والمذموم
 قال الجوى قلت واصل المسئلة مخبر على قول المتأخرين من جواز الاستشعار على الطاعات (قوله
 ثم المذهب عندنا الخ) ولان القرية اذا قدرت من أهلها وقعت عنه فلا يلزم زاحدا الاجر من غيره
 مما وقع له قال العلامة القدسي وشكل على هذا الخ من الغر لا يقع عن امر على الصحيح مع ان فيه
 الا امر ليست بشرط وسكان العامل عام لا امر لا نعمه مع انه مناسية وعلى قول لا يقع له الا ثواب
 الفتنة بين الاشكال بان ثوابه وقع لغير الفاعل مع انه قريب فيشكل على قولهم الرتبة متى وقعت يقع
 ثوابها لفاعلها لا لغيره انتهى قال الجوى هذا المذهب ذكره فاضى زاد مع زيادة انتهى قلت ولا
 خصوصية للنج من الغير فغير من الطاعات كذا في بناء على ما ذهب اليه اثنان من فلا سان
 يجعل ثواب عمله لغيره (قوله بخلاف الاستشعار على الصلاة للصوم) فانه لا يقع اتفاقا ما يستفاد عدم
 جواز النيابة وما عند الامام الشافعي فلتعين قائمتها معاملة (قوله او الكعبة) عطف الكتاب على المحط
 من خلف التفسير (قوله او الشعر) عطفه على ما قبل من خلف الخاص على العام جوى (قوله والغوى
 اليوم الخ) لانه ظهر الرواى في الامور الدينية وقولوا انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للسلب عطيات
 من بيت المال وكان للناس رغبة في التعليم حسه ولم يبق ذلك ثما من عصب الاحارة بنسب المدة وجب
 المسمى والامار للتل عناية ودر (قوله تعليم القرآن) او قرأته واختلفوا في الاستشعار على قراءة القرآن
 على القبر مذهب معلومة والفتاواه يجوز كذا في الجوهرة وقال في الفتية بنى مقبرة ووقف عليها شبيعة
 وشروط ان ثلاثا رابعها التقية والربح على مصالح القبر من الكس وقبح الباب وغلقه وعلى من رزأ
 عند قبره وجعل آية فقرا قال يصل لمن يقر عنده ثم اخذ هذا المرسوم وقال بعضهم من كان القسارى
 معناه يجوز والا فلا الخ قال شيئا وقد وضعه صاحب البصرى كتاب الوقف (قوله تعبير الاب) ولو لم يجس به
 بفتى تنوير وشرحه (قوله على المحلوة) هي ملهى على العلم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان
 الصادق اهدا المحلوة ودر (قوله وذكر في الحاشية واجموا الخ) اى المتقدمون فلا خلاف ما استحسنه
 المتأخرون في هذا الشار شيئا وكذا لو استأجر معهما وكذا القرأه ففر لم يزد ولا لانه لا القراءة والتشر
 منفعة قد من القسارى لامن الكتاب فصار كذا لو استأجر شيئا لينظر اليه شيئا عن الاعتبار (قوله

ولا يجوز الاجارة على الفناء والنوح والاملاهي لان المحصة لا تصور استحقاقها بالعقد فلا يحل الاجر وان اعطاه الاجر وجب بدونه في المحيط اخذ الاجر من غير شرط يساع لانه من طوع من غير عقد وكذا لا يجوز الاجارة على الجحدا او قراة الشعر والطلد انما يكون متبعا اذا كان لهو فلو لم يقره كقبل التزاد العرس والغافلة فلا يساع بهي وبالحمد مسوق الابل والغنم والاعمال والقنات من الساجع الكسر والندو والاقصور فهو السار كفاي الساجع وامابا النفع مع المدفوع والنفع كذا ينطبق شيئا وتقل عن المصباح ماضه الفناء ككتاب وقياسه الضم لانه موصوف وقال ناحت المرأة على الميت فوجان بابا قال والاسم النواح وربما قيل يساع بالكسر فهي ناقصة انتهى وغنى بالتشديد ترم بالقنات والنوح الكساع على الميت وتعدد محاسنه ذكره البرجندى ولواسا جرم له القصص وجلالته لانه فلا جله خلافا لجد ولواسا جرم لاقاضي وجلالته في مجلس القضاء وقيم الحدود وجر لواسا جرم لحدود القصص ليميز لواسا جرمه لاستغناء القصص فجادون النفس جازر يلحق وذكر الكريهة انه اذا ذكر متفق استبقاره للحدود والقود جازر واليه مال شمس الائمة ففرق بانه اذا لم يذكر كان عقدا على عمل مجهول ولا يدرى اوجدام لا ويذكر كهابقي تسليم النفس جوى (قوله وفسد اجارة المشاع) بان يؤخر نصيبا من دار مشتركة من غير شركه كما ومن أحسنه بكمه مدرن اتفق الوسائل والعبادية وانما قصدت لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسي لا يمكن بالمشاع ولا تصور تسليحه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو امر حسي يمكن في المشاع فيجوز درر ثم ملاذ كالمصنف من فساد اجارة المشاع هو الصحيح فيجب ابر المثل فستاقى وقيل انه باطل برجندى (قوله الامن الشريك) سواء جركل قصده او بعضه لانه لا شىء في حقه قال الكل في يده وفيه نفرا له لو لم يكن فيه شىء بخلافه والامن من الشريك لكنه لم يميز واجب بان المراد شىء يمنع التسليم وهو المقصود فيما نحن فيه ويحوزان يكون الشىء مما نلحكم باعتبار دون آخر فمع من جواز المية من حيث القبض فان القبض التام لا يحصل في الشائى ما تقدم ان الشريك والا جنى فيه سواء منع جواز اذن لا نعلم المقصود عليه وهو المحس الدائم لانه في المشاع غير متصور والشريك والا جنى فيه سواء وامامنا فلا نعلم المقصود عليه وهو المنفعة وانما تميز التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك فانه واعلان قوله الامن الشريك ظاهره جواز اجارة المشاع من الشريك مطلقا واحدا او اثنين لكن ذكر في العبادية اذا كانت الممارين ثلاثة فأجر احدهم نصيده لا يجوز جوى واقول سبق عن الدرر مع بالانفع الوسائل والعبادية ما يقتضاه سكون المراد الشريك في كلام المصنف خصوص الواحد عليه فلا استدراك (قوله وعندهما جوز) لان لشاع منفعة والتسليم يمكن بالقلبة او بالتأثير فصار كالبيع بشرط بيان نصيبه وان لم يسنه لا يجوز في الصحيح كذا في الشريك بالقلبة وغيرها وفيه بحث قعلامه المقدس يعلم بما رجعت شرح الجوى (قوله والفتوى غل قولها) كذا في الزيلعي وشرح الجميع لان ماك وتذهب القلائس وبخلافه ما في سناح الاصلاح عن المحققين من قوله والفتوى على قوله ومثله في الخاتبة (قوله كذا في الفتوى) قلت شاذ مجهول القائل فلا بأس من ملاذ كرا عن قاضيان وضره كذا ينطبق شيئا معزال الشارح الكثرنا جدين ونسب التمييز بالشلي وكذا في الدرر مع بالعلامة قاسم في قصصه قال وفي البدائع وأجر مشاعا يحتمل القيمة وسيله جازر والامناع ولواسا لعلها كما ثم قسم وسلم لم يميز ويقتضي جواز الوالين بالجرعة لا تراهنى معزال القصولين (قوله والحيلة في جواز ذلك الخ) وكذا حيلة جوازها عند ان يلحقها حكم كما كثر تبليغا عن شرح الجميع والتبيين (قوله ان عقد العقد على الكل الخ) وأجر رجلان دارهم الواحدة احد المؤجرين وأجر رجل من رجلين ثم مات احد المستأجرين در وعزم زاده (قوله ثم ينفذان العقد في بعضه) لان الشىء الطارئ لا يفسد الاجارة في ظاهره ال راية وقال زفر يفسد وهو رواية عن أى حنفية مدرع بشر تبليغا بقى ان يقال قوله ثم ينفذان العقد في بعضه قديم الجوى بما اذا لم تكن الدار مشتركة (قوله ومع

(ولا يجوز) الاجارة على الفناء والنوح
(والاملاهي) كالزمار والطبل (وفسد
اجارة المشاع) مطلقا فيما ينقسم ومما
لا ينقسم عند ابي حنيفة وزفر (الا
من الشريك) وعندهما يجوز وهو
قول الشافعي وروى الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يصح من الشريك ايضا
والفتوى على قولها كذا في الفتوى
والحيلة في جواز ذلك على قول الكل
ان عقد العقد على الكل لا يفتى
بعضان العقد في بعضه بقدم ما يفتى
عليه العاقدان وهو لما جازر طفا
كذا في الاصيل (ومع استغناء الطر

استقرار الثمر) بهزتها كنه ويجوز تغنيها الشاقة تطف على ولغيرها ومنه قول لارأخص
ولغيرها غلث والرجل المحاضن أيضا واجمع انتشار كماله وربما جيت المراد على ثلثا بكسر اللام
وخمها جوى (قوله بأجر معلومة) ويشترط الوقت اجتماع جوى من المنصورة وبالطريق كلام
المصنف يشير إلى أنه يجوز للعتان أن يوزنهما الأرضاع وله الكافر وبه صرح في التحاقية قال
ولا بأس للعتان ترضع ولدا الكافر بأجر لأن من الصلابة من عمل الكافر بأجر انتهى وتقييد الجواز
باجتماعهما ثلثا يشير إلى أنها إذا أوتت نفسها لخدمة الكافر لا يجوز وبه صرح في الأشباه من كذب
الآجزة ونصه استأجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز ولغيرها جازان وقت وقوله استحسانا يشير إلى أن
الفتاس باق جواز حارة الثلثا لثباته على استهلاك العين وهو المثلن فصار كاستقرار البقرة لشرب لبنها
ووجه الاستحسان قوله تعالى فان أرضك لكم كما هو من أجورهم ولأنه جرى به التعامل من غير تكبر
ولا تسلان العتقد على العين بل على المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقه فيها وترينه وتخدمه
والعين تدخل تحت المنفعة لأن العين قد تنبع كالصبي للصباغ بخلاف استقرار البقرة لشرب لبنها لأن
فيه مقدار الآجزة ورد على العين مقصودا وقبل العتقد رد على الثلثا لأنه المقصود هكذا وما بين جماعة
عن محمد أنه قال استحقاق لبن الأدهمة بعد الآجزة قليل على أنه لا يجوز بيعه وجوز بيع لبن الأعام
دليل على أنه لا يجوز استحقاؤه بعد الآجزة وإلى هذا القول مال خمس الأئمة كل قال الزبلي والاول
أشبه وفي الكافي وهو الصحيح (قوله ويضعها وكسوتها) بلايين الجنس والتقدير الصفقة وطا الوسط
جوى وأعاد المصنف الجواز لأنها مسألة مستقلة ولما عترض في الترتيلالية على الدور حيث قال
وطعامها بمصنف الجواز (قوله وعندهما لا يجوز) للجهالة ولهان العادة جارية بالتوسعة على الطئر
شفقة على الولد فترك الجمالة مفضة إلى المتارعة يعني (قوله ومعنى تسعة الطعام الخ) فيكون
عنه على هذا التقديران يسمى بدل الطعام دراهم خفف المضاف وأقام للمضاف إليه تمامه أنكر
لا يفهم منه أنه أعطى بدل الدراهم طعاما وإنما يفهم منه أنه سعى بدل الطعام دراهم لا غير زبلي كذا
قبل وأقول ماذا كذا زبلي من أن المعنى على هذا التقديران يسمى بدل الطعام دراهم خفف المضاف
الختم لم وإلى أشار الشارح بقوله يعني سعى الدراهم المقدرة بمقابلة طعامها وأما استدراكه على
كلامهم حيث قال لكن لا يفهم منه الخ فأشار الشارح إلى دفعه بقوله ثم يدفع الطعام عوضا لها
ولما كان هذا تخلفا من عبارة الجامع المصنف في الشارح بلغة يعني لأنها إنما تستعمل فيما نحن مراده
وفي هذا المقام كلام يعلم بجزالة تشكيلة فاضى زادم (قوله ولو سعى الطعام وبين وصفه وقدره ما أيضا)
بالاجماع زوال الجهالة ولا يشترط تأجيله لأن المقدرات للصوفية الذمة أمان ولا يشترط في الثمن أن
يكون مؤجلا زبلي (قوله ولا يمنع زوجهما من وطئها) وأن نصف الحمل لاه حق ثابت بالنكاح
لا تطله الآجزة فمستأنى وله منع أقر بانها من الكسب معاقبته لأم الزيادة إذا كان يؤدي إلى
الاخلال بتعاهد الصبي وليس عليها أن تحسب في بيته حيث لم يشترط ذلك في عقد الآجزة واللام
الماذونة والمكاسة أن تؤجر نفسها طئرا كذا في الحامية وقوله وليس عليها أن تحسب في بيته الخ يعني
إذا كانت مأموقة على الصبي وهي مأموقة من حلى وكسوتها وسرق شيء منه لأضغان عليها جوى عن
مقتصر النكرى والوط (قوله فليس له أن يتقاضى الآجزة) لأنها لا يصدق في حق المتأجر كما إذا
أقرت المصكوة المجهولة الرق لسان تصديقها ولا تصدق في حق سلطان النكاح زبلي (قوله)
ولستأجران يتبعه من غشائها في منزله) ظاهره أن المتع من الغشيان في منزله فيقال لا يعرف انها زوجته
الاقول وليس كذلك كما علم من كلامهم ادلس له دخول منزله فبرأ منه وقرع عليه التهنيتان ان الوط
في المهرن لا يجوز (قوله فان حلت) من باب طرب (قوله فمغت) لأن لبن الحبل والمرية ينثر
بالصغير وهي أيضا ينثرها الرضاع فكان لها ولم ينفذ الرضا لغيرها وعن الصبي لأن الآجزة تغني

باجتماعها (و) مع
بطلانها وكسوتها) استحسانا عند
أي خيفة إذا كانت المستعينة
ومندها لا يجوز قياسها وقوله
الثاني وفي الجامع المصنف فان سعى
الطعام دراهم ووصف جنس
الكسوة وأجلها وندعها حاز جازا
ومعنى تسعة الطعام دراهم من حصل
الاجرة دراهم ثم يستبدل بالطعام
بعض سعى الدراهم التقدير بمقابلة
طعامها ثم يدفع الطعام عوضا لها
ولو سعى الطعام وبين وصفه وقدره
حاز أيضا وان استأجرها بالثأب
أو أقرت بشرط فله بيان شرائط
الملك (والعزم) المتأجر (زوجها)
من وطئها) فان أقرت نفسها بغير
اذن الزوج فله ان يزوج من شئنه
سوا، مكان امرأته فثارا ولا وهذا
ان تكون امرأته وأقاما إذا كان
إذا كان الزوج معروفا أو أملا
لا يصرح أنها امرأته الا بقبولها
فليس له أن يتقاضى الآجزة (فان)
ان يتبعه من غشائها في منزله (فان)
حلت) النكاح (وأمروست فمغت)
الآجزة (وعليها إصلاح طعام
الصبي)

بالاعذار وكذا لو تبا بالثبوت لانه يضر به وكذا اذا كانت سارقة الخوف منها على متاعهم او اضرار لانا
تشتغل عن الصبي بالجنون بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها ولا يضر بالصبي بل يضر
وعيني وبما قلناه ما في الحاشية اذا ظهرت الفسق كافر او زانية او عجنونة او حقة كان لمهم ان يغضوا الاجابة
انتهى وفي النهاية لا يبعد ان يقال عيب الفجور فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في نفسه بعض الرسل
كأمر في نوح ولو لم يوط عليهم السلام وما عتبر أمره قط هكذا قال عليه الصلاة والسلام وكذا اذا كان
الصبي لا يأخذ ثديها ولقد رُفِعَ في الحارة اذا حصل لها الذي منها ولم يضر لمادة الرضاع ولا غيرها لانا
رعا لا تعرف عندنا ابتداء العقد ما يتبني به من المقامات والمهر فاذا رُبِعَ به ذلك كان لها الفصح حيث كان
ذلك اولاً ولا حارة لها فقتلنا وكذا اذا غير وعابه لانا تضر به على ما قيل فيجوز الحرة ولا تأكل ثديها
ولو مات الصبي او التقرى استقصت الحارة ولو مات أبو الصبي لا تقتض لان الحارة واقعة للصبي سواء كان
له مال او لم يكن ولذا لو كان للصبي مال قُبِلَ الاجرة من ماله كالنفقة ولو سافر الفتر او اهل الصبي تمغن
الحارة لانه عزز بل في وفيه اشعار بان الفتر والمسترضع لا يغضونها بالاعتدال فقتلنا (قوله لم يضره
المضغ) وقيل ان لا تأكل ما يضر بالصبي ولا تغذي بمذاق مضغ طبع الصبي ومزاجه قات وهذا هو
الظاهر جوى (قوله وغسل ثيابه) باز رفع مضغاً على اصلاح والمرد غسل ثيابه على البول والغائط لا عن
الوسخ ابن فرشه وناج اشترى بقتال في الكفاية وهذا هو الصحيح (قوله وطعام الصبي على أبيه) يعني
ان لم يكن له مال كما قلنا من ان يزيل قال الحموي وطعامها وكسوتها على ان لم تشتريه في القدر عليهم
وقنع بما يضر بالصبي كالحجر من منزله وما كان كسيرا (قوله فان أرضعته بلين شاة) بان اقربت به او
شهدت بينه بارضاعها بلين البهائم وان وجدت كونه بلين شاة لقول لم يمنع عنها احساناً ولو شهدوا أنها
ما أرضعته بلين نفسها لم تقبل لقيامها على النفي وقد اختلف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان أقامها
فالبينة بينة افتقر ولو أرضعته خادمتها فلهما الاجر كما لا اذا لم يشترط ارضاع نفسها الا بشرط على الصحيح
شرب لالة عن الذخيرة وقبل اذا أرضعته حايثها واستأجرت من أرضعته فلهما الاجر وان شرط ان ترضعه
بنفسه لان القعود من الارضاع حياة الصبي وهما فيه سواء وما يمتنع من التفاوت بسبب لا يعتبر
كافي الاختيار ثم ان كان ما استأجرت به أقل مما عن لمان من الاجرة تصدق بالفضل كافي غاية البيان لانا
اخذت زيادة على عمل منها ولو أجزت نفسها الارضاع لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهم ما فرغت
أمت ولها الاجر كما لا على الفريقين شبهها بالاجرة الخاص والمشارك ولا تصدق بشيء دعى العناية
(قوله فلا أجر لها) لانها لم تأت بالعقد عليه وهو الارضاع لان هذا الجارز بل ياتي اقول يؤخذ منها انها
لو أرضعته لبنيها على وجه الارضاع بان جلبت لبنها في اناء وأفرجه به انها لا تستحق أجراً جوى
يقى ان يقال ما ذكره المصنف من انه لا أجر لها اذا أرضعته بلين شاة ظاهر على اختيار شمس التفتيح حيث
قال والاصح ان القيد مدعى البين لانه هو المقصود وما سوا من القيام بمصلحة تبع وأما على اختيار
صاحب البداية من أن القود عليه المتفعة وهو القيام بنعمة الولد فبه نظر لانه جعل الارضاع
مستحقاً لتبع النعمة فكيف يسقط كل الاجر تركه شرب لالة عن الرهان (قوله لنفسه) من باب
ضرب شئ من المصالح (قوله ومشايج أهل بلع يقتون بجواز هذه الحارة) قال في منه المفتي دفع غزلاً
الى حائل لنفسه الثالث وغوه جوزه مشايج بلع وأبو البت وغيره بالعرف انتهى وقوله ومشايج بلع
يقتون بجواز هذه الحارة أى في حمل الطعام ببعض الجمل ونسج الثوب بقص المنسوج لتعامل
أهل بلادهم وقالوا لمن لم يجوز انما يجوز ما يقاس على فقير الخمان والقياس يترك التعارف ولئن
قلنا ان النسي تناول دلالة فالنسي يقتضي بالتعامل الا ترى ان الاستصناع ترك القياس فيه ونسج
عن القواعد الشرعية بالتعامل ومشايجنا لم يجوز وهذا الفصل لان ذلك يتعامل أهل بلد واحدة
وبه لا يخفى الا بخر بخلاف الاستصناع فان التعامل جرى به في كامل البلاد ولا يترك القياس ونسج

بريد المضغ (وقيل ثيابه) وطعام
الصبي على أبيه ونسجه على الثوب
ذكر محمد ان الدهن والرجل الكونة
التقرى فها من جادة أهل الكونة
(فان أرضعته في المنة) بلين شاة فلا
أجر لها ولو دفع غزلاً لنفسه يجوز
أى بنسج الثوب أو نسجه على
قال توبار بالفتنة المحلولة في
الذل وكان نسي الفتنة المحلولة في
عن استاذنا القاضي الامام اوى على
النسي انه يقتضي بجواز العقد في دارنا
نفس ومشايج أهل بلع يقتون بجواز
هذه الحارة (واستأجره) فغيره
طعامه الى موضع عمله (الوينج
أى من الطعام الذي يجمعه) (اليد
له سناً) أى من الدقيق (ليوم
بدرهم) يعني

الترزيلي فخلص انه على ما ذكره مشايخ بل يعتبر العرف الخاص وعلى ما ذكره الزيلعي انما يعتبر
 العرف العام (قوله متعلق بالمسائل المذكورة) لانه في الاولى والثانية جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله
 فيصير في معنى قنبر الطمان وقد نهي عنه عليه السلام وهو ان يستأجر باليمن بقنبر من دققة فصار
 هذا اصلا يعرف به فساد جنسه وفي الثالث العقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يجب كون العقود
 عليه هو المتعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يجب كون العمل هو العقود عليه ولا ترجيح لاحدهما
 على الاخر فرفع المستأجر في وقوعها على العمل لانه لا يستحق الاجر الا بالعمل ونفع الاجر في وقوعها على
 المدة لانه يستحق الاجر بمضي المدة محمل ام لم يعمل والحيلة في جواز ان يشترط قنبر مطلقا من غير ان
 يشترط انهم المجهول او من المعلوم لوجوبه في المدة فمتى وقول الزيلعي ونفع الاجر في وقوعها
 على المتعة قال في الشربلية لعل الصواب على المدة ونحوه تعلبه بقوله لانه يستحق الاجر بمضي المدة
 عمل او لا وكونه فيها لما يقع العقد عليه وهو العمل او اوان اياه أي ما يقع العقد عليه اما العمل تارة
 او اوان انما كذا ذكره شيخنا (قوله وان جله فله أجر مثله) لا يماور بالاجر قنبرا وكذا اذا سيج فله
 أجر مثله لا يماور به المسمى بخلاف ما اذا استأجر ليعمل له نصف هذا الطعام بنصفه الا خرجت لا يجب
 له شيء من الاجر كما في الزيلعي اي لا يجب له المسمى ولا اجر المثل وهذا يستحق على اصلين احدهما ان الاجارة
 متى فسدت مع قيام العقود عليه وجب اجر المثل عند التسليم ومتى بطلت الاجارة عند عدم العقود عليه
 لم يجب الاجر بحال والثاني ان تسليم الاجرة متى وجد على وجه التحليل وجب المثل في الاجر بمحكم التحليل
 واذا ثبت هنا فنقول في المسئلة الاولى استوفى صاحب الطعام منافع الاجر بمحكم اجارة فاسد لانه
 في معنى قنبر الطمان لان المحطة انما تصير محمولة على الاجر كالدقيق يوجد عمل الاجر فكان في معنى
 قنبر الطمان فيكون النسي الواردة في اجارته واستيفاء المتعة بمحكم الاجارة فاسدة يجب اقل من
 المسمى ومن اجر المثل ولا يقال ينبغي ان يعمل بالنسي ما كاللتقدير وان كان العقد فاسدا حتى
 لا يسترجع اجر المثل لانا نقول انما استأجره ليعمل جميع الطعام له فلو كان مالكا لكان حاملا لنفسه
 واما في المسئلة الثانية وهي ما اذا استأجره لمجمل نصفه الى بغداد بنصفه الباقي ودفع اليه انما سله اليه على
 سبيل التحليل لنصفه من قبل ان البدل هنا نصف مطلق لا نصف محمول الى بغداد فصار تسليم الطعام اليه
 معجزا لاجرة فلكلها بنفس النفس بخلاف الوجه الاول لانه فيه اشترط المستأجر عليه عمل جميع الطعام
 لنفسه ثم جعل قدر اتمه وصف كونه محمولا للاجر فقبل العمل لا توجد اجرة فلم يملك الاجر شيئا
 من الطعام واذا ملكه بالتسليم في المسئلة الثانية بطل العقد قبل العمل لانه صار شرطه بطله في الطعام قبل
 اغاثته من العقود عليه وما قبل تسليم المتعة في الاجارة يكون بمنزلة ابتداء العقد ولو ابتداء العقد على
 العمل في شيء الصالح فيه ثم بطل المستأجر بطلت الاجارة واذا بطلت الاجارة لم يجب الاجر والحاصل انه
 متى قال المستأجر استأجرتك لتعمل هذا الطعام بقنبره لا يصير شرطا متى قال لتعمل بنصفه بنصفه
 الاخر يصير شرطا نهاية تصرف شيئا قال في الشربلية وسطره لئلا ينجح التوب مثله أي مثل العمل
 (قوله) وعندهما لا تقصد هذه الاجارة ويكون العقد على العمل وذكر اليوم للتحليل فاذا فرغ نصف
 النهار استحق الاجر كاملا وان لم يفرغه في اليوم فعليه ان يعمل في العقد (قوله) وعن أبي حنيفة انه يصح
 اذا قال في اليوم لان كلفة في القنبر لا لتقدير المدة فلا تستحق الاستغراق فكان العقود عليه العمل
 وهو معلوم بخلاف ما اذا حدثت فانه يقتضي الاستغراق زيلعي وحاصل ما اشار اليه من الفرق ان اليوم
 مبدئي في اليوم نظرا كمال المحصر في القيمة اذا ذكر الوقت او لاتم الاجر وان ذكر الاجرة او لاتم الوقت
 لم يجز والقنبر على انها فاسدة فمما سوا ما بدأ به العمل والمدة اذا ذكرهما قبل تمام العقد ولم يذكر
 الاجر بعد ما اذا ذكر احدهما وذكر الاجر من ثم العقد ثم ذكر الثاني فلا تعد جوى عن البرجندى واعلم
 ان التقييد بقوله ولم يذكر الاجر بعد ما قال في الشربلية عن الحنابلة عن النخابة ونحوه الصحيح من مذهب أبي

متعلق بالمسائل المذكورة وان جله
 فله أجر مثله لا يماور بالاجر قنبرا
 والسئلة الأخيرة فاسدة ضد أبي حنيفة
 ونحوه الا فاسدة هذه الاجارة وعن
 أبي حنيفة انه يصح اذا قال في اليوم

صحي لان الاجارة مع المنافع فقوز في الشائع كسب الاعمان لان المنفعة كالعين عنده ولئان العقد
ورده على ما لا يمكن تسليحه لان العقود عليه حل الصنف شائسا وذلك غير متصور لان الحمل يعمل حتى
لا يتصور وجوده في الشائع ولذا صرحوا به الجارية المشتركة في بلي (قوله كراهن استأجر اهل من
المرتهن) فانه لا يجوز لاهل ملكه والمرتهن ليس بالمتصرف في بلي (قوله فالاجارة قاسدة) اما الاول
فلان الارض تستأجر لاجارة والبناء والقرى في الملبين شيئا منها بل هي العقود عليه واما الثاني فلتفاوت
انواع الارطاط واضرار بعضها بالارض فلا بد من البيان ليعلم العقود عليه الا ان يعجز المؤجر ان يقول على
ان ترزع ما شئت حينئذ يصح لوجود الاذن منه درر (قوله ترزعها فخذى الاجل فله المسمى) اقول صحة
العقد لا تتوقف على معنى الاجل بعد الاجارة بل اذا ترزع ارتفعت الجهالة قبل تمام العقد ثم تلبية ومن
هنا قال في الدرر لو حذر قوله فخذى الاجل كقضاء ضمان كان اولى انتهى واقول تفيد معنى الاجل
لا لا يشترط عود العقد الى الصحة بل لتوجه المطالبة بالاجرة لا لطلب عليه بالاجرة قبل انقضاء وقتها
فتدبر لا يقال ذكر هذه المسئلة تكرارا لانه ذكر في اول باب ما يميز زمن الاجارة ويجوز استيفاء الاراضى
للاجارة ولا يصح العقد حتى يسمى ما ترزع فيها لان ذلك موضع التقدير وهذا موضع التجميع الصغير
لا يشتمل على زيادة فانه قد وحي وارز رعاها فخذى الاجل فله المسمى عناية (قوله والقياس ان يجب ابر
الثل) لانه وقع فاسدا فلا يطلب جازا ووجه الاستحسان ان الجهالة قد ارتفعت قبل تمام العقد فيجب
جازا كما اذا سقط الاجل المجهول قبل مجيئه وفيه خلاف فخر اضعافى (قوله لم يضمن) لان العين امانة
في يده وان كانت الاجارة قاسدة ولم يتعطل فاعدى ضمن ولا يجر عليه معنى كذا لا يضمن اذا استأجر رجلا
ليعمل له شئله مؤثثة الى رجل يبعده فوجد ذلك جازا فاقترنك المجولة على يد عمل لوصوله الى ذلك
الرجل منية المتقى ولو استأجره ليعمل لاجارة وبغير اضرار في وجب عليه ابر ما ركب قبل الانكار
ولا يجب ما بعده عندى وسوف لا يجره اضرار غاصا بالاجر والغضمان لا يمتنعان وخال بمجديب الاجر
كله لانه لم يسلم الاستعمال فقط الغضمان زبلي (قوله وان لم يركب فله المسمى) لان الفساد كان بجهالة
ما حصل عليها فاذا حل على ما شأنا حصل على مثله فحينئذ ذلك فانقلب بمجهول بلي وغيره وقتنا ما به
لو كان زائدا على ما حصل على مثله لا يجب المسمى بل ابر اثل (قوله وفي القياس يجب ابر اثل) لانها
انقضت قاسدة فلا يتقلب جازا ووجه الاستحسان ما سبق (قوله دفعا لفساد) قلنا الاول ان يقال رضا
لفساد الاراء لا بالمال خلي قال الشيخ يصح الشهاوى وسبقه الى ذلك الاتفاقى شيئا ا قوله ولو تعدى
المستأجر ضمن لا يجب الاجر لانهما لا يمتنعان ولو استأجر شيئا ثم اجره قبل قبضه لا يجوز قبل يجوز
في العقار عندى عنى عنى وان ابر بعد القبض يجوز بل بخلاف فان كانت الاجرة الشائعة اكثر
لا يطيب له الفضل فيصدق به الا اذا كانت الثانية بخلاف الاولى او كانت بعد الاصلاح وقدعنا
ان المتكسر ليس باصلاح وهل ادرهم من جنس الذانير ولا (فسرور) ابر ترزع بيتا فخللا لا يجب
على المؤجر ولكن يغير الساكن وكذا اصلاح الميزاب وتطين السطح وغوهما لان المالك لا يغير على
اصلاح ملكه واتراج تراب المستأجر عليه وكانت ورماده لا تفرغ بالارعة شيئا عن الاشياء وقوله
ولكن يغير المستأجر اى يثبت له خيار فسخ الاجارة (تمت) ذكر في المرافعة ما مضى وفي الاشياء قصر
الثوب المجموعه فان قبله فله الاجر والا فلا ولا الصاغ والتراج اه تم ذكر ما مضى استأجر امرأته لتغيره عتريا
فلا كل يميز وبيع جاز صر فيه جاز اجارة لئلا يفسد لتزين العروس ان ذكر الحمل والمدة تراز به جاز
اجارة القنعة والتمتع المأبى بقى لعدم النبوى اه وقوله فان قبله الخ اى ان قصره قبل المجموع احسن
الاجر والا فلا وتقل المجوى عن اللواحية ما مضى دفع داره لا يبر سكتها ويرمها ولا ابر عليه فبهذه عارية
لا اجارة قاله تعالى علم

(كرهن استأجر اهل من المرتهن)
فانه لا يجر (وان استأجر ارضا لم
يذكر كرهن) اى المستأجر (ترزعها او
ترزعها ترزعها) فالاجارة قاسدة
(اى شئ يترزع) اى (فخذى الاجل فله) اى
(فترزعها فخذى الاجل) وتطلب العقد
للوجر (المسمى) وتطلب العقد
جازا (المسمى) (وان استأجر
ابرا اثل وهو قول فخر) (الى ملكه والبر
جازا) عليه فالاجارة قاسدة
(ما حصل عليه) (ما حصل الناس)
(فخذى) (اى ملك فى الطريق)
على مثله (فخذى) (اى ملك فله المسمى)
(اى ضمن وان بالغ ملك فله المسمى)
استحسانا وفي القياس يجب ابر
الثل (وان تناخسا) اى (ان الاولى
الى القاضى) (فيل الزرع) فى الاولى
(د) (فيل) (فيل) (فيل) (فيل)
الاجارة دفعا لفساد ولو تعدى
المستأجر ضمن لا يجب الاجر
(باب ضمان الاجير)
هو فصل عنى فاعل وفى الحمل ابر
الرجل فخره اذا جعلت على فعله
اى (والاجير على ضمير اجير مشترك
واجير خاص) (الاجير المشترك)

لما فرغ من جميع الاجارة فاسد هاتر عن بيان الضمان لانه من جهة العوارض التي ترتب على عقد
الاجارة فيصاح الى اتيته حموى (شبيهه) الناقذا كبر الدراهم التي تمز بضمن الا اذا قال اغمره فبضنا
عن ضينة الغنى قال ولو نهرت الدراهم بضمنا فسد هاتر عما اذا غمره الا ان كان على (قوله)
من جعل لغير واحد معان من لا يجب عليه ان يمتص واحد من لغيره او لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا
لغير واحد بل اذا عمل واحد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يمنع عليه ان يعمل لغيره بل
(قوله) ولا ينفق الا حرة حتى يعمل لان المعقود عليه العمل فاقا لم يسل الى السائر لاجب الا ان قال
مفهوم قوله حتى يعمل ان الاجير الخاص ينفق الا حرة بسلام نفسه وان لم يعمل ههنا افرق بينهما
القدوري قال ان يلى وهذا بول الى الدوران هذا حكا لا يعرفه الا من يعرف الاجير المشترك الخاص
والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم بيان عمله والاجير الخاص
من يكون العقد واردا على منافعه وحكمهما ان المشترك له ان يتقبل العمل من انشأه لان المعقود
عليه في حقه هو العمل او اثره فكان له ان يتقبل من العامة لان منافعه لم تنصر مستقيمة فواحد من هذا
الوجه يسمى مشتركا والاجير الخاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المنصارت مستقيمة للسائر
والاجير مقابل بالنافع وليس ياتي الاجير مستقفا وان نفس العمل انتهى وقوله وان نفس العمل البناء
للمعقود يعني وان نفس عمل الاجير رجل بخلاف ما لو كان النقص منه فانه يضمن كما سياتي (قوله)
والمعاق في يده غير مضمون بالملاك عندنا في حقيقته (قوله) بعضهم عني (قوله) وهو القياس
لان العبد امانة والمخفط مستحق عليه تعاقا لامة العمل لا مقصودا لان العقد واردا على العمل فلم يكن
المخفط بمقصود اولى بل لاقامة العمل فكان تبعا ولهذا لا يقابله الاجر وان كان تعاقد ضرورا لاقامة
العمل لم يمتد الى انصاف الضمان بخلاف الموعد بماجر لان المخفط مستحق عليه مقصودا حتى يقابله
الاجرة (قوله) وقالان ههنا (الخ) لان محرورنا كانا بضمان الاجير المشترك ولان المخفط مستحق
عليه اذ لا يصح العمل الا به ولا خفا اذا هلك بسبب كان الا حرا عنه محكما بالقفس والسرقة وترك
المستحق عليه تصير من جهة فوجب الضمان كالوديعة اذا كانت باجر عناية وفيما يلى وقوله
يفتى اليوم لتغير احوال الناس ويحصل ميانة او اموالهم وفي الخط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة
صحيحة وان كانت فاسدة لا ضمان بالاتفاق لان العبد حينئذ تكون امانة لكون المعقود عليه وهو
المنفعة مضمونة بما رتل شمعان شرح الجميع لان ملك (قوله) بالصلى على نصف القيمة) وقيل ان
الاجير مملوك لا يضمن وان يخلفه يضمن وان مشورا الحمال ثوب بالصلى من العادة وفي الشرع لالة
عن العبد يضمن مع بالعمادية كان ظهر الدين المرغباني فتي بقول الى حنيفة وفيه ما عن قاضيان
والخاتري الاجير المشترك قول الى حنيفة اه (قوله) والفقهاء اوالث فتي (الخ) ذكره بعد حكاية الاول
بقيل وذن بترجعه فلهذا يه في الضرر ولم يحك خلافا وعلة بقوله لا يضمن له ان يضمنه العقد وفيه
لا يملك المتعاقدين (قوله) كثر في الثوب) وصاحبه لثوب يضمن ان شاء نفسه فتيه غير معمول بول بعه
الاجران شانهن معمولوا واعطاهما الاجر وقدر نظيره شرع لالة عن النبيين (قوله) وكساده من قصره
فلو فسد من وطئمان كان ثوبا لم يملكه لا يضمن وان كان رقيقا لا يضمن وان جعل اجير القصار ثوب
القصار باذن الاستاذ فقط على ثوبا فاسد ما سقط على ثوب القصار بضم الاستاذ وان سقط
على غير ثوب القصار ضمن الاجير واذ سقط من يد الموعد شيء على دية فاسدها يضمن كذا في منية
الغنى وفيه ما في الثوب الى الحماي ليعضه فضاء لا يضمن اجماعا لا مودع لان لكل الاجرا الاستمتاع
الا ان يشترط بالاراء الاستمتاع والمخفط فتيه على الاختلاف وان دفع الى من يخطا بغير كذا في فعل
الاختلاف اضا دخل الحمام وترك الباب بين يدي الحماي فهو اسفقا ما حدثاه وغرة قوله فهو اسفقا
تلهو فاما اذا ضاعت بقرطه (قوله) وزلي اجمال) زان من باب طرب مصباح (قوله) وغرق الغنية

من عمل لغير واحد ولا ينفق الا حرة
حتى يعمل كالمبلغ والتسار والمعاق
في يده غير مضمون بالملاك عندنا
حنيفة وزفر والمحن بزرادوهو
قياسه مطلقا سواء بالنصب او بامر
القياس كالسرقة والنصب او بامر
الفرز عنه كالسرقة والنصب او بامر
لا يمكن الاحتراز عنه كالحاكمة
الغالب والغارة الفالدة والمكبدة
وكان ان هلك بامر لا يمكن الفرز عنه
فلا ضمان عليه وان هلك بامر يمكن
الفرز عنه فعليه الضمان استصفا
الفرز عنه فاعلى الفتوى بالصلى
واشار الشارون كذا في الاسرار
على نصف القيمة كذا في الاجير
وقيل اذا شرط الضمان على وصار
المشرك يضمن عندنا في حقيقته
كان الاجير مقابله لاهل والمخفط جميعا
كذا في شرح الوفاة وهو قول الفقهاء
اي بغير النقص اوالث فتي (الخ)
شرط عليه الضمان لا يضمن (قوله) كثر في
اعى المتاع الذي يضمن كساده من قصره
التوب من دقة ركساده من قصره
او تميمه (قوله) وزلي اجمال) المكاري
بجمل الذي يشبهه (قوله) وغرق الغنية) من مده

من مده) أو معالجته لأن ذلك من جنابه يده فيضمن وإن كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة
 لا يضمن الملاح لأن الطعام في يد صاحبه إلا أن يصنع فيه شيئا أو تعدد القادرين لئلا يضمن الخاتمة
 (قوله مضمون عندنا في الجميع) لأن المقد يقضي السلامة (قوله وقال زفر والشافعي لأخمان عليه)
 لأنه ما مور بالعمل مطلقا وله ينضم السلم والمعب ولنا أن القصد هو المصلحة دون المفسد فكان هو
 المأذون فيه دون غيره عني (قوله حتى لا يضمن دية من يفرق في السفينة) لأن ضمان الأذى لا يعب
 بالتعد بل بالجنابة وما يجب ما يجب على العاقلة والعاقلة لا تفعل ضمان العقود وهذا ليس بجنابة
 لكونه مأذونا فيه ودور التقيد بيني آدم وما هو ضمان السيار لو برغ دايه وملك يضمن وليس كذلك
 كإسائي واعلم أنه إذا غرقت السفينة فإن كان من ربح ما ربح أو جيل صدها بلا مدع ولا ح وفعله
 لم يضمن وإن فعله فإن حازر العادة ضمن بالاجماع وكذا إذا لم يصار عندنا ردودها إلا ما فاعدا المتاع
 فلو جعله ضمن عندنا ولو بلا فعله ضمن عندهما لا عندنا في حصة لو أمكن التفرز ولا لا يضمن بالاتفاق
 وهذا كله لو لم يكن صاحب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لم يضمن شيئا من جامع الفصولين (قوله
 وإن انسكردن الخ) هذا إذا كان الكسر بضعة من زلق أو عثر وإن كان من غير بضعة فإن ربحه
 الناس فإن كسر فلا يضمن عندنا في حصة ولو أنه هو الذي زحم الناس حتى انسكرد فانه يضمن بالاجماع
 كما في غاية البيان قال الجوزي والذر كالتجبال لأنه ما مل من أوسع رأسا وجمه دناسهم وسهام كذا
 في المصباح اه (قوله ضمن الجبال قيمة الخ) أطلقه فم قال كان صاحب الدار معه وبصرح في البرازية
 حيث قال جل متاعا وصاحبه معه ففتر سقط المتاع وفقد ضمن (قوله لو أن موضع انسكروا جوه
 بصره) أما الضمان فلا يلف بفعله لأن الداخل تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل وأما الخيار
 فلا إذا تكسر في الطريق والرجل عتي واحدتين لا وقع تعديا من الأية - من هذا الوجه وله وجه
 آخر وهو أن ابتداء الحمل حصل بآمره فلم يكن تعديا وإنما صار تعديا عند الكسر فيميل إلى أي الجهتين
 شائفا كان مال المالو وجه الأول ضمنه قيمة عند ابتداء الحمل ولا جرح له وإن مال إلى الوجه الثاني ضمنه قيمة
 عند الكسر وأعطاه جرحه بتساو (قوله في موضع معلوم ما جرح معلوم) فذلك لتسحق الآجزة
 وتبرتع على محتر أو جواب الضمان بكسره بناء على أن العين في يد الجرح المشترك منه منه حتى لو لم يكن
 كذلك تفقد الآجزة فلا يلزمه الضمان لأن العين حينئذ تكون في يده أمانة لا تفقد إلا بالتعدي ولم
 يوجد (قوله ولا يضمن جراح الخ) لأنه التزمه بالتعدي فوجب عليه والضمان مع الوجب كما تزمات
 من هزله الجراح وليس في وسعه الاحتراز عن فعله لأنه لا يمكنه الفقد ونحوه عتزاز عيب الملاك
 للمعوض باطن أحوال الحيوان فرمما يكون ضم من الزاج لا ينسلم جرحه سرعا وقد سري إلى
 النفس وقد يكون بالعكس والاطلاع لفقدان ونحوه على قوة الطبيعة وضعها فلا يقدر المانع من
 العمل بخلاف دق الثوب لأن قوته ورقة تعرف بالجمي والمشاهدة فيكون مقدرا للمنع وإن تعدى
 عن المعتاد يضمن نصف دية النفس إن هلكت لأنها تفت عاؤون فيه وبغير مأذون فيه يضمن
 بجساره وهو النصف والاحتياط لقطع الحشفة وبر المقطوع يجب عليه كل الدية لأنه ما وجب فضع الحشفة
 وإن مات منه يجب عليه نصف الدية لما ذكرنا وهذا من تحجب المائل حيث يجب الأكثر بالبر والاقول
 بالملاك كذا في الزاوي ووجهه كافي الظاهر به أنه إذا مات فالتلف حصل من القطع قطع الجملدة
 وقطع الحشفة واحدهما مأذون فيه وهو قطع الجملدة فتتصف الضمان وأما إذا رآه مضمنا الجملدة
 مأذون فيه فجعل كان لم يمكن بالبر وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كلا وهو
 لدية حموي وقطع بعض الحشفة يجب حكمه عدل شرع لئلا يضمن (تتمه) سئل
 صاحب الخطب عن فساد قال له غلام أفندي في قصده فصد أمته وأخاها بيه قال يجب دية الجرح وقيمة
 المبدع على عاقلة الفصاد لأنه نعم وسئل عن شخص فصد ثوبا وتركه حتى مات من ليلته قال يجب
 القصصا من دعر العبادية وقوله دية المخرج أي أن سكان القلام مراد بنية العبد أن كان عبدا

(مضمون) عندنا في الجميع قوله
 مضمون خبر ما لفظ وقال زفر والشافعي
 لا ضمان عليه (ولا يضمن به) أي يضمن
 الدية (بجرائم) حتى لا يضمن دية
 من يفرق في السفينة وكذا ما من سقط
 من الدابة يضمن وإن كان بسوقه
 من الدابة لا يستعمل على الدابة
 وقوده وكذا ما لا يستعمل في مكان
 مكانا ربيع (وإن انسكردن
 في الطريق ضمن الجبال قيمة الكسر
 حله ولا جرح له أو في موضع جبالا
 جرحه ولا جرح له) أي أن استأجر جبالا
 وأجره بصره (أما الضمان فلا يلف
 بفعله) دألي ظاهر ما جرح معلوم
 موضع معلوم ما جرح معلوم
 انسكروا جوه في بعض الطريق فالمالك
 انسكروا جوه قيمة في المكان
 ما جرح له - ولا جرح له وإن شاء
 الذي جرحه - ولا جرح له وإن شاء
 ضمنه قيمة جرحه ولا جرح له وإن شاء
 انسكروا جوه أمه بصره وأما
 إذا كسر عبدا جبالا فالتأثير وال
 زفر أن انسكروا لا يضمن الذي
 عبدا ضمن قيمة في المكان الذي
 كسره (ولا يضمن جراح الخ) (الوضع
 لم يتعد) أي لم يجز تجاوز (الوضع
 المعتاد) في الجرح الزرع والتعدي
 الغريب بزرع السيار الدابة إذا نشأها

بعضهم حيث اعترض على كلام الشارع بما ذكره الشرع في باب البيع له وجه صحة (تقمة) قول العلامة
 الشريف بل لا كما قدمناه يعني به ما ذكره اول هذا الباب وفي باب الاجارة الفاسدة اضا من بالقاسية
 وهي مثله الخيار (قوله فهو اجير وحده) لانه وقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعه للمستأجر
 في تلك المدة فينتج ان تكون اغيره فيها اجار قوله بعد ذلك رعى الفهم فيحمل ان يكون لا خلع العقد على
 العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون ليسان نوع العمل الواجب على الاجير
 الخاص في المدة فلا يفرق حكم الكلام الاول بالاحتمال فيجب اجير وحدهما ينص على خلافه درر
 (قوله ولا ينص ما تعلق الخ) كتحريق الثوب من دقه اجماعا لان المستأجر له ذلك منافعه وامره
 بالتصرف في ملكه كان كقوله بنفسه وهذا عندنا في حقه ظاهر وكذا عندهما كما في ان يبيع وغيره
 لان تضمينهما المشترك استقاما لصيانة اموال الناس واجير الوحيد يصل في بيت المستأجر ولا يقبل
 الاعمال فتكون السلامة اغلب فاعذبه بالقاس ثم ازاى لو كان اجير وحدهما لم ينص كله لا ينص
 من اجره شي ولو مشترك كما وامت لا ضمن اتفاقا فان تصادقا او برهن عليه والاصدق ازاى منه امام
 والمالك عندهما ولو خيف هلاك شاة وترج حياتها فذبحها زاعى او اعنى لم ينص هو الصحيح لا ذن
 دلالة بخلاف فهو جار وفضل لولها في بيعها المرض وانكر بها صدق وجرها وضره على الزاعى ان اذى
 بسمه ما هلك لم يصح وصدق الزاعى في املاك وان لم يأت بالمال فذكر هذا لشرط في العند فسد
 وبسببه لا واصل حارس السوق والحنان اجير خاص وعن صاحب المحط انه اجير مشترك في الدخيرة
 الفتوى على الاول قال العلامة المحمدي او قول في كونه اجيرا خاصا انفراد لا يصدق عليه قوله اه
 (قوله ما تعلق بيده) بان سرق منه او نصب عنه (قوله او ما تعلق بهما) اى اعاقا فان لم ينعقد
 الفساد فان تصدق ذلك ضمن كالودع اذا تدمى كافي العناية ومن التعدى ما اذا ضرب ازاى الشاة
 فقتلها عنها او كسر رجلها فانه يضمن لان العرب غير داخل في الاجارة ازاى يقتضي بالصح يدون
 الضرب حموى عن العبادية (قوله وشرطان باثران) لانه سعى فوسين معلوم من العمل وسعى
 لكل واحد منهما بما لا يملأ ما فيه وز كما ذخيرة في لبيع بين عبد بن زبلى (قوله لشرطان فاسدان)
 لجهالة المدة وجعله لعمال ولسانها معلنان مختلفان يبدلن عند كل واحد معلوم فينعبر احدهما
 باختباره وترفع الجهالة فمضى للتمسك عنى (قوله مع التمرة اذول) اى يمس بماسى اذ او جد
 العمل في اليوم الاول من اليومين المرتد فمهدون الثاني وهذا معنى قول المصنف زمانا في الاول لان
 العقد المضاف الى القدر لم يمت في الاول فلم يمت في اليوم تيمنان فلم يكن الاجر مجهولا والمضاف الى
 اليوم سقى الى القدر فمت في القدر تيمنان درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجهولا ولا يخلف التيمانة
 الرمية والغارسة لانه ليس لاحد العقدين موجب العمل الا تركنا عقدين مختلفين كل واحد
 منهما يبذل سعى على الاقرار فاقر قدر روز بلى (قوله ونفذ الثاني عندنا في حقه) لان التمرط
 الثاني مقدرا فخر قد حصلت فتمت تيمنان لان الموجود في اليوم الاول تيمنة واحدة لان الثانية مضافة
 فصحت الاولى فاذا جازت التيمنة الثانية اجتماع في القدر تيمنان وتيمنان في عقد واحد فسد فوجب
 اجر التمسك عنى وكان الظاهر ايد الا اذا من قوله فاذا جازت التيمنة بلو كما يدل عليه قوله والتيمنان في
 عقدا واحد فسد (قوله وان خاضع غدا فله اجر مثله لا يتجاوز به درهم في ظاهر الزاوية ولا ينقص عن
 نصف درهم) في رواية النوادر كذا في النسخ التي وقفت عليها حين القراءة فلم ارجع نرج الجمع الصغير
 الرهاني والصواب كما في العناية والنهاية فتاوى قاضيان والز بلى وصدر الشريعتان ما لك على
 الجمع لا يتجاوز به درهم ولا ينقص عن نصف درهم في ظاهر الزاوية فان مفهوم قوله ولا ينقص عن نصف
 درهم في رواية النوادر ان اجر التمسك ان كان نصف درهم او اكثر يتنص عن نصف درهم في ظاهر الزاوية
 لما تقرر ان مفهوم اخلافة في رواية الفقهاء مة ومفهوم توسط ظاهر الزاوية بين في الجاورة عن درهم

فهو اجير وحده لان قول وزرى
 غنم غنمى مع غنمى (ولا ينص)
 الاجير الخاص (ما تعلق بيده او)
 ما تعلق بهما ومع تردى الاجر
 تردى العمل في الثوب فواثران في
 الاول اى ان قال الخياط ان خطته
 فارسلها درهم فان خطته ورسا
 فقلت نصف درهم فان لم يخطه
 عندهم اى العلى عمل الشافى
 ما سعى اجزله وقال زمر الشافى
 الشمران فادان وعلى هذا مع
 تردى الاجر بالتردي في مسج الثوب
 بعشر اوزون ون قال الخياط
 ان خطته اليوم درهم وان
 خطته في اليومين درهم مع
 اشترى في اليومين درهم
 خطته في اليومين درهم
 وان خطته في اليومين درهم
 بدرهمين في اليومين درهم
 عن نفسه درهمين في اليومين درهم

العبد الموصى عنه متصفان لهان ينافره مطلقا لان مؤتمعه عليه ولم يوجد العرف في حقه زبلي مع تنوير
 قوله فهو ضمن مولاه) أي ضمن العبدان هلاك مولاه جوى (قوله وان ردنا) الصواب حذف
 هذا الواو جوى وفيه نظر وشمل ما في الترخ في العتي والزيل والتوير (قوله ولا يأخذ المستأجر)
 والقياس ان يأخذ لان عقد المحرور عليه لا يجوز فبقي على ملك المستأجر وجلا الاستحسان ان التصرف
 تابع على اعتبار الفراغ سالما صار على اعتبار هلاك العبد والسابع ما ذن فيه فيعوز فقرج الاجرة عن
 ملكه فليس لهان يسترد وكذا الصبي المحرور عليه اذا أرتفه وسلم من أهل مكان الاجرة لانه
 غير ممنوع عما يتضمن التصرفات وفي النهاية الاجرا في يصبى هاتين الصورتين ابر التل زبلي وقول
 الحموي وفي شرح العتي ما يخالفه فليراجع اى شرح العتي على الهداية فان اعتقه المولى في نصف المدة
 تغلبت الاجارة ولا خيار للعبد فاما مضى للمولى او ما يستقبل للعبد وان ابر ما تولى فاعتقه في نصف
 المدة فللعبد الخيار فان مضى الاجارة فاحرم مضى للمولى وان اجاز فاحرم ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه
 العاقد تدبير وقول العتي وان اذ هلك العبد المحرور في حالة الاستعمال يصب عليه قيمته ولا يصب عليه الاجرا
 يعنى اذا أرتفه فلنرد كمقدما كان زبلي لكان اولى لى في التأخير من الايهام (قوله لا يضمن عند اى
 خفيفة) كمالا يضمن اشتقاقا لحره الغاصب لان الاجرة لا لاسلكه تنوير شرحه (قوله وعند ههنا
 يضمن) الظاهر حذف انه جوى وجه الضمان انه انفس مال الفهر يترافه وله ان الضمان يصبى متلاف
 مال محرر متقوم وهذا ليس بجزء لان الاحراز يكون بدها ويدانته والغاصب ليس بتائب عنه والعبد
 ليس في يديه فهو نظير المال المروق في يد السارق بعد القطع بخلاف ولدا المنة وببحث يضمن
 الغاصب لانه جزء المالم لا بدل المنفعة ولذا لو استولدها لا يكون ولدها ولو ابر العبد كان لاجره زبلي
 (قوله ولو وجد حربه اخذه) لانه حين ماله ولا يلزم من بطلان التتوم بطلان المالك في كسوف بعد القطع
 در (قوله ومع قبض العبد ابره) المحال من ابره غرضه اتفاقا لا ينعى بعض ما ذن فيه كقبول المنة
 وفادته ظهري في حق خروج المستأجر عن عهده لان اجرة طاه يعمل بالاداء لا بالاوله المولى الا بوكاله لانه
 العاقد درود وقال الحموي هذا التركيب قليل يعنى ما سبق من قول المصنف ومع قبض العبد ابره لان
 اضافة المصدر الى فاعله وذكر المفعول قليل وقوله ابره أى ابر عمله (قوله والشهر الاول يكون باربعة
 اش) لان الشهر المذكور ولا يصر في ما يلى المقدس في ما يلى الجواز فينصرف الثاني الى ما يلى الاول
 ضرور تدبر (قوله حكم المحال) اى يكون القول قول من شهد له المحال مع عينه لان القول في الدعوى
 قول من شهد له الظاهر ووجوده في المحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح الظاهر مرجعا وان لم يكن جهة
 زبلي (قوله والعبد يرضى او ائق) لو حذف هذا كان اولى ليحبه قوله فان كان اقسا اور مضائق
 اذ بعد الحكم بمرضاها وابقه كيف بردينه وبين عدهم شربلاية (قوله وقال رب العبد) وكذا
 لو انكر ذلك المدة ثم نزل اية (قوله قال القول لا شأجر) يعنى بعينه (قوله قال القول لا شجر) أى مع بعينه كسقي
 لكنه بشكل من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق وجوابه انه يستحقه بالسبب
 السابق وهو العقد وانما الظاهر شهد على بقاءه واستقراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا بجزء الظاهر
 لانما المالك اتفاقا على وجود سبب الوجوب اقر بالوجوب عليه ثم بالانكار بعد ذلك يكون متعرضا لزمه
 فلا قبل منه الا بجهة وعلى هذا اذا ثبت الامتياز في الولادة والمولى ادعى العتي بعد ما اختصا
 في بيع القرمع الشهير يكون القول لى في يده الولد والتميز كمال زبلي فالحال في الحقيقة فاضاه
 لاستحقاق القرمع بعد الثبوت لامر بجهة غايه وقول زبلي في الجواب انه يستحقه بالسبب السابق
 وهو التقدي مع تسليم العبد اليه في المدة كافي النهاية بخلاف ما اذا كان الظاهر شهد له ابر فانه
 لانه كمال فيه لانه ليس فيما لا دنع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح الدفع واعلم ان غرض دعوى الامة
 العتي قبل الولادة تظهر في حرية الولد لثقة تعالها (قوله والقول لرب الاول باح) اما في الاولين

فهو ضمن مولاه ولا ابر عليه وان
 رده على مولاه بعد ذلك (ولا يأخذ
 المستأجر من عدهم جوى) (ولا يضمن غاصب
 له) (استحسانا) (ولا يضمن غاصب
 العبد ما كمل من اجرة) اى ان غصب
 عله فاحرم العبد نفسه وسلم من العمل
 صحت الاجارة فان اخذ العبد الاجرة
 واخذ الغاصب الاجرة فكله
 لا يضمن عهده في خيفة وعندهما
 انه يضمن ولو وجد حربه اخذه
 معن العبد ابره) (ولو ابر عهده من
 الشهرين شهر ابره) (والشهر الاول يكون
 معن العبد) (و الشهر الاول يكون
 ابره) (والشهر الاول يكون
 في اياك العبد وره) (و جوى ما لارى
 حتى لو استأجر عهده
 حكم المحال) حتى لو استأجر عهده
 شهر ابره هم قبضه في اقل الشهر
 ثم يضى احر الشهر والعبد يرضى او
 غطى في احر الشهر المستأجر ائق اور مض
 ائق فاختلفا فقال المستأجر ائق اور مض
 حين اخذته وقال رب العبد ما يكن
 ذلك لا قبل ان ائق بضاعه فانه قول
 للسأر ولو كان محصيا في المحال وغير
 ائق فانه قول للزجر (والقول لرب
 الثوب في القميص والقمام والمحمرة
 والصخرة) اى فيما اذا قال لرب الثوب
 ابره ان قضيته فاه وقال الخياط
 بل قضاها القول لرب الثوب وان قال
 رب الثوب للصباغ ابره ان
 نصفه جمر

فلان الاذن يستفاد من جهته فكان اهل بكفنته ولا هو انكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا
اذا انكر صفه الا ان وصف تابع للاصل لكنه يختلف لانه ادى عليه عندنا او اقر به بلزمه فان انكره بصف
فاذا حلف بالحقما ضامن وصاحب التوب عثران شاعضه قيمة التوب غير معمول ولا ابره او قيمته
معولاه ابره ولا يعايزه المعنى زلي وتبعه المعنى والمجوى وجرى عليه منهم قال شافعية اقلان
عزى زاد مقدما سر مختلف للكلام القديم والذي في عامة الكتب وان شاء اخذوا معاصلا ابره وهما
قدان الاول اختلافهما على اما قبله فيما لكان كلتي الدر عن الاختيار الثاني ان لا يكون لهماينة
فان اقاما البينة والبنينة للثبوت شيئا من عزمي زاده (قوله فصفه الخ) صبح التوب من باب قطع
وتصريحنا وروايتك الصانع مع رب التوب في مقدور الاجرة ثم قيمة الصبح بخلاف سائر الاجارات
شيئا من الزلي من باب المهر (قوله والقول رب التوب في الاجرة وهدمه) لان المستأجر يترك تقوم عمله
ووجوب الاجر عليه والصانع يدفعه فكان القول للتركز زلي وتبعه المعنى وفي التصريح بالمستأجر
فقدرا كفى يكون مستأجره مع كونه منكرا تقوم عمله ووجوب الاجر عليه فلو صرح رب التوب بدلا
عن المستأجر لكان صوابا (قوله والقول رب التوب مطلقا) أي عند الامام قال في الفداء والقاس
ما قاله فعل هذا يكون المصنف اختيارا بالقاس في هذه المسئلة مجوى (قوله رحمه الله) أي معاملا رحمه
رفاه كسرى وشرافه (قوله فضل ذلك مرارا) قال في العناية بان تكررت تلك العبارة فيتمسك بالاجرة
(قوله وقال محمد الخ) وبه يقتضى شهادة الظاهر شر ثلثة من الصغرى والذين (تقسة) الاجرة
للارض كاستخراج على المنة فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع او سب منه ما قبل الاصطلام
وسقط ما بعده اشارة لكن يرم في الخانية برواية عدم سقوط شيء حيث قال اسباب الزرع آفة فهلك
او غرق ولم يثبت لزوم الاجر ولو غرقت قبل الزرع فلا اجر عليه دروق الاشياء ادى نازل الختان والمعد
للاستقلال الغصب صدق والاجر واجب اه واعلم ان منافع الغيب تضمن في ثلاث مسائل على
ما هو الفقيه الوقت وعقار التيم والمعد للاستغلال

قد سئل اصغر وقال الصانع على امرته
اصغر قال القول رب التوب (و) القول
رب التوب قبل الاجرة وهدمه) أي ان
قال رب التوب جعلته في خبر ابر وقال
الصانع بابر قال القول رب التوب
مطلقا وقال ابو يوسف ان كان الصانع
رحمها له اي ينسحب الاجرة ففعل
كأنها ما ينسحب التوب بابر وقال محمد
ذلك من روافد ابر والا فلا وقال محمد
ان كان الصانع معروفا بهذه الصفة
ابر قال قوله
في باب فسخ الاجارة ففسخ العيب
بان استأجر دارا فوجد بها عيبا
فسخ بالسكنى فله الفسخ (و) راب
الدار

(باب فسخ الاجارة)

تأخير هذا الباب مما قبله ظاهر المناسبة اذا فسخ سبب العقد من اية (قوله وفسخ بالعيب) لاقضاء
العقد السلامة ولو استوفى مع العيب فقد رضى فيلزمه كل البذل ولو ازال المؤجر العيب فلا خيار له ولا بد
من حصة المؤجر ففسخ لان الرديص شرطه ذلك انما قاله ففسخ لانه رده لزمه الاجر لان الرديص صحيح
ولو اهدى كل الدار كان له الفسخ عند قبضته بسقط الاجر عند السكك مجوى عن الحاشية واعلم ان خيار
العيب في الاجارة يفرق خيار العيب في البيع فانه يتفرق المشتري بالرد في البيع قبل القبض ولما بعد
فتسقط القضاء والرضاء في الاجارة يتفرق المستأجر بالرد قبل القبض وهدم مجوى عن الرجعي
وفي الدر عن حاشية الاشياء معز بالقبض ان العذر ظاهر في فسخ الفسخ وان منتهى الاشتراط وهو الاصل اه
واعلم انه يشترط فسخ بالعيب عدم روبا وموت الاجارة قال في الاختيار وان رأى هذا العيب وقت
الاجارة فلا خيار له فانه به وعلى المستأجر التراب والرماد للجنس في الناصر من كسبه لا من ليس من
باب السكنى وكري نه رضى الماس على الاستأجر لان يكون شرطه على المستأجر كذا ينسحب شيئا (قوله ينسحب
بالسكنى) او الخدمه سواء كان العيب قديما او حدث بعد العقد او بعد القبض وقد بان يكون العيب
مضرا لانه لو لم يضر بالفتح كالمسقط حائط من الدار ولم يضر بالسكنى لا يفسخ الاجارة كذا في الرجعي
والاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان اثر في المنفعة ثبت الخيار للمستأجر كالعبد اضر من
والدار اضر انه دم بعضه لان كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه غدون عيب بل القبض وجب الخيار

وان لم يؤثر في المنافع لا ثبت المخار كالمسأجل فخدمة اذا ذهبت احدى عينه أو سقط شعره وكذا لار
اذا سقطت عيناها لا يتغير به سكنها لان المقدور على المنفعة دون العين وهذا النفس حمل بالعين
لا بالمنفعة والنفس ضم المقود عليه لا ثبت المخار جوى عن الاتفاق (قوله وقطاع ما من الضيقة
الح) كالو كانت تسقى عمارا فاقطع المطر فلا جرد عن الحاشية (قوله وما الرضى) لان كلامهما يقول
الضيق به فثبت خيار الفسخ ولا جري على المسأجل لعدم التحصن من الاستعاضة على الوجه الذى قصد
بالاستعاضة وكانت تسقى بسبب غوت النفع به فكذلك بسبب قتلى المنفعة به حيث يجوز ان يتغير به في الجملة
كمرض البدور والباية فلو لم يقتل المنفعة أو انقضى بالمنفعة القتل فلا خيار له ويزى زاده ودر الداية
جرح ظهرها وانفخها فقتل من ابن الانير (تقنة) ذكر في شرح الانبياء في مختصر الجواهر من كتاب
الزراعة مانصه انما من الماحق قد ارباع به بعض الضيقة كان المسأجل بالخيار ان شاء تنقض الاجارة
كلها وان شاء رخصتها وكان للثوبر بحساب ما روى منها كذا بخطه شيئا (قوله في هذه المسائل الثلاث)
صرح في قصر الخلاف عليها خلافا لما ظهر من سياق كلام الدرر ولما قال عزى زاده يظهر من سياق
كلام الدرر ان تكون تلك الخلاف جارية في غير هذه المسائل الثلاث وليس الامر كذلك (قوله فقل
تفصيل) لقوات المقصود لان المقصود عليه وهي المنافع قد فانت قبل القبض فصار كذلك المبيع قبل
القبض والا قول اصح لان المنافع قد فانت على وجهه وهو عودها فانه ابقى المبيع قبل القبض
ولو استأجرت به فانهم قد بيناه المؤجر فارد المستأجر ان يمكنه في بقية المدة فليس له ان يمنعه وليس
للمستأجر ان يمنع وما في الزبلى وغيره من انه اذا قطع ما الرضى واليت ما يتغير به لم يضر الطعن فمليه
الاجرة بمحضه لانه في شئ من المقود عليه فاذا استوفاه حقه حسنته ما يحمل على ما اذا انقضت مدة
الاجارة قبل الفسخ بهذا قطع ما الرضى لانه ما يتقطاعه ثبت له خيار الفسخ والمرا من قوله فاذا استوفاه
الح التحك من الاستيفاء (قوله بجوت احد المتعاقدين) اطلاقه شامل لمستأجر الوصل لنفسه فتفسخ
بموته وصرح جارى المداية في وقت وقبل آخره بورتين والتقييد بلوت للاختراع من المجموع فلا
تفسخ الاجارة ولو طبقا كما في الخلاصة من باب اجارة الثور وفي اقتاوى الشفري بجوت الموكل
تفسخ الاجارة بجوت الوكيل واذا اجار الارض الشفري والوصى ومات لا تبطل الاجارة وكذا لا تبطل
اجارة الثور بجوت والدا الصبي الذى استأجرها وتبطل بجوت الصبي وكذا لا تبطل الاجارة بجوت الواقف
المؤجر قبل انقصا المدة والقاس ان تبطل به اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك ووجه الاستحسان
انه مقدما لغيره كالوصي والعل على الاستحسان شلى من الزبلى (قوله ان مقدما لنفسه)
الا ضرورية كونه في طريق مكة ولا كما في الطريق فتبقى بالارامى فيرفع الامر الى القاضي ليعمل
ما هو الاصح فيؤجره له او يمسأ او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الا باب ان برهن على دفعها وتقبل
البيعة هنا لانهم لانه يريد الاخذ من مافى يده ولو رضى الوارث وهو كبيره الا اجارة ورضى به
للمستأجر جاز فيجعل الزمما البقاء انشا القصد يجوزها بالتعامل واعلم ان المسأجل والمرتب والمشتري
احق بالعين من سائر القرماء والوالد محجبا ولو فاسدا فاسوة القرماء مدرع الاشياء وحاشية اوجامع
الفصولين وقوله فيرفع الامر الى القاضي الخ ينى بعد الوصول الى المقصد فلا يثنى قوله فله ولا
حاكم في الطريق (تقنة) ممكن المستأجر بعد موت المؤجر ومضى المدة ما توى على انه لا يجب الاجر
بالسكنى قبل الطلب لافرق بين المعدل لا يستغل وغيره فانه وفي الخلاصة القوي على انها ان كانت
معدة للاستغلال يجب الاجر على كل حال اه جوى وقوله على كل حال أى سواء وجد الطلب ام لا بقى
ان يقال ما قتله الحموى عن الحاشية من ان الاجر لا يجب قبل الطلب بخلاف ظاهر ما في الدرر عن الحاشية
حيث قال استأجر دارا او اجارها وارضاشها فاسكن شهرين هل يلزمه اجرا الشافى ان معه الاستغلال فم
والالا به يبنى كذا الوتف ومالى البتير وهل يلزمه المسمى او لا الى ه رافعة الى شلى الخ

واقطع ما من الضيقة (و)
(الرضى) وقد اختلفوا في هذه
المسائل الثلاث فقل تفصيل
ولا يحتاج الى الفسخ (و)
(عوضا عما قد بينا مقدما
ايمه)

الاهم الا ان يحمل ما في الدرر المحاسبة على ما اذا وجد الطلب فتزول المخالفة (قوله وقال الشافعي
لا تنتفع بموتهما) لان المنافع عنده كالأعيان فكما لا تبطل في العين لا تبطل فيها ولنا ان العقد ينقسم
فما عيبه حدوث المنافع فاذا مات المورث فالمنافع التي تستحق بالعقد هي التي تحدث على ملكه وقد
فان بموته تبطل الاجارة لقوات المعقود عليه لان رقة العين تنتقل الى الوارث والمنفعة تعدت على ملكه
ولم يكن هو فاعدا ولا راضيا به واذا مات المستأجر فلو بقي العقد شافعي على ان ينقله وارثه والمنفعة
الجزئية لا تورث وهذا هو مات الموصي له بالخدمة لا ينتقل الى ورثته زيلي (قوله وان عقد هاتين المراتج)
لما لم يستحق حتى لو مات المعقود له بطلت لئلا كذا ونفع عيون أحد المستأجرين والمورثين في حصة
فقط وقت في حصة المحمي وقال زفر تبطل فيها لان الشئ يمنع قلنا الشرع ما راعى وجودها في الابتداء
لا البقاء كالشهادة في النكاح ودرر لانه شئ وطاري لا مقارن كذا يحط شينا (قوله كالوكيل) أي بالاجارة
واما الموكل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لا التوكيل بالاستئجار فوكيل شراء المنافع فصار
كالتوكيل بشرائه الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ثم يصير موقرا للوكيل فهو معنى قولنا ان الموكل بالاستئجار
عن نفسه المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومنه في شرح الجمع والزبية والهادية ثم قال المصنف
قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي ثم ان الملك يثبت فلو قيل ثم ينتقل الى الموكل وأما على ما قاله
ابن ابراهيم انه ثبت للوكيل ابتداء وبه جزم في الكثر وهو الاصح كما في الجفر فلا يستقيم وتعبه شينا به غير
مستقيم على ما ذكره الكرخي أيضا لا تماقهم على عدم عتق قريبا الوكيل لان ملكه غير متمم والموجب
العتق الملك المستقر (قوله والمتولى في الوقف) اطلقه فهو ما كان موقفا عليه وبه صرح القضاة في
وهو ظاهره بعد عدم انقضاء الاجارة في الوقف بموت المتولى بعد ان عقده وان كان الوقف خاصا به
بان كان جميع غلته وهذا هو الموافق لطلاق المتن وبه ائقي قارى الهاديه فكان هو المذهب خلافا
لما في الاشياء معزاة الوهادية (فرع) فخطبة العبد باطلة فلا يستأجره وهو باصر لم يعم قتلها على
الاصح فينبغي للمتولى ان يذهب للقربة مع المستأجر وغيره فقبل يئنه وينها ايرسل وكيه او يورثه لكن
في حاشية الاشياء عن فتاوى قارى المدلية متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها يكون قابضا بغير مال
تعمل المتولى الاجرة ثم مات قبل مضى المدة فان الوقف احملا والنفقة لبعض قبل انتقل الحق اليه ان يأخذ
من المستأجر ما لآله فان كان الميت ترك مالا يرجع بذلك في ماله والاحصاء عليه وان كان غير اهل
لا يصح بل يرجع على الوقف او في مال الميت يرجع فتاوى الطوري ونكته لغير (قوله ونفع
بغير الترتيب) للوجوه والمستأجر يعتبر اقل المدة من وقت سقوط الخيار ودرر وعزى زاده بخلاف الصرف
والسليم لانه يعلم القبض المستحق بالعقد واذا انقضى الاجارة في اليوم الثالث لا يجب عليه اجرة يومين لانه
لا يتمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بطل خياره جوى عن الهادية ونقل عن الجوهري ان ابتداء
مدة الخيار يستمر من وقت الاجارة (قوله والزبية) أي ونفع الاجارة بغير اداء زبنة البصر كما في نظم ابن
الفصح فانه اذا استأجر شيئا لم يذره اذ لم يلقه قلت فلو اجره لم يجره هل يصح ويكون له الخيار اذا رآه
كافي البيع لم يجره جوى وانما هارن لا سقطت من كلامه وصواب العبارة ولا يكون له الخيار اذا رآه بديل
عليه قوله كافي البيع (قوله خلافا للشافعي في الاولى والثانية) اما عدم الجواز في الاولى فلان المستأجر
لا يتمكن من المعقود عليه بكماله ان كان الخيار له اذ لا بد من تلف شيء من المنفعة في مدة الخيار وان كان الخيار
فلا يمكنه التسليم ايضا على الكمال لان ماضي من المنفعة في مدة الخيار لا يمكن تسليمه وامام عدم الجواز
في الثانية فلان الاجارة شراء المنافع ولا يجوز ان يشتري مال المرء لغيره لانه لو انتفع الجواز
لانها لا تقضى الى المتأجرة لانه اذا رآه لم يوافق رده موقفا على السلام من اشتري شيئا لم يجره فله الخيار
اذا رآه (قوله من الضيق في موجهه) أي موجب العقد وهو حكمه (قوله تنتفع بنفس المتأجر)
وعلى هذا فلا يكون هذا الاختلاف فاصرا على المسائل الثلاثة التي تقدمت خلافا لما اقتضاه من عزى

وقال الشافعي لا تنتفع بموتها
(وان عقدها لغيره) تنتفع عونه
(كالوكيل) والاب (والوصي والتولي
في الوقف) ونفع بغير الترتيب
وارثه وبالسند (فلا ينتفع خلافا
لشافعي في الاولى والثانية) وهو غير
العائد عن الضيق في موجهه لا تبطل
ضرر زبنة لم يستحق به ثم العدا اذا
تعلق بغيره بنفس المدة عند مضى
المنافع وضمانه الشايع من اج
فيه الى المصنف وهو الصحيح ثم انقضى
هل يحتاج فعلى القضاء اورثا
العاقلة لا تر

زاده (قوله ذكر في الزيادة الخ) محله نفس الامتياز المرنى (قوله واثار في الجماع المضر الخ) جمع فاضلان والمضرب قول من وفق فقال ان كان المظهر الاحتياج الى القضاء لظهور المذرى لكونه ظاهرا وان كان غير ظاهر كالدين يحتاج الى القضاء لظهور المذرى لان ظهور العرض يحتاج الى العناية (قوله فمكر الوجع الى قوله فاختلت) اما في كون الوجع فلا يوجب العقل من قلع من جميع وهو غير مستحق بالقدوم اما في الخلع فلا يوجب العقيد يتغير المستاجر بالتلاف ماله في غير الوالية بدر وغيره ومتقضاء انه لو لم يزلها اول سكن الوجع لم يملك فعضها لكر في التبرئة لانه المعنى مطلقا وليس ماذ كشرط لان الانسان لا يصير على انقضاء ماله ولا يصير على اطعام ماله ل لا يشترط هذا قالوا في القصص يريد من المحامى فحمايع اتلاف ماله بضرعه ولا يصير على اطعام ماله ل لا يشترط هذا ما ظهر في ثرواته في البدايات المستهله الخلق لكنه يفيد ذلك (قوله فافلس) اما بدون كبره وصواب حال لا تأمنه الناس على امتعتهم او ظهور حباية عند الناس فامتنعوا من معامته عزى (قوله وزعمه دين بيمان اوبيدان) ولا مال له سواء اى زعمه دين لا يفيد على قضائه الا يبيع ما اجرها فانتفع والزم ضرر المحبس وبكى وقع المحبس وان لم يمس بالفل على ما يظهر من كلام المدابة ومنها لما في الموسوعة قال اذا احسب ان على المؤجرين نفس فهو عذر جوى عن الرجعى وأقول في كون كلام المدسوسة في عدمه الاكتفاء توقع المحبس وانه لا يضمن المحبس بالفل فظهر لان التخصيص على العمى لا يفي المحكم عما عده قال الزبلى اختلعا في كيفية الفسخ قال بعضهم يبيع الدار ولا يفيد بديه وشمع الاجارة ضمننا وقال بعضهم يفسخ الاجارة او لا يفسخ هو اقول في كون البيع يفسخ الاجارة ضمننا اشكال لان الاجارة لا تنفسخ بالبيع وانما ثابت للشرى غير البيع او يتصرف ارضا الاجارة ان لم يكن له علم بالاجارة وقت البيع فان كان له علم بهازمه استأجره فاعده الاجارة ولا يتغير العلم لان يكون عدم فسخ الاجارة بالبيع مقيدا بان لا يكون البيع لاجل الدين ثم اجماع ان البيع لاجل الدين مقيد لان تكون الاجارة المصلحة تتفرق فيه العين المؤجرة فان كان لم يفسخ در (قوله والنهاران احدهما من عن الآخر) يعنى قوله بيمان اوبيدان من المؤجر اشارة الى ان المراد بالعبارة الفينة التي فيها يرب الدين وبالبيان الفينة التي فيها المؤجر على ما ركبته من الدين الذي اوجب له بيع الدار المؤجرة جوى في المحاسبة وأقول ذكر العنى وغيره كالزبلى والدرجوى عليه المحوى في شرحه ان العيان المشاهدة من الناس والبيان اقامة البينة وعده فيكون عطف البيان على العيان من عطف المفار ولا يستثنى فخذ بأحدهما عن الآخر (قوله وان المراد بالاقرار الخ) عطف على قوله ان احدهما جوى (قوله فبداله منه الخ) يقال بداله في هذا الامر ما لم يد اى تناله فيه رأى وادى فندى عن الصالح ومرجع الغنى من منه قوله فبداله منه هو الاستقرار (قوله ليس بعذر على رواية لاصل) لانه يمكنه ان يتقديس دابته على يد بنيه او اجيره فلا يلحقه ضرر (قوله وروى الكرخى انه عذر) قاله السراج الوهاج والمراج وهو لا يظهر لان غيره لا يتوهم مقامه في الشفقة كذا نفع شيئا وفي المثلث لمرض فهو عذر في رواية الكرخى دون رواية لاصل قلت وبالأولى يقتضى في الاشياء لا يلزم المكارى اليها معها ولا ارسال غلام وانما صاحب تغلبه نادر

ذكر في الزيادة انه يشترط القضاء
اولا واثارا في الجماع المضر
الاصل له لا يشترط القضاء
(كن استاجر رجلا لقطع ضرره
فسكنه اوجع اوليغ) له علم
الولية (فانتقلت) امراته
(واما انما يتغير به فافلس
اومات) او مات
او ابره وزعمه دين بيمان ومن
الوثر (واو اقرار) منه والظاهر ان
احدهما من عن الآخر والايام
مالا اقرار السابق على الاجارة والايام
ان يكون حقه مقبدا (ولا مال له سواء
او استأجره لا يفسد فيه الله) اى
فظهر منه (رأى) يعنى يندم عنه
(لا لا كرى) اى ان بدا لكارى
رأى منه فانه ليس بعذر على روايه
الاصل وروى الكرخى انه عذر
(مسألة) رقه واوجر حصانه
ارض مستأجرة او مستعارة فاحرق
شي من ارضه واه (فارض عبره
لم يفسد)

(مسائل متفرقة)
(قوله مستأجرة او مستعارة) ومثله ارض بيت المال المدبحة القوانل والاحال ورمى الهواب وطرح
الحمايد وحاصله انه ان لم يمكن له حق الانتفاع في ارض ضمن ما اكرته في ملكه بنفس الوضع
لا ينتقله ارجع على ماله القوتى لان ارجع نفعه در وعنى (قوله لم ضمن) لان هذا تسيب

واعراض المسئلة فمما دون ارض ملكه لانها لم يضمن هنا فقدم انضمان بالاراق في ارضه بالطريق الاولى والمحصول جمع حصة اى محصورة اراد مايقى في الارض من اصول القصب محصورة كذا في المغرب قال الامام الرضى هذا اذا كانت الارض مضمونة من اى ساكنة وفي نسخة هاهنا بالبايع هذا بالهجر اى سكن حين اوقد انار ثم تغيرت فاما اذا كانت مضطربة يبنى ان يضمن ويؤسقى رعيما لا يقتله الارض فتعدي الى ارض جاره ضمن (وان اقتضى خياط اوصاخ في حافته من طرح عليه العمل ونصف مع) صورته خياط اوصاخ افعد في حافته خياط اوصاخ على ان يقبل العمل ويطرح عليه ويكون الاجريتها نصفين مع استحقاقا (وان استأجر جلا ليعمل عليه مجمل) يعطى المثل الاول وكسر اثنى اوبالعكس المودج الكبير (ررا كسبى الى مكة مع ولها تحمل اعتماد) وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافى (ورؤيته) اى رؤيه احتمال الحمل (احب ولقد ارزاده) خصص على قوله ليعمل لان معناه لان يحمل اى للعمل يبنى استأجر جلا ليعمل مقدار زاده فحمل (دا كل منه) فى الضرب (ردعونه) اى بارهان برده عوض ما حصل (د) مع الاجارة وضخها والزراعة ونعمته والمضاربة واو كالة والكالة والابصار والقبض والامانة والطلاق والعق والوقف اى مع هذا الاشياء الاربعه عشر عسرا لا ثالثا فى حال كون المذكور اوكل واحد (مضافا) الى رداه اى قبل

وشريط النخيل المتدى ولم يحد فصار كمن حفر ثرا في ملك نفسه فمما فيها ان يخلط ما اذا رعى سهما في ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي ولو اخرج الحداد الحداد يضمن الكبر في ذكاته فوضعه على المطر وضر به بقرطة وتخرج شر النار الى طريق العامة وارق شياضهم ولو لم يضر به ولكن اخرج اربع شياض افرق شيئا لم يضمن عني والعسلان قوله فوضعه على العلاء هو السندان شيخ شافى (قوله واعراض المسئلة الخ) وعليه فالتعدي بها اتفاقا بالنظر لارض الملوكة اما بالنظر الى ما يمكن له حق الانتفاع فيها كافتتاحها من الدفتر حتى ترى (قوله والمحامد) جمع حصصه وحيدوه الزرع المحصود (قوله هادئة) بالنون جوى من النهاية (قوله حين اوقد النار) متعلق بقوله هادئة (قوله يبنى ان يضمن) لان موقد النار يعلم انه لا يستغنى ارضه فيكون مباشرا رد (قوله لا تقتله الارض) بان كانت معدود ارض جاره معطى على انه لو سقى ارضه تغذى على جاره ضمن ولو كان يستغنى ارضه ثم تعدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام لم يفعل ضمن ويكون هذا كاستهاد على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن شر بلالة عن جامع الفصولين (قوله فتعدي الى ارض جاره ضمن) لانه مباشر لا متسبب (قوله وان اقتضى خياط الخ) سواء اقتضى العمل او انتقلت كخياط مع فصار رد (قوله لم يل ان يتقبل) اى الخياط الذى اقتضى حوافه خياط اوصاخ ان كان صاحب الدكان زاداه ولا حنافة له لا نسمة فاقصد من يعلم وحمل بالنصف ويحوز ان يكون الضمير واصل الخياط الذى لاحاقه له وذلك بان كان صاحب الدكان حافظا ولكنه غير موقوف لا يؤمن ولا يقصد فاقصد على ذكاه مرفوعا غير حاذق لطرح هذا الذى قد فعل صاحب الدكان بالنصف قال فى البيانية والاول اشبه جوى (قوله مع) استحقاقا وكان القياس ان لا يجوز لانه استأجر نصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفز النخيل لكنه حاز استحقاقا لانه شركة الوجوه فى الحقيقة فان هذا الوجه قبل وذا هذا قبل فتنقسم المصلحة ولا تفر الجاهلة فيما يحصل لما علمت انها شركة لاجار تعديا ودرخان قلت قال لزيلى وقول صاحب المدايب هذه شركة الوجوه فى نوع اشكال فان تفسير شركة الوجوه ان شتر كاعلى ان شتر با شتا وجوههم ويبيعوا هذا اليس فيبيع ولا شرا فكيف بدور ان تكون شركة الوجوه وانما هى شركة الصنائع على ما يد اوتعه العيني وغيره كالشرى لباية والجوى وشراخ التنوير قلت نقل شيخنا عن عزى زاده ان صاحب المدايب لم ير شركة الوجوه معلوم المصطلح عليه المار فى كتاب الشركة بل مراده بانها ما وقع فيه تقبل العمل بوجاهته يرشك اليه هنا قوله هذا بوجاهته قبل وهذا بخلافه يعمل فانه منع الاشكال (قوله وفي القياس لا يجوز) يعنى للجهالة امانى الاستحسان فيحوز ان المقصود هو الزاكت وهو معلوم والمحل تابع وما فيه من الجهالة بزول النصف الى المتاد جوى وعنى (قوله ورؤيته احب) لانه اقرب الى حصول ارضا وانفى للجهالة (قوله لانه معادلا لم يحصل الخ) يعنى فهو مخصص على الخنى جوى (قوله فحمل فاكل منه) شتر الى ان المتطوف عليه محذوف من كلام المصنف (قوله وتصح الاجارة وضخها الخ) شروع فى بيان العقود التى يصح اضافتها والتى لا يصح (قوله والقضاء) اعراض القاضى يستحق الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والحيالات قدر ما يجوز ان يرفع كالمقتضى فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه المحاب باللسان (قوله خلافا لشافى) لان المنافع عند كمالها بان فلا يجوز اضافتها كحصة اليع ولذا ان العقد يتجدد بسبب حدوث المنافع فيجوز اضافتها ولا فرق فى الاجل والمنفعة بين ان يقول ابرئك هذه الدار غدا واذا غدا فقد ابرئك هذه الدار وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى خلافا لمن فرق بينهما شلى عن الوارثية والعمادية (قوله حال كون المذكور اوكل واحد) يشتر الى ان قوله مضافا حال من الاجارة وما عطف عليها باحد التاويلين الذين ذكرهما جوى (قوله مضافا الى الزمان المستقبل) منصوب على الحال من فاعل تضع وهو حال تعقيب جملة ما طرفة فتكون قيدان للجمع جوى (قوله الى الزمان المستقبل) وضع

في النسخة التي كتب عليها السيد الحموي الى زمان المستقبل فلهذا قال الظاهر ان يقال في الزمان
المستقبل الان قال الاضافة يائسة اه (قوله لا اليك وباجازته) لان هذه الاشياء منك وقد يمكن
تغيرها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة تمانا كلها لا يمكن فيه التعلق
وكذا الوصية واما الامارة والقضاء في باب الولاية والكفالة من باب الالتزام وقد ينافي في البيع عن يني
(قوله انما اخذنا) فيه فنظر لان هذا يتعلق بالامانة وحوى واقول المراد بالامانة ما يشمل التعلق
بدليل ما يقتضاه عن الشيء معز بالولاية والعمالية اذ قوله ولا فرق في الاجارة بالامانة مع شرح
في ان في التعلق اضافة (نسخة) للستار ان يؤجر المؤجر بعد قبضه قيل وقيله من غير مؤجر واما من
مؤجره فلا يجوز وان غفل ثالث به فني لازم عليك المالك وهل يتحل الاول بالاجارة للمالك الصحيح
لاذ فيكون للستار استرجاعها ولا يقبض عليه الاجرة مادامت في طامؤجر على ما في المتن وفي الرزامة
لا يسطر الاجرة من الستار واستطوره في شرح الوهبانية وكان وجهه ان الستار هو الذي فوت التمكن
من استيفاء النسخة على نفسه

قال في شرح الوهبانية ذكر هذا الكتاب بعد التاني انب اه وقال الاقاضي في وجه المناسبة ان كل
واحد من الاجارة والكتابة عقدي يستفاد به المال بطرق الاستيفاء بمال ليس بمال بخلاف الكتابة
والطلاق والتنازل على مال فان الموضع ليس بأصل في التنازل والتنازل في الكتابة لا به صعب ولا
تسببه المال وقال في الدرر مناسبه للاجارة ان في كل منهما مال اربعة لنفسه ولنسخة لغيره ووجه تنزيه
الاجارة كما في الغاية انها تنسب البيع من حيث التملك وكان الانسبان يتناول كتاب الكتابة كما في
تصايرها قال البرجندي ويجوز ان يكون المكتوب معدرا مبيعا فلا تشكل قال الحموي وفيه تأمل (قوله
تصير المملوك يدان في الحال ورقيقة في المال) فان المكتوب مالك يدان بمال ورقيقة في المال لا معنى
لقوة المملوك مالك بل الواجب ان يقال ملكه متزائل اذ لا شك في انه مالك شرعا لكنه معرض ان
يزول به بغير نفسه شرعا بل وقوله ورقيقة أي ذاتا فانها وان كانت في الاصل العتق الا انها جعلت كاية
من مجموع ذات الانسان تسببه لكل باسم الجزء فقتاني (قوله من محل المفعول) الذي هو المكتوب
اذ هو في محل نصب على المفعولية (قوله يدل البعض من الكل) فيه فنظر لان بدل البعض من الكل لا يدل
فيه من رابط وليس هناك رابط ولان البعض يعني التصرف في الاجارة التي هي بعض الكتاب والقضاء
ان يقال انه يدل اشتمال وارابط محذوف حوى (قوله لا يتب والقبول) بلغة الكتابة او ما يؤدي
معناها ان يقول لصديق اذيت الغافاة حواوة تتل على الف ذبل لانها مامونة فايد من الاعياب
والقبول ردود وقال في الترتيب قوله ان ادبت الى الغافاة حواوة فمناقص لما قدمه في باب العتق على
جعل فانه قال الملق عقبة بالاداء بان ان ادبت الى الفرد هم مات حواوة ذبل لا محذور في نفسه
ولا يكون احق بمكاسب اه فكيف يجعله من صيغة المخرقة وحكمها ثابتان ذل شخصها
الاعتراض ساقط مما وجد من مناهي المصنف يعني صاحب الدرر رونه قوله تقبل معتبرا في الشرع
يكون المثال الاول مثالا للكتابة بخلاف ما سبق فانه فيه انما صار مأذونا الامانة باعتباره اذ لم يشترط
فيه (قوله وحكمها) والمثل في البطل اذ اقتضه (قوله صيرورة العبد) عبارة الدرر
وحكمها في جانب العبد لتعا محرم وثبوت المحرمية في حق البطل لا رقيقة حتى يكون احق بعاقبه ومكاسبه
لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بطلها وبطلها المحرم يتأذى ولا يتأذى في التملك وفي جانب
المولى بقائه رقيقة العبد على ملكه وثبوت حق المظلية به من مقتضى قوله: دلى ملكه اذ انجز اه

(لا البيع واجازته) ان ما غفوضي
عبر على فقال المالك انما غفوضي
انبت (وفضه والقسمه والشركة
وامانة والسكاح والمراسعة والبيع من
مال) فلهذا لو كان من دم العبد
بيع (واراها الدن)
(كتاب المكاتب)
اسم مفعول من كاتبه بدم مكاتبه
وكذا قال الطبري في الجسد المكاتبه
بمعنى المكاتبه الا في الاساس (الكتابة
تصير المملوك) سواء كان في ورقيقة في المال
ومدبر (يدان في الحال ورقيقة في المال)
اي هذا اذ يدل قوله يدان منصوب
على التقييد وعلى البدل من محل
المفعول يدل البعض من الكل ثم
معارضة كيه يدل على الجمع ومنه
كتب الكتاب لا جمع المحسوف
ومن ينسبها الى بعض معنى هذا
العتق كتابة ذبل لا يجوز كتابه لوثيقة
عاقدة المكاتب كتب على نفسه امر
المريد اذ العبد والمولى كتب على
نفسه لا اذ عاق "بدم بعض البدل
وربما لا عاقب والقول وحكمها
صير من العبد اذ نفسه ومنافع
نفسه من مدته حتى لا يبقى له عليه
ونى كتابه دليل في اجازتها

وكان الاولى ابدال الاستقامه بالانكسار كما ذكره عنى قال العلامة فوح افندى انما صير بالانكسار المناسه
 اثبتت لانه عاقله (قوله قيام الرق في المثل) وان يكون البدل معلوم القدر والجنس وسبب بارغبه
 المولى في بدل الكفاية عاجلا وفي ثواب العتق اجلا وشره العتق في الحرية واحكامها لا اولا ولا
 وسأني عن العناية ان الكفاية مع جهالة قدر البدل واخيه لا تستعد أصلا فتكون بالمثل (قوله كاتب
 مملوكه) عبرا للملوك لصدق ما للثمن والمدير وام الولد وما في الدرر حيث هي بالثمن احب منه بانه جرى
 على الغالب كما في الثمن بلالية ولو كاتب نصف عبد حاز ونصفه الاخر ما ذون له في القمار ولو اراد منعه
 ليس له ذلك كيلا يطل على العبد حتى العتق در وفي مختصر الجاوي كاتب نصف عبد حاز ونصفه
 مكاتب ونصفه ما ذون وعنى بالاداء نصفه وما فضل من الكسب نصفه له ونصفه للولى ويسمى في نصف
 قيمته حوى وقال المبدك لم كاتب على ذلك المال قال في المحاوى القدسي وبه تأخذ من قبل باب كفاية
 العبد المشترك (قوله ولو صغيرا مقل) احتراز عما لو كان لا يقبل فلا يصح اتفاقا الا ان يكون تبعا
 فلا يقع مكتبة الجنون والصغير الذي لم يقبل ولو قبل عنه رجل ورضى المولى ولا يتوقف على اجازه بعد
 البلوغ في الصبي ولو ادى المال عنه غيره لم يقبل وهو مخدوم ما دفع لعلم القبول من المكاتب وهو شرا
 منتف باثنا اهلية له شر بلا يقع فاستأفى وما في العيني من ان قوله ولو صغيرا لم يقبل وجهه ان
 ولو كان المولى صغيرا والعبد صغيرا الخ قال بعض الفضلاء فيه نظر لان الكفاية لا تضع الا با اجازه ولبه
 حوى (قوله يعقل البيع والشراء) أى ان البيع سالب الملك والشراء حالي بالبيع ويعرف الغني اليسر
 من الفاحش (قوله بمال) ليس قيدا احتراز ما عر الخ مضمرة قال محمد اذا كاتب عبده على ان يضمنه
 شهرا القياس لا يجوز والاستحسان يجوز شر بلا يقع في الذممة (قوله حال) لا يقال العبد لا يكون له
 مال فكيف يجوز الكفاية على مال حال لا يتناول يمكن قصص المال بال استقراض والاستعباب والتكدي
 قال البرجندي وفي الاخرين تأمل قال السيد الحموي وجه التأمل ان العبد لا يملك وان ملك اه وقد منا
 ما يدفع هذا التأمل عند قول الشارح ولو وهب لثمن اخيه وهو ان الهبة تقع للعبد من وجه وهو ملك البد
 الا ترى انه احق به مال من فضل عن حاجته الخ ما قد منا معز بالثمن واعلم انه اذا كاتبه حال فكما امتنع
 عن الاداء مرد في الرق لا يحرر ويجز للمكاتب وجوب رده الى الرق شيئا عن الاختيار (قوله او مؤجل)
 هو افضل تمام الكفاية اما عن النقص خاصة او عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلها جائز ولو كان
 في يده احسن من يدها وليس للولى الا بدل الكفاية لا غير شر بلا يقع عن السراج وقوله وليس للولى
 الا بدل الكفاية لا غير لم يظهر لي وجه اذ هو كسب عبده فلا يمنع على المولى ان يمدد ليل ما سبق عن مختصر
 الطحاوي فيما اذا كاتب نصف عبده ولا ياقه ما يذكره الشارح عند قول المصنف فيض من يده حيث
 قال حتى لا ياتي للولى عليه وعلى كسبه سبيل لانه يحصل على ما كتبه بعد الكفاية لا على ما هو الا هم
 مما في يده وقها هنا ما ظهر لي في هذا المقام ولم اجد من يمدد عليه ثمرات التصريح بذلك في الشر بلا لية
 حيث نقل عن البدائع ان مال العبد أى المال الذي يكون لا كاتب ولا يكون للولى عليه سبيل هو ما يحصل
 بعد العقد أى عقد الكفاية بجماعة او قول هبة او صدقة لان ذلك نسب الى العدو ولا يدخل فيه ما كان
 من مال المولى في يد العدو وقت العقد لان ذلك لا نسب الى العبد الخ لم يظهر لي ما يحصل التوفيق هنا
 في السراج مفروض فيما اذا كاتبه من نفسه وعن المال الذي في يده بخلاف ما في البدائع مما يفيد ان
 المولى لا يمنع عليه ان يخذل الفاضل بما كان في يده وقت العقد لا يحصل على ما اذا كاتبه من نفسه فقط فلا
 يخالف حينئذ (قوله او مخيم) أى موقت باز من معينة اخذ من التوقيت بطواع الصبي ثم شاع في مطلق
 التوقيت در زمانه مخيم عن المؤجل لا عينه ولا غير مطلقا عنى زاده (قوله ثم سمي به الوقت) مجازا
 علاقته المحالية شيئا (قوله ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوثيقة) مجازا علاقته الحلية والظرفية
 شيئا (قوله وقبل الملوك) لانه مال يلزمه فلا يمتن التزامه (قوله مع عقد الكفاية) والامر به في الآية

قيام الرق في المثل قال كاتب مملوكه
 ولو صغيرا مقل البيع والشراء قال
 بان قال كاتبك
 حال او مؤجل
 الى سنة او
 على الصدر
 على ان كانت
 من غير
 درهم
 شهر
 نالوقت
 الوثيقة
 اذا ادها
 (مع) عقد الكفاية وقال الشافعي

التدب لا لا يصحاب وقيل هو الاراحه والمراد بالخير ان لا يضرب المسلم من هذا العتق فان سكتان يضربهم
 فالأفضل الترتيب قبل المراهقه ان يكون كسوايا بقدر على اداء البذل في (قوله لا يجوز كفاية الصغير)
 اى مطلقا وان كان يفتل لانه ليس بأهل التصرف ولا يصح ان يراد الصغير ههنا من لم يفتل فان عدم صحة
 الكفاية حينئذ يكون اتفاقا قدبر (قوله الا مؤجلا) اقله ضمان لانه اذا كان البذل حالاً لا يكون عاجزا
 عن تسليم العتق عليه ولنا اطلاق قوله تعالى فسكاتوهم الا فيما نفعه قتاول الحال والمؤجل فلا يجوز
 تعيده لانه نفع ولان البذل في الكفاية منقوده كالنفع في البيع حتى يصح الاستبدال به قبل التمس
 والقدرة على تسليم العتق ليست بشرط صحة العتق بل (قوله فان ادته فأتى) فيه لان ما قبله
 يحتمل الكفاية والضرب وما ذكره من رجح الكفاية بل والضربة واحدة والضرائب التي تؤخذ في الجزية
 ونحوها ومنه ضرورة العبد هو غلبه شيئا عن شرح الجمع (قوله والا تتر) غير محتاج اليه وانما
 ذكره في هذا العتق على الاذنيح افندى ولو قال ان ادته الى الفاكيل شهر مائة فهو كفاية في رواية في سلمان
 لان النعم يد على الوجوب ولا يصح على العبد بدل الا بالكفاية في رواية في حصص يكون اذا نال كفاية
 اعتبارا بالعتق بالاداء مدقة واحدا وهو النعم ليس من خصائص الكفاية لانه يدخل في مسائل الذين
 وقد غفلوا الكفاية عنه فلم يوجد ما يخص بالكفاية وهو الاصح بل ولا يجب حط من البذل عاظا
 لتماشي حيث اوجب حط ربع البذل لقوله تعالى و اقولهم من مال الله ائدى ما كره الله العتق وجوب
 البذل فلا يجوز ان يكون موجبا لاسقاطه اذ العبد يقتضى شيئا وضده والمراد بالعرف الاية التندب
 دون الحتم كالامر بالكفاية وعن الكلبي المراد بالابتداء الصدقة اليه ورواه عن جماعة من الصحابة
 ولغيا لابتداء بدل عليه لانه لا يملك وهذا هو الظاهر لانهم المراد بقوله تعالى و ارفأ في الصدقة
 ويجوز ان يراد به دفع الصدقة بعد الاداء لانهم من جملة فقراء المسلمين بل (قوله مع العتق استخانا)
 والقياس ان لا يكون مكاتب لان النجوم فصول الاداء وله ان يسرب على عبده ما شاء من المال فيما
 شاء من المدة وقوله بعد لكان ادته فأتى فهو عتق العتق باء المال وهو لا يوجب الكفاية وجه
 الاستحسان ان العتق للعاق دون الاعطاء وقادى بمعنى الكفاية مفسرا (قوله فخرج من يده) برده على
 مالوكاته على خدمته سنة حيث لا يتقطع يد المولى عنه ما لم يتوف المخدمه مجرى عن المدينى (قوله
 دون ملكه) حتى لو اعتقه فقبل ما ملكه وسقط البذل لانه لم يبرمه بمقابل باء العتق وقدره
 بدونه وقوله عليه السلام المكاتب عتقوا و ارفأ قال كل مالوك لم يحرره عتيد وانها تاولاد
 عتدي فأتى لا يعتق لان في كونه عتدا قد ورأ و ارفأ قال كل مالوك لم يحرره عتيد وانها تاولاد
 ومديرون ومكاتبون عتقوا جميعا الا المكاتب لانهم وان كانوا مالوك لم يحرروا اريد مجرى على والبرع
 الثاني مذكور في المتن قبل باب اليمين في البيع (قوله وغير المولى الخ) لانها بعد الكفاية التحقت
 بالايجاب نعم لا حدولا وقول المولى للشبهة در عن الشعبي بن لوكان الذي وطئها وبنى عليها غير المولى
 هل يكون العتق والارث لها تستعين به على الكفاية كمال كان المولى هو الذي وطئها وبنى عليها ذكر
 في البداهة لا يكون لها وان حصل البذل العتق بل يكون للمولى وكذا الحمد لى قال والارث بالجرأحة
 والعتق ذلك للمولى واستكمله في الترتيب لانه بقوله فليست من ازام المولى العتق وطئها والارث بالجرأحة
 عليها (قوله ان وطئ مكاتبه) قال الولي الخ في كتاب النكاح لو وطئ مكاتبه مرأفا عليه مهر واحد
 لانه شبه ملك شيئا عن النبي واعلم ان العتق في الحرائر ابراديه من الثلث وفي الامام ابراديه عشر قيمته ان
 كانت بكر او كانت ثيبا فان نصف عشر قيمتها ولو شرط وطئها فسدت الكفاية وتعتق باء البذل ولا ثبت
 لها شيء من الاحكام المطلقة بما قبل الاداء وهذا كذا حكم الفاسدة بغوات شرط من شرط العتق واما
 المطلقة وهي التي فأتى بشرط من شرط الاعتقاد فلا ثبت لها شيء من الاحكام يعني منعتا ولو بعد الاداء
 الا ان عتق عتقه باء البذل فيعتق به كذا اثر الشرط من نيل لانه من تجوهره والارث و البذل انهم

لا يجوز كفاية الصغير وقال لا يجوز عتق
 الكفاية الا مؤجلا واما ما قبله
 بقوله يفتل لانه لو لم يفتل لا يجوز
 بالاعتاق (وكذا ان قال) ابراده
 حلت عليك العاقوة فيه فهو مالوك
 ابراده كذا وانما كان ادته فأتى
 حروا اي وان لم توف (قوله انت) فن
 صحيح العتق استخانا (فخرج من
 يده) بعبه اي اخرج من يده
 الكفاية من يد المولى حتى لا يفتل
 عليه وعلى كسبه بدل فلا يصح
 البذر وان شرط عليه ان لا يفرج
 من البذل (دون ملكه وغرم) قوله
 ان يوفى بكاتبته (فيكون لها مضر
 او بنى) المولى لم يبرها وعلى ولدها
 او اباها عتق

وأيضا مما في الزماني في الكلام على قول المصنف أن أدى المهر عتق حيث قال في ظاهر الرواية يعتق بأداء المهر وكذا المحنز والفرق بينهما وبين المنة والدمان المهر والمحرز مال في الجملة وإن لم يكن لهما فجة في حق المسلمين فاعتقد بهما العقد بموجب الانقضاء العتق عند أداء البدل المشرط وأما المنة والدمان فليسا بمال أصلا عند أحد فلم يعتقد العقد بهما فاعتبر بهما معنى الشرط الأخير وذلك بالتطبيق صريحا اهـ (قوله وإن كاتبه المسلم الخ) لما انتهى المصنف الكلام على العينة شرع في الفاسدة وأعلم أن الولي الفسخ في الفاسدة يعتبر براءة ولكاتب فسخها طعنا في المجازة والفسادة وإن لم ير من المولى تبرير وشرحه من باب موت المكتاتب وعجزه (قوله على خرا وخزير) يعني لو كاتب المسلم عبدا المسلم على خير أو خسر فالكتابة فاسدة وكذا إن كان المولى ذميا والبدل مسلما وعتقه قال العلامة المحمدي ويمكن إدخال الصور المذكورة في قوله وإن كاتبه الخ ولما صرح بهما العينة في إذا كانا كافرين على عدم العينة فيما إذا ذلك (قوله وعين لغیره) والمراد به شيء يضمن بالعين كالتوب والصد والمكيل والموزون غير النقدين حتى لو كاتبه على درهم أو دينارين سيئاهي لغیره يجوز الكتابة لأن التقيد لا يضمن بالعين في العقود التي هي معاضة ولا في فسخها وانما يجب مثلها في الذمة بل (قوله وصفا) وهو العبد المقتضى جمعه وصفه عناية (قوله عبدا بغير عينة) فبذلك إذا كان مينا يجوز بالاتفاق يجوز بيع المدين فكذا استأنوؤد كره في المختلف وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في المدين وغيره لأنه شرط أو مضمون في صفته فيضاهي عن الدراية بقي أن يقال ساق كلام الشارح يقتضي أن الوصف لا يصدق بالائتي فيوافق ما في المغرب على ما ذكره من أن الوصف هو العلم والمجارية وصفة وخصا لغيره ما في تاج الاسماء من أن الوصف هو المحامد عبدا كان أو مائة اهـ (قوله فعد عقد الكتابة) أما الكتابة على خرا وخزير فاعلم أن المالية في حق المسلم تختلف بالكساح حيث لا يفسد بتجديده المهر والمحرز لأن الكساح يجوز بلا نسيئة المهر ومع فيه وأما إذا كاتبه على فجة نفسه فلتأخر حاش المجاهلة لا يجوزها فلو أعتق المهر والمجنس ثم أذاذ في عتقه عتق لانهاهي الدل ذكر العين وهو محمول على ما إذا تصادق على قدر ما عند عدم التصديق لا بد من إداها أفضى ما به يقع فهو من المقومين كأي الشر ببلالة عن الاختيار وأما إذا كاتبه على عين لغیره تعين بالعين عن تسليم تلك العين كأي الدر وما في الزماني العناية من أنه إذا كاتبه على عين لغیره تعين بالعين لا يعتد العقد أصلا في ظاهر الرواية إلا إذا دل على أن المهر فحينئذ يفتق بغيره بغيره الشرط فبعد بطلان الكتابة كذا في الشر ببلالة لكن في القهس في عين بالقاضضان أظهر الفساد فيها إذا كاتبه على عين لغیره كالمكيل والموزون والمذروع اهـ وأما الأخيرة ففيها لمة قدر البدل كما إذا كاتبه على فجة وصفه لا أن الوصف لا يمكن استأنوؤد من الدنانير إلا باعتبار القيمة ونسبة القيمة قصد القصد لينا كذا في الزماني بل يلو ذكر في الشر ببلالة أن الكتابة في هذه الصورة باطلة أيضا بدليل ما في الزماني حيث قال الأصل عند علماء الثلاثة أن المسمى حتى كان شيئا لا يصلح عوضا لمجهر لمة القدر أو مجهر لمة المجنس فان العبد لا يعتق بأداء المسمى ولا بأداء القيمة إذا لم يعتد هذا العقد أصلا ولهذا استشكل عزم زاده التصير بالفساد مع تحقق البطلان في بعض الصور ثم أجاب بأن المراد بالفساد ما مع الباطل كأي قولها باب البيع الفاسد (قوله وروى الحسن عن أبي خيفة أنه يجوز في الزماني الخ) لأن المسمى مال متقوم والقدر على التسليم هو هومة فصار كالمرجوع بظاهر الرواية أن العين في المعاوضات معقود عليها والقدر على تسليم المعقود عليه شرطا للعقد التي تضمنت الفسخ وتسليم تلك العين ليس في قدره البعد فلا يصح تسميته كأي الزماني وقوله فلا يصح تسميته يعني بطلان الكتابة كأي العزيمة عن البيانية ولنظرة لوملاك وادى وأجاز صاحب العين لا يعتق بطلان الكتابة والباطل لا حكمه اهـ بخلاف ما إذا كان البدل غير معين لأنه معقود به فلا شرط القدر عليه بل وقول الشارح في الزماني يفتق على جعل مثله الكتابة على خير أو خسر بمرتين والاقبال في الثالثة (قوله فمن محمد أنه يجوز) لأنه لو اشترى شيئا بجوز بالاجاز جمع

وإن كاتبه المسلم (على خير أو خسر)
أوقعته أو على شيء (عين لغیره أو)
على مائة دينار (معه) عليه (وصفا)
أي على أن يرد المولى عبدا بغير عينة
(فعد) عقد الكتابة وروى الحسن
من أبي خيفة أنه يجوز في الزماني
حتى لو لم يملك العين وأما المولى إلى
من أن يجوز عن أدائه رد المولى إلى
الرق فأول ما راجع إلى العينة ذلك
فمن محمد أنه يجوز

وعن أبي خنيفة أنه لا يجوز أن يبيع
 يوسف أنه يجوز أن يبيع يوسف
 أنه عند الحاجة يجب تسليمه
 وعندهم ما يجب تسليمه وروى
 أبو يوسف عن أبي خنيفة أنه إن ملك ثوب
 السب فأتى به يفتى أن لا يكون المولى
 قال له إن أذنك فأتى به فأتى به
 يفتى وقد كفي اختلاف زفر بن يعقوب
 أن قول زفر كذلك وهو رواية الحسن
 ابن ابن مالك عن أبي يوسف وروى
 أصحاب الاملاء عن أبي يوسف أنه يفتى
 بالاداء سواء قال له المولى ذلك أو لم يقل
 وأن كاتبه على من يبدل الكتاب وهو
 من كسبه إن كان مأذونه في التجارة
 فغيره وإن ولو كاتبه على دراهم
 في يده بعد من كسبه فهو باعنان
 الزاويات وقال أبو يوسف في المسئلة
 الخامسة الكتاب جائز وتقسيم المائة
 على قسمة وقسمة عبود فبطل منها
 حصة العبد ويكون مكانها في
 (أن أدى النحر) في المسئلة الأولى
 (عن) مطاعا وقال زفر لا يفتى إلا
 بأداء قيمته وعده في يوسف أمما أدى
 عتق وعن أبي حنيفة وعده بما يفتى
 بأداء من أثنى إذا لم يدر بأداء
 حر وفي شرح أحمد سوي والنحر
 حتى لو أدى النحره لا يفتى ولو أن
 القيد يفتى (و) ادعاء في النحر
 (في) قسمة وليس بصح (المسئلة)
 (في) أنا كاتب قيمته أنه من
 المسئلة (في) أبي حنيفة (في) المسئلة
 وزيد بن سالم) يفتى إذا كاتب قيمته
 أكثر من أبي حنيفة يفتى في قيمته نفسه
 بالقيمة يفتى هذا وإن كان مستقرا
 من قوله (في) يفتى في قيمته إلا أنه ذكره
 بياونا كد اللع وهم ثامن قوله
 لا يفتى عن أبي حنيفة (وصح) يفتى
 الجانية (على) حيوان غيره (موصوف)
 معناه أن يبيع النجس كالفرس أو
 البعد

أنه مبني على المالك كسفة فالكلية الأولى لكونها مبنيّة على المساحة والمساواة يلي قال في الزواجحة وهو
 المختار جوى (قوله وعن أبي خنيفة أنه لا يجوز) لا يهاجعت لادى من مال المولى ذل الأثرة تستند
 إلى المقدس فبصر كسبه حثيث وهو ملك المولى جوى (قوله فغنث بدت) أي يحكم التعلق كما في أبي
 لا يحكم الكلية (قوله الحسن بن أبي مالك) فتنه على أبي يوسف وفتح عليه محمد بن جباع وكان أبو يوسف
 يشبه بيجل جل أكثر ما يطبق في في السنة التي توفي فيها الحسن بن زياد سنة أربع ومائتين جوى عن
 ما قال عبد القادر (قوله أنه يفتى بالاداء سواء قال له المولى الخ) لأن المقدس يفتى بالاداء سواء
 المسمى بالامتياز وما قد وجد الاداء يفتى كالو كاتبه على خرفا داه وروى قول أبي خنيفة أن ملك العبد
 لم يصر يذلق هذا العقد بسمته لأنه لا يقدر على تسليمه فلا يفتى أصلا يفتى أن أدى باختيار صريح
 التعلق وإن لم يصر لا يفتى كالو كاتبه على ثوب أو مئة كذا في أبي يلى وقوله فلا يفتى العقد أصلا
 يقتضى بطلان الكتابة وهذا بالنسبة لقول الامام فلا يفتى في قصره بالفساد لا بالنسبة لقول أبي يوسف
 (قوله فغيره وإن) في رواية لا يجوز لأنه كاتبه على مال نفسه أو الصبي المجوز لأنه كاتبه على بدل
 معلوم يقدر على تسليمه شيئا عن غايه لسان (قوله فان أدى النحر) يفتى قبل أن يترافعا فلا يفتى
 عن ابن السكال وهذا النحر كما في التنوير وكذا لو أدى إلى ورثته بعد موت المولى كما في شرح المجوى عن
 الرز (قوله عن مطاعا) أي سواء قال إن أدى ما أتى من راول جوى لأن النحر لو كان النحر مالا في الجملة
 وإن لم يكن لما يفتى في حق المسلم فافتد بجمها العقد وموجب الاستدال لفتى عند اداء البذل المبرور
 ز يلى (قوله وقال زفر لا يفتى إلا بالاداء) أي قيمة نفسه ووقع في بعض نسخ الهداية الإياداه
 النحر وتبعه في الاختيار وهو غلط نزيله (قوله وهن أدى يوسف أمما أدى) أي ما حثه بأداء النحر
 فلا يبدل صورة وأما عده بأداء قيمة نفس المكاتب فلا يبدل معنى ونزوه الحكم المذكور في أبي يوسف
 بلفظ عند نود لفظا من كافي أبي يلى تبعا للهداية وأما في محله قال شيئا وكان الموافق لمساك المبسوط
 والذريعة أن لا يفتى ما يوسف لتوله في الهداية فلا يفتى في النهاية وهذا الحكم الذي ذكره ظاهر الرواية عن
 علما ثلثة على ما ذكره في المبسوط والذريعة اه (قوله إذا قال إن أدى ما أتى) باعتبار ادائه معلق
 بالشرط وقد وجد فصار ظاهر ما لو كاتبه على مئة أو مئة فانه لا يفتى إلا في صور التليق ز يلى (قوله)
 لو أدى النحره لا يفتى يمكن محله على ما ذكره من أن أدى ما أتى فأتى فلا يفتى ما جله من قوله
 وعن أبي حنيفة ومحمد الخ ثم ظهر أنه على إطلاقه وأنه خلاف ظاهر الرواية كما في أبي يلى لكن لم يذكر
 وجه عدم عتقه بأداء النحر وكأنه لا يفتى به وهو أنه لست بمال في حق المسلم وأما ما ذكره عنهم فهو با
 الز يلى حيث قال لأن الكتابة انتقلت إلى القيد ولم تبق النحر فلا يفتى في كمال في التبريد لا يفتى في الغناية من
 أن في الفتى بأداء النحر وروايتين فغيره ظرنا هرا لا ز يلى وكذا التبريد في لم يذكره هنا أن في
 إذا كاتب المسلم عبده أو غنا ذكره فيما سأل إذا كاتب الكافر عبده الكافر: أعلم أحسنه أن يدبر
 (قوله ولو أدى القيد يفتى) أي قيمة نفسه كافي بعض النسخ جوى (قوله وسعى في قيمته) لأنه وحسب عليه
 رقيقته لفساد العقد وقد تضمن الفتى فيجب رد قيمته كذا في العيني وغيره قال يلى والدرر على الهداية
 ونقحه عن زياد بن الصواب يدل قوله فيجب رد قيمته بقوله فيجب فيه القيمة إذا القيمة است. نسخة
 حتى ترد (قوله ولم يفتى الخ) لأن المولى ما يرضى بالتمتع والمرد في زيادة ماله من غير أن يفتى
 في الفتى رد في أن المسمى هنا هو النحر فلا يصح قوله ولم يفتى عن المسمى الخ طامان من غير أن يفتى في
 قيمة المسمى أو يفتى هذه مسئلة مستندة لا تفتى ما سأل قبلها ورثا كاتبه على مال منقوض ونسبت
 الكتابة لفتى بشرط من شروط العتق كذا في قول قال في الدرر وهذا مسئلة لم يفتى مطلقا عنها بل
 غير محتمة بما يفتى أن القيمة في الكتابة الفاسدة إذا كانت من جنس المسمى فإن كاتبه ما عدا المسمى
 لا يفتى منه وإن كانت زائدة عليه زيدت ومات الدرر من قوله وأعلم أنهم متى سعى مالا وفتى الكتاب

وجه من الوجوه لم يقص عن المعنى وزاد عليه يقتضي أن هذه المسئلة لا تعلق لها بمسئلة الفخر والفخر بر
 وبه صرح صدر الشريعة بقى أن يقال ما سبق عن الدرر من قوله وان كانت زائدة عليه زيدت تبع فيه
 صدر الشريعة قال المولى عزى وفيه تاييد والمراد بقوله المعنى بقدر القيمة فان نفس القيمة لا تزاد ولا
 قال في الميسر زيد عليه اه (قوله ولا بين النوع) كذا في النهاية ونهه اذا كان على حيوان وبين
 جنسه كالغنى والفرس واليسن او غيره تركى او هندي ولا الوصف انه جيد او ردي جازت ونصرف الى
 الوسط وانما صرح العقد مع الجهالة لانها سيرة وشهلا يفصل في الكفاية لان منها ما على المساهلة تعتبر
 جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كانت الى المحاصد وصحت ولا يصح أن يقال في الاختيار والكمية على
 الحيوان والثوب كالنكاح ان عين النوع صحيح وان اطلق لا يصح اه واصله ارباب النوع الجنس والا نأضه
 ما في العناية بترتيل الاء (قوله ونصرف الى الوسط) قدره او خيفة في الصلح ما قيمته اربعون
 درهما وقاله او على قدر غلاء السعر وخصه عناية (قوله ويصير على قول فخته) كما يصير على قول
 غيره لان كل واحد اصل فالعين اصل تسمية والقيمة اصل اياه لان الوسط لا يعلم الا بها فاستوي اربابى
 (قوله وهو القياس) لان المعنى فيه مجهول فصار كما لو كان على دابة او دار أو ثوب وكالبيع ولان ابن
 عمر اجاز الكفاية على الوصف بخلاف البيع لانه مبنى على المماكة وبخلافه ما اذا كان على دابة
 او نحوها لتعاضد الجهالة على (قوله له قيمة الفخر) لان المسلم يمنع عن تلك الفخر وتلك الكفاية
 (قوله وعقوبتها) قال العلامة المقدسى ولما كان الخلاف تابسا اجل المصنف في التمييز لرجوع
 الى الجزاء والقيمة بل الظاهر رجوعه الى نفس الفخر وفي البداية ولو ادى عن الفخر عتق ايضا فبما اذا سلم
 أحدهما لان في الكفاية معنى التعلق به قال فاضنان في شرح المجاهد الصغير ولفظ بعضه في شرحه
 انه لا يعتق باء من الفخر وليس به جميع جوى (قوله واذا ادى الفخر عتق ايضا) لتضمن الكفاية تعلق
 العتق باء الفخر اذ هي المذكورة في العقد فصار كالو كانه المسلم عهده على خرافته بعتق باء الفخر او قيمة
 نفسه على ما مر زبلى (قوله ولو ادى القيمة عتق) أى قيمة الفخر جوى أخذنا من تقليل الزبلى بان
 الكفاية آتية لمن الى القيمة ولم تنق الفخر بدلا في هذا العقد لانه انقضى جميعا على الفخر ابتداء وبقي بعد السلام
 على قيمتها جميعا على حاله الخ واقفه اعلم

ولا بين النوع والصفة كالترك
 والمسمى والمجمل والرى وينصرف
 الى الوسط ويصير على قول فخته وقال
 الشافعى لا يرد وهو القياس (او
 الشافعى على قوله كذا في قول
 سيب) عتق على قوله هذا العقد ايضا
 ان الكفاية أى صرح هذا العقد ان قال
 على قوله قال في رد له كذا ان قال
 أى كذا صرح ان كذا (جس) معلوم
 الكسرة على تقدير والعبد له أى
 (ردى سلم) من المولى والعبد له أى
 لا على (قيمة الفخر وعقوبتها) شرح
 ادى الفخر عتق ايضا كذا في شرح
 الجاهل الصغير وفي شرح المجاهد
 والفرائضى واذا الفخر لا يفتى ولو
 ادى القيمة بعتق
 (باب ما يبيع ويشتري كتابان بفعله)
 (باب ما يبيع ويشتري كتابا بفعله)
 (باب ما يبيع ويشتري كتابا بفعله)

(باب ما يبيع ويشتري كتابا بفعله ولا يبيع ولا يبيع)

(قوله لا كتاب البيع والشراء) كذا بآراءه وايداعه واقراره لدين واستيفائه وقبول حواله
 يدين عليه لان لم يكن عليه وانما يشاركه غنايا لا مفاوضة لاستزائها الكفاية وهو ليس من أهلها
 شر تلبية عن البدائع وله المضاربة ويبيع ويشتري من مولا لا يبيع منه درهما مبدور من
 وكذا عكسه لانه لا الكفاية صار حق بمكاسه فكان لا يحسن واستشكل بما سبق من ان للولى ان يكتبه
 عن نفسه وعن المال الذى في يده ولو كان ما في يده كثر لانه لا رابى للمولى وعنده واجب الفرق
 وهو انه فيصام ورد عقد الكفاية عليه وهو حق وما هنا البيع من المولى صدر بدفع الكفاية وصيرورته
 حق عكسه فيصام الرابا وكذا لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولا من جهة لان بين كنهه لمسلم في
 يده (تمت) لمزيد كرا المصنف وصية للكتاب وكذا العلامة الشرنبللى لمزيد كرها ايضا بل احوال على
 انداءه واقول هي كافي الحاشية على ثلاثة اوجه ان اوصى وصية ثم مات عن واهل الصبح وصيته لانه يفتى
 قبل الموت في ساعة لا نصح الا ايضا الثاني ان يقول اذا اعتقت فقد اوصيت بثلث ما لى لفلان ثم ادى وصتي
 ثم مات بمثل ذلك كانت وصيته حقيقة في قولهم الثالث اوصى بوصية ثم ادى فعتق ثم مات وصيته
 فنزل ان يوصى ومحمد وقال ابو حنيفة لا نصح الوصية لان يحدوها بعد الصلح اه (قوله واطلاقه)

يقولوا (بمن المثل) عبارة محمودة في شرحه بقل الثمن وسكنته وبأى جنس كان من الثمن وهذا
 عند الامام وعندهما ملك البيع الايمان بالناس فهو بالهرام والدينار والتدليل بالثمن كقول
 البيع الخ وقال القسائي للكتاب كالموعد بعد مواعته البيع والشراء ولو بغير فاشى عنده الخ (قوله
 وبالهاما) معنى البيرة لقول فاضنان ولا يباعى صامتا فاحشة كالمعد لما ذنوب شرب البيرة وقول
 هذا البيرة ذهب الصاحبين ولما عند الامام فلا يقبلها باجماع البيرة يدل عليه كلام القسائي
 وكلام المحمدي أيضا كاسقي (قوله والشراء) والتوكيل في الشراء وان واجب عليه ضمان الثمن للبايع
 لانه ملك المبيع اولاً ثم ينتقل منه الى الموكل فيملكه ما عمنه وعلى من يقول لا يثبت له فهو من ضرورات
 الاختارة جوى (قوله وان شرط المولى عليه ان لا يخرج الخ) لانه شرط عضل يقتضى العقد وهو
 مالكة الدولة فتدلل الكتابة بمنزلة شرط لانه ليس في أصل الدين كذا قال كاتبك على ان يضمن
 سطل الكتابة اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يدخل في أحد الدين كذا قال كاتبك على ان يضمن
 مدة اوزمناؤه هذا ليس كذلك لانه شرط لا يبدل الكتابة ولا فيما قاله فلا تصدق الكتابة عناية
 والمجامل ان الكتابة تشبه البيع من حيث انها تشمل الفسخ قبل اداء البذل وتبطل انكاس من حيث
 انها لا تشمل الفسخ بعد اداء فتلزمها بالبيع تجل بالشرط الاصل اذا تمكن في صلب العقد وهو ان
 يكون في البذل مثل ان يشرط خدمته او يكتبه على خراوتنير زبلي قال شيخنا ومنه في الحاشية
 كاتبته على الف درهم على انه يأتها مادامت مكتوبة فسدت الكتابة وان اذنت البذل قبل الفسخ
 عتقت اه ولشبهها بالنكاح لا تجل به اذ لا يمكن في صلب العقد كاشراطه ان لا يخرج من البلد ولا
 يبيع بالنسيئة فان قلت في قول الزبلي فتلزمها بالبيع تجل بالشرط الفاسد كمال حيث مرر
 بالطلان ومثل له بالوكاية على خراوتنير قلت يمكن ان يجاب بان المراد بالباطل الفاسد (قوله
 وللكاتب تزويج امرته) لانه لا يتعدى المهر دور وهو اطلاق شامل للزوج وهما من عينه وليس
 كذلك ولهذا قيد المثلثة القسائي بما اذا زوجهها بغيره وسأني في الشرع بعد قول المتن لا تزويج
 صلبه ما يدل على التقييد (قوله وكناية صلبه) معنى الفسخ بتكاتب عليه فراه اولاً بشرط بلالة (قوله
 وهو القياس) لانه يؤخذ الى المتق وهو ليس له ان يعتق من مال وكذا العبد لا يضمن منه وجه
 الاستحسان ان الكتابة عقد اكساب للمال فيملكها كملك البيع وربما تكون الكتابة اتمع من
 البيع اذ البيع يزول الملك بنفسه والكتابة لا تزول بالابد وصول البذل ولهذا ملكه الاب ووصيه وهو
 لا يملكه على ان المقد بقصه منه وانما ملكه على ان الكتابة بيع من نفس العبد يزول وقوله وانما
 ملكه الخ فتلزم اذ ليس له بيع نفس الصبي منه كاي حرج هو به (قوله اذى المكتاتب الثاني بعد
 عتقه) وان ادا ما عاقولاً للمولى ترجع الاصل وان عجز الاول ورد الى الرق بقى الثاني مكاتباً وان اذى
 البذل الى المولى عتق وان عجز رد الى الرق كالأول ورد (قوله فالاولا لصيد) لتدبر جعل المكتاتب معقاً
 لعدم اهله الاعتاق فصفه فيه اقرب الناس اليه وهو مولا ولواى الاول بعد ذلك لا يشتمل الولاء اليه
 لان المولى جعل معقاً والاولا لا يتحول عن العتق الى غير مختلف جراً للولاء ولما تجار فان مولى التجارة
 هناك ليس بمعق مباشرة بل بتدبيره اراضاق الاصل وهي الام والاصل ان الحكم لا يضاف الى
 السبب الا عند تدبر الاضافة الى العلة والتدبر عند عدم عتق الاب فاعتق زالت الضرورة فيتحول
 الولاء له قوم الابن يزول (قوله أى لا يجوز التزوج) بمعنى لا يفتخر ببلالة كذا لا يجوز التسرى
 ولو بالاذن والمأذون والمبر كذلك لان معنى التسرى على ملك الرقة دور ولا ملك حقيقة لوجود ما ينافيه
 وهو الرق (تسمه) اعطى في عدم جواز التزوج فمما لو كان بنفسه والتوكيل كافى في التمسك
 والمراحم قوة لا يجوز أى لا يصح كافى النفاية (قوله بلاذن من المولى) فان عتق قبل اقراره فغده
 ذلك النكاح على المكتاتب فهو ساقى (قوله والمهبة والصدق) لانها تبرع وهو ليس من اهله الا ان

وبالمهبة والصدق والنسيئة
 (والشرع والفرع وان شرعاً للمولى
 عليه (ان لا يخرج من المهر)
 (د) المكتاتب تزويج امرته وكناية صلبه
 وقال زفر والشافعي لا يجوز وهو
 الفاسد (الولاء) أى ولا المكتاتب
 الثاني (له) أى المكتاتب الثاني (بعد عتقه)
 اذى المكتاتب الاول (وان اذى
 اذى المكتاتب الاول فالولاء
 الثاني (فيل عتق الاول فالولاء
 لصيد لا التزوج) أى لا يجوز
 التزوج (بلاذن) أى لا يفتخر من
 المولى (د) (الاهلية) ولو مولى لانه
 تبرع ابتداء (د) لا التصديق

السيرة منه من ضرور ان القارة ليست مع طلبة المهاجرون فملكه لان من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته
 زبلي واعلم ان اطلاق المتع من المبة والتصدق شامل لما كان باذن للمولى وهو مخرج به وجهه ان
 المولى لا يملك له في حكمه المهاجر عند العامة التي من اعتبار فكتة اريد بالهجر وهو الذي حدث
 اعتبار بالمهاجر وهو غير المتاع عطف الى المهاجر شخصاً من المغرب (قوله لا يسير) يعني من المأكل
 قال في المجموع ولا يوجب ولا يتصدق الا باليسير يعني كالأغذية والبصل والملح وشجرة ذلك شربلية وهو
 مخالف لما سجد كره الشارع من انه يتصدق برب بقدر فليس وقصة اقل من درهم (قوله
 وبأخذ الضيافة السيرة) الظاهر ان يقال وجب الضيافة جوى (قوله ولو وهبوا هدى درهما
 فصاعداً لا يجوز) فاذا عتق رداً له ذلك لان هذا عند لا يغير لمحال وقوعه فلا يتوقف شربلية عن
 البدائع وتقيده رده اليه بالعتق لا الاحتراز عما قبل العتق بل بدفع ما عاهدان شربهم من انه موقوف
 وبالعق يتخذ (قوله ولا التكتل) في المضرات لو كانت عبده كناية واحدة تألفه ان طالب كل
 واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفاية فستاني (قوله بنفس اموال) وكذا لا فرق بين
 ان يكون باذن المولى او بفراذه لانها تخرج والمولى لا يملك ككتاب الكتاب فلا يصح انه بالتسرع
 شربلية عن البدائع وفيها من المهور تاذن له ولا في الكفاية فكل اخذ به اعتق وفيها من
 المقضي كفل عن سيده صح لان بدل الكفاية عليه فكل من شربها اه وبيئ لو كان باذن للمولى ليقى
 قصاصاً ما اذى عن بدل كآبته اه فان قيل بدل الكفاية مالى ذمته وتسلم النفس ليشاء في ذلك
 ولا يضره احبب بآه بضره فربما عجز عن تسليم النفس فيجوز على ذلك وهو محل الا كتاب الذي
 يحصل به المال غناية (قوله ولا الأقرض) لانه تبرع لم يدخل تحت الكفاية وبني ان يجوز باليسير
 كالمبة فستاني (قوله ولا اعتاق عبداً) لا عتق اهل الاعتاق لان العتق لا يتصور الا من
 المالك والمالك لا يملك الرقة فلا يذعن عقود على ماله لان فمسا مقام المالك على الصديق فله دين
 في ذمة النفس فلا يكون من باب الاكتاب وقد بيناه وسع الصديق نفسه اعتاق على ما بيناه في الوكالة
 فلا يملك زبلي (قوله وتزوج عبده) لكونه مالا لا رقبته بالمهر ولو لم يملكه بالثقة وليس هو من
 باب الاكتاب في شيء بخلاف تزويج الامعة على ما بيناه زبلي (قوله كالمكاتب) لان الأب والوصي
 يمكنان الا كتاب فممكنان ما يملكه المكاتب عني (قوله من غيره) أى من غير الحق فهو احتراز
 عن بيع الرقيق من نفسه فانها لا يمكن ان ذلك كالمكاتب وسمر به (قوله وكآبته) يعني احساناً
 واذا اقر الاب والوصي بقض بدل الكفاية فان كانت ظاهرة بغير من الشهود يصدق وعق المكاتب
 وان لم تكن معروفة لم يحز اقراره بالعتق لانه في الاول اقرار باستغناء الدين فيصح وفي الثاني بالعتق وهو
 لا يصح شربلية عن البدائع (قوله ولا يملك ما دون المخرج) لانهم لا يمكن ان التجارة والتزويج والكفاية
 ليسامتها والاصل فيه ان من كان تصرفه عام في التجارة وغيره امكن تزويج الامة والكفاية كالأب والوصي
 والمجد والمكاتب والقاضي وامينه وكل من كان تصرفه خاصاً في التجارة كالمضارب والشريك والمأذون
 لا يملك تزويج الامة ولا الكفاية عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فيكون تزويج الامة لا فيه منفعة
 على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة فلا يملكه وجعل في النهاية تركب المغاوضة كالمكاتب
 وجعله في الكافي كالمأذون قال ازبلي وجهه كالمأذون انه بافته (قوله أى دخل في كآبته تبعاً)
 لان المكاتب من اهل ان يكتب فيصير مكاتباً حتى يملكه بقدر الامكان لان المكاتب ليس بمالك
 رقبته والعق يقتض من عتق الرقة له وله عليه السلام لا عتق فيما لا يمكن ان آدم فاذا عتق للاعتاق
 صار مكاتباً له بخلاف الحر فانه يملك الرقة ولا تعذر في حقه فعتق عليه سواء كان أهلاً للاعتاق
 بأن كان بالاعاقاً فلا وكان مضمراً لا يخرج من هذه الصلة وهي العتق تجب خالفاً فلا فرق بين المكاتب
 وغيره كعفة ازوجات زبلي وكذا ضمان المتلفات يجب في حال الصغير وان لم يكن مكلفاً واراد بالاب

والابن قراة الولاد واقواهم دخولا الولد الولد في كاتبه ثم الولد المشترك قال شيخنا أي المولود قبل الكتابة
قلت وسأقي في باب موت المكتاب معز بالدر ما يدل عليه ثم الابن وعن هذا يتقانون في الاحكام
فالولد في كاتبه حكمه حتى اذا مات أبوه لم يترك وراءه شيء على نحو ما يسه والمشتري يؤدى الكتابة حالا
والا رد الى ارقى والوالدان يردان ككلمات ولا يؤدى لان لا حال ولا مؤجل ومنها ان المولى لا مطالب من دخل
في الكتابة بمحال قيام المتبوع درو وشرئلاية ولو قال لا يستعان بالاداء حالا ولا مؤجل لكن أولى
لان المقصود بانني انفسا والفق بالاداء لا الاداء نفسه بنى ان يقال لمذا كرم ان الابن يردان الى ارق
كلمات ولا يستعان بالاداء مع غضا الفلما في البدائع حيث قال اذا مات المكتاب من غير مال يقال للولد
المشتري وللوالدين اما ان تؤدى الكتابة حالا والرد كما في ارق لكن تفتي المظالمه فصل ما في البدائع
على قول الصاحبين وغيره على قول الامام كافي محتمل الظاهر به شرئلاية واعط ان الكاف من كلمات
للبادرة كما يقال سلم كابد وصل كابد دخل الوقت وفي افندي عن مفتي اليب (قوله) لا يدخل في كتابة
المكتاب عند في خيفة حتى يجوز له ان يسه له لم يملكه ليجتمع به لكانه اذا ادى المكتاب حتى
تضو لا لان كسب المكتاب معوق بين ان يؤدى فيتقرر له وبين ان يجوز فيتقرر لوليه وهما تقرر له
فتنق عليه ولا سعاية عليه لا ما ذكره اقر بيا بتدوير (قوله) وعندهما يدل (قوله) لان وجوب
الصحة يشمل القراة المرفة للكلح ولهذا تنق على المحرك الذي رسم محرم وقتب نفقه قوله ان المكتاب
حكما وليس له ملك حقة فلو جود ما سافيه وهو ارق ولهذا واشترى امرأته لا يفسد نكاحه غير ان
الكسب ينكح لصلته في لولا لا ترى ار القادر على الكسب ضابط بنفقه الابن ولا ينكح في غيرها
حتى لا يضابط الا ببنفقه انما اذا كان موسرا زبلي وام ان مرة الاختلاف بين الامام وصاحبه
فيما اذا اشترى المكتاب خارج محرم ولا يدينهما تقهر في جواز بيعه وعندهما فعند الامام المكتاب يسه
لا يسه بكتاب عليه خلافا لهما وتظهر ايضا فيما اذا مات لاهن وفا فمضدما يقوم اعمو بسى على
نجومه خلافا للامام صرح بالمسئلة الاولى في الدرر كما قدمناه واما الثانية فتستفاد من كلام الترنبلاني
حيث قال وقال المكتاب عليه بسى على نجومه عندهما كافي الحاشية اه واما ما به تنق ولا سعاية
عليه اذا تنق المكتاب بالاداء وعنه عن وفاه فادى البدل بماترك فلا خلاف فيه (قوله) ولواشترى
ام ولده المستولدة بالنكاح عزى وكلام الشارح غيبه (وله) ثم اشترى اها من الولد كذا واشترى اها من
اشترى در عن الجوهرة وقبل شرائه لا يصرم بيعها ذكر ابن الملك في شرح الجميع ومحمد انه ار اشترى
اولا ثم اشترى اها من بيعها لان الولد تكتسب عليه ولا يواسطه تكتسب اها اذا اشترى اها او ار اشترى اها ولا
لا يصرم بيعها لا انتفاع المقضى وهو تكتسب الولد ثم اذا اشترى الولد حرم بيعها عند شرائه الولد لوجود المقضى
اه ومن هنا ظهر ان المدار على اجتماعها في ملكه اعلم ان يكون قد اشترى اها معا او متعاقبا (قوله)
لم يصرم بيعها لان الولد لا يدخل في كاتبه امتنع بيعه فتبطل اها لانها تامة له بحيث اعتقها ولها
هني (قوله) حتى لا تنق عليه ببقته ولم يمنع النكاح لانه لم يملكها فجاز له ان يملكها بالنكاح
وكذا المكتبة اذا اشترى زوجها غير ان يسه كقما كان لان الحز ثمة لم يثبت من جهة زبلي
(قوله) لم يملك معها الولد (الخ) هذا اذا كانت الولادة قبل الكتابة بدليل قول السيد الحموى واما اذا
ولدت في ملكه لم يصرم بيعها واما كان ولدها قاي اومتا اه اذ المراد ان قوله واما اذا ولدت في ملكه
أي بعد ان كوتب (قوله) خلافا لهما وجه قولهما انها لم ولدها ان القياس جواز بيعها وان كان
معها ولان كسب المكتاب معوق فلا تنق به مالا يمتثل الضع وهو مومية الولد الا انه ثبت هذا
الحق فيما اذا كان معها ولدت بوثبة في الولد ويدون الولد لو ثبت ثبت اشد ما القياس ببقته زبلي وقوله
والقياس بنفقه أي بنق امتناع البيع فوح افندي (قوله) وان ولده من أمته (الخ) فان قيل المكتاب
لا يملك ولده أمه قلنا التنب لا يشوق على الحل كافي وطه أمه تانه اوامة مشتركة حموى عن الرز (قوله)

(لا) يدخل في كتابة المكتاب عند
اي خيفة حتى يجوز له ان يسه
وعندهما يدل (ولو اشترى ام ولده
معه) ان تزوج امه رجل فولدت
منه ثم اشترى اها من الولد (لم يصرم
بيعه) حتى لا تنق عليه
ولدها في الكتابة وانما قد اشترى
مها لا يملك معها الولد يجوز
البيع خلافا لهما (ان ولده) اي
للمكتاب (من أمته) اي من أمه

تكتاب عليه) لانه بالعرفه ثبت نسبه منه فتدعيه في التكتاب بزيلى (قوله وكسبه) لانه في حكم
 مملوك كما كان قبل دعوته وكذا المكتبة اذا ولدتها حكم كسب بزيلى (قوله وان زوج المكتاب
 انتم من صده الخ) استشكله في الشرعية لانه بما تقدم من ان المكتاب لا زوج صده قال وقد يقال
 لانما قال لان تزوج المكتاب آتته من عبد ليس مقيدا بمقتضى ملكه كما انما يقتضيه صحيح ومع
 ذلك ثبت السب كافي النكاح الفاسد وكان المكتاب لا يملك التتري ومع ذلك لو طلق آتته فادعى
 ولدها ثبت السب وليس تزوج المكتاب صده كزوجيه يكون موقوفا اذا عجز به حال صدوره
 وزوجيه موهوبه عجز وهو المولى المحرم الخ فصل ان المكتاب ليس له تزوج صده وان آتته المولى لانه
 لا يملك كسبه كما ثبت في ان قال ماذ كره الشرع لاني من التتاني انما يصح قراة المكتاب من قوله وان
 زوج المكتاب وتوله فكانت المكتاب بفتح التاء على صفة قاسم المفضل اما ان قرئ بصيغة قاسم المفضل
 بكسر التاء كما وجدته بخط شيخنا فلا تخرأيت خط الشيخ عبدالحى مانسه قال الشهاب الشلبى يفتى
 ان بقرأكسر التاء لا يفضي لان من كسبه لا يملك تزوج آتته من صده فلو كان المولى يملك المكتاب
 لكان أولى كالا يفتى لان التبادر لغيره ان المكتاب بفتح التاء هو الصواب وكسرهما هو المولى وان كان
 يطلق على كل من الصدا والمولى بفتح التاء كسرهما لانه من باب المفاعلة كما صرح به في الصباح اه
 (قوله وكسبه) لان نسبة الامار بفتح الواو لا يتبعها في المحرمية والارق كما رد ورقتى لهذا المولى تكون
 قيمته لا دون الابساذ كراخلاصه فالوقد سلا الكفاة منها ومن ولد هما فقتل بالقيمة حثنتين
 لان قبول العقد منهما فلا أولوية بخلاف مجرد التسمية بلى (قوله كسبه بان مولاة) لاني
 الواقع (قوله وعند محمد ولد هاربا القيمة) لان شراك المهر في سب ثبوت هذا الحق وهو لغو ورفاه
 لم يرغب في نكاحها الا لئلا حر به الاولاد ولعلها ولد له دين وحقين فيكون رفقوا بقرأان الولد
 يتبع الام في ارق والمهرية لكن ترك هذا الاصل في المهرور باجاء الهابة وهذا ليس في معناه بل يفتى
 به لان حق المولى هناك مجبور حيثما جرد فيها الزوج المحرم ومنها بقيمة متأتا على ما بسا الصق فحق
 على الاصل واستشكله ان يلى بان دين الصدا اذا زمه ببسب اذن المولى يظهر في حق المولى وبطلبه
 للحال والموضوع هنا موقوف فاما ان كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن
 المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة للحق في الحال واجاب القدسي بان الاذن يملق النكاح لا يستلزم الوطء
 مجاوز تركه وعلى تقدير فعله فقد لا تلزمه اه جوى ولا يفتى فيه اذا الاذن بالنكاح اذن بما يفيض
 اليه فاجواب ما وجدته للرازي بخط شيخنا حيث قال وهو هذا ليس وارد لان المولى اذنه بانك صكاح
 وما يتعلق به من المهر والنفقة يظهر في حقه اما الفرو وليس بانه فلا يكون راضيا في شأنه الى
 ما بعد حقه اه ثم ايت في حاشية الواو على وجه البعث كرا يفتى صحة جواب القدسي حيث
 قال ان الاذن بالثى انما يكون انما ياتى به اذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك الخ (قوله
 وان مولى امه تشرأف بغير اذن مولاة) بتدعيم الوطء كونه بغير الاذن ليس احترازا بل ليعد وجوب
 العقد في المكتبة اذا كان الوطء بالاذن بالطريق الاولى (قوله تشرأف صحيح) تنصبه في الشرعية
 بان الاستحقاق يمتنع صحة الاشتراء فكيف يصح انما الرضا الصفة فكان يفتى أن يقال كافي الواهب
 لو طلق مشتراة فاستحققت اوردت لفساد البيع واجاب شيخنا بان وصفه بالصحة اعتبارا بظاهر وقت
 الشراء وان كان في نفس الامر غير صحيح الخ (قوله اغذيه مذمتي) والفرق انه فلا الشراء المسقط
 المحذور المسقط لا يجب التعريف كون المقر من توابع العبارة فيكون تابشاني حق المولى وهنا
 النكاح ليس من الكسب فلا تخطمه المكتبة فلا يظهر في حق المولى ولقاتل ان يقول المقر ثبتت
 بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس انما بالوطء والوطء ليس من التصاريق في غير فلا يكون تابشاني حق
 المولى صدر الشرعة واحسن ما يجيب به عن هذا الاشكال ماذ كره في الشرعية لانه من الغاية من ان

(ولد المكتاب عليه وكسبه)
 اي كسبه هذا الولد (له اي
 المكتاب (وان زوج) المكتاب
 (اتته من صده فكانت المكتاب
 (قوله عند محمد ولد هاربا القيمة)
 (قوله وكسبه) لان نسبة الامار بفتح الواو لا يتبعها في المحرمية والارق كما رد ورقتى لهذا المولى تكون
 قيمته لا دون الابساذ كراخلاصه فالوقد سلا الكفاة منها ومن ولد هما فقتل بالقيمة حثنتين
 لان قبول العقد منهما فلا أولوية بخلاف مجرد التسمية بلى (قوله كسبه بان مولاة) لاني
 الواقع (قوله وعند محمد ولد هاربا القيمة) لان شراك المهر في سب ثبوت هذا الحق وهو لغو ورفاه
 لم يرغب في نكاحها الا لئلا حر به الاولاد ولعلها ولد له دين وحقين فيكون رفقوا بقرأان الولد
 يتبع الام في ارق والمهرية لكن ترك هذا الاصل في المهرور باجاء الهابة وهذا ليس في معناه بل يفتى
 به لان حق المولى هناك مجبور حيثما جرد فيها الزوج المحرم ومنها بقيمة متأتا على ما بسا الصق فحق
 على الاصل واستشكله ان يلى بان دين الصدا اذا زمه ببسب اذن المولى يظهر في حق المولى وبطلبه
 للحال والموضوع هنا موقوف فاما ان كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن
 المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة للحق في الحال واجاب القدسي بان الاذن يملق النكاح لا يستلزم الوطء
 مجاوز تركه وعلى تقدير فعله فقد لا تلزمه اه جوى ولا يفتى فيه اذا الاذن بالنكاح اذن بما يفيض
 اليه فاجواب ما وجدته للرازي بخط شيخنا حيث قال وهو هذا ليس وارد لان المولى اذنه بانك صكاح
 وما يتعلق به من المهر والنفقة يظهر في حقه اما الفرو وليس بانه فلا يكون راضيا في شأنه الى
 ما بعد حقه اه ثم ايت في حاشية الواو على وجه البعث كرا يفتى صحة جواب القدسي حيث
 قال ان الاذن بالثى انما يكون انما ياتى به اذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك الخ (قوله
 وان مولى امه تشرأف بغير اذن مولاة) بتدعيم الوطء كونه بغير الاذن ليس احترازا بل ليعد وجوب
 العقد في المكتبة اذا كان الوطء بالاذن بالطريق الاولى (قوله تشرأف صحيح) تنصبه في الشرعية
 بان الاستحقاق يمتنع صحة الاشتراء فكيف يصح انما الرضا الصفة فكان يفتى أن يقال كافي الواهب
 لو طلق مشتراة فاستحققت اوردت لفساد البيع واجاب شيخنا بان وصفه بالصحة اعتبارا بظاهر وقت
 الشراء وان كان في نفس الامر غير صحيح الخ (قوله اغذيه مذمتي) والفرق انه فلا الشراء المسقط
 المحذور المسقط لا يجب التعريف كون المقر من توابع العبارة فيكون تابشاني حق المولى وهنا
 النكاح ليس من الكسب فلا تخطمه المكتبة فلا يظهر في حق المولى ولقاتل ان يقول المقر ثبتت
 بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس انما بالوطء والوطء ليس من التصاريق في غير فلا يكون تابشاني حق
 المولى صدر الشرعة واحسن ما يجيب به عن هذا الاشكال ماذ كره في الشرعية لانه من الغاية من ان

الكتابة واجبت الشر والشر اوجب سقوط المحل وسقط المحل وجب العقر والكتابة اوجبت العقر
 بخلاف النكاح اه وقوله بخلاف النكاح يعني فان الكتابة لا توجب
 ه (فصل) ه وانما (ولدت مكتبة
 من يدها مضت على كتابها او عجزت
 نفسها (وهي ام ولد) سورة كاتب
 امه ثم وثقها فولدت فهي ابنتان
 ثلثت مضت على كتابها وادبها
 وانحلت العشر واكتسبها من
 مولاه او ان شئت عجزت نفسها عن
 ادائها بدل الكتابة وردها الى الرق
 وصارت ام ولد سواء حصة في
 الدعوة او كذبت فان مات الاول عتقت
 بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة
 وان مات وترك كسالا تؤدى كتابها
 منه وما بقي ميراث لولدها فان لم ترك
 مالا فلا ساية على هذا الولد وان
 ولدت ولدا آخر فغناه الولد لها
 بدعه فان نسبها لا يثبت منه لانها
 مكاتبه ولا يجمل للولي والدعوة فانما
 ثبت النسب منه الا بالدعوة فانما
 ماتت بسى هذا الولد فما بقي عليها
 ماتت للولي بعد ذلك عتق الولد وبطلت
 عنه الساية (وان كان اسم ام ولد او
 مدبر مع) عقد الكتابة حتى لو ادب
 بدل الكتابة قبل موت المولى فغناه
 بالكتابة (ومضت معها امه ومضى
 المدبر فاني فقيهه او كل بدل بموته)
 اي حال كون المولى (قبر) لا مال
 له غير بدعه

الكتابة واجبت الشر والشر اوجب سقوط المحل وسقط المحل وجب العقر والكتابة اوجبت العقر
 بخلاف النكاح اه وقوله بخلاف النكاح يعني فان الكتابة لا توجب
 ه (فصل) ه وانما (ولدت مكتبة
 من يدها مضت على كتابها او عجزت
 نفسها (وهي ام ولد) سورة كاتب
 امه ثم وثقها فولدت فهي ابنتان
 ثلثت مضت على كتابها وادبها
 وانحلت العشر واكتسبها من
 مولاه او ان شئت عجزت نفسها عن
 ادائها بدل الكتابة وردها الى الرق
 وصارت ام ولد سواء حصة في
 الدعوة او كذبت فان مات الاول عتقت
 بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة
 وان مات وترك كسالا تؤدى كتابها
 منه وما بقي ميراث لولدها فان لم ترك
 مالا فلا ساية على هذا الولد وان
 ولدت ولدا آخر فغناه الولد لها
 بدعه فان نسبها لا يثبت منه لانها
 مكاتبه ولا يجمل للولي والدعوة فانما
 ثبت النسب منه الا بالدعوة فانما
 ماتت بسى هذا الولد فما بقي عليها
 ماتت للولي بعد ذلك عتق الولد وبطلت
 عنه الساية (وان كان اسم ام ولد او
 مدبر مع) عقد الكتابة حتى لو ادب
 بدل الكتابة قبل موت المولى فغناه
 بالكتابة (ومضت معها امه ومضى
 المدبر فاني فقيهه او كل بدل بموته)
 اي حال كون المولى (قبر) لا مال
 له غير بدعه

وعدلى يوسف سبى في الأقل منها
وعند محمد سبى في الأقل من ثلثي قيمته
وثلثي بدل الكفاية وقد بقوله فقيرا
لانه لو مات ترك ما لا يفرج المديون
من الثلث عتق بالتدبير وسقط بدل
الكفاية (وان دبر مكانه مع فان يجرى
نفسه (نفي مدبر والا) اي وان لم يجرى
وصفى على الكفاية وما ان المولى ولا
مال له سواء (سبى في ذى قيمته) اي
ثالث البذل (عنه) حال كون المولى
(معسر) لا مال له غير عداى خفية
وعندها سبى في الأقل منها وانما
قد بقوله معسر لانه لو كان معسرا
وتخرج المديون ثلث المال يفتى ولا
يلزمه السعاية (وان عتق مكاتبه
عتق ويسقط عنه) (البذل وان
كان على الف مؤجل ففصله على
نصف حال مع) والقياس ان لا يصح
(مات من سنة وقيته ألف)
(المن) مؤجلا الى سنة وقيته ألف)
درهم ولا مال له غيره ولم يجر الورثة
التأجيل (اننى) البذل ثلثي البذل
حالا (اننى) الباقي الى اجله اورث
وقبضه هذا عند معسر او عند
يؤدى ثلثي الف وهو القيمة حالا
والباقي الى اجله (ون كانه على
الف مؤجلا الى سنة وقيته ألف)
ومات مؤجلا له سواء (واجر) القيمة
اي الورثة (ادى) البذل ثلثي القيمة
هـ اورثه

زبلى فاستقدمته ما له بالخيار من ان سبى في ثلثي قيمته حالا او كل البذل مؤجلا بدل عليه قوله فتوجه
لعتقه جهتان كما هو مؤجله وان لم يكن في قطعه التغير بقوله يجوز ان يكون أكثر المالين سبى فالتغير
لاستحالة ان يكون المال من المالكين وهو ثلثا قيمته حالا او ثلثا قيمته فلو لم يجرى من قوله في التغير
فائدة لا لانه لا يملك الا اذا كان المؤجل هو الاستخراج كما كان وذلك ما به قوله فتوجه لعتقه جهتان الخ
فأتمل فاني لم ارجع به على ذلك (قوله وعندى يوسف سبى في الأقل منها) لانه ما سبى كله يفتى
ثلثه لعدم تفرق الاعتاق بطلت الكفاية وبطل الاجل لانه كان لاجل الكفاية وقد بقي عليه أصل الدين
غير مؤجل لان عتق بعضه حصل بطريق الوصية لكون التدبير وصية وعتق بعضه بطريق الوصية
لا يسقط عنه بدل الكفاية كالأعتاقه المولى في مرض موته ولا مال له سواء ثلثه يفتى كله عندها وسقط
عنه ثلث بدل الكفاية ان لم يكن عليه من وذا بقى عليه بدل الكفاية حالا وجب عليه ثلثا القيمة بالتدبير
يلزمه الأقل من غير تغيير اذا لا فائدة في التغير بين القليل والكثير في جنس واحد زبلى (قوله وعند
محمد سبى في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكفاية) لان الكفاية صادفت كله وقد سبى ثلثه بالتدبير
فيستلزم ما به انما لا يختلف في موضعين في الخيار والاختيار وبوب يوسف مع ابي خنيفة في المقدار ومع محمد في
نفي الخيار (قوله وان دبر مكاتب) (مع) لانه يملك تغيير لعتق فيه فبذلك التطيق بشرط الموت لانه يملك
رقبه وهذا التصرف نافعه له باحتمال ان يموت المولى قبل اداء بدل الكفاية فتبقى له جهة المحرر بمقتضى
تدبير (قوله وعندى يوسف في الأقل منها) وهو الاظهر كافي المواهب جوى فافضل لعتق في التغير
لا غير بخلاف الاولى فان الخلاف فيها في التغير والمقدار اما المقدار هنا فتبقى عليه لان بدل الكفاية مقابل
بكل الرتبة اذ لم يسبق شي من المحررة قبل ذلك فاعتاق بعض الرتبة بحالها بمذك سقط حصته من
بدل الكفاية بخلاف ما اذا تقدم التدبير لان به ثلث فيكون بدل الكفاية مقابلا لتمام السلم وهو الثلثان
زبلى (قوله والقياس ان لا يصح) لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بحال والدين مال فكان ربا
وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجهه لانه لا يقدر على الا اداء له فاعتق له حكم المال
وبدل الكفاية مال من وجهه حتى لا تصح الكفالة فيه فاعتدلا فلما لا يصح هذا الصلح فقتضاهما الكفاية
الساقية وتجدد العتق معهما على خمسة اشكال زبلى وجوى لا غاي لصلح هذا الصلح اسقاطا لبعض
الحق فيعوز لان الاساطع انما يفتحق في المسوق والمؤجل لم يكن مستحقا لهذا لا يجوز مثله بين المحررين
وقد مر في كتاب الصلح وكذا لا يجوز اذا كان على مكاتب الضرر الفالى سنة فصاح على خمسة اشكال
عناية لقرور ما زباني ان قال ما ذكره زباني من ان بدل الكفاية مال من وجهه فالف الف الف درهم
ذكر انه ليس بحال من وجهه قلت ما ذكره زباني مواقي لما في الهداية ولا شافيه ما في الدرر ولا نه اذا
كان مالا من وجهه فهما من وجهه آتريس بحال فاما ك واحد (قوله مات من سنة) (قوله) اما في هذه
المسئلة في الاجل في القدر جوى (قوله كاتب صديدا) أي كاتبه في المرض اذ لو كانت الكفاية في
الصحة لفتت الهابة مطلقا وان لم يجر الورثة ولو قال كافي التتوير بر بعض كاتب صديدا على الفين اي
ستمائة الف لكان الاولى (قوله وقيته ألف) فلو كان مال الكفاية والقيمة على السواء كان ألفا
فانه يجب تعجيل ثلثي الف اتفاقا كافي المتاح (قوله اوردا) بالبذل مجهول اي يرد الورثة الى حالته
الاولى فيقتا جوى (قوله وعند محمد يؤدى ثلثي الف) لان المولى له ان يترك الزيادة بان كتابته على
قيته فلان يؤجرها بطريق الاولى ولما ان جميع المعنى بدل زبى حتى جرى عليه احكام الابدال
من حق الاحتياض للشفعة وجرى ان المار بمقتضى الحبس بالمعنى كله فعلا اذا جاء ما يورث ألفا بالفين وحق
الورثة متعلق بالبدل فكذلك البذل والتأجيل اسقاطا متى قيمته من ثلثي المجموع زبلى (قوله والباقي
الى اجله) اي الباقي من البذل لان القيمة كذا استفاد من مباركة الدرر (قوله ادى ثلثي القيمة حالا
الخ) وهذا الاجماع لان الهابة هنا في القدر والتأخير باعتبار الثلث فيها والفرق لحددين هذه المسئلة

والاولى ان الزائدة على القيمة صكانت حق المير في الاولى حتى كان ذلك اسقاطا بان يدهم بقرته
فتأخيرها الاولى لانه من الاسقاط وهما وقت الكتابة على اقل من قيمته فلا يملك اسقاطا زاد على
ذلك قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة متعلق بجميعه بخلاف الاولى زيل على قوله لا امان للحلول او
مقابل المستقبل جوى فعل الاول بقرأ التشديد على الثاني بالتشقق (قوله و يسقط عنه الباقي)
أي من القيمة أي يسقط عنه ما زاد على ثلث القيمة وبهذا التقرير تملأ قوله و يسقط عنه الباقي مرتبط
بقوله ادى ثلث القيمة حالا كما يفهم من الدرر فلو قدمه على قوله ودر فمعا كافي للتصور لكان أولى (قوله
اذا قبل المحر الاجنبي الخ) فيه تأمل جوى ولم يبين وجهه ووجهه ان في قول الشارع أي اذا قبل المحر الخ
انواعا لكل المصنف عن ظاهره المتبادر فان قوله أي اذا قبل المحر الخ يفيد ان ايجاب عقد الكتابة
صدر من مولى المصدق بخلاف ما ظهر من كلام المصنف لان قوله حر كتاب عن عبد فيد عكس فكان
فلم يكن بين المتن والشرح ملامسة (قوله قبل اذانه) أي قبل اذ المحر شيئا (قوله وقبل الرجل) صريح
في ان الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فليس صريح في ان يقال يفهم من قول الشيخ
اذا في العايد قوله وقبل الرجل انه لو قبل وادى الفال لا يفتى خلافا لما يظهر من الدرر حيث اطلق في انه
يفتى بالاداء لم يقيد بقبول الرجل ولذا اقدم في العزيمة بقوله عنقه بالاذا مقيد باذا قبل الرجل ثم
اذا الفالكه كراهه ان يلى اه (قوله فانه يفتى بحكم الشرط) من غير قبول المصدق واجازته واذا باع المصدق
فقبل صار كتابا لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله فصار اجازته في الانتهاء كقبوله في
الابتداء كذلك ايضا شيئا (قوله ولو لم يزل على الف الخ) قول هذه هي صورة الكتاب والحمد لله والفتوى بالثبوت
في شرح الجامع الصغير جوى (قوله لا يفتى قاسما) لان العند موقوف والموقوف لاحكامه ولو وجد
التطبيق زيل (قوله وفي الاستحسان يفتى) لان الكتابة فانه فيما يقع المصدق وعقته ما دام شرط
وتوقفها فيلزم الرجوع الى وجوب البذل عليه نظرا كذا في البناء قال العلامة القاسمي وفيه ما نه اذ كان
خاليا من شرط لا يفتى كيف يقال اذا ادى يفتى بحكم الشرط واجيب بان الكتابة تضمن تعليق العتق
بإدائها بشرطه المولى من البذل وهو المراد من قولهم يفتى بآدم ما شرطه وان لم يكن هناك تعليق صريح
جوى فان قبل الميرق بين هذا والبيع فان بيع الفضولي يتوقف على اجازة غيره وهما يتوقفان
بان ملأه اسقاط بعض وهو لا يتوقف على القول فلزم الرجوع تكلمة لغير الطوري (قوله ليرجع على
العبد) لانه مبرع وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولو لم يحصل المقصود وهو العتق بان ادى بعض
البذل يرجع بما اداه على المولى سواء اداه بغير ضمان او بغير ضمان لانه لم يحصل غرضه وهو العتق زيل
(قوله ان اداه بغير ضمان يسترد) لان لضمان ما دل لانه ضم غير الواجب اذ ترى انه لو ضمن بذل الكتابة
الصحيحة فادى يرجع بما اداه منهما الاولى واذا رجع على المولى لا يرجع على العبد لانه لا يفتى على
المصدق الاجازة فيعتق بغيره كافي للغاية بخلاف ما اذا ادى بغير ضمان حيث لا يرجع لانه يفتى عليه
لجصل العتق فتم مراده وبخلاف ما اذا قبل المصدق بغيره كانه يفتى عليه لانه لو ضمن بذل الكتابة لا يرجع
عائدا سواء ادى البعض او الكل الا اذا اداه عن ضمان لان لضمان فلو رجع بحكم فادى زيل
(قوله و يتوقف في حق العتق على اجازته) لعدم ولا يد المحاضر على الغائب كنه باعاه وما لغيره
او كاتب عبده وعبد غيره وجه الاستحسان ان المولى خاطب المحاضر قصد اوجع العتق بعهاله والكتابة
على هذا الوجه مشروعة كالعادة اذا كوتبت وتدل في كتابها ولدها المولى في الكتابة وان اشترى فيها
او المضمون اليها في العتق بالماضي يفتى بآدم ما شرطه وليس عليه شيء من البذل ولا يفتى بآدم ما شرطه
ولا رد ما لا يتوقف في حقه ولا يؤخذ الغائب بالبذل ولا يفتى منه لانه ليس عليه ذن الكتابة أصلا
زيل في اعلان التبعية بالنسبة للورث في الكتابة والمشتري ظاهره وكذا في المضمون اليها العتق لا يجب
عليه من البذل شيء فالتبعية فيها نظر فلذا الوجه (قوله وايضا ادى عتقا) اما اذا دفع المحاضر فلان

وبسقط عنه الباقي (حر كتاب) اي اذا
قبل المحر الاجنبي
العبد شيئا (عن عبد الف وادى) من
عنه (حتى فان العبد) حتى
مع كلامه قبل اذانه فهو كتاب
وان قال لا قبله ثم ادى ان قال لا
لم يفتى لانه ارتد بده كذا في النهاية
صوتها قال المولى عبد كاتب
عبدك فلا على الفقد منهم على ان
ان اذيتك اليك الفاقه هو فمكتابه
المولى على هذا الشرط وبسبب
الرجل ثم ادى الفاقه حتى يحكم
الشرط ولو لم يزل على ان ادى ان اذيت
ذلك انما هو مر فادى لا يفتى
قاسوا في الاستحسان يفتى المولى
المائل البذل لا يرجع على العبد
وهل يرجع على المولى ويسترد من
ما ادى ان اذاه بغير ضمان
اذاه بغير ضمان لا (وان كاتب)
العبد (المحاضر والغائب) يفتى
المستعمل ان يقول المالك يفتى على
الفق على نفس وعلى فلان الغائب
وكما يفتى على هذا (وقيل المحاضر
صم) فلهذا على انما يفتى بغيره
ان يفتى بغيره على انما يفتى بغيره
من البذل ويتوقف في حق الغائب
على اجازته (وايضا ادى عتقا)
ويشير المولى على القبول (و) ايها
اذا يذل العبد

البدل عليه وهو أصل فيه وأما إذا دفع الغائب فلا بد من العلم بشرف المحرمه فيصير المولى على القبول لكونه
منطرا كما إذا أدى ولما لا يكتب فانه يصير على القبول وان لم يكن البدل عليه كغيره من الزمان إذا دفع الدين إلى
المرتب فانه يصير على القبول لمحاكاة إلى استقلال عينه وان لم يكن عليه الدين كذا في الزمان يلى وضع
في بعض نسخ الدرر كدنه بدل عينه وهو غلط كما أن التبرلية (قوله لا يرجع على صاحبه) أما المحاضر
فانه قضى بدنا عليه وأما الغائب فانه أدى ضار أو ليس بمضطر فيه بخلاف محضر الزمان فان الاضطرار
يقوت شي حاصل وهما ليس كذلك بل انهما هو عرضة ان تحصل له المحرمه وهذا كما قال عدم الرجوع
لاسي غير انما فان قيل حق المحرمه حاصل بالكتابة وتبرعات قولم وتوجب ما به فهو موقوف الرجوع
لم يكن تابنا فلا يعتبه بحوى عن الاكل (قوله وان وهما الغائب لم يعتقا) لانه لا بد من عليه فكان
تلك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما وهما المحاضر لكون الدين عليه (قوله وان حرر السيد
الغائب عتق) وسقط عن المحاضر حصته من البدل لان الغائب دخل في القصد مقصودا فكان البدل
منتهجا عليها وان لم يكن مطالب بخلاف المولى في الكتابة والمشتري حيث لا يسقط عن الامه شي
من البدل بمقتله لانه لم يدخل مقصودا لم يكن يوم القصد موقودا وانما دخل في الكتابة بتعاد ووقوله
لا يسقط عن الامه ما لى ان يلى من قوله عن الامه لا يختلف لكن ذكر عزى زاده ان ما
الز يلى اظهر (قوله ويؤدى الغائب حصة حال) كذا لومات المحاضر وروى (قوله والاردي الرق)
لانه دخل في القصد مقصودا بخلاف المولى في الكتابة حيث يلى على نجوم والذات اذ مات حر ونيه فخر اذ
دخوله في القصد مقصودا لا يقتضى نعم الاداء على حاله ولا رد في الرق عند عدم الاداء لجمال والظاهر ان
مصل بما ذكر عزى عن الكافي من ان الاجل كان مشروطا لظهور الغائب ثم ظهر انه تعليل
للقوط حصته من بدل الكتابة ولو ذكره عنه مقدم ما حل قوله وادى الغائب حصة حاله والاردي
كان يلى لكان صوابا وليس المراد تقديم الكل بل خصوص قوله لانه دخل في القصد مقصودا وما قوله
بخلاف المولى في الكتابة الخ فانه يلى في محله مؤثرا كما هو في الز يلى كذلك (قوله ولا يؤخذ الغائب) شي
من البدل لانه لا بد من عليه ان لم يتم شيئا وانما دخل في الكتابة بتعاين (قوله وقوله لفقو) وكذا رده
ز يلى يحتاج لفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة فانه قال هناك اذا قبل العبد صار ملكا وانما
افدى واقر فخرج افدى (قوله والكتابة لازمة لفاشاد) أى لفاشاد من اليهود يعنى المحضول لان
الشهادة (قوله وعن ابن مسيرين) مفاده ان قبول الاولاد وورثهم لا يعتبر به صرح الز يلى واظهر
هل تقييد الابن يكونهما صغيرين احرار ز يلى لانه والظاهر انه اخافى بدائل ما في الز يلى حيث جعل
هذه المسئلة مثل كتابة المحاضر والغائب في جميع الاحكام فلو لم يجد المصرك عدم تقييد الغائب به لكان
اولى (قوله وادى اذى لرجع) لانه متبرع عود (قوله ويصير المولى على القبول) تقدم وجهه فيما اذا
كان المحاضر والغائب (قوله ويستقون) لوجود شرط العتق وهو اداء البدل ولو اتفق المولى الام
بقي عليه من بدل الكتابة بمحضها يؤذيه في الحال ويطلب المولى الام بالبدل دونها ولو اتفقتما
سقط عنها حصة ما عليها الباقي على مجموعها ولو استكتسب شيئا ليس للمولى ان ينعده ولا ان يبيعهما
ولو ابراهما عن الدين وهما الاصح كما في العيني لما عني من تلك الدين من غير من عليه الدين بخلاف
ما لوجهه فلو ابراهما حيث يصح عتق وتجان

(باب كتابة العبد المشترك)

(لا يرجع على صاحبه) شي وان
وهما المولى الكتابة للماضر عتقا
وان وهما الغائب لم يمتقا وان حر
العبد الغائب عتق وان حر المحاضر
عتق ويطل عنه حصته من الكتابة
ويؤدى الغائب حصة حاله والاردي
في الرق (ولا يؤخذ) السيد (الغائب
بشي) من البدل (وقوله لفقو) يلى
قبل المبال الغائب الاول قبل غلب
فكته شي حتى لا يسقط عنه شي من
البدل والكتابة لازمة لفاشاد وان
كتابة الامه عن نفسها ومن ابن
صغيرين (ماصح) العقد (واى اذى)
بدل الكتابة (الرجع) على صاحبه
بشي ويصير المولى على القبول
ويستقون
(باب كتابة العبد المشترك)
عليهما اذن احدهما صاحبه ان
يكتايب خطه) اى خط المأذون
(بالف و) ان (عقب) التبرك المأذون
(بدل الكتابة فكتايب) نصيبه يلى
(وفيق) يصفه فغير بالقوض لفاشاد
وان ادى الفاشاد خطه ولا يضمن
لشريكه ولكن سعى المبدى نصيب
السكنت هذاعنه وعندهما
الكتابة لا تعتبر ان يكون الاذن بكتابة
نفسه اذ انما بكتابة الكل فيكون بدل
الكتابة بينهما فاذا قصص المكاتب
شيئا يكون بينهما قبل العتق ويصده
وانما يقدره اذن احدهما لانه لم
يأذن

(قوله فاذا قصص المكاتب الخ) بكسر التاء على صيغة اسم الفاعل (قوله لا يولى باذن الخ) وفائدة
اذنه بالتقصير ان يتطوع حقه في المقبوض ويختص به القاص لان اذنه بالتقصير اذن لعبد لا اذناه

فيصكون الاذن متبرعا بنصيبه على المكاتب أي على المبدل المكاتب فبصر المكاتب نصيبه فإذا
قضى به بدنه اختص به القاضى وسلم كله كزبد الودعة إذا أذن المودع بقتاضه من الودعة قضى
للمرء الودعة عليه ميل كذا هذا إلا إذا نهاه قبل الأداء فبصر فيه لا تخرج لغيره زبدي ومن
هنا لم يوافق حارة الدرر من المخلل حيث قال فيكون متبرعا بنصيبه على القاضى لما علمت من أن التبرع
انما هو على العبد كإيه عليه عزى ثم ظهر أن ما ذكره في الدرر موافق لما ظهر من سياق كلام المداية
والاحتياق (قوله له حق الفسخ) لأنه يتضرر بالكتابة إذا تمت مع نصيبه في الحال ويصير
مستحق في باقي الحال ولا يصح فسخه الا بقاء القضى أو رضاه العبد شريطة من البدائع بخلاف
ما إذا باع نصيبه حيث لا يفسخ البيع لأنه لا ضرار فيه إذا خرج نصيبه من يده ولا يؤخذ في ذلك
وبخلاف عقده وتعلق عقده بالشرط حيث لا يفسخ لأنه لا يقبل الفسخ زبدي (قوله ولا ساكن أن
ياخذ الخ) لأنه كسب عبيدها ويرجع إلى كسب على العبد كما أخذت من له كاتبة على
بدل ولم يسله ف يرجع عليه إلى تمام يده وما يكون من الكسب في يد العبد له نصيبه بالكتابة ونصفه
لشريكه الذي لم يكتب هذا في الكسب الذي كسبه قبل الأداء وما كتبه بعد الأداء له خاصة لأنه
بعد الأداء يصير مستحق وهو أحق بمناقصه ومكسبه من السيد والقول له فيه لأن الكسب حادث
فبطل حدوثه إلى أقرب الأوقات شريطة من البدائع وأعلم أن الرجوع على العبد إذا أخذ
الشرط مفروض فبما إذا كاتبة خطه على بدل وقضى به فأنخذ الشرط منه نصفه لأن الكل
كان بدل نصيبه ولم يسله الا نصفه وأما إذا كان البدل مقابلا بكاه كالأكرار ككاتب ألفد برجع
على المكاتب بشئ مما أخذته شريكه لا يسله بدل نصيبه زبدي (قوله صحت دعوىه لتمام ملكه
فصار نصيبه أم ولدان المكتبة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فتقتصر أموصة للولد على نصيبه كما
في المبرة المشتركة وإذا ادعى الآخر ولدها الثاني صحت دعوىه لتمام ملكه ثم إذا عجزت جعلت الكتابة
كان (تسكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للأول لأن المانع من الاتصال قد زال وما هو سابق درر
(قوله) وضمن لشريكه نصف قيمتها) لأنه ملك نصيبه لما استكمل الاستعداد درر وعبار الكافي
لتسكيل الاستعداد قال عزى زاده ومنه يظهر أن العادة لما يكسر اللام ويضعف الهمزة لا غير اه
وقوله نصف قيمتها أي مكتبة (قوله ونصف عقربها) لوثة جاريت مشتركة عيسى (قوله وضمن
شريكه الآخر عقربها) لأنه ولي أم ولد الحقيقة فيكون النصف بالنصف فصارا سني للأول
على الثاني نصف العقرب وقمة الولد درر مع عناية (قوله وهو ابنه) لأنه بمنزلة الغرور لأنه سني ولها
كان ملكه قائما ظاهرا وولدا غروا وبات النسب منه من القيمة على ما عرف عيسى قال في الفتاوى
وكان ينبغي أن لا يضمن المستولد الثاني قيمة الولد الأول عند أبي حنيفة لأن ولدا أم ولد كانت في عدم
التقوم والحكم كذلك عند أبي حنيفة وما ذكره في المتن قولنا كذا في النهاية قال المحمدي وفيما نأخذاه
من أن ما في المتن قولنا ممنوع فقد طبق الشرايع على أرمات المتن قول أبي حنيفة غاية ما فيه أنه يشكل
على قوله وقد أجيب عنه بأجوبة منها أن في قوم الأم الولد وابتين فيكون الولد مقبولا على أحدهما
ومنها أن أم الولد مقبولة في الجملة لا يبدل محبة كاتبتها على تسليم عدم قومها أصلا فكأن يقوم ولدها
على مذهب الحنفي للضرورة اه والاولى في الجواب ما نقله الشيخ شاهين عن المسوط حيث قال لا يخال
ولدام الولد الامة فيه عند الامام كاتبة فكيف يضمن بالغرو ولأن هذا بدو أموصة الولد (قوله
وأي دفع المقر إلى المكتبة مع) لأنه شرطها حال قيام الكتابة لا اختصاصها بانها ولد المادر وقال
في الشريعة ليلية وكان الأولى في التعليل أن يقول كمال الزبدي لا اختصاصها بانفسها اه وأقول ما ذكره
في الدرر موافق لما في المداية (قوله) وإذا عجزت ترضه إلى الولد) لظهور اختصاصه (قوله) وعنددها
هي أم ولد الخ) هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في تجزى استبدال المكتبة فصدده بجزأ وعنددها

له حق الفسخ عند الكل وإن لم يفسخ
حتى أدى بدل الكتابة متى خطه عند
أبي حنيفة وليس كذلك أن يأخذ من
الذي كاتبة نصف ما أخذته من البدل
(أمة بنتها ما كاتبا لها فولتها
أخذت ما فولت) ولذا (أداة)
الوامي صحت دعوىه وليتألف
(نموذج) تلك (الامة) التي لا ترض
فولت ولذا (أداة) لا ترض
دعوىه وبات النسب (فصرت)
من الأداء (فهي) أم ولد للأول
وضمن المستولد (لشريكه) نصف
قيمته (عقربها) (و) ضمن
(شريكه) الآخر (عقربها) (نفع)
وهو ابنه (أي) من المستولد (نفع)
العقر إلى المكتبة مع (فلا يسأله
إلى الولد) قبل ما عجز (أبي حنيفة
ومنفسها) أم ولد للأول

لا يقر واستدلادقة لا يقر بالاجماع واستدلادقة لا يقر بالاجماع فلو حنفه قاس المكاتب
على الديرة لان الكنية عقد لازم كالديرة فثبت من تكيل الاستدلال وهذا قاسها على الفقه لان
الكنية تقتضي الفسخ فيما لا يتقرر به المكاتب فثبتها على حق تكيل الاستدلال وبقيت فيها
وراما يقال لا يتفسخ الكنية ضمنا لصفة الاستدلال لان فسخها ضمرا باطلان صحا في الكنية
والكنية لا يتفسخ فيما يتقرر به المكاتب بل يلى (قوله وهي مكاتبه كلها) وعليها كل بدل
الكنية عند الجمهور لان الانقاع لغيره وروايتان تكلا الاستدلال فلا يظهر فساد راما ضرورة وقال
ابن منصور والماتريدي عليها نصف بدل الكنية لان الكنية انقضت فيما لا يتقرر به المكاتب ولا
تتقرر بسقوط نصف بدل الكنية بل يلى (قوله وعليه نصف قيمتها) مكاتبه لانه علقك نصيب شريكه
في حال كونه موسرا كان او مصرا لانه ضمان ثلثه قيمة المكاتب على النصف من قيمة الفقه لانه
حريه اذا ثبت الرقة شريلا لية عن الفقه وفي المطا اختلاف على قولها قيل يضمن نصف قيمتها فانه
وضمن نصف غيرها لما سكوت ونصفه للكاتب وقيل يضمن نصف قيمتها مكاتبه والاول اصح
جوى عن المقدسى (قوله وعند محمد على الأقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكنية)
وعلى هذا فحقى ما سبق من قول المصنف والشارح فثبت من ان الاداء اى اداء كل البدل بعد ان اذنت
بعضه واعلم ان الزبلى وغيره كصاحب الهداية علق المكاتب بمدة قوله لان حق الشريك في نصف القيمة
على اعتبار الحزب من الاداء في نصف بدل الكنية على اعتبار الاداء على الأقل متى قضي فيه اه وفيه تأمل
لانهم يرجح ان الواجب هو الأقل من نصف القيمة ونصف بدل الكنية فبأنه ما سبق من ان عليه
الأقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكنية فليصر وقيل يجب بان المراد من نصف بدل
الكنية نصف ما بقي منه (قوله من نصف القيمة) من سياسة شيخنا (قوله ومن نصف ما بقي) اى
نصفه هو ما بقي شيخنا (قوله ولا يثبت الخ) لان ذلك مصادف اوله والغير فلا يثبت نسب الولد منه
زبلى (قوله بطل التدبير الخ) بالاجماع اما عندهما فلا ان المسؤول عنك قبل الحزب واما عند
فلا يهزب لغيره كاهام ولذا لا دلل وان الثاني لم يكن له فيها ملك والملك شرط لصفة التدبير فثبت
النسب لان الماتريدي حدثنا عن كراف ثبوت النسب واستحقاق الولد بالغير ورواها عن كراف التدبير
فانه لا يثبت بالشهاد ولذا لو اشترى امه فغيره اتم استحققت بطل التدبير ورواها عن كراف التدبير
النسب وكان الولد من بالقيمة (قوله والولد الاول) هذا وان استبد من قوله وهي ام ولد الاول لانه
لا يعدمه تكرارا اذ ذاك بالنظر لدان الامة وهذا بالنظر لدان الاولاد ولولده بنوه وهم الاستدلال
للاول لمكان اولي اذ قوله والولد الاول بهم كون الثاني وطى واذا عني والفرص خلافه (قوله فثبتت)
اما قبل الحزب ليس له ان يضمن المعتق عند الامام لان الاتفاق لما كان يقر انتم مكان انهم ان جعل
نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يتغير نصيبه صاحب له ان مكاتبه قبل ذلك وعندهما لما كان لا يقر
بعتي الكل فله ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبان كان موسرا ويضمنى العبدان كان مصرا جوى لانه
ضمان اتفاق فيختلف بالدار والاعمار (قوله ضمن لشر كها الخ) ينى اذا اختار الشريك تعينه
وان شاء اعتق او استنى شريلا لية (قوله ورجع عليها) لانه قام مقام السالك شريلا لية
(قوله وعندهما لا يرجع) لانه ضمن حصة شريكه باعتاقه وهو فقه ولا يلزمه ضمان ما زمه فله
لان الاتفاق لا يقر ان عندهما شريلا لية (قوله نصف قيمته مدبرا) لان الاتفاق مصادفه مدبرا
وهو ثلثا قيمته فثالثا لان المتاع ثلثة بيع وشبهه واستخدام وشبهه واعناق وتواضع وفات البيع فيسقط
الثالث ولا يتملك بال ضمان اذ لا قبل النقل كالموسم مدبرا وابقى ضمن قيمته جوى عن الرمز (قوله)
ولكنه ان شاء اعتق وان شاء عتقى فقصر المدبر بحسب اليامين للاتفاق والاستسما ثابت له
في صورتين اعني اذا ذبره احدهما ثم حرره او تركا وكان بالعكس وهي الصورة التي ذكرها المصنف

وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها
لشريكه عند اى يوفى وعند محمد على
الاقل من نصف القيمة ومن نصف
ما بقي من بدل الكنية ولا يثبت النسب
للولد لانهم من الاخر ولا يكون الولد
حررا القيمة وضرم الغرض (وان دبر)
الامة الشريك (الثاني ولا يراها
فثبت بطل التدبير) عند محمد وى
ام ولد الاول ومن الاستدلال الاول
(الشريك) وهو الذي دبرها نصف
قيمتها ونصف غيرها والولد الاول
وان دبرها الاول صح في حله عند اى
خشفه وعندهما شريك موسرا او
ويضمن نصيبا منها فغيرها
موسرا (وان كانتا موسرا) موسرا
احدهما حال كون المعتق (موسرا)
فثبتت ضمن المعتق (الشريك)
نصف قيمتها ورجع به اى بما ادى
نصف قيمتها خشفه وعندهما
(عليها) عند اى خشفه احدهما ثم
لا يرجع (عليها) حال كون الحزب
حررا الاخر (عليها) حال كون الحزب
موسرا والمدبران يضمن المعتق نصف
قيمتها مدبرا وان شاء اعتق وان شاء
استنى (وان حرره احدهما ثم دبره
الاخر لا يضمن المدبر المعتق)
ويضمنه ان شاء اعتق وان شاء
استنى وهذا عند اى خشفه
وشداهان دبر احدهما او امرار
كله مدبرا وملك نصيب صاحبه

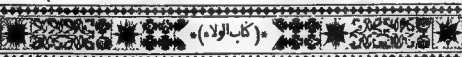
لحاقه الام على عاقلة الاب لان الواو لا يثبت لقوم الاب مقصر على زمان اعاقه اه وصرح في
 الدر بعدم الرجوع ثم رأيت في الزيلعي من كتاب الواو ما نصه وفي الجامع الصغير اذا تزوجت ممتقة بعد
 فولدت اولاد وبنى الاولاد ففصلهم على موالى الام لانهم عتقوا بامه الامهم ولا عاقلة ليهنم ولا موالى
 فاحقوا بموالى الام كافي ولد الماعة وان اعتق الاب برولا امالا ولا دى نفسه ولا يرجون على عاقلة الاب
 بما فعلوا بخلاف ولد الماعة اذا عقل عنه قوم الام فما كتب الملاءن نفسه حيث يرجون على عاقلة
 الاب والفرق ان النسب ثبت من وقت العلوق لان وقت الكذاب وفي الواو عمن عقل قوم الام كان
 الولاء ثابتا لهم وانما ثبت لقوم الاب مقصر على زمان الاعاق لان سبه وهو العتق يقتصر فلا يرجون
 به اه ثم انى راجحت نكحة فسخ القدر للدرى فرأته نقل عن الدرابة في الرجوع وعلمه فعلا
 فقال ثم في مسئلة الارش اذا اظهر قول ولد وامس قبل الاب بعد ادائه الدللى الى الام لا يرجون بما فعلوا
 من جنابه الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعتقه في اثر زمن ابره حياته فلا
 يستحقه الى اول عقدا الكافة اما لو فعلوا عن جنابه بعد موت الاب قبل ادائه الدللى رجحوا لان عتق
 الاب استند الى حال حياته (قوله لانه لو تركنا عينا) يعنى تقي بالبدل بدليل التطليل بما يمكن الوفاء
 في الحال (قوله اذ يمكن الوفاء في الحال) أى هو ما بدل الكفنه من العن فظهر انه مات رافكون ولاه
 ولده موالى ابيه (قوله وان انتصم موالى الام الخ) يعنى مات ولد المكاتب بعد موت ابيه فقال موالى
 الام مات المكاتب رقيقا والولاء لنا وقال موالى الام بات حرا والولاء لنا عتاه (قوله فهو فضا ما ظهر
 والفسخ) لان معنى القضاء يكون ولا الولد موالى ان مات الاب مات رقة او افسخ الكفنه فيكون لقضاء
 في جهديه فينفذون ففسخ الكفنه وروان الكفنه يتسفع عند الشافعي بموت المكاتب قبل الاداء وان
 ترك ما بقي بالبدل وأشار بقوله فيكون القضاء في جهديه الخ الى الجواب عما قيل فسخ الكفنه معنى
 على نفوذ القضاء ورواه ذلك لصحة القضاء عن الطائفة وفي حياته بطلان ما نصب رعايته وهو الكفنه
 رعايته لموت المكاتب وليس أحد الطائفة راجح وأجيب بآراءه القضاء أولى به اذا لا في فضلا
 بجهديه نفذوا لاجماع وصانعهما هو مجمع عليه أولى من صياحه كما بانتهفت العداية في بقائها عداية
 (قوله مذهب لاسيد) بالاجماع لان تبدل الملك كبدل العن كما طاب ما اخذنا الغير صدقة ثم استغنى
 او تركه لورثته الغنى وما اخذنا السبل ثم وصل الى ماله ولو لم يترك ذلك كما اذا اباح الميراث لغنى
 أو الماشي ما انتفع من الزكاة لا يملك أو اباح ما اشترا فاسد الا طبعا بالاحقة ولو ملكه بطيب شر لا يملك
 عن الدين وهنا اشكال وهوان ملك الرقة كان للولى فاني يحقق تبدل الملك وأجيب بان تبدل
 ملك الرقة الاوله كان مملوكا في مقابلته ملك البدل المكاتب فان لمكان ان يمنع اولى عن التصرف في ملكه
 وليس للولى ان يمنع المكاتب عن التصرف في ملكه والجزع ينكس ذلك وليس ذلك ان تبدل الملك
 للولى وفيه ظرنا لاننا لمسلم ان ذلك تبدل ملك ولحق كان فلان ان مثله تبدل لعين ولعل الاولى أن
 يقال المولى لم يكن له يد قبل الجزع وحصل به فكيف تبدل عنائه (قوله فكذلك طيب وان كان عتاه
 عند محمد بلا اشكال لان المكاتب عندنا انما هو ملك المولى ما في يده ملكا سيده حتى تنتقض امرته
 وعندنا يوسف لا يملك لانه اذا غرق لا يملك المولى كما يملك سيده او اغانا كان له فسخه عنك فبنا كد
 بالجزع وبغيره ففعله ملكا ولهذا لا تنتقض امرته المكاتب بعد ما يجرى كفى الصداق المأذون له انا جز عليه
 والفسخ انه بطيب بالاجماع لا ذكر ان المهر هو ابتداء الاخذ زيلعي (قوله دفع أوفدى) لانها
 كانت ولم يجرى بالمجانية زمة فتمت له لم يصر عتارا للقدا بما لكاه من غير علم واضح الدفع فاذا جاز زال
 المانع فيقتصر عني (قوله أوفدته) كذا في الفسخ التي وقت عليها والصلوب او الارش الى ولى المجانية
 شيئا (قوله وكذلك بنى مكاتب ولم يقض به بغير) لانها لم تخرج مارقنا وحياة الفنى يتغير فيه المولى
 بين الدفع والقدا وقبل الجزع عليه الاقل من قيمته ومهر الارش لان دفعه معتذر بسبب الكافة

لانه لو ترك عتاه لا ينافى الفضلاء
 بالامحاق بالام ان يمكن الوفاء في الحال
 كذا في شرح السد (وان انتصم
 موالى الام) موالى (الاب في ولاءه)
 أى ولا ولد المكاتب (ففسخ به)
 أى بالولاء (لموالى الام فهو) قضاء
 الفسخ لولا موالى الام (ففسخ
 بالجزع) والفسخ (وما ادى
 المكاتب) الى موالى (من الصدقات)
 والمولى عن الاتصال له الصدقة
 هذا (مذهب لاسيد) (وان جنى
 اذ جنى بعد ادائه الى المولى فلو جنى
 قبل الاداء الى المولى فكذلك طيب
 وان كان غنا عند محمد وكذا في الفسخ
 من مذهب أبي يوسف (حال كون
 عبده بكتاه سبه) (ان جنى
 السد (باجلها) أى بالمجانية
 دفع أوفدى) أى دفع المولى نفس
 العبد او جنته الى ولى المجانية وانما
 قبله قوله ما سلا لانه لو كان عالما
 به لاسد الكفنه صرحنا بالهله
 (وكذا) دفع أوفدى (ان جنى
 مكاتب ولم يقض به) أى بارش
 المجانية على المكاتب (فهو)
 عن الاداء (مان قضى به) أى
 بارش المجانية (عليه في) حال
 (فكذلك بغير) المكاتب عن الاداء
 (فهو) أى قدر قيمته (دين) على
 المكاتب اذا كان ارش المجانية
 اكثر وان كان اقل نارش المجانية
 دين (ربح)

وهو أحق بكس من المولى وموجباً للجناية عند تقدير الدفع يجب على من يكون له المكسب الأثرى
أن جناية المذنب وأما المولى فتوجب على المولى الأقل من القيمة ومن الأرض لأنه أحق بكس مما يلقى وروايات
المكاتب وعليه دين وجناية وبدل كناية ومعمراً أنة تزوجها بغير إذن المولى يدعى بالدين ثم بها جناية ثم
يبدل الكناية ثم بالمهر الأقوى فالأقوى حوى عن الخزانة (قوله يسع فيه) لأن الحق انتقل من الرقة
إلى القيمة بالتقاضي مدر قال المولى عزى وهذا موافق لما في الهداية والكافي ومبناه أن يكون الحكم الأصلي
جناية المكاتب جناية تطالب وجوب القيمة وما في المبسوط هو أن يكون الواجب على العبد في الأقل من
قيمة ومن أرى الجناية كناية عليه في الضامة (قوله يسع أيضاً) لأن المانع من الدفع موجود وقت
الجناية وهو الكناية فوجب أن يكون موجب القيمة ولا يتغير كناية المذنب وأما المولى ولسان الأصل في
جناية العبد الدفع وإنما صار إلى القيمة عند تقدير الدفع والمانع مما تدرى فلا خيال انقضاء الكناية فلا
يثبت الانتقال عن موجب الأصل إلا بالقضاء أو بالصلح عن الرضا أو بالموت عن الوفاً بخلاف المذنب وأما
المولى لانهما لا يخلان الفسخ زملى باختصار (قوله لم يتفسخ الكناية) لثلايطل حق المكاتب حوى
(قوله ويؤدى المال المدور رسته على فحومه) لأنه استحق المحرمية على هذا الوجه واللباب انعقد كذلك
فيبقى بهذه الصفة لكن الورثة مخلوقه في الاستفاد مدر وهذا إذا استكاته وهو صحيح فلو كاتبه
وهو مريض لا يصح تأجيله إلا من الثلث فيؤدى ثلثي البذل حالاً والباقي على فحومه بشرط ثلاثة عن
التبيين ولو كان للمولى وصى وعليه دين مستغرق أو لم يكن مستغرقاً لا يفتى بقض الورثة لأنه لا يمكن
القض ويستحق بقض الوصى وإن لم يكن عليه دين ويستحق بقض القرضاء ولو أوصى بماله المكاتب لرجل
فقبله المكاتب له عتق لأنه أوصل الحق إلى مستحقه بل على من لم يكن في عدم عتقه بقض الوارث إذا لم يكن
الدين مستغرقاً فأنظر في غاية اليسار إذا كان الدين محطاً بما له من عتقه إلى الوارث فتقبله الدين
بالخط يغيثان غير المحط لا يمنع انتقاله إلى الوارث فيفتد بعق بقض الوارث فتدبر (قوله والقباس
أهله لا يفتى) لعدم ملكهم عتق وجه الاستحسان أنه يجعل إقراره عن بدل الكناية فله حقهم وقد جرى
فيه الأثر فيكون الاعتاق منهم إقراراً اعتقاداً وإقراراً الاستيفاء منه فترأضه كإقراره أياً المولى
عن بدل الكناية كله بشرط أن يتقوه في مجلس واحد حتى لو اعتقه مستغرقاً لم يفتى وقيل يستحق إذا
اعتقه السابق من المراجع الأول مدر (قوله لم يفتد عتقه) لأنه لم يملكه ولا يملك أن يجعل إقراره ولا
إقراراً بالاستيفاء لأن إقرار البعض أو استيفاءه لا يوجب عتقه ولا يبرأ من الدين أيضاً لأن البراءة لم تثبت
الاقتضاء فلا يطل المقتضى إلا بإقراره بطل المقتضى أيضاً بخلاف اعتاق الجميع عتق والله أعلم

(كتاب الولاء)

للمكاتب (قوله) أى حق قدرته
الآن بقضى المولى عن هذا عندهما
وهو قول أبى يوسف لا يفتى بقيل
الأول وهو قول مدر أيضاً
الضام يسع أيضاً (وإن مات السيد
لم يفسخ كناية ويؤدى) المكاتب
(السائل إلى ورثته على فحومه وإن
مرو عتق بمجاناً) والقباس أن
لا يفتى (وإن حر العبد لم يفتد
عتقه) وقال الشافعى عتقه صحيح
(كتاب الولاء) *
هو من آثار العتق فينبو فهو مأخوذ
من المولى بمعنى القرب يقال بينهما ولأه
أى قرابة حكمية حاصلة من العتق
أو من المولى لأنه قوله صلى الله
عليه وسلم الولاء أمة كلمة النسب
أى وصلة كوصلة النسب وقيل
الولاء والولاء بالفتح التصرف



(قوله هو من آثار العتق) أى الولاء باعتبار أحد نوعيه لا مطلقاً حوى (قوله فينبو) لأنه ما زوالاً
يكون بعد الموت من غير فصل ولم يذ كر عتق كتاب العتق ليكون واقفاً على سائر أنواع العتق فإن
الكلمة من أسبابه (قوله فهو مأخوذ من المولى) أى لفظة وأما شرطاً فقرة حكمية حاصلة من العتق
أو المولى لا غير (قوله ومنه) أى من الولاء بمعنى القرابة المحكية حوى ومقتضاه أن زيادة قوله حكمية
حاصلة من العتق أو النسب من كلام الشارح لكن ذكر شيخنا أن هذه الزيادة ليست من الشارح (قوله
لمحة كلمة النسب) اختلف في ضم الصمة وفصلها فقيل في التسبب بالضم وفي التوب بالضم وألف الغ
وقيل في التوب والتسبب بالفتح وأما بالضم فهو ما يصاد به الصيد بمعنى أخذت الخالطة في الولاء وانها
تجرى مجرى التسبب في الميراث كخالة الصمة لمسا لتوب حتى يصير كالنسي الواحد لا بينهما من
المدخلات الشديدة حوى عن نهاية ابن الأثير (قوله وقيل الولاء) مقابل لما تقدم من أن الولاء

بمضى القرابة جوى (قوله وحصل الثاني بعد الأول) المراد بالثاني الولاء بالاولى العتيق (قوله
ففي باسم الولاء) أى حتى الاترا حاصل من العتيق بالاولى جوى (قوله وبب
هذا الولاء الا اتفاق عند الجمهور) لقوله صلى الله عليه وسلم (الولاء لمن اعترف بلى لان الحكم اذا ترتب
على مشتق دل على ان المشتق منه عليه ذلك الحكم فان قيل الاستدلال به على هذا الوجه يتقاضى جعل
العتيق ميلا لاعتق مشتق من الاتفاق فاجوب بان الاصل في الاتفاق هو مصدر لثاني وهو
العتيق عنابة (قوله والاصح ان يسميه العتيق على ملكه) لانه يضاف اليه يقال ولا يتناقه ولا يقال ولا
الاتفاق ولا يتناقه دليل الاختصاص وهو بالسيعة ولا من ورثه فربما فسق كان موثوقا ولا اعتاق
من جهته والمحدث لا ينافى ان يكون العتيق على المالك هو السبب لان العتيق يوجد عند الاعتاق
لا محالة وتخصيصه به خرج مخرج الغالب بل على أوان العتق في الحديث اضافى جوى عن المقتضى
فيكون المعنى الولاء لمن اعترف لاني شرطه لنفسه من بانه موقوفه كواهب وموص (قوله يجرى بين اثنين)
التقدير لا يتبين هل قد اتفقوا على واحد ازاى جوى (قوله الولاء لمن اعترف) والواقع قد ادرن
ان يلقى لانهم توارثوا بالولاء كالمسلمين لانهما احاد سبب الارث اه (قوله ولو بتدبير) (قوله وان
بالتدبير والاستدلال كيف يكون الولي مع انهما غافلان بصدوقه واجيب بانه يتصور فيما اذا اراد
المولى ونحن بذار الحرب حتى حكمه مقرر وام ولده من جاحصا مطلقا مقرر وام ولده فالولاء له والاحس
ان يقال المراد ان يثبت الولاء لمصلحة المولى انما يكون بسبب ثبوته لولي فانه المستحق له سبب العتيق
منه ثم يسرى منه الى عتقه مقرر بسبب المعصية بانهم كافي الشريعة قالوا بغيره على قوله فانه
المستحق له قضاء مقرر ونحوها اه (قوله ولو بتدبير وصاياه كافي الدر) (تسمية) قال از يلقى ولو اذنى
المالك مضمون المولى فسق فولاء المولى يكون لمصلحة المالك كوكرو كذا العبد الموصى بعتقه او شرائه
واعتقه الموصى بصدوقه لا تنقل فصل الوصى اليه (قوله وملك قريب) فان كلامنا في التدبير
والكفاية والاستدلال وملك القريب اعتاق بثبته بالولاء ودره في الشريعة ليقضيه سماح لان ملك
القريب يحصل العتيق بالاتفاق وكذا الاستدلال اه (قوله هذا اذا لم يكن العتيق حرا) (اخ) الظاهر
ان بشر العتيق بصفته اسم الفاعل بكسر التاء دل عليه قوله واما اذا اعتق حرا في الخ لكن برده للمسلم
اذا اعتق عبده المحرري في دار الحرب فانه لا ولا له عليه عندنا في حقه خلافا لابي يوسف وقول محمد
مضطرب شريطة على البدائع (قوله عبد امرى في دار الحرب) قيد العبد وهو ماله لو كان
مسلم او مياصم اعتاقه بالا جاع والولاء له لا يشرى جوى عن البدائع والتقدير بكونه في دار
الحرب لانه لو اعتقه في دار الاسلام مع (قوله فلا ولا له عندهما) ولأنه راي غير عندنا في حقه
لانه ما من بالقول والتجسس مع العتيق في حق روال الملك لشكته لم يمت في حق زوال الرق لان يكون
المحرري في داره سبب له فهو لوسي ملكه من سببا ما عاقا بقوله الخ جوى وطورى (قوله فالشرط
باطل) لكونه غضا لاف الحكم الشرع فغيره كافي النسب ان شره انه لا يرتد مقرر (قوله ولا يقتل ولا يحمل
الخ) لانه عتيق على عتيق الام مقصود انه هو من سببا بالولاء لا يقتل عن العتيق زبلى وعلى هذا اذا
اعتق الرجل امه ولدها عتقا ولا وهما له فان اعتق الاب بعد ذلك لا يبرر ولا ماله ماله كان متفصلا
عن الام كان ماله كالمالك الام والعتيق تناوله مقصودا فلا يتبع احدا عنه قال في نكته فتح التدبير
قد رى بخلاف ما اذا والشرج لاهى حتى واز وج والى غير محب يكون ولاه الولاء الى الاب لان
الحمل لا قبل هذا الولاء فبعد لان تمامه لا يوجب والقبول والجنين ليس من أهله الخ (قوله وهذا اذا
ولدت لاق الخ) كذا الولد ولدت له من احد هاهنا قل من سببا شره والاخر لا كثر منه وبنينا أقل
من نصف سول ضرره كونهما من سببا شره (قوله لا كثر من سببا شره) قالوا لا يستأثر
او احسنه منها كافي الدر والشريعة لكان أولى (قوله فان عتيق الصدا) أى قبل موت الان

وحصل الثاني بعد الاول وبغير فصل
واتفاق الارث والتدبير بقتل بعد
العتيق هنا يسمى باسم الولاء ثم علم ان
الولاء من ان ولا عتاقه ويسمى ولاه
تسمية وبسبب هذا الولاء الاعتاق عند
الجمهور والا يبرح منه العتيق على
ملكه ولاه المولا وبسبب العتق
الذى يجرى بين اثنين (الولاء لمن
اعترف ولو) كان العتيق (بتدبير
وكفاية) وبسبب ذلك فربما بان
ملك داره محرم منه عتيق عليه مطلقا
سواء كان بمال او بغير مال هذا انما
يكن العتيق حرا ياله اذا اعتق حرا
عبد امرى في دار الحرب ثم خرجا
تخرج من داره الى المسلمين ثم خرجا
مسلمين فلا ولا له عندهما وعندنا في
يوسف الولاء ثم العتيق لا يرث من
الله في وقال الحسن بن (وشرط
السابقة) حتى لو اسقى وشرط
ان لا ولاه منها ما لا شرط باطل الولاء
لم اعترف (ولو اسقى) رجل امه
(حاشا لمن زوجهما السن) الرجل آخر
نثبت عتقها (ولا يقتل ولا
يحمل عن موالى الام) الى موالى الاب
(أبدا) وهذا اذا ولدت لاه
أكثر (فان ولدت بعدتها لا كثر
من ستة أشهر ولا يولد الى الام فان
عتق الصدا في هذه السنة

(بر ولا يمانية الى مواليه) (مر عجمي)
 لبعثه احد قريز معقة سواء
 كانت للعرب اوليهم وسواء كانت
 عربية او عجمية (قوله) (منه) ولما
 (قوله) ولما لم يولد لها وان كان له
 (قوله) (ولم يولد لها) بان والى
 اى العجمي (ولم يولد لها) بان والى
 رجل عجمي وعندي يوسف
 حكمه حكم يمينه حتى لو ترك هذا الولد
 عمة اوالة وسقط امره فبانه لو ارثه
 منه لم يترك عمة بغير حق الولد وانما
 قد يذهب الى انه لو كان عربيا كان
 الولد منسوب الى قوم ابيه والتقدير
 بالمراسلة الى انه لو كان الاب عجمي
 يكون منسوب الى مولى الاب لا يتفق
 (والحق مقدم) في الارث (على
 ذوي الارحام) خولو اعتق رجل
 عبده ثم مات المتق وترك المتق
 ونحوه او عمة او عمة وبنوهما ترك المتق
 دون العمة والعمة ونحوهما
 (و) المتق

امامه لا يجرى (قوله) (ولا يمانية الى مواليه) لان الولد كالتب والاصل فيه ان يكون الاب
 الاتمه متذرلة فاذا صار اهلالاتا اعتاق عادليه ولم يتحقق وجود مال اعتاق امه حتى يكون مقصودا
 هذا اذا لم يكن معتقه فان كانت معتقه فبانه يولد لاكثر من ستة أشهر من وقت العتق قبل الفراق
 لا يتقبل ولا يولد الى موالى الاب لانه كان موجودا عند عتق الام لثبوت نسبة العلق الى ما قبل العتق بل
 قبل الفراق ولما ثبتت نسبته من الزوج فان قبل الولد كالتب وهو لا يتقبل الفسخ بعد ثبوته قلنا لم
 يفسخ بل حدث ولا اقوى منه فقدم عليه كاقبل الاخصصة فاذا حدث من هو اول منه لارث لا يطل
 نصيبه ولكنه يقدم عليه ولا يجرى الحد ولا حافده اوابه ولا يكون مسلما باسلامه لفصل الاب بينهما
 فلا يتبع الحد فيها والامانة لمولى الام راسا ولصار الناس كلهم مسلمين باسلام آدم عليه السلام
 والمعلوم خلافه جوى والاصل في جوالا ان ازيراصرفته بكر الفاء جمع فتى لصاحبها فاجبه
 ظرفهم وانهم مولاة لرافع بن خديج وابوه عبد بن الحرقة من جهة فاشترى ازيراباهم فاعتقه
 ثم قال ان نسبوا الى قال رافع بن خديج ومولى فاعتقه الى عثمان ففرض بالاولا ان يورث هذا بل على ان
 الولد ينسب الى قوم الام ما لم يظهر له ولا من قبل ابيه فاذا ظهر له ولا على العتق حولا الولد له زبلى
 والقس فون الشفة اذا كانت تغرب الى السواد قليلا ذلك يستعمل بقال شفة له اساه وقتة ونسوة لعمس
 وربما قال نبات العن اذا كثرت وكف لانه حينئذ تغرب الى السواد والظرف الكساة وقد ظفر
 ازرجل بالضم ظرافة فهو ظريف وقوم ظرفا ومظرفا شيئا عن الصحاح والكس وزن الكيل
 ضد النج والرجل كيس أى ظريف وبابه ما ع شيئا عن المختار وخديج بفتح الميم وكسر الهمزة
 الانصاري ذكر ما سألوا والمحرقه بضم الحاء المهملة وفتح الراء والظاف لقب بلطن من جهة شيئا
 عن خطاز بلى (قوله) (سواء) كانت للعرب اوليهم وما ذكره القديري من وضع الخلاف في معتقة
 العرب اتفاقا بين (قوله) (وعندي يوسف حكمه حكم ابيه) لان النسب الى الاب كانا كان عربيا
 بخلاف ما اذا كان الاب عبد الامة هاتك معنى ولم حان ولا العاتقة قوى معتق في حق الاحكام حتى
 اعتبرت الكفاية فيه والنسب في حق الهم نصف لتفسيهم انسابهم ولما لا اعتبار الكفاية بالنسب
 بينهم والتعريف لا يارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتق في حكم
 الكفاية والعقل لكون تناصرهم بها أى بالانساب فاغت عن الولد واجموا انه حالو كانا معتقين
 او كان الاب معتقا وللام مولى مولاة او كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبع الاب وكذا اذا كانا
 عربيين او عجميين او كان احدهما عجميا والاخر عربيا زبلى ودر ومعنى قوله اعتبرت الكفاية
 فيه ان الناس يتفاضلون بالعاتقة وعنه ونها في الكفاية فمن له اب واحد في الحرية لا يكون كفوا لمن له
 ابان فها عايد (قوله) (ومعنى) (امه) او عصبة كذا بفتح شيئا (قوله) (لا اعتق امه) اذ لا عليه لمولى
 الام عند يوسف كذا بفتح شيئا (قوله) (اذا لم يترك عمة) أى نسبة كذا بفتح شيئا (قوله) (يكون
 منسوب الى مولى الاب لا يتفق) اعلم ان الام ان كانت حرة اصلته بمعنى عدم الرق في اصله فلا ولا على
 ولها كافي الدرر والمحصل ان العور خسر اربعة منها على الوفاق والخامسة على الخلاف الاولى حان
 اصلان لم يكن في نسبهم رقيق ولا ولا على ولدهما الثانية معتقان او في اصلهما معتق الاولاه لتمام الاب
 الثالث لا معتق اوفى اصله رقيق والام حرة والاصل بمعنى عدم الرق في اصله عجمية كانت اولاه ولا على
 الولد لتمام الاب لارادة الام معتقة والاب حرة الاصل أى لم يكن معتقا ولا في اصله رقيق فان عربيا فلا ولا
 على ولده لتمام الام وان لم يكن عربيا وهى الخامسة المختلف فيها فتدلى خيفة ومجمل ولا يولد الام
 وعندي يوسف لا ولا عليه (تنبيه) ذكر في توير الابصار من باب الوفاة البالغ العاقل الوارث
 قال شيئا تنبيهه بالوارث فخرج ما عليه صاحب الدرر من ان الام اذا كانت حرة اصلية فلا ولا على
 ولدها وعليه عتق الاب او عصبة لابل اكساها وتليه انهما مع وجوده اه (قوله) (مقدم على ذوي

يقضي بموت الارث بالاولاد وان اختلف الدين وفي الدرر انما خلفه بشرط صحة هذه الموالاة بشرط
 الميراث والعقل لان هذا العقد يقع على ذك فلابتسن ذكره في العقد وان يكون مجهول النسب وان
 لا يكون عليه ولا عتاق ولا ولد مولاة مقفل عنه وان يكون مبالغاً فلا يدخل فيه اولاده
 الصغار ومن يولده بعد عقد المولاة ولو عقد مع الصغير اوسع الصلابة من الاب والابن كذا في
 الزاوي ومن الشروط ان لا يكون عقل منه بيت المال كافي الدرر وان اشترط كونه مجهول النسب يني
 عماد كذا في الزاوي وغيره شرط ان لا يكون اسفل عريالان العرب انسابهم معلومة يني ان يقال ما حكاها
 الزاوي عن بعضهم علم اشترط كونه مجهول النسب فيخرج عليه ما في الظهيرية اسلم رجل على يد
 رجل واه الامواله ابن كبير اسلم على يد رجل آخر واولاده اضافوا كل الذي واه لان كل ذنوباً بنفسه
 فهما كابوا وان اعتق كل رجل قال العلامة المحمدي وبهذا يني ان كون اسفل مجهول النسب ليس
 بشرط لصحة المولاة اه وكذا الوافي ذكر عند قول صاحب الدرر في صي غافل باذن ابيه او وصيه صح
 فقال من هنا هما من ذكر مجهولة النسب على يد العادة لا على يد الشريعة لكن تعقب الشيخ
 شاهين فقال وفيه نظر لان الجهولية شرط فلا تنب عن معلوم النسب ولا مولاة والسي العاقل اذا والى
 باذن ابيه او وصيه يكون ولا مولاة لانه لا عليه كانه مجهول النسب اه واره حجتنا قوله بتوارثان من
 الجاهلين اي حازان برن احدهما صاحبه اذ حقيقة التفاعل متبعة واعلم ان صحة شرط التوارث
 من الجاهلين ذكر في غيرنا كاب من غير خلاف كالمجهر قوا المسوط والمختدي ولكن نقل المقدسي عن
 ابن النسيم انه صرح ولو كان رجلاً ليس له ما وارث علم وهذا مسلمان في دار الاسلام فوالى احدهما
 صاحبه ثم والاه الا لا تنفذ اى حقيقة بصير الثاني مولى الاول وسيل ولا الاول وقال كل منهما
 مولى لصاحبه شرعية لانه في هذا والى شخص شخصاً بشرط التوارث من الجاهلين بان وقع اشترط
 ذلك بكلام واحد ان قال وايتك على ان يكون التوارث يني ويتلغن الجاهلين فقبل الا تزك
 الاصح عند الامام بن تاعلى ما ذكره ابن الضية (قوله بخلاف ولا العتاق) حيث لا يرث الا الاعلى وقد
 برن كل منهما صاحبه باعتباره عتاقه لكانا اش ترى متأسن عباد اربال الاسلام فاعتقه ورجع
 المستاس الى دار الحرب فسي فاشتره عتقه فاعتقه فكل منهما يكون مولى صاحبه وكذا الذي اذا
 اعتق عبده الذي تم هرب سيده ناقضاً للمهادن دار الحرب فسي فاشتره عتقه فاعتقه فكل منهما
 يكون مولى صاحبه وكذا لو ارثت امرأة مديناً في دار الحرب فسي فاشتره عتقه فاعتقه فكل منهما
 فاحلت شرعية لانه (قوله بيزه فمحل) وأثره لان ولا العتاقه اقوى ولهذا يختلف في كون ولاه
 العتاقه بيب الارث بخلاف ولا المولاة لظلاله عند الامام مالك والشافعي (قوله اسلم رجل الخ)
 ليس الاسلام بشرط فيجوز مولاة المسلم الذي وعكس در ومثله في الشرعية عن البدائع وملاذبان
 الموالاة بغير الوصية بالمال (قوله تزوي الارحام) معناه ما هو متعز عنهم عني (قوله وان مات
 الاعلى خيراً ما الخ) اى ميراث اسفل (قوله وقال الثاني الموالاة ليس بشيئهما) وقوله ما لك لتوليه
 تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كايه قبل ان ياترثا فاعتقه فاعتقه تعالى والذين عاققت
 ايما كما توهم نصيهم والمراد عقد المولاة فقلع انما التفسير وروى عن عمر وعلى وابن مسعود
 واب عباس مثل مذهبا ولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجابوا بما زادهم كره وارث كان له
 ان يضع ماله حيث شاء اقلنس قبه ابطال حق احد من بيت المال ليس وارث ولا مستحق واغايوض
 فيمال ضائع لتصرف فيه الامام اذا لم تصرف صاحبه فاذا تصرف فيه صاحبه كان تصرفه اولى من
 تصرف الامام وقولهم ان الاية منسوخة بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض قلنا الذي ورد
 انها منسوخة في حق التقدم فانهم كانوا يخدمون على اولاد الارحام فمن ذلك التقديم وما عاكسوا به من
 قوله عليه السلام لا حلف في الاسلام المراد به الحلف الذي كانا يتساقدون عليه في الجاهلية من قولهم

وهو يخالف ولا العتاقه بأشياء
 منها ان في ولا المولاة يتوارثان من
 الجاهلين انما انقضا على تورث كل
 واحد من صاحبه بخلاف ولاه
 العتاقه ومنها ان ولاه المولاة لا يمتثل
 العتاقه فقل ان يعقل عنه ولاه
 العتاقه لا يمتثل ومنها انه متأسن
 ذي الارحام ولا العتاقه مقسدم
 عليهم فذلك مبره يفتل على حلتها
 (اسلم رجل على يد رجل واه على
 ان برن) اى الذي اسلم بان قال
 وايتك على افيان متفسر فيك
 (و) على ان (يعقل عنه) اى قال ان
 سبقت فعلى عليك وقبل الا تحرمه
 (او) اسلم (على يد غيره واه) اى
 الرجل على ماينا (صح) اه
 (وعقله على مولاة) اى يني على
 الاعلى (وارثه اسلم بكره) اى
 لا اسفل (وارث) منكره في موضع
 التي فمع جس الورثة من اصحاب
 السرافض والعصبات النسبية
 والسبية وذوي الارحام (وهو اى
 مولى المولاة) آخر ذوي الارحام
 في استحقاق الميراث وان مات الاعلى
 غيراته لا يرث عصبات الاعلى كافي
 ولا العتاقه كذا في الذخيرة وقال
 الثاني الموالاة ليس بشيئ شرعاً حتى
 لا يرث ولا يعقل عنه
 قوله فانهم كانوا يخدمون الخ حارة
 از باي فانهم كانوا يخدمونه بالنيش
 على اولى الارحام انتهت بقوله النش
 على اولاد الارحام صوابه على اولى
 الارحام كما لا يخفى اه

إليه التي تحسبكم به استحسنته إليه واستكرهت الشيء اه وتقل المجوى عن القرب العز والى الزاج
 ان كل ما في القرآن من الكراهة لم يفتح فيه جاز الا قوله تعالى في سورة البقرة كتب عليكم القتال
 وهو ذلك اه (قوله ستمه) اي اسم مصدر جوى (قوله وفي الشرح الخ) اعلم ان زيل على مكن
 الطريقة الثالثة فلتستعين حيث ذكر المني الفتوى لا كراهة بشرعي (قوله في زيل به الرضا) اي مع
 بقا اصل الاختيار لكنه ان كان الاكراه المني فسد اختياره ولا فلا كما سجد كراهة ارجح فالحاصل ان
 عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار في جميع صور ثابت لكنه في بعض الصور يفسد
 الاختيار وفي بعضها لا يفسد ولذا قال صدر الشريعة في الانتقى وهو اي الاكراه اما المني بان يكون
 بقوت النفس او العضو وهذا عدم الرضا فسد الاختيار واعتباره ما غير ملهي بان يكون بعيب او قيد
 أو ضرب وهذا عدم الرضا غير مفسد للاختيار لا يقال بشكل على هذا حيث ذكروه في الوفاة هو فعل
 بوقعه فغيره ففوت به رضاه او فسد اختياره حيث جعل قسم الشيء مقسماله لان مراده ففوت به رضاه
 ولا فسد اختياره بقرينة المقالة فلا يكون فيه جعل قسم الشيء مقسماله كذا ذكره عزي فيسقط اعتراض
 صاحب النور وقول عزي في الجواب مراده ففوت به رضاه ولا يفسد اي ان كان الاكراه بغير المني
 او بفسد اختياره ان كان به وعلى ما في الوفاة جرى في النفاة و اشار القهستاني الى ان في التعريف ا كراهه
 حيث قال ثم الفاتحة الرضا نوعان اشار اليهما طريق الكفاية الخ (قوله في فسد اختياره) ان كان
 ملثمان كان بقوت النفس او العضو ثم الظاهر من كلام الشارح ان الاكراه نوعان وبه مرعى الى ما
 على ما نقله السيد المجوى ونسبه الاكراه نوعان نوع وجوب الامحاء بالقتل والقطع والضرب الذي يضاف منه
 تلف النفس او العضو والشرع او كثر وهذا النوع من الاكراه يسمى اكرها ما موثر على وجوب الامحاء
 والاضطرار وهو المجس والقيد والضرب الذي لا يضاف منه التلف وليس فيه تقدير لازم سوى ان
 يلحقه من الاغنام وهذا النوع من الاكراه يسمى اكرها ما قاضاه اه ولا يؤثر هذا النوع من الاكراه الا
 في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والاجارة والاقرار الا ترى ان المزل يؤثر فيه لعدم الرضا حتى
 لا ينفعه فكذلك هذا الاكراه لا ينعيم به به الرضا ولا يؤثر في السكك فيضاف فعله الى المكروه
 ففسد كانه فعله والمكروه آفته فيما يصلح ان يكون آفته كالتلف النفس والمال وان لم يصلح ان يكون آفة
 اقتصر الفعل على المكروه ففسد كانه فعله باختباره من غير اكره وذلك مثل الاقوال والا كل لان
 الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بغيره فلا يكون مضافا الى غير التكلم والا كل اذا كان فيه
 اتلاف يضاف اليه من حيث الاتلاف لصلاحيته آفته فيه حتى اذا كرهه على العتق بقم كانه واقعه
 باختباره حتى يكون الولاء هو يضاف الى المكروه من حيث الاتلاف فيرجع عليه بغيرته وكذا ذكره
 على الطلاق يقع ويرجع على امان كان فيه اتلاف بان كان قبل الدخول ولوا كراهة اذ على قبول الطلاق
 بالمال فقبلت بغير الطلاق ولا يلزمه المال لعدم الرضا لان الرضا في حق المال شرط لدون الطلاق زيل على
 (قوله ولا يقطع عن الطلاق لان المكروه مبتلى والابتلاء يحقق الخطاب الا ترى انه متردد بين فرض
 وخبر وخصه وانهم مرة وبؤر أخرى وهو دليل الخطاب وبقاء اهلية دورر (قوله وشرطه قدر المكروه
 الخ) وكون الشيء المكروه تلف نفس او عضو او موجبا لحد الرضا وهذا الذي مر ا ب الاكراه كما سبق
 وهو يختلف باختلاف الامضاء فان الاشراف يضمن بمجرد الكلام العنيف والا زيل على الاضمن
 الا بالضرب بالرجح وكون المكروه معتصما كراهه عليه قبله اما محقق كسب ماله او محقق شخص آخر كاتلاف
 مال الغير او محقق الشرع كشرع الجمر والزني تنوير وشرحه (قوله على تحقيق ما ذهبه) قال شيخنا ظاهره
 ان التهديد شرط وليس كذلك ولهذا قال في الاختيار آخوالكتاب ولوا مره ولم يكرهه الا انه يضاف القتل
 ان لم يفعل فهو في حكم المكروه لان الامحاء اعتبارا بالخوف وقد تحقق اه ومثله في منة الفتى على ما نقل
 عنه في الاشياء ونسبه امر السلطان اكره وان لم يتوعد به وشره لا لان السلطان لا يحال له ان يعلو بمثل امره

اسمه وفي الشرح (هو فعل ضلحه
 الانسان بغيره عزول به الرضا) ثم فسد
 به اختياره ان كان ملثما ولا يفسد
 ولا يزول به اهلية المكروه ولا يقطع
 منه الخطاب (وشرطه قدرته
 المكروه على تحقيق ما ذهبه)

ونحوه (سلطان كان اولوا) والذى
قاله أبو حنيفة ان الاكراه لا يفتق
الامن السلطان قد قالوا هذا
اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة
ورهان (و) شرطه (خوف المكره)
على لفظ اسم المفعول (وقوع ما يهدد
به) وذبان قلب على غنى أنه يفعل
ليصير به مجعولا على ملاحى اليه من
الفعل وحكمه وهو ازعجة أو
الاباحة أو غيرهما على ما سبأ في
مفسلان شافعية تعالى ثبت عند
وجود شرطه (قلوا كره على بيع)
ما له (أو شراء) السلطة (أو إقرار)
بأن كره على أن يقول زيد على ألف
درهم (أو إجازة) بأن كره على أن
يؤرداره (بقتل) متعلق بأكراه (أو
ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل
(خير بين ما معنى البيع) أو الشراء
أو الإقرار أو الإجازة (أو بيعه)
يتم ذلك ما إذا كره حبس يوم أو قدر
يوم أو ضرب دما لا يكون أكراهه إلا
إذا كان المكره صاحب عز ومرتبة
يعلم أنه يستعز به لثواب الإقرار
في المسنون والمحقق الحبس الذي هو
أكراهه على الانقياد إلى ربه
بالترب الذي هو أكراهه ما يحدث
منه الامام الشديد وليس فيه حد
لإبراد عليه ولا ينقص منه ولكن
على قدر ما يرى الحاكم إذ لو رفع ذلك
اليه (و ثبت به) أي بكل واحد من
البيع أو الشراء أو حبس (المالك)
مطلوماه كان ملك عين أو ملك
منه مئة (عند القبض للفساد) أي
ثبت عند القبض وإن كان مكرها
عند ما لاجل فساد عين في العقد
ببب فساد شرطه وهو التراضي
وعند زفر لا يثبت بالإجازة وتراض

يقطعه أو يقطع يده أو يضربه شر باخفاف منه تلف نفسه أو وضوه اه واعلم ان خوف تلف العضر
صادق بالانقضاء وهو صريح في الاختيار (قوله ونحوه) لا حاجة إليه للاستثناء بقول المصنف وخوف
المكره جوى (قوله وحكمه وهو ازعجة أو الإباحة أو غيرها) يتقرر المراد بغيرهما جوى وإقراره
الفرض والمختر لان أهمل المكره مكرهة بين فرض وحظر وإباحة ورخصة كذا كرهان بلوى وغيره
(قوله ثبت عند وجود شرطه) خبر قوله وحكمه جوى (قوله خبر) يعني بمنزلة الإكراه لان صحة
هذه العقود تعتمد الرضا والاكراه يعلمه ففسد وكذا الإقرار جعل جهة حالة الاختيار لترجح جانب
الصدق وعند الاكراه يترجح جانب الكذب عني (قوله أو وضوه) هذا إذا كان محتمل الاثر مع كالمبيع
والشراء والإجازة وصلحه وإبرأه مدينه وكفله وهته وإقراره ما ما لا يمكن التمتع فبأن حكمه (قوله
يجب يوم) فيه إشارة إلى أن الحبس المديد ما زاد على يوم وهكذا استفاد من عبارة المعنى تعالى إلى
(قوله أو ضرب سوطا) أو سوطين الأعلى العين أو المذا كبر كالمصريح به (قوله والمحدث الحبس الخ)
اختلف في الاكراه حبس الزوالين والأولاد في أن يلبس لاجل زواله لا يلبس عني ولا يهدد زوا
لا خلاف حبس نفسه وماله في البرهان عن السوط قال العلامة القدسي وهو العباس وفي الاستحسان
أكراه ولا يفتق من التصرفات لان حبس أبيه يلحق به من المحزن ما يلحقه به حبس نفسه أو كره تولد
البابسي في تخلص أبيه من السجن وإن سكان لم يمتحبس خا في أن يلبس ليس يستحسن كذا
في الشرعية وفي نسخة المهر للطوري عن أبيه أكره حبس أبيه أو صديقها أو كراهه استفاضوا لفرق
بين الأولاد والولد وهو المحدث وكذا يصير مكرها للوديعس ذو رحم محرر كذا في القهستاني (قوله
ويثبت به الملك عند القبض) فلو كان البيع عبدا فقبضه المشتري من المكره على البيع واشتبهه فاد
باعتقه در وكذا التديروالا استبداد شرعية ولا يلزم المشتري التقييد بالقبض فبأن في السابق
عن الدرورن تقييده المسئلة بقوله فقبضه المشتري الخ شربا إلى ما في القهستاني من أنه وقع قبل
التنص لم يصح ونصه باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح استافه قبل القبض وأما في الكس فينه
اعتاق كل من ماله وإراة قاما عليه فاعاق البائع أولى اه معز ما للضهير واعلم ان بيع
المكره يخالف البيع العاقد أو عدة مواضع يجوز بالإجازة بقه تصرف المشتري تعتبر القهوقوف
الاعتاق دون القبض الخ والمأمن امانة في يد المكره في الفاسد بخلافه شرعية لا يثبت الجبتي (قوله
يجب فقدان شرطه) وهو التراضي لان الاكراه مطلقا به أم لرضا (قوله وعنده لا يثبت الخ)
لأنه موقوف على الإجازة والموقوف قبل الإجازة لا يثبت الملك ولأن ركن البيع صدور ماله مضاعفا إلى
محلّه والفساد لعقد شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تأثيره في فساد العقد لا توقف عنه فكذا ارتفاع
المقدس وهو عدم التراضي كاترا لماعات الفاسد لا يملك لا يتحقق حق استرداد البائع وإن تداولته
الأيدي بخلاف سائر لماعات الفاسد لان الفساد في الحق لله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حق
العبد وحقه مقدم لحاجته بانه أمهنا لا رد الحق العبد وحماؤه لا يملك حق الأول بحق الثاني زيل
واعلم ان بيع الوفاء يمكن أن يلبس هنا فداقوة والقوى على تنبيه جائر مبدع بعض الاحكام وهو
الانتفاع بدون القبض وهو البيع لم حاجة الناس اليه ثم نقل عن الكافي تصحيح العقد الذي جرى
بينهما إن كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ذكر كثر شرط الفعني في البيع فساد لبيع وإن ذكر البيع
من غير شرط مذكرا لشرطه على وجه المصداق والبيع ويلزمه الوفاء لمعاد لان الواجب قد تكون
لازمة الخرق الفتاوى المحيرة معز بها الفتاوى ازهدى ان الفتوى على أن لبيع إذا أطلق ولم يذكر
الوفاء إلا ان المشتري عهدا في البائع بعد البيع المطلق انه ان أو في مثل فبأنه يفسخ معه البيع
يكون بائنا حيث كانا من قبل أو بين سيرا اه واعلم ان المشتري وطا إذا باع ما لا يؤا ويوجب
لا يبيع وانما مات المشتري وطا فوريته يقومون مقامه في أحكام الوفاء كذا كره محمد الدين وغيره وقال

في الشرية لانه وهل كذلك وورثة البائع وفاء فليستروني ان وورثة الساتع يقومون مقامه كورثة المشتري نظرا لحاجات الرهن الخ قال شخصاصح اجدن ونس باه اذامان البائع يتسلع حكم الشرط بمجته لانه يسع فمعا قالة شرطها بقا لمتعاقدن ولا نه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث قال شخصافقدم سني ماذ كره اجدن ونس على مافي الشرية لانه من قوله ويبقي الخ لانه صريح اه واعلم ان ماذ صكر في الشرية لانه يبري عليه في الدر المختار وافرده وقد علمت ما فيه سني ان يقال ماذ كره ابن ونس من التحليل فغير ان الشرط يتسلع حكمه ايضا بموت المشتري وهو مخالف للمصريح كلام عماد الدين فغير (تقية) اختلاف في البيع والرهن فالبيع اولى در عن المتقط قيل باب الاختلاف في الشهادة وفيه قيل كتاب الكماله تمعز باللفظ ايضا اختلافان البيع بات او فناء جذا وهزل فالقول لمدعي الجذو البات الا بقرينة الهزل والوفاء ثم استدرك عليه بما ذكره في الشهادات ان القول لمدعي الوفاء احسانا اه وفي تعارض الديات الخ دادي ذكر ما نصه اقام الدية فالبينة بينة مدعي الوفاء اه (قوله وقعن الثمن طوعا احازة) لوجود اضرار وان قضه مكرها لا ينعزل عن الرضا ورده ان بق في يده ولم ينعن ان هلك لانه امانة تدور وكذا لو سلم المبيع مكرها لا ينفذ البيع شرية لانه ان يقال مقتضى قوله وقعن الثمن ماوعا احازة ان يكون بيع المكره موقوف وقد تقدم انه فادجوى (قوله كالتسليم طامعا) بخلاف ما اذا اكره على المدة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة ولو سلم طامعا لان غرض المكره استحقاق الموهوب له لا بمجرد لفظ المدة والاستحقاق لا يثبت فيها بدون التسليم كان التسليم فيها داخل في الاكراه والاستحقاق في البيع ثبت بنفس العقد فلم يكن التسليم فيه داخل في الاكراه فافترقا ومافي العيني من قوله والا كراهي في البيع ثبت بنفس العقد محمولة فغير الا كراهي في الاستحقاق كما في اثار بلوى والصدقة كالمدة كافي الشرية لانه وهذا اذا كان للمكره محض الوقت التسليم وان لم يكن فلا كراهي على المدة لا يكون اكراه على التسليم قياسا واحسانا شرية لانه (قوله والاه مكره على التسليم) قبله لما سبق من ان التسليم طوعا احازة (قوله ضمن قيمته) لانه قبضه بعقد فاذن يكون منه وما عليه بالقبض سني فلو ضمن احد المشتريين وقد ادله الايدي فذلك كل شره كان بعده لا ينفذ كل ما كان قبله در واما داه لو كان اول المشتري فذلك جميع شرية لانه اذا احاز المكره عقدتها به فجميع سني وان كان الهجاز هو الاخير والفرق بين الاجازة والتعيين انه اذا ضمن فاحذف القيمة صار كانه استرد العين فبطلت المبيعات التي قبله بخلاف اخذ الثمن لانه ليس كاخذ العيني بل اجازة فافترقا فان قيل ما الفرق بين اجازة المكره واجازة المصنوع به فانه اذا احاز بيعا من السبع فمعهما اجازة خاصة بان الغصب لا يزيل ملكه فكل بيع من هذه السبع وقف على اجازة لمصادقة ملكه فتكون اجازة احد السبع فكل واحد من المشتري فلا يتغير ما سواه اما المشتري من المكره فملكه فالبيع من كل مكره صادقه ملكه فلهذا فمعهما السبع كلها با اجازة تقدمتها عن تعيين (قوله والمكره ان سمن المكره) لانه آلفه فيما يرجع الى الاتلاف فيضمن اعم ما شاء كالغاصب غاصب الغاصب سني (قوله ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة) لانه قام مقام البائع با داه الضمان اليه لان المصنوع يصير ملكا فممن ان وقت سبب الضمان وهو الا كراه (قوله وشرب خمر) فلو من عادته شربها لا يباح له الا كراهي بها حيث كان قابضا على عادته مصر مختلفا ما اذا كان تاب وقلع وعزم ان لا يعود جوى عن المقدس (قوله وحل الاقدام) ووجب فقتسافي وهو مستفاد من قول المصنف واما ثم يصبر واما ثم يصبر لانه لا يبيع كان بالامتناع معا والنفرة على اتلاف نفسه لان حرمه هذه الاشياء مقيدة بحالة الاعتبار وفي حالة الضرورة مضيقا على اصل المحل قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه ومن الاضرار الطش اذ لم يتطع الصبر فيحل له شرب الخمر حالة الاضطرار خاصة عن ابي نصر من سلام وذكره الشارح في اساسي من الاشارة في اول الكتاب لكنه انما يأم اذا علم بالا باحة في هذه الحما لانه ان في انكشاف الحرمة خفاء لانه امر يتنص بعمرفته

(وقد بين ان طوعا احازة كالتسليم)
(قوله وان هلك البائع)
حال كونه في المشتري وموقعه مكره على
الذبيح (والبيع مكره)
التسليم (ضمن المكره)
ولم يكره ان يشاء ثم يرجع
ضمن المكره)
المكره على المشتري بالقيمة وانما قيد
المكره على المشتري لان لو كان مكرها
بقوله وهو غير مكره لان طوعا احازة
وهذا البيع في يده من غير قيد
لا يضمن ويملك امانه كذا
في العصري (ولو اكره على اكل
ممن خنزير لحم ميتة ودم وشرب
خمر والواو اتعني او حبس او
ضرب او قتل) لانه ذلك (وحل)
ضرب او قتل (وحل) لانه ذلك (وحل)
الاقدام ان اكره (قتل وطعم) والواو
عني او اضر بشفاه (واثم)
على نفسه او عضو من اعضاءه
عني اي لا يبيع ما يصبر على
ما نوه عليه فان يصبر حتى تلبسه يكون
آثما

الفتحا فيصغر الجمل كما جمل بالخطاب في اول الاسلام اوق دار الحرب تبين فان قتل اضافة لاثم
الى ترك الجراح من باب فساد الوضع وهو فساد الجواب ان المانع عما يجوز تركه والبيان به اذ الم ترتب
عليه محرم وهذا قد ترتب عليه قتل النفس الحرم فصار الترك حراما لما مضى الى الحرم حرام عناية
قال شيخنا وفي قول صاحب الدرر لا يمتنع اربع كان بالامتناع ما وانما الغيرة على اهلاك نفسه ارشاد الى
الجواب المذكور (قوله وعن أبي يوسف انه لا يأم) لانه رخصة اذا حرمة قائمة فكيف اعتد بالحرمة
فدلالة الحالة الاضرار مستثناة بالنفس فلا يكون حراما في تلك الحالة فلا يكون الامتناع زعرة بل مصيبة
زباني (قوله لا يضرهما) كالضرب والحبس قال في الاشياء فلا يرى الكفر على لانه وعيد حبس
او قيد كفر وبانت امراته (قوله فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا تأثم) حديث جارح بن ياسر
حيث ابتلى به وقال له عليه الصلاة والسلام كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام
فان عاد واقعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكرهه قلوبهم الايمان اذ في درجات الامر الاباحة
عليه السلام فقد أدى الى طمأنينة القلب لا الى الاجراء والطمأنينة جميعا لان اذ درجات الامر الاباحة
فيكون اجراء كلمة الكفر بما حوالى كذا لان الكفر عما لا يتكشف حرمته وموضعه اصول الفقه اه
ومثله في التبيين وعنايته ما في الشرع لثبته عن غاية البيان حيث قال وهو اى قوله عليه السلام فان
عاد واقعد ان الثبات على ما كان لا امر بما ليس بكائن من الطمأنينة كافي قوله تعالى اهتدوا الصراط
او متمنا من عادوا الى الصراط فان افاقد ان في مثل ما اذيت به أولا من اجراء كلمة الكفر على اللسان
وطمأنينة القلب بالايمان اه ومثله في القهستاني (قوله ولكن ياب ائح) لان حيدارضى الله عنه
صبر على ذلك حتى صلب وسماه الذي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال هو رفيق في الجنة خرم مع
عناية ولكن قال العيني في البناءة هذا الحديث بهذا الوجه لم يثبت وقيل حبيب في صحيح البخاري
مواضع وليس فيه صلب ولا انه اكرهه وان الذي عليه السلام حامس لشدته (قوله بان قوله ولا يظهر
منه شيء) لما سبق من قصة حبيب ولا ان الحرمة باقية لثبته فيج الكفر وقاها هو وجب الامتناع
فكان الامتناع عزرة لا عزرا للذين يختلف اكل الميتة وشرب الخمر ان الحرمة لم تكن باقية للاستثناء
واعترض بان اجراء كلمة الكفر ايضا مستثنى بقوله تعالى الا من اكرهه قلوبهم بالايمان من قوله
من كفر بالله من بعد ايمانه فينبغي ان يكون مباحا ككل الميتة وشرب الخمر واجب بان في الآية
تدعيما وتأخيرا وتقدرة من كفر بالله من بعد ايمانه ونسج الكفر صدرا فعلم غنيسم من الله ولم
عذاب منظم الا من اكرهه قلوبهم بالايمان فاقطع تعالى ما اباح اجراء كلمة الكفر حالة الا كراهة وانما
وضع عنه العذاب والقتل وليس من ضرورة تقي القتل وهو حكم المحرمة عدم المحرمة لانه ليس من
ضرورة عدم الحكم عدم العلة كما في شهودا شهر في حق المسافر والمريض فان السبب وجود الحكم
متأخر فجاز ان يكون القتل متفيا مع قيام العلة الموجبة للقتل وهي المحرمة فلم يثبت باباحة اجراء كلمة
الكفر عناية (قوله ولو اكره على قتل غيره) او اواز في امر اختلف ما اذا اكرهت على القتل برخص ان
اكرهت بالميتي لان نسب الولد لا يقطع عنها زباني وغير الميتي لا يرضى لما اذيت لكن يرضى لثبته الحنفى
زناها لانها لا بالميتي لكن رخصة في حقها كما كان في حق المرأة فلا يكون غير الميتي شبهة لانه المحدود
تبقى في موضع وجب الحد على المكره لا يحجب الحد للمهر لان المحدود للمهر لا يمتنع عندنا بفعل واحد وقول
كل موضع سقط الحد وجب المهر انما هو المهر اهل سوا كانت مسكرة على الفعل او اذنت له بذلك
اما لا قول فظاهر لانها لم ترضى بقرط حق او اما الثاني فلان الاذن له لا يعمل فكان لغوا لكونها محجوزة
عن ذلك شرعا عناية ولا يرجع لها بالمهر على المكره (قوله فان قتلته اثم) لان قتل المسلم لا يستلحق ضرورة ما
الا ان مسلم لا يظلم قتلته قتلته بدو قال في العزيمة لا يذهب عليك ان فرض مئة الا كراهة على هذا العلم
فيما مضى ذلك قوله اى لا يرضى قتل مسلم ولم يقيد هذه العبار من جهة غيره اه واقول ما ذكره عزمي

وعن أبي يوسف انه لا يأم وكذا انما
اذا ما كانت رخصة فلا يتناول من الميتة
حتى مات في ظاهر اراءه يكون تأثما
خلا لا ييوسف وفي الذخيرة فان
هذه ضرب بسوء اوسوليه فهو غير
معتبر الا ان قولنا لا يضر عليك على العين
او على الميتة كبريا حاصل انه لا يقتل
في الضرب بل اى لا يختلف احوال
الناس في تحمل الشاق فالمرجع فيه
الى غالب اراء الكوفات وفيه غالب
وايداه لا يتلف شيء منه لا يصير ملثما
والاصغر ملثما فثبت به الا بانه كذا
في الامل (و) لو اكره (على الكفر)
ما لله اوسب التي عليه السلام نعوذ
بالله منه (او لا يضره) كالضرب والحبس
وقطع لا يضره (او لا يضره) كالضرب والحبس
(برخص) له ان يضره ذلك وقلبه مطمئن
بالايمان فلا تأثم والتقيع لعل مسلم
يقتل وجعل استرازا عن مال المحرم
فانه مباح لكن الا كراهة واما الذي
بالمباح لا يكون كراهة (كتاب الكفر)
فكذلك (و) لكن (كتاب الكفر)
على الكفر ولا يضره شيء (و) اما اذا لم
بان قتله ولم يظهره شيء (و) ان يضمن
صبره وانما المال الفاعل (و) ان يضمن
المكره (على قتل غيره) لا يرضى
اكره (على قتل غيره) فاعلم ان كراهة
الاقدام (فان قتله اثم) فاعلم ان كراهة

يبقى على ما فهم من ان الاستثناء في كلام الدرر بالنسبة لمثله الا كرا وليس كذلك بل هو مستثنى
من التحليل الذي ذكره وهو ان قتل المسلم لا يقتل لضرر وبقا يعني لا يباح قتل المسلم لضرره
الا اذا كان بطريق الدفع بان حاله عليه وعلم انه لو قتلته تله في شئ يباح قتله فدفع عنه هذا هو
المراد فلا يتعلق بالاستثناء بمثله الا كرا قال في الدرر نبالة وفي المحصر تباح لانه يقتله بان تراجعه لفرقة
اذا لم تهاجمها بالصالح عليه وباتيانه حليته اه (قوله هذا اذا كان محقون الدم) وان لم يكن مسلما بان
كان قداما نبالة وفيه ان يكون المأمن كالذي (قوله كذا في تحنيس النصري) تنبيهه
بالنصري للاحتراز عن تحنيس المرغنياني صاحب الهداية (قوله وسعدان قطع يده) فيه تفرقة قد
صرح از بلي بانه لو كره على قطع يده لارخص له قطعها كما لا رخص له قتل نفسه راجع باب حد
السرقه كذا بنظر السدائوي لكن نقل شيخنا عن از بلي ما فيه وان كرهه على ان يقطع يده رجل
فقطع يده ثم قطع رجله فغيرا كراه فبات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه
مات بمعين احد هما استدل الى المكره والا تبا رخص على القاطع فصارا قاتلا له وعندنا وسف عليهما
الدين في المالمالان في قطع اليد في المكره الذي عنده فصار نصيبا لا حراما لضرورة اه (قوله وبقيص
من المكره) وولسلة ناقلا في النماية واما وجوب القصاص فيه باربعة احوال بحسب الفحمة العتلية
فانما ان يجب على المكره والمكره جميعا ولا يجب على واحد منهما ولا يجب على المكره وحده وعلى
العكس والاوّل قول الشافعي والثاني قول ابى يوسف والثالث قول ابى حنيفة ومحمد والاربع قول زفر
(قوله على لفظ اسم الفاعل) اطلاقه وهو مفيد بما اذا كان عمدا كافي الدرر والتتويز في الدرر ان
يكون المكره بالكره مكلفا ولهذا قال في النماية ولو كان الا حرم صلبا ويحتمل ان يجب القصاص على
احدها ولا يشترط وجوب النصاص على المكره بكسر الراء كون المكره بفحمة اقل بالغا من هنا
سها صاحب النهاية حيث عز البسوط ان المكره بكسر الراء يقتص وان لم يكن مكلفا وليس كذلك
وانما هو بالنسبة للكره فخرج الزاير من معراج الدراية (قوله وعندنا ابى يوسف لا يجب القصاص
على واحد منهما) لان القتل بقى مقصودا على المكره من وجه حتى اثم ثم القتل واشتيف الى المكره
من وجه من حيث انه جل المكره عليه فتمكنت الشهمة من الجاسين فلا يجب فيه القصاص فقب
الدين ولا تحمله الما قلة لانه عمد زاي وعنى وقوله فقب الدين أى في مال الا حرم ولا شئ على المأمور
الا لانهم يوزن زجرى (قوله وقال زفر يجب على المكره) لانه هو الما بشرقة وحكامه (قوله وقال
الشافعي يجب عليهما) اما المكره فلما قاله زفر واما المكره فليصول التسبب منه الى القتل حيث احدث
فيه معنى حاملا على القتل والدين اسام ينزل منزلة المباشرة في حق وجوب النصاص عند زفر بلي
(قوله وعلى اعتناق وطلاق الخ) ولو حاكم حتى لو كره ان يصحل الطلاق والعتق بيد الزوج والعد
او غيرهما فانه يصح طلاق المهرض اليه وعقده هو انى ولو كره على التوكيل بهما فاقوم الوكيل وقع
استحسانا والقباس ان لا تصح الوكالة لانهما بطل بالمرل فكذلكم الا كرا كما لا يبيع وجه الاستحسان
ان الاكراه لا ينعى انعقاد البيع ولكن وجوب فساد فكمذا التوكيل يتعدى مع الاكراه والشروط
الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقالات فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل على المكره
بما تلف عليه استحسانا زبلي (قوله وقع العتق والطلاق) وكذا النكاح لكن ما زاد على مهر مثلها
لا يلزم قبستانى لان هذه العقود تصح عندنا قياسا على صحتها في النزل وعند الشافعي لا تصح وكذا
لو كره على النذوع وزم لانه لا يصح الفسخ فلا يعمل فيه الا كراه وهو الاقوى ههنا جذولا يرجع
بما زمه لانه لا ماطا لسله في الدنيا وكذا لو كره على العين والظهار لا يعمل فيهما الا كرا لعدم احتمالها
الفسخ وكذا لو كره على الزوجة او الا بلا مورد فان قريها وكفر لم يرجع على المكره بشئ لانه انى بضد
ما كرهه عليه رعاية ولو بات بعد بضد اربعة اشهر ولم يكن دخل به لازمه نصف المهر وليس لمان يرجع

هذا اذا كان محقون الدم وان كان
مباح الدم فأكراهه على قتله لا يكون
أكراهها والتارك يكفر آفا كذا
في تحنيس النصري وانما قال على
قتله لانه لو قال السلطان لرجل اقطع
يد فلان ولا تقتلك وسعدان قطع
يده (وقبص من المكره) على لفتة
اسم انما فعل (قطا) لا يجب
ضد عليهما وعندنا ابى يوسف والاربع
القتال على واحد منهما والمكره وقال
يجب على المكره دون المكره وقال
الشافعي يجب عليهما (د) لو كره
(على اعتناق) عبده (وطلاق)
(فقط) عبده (على اعتناق)
امرائه (فقط) وفتح العتق
والطلاق عندنا

على المكره لانه كان متكاملا في حق المستحق كذا الخلف لانه مطلقا او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الا كراهة ان كانت المرأة غير مكروهة من جهة البذل لانه التزمته وهي طاهرة وان كانت مكروهة لا يترتب الا المال لا يترتب بدون الزنا بل في حق قيل ان خاله ما هو غير مملوك متأسفت نصف الصلح على كل وجه من الزوج على المكره لما كسده ما كان على شرف القودا ولا قدان كان الزوج سابق المهر اليها كله رجع على المكره بنصفه اتفاقا ما عدا هذا فظاهر لان الخلف على مال محض لا يوجب البراءة عما يستحقه من مائة مائة صاحب حكم النكاح وانعقد في حقه فلا نه وان اوجب البراءة لكنها براءة مكره والبراءة على الاكراه لا تنفع وان لم يترجع عنه هذا خلافا له لا غير مكره في هذه الصورة على البراءة عن (قوله وقال الشافعي لا يضمن) وبه قال الامام مالك (قوله) ولكن رجع على المكره بيمينه اذا كرهه بالمبيحة فتمت في خلاف ما ذكره على ان يجعل كل مملوك يملكه في المستقبل وانفصل فملك مملوكا عتق ولا ضمان على المكره لان العتق حصل باعتبار ضمنه من جهة وان كرهه على ان يعلقه فخله الذي لا بد منه نحو ان يصول فعدى سر او اكل او شرب فتم فعل عتق العبد ورغم المكره فيمينه لانه لا بد منه هذه الاعمال فكان مملوكا ولو كرهه على ان يكفر ففعل لم يرجع لانه امر بالخروج عن حق زانه فكان حصة منه لا اتلاف في عليه بغير حق ولو كرهه على عتق صديقه من الكفار ففعل عتق وعلى المكره فيمينه اذ لم يصب عليه عتق عدلين عن الكفار فصار بالاكراه عليه متعدبا بخلاف الاول لانه امر بالخروج عما لم يكرهه على اتلاف مال معين ثم لا يميزه هنا عن الكفار فتم الاكراه على الاعتاق وان انتقل الى المكره من حيث الاتلاف لكنه يقتصر على التأمر من حيث التلطف حتى كان الاول له ولو نقل الى الآخر لما عتق كافرا كراه الجوسي على ذبح شاة لغيره فان الفعل ينتقل الى المكره من حيث الاتلاف دون اذ كاه حتى يقرم كذا هذا زبلي مع مناية (قوله ولا ضمان على العبد) لانها انما تصب عليه للفرج الى الحرية كافي مع بعض اولئك حتى التبرع كعتق ازا من المردون وهو مصر او عتق المبرح عليه دين او يفرج من الثلث ولو وجد شي من ذلك هنا زبلي (قوله فلا يرجع المكره) لان الضمان واجب بفعله فلا يرجع به على غيره زبلي (قوله ونصف مهرها) فلو كان الاكراه من المبيحة لا يمكن لها عتق فتمت في (قوله ان لم يضاها) ولو حكم بان لم يضل بها فتمت في (قوله لم يترجعه) لعدم الحكم بالردة لانها لا تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يترجم به والا كراهه على عدم تغير الاعتقاد واما الاكراه على الاسلام يصير مسلما بلا قتل لو رجع حتى اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لتمكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كفره اصليا فلا يكون مرتد ادر (فروع) صدره السلطان ولم يمين يبيع ماله فباعه مع عدم تعيينه والمجمل ان يقول من ابن اعلى والمال في اذ قال الغلام كذا وكذا فقد صار مكره ازا به * خوفه الزوج بالضرب حتى وهته مهرها لم يصب وان هتدها بطلاق او تزوج عليها او تبرع فليس باكراه خاتمة * قبل له اما ان تترتب هذا التراب او يبيع كركم فهو اكراه ان كان شرا بالاجل وكذا الزنا وسائر الفحشاء قبيحة * اكراهه اكل طعام نفسه ان جاعا لا رجوع وان شبعان رجع بيمينه على المكره تنوير وشربه واما الاكراه على اكل طعام الغير فالضمان على المكره لا الاستلزام وان كان حائلا ان الاكراه على الاكل اكراه على النقص وكافضه المكره صار قبضه منقولا الى المكره فكان المكره قبضه بنفسه حتى صار غاصبا ثم مالكا لتمام الضمان ثم اذناه بالاكل فلا يضمن الاكل كذا في شرح المنار للشيخ زين وابن فرشته وفي شرح التنوير عن الوهابية ما نصه

وان قبل المدون اني ارفاع * لتبرئ فلا كراهة في معصية
ومع في الاحتجاب اسلام مكره * ولا قتل ان يرتد بعد وير

وقال الشافعي لا يضمن ولو كره على
الاقرار بالطلاق فأقر لا يصبغ اقراره
والفرق ان ما عدا الاكراه هو الرضا
وامه ليس شرا للبيعة بالطلاق بل عليه
المانر والناثب بالاكراه هو الرضا
اعتبار الاقرار لان الاقرار ينجر
انما قبل ويصير اقرارا رجع صدقه على
كسبه ولا رجحان عند سلب الرضا به
يؤيد هذا الفرق ان المكره على
الارضاع اذا رضعت بنت حكمه
والمكره على الاقرار بالارضاع اذا
اقرت لا يصبغ اقرارها كذا في
التفاعد (و) لكن (رجع) على
المكره (بيمينه) مطلقا سواء كان
موسرا ومصررا ولا ضمان على العبد
فلا يرجع المكره على السيد الضمان
(ونصف مهرها) اي رجع الزوج
على المكره (ان لم يضاها) والمهر
المسمى وان لم يضمن مسمى
بالمائة وان وطئها لا يرجع عليه شيء
(ولو كره) (على الردة) والعاقبة
تمس في ظاهره المصكره (لأنه
زوجه)

قوله لتبرئ ظاهره انه عتق لرافعة
ولا يصبغ لان الغنى ان تبرئ ارافعة
فالغنى علم الابراء ويمكن جعله عتق
ان يقول تبرئ لكن كان الظاهر
كذا في رد المختار

(كتاب الجرح)

(قوله من الموارض التي تزيل سبب الولاية الخ) الظاهر ان يقال من الموارض التي تسبب الولاية
 كإفراغ الضامة ونحوه أو رد الجرح عطف الإكراه لأن كل منهما سلب ولاية المختار عن الجرحى على موجب
 اختياره الآن بالأكراه كما كان أقوى تأثيراً لأن فيه سلباً عن اختيار صحيح وولاية كاملة كان
 الحق بالتقديم (قوله ثم الجرح في اللغة المنع مطلقاً) أي منع كان زيل (قوله لا يمنع عن الذم الخ)
 ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي جبر أي لذي عقل تدبر (قوله المانع لغيره) أي المانع من
 التعرض له جوى (قوله قولاً لغيره) لأن الجرح لا يتحقق في أفعال الجوارح وسره ان اثر التصرف القوي
 لا يوجد في الخارج بل امر بغيره الشرع كالبيع ونحوه فأنما هو جدي الخارج جازان بغيره عمله بخلاف
 التصرف القوي الصادر عن الجوارح فإنه لما كان موجوداً خارجاً لم يعتبر عمله كالقتل والتلاف
 المال والا كان سبباً في رأى دخول في اعتقاد السوفسطائية بغيره الدين وان كان كالحقائق الاشياء
 لا بهم برعون انها أو هام ونحوها لا وسوفاً فكانت الأولى سبباً ومناه الحكمه والطم والتاسية اسطفاً
 بكسر الهيمزة أي المزجوف ومنه انتفت السفسطة كما انتفت الفلسفة من فيلسوفات أي هب
 الحكمه كذا لم يخطئنا (قوله لم يخرج) وقع في المتن الذي شرح عليه العيني وإزالة بغيره بالماء
 قال العيني أي بسبب صفر في الصيدان ورق في العيد وسنون في الجمانين وإزالة ليس بسبب الصفر
 في حقيقة لانه كاف محتاج كما زال أي كالجرح غير انه وما في يده من الموت فلا يجوز له ان تصرف
 لأجل حقه نعم ثم الجرح بسبب هذه الثلاثة أعني الضرر والرق والجنون متفق عليه والخبر بها ثلاثة أخرى
 المفتي المجان والطبيب الجاهل والمكاري الفاسد وهذا أيضاً بالحق كإفراغ الضامة عن النهاية
 وليس المراد بالجرح في المفتي ونحوه حقيقة الجرح وهو المفتي الشرعي الذي يمنع ففوا التصرف الأثرى ان
 المفتي لو أفتى بصد الجرح وأصاب في الفتوى جاز ولو أفتى قبله وأخطأ لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد
 الجرح نفسيه فدل ما اراد حقيقة الجرح بل المنع لأن المفتي يفسد ايمان الناس والطبيب اجسادهم
 والمكاري اموالهم ثم المفتي المأجر هو الذي يعلم الناس الجمل الباطلة كارتداد المرء لتعارف زوجها
 والرجل لتقطع الزكاة بإيالي ان يخل حراماً او يحرم حلالاً كإفراغ الجوهرة أو يفتي عن جهل كإفراغ الخاتمة
 وليس المراد مطلق الجمل بل بقدان يؤذي الضرر كإفراغ القهستاني والطبيب الجاهل ان يسقي
 الناس دواء مهلكاً والمكاري الفاسد ان يكرى ابلاً وليس له ابل ولا مالاً يشترى بهه وانما جاءوا ان
 الجرح يفتي نفسه منة المفتي من لقن انساناً كلمة كفر كفره بالقرن واركان على وجه اللبس وقال
 ابن البارئ من امر المرأة ان ترد حتى تبين من زوجها فهو كافراً ولم يكفر بالأمور اه وقوله وان لم يكفر
 بالأمور يعني بان لم يمتثل امره (قوله ولا يصح تصرف صبي الخ) أي لا يتعد المراءى عن عدم
 عدم النفاذ لعدم الاعتقاد بقرينة قوله بل اذن وفي قيد الصبي يكونه عاقل لا لهول بل يمكن عاقلان كان
 غير مميز فان تصرفه لا يتعد حتى لا يتعد بالاجازة وكذا يقال في الصبيان كان مميزاً فقلبان سببه
 وان لم يكن مميزاً لا يتعدون بالاذن لعدم اعتقاد ابتداء وجوه عدم صحة التصرف ما ذكره العيني حيث قال
 اما الصبي فلا يملك عدم العقل ان كان غير مميز وان كان مميزاً فقلبان ناقص فيقتصر فيه الضرر فلا يجوز
 الا اذا اذن له الولي فصحة حيث تلتر جميع جانب المحطة واما العبد فلان منه تحقق الولي فاذا اذن له فتد
 زال قصره باطلت امانه كان عاقلان بالافاء وان كان صغيراً فهو كالجرح الصغير اه لكن يستثنى من
 روق فغاد تصرف الصبي على اذن وله ما اذا كان تصرفه بغير الوكالة عن غيره كإفراغ الجوهرة حيث
 نال وتبع عاقر الصبي في مال غيره وطلاق غيره وموتاً غيره اذا كان وكلاً اه (قوله كالموتوا) أي
 كقوله لا يشرع كلاماً لم يسمع وهو متعلق بقوله المراد بالجنون الخ لا بقوله الذي لا يفتي أصلاً كما يترجم

(كتاب الجرح)
 المانع بين الجاهل ان كلامه
 من الموارض التي تزيل سبب الولاية
 والرضا ثم الجرح في اللغة المنع مطلقاً
 ومنه معنى الجرح جبراً لا يمنع من
 الكسوة وهي العقل جبراً لا يمنع من
 عن القاصح وبما قال فلان في جرحه
 أي متى ما منع المانع لغيره فلا يفسد
 (ممنوع عن التصرف فلا يصح تصرف
 المستورف وجنون والتمرد لان
 صبي) يفسد البيع والتمرد لان
 تصرفه صبي غير عاقل فلا يفسد
 (وعبد بلا اذن له وسبب) فماف
 ونحو الاول الاول والثاني الثاني
 ولا تصرف الجنون المأجور بحال
 (ولا تصرف الجنون المتعلق بالبيع
 قوله بحال يعني الكلام لا يصح
 المأجور في نفسه بحال دون
 تصرف الجنون المأجور بحال سواء
 حال ان تصرف في حالة الجنون سواء
 ادن له الولي او لم يكن له
 متعلق بقوله لا يصح بحال سواء اذن له
 الا كلام لا يصح بحال في هذه
 الولي او لم يكن اذ تصرف في هذه
 الحالة وعلى التقديرين المراد بالجنون
 المأجور الذي جبر وهو
 المأجور الذي لا يفتي أصلاً كما قالوا

ليكون مرجع الضمير في قوله ومن
عقدتهم وهو مفعله كورالوان
الذي لا يثبت أصلا وهو مملوك
المقل بالملوك أو تقول المملوك على
فوعن مجنون مملوك وهو الذي
اشتغل عقله بحيث يمنع جريان الأفعال
والأقوال على نفع المقل بالانادرا
وتصرفه لا يصح بحال وغير مملوك
وهو الذي لا يخط كلامه فبضمرة
كلام العقل ضرورة لا وهو المملوك
وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون
فيكون مرجع الضمير كوراضعا
(من عقدتهم وهو مفعله بضمير
الولي أو بضمير) أي من هؤلاء
شئ واشترى وهو مفعول البيع
والشراء ويقصد فاعله والولي
بالحال من شاء أجازة إذا كان فيه مصلحة
وان شاء فسخ أو الرابطة قوله منهم
أصح والعبد والمجنون الذي يحتل
صلاهما والولي والعبد بقرين
الطلاق الجمع وأراد الثانية كقول
لرفع الاشتباه والمراد به عقد عند
دائر من المصلحة والضرة والتصرفات
تلازم أنواعا بعضها كالمطلق
والباقي بالنسبة والمدة فلا تملكه
وان لم يزل الولي ونافع بعض كقول
المهر والمدة فملكه فترادف وتزاد
ببإلء والشر كالبيع والشراء
والأجرة والذكية فملكه بالان
فوله وهو مفعول اشتري الضمير
واذن الولي لا يحتل والمهر
بقولنا فعدمانه فعدمانات حكمه
وفه احتراز عن المآثر فإنه لا يقصد
حكمه (فان الفواشيتا) من نفس أو
مال (ضمير) هذا تقرر على قوله
لا فاعلا (ولا يشترط) إقرار الصبي
والمجنون مطلقا

(قوله ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقدتهم الخ) هذا ظاهر في أن تصرف المملوك حالة الاتاقعة
يتوقف فلا بد على إجازة الولي وهو ظاهر ما في الدرر أيضا لكن تعقبه في الترتيل لا بان هذا في تصرف
صدمته حال عدم إفاقته وأما تصرف وجعته حال إفاقته فهو فيه كالمقل كإفا في أبي اه (قوله على
نفع الخ) النفع بالسكون الطريق الواضح مثل المنافع غاية (قوله وهو المملوك) حكمه حكم الصبي
المعاق في تصرفاته وفي دفع التكليف عنه شرعية لبلالة والمصلحة مختلفة وفي تفسيره وأحسن ما قيل فيه
كإفا العيني هو من كان قليل الفهم غلبت الكلام فاستلذذ بالان لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المملوك
(قوله وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون) فيه تأمل حوى (قوله ليكون مرجع الضمير) الذي هو
الصبي والرقبة والمعتومذ كوراضعا لشمول قوله وجنونه أي للتو شئنا (قوله وهو المملوك)
أي مقل العقيدان يعرفان البيع سالب للكل والشراء مالم يعلم القين الفاضل من البير
وقصد به فصل البيع والبيع بالبدعي (قوله بضمير الولي أو بضمير) فان قيل هذا في البيع مستقيم
وأما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل يعز على المشتري فلهذا نفى في المشتري إذا وجد نفعه إذا
أشراه المملوك في هذا نفعه فلهذا العلم الأهلية أو لشراء المولى فتوقف الكل على أبي واعلم ان شراء
الفضولي على وجود الأول ان قول البائع بعث هذا من فلان وقال مفعولي اشترى فلان أو قبل
لفلان أو لم يقل فلان فانه يتوقف الثاني لول الباعث على مفعولي قلت أو فلان اشترى وبور
بقوله فلان لا يتوقف على المشتري ولا يتوقف الثالث إذا قال له صري في اشترى هذا فلان وقال
البائع بعث هذا فلان لا يتوقف بخلاف الرابع إذا قال بعث منك له الآخر فلان فبالا المشتري
اشترى أو قلت وقال اشترى هذا لاجل مدن فقال البائع بعثه لا يتوقف كذا في غاية البين
(قوله فاعله والولي بالتحال) جعل في الدراية الولي شاملا لعدبته وسعة ابن رشيد شرح الجمع
بالتفاسي ومن له ولاية التجار على مال الصغير كالأول والرجوع وتوصي بملته باداءه والموالاة وأجاب
المفتي بصح هذا التعيين على ما هو عليه كالحج فسخ إجازته من لاجل وائتم حوى (قوله فاعله
الاشتهاء) على لغة إطلاق الجمع وإرادة لشئ حوى والاشتهاء هو جمع الصبر العائد على من يشاء
على ان المراد بالمملوك الذي لا يبيع أصلا كمرحون في إقراره في رسمه أصغر اشتداهال الواقفان
تصرفه لا يصح بحال شغلها وبهذا الاحتمال جزم ابن حبان في تصرف المملوك المملوك
بحال من الأحوال وإجازة الولي لا من جهة العارية بضمير له لا بغيره (قوله ما لا يبيع الخ) أي الصبي
والرقبة والمجنون لماعله لاجر في أفعال الجوارح وبهذا حال و الاشهاد الصبي المملوك وأخذنا فاعله
فيضم ما لفتنه من المال للحال وإذا قلنا عليه على عاقلة التي مائل لو لم يفت ما فصره وأودع
عنده بلاذن وليه وما عير له وما بيع منه بلاذن ويستثنى من إيداعه ما أودع حصى مجرور به وهو
ملك غيره مما لملكه تعين الدافع أو المتخذ (قوله ضمير) المار به لاجر في أفعال الجوارح لان
اعتبار الفضل لا يتوقف على قصد فان التام ولو ابن يومه إذا تطلب على مال ابنه وأتاه من وان
عدم القصد لملكه لا يحتاج بالاداء الاعتدال فعدرة لا يغير لا يقال بالدين إلا إذا أيسر ولا نسلم
لا يقال بالاداء إلا إذا استيقظ رد وعناية واعلم انه يشكل على قولنا لاجر في أفعال الجوارح ارقيق
فان ارقيقا من نفعه لئال الان يقال الأصل في ذلك الإله أنزلت عليه لقيام البائع كذا في الدرر
وقوله فان ارقيقا من نفعه لئال لم يخيد انه إذا تلف شيئا لا يفتنه لئال بل يبدل لئال لكن
في تسكبه فحق القدر للبري ذكر ابن يومه إذا تطلب على قارورة إن تسكرها يبيع العمان عليه
في الحال وكذا الصبي والمجنون إذا أنفاسا زهمها فاعله في الحال وكذا ذكر الطوري في تسكبه البصر
ان الصبي والمجنون والعبد إذا استهلكوا ما لا يفتنه في الحال انتهى ومعنى كون العبد يملكه العمان
الحال ان المولى يملك ما أحضر من امواله يدفع أو القدر فان قلنا في إيجاب العمان لئال على الصبي ولو ابن

بومه اذا انقلب على قارورة فكسرها عتاقا فلما قمتنا من ان الثمان وان وجب عليه لكن لا يطلب
بالاداء اذنا لقدره كالمصير الخ قلت الطاهر ان ملبس مفرض فيمالا لم يكن له مال وما هنا يحمل على
ما اذا كان له فلا تخالف (قوله لا يعمل ولا يبدل الخ) لان ذلك قول والقصد شرعا اعتباره ليكون موجودا
بصورته ومعتاد لا معنى الا بالتصدق والعقل ولا عقل لهما مطلق الفعل فانه حتى لا رد له حتى لو تعلق به
حكم شرعي كالمسلم بعترا الامن حيث انه اطلاق فيض من حوى (قوله ولا بالطلاق والعناق) لان اعتبار
الاقوال بالشرع والاقوال بمحمل الصدق والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامدن
رمد نظر المهادر (قوله وينفذ اقرار العبد في حقه) لقيام الاهلية دور (قوله لا في حق سيده) رعاية
لجانه لان نفاذه لا يجري عن تعلق الدين برقبته وكسبه وكلاهما اطلاق ماله دور (قوله لزمه بعد
الحرية) لانه اقرار على غيره وهو المولى فاذا اعتق زال المانع عن (قوله لزمه في الحال) لانه بقي
على اصل الحرية في حقه ما فنفاذا اقرار بهما لانه اقرار بما هو حقه و بطلان حق المولى ضمنى فان قيل
قوله عليه السلام لا عليك العبد والمكاتب شيئا الا بالطلاق يقتضى ان لا يكلف الا اقرار بالحدود والقصاص
قلنا السابق على اصل الحرية في حقه ما يكون اقرارا محررا لا اقرارا ليعبولا قوله تعالى بل الانسان
على نفسه بصيرة يقتضى ان يصح اقراره فينفذ ولا يقال انه خص منه الا اقرار بالمال لا اقرار بالحدود
بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو اقرار على غيره فلم يتناول له النص (قوله لا بسفه) لانه اذا بلغ عاقل
سفه اما اذا بلغ سفها فقد ذكر في الخبر انه يمنع ماله من بيعه حتى اذا بلغ خاوصا وعشرين سنة
السيد المحمى عن الطريقة البرهانية حيث قال واجبوا له ماله مائة دينار الى ان يبلغ خاوصا وعشرين سنة
ثم اختلفوا فقال الامام لا يمنع منه ماله بعد ذلك وقال ابو يوسف ومحمد منع عنه ماله مادام السفه قائما انتهى
(قوله وقال ابو يوسف ومحمد الخ) ظاهر هذا ان مذهب محمد كذهب الى وصف وليس كذلك لان محمدا
يقول يجوز السفه بصريح مجرى اطلاق في يوسف فانه يقول وقف حجر على حجر القاضي كافي الشريعة
ومارة القسطنطين لا يصير السفه مجعورا عندنا في يوسف الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا بطلاق القاضي
وعند محمد يصح بدون الحجر ونطلق بترك السفه كافي الكرمان وغيره الخ واعلم ان المحمدي عليه السفه على
قولنا المقتضى كالمصير في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق والله اعلم والاستلزام والتدبير ووجوب
الزكوات والعبادات وزوال ولايته ووجوب جده وفي حصة اقرانه المعقوبات وفي الاغاف وفي حصة وصاياه
بالقرب من الثلث فهو في هذه كالعاقول وقوله الا في النكاح اي بقدر مهر مثلها ويطلق الفضل عندهما
لا عنده والمرص اذا تزوج كانت الزيادة على مهر المثل معتبرة من الثلث بخلاف السفه حيث لا تعتبر
الزيادة عندهما اصلا يدري وحكم السفه في الكفارة كالعبد فلا يكفر الا بالصوم حتى لو حلف وحش
او نذر فترامن هدى او صدقة او طهر من امراته لا يلزمه المال ولا يكفر عنه وغيرها بالصوم لانه مما
يجب بغيره ولو فتح له هذا الباب لغير ما له هذا الظاهر بين بخلاف ما يجب ابتداء بغيره ولو اعتق عن
الكفارة صحت عتقه ولا يجزى به عنها وان جنى في امره فان كانت جنابه يجوز فيها الصوم كقتل العبد
والملحق من اذى لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كانت جنابه لا يجزى فيها الصوم
كالمخلق من غير ضرورة يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير بالمال بل يؤخر الى ان يصير معه لاز يلى
وابناء وقال الزيلعي يجرى السفه في تصرفات لا تصح مع المزل كالبيع والهبة والارضاة والصدقة ولا يجرى
عليه في غيرها كالطلاق ونحوه فكلاهما لا يلى وتبعه المعنى مريح في ان الله لا يصح مع المزل خلافا
لصاحب الاشياء (تسمية) ادعى الرشد وادعى خسبه بقام على السفه وبرها يبنى تقديم بقام السفه
اشياء واعلم ان الحجر بالسفه مع جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى يخذ تصرفه في مال
حدث بعده فمتاني (قوله بخلاف موجب الشرع) والله قتل ولو في الحجر كان بصرة في ثا لمسا جاد
ونحو ذلك ككافة الدبري (قوله ومن عاتية التبذير والاسراف) اي السفه كذا ذكر السيد المحمى

لا اعمال ولا يعمل من الحدود ولا بالطلاق
والعناق وينفذ اقرار العبد في حقه
لا في حق سيده فلو اقر العبد (بال)
على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو اقر بعد
او قود لزمه في الحال لا بسفه) اي الحجر
منع من التصرف بصغر لا بسفه وقال
ابو يوسف ومحمد هو واحد قولي القاضي
يجوز السفه والسفه الخفة والسفه الذي
في حقه خفة وقيل السفه هو العمل
بمختلف موجب الشرع اسما لا هو
ترك ما يملك عليه المحمى ومن عاتية
التبذير والاسراف في النفقة وان
تصرف تصرفات لا تعرض ولا تعرض
لا بعد الصلح من اهل الديانة غيرنا
مثل دفع المال الى الفتي والتفتيات
وشراء الجارية من غير
والفتن في التجارة من غير

(فبأنه أسوة) أي ما أو (الفرعاء)
 حتى يباع ويقسم عنه بينهم بالخص
 وعند الشافعي يكون للبائع حق
 المبيع هكذا أخذوا بأبوابه
 أو القاضى منه وقسم بينهم بلا اعتبار
 أما المديون لو أثر بعض الفرعاء
 بقضاء الدين باختياره ذلك فله ذلك
 كذا في فتاوى النقي (فصل)
 في حد البلوغ (بلوغ الغلام بالاحتلام
 والاحبال والآنزال) أفادوا في (ولا)
 أي وإن لم يوجد ذلك فلو
 موقوف (حتى تنفي عشرة سنة)
 عند أبي حنيفة (و) بلوغ (المجارية
 بالخص والاحتلام والحبل والآن)
 أي وإن لم يوجد ذلك وفي بعض
 (سبع عشرة سنة) على تأويل
 النسخ ثمانية عشرة سنة على أنزال
 المحول أو العام ولم يندكر أنزال
 في علامات بلوغها لأن أنزالها
 ما يختلف الصبي (وفي البلوغ
 فجاء) أي في الغلام والمجارية
 (خمسة عشرة سنة) هذا قولها وهو
 رواية عن أبي حنيفة وهو قول
 الشافعي (وأن في المدة في حقها ثمان
 عشرة وفي حقها تسع سنين فان
 راعتها) أي أقر الحبل وشكها أمها
 في البلوغ (ولا) قد بلغا صدها
 واحكامها أحكام البالغين) فلو أقر
 الغلام وهو ابن اثني عشر سنة أو
 أنزلت المجارية به بعد ثمان سنين

ما كن جوى ولو كان له ممكن وممكنه ان عتري بعد اذ ساع ويقضى بعض ثمة الدين وبشترى
 بالباقي ممكن يكفيه رباي (قوله فبأنه أسوة الفرعاء) هذا اذا كان بعد القبض وان كان قبله فلا باع
 تجب المتاع حتى يقضى الثمن وكذا اذا قضى المشتري بضارته كان له ان يسترد منه وبجبه بأثن درر
 (قوله ويقسم عنه بينهم بالخص) اذا كان الدين كله لا فلو بعضه لا قسم بين فرعاء الحال ثم بعد
 اقتضاء الاجل شاركهم فما قسموه بالخص فقساني وبجبه بأثن درر (قوله وعند الشافعي يكون
 للبائع حق المبيع) محل الخلاف اذا كان البيع صحها فلو كان البيع فاسدا ما لباع أحق بمال المبيع
 خلاصة في البيع الفاسد (قوله أما المديون الخ) أي المديون المفلس وانما جازله اشارة بعض الفرعاء
 لتعلق حقهم به في كافي النهاية ولا يخالف ذلك ما في الذخيرة من أن موقوف دين بعض الفرعاء لا يملك
 لان فيه اشارة على الباقي وتخصيصه بغيره دينه وأنه يجوز عليه وصار كالرهن من مرض الموت ووجه
 عدم مخالفة ان كلام الذخيرة مقرر في أي تدوين الغير المفلس جوى وفيه تأمل والذي يظهر عكس
 ما ذكره ان يعمل ما ذكره في النهاية كالشارح من ان لها اشارة بعض الفرعاء على أنه النسبة لغير المفلس
 أي الذي لم يحكمها فلامه بخلاف ما بعده فلراجع الذخيرة (قوله فله ذلك كذا في فتاوى النقي)
 قد مر شيئا مما جاء في صدره من ذلك حاله (فخرج) حجة قاض ورفع إلى قاض آخر فاطلقه الشافعي جاز
 اطلاع وما صنع المحجور من بيع اوشرا قبل اطلاق الثاني وبعد كان جائزا لان جاز لا يؤثر فيه
 فيستوفى على اعضاء قاض آخر دور
 « (فصل) » (قوله بلوغ الغلام الخ) البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما
 كان الصغر أحد أسباب الحجر وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان ذلك عبارة (قوله بالاحتلام)
 قال عليه السلام لا يتم بعد الاحتلام ولا صمات يوم الليل رباي قال في المختار يتم الصبي بالكسر يتم
 يقاوم بما بانهم والمغنى والبيتم من الس من قبل الاب ومن البهائم من قبل الام انتهى (قوله والاحبال
 والآنزال) أما الآنزال فظاهر وكذا الاحبال لانه لا يكون الا مع الآنزال فجعل علامة البلوغ والتقييد
 بالاحتلام ونحوه بعد انه لا اعتبار بنبات العانة ولهذا قال في غاية البيان نبات العانة لا يدل على البلوغ
 خلافا لشافعي كالمعتمد بل لا يمكن ان يتوصل بالجملة إلى معرفة البلوغ من غير ارتكاب محظور
 بخلاف العانة وفي شرح الاقطع روى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول انه اعتبر نبات العانة
 وأما نهود التهذيب ذكر المحوى انه لا يحكم به في ظاهره رايه وهكذا نقل الصوت كما في شرح النظم
 انما (قوله حتى يتم ثمان عشرة سنة عند أبي حنيفة) لقوله تعالى ولا تفر وما مال التيم الا بالثي
 هي احسن حتى يبلغ أشده وما شد الصبي على ما قاله القتيبي تعالى من ثمان عشرة سنة وقيل اثنتان
 وعشرون وقيل خمس وعشرون واقول ما قاله الاول فوجه ان يداه المحكم عليه للاحتياط درر وزيل
 (قوله حتى يتم لماسع عشرة سنة) لان المجارية أسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة لاحتكامها
 على الفصول الاربعة التي توافق المراجع كذا في الدرر والمواعظ ان رباي التي وافق واحدها المراجع
 (قوله وفي بعض النسخ ثمانية عشرة سنة) يعني اختلفت نسخ المتن في ذلك كذا العدو ثمانية على تأويل
 المحول أو العام لا من عشرة بعد التركيب فيرى على القياس (قوله وفي البلوغ فبما خصم عشرة
 سنة) للعادة الغالبة ان العلامات تظهر في هذه المدة غالبا فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له
 السلامة دور (قوله وادنى المدة في حقها) ان قد يحصل لها في هذا السن علامة
 البلوغ دور (قوله وقال بلقتا) اعلم انه بشرط لغة الاقارب البلوغ شرط آخر وهو ان يكون بحال يتم
 منه ذكره الولولجي وفي الظهيرية أقرب البلوغ ان كان مرهقا بان بلغ اثني عشر سنة صح اقراره وقتئذ
 ولو قال بمذكم لم يكن بالغا لا يفتى الى قوله لو لم يكن مرهقا بان كان مثله لا يفتى بان يبلغ
 اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ شيئا عن الشافعي وفي شرح البتاري لسكر ما في ذكر ان عبد الله بن

عمر بن العاص كان يئنه وبين آية اثنا عشر سنة قالوا ولا صرف احد غيره كذلك (قوله بقبل قولها
بالاجاع) انفسر امامه علم بالونغه ما وليس عليهم ان كافي النثر بنبالية واقه اهران هذا والمراد
نقله السيد الحموي عن شرح درر البحار من انه بشرط اتقول قولها ان سينا كيفية المرافعة حين
السؤال عنه

في فتاوى الفضل
* (كتاب المأذون) *

قال الكرمانى يقال هو مأذون له وهى مأذون لما تركت الصلاة ليس من كلام العرب فهستاقى (قوله
الاعلام لفته) قال قاضى زاده فى التكملة لم أر قط فى كتب اللغة معنى المأذون بمعنى الاعلام وإنما المذكور
فيها كون المأذون بمعنى الاعلام حموى وذكر بعضهم كالمديرى فى التكملة ان المأذون فى اللغة والاذن فى اللغة
الاعلام وعزاه فى النثر بنبالية للزبلى وأقره فيه كلامه علم براجحة تكلمة البحر للطوى وذكر العيني ان
المأذون فى اللغة هو الاملاق وهو فك المجر مطلقا (قوله فك المجر) هذا يشمل فك المجر عن صبي من ولى
أو قاضى ولما كان معظم الباب من مسائل العبد المأذون زادوا فى التعريف واسعة طالحى التاب بارق
اعلم ان بعضهم اقتصر على تعريف اذن العبد على ان معظم الباقى مسائل العبد المأذون وبعضهم
أطلق وهو الاصوب ولهذا جامع المصنف كما ذكر أصحابنا من بين فك المجر واسقاطا الحق حموى وهذا
لا يلزمه قول الشارح فك المجر التاب بارق لا تقتضاه قصر التعريف على اذن العبد بل زاد بعضهم
على قول الشارح التاب بارق أو بالصاوش منه كون المأذون له من يعقل التصرف ويقصد هو الاذن
من ملك التصرف ولو غير مالك لرقبة فضع من مكاتب ومأذون وشريك فساوؤه وعنان واب وجد
وقاض وحكمه ملك المأذون ما كان من قبل القباية وترويعه وورثه ادو غير هذا العلامة الحموى
وقول الزبلى وحكمه هو تفسيره النثرى يجب ناوله أى ما فهم من تفسيره وهو على ما به حواشى اغدايه
(قوله واسقاطا الحق) والمقطوع هو المولى بالنسبة لعبد أو المولى بالنسبة للسي واسلم ان العبد اهر تصرف
وانما جرح الحق المولى واذا اذن فقد استغنى عنه وصار العبد متصرفا نفسه باهليته الاصلية وهذا
لا يرجع على المولى بما تحت من العهدة لكن لا يلزم ان يكون مالك التصرف فنه نفسه لاه
كافى النثر بنبالية يصح له ملك لولى فاذا تهمز ملكه رقه بملكه المولى فى الملك حار قيل لو كان المأذون
فك المجر والعبد يتصرف باهليته لما كان لولى ولا يد المجر بملكه فنه استغنى عنه والساو له لا يعود واجب
بان الرق لما كان باقيا كان المجر بملكه امتناعا عن الاسقاط فيما يستقبل دبرى فى التكملة عن الاكل
لا قال العبد ليس اهر ملك التصرف وهو الملك فكيف يكون اهر التصرف لا ما تقول حقه ملك اهر
وهو اهر له كالمكاتب ولهذا تقدمت فيه حاجته من قضاوسه ونفخته وليس لولى الا ما قبلت من زبلى
(قوله ويثبت بالسكوت) الا اذا كان المولى قاضا دعر الاشياء (قوله ان رأى عبده الخ) المراد
بارؤية العلم على ما يشر اليه قول القهستانى أى رآه بالقلب (قوله وفى ذلك لا يتخذ) اسم الاشارة للبيع
والثراء المفهومين من قول المصنف رأى عبده يبيع ويشترى لكن فى التوسيد يهتانى عدم التفاد
مخالفة لما ساقى منه من بالذخيرة حيث قال ولوراء بشرى شيئا بحال المولى فلم يشتره المولى فهاذا منه
ويستدلك الثراء ووجه الفرق انه فى الثراء يدخل المبيع فى ملكه فلا يتصرف بخلاف البيع فان المبيع
يزول عن ملكه فلا يعمل سكوتة اذنا فى ذلك البيع حموى عن ابن مالك ومثله فى البسائى (قوله بمال
المولى) فان تغافل من مال المولى كان لولى ان يستردم ولا يسطل البيع بالاسرداد كما لا يخفى شيئا
(قوله ولا فرق بين ان يبيع عبدا ما كان لولى الخ) كذا فى الزبلى ومثله فى البرهان وبما لغفى فى الدرر
تبعنا الخاتمة من انه اذا رأى عبده يبيع عبدا من اعيان المالك لم يكن اذا نثر بنبالية وأقول المراد من

يقبل قولها بالااجاع اما قبل ذلك
فلا وهى حقيقة أخرى وهى ان بشرط
بعد بلوغه انتهى عشرة سنة ان لا يكون
بحال لا يصح مثله ذكر هذه الحقيقة
فى فتاوى الفضل
* (كتاب المأذون) *

التاسعة من الكتابين ظاهرنا لا اذن
يقضى سابقا للمجر فيترتب الاذن
عليه (الاذن) الاعلام لوصفى الشرع
(فك المجر) التاب بارق (واسقاطا
الحق) عننا وعندك اهرى وزفر
عارة عن امانه وتوكيل ثم اراد ان
نقله بمره بالخلاف فترفع وقال (فلا
تتوف) الاذن بالماكن والازمان
خولوا ن لفسده رما او شورا او
مكانا كان مأذونا بلدا الى ان يجر
عليه عننا وعندك توفت (ولا
يقصص) بنوع دون نوع حتى لو
اذن له فى نوع فهو مأذون فى جميع
الا انواع وعندك فى الشافعى لا يكون
مأذونا الا فى ذلك النوع والمكسكان
الاذن ثبت بالادلة اشارة بوله
وبثبت بالسكوت ان رأى عبده
يبيع ويشترى فانه يصير اذونا
عندنا فى غيرك ان تصرف الذى يراه
مولا فنه وفى ذلك لا يخفى ولوراء
بشرى شيئا بحال المولى فلم يشتره المولى
فهو ذن منه ويستدلك الثراء لدا
فى الذخيرة ولا فرق بين ان يبيع
عبدا ما كان لولى ولا يبيع
او يشر اذنه عبدا كان او ناسدا

قوله لكن اذا ائتمنى حق ذلك التصرف الذي صادفه السكوت كما ذكره عزى لاقى سائر التصرفات
 كما عرفت في الشرع لئلا يلهى فلهذا قال الموقوف تقديم ما في المتون والشرع على ما في الفتاوى (قوله وقال
 زفر والسامعي لا يكونان) لاحتمال ان يكون عن سقط كما لا يثبت ان اراى بعده يترجى فسكت
 وكذا اراى المرتضى يبيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بان من لا يرضى ببيع عبده ينهى عنه
 ولو لم يعمل سكوته انما لادى الى اضرار الناس لغروهم به ومعاملتهم معه بفعل سكوتهم وسامعوا الا اذا
 سبق منه ما وجب نفي الاذن حالة السكوت بان قال المولى ان اراى عبدي يبيع فسكت لا يصحكون
 ما ذنوا والجواب عن مسئلة (رهن والتزوج في ارضي وروى الجاهلي عن اصحابنا ان السكوت في مسئلة
 الرهن رضا وبطل الرهن كافي للثبوت لئلا يلهى (قوله بان قال له اذنتك في القفارة) لانه عام معنى لانه
 يريه نفس القفارة اما اذا ذكر بصيغة المفرد غير معرف بان قال اذنتك في قفارة او في قفارة واحدة
 او قفارة كذا علك انواع القفارات عندنا ككفاي التسكيلة للبرى وذكر انه اذا اذن له في القفارة في المحر
 يصير ما ذنوا في القفارة كلها عندنا خلافا للشافعي انتهى فاني شرح الجوى حيث قال اذا ذكر بصيغة
 المفرد غير معرف بان قال اذنتك في قفارة او في قفارة واحدة او قفارة كذا فبني خلاف انتهى
 يعني خلاف الشافعي فتدبر (قوله لا بشرامتي بعينه) كالطعام والكسوة لانه استخدام ولو صار
 ما ذنوا له لا يند على المولى باب الاستخدام واعلم ان قوله لا بشرامتي بعينه معطوف على محذوف وهو
 معترض بين الشرط وجزائه والتقدير فان اذن بالبيع والشرع انما عام بالبيع ويشترى لا بشرامتي بعينه
 جوى وعلى هذا لو امره ببيع ثوب بعينه لا يكون ما ذنوا له وكذا لو قال اذن بعتك من فلان لانه امره بعتد
 واحد فيكون استخداما بخلاف ما لو امره ان يخرج نفسه من الناس او قال اقصصا غا او خبا
 او قصصا لانه امره بغيره متعددة فدل على الاذن ولا يلهى من حاصل معه فيكون امره بالمعاملة
 مع الناس كافي تسكيلة للبرى وكذا اذا قال اتاني الفاعل او انت حرا وقال كل شهر كذا او كل يوم كذا
 يصحكون ما ذنوا له لانه لا يتوصل الى الاداء الا بالتسكيب وذا القفارة لا بالتسكيب في يلى وليس
 المراد من قوله اقصصا غا او قصصا او خبا طائفة امره بجهته انجمله بنهاية كما هو مع ذلك بعضهم
 والمكدي الذي يسأل الناس المحاسن او كل اسرا فانه جرت التصديق عليه ما يتيقن انه صرحه على
 المعصية كذا في حديثي والمستغنى وفي القلموس لتكدي التامح في السؤال وقال ابن الاثير
 الكد الاتعاب يقال كد بك في جملة كذا كذا استعمل وتعب في المعاش كذا خطبنا (قوله لنفي
 الخلاف) لانه مهمون قوله انما عام ان الاذن لو كان بشرامتي بعينه لا يكون اذنا بل يكون استخداما
 اتفاقا جوى (قوله نأ كذا العموم) استخدام قوله انما عام جوى (قوله وكذا العين الفاحش)
 عندنا حنفية فالوجه سوي ههنا بين البيع والشراء في العين الفاحش وقرن بينهما في تصرف
 الوكيل لا لئلا يكلل برجع على الاثر بما يلحقه فكان الوكيل في الشراء معتمدا في انه اشترا لنفسه فلما ظهر
 له النفس اربان يلزم الاثر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرضى جميع بماله من العهدة على احد
 فكان البيع والشراء في حقه سواء وعلى هذا الخلاف الصبي اذا اذن له او في القفارة يبيع وزان يبيع
 ويشترى العين السيرة بالاتفاق وبالفاحش عندنا حنفية ولو حاي المبدأ اذن له في مرض موته
 اعتبر بحايته من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فتعذر ان زادت على الثلث وان كان مملوكا من جميع
 ما في اي عبد الدين يعني يؤدى دينه او لا ياتي بعد قضاء الدين يكون كله حايه لان الاقتصار في المحر
 على الثلث محض الوتره ولا وارث له لئلا يخال المولى بمنزلة الوارث لانا نقول رضى بسقوط حقه الاذن فنصار
 كالوارث اذا سقط حقهم الثلث فان صرف الممرض يتخذ في الصلح بخلاف القفارة لانهم يرضوا
 بسقوط حقهم فلا تنفذ حايته في حقهم وان كان الدين محطبا في يده خال للشرى اذ جميع الحسامه
 والاثر المبيع كافي لمحرم هذا اذا كان المولى محيا فان كان مرضا لا تنفع حايته العبد الامن في استعمال

وقال زفر والسامعي لا يكونان اذا
 (وان اذن) المولى انما (طاه) بعده
 بان قال اذنتك في القفارة (الشرع)
 اتفاقا
 في بيعه يبيع ويشترى
 وكذا اذا قال اذنتك في جميع
 انواع القفارة قوله لا بشرامتي بعينه
 في خلاف بيننا وبين زفر والسامعي
 ان كذا العموم ان اذن
 صرحا ونأ كذا العموم ان اذن
 طاه يبيع ويشترى ما يملكه من انواع
 الايمان بين سيرة وكذا العين
 الفاحش عندنا حنفية

المولى بل يفرق بين الفاحش وغيره غاية وتزيلي (قوله خلافا لما) لان الفاحش جار مجرى التبرع
حتى اعتبر من المرض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والتفنى في مال الصغير ولان المقصود
من العبارة الاترياح وهذا منه لانه اتلاف ولا يخفى انه قمار لا يربح لانه وقع في ضمن عقد العبارة
والواقع في ضمن الشيء كان له حكم ذلك الثاني خلافا لما لم ينسأ لست بعبارة وخلاف الاب والوصى
والقاضي لان تصرفهم مقيد بالتزوي ولا يلزم من حتمهم الشيء بعد الاذن ان يصح منهم كالاقرار بالدين
تزيلي وما في الدرر حيث استدلل قضاة حين بقوله لما ان البيع بالعين الفاحش يميز فلا يربح حتى اعتبر من
الثالث ليس على اخلاقه كافي الشرع بل لا يقدّم ما في المسئلة من التفصيل (قوله ورهن وبترهن)
اي بأخذ الرهن لانها من تواب العبارة عني ووقع في المتن الذي شرح عليه المحمدي ورتن بدل
بترهن (قوله وبترهن) مشاهرة او مساهنة درر ما يحتاج المهر اليه والدابة وغيرهما ان في العبارة
يحتاج الى ذلك ويقل السلم وسلم جوي (قوله وشارك شركة عنان) لا معاوضة لانه لا يتحقق في العبارة
وهو لا يملكها واذا فاقضى تغلب شركة عنان لان هذا حكم المعاوضة الفاسدة جوي عن الدائم (قوله
خلافا للشافعي) انه ان الاذن لا يتناول التصرف في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه ولا رهنها فلا يملك بيع
منافعه ولما ان الاجارة تجارة وهو تصرف على غير نفسه اذ هي بيع المنافع دون النفس فيملكها
واتمالي يبيع نفسه لا سترامه بطلان الاذن ولا كذلك بيع المنافع ورهن نفسه وجب المحبس على
الدوام الى قبضه الدين فنفوت بغرض المولى زيلي (قوله وبترهن) لانه لو لم يصح اقراره لم يصح له
احد ولو اشترى جارية فترأه فاسدا فارقته ومثها يجب عليه العقر في الحال لان زومه باعتبار الشراء
اذ لو لم يوجب المحدثون العقر بخلاف ما اذا اقر بوطء جارية بالسكاج بلا اذن حيث يؤخذ به بعد الحرية
لانه ليس من باب التجارة واعلم ان اقراره بالدين صحيح وان كان عليه دين اذا اقر في صحة وان في مرضه
قديم غرمه المصحة كافي المحمدي زيلي (قوله فلو اقر بدين الخ) الدين ليس بشيئا فانه على الاقرار بالدين كافي
البدائع لان الصادة قد جرت بشراء كثير من الاشياء فلو علم الناس انه لا يصح اقراره بالدين
لاشتمعوا عن تسليم الاعيان اليه فلا يشتم امر العبارة جوي لكن قد في الدرر عن الوجابية صحة اقراره
بالعين بما اذا لم يكن مدعيا (قوله وبطل اقراره مؤلا) لانه اقراره بصورة وشهادة معني وشهادة مؤلا غير
جائز لو كان حافضا لقراره (قوله خلافا لما) لانه اقرن لاحق له في كتابه فصار كالواقر لا جني
قال في الدرر وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم كراي زيلي لكن لو حلف صاحب الدرر لفضة
الدين من قرينه فان اقراره بالدين باطل عند ابي حنيفة خلافا لما كان أولى لان ابي الملق الاقرار
ولم يقبده بالدين الى هذا اشار شيخنا (قوله وغصب) لان ضمانه ضمان معاوضة لانه على المقصود
بالضمان (قوله ولا يزوج المأذون) لا باذن المولى ولا يشترى ولو بالاذن درر (قوله وقال ابو يوسف
تزوج الامه) وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون له والمضارب وشريك التان دون الاب والوصى خلافا
لما ذكره الصبي من انهما على هذا الخلاف ايضا فانه قد تنص صاحب المداية وروى ما زيلي باسمه هو فان
صاحب المداية ذكر المصلحة بنفسه في كتاب الكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكرهما خلافا بل جعلهما
كالكتاب وكذا في عامة الكتب كالسوما ومصر الجاهلي والتمه انتهى (قوله ولا يكتب) لانه ليس
من باب العبارة ولان الكتابة أقوى من الاذن لان الكتابة تجبره اليه في الحال وخبره ارق في
التمال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والتي لا يتحقق ما هو في الاذا اجاز للمولى ولم يكن على العبد
وذكر في النهاية انه لو كان على العبد فكاتبته بامته وان اجازها لموله لان قسام الدين عنهم ذلك
قل لو كفر وهذا مع كل فان غير المستغرق لرقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى بالاجاع حتى جاز
للمولى عتق ما في يده زيلي واقول لا اشكال لما ذكره وهو بعد قول المصنف ولا يملك سلع من يد المولى
وبنه في بطلان خبر بر عبد من كسبه حيث قال وان لم يصب جاز عتقه وهذا بالاجاع انما عند هذا انما

خلافا لما ساء كان عليه دين
(وويل) المأذون (بما هو برهن) شيئا
لا نفسه (ويسترون وبترهن) بترهن
وبترهن شركة عنان (وبترهن) فلو اقر
خلافا للشافعي (وبترهن) فلو اقر
بدين يلزمه في الحال اذا اقر بغير اذنه
والوالد والزوج وبطل اقراره مؤلا
عند ابي حنيفة خلافا لما (ونصب
ووديعه ولا يزوج) المأذون (ولا
تزوج مملوكه) مطلقا لو كان عبدا
او امه وقال ابو يوسف لم تزوج الامه
(ولا يكتب) المأذون الا ان يصح
المولى ولا يملكه غنيمته
الكلية وبصر المأذون بامته واما
لو كان عليه دين مستغرق فعتق
حسبه فيما اذا تصرف المولى
في كسب المأذون المدون (ولا يفتي)
ولو لم يال

وكذا عندني قوله الآخر في قوله الأول لا عليك خلاصه اعتاقه لان الدين متعلق بحسبكم متى حق
التعلق لا فرق بين القليل والكثير الخ وحاشا في النهاية تفرع على قول أبي خنيفة الأول هذا
ما ظهر في هذا المقام ثم رأيت الموافقة عليه للموسى بن أبي بكر النخلة (قوله الا ان يحضر المولى
الخ) فليس بعد قبض البدل لانه ما تبين المولى كالوكيل واذا أدى المكاتب البدل الى المولى قبل
الانارة ثم أجاز المولى لا يتقو وسلم المقبوض المولى لانه كسب عبد موسى بن أبي خنيفة الكاتبة يشير الى
أنه عليك الاذن وبمصرح الزبيدي في المضاربة (قوله ضمن المولى قيمته لم يلزم الاذن على قولنا) وعلى
قول الامام لا غنى عن اتفاق المأذون صديقا لمازى المولى ان كان الدين مستقرا لا ما منع من ثبوت الملك
في كسبه وهذا قول الامام آخر وكان أولا لا يفرق في هذا بين المستغرق وغيره كسب التثنية عليه (قوله
ويهدى طعاما يهدى) قال في البرزانية وعليك اهداها كقول وان زاد على درهم بما لا يفسد انا ويخذ
الضايقة اليسيرة والكثير توزا بقدر المال حتى لو كان في يده عشرة آلاف درهم فبعضه سيرة ولو في
يده عشرة دراهم فبذائق كثيرة كنا يحبط مصنف توبر الابصار والتقييد الطعام لا احتراز عما سوى
الما كولات من الدراهم والنفائير والسياسات الان يجب على الساوى درهم او ان أجاز المولى به صحت
ان لم يكن عليه دين شرعية ولا تجوز ولا يهدى شيئا من الثاني اذا دفع للمحمور وقت يومه فبما بعض
رفقائه لا كل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس بالراء أن تصدق من يتسديدها
او زوجها بالبر كغيب وغمره در عن المتقن قال ولو علم منه علم الزم المهر (قوله كازيف
وغمره) غمزوا غيب الفليس ومن الغضة ما دون الدرهم كما تصادف من التبريد لانه حيث قال فيكون
التصدق بالفليس والارغب وبالغضة ما دون الدرهم وجه الاستفادة انه لا فرق بين الصدقة والمدينة
(قوله وضمن من يلزمه) فاقصر على قوله وضمن فكان أولى لانه لا انصافه على الاعطام جوى
(قوله ولا عليك سطر الزيادة) كذا في الدرر وتقدم من زاد على ما في الدائع حيث قال وان كان الخط من
عيب يستمر ان كان المعروف حاز له من قواعب القبايع وان لم يكن المعروف ان كان فاحشا حار صند
الى خنيفة وعنده هذا لا يجوز انتهى (قوله ولا عليك الخط من غير عيب) لا ما لا يملكه (قوله متعلق
برقبته) لا مدين ظهور جوهه في حق المولى فيعلق برقبته كدين الاستئذان والمهر ونفقة الزوجه دور
وكذا يعلق بكسبه مطلقا واه حصل قبل الدين أو بعده متعلق بما يتهب وان لم يحضره ولا وعدم
اشترطا حضرة المولى بالقبض والكسب والانتهاج ولا تنافي بين تعلقه بالكسب والقبض متعلق بهما
ويبدأ بالاستيفاء من الكسب لا مكان توفير حق الفرماع فقبل مقصود المولى فان لم يجد الكسب
استوفى من الرقة ولا يتعلق الدين بما أخذ منه ولا قبل الدين لوجود شرطه المخلص له دور وظاهره
فعلق الدين بما أخذ منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذ منه أكثر مما كان بأخذه قبل حقوق
الدين فبعد الفضل فقط كاذ كرهه بنفسه حتى لو كان بأخذه كل شهر عشر دراهم مثلا قبل حقوق
الدين كان له أن يأخذها بعد حقوقه والقياس أن لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
وجه الاحتسان انه لو منع من أخذها لطفه بغير حله فيستدب بالاشتراك فيه وبالضرر على الفرماع
انتهى والماله كل ما يحصل من ريع الارض وأكثاها وأجره غلام أو غيره ذلك قال في العناية ومساهله أن
يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ملازمة الدين كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من
رسمه يكون للفرماع وليس وضع الضريبة قبل حقوق الدين شرطا لانه أن يضعها بعده كما في القسطنطيني عن
الكروماني واطم انه قبل حقوق الدين له أن يأخذ أكثر من غرضه وليس له أن يأخذ أكثر بعده
ذكر ما تقتضى أيضا (قوله يساعده) بمصرع ولا أوثا به لا احتمال أن يغنيه خلاف يساعده الكسب
حيث لا شرط له حضرة المولى لان العبد نعم فيه تنوير وشرحه قال ولما استعاضا ما يضار على وفائه
ان زوجته واختارت استعاضا من نفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا بغير من النفقة وليذكر الكسب

الا ان يحضر المولى ويكون عليه دين
ولو كان مدين من المولى فبما
أمر المأذون على قولنا كذا
في الأصل تعلق من الايضاح (ولا
يقرب ولا يهدى) ولا يهدى
تصدق ويهدى طعاما يهدى
وغمره وضمن من يلزمه وطعن
المنع عيب مثل ما يحضره القبايع
ولا عليك سطر الزيادة ولا عليك الخط من
غير عيب (ووضع متعلق برقبته)
خلاف (يأخذ المأذون به) أي بسبب
الدين

لولى ان يترجها واعطاهما للولى وعلى المدين يحدو ثوبا فقلت حقت بالاستلاذ وعليه العقر
 لما وثقت نسب الولد منه عندى حقيقة لان الحق وقفت عنده على ان يتخذ منكم له الجارية
 الا ترى ان لولى دين الترماء او الترماء المدين ويوم حتى ملك الجارية يتخذ منكم له الجارية
 الجارية بالاستلاذ لى وفي قول المصنف دخل خبر يمين اذ يفهم منه انه لا يتخذ منكم له الجارية
 وهذا قول الحسن وعامة اصحابنا على انه يتخذ لان قوله كان محققا لاسمها بالتضام والاراء فنفذ
 حين وجعل على هذا الواقع وارثا عدل من ترك متفرقة وقضى الدين يتخذ خلافا لمتلاف ما وافق
 كسب مكاتبه اذ المكاتب كالمحرر فكاتبه ويمكن ان يقال المراد انه باطل المهر وحما يقتضى النفاذ
 من قضاء ونصه جوى من القسسى (قوله وقالك الخ) لوسوسه يملك فى كسبه وهو ملك رقبته
 ولذا يملك باعتاقه ووطء الجارية مالا دون لما هو قليل كمال المثل وله ان ملك المولى انما ثبت خلافتين
 الصلح مدقرا فمع حاجته والحاجة بالدين مشغول بها فلا يتخذ من غيره وعنده مخرج ثوب المالك
 وعنده مدر (قوله وخبر يمينه) ولو ميرا ولم يمان غنوا الصلح الحق ثم يرجع على المولى دعوى
 ابن الكمال (قوله وان لم يكن الدين محطابا له الورقة مع خبره راج) بل خلافا لما عندهما ظاهر
 وكذا عندنى قوله الاستحالة لا يرى من قليل دين فلا يصل ماضيا لاسباب الاستفاد بكمه فصل
 المقصود من الاذن وفى قوله الاول لا يملك فلا يصح الاذنه لان الدين متعلق بحكمه وفى حق التعلق
 لا فرق بين القليل والكثير كما فى الرهن معنى (قوله لا على قوله لولما) لانه لو طلق عليه لتقدير قوله
 ولا يملك شيئا من مولا بطابق قوله مع جوى (قوله ولا يصح به من سيدة لا يملك القصة) لان المأذون
 بعد كونه مديونا صار كالاجنى عن مولا فى ماله الذى يدين حتى لو اخذ مولا منه شيئا لم يجر رده عليه
 لكن لما كان المولى متساقا حقه اعتبار ان يكون ذلك ان يسئل مثل قيمته او اكثر فان قلت كيف اجاز
 ابو حنيفة هذا البيع ويجوز بيع الرهن من وارثه مثل ثمن القيمة حتى ياتى الورثة قلت حق او رمة
 متعلق بعين التركة وحق الترماء فى المأذون المدين حتى ياتى الورثة بان يقتصر كسبه بقضاء
 الدين قبل المولى وعلى القصة لا يملك ما من اجنى شين فاحش يجوز عندى حنيفة خلافا لما اقول باع
 من المولى شين يسرا لا يجوز عندكم خلافا لما بين ملك (قوله اما اذا لم يكن عليمدين فلا يجوز بيعه الخ)
 لان المولى حنيفة يكون باعنا ومشتريا من نفسه (قوله لا يجوز مطلقا) لانه يمتنع خلاف ما اذا باع
 الاجنى لانه لا تهمه قيمته معنى (قوله وقول بعض المشايخ) السواب حذف الواو ويدل عليه قول
 الشارح فيما يأتى فى عكس هذا المسئلة حيث قال ويحتمل ان يحكون البيع فاسد عندى حنيفة
 وهو قول بعض المشايخ كافي الفصل الاول (قوله وقيل الصحيح الخ) قال ازبلى والاصح ان قوله
 كقولنا لان المولى يسئل من يخلص كسبه من ثمنه لقيمة المدين مع الاجنى والفقير الفاحش واليسر سواه عنده
 اولى فنصار تصرفه مع مولا كصرف الرهن مع المدين لان المولى اجنى عن كسبه اذا كان عليمدين ولا تهمه
 كقولنا انتهى (قوله وان باع سديته الخ) لان المولى اجنى عن كسبه اذا كان عليمدين ولا تهمه
 فى هذا البيع (قوله ويسئل الفنى لوسم المولى المبيع الخ) لانه تسليم المبيع اسقط حقه فى المجلس
 وتعلق به حق الترماء لانه صار من كسبه المدين حتى الفنى دينا فى حقة المدين بطل لان المولى لا يتوب
 على سديته بخلاف ما اذا اخذ الفنى او اعطاه بازا ثم عرض او كان استخلاصا لكسبه بعد غاوزه فدل لا يسئل
 الفنى وان سلم المبيع او لانه يجوز ان يتخذ البيع ويترافى وجوب الفنى كما تراه فى البيع بالمعراج الى
 وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح ابن ملك قال المنى وعن ابى يوسف ان المولى
 استرد المبيع ان كان فاقا فى المدين ويصعب حتى يستوفى الفنى ثم ايت بسط السيد المحمى قتلان الرهن
 لانه يجب ابن ملك حيث عرى لميط جميع عدم بطلان الفنى فلا يرجع (قوله بخلاف ما اذا كان الفنى
 عرضا) لان حقه تعلق بالعين فلا يكون دينيا فله ولما كان طالبا كالواوود عملا فيكون لولاه حق به

ولا يملك ما فى يده من كسبه ويغنى
 حقه فى يده وخبر مقتضى القصة
 (وان لم يمان) اى وان لم يكن الدين
 محطابا له الورقة (ومع) خبره
 عدل من يحكمه قوله وان لم يمان
 مدفوف على مجموع الترماء والميراث
 لاهل قوله لولما (ولم يصح به) اى
 بيع المالك المأذون شيئا من سيدة الا
 بمنزلة القيمة هذا ان كان عليه دين
 اما ان لم يكن عليه دين فلا يصح به
 من المولى ولا يبيع المولى شيئا من باعه
 من المولى نصان القيمة لا يجوز مطلقا
 فاحشا كان الفنى او يسرا اذ
 حنيفة رجه الله تعالى وعندهما باع
 البيع فاحشا كان الفنى او يسرا
 ولكن خبر المولى بين ان يربى الفنى
 ويومان يقضى البيع وهذا الذى
 ذكرنا على قول ابى حنيفة وقول بعض
 المشايخ وقيل الصحيح ان قوله كقولنا
 (وان باع سديته) مثل قيمته او اكثر
 مع ويسئل الفنى لوسم المولى المبيع (قبل
 الى المدين المأذون المدين بخلاف
 قسده) اى قبل قبض الفنى بخلاف
 ما اذا سلك الفنى عرضا لم يثبت
 لا يطل

من سائر الفرواين ملك (قوله وله جس البيع بالثمن) لان البيع لا يزيل ملك المالك بل يصل اليه الثمن
فبقى ملك الدلول على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان احق به من سائر الفرواين يعني (قوله
ويحتمل ان يكون البيع فاسدا) وهو قول بعض المشايخ على هذا لا يكون للمولى خيار رفع الماتعة
اضاما للبيع بل يضمن نفسه (قوله كافي الفصل الاول) وهو ما اذاع المأذون من سيدنا باقر من
قبيته (قوله ومع اضافته) بالاجاع لتقليم ملكه فيه حتى ولا فرق بين ان يكون مديونا ببيع التجارة
او ان يبيع وجودا للوجه او اتلاف المال كافي الترتيب لانه اذا صحت عقبة المستغرق وجب ضمان
الاقل من القيمة من الدين فغير المستغرق بالاولى صرح به القمهاضي ومن هنا علم سقوط اعراض عزمي
على الزماني ولا فرق في ضمان الاقل من القيمة من الدين بقية المدين بين ان يكون للمولى علم بما عليه من
الدين او لم يكن بخلاف ما لو اعطاه على ما يثبت فيه بانه يكون مختارا لجميع الفداء ذكره حقه المصنف قال ايضا
وهذا معنى ما في الترتيب لانه عن النهاية حيث قال فصار من مثله المدينون بخلافه لا يتناقض الجاني من حيث
العلم ومقدار الضمان وكما سير مختارا للفداء فيما اذا اعتقه على ما يثبت فيه فكذلك اذا عزم العلم والفرق
بين بيع الجاني عالميا بعتائه حيث لم يزل على الارض بخلاف بيع المدين مع العلم به حيث لا يزل على
الاقل منه ومن القيمة ان الدين على الصدوم وجب اجماعا على المولى فاذا اذاع دفع ضمن الارض (قوله
ضمن الدين لا غير) لانه ان تلف ما تعلق به فقهه يبيعوا واستغفروا منه ولا وجه له رالتق لا لا يقبل
الفتح خارجا ضمانا عليه فدعا القرض عن الفرواين وان شئتوا اجروا العبد بكل ديونهم وباتباع احدهما
لا يبر الا آخر فهما ككفيل مع مكفول عنه بخلاف الفاسد بوجوب الفاسد بكونه الفاسد وان واجبا
على احدهما فاذا اختار ضمن احدهما برى الا تخرور ووجهه انما اذاع دفعه بعه ولا يصح
ويخير الفرواين كقوله الا ان من اختار احدا للشئ ليس له ان يجره جوعه زلي ودر ولو اخبر بعضهم باتباع
الصدوم به ضمها باتباع العبد الذي يبيع العبد واخذ بجميع دينه والذي يبيع السيد باخذ منه جميع
حقه ان كان مثل القيمة وما اخذ منه من للمولى يشاكره فيه السابق وما اخذ منه من العبد الا ان كان اصل
الدين مشتركا كذا في التكلفة لا يرى وان كان المأذون له مديرا او اوما ولد له ببيع الضمان للفرواين ما يتقوما
لان حقهم يتعلق برقمتهما استغفاما للبيع فلم يحسن للمولى متلفا فقهه فلم يضمن شيئا حتى ولا يقطع
الضمان عن للمولى اذا اعتقه ما اذن الفرواين وليس هذا كقول الرازي من اذن المرتهن وهو مصرح
لا يضمن لانه قد خرج من الرهن باذنه والمأذون لا يبرأ عن الدين باذن الفرواين بقية ابن ملك (قوله وطولب
بما بقي بصدقه) لان الدين مستغرق بذنه لوجوده والمولى لم يلف الا قدر القيمة بقية السابق عليه
كما كان وما قبضه احدهم من العبد بصدقه لا يشاكره فيه السابق بخلافه اذا قبض احدهم شيئا
من القيمة التي على المولى حيث ثبت فيه حق التركة السابق لان القيمة وحسب علمه ببيع واحد وهو
العتق بخلاف الدين الا اذا وجب ببيع واحد فانه لا يكون حصة كل واحد ضمان على المولى كافي
بانه يضمن لا يفي ديونهم واذن الفرواين والدين فان لم يكن حصة كل واحد ضمان على المولى كافي
الترتيب لانه وكذا اذا ضمان على المولى فان كان البيع باذن القاضي كافي شرح الجمع والتكلفة لا يرى
(قوله أي العبد المدين) يحتمل ان يقرأ بالنصب او بالجر لا يحتمل ان يكون بيانا للغير المنصوب
بانه او بالجر ووزي سلمه الاول اظهر كالاختي (قوله وفيه) بقوله لان الفرواين اذا قدر واصل العبد
كان لهم ان يطلوا البيع الا ان يفتي للمولى ديونهم حتى وفي قول المصنف وغيره متناهية لقوله وان
وجد المشرى قولا قال وخابل كان أولى من غيرهما لوجود لقوله وان وجد المشرى في المتناهي شرح
عليه العيني وطهه في التفسير فيهم مستقيم (قوله ويكون حق الفرواين في العبد) لان سبب الضمان قد
زال وهو البيع والتسليم فصار كالضمان اذا عزم وسلم ومن القيمة تهره عليه بالسبب كان له ان يرد
المنصوب على المالك او يرجع عليه ما تعلقه في دفعه اليه هذا اذا رد عليه قبل القبض مطلقا او بعده

(وله جس البيع بالثمن) اي قوله
ان جس البيع وانما يملكه
ببيع الفرواين وانما يملكه
او قل لا يملكه المولى فانه
ما ذكر من قبيته بغير او كبر
لا يملكه المولى ويكون المولى
شأنه من البيع وان شاء العبد
من القيمة كذا ذكره المصنف
المرتب في غيره في شرح المصنف
غير ذكر الخلاف ويحتمل ان يكون
البيع فاسدا على كافي الفصل الاول
قول بعض المشايخ كافي (ومع اضافته) اي
كافي السكاني (ومع اضافته) اي
اقتاق المولى العبد المأذون (و) لكن
(ضمن) المولى (فقيه الفرواين) اذا
كانت مثل الدين او قل وان كان
لا تستعمل الدين ضمن الدين
الدين اقل من القيمة ضمن الدين
لا غير (وطولب) انه لا يبرأ من
الدين (بصدقه فان باع مديون
اي العبد المدين وعليه دين يبيع
رقبه وفيه المشرى وهو
المشرى ضمن الفرواين (اي) وهو
المولى (فقيه فان) وجد المشرى العبد
بما تضمنه (و) العبد (عليه)
اي على الدين (بصدقه) فقيه
على الفرواين (و) يكون
مطلق على الدين

بالقبض لانه فسخ من كل وجه وكذلك اذا رد عليه خيار رؤية أو شرط وان رد بسبب بعد القبض بغير
 قضاء فلا يسيل للفرار على العبد ولا الاول على القيمة لان الرضا التراضي اقل التوقييع في حق غيرهما
 زيل وقبضه الثاني بان المشتري مفرضة فيما اذا قبضه المشتري بدفعه فكيف يصح قوله اذا رده
 قبل القبض ولذا الميز كمالا زيل في شرحه (قوله أي ضمن الترماء البائع او بشرته) ولو ظهر العبد بعد
 ما اختاروا ضمن أحدهما ليس لهم تسليمه لان كان الثاني ضمنه لم يبق القيمة سنة أو ياباه من لان
 حقه من حصول الى القيمة بالقضاء وان ضمنه بالقبض قول المصنف مع عبته وقد ادعى الترماء ان كثره فهم
 بالخيار ان شاءوا رضى بالقيمة وان شاءوا ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقه من ربحهم
 وهو نظير المصنوع في ذلك كذا ذكر في النهاية وعزا الى المصنف قال الراي عقوبه الحكم المذكور
 في المصنوع بشرط بان ظهر العبد وقبضها أكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما بشرط ان يدعى
 الترماء أكثر مما ضمن وان كمال حقه لم يصل ربحهم وبينهما تفاوت لان الدعوى قد تكون غير مطابقة
 فيوزان تكون قيمته مثل ما ضمن أو أقل ولا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقبضه
 أكثر كذا في الراي وهو يصل الى الاشكال بما ذكره النبي عن عبد قاري المدعي حيث قال وتلقوا ان يقول
 لا يشترط في ثبوت الخيار لم يمان تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لم يمان رد واما الخسوف وان كانت قيمته
 مثل ما ضمن أو أقل لان لم فيه فائده وهو حق استيعابه جميع دينه انتهى ومن هنا لم يقو ما قبله
 السيد الموصى عن القاضي حيث أجاب بصل ما في النهاية على ما اذا ثبت بعد ظهور العبد كون القيمة
 أكثر مما ضمن فغدا كره من هذا الجمل بأياه ما وقع التبرع به في النهاية من قولهم ان حكان حقه
 لم يصل اليهم ربحهم لان الزمهم تسلم في غير المثل في الواقع (قوله ربح المشتري على البائع باليمن) لان
 أخذ القيمة منه كأخذ العين ردوا بشرط قوله باليمن الى ما لا يرجع ضمن بل بما اذا كان البائع من الثمن
 وما بقي من القيمة لمطالبة على البائع وهو ظاهر ان هذا اذا كانت القيمة أكثر من الثمن ثم تبالة
 وصار كانه اشترا من الترماء ابتداء كذا يحيط شيئا (قوله يرجعوا الى الآخر) لان الخبر بين شيئين
 اذا اختار أحدهما ضمن حقه فهو له ليس ان يختار الآخر (قوله واعلم المشتري ما الدين) حتى يقره
 لا منكرا رد (قوله فلنترامه رد البيع) لان حقه يتعلق به وهو حق الاستعانة أو الاستقام من وقته و
 في كل واحد منهما فائدة لا لا تأمل مؤثر والثاني ناقص مهمل وبالسبع قوت هذا بخلافه فكان لم يرد
 عني (قوله اذا باع بمن يفي ديونهم) وكان الدين حالا والبيع غير طلب الترماء أو الا لبيع ناقض وال
 المانع وهو كذا يستغل اذا كان يدين القاضي كاقتمناه (قوله أما اذا باع بمن يفي ديونهم فليس لهم رد البيع)
 وان كان فيه مطابقة لصلوات المالك للدين من قوله وان وفي غنمه دينه ولا يحاط بليس للترامه رد البيع لانه
 كما في التبرع بلالة اذا كان به وفاء لا اعتراض فترامه سوا ما في المولى لا (قوله سقوط الخيار انما)
 حتى يلزم البيع في حق المتعاقدين وان لم يكن لازما في حق الترماء ثم تبالة (قوله وغاب البائع انما)
 وان غاب المشتري فالبائع ليس بضم اجابا حتى يحضر المشتري لان الملك والبدل ولا يمكن ابطال ما هو
 غائب فما سئل ملكه لا تكون الرقعة على حقه لكن لم تعين البائع قيمته لانه صار موقعا حقه
 بالسبع والتسلم فاذا ضمنه القيمة معار بالسبع فيه وكان الثمن البائع وان اختاروا الحازة البيع أخذوا الثمن
 لأن الا حازة لا حقة تبالة الاذن السابق بل (قوله وعند أبي يوسف المشتري حقه لم يلزم) لا مدعي
 المالك نفسه فيكون خصما لكل من يترامه فيما يفي بدينه فلما أمهل على خصما ادعى عليه والدعوى
 تضمن فسخ العقد والعقد قائم بما فيكون الفسخ قضاء على الغائب عنائه (قوله فاشترى او الموهوب له
 ليس بضم عندهما) لان دعوى الشفعة تضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ
 قضا على الغائب والمخاض ليس بضم عندهم في قول الشارح أو الموهوب له نظر لان حق الشفعة انما
 يثبت اذا كان اقليل بطريق المباداة ويحاط بأنه اذا راد عليه ثمنه العوض (قوله فيصدق استحقاقا)

أي ضمن الترماء البائع او بشرته
 (او اجازوا البيع واخذوا الثمن) ثم
 ان ضمنوا المشتري قيمته ربح
 المشتري على البائع باليمن وايمنا
 اختار الترماء ضمنه بغير الاختار ولم
 لو تلت القيمة على الذي اختار ولم
 يرجعوا الى الآخر (فان باعه سيده)
 من ربح (واعلم المشتري ما الدين)
 ثم جاء الترماء بعد ما ضمن المشتري
 العبد (فلنترامه رد البيع) اذا باع
 بمن لا يفي بدينهم اما اذا باع بمن
 يفي بدينهم فليس لهم رد البيع
 واما فاعلم ما يقو بالخيار للمشتري
 في رد البيع الدين (فان باع) عبده
 للمؤمن وسله الى المشتري (وقاب
 البائع فالمشتري ليس بضم لم)
 معناه اذا اشترى المشتري الدين ضدما
 وعادى يوسف المشتري ضم لم
 فيه فيبيع بيبسهم عليه وبغض
 بدينهم واما قاضا فاعلم ان اشترى
 لانه اذا اشترى بدينهم وسد قديم
 قد دعوى الدين كان للترامه ردوا
 البيع بلا خلاف كذا في شرح الفداء
 نقلا عن الامام النووي وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى دارا فباعها
 وجلا او وهبها ولها اليه
 وغاب ثم حضر النسخ فالمشتري او
 الموهوب له ليس بضم عندهما
 خلافا له وروي ابن مسعود عنهما
 مثل قول أبي يوسف في مثله الشفعة
 (ومن قدم حبرا وقال انما سئل زيد
 فاشترى وابعاه زعمه كل شيء من
 التجارة) والمثله على وجهين
 احدهما ان يترامه مولا اذنه
 فيصدق احصاءه فلا حكر
 او غير ذلك

والقياس أن لا يصدق محدث البينة على المدي وكذا القياس أن تنفرد العدالة في الخبر لأن جانب
 الصدق يرجحها وجه الاستحسان أن الناس تاملوا ذلك ولا يجمع جهة خبرها إلا فروق تركها
 القياس وإن في ذلك ضرورة بلوى فإن الأذى لا يمتنع لصحة تصرفه وأما ما يجتمع من كل عقد فهو ممكن
 والأصل أن ما نفاق على الناس أمره اتسع حكمه وما عمت بليته سقطت قصته وكذا على هذا القياس
 والاستحسان دعوى الكالة والمضاربة والشركة والضاعة وما أشبهها (قوله وثانها ملان بيع وشترى
 ولا يخرجهما) فالقياس فيه أن لا يثبت الأذن أيضا لأن السكوت محتمل وفي الاستحسان يثبت لأن الظاهر
 أنه مأذون له لأن عقده مدينه بمنعاه من ارتكاب الحرمة فوجب حله عليه لوجوب حل أمور المسلمين
 على الصلاح فيمكن بظواهرها دفع الضرر عن العباد زباني ونظيره بقوله لأن عقده مدينه الخ يشير
 إلى قصر الحكم على ما إذا كان المأذون مسلما فليقتل حكم ما إذا كان قتيلا (قوله لا يبيع من يبيع سبيله)
 لأنه لا يخل قوله في الرقة لأنه خالص حق المولى بخلاف الكسب لأنه من العبد وإن أقر العبد الدين
 وبيع القاضي أكسبه وقضى دين الغرماء ثم يباع المولى وأكره لأن كلف القاضي الغرماء البينة على الأذن
 فإن أظلمها والأردو على المولى جميع ما قصوا من غير الأكسب فلا ينتمى البيع التي جرت من
 القاضي في كسبه لأن القاضي ولا يبيع مال الغائب وتوزع حقوق الغرماء إلى أبي يقبض العبد دعوى من
 الاتحاق (قوله ومطالب بعد العتق) وكذا طالب بعد العتق في الأقراس والأهارة منه كيجب في جنابة
 العبد والمسي كذا يجمع شئنا (قوله وإن أذن للمسي الخ) للمفارقة من بيان أذن العبد شرح في بيان أذن
 السي واقتوه وقدم الأول لكثر وقوعه ولأن أذن العبد صحيح أيا ما يختلف أذن السي فإن فيه
 خلاف الشافعي يرى (قوله الذي يعقل) صفة لكل من السي والمتعود للعتق فقط جوي والسي
 والمتعودان بأذن لبيده أيضا لأن الأذن في العتابة يقارن معنى زباني بخلاف ما إذا أذن العتوة لأنه حيث
 لا يسم لأنه مولى عليه فلا يلى على غيره وكذا لا ملك للسي ولا المتعود بالمأذون لهما أن يزوجا أو يزوجا
 على حكمهما إلا الأذن الولي بالتزويج أو تزويج الأمة لا للعبد وأعلم أن تصرفات السي والمتعود على ثلاثة
 أقسام الأول ما لا يتوقف عاذه على الأذن لكونه تفسا كالإسلام ولا يهاب الثاني ما لا يتوقف أصلا
 ولو بالأجازة لكونه ضررا كالطلاق والعتاق ولعل مال فأنهما وصلا لأزالة الملك وهي ضرر بعض ولا يرد
 سقوط النفقة الأول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك إذا اعتبر الوضع وكذا الهبة
 والصدقة وفيه إشارة إلى أنه لو لم يجر هذا التصرفات بعد السلوغ لم يصح إلا إذا كان بلغنا صلح لابتداه
 العقد كقوله أوقف ذلك الطلاق أو العتاق وإلى أنه لا تنفع هذه التصرفات من غير ما لا يوافق
 والقاضي ويستثنى مواضع الضرورة كما لو تحقق حاجته إلى الطلاق أو العتاق لم يدفع الضرر عن ذلك حتى
 أنه إذا كان مجبوا وناختمه امرأته فيه ففرق بينهما كان ذلك مطلقا عند بعض أصحابنا فاستثنى
 الثالث ما أحتمل النفع والضرر فوقف على الأذن من الولي كالبيع والشراء والكنح فإن قلنا بالسلام
 يجر من ميراثيه الكافرو يفرق بينه وبين زوجته الكافرة قلت جوابه ما ذكره القاضي من أن
 هذا لا يضاف إلى إسلامه بل إلى حكمه مما يلى أن هذا من أحكامه لا لازم من دون الأصلية التي أحدها
 سعادته بالدارين انتهى وغير خاف أن التفرقة بينه وبين زوجته الكافرة بالنسبة تغير الكفاية لا يغال
 قد يقع فيه فخاصا بأن يكون مضاف فيه فينبغي أن يتعد بالاجازة لأن الحرية بأصل وضمة دون
 ما عرض باتفاق الحال والبيع بأصله متردد بخلاف قبول الهبة فإنه محض نفع زباني (قوله كالعبد
 المأذون) إلا أن الولي لا يمنع من التصرف في المملووان سكان عليهم أذن ولا يبيع أقراره عليهم
 وإن لم يكن عليهم أذن بخلاف المولى والفرق أن أقرار الولي عليهم أقرار على الغير فلا يخل ويدينهم ما غير
 متعلق بمالهما وإنما هو في الذمة لانهما حران وأعلم أنه لا خلاف في صحة الأذن للعتق الذي يعقل البيع
 والشراء بل يبيع ممتوها أم من يبيع ما قلائم عنه ففيه خلاف قال الجني لا يبيع أنه قياسا وهو قول

وأن يباع من يبيع ويشترى ولا يبيع
 بشي وفي الاستحسان يثبت الأذن
 بشي أن لا يمتنع بدون ولا يمتنع
 (و) أن لا يمتنع (البيع) زباني
 في كسبه وفيه (البيع) زباني
 يبيع سبيله فإن خسر وأقر بانه
 يبيع في الدين (والأ) أي وأقر بانه
 وقال له مجموع (البيع) زباني
 قوله وعلى الغرماء البينة (وإن)
 يبيع والألا ومطالب بعد العتق (وإن)
 أذن للمسي الذي يعقل (وإن)
 الذي يعقل البيع واحد منهما
 فهو) أي كحكم العبد المأذون
 (في الثراء والبيع) كالعبد المأذون
 حتى ينفذ تصرفه ولا يتبدل ببيع
 دون نوع

اي ويصرفه الله تعالى وصح استعانة وهو قول محمد بن جعفر الله تعالى وهذا بخلاف ما افاده
 الابواب ومن فانه لا يثبت للابن الصغير ولا يثبت له تصرف في ماله انما يثبت له ولاية التزويج بولي
 وديري (قوله وصير ماذونا بالكون) هذا في الاب والجد والوصي لا في القاضى درى (قوله
 وصح اقراره بالخ) مطلقا سواء كان مافى يده عينا او دينا لوليه او لغيره وله وادور عليه ان الولاية
 المتعدي فرع الولاية النافذة والولى لا يملك الا اقراره على ماله الذى يملكه فانه يملكه بالوصاية
 انه ائاده من حيث كونه من ترابع التصار والولى يملك الاذن بالتصاير وتزويجها (قوله من كسبه)
 مقتضى التقيد بالكتب عدم هذه اقراره بوجوه لان هذه اقراره في كسبه حاجته في التصار على
 ذلك كلابتج الناس من معاملته وهي معدومة في الموروث وفي ظاهر ازواجه لا فرق لان العجربا
 اختلف عنه الاذن التحق بالبالغ ولذا اختلفوا في هذه بعد الاذن تصرفاته بالنفس الفاضل كالبالغ درى
 (قوله وقال الشافعى تصرف الصبي الخ) أصل الخلاف ان عاربه صالحة للفقود الشرعة عندنا في
 النافذ المصح والتردد وعند غيره صالحة حتى لو توكل بالتصرف سازعده لا يجوز بيان الدليل من
 المجاميع مذكور في الهداية وغيرها (قوله واعلم ان ولية اب الخ) واعلمنا الاصول من العصة
 كالاخ والمومن غيرهم كلام او وصيه صاحب الشرعة لا يصح اذنه له لانهم ليس لهم ان تصرفوا
 في ماله بشارة فكذلك لا يملكون الاذن له فيها والاوون يملكون التصرف في ماله فكذلك يملكون الاذن
 له في التصار زيلي (قوله ثم الولي) أى من له ولاية بتقليد القضاء وهو اكبر من صاحب الشرعة
 بالكون والحركة والمراد به أمير البلدة كما صير بضارى كذا في المغرب ذكره في النهاية (قوله
 او القاضى او وصيه) انما صح وصيا مع ان الاصاها ولا اختلاف صداوت لانه هنا صير خلفه
 لا بان كان الاب حله وصيا فان فعل القاضى صير كفعول الاب ففى الكلام ان ولية ابوه ثموصه بعد
 الموت ثم انما يثبت ان لم يكن الاب ولا وصيه ثموصه بصدوقه ثم القاضى او وصيه اهما تصرف مع شئ
 على التقاية وقوله اهما تصرف مع شئ فان وصى القاضى يصح تصرفه وجود القاضى تصرفه والولى
 مع وجود القاضى يكون اولوا بوجوه ماضية عن النهاية من ان المراد بالولى من له ولاية بتقليد القضاء
 (تقنة) يجهز المأذون بموت من صدر منه الاذن مطلقا مولى سكان اولا كالأب والوصى بخلاف
 القاضى حيث لا يغير بوجوه ولا يزيله لانه حكم الامم بقرائن آخر دع عن شارح الوهبانية وكما لا يخفى
 بعزل القاضى الذى صدر منه الاذن او بوجوه فكذلك ما يات به او وصيه لعدم صدور الاذن منها ما غاية
 البيان (قوله عام الام او وصيا الخ) فان قيل ليس اى وصى الام لوباع العروض الذى ورثها الصغير
 من الام يجوز قلنا انما يجوز بطريق التصيين على الصغير لانه تصار حتى انه لو اشترى شيئا آخر لغيره
 لا يجوز وليس في الاذن تصيين شيئا عن النهاية

وصير ماذونا بالكون وصح
 اقراره بالتصاير كسبه على غيره
 وقال الشافعى تصرف الصبي بالاب
 قوله مثل اى يتم كون الصبي بالاب
 ذلك حال الرجح كذا في الهداية وذكر
 في الحاشية من ماله تصرفه
 من قبل الملك وعرف النفس الفاضل
 والنسب حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح
 الاذن واعلم ان ولية اب ثموصى
 الاب ثم الجدا بالاب ثموصى ثم الواله
 او القاضى او وصيه فاما الام او وصيا
 فلا يصح وكذا أمير البلد
 * كتاب النصب *
 الناس من الكتابين ان النصب
 من انواع التصار حتى ان اقر المأذون
 به مع كسبه يدين التصار وله يصح
 من انواع التصار والعين
 يدين المهر لانه ليس من التصار والعين
 المنصوب لا يملكها القاضى كالعبد
 المنصوب لا يملك ماله كسبه والعبد
 للمأذون بانك ما كسبه والمعد
 كما كان محبوا من التصرف فيما لولاه
 كما كان فذلك القاضى بالملك
 بدون اذنه فكذلك الناس بالملك
 ذلك شرعا وهو في القنة اخذنا من
 على ما قلنا قال غصبت ماله غصبا
 الذى غصبت منه وغصبت ماله غصبا
 ويقال القصب غصب

(كتاب النصب)

(قوله المناسبة الخ) ذكره البرى وغيره من شراح الهداية في وجه المناسبة ان تصرف المأذون بالاذن
 الشرعى وتصرف القاضى فيما للشرعى فكان بينهما نسبة المتعاقبة ولما كان الاذن مشروعا بخلاف
 القصب قدم المأذون عليه الخ (قوله ان النصب من انواع التصار) يعنى ما لا جوى (قوله لا يملكها
 القاضى) يعنى قبل العمان او قبل التصرف في المنصوب بما قبل اجمعه جوى (قوله والعبد كما كان
 محبوا الخ) هذا لا يثبت الكلام فيه كاهو ظاهر جوى لان الكلام في المناسبة بين القصب والمأذون
 لا يثبت وبين المحبوس شيئا (قوله اخذنا من) متقوما اولا حتى قال غصبت ماله فلا يجوز مردود ذكر
 المتألفين ان لا فرق بين ما اذا كان مالا وليس بمقوم كالمهر وليس بمال اصلا كل وجه شرع بلالية

وفي المصاحب المير نصب خصبا من باب خبر يجمع على نصب ككافر وكفار وتعدى الى مفعولين
 فيقال نصبته ماله ويطلق على حمل الانسان على فعل المارضا يقال نصبني فلان على فعل كذا تدري
 ولورى (قوله تسمية المصدر) والعلاقة التعلق الذي يناسم المفعول والمصدر شيئا (قوله اخذنا) (قوله
 هو جزية اخفى دبره وفيه تلج الى ان بها حاصل الاخترا من بعض الاشياء كالتيه على ما وقع عنه
 صدر التهمة فليس يحسن حقيقة عزى ببنى لان الجنس من شأنه الادخال فلها كان عزته وتخرج
 بالاخذما والنصب دابة فتحتها ترى او ولد لها ليعين التابع لعدم المنع فيه (قوله محرم) تأكيد
 لقوله متقوم اذ كل متقوم محرم وانما قال محرم لانه قد يكون المنسوب محرمًا عند المنسوب منه
 ولا يكون متقومًا عند المناسب كالمزدرى عن الفوائد الحميدة واقول فيه نظر ظاهر انما المحرمي
 لا يشكر قومه مع انه غير محرم بل هو محرم تأكيدا للقول بناء على ما زعم ان كل متقوم محرم غير
 مسلم (قوله بغير اذن المالك) لاحتياج اليه مع قوله اثبات البدل المطلقة شلى اعلم ان الموقوف
 مضمون بالاتلاف مع ان ليس بملوك اصلا صرح به في السباع فلو قال بل اذن من له الاذن كاهل ابن
 الكمال لكان اولى در (قوله وزاد في الكافي الخ) ينبغي ان يراد على التعريف كون المال المأخوذ
 قابلا لقل فيخرج القطار لعدم تحقق النصب فيه خلافا لمؤيد كذا الشارح مما يحصل الاخترا من
 السرقة (قوله وفرغ على الضرر من استخدام عبد الفرائح) ظاهره انه لا يصح تقريره على
 الازالة ومتعنى قوله وفرغ ما في المتن على الازالة خاصة التفرغ جوى (قوله ولا في خرم المثل الخ)
 لان المخر وان كانت مالا لانها غير متقومة في حق المسلم حتى لو كانت في يده يفتها لافلا تظاهر ما في
 الدرر حيث جعل التقييد بقوم الاخترا من المخر ولهذا قال في العزيمة وهو على تدبر فان النصب
 يجري في مال الكافر لاجل حاله لا لاجل حاله لانها من غير النصب وليس الصواب ان يقال عن
 خرم المسلم حكمه اثباتا عنه عبارة صدر التهمة انتهى (قوله ولا في مال المحرمي الخ) كذا في النهاية
 والذين مع زيادة كونه في دار المحرم بشر نبالة (قوله كروا المنسوب) وكذا الطلب المالك
 فتمت النصاب من بالاجماع شلى عن الاتفاق (قوله في المصالح) هذا ذكره وامامه
 فكون المنسوب مالا متوقفا لا لقل فان قيل وجدنا النعمان في مواضع ولم يتحقق العلم المذكور
 كغائب الغائب فانه يضمن وان لم يرزل يد المالك بل زال يد الغائب وللمتقاضي ان يشفع القدرة
 على الاستدعاء مع ان لم يرزل يد او ضمن الاموال بالاتلاف تسمية كخر البئر في غير المالك وليس عقالة
 يد احد ولا اثباتها بالمجواب ان النعمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق النصب بل من حيث
 وجود التمدى كفى النسيان وقال الدرر في التكملة وقيد دخل في حكم النصب المالى بضم ن
 ساواه في حكمة كجمود الودعة لانه لم يجد احد لا لقل التعل انتهى اذا علمت هذا فخر سقوط ما ورد
 الشلي مع باقيه ويرى عليه بضم من انما اذ قال انما في مغاز قوتك ماله ولم اخضعه فانه
 يكون خصبا مع عدم انشئ وما اذا نصب عملا فاستلحه حتى يسل ن اة بضم قية الجهل
 ونقص الامور لم يفعل في الام تيتا لم اعلم من ان وجوب النعمان لا باعتبار تحقق النصب بل من
 حيث وجود التمدى وان لم يتحقق النصب (قوله الحق) اى الكائنة على الحق من احدى ظميرة
 لكي يتوجه الواجب ما به ظميرة لتدبيره ثم التسمية بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والمخصوص الوجهي
 فانها يمتنعان في اخفى من يد مالك بل لا رضوا بغير فرقان في زوال المنسوب وتعيين المالك فان في
 الاول يوجد اثبات اليد ولا توجد التوافق الثاني العكس (قوله وعندنا الثاني الخ) وقررة الخلاف
 تظهر في زوال المنسوب كقول المنصور وقررة البستان فانها لا يمتنعان عندنا اذ لم يكن منصرف
 الناصب عملا له (قوله فخرج السرقة) قد يقال تركه استعمالا كروا المنفعة في تصرف السرقة
 لان قيدا المنفعة في تصرف السرقة للاخترا من النصب (قوله في النعمان لا غير) يعني اذ لم يكن المأخوذ

تسمية المصدر وفي المصاحب
 متقوم محرم بغير اذن المالك على
 وجهه يزيل يدان فان في يد موزاد
 في الكافي على هذا قوله او خصم يده
 ان لم يكن في يد موزاد على
 مسألة استخدام عبد الفرائح والى الازالة
 مائة التبر وفرغ ما في المتن على التبر والمخر
 والنصب بشر ولا يتحقق في المسلم
 لا دليل على مال ولا في خرم المثل
 لانها ليست متقومة ولا في مال المحرمي
 لا دليل على محرم ولا في مال المالك
 بانحطاطه ولا في مال المالك
 المالك عنه كذا في المصوب فانما
 عندنا (قوله في اليد المطلقة) وعند
 اى مع اثبات (اليد المطلقة) ولا
 هو اثبات اليد المطلقة ولا
 الثاني هو اثبات اليد المطلقة ولا
 بشرط ازالة اليد واعلم انه لا بد ان يزداد
 على هذا التبرع ولا على سبيل الحققة
 لخرج السرقة وسلكه انهم لم يرد
 المنفعة والفرغ ماله كذا وان كان
 بدون العلم بان تلقى ان المأخوذ ماله
 او انشئ عينا لم يمتنع لغيره
 فانها ان لا غير (والاستخدام)

والأول واجب الأصل رد العين لأنه اعتدل وأكل في رد الصور وتولعي ورد القيمة والمثل من غير صائر
إليه عند تقدير رد العين ولهذا طال البعد رد العين قبل الملاك ولو أتي بالقيمة والمثل لا يستعمل كونه قاصرا
وغيره فالصائب رد العين من غير علم المالك بأن سلمه إليه بجهة أخرى كإذ أهدى لها وطعها إياه فأكله
المالك ولا يدري أنه ملكه فلو لم يكن هو الواجب الأصل للمرئ إلا إذا علم كافي قرض المثل والقيمة وقيل
الوجوب الأصل هو المثل والقيمة ورد العين غرض ولهذا الوار أعز الضمان حال قيام العين يصح حتى
لا يصح طعه الضمان بالملاك والابراء من العين لا يصح كذلك الكفالة بالخصوب صرح من أنها لا تصح
بالعين وكذلك كان القصاص صواب ينتقض به كما ينتقض بالدين فدل على أن الواجب هو المثل والقيمة
زبطي قبل وأصح هو الأول لأن الوجوب الأصل لو كان القيمة تجاوز القصاص بان يتنح من رد العين إذا
قدر على القيمة لأن الصبر إلى الخلف غالبا يكون عند عدم القدرة على الأصل وليس كذلك والمجواب عن
مسئلة الأبراء ما هو مرضية أن يوجد فيه شبهة الوجوب في الحال والقيمة كذلك عن مسئلة الكفالة
بأن الكفالة لا ضمان الضميمة بنفسها بصحة والنصب منها وعن مسئلة أن كاتخاذ كراوية مثله الأبراء
كذلك في الضمان لكن قوله لو كان القيمة الموجب الأصل تجاوز القصاص بان يتنح من رد العين الخ كاتخاذ عنه
أن يلحق قوله وكونه أي المثل والقيمة لا يصار إليه مع الضرر على رد العين لا يدل على أنه ليس بأصل
كالظهر مع الجملة فإن الظاهر هو الأصل وأجمعه خلفه عنه ولا يصار إليه لا عند الضرر من أمانتها (قوله
أي استخدام عبد الغير) وإن لم يكن له علم بأنه مدفونه وهذا إذا استعمله في أمر نفسه أما إذا استعمله لغير
نفسه لم يكن غاصبا وفي استخدام المشتركين بدون إذن الشريك خلاف وكلام القهستاني يشير إلى أن الإرجاع
هو الضمان على حكس ما يشير إليه كلامه منة الغنى والخلاف بالنسبة لاستخدام العبد المشترك بدون
إذن الشريك لما ركوب الدابة المشتركة كقيدون إذ أن الشريك فوجب ضمانه بالاتفاق على ما يظهر من
سياق كلام القهستاني والمثنية (تسمية) غلبا حشره يكي مدار غير مقسومة فلا شرع أن يسكن بقدر
حصته فيسكن كل الدار كذلك في مئة الغنى وقوله بقدر حصته يعني بطريق المهادنة من حيث الزمن فلا
ينافي ما بعده (قوله وحمل الدابة) كذا ركوبه وهذا إذا حوّل من مكنتها وهو الصحيح لأن نصب
المتقول لا يقتضي بدون النقل كافي الترتيب لآلة إلا إذا تفت بنفس الحمل أو أركوب لوجود الألف
يفعله وكما يصح باستعمال الدابة المشتركة بغير إذن شريكه فكذلك يصح بيع حصته منها ولو سلمها
لشترى بغير إذن شريكه كافي فتلاوى غاري المدابة (قوله لا جلوسه على البساط) لأن يد المالك لم
ترزل عنه ولا تصرّت لأن فصل المالك وهو البسط باق بين يده (قوله وقد فرغ على هذا الخ) الإشارة
لما مر من اعتبار الإزالة والاثبات عندنا أو الإثبات فقط عندنا حتى وفرغ مني الجهور والمفرغ صدر
الشرعية حموي (قوله وهذا غير مستقيم) أي لما ذكر من التفرغ حموي أماني تباعد المالك عن
المواشي فظاهر كلامه أن يلحق عدم ضمانها اتفاقا وأما في قطع الضمان على القاطع كذا ذكره
شيئا وإذا علم عدم الضمان في تباعد المالك فكذلك إذا جلس حتى ضاع ماله وأعلم أن ما عراه بعضهم
لتريلي من عدم الضمان في هذا المسائل غير صحيح لأننا: يلحق كرسى مسئلة جلس المالك من
مواشيه حتى ضاعت والذي يظهر في هذه المسئلة أنه ضمن لأن حيث تحقق النصب بل من حيث
أن التفتي قد وجد (قوله لأن اثبات البدل يوجد حتى هذا المسائل) فمقابل لقوله وهذا غير مستقيم
يعني أن التفرغ لا يصحون جميعا إلا أن كان مجرد الإزالة كما أنها تحقق النصب وليس كذلك وقول
السيد الحموي فيه أي في قول الشارح لأن اثبات البدل يوجد حتى لا يصرح في أن اثبات البدل يكفي
في تحقق النصب بدون الإزالة وليس كذلك فصرح لم لأن المراد من قوله لأن اثبات البدل يوجد أي
منفصلا إلى الإزالة الشرط في تحقق النصب مجموع الإزالة مع الإثبات خلافا لما يظهر من هذا التفرغ
أنه يستلزم ألا كفاما الإزالة وليس كذلك فقط التخلي وإعلم أن ما ذكره الشارح من أن التفرغ

أي استخدام عبد الغير (وحمل الدابة
نصب لا جلوسه على البساط)
والقاء التفرغ ورد الدابة
مضمونة عندنا خلافا للقاضي وقد فرغ
على هذا المالك من المواشي
حتى هلكت وأمسك الغير حتى طاع
الاسترضاء أو جبه حتى ضاع ماله
أو أنهم داروه وهذا غير مستقيم لأن
اثبات البدل يوجد حتى هذا المسائل
(ووجب) على العاصب

غير مستقيم معلل بأن إثبات العلم بوجوده ظاهر في تسليم وجوده لا لأنه هو كذلك خلافاً لما قال إنه باهر
موجودته ثم ظهر له صحة التفرع بناءً على أنه يكفي لتحقيق النصيب التام له ولو بدون الإثبات ولهذا
أخصر في التفتية على الإزالة وكذا التمهيد في صرح بعدم اشتراط إثبات البدل المطلقة قال ولهذا كان
في بيان أنسان قد تضرر به شخص على يده فوقت في البصر فمن وان فقد اثبات البدل وتفرع بستان
مقصود لم يضرهم وان وجدوا لاثبات لعدم إزالة التدمر قل من إلهادي ما به يحصل التوفيق في كلامهم
حيث قال وذكر الزاهد يضيء من ماله وهو موجب لضمان في شتر ما به إزالة البدل وهو موجب
لإزالة شتر ما به اثبات البدل انتهى (قوله ردت عنه) لقوله عليه الصلاة والسلام على الدنيا أخذت حتى
ترد وقوله عليه الصلاة والسلام لا يصل لأحدكم أن يأخذ من ثاغبه لأعباء ولا جادوا أن يأخذ فليردوا له
بالأخذ فون عليه البدوهي مقصودة لأن المالك يتوصل بها إلى تفصيل ثمرات الملك من الانتفاع
فبب نفع فله دفعاً لضرر غيره يلي وقوله في الحديث الأول على الدنيا أخذت حتى تردى على
صاحب البدل ومن ما أخذت أن كانت العين قائمها وان كانت هالكة وجب رد البديل وقوله
في الحديث الثاني لأعباء ولا جادوا به اتفاق والمصالح لا صاحباً لا جادوا بحرف الطغوى وحرفاً لنفي
ومناه أن لا يريد يأخذ من غيره ولو كان إدخال النسخة على أخيه فهو لأب في مذهب السرة جاد
في إدخال الأذى عليه أو قاصد لقصده هو يريد أنه يصدق ذلك لبيخه كذلك في العناية وأمر أن وجوب
رد العين مقيد بما إذا لم تتغير تغيراً جاساً كإتيان البدل من المتي وفيه عن الزيادة في قصدهم إهم الإنسان
من كسبه ثم ردها فيه بلا علم يرى انتهى ولو رد النصيب إلى المالك فله قبله عليه إلى منزله فصاع
لم يضره لأنه يكون أمانة (قوله في مكان نصيبه) بالإضافة أو قطعاً ما جرى لتفاوت القيم باختلاف
الأمكان در عتار (قوله أورثته) لقوله تعالى من أهدى عليكم كذا عندنا عليه ولا من حق المالك ثبات
في الصورة والمخفى وقد أمكن اعتبارها بما يجب المثل فكان أعدل وأتم في جبرائيل فكان أولى من
القيمة وأصح مني من ذلك فإن المثل عبارة عما يقوم مقامه ولا مني لقول الظاهر به الواجب فيه القيمة
لان وجوب الضمان باعتبار المالية ونسبته في الآية اعتماداً على القابلة لقوله تعالى وجزمينة
سبعة مثله والمزالم ليس بسنة زلي بل عقوبة غاية بيان وقوله جاز القابلة إلى أعلى قلة المضاد وهي
تسمية الشيء باسم ضدّه شيئاً عن شرح جمع الجوامع (قوله وانصرم المثل) حد الانتفاع أن لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت شر بئلا لم يكن قال الانتاق والامع أن يكون الشيء
بحسب وجوده في زمان خاص فحضر زمانه كالطلب واستعمل عليه بكلام الكرخي فلراجع (قوله يوم
المقصومة) لان المثل هو الواجب بالنصيب وهو ما في ذمتهم بالرض القاضى بالقيمة ولهذا لا يتقرر إلى
عود المثل كان لذلك وانما ينتقل إلى القيمة لقضائى لا يعود إلى المثل بوجوده من ذلك فغير قيمته
وقت الانتقال زلي بخلاف غير المثل أنا هلك لأنه مضمون بالقيمة عند وجود النصيب فغير زمان
سبب وجوب الضمان وهو يوم النصيب نقل (قوله يوم النصيب) لأنه لا يمكن انقطاع الحق بما لا مثل
له (قوله يوم الانتفاع) لان الواجب هو المثل في الذمة وانما ينتقل إلى القيمة ما لا انتفاع وأمر أن كلا
من هذه الأقوال الثلاثة مرجع كافى التمهيدى أما قول الامام في الخزانة وهو الأصح في الخصفاته
الصحيح وأما قول أبي يوسف في النهاية أنه المختار وأما قول محمد في ذخيرة الفتاوى وعليه الفتوى وفي
الكفاية وبه أفتى كثير من المشايخ انتهى وقال الاتصافى ونحن نأخذ بقول محمد في متناوئة
الخلافيات

(رد عنه) إلى النصيب من كان
قائماً (في مكان نصيبه) (ورد مثله)
ان هلك عند القاصب حلقاوا
كان غلبه أو غيره (وهو مثلي)
أى والمثل ان النصيب مثلي كالكليل
والغزون (وان انصرم) (فقيته)
(المثل) عن أبي الناس (فقيته)
يوم المقصومة أى نصيب قيمته بالنصيب
يوم المقصومة عند أى خفيقة وعند
أى يوسف فقيته يوم النصيب وعند
محمد يوم الانتفاع (والامثل له) من
النصيب حكاية العبدات المتفاوتة
كان نصيب والدواب والبلخ والامان
(فقيته يوم نصيبه) وقال مالك ضمن
مثله صورة من جنس ذلك والمتفاوتة
غير مقصود على العبدات المتفاوتة
فان كثيراً من الموزونات ليس مثلي
بل من دون التيم

لنصيب المثل ثم انصرم • فالواجب القيمة يوم انتصفا

ويوم نصيب العين عند الثاني • وماله للفقير في الشياطين

(قوله فان كثيراً من الموزونات ليس مثلي) هذا واضح لقوله ثم الحكم في غير مقصود على العبدات

التساوية وأعلم أنهم استأنوا من الموزونات الناطقة بالمرز بتقديم الزاي والذهن المر في قولها بضمان
 بالقيمة فهما لأن الناطقة بتفاوت تفاوت المرز كذلك الذهن المر في كفاي الترتيب ليلية من النهاية وكذا
 صب القيمة في التلي الخلوها بخلاف جنه كفاي الترتيب كمره خلوها بشعر وشرح خلوها بزمت وخصوك
 ككهن نفس وكذا الدرس والزب والطن والصاوب والتعميم لقاوت الصنعة والجمه ولونينا
 وكذا كل مكبل وموزون مشرف على الملاك في ذلك الوقت كصفته موفورة أخذت في الفرق والقي
 الملاح ما فيها من مكبل وموزون يعنى قيمتها كفاي المدرع المجتي والجين قيمي في الضمان مثلي
 في غيره كالسلم والابر قيمي وكذا السويق لتفاوته بالقي وقيل مثلي (قوله كالقيمة والقدر ونحوهما)
 من كل موزون يختلف بالصنعة قال في منه المغني غصبا ناهضة أوزنه فنهش فان شاء أخذنا لشي له
 غيره وان شاء غنم من خلاف الجنس وكذا آفة الصفر والراسم والغساس اذا كانت تارة وزنا تاتي
 (قوله ونحوهما) خطر المراد نضوهما جوى والظاهر ان المراد اعاد القيمة والقدر عما ذكر في منه
 المغني من نضو آية الصفر والراسم (قوله ثم ليس المراد بالوزن الخ) لانه بهذا التفسير قد يكون
 قيميا كالقيمة (قوله بل يكون مقابله الخ) هذا ضابط الوزني الذي يكون مثليا ابدأوا واقتصر
 في ضابط الوزني الذي لا يكون الا لميل على قوه وهو ما يكون مقابله ما في مباحلي الوزن اذا كان
 بمالا يتلف بالصفة لكفاه (قوله معلى على الكيل الخ) فان قلت كيف كان مقابله الوزني
 ما في مباحلي على الكيل أو الوزن أو الصدق قلت كلامه حذف دل عليه قوله مثلا والتقدير ليس المراد
 بالوزن والتكيل والمدى ما وزن ويكال وبذلك ما يكون مقابله ما في الخ (قوله ما غير مصنوع)
 كبر وقطعة نقره فضة (قوله من غير ان يقال يتابع الغنم مشربكنا) ايضاح لقوله ولا رادها الخ
 والتقدير ولا رادها للمدركات هنا ما يكون مقابله الخ (قوله ما من الموزونات ما ليس على كالموزون
 الذي في بعضه ضرر) ذكر في العناية أن الصنعة غير مقيمة في جميع الاحوال لانه لا يقيما عندنا لثابتة
 بحسبها وانما تقوم عندنا لثابتة بخلاف الجنس كن استهلاك قلب فضة عليه قيمته من الذهب مصوغا
 عندنا لاننا لو جينا عليه مثل القيمة من جنسه أدى الى الارب او اوجبنا مثل وزنه كان فيه اقبال حق
 النصب منه عن المجموع والصنعة فلرعاة حق المالك والعرض من ايا قلنا ينص قيمته من الذهب
 مصوغا وان وجد صاحبها معكسور افرضه بل يكن له فضل ما بين المكسور والاصح لانه عادل له
 من ماله بقيت الصنعة منفردة عن الاصل ولا يفتحق في الاموال الربوية الخ والقلب من السوار
 ما كان مقنولان طاقين مختار (قوله فان ادعى هلاك الخ) حتى بعدما أقر او شهد واعيله باقراره
 بالنصب وكذا لو شهدوا على معانية فصل النصب على الاصح وتجمع هذه الدعوى والشهادة الضرورة
 لا امتناع الغائب عادة من احضار المصوب وحين النصب انما يأتى من الشهود وساعة فعل
 النصب دون العلم بأوصاف المصوب فيقتا اشتباور عليهم بالأوصاف لاجل العذر شرعية ليلية عن
 النهاية ولو ادعى الغائب هلاكه عند صاحبه بصدار ذو معكس المالك وبرهان فان الغائب
 أولى خلافا لثاني ولو اختلف في القيمة برهاناً فالثابت (قوله بحسبه المالك) فان قيل ذكر
 في الزخرفة أن الغائب اذا غيب المصوب قضى عليه بالقيمة من غير جسي قبل في المسئلة واثان وقيل
 المذكور في الزخرفة جواب الجوز والمذكور في الكتاب جواب الافضل غاية (قوله هذا اذا مرض
 المالك الخ) هذا احدها ولين كافي للفتنه عن المحيط ونصه لوروى المالك القيمة قبل الجنس لم ينص
 بها على الخ وقوله لم يقض بها عليه أى لا يجوز كابد مله سباق كلامه وفيه مخالفة لفسايق عن
 النهاية (قوله موكول الى رأى الغاضي) أى مفوض كحس الترمي في الدين (قوله فيما يتل) أى
 لا في غيره والتعريف مستفاد من تعريف المتبدا بلام الجنس فانه يحد صفة في الجوز ويحقق الغيب
 في المتقول بالتل ولا يتحقق بدون فعل الصحيح كاسبق لكن مالم يتصرف فيه تصرف المالك فاذا تصرف

كالقيمة والقدر ونحوهما ليس
 المراد بالوزن مثلا ما وزن عندنا ليس
 بل يكون مقابله ما في مباحلي
 التكيل أو الوزن أو الصدق وكذا
 بالصنعة من لواحق كالقيمة
 والقدر فلا يكون مثليا ابدأوا
 بالصنعة ما غير مصنوع
 لا يختلف كالدراهم والدينار والفلس
 وكل ذلك على وقد فصل الفقهاء
 الملبات وذوات القيم في معكسهم
 ولا يحتاج الى ذلك غير ما رده مثل
 في الاسواق بلا تفاوت يستدعيه فهو
 مثلي وما ليس كذلك فهو من ذوات
 القيم بمعنى الصنعة المتفاوتة
 التي الذي يعدون معكسور افراده
 متفاوتة ولا رادها ما يكون مقابله
 ما في مباحلي العدد كالجوز مثلا
 فانه مع عند السبع من غير ان يقال
 تابع الغنم عشره وكذلك ااما الصددي
 الصر المتفاوت مثل الجوز والبعض
 والفلس فهو كالكيل ومائة التقيه
 بالكيل دون الموزون وان من الموزونات
 ما ليس على كالموزون الذي في بعضه
 ضرر وهو الثلث والقياس ونحوهما
 من المصنوعات كذا في شرح الاصل
 (فان ادعى) الغائب (حله) هلاكه بحسبه
 الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لاطهره ثم
 اذا لم يظهره (قضى عليه ببدله) أى
 المثل أو القيمة هذا اذا لم يرض المالك
 بالقضاء بالقيمة اما اذا رضى فانه يقضى
 ولا يلزم ومسألة ما تلوم موكولة الى
 رأى القاضي (والنصب) ثابت (فيما
 يتل) ويحول (فان نصب عقارا)
 أى صنعة وقيل كلما كان له اصل
 كالدرا كذا في المغرب (وهلاك بيده)
 بان صار صرا أو صنعة أو نحوهما (ثم
 يضمنه) الغائب عندنا في حقيقته وهو
 قول ابي يوسف لا يشر

وقال محمد بن فضال وهو قول أبي يوسف الأول وبه قال الشافعي (وماتص بسكاه) وعلمه بأن كان علمه المحدثا والصارف وزراعه ضمن النقصان
 كجاء التثني أي ضمن النقصان ٣١٤ - (بجزء الثالث من فتح المبین) في المصروفين كل ضمن النقصان في المنصوب التثني فيما

انتمت عندنا فاعلموا انما كان
 خطه أو غيره من كالعور والثلث
 وذهب السمع والصر واما قال بسكاه
 لانما انهمك الدار عند انصبا
 وسكن فيها لا بسبب سكاه وعلمه
 لا ضمان عليه عندنا في حقة
 وفي القول الآخر عن أبي يوسف كذا
 في غصب المصوب وقال نصير بن يحيى
 في نقصان الأرض انه ينظر كم ينسأ
 هذا الأرض قبل استعمالها وكم ينسأ
 بعد استعمالها فتفاوت ما بينهما نقصانها
 وقال محمد بن مسلمة ينظر كم ينسأ
 قبل استعمالها وكم ينسأ بعده
 فتفاوت ما بينهما نقصان الأرض
 كذا في النهاية ثم انقصان أنواع
 أربعة بتراجع السعرو بغوات جز
 من العين وبغوات وصغر غروب
 فيه كالسمع والصر واليد والذن
 في الصد والمصاع في الذهب واليأس
 في الخطة وبغوات المعنى المرغوب
 في العين فالأول لا وجب النقصان
 في جميع الأحوال إذا زاد العين في مكان
 الغصب والثاني وجب النقصان
 في جميع الأحوال والثالث وجب
 النقصان في غير الأحوال بأما في الرأ
 نحو ان يغصب حنطة فعفت عنده
 أو امانة فتعش في يده فصاحه
 بالخيار ان شاء اخذ ذلك بعينه
 ولا شيء غيره وان سائر كعوضه
 مثله تصاديع الربا وقال الشافعي له
 ان يضمن النقصان والاربع وهو غوات
 المعنى المرغوب في العين كالصد
 المغرأ اناسي المحرفة في يد الغاصب
 أو كان شافعا في يده وجب النقصان
 أيضا هذا إذا كان النقصان قليلا ما
 اذا كان كثيرا فعبر المالك بين الاخذ
 وبين تركه كم اخذ جمع قيمته
 وسعره فالحاصل بينهما في مثله
 المحرق السر والقاحش وهذا اذا
 رده في مكان الغصب أما اذا كان في غير مكان الغصب فالمالك بالخيار بين اخذ القيمة وبين الاستظار الى رده

التي

الى مكان النصب) اراد القيمة قيمة المنصوب في مكان النصب يوم الخصومة على ما صرح به في العادة
 وأيضاً المذكور فيها هو الصغير بين ثلاثة أشياء أو الثالث هو الزمان فلا يذهب في كلام الشارح من
 الأجل أفضل عزى (قوله أي ان نصب بعدنا فارجع) كذا الاستعارة وأجره لانه صريحاً عاماً
 والمراد نقصان العين لا القيمة بتراجع السمر من بلالية (قوله وتصديق بالقيمة عندها) أي وجودها
 فمتاني أصله ان الغلة الغائب عندها خلافاً للشارح لأن المتأخر لا تقوم إلا بالعقد والناقص والغائب
 فهو الذي جعل منافع العبد لا بمقدمه فكان هو أو لي سيدنا وثوران تصديق بالاستفادة من ما يجب
 حيث وهو التصرف في مال الغير وكان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما لا بالقيمة كلها
 كذا في التبيين قال العلامة المقدسي قلت يحصل على انه لم ينقص حوى وأقول ذكر في الدرر من مال المتخ
 انه يتصدق بكل الغلة حيث كان غنياً وهو الصحيح كما في البرازيه خلافاً لما في المتن من انه يتصدق بالباقي
 انتهى جواب المقدسي سابقاً والتعبد بالمتى لا احتراز عن الفقر فانه لا يتصدق كفاً للاختيار يعني
 لا ثوباً بالتصدق واعلم ان بعضهم ذكر ما فيه وهذا اذا كان النقصان في العين وكان غير روي زبلي وهذا
 وان كان صحيحاً بالنسبة لقول المصنف وان استفهنا لمعوله اذا كان المنصوب الذي استفهنا الغائب
 روي بالكن لا يحرم ذكره بالنسبة لقول الشارح أي ان غصب عبد المتخ فبقية (قوله وعند أي يوسف
 لا يتصدق) وهذا قول أي يوسف الأول وهو ما روي عليه السلام نهى عن ربح ما لم يضمن وهذا ربح
 ما هو مضمون فيطلب له وجه قوله انه مستفاد بسبب عيب وهو التصرف في ملك الغير والملك المستند
 ناقص فلا يستعمل به المحب فلو ملك العبد في يد الغاصب حتى ضمن قيمته له ان يستعين بالقيمة في اداء
 الضمان فان بقي من الغلة تصديق به وهو جواز الاستعانة بالقيمة في اداء الضمان ان الغلة ملك
 الغاصب والمحتمل في ذلك والتصدق به بالمكن حقا وهذا الوجه الذي لا يكتسب العبدان ان الغلة ملك
 ان يتناولها وان كان غنياً وهو الصحيح لزال البحث ووصلوا اليه بخلاف ما اذا ما عهده في يد المشتري
 ثم استحق حيث لا يستعين الغاصب بالقيمة اذا لم يزل في البحث في الغلة المحاصلة قبل البيع لم يكن محق
 المشتري فلا يزور بالوصول اليه كذا ذكره المديري فان قلت قوله والتصدق به بالمكن حقا فاعلم ان
 قسماً من القهستاني من كون التصديق واجباً قلت كما ذكره الغهستاني من الوجوب يحصل على ان لم يرد
 الى مالكه كما يستفاد من كلامه (قوله كالتصديق الغاصب الخ) لانه يابى فان كان مائة مائة لا يعمل له
 التناول منه قبل ضمان القيمة ويحصل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الزم المذكور هنا انه لا يطلب
 (قوله تصديق بالربح عندهم) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في الامر بالتصدق بين ما يضمن كالعروض
 وغرها وما لا يضمن لكن قال في الدرر هذا واضح فيما يضمن بالاشارة اليه كالعروض وغرها لان العقد
 يتعلق به اما فيما لا يضمن كالدرهم والدينار ففي الجماع الصغير اذا اشترى به مائة يتصدق بالربح يعني
 أشار إليها ونقدتها وأما اذا أشار إليها وتقدم غيرها وأطلق ونقدتها وأشار إلى غيرها وتقدمها
 يضمن له لان الاشارة اليها لا تعد التمين فيستوى وجودها وعدمها الا ان تأكد بالقيمة دعواه
 كان يبقى أو لا يبقى في الكافي قال لا يطلب بكل حال وهو المختار لا لطلاق مجواب في الجماعين والاشارة
 انتهى أي كتاب المضاربة من المسبوط كذا في الروايات والظاهر ان المراد بالجماعين الجماع الكبير
 والصغير للامام محمد قال في الترتيب لانه كذا كذا يلى هذا التفسير عن الكرخي على أربعة أوجه
 وذكر الاختيار المذكور بأصنام قال واختار بعضهم الفتوى بقول الكرخي في زماننا لكثرة المحرمات
 انتهى والاختلاف في التصديق عليه اذا صار بالتقسط من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في
 يده من بدل المضمون دراهم وان كان من غيرها كطعام وعروض لا يبيح عليه التصديق بالاجماع لان
 الربح انما يضمن عند اتحاد الجنس (قوله ومثل الخ) أما الضمان في صورة التفسير وروايات الأسم فلكونه
 متعدياً أو أملاً فانه أحدث صفة تقوم به لان قيمة الشاة تزداد بضعها وشبهها وكذا قيمة الحنطة تزداد

الى مكان النصب (وان استفهنا
 تصديق بالقيمة) أي ان غصب عبد
 فارجع ما أخذه منه فقصته الأجرة
 ضمن وتصديق بالقيمة عندها وعند
 أي يوسف لا يتصدق (كالتصديق
 الغاصب (في) المال المضمون والمعتبر
 والمودع في مال (الوديعة) والمعتبر
 في السعار (وربح) تصديق بالربح
 عندهما وان ملكه وضد أي يوسف
 يضمن له الربح وعند الشافعي
 لا يملكه (و) ان غصب ملك لا يحل
 انتفاع قبل اداء الضمان (و) قبل الابراء
 وفيه الملك أو المالك كقيمة

بفتحها واحد انتهى صرح المالك هال كامن وجهه حتى تبدل الاسم وفات أضل المتافع وحق القاصب
قائم من كل وجه فيكون راجعا على المالك من وجهه على ما تقرر في الأصول وكذا ثبت المالك القاصب
إذا اختلط بملكه بحيث لا يمكن التميز أصلا ولا بالصرح دور وزيل وأما إذا غصب ثوبا وضعه بصغير
لم يقطع حق المالك فيه وكان بالخيار على ماسي لان عين الثوب قائم لم يتبدل اسمه غناية (قوله)
ويعود وجودا خدمتا (يعمل) والقاسم ثبوت الحمل وان لم يوجدوا أحد ماذ كرقا في الدر وهو رواية قالو
غصب طعنا مائة فغصه حتى صار مستهلكا بطله خلا في رواية وحرما على المعقد حمالا مائة الفساد انتهى
بقي ان يقال مقتضى قول الشارح ويعود وجودا خدمتا (يعمل) انه يكفي العمل وجوب البدل ولا توقف
على الأداء بالفعل وهذا مذهب الامام ذكره القهستاني ونصه وشروا الطيب عنده وجوب البدل
وعندهما أدلة قال وعليه القوي كافي الخلاصة وغيره انتهى واعلم ان صاحب القهستاني مذهب الامام
في الفقه ملبس من قول الشارح ثم القياس وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ (قوله شيء)
متعلق بقوله ملك سيد كعتر زوني التارخانية وكل موضع يقطع حق المالك فيه فانصوب عنه الحق
يذلك الشيء من مائر القرام حتى يستوفى حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال القاصب جوى والحاصل انه اذا
غصب شيئا وغيره بالثمن صرف فيه تصرفا زيل اسمه ومعلم منافاه فانه يضمنه القاصب وملكه بقر
الضمان عليه والذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين بيب الملك الغصب عند أداء الضمان
كافي بالمسومة فالو على المالك عن اخذ القيمة وأراد اخذ العين لم يكن له ذلك كافي النهاية لكن حكى مفتي
التقليد ان الصحيح عند الحقين ان الملك انما ثبت للقاصب عند تراض الخصمين بالضمان او ضام القاضي
به او اذا بدل كافي الذخيرة وغيره احيانا عن القهستاني وقوله وقال بعض المتأخرين بيب الملك الغصب
عند أداء الضمان يترفع عليه ما اقتضاه من الاختيار من اداء الملك اذا الضمان ثبت للقاصب مقتدا
الى وقت الغصب (قوله وشواها) فقيه لان عمر دفع الشاة ولوع السلخ والتأريب لا غوث به المقصود
فلا يحصل له بتبدل العين فيثبت على ملكه كافي الزيل والتأريب قطع عما يجلها قطعها كما أفاده
الزيل وغيره خلافا ليعني حيث جعل تطيع العجم بدفع شاة كلفه كتابه عليه الشيخ شاهين
(قوله) وعند الشافعي لا يقطع حق المالك لان العين باقية وضعه محظور فلا يباح به نعمة الملك ولأنه
استهلك العين من وجه الأثرى ان القاصد قد فأت بسفها وكذا الذات حتى صار له اسم آخر والمظهور
لغيره لا يمنع ان يحكم سينا محكم شرعى الأثرى ان الصلافة الأرض المقصوبة قبوز وتكون سينا
محصول الثواب الجزيل لها طئلك بالملك غير انه لا يجوز له الانتفاع قبل أداء الضمان كيلا يرم فتح باب
الغصب ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في الشاة للمذمومة بضرا من مالكم ابد الطير لمعومها
الاسارى ولو حاز الانتفاع اولى ملكه لما قال ذلك كذا في ما زيل وفي الذي في الدر لمعومها الاسرى قال
في غايه البيان الاسرى والاسارى ثلثا لوى (تسمية) روى أنه عليه السلام كان في ضيافة انصارى
فقدم اليه شاة صلبة أى مشوية فأخذ منها القبة فجعل يلوها ولا يبسه فقال عليه السلام انتم تقرر أنها
ذبحت بغير حق فقال الانصارى كانت شاة أخى وأرضيه بجاهه خير منها اذ رجع فقال عليه السلام
أطعموها الاسارى قال محمد بن الحنفية فأمره بالتصدق مع كون المالك معلوما بان ان القاصب قد
ملكه ان مال الغير يحفظ عليه عنه اذا أمكن وقته بعد البيع اذا تصرف حفظ عنه فلا امر بالتصدق
ببادل على عمله كما هو على حمة الانتفاع قبل الارضاة كافي الناية وقوله والمظهور لغيره لا يمنع ان يكون
سينا محكم شرعى الجزواب من قوله ولا يعتبر بفعله لانه محظور وتقرى برمان لهذا الفعل بمن جهة
قوت بيب المالك عن الحمل وهو محظور وجهة احدثا حسنة متقدمة وهو سب من حيث هذا الجهة
وقول العين في سياق الاستدلال على ثبوت الملك القاصب اذا غير المقصوب بقوله عليه السلام أطعموها
الاسارى ولقد أفاد هذا الامر بالتصدق وزوال ملك المالك وحمة الانتفاع للقاصب قبل الارضاة

ويعود وجودا خدمتا (يعمل) (ثمن)
ان فصبادة ونسبها وشواها (وشين)
ولحن زرع (ان فصبادة وشواها)
ولحن اوزر (ان فصبادة وشواها)
حال كون الامام لاسا (غيره)
في الذهب والفضة كاه عينا
وعند الشافعي لا يقطع حق المالك

صوابه خفف الواو من قوله وزوال ملك المالك كاشبهه السابق والساق كذا ذكره شحاتا وأشار
 بقوله كاشبهه السابق والساق إلى الاختراز عما جاء به من جهة ثبوت الواو بناء على أن يقرأ
 الأمر بالنصب على الفعلية لا فادله وإن كان محتملا وعليه فلتأصبوب لكنه صدقتين رفعه على أنه
 يدل من اسم الإشارة (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) غير أنها إذا اختار أخذ الذين لا يقنعهم النقصان
 عند حق الأموال الربوية لأنه يقضي إلى الربا وعند الشافعي نفعه وهو قول أحد الأوصاف تابعة
 للعين والمالك يبقى ببقاء العين وهي باقية ومنه ما يكتفى للمالك بين التضمن وأخذ العين بلا شيء وعن
 أبي يوسف إن ملكه يزول عن العين وملكه الغاصب لكنه باع فوق يدين المصوب عنه يعني
 ما وجب له عليه بالنصب من المثل والقيمة وإن مات الغاصب فالمصوب عنه أحق من سائر ما له عني
 (قوله وهو قول زفر والمحسن ورواية عن أبي حنيفة الخ) لوجود الملك المطلق ولذا استصغرهم كالغنائم
 لغرمه ووجه الاستحسان ما يستفاد من قوله عليه السلام أعلموها الأسارى كما يحق ولأن في إباحة
 الانتفاع فتح باب المعصية فيصير قبل الإرضاء حتم المادة الفاسدة فذاذيعه ومهته مع الحرمة لتقيام الملك
 كافي السبع الفاسد دور (قوله للغاصب أن يأكل هذا الذي أتي) فعلى هذا ما رواه عن الإمام لا يترط
 محل الانتفاع أثناء النضان بالفعل بل يكفي في ذلك وجوبه كقدماء عن النقصاني ود كذا ما يثبت من
 الخلفاء من حيث أن التفتتاني جعل ذلك مع ذهاب الإمام ومقتضى جعل الشارع له رواية عن الإمام
 أن يكون مذهبه توقف المحل على الإلزام الفصل (قوله لم يزل ملكه لكنه) سند أبي حنيفة الخ لهامنه
 أحدث منه صنعة متقومة كالنبي يائه وله أن اسم الذمب والغنة لم يزل عنه وكذا الإيزول معناه ما هو
 المشتهر فلا يكون في حكم المالك على أن السعة غير متقومة في الأموال الزبونية ولهذا غضب لفساد فكره
 ثم رد إلى المالك لا يفسد ابن فرشته وقوله فردة يعني وقه إذله اختار عدم قبوله وقدمه أنه اتفق من
 خلاف جنبه كاسقي (قوله ينفاه على ساجه) بالجمع الساجه بالحاء المهملة تأتي ذكرها شر بناية
 (قوله وزوال ملكها لكانها) هذا إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمته إذا فلا وان كانت فيها مساو أو كان
 اصطفا على شيء حاز وان تنزل على البيع والبناء ويقسم الثمن بينهما على قدر ما جاوز أو أراد الغاصب نص
 البناء ورد الساجه ابن عبد القضاة بالقيمة لم يجز وإن قبله قيل يجوز وقيل لا يجوز لما فيه من تضعيف المثال
 بغير فائدة شر بناية عن النهاية والبرازية والبرخية ولم يفرق وجه ما ذكره من أن غير البناء يسم
 بينهما من البناء للغاصب فليراجع ثم ظهر أن في العلة زعمنا والحواب وان تنازل على ساجه البناء
 والساجه معا فتدبر (قوله وقال الشافعي لملك أخذها ونقض البناء) كان الأولى أخير عن قوله وذكر
 الكرخي كما قبل إلى بابي ونص عبارته وقال الكرخي إنما يتعق حق المالك عن الساجه ذاتي حوشا
 وعند الشافعي لا يتعق حق المالك كصفاء كان فيقدم البناء بأخذ ساجته لأنه وجد عن ما فيه من
 أحق به بالنص وعندنا أنقطع حقه مطلقا في الصحيح لأن في نفعه ضررا بالغاصب فال عليه الصلاة والسلام
 لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وضرر للمالك مجبور ببقاء القيمة فلا يضره رافضها كذا إذا خاطب بالحق
 المصوب بطن آدمي وأدخل لوصف موصوف بالقيمة وكان في الحجج البهر انتهى وقد قبله وكان في الحجج
 البهر لا إذا كانت واقعة كان له نفعه عند فاصلا للاستنباط دعابة (قوله ولكن هذا نصف)
 الإشارة لما ذكره الكرخي ليعكن في غاية البيان وكان المندوب في مختار قول الكرخي ولهذا الحكم
 يدل على صحة ما قال الكرخي الخ (قوله ولو دفع شيء) أعلم أن دفع الشيء من النقصان ففوات جزء من
 العين كذا ذكره شحاتا وهل يتعق به حق المالك قال الاتفاق الصحيح أنه لا يتعق لأن الشيء لا يتعق
 مستهلكه بمجرد الإرجاع إبقاء الملام ولهذا قال شحاتا موجهة فإذا أجزأها أعضاء أو ألقاها أو قطع حق المالك
 لأنه صار مستهلكا بزوال التركيب لكن الصحيح خلافه لأنها كانت تعقبلا لكل واحد بعد ما يضل هذا
 المعنى انتهى (قوله أنزق ثوبا) لفظ التوب محتمل لما ليس كالقميص وهو ظاهر ولما لا يلبس

وهو رواية عن أبي يوسف ثم القياس
 وهو قول زفر والمحسن نزياد رواية
 عن أبي حنيفة أن الغاصب أن يأكل
 هذا الذي رتب نفعه قبل أن يؤذي
 الشئ وأنما قبله قوله شعر المجرى
 لأنه لو نصب ذمها أو فسخه لم يزل ملك
 دراهم أو ذئاب أو أروية خفيفة ولا يفي
 مالكها عند أبي حنيفة والغاصب عليه
 ما لا يملكها ولا يملكها الانتفاع
 للغاصب ولا يملكها الانتفاع
 ملكا (رواية) أي ملك (على ساجه)
 قبل إداره الصانع بناء (على ساجه)
 وزوال ملكها لا يملكها
 في رواية الشافعي المالك أخذها
 ونقض البناء وذكر الكرخي أن وضع
 المثل كما إذا أدخل الساجه في بناءه
 بان في حوله أو أعلها وأما إذا
 على الساجه فبعدم الرد ولكن هذا
 نصف كذا في الكافي للساجه
 بالجمع غش معقولة مهتة أو غش
 عن ابن زفر بأن جعلها خيطا أو غش
 وثني عابا (ولو دفع شيء) بغير إذن
 ملكها (فوق ثوبا) موصوف بالقيمة
 (أخشا) بطل عامة بنفسه وقيل
 بالتشديد لأنه يبي عن الملاءمة يقال
 قطع الأوب وقطع الأوب (ضمير)
 المالك أن يشبه وسلم المصوب إليه
 أي إلى الغاصب

كالركاب شربلالية (قوله أو ضمن النقصان وأخذ) هذا إذا قطع الثوب ولم يحدده منعة
وأما إذا حدث فيه منعة بأن طامعه فيما ملأه صلح مع حق المالك عنه عند تاريلي (قوله وكذا
الباية) متى الما كونه دليل ماسيحي (قوله هذا الظاهر) لا اتفاق من وجهه ما تروى
بعض الأراض من الحمل والدر والنسل وقوات بعض المنفعة في الثوب بغير زيلي (قوله وروى
الحسن الخ) لأن الذبح والبيع زيادة فيها لا احتياجا لاحتمال الموت متف اغتار زيلي (قوله ولو كانت
الباية غير مأكولة الخ) لأنه استهلاك من كل وجهه لا يبعد القطع لا يصلح للعمل ولا ركوب
زيلي وفي الرد ذكر أن اختيار ثابت في غير الما كونه أيضا لكن إذا اختار ربا أخذها بضعته شيئا
قال وعليه القوي كأنه المصنف عن العبادية الخ وأعلم أن ما ذكره في الدر من كون الخيار ثابتا في غير
الما كونه أيضا مخالفا لسلطه الاتفاق على ما نقل عنه الشلي ونصه وقال لا تافى هذا الفرق
بين ما كوز اللحم وغيره في قطع الطرف على ما ذهب إليه صاحب العبادية والظاهر وجوب تضمن
جميع القيمة فيما لا خيار انتهى (قوله بخلاف قطع طرف للملك) لأنه بعد القطع صالح لجميع ما كان
صالحا له قبله من الانتفاع زيلي قال الشلي وفيه نظرو ينبغي أن يقال لأنه متعم به بعد قطع طرفه
في بعض المنافع اهـ ما ياتي قارى المداية (قوله وفي المحرق اليسر النقصان) لأن الناصب
عليه وكذا الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال از بوهان تضمن النقصان يتعذر فيها لانه
يؤدى الى الراجح في المالكين أن يأخذ العين ولا يرجع شيء على الناصب وبين أن يسلم العين له
ويضمنه منه أو قيمته والى اخراج الاموال الز بوه أثار بقوله أو فرق نو بالان الز بالاميرى فيه ابن فرقة
(قوله والصحيح أن المحرق الخ) وقيل الفاضل ما وجب نقصان ربع القيمة وقيل نصفها وقيل الفاضل
ما يصلح ثوب ما واليسر ما يصلح شربلالية عن النهاية (قوله وبين المنفعة) بالمرجع على المضاف
اليه وهو العين فيكون العالم فيه لفظا بعض لقوله يدوم يبقى بعض العين وبعض المنفعة شربلالية
(قوله فقلوا وردت) لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق أى ليس لذى عرق ظالم وصف
العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجائر كما قال صام نهار وقام له زيلي وفي العناية عن المغرب
شنون عرق أى لذى عرق ظالم وهو الذى يخرس فى الأرض على وجهه الاغصاب وقد روى بالانفاة
أى ليس لعرق غاصب ثبوت بل يؤثر بقله انتهى (قوله وكان القاضي ابوعل النسي الخ) تحقه
المصلحة قاسم في حاشية شرح الجمع فليتخرجوى (قوله اهـ ذكر حصلا) وجرى على هذا التصيل
في الدر حيث قال هذا اذا كانت قيمة الساحة اى بالمحاكمة كما في الشربلالية عن النهاية اكتر من
قيمة البناء والفرس واذ عكس فللقاصبان ضمن له قيمة الساحة فأخذها (قوله ان كان يده
لؤلؤ الخ) واذا دخل البقرة رأسه في قدوا وادع فصلا فذكر في يستلوع ويحكم اخرجه اياه المجدار
اوسطا وبنار في حمرة غيره ولم يكن انرجاه الاكرها وغردك ضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل
والاصل ان الضرر لا يثبت بالان لا يضر من الاشياء قال ولوا يلع لؤلؤ فان لا شق بطله لا حمة
الا ادى اعظم من حمة المال وفيها في تركه وجوز ما لاشي قساعلى الشق لانراج الولدات
وقعت في المختار عن الغنخ انه شق ايضا فلا خلاف في توير البصائر اهـ الاصح (قوله يوم غلته الخ)
فقوم اى الأرض بدونها اى بدون البناء والفرس ومع احدهما حال كونه مسحق القطع فيضمن
الفضل فان قيمة الثعب والثعب المسحق القطع اقل من قيمته ما ملوعا قيمة المقلوع اذا نقص منها اية
الفضل كان الباقي قيمة الثعب المسحق القطع فاذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الثعب المقلوع عشرة وابوء
الفضل درهم بقي تسع دراهم فالأرض مع هذا الثعب تحرم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة درر
(قوله ولا قيمة بناما وثمر مقلوع) لكن ظاهر قول المصنف فقلوعه انه ضمن قيمته مقلوعا على الأرض
بأن يثدر الفرس حطبها والبناء اجر اولها واجر ثلثها مكموعا على الأرض حوى (قوله وان غصب ثوبا الخ)

(أو ضمن النقصان) وأخذ وكذا الما وكذا
أنا قطع فيها أو رطلها هذا الظاهر وروى
الحسن من اى حصة انه لا يضمن شيئا ولو
كانت الباية غير مأكولة اللحم قطع الناصب
طرفها فقلها ان ضمن جميع قيمتها بخلاف
ما اذا قطع اذن الباية أو ضمها ضمن النقصان
ويختلف قطع طرف المالك حيث يأخذ
في المحرق
فالمالك مع ارض العضو المقلوع (وفي المحرق
اليسر ضمن النقصان) وأخذ الثوب والصحيح
ان المحرق الفاضل ما يوافق به بعض العين
وشمس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة
فذلك مشتمل قطع الثوب فيما فاقته بعض
منفعة القبا والجمعة ويبقى بعض منفعة (ولو
واليسر ما يوافق به شيء من جنس النقصان) الأرض
فرض اوى في ارض الثعب فقلها وردت (الأرض
الى مال الكهان طلب كذا في السبط والفرقة
وكان القاضي ابوعل النسي يحكى عن شيخه اى
الحسن الكرخي رحمه الله انه ذكر فصلا فقال
اذا كانت قيمة البناء اكتر من قيمة الأرض
لا يؤثر الناصب بقطع ذلك بل يضمن قيمة الأرض
وان كانت اقل فكذلك في الكتاب وقال
ما أخذنا هذا قريب من مسائل خلقت
عندهما ان من كان سيده لؤلؤ فستفت
ما يلحقه ما حصة انسان فانه ينظر الى قيمة
اللبسة والقول فان كانت قيمة اللبسة اقل
من صاحب اللؤلؤ فبأن يأخذ اللبسة
او ضمن قيمتها وبنان ان القلق ضمن مالك
فيها (وان نقصت الأرض البناء والفرس)
الأرض (له) اى فناصر البناء والفرس
اى قيمتها ان شاء حال كون كل واحد منهما
(مقلوعا ويكون) كلاما (له) معناه ضمن
قيمة بناء أو ثعب يوم غلته لا قيمة بناء أو ثعب
ثابت في الأرض ولا قيمة بناء أو ثعب مقلوع
(وان) غصب ثوبا (مبيع)

فلوصفها جرف نقص كان كانت قيمته ثلاثين فصارن عشرين فعند محمد بن خازن التوب بزيادة ذاك
 الصبح فان كانت الزيادة خمسة بأخذ ثوبه وخمسة لان له عشرة وعليه القاصب خمسة قيمته
 فانحطت الخمسة ورجع باقي من النقص كذا رواه هشام عن محمد وهو مشكل من حيث ان القاصب
 منه لم يصل اليه القاصب كله وانما وصل اليه بضعه وكان من حق ان طالب هو الي تمام حقه فكيف
 يتوجه عليه الطلب وهو لم يتفقد بالصبح ولم يصل اليه الا لتمامه كذا في الزي وغيره فان قلت في
 ايجاب قيمة الصبح على رب الثوب مع ان قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبح بخلافه في الدرر حيث ذكر
 ان رب الثوب اذا اختار ان يخذ ما عليه ولا شيء للقاصب من اجر الصبح لانه نقص انتهى قلت اذ كفي
 الدرر يحمل على ما اذا صبح بما يكون تنقصا لقيمة الثوب ولما اوضح المسئلة فيما اذا اصغى بالسواد فلا
 يتأق ما قبله لانه مفروض فيما اذا صبح بما هو جاز بانقضاء كانت قيمة الثوب انتقصت بسبب الصبح
 قلت انص لم يكن معنى في الصبح بل لمعنى في الثوب بدليل ما في المدايه من قوله وكان ثوب انتقصه الحجره
 وقوله فمن محمد بن خازن التوب بزيادة الحجره فلا شك في تقدير (قوله اجر) لو ابقى المثل على اطلاقه
 لكان اولي اذا عبرة الاولان بل تحقيقه الزيادة من النقصان لان من الساب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص
 وكذا من الساب ما يزداد بالحجره والصفرة ومنها ما ينقص كذا في الدرر والزي (قوله وعزم ما زاد الخ) لان
 الصبح على متقوم ويحتمل ان لا يبقا تمامه فيصير من حقهما ورب الثوب والربوق والي بالاختيار
 لانه رب اصل ولا يتر وصف قائم بالاصل بخلاف تقدير التميز بخلاف البناء لان له وجودا بعد النقص
 والصبح يتلاني بالصل وبخلاف ما لو انقص بغير فعله بالنار يخير بل يؤثر رب الثوب بدفع قيمة
 الصبح لانه لا جنايه من ربه وقال ابو عبيد ان شارب الثوب باع الثوب وضرب كل بقيمة ما له وحكم الملك
 كالصبح زيلي وابو عبيد هو سعد بن معاذ المرزوي تلميذ في يوسف (قوله والاضافة التقدير به الخ) انما
 تأتي هذه الاضافة التقديرية على تقدير ان تكون ما مصدرية لا موصولة اجماع جوى (قوله فيلزم
 عليه الصبح) اي قيمة الصبح وتعتبر قيمة الصبح يوم الخصومة لا يوم الاتصال بالثوب شلى (قوله
 وقال الشافعي في الثوب الخ) قال الصبح على الفرس والبناء في الارض وجوابه ما عزم الفرق (فرع)
 رجل استهلك شيئا من ثوبه فحان شئنا كذا استهلك مصرعا من مصرعا على اب او نزل من ثوبه فانه يضمن
 ثوبين ومصرعا من ذكرا ابن العزقي الفازة

• (فصل) • (قوله لكان اولي) مبنى الاولوية على كون الفعل مبني على العلوم وليس في كلام
 المصنف ما يبينه فيجوز بناؤه مجهول وحينئذ فيعلم ان كان بفعل القاصب ولا يفعله فلا اولوية كذا
 ذكره شيخنا وهذا على تسليم ما ذكره الشارح من الاولوية بناء على كون بناء الفعل للعلوم متعينا ولا يفقد
 تغير السبب المحموي في كلام الشارح بقوله في الاولوية نظرا فانه لو قال ذلك لم يعلم منه حكم ما رغبه بخلاف
 ما عبر به المصنف فانه يعلم منه حكم ما لو غاب الطريق الاول انتهى اذا علمت هذا ظهر لنا في كلام بعضهم
 حيث وجه الاولوية التي ذكرها الشارح بقوله لانه اذا منكمه فيما اذا غاب بضر منه علم الحكم فيما اذا كان
 يصنع بالطريق الاول انتهى (قوله ونحن المالك قيمته) ترجع الشارح يقتضي ان يقرأ من بتشديد
 الميم والذي يحط المحموي ونحن المالك قيمته بنقص الميم من ضمن قال والتشديد وجب تحريك الضمير
 واعيان القاضى ان يأخذ القيمة من القاصب عند غيبة المالك فان ضاع الضمان على القاصب (قوله
 ملكه) جواب شر ما قدر حموى والضمان ثبت له الملك عندئذ الى وقت الغيب فسلم له الا كساب
 لا الاولاد در عن الملقى ولا يراد يكون الضيب سببا لك عند اداء الضمان انه ووجهه مطلقا بل
 طريق الاستداد والاثبات به ثابت من وجهه دون وجهه فلا يظهر اثر في ثبوت الزيادة بالنقص كذا
 في الغناية قال الزيلي ونحن لا نجعل الضيب سببا لك بل الضيب موجب رد العين عند
 التمرور في القيمة عند الجز طريق الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت

اجر (او) سوفانم (التا السوفيق)
 بهن) اي يديه ونخله (ضمنه)
 المالك (قيمة ثوبين) وشى السوفيق
 او اخذهما) المالك (وعزم ما زاد
 الصبح واليمن) اعمز ايد الصبح
 الصبح والاضافة التقديرية بيانه
 واليمن والصبح واليمن وقال
 فيلزم عليه الصبح واليمن
 الشافعي في الثوب المالك ان يملكه
 وبما في القاصب اذ الصبح من ثوبه
 بالصل بغد الامكان وضمنه
 نقصان) وبيان انصه في ذلك ثوبه
 (فصل عب) الاجاب (المعسوب)
 ولو قال زانغا بالقاصب (ففيه ملكه)
 القاصب وكذا ملكه ادا بالضمان
 او يحكم القاضى عليه بالضمان

المالكه للعاصب شرطا لقتضائه بالقيمة لا حكما تايما للعصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزادة
المصلحة والكسب لانه تسع اذا اكتسب بدل المتعة ولا كذلك المتصلة بخلاف البيع الموقوف والواذي
فيه انما حارح حيث نكح به الزادة المتصلة أيضا لاسبب موضوع لذلك فيستدمن كل وجه انتهى (قوله)
وقال الشافعي لا يملكه لان العصب عدوان محض ليس فيه شبهة الامة فكيف يستعاد المالك بما يجنبه
المحبة ولنا ان المالك يملك البدل فوجبان من ولد البدل عن ملكه فلا يبيح البدل والمبدل في ملك
رجل واحد يزوج ويوجبان بدخل في ملك العاصب والازم ثبوت المالك بلا مالك درو ولا يثبت لئلا هنا
كلام (قوله اي اذا اقام المالك البيعة الخ) هذا خلاف المتبادر من كلام المصنف والمتبادر من كلامه
انهما اذا اختلفا في القيمة ولا يثبت لهما القول قول العاصب لانه منكر للزادة واذا كان لهما بيعة
فالبينة بينة المالك لانها مشتملة للزادة دون العاصب لان بيعة تنفي ان الزادة والبيعة على النفي لا تقبل
حموى ولا يترتب في دعوى المالك ذكر اوصاف المصنوب بخلاف سائر القضاوى شرعا لا عين النهاية
وسبق (قوله قيل لا تقبل) لانها تنفي ان الزادة وبيعة النفي لا تقبل (قوله وقيل ينبغي ان تقبل) لاسقاط
العين كوجع ادعى رد الوديعة وبسبهم فرق بينهما وهو الصحيح اذ بيعة المودع تنفع عنه المحضومة وبيعة
العاصب لا تنفع بل يطالب بالقيمة قبل وفيه نظر اذ ليس المراد من بيعة العاصب لاسقاط العين على
الزادة وانما حصلت له هذا الفائدة صار في معنى المودع قال المحمدي تعلقا من المقدس والفرق ظاهر
لتوسعه المحضومة ووجوب القيمة في العصب انتهى وما في الخلاف من قوله اراد العاصب اقامة البيعة
على قيمته فقال المالك حلفه ولا اريد البيعة له ذلك انتهى يبقى على ما هو الراجح من عدم قبول بيعة
العاصب مطلقا حتى لاسقاط العين عن نفسه واذا قدر فتان الراجح عدم قبول بيعة العاصب مطلقا حتى
لاسقاط العين عن نفسه في النهاية من قوله لا تقبل بيعة العاصب لانها تنفي ان الزادة والبيعة على النفي
لا تقبل صحيح ولا انكسار فيه خلافا لما في الشربلالية (قوله وفيه اكثر) وان قل كذا في ألف
درهم كما في الزاهدي فاستأنى (قوله ولا خيار للمالك) رضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (قوله)
فارضته بيمين العاصب فالمالك يحضى الخشمان الخ) وهذا خلاف للكرخي فيه كما يعلم من كلام
العيني وان يلحق اذ الكلام فيما اذا ظهر وقتته اكثر بخلاف ما اذا ظهر وقتته مثل ما مضى او اقل فانه
محل الخلاف فعند الكرخي لا خيار له وظاهر الرواية انه غير مأخوذ بهذا تعام في كلام الشارح من المحلل
(قوله او باختيار المصنوب) ولا خيار للعاصب ولو قيمته اقل لزمه ما بارأه ذكره الوافي ثم في ملكه
بالنعمان فله خيار عيب ورؤيه بحيثى كذا في الدرر (قوله ويرد العوض) وللعاصب حبس العين حتى
ياخذ القيمة شريلالية (قوله في ظاهر الرواية الخ) هذا لا يحسن ثقله بما ذكره المصنف لما علمت من ان
ثبوت الخيار للمالك فيما اذا ظهر وقتته اكثر لا خلاف للكرخي فيه والظاهر ان ذلك يتعلق بكلام سقط
من كلام الشارح هو وان ظهر وقتته مثل ما مضى من العاصب او اقل فكذا بخير المالك ايضا في ظاهر
الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له (قوله وهو الاصح) لان رضاه بهذا المقدار يتم حيث ادعى
الزادة وانما اخذد ونهاه عدم البيعة درو من هنا قال القهستاني لو سلف المصنف قوله وفيه اكثر
لكان أولى (قوله وقال الكرخي لا خيار له) يعني فيما اذا ظهر وقتته مثل ما مضى من العاصب او اقل
خلافا لما ظهر من كلام الشارح وجهه ما ذهب اليه الكرخي من انه لا خيار له ما ذكره السيد المحمدي من
انه قوله عليه بدل ملكه بكاله ورجبان ثبوت الخيار لقوات اثاره ورضاه يتم حيث لم يعطه ما يبعه
ملكه القيمة انتهى (قوله فضته المالك نهديه) قيدنا في بيعة العاصب وانه ما يبيع العاصب بطل
العاصب بفاعه المالك من العاصب او وجهه او ما للمالك والعاصب وانه ما يبيع العاصب بطل
في هذه الصورة لانه ما للمالك ما على موقوف على ادما النعمان فابطاله كذا يحفظ شيئا (قوله وان

وقال الشافعي لا يملكه فلو كان
قريب العاصب يثبت عليه ما ذه
الضمان عندنا وعنده لا يثبت (والقول
في القيمة للعاصب مع عيبه والبيعة
في القيمة اذا اقام المالك البيعة على
ثلاث) أي اذا اقام المالك البيعة ولا
زائدة فيه المصنوب قبل بيعة ولا
يثبت في قول العاصب ثم اذا لم يكن
لثلاث بيعة وجب العاصب بيمينه ان
قوله كذا او كنهه رب الثوب وطلب
عيب العاصب هل قبل بيعة النفي ان قبل
قبل لا قبل (قوله فان ظهر)
بيته صكذافي الاصل (وفيته اكثر)
المصنوب بعد التضمن (و) انما
مما ادعى العاصب (و) اقيمة
ضمنه بقول المالك او بيعة
المالك (او ينكول العاصب) من
العين (فهو) أي المصنوب (العاصب
ولا خيار للمالك) فان ضفته بيمين
وياخذ المصنوب الضمان او ياخذ
العاصب فلذلك عني الضمان في ظاهر
المصنوب ويرد العوض وقال الكرخي
الرواية وهو الاصح وقال الكرخي
لا خيار له (وان باع المصنوب نفسه
المالك نهديه) وان ورد في ضفته
لا) يثبت (و) رواه المصنوب ما منه
في يد العاصب مطلقا متصلة كانت
كل من وبها والبر والبشر وقدر
كذلك المصنوب قوله

حرمه ثم ضمنه لا والفرق ان ملك الغاصب ناقص لانه ثبت مستندا ارضه وكل ذلك ثابت من وجه
دون وجهه ولما لا يظهر الملك في حق الاولاد ويظهر في حق الاصحاب فيكون ناقصا انما كان ثاب
الكانت الاولاده اذ اما الغصان فان من اشترى جارية قبل اداء الفتي تكون الاولاد لا تشتري انما
الملك والملك الناقص يكفي لنفوق البيع الا ترى ان البيع يضمن المكتات بل من المأذون دون عتقه
ولو اتى المشتري من الغاصب نفذ اذ اجازت الملك عندني خيفة واني يوسف وكذا يضمن الغاصب القيمة
في الاصل لانه عتق ترشيعا بغيره تام نفسه موضوعه فينفذ العتق بخلاف البيع والدليل على
انه تام ان الاشهاد يشترط في النكاح الموقوف عند العقد لا عند الاجازة ولو لم يكن تاما لا يشترط عند الاجازة
زيلي ودرى (قوله فضمن بالتعدي) فلو قلته الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن فرشته (قوله والزيادة
متصلة) فبما اتصله لان المنفصلة متضمنة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت امانة في يده والتسليم
الى الغير صار متعديا وبما وقدم التسليم لانه لو اعاد ولم يسلم فمن اتفاقا قال الدرر فان قيل ان الغاصب
حامل لا يضمن ان ضمن الولدان الغصب ورد على جميع ابرزائها والولد يضمنها اوجب بان الحمل قبل
الانفصال ليس عال بل بعد عيان الا انه قبل صدق عليه اثبات البعد على مال الفريخ (قوله وليس له
ان ضمن المات بالبيع والتسليم الخ) المراد بالبيع الغاصب وعارضة فهم خلاف ذلك ويحتمل ذلك
الاولى ان يقول وليس له ان ضمن الغاصب حموى (قوله وقال له ان ضمن الخ) لانه بالتسليم فوت على
المالك يمكنه استرداد المصوب مع الزيادة فصار متعديا وبما افضحتها كما ضمن المنفصلة ولما ان البيع
لم رد على الزيادة لان الوصف لا يملكه شي من الفتي فلا يضمن بخلاف المنفصلة لانها مقبوضة بالبيع
فكان لم خاصة من الفتي ولا يمكن تعديها مع الاصل لان ضمان الاصل واجب بالغصب فلا
يتصور ايجابها بالتسليم لان اثبات التائب مستقبل ولا يمكن تضمينها بدون الاصل لانها بقيت في يده الاصل
فلا تفرق عن الاصل بضمن ضمان ما تمتع التضمين ضروريه ان فرشته يرى (قوله وما تضمنت الجارية الخ)
اي تضمنت لان نفس حمي لا زاما ومتعديا وهما لازم ابن فرشته (قوله فضمنت) لانها دخلت في
ضمنه بجميع ابرزائها والمجزع معتبر بالكل درى (قوله لا في نقصان ولا في الهلك) صوابه لا في الحيابة
ولا في الهلاك حموى وفي التصويب نظر (قوله ويحرم بولها) فان مات الولد قبله ان يردها ويرد
ما نقصته الولادة فلا شيء عليه من قيمة الولدان مات والولد فانه بقيتها كفي هو الصحيح در عن الاختيار
وفي الشرع بلالية عن النهاية طبعه رقيتها يوم الغصب كالملة في ظاهر الرواية (قوله ان كان في قيمة الولد
وفاته يرسط ضمانه الخ) ولا يرسط صباه درر (قوله وقال زفر والناسي لا يبيع النقصان) لان
الولد ملكه فلا يصلح جوار الملك ولنا ان سبب الزادة والنقصان واحد وهو الولادة او العلق فلا يحد
نقصانا فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارية ممتعة فزكت ثم هبت هداية (قوله وكذا اذا قطع
قوائم شعير انسان الخ) اي على هذا الخلاف بيتا من زفر والناسي كسلة الفتي كذا خط شعيرنا (قوله
فازدادت قيمته بسبب النقصان) اعلم ان النقصان ليس زيادة لانه عرض الفقة ولهذا لو غصب حماره
عنده لا يبيع عليه قيمته خصوصا كذا الوردة الغاصب بعد ما نقصه لا يرجع على المالك اذ اذ النقصان
ولو كانت الزيادة متغيرة لرجع كما يرجع بجزاها المبيع هكذا كروه وهذا يشير الى انه
يبيع عليه ضمان ما نقص بالنقصان زده وان زادت قيمته وهو مشكل فان النقصان اذا نقص وزادت
قيمه لا يبيع عليه ضمان ما نقصه بالنقصان بل يضمن ان شاعه قيمته يوم غصبه وترك
النقصان للغاصب وان شاء اخذ ولا شيء له غيره كما في النهاية عن التفتة واما زفر زيلي (قوله ولو زفر
الغاصب او غيره الخ) انما الخارج بزياة او غيره الى ان التقييد بفرق الغاصب في كلام المصنف
كما صاحب الدرر اتفقوا في التقييد بفرق لا حراز عا لكان الحمل من زوجه المات ولو لم يلد لا يضمن
اتفاقا ابن فرشته (قوله فثبت بالولادة) يعني مات بسبب الولادة لا على فورها ولهذا قال في النهاية

(تضمن بالتعدي) اي من الغاصب
تضمن على قوله امانة (او بالبيع بعد
طلب المالك) مع قدر التسليم وقال
الشافعي زفر في الغصب بغيره مطلقا
ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم
والزيادة متصلة فان كان ثابا اخذه
صاحبه وان كان هالك فهو بالخيار
ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب
وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم الغصب
وليس له ان ضمن البائع بالبيع
والتسليم فغير الزيادة متضمنة خيفة
وقال له ان ضمن البائع بالبيع
والتسليم قيمة تامة (وما تضمنت)
الجارية (بالولادة) في يد الغاصب
(ممنون) هذا اذا حدث الحمل في يده
الغاصب من غير المولى والزوجه اما اذا
كان الحمل من الغاصب الا يبيع عليه
الضمان لا في النقصان ولا في الهلاك
الضمان لا في النقصان (يعبر)
(و) يمكن (يعبر) في قيمة الولد وبما به
(ولها) ان كان في قيمة الولد وبما به
ويضمنه من الغاصب اذا يبيع
الولد وقال زفر والناسي لا يبيع
النقصان وكذا في الزخيرة لا يسط
في غناه الرواية توسع عمدته يسط
وكذا اذا قطع قوائم شعير مكانها
او زفر و غيره ما تضمنت مكانها
اخرى او حمى عبد غيره فان زادت
قيمه بسبب النقصان (ولو زفر) الغاصب
او غيره (بغيره فزرت) الى صاحبه
(فما في الجارية) (بالولادة ضمن)
الغاصب (فيها)

على قول ابي يوسف وعليه الفتوى شرب ثلاثة عن البرهان واعلم انما ذكره في شرح الجمع حيث حلت
 عدم ضمان الزق بأنه مأذون بالاراقة حتى شرعوا به لا تبصر الا بالثبوت يقتضي انه ان عصى من
 اراقة الخمر بدون شق الزق ضمن لكن على الضمان على قول محمد بن اراقة يمكنه بدون الشق
 فيقتضيه لانه مال متقوم وهذا يقتضي عدم الضمان على قول ابي يوسف مطلقا قدس (قوله لو كان الذي)
 الآن يظهر سبهما من المسلمين فلا ضمان في اراقتها أو يكون التلغ لم يلزم ذلك انما زاد في السرمانا
 كان التلغ ما مور الامام ثم عندنا يجب على المسلم فقهما وان كانت أي الخمر من ذوات الامثال لان
 المسلم ممنوع عن غلبته وقله اياها بخلاف الذي اذا استهلك خمر الذي حيث يجب عليه منها قدرته
 عليه ولو اسلم الطالب بعد ما قضى له بطلها فلا شيء على المألوب لان الخمر في حقه ليست بتقومة فكان
 باسلا منه مبرأ له كما كان في ذمته من الخمر وكذا لو اسلم المألوب بوحده أو اسلم المألوب ثم الطالب
 بعده قال ابي يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد بن علي بن ابي حنيفة (قوله
 وقال الشافعي لا ضمان الذي ايضا) لعدم وقوعهما في حق المسلم فوجب أن يكون في حقهم كذلك
 لانهم اتباع لان في الاحكام ولاننا امرنا بتبرئتهم ما يدعيون ان ترى ان عمر قال له لما هذا تصنعون بما
 عبره اهل الذمة من الخمر فقالوا نعم فقال لا تغفلوا ولهم سبعا وعشرون اثنا عشر قالوا لانا
 متقومون سبعا عشرين لما امرهم بذلك نزل بي (قوله ورد ما زاد الدباغ) وأما الخمر فباخذها فغير شيء
 والفرق ان الخمر تظهر بالجنزة غسل الثوب البصق في على ملك الغصوب عنه والدباغ لا يغسل
 بالجلد مال متقوم كالصبي في الثوب فلهذا يأخذ الخمر بغير شيء وبأخذ الجلود وعلى ما زاد الدباغ فيه
 عن وهذا اذا أخذ المتقوم منزل صاحبها فديع جلداهما اذا اتاهما صاحبها في الطريق فاخذ
 رجل جلداه فدينه فلا يبدل له في الجلود لان العاهة اياها لاخذها فلا يبدل له مال جوع كالثوب الذي
 شلى عن الانسان وفي ابي يوسف لا تخفى هذه الصورة أيضا بشرط ثلاثة (قوله ضمن الخمر نفع)
 لانه تلف ما لا تمتد وما خالف الغصوب عنه شيئا جوى (قوله دون الجلد) لانه نصب جلدنا بغير
 مدبوغ ولا يمتد له والضممان يتبع المتقوم قبل هذا المعنى قائم فيما لو ديع بما لا يمتد به واجب ما لمع اذ لم
 ينضم من العامل شيء متقوم بترجيبه جانيه ففي على ملك المالك حتى ومع القوم في ملكه بيب الدباغة
 فعندنا ثلاثة ما تلف الا ملكه المتقوم فضمن هكذا ذكره بعضهم مع بالصدر الشرع وأخى شلى
 وفيه نظر اذ ذكر في وجه الفرق بين الوجهين من انه في الوجه الثاني لم ينضم العامل شيء متقوم
 بترجيبه جانيه ففي على ملك المالك التي يقتضي انه في الوجه الاول لم يبق على ملكه يقتضي انسان
 تنوعه بسبب الدباغة غير واقع في ملكه وليس كذلك ولهذا فرق العيني بأن ماله بعه وعومر حدثت
 بفعل العاصب وقطعه متقوم لاستحالة ما لا متقوم فيه ولهذا كان له ان يمسسه حتى يسرق ما زاد الدباغ
 فيه فكان حقه والجملته مع لضعفه في حق التقوم ثم الاصل وهو النفع لا يجب عليه ضمانه الا بالذات
 فكذلك التبع ففسار كما اذا هلك بغير ضمه بخلاف ما ذكره ابن ابي حنيفة لان النفع فيه لا يتبع حقا
 للعاصب بعد الاتصال بالجملته انتهى فذا الفرق على ان الدباغة في الارل صارت حقا للعاصب
 لكونها في التقوم بخلاف الثاني اما بقا الجمل على ملكه ووقوع القوم بسبب انه باعه في ملكه فقدر
 مشتركة بينهما واعلم ان عدم تقوم جلد الميتة قبل الدباغ لا ينافي هذا انك فيه لالاك تمام الزد في الملك
 قبل الموت ولا يزول الا بعينه واعتقها مع انما لا يتقوم والجلب على بقائه على ملكه وان ديعه في يقوم
 ما ذكره المصنف من انه اذا غصب جلد ميتة فدينه فقلنا لا تأخذوه وما زاد الدباغ اذ لو لم يكن باقيا على
 ملكه لم يكن له اخذ (نقطة) جعل العاصب الجلد بغير او راي او قال لم يكن الغصوب منه عليه دليل
 لانه تبدل الامم والمخى بفعل العاصب بوجه ملك ويجب عليه فقه يوم الغصب ان كان ذكرا (قوله
 وعلى ما زاد الدباغ فيه) يجهل على اختلاف الجنس بان قوم القاضي الجلبا الدرهم والدباغ ما زاد الدباغ

لو كان الذي (قوله وقال الشافعي
 لا ضمان الذي ايضا) وان غصب
 من مسلم خمر فخل او جلد ميتة
 فديع المالك اخذها ما ورد ما زاد
 الدباغ اي رد ما زاد الدباغ
 ان يخرى في يده كايه بسلوب
 والى يده مدبوغا فضمن يسرق
 ما بينهما والعاصب جسد حتى يسرق
 حقه (وان تلفها ضمن خديعة وضدهما
 دون الجلد ضدي خديعة وضدهما
 بضع نكبة الجلد مدبوغا وعلى
 ما زاد الدباغ فيه ولو هلك الجلد
 والجمل في يده

فيضم القاصب القيمة بأختم لاد الباع لما اذا قومهما بالدرهما والباقي فيطرح عنه ذلك القدر
ويؤخذ منه الباقي لعدم الفاقدة في الاخذ منه ثم الرد عليه غاية واعلم ان يسلي من قوله وعلى ما زاد
الباع فحق الطل كذا ضمه خضوا وجهه طاهر اذ لو جعل بكسرهما لا نسب ما قبله من قوله وعندهما
ضمن فيقال لجلد مدبوغا ما يلزم عليه من تمليك الصغير النسبة للثمن فيضمن (قوله لا يضمن بالاجماع)
والجم عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع لهذا الذي ذكر في الهداية والتيسر على ذلك ان كان ضمن
فلا يرد له ضمان فبقيت يوم الضم حيث لم يكن له وشذ فيه ولا اعتان فبقيت يوم الملاك لانه لا يجب
الا بمل موصوف بالعدوى والفرض طعمة كذا في العناية (قوله كالقرنا) يقتضي ان الطام المثلثة وورق
السرا وخر السط قاموس كذا يحيط الثمن بلاني (قوله ضمن قيمته طاهر اشر مدبوغ) لان وصف
الطاعة هو الذي حصله فلا ضمه والاكثر على انه يضمن قيمته مدبوغا بلاني (قوله فان خطل الخمر باقاه
المخارج) بعضهم جعل هذه لما لو خطلت نفسها فبضمها بالاسلاك ثمن بلاني من النهاية (قوله صار
ملك القاصب ولائى عليه) لانه ما خلط به استهلكه لان الخلط استهلاك (قوله وعندهما ياخذ
المالك وعلى القاصب الخ) هكذا كروا بينهم اعتبر والمخارطة لانه يذوب فيكون اختلاط المالك
فيشتركان عندهما ولو اراد المالك تركه عليه وضمه فبضمه فبضمه على ما ذكرنا في الجمل من انه ليس له ذلك
بالا اتفاق او عندنا خذية وحده وعندهما له ذلك كذا في الضمنا (قوله فمن بمخارج) وهو قول ابي
يوسف ايضا كافي انا بلاني ومنه ولو خلطها بسبب الخمر فما قبل يكون القاصب يفرقني عندنا خذية
سواء صارت خلا من ساعته او جبر و الزمان عليها لان الخلط استهلاك عندنا واستهلاك الخمر لا يوجب
الضمان وعندهما ان صارت خلا من ساعته فكما قال ابو خذية وان صارت جبر و الزمان كان الخمر فيها
على قدر حقها كذا قيل ظاهر الجواب ان يضمن بينهما على قدر حقها سواء صارت خلا من ساعته
او بعد من امانتها فلا يشك لان الخلط ليس باستهلاك وكذا عند الامام لان الخلط انما يوجب
زوال المالك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد تعدل ان خير السلم لا يضمن بالانكاف فصار كذا اذا خلط
من غير ضمه ولو استهلكه القاصب يضمن ان يبيع عليه الضمان اجماعا على هذه الرواية نهاية من
قاضيان (قوله في الوجود كلها بغير ثمن) وفي القتل بغير ثمن وفي الضليل والقائم والمخ والقتل بسبب الخمر
فيها (قوله ومن كسر معزقا) بكسر الميم من عزف كضرب بعصا معزقا لا ي ضرب بها الواحد معزف
كقتل على غير قياس حموي (قوله او اراق سكر او منصف) يضمن قيمته الا ان المثل لان السلم ممنوع من
تلك عنيتها ولو كان فعل جار كذا في الدرر تبعا للهداية وعارة الزلي لان السلم ممنوع من تلك
عنه وان جار مله انتهى قال الدرري يعني ان اقلنا بضمان السكر والنصف القيمة لا يملك لان السلم
ممنوع عن ذلك ولكن لو استهلك جار لم يضمن سقوط التقوم والمالية انتهى (قوله ضمن) الا اذا كان
كسر المعزف وتوضو بار ولا تاله ولا يضمن دبري (قوله وعندهما لا يضمن ولا يبيع بهما) لان هذه
الاشياء اعتدت للعصية فيقتل قومه كالخمر والفتوى على قوله المكثر ان الصادقين الناس وله انما
اموال لم صلاحيتها لم يحل من وجوه الانتفاع وان ملحت لم لا يحل ايضا وصارت كالأمة المتعنة وتوضوها
كالكنس الطوح والحجارة الطارة والدينا لقتال والعدا لم تحصى حيث يبيع فيها القيمة بغير صاحبته
الامور في غير المعزف ضمن قيمته غشاهوا بخلاف ما لو اوقف صلب ضرر في حيث ضمن قيمته سلبا
لانه مال متقوم في حقه وهو مرقعه فلا يجوز الزمير له كذا في الدرر وليست اقل في قوله وهو مرقعه
مع الماشهر من انا وان ارنا بتركهم وما يدينون لكن لا تقرير بل اعراضا (قوله آفة الهوى) كالظنور
والنمار (قوله فاما طبل الغزاة) منه طبل الناج والسيد شربلية (قوله ضمن بالاخلاق) غزبه
في الدرر وغيره (قوله ضمن قيمة المدبرة) ولا يملكها ما دام له ضمان لانها لا تقبل النقل من ملك الى ملك
وهنا بالاخلاق وقيمة المدبرة تلك قيمة الثمن وقيل نصف قيمة الثمن كذا في السبيل الحموي والذي في شارح

لا يضمن بالاجماع قوله غزل المراه
القتل بالنقل من النفس الى الخلل
ومن القتل الى النفس وبالبدانة
البدانة جاله فبمع كالقرنا والنفس
وان دفعه بها لقيمة كسك التراب
والنفس فلصاحبه ان ياخذ المخلد
ولائى عليه وان استهلكه القاصب
يضمن قيمته طاهر اشر مدبوغ وان
خل الخمر بالقضاء المثل فيه عندنا
خذية صار ملك القاصب ولائى
عليه وعندهما ياخذ المالك وعلى
القاصب مثل وزن المخل من الخمر وان
خلها بسبب الخمر فيها فمن محمدان
صار خلا من ساعته يصير ملكا
للقاصب ولا ضمان عليه وان لم يصر
خلا لا يضمن بان كان الخمر
المصوب قليلا فهو بينهما على مقدار
ملكهما وقال بعض المشايخ لئلا
ان ياخذ خلق في الوجود كلها بغير ثمن
(ومن كسر معزقا او اراق سكر او
منصف) السلم (ضمن ومع يبيع هذه
الاشياء) هذا عندنا خذية وعندهما
لا يضمن ولا يبيع بهما (والعزف)
آفة الهوى (والسكر) يقتضي حصر
الطلب اذا اشتد (والنصف) بما ذهب
نصفه بالطبع وقبل الاختلاف في
الدف والطبل الذي ضرب به الهوى فاما
طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه
في العرس يضمن بالاخلاق من غير
خلاف وقال الفقيه ابو القاسم الدف
الذي يشر به في زماننا من السجرات
ينبغي ان يكون مكرها وقيل الفتوى
في الضمان اى في عدمه على قولنا
لا يبيع ذلك وهو اختيار راسد
الاسلام وهو الصحيح (ومن غصب
ولها ومدراغات) في يد القاصب
(ضمن قيمة المدبرة) بالاخلاق (لا)
قيمة (ام الهوى) عندنا خذية

المشترى وقيل للبرء قبل ثلثية الفين وقيل نصف فيما قلن (قوله وعندهما ضمن قبضا) وهي ثلث
 قبضا قلن جوى (ثمة) لو وهبما غصبا وبيع أو تصق به أو أجزا ورهن أو أودع أو أعار فهناك ضمنوا
 قبضته ولا يرجع للموهوب له والمتصدق عليه والمتبرع بما ضمنوا على الناصب ويرجع المشتري والمودع
 والمترهن بالقبض عليه ويرجع المشتري بالفن عليه ولا يرجع الناصب من الناصب ولا السارق منه
 جوى من الغادى (فسر) غصب ارضا فالتز وجته لا تصدعك فيها ليس لما ذكرا ولا نعم على
 الزوج حصة الفنى (تكمل) الأمر بالمعروف ونهى عن المنكر على غلبه أنه قبل منه ولا يسهل له الترك ولو علم
 أنه يمان فالتز أفضل ولو علم أنه لا يقبل ولم يصف ضررا فالأمر أفضل زباني (ثمة) حل قد عدل وفتح
 قصص طائرا وبأصل قبل دابة فذهب لا يضمن خلافا لمجد وقال السرعى لو كان الحدافلا لا يضمن
 بالانقاص وفى الكسفى لما مر هذا الأماق ضمن ومن سى وتم إلى سلطان ولو غير ما مر ضرر حق ضمن
 الساعى وعليه الفتوى ولو كان مقيما كان يؤذيه ولا يمكن دفعه إلا بذلك يضمن كالمضروب إذا اشتكى
 إلى سلطان فأخذ منه ما لا ركذا إذا كان نفسى ولم يمتنع بالأمر بالمعروف كفى المحط فلو مات الساعى أخذ
 الخادم قدرا من مخرن من تركه وهو أصح ولو كان عبدا لم يطالب به إلا بعد الفتوى وذكر الصدر الشهيد
 أنه لو أمر أسبانيا بأعمال الغير فاضمان على الاستخذال الأمر لم يصح وهذا فى كل موضع يكون الأمر فيه
 غير صحيح فمستأنى

• (كتاب الشفعة) •

قال المهرزى لم يسع من الشفعة فصل وأما قولهم الفار التى يسع بها من استعمال الصبياء جوى عن
 البرجندى (قوله يصلح شيئا للثلاث كل مال) هو مضمحل لعله روفد تقدم أن الغصب لا يتحقق فيه
 عندهما خلافا لمجد جوى (قوله فذلك قدم الغصب) أى لعدم منطقتهم وأمر الشفعة مخصوص بمثلها
 والمحاصر يقبض العام جوى (قوله مع كونه عدوانا) فإدبانه إلا الاق قد عدا عليه لشرعها وحظره وفندا
 قال فى العناية والمحقق تقدمه عليه لكونها مشروعة ودونه لكن قوما أحاجه إلى معرفته لا احترازه مع
 كثرة بكترة أسابه من الاحتقاق فى البياعات والامارات والتركات والمزايعات أوجب تنبيهه
 وسببها اتصال ملك الشفع بملك المشتري وشرطها أن يحسب في عقد معاوضة مال عاقل وإن يكون
 المحل مقارا علوا أو سفلا فلا قسمة أو لا وكلها أخذ الشفع من أحد المتماقين وحكمها جواز الغلب
 عند تحقق السبب وصفتها أن لا يختص بغيره شرعا بغيره فيها برؤية أو حجب وان شرط المشتري براءة
 البائع منه فمستأنى وصيحه المصنف فيه فى الباب الآتى (قوله ومنه) أى من الضم الشفع الذى
 هو مذكور فى (قوله لأنه يضم الجاني الخ) أى لا الشافع المدلول عليها بالشفاعة (قوله هي تلك الخ)
 قال المحموى أى حق تلك الشفع القيمة فأنشأ إلى أن كلامه على حذف مضاف فقول إلى ما ذكره
 التلى حيث نقل عن الاتفاق أن الشفعة أرى من حق التملك فى المقار لدفع ضرر الجوارى وقربة
 على حذف هذا المضاف هو قوله وتقرر بالأشهاد إذا لاتحاد لم يثبت التملك بدل عليه أيضا فوهم
 حكمها جواز الطلب لما تقرر من أن حكم الشيء ببقية أو غاربه (قوله جبراعى للمشتري) تنبيهه
 لا الاحتراز عما لو سلم المشتري المبيع لدى الشفعة برضاء بل لا الغالب عدم رضائى هذا أنشأ
 القهستانى (قوله وهو المثلن وحق الدلالة) صريح فى أن البذل أعين المثل لأنه كاذر كالمشاع جارة
 عن المثلن الذى لم يمتلئ بالشرع ومنه على كلام المصنف كصاحب الدرر القصور حيث قال
 بما أى باليمن الذى قام عليه فلو باقى التعلق به لكان أولى (قوله وقبض الخلف) فمرابن فرشه
 الجواب بالثبوت فأنشأ إلى أنه ليس المراد منه الجواب الذى يلزم تركه لأنهم وفى التبين الشرط
 فى البناءين الأرض لا يحسبون خطاطى المبيع (قوله بأن يكون المبيع مشتركا الخ) لأنه عليه

وعندهما ضمن قبضا ولا فرق بين
 المبر والمبرئ
 • (كتاب الشفعة) •
 تناسب الشكاين من حضانة
 تناسب الشكاين من حضانة
 منها مضى إلى تلك حال الإنسان
 غير رضاء إلا أن الغصب يصلح
 تلك كل مال والشفعة لا تصرف
 فى المقار فذلك قدم النصيب
 مدوناهى مشتق من الشفع وهو
 الضم بميت بما لا يمتد من المشتري
 إلى ملك الشفع ومنه الشفع الذى
 هو مذكور فى قوله من الضم ومنه
 الشفعة لأنه ضم الجاني إلى غيره
 من العائرين وفى النسخ (هى تلك
 الشفعة جبراعى للمشتري) مقام
 عليه أى بديل مقام المبيع على
 المشتري وهو أن حق الولاية وهو
 ما يحسبه من المثلن بسبب الشرط
 (وجوب) الشفعة (الخلف) بغير
 (المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا
 بين بطلين

السلام قضى بالشفعة في كل شركة قسم ورعي او مائة لا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ
وان شامركا وان باع ولم يؤذنه فهو باع مبرور ومسلم زلي والربع الدار والمائة البستان نهاية (قوله
فباع احدهما من اجني) نصيبه قبل القسمة اما اذا باع سدا فليس بشريك الا تخرج لاقى المخل
ولا في نفس الدار فبذلك لا شفعة عنانية (قوله ثم غلط في حق المبيع) وهو الذي قاسم وبقيته شركة
في حق العقار يعني وغيره كالدر قال المرحوم الشيخ شاهين وفيه نظر لان المخلط في حق المبيع اهم من
ان توجد قسمة اولاً بان كان غلطاً في حق المبيع من غير قسمة ويمكن ان يجاب بانه باع بغير احترازي
والاصل في النودان تكون لبيان الواقع فالمنع على اطلاقه انتهى واقول بل هو قسمة احترازي لانه ان
كان قبل القسمة استحق الشفعة من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لان من حيث كونه غلطاً في حق
المبيع ان الشريك في المبيع مقدم على المخلط في حقه واعران الدليل على الترتيب قوله عليه الصلاة
والسلام ان الشريك احق من المخلط والمخلط احق من الشفع قال المصنف فالشريك في نفس المبيع
والمخلط في حقوق المبيع والشفعة هو الجار ودلالة على الترتيب غير خفية وهو جهة على الشافعي
كذا في العنانية (قوله كالشرب) ولو شاركه احد في الشرب وآثر في الطريق فصاحب الشرب اولى
من صاحب الطريق فمستأني (قوله لا شفعة لقهره) لانه محبوبه فلنا تحقق السبب في حقه
واما عدم عليه غره لقونه فاذا ترك كان له ان يأخذ اذا اشهد صدقه بالمبيع ايه يطلبها وهو يتقدم
الحقبة مع الرض (قوله والطريق الخاص الخ) فلو كانت سكة غير نافذة بنفسه فها سكة غير
نافذة فبيعت دار في السفلى فلا لها الشفعة دون العليا وان بيعت في العليا اغلها السكن الشفعة
لان في العليا احلاهل السكن حتى كان لهم ان يروا فيها وليس في السفلى حق لاهل العليا بالمرور
ولا فتح باب جهوى (قوله فهو شركعة مائة) فان بيع ارض من الاراضي التي تسقى منه لا يستحق
اهل النهر الشفعة تبديده والجار احق منهم بخلاف النهر الصغير (قوله والقراح قطعة ارض الخ) عبارة
انها بية النواع من الارض كل قطعة على حياها ليس فيها شجر ولا نبات وقد يقع على اقرحه كمكان
وامكة (قوله وقيل اربعون) وقيل مغوص الحراى المجتهدون في كل عصر وهو اشارة الاقوال على عني
(قوله ثم للمار المامس) ولو ذبا واثنى واصغرا او ما ذفا وما كتبوا مقتضى البض والمخمس عن
الصبيان في الشفعة لم وعليهم اباؤهم واولاؤهم الا ما عتد عنهم والاحدا من قبل اباؤهم عتد عنهم
كافي الشفعة لثلاثة اى صدعهم اوصياء الا ما عتد لهم يمكن فلو اوصاه الاحدا فان لم يكن فالامام او
الحاكم قيم لهم من يوجب عنهم في الخصومة والطلب والجار المقابل في السكة النافذة كجار المامس
كافي شرح الجمع لان فرضته عن المحقق اما الجار المقابل في السكة النافذة لا شفعة له واعلم ان في كل
موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حتى الشفعة ما كان قد طلب الشفعة حين بيع المبيع
والا لم يكن له حق الاحتياك وليس المراد بالامسقة قوله ثم للجار المامس حقيقة بل المراد الاتصال
بالمبيع ولو حكما كما تافيع بيتهم دارنا للمامس له ولا في الدار في الشفعة سواء فمستأني بقي ان
يقال ما سبق عن شرح الجمع من ان الجار المقابل في السكة النافذة كجار المامس وجهه ان كلا
منهما يستحقها لشركته في حق البيع فلا تنبر المامسة (قوله وهو الذي دار على ظهر الدار الشفعة الخ)
هذا التقيد وان ذكره غير الشارح ايضا كالعيني والدرر والقسماني والدر لكن الاولى حذفتها عنه
من ايجابها ليس مراداً ولهذا لم يذكرها في الاصل ولا في شرح الجمع لان فرضته بل اقتصر على ذكر المامس
وكذا في شرح دور الجار اقتصر على ذكر المامس فقط وما ذكره الاتفاق وجرى عليه الدرر في التكلفة
وغیره كمرى زاده حيث قال يستفاد منه ان الجار الهادي لا اعتبار له بمصل على ما اذا كان بينهما طريق
نافذ لميل مافي المجمورة حيث قال ثم الجار الهادي يستحق الشفعة هو المامس التي الى ظهر الدار
الشفعة وبابه من سكة اخرى دون الهادي اما اذا كان محاذيا وبهنا طريق نافذ فلا شفعة له وان

فباع احدهما من اجني (ثم غلط في حق المبيع كالشرب) بالكمس
في حق المبيع كالشرب عبارة
وهو نصيب المامس في المصراع
وهو نصيب المامس في المصراع
عن قوله لا تنفع المامس في المصراع
والاداب كذا في الشرب في الرقة
ويصان مع وجود الشرب في الطريق
لا شفعة لقهره سلم او استوفى (والطريق
ان كان) كل واحد منهما (خاصا)
وان طريق الخاص ان يكون غيرا
والشرب الخاص ان يكون غيرا
لا تعري فيه الشرف ثم قبل اريد به
اصغر الشرف وما تعري فيه الشرف
فهو شركة عامة وهذا ضده وتندى
من فخره الله الخاص ان يكون
فراست منه فصارا لاشجر
افرح والقراح قطعة ارض من
فيها وقيل اذا كان شريكاً في النهر من
تبعى عدده فهو خاص وان كان
مجردا فهو عام وقيل اربعون
مائة وقيل ثمانية وقيل اربعون
والاجمعي بخلاف ذلك وفي الشربة
الخاص ما يعبرق ما مؤمن بين الشربة
ولا يفي اذا انتهى الى الشربة
يكون له سهم والعامة بخلافه (ثم
للجار المامس) وهو الذي دار على
ظهر الدار الشفعة

قربت الابواب لان الطريق الفارقة بينهما تروى بالضر والتمسك والتقيد بقول الشارع وبابه في سكة
 اخرى يترز به عمالو كان يابه في تلك السكة حيث يكون خيطا في حق المبيع ثبتت شخصته بهذا
 الطريق لا يكون به جارا ملاصقا واذا تحققت هذا عرفت ان هذا التقيد لغير الاقسام لان اقرار الاحكام
 كذا ذكره حمزي وذكر في الدرر ما به يحصل بغير الاقسام فقال صورته منزل مشترك بين اثنين في دار
 هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان
 سلم فالشريك في الدار احق من الشريك في السكة لانها اقرب للشريك فيهم في عين الدار فان سلوا فاهل
 السكة احق للشركة في الطريق فان سلوا فالدار الملائق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره
 في سكة اخرى انتهى وانما اعتبر الترتيب لانها وجبت دفع الضرر الدائم فكما كان اكثر اتصالا
 كان انحصار الضرر فكان احق به بالقول وجب لمطالع الاضحية ان ياخذ مع وجوده لا قولى الا اذا
 ترك الاقوى بحيث لا ينفذ الاضحية (قوله وبابه في سكة اخرى) فاقضها وغيرها فاقضها ستاتي قال
 وهذا اذا كان المبيع قاياب الا ترى انه اذا اشترى نهرا او رجلي ارض في اعلالها جنة ولا حرقى اسفله
 فلهما الشفعة في جميع النهر من اعله الى اسفله لكان واحد منهما جاره كذا في المحط اه (قوله وقال
 الشافعي لاشفعة بالمجاور) محدث جاره نزل على الله عليه وسلم فحق بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولنا قوله عليه السلام جاره الدار احق بالدار من غيره وقوله عليه
 الصلواتو السلام الجار احق بسقمة كان وروى بصفه وكلاهما بمعنى واحد وهو القرب وحديث
 جابر معناه انها لا تجب للجار بقسمة الشراكا لانهم احق منه وحده مما ترعى سقمة وبذلك يحصل
 التوفيق بين الاحاديث يعني (قوله وواضع المجموع الخ) فان الجار بهذا المبدأ لا يكون خيطا
 في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا كذا في القصدية والكافي وغيرهما وهذه العبارة احسن
 من عبارة الوفاية لان المتبادر منها تغاير ههنا الجار درر (قوله ونأوله اذا كان له حق وضع المجموع)
 بأذن له صاحب الحائط وضعها جوى واسلم ان الشارع أشار بعوله من ان ملك شئ من ربة
 الحائط الى له اذا كان له شركة في نفس الجدار تملكه الشفعة من حيث كونه شريكاً في المبيع
 وبه صرح في المتن على ما قل عنه في الدرر لكن استدرك عليه بما ذكرنا صنف يعني في المتن
 وغيره كذا يلي حيث قال ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لاشد على غيره من
 الجيران لان الشركة في البناء الجرد دون الارض لا تستحق به الشفعة انتهى ثم ايات أخر يرمح
 بان الشفعة تستحق في البناء الجرد دون الارض في كلام المقدسي وغيره شيخ الدرر حيث قال أسفل
 بين جارين عليه علولا حدهما مشترك بينهما وبين آخر فباع هو الدرر وانما كان العلول شريكاً في العلول
 وأسفل شريكاً في أسفل لان كل واحد منهما شريك في المبيع وما في حق الآخر شريك
 في الحق اذا كان طريقهما واحدا انتهى فاقضه من الشفعة تحق في البناء الجرد دون الارض
 من حيث المجموع ومن حيث الشركة فيه أيضا وما ذكره في الدرر حيث استدرك على ما في المتن
 بما قدمناه فيه نظرا في المتن وتزلي على ما لا يمكن لانه لا يرد حق الزاير بدل بل ذلك
 ما في الدرر من حيث ان يثبت حق الشفعة في العلول وان لم يكن شريكاً في العلول بل ياله الحق
 بالتعارف له من حق القرار وسأني لما في يدان (قوله فله حق الشغل) بالمجتمعي جوى (قوله
 أي قسبة الشفعة مقسومة) أشار بهذا التفسير الى ان الضرف متعلق بمخوف على اسبابه والحق
 خاص بالذات القرينة على الخصوص جوى (قوله على عدل الزوس) هنا حدى المسائل التي تجب
 فيها القسمة على عدل الزوس لاعلى الانصاف تأنيها للساحة المشتركة بين البيوت تأنيها للطريق
 الخامسة رابها الجبايات خامسا أجزاها لقسما كذا في الشخ ثامن (قوله بالبيع) متعلق بقسبة أى
 عتده لانه سبب لان السبب الاتصال كما ينشأ فكان شرط السبب فلا يرد ملو أو ملو حقه قبل البيع

وبابه في سكة اخرى وقال الشافعي
 لاشفعة بالمجاور (وواضع المجموع
 على الحائط والشريك في جنة)
 كذا (على الحائط جارة) ونأوله
 اذا كان له حق وضع المجموع من
 غير ان ملك شئ من ربة الحائط لانه
 اذا كان هكذا فلا حق وكذا
 لا غير فكان جارا لانيك
 الشريك في جنة موضوعة على
 الحائط انما لم يكن له حق من البقعة
 جارا لانيك فلا يشفعه مع الشريك
 (على عدل الزوس) أي قسبة الشفعة
 مسومة على عدل الزوس ومن مقادير
 الامان (البيع)

قوله فاستفد منه ان ما ذكر من
 جريان الشفعة في البناء على ارض
 عكره سبوت من ضائق المصون
 عليه في صكت الذهب كجوه
 في جوانب الدراهم جازي
 مطلب
 المسائل التي قسبة القيمة فيها ملو
 عدل الزوس

فلتأمل حتى لو أقر بالبيع أخذها الشفع ولو كذبه للمشتري ثبتت البيع باقراره وان لم تثبت ملك
المشتري لانكاره حوى وما في معنى البيع كالبيع كالمص على مال والمبة بشرط العوض وانما لا يسقط
حق الشفع اذا سقط قبل البيع لم يحكم به قبل البيع يرى (قوله وقال الشافعي قسم الخ) لان
الشفع من رافق الملك فاشبه الفرية والراجح قلنا لا تنو في السبب ولمنذا لا تنفر لكل واحد أخذ الكل
فيستوفون في الحكم ولا يخرج بكتة العال بل بقوة فيها كالشهادة حوى ولمنذا كراشلي اذا كان
أحدهما مالا صلتا من جانب واحد والا تومن ثلاث جوابات فهم اسواء (قوله قسم بينهما شافعيان)
على لغة من يلزم المثلثي ألف (قوله يقضي بها بين المحضور على عددهم) لا احتمال عدم طلبه فلا يؤثر
بالتك فلوحضر واحد من الشفعاء أولا وأثبت شفعة قضى له بكلها فلو حضر آخر فلو شل الأول قضى له
بنصفه ولو قوة فبكله ولو دونه منه ولو أراد الشفع أخذ البض ورك الباقي له لم يملك ذلك جراحيل
المشتري لضره فتريق الصفقة ولو حل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح ومقط حقه به لأرضه
وقسم بين البض قبل لو طلب أحد التريكين النصف بناء على أنه حقه فقط بطلت شفعة انشروط
صحتان يطلب الكل ولو أسقط بعضهم حقه بعد القضاء ليس لن بقى أخذ نصيب التارك لأنه القضاء
انقطع نصيب كل واحد منهم في نصيب الآخر بخلاف ما قبل القضاء حيث كان الباقي أخذ الكل لزال
التركة كذا في التنوير وشرح معز بالجملة والى بلوى ولم يطلب المخط في حق المصح من غيبة
التريك فانا حضر وسلم ليس للثبوت ان بأخذها بين فرشته (قوله وتستقر بالاشهاد) لانها حق
ضعيف يطلب بالأعراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب الموابنة للاستقرار كأنه لا بد من طلب الموابنة
وهو ان يطلب كإحد لأنه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه ذلك الا بالاشهاد كذا في الزا بلوى
وعنه الله ما في الدرر حيث قال وتستقر بالاشهاد اذا لا بد من طلب الموابنة فانما اشهادا بناء على طلبها
تغير أخذ المقصود بحكم القاضي وابتى حاجة الى اليمين ولمنذا اعترض عليه في الشرع بلية فقال صواب
قوله اذا لا بد من طلب الموابنة اذا لا بد من الاشهاد بعد طلب الموابنة لان طلب الموابنة هو الذي يستحق
ضه بالاشهاد ابتداء فليق بدمن الاشهاد على ما صوبه يفرع قوله فاذا اشهادا بناء على طلبها الخ
ولو كان كمال لم يصح التفرع انتهى وأجاب الشيخ شاهين بان ما ذكره في الدرر من قوله وتستقر
بالاشهاد هو طلب الموابنة اذا اتصل به الاشهاد عند البائع قبل التليم والمشتري والدار وحيث
يستحق به من الاشهاد في الطلب الثاني لقضاه مقام الطمين كماله أي قال وبهذا بسطة تصوب شيخنا
الشرع بلوى الخ (قوله او بقضاء القاضي) عطف على الأخذ لأعلى التراضي لان القاضي اذا حكم ثبت الملك
لشفع قبل أخذه يعني ثبت الملك لشفع بأحد أمرين اما لا أخذ لتراضي او بحكم المحاكم غير أخذ
لكن أخذ الشفعة بقضاء القاضي أحوط حتى كان لشفع ان يتمتع من الأخذ اذا لم المشتري له من
فرضه لان في القضاء زيادة فائدة فهو ضرورة الحاد ثم معلومة لقاضي وتبين سبب ملكه لمز بلوى
وان فرشته فلو كان المبيع كراما كل المشتري غار مستن فانه لا يضمن ولا يطرح عن الشفع شي من
الشرع بلوى الخ اذا ثبتت الفار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو أجرة تطلبه لاجرة فهذا
معنى قولنا لا يملك بالاشهاد لا يطلب على الاقرار اقصا وان فرشته (قوله ولا يشفعها في الثالثة
لعدم الملك في المفقوعة) فكيف يستحق بها غيرها كذا يحفظ شيخنا

وقال الشافعي قسم بينهم على عدد
سماهم حتى لو كانت دارين ثلاثة
لاحدهم نصفها ولا ترزنها
ولا ترزنها فباع صاحب
الدين نصيبه اجبا وانما
التريكين المبيع بالشفعة فقلنا
قسم بينهما صفان وضه قسم
بينهما بالاجاس ثلاثة اجاسه
لصاحب النصف وخمس لصاحب
الثالث ولو أسقط بعضهم حقه فهو الباقي
على عدد رؤسهم ولو كان البعض غائبا
يقضي بها بين المحضور على عددهم
(وتستقر) الشفعة (بالاشهاد وتلك
الاخذ لتراضي او بقضاء القاضي)
فأثبتت ظهرها فله مات الشفع بعد
وأنشئت الموابنة والتفرع راو با عذاره
طلب الموابنة الشفعة او بحد دار
المشتري بها الشفعة او بحد دار
موجب الدار المفقوعة قبل حكم الحاكم
ونسيم المشتري لا نورضه في
الصورة الاولى وتطلب الشفعة
في الثانية ولا يشفعها في الثالثة
لعدم الملك في المفقوعة
(باب طلب الشفعة)

(باب طلب الشفعة)

لما فرغ من بيان مشروعية الشفعة وسببها وحكمها شرع في بيان ما يتوقف ثبوت الشفعة عليه من
بيان الطلب وكيفية وهي الطلب الاول طلب الموابنة تبركا لما ثبت وهو قوله عليه الصلاة والسلام

الشفعة لمن وانها أى طلبا على وجه السرعة والمبادرة ففاعلم من الأقرب على الاستعارة لأن من يفت
هو الذى يصرح على الأرض من غيره صكذاني التكلفة للدمى واعلم ان الطلب ينقسم الى ثلاثة طلب
مواثبة وأشار إليه المصنف بقوله فان علم بالسبع أنه يفتى بجملة على الطلب وطلب تقرير وأشار إليه بقوله
ثم أنه يفتى بالمأم لوقى بدماء وطلب تفكك والده أشار بقوله فان طلب عند القاضي الخ (قوله والمخصوصة)
ليس طلب المخصوصة مغاير الطلب الاخذ أعني طلب التفكك بل هو عينه ولهذا قال المجرب المراد بطلب
المخصوصة طلب التفكك اه و بشر الى ذلك أيضا ما سأقي في الشارح من قوله واعلم ان صورة طلب
المخاصمة ان قول الشفع لا يفتى ان فلانا اشترى دارا الخ ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم مما يقتضى
المقاربة بين طلب الاخذ وطلب المخصوصة بل كلامه يقتضى ان طلب المخصوصة قدوزا تدعى أقسام
الطلب وليس كذلك (قوله فان علم الشفع الخ) بان أخبره رجلان او رجل وامراة أن أو واحد عدل
عند الامام وعندهما خبر واحد ولو بعد اصبر اذا كان المخبر حقوا ولو أخبر المذترى يجب عليه الطلب
بالاجماع كيفما كان لا غصم والعادلة في المخصوص غير معتبرة عيني وكذا اذا أخبر رسول المشتري
(قوله أى مجلس علم) قال في الخلاصة اذا علم بالليل ولم يفتى على الخروج والاشهاد فأنه يفتى من أصح
مع شئ من الاتحافى (قوله علم غوره على البيع) لوابى المتن على الملاحقة لكان أولى لانه لا يشترط
سوى كون الطلب في مجلس الطر بسا على إحدى الروايتين عن محمدان للشفيع مجلس العلم كالمفترى
وهى الأصح كما فى الدرر والدرر وذكر ان المتن علمه خلافا لما فى جواهر الفتوى من انه على الفور وعليه
الفتوى على ان اشتراط الشارح الفورية هنا لا يتأبى ما ساقى من قوله وبالاية أى روايته انه لمجلس
العلم اختلفا لكنى وهو أصح الزاويتين كما رأيت في الشريعة لا يفتى فيه الى ترجيح القول
بالفورية حيث ذكر ان اعتبار الطلب في مجلس علمه خلاف ظاهر الرواية وعند عامة المشايخ يشترط
اتصال الطلب بعه حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب او تكلم بكلام لتو بطلت شفيعته كافي الحاشية
واذا يلحق وشرح المجمع انتهى (قوله لم يكن بمحضرة أحد من جمع يفتى ان طلب الشفعة) وقال
المحسن بن زبائس عليه ان يتكلم بالطلب انما يمكن بمحضرة أحد سوى عن غاية اللسان وفي التكلفة
للمذترى عن القدورى قال والمراد بالطلب في جملة كاعلم سواء كان عنده أحد من لكان قال الاقطع
واغافل ذلك وان لم يكن عنده أحد لا يسقط حقه وماهة وفي المبسوط لكونه يمكن من الحلف اذا حلفه
المشتري الخ (قوله والطلب صحيح غير اشهاد) وانما الاشهاد لحاقه الجود وروى علم البيع عند أحد
هذه الثلاثة يعنى البائع والمشتري والشارع وطلبوا شهد طه بكفه فلا حاجة الى طلب الاشهاد ناسا
ابن فرشته وانما قال عند أحد هالان الاشهاد على مجرد طلب المواثبة بلا حضور واحد عدا كذا يرقم
مقام الطلوع درر (قوله أمكنه ان يملك الخ) بشر الى ما فى الظهيرة على ما ذكره السيد المجرب من
انه لو قال طلبت حين علمت فالقول له وحكى عن عبد الواحد الشيباني انه لا يصدق على الطلب يعنى
الا بالينة وما فى الدرر من ان الشفع اذا قال طلبت حين علمت فالقول له يمينه وقلنا علمت اس
وطلبت كلفا فاقامة البينة لانه أضاف الطلب الى وقتما مضى فقد حكي ما لا يملك استئناف الحال
فيه من اوقاتا فاعلم انما ذكره ناسا من انه يكلف اقامة البينة لا بلام ما ذكره او لا من القول له يمينه
لا يملك يسقط اذا استدل الطلب الى زمن الماضي فظهر من كلام صاحب الدرر غلط أحد القولين
بالاخر بقى ان يقال ليس المراد من قول الشارح والطلب صحيح من غير انما فاته في طلب المواثبة بغير
بين الانهاد ووتركه بل هو محمول على ما اذا بطل البيع ولا يجد من يشهد حتى لو تمكن من ذلك ولم يفتى
بطلت شفيعته بديل ما فى الهداية حيث قال فترك الشفع الاشهاد حين علم وهو قد علم ذلك بطلت
شفيعته ولا يتأفقه قوله قبل ذلك الاشهاد في طلب المواثبة ليس بلازم خلافا لما ذهبنا عنه فاعلم من ذلك
بان بين كلاميه تناقضا لان منشا الاعتراض كما ذكره فى الدرر النقلة عن قوله وهو يقتدر على ذلك الخ

واشعة ومثلهما (فان علم الشفع
بالبيع انتهى مجلس) أى مجلس
علم (على الطلب) على غوره علمه
بالبيع من غير شفيعته
البيع ولم يطلب بطلت شفيعته
حضره انسان او لا وذكر في المبسوط
انما علم الشفع بالبيع وهو محض من
المشتري فالتجواب أصح أى يطلب
وكذا اذا كان بمحضرة من الشهود
نفى ان يشهد من على ماله وذلك
لأنه لم يكن بمحضرة أحد من جمع يفتى
ان يطلب الشفعة والطلب صحيح من
غير انما فاته انما علمت الشفعة ولو احب
ان يفتى انه طلبا كما سمع رواه
بكتاب والشفعة في أوله اوفى وسطه

لكن اتفق في الترتيب على ما ذكره الشيخ اكل الدين حيث اول عبارته المداية بان المراد من ترك
الاشهاد مع القدرة من العلم بالبيع ترك طلب الموصى بان تركه ليس بشرط في ثبوت لاي طلبه وحده
قول صاحب المداية من قبل والرد بقوله في الكتاب اشهد في حمله ذلك على الطالب لطلب
المواينة وقوله هنا لعارضه عن الطالب انتهى أي وحده تفسير ترك الاشهاد على طلب المواينة بترك
طلب المواينة قوله هنا لعارضه عن الطالب فانه انما يكون معرضا عنه بترك الاشهاد عليه كذا
ذكره شعثا وحصله ان الشفعة لا تطل بترك الاشهاد على طلب المواينة وقوع القدرة بل بترك الطلب
حيث لا عذر بان لم يأتها حذوفه لم يحسن في الصلاة من حمله البيع بخلاف الاشهاد على طلب
التقرير فانها تطل بتركه مع التحسن ولهذا نقل في الدرر عن الخبر انه اذا كان في مكان بعد دفع
طلب طلب المواينة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار اوعلى في الدوكل وكلا أو رسل رسولا أو
كان فان لم يصدق على شفته انتهى وهكذا في التنوير ونصوه هذا أي طلب التقرر بلا بد منه
حتى لو تمكن ولو كجاء أو رسول ولم يشهد بطلت شفته الخ وهذا أي اشترط ارسال الوكيل أو الرسول
أو الكاتب لا يتأني في ما ذكرنا بل على حيث قال وان كان الشفع قائما بطلب طلب المواينة حين يعلم بعذر
في تأخير طلب التقرر بغير المسافة الى احدهما الثلاثة كما تبينهم لانه يشترط ارسال شيء من ذلك
لان كلا معفر ومن فيما اذا ذهب الى احدهما لانه لا بد ان يبعث طلب طلب المواينة ولو تأخر دليل قوله
بغير المسافة فصل ماسبق عن القدرة والتنوير على ما ذكرنا لم يكن توجهه الى احدهما الثلاثة بعد طلب
المواينة فورا بان تراخي في التوجه فقدر (قوله فقرأ الكتاب الخ) بلا طلب بطلت شفته اذا كان
ذلك بعد علم المشتري والتمس لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بما كالك لا يكون سكوتها
رضا الا بعد العلم بالزوج (قوله ثم اشهد على البائع لو كان العقار يد الخ) شروع في بيان الطلب
الثاني وهو طلب التقرر بروقعتا انه لو اشهد في طلب المواينة بغيره البائع أو المشتري أو الغار كفي من
طلب التقرر بروقعتا ان الشفعة تبطل بترك الاشهاد على طلب التقرر بخلاف ترك الاشهاد على طلب
المواينة وكما تطل بترك الاشهاد على طلب التقرر برتب تأخير من غير عذر كماله في لكن نقل
السداد المجمعي عن المذاهب ان الاشهاد على طلب التقرر بريس شرطاً لئلا كانه ليس بشرط لئلا يلب
المواينة وانما هو لثبته على تقدير الانكار كافي الطلب الاول وكذا نعمة البيع وقصد ليس بشرط
لئلا يلب الطلب في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه شرط لان الطلب لا يصح الا بعد العلم والعقار لا يصح
معلوما الا بعد البيع فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه انتهى (قوله أو على المشتري) وان لم يكن ذا بد لانه
ما لا عذر (قوله أو عند العقار) لتعلق الحق به ان فرشته (قوله لا يصح الطلب عنده) لانه لا يكون
خصما بعد تسليم المبيع الى المشتري لعدم الملك واليد فلا يصح الاشهاد عليه بعد بل ونص محمد
في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد على البائع بعد تسليم المبيع استصاناً لانه لا يقاس كذا ذكره ابن
فرشته قال وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى داراً أو هذا الدار وأنا شفعها وقد كنت طلبت
الشفعة وانما طالها الا ان فاشهد اهل ذلك وهذه الطلب مقدرة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة
على احدهما الثلاثة فان ترك الاقرب من هؤلاء الطلب لا بعد بطلت شفته الا ان يكون في مصر وعن
محمد بن ابي حمزة ثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في جميع عمره اه (قوله انه يصح استصاناً) يعني
وامتنى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون قياس فلهذا لم يلقه مقدم فيه القياس على الاستصان
جوى (قوله طاعة ابي حنيفة) هذا المطلق في مقابلة التفصيل الا ان يقول عن محمد جوى
(قوله وهو رواية عن أبي يوسف) وعنه انه اذا ترك الخاصية في مجلس من مجالس القاضي من غير عذر
بطلت شفته لانه دليل الاعراض والتسليم كافي تأخير الطالبين الاولين زيلي (قوله وهو طاهر الرواية)
أي من ابي حنيفة وأما ظاهر الرواية عن أبي يوسف فتكفر لجمد كلامه من كلام الشارح الا في قريبا

فقر الكتاب الى آخره لا طلب
بطلت شفته تأخير الطالب وسلي
هذا طاعة الشافعي رحمه الله وهو
رواية من محمد رحمه الله وهذا
مجلس العلم على هذا لا يطل بالتأخير
الى آخر المجلس والرواية في النواصي
والثانية أخذ الكسبي وهي اصح
الروايتين (ثم) اشهد على البائع لو
كان العقار ولو لم يكن المبيع في يد
أو عند العقار أو عند المشتري
البائع ذكر الشيخ ابو الحسن
البائع انه لا يصح العلم استصاناً
وانما في الاصل لا يصح العلم احد
وذكر الشيخ الاسلام احمد
وهو كذا في شرح المسألة
الطواويبي كذا في شرح النعمة بعد
السيد (ثم لا تطل) أي تأخير طلب
الطالبين (والتأخير) أي تأخير بوجه
الخصم وطاعة ابي حنيفة
الله وهو رواية عن أبي يوسف وهذا
ظاهر الرواية

جوى حتى يصل إلى ما من قوله فعندى يوسف ومحمدان تطاولت المدة فالتقاضى لا يلتفت المدعواه
(قوله وعن محمد بن ترك ذلك شهر الخ) للتسليم إلى ما من قوله فعندى يوسف ومحمدان قال
هنا أيضا وعند محمد كذا نصا (قوله وهو قول زر) لا يوافقنا به ضرر المشتري إذا لم يكن
التصرف حذر نفسه من جهة النفع فقد ربح شهر لا مهل وداروه عاجل كالمير في الإيمان
والقوى اليوم على هذا التفسير أحوال الناس في تصد الأضرار بالغير ووجه قول الأمام وهو ظاهر
للمذهب أن حقه قد ربحه ما لا يخل بتأخير كالمير في الحقوق إلا أن مضى ما به وماذا كمن الضرر
يمكن دفعه برفع الشفع إلى التقاضى للمير بما لا يخل بالترك حتى لا يخل فهو المضرب عنه وبه حتى كذا
في الدرر عن الهداية والكافي فحصل من هنا وما يأتى في كلامنا شرح حيث قال وعندى يوسف
ومحمدان تطاولت المدة فالتقاضى لا يلتفت المدعواه عليه الفتوى أن التراجع قد انتفى لكن
في التبريلية من البرهان وهو أصح ما يقتضى به حتى أن جميع صاحب الذمعة والمقضى واضع
في جامع الصغير من كون قدر سقوط بغيره من جميع صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها
بالتأخير إذا كسر الحق والفرق بين الذمعة وبين سائر الحقوق في التبريلية (قوله لا يخل
شفعه بالتأخير اتفاقا) إذا لم يكن من المحصورة الاعتدال فالتقاضى فكان عقرا درر وكذا لو كان فيها
قاصر لكنه شافى لا يرى شفعه الجوارى حوى (قوله فان أقر بذلك الخ) بشرط أنه لا يكتفى بظاهر اليد
واكتفى به زفر وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف لأن الدليل أن ذلك ظاهر أولها لا يجوز أن يثبت
أن شهدوا بالملك بمشاهدة اليد لأن ظاهر الملك صلح لا يضره سوى الغير لا الاستحقاق به من قرشته
وشره بل يثبت من البرهان (قوله فان أقر به أو نكل) وفي كونه يخل على الحاصل أو نائب خلاف
كافي السبق وكلام ابن فرشته يقتضى تعيد الخلاف على ما ذكر الدسوى على من لا يرى الذمعة الجوارى
فيستخلص على السبيل لا يخل على التحصيل بصدق في عينه في استفادة سقوط الشفوع حتى المذمى
(قوله بجميع الصور) أي بجميع الصور وجميعها لا يخل ولا يستثنى حوى (قوله وبين مضمرة الخ) لأنه
أدى فيها اختلاف بين أن تكون معلومة لأن دعوى الجهول لا تصح فصار كذا أدى ملك رقبته
زبلى (قوله وان شفعها بداري الخ) بيان حدود الدار الشفوع بها شرط على ما في الفتاوى لا على
ما قاله الخصاص حوى من البيان (قوله هل قضى الدار أم لا) لأنه إذا لم يقضها لا يصح دعواه على
المشتري حتى يصير بالشرع زبلى (قوله بل متى دعى الذمعة) لاحتمال ما به ادعى بسبب غير صالح
أو أنه محجوب بشيء كذا في زبلى وقوله بسبب غير صالح كالحاق القابل بأنه سبب عند شرع إذا كان
أقربا فلا بد من البيان فيضمان الغاية ومنه علم ما قبل من أنه لا حاجة للسؤال عن السبيل الذي
يدعى به الذمعة للاستقامة بقوله السابق وأما شفعها بداري غير مسلم ففي أبيه ما في النسخ حيث
مثل دعوى الذمعة بسبب غير صالح كالحاق القابل بمجمل على ما إذا كانت في مكانة فاقعة فلا يخل
ما اقتضاه من ابن فرشته معز بالحقاق قد ربح (قوله ان تطاولت المدة) بأن ترك طلب التمسك والتحصنة
شهرًا فأكثر وأما عند الأمام فلا يلزم السؤال عنه لأنه عند مد المطبق لا تنقض بالتأخير (قوله
استخلف المشتري بها الخ) يعني استخلفه لأجل الشفع لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به مؤخره وأما
يخلف على العلم لا على البتة لأنه استخلف على فعل الغير والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام لا يهود
في الشفعة ليخلصكم من جور ربلا حين يميننا ما اختاره ولا لعلنا ما كنا فكان ذلك أصلا في أن العيين
إذا كانت على فعل المذمى عليه كانت على البتة وإذا كانت على فعل الغير كانت على العلم كذا ذكره
الحوى من النسخة مطلقا لكن قد عرفت شرح الجميع بما إذا قال للمشتري ما علم ولوقال أعلمه غير مملوك
لشفيع يخلص على البتة انتهى العروا في فصول الاستروتنى (قوله ما علمه ما علمه كذا الخ) ذكره
هذا إذا كان بغيره كذا نص في شفعه وان كان بغيره الجوارى الدار المشتري حقه على ذلك (قوله هذا

غيره كذا منى والمعى وهو صاحب البتة
شفعه وهو قوله زفر ولوقال أعلمه بغيره كذا الخ
قاصر لا يخل شفعه بالتأخير اتفاقا (فان طلب
الشفيع عند التقاضى الشفعه) (قال) التقاضى
المذمى عليه ما من أقر به ما ينفذ به أو نكل
الذى عليه عن العيين (أو من الشفعه) على
الدارى طلب الشفعه (سأله) أى التقاضى
المشتري (من الشرفان) أقر به أو نكل أو
برهن الشفعه على الشرفان (قضى) التقاضى
بها) يتعلق بجميع الصور وأما من صورة
طلب الشفعه من قول الشفعه فالتقاضى
فلا تأخر يدارى من غير مملوكها وحدها
وان شفعها بداري وبين حدودها بغيره بغيرها
الذى قد صدقنا له التقاضى أن المشتري هل
قضى الدار أم لا وإذا من يضى أن سأل به أى
فى يدى الشفعه وأذا بين سأل التقاضى حتى
قلت بالشرع وكفى صحت من قلت قال
مشاعنا شرحه والجميع أن التقاضى يقول
حتى أعبرت بالشرع وكفى أعبرت وأما اختاروا
الاختار لأن العلم لا يثبت إلا بدليل مقطوع
به وأما سأل التقاضى من وقت الانحسا
أو وقت العلم حتى يرى التقاضى أن المقتضى
تطاولت من وقت العلم إلى وقت المرافعة إلى
التقاضى فعندى يوسف ومحمد جميعا اتفاقا
تطاولت المستقط فالتقاضى لا يلتفت المدعواه
وعليه الفتوى ثم إذا سأل من طلب المرافعة
فقال طلب من قلت أو حين أعبرت من غير
لست سأله من طلب الانسداد هل طلبت
الانحسا بعد ذلك من غير تأخير وتقصير فان قال
فيم سأل من الذى طلب بغيره هل كان
أقرب إليه من غير علم قال نعم بين أن الانسداد
قد عرفت ثم إذا بين ما يصح عنه الطلب فقد
صعد دعواه فبعد ذلك سأل التقاضى المذمى
عليه عن دعوى المذمى فان أكران يكون
شفعه ما بان كان المذمى ادعى الشفعة بسبب
الجوارى والمذمى عليه أكران تكون الدار بغيره
الدار المشتري أو أكران تكون الدار التى بغيره الدار
للمشتري أو المذمى فان عجز عن البتة استخلف
للمشتري ما علمه ما علمه كذا الخ ذكره
ما ينفذ به هذا

قول أبي يوسف) وطه القوي حوى من التتارانية (قوله) وعند محمد بن حنف على النبات) لان
 الذي يدعى عليه استحقاق الشفعة بهذا البعوض كالأدعي الملك بسبب الشرا وهو يشكره حوى
 عن الذئبة (قوله) ولا يلزم الشفع احضار الثمن وقت الدعوى) فقوله المنازع وان لم يضره ما
 مجلس القاضي وعند محمد لا يقضى بها حتى يصرف الشرا وهو رواية الحسن من اى حنفية احتراز عن قولى
 الثمن وجه الظاهر اياه لا يجب عليه الا بعد القضاء بآيه قبل القضاء غير واجب عليه فلا طالبه كذا
 فى المتن وبعد القضاء يلزمه احضاره ولتشرى حبس الدار لقضه فلو قبل الشفع اذ الثمن فارم
 بطل كذا فى التنوير اى لا تطل بالا جاع لنا كدها بالقضاء بخلاف ما اذا ان قبل القضاء بعد الايراد
 عند محمد بطل لعدم التأكد على (قوله) وهذا ظاهر رواية الاصل لم يقل رواية الاصل لعدم
 التصريح به فى الاصل محسنا ولا كذا كرايدل عليه حديث قال لتشرى حبس الدار حتى يتوفى
 الثمن منه اومن وورثته ان مات حوى (قوله) وعن محمد بن حنبل وصوابه وعند محمد لا ماذ كرهه لارواية
 عنه وفى النسخة لوقضى القاضي بالشفعة قبل احضار الثمن بقضاء القضاء عند محمد لوقوعه فى محل جهنم
 فيه حوى (قوله) لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن) لاحتمال ان يكون الشفع مفلا يتوفى مال
 المشتري بان فرشته (قوله) ولا يسمع البتة حتى يحضر المشتري) لان لكل منهما فى البيع حصة البائع
 والدول للمشتري الملك والشفعة تعرض للفقير جمعا لا بد من حضورها عني (قوله) فيخرج من ارض) انا
 قديرا عن ثلثا توهم طه على يضر او كونه منصوبا فى جواب النفي وكلاهما لا يصح من جهة المعنى
 قد بصر حوى ولما كان فسخ البيع وبه العود على موضوعه بالنقص لان نقص البيع لاجل الشفعة
 ونقصه يقضى الى استيفائها لكونها مبنية على البيع كذا فى المداينة ان فسخه بالاضافة للمشتري لان
 قرض المشتري مع ثبوت حق الترفيع منع فيبقى اصل البيع الصادر من البائع بمجرده ان اضافته
 الى ضمير المشتري لم يغير انضافه فاهل لا يصح عادل على موضوعه بالنقص كذا فى قبيل لقائه بقبول
 الصفقة الى الشفع ويصير كانه المشتري من البائع لان الشفعة ثابتة فى الشرع البتة وتبوتها مع قيام
 القدر كما كان متعلقا فكان مضمون ضرورتها وهى تندفع بنفسه من جانب المشتري فلا يتعدى
 الى غيره وهذا اختيار بعض المناجيج وهو المتعار وقال بعضهم يتغلل الدار من المشتري الى الشفع بعقد
 جديد فان كان بطريق التصويل لم يكن الشفع خيار الزوية أو العيب اذ اراد المشتري أو اشتراه على
 ان البائع يرى من كل عيب قال فى العناية والمجواب ان الصفقة تحولت للشفعة موجبة لسلامة ظلال الى
 الاصل وسقطوا خيار الراد فى جانب المشتري لعارض وهو الزوية أو قبول السبب ولم يوجد ذلك فى حق
 الشفع (قوله) عند محمد) أى بمضوء المشتري لانه المالك (قوله) والمعهدة على الاصح) حتى قبل تسليم البيع
 الى المشتري كذا فى متن التنوير وبشرى ذلك قول الشارح بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
 (قوله) حيث لا يشترط حضور البائع) ولا تكون المعهدة عليه لانه صار اختيارا لا بد (قوله) والوكيل
 بالشرع انهم) فلا يشترط قضاء حضور الموكل ولا كذلك البائع لانه ليس نائب عن المشتري فلا يكتفى
 بحضوره بخلاف الوكيل والاب وصيه كالوكيل على ملخص وفى هذا المقام سؤال وجواب على
 جملة ارجعة الدررى وقول ابى يلى ووصيه كالوكيل يعنى يكون الوصى هو المصم للشفعة اذا ما يجوز
 بيعه لانه العاقد وهذا اذا كانت الورثة صفارا لانه قائم مقام الاب ولو كانوا كارا وصفا رافعه بيع
 العروص والمقارن نصيب الصغار والكبار عند اى حنفية وقالا لا يبيع نصيبا للصغار من العروص
 والمقارن نصيب الكبار المحضون فان كانوا غيبا لم يعرض عنهم بدون عقارهم كذا فى نسخة الدررى
 من المختلف قال وفى الرأية قد يبيعون بيعه لان بيع الوصى يجوز بالنسبة ليس ولا الناحش وكذا
 لو كانت الورثة كلهم كارا لا يجوز بيع الوصى لانهم لا يمكن على المستدعي ان يبيعهم بطلان اى بلى قد اطلق
 فى محل التقيد واعلم ان المقتضى ان الوصى لا يملك بيع عقار الصغير الا بموجب كتابه بصف قيمته

قول ابى يوسف رحمه الله وعند محمد
 وجه الشفعة على النبات كذا
 فشرح السبل الهداية (ولا يلزم
 الشفع احضار الثمن وقت الدعوى
 بل) يلزم الشفع احضار (مسد
 القضاء) بالشفعة وهذا ظاهر رواية
 الاصل وعن محمد لا يقضى حتى
 يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن
 من اى حنفية (وخاتم) للشفعة
 بطلب الشفعة (البائع) لو كان المقاد
 (قوله) هذا اذا انكر البائع كونه المالك
 الذى ذكره ما يبيع به بعد خصومة
 بقا للمدعى البينة (لا يبيع) القاضي
 (البينة حتى يحضر المشتري فيخرج
 بالرفع اى القاضي (البيع بمشاهدة)
 أى بمضوء المشتري ويقضى بالشفعة
 على البائع (والعهدة) أى ضمان الثمن
 عند استحقاق الدار (على البائع)
 بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت
 حيث لا يشترط حضور البائع فيضام
 المشتري وقال القاضي المعهدة على
 المشتري بكل حال سواء اخذها من
 يد البائع اومن المشتري (والوكيل
 بالشرع انهم) أى اذا وكل رجلا
 لمشتري له دارا فاشترى له دارا فالوكيل
 له خصم (الشفعة ما لم يسل الدار (الى
 الموكل) فان سلم الموكل هو المصم
 وهذا فى ظاهر الرواية وعن ابى يوسف
 وجه الشفعة لا يأخذها من يد
 وجه الشفعة لا يأخذها من يد
 الوكيل لكن يقال سلمها الى الموكل
 ثم يأخذها الشفع من الموكل
 كذا فى المحاشى بخلاف الشفع
 (والشفعة خيار الزوية والميب
 وان شرط للمشتري البراءة)

أو كان ترجمه يزيد على دخلها وتخفيفه لا كان كان على شاطئ نهر أو نحو ذلك مما ذكر في عمله كجاجة
 التفقة (قوله أي من كل واحد من خيار الرزمة والسب) فيما تخرج الكلام المصنف عن الظاهر
 المتبادر وهو أن إذا تغير لفظا ومعنى عاذا على السب كما هو محل الزبلي والعيني حيث قال ميتلار حجه
 أي من السب وقد مر أن إسقاط خيار الرزمة قبلها غير صحيح فلا يرتفع على اشتراط البراءة من خيار
 الرزمة قاعدة فلو قال ولا يسقط رزمة المشتري ولا بشرط البراءة منه لأن المشتري ليس سائب عن
 الشفع فلا يعمل شرطه ورزقته في حقه كما في الزبلي لكان أدنى كذا ذكره أيضا وما وقع في شرح
 العيني من قوله لأن الشفع ليس سائب عنه فلا يسقط حقه لاسقاط المشتري صوابه لأن المشتري الخ
 (قوله لانه يتكر وجوب تسليم المبيع ما في الأول) كذا في بعض النسخ وفي بعضها منكر والمراد بالثمن
 الأول المذكور وألا وهو قول الشفع اشتريتها منه فلهذا ذكر أولا والمسئلة مقيدة بما إذا كانت الدار
 مقبوضة والثن منقودا جوى ولا يتقدان لأنه عرف بالنص فيما إذا وجد الانكسار من الجانبين والدعوى
 من الجانبين والمشتري لا يدعي على الشفع شيئا فلا يكون الشفع منكرا فلا يكر في معنى ما ورد به النص
 فاعني القياس عني (قوله وان يرها فله شفع) لأن بينهما كرايا متاعني وان كانت بينة المشتري
 أكثر اثباتا صورة لأن البيانات للارزام وبينه الشفع ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة الشفع
 إذا قلت وجب على المشتري تسليم الدار إليه وإذا قلت بينة المشتري لا يجب على الشفع شيء بل يتغير
 بين الأخوة وترك دور (قوله وعند أي يسم والشافعي الخ) الذي في العيني وعند أي يسم وبينه
 بينة المشتري وعند الشافعي وأجدتهما ثمة القول للمشتري وعند الشافعي وعند الشافعي لا يرد
 بالبين انتهى (قوله البينة بينة المشتري) لأنها بينة لزيادة قوله ما سبق من أن بينة الشفع ملزمة
 وبينة المشتري غير ملزمة لأن الشفع لو ترك يترك عني (قوله أخذها أقال البائع) لأن الاركان كان
 كما قاله البائع فالشفع بأخذها وان كان كما قاله المشتري يكون طعن المشتري بدعواه اقل وحط
 البعض بظفر حق الشفع فإخذها عني (قوله وفرادان) فيه تسامح إذا رخص طرف المشتري فقط
 لأن موضوع المسئلة ما إذا لم يقض البائع الثمن (قوله فأخذها الشفع بذلك) لأن النكول كالقرار
 بما يدعيه خصمه بلي (قوله وأخذ الشفع بقول البائع ان شاء) لأن دفع البيع لا يوجب بطلان
 حق الشفع لأن حقه ثبت بالبيع فلا يقدر ان على إبطاله بالبيع الا ترى أن الدار إذا ردت على البائع
 بسبب لا سطل حقه وان كان الرد غير قاض بلي (قوله وان قضى أخذها أقال المشتري) أي قضى
 جميع الثمن حتى لو قبض بعضه وبقي منه شيء فالقول قول البائع كما في الميسوط وإنما يأخذها قال المشتري
 إذا ثبت قبض جميع الثمن البينة أو أليم لأن البائع باستيفائه الثمن خرج من البين والتحق بالأحاب
 في الاختلاف بين الشفع والمشتري وقد ثبت أن القول فيه للمشتري كما في الدرر قال في الشربلية
 هذا إذا كان قبض الثمن ظاهرا كما ذكر بان ثبت البينة أو أليم ولو كان غير ظاهر فقال البائع بت
 الدار بالقبض وقبض الثمن يأخذها الشفع بألف ولو بدأ قبض الثمن قبل أن القدر بان قال بت
 الدار وقبض الثمن وهو أن قدره لم يثبت في قوله في مقدار الثمن كما في التبيين انتهى (قوله أي إذا
 حط البائع الخ) يثير إلى معانته الثاني عن الجانبين من وكيل البائع إذا حط بعض الثمن عن المشتري
 صحيحه ويضمن قدره البائع ولا يكون ذلك طعن على الشفع لأن حقه الوكيل لا يلحق بأصل العقد
 (قوله سقط ذلك من الشفع) لأن الحط لما التحق بأصل العقد الباقى هو الثمن عني ولو علم أنه
 اشتراه بألف فلم يحمط البائع مائة فله الشفعة كل ما عه بألف فلم يحمط البائع له حارة أو متاعا كذا
 في الدرر من القدر وهل يأخذ الشفع الجارية أو المتاع مع العقار والعقار فقط إن قلنا لا يلزم تلك
 الجارية أو المتاع بطريق الشفعة ولا وجه له وان قلنا بالتساوي يلزم تفرق المصفقة على المشتري فليحذر
 ثمرا يتحط شيئا من متاع عقار أو عبد أو يأخذ الشفع العقار لا العبد قال وسأقي عن الخاتمة انتهى

أي من كل واحد من خيار الرزمة
 والعيب (وان اختلف الشفع
 والمشتري في البينة فقال
 الشفع انترتها بانه وقال المشتري
 اشتريتها بانه وعشرين (والقول
 للمشتري) مع غيابه يتكر وجوب
 تسليم المبيع ما في الأول (وان يرها
 فله شفع) وعند أي يسم والشافعي
 البينة بينة المشتري (وان ادعى
 المشتري ثمن ادعى بانه اقل منه ولم
 يقض البائع الثمن ان شاء
 الدار الشفع (بما قال البائع) من
 الدار الشفع كانت الدار في يده
 وان سطل حقه في الايضاح
 أو في بدل المشتري
 وإنما قد يقول أقبل قبض الثمن
 البائع أكثر قبض الثمن
 بغير اثن أي البائع والمشتري
 بغير اثن أي البائع والمشتري
 الثمن ما يدعيه الآخر فأخذها
 الشفع بذلك فان خلفا من القاضى
 الشفع بينهما وأخذ الشفع بقول
 البائع ان شاء (وان قبض أحداهما
 بما قال المشتري وسطل البعض بظهر
 في حق الشفع) أي إذا حط البائع
 عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك
 من الشفع خلافا للشافعي

على البائع والمشتري (فقد أي لا يرجع
بقيمة البناء والقرى وعن أي يوسف
انه يرجع (و) أخذها الشيخ
بكل الثمن ان ترمي الدار) مطلقا
سواء كان بالتمسك أو بالاحتراق
(أو بغير الثمن) من البستان تعرفه
أحد وقال الشافعي في قول يأخذ
بالحصة (و) يأخذها الشيخ (بصفة
العرصة) من الثمن ان قسم على فيه
الأرض وقية البناء وقت العقد ان
شاء (ان تقص المشتري البناء
والنقص) بالضم (له) أي البناء
المقص للمشتري (و) أخذها
(بشرها) أي مع غيرها (ان يباع
أرضاً وتخلو غيرها) بكل الثمن ان شاء
وهذا احتساب والفتاوى ان لا يأخذ
(أو أن يتركه) أي أخذه من الثمن بكل
الثمن ان ابتاعها وليس في أخيل غير
فأنمرق ببناء المشتري فان جده المشتري
تجهه النقص لا يأخذ المشتري في
الفصلين (وان جده المشتري) في
الفصل الأول (سقط) عن النقص
(حصة) أي حصة الثمن (من الثمن)
الحجاء لبال الموهلة الطلع ومنه جده
أخيل أي طاع ثم جده أو فهو جده
كذا في الثمن وان جده في الفصل
الثاني يأخذ الأرض والنقل بكل
الثمن
(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
أما يجب الشفعة في (مزارع)

شحنات قال وبه يستحق من تصويب شيخنا حتى الثمن بلاني (قوله على البائع أو المشتري) قال راجع
بالبائع على البائع فما إذا أخذ الشفع العاقر من البائع أو المشتري فما إذا أخذ من يده فالشروع
لا يقصر (قوله أي لا يرجع بقيمة البناء والقرى) معناه لا يرجع عما قص بالعلم حتى (قوله وعن
أي يوسف انه يرجع) لانه فذلك عليه فتر لا منزلة البائع والمشتري وجه الظاهر ان المشتري معرو ومن
جهة البائع وحسب عليه ولا غرور ولا تسلط حق الشفع من المشتري لان الشفع أخذه منه حبرا
قريب (قوله وبكل الثمن الخ) لانها أي البناء والحقير باعنا بالارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر
فلا يقابلها مائتي من الثمن ولهذا يبيعها في هذه الصور ثم راحة بليان بخلاف ما إذا تلب بعض الأرض
بغير حق يسقط من الثمن حصته لان الفات بعض الأصل هذا اذا انهم البناء لم يبق له نقص
ولان الشفيع من حطب أو خشب وأما ذابقي شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن
على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاحتسبي فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله
لم يسقط شيء من الثمن لعدم جسه اذ هو من التواضع والرواح لا يقابلها شيء من الثمن وبالأخذ النصف
تحولت الشفعة الى الشفع فقد هلك ما دخل بها قبل القبض ولا يقطع عنه شيء من الثمن در (قوله
وحصة العرصة ان تضر الخ) لانه صار مقصودا بالانقاف والشفع اذا صار مقصودا به بقائه شيء من
الشيء بخلاف الأول لان الملاك فيما عدا ما يبيع فتنقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم العقد صلحا
بخلاف المسئلة الأولى وهو اذا انهم بنفهم وكان النقص قابضا حتى يقتصر فيها قيمة النقص يوم الأخذ
بالشفعة ونقص الاجني البناء كنقص المشتري يعني (قوله ان شاء) يمكن ان يجعل واجبا للثمن
والقدر وأخذها الشفع بشكل الثمن ان تربت الدار ان شاء وان شاء ترك وأخذ حصصة العرصة
من الثمن ان تقص المشتري البناء ان شاء وان شاء ترك جوى (قوله والنقص بالضم) ويجوز الكسر
واقصر عليه في شرح المجمع وغيره كالدر (قوله أي البناء المقص للمشتري) لان الشفع إنما يأخذ
طريق التبعة للعرصة وقد زالت بالاتصال يعني (قوله وتخل) النقص معروف يذكركم فهو
قوله تعالى تخلص مقصود يؤث فهو قوله تعالى تخلص خاوية وقد يوصف بجمع المذكور السالم لان في الجنس
لذلك على الأفراد معنى المجمع فهو قوله تعالى والنقل باقتاف نوح أفندي (قوله ونما) نص على دخوله
لا يلا يدخل بدون الذكر لا يلا شفع بخلاف النقل ولهذا قال العيني باشتراطه في البيع (قوله وهذا
استحسان) لانه باعتبار الاتصال كما به شفع العقار كالبناء في الدار در (قوله أي أخذه من الثمن بكل
الثمن) لانه مبيع تعاوان البيع مري اليه كالمشتري عاملا فقلت عنده أي عند البائع قبل قص
المشتري كذا نص شيخنا فاشارة الى سقوط اعتراض عزه زاده (قوله لا يأخذ العاقر في الفصل الأول سقط من
تبعة للعقار وقت الأخذ بالاتصال جوى (قوله وان جده المشتري في الفصل الأول سقط من
الشفع الخ) لانه دخل في البيع فصدف كان له قط من الثمن فيفوت قطه بفواته بخلاف الفصل
الثاني اذ يقابلها شيء من الثمن لم يحد منه بعد القبض فلم يرد عليه العقود والقبض الذي له به العقد
ففواته لا موجب سقوط شيء من الثمن كذا نص شيخنا (قوله لبال الموهلة) لانه أنسب بالمقام لان
المجمل المجهه مطلق الطع كاذ فوح أفندي

(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب)
(قوله اغتصب الشفعة في عقار الخ) أي قصد ان ياتى في غير العقار زبعا كالثمن والعرواق في حكمه
أي حكم العقار كالمعروف في الدر لان حق التملك يتي على الدوام فكان الصلوك العقار قال في الشرع لبال
فإن كان الملو طرقة بطريق السفل يستحق الشفعة بالطريق على انه خليط في المحقوق وان لم يكن

بأن كان طر غير ماريق الفل سحقتها بالجوار وتنتهي وذكر البري في التكملة أن القياس عدم
وجوب الشفعة في العلولانه لا يقي على وجب الدوام وانما استعملوا لأن حق الوضع متأبد فهو كالعرصة
الحق وهذا ما يخفى بقوت حق الشفعة فيما اذا بيع النما الارض المشتركة خلافا لما في فتاوى الطوري
واستدل به بما يأتي من قول المصنف ولا في بناء وتخل يسا بلا عرصه فنه نظر ظاهر ساق وجهه (قوله)
في عقاره مطلقا هذا الاطلاق في مقابلة ما يأتي من قوله وقال الشافعي لاشفعة فيما لا يقبل
القسمه والمعارمه اصل من دار اوضحة كافي الضاية (قوله مك) على صفة المهور لصفه لعقار
كافي العتيق وما ذكره السيد الحموي من ان ملك بتشديدا للام لا يمين (قوله احتراز عن الهبة بلا عوض)
مفهومه ان الهبة بعوض تحب فيه الشفعة ولو كان الموض غير مشروط وليس كذلك جوى وانول قوله
بلا عوض اى بلا شرط عوض (قوله وقال الشافعي لاشفعة فيما لا يقبل القصة الخ) لانها عند دفع
ضرر القصة وعند دفع ضرر المهور ودوروا لاشفعة لجار عند بل للترك فقتوا الذي يظهر من كلام
الزبلي كون المهور عند دفع اجرة القسم كذا ذكره عزى زاده وعارة العتيق انه عند دفع ضرر
التمتع فلا تحقق الا فيما قسم وعند دفع ضرر المهور على الدوام ولا احتصاص ذلك ما تقوم (قوله)
لا في عرض العرض بالكون ما ليس صفار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام فحق له عليه
الصلاة والسلام لاشفعة الا في بيع او حاقه ولان الشفعة ثبتت بالنس على خلاف القياس في العقار
ولا يجوز ان يحاق المنقول به لانها شرعت لدفع ضرر الجوارع الدوام والمنقول لا يدوم الضرر فيه كما يدوم
في العقار زبلي (قوله وقال مالك ثبت في البيع) لانها سكن طاعة ولو لما سبق من قوله عليه السلام
لا شفعة الا في بيع او حاقه زبلي (قوله بلا عرصه) ولو شري دارا لمكة هل يصح وجوب الشفعة عن
ابى حنيفة ورايان في الجمع الصغير بيع الارض لا يجوز وانه يجوز بيع الباع للمالك الشفعة
وروي الحسن عن ابى حنيفة انه يجوز ولفتح الشفعة وهو ولها وعليه السوى لانها بيع المملوك
كذا ذكره ابن الشحنة معز بالقبض وغيره قال العلامة مسدى ولا يقي ان معاده ان الشفعة انما
ثبت بناء على القول بان ارضه يملوكة لان مجرد البناء فيه بالوجوب ثبوت حق الشفعة فيكون حكمه
مما اقصا الحكم غيره من الابدية جوى فقول المقدسي فيكون حكمه مما اقصا حكم غيره صريح في ان حق
الشفعة ثبت في بيع البناء غير محكمه جردا عن الارض ويفيد ايضا ان اختلاف اراء اثنين عن الامام
بالقبض لبيع البناء يمكنه فان قلنا ما فعله الحموي من المقدسي وغيره كابن النعمه من ان الشفعة
ثبتت في مجرد البيع الخالف لقول المصنف ولا في بناء وتخل يسا بلا عرصه فنه لاسم المتابعة اذ كلام
المصنف يحمل على ما لا يمكن له في البيع حتى انما اراد كذا كانت الارض والبناء على بيعها البناء
وحده بدون الارض فوجه عدم ثبوت الشفعة من هذا الملك في البناء وحده ليس له حتى ان اراد حتى
لوسط البناء لم يمكن له حتى الاعادة بل لو طاله مالك الارض بفلح بناءه كان له ذلك فلا يكون البيع
في هذه الصورة ملحقا بالعقار فلا يثبت فيه اشفعة فلا يقي ما ذكره المصنف المقدسي وغيره اذ هو محمول على
ما اذا كان لما ملك البناء حتى التراجع كما يستفاد من اهل الذي قد سماه عن الدرر بل بالدرر بان كان
البناء ارض محركة حتى لو سقت بناؤه في هذه الصورة كان له حق الاعادة ولا عكس لما حقق في الارض
الطلب عليه بطل بناءه وانما العيب عليه بالمحركة فقط فظهر كون البناء في هذه الصورة ملحقا بالعقار
فلا شبهة حينئذ في ثبوت حق الشفعة فيه ومن هنا يعلم ما نحن افي بابه لاشفعة في البناء بالارض
المشركة كالطوري اذ لا يستدل في قوام سوى قول المن ولا في بناء وتخل يسا بلا عرصه وقد علم انه
ليس على إطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق التراجع ونقياس كلامه هم ويدل على ما ذكرناه من
التقييد بما ذكره ابن فرقة في شرح المنج بعد قول المن ولا يثبت اشفعة في غير العقار حيث قال حتى لو
بيع الفضل وحده او البناء وحده فلا شفعة لانها لا اقرا وما بدون العرصه الخ فظهر بانه لا اقرا لما

مطلقا (ملك بعوض) احتراز عن الهبة
بلا عوض (مومال) احتراز عن
الهبة فيما دفع الضمان بها وقال
الشافعي رحمه الله لاشفعة فيما لا يقبل
الشفعة وانما هي في العقار وانما
لا يفتق باقسامها لاجل القصة كما يحام
وارى والشر والطريق وقال مالك
لا شفعة في الآبار (لا في عرض) اى
لانتهاية حق في عرض (وفك)
وفك مالك ثبت في البيع ايضا (د)
لانتهاية الشفعة في (سواء وتخل يسا)
بلا عرصه (ولا يثبت في دار)

قوله بلا عرصه من ان الخ مالقة فيه
من عدم اشفعه هو المولى والنفق
هو اولى البود كما سبق في النسبة عليه
بالعرولى حاشى الى

بدون العربة كالتصريح بثبوت حق الشفعة فيما اذا بيع الناميا الارض المشتركة لما لم ينسحب حق القرار
 (قوله جعلت مهورا) وكذا لو تزوجها بغير مهر ثم فرض لها عقار مهورا لانه تعين له المثل وهو مقابل
 بالبيع بخلاف ما لو باعها العقار بغير مثلها او بالعمى عند التقاد وبعد حثت الشفعة لانه مبادلة
 مال بمال لان ما اعطاه من العقار بدل عما في ذمته من المهر زيلي قال في العلية واعتبر من ان يبيع مهور
 التل فاسد لمجتهل ولا شفعة في الثمن الفاسد واجب بانه جازان يكون معا وما بان جهالة في الساقط
 لا تنفي الى المنازعة والمفسدة ما قصت اليها (قوله فلا صاب الا بالفتح) لانه مبادلة ماله في حقه وهو
 يقول معنى البيع فيه تابع ولهذا ينفذ بلفظ التكاح ولا يغيب شرط التكاح فيه ولا شفعة في الاصل
 فكذا في البيع ولان الشفعة شرعت في المسالية المقصود بدون البيع الا ترى ان المضارب اذا باع دارا
 وفهارج لا يستقر بالمال الشفعة في حصة المرح لكونه تابعا فيه زيلي (قوله جعلت اجرة) وما
 في العمى من قوله بان استأجر ما يدار يدفعها له عوض الاجرة صوابا ساقط لفظ عوض وكذا قوله
 بان خاله ما على دار يدفعها له صوابا دفعها اليه (قوله بان استأجره و جعل اجرتا دارا) وما قيل اى
 جعلت الدار اجرة لدار اخرى مستأجرة غير ذلك لانه شرط في التصور كقوله مزمى (قوله او عوض
 عنى) لان الشفعة انما شرعت في معاوضة المال بالمال وهذه العقود ليست كذلك وصورته ان يقول
 لعمد اعطني دار فلان فوهب فلان الدار لعمد فدفعها الى المولى جوى (قوله وعند الشافعي يجب
 فيها الشفعة) لان هذه الاعراض متقدمة عنده فأمكن الاخذ بغيرها عند تعذر الاخذ بها كافي البيع
 بالعرض بخلاف المبة اذ لا عوض فيها راسا وعن قول ان تقوم منافع البيع في التكاح وغيره بقصد
 الاجارة ضرورى فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والموت غير متقوم بغيره تصرف (قوله لانه
 لو هبت بموصى الخ) صواب العبارة لانها اى الدار الان يحصل الضمير غير الشان جوى او تقول
 ذكر ان ضمير التأويل الدار بالعقار (قوله يجب فيها الشفعة) لانها بيع انتهاء ولا بد من القبض فلهذا
 وبيع دار الرجل على ان يهبه الاخر ألف درهم فلا شفعة للشفيع مالم يتقاضا في الميسرة المية
 بشرط العوض انما كانت الملك لله وهو له اذا قبض الشكل فلو هب دار على عوض ألف درهم فقبض
 أحداهم عوض دون الآخر فسلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان
 يأخذ الدار بالشفعة ولا بد أن لا يكون الموهوب وعوضه شائعا لانه هبة استدامتها وتدر بخلاف ما اذا لم
 يكن العوض مشروطا بالمقد لان كل واحد منهما مباحة مطلقة الا انه انشعب عليها فامتنع الرجوع
 وصورته ان يقول وهبتك هذا على ان تعوضنى كذا او جمعا له او قال وهبت لك هذا بكذا انه يبيع
 جوى عن المختلف ثم اعلم ان الشفعة اذا وجبت في الموهوب انما تقبض على العوض ان كان له مثل فان لم
 يكن وجبت بقيمة الدار يرى (قوله بخيار البائع) لان خياره لا يضر جماع ملكه عنى (قوله فان
 اسقط الخيار وجبت الشفعة) وزوال المانع عن زوال ملك البائع وبشرط الطلب عند سقوط الخيار في
 الصبح لان البيع يصير بيعا عندئذ لا يوجب عند البيع وجهه ما يرد (قوله ولو كان الخيار للثمنى
 الخ) لان البيع خرج عن ملك البائع بالاتفاق وانما اختلف في أنه هل دخل في ملك الثمنى او لم يدخل
 والشفعة انما تجب برغبة البائع عن ملكه بدلالة انه لو ادعى انه باع داره من زيد فجعل زيد وجبت
 الشفعة لا عرفه بغير وجهه عن ملكه وان لم يملكه بدخوله في ملك الثمنى ثم اذا أخذها الشفع في مدة
 الخيار لم يبيع لغير الثمنى عن الرد ولا خيار للشفيع لان غير النظم لا ثبت الا بالانطراط والتمرطا
 كان للثمنى دون الشفع واذا بيعت دار بينهما والخيار لاسد ما كان له لا اخذ بالشفعة لان البائع
 لم يخرج المبيع عن ملكه ان كان الخيار له أن يأخذ بالشفعة ويسقط خياره ويشتبه البيع لان
 الاختيار للشفعة يقضى منه البيع وكذلك للثمنى عندهما ان كان الخيار له لان المبيع دخل في ملكه
 عندهما لانه يصير بالاختيار البيع فيصير اجازة لانه ما راق المبيع من غيره وذلك يكتفى

جعلت مهورا) مطلقا سواء قيل
 ببعضها مال أو لا حتى لو تزوج امرأته
 على دار على ان تزويها على الزوج
 ألف درهم فلا شفعة في شيء منها عند
 ألف درهم وعندهما تقسم الدار
 اى خيفة وعندهم ما صاب
 على مهر مثلها والعهد لهم ما صاب
 الا ان يبيع فيها الشفعة (او اجرة)
 اى لا يبيع الشفعة في دار جعلت اجرة
 ان استأجره و جعل اجرتها و جعل
 جعلت الدار (بدل خلع او
 أو) جعلت الدار (بدل خلع او
 بدل صلح عن دم أو) جعلت الدار
 عوض عنى وعند الشافعي يجب
 فيها الشفعة والمرد بالدم دم العوض
 لانه لو صاب بها عن دم لا تجب
 فيها الشفعة (او وهبت) لا عوض
 الشفعة في دار يهب (لا عوض
 من موهبة) خلافا للشافعي فلهذا
 لو وهب بعوض مشروط فبها
 الشفعة (او يبيع خيار البائع) اى
 لا تجب الشفعة في دار يبيع خيار
 الثمنى لا يبيع فان اسقط الخيار
 وجبت الشفعة ولو كان الخيار
 لغيره تجب الشفعة في الحال

لاستحقاق الشفعة كذا ذن والمكتسب اذا بيعت دار بحجب دارها بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها
حيث لا يسقط خياره بالاخذ لان خيار الرؤية لا يسقط بصرح الاطال فدل لانه اولى لان ثبوته
موقوف على وجود الرؤية ثم اذا حضر شفع المار الاو لى كان لهاخذها بالشفعة لان الشفع اولى
من المشتري وليس له ان ياخذها الثانية بالشفعة لان عدم الحب واتصاله بالشفعة لا يخلو لعدم ملكه
فيها وقت بيع الاخرى ولو باع داره على ان يضمن له الشفع الفرض من المشتري ضمن او اشترى المشتري
الدار على ان يضمن له الشفع الدرك عن البائع فضمن جاز البيع ولا شفعة له بخلاف ما اذا اشترى
المشتري المحار بالشفعة بثلاثة ايام حيث تكون الشفعة للشفيع لان اشتراط المحار له كاشتراطه لنفسه
وذلك لا يمنع وجوب الشفعة وتبلي وحاشته لتبلي وان اراد ان يبي قوله ولا نه صار حق بالمبيع من غيره
الى ان ثبت الشفعة فيما اذا اشترى المحار لنفسه لا يضمن مذهب الصالحين بل على مذهب
الامام ايضا لان شرط المحار له وان منع من دخول المبيع في ملك المشتري لكنه صار حق بالمبيع من
غيره وما اراد بقوله كذا ذن والمكتسب الى الجواب عن اشكال بر دعى الامام وهو ان احقق الشفعة
باعتبار ثبوت الملك للمشتري والمشتري شرط المحار لملكه فكيف ثبت الشفعة في مدة المحار للمشتري
بان يقال ان المشتري صار اخص بالتصرف فيها فباقتباره يتحقق الشرط المخرج الى الدفع عن نفسه
وصار كالمكتسب وهذا المقام اشكال آخر لم يبرأ منه النكلة للديري (قوله او بيعت باسدا الخ) وان
يبيعت دار بحجبها وهي في يد البائع بعد فلبائع الشفعة لبقاء ملكه وان سلمها الى المشتري فهو اى المشتري
شفيعها لان الملك له لا يقال في ذلك تقرير الفساد حيث اخذ الدار المبيعة بالشفعة بالدار المشتراة بالاشراء
الفاصل لا تقول للمشتري بعد اخذ الدار الثانية بالشفعة متحقق من نفس المشتري اشراء واحد مع عدم
الفساد في الثاني اخذها بالشفعة بخلاف ما تقدم فانه لو ثبت الشفعة ثم انتقل الشراء للعاس من المشتري
الى الشفع بوصف الفساد في ذلك تقريره فلا يجوز (قوله اى لا تحب الشفعة في دار بيعت بها عا سدا)
وهذا اذا وقع البيع فاسدا في ابتداء كفاي العانة اما اذا طرأ الفساد في سقي حق الشفعة كما لو اشترى
ذمي من ذمي دارا بغير فم تقاضا حتى اسلم او اسلم احداهما وقس المار ولم يضمن المحار فان البيع بعد
والشفيع الشفعة (قوله ويجب على المشتري فيها) يعني لا ماسي لان الواجب في البيع العاسدا لقيمة
اللامسي حوى وتقدر الفجة يوم الفرض ثلثي (قوله وحب الشفعة ايضا) وياخذها باي اليه من شاء
فان اخذها الثاني اخذها بالثمن وان بالاولى فقيمة وان اخرجها بغير البيع كاتبة والمهر تنقص حرفة
واخذت بالقيمة ثمن بلالة (قوله او وقعت بين الشركاء) لان الشفعة فيها معنى الافراز ولهذا يصير فيها
الجبر والشفعة لم تشرع الا في المداولة المطلقة وهي المداولة لكل وجه درر وعزوزا (قوله وسلم
الشفيع الخ) ولو لم يسم الشفع كان له الاخذ مع كل فتح وبدون فتح في المحار فالبائع عند اسقاطه
المحار كما تخدم ثمن بلالة (قوله بخلافه في الخ) لان ازديار الرؤية والشرط فتح مكل وجه (قوله
يتعلق بالعيب) فقط كما مر شد في ذلك قول المصنف بعد وقت لوردت يجب لاقضاء لكن صريح
عبارة الدرر انه متعلق بالجميع قال السيد الحموي وفيه نظر ولم يبين وجهه ووجهه كافي للثمن بلالة ان
الزديار رؤية او شرط كذا ما كان لا تحب الشفعة فيه بخلاف ازديار العيب فان قضاء القاضى فيه شرط
لعدم وجوب الشفعة على ان القضاء في الدعي ليس شرطا لانه لا يخلو كاتبة مطلقا بل بعد
القضاء لانه قبل القضاء فسخ من الاصل كافي الكفى وغيره الخ (قوله ولا فرق في هذين القبض
وعدمه) اى لا فرق في ازديار العيب اذا كان قضاء القاضي بين القبض وعدمه حيث لا تحب الشفعة
في الوجهين لانه فسخ من الاصل وما ازديار العيب بعد القبض اذا لم يكن قضاء فسخه الشفعة لانه عا دالى
ملكه بقوته ورضاه فصار كمن اشترى مئبدا ففعلقه الشفعة حوى من الساب (قوله ومرا د ارد
بالعيب الخ) اى مراد القدرى رحمه الله قال ان يلى وانما يستقيم هذا على قول محمد لان بيع العقار

(او بيعت فاسدا) اى لا تحب الشفعة
في دار بيعت بها عا سدا (ما لم يسقط
حق الشفع البناء) فان في المشتري
فيها يتعلق حق البائع في الاسترداد
ويجب على المشتري فيها ويب
للشفيع الشفعة فيها ضل الى حنفية
وعندها لا يسقط حقه في الاسترداد
فلا تحب فيها الشفعة وقضى
سقوط حق الفسخ في الشفع بيع
لوسط حق البائع في الشفعة
المشتري اماما من الشركاء) اى
ايضا (او وقعت بين الشركاء) اذا قدمت
لا تحب الشفعة لمحارهم اى لا تحب
بيتهم (وساكنه) اى لا تحب
الشفعة في دارا مشتركة ولام الشفع
الشفعة (مردد في دار) اذا قدمت
تدار (من او) بغير ارضاء
يتعلق بالعيب فقط ولا فرق في هذا
بين العيب لاقضاء او بغيره (ووجب)
(لوردت يجب لاقضاء او بغيره)
خلافا لردد في العيب بعد

القضى

عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمكن جعله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض
خالفنا من جعله على البيع لأن الرد على البيع قضاء قائم والأقالة لا يقع عند أي وصف مطلقا ما لم يتغير
جعله بيعا وعند أي خفيفة وإن كان فسخا في حقهما لكن يبيع جديدا في حق غيرهما فامكن جعله بيعا
في حق الفسخ فلا يخفى في المحال بين أن يكون قبل القبض أو بعده وتضمنه التلي بقتل عن خط قارى
المداية بأن الرد على البيع قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له أن يرده على بائعه وإن كان بغير
قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرد يقطع بعته انتهى (قوله لا قبله فسخ من الأصل) وأما كان
بغير قضاء كافي المداية فلا شفعة لأنه قبل القبض لا يحتاج إلى قضاء القاضي لكونه مضمنا من الأصل
وكذلك لا يحتاج إلى رضا صاحبه أصلا بل يتفرده بغير رضاه جوى عن البناء

(باب ما يطل به الشفعة)

(قوله وتطل بترك طلب الموانبة الخ) أقول هذا استدرك فكان ينبغي تركه شربا لئلا يقال
قد يقال لا استدراك لأن ذكره هنا ذكره في محله لأن الباب بقوله انتهى فإن قلت الجواب ليس بظاهر
لأن صاحب الدرر لم يعقل بطلانها بترك الطلب يا قلت بل عقده فيما سبق حيث قال باب ما يكون هي
أي الشفعة فيه ولا تكون وما يطلها انتهى (قوله حتى تترك الشفعة طلب الموانبة الخ) ولو جعل
الاطلاق جوى (قوله وهو طلب التقرر) أي الاشتداد المفهوم من قوله أنه على أحد التبايعين
هو طلب التقرر وفيه نظر فإن الاشتداد على من ترك ليس طلب التقرر وأما الاشتداد على طلب التقرر
ليس شرطا كافي الدائع المهم لأن قال تأويل كلامه أنه ترك الاشتداد على طلب التقرر رغم القدرة
على ذلك بأن كان عند من جاز أن يورسل وأما أن قاله إذا ترك الاشتداد المحالة هذه كان اعتراضا من
الشفعة فتقبل جوى (قوله وبالصلح الخ) لأنه تسليم كافي الدرر وكذا إذا باع شفعته بمال ولا يلزم المال در
ونظيره ما إذا قل للحمية اختار بيني وألف أو قال العتيق لأمر أنه اختار ترك الفسخ بألف فاختارت سقط
الخيار ولا يثبت العوض والكفاية بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية أخرى لا تطل
الكفاية ولا يوجب المال وقبل في الشفعة كذلك حتى لا يوجب المال ولا يطل الشفعة ولا يضمن الكفاية
والشفعة بسلطان ولا يوجب المال زيلبي متى إذا قل الكفيل بالنفس للكفول له صاخي على كذا
وتسقط ما لم يمتحن حتى الطلب ويرى (قوله على عوض) فلو كان على نصف الدار ونصف الفتن جاز الصلح
بخلاف ما لو صاحبه على أخذت بعينه من الدار بمحض من الفتن حيث لا يجوز الصلح لأن حصته بمجته
وله الشفعة لفقد الاعراض غاية (قوله وعليه رده) لأن حق الشفعة ليس بمتقرر في الحال وإنما هو مجرد
حق الخلف فلا يجوز أحد العوض عنه بخلاف الاعتراض عن القصاص ومالك النكاح وإسقاط الرق لأن
ملكه في هذه الأشياء متقرر في الحال زيلبي (قوله ويجوز الشفعة قبل القضاء بالشفعة) ولا تورث لأنها
مشبهة بقطع بمجته بالخيار جوى (قوله لا المشتري) لأن المشتري باق ولم يفسر سبب حقه وإنما انتقل إلى
الورثة كما إذا انتقل إلى غيره ببيع أو فسخه أو أخذها بالشفعة كما يقضى ما تصرفه حتى المسجد
والقبور والوقف وكذلك ما يباعه القاضي بعد موتها وباعها وصيه كإليه فسخه كذا في أثر زيلبي (قوله
ويبيع ما يشغ به) ولو باع التي يشغ بها بشرط الخيار لا تطل شفعته لبقاء السبب لأن خيار البايع يقع
خروج البيع عن ملكه ولو اشتراه الشفع من المشتري بطلت شفعته لأنه لا أقام على الترامن
المشتري لمرض عن الطلب وبطلت الشفعة وإن هو بعدهم الشفعة وأمنه أن يأخذها منه بالشفعة
بالعقد الأول أو الثاني بخلاف ما لو اشتراها ابتداء قبل ثبوت حق الأخذ لأنه لم يشغن اعتراضا فلا شفعة
لن دونه وكذا إذا استأجرها الشفع أو استأجرها بطلت لأنه دليل الاعراض زيلبي ودروجل الشفع

لأن قبله فسخ من الأصل
(باب ما يطل به الشفعة)
(وتطل بترك طلب الموانبة الخ)
انتقرر حتى تترك الشفعة وهو عقد
الموانبة حتى علم بالبيع وهو عقد
على ذلك بأن أخذ أحدهم أول
مكن في المدة طلت شفعته وكذلك
طلب الموانبة ولم يشهد على أحد
التبايعين ولا عند القضاء وهو طلب
التسليم لمن شفعته (و) تطل
الشفعة (بالصلح عن الشفعة على
عوض وعليه رده) تطل (باعت
الشفع لا المشتري) (تطل) يبيع
ما يشغ به قبل القضاء بالشفعة
مطلبا

(قوله وقال زفرناح) وهو قول أبي حنيفة أيضا كما في باقي ما يلي وعليه فيكون لا ي حنيفة قولان (قوله
له الشقة في الوجين) لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع ووجه
الاستحسان أنهما جنس واحد في الشقة وكلاهما فيه ولهذا ضم أحدهما إلى الآخر في كونهما
(قوله وان قيل ان المشتري فلا نسل الشقة فبيان أنه غير صالح) لغاوت الناس في الأخلاق فبهم
من يرغب في معاشرته ومنهم من يبتغي عافيتهم فالتسليم في حق البعض لا يمكن تسليطاً في حق
غيره ولو لم كان المشتري هو مع غيره كان له ان يأخذ نصيب غيره لأن التسليم لم يرد في حقه ولو لم
شرا النصف فلم يتم بطله شراء الكل فله الشقة في الكل لأنه لم يسل النصف وكان حقه في أخذه لكل
والكل غير النصف فلا يكون استقاطه استقاطا لكل ولأن التسليم لم يرد في حق الشركة ولا شركة وهذا
التعليل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيما لو في حكمه لا شقة في ظاهر الرواية لأن
التسليم في الكل تسليم في إجماعه كلها ولا نزعاً للناس في الجمل كعرفاتهم من رغبتهم في الاستحسان
محلوا الجمل من حيث التحقيق فأنما يرغب فيه والاولى ان يرغب في التحقيق وقيل في الشقة لانه
قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجميع وقد تكون حاجته إلى النصف مستمرة بمرافق ملكه ولا يحتاج إلى الجميع
وشيج الاسلام مالى إلى هذا القول وحمل ما ذكره في ظاهر الرواية على ما إذا كان ثمن النصف محتمل في الكل
زيلي ولو لم يعلم الشرا بطلت بخلاف ما لو سامه لانها غير موضوعة للاستقاط وانما سقط ما فيها
من دليل الزنا والرضا بدون العلم لا يقتضي بخلاف التسليم وأوردان بيع ما فيه يظهره لعل لم يعلم
مع أنه لم يوضع للتسليم وأجيب بان قاما ببيع مشتركا إلى وقت القضاء بالشقة وانقضاء الشرط يستلزم
استقالة الشريكة فكان كالوضع له درى (قوله وفي عكس هذا لا يطل الشقة) وهو ما إذا أخبر ببيع
البعض فلم يظهر له بيع كلها وانما لا يطل الشقة في هذا لانه سقط حقه من النصف ولم سقط حقه
عن الباقي فلا يلزمه استقاط الحق في بقية الدار كذلك في البناء ومقتضاه ثبوت الشقة في الباقي لا في جميع
الدار كذلك كما جرى وقد وقع هنا في كلام منضم خطا من حيث زوال الزلي بان عليه عدم بطلان
الشقة في هذا المسألة هوان التسليم في النصف ليس تسليطاً في الكل ثم قال وهذا يقتضي ثبوت الشقة
في النصف الباقي لا في الكل مع ان ما ذكر من هذا التعليل لا يوجب في كلام الزلي أصلاً وأما زلي
مصرح بثبوت الشقة في الكل فتنبه (قوله وانما لا يطل الشقة) شرع في حيل منع الشقة حموى
(قوله الاقراضا) قال في الدرر كذا لا تثبت الشقة فيها بيع الاقراض وما في الوقاية من قوله الاقراضا
بالنصب كما مضى وأجاب عزي بأنه مستثنى من ما لا من النصف المستتر في بيع الخ فيكون النصيب
التبعية اعتباراً على المهرور وما انتج النصيب من النصيب في بيعه فمقتضى فزع ادعاء كراهة قاعدة الاستثناء من
كلام تام غير موجب لأن كذا في معنى كذا لا يقتضي كذا لا يقتضي ثبوتاً في حاشية نوع أفندي ماضيه
ولم يظهر له النصيب وجاله لانه لو كان فروطاً كان ثابتاً على بيع أو بدلائله ولا يجوز ان
يكون ثابتاً على بيع لان ثابتاً على غير مستتر فيه راجع إلى ما لم يوصف به والفعل الواحد لا يستلزم
فاعلين الا بطرق الطاعة والدلية وحكمه كحكمه وكذا لا يجوز ان يكون بدلائله لان ذلك لا يكون
الاقى كلام غير موجب وهذا كلام موجب والذي يظهر له انه ان كان مستثنى من اسم الموصول جاز فيه
الحصول الاستثنائية والجرع على الدلية وان كان مستثنى من النصيب المستتر في بيع وجب النصيب
على الاستثنائية فقط انتهى وقوله وكذا لا يجوز ان يكون بدلائله لان ذلك لا يكون الا في كلام غير
موجب الخ فيه نظره لم يوصه بما سبق عن حديثنا (قوله وعام الطول) بالنصب عطف على ادعاء
ولا يجوز الزرع حموى (قوله فلا شقة) لان الاستحقاق بالجوار ولو لم يوصف بالاصل بالبيع كذا لو وجب
هذا القدر لا ترى لعدم الاتفاق عني وزلي وفيه تأمل ولو اقره بجله انحصار ثمن الجمل ورده
ببعضه بان الشركة لم تثبت الا باقراره فلا يظهر حق الشفع حموى فتنبه (قوله وانما لا يطل الخ) باقى

وقال زفرناح في الوجين
(وان قيل لانه المشتري فلا نسل)
الشقة (فان انصبه فله الشقة)
ولعلم ان المشتري هو يبيع غيره
فله أخذ نصيب غيره وانما نصيبها
كلها يستفسر ثم ظهر ان بيع
البعض لا شقة وفي عكس هذا
لا يطل الشقة (وانما لا يطل الشقة)
او شرا وعرضا وقام الطول (في باب
الشفيع فلا شقة وانما لا يطل الشقة)
سها بغير) الكلى (الادعاء)
اي بيع غيرها بغيرهم (الشقة)
في سهم الاول مما اشتره (نقد)
اي دون السهم الباقية

منه في المسئلة الاولى بان يسع ذروا في طول المذلل في بل الشفع جميع الثمن الا درهمها والباقي
 جدرهم فاجابنا نحن ما حشرنا بخيار لنفسه ولو خاشرنا وهو ضريان مطولون في كل ان اجاز
 لم يجر الا تحويل كل وكل لا ضررا ولا يضر بشرنا وان يجرنا صاحب (قوله وفي المسئلة الخ) منه في زيادات
 قاضيا على من لا يسكره في طائفة الاسرار شرح التسهيل ونصه اشترى را من دار غاشري الباقي
 احتيا لا الشفعة كان للشفع ان يأخذ لكل انتهى وقوله احتيا لا الشفعة أي لا مطالبا (قوله لم اذا
 بطائع الخ) عار لا تنس في ام اذا لم يله السان (قوله ما فيها) أي في البيع (قوله يقتضي الاخلاق)
 أي يقتضي ان لا شفعة له في الباقي ولو يله السان معا كذا ذكره ابن قاضي جملوه في كتابه شرح لطائف
 الاسرار (قوله فالشفعة بالنظر لا بالتب) لا به عقدا ثروا والشفع هو العوض عن الدار وهذه حيلة تم
 الشركة والمجور لا به يتبع العقار باضافي فتمتو بعطه نواقيته قدر قيمة العقار لكن اذا اشترى بقي
 الدرهم كلها في ذمة البائع لو وجب عليه البيع الثاني ثم رآه كانه بطر بن القاضية بن العقار
 فاذا اشترى تبين له ليس عليه فيجب على بائع العقار الثمن مسكه والمجمل ان يدفع المبدل الدرهم
 الثمن من الغايبين بقدر قيمة العقار فمكن صرفا بما في ذمته من الدرهم ثم اذا اشترى العقارين ان
 لا دين على المشتري فيجب له الصرف فلا فرق قبل القبض فيصير الدار لا غير كذا في التبيين ومن
 الجمل ما ذكر في الدرر شري جدرهم ما لم يوزن أو لا يشارع فيضم الغلوس اشترى البواجل
 قدرها وسبع الغلوس بعد القبض فان الثمن مطويع حال القدو مجهول حال الشفعة وجها لانه ان وقع
 الشفعة (قوله ولا تكرر بالمجلة الخ) هي ما يتكلف دفع مكرره أو يوجب صوب (قوله وعند محمد
 تكرر) لانها لو جبت دفع الضرر وهو واجب والحاق الضرر بهرام وقوله الشافعي ولا يوجب
 انه يعتال لدفع الضرر عن نفسه وهو مشروع وان ضرره غيره في ذمته وهو رادع أي يشفعه عن
 (قوله فهذه بالمجلة مكرره بالاثاق) مقتضاه ان القول بالاتفاق متفق عليه وهو خلاف مرجع كلام
 اللبني على انه اعتال لانه اقتضاه ان كلامه جوى (قوله وقيل يفتي في الشفعة الخ) قال السبني وهو
 المختار عندي (قوله وأخذنا للشفع خط البعض الخ) والعرف ان الشفيع في الوجه الثاني لو أخذ نصيب
 بعضهم فترق الصفقة على المشتري فضرره زادة الضرر بالاعخذ نه وسبب الشر كونه هي شرع
 على خلاف قياس ما دفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه تضرره والمشتري ضرر رازا لاسوي
 الاخذ في الوجه الاول فوم الشفيع مقام احدهم فلا تشرق الصفقة على احد بل تشرق في التعدد
 والاقتصاد الماقدون المالك فلور كل واحد جماعة فشر وله عقار واحد صفقة واحدة أو متعددة
 للشفيع أخذ خط اسدهم ولو كل جماعة واحدا ليس للشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم لان حقوق
 العقد تنطق بالساقض بل (قوله مطلقا) يقابل هذا الاطلاق ما ساقى من التفصيل بقوله وروى
 الحسن الخ (قوله سواء) كان قبل القبض أو بعده وهو الصحيح (لان ان يبيع كل المبيع الى ان يستوفي
 جميع الثمن فلا يفرق بين البائع وهو يفتي قوله في قياسي، ولكنا نقول قبل القبض
 الخ كذا عندنا (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة انه فصل الخ) لم يقل هذا في الأخيرة عن الحسن
 وانما لا وروى بعضهم ان المشتري اذا كان اثنين لم يكن للشفيع ان يأخذ نصيب احدهما قبل القبض
 لان التفك يقع على البائع فيفرق عليه الصفقة بخلاف ما صد القبض لان التفك يقع على المشتري جوى
 وجوابه ما قدنا من ان حبس الجميع لا يتفاد جميع الثمن فلا يفرق في الصفقة علمه ولا هذا انما
 اليه بقوله ولكنا نقول قبل القبض الخ وما نحن على المحمى من قول المشرع ولكنا نقول الخ قال
 يتأمل فيه من التأمل (قوله لم يتعدا لخر من المشتريين الخ) أي الجميع كافا لا يلى مسكيا لا يفرق
 الى تفرق البائع المتأخر لانه اشترى من اثنين بجملة كواحد منهم وكانا كل المشتري واحد افتد
 البعض من الثمن وسواسمى لكل بعض ثمنا والكل جله لان المبرق هذا الاقتصاد الصفقة للاقتصاد

وفي المسئلة شرح النافع فلهذا انشأ في
 تأويل المسئلة اذ بلغه يسع منهم ثمانية
 أي رد الطالب لم اذا بلغه السان فله الشفعة
 وتصل صاحب الدار فله هذه المسئلة بقوله
 لان الشفع جدرهم الا ان المشتري في الثاني
 شريك فقدم عليه يقتضي الاخلاق وهي
 هذا عبارة فائدة للكتب (وانما ناعما
 بمن يمدح) المشتري الى البائع (نوبا) حال
 كونه موصيا (اعنه) فالشفعة الثمن لا بالثوب
 ولا بسكره المجمل لا ساقط الشفعة ولا كانه
 عندنا يوسف وعند محمد تكرر ثم لم يفتي في هذا
 البين نوعا من حيلة لا ساقطها بحد وجوب
 الشفعة نحو ان يقول المبتاع لشفيع انا
 اسمع منك ها اشترت فلا تملك في الاخذ
 فيقول الشفيع ثم أواميل على الأرض يملك
 شفعته أو قوله انا وبعت منك الدار فتقبل
 مني فلا قال قبل تطل شفعته فتعجب عن
 التسام فلا تم الهمة وان سلم اليه يرجع في همة
 فهذه بالمجلة مكرره بالاثاق والثانية
 حيلة قبل وجوب الشفعة وهي مانعها
 في هذا الباب وقبل يفتي في الشفعة يقول
 أي يوسف ويقول محمد في الزكاة كذا في الاصل
 (وأخذ) الشفع خط البعض بتعدد
 للمشتري مطالبا (لا يتعدا للبائع) أي اذا
 اشترى خمسة مثلا رامن رجل فللشفيع ان
 يأخذ نصيب احدهم وترك الباقي ان شاء
 وان يأخذ نصيب الكل ان شاء سواء كان قبل
 القبض أو بعده وهو الصحيح وروى الحسن
 عن أبي حنيفة انه فصل فقال ان أخذ قبل
 القبض نصيب احدهم ليس له ذلك وبعد
 القبض له ذلك ولكنا نقول قبل القبض
 لا يمكنه أخذ نصيب احدهم فان تعدد الشفع
 مانعه ما لم يتعدا لخر من المشتريين حصته
 من الثمن وان اشترى اهما رجل من خمسة أخذ
 للشفيع كلها أو بعضها وليس له ان يأخذ
 البعض دون البعض وقال الشافعي ان يأخذ
 حصة احدهم (وان اشترى نصفه لخر

المن والاختلاف انتهى (قوله غير مقسوم) قبله لانه لا يشتري نصفه مقسوما ولم يكن بمقدار الشفع
بان كان في الجانب الآخر لا شفعة للشفيع فيه وهو ظاهر ما تقدم من قوله وان باعها الا انما الخ (قوله
أي البائع) أي بقعة المشتري مع البائع يحترزه حال تقاسم المشتري غير البائع ومنه (قوله
وليس له نفس القصة) سواء كانت له حكم أو بالتراضي لان القصة من تمام القبض انبها بكل
الاتساع والشفع لا يحض القبض ليعمل العهد على البائع فكذلك ما يقع لان القبض بمجموعة البيع له
حكمه فكل لا يحض البيع الاول لانك تحض القبض ليعمل نفس القبض لموجود بمجموعة حوى فان
قلت في القصة معنى المبادلة والشفيع عليك تحض تصرفاته فكذلك قلت قلت فيها ارا من وجه
ولم لا يصير فيها الجبروم بادلته من وجه ولم لا يصير في البيع من وجه وبسبب اوجاب رؤية
فما نظر الى هذا على النظر الى ذلك لا يعتد به عند الشفع (قوله اما اذا وقع في الجانب الآخر
فلا) أي فلا يأخذ هذا المشتري لانه لا يعتد به اذا وقع في الجانب الآخر كذا هو في تأمل
والاولى بان لا يملك لا يبيع جارا فيما يقع في الجانب الآخر كذا هو في تأمل (قوله لا) اذا قسم
المشتري يكون له نفس القصة أي يكون للشفيع نفس القصة وفيه تأمل حوى ولم يسره وجه
ووجه ما عدا ذلك الشارح من ان الشفع تحض فيه المشتري فخالص على حيث حال أي لو اشتري
تصفدا وغير مقسوم فقبض المشتري البائع ان يصفد المشتري أي حصل تحض فيه وليس له ان
يقض بائع واجاب خالصا على ما ذكره الشارح على ما اذا باع احد لثري يكن نصيبه من الباقي المشتري
وقاسم المشتري الشريك الذي لم يسع حيث يكون للشفيع تحض كذا ذكره زيلبي وغيره كالنظر لان
العقد يقع مع الشريك بالذات فاسم من تكرر القصة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو
تصرف حكمك لا تحضه الشفع كالتخصيص به وهيته (قوله وللبيع) لان الاخذ بالشفعة
بمنزلة الشراؤا وشرا واحد من الآخر يجوز اذا كان على المدين لانه فيه ملك المدين المولى
لا يملك ما في يد المدين بل يكون العبدان على زيلبي (قوله بخلافه) فاما زيلبي (قوله عليه السلام) الظاهر
ان قال بخلافه فاما ان لم يكن مستقرا بالدين ولم يقاتل البيني صورته رجل باع دارا للبائع عبدا فاذن له
في التصار بطلبه دين عبط بما هو ورثته والعبدان يأخذان بالشفعة لانه لا جاني منه انتهى ولذا
صرح بكونه مستقرا في زيلبي وغيره كالدرر (قوله فانه لا شفعة الاولى) لان فيه مولاه ولا شفعة لمن
يسع له على امره (قوله اما لو اشتراه فله) الشفعة لانه باع له وقد مر ان من اشاع أو اشيع له
لا تطل شفعته معنى (قوله ومع تسليم الشفعة من الاب والوصي) هذا اذا بيعت مثل قتيها وان بيعت
بأكثر مما اثنان فيمنه قبل حاز التسليم بالا جاع لان النظر من فيه وقيل لا يجوز التسليم
بالاجاع وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم لا جاني فيكون الصبي على حقه اذا بلغ وان
يبيع باقل من قيمتها بمائة كسيرة فتدلى حنقلا لا يصح تسليم الاب والوصي ولا واية عن اب
يوسف عن مع غناية (قوله وشفعها صبي) أو جمل غناية (قوله حتى لا يكون للصبي) يا خالصا
اذا بلغ وان لم يكن له اب ولا وصيه ولا جد اب ولا اب ولا وصيه ولا وصي نصبه القاضي فهو على شفعته
اذا أدرك كذا في الغناية وهو ظاهر في انه ليس له الشفعة بعد بلوغه بعد وجوده عند مد زوايا
ام لا فيضالته قول المصنف ومع تسليم الشفعة لا يبيع فيها لانه لا يشتري لعدم ثبوت الشفعة للصغير اذا
بلغ وجود التسليم من ابيه أو وصيه وقد ظهر في ما به يحصل التوفيق بان يقال ليس المراد التسليم
في كلام المصنف قوله لمستوفى بل المراد ما شغل جردا لكونه من طلب الشخص من علمه بالبيع
حتى لو وجد للصغير اب أو وصي ولم يعلم بالبيع حتى بلغ الصغير فلهما البيع بعد بلوغه كان على شفعته
ولا يبيع منه وجودا به أو وصيه وقت البيع لعدم وجود التسليم حقيقة أو حكما فتأمل (قوله وقال
عبد زفر لا يصح) لانه باطل على الصبي فلا يصح كالغفون قوله واعتاق عبد وبراغره وعلمه ان

غير مقسوم ان هذا الشفع
المشتري أي نصف (قوله) أي
البائع مطلقا أي في أي بائع كان
ان تأمل وترك وليس له نفس القصة
وهو المروي عن اب يوسف عن اب
خليفة انه نا ان هذا وقع في الجانب
البار الذي شفع به اما اذا وقع في
الآخر فلا وانما قال بقية لانه اذا
قسم المشتري المأذون (الاخذ
والعبد المدين) المأذون (الاخذ
بالشفعة من بيده كحكمه) أي انما
بائع العبد المدين فله ولا الشفعة
بائع العبد المدين عليه دين والعبد
مختلف فاما ان لم يكن مولى اما لو اشتراه
بائع فله لا شفعة للمولى اما لو اشتراه
فله ولا الشفعة (ومع تسليم الشفعة
على الصغير
من الاب والوصي) على دارا
عندما حتى لو اشتري رجل دارا
وشفعها صبي فلم لا يكون للمسيان
تسلح حتى لا يكون للمسيان
اخذها اذا بلغ وقال عبد زفر
لا يصح حتى كان له ان يأخذها بالشفعة
اذا بلغ

قوله سلت الشفعة الملك ان كنت
 اتبعها الخ اقول الصواب ان يقول
 سلت الشفعة انه ان كنت صلت الخ
 فان سلت العادة على ان البائع
 ان تراها بطلانها كان الصواب
 ان يقول ان كنت اتبعها فلان
 لطلوع له حينئذ يعني عنه قوله
 فتأمل اهـ

الاخذ بالشفعة في معنى التجارة بل عنها وان هذا التصرف دائر بين الضرر ولفظ بفعل تركه
 بخلاف العرفون القود ونحوه لانه ضرر بعض الخ ازيل بل قوله والوكيل يعني الوكيل بطلب الشفعة
 واما الوكيل بالشراء فليس له التمتع صحيح بالاجماع كذا في كونه اعراض بالاجماع عنى (قوله مطلقا)
 الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في المتقول عن ابي حنيفة والاطلاق الصفة هو قول ابي يوسف الذي
 رجع اليه وعلى هذا يكون المصنف ماضيا على قوله جوى (قوله لا يصح تسليح بحال) لانه اتي بصدق
 ما اثر به ولم يات به في كماله الا ان هذا هو قول الوكيل بالشراء لانه لا يشتري فكذلك انه
 ان ترك الشفعة انتهى غير ان ابا يوسف يقول انه وكيل مطلق في هذا تصرفه مطلقا ورواية جوى ان
 الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالمحسومة ولا تصرف المحسومة الا في مجلس القضاة زيلى (نعم)
 قال ليشترى سلتها ان ابعثها لنفسك اوقال للبائع سلت الشفعة الملك ان كنت اتبعها فلان
 لنفسه فهو كما قال لا يكون تسليما لوجود الشراء لانه اقاما بقبل التعلق جوى

المرامات ان كانت تحفظ الاملاك فالحققة على قدر الميثان وان كانت تحفظ النفس فهو على عدد الرؤس
 وفرع على ذلك القول الخ ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وفي فتاوى فارى اعداية
 ان تحب الفرق فاتفقوا على الفداء بعض الامتعة والغرم بعدد رؤس لانها تحفظ النفس انتهى واعلم
 ان القصة تطلب بالشروط الفاسدة وان القصة فاسدة لا بعد الملك بالقبض كائى الاشياء وطلبها فانها
 تقسم على هذا أى على ما ذكر من التفصيل (قوله اسم الاقسام) أى اسم عدد الرؤس فلا ينداء جوى
 (قوله وجه المناسبة الخ) ذكر الاختلاف ان وجه المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما من نتائج المصيب
 الشائع لان أقوى اسباب الشفعة المشتركة في نفس البيع وتقدم الشفعة على القصة لان الملك الشفعة
 رجا يكون بيد القصة والسبب مقدم على السبب او يقال ان القصة نافية للقصة وفائضة لها وذلك
 رجوع الى قوله عليه السلام الشفعة فيما يشترى فانها وقعت بالحدود وصرفت الطرق فلا شفعة والنفي
 يقتضى سقي الثبوت فكان بين الشفعة والقصة مناسبة المصادمة والمضاد فان ابدع مقدم الميثان
 على النافي كما في الامر والنهي والنكاح والطلاق جوى (قوله ثم الشفعة في الايمان) يشير الى ان
 القصة نوعان قسمة في الاعيان وقسمة في المساقاة والنحر بف الذي ذكره المصنف للقصة في الايمان واما
 القصة في المتاع فغير عرفها المصنف وهي شرعا مبادلة لشفعة بشفعة جوى وركنها فصل يحصل به التمييز
 بين الانصباء كالكيل والوزن والعدد والذرع وسبب الطلب الشراء او ادهم الامعاء حصة حتى
 اذا لم يوجد الطلب لا تنصم القصة وشرطها عدم فوت الشفعة فانها افراز لكل واحد قبل القسم
 الملك والشفعة وانما يتحقق هذا ادبا في الميزان على ما كان قبل الافراز باصله وشفاعه وحكمه تمن
 نصيب كل على حدة لانه الاثر القرب عليها واولها الكتاب وتبين ان الماء قسمة بينهم واداء حصة اسمها
 وقال تعالى واعلموا انما تخم من شئ ما من شفعة وقرول وانما يعلم الخ من اربعة الاجاس بالشفعة
 والسنة لما شرع عليه السلام لما في القوائم والمورث والاجاع ودرور وابي وشاهي ولفظ ما في الدرر
 من قوله وشرطها عدم فوت الشفعة بشكل مما في من انه اذا اشترى احد هدايا لا تشرى له نصيبه
 فانها تقسم بطلب ذي الصكبر قلت ليس المراد فوت الشفعة بالنسبة لاحد المتسبين بل بالنسبة لهما
 معادل على ذلك ما في الشريعة حيث قال فلها الا قسم حائط وحمام ونحوهما بطلب احدهما في
 ان يقال في جعل الركن ماذ كمن الصكيل ونحوه حيث لانهم اشتروا في ارجح القصة على ارجح
 او الانصباء واتفقوا على ان ارجح الكيل ونحوه على الانصباء وشرى لثلاثة عن المقضى فلو كان الكيل

(و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل)
 مطاوعة الى اذ لم يلم الشفعة او قرع على
 المثل ان سلمها فعدا الى حصة بغير
 في مجلس القاضي ولا يضمن في غيره
 ون. ل ابا يوسف اولاً لا يضمن كرم
 كان ثم رجع وقال بغير ان كان وقال
 محمداً لا يصح تسليح بحال و. شيخ افرازه
 في مجلس ا. في ولا يصح في غيره
 (كتاب القصة)
 القصة في الامعاء لا الانقسام ووجه
 الماسب ان الشفعة شرعاً لم يرد
 الجار و. ذيل مفعلة الملك حرام كذا
 القصة من سبب كمال شفعة الملك
 ويجري من انوار اذ ان الشفعة
 كل معنى المبادلة فقسمة ثم القصة
 في الاعراب (هي جمع نصيب شائع في)
 نصيب (معصو) هي (تتعلق على
 الاقرز وولدان) لانه ما من شفعة
 الا وهو شغل على الصديق فكان
 ما يجتمع في نصيب احد فما يصح
 كان له و. كان لساخه فصار له
 نوصا عما في يد صاحبه فكان
 مبادلة من حيث انه اختل في صاحبه
 في مقابلة حقه وافرار من حيث انه
 يقصصهما ايضا

اول وزن ركنا اختصوا وكان يحسن أن تكون الاجرة على الانصاف كذا يحيط شخشا أو قول صاحب
سابق عن الز. يلى من ان الكلى والوزن ان كان القصة قبل هو على الخلاف (قوله وهو الظاهر في المثل)
لعدم التفاوت بين ابعاضه لان ما يأخذ مكل واحد من مائة من نصيبه بكم مثل حقه صورته معنى
فأمكن ان يحصل عن حقه ولم يأخذ من حقه في القرض والصرف والسز بلى (قوله كالمكليات
المخ) الظاهر أن يقال وهو المكليات المخجوى (قوله نأخذ من حقه حال غيبة صاحبه) محله اذا كان المثل
مقروضا بشرط بكن أما اذا كان غير مقروض فلا جوى من الشلى وفي الدرر ان الحاشية مكل أو موزون
بين حاضر وغائب أو بالغ وصغيرا أخذ الحاضر أو بالغ نصيبه فغدت القصة ان سطر خط الأثرز والالا
كسيرة بين دهقان وزراع أو دهقان حقهما انقسم من ذهب عما أفرز الدهقان أو لاهلك الباقي
عليهما وان يحيط نفسه أو لاهلك على الدهقان خاصة المخ (قوله أى في غير المثل المخ) للتفاوت فلا يكر
ان يجعل كانه أنصحن حقه لعدم المدايلة بينهما بين (قوله وهو غير القاضي الشريف على القصة في مقصد
الجنس) لان قيمته في الافراز والمدايلة يحصى فيها الجبر اذا قلنا بحق الغير كالدين يحصى به مع ملكه
لا يما الدين شلى واعلم ان الحلاق قول المصنف وغير في مقصد الجنس شامل لما اذا كان من ذوات
الامثال أم لا كما في الز. بلى خلافا لما في الدرر من تقديمه في المكليات (نفسه) زرع على أرض
لمساراد قصة الزرع دون الارض وقد سبل لا يجوز لانه يحازقه وهي لا يجوز في الاموال الز. به فانه
ان الضياء قال في الترتيب لالة وفي الحاشية ما يختلفه وفي القسوى القصرى القصة ثلاثة أنواع قصة
لا يجرى الا في قصة الاجناس المختلفة وقصة تعبير الا في ذوات الامثال كالمكليات والموزونات وقصة
يعبر الا في غير المكليات كالشباب من نوع واحد والقرنم والغنم والخسارات ثلاثة خسار شرط ونسار
عيب وخسار روية في قصة الاجناس المختلفة ثبتت اخبارات الجميع وفي قصة ذوات الامثال ثبتت
خسار اللعب فقط وفي قصة غير المكليات ثبتت اخبار اللعب وهل ثبتت خسار الز. به والشرط على رواية
أبو سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى المخ تتر بلالة (قوله أى لا يجرى غير مقصد الجنس) لتعذر
المعادله باعتبار غرض التفاوت في المقاصد ولو توافقا راجح لان الحق لمهم وما في الدرر من قوله تعذر
المدايلة بالامساك به المعادلة بالعين كما في المدايلة غرضي (قوله ونسب قاسم رزقه من بيت المال)
لان القصة تشبه الحصة فيوزق منه كإيراق القاضي ابن فرشته وقال في الضاية وهو القاضي ان
يهم نفسه باجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان القصة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفرض على
القاضي ما شرهت وانما لذي يفرض عليه جبر الا في على القصة الا ان لها شيئا بالقضاء من حيث انها
تستغاد ولا في القضاء الا اجنى لا خدر على الجبر من حيث انها ليست بقضاء عاجزا أخذ الاجر عليها ومن
حيث انها تشبه القضاء يستحب عدم الأخذ انتهى ومثله في التندين وفي الدرر ايضا لقصة حيث قال
ثمان ان الاجر هو المثل وليس له قدره من فان باشر القاضي بنفسه القصة فعلى رواية كون القصة
من جنس عمل العضاء لا يجوز له أخذ الاجر وعلى رواية كونها ليست من جنسها انتهى قال شخشا وما في
مجمع القسوى وافق ما في الدرر (قوله لقسما بلاجر) لان القصة من جنس عمل القضاء من حيث
اياه يتمها قطع المنازعة بلى (قوله على المتقاضين باجر) كان الطاهر ان يقول باجر على المتقاضين
كذا يحيط شخشا (قوله أى باجر مقسوم المخ) أشار بهذا التفسير الى ان قوله بعد منظر مستقرصة
لا جوى (قوله بحسب) يفتح النين وكذا يفتح أى بقدر جوى عن الاتفاق (قوله مطلقا)
الاطلاق في مقابلة التفصيل الا في الذي رواه الحسن عن أبي حنيفة جوى (قوله أى على الجميع)
وفي بعض النسخ أى على رؤس الجميع قال السيد الحموى أشار بذلك الى ان هجوم الاشباة من قبل
الكية لا لالكل انتهى (قوله وعندهما على قدر الانصاف) وهو رواية عن الامام لانه مؤلف الملك
فقد رقدته كاجر الكال والوزان وحفر البئر المشترك له وان الاجر مقابل بالخير وأهله لا يتفاوت وزجا

(وهو) أى الافراز (الظاهر في المثل)
كالمكليات والموزونات والعدديات
المقاربة (فأخذ) أى أحد الترتيبين
حمله حال غيبة صاحبه (وهو) أى
المدايلة (الظاهر في غيره) أى في غير
المكليات كالموزونات والعروض (فلا
المثل كالموزونات) بكن نفسه عند
أخذ أحد الترتيبين (القاضي الشريف
نفسه صاحبه (وهو) أى في مقصد الجنس عند
على القصة (في مقصد الجنس) أى
على أحد الترتيبين (قوله) أى
غيره) أى لا يجرى في غير مقصد الجنس
(ونسب) أى لقسما بلاجر (والا) أى
من بيت المال (لقسما) أى
والا لم ينسب (فقسما) أى رزقه
على المتقاضين (باجر بعدد ائزرس)
أى اجرة مقسوم بينهم بحسب عدد
الوزن مثلهما أى على الجميع
على رزقه ومنه ما على قدر
الانصاف وهو قول الشافعي حتى لو
لا يزال بين اثنين لا حصة واحدة
ولا تزال بينهما لا حصة واحدة
فقد رقدت حصة أحدهما

نصف الحساب بالنظر الى القليل لكسوفه ولا يتصور قبح قليل من كثير الا بعد التفرقة فما علق
الحكم حاصل القبح لان عمل الارزاق واقع لمعالجة بخلاف حفر البئر لان الارض قابل لسفل التراب
وهو يتفاوت والكيل والوزن ان كان لقيمة قبل وعلى الخلاف فلا مرد وان لم يكن للقيمة فالأمر
مقابل بعمل الكيل والوزن لا بالتغير وعمل الكيل والوزن يتفاوت زبلي ومقتضى قوله والكيل
والوزن ان كان للقيمة قبل وعلى الخلاف ان ارجح خلافه وبه صرح القهستاني حيث قال والاصح انه
على قدر الانصاف بخلاف كافي المبسوط (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة ان الاجرة على الطالب
الحج) لنفسه وضرب الممتنع كافي البرهان (قوله وروى القاضى أجملة) كيلا يطعن في أموالهم
(قوله وفي الذخيرة يجوز للقاضي ان يأخذ على القيمة أجرة) يعني اذا ما شرأ قيمة بنفسه (قوله عدلا)
لا من جنس على القضاة يعني (قوله أمنا) لانه يعتمد على قوله فتنشر الامانة لتطعن القلوب يعني
ولو اقتصم على ذكر العدالة لا غنا عن ذكر الامانة لان العدالة تستلزمها ومن ثم اقتصم على بيان الوفاة
سوى عن الشئ (قوله علمنا القيمة) أي بكيفية انهمامن جنس على القضاة كما في الهداية وفي
التبديل اشعار بان المراد بالوجوب في كلام المصنف الوجوب العرفي الذي رجحناه الى الاولوية لان
ذلك غير واجب في القضاة فقهستانى عن الاختيار والمخرامة (قوله ولا يتعين قسم واحد) لانه لو عين
الحكم بان يادة على أجرة مدر (قوله ليس بجرو) وفي بعض النسخ يستأجره ووصاه به بجرو
كذا قيل وتجب بان حذف فون الرضخ فمير ماص وباجب اداء التمتع مع وزن التنا كدروا جز
بكرة مع نود الوفاة وجز بقلة في خبر ذلك كقولهم عليه السلام لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى
تجاهروا وما ذكره الشارع من هذا الثالث وفي كسوم من النسخ يستأجره بالنون (قوله ولا يشترك القسام)
بعض القاص جمع قام كقوله المعنى وكلام الشارع يفيد (قوله أى لا يشترك القسام الح)
لثلاث اولا على مغلالة الارزاق وادى الى الاضرار بالناس دور (قوله ومنه ما ينهم) لان البديل
المشاكله في ايديهم ولا يترفع فصار كالمقول والمشتري ولا منكر لثبوتهم على البيع والتوكيد في كتاب
القيمة أنه قسم باعتبار قيمتهم لغيرهم عليهم ولا يتعداهم حتى لا يتق أمهات اولادها لمدر ومعلم
ثبوتهم في قيمتهم بخلاف ما اذا كانت القيمة بينة ولاي حنيفة ان القيمة قد فعلت الميت اذا تركه
مفقا على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت اذن بادت منها قبل القسمة فتقوم باعتمادها على ما سدد
القيمة واذا كانت قضاة على البتة اقرارهم ليس بحجة عليه فلا بد من البتة وقد أمكن ذلك بعمل
أحدهم خصصا على الميت وغيره عن أنفسهم واقرارها خصم لا يمنع قبول البتة اذا كان في قبولها ثبوت
الآثرى املوا دعى اسان على ميت دينا فأقر الوارثه فأقام المدعى بينة فانها تبطل لانها ثبتت لدى
على الميت حتى يقدم على الورثة كلهم وراحم القراء ولا كذلك اذا كان ثبوتها بأقرار الوارث فانه
لا ثبت الا في حقه خاصة وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وهي والمسئلة تجالها بخلاف المتقول لان
في القيمة ذنبه غير انه يثنى عليه التلف وفي القيمة حفظه وحمله مضمونا على القاض والغار خصم
بنفسه وهو غير مضمون بالقاض فلا حاجة الى حجة. فمير ثبوت والمشتري زال عن ملك البائع قبل
القيمة فلم تذكر القيمة فذا على الغير الحائز بلى واعلم ان قوله وكذا الجواب لو كان مكان الوارث وهي
بوجه جهة اقرار الوارث بالدين كاتر الوارث به فلو قال كمال الهدى وكذا الوارث اذا أقر بالدين فقبل
الدين على مع اقراره لاطار اقراره لكان أدنى (قوله ويقيم في المتقول الح) سواء ادعى اشتراعه
أو ملكه أو اذن مدر عن مصدر الشريعة ومن القلي البناء والانتجار حيث لم يتبدل القيمة القيمة
وان تاملت فلا حرج له شحنا (قوله ما فرارهم) اتفاقا كما يستعاد من سياق كلامنا بلى لانه يثنى
عليه التلف وفي القيمة حفظه مضمونا على القاض لانه ليس في القيمة قضاة على الغير وهو السخ زوال
ملكه بالبيع كما سبق (قوله وروى عن أبي حنيفة في خبر رواية الاصول الح) يجوز ان يكون في ايديهم

وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
الاجرة على الطالب القيمة دون
المتنع والاعلم ما هو عند القاضى
اجزله كابر السكك وفي الذخيرة
يجوز للقاضى ان يأخذ على القيمة
اجرا ولكن المصنفه ان يأخذ
ولو اسطهوا ولم يرفعوا الامر الى
القاضى واقتضوا بانفسهم رايهم
القاضى والاذا كان بينهم اضيق فيحتاج
حاز الا اذا كان بينهم (وتجسدان
الى امر القاضى ورأه
بكونه الماسم) عدلا ما شاء القضاة
ولا يتعين قسم واحد) استأجره دون
غيره ولا يشترك القسام أى لا يترك
القاضى القسام بشر كون في القيمة
فلذا كان القاضى ان يشترط لا
واحدة ثم استندت بالقيمة
استأجره الا (ولا يقيم القسام
الوارثه باقرارهم) انه ميراثهم
فلان مات (حتى يرضوا بالثبوت
وعند الوارثه) عدلى حنيفة
وعندهما يقيم بهم (و يقيم
في المتقول) بن الوارثه باقرارهم (و
يقدم في اقرار المشتري) أى لو اشترى
الشرى عدلا فأنهى في ايديهم
وادعواهم انثروه قيم بينهم باقرارهم
وروى عن أبي حنيفة في غير رواية
الاصول ان القاضى لا يقيم باقرار
المشتري بينهم يروى بن الشارح وروى
(و يروى بالدين) أى اذا حضره
ايديهم فصار ودعوا بالدين ولم يرد
سيفاضل اليهم من اراد البيع
بغيره

والملك لغیر الاول اصح عنی (قوله فقه القاضی ینتہم بقوله) لانه ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم لم يقرروا الملك لغیرهم يعني (قوله وهذه رواية كتاب القسمة) من القدوري كما يعلم من الزاوي في الكلام على شرح قول المصنف ولو برهنا ان العقار الخ (قوله لم يفسرها حتى الخ) لا احتمال ان تكون لغیرها زاي (قوله ثم قبل الخ) أي المذکور في الجامع الصغير قول أبي خنيفة خاصة لان عنده في الميراث لا يشهدون البينة وهذا العقار يحتمل ان يكون موروثا وغیر موروث فلا يقسم استباحا وعندهما يقسم في الموروث بدون البينة فهما أولى شلى عن الاقناني (قوله وقيل هو قول الكل) وهو الاصح لان القسمة تكون إما بحق الملك تيممًا للنفقة أو بحق اليد تيممًا للحد فالقول بمنع لعدم الملك والثاني غير محتاج اليه لكونها محسنة بنفسها زاي (قوله ولو برهنا ان العقار الخ) لا احتمال ان يكون لغیرها وهذا المسئلة بينهما المسئلة السابقة وهي قوله ودعوى الملك لان المراد فيها ان يدعو الملك وليد كروا كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها إقامة لبينة على ائمه لکهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الزاويين فليس فمما يدل على ذلك ولا يقتضيه المسئلة مكررة كذا ذكره المعنى تعالى طي ونقل شيخنا عن المقدسي انه أجاب بمحمل ماذكره في الجامع الصغير على ما اذا ذكره انه أيدهما فقط و برهنا عليه فلا يكون من اختلاف الزاويين لا اختلاف الموضوع فلا يرد التكرار انتهى اذ لا يلزم من كون العقار في أيدهما ان يكون الملك لهما لا احتمال ان يكون في أيدهما طريق الحارة أو العارضة أو الودعة فغفر قاحدي المستثنى عن الاثر ولا يثبت شبهة في اختلاف جوابهما كذا عطا شيخنا ايضا عن عزي زاده قال قلت انما شرط اثبات الملك بالبرهان في مسئلة الجامع الصغير ولو لا احتمال كون الملك لغیرهما وهذا الاحتمال ثابت في مسئلة التي قبلها وهي دعوى الملك فكان ينبغي اشتراط ثبوت الملك فيها بالبرهان ايضا ولو لا هذا الاحتمال قلنا انما يشترط اثبات الملك في المسئلة الاولى لان الاصل في الاملاك ان تكون في يد المالك اضمن في يد من قبل قوله انه ملكه ما لم يترد غيره فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل ان يكون ملك الغير لانه لا احتمال بل ادليل بخلاف مسئلة الجامع لانهما لم أعرض عن ذكر الملك مع الحاجة الى بيانه اذ طلب القسمة من القاضي لا يكون الا بالملك فلا شواهد على ان الملك ليس لهم قسما هذا الاحتمال السابق فلا يقبل قوله بهذا ذلك لا بإقامة البينة بل هو هذا الاحتمال كذا ذكره الدررير وقوله من في يد من قبل قوله ما لم يترد غيره وليس المراد مجرد النزاع بل بقدر إقامة البينة ولا كان القول لذی الد (قوله والدار في أيدهم ومعهم) قبل انه هو والسراب في أيدهم ما ومعهم كما في بعض النسخ وأجيب بان المراد بالجمع التثنية على حد قوله تعالى فقد صفت قلوبكم وكانوا متعبين بان فلهما اختلاف الآية والجواب عندنا من الجس وأقول القرينة على ارادة استثنى ما ساق من انه لا يقسم اذا كان العاقر في يد الوارث الى هذا أشار في العناية حيث قال اطلق الجمع وأراد اثباتي لانه لو كانت في أيدهم لكان البعض في يد الغائب ضرورة وقد ذكره ههنا انه اذا كان في يد الوارث الغائب أوشي منه لم يقسم انتهى فدعوى الدار معنوعة (قوله قسم الدار) ولا يضمن إقامة البينة على أصل الميراث في هذه الصورة عندنا ايضا بل أولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وعندهما يقسم بينهما بقراره ويزول حق الغائب والصغير وشهادته فقهها بينهم بقرار الكبار المحض وان الغائب والصغير على حته درر (قوله ونصب وكيل أو وصي الخ) نظر الصغير والغائب (قوله أي نصب الصبي) يعني الحاضر اذ لو كان غائبا لا نصب عنه وصي لانه اذا كان غائبا لا تصح الدعوى عليه فلم توجه الجواب عليه والوصي انما ينصب لأجيب بحسب نهاية شرح الجمع لان الضياء لكن في الترتيب لبيان عن المقدسي قال انه معقوض بالتدب البالغ وفي شرح المحوى انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا وأما اذا حاكم غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبار الغائب على قول أبي يوسف فانه ينصب وصيا عن الغائب وتنع البينة عليه وقد تم الدار كما في المختار انتهى

فقه الزاوي ینتہم بقوله ولم يردون البينة وهذه رواية كتاب القسمة في الجامع الصغير روى ادعاهما راجلان واقاما البينة في أيدهما وأراد القسمة لم يعمدا حتى يسمي البينة وقيل ثم قبل هو قول أبي خنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح (ولو برهنا) القول حيث يجب قسمته لم يمس حتى ان العقار في أيدهما لم يمس حتى برهنا على ملكه ولو لا عدد الوارث والدار (ولو برهنا على المرت بعد الوارث) وصي في أيدهم ومعهم وارتقاء (صوب كل) قسم الدار (و لكن) (أو وصي) قبض نصيب الغائب أي نصيب الصبي قبض نصيبه أي الذين حضروا عند (ولو كانوا) أي الذين حضروا (مترين) القاضي وفي أيدهم فقرار (مترين) واقاموا البينة على الترتيب (و غلب) احدهم

وأوجب مما ذكره في الترتيب لآلية من النقص بان اشتراط حضور الصغير لتبني خاص عما إذا كان الوارث
 المحاضر واحدا كسابق لا فيما إذا كان المحاضر اثنين كمنها وبذلك يحصل التوفيق في كلام الزبلي
 من شرح قول المصنف أو حضور وارث واحد ما يشترط في ذلك وبوجهه ان نصب الوصي هنا انما هو تبني
 نصيب الصغير لا التبني الدعوى وجواز القسمة لأن ذلك موجود قبل النصيب يجعل أحدا الوارثين
 المحاضرين خصما عن الميت والثاني خصما عن نفسه وعن سائر الورثة فلم يلزم القضاء على الغائب بخلاف
 ما إذا كان المحاضر واحدا انتهى (قوله أو كان الغائب في يد الوارث) الغائب في المسئلة السابقة كما ذكره
 العيني وكذا إذا كان بضمه في يده والسابق في يد المحاضر وكذا إذا كان في يده ودفعه ولا فرق بين إقامة
 البينة وعدمها في الصحيح وفي بعض روايات المصنف وغيره إذا أقام المحاضر من البينة على المرء وعدد
 الورثة بقم زبلي (قوله لم يقسم في المسائل الثلاث) أن عدم جواز القسمة إذا برهن واحد فلا يبرهن
 معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما
 فليس أحد خصما عن نفسه اقيم البينة عليه بخلاف ما لو كان المحاضر من الورثة اثنين حيث يكون
 القسمة قضاء بخصمته المتخاصمين ولما إذا اشتراط غياب أحدهم فالفرق بين الوارث والتمتع فان ملك
 الوارث ملك خلافة حتى يراد العيب على بائع المورث ويرد عليه بالعيب أي ما به موزع وصير معروضا
 بشرائه المورث حتى لو ولى أمه اشتراها موزنه فولدت ما خفت رجوع الوارث على بائع وزنه بغيره وقسمة
 الولد للفرع من جهته فانصب أحدهما خصما عن الميت بما في يده والا تعرض نفسه فصار القسمة
 مناهية بخصمته المتخاصمين وأما الملك الثابت بالتملك لكل واحد منهم فذلك جديد بسبب ما شروى في نصيبه
 وقد لا يراد العيب على بائع بانه فلا ينصب المحاضر خصما عن الغائب فيثبت كون البينة في حق
 الغائب قائمة بلا خصم فلا قبل وأما فيما إذا كان الصغار مع الوارث الصغير والغائب أو اثنين منه فلان
 هذه القسمة قضاء على الغائب أو الصغير أو المحاضر بائع حتى مما كان في يده عن يده لا خصم حاضر
 عنهما كذا في الدرر بحيث قوله أماني الأول وأما في الثاني والثالث لأن مانعة صاحب الدرر
 عليه لا تستعمل البينة لكلام الدكتور لأن الأول من كلام الدرر هو الثاني من كلام الدكتور ومنه تعلم الخلل
 في كلام السيد الحموي لأن ما ذكره بجملة كلام صاحب الدرر وان لم يرد له فكان عيانا لا ينافيه
 في ذلك أو يبدل الثاني بالأول والثالث بالثاني (قوله وان تضر الكل لم يسم الأبرصا) لأن
 الجبر على القسمة لكل المنفعة وفي هذا فتوى مناهية مودع في موضوعها بالضم وتعمير بالترامى لأن الحق
 لهم ودروبي ان يقال ظاهر قول الشارح لم يسم الغائب الأبرصا من الغائبين بأشياء الصمغ في هذه
 الجملة وهو مخالف لما في زبلي حيث قال ولكن الغائب لا يشارك في ذلك وان طلبوا منه لأن الغائب
 لا يستقل عما لا ينفقه فيه ولا سيما إذا كان فيه اضطرار واضاعة مال لأنه حرام ولا يتخير الج (قوله أي
 لا يطلب صاحب العليل) لأنه لا ينفقه فهو متمتع (قوله وذكر الجناح على عكس هذا) لأن
 صاحب الكبر يطلب ضرر صاحبه وصاحب العليل يرضى بضرر نفسه لكن قال الاغني ولنا
 في هذا الذلل عن الجناح نظر لأنه ذكر في شرحه ما ذكره الجناح في أدب الغائبين بضمه ولم يذكر
 خلافه وكذا في شرح الجناح ذكر ما ذكره الجناح ولم يذكر خلافه أيضا قال الحموي وأقول علم
 ذكر الجناح من نقل عنه فيما ذكر من الكفاين لا يقتضي عدم صحة نفسه اليه مجورا ان يكون
 ذكر ذلك في كتاب آخر أو ذكر ذلك في الاملاء خصوصا والفقهاء انما تنفست انتهى وأقول يؤيد كلام
 الاقناني ما نقله في حاشية الثاني عن اللؤلؤ ان الدار نعم طلب صاحب الكبر انما قالوا كان
 الجناح خلاف لما ادعى الاتفاق (قوله وذكر الجناح كالح) قال في الحاشية وهو آخيه وهو آخيه
 وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الجناح أصح وفي الخبر وعليه الفتوى كذا في الدرر فتد

أو كان الغائب في يد الوارث (الغائب)
 أو يد العليل (أو حضر وارث واحد)
 وبرهن على المرء وعدد الورثة
 في يده وصحة وارث غائب أو وصي
 (المسلم) في المسائل الثلاث (والمسلم)
 الذي المال المشترك (طلب أحدهم)
 أو مع كل (أي كل واحد من شركاء)
 (يتبين) بعد القسمة (أو ان يشرى)
 الكل (المسلم) (أي يرضى)
 وإن اشترى البعض (أو يرضى والبعض)
 إن اشترى (أو يرضى)
 فقام (أي لا يغيب صاحب العليل)
 كذا ذكره الجناح رحمه الله وذكر
 الجناح رحمه الله على عكس هذا
 وذكر الجناح رحمه الله في القسمة
 أو طالب الجناح نفسه القسمة
 وذكره الجناح رحمه الله مع

اختلاف الترجيح قال في الدرر المكنون على الأول فعليه المولى (قوله وقسم العروص من جنس واحد)
لان اعتبار الماد في النصف والماله يمكنه عند اتحاد الجنس زبلي (قوله ولا يقسم الجنين) اذ لا
اختلاف بينهما الى لا يقسم انقاض الاجناس المختلفة فجمع بان جميع نصيب احدهم في الابل
والاخر في القرى في ذلك من قوتيت جنس النصف على الاخر لان قبل الفجوة كان له النصف في الجنين
جميعا وبدا الفجوة فان منصفه احدثها فبقية النصف تسمى ابل معاوضة وهي لا يجوز الا بالراضى فان
قبل شرط صحة النصف ان يتفق بالقسوم كما كان قبل النصف قلت ذلك شرطا لمجرد اطلاق الشرط الفجوة
بالراضى ولا يقسم الا في الاولى لانها المصنعة انقضت بالاجناس المختلفة وتسمى النساب المذروية لانها بالجنس
ولا يقسم ثوبا واحدا لان التوب الواحد قد يختلف طرفاه في الجودة والرداء وقد يكون ذاهبا حتى لو لم يكن
كذلك فجمع وعلا في غاية البيان عدم جواز النصف في التوب الواحد بان فيه اطلاق بضمه قال فلا
يجوز لقاضي قطعه فان تراضى بقطعه القاضي ايضا لم يقسم اطلاقا ولكن كما يقسمه بانفسهما
وكذا لا يقسم التوبين اذا اختلفا قيمة بخلاف ثلاثة اوتابا بجل قريب شوبين او بجل توب وربع توب
شوب وثلاثة ارباع توب لانه قيمة البعض دور البعض وذلك عارضا في شوبهما القدرى (قوله)
فقسم كل مكمل وموزون الخ) بان يجعل البعض واحد والبعض الاخر لا تحالفا المقصود ففتح غير
هذان القاضي الجبر فيها (قوله والابل بانفرادها) فلا يجمع نصيب احدهم في الابل خاصة ونصيب الاخر
في النعم خاصة فقساني (قوله ولا يقسم شاة بعيرا و ثوبا و برد و ناعارا) كذا في نسخة فتنافضه
وفي النسخة التي كتب عليها السيد المحمدي وقع العطف فيها باو فلهذا قال والصواب العطف بالواو (قوله)
او بعيرا الخ لان المراد انه لا يقسم ما ذكر بالتداخل بان يدخل بعض الجنس في الجنس الاخر (قوله)
ولا الجواهر مطلقا) الاطلاق في مقابلة التصلب الا في جوى أى لا يقسمها بعير الجنس متفاوت فيها
عنى وان جهاته الجواهر اخص من جهاته الرقيق ولهذا تروج على الورثة او باقوتة او خالع عليها
لا تصح التسمية ولو تروح او خالع على عبد يصح فالرقيق لا يصح على النصف دور (قوله والرقيق عنداني
خفيف) أى لا يقسم الرقيق لثماوت المعاني الباطنة كالذهب والنكاسة فتعدو الا فراد فلا يكون
قيمة بل بمداولة جبر فيها بخلاف سائر الحيوانات لثماوتها لثماوت الجنس الا ترى ان الذكر
والانثى من جنس آدم جسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد حتى لو شترى شخص على انه عبد فظهر انه
امة لم ينعقد البيع زبلي وان قرشته ثم اظهر من الملاقاة كلام المصنف والشارح انه لا جبر على
قيمة الرقيق عند اني حصة مطلقا سواء كان مع الرقيق شى آخر فتح فيه النصف جبرا كالنصف والنياب
أولا وليس كذلك على الاظهر كافي الدرر على ان العنى ذكر انه ان كان مع الرقيق شى آخر ما يقسم
جازت القيمة في الرقيق تعاليفها بالاجماع (قوله وعندهما قيم الرقيق) لان التفاوت في الجنس
لما حد لا يمنع القيمة كافي الابل والنعم ولهذا يقسم الرقيق في القيمة بين العائنين والامان ان التفاوت في
الرقيق فاحش لان منهم من صلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التصارة وغيرها من الصنائع
كالكتابة ومنهم من لا يصلح لثنى منها بخلاف قسمات الحيوانات لان الانتفاع بها لا يتصلح الا بغير افتقر
في الصفة وقحة الضمان تجرى في الاجناس فلا ترو لان حق العائنين تلحق بالمتعدون العنى حتى كان
لامان ان يبيع الضمان وقسم منها بينهم بخلاف غير الضمان اذ ليس له بيع ملك غيره الا بغيره فامتنع
القيمة فيه لانها مادية زبلي وهذا بخلاف فيما اذا كان الرقيق كورا فقط او انا فقط واما اذا كانوا
معتقلين بن الذكور والانات لا يقسم بالاجماع عنى ولا تقسم المكتسبين بالورثة ولكن يتفق
كل بالمأيا ولا يقسم بالوراثين ولو رضاهم كذا كما بوجاهات كثيرة ولو ارضيان تقوم الكتب
ويأخذ كل بضمها القيمة حازر والا لدور الجوهرة وفيه عن التساوية دارا وحوت بين اثنين
لا يمكن فتحها تشارفها فيقال احدهما لا كرى ولا تنفع وقال الاخر اريد ذك امر القاضي بالمأية

(وقسم القاضي العروص) حال
كعبا (من جنس واحد) جبرا (ولا
يقسم الجنين) جبرا فقسم كل مكمل
وموزون تدير او قليل والمعدود
المتقارب وتبرالذهب والنصف وتبر
الحديد والنحاس والابل لا يقسم
والبقرة والنعم بانفرادها ولا يقسم
شاة بعيرا او ثوبا و برد و ناعارا
مطلقا (قوله الجواهر)
(ولا) يقسم عنداني خفيفه رجاء الله
(والرقيق) عنداني خفيفه رجاء الله
وعندهما قيم الرقيق واما الجواهر
فقد قيل اذا اختلف الجنس كاللآلئ
والياقوت لا يجمع وقيل لا يقسم
البيادر منها

وبقسم الضمار (و) لاقيم (الحمام والبئر والرحى) وحسبكم لا يتغير به صدا القصة (الارضاهم) يتناق بالمائل الست (دور وستر كفا وبار
 ينهم مضطوا به كانت الدور متلازمة أو متباينة ٣٠١ (على من لا يحسن) وضعية اودار ما توفت قسم كل واحد منها (على حدة)

ثم قال لمن يرد الاتصاع ان شئت فافتح وان شئت فاعلق الباب انتهى (قوله وبقسم الضمار)
 وقيل المتحد المحسن كافي للمدلة وفيه انشراح بأنه لا يقيم المدلة الواحدة لانه لا يقيم صاحبها في قيمته
 الى كسر او قطع أو شئ من شئ فاستقنى عن المحيط (قوله الارضاهم) أي برضا الزكاة ما فيه من
 الخاق الضرر به يعني (قوله قسم كل واحد منهم على حدة بينهم الخ) لان المقصود من الدور يختلف
 باختلاف الحال والمجرى والقرب الى المسجد والمساكنة فاختار فلا يملك التعديل في القصة
 فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار لا ياترأض وأما الدار والفضة أو الدار والمخاض فلا يختلف
 الجنس زباني ولا كفي فمسايق من قوله ولا يقيم الخمين لكان أحقر فاستقنى فان قلت في الاكتفاء
 بقوله ولا يقيم الخمين فخر بالنسبة قد رقت آثارا فاستقنى في انما وان اتحد جنسها بالكتف في حكم
 الاجناس المتماثل على ان الزباني مخرج بأنها احناس مختلفة عند الامام (قوله وقالان كانت الدور الخ)
 الظاهر المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يشكل قوله لا يجمعتان (قوله لا يجمعتان في القصة) أي
 لا يجمعان قصة جمع والمجموع جواب الشر محوى وكان الظاهر ان يقول الشارع بدل قوله لا يجمعتان الخ
 لا يجمعان (قوله كما هو مذهب) أي مذهب الامام يعني ان عدم قصة الجمع فيما اذا كان المزارع
 في مصر من محل اتفاق جوى ثم الاتفاق بالنسبة لمزارع لعل فلا ينافي ما سبق في قوله وعن
 همدانه يقيم احداهما في الأخرى الخ انما في كلام الشارع يستقنى ان الدور في مصر يقيم قسمه جمع
 على هذا ما روايت (قوله ثم بقي ههنا ثلاثة فصول) صوابه فصلان لان فصل الدور قد تغدس جوى
 (قوله فالدور عندنا قسم خمسة واحد) أعلاه قسم خمسة جمع بل قصة فرد وقيل هذا المعنى الاول
 لاني يجوز قسمه (قوله وبصور القسام الخ) قال في العناية اذا نزع السلم في القصة
 ينبغي ان يصور ما يقيمه أي يكسب على كاشدة ان فلانا نعيمه كذا فقلنا نصيبه مكننا ليمكنه
 حفظه ان أراد دفع تلك الكاشدة الى القاضي لئلا يقرع بينهم نفسه (قوله وبهذه) بالدار
 المصلحة أي يوبه على سهام القصة ويروي بوزنه بارأى أي يقطعه بالنسبة عن غيره عن
 (قوله وبذره) شامل لما يتحول الزباني وبذره وغوم المائل قدر المساحة يعرف بالفرع
 والمالية بالتقويم لا بد من معرفة ما ليكنه التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع الناب
 انتهى مكننا في الشربلية (قوله لمناجته في الآخرة) بوزن قطه ووع في بعض المسخ في حق
 الأخرى والصواب هو الاول جوى (قوله وبغير ذلك) لكل النعمه والايى لتعصيب بعضهم حق
 بنصيب الآخر وهذا ان افضل وان لم يفرز وألم يكن جائز كذا في الزباني وغيره كذا زيادة وفيه تأمل
 مع ما سبق من قولهم وان قسم وحدهم ميل أو لم يفرز في ذلك لا تصرف عنه بل مكسب والا
 فمقت وعلم ان في طرق الدار والارض مكنى مرور رجل وور ولا يترط مرور الجملة ولا يجمعه
 فاستقنى (قوله ويكسب اعمهم) ويحصلها باقيات وتطوى كل بقاء ويحصلها به البندقة ويحصلها
 في عين ثم يخرجها اذا تشتت بدلكا ثم يحصلها في عطاء وقه ثم يخرج واحد او واحد يعني (قوله
 ويرفع) فان قلت قطيقي الاستحقاق بالقرعة فصار هو حرام فلتا لا سلم فان الاستحقاق كان نابيا
 فلما وقع انصاف الباطل الطيب فلو بهم بالقرعة بين السالمين فالعطاء في القسم وهذا ليس بخار واما
 القمارس لما اخذون به شئ لم يكن لهم قبل ذلك لاضل هذه فاعلموا شرعة كما اخبر الله على حكاية
 من يونس وزكر عليه السلام يعني يعني في قوله صالى وان يونس ان المرسلين اذ اتي الى الملك
 المنصون السقية الملوحة من غضب قومه لما لم يزل لهم العذاب الذي وعدهم قرب ببال العينة
 فوقت في الجنة البئر فقال للملحون ههنا عذاب من سبده ظهر بالقرعة فسامه خارج أهل البينة
 فكان من المدحسين المفلوس بالقرعة فاقطع في البئر بالقرعة المكنون ابتلعه وهو لم يأت بالام
 عليه من نجاه الى البحر وركوبه البينة بل ان من ربه وقوته تعالى ذلك المذكور من أمر زكريا

فقال لمن يرد الاتصاع ان شئت فافتح وان شئت فاعلق الباب انتهى (قوله وبقسم الضمار)
 وقيل المتحد المحسن كافي للمدلة وفيه انشراح بأنه لا يقيم المدلة الواحدة لانه لا يقيم صاحبها في قيمته
 الى كسر او قطع أو شئ من شئ فاستقنى عن المحيط (قوله الارضاهم) أي برضا الزكاة ما فيه من
 الخاق الضرر به يعني (قوله قسم كل واحد منهم على حدة بينهم الخ) لان المقصود من الدور يختلف
 باختلاف الحال والمجرى والقرب الى المسجد والمساكنة فاختار فلا يملك التعديل في القصة
 فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار لا ياترأض وأما الدار والفضة أو الدار والمخاض فلا يختلف
 الجنس زباني ولا كفي فمسايق من قوله ولا يقيم الخمين لكان أحقر فاستقنى فان قلت في الاكتفاء
 بقوله ولا يقيم الخمين فخر بالنسبة قد رقت آثارا فاستقنى في انما وان اتحد جنسها بالكتف في حكم
 الاجناس المتماثل على ان الزباني مخرج بأنها احناس مختلفة عند الامام (قوله وقالان كانت الدور الخ)
 الظاهر المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يشكل قوله لا يجمعتان (قوله لا يجمعتان في القصة) أي
 لا يجمعان قصة جمع والمجموع جواب الشر محوى وكان الظاهر ان يقول الشارع بدل قوله لا يجمعتان الخ
 لا يجمعان (قوله كما هو مذهب) أي مذهب الامام يعني ان عدم قصة الجمع فيما اذا كان المزارع
 في مصر من محل اتفاق جوى ثم الاتفاق بالنسبة لمزارع لعل فلا ينافي ما سبق في قوله وعن
 همدانه يقيم احداهما في الأخرى الخ انما في كلام الشارع يستقنى ان الدور في مصر يقيم قسمه جمع
 على هذا ما روايت (قوله ثم بقي ههنا ثلاثة فصول) صوابه فصلان لان فصل الدور قد تغدس جوى
 (قوله فالدور عندنا قسم خمسة واحد) أعلاه قسم خمسة جمع بل قصة فرد وقيل هذا المعنى الاول
 لاني يجوز قسمه (قوله وبصور القسام الخ) قال في العناية اذا نزع السلم في القصة
 ينبغي ان يصور ما يقيمه أي يكسب على كاشدة ان فلانا نعيمه كذا فقلنا نصيبه مكننا ليمكنه
 حفظه ان أراد دفع تلك الكاشدة الى القاضي لئلا يقرع بينهم نفسه (قوله وبهذه) بالدار
 المصلحة أي يوبه على سهام القصة ويروي بوزنه بارأى أي يقطعه بالنسبة عن غيره عن
 (قوله وبذره) شامل لما يتحول الزباني وبذره وغوم المائل قدر المساحة يعرف بالفرع
 والمالية بالتقويم لا بد من معرفة ما ليكنه التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع الناب
 انتهى مكننا في الشربلية (قوله لمناجته في الآخرة) بوزن قطه ووع في بعض المسخ في حق
 الأخرى والصواب هو الاول جوى (قوله وبغير ذلك) لكل النعمه والايى لتعصيب بعضهم حق
 بنصيب الآخر وهذا ان افضل وان لم يفرز وألم يكن جائز كذا في الزباني وغيره كذا زيادة وفيه تأمل
 مع ما سبق من قولهم وان قسم وحدهم ميل أو لم يفرز في ذلك لا تصرف عنه بل مكسب والا
 فمقت وعلم ان في طرق الدار والارض مكنى مرور رجل وور ولا يترط مرور الجملة ولا يجمعه
 فاستقنى (قوله ويكسب اعمهم) ويحصلها باقيات وتطوى كل بقاء ويحصلها به البندقة ويحصلها
 في عين ثم يخرجها اذا تشتت بدلكا ثم يحصلها في عطاء وقه ثم يخرج واحد او واحد يعني (قوله
 ويرفع) فان قلت قطيقي الاستحقاق بالقرعة فصار هو حرام فلتا لا سلم فان الاستحقاق كان نابيا
 فلما وقع انصاف الباطل الطيب فلو بهم بالقرعة بين السالمين فالعطاء في القسم وهذا ليس بخار واما
 القمارس لما اخذون به شئ لم يكن لهم قبل ذلك لاضل هذه فاعلموا شرعة كما اخبر الله على حكاية
 من يونس وزكر عليه السلام يعني يعني في قوله صالى وان يونس ان المرسلين اذ اتي الى الملك
 المنصون السقية الملوحة من غضب قومه لما لم يزل لهم العذاب الذي وعدهم قرب ببال العينة
 فوقت في الجنة البئر فقال للملحون ههنا عذاب من سبده ظهر بالقرعة فسامه خارج أهل البينة
 فكان من المدحسين المفلوس بالقرعة فاقطع في البئر بالقرعة المكنون ابتلعه وهو لم يأت بالام
 عليه من نجاه الى البحر وركوبه البينة بل ان من ربه وقوته تعالى ذلك المذكور من أمر زكريا

فهو المحرم من الاول وان ترجاهم صاحب النص فله ثلاثة اجزاء من الاول وان ترجاهم صاحب المدس اولاهه الجبر الاول

ومريم من أنساب النبي أخبار ما غاب عنك نوحه اليك يا محمد وما حكيت لهم بل يقولون أقللهم
في الماشقة وعون لغيرهم أليس يكفل برى مريم وما كتبت لهم بل يحتمسون في كفاتها تعرف
ذلك فقصره واتعافه من جهة الوحي كذا ينطق شيخنا الجليلان (قوله ولا يدخل في القصة
الدراهم) لأنه لا شركة فيها ولا ن بعضهم يصل إلى من المال المشترك في المال ودرهمه الآخر في الزمة
فتفتي عليه التوى وقولنا بل ولان الجنتين المشتركين لا يسم فاطنك عند عدم الاشتراك فيه
عدم ادخال الدرهم في القصة فطالوا سواء كانت الدرهم مشتركة أم لم تكن فتعبد الشارح بالدرهم
التي ليست ب مشتركة كما تاتي كعبه لا تنوير الدرهم التي ليست من التركة كالي هذا أشار شيخنا (قوله
الارباضاهم) فلو كان أرض وبنا أو متقول قسم بالقصة عند الساني وعند الثالث بر من العصة
بما له البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية والفضل درهم ضرورة واحتمس في الاختيار
(قوله الا اذا تدرج) بان لم تقص العصة ببقية البناء (قوله ولا حدهم ميل) أي عمل لاساقطه
الطريق (قوله صرف المسيل والطريق عنه) أي من ملك الا تزان أمكن تحقيقا لمعنى القصة
وهو قطع الاشتراك عني (قوله فمقت القصة بالايجاع) لاختلالها فاستأنف على وجه يمكن
كل منهما ان يجعل نفسه ميلا وطر قالان المقصود لا تزياسطراق الغير في أرضه وتبنيه لها في
أرض غيره (قوله ترك المراج) جواب اذا أي فيكون حقه في نصيب الآخر كافي الترتيل (قوله
سفل له علو) يعني بيت فوقه بيت وهما مشتركان بين اثنين عني والسفل يضم العين وكسر هاء الوضم والتشديد مختار صحاح
بالضم والسفال بالسفل والسفالة الضم عند اللوح ضم العين وكسر هاء الوضم والتشديد مختار صحاح
(قوله وعلو مجرد راجح) فان قيل كيف قسم العلو على السفل حصة واحدة عند أي حصة من ان السبوت
الفرقة لا تقسم عند حصة واحدة اذا لم تكن في دار واحدة قلنا موضوع المثلثة أنهما كافيان دار واحدة
وان كانا في دارين فهو محمول على ما اذا تراضعا على القصة لكن طالما من القاضي المعادلة تعبد أي حصة
القصة على هذا الوجه جازة تدرى في التكة (قوله وقسم بالقصة) لان السفل يصلح لالاصح له العلو
كالبئر والرداب والاصطل فصارا كالجنتين فلا يمكن التعديل الا بالقصة عني (قوله وعليه التوى)
وبمعنا التلاثة (قوله وعندها قسم الفرع) لان القصة بالفرع هي الاصل في المردوخ زبل
وبيان ذلك في سفل بين رجلين وعلو بين اثنين بينهما دارا فمقتها يقسم البناء القصة بالاعلاف واما
العصة فتقسم بالفرع عند أي حصة من الوأى وسف وعندها القصة تم اختلاف أو حصة أو يوسف
في كيفية القصة فتسند أي حصة ذراع عين على الثلث والثنتين وعند أي يوسف ذراع ذراع ولو
كان بينهما بيت نام علو وسفل وعلو بين اثنين فتسند أي حصة فيجب كل ذراع من العلو والسفل
ثلثة أذرع من العلو اذراعاً على كل ذراع من الاصل فكانت القصة اذراعاً وعندي يوسف ذراع من
السفل والعلو بذراع من العلو لا سواء السفل والعلو عند فكانت القصة اثلاثاً ولو كان بينهما بيت
نام سفل وعلو وسفل آخر فتسند أي حصة فيجب كل ذراع من السفل والعلو بذراع وتضمن السفل
وذراع من سفل البيت التام بذراع من الآخر وذراع من علو نصف ذراع من السفل الا ترو عند أي
يوسف ذراع من التام بذراع من السفل ثلثة اذرع من السفل (قوله قبل احاب كل منهم على عادة
أهل زمانه) فالامام احاب بناء على ما شهد من عادة أهل الكوفة في اختيارهم السفل على العلو وأبو
يوسف سوى بناء على عادة أهل بغداد ومحمد احاب على ما شهد من اختلاف العادة (قوله وقبل هو
اختلاف على الدليل) فوجه قول الامام ان العلو ينفوت بفوات السفل ولا يفوت السفل بفواته فتكون
منفعة السفل ضعف منفعة العلو ووجه قول أبي يوسف أن المقصود منهما السكنى وهما امتنا وبان فيها
وجه قول محمدان منفعة السفل والعلو متساوية فيجب بالاقا في الصنفين والعلو في الشاء
السفل فلا يمكن التعديل فتقسم بالقصة بين فرته (قوله سواء كان باجول بغير أجر) وسواء نهما على

(ولا يدخل في القصة الدرهم) التي ليست
عشرة له ربهان ضمان بعض الاتصاف والا
براهم) كأنها كانت دار بين جماعة فتبناها
وفي نصيب واحد فضل بناءة أو أدارا حدهم ان
يكون عوض البناء درهم وأراد أن يخرن يكون
عوضه من الأرض لمن الدرهم فانه لا يكلف
الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد الباقي لسا
الدرهم الا اذا تفرغ في القضي فذلك وان
قسم بينهم ولا حدهم ميل او طريق في ملك
الآخر شرط في القصة (صرف المسيل
والطريق عنه) أي وان لم يكن (فمقت القصة)
امكن والا أي وان لم يكن (فمقت القصة)
قوله لم يترد منه كمال لانما ذكر ما ترك العبر
والطريق فلهه لانما ذكر ما ترك العبر
والسفل على ما لم يترك ما ترك العبر
مان كان السفل مشتركاً والعلو مشتركاً
مجرد بان كان العلو مشتركاً (على حدة قسم القصة)
فوق كل واحد منها (على حدة قسم القصة)
ولا يعتبر بغير ذلك وهو والسعة الفدوى
عند محمد بن حاتم الله تعالى عليه كسفة
وعندهما يقسم بالذرع ثم اختلاني كسفة
القصة على أوجه من الله سبحانه من العلو وقال أبو
يوسف ذراع من السفل بذراع من العلو وعلو
يوسف ذراع بذراع وعلو السفل على كل واحد منهم
على عادته أهل زمانه وأهل بلدته وسفل هو
اختلاف على الدليل (وبطل شاهد القصة) ان
مقتضى ما كان بأجر بغير أجر (ان اختلنا)
أي ان دعوت الدار والأرض بين الورثة
او الشترن فانكر بعضهم ان يكونوا القصة
نصيبه فشهد القاسمان اللذان تولد القصة
انها شتر في نصيبه قبل شهادتهما

وعند محمد الثاني لا تقبل وهو قول أبي يوسف وأبو داود وأبو حنيفة
 قول محمد بن قيس وقولهما وأما القاضي
 وغيرهما ولو قال بعض المشايخ إذا
 قسم بأمر لا يقبل بالأجاء والأصم
 أنه يقبل وإنما قد يفهمه القسمن لأنه
 لو شهد قاسم وحده لا يقبل بالأجاء
 (ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه
 شيئاً في يد صاحبه) الحاصل أنه
 (قد أقصر) الذي (بالاستمارة)
 لم يصدق فلم يفتح (الدينونة) وإن لم
 يقدم البينة استطلق الشرط لكن بكل
 منهم جمع بين نصيب التاكيل والذي
 في قسم بينهما في قدر نصيبهما قالوا
 ينبغي أن لا يقبل دعواه أصلاً لأنه
 متناقض لأنه أقصر بالاستمارة
 عبارة عن قبض حقه كاملاً فإذا زعم
 أن مما أصابته شيئاً يدعي صاحبه يكون
 متناقضاً بطلان الدعوى والشهادة
 (وإن قال استوفيت) أنا حق (و)
 لكن (الشدت) أنتني (بعضه)
 وانكر شريكه (صدق خيمه بملفه)
 أي مع عبته (وإن لم يقر بالاستمارة)
 وادعى أن فاضله لم يسم نصيب
 (التي وكنهه شريكه) في مقسار
 النصيب (فما لا وضعت القصة
 ولو ظهر عين فاضل) بأن كان
 ما يدعى من مقدار التخل لا يدخل
 تحت تقويم القومين (في القصة
 تخرج) القصة مطلقاً سواء كانت
 القصة قضاء القاضي أو التراضي
 كذا ذكره فاضلان رحمه الله وقيل
 إذا قسم التراضي لا تخرج وإنما قد
 بقوله فاضل لا بماذا كان يسوا
 لا تخرج مكنة في الخبرية (ولو
 استحق) بعد الهمزة (بعض شائع من
 حظه) بأن كان نصف الفاضل فيه
 مثلاً واستحق نصف ما في يده (رجع
 بقسطه) أي

القصة لا غير ابتداءً قال لا يصدق نحن قلنا أو شهد على نفسه ما من الابتداء على الصحيح كذا
 في الشرع لا يثبت من التراضي قال وعلى هذا تحمل شهادة القسامين إذا كان المنكر حاضر حال الوزن
 والتسليم كما في القاضى انتهى (قوله) وعند محمد الثاني لا تقبل لأن ما شهد على عمل أقصد التصحيح
 تصحيحاً لا تقبل قلنا إنما شهد على الاستمارة والقض وهو فصل غير هذا لأن فعلهما التخيير لا غير
 زبلى (قوله) وقال بعض المشايخ (الخ) القائل هو الجاهل والمال بعض المشايخ كما في أبي زبلى (قوله)
 لا يقبل بالأجاء (الخ) لا يثبت دعوى إذا جهل استؤجره فصار تشهداً تصحيحاً لا تقبل وهو دعوى وهو ما
 أن ابنهما وجبت ما تلقى المصنوع على إعماله وهو التخيير فلم يجرهما معاً فلا تخرج قولي واختيار
 (قوله) لو شهد قاسم وحده لا يقبل بالأجاء لأن شهادة الفرد غير حجة في الشرع وكذا أمن القاضي
 إذا أمر أن يدفع ما لا فقال قد دفعته وانكر المدفوع إليه ظاهراً بصدق في البرة لنفسه ولا يصدق
 على الآخر أنه قضى لأن قول الأيمن جعدها غيرة من دعوى من البينة (قوله) ولو ادعى أحدهم (الخ)
 ولو ادعى أحدهم للتلحقين ديناً في التمسكة مع حق إذا أقام البينة أن يتقاضى القصة فلم تكن قضيته
 أبر من الدين لأن القصة تصادف الصور فوق التزمين فتلحق بالحق فليكن الإقدام على القصة
 أقراً بأحد الدينين دروزي (قوله) فلم يفتح (الدينونة) فإنه يدعى حق الصم لنفسه بعد تمامه لا
 يقبل الأجنبي عنه (قوله) قالوا ينبغي أن لا تقبل دعواه (الخ) في الملبوس والمخاضة ما يؤيدها في الخبرية
 دعوى النطق بعد سبق الأقارب استمارة لا تسع إلا من حيث النصب انتهى ووجه رواية التي
 أنها تعطل فعل النظم في أقراءه ما ساقه ثم لا تأمل ظهر النطق في نفسه فلا يثبت ذلك إلا إذا
 عند ظهور الحق حوى (تسعة) القصور بالقصة الفاسدة كالقصة على شرط يسع شيء من المقوم
 أو غيره ثبت الملك فيو قيد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقبض كالقصور بالشراء الفاسد
 وقبل لأوجه جزم في الأشياء الأولى في البرزخ والقصة تنوير وشرحه (قوله) أن مما أصابته
 وقع في النصبة التي يكتب عليها اليد المحمودة شي ما يقع فلهذا قال مواه نصيبه كما هو ظاهر انتهى
 (قوله) صدق خيمه بملفه أي أن لم يقمينة لأنه يدعى عليه النصيب وهو يكره القول قول المنكر
 سمى (قوله) ضافاً لأن الاختلاف فيما حصله بالقصة صار نظيراً للاختلاف في المبيع والنشر
 زبلى (قوله) ولو ظهر عين (الخ) بأن قال في هذا ألف وأنتم فومتموا فحين جوى والظاهر أن يقال
 بأن قوم بالعين فظهر أن جهة الفاضل المار في فتح القصة على ظهور العين المأخوذ لا على مجرد دعواه
 قضيته (قوله) بل إذا قسم (الخ) عدم الفرق هو الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب
 نقصها عن أصحها الصحيح الخلاصة ولو استقام داراً وأصاب كلاً ما عداه فادعى أحدهما يتأني بالآخر
 من نصيبه وانكر الآخر أنه فعله البينة لأنه مدعى وإن أقامها فالبرة لبينة المدعى لأنه خارج وإن كان
 قبل الشهاد على القضي مخالفاً وضعت وكذا لو اختلفا في المحدودتين ورشحه وأعلم أن ما في المورد
 حيث قال وإن كانت بالتراضي أنه أن يحل القصة فتدقيل لا يلتفت إلى قول من يدعيه لأنه دعوى
 الفين ولا عبرته في البيع فكذلك في القصة لجود التراضي وقبل تسمع وهو الصحيح انتهى على حذف
 ادعاء الاستعظام فتدبر كلامه وإن كانت بالتراضي على أنه أن يحل القصة فخطأ احترام عري
 زاده عليه حيث قال الصواب أن يسقط قوله أن يحل القصة ويجعل جزاء الشرط قوله فتدقيل
 لا يلتفت إلى هذا أشار شيخنا أحمد القبرجته (قوله) ولو استحق بعض شيء في الكل (الخ) ولو استحق
 بعض معين من نصيب كل واحد لا يفسخ بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فإن كان في يد كل واحد
 بخلاف نصيبه فلا جوع لأحدهما على الآخر وأن نقص من نصيب أحدهما يرجع نصيبه كذا
 فثبت للآخر نصيبه واستحق من كل نصيب حصة أدعى فلا جوع وأن استحق من أحدهما نصيبه ومن
 الثاني من رجوع الثاني إلى الأول بذراع ولو ظهر في التركة بعد التفتين فسخ لأن الميطع الملك

وان قصر جاره في ظاهر الزاوية انشاء وفي الجنبتي به غي وفي السراجة الفتوى على المتع قال المصنف
فقد اختلف الاقنابو يني ان سول على ظاهر الزاوية كذا في الدر واقول الذي في حقل من الترجيح
هو التفصيل بان يقال ان كان الضرر بيننا فالمتوى على المتع والا فلا والضرر بين هو ما لا يمكن ان
يحترقه وسكيرا ما اتى بهذا شيئا فليكن هذا هو التوفيق بين ما في الجنبتي والسراجة

(كتاب المزارعة)

(قوله ان المزارعة الم) اولان المحاريج بها بيع فيه القصة وان يمد فحة الارض يحتاج اليها جوى
(قوله فلما اخرها) لان العام مقدم على الخاص كافي الجنس مع الفصل حتى استقصوا في المحدث تقديم
العصل على الجنس جوى (قوله وهو الاتبات) لوقال كالعبي وهو القاعا المحب في الارض لكان اولي
(قوله والمقابلة تقرى بين اثنين) فيه ايماء الى ما ذكر في الدائم من ان المقابلة على بها لان الفصل هنا
من اثنين لان المزارعة مقابلة من الزرع والزرع هو الاتبات لفوضعا للاتبات لتصور من العدمو
التسبيح في حولى التبات وتصل التسبيح وحده كل واحد منهما حال الاتبات التسبيح من احدهما باعمل
ومن الاستمرار فيمكن من العمل باعطاء الاتباتي لا يحصل العمل بدونها عاده فكان كل واحد منهما
مزارعة حقيقة فوجود فصل الزرع منه بطريق التسبيح لانه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم
الحياة ونحوه على ما عرف في الاصول وهذا واحد لوجوه في المحبوب عما قبل كيف يسمى هذا العقد
بزرع فمع ان الزرع انما هو جسم العامل دون غيره بديل انه يسمى مزارعا دون رب الارض والبذر
والوجه الثاني ان يقال ان المقابلة قد تستعمل فعلا لا يوجد الفعل الامن واحدا كالمداواة والمبايعات ان
الفعل لا يوجد حال امن الطبيب والمعالج فكذلك المزارعة لكن قال السيد المجوى لاجابة الى هذا كله
فان لفظ المزارعة نقله الفقهاء وجعلوه على هذا العقد المتعلق بالزرع فصار القصد ومنه المعنى العلم
دون المعنى الاصل فتدبر (قوله كالضاربة) فانه رادها العقد الذي يجري بين ذيل المال والعمل
لا حقيقة الضرب فان الضرب يوجب من المضارب (قوله هي عقد على الزرع الم) والزرع طرح الزرعة
بالضم وهي البذر وموضع المزرعة مثله الما لاء كافي القاموس لانه عبارة حقيقة الاتبات ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام لا يقولن احدكم زرعتم بل طرحت اى طرحت البزركا في الكشف وغيره
فهستاقى (قوله ببعض المحاريج) ولم يقتض بما اذا كان المحاريج كل ذيل الارض والعامل فانه ليس
مزارعة بل الاول استعماله بالعامل والثاني عارضة من المالك كافي الذخيرة فهستاقى (قوله خلافا لى
حنيفة) محدث رافع بن خديج انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الضاربة وهي مزارعة الارض على
الثالث اوال زرع من الحبوب وهو لا كارها ما يحته الجبار وهي الارض الرخوة تدور ولانه استقبحا بعض
ما يخرج من عمل فكان في معنى قبر الجحان زيلى والتقيديا لى بع الثالث لبيان عمل الزرع لانه لم
يعن اصلا وبع درهم سماه كانت فاسدتها لاجاع عناية وخبرو زن صديق وخار كسحاب عى
وما في الزيلى من قوله ولانه استقبحا بعض ما يخرج من عملها اولى معاني الدر من انها استقبحا ارض
بعض ما يخرج من عملها لانه استقبحا الارض والعامل كذا ذكره شيئا (قوله والقوى على قولهما)
لانه عليه السلام دفع تخيل غير الى اهلها معاملة وارضها لمزارعة على ضعف ما يخرج من غير وزرع
وبلغة عمل العناية والتأمين الى مينا هذا وبمثله بترك خبر الواحد والقياس درر والجواب من لام ان
معاملة النبي عليه الصلاة والسلام اهل غير كان نزاع مقبلة بطريق المن والصلح بديل انه عليه السلام
لم يبرهنه المدة ولو كانت مزارعة لينها وقهر الامام مسائل المزارعة على قول من جوزها لعله ان
التاسي لا يأخذون قوله شرعا لينة عن الحامية (قوله بشرط صلاحية الارض) فمزارعة يحصل

(كتاب المزارعة)
التاسعة بين الكتابين ان المزارعة
شرعت لتفصيل منفعة المزارعة
النساء كما ان القصة شرعت لان
ان القصة اسم لانها تصرف في المعاد
وشعره والمزارعة تصرف في الارض
فلما اخرجنا من القصة تسمى مفاعلة
من الزرع وهو الاتبات تسمى المفاعلة
تجربى بين اثنين كالضاربة في المحاريج
(هي عقد على الزرع يسمى المحاريج
ومع ذلك هو) خلافا لى حنيفة
والقوى على قولهما (بشرط صلاحية
الارض للمزارعة)

المقصود واعلم ان اشتراط صلاحية الارض ينفي عن اشتراط علم المزارع بالارض فان الرضا به لا يتم
 فهتاني عن الصحة قال واستحسن المتأخر جوازها بمجرد قول المزارع اعمل اناني ارضك لزراعة ورضي
 الاخر بذلك فان العرف كاف في الجواهر انتهى (قوله واهلية العاقدين) اذ لاصحة لتقدم بلوغها
 لكن نقل السيد الحموي عن المقدسي انه ينبغي ترك هذا الشرط لعدم اذعان العاقد بذكر الشروط
 الخاصة بالشيء لا العامة له ونقصه (قوله بشرط ان يكون رب الارض والمزارع بالغ) فان المزارع اذا غفل
 لا واقعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كافي الطلعة فهتاني (قوله بالغا) في كون البلوغ شرطا فطر
 حوى (قوله حتى لو ينمى لا يتكسر لان فيه شرطا على المتقدم بعد الموت حوى) واعلم انه قد اختلف الاقناع فيهم
 مثلما اورد من رخص الذخيرة لان فيه شرطا على المتقدم بعد الموت حوى واعلم انه قد اختلف الاقناع فيهم
 من انني بشرط بيان المدة كافي الواقعات ومتهم من انني برؤية ابن حنبل انه لا بشرط وقع على سنة
 واحدة كافي المغمري وبه اخذ الفقيه كافي القهستاني وجزءه في الدرر مع باقي الجني والمزارع قال
 واقرب المصنف انتهى والمراحم انها تقع على سنة واحدة أي على أول زرعه يحكون في تلك السنة
 كافي الثرثالة (قوله وبيان رب البذر) لان المقود عليه يختلف باختلاف رب البذر فان كان
 الذرم من قبل العمل بالمقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل
 فلا بد من بيان من عليه البذر وادله لان حاله تنفي الى الزرع بان قال دفعته اليك لتزعمها لي
 وقال استأجرتك لعل فيم ينفص الحارح فهذا بين ان الذرم من قبل صاحب الارض وان قال له لتزعمها
 لنفسك بين ان الذرم من قبل العامل درر وحاشا وحكي عن ائمة بلحن بيان من عليه اذرا فاشترط
 في موضع ليس فيه عرف ظاهر امع العرف فلا يشترط شي عن الاتقي (قوله وجنسه) اذ لا بد من
 بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر ودرر لان بغيره اضرب بالارض فان لم يسر وكان من رب
 الارض جاز ومن السجل الا اذا علم بان قال ترع ما بدا لك والافدت فان زرعه انتقل ما تزعمه وان
 شرط ان يزرع عشية فزرعه خلافه كان مخالفا وان لم يكن اضر بالارض بخلاف الاجارة والعرق ان الاجرة
 هنا بين الحارح وفي الاجارة دراهم حوى عن الظهيرية وتعايه البيان ولا بشرط بيان مقدار البذر
 لعل ما اعلام الارض در (قوله وبيان حاله) أي لا بد من بيان من من لا بد من قوله لانه ينفقه
 عوضا للشرط فلا بد من بيانه اذ لا بد لا يتحقق شرطا بالعقد ودرر ذكر قطعه ولم يذكر قطعا صاحب
 البذر حازت بالاتفاق فهتاني (قوله وشرط التقاضي بين الارض والعامل) هذا هو الصواب خلافا
 لما في الدرر من قوله والقتلة بين صاحب الارض والعامل ولذا تفقه عري بأن الصواب اقاط لفظ
 صاحب لان القتلة في اصطلاحهم رفع الواقع بين شخص ومكان من ذاه ان يقض فلا تصور بين
 شخصين قال القهستاني ويحسب ان يقول رب الارض سلب اليك هذه الارض وهذا شرط لم يذكر في
 الكتاب كافي ائمة الواقعات انتهى (قوله وشرط الشركة في الحارح من الارض عند حصوله) لانه
 ينقضاء ما استأجره وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الحارح يكون مفدا للعقد ودرر اشتراط
 الشركة في الحارح مستدرج لانه يستغنى عنه ما سبق من قوله وبيان حاله الاخر شرط لئلا يله
 والعمل والبقول الاخر لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقول لانه العمل لجاز شرطه عليه
 كالواستأجره ما لم يخط بارة نفسه درر اية ذلك الحاصل (قوله او تكون الارض لواحدا) لان
 ان رب البذر استأجر الارض بمجرد معلوم من الحارح ولو استأجرها بأمر معلوم من الدراهم او بالدينار صم
 وكذا اذا استأجرها بذلك درر (قوله او يكون العمل لواحدا) لان صاحب الارض استأجر العمل
 ليعمل لانه لا يرفع كماله استأجره ما لم يخط بارة نفسه درر (قوله فان كانت الارض والبقر
 لواحدا) وجه الفادان رب البقر استأجر الارض والبقر يميز من الحارح مقصودا وذلك لاصح
 لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوت في طبعها يحصل بها الحارح ومنفعة

